

نقابة المحامين الاهلية

المحاماة

فهرست

السنة الخامسة

١٩٢٤-١٩٢٥

المطبعة العصرية
صاحبها المهندس الباني
العدد ٥٢٠٢٠

بيان

تشتمل فهرست مجلة المحاماة على الابواب الآتية :

- (١) بيان المقالات والابحاث والشؤون القضائية
- (٢) ملخص أحكام المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاجنبية والمجلس الحسبي العالي وفتاوى حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
- (٣) بيان القوانين والقرارات والمنشورات

١

فهرست المقالات والابحاث القانونية

نذكر تحت هذا الباب عنوان المقالات والابحاث مع أسماء اصحابها وبيان العدد والصحيفة المنشورة فيها

- ١ - { تأثير اعتماد خط التنظيم في الملكية . بحث
قانوني في التنظيم ولائحته (لحضرة الاستاذ
عبد العزيز عبد الهادي افندي المحامي)
(عدد ١ - ص ١)
- ٢ - { نقد حكم (لحضرة الاستاذ محمد فؤاد حسني
بك مدير ادارة المحاكم المختلطة)
(عدد ١ - ص ٨٨)
- ٣ - { حالة الاكراه (لحضرة صاحب العزة خليل عفت
ثابت بك القاضي بمحكمة الاسكندرية الاهلية)
(عدد ٢ - ص ٩٩)
- ٤ - { مذكرة في طلب الغاء جريدة الكشكول
(بقلم حضرة صاحب العزة محمد بك رشدي)
(عدد ٢ - ص ١٧٨)
- ٥ - { بحث قانوني في الاختصاص النظر في المنازعات
الخاصة بالمساق والمصارف الخصوصية بين
جهة الادارة ومصلحة الري وبين المحاكم
(لحضرة صاحب العزة احمد بك صادق
مدير الادارة بوزارة الداخلية)
(عدد ٣ - ص ١٩٥)

- ٦ - استثمار أموال المحجور عليهم وودائع المحاكم الأهلية والشرعية. اقتراح مقدم لوزارة الحقوق والمالية (لحضرة الأستاذ اميل افندى بولاد المحامي) (عدد ٤ - ص ٣٠٧)
- ٧ - بحث في نظام التسجيلات العقارية (لحضرة الأستاذ الياس روفائيل عياشى افندى المحامي بقسم قضايا المالية) (عدد ٥ - ص ٤٠٣)
- ٨ - مذكرة محكمة الاستئناف الأهلية بخصوص تعديل اختصاص القاضي الجزئي (عدد ٥ - ص ٤٧٦)
- ٩ - مذكرة ايضاحية لمشروع المرسوم الخاص بتعديل نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (عدد ٥ - ص ٤٨٢)
- ١٠ - عدم جواز الاحتجاج بالدفع في الأوراق المتداولة التي تنتقل فيها الملكية بالتحويل (لحضرة الأستاذ حامد بك فهمى المحامي) (عدد ٦ - ص ٤٩٥)
- ١١ - بحث قانونى في مسئولية الحكومة عن اعمال الخفاء . أى قانون يجب تطبيقه . الخلاف بين دوائر محكمة الاستئناف العالى . رأى محكمة النقض (لحضرة الأستاذ الفاضل نصيف افندى زكى المحامي) (عدد ٧ - ص ٥٩٥)
- ١٢ - متى تسقط الفوائد والأجرة والحكر ونحوها المحكوم بها؟ (لحضرة الأستاذ احمد افندى منيب المحامي) (عدد ٨ - ص ٦٦٥)
- ١٣ - تأثير قانون التسجيل الجديد على قضايا الشفعة (لحضرة الأستاذ حامد بك فهمى المحامي) (عدد ٩ - ص ٧٢٩)
- ١٤ - تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلطة والمحاكم الأخرى . النظريات والملاحظات العامة (لحضرة صاحب العزة عبيد الحميد بك ابوهيف ناظر مدرسة الحقوق سابقاً) (عدد ١٠ - ص ٧٩٥)
- ١٥ - بحث في قانون الشفعة وقانون التسجيل (لحضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الوهاب بك محمد المحامي) (عدد ١٠ - ص ٨٤٧)

حرف الالف

- ١ ابداء المحكوم عليه رغبته لمعامل السجن
في عمل النقض . تقديم المحامي اسباب
النقض في الميعاد . عدم امضاء المحكوم
عليه النقض . قبوله شكلاً . اهمال
المحكمة ذكر اسباب الجريمة وباعثها
والعناصر المكونة لها . ضرورة ذكر
هذه البيانات
(نقض — ٦ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد
٧ . ص ٦٠٤ . نمرة ٤٩٩)
- ٢ اتفاق جنائي . تغيير النظم الأساسية
للهيئة الاجتماعية
(جنایات اسکندرية — ٦ اکتوبر سنة
١٩١٤ . عدد ٣ . ص ٢٣٣ . نمرة ٢١٢)
- ٣ اتوموبيل . اصابات . مسئولية . سواق
(السين يباريس — ٦ يولييه سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٧٣ . نمرة ١٧٢)
- ٤ اتوموبيل . حوادث . مسئولية . خطأ
المارة . خطأ سائق السيارة
(جيمن — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .
عدد ٥ . ص ٤٧٤ . نمرة ٤٠٦)
- ٥ اثبات الحالة . الحكم باعتماد تقرير
الخبير . قاضي الموضوع . القاضي
الجزئي . اختصاص كل واحد
(بنى سوف الابتدائية الاهلية — ٦
ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٣٤
نمرة ٤٤٢)
- ٦ اثبات . دفاتر التجار . مبدأ ثبوت
بالكتابة . طلب عن اجزاء . اثبات .
موانع أدية
(المنصورة الابتدائية الاهلية — ١٨
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٥٧ .
نمرة ٦٢١)
- ٧ اثبات . ورقة . تمسك الخصم بها .
كل لا يتجزأ
(استئناف مخطط — ١٢ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٧٨٣ . نمرة ٦٤١)
- ٨ اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . مفكرة
شخص . كتابته . خالية من التوقيع
(استئناف باريس — ٢٠ يونيه سنة
١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٧٨٦ . نمرة ٦٤٧)
- ٩ اجارة . ايداع قطن لدى المؤجر .
بيعه . حق المؤجر . مسئوليته . احوال
(استئناف مخطط — ١٢ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٤ . نمرة ٦٠)
- ١٠ اجارة . اختصاص . تغيير الاختصاص
المتفق عليه . مصلحة
(اسكندرية المختلطة — ٣ مايو سنة
١٩١٤ . عدد ١ . ص ٧٦ . نمرة ٦٥)
- ١١ اجارة . اطياف محملة على بعضها . عجز .
طرح بحر . اكل بحر
(استئناف مخطط — اول يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٨ . نمرة ٦٨)

١٩ اجارة . تخفيض الایجار . زراعة قطن .

زراعة حبوب

(استئناف أهلی — ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ . عدد ٤ . ص ٣١٧ . نمرة ٢٨٤)

٢٠ اجارة . منقولات فی العین المؤجرة .

ملك الغير . جهاز زوجة

(المنصور الابتدائية الاهلية — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٣٧ . نمرة ٢٩٧)

٢١ اجارة . مستأجر . خصومة . ضد

المستأجر اقديم . ضد المالك . أحوال

(استئناف مختلط — ١٧ يونيو سنة ١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ٣٨٢ . نمرة ٣٢٣)

٢٢ اجارة . قانون تخفيض الایجارات .

قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص .

حق السكنی . مدير البنك . جزء من

مرتبه . مستخدم . رفت . تعويض

(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٣ . نمرة ٣٢٤)

٢٣ اجارة . وكيل . علم المالك بالمفاوضات .

سكوته رضا

(محكمة نيس — ٨ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٧ . نمرة ٣٣٤)

٢٤ اجارة الاشخاص . موظف عمومي .

الفاء وظيفته . رفت . وقت غير لائق

للفت . سلطة المحكمة فی التقدير .

المادة ٤٠٤ مدنی

(استئناف أهلی — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٥ . ص ٤١٩ . نمرة ٣٦٢)

١٢ اجارة . تحويل الایجار . قانون .

تخفيض الایجار . سريانه . أجني

(استئناف مختلط — ٨ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٨ . نمرة ٦٩)

١٣ اجارة . اخلاء . دعوى مستعجلة .

ساس بالموضوع . نزاع جدي .

عدم اختصاص

(نقض و ابرام باريس — ٩ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٠ . نمرة ٧٤)

١٤ اجارة . تعديل شروطها . اثبات .

رضاء المالك . سكوت المالك . تسامح

(الهافر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٤ . نمرة ٨٠)

١٥ اجارة . حجز قبل الاستحقاق . بطلان

(عابدين الاهلية — ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٤٣ . نمرة ١٣٠)

١٦ اجارة . تخفيض في الایجار . زراعة

قطن . زراعة حبوب

(استئناف أهلی — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣١ . نمرة ٢١١)

١٧ اجارة . تخفيض الایجار . زراعة قطن

أو حبوب سواء

(بنی سويف الابتدائية الاهلية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ . عدد ٣ . ص ٢٤٣ . نمرة ٢١٣)

١٨ اجارة . تغيير معالم العین المؤجرة .

إذن المالك

(نقض و ابرام بلجيكا — ٦ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٢٦٣)

٣٠ أحوال شخصية . اجانب : حق

التقاضي . زوجة . اذنت الزوج .

اجراءات تحفظية : عادم الاهلية .

خصومة فيها تقع

بروكسل بلجيكا — ١٢ نوفمبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٨١ . نمرة ٤٩٣)

٣١ اخفاء أدلة الجريمة . مادة ١٢٦ مكررة .

تغيير شهادة الشاهد . شروع . مادة

٢٥٨ مكررة

(فوه الجزئية — ٢٠ نوفمبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٥٥ . نمرة ٢٢٢)

٣٢ اختصاص الحاكم . درج اسم شخص

بكشف المرشحين لسياحة البلد

(الموسكى الجزئية — ١٥ ابريل سنة

١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٤٢ . نمرة ٣٩)

٣٣ اختصاص القضاء المختلط . وقت رفع

الدعوى . تنازل الأجنبي لوطنى .

وقف . تنازل المستحق . الحجز على

استحقاقه . نفقة . حرمان . سلطة

المحكمة فى تقدير نفقة للمستحق

(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة

١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٧٣ . نمرة ٥٩)

٣٤ اختصاص محكمة المدعى عليه . مسائل

تجارية . مادة ٣٤ . اتفاق . تسليم

البضاعة . محكمة المدعى

(أخيم الجزئية — ١١ فبراير سنة

١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٤٦ . نمرة ١٣٣)

٢٥ اجارة . حقوق المؤجر . امتياز على

المفروشات والأثاث مطلقاً .

استثناءات

(الوايل الجزئية — ٣١ مايو سنة

١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٩٠ . نمرة ٥٦٦)

٢٦ اجارة . ملك شائع . حق الشريك

(الوايل الجزئية — ٢٣ مايو سنة

١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٦٧ . نمرة ٦٢٥)

٢٧ ١ - اجراءات فى المواد المدنية . واعد

قانونية . ايقافها للاضطرابات السياسية .

المادة ٣٠١ مرافعات . بلاغ القائد

العام الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٩١٩

٢ - محكمة الاستئناف . دواثرها

مجتمعة . احالة . شروطها . القانون

رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١

(استئناف أهلى — ١٣ نوفمبر سنة

١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١١٨ . نمرة ١١٦)

٢٨ اجتماعات دينية . منع استعمال أماكن

العبادة للاجتماعات غير الدينية .

اخطار رسمى

(نقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

عدد ٣ . ص ٢٠٩ . نمرة ١٩١)

٢٩ أحكام . قوة الشيء المحكوم فيه .

استرداد شيء محكوم به

(اسكندرية المختلطة — ٢ فبراير سنة

١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٨٢ . نمرة ٦٣٩)

- ٣٥ اختصاص . النص في المقدم . تفسيره .
 غرض المتعاقدين . محكمة بريدة .
 تعجيز المدعى عليه . سوء نية
 (طهطا الجزئية — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢٠٢ ص ١٤٧ . نمرة ١٣٤)
- ٣٦ اختصاص . محاكم مختلطة . اجانب .
 دول ذات امتيازات . حرب .
 يوجوسلاف . اثبات الاتماء . قونصلاتو .
 وزير الخارجية . ثبوت الاتماء . بعد
 حكم أهلى
 (اسكندرية المختلطة — ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٣٠٣ ص ١٦٢ . نمرة ١٤٧)
- ٣٧ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
 اعادة عمل خبير
 (فيلكان بفرنسا — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢٠٢ ص ١٧١ . نمرة ١٦٦)
- ٣٨ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
 تقدير الانذار . تضامن المستأجرين .
 اعلان الى واحد . مريانه على الكل
 (نامور ببلجيكا — ٥ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٢٠٢ ص ١٧٥ . نمرة ١٧٧)
- ٣٩ اختصاص . مكان . محل اقامة .
 دعاوى اثبات الحالة . اختصاص
 محكمة المين
 (مصر الابتدائية الاهلية — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥٠٥ ص ٤٤٠ . نمرة ٣٧٧)
- ٤٠ اختصاص . المان . نمساويون .
 اجانب . امتيازات
 (استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٥٠٥ ص ٤٧١ . نمرة ٤٠١)
- ٤١ اختصاص . محاكم فرنساوية .
 اجانب . احوال شخصية . استحالة
 التقاضى أمام القاضي الاصلى
 (السين بباريس — ١٧ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٥٠٥ ص ٤٧٤ . نمرة ٤٠٤)
- ٤٢ اختصاص . بيع جبرى . حق لأجنبي
 (اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦٠٦ ص ٥٢٩ . نمرة ٤٣٨)
- ٤٣ اختصاص . تنفيذ حكم مرمى مزاد
 مختلط . دعوى وضع يد . خصوم
 وطنيون
 (استئناف مختلط . دوائر مجتمعة — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٨٠٨ ص ٧١٠ . نمرة ٥٨٣)
- ٤٤ اختصاص . سلطة المحكمة الغير
 مختصة في تقدير الأدلة والموضوع
 (قضا أهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠٠٦ ص ٨٠٦ . نمرة ٦٥٨)
- ٤٥ اذونات البورصة . كتابة . شفاها .
 بنوك . أفراد . طريق الاثبات .
 مبدأ ثبوت بالكتابة
 (استئناف باريس — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٣٠٣ ص ٢٩٢ . نمرة ٢٥٣)

٥٢ ارض مملوكة للمؤجر . تعهده للمستأجر

بشيد عمارة عليها . عدم قيامه

بتعهده . دعوى المستأجر . جواز

تعديل طلبه أمام محكمة الاستئناف .

غلاء مواد البناء ووجود أزمة مالية .

عدم صلاحيتها لاستحالة التنفيذ .

تقدير القاضي للظروف . تخفيف

التعويض

(استئناف باريس — ٦ فبراير سنة

١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٧٣ .

نمرة ٤٧٧)

٥٣ الأرمن الكاثوليك . خضوعهم فيما

يتعلق بأحوالهم الشخصية لقضاء

اللجان المالية . اعلاماتها الشرعية .

طلب عدم اعتبارها . حكم محكمة أول

درجة . حفظ الحق في بعض

طلبات الخصوم . طرحها أمام محكمة

الاستئناف . هل تقبل ؟

(استئناف مختلط — ٥ مارس سنة

١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٩ . نمرة ٤٦٩)

٥٤ نقض . استئناف النيابة . حكمه .

سلطة المحكمة الاستئنافية . الحكم

بعدم الاختصاص . عدم جواز

الطعن فيه بطريق النقض

(نقض أهلي — ٣ مارس سنة ٩٢٤

عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ١)

٤٦ أذى تلميذ . مسئولية المعتدى .

ولى أمره

(اكس بفرنسا — ٢٨ أكتوبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٨ . نمرة ٤٨٦)

٤٧ ارتفاق . حقوق وواجبات صاحب

الارتفاق . تغيير الحالة

(لبيع بفرنسا — ١١ ديسمبر سنة

١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٨٦)

٤٨ ارتفاق . تقسيم ارض قطعاً . تقييد

حقوق الباني . حقوق الملاك الآخرين

(استئناف باريس — ٢٧ مارس سنة

١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٩ . نمرة ١٦٢)

٤٩ ارث . بنات الأخ . اتحاد الدين .

اتحاد الدار . اتحاد التبعية

(فتوى شرعية — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤

عدد ٢ . ص ١٥٠ . نمرة ١٣٧)

٥٠ ارث . طوائف مسيحية . مجلس ملي .

روم كاثوليك . رضا الوارث . الورثة

الأصليين . الورثة غير الأصليين .

النزاع في النسب . بنوة

(العليا الشرعية — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٤

عدد ٢ . ص ١٥٣ . نمرة ١٤٠)

٥١ ارث . قتل الوارث مورثه . حرمان

الوارث من الميراث . حكم محكمة

الجنايات . قوته أمام المحكمة الشرعية .

الكشوفات الطيبة . قوتها في

الاستدلال

(مصر الابتدائية الشرعية — ١١ يولي

سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٢٨

نمرة ٦٧٧)

- ٥٥ استئناف . قيد . وجوب القيد بمجدول
محكمة الاستئناف
(استئناف أهلى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١١٧ . نمرة ١١٥)
- ٥٦ استئناف . اعلان الحكم . تأثير
اعلان الحكم على حق المستأنف
(استئناف أهلى — اول مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٢٢ . نمرة ١٢٠)
- ٥٧ استئناف . حكم الاختصاص . تأثيره
فى الموضوع . لا ايقاف . قرارات
لجان الایمجات . قوتها أمام المحاكم .
البحث فى قيمتها . تعويض تقدى .
ستر فوائد ربوية
(النيا الجزئية — ٤ مايو سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٤٠ . نمرة ١٢٩)
- ٥٨ استئناف . قرار بعدم التعويل على
دفع بعدم سماع الدعوى . جواز
الاستئناف
(العليا الشرعية — ٧ يوليه سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٠ . نمرة ١٤٤)
- ٥٩ استئناف . قرار ضم ناظر . قرار
تفسيرى . قرار تمكين ناظر . قرارات
هيئة التصرفات . قوتها أمام المحكمة
القضائية . ناظر حسبى . نزاع . خفاء
الحق . شرط النظر . قضاء قوى .
قضاء فعلى . مسوغات عزل النظار .
خيانة . محل ثبوتها
(العليا الشرعية — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٧٨ . نمرة ٢٣٦)
- ٦٠ استئناف . اذا لم يذكّر تاريخ الحكم
المستأنف بعريضة الاستئناف . أثره
فى صحة الاستئناف
(نقض و ابرام بروكسل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨٤٥ . نمرة ٦٩٥)
- ٦١ استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية .
حالة الحكم بقبول المدعى المدنى أمام
الاستئناف
(جاند يلجيكا — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٦ . نمرة ٢٦٧)
- ٦٢ استئناف . منازعات متعلقة بالتنفيذ .
ميعاد . حجز ما للمدين لدى الغير
(استئناف أهلى — ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٥ . نمرة ٢٩١)
- ٦٣ استئناف . ورقة مزورة . ميعاد
الاستئناف .. مادة ٤٤٨ فرنساوى
و ٣٥٩ أهلى
(نقض و ابرام باريس — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ . نمرة ٣٢٧)
- ٦٤ استئناف . محل مختار . اعلان
الاوراق لعلم الكتاب
القيد . سقوط الاستئناف
(استئناف أهلى — ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤١٤ . نمرة ٣٥٦)

٧١ اشكال في التنفيذ . نوعا الاشكال .

اختصاص

(المنصورة الابتدائية الاهلية — ٢٦
اغسطس سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٣٨ .
نمرة ٣٤)

٧٢ ١ - اشكالات التنفيذ . المحكمة

المختلطة . المادتان ٣٧٦ و ٣٧٨

مرافعات

٢ - اشكالات التنفيذ . المحضر .

سلطته . المادة ٤٥٢ مرافعات

٣ - اشكالات التنفيذ . القاضي

الجزئي . سلطته . المادة ٢٨ مرافعات

(قنا الابتدائية الاهلية — ٢١ يونية
سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٣٩ . نمرة ٣٥)

٧٣ ١ - اشكالات التنفيذ . المحكمة

المختلطة . المادتان ٣٧٦ و ٣٧٨

٢ - اشكالات التنفيذ . المحضر .

سلطته . المادة ٤٥٢ مرافعات

٣ - اشكالات التنفيذ . القاضي

الجزئي . سلطته . المادة ٢٨ مرافعات

(طنطا الابتدائية الاهلية — ٧
اغسطس سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص
٣٩ . نمرة ٣٦)

٧٤ اشجار . غراس . ائتلاف . اركان

الجريمة . مادة ٣٢١ مرافعات

(دمنهور الجزئية — ٩ يونية سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٥١ . نمرة ٤٢)

٦٥ استئناف . شطب . تنازل

(استئناف أهلي — ١٢ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤١٥ . نمرة ٣٥٧)

٦٦ استئناف . رفعه لمحكمة غير مختصة .

تصحيحه

(استئناف أهلي — ٤ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٥ . نمرة ٤٢٧)

٦٧ استئناف . ميعاد . ستين يوما كاملة .

يوم الاعلان . احتسابه . نظام عام

(استئناف أهلي — ٩ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٦ . نمرة ٤٣٠)

٦٨ استئناف . اعلان الحكم . جريان

الميعاد . بالنسبة الى المعلن اليه

دون المعلن

(استئناف أهلي — ٢ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٦ . نمرة ٤٣١)

٦٩ استئناف . ميعاد . مدة . سبب قهرى .

اضطرابات . تغيير محل الإقامة .

عمد التضليل

(الاسكندرية الابتدائية الاهلية —
٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص
٥٢٨ . نمرة ٤٣٧)

٧٠ استعمال الحق . استعمال مباح . ضرر .

ضمان

(اجا الجزئية — ٧ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٩ . ص ٨٧٣ . نمرة ٦٢٨)

- ٧٥ اضراب . فسخ العقد . مسئولية .
تعويض . اجارة الاشخاص . فسخ
 (تقض و ابرام باريس — ٢٨ يولي
 سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٧ .
 نمرة ١٥٦)
- ٧٦ اضراب . رفت . انذار
 (استئناف باريس — ٤ يولي سنة
 ١٩٢٤ عدد ٤ . ص ٣٨٧ . نمرة ٣٣٢)
- ٧٧ اعلان . بطلان . اخفاء الاعلانات .
اجراءات خفية . قصد تقويت الميعاد
 (استئناف أهلى — ٣٠ مايو سنة
 ١٩٢١ . عدد ٢ . ص ١٢٣ . نمرة ١٢١)
- ٧٨ اعلان . حكم غيابى . بلاد اجنبية .
نيابة . ميعاد الطعن . عدم امكان
ايصال الاعلان
 (تقض و ابرام باريس — ٢٦ يولي
 سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ .
 نمرة ٣٢٩)
- ٧٩ اعلان الاوراق القضائية . غش
فى الاعلان . جواز الطعن بعد الميعاد
 (مصر الابتدائية الاهلية — ١٥
 نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٤٦ .
 نمرة ٢١٥)
- ٨٠ اعدام . شروط الحكم بالاعدام
 (فتوى شرعية — ٤ محرم سنة ١٣١٨
 عدد ٩ . ص ٧٧٩ . نمرة ٦٣٥)
- ٨١ افلاس . ضائقة مالية مؤقتة .
اقرار المدين
 (بروكسل بلجيكا — ١٥ يولي سنة
 ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٨٣)
- ٨٢ افلاس . شركة . شركاء .
 (جاند التجارية — ١٠ نوفمبر سنة
 ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٩٠)
- ٨٣ افلاس . شركة تضامن . صلح تضامن
 (الاسكندرية الابتدائية الاهلية —
 ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص
 ٧٥٦ . نمرة ٦٢٠)
- ٨٤ افلاس . حكم الافلاس . خصومة .
مأمور التفليسة . وجوب اعلان
الاحكام اليه
 (اكس بفرنسا — ١٣ يولي سنة
 ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٧٤ . نمرة ١٧٤)
- ٨٥ اكراه . ظرف مشدد . اكراه بدنى .
اكراه أدبى . سرقة . تهديد .
استعمال سلاح
 (اسبوت الابتدائية الاهلية — ٨ يولي
 سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٤٤ . نمرة ٣٨)
- ٨٦ التماس . معارضة . جوازها . محل
اقامة مجهول . اعلان للنيابة . أحكام
فرعية . غش . تعريفه . أركانه
 (استئناف أهلى — ٩ سبتمبر سنة
 ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٢٤ . نمرة ٣١)
- ٨٧ التماس . مواد مستعجلة
 (استئناف مختلط — ٥ نوفمبر سنة
 ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٦ . نمرة ٢٤٢)
- ٨٨ التماس . عدم الفصل فى أحد الطلبات .
ابتدائيا واستئنافيا
 (استئناف أهلى — ١٢ يناير سنة
 ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٥ . نمرة ٢٩٠)

٩٥ أمر الحفظ المؤقت . هل يمكن اعتباره

قطعيًا . مادة ٤٣ تحقيق جنایات .

أمر حفظ من مأمور الضبطية القضائية

المنتدب لأعمال النيابة المركزية . حق

النيابة العمومية بإقامة الدعوى بدون

احتياج لأمر من النائب العمومي

(نقض أهلى — ٦ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٠٥ . نمرة ٥٠١)

٩٦ أملاك أميرية . تملكها . وضع اليد .

رخص . امتيازات . جواز ابطالها

(نقض وإبرام باريس — ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥٠ .
نمرة ٥٣٥)

٩٧ انتخاب . ناخب . معناها . ناخب

مدرج اسمه بالفعل أو بالقوة

(لجنة انتخاب الشرفية — ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٧١ .
نمرة ٢٣٠)

٩٨ انتخابات . قرارات انتخاب . اكتسابها

للقوة النهائية

(نقض وإبرام باريس — ٦ مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ .
نمرة ٣٢٨)

٩٩ انكار امضاء . مسئولية . ضرر أدبي .

ضرر مادي

(استئناف مختلط — ٤ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٨٢ . نمرة ٦٣٨)

١٠٠ اهانة . خفير . خدمة عمومية . بيانها

(نقض أهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٦ . نمرة ٩٥)

٨٩ التماس . غش . تقديم مستندات بعد

قفل باب المرافعة . الطعن فى أحد

اسباب الحكم . تناقض . اسباب .

منطوقه

(استئناف أهلى — ٢٤ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١١ . نمرة ٤٢٤)

٩٠ التماس . قبوله . تناقض فى منطوق

الحكم . تناقض فى اسباب الحكم . تأثيره

(المنصورة الابتدائية الاهلية — ١٩
ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦١٨ .
نمرة ٥١١)

٩١ الأموال المذروكة . حدها . حكمها .

الاشياء الضائعة . سرقة . مضي المدة

(العطارين الجزئية — ٢١ اكتوبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٤٤ . نمرة ١٣١)

٩٢ أموال ثابتة . عقار . أموال ملحقة

بالعقار . مواسير وأنابيب ومهمات .

بيع . اختصاص . تسجيل

(باريس — ٢ يونيه سنة ١٩٢٤ .
عدد ٢ . ص ١٧٢ . نمرة ١٧٠)

٩٣ امرأة حبلى . التحقق من الحمل .

قسمة الميراث . أدلة الاثبات

(نقض أهلى — اول مارس سنة ١٩٢٥
عدد ٦ . ص ٥١٠ . نمرة ٤٢٣)

٩٤ أمناء نقل المسافرين . وصولهم سالمين .

مسئولية الأمناء . اصابة . قوة قاهرة

(نقض وإبرام باريس — ٢٣ مارس
سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٧٢ .
نمرة ٤٧٤)

الآمر . التظلم أمام المحكمة . استئناف

حكم المحكمة

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٢١
فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨١٥ .
نمرة ٦٦٦)

١٠١ اهمال . سقوط الحق . أوامر ادارية .

تأويلها . ايقافها . خبراء . تقارير

(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٦ . نمرة ٢٤٣)

١٠٢ الأوامر على المرائض . التظلم أمام

حرف الباء

مجلس النواب . استمرار الحصانة

لأعضاء مجلس الشيوخ

(المنصورة الجزئية — ١٢ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٣٩ . نمرة ٤٤٥)

١٠٨ بضاعة . بيعها . عيبها الحق . الثبت

منه بعد التسليم والاستعمال . دفع

البائع . رفضه

(يزاندون — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٧٨ . نمرة ٤٨٧)

١٠٩ بضاعة . هلاكها في الطريق . تعهد .

تقود . محل الوفاء . مكان التسليم .

تعريفه . اختصاص

(دمياط الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٦٤ . نمرة ٣١٠)

١١٠ بطلان . مرافعة . قضايا موقوفة .

قضايا مشطوبة

(استئناف أهلي — اول مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٤ . نمرة ٤٢٥)

١٠٣ بائع . مشتري . تمثيله أمام القضاء .

حكم صادر ضد البائع . قيمته

(طهطا الجزئية — ١٩ يونيه سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٥٤ . نمرة ٣٨٥)

١٠٤ بدو . أملاك الميرى الحرة . شروط

تملكها . الأمر العالي الصادر في ٢٧

مارس سنة ١٨٩٤ والأمر العالي

الصادر في ١٧ محرم سنة ١٢٩٤

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٢٣
مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٣٥ .
نمرة ٣٧٤)

١٠٥ نقض . براءة . حكم بالتعويض

(نقض أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
عدد ٥ . ص ٤١١ . نمرة ٣٤٧)

١٠٦ برلمان . حصانة . أعضاء البرلمان . تأجيل

دور الانعقاد

(مصر الابتدائية الاهلية — اول
ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٤٤ .
نمرة ٢١٤)

١٠٧ برلمان . حصانة . مجلس شيوخ . حل

- ١١١ بطر كخانات . وصايا . ملة المتوفى .
 ملة الموصى له . جنسية المتوفى . جنسية
 ورثته
 (استئناف مختلط — ٢٣ مايو سنة
 ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٢ . نمرة ٥٨٥)
- ١١٢ تقض . بلاغ كاذب . وجوب بيان
 الجهة الادارية أو القضائية
 (تقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
 عدد ٣ ص ٢٠٨ . نمرة ١٨٩)
- ١١٣ بلاغ كاذب . أركان الجريمة . فسخ
 الوقائع الصحيحة . اعطاها صبغة جنائية
 (مصر الابتدائية الاهلية — ٧ سبتمبر
 سنة ١٩٢١ . عدد ٦ . ص ٥٢٦ .
 نمرة ٤٣٦)
- ١١٤ بلوغ . الغلام . البنت
 (فتوى شرعية — ١٠ فبراير سنة
 ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٤٩ . نمرة ١٣٦)
- ١١٥ بنك . شيك . معارضة . مسئولية
 (استئناف باريس — ٢٧ يناير سنة
 ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٧ . نمرة ٥٩٥)
- ١١٦ بيع . ملك الغير . بطلان . رضا غير
 صحيح . ايهام . درجة التأثير
 (مصر الابتدائية الاهلية — ٤ يناير
 سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٢٤ .
 نمرة ١٢٢)
- ١١٧ بيع . تسجيل . اسبقية . علم المشتري
 الثانى . سوء نية
 (اوكسير بفرنسا — ٣١ اكتوبر سنة
 ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧٠ . نمرة ١٦٤)
- ١١٨ بيع . ضمان . لمن طلب الضمان .
 مشتري . مستأجر . تقييد الايجار .
 التنازل عن مزاياه
 (تروند ياجيكا — ٢٩ ديسمبر سنة
 ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧٦ .
 نمرة ١٧٨)
- ١١٩ بيع . بيع بالمزاد . ضمان . دائرة الضمان
 عدم ملكية . المدين . مسئولية
 (اكس بفرنسا — ١٠ ابريل سنة
 ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٤ . نمرة ٢٥٨)
- ١٢٠ بيع . وصية . تفسير العقود . مسائل
 الوصايا . محاكم أهلية . مجالس مالية .
 اختصاص
 (اسبوط الابتدائية الاهلية — ٢٨
 يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٢٨ .
 نمرة ٢٩٤)
- ١٢١ بيع . ابراء من الثمن . اشتراط عدم
 التصرف . وصية . الرجوع فيها .
 اختصاص المحكمة
 (طهطا الجزئية — ٢٧ نوفمبر سنة
 ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٤٨ . نمرة ٤٤٩)
- ١٢٢ بيع . تسجيل . تكرار البيوع . تركه دين
 (سهاوط الجزئية — ٢١ مايو سنة
 ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٥١ . نمرة ٤٥٠)
- ١٢٣ بيع أدوات ومهمات . شرط التجربة .
 حجزها زمنًا . فاتورة بين تجار . نفاذها
 (ليج ببلجيكا — ١٠ نوفمبر سنة
 ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٨٠ . نمرة ٤٩١)

- ١٢٤ بيع الوفاء . نوعاه . صوري . وحقيق .
بقاء العين في حيازة البائع . اعتباره
رهن تأمين . وقوعه باطلا بالنسبة
لغير المتعاقدين . فقاذه بالنسبة للمتعاقدین
(استئناف أهلى — ١٤ ابريل سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٠٩ . نمرة ٥٠٥)
- ١٢٥ بيع الحقوق في تركة انسان على قيد
الحياة . بطلانه . منافاته للآداب
العامة . مادة ٢٦٣ مدنى
(اسقوط الابتدائية الاهلية — ٢٨
فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٢٦ .
نمرة ٥١٣)
- ١٢٦ بيع . من أب لأولاده . وصية .
احتفاظ الأب بحق المنفعة مدة حياته .
صححة . وجود عوض
(الاسكندرية الاجدائية الاهلية —
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص
٦٨٤ . نمرة ٥٦٢)
- ١٢٧ بيع . حق حبس العين . حق المشتري
في الحبس
(الزقازيق الابتدائية الاهلية — ٦
ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٨٩ .
نمرة ٥٦٥)
- ١٢٨ بيع . شريك على الشيوع . بيع حصه
مفروزة . دعوى ابطال البيع . دعوى
قسمة . على من ترفع . بناء وغراس
في ملك الغير . حكمه
(اجا الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٦٩٥ . نمرة ٥٦٩)
- ١٢٩ بيع . صورية . ورقة ضد . استرداد
العين المبيعة . رهن
(اجا الجزئية — ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٦٩٨ . نمرة ٥٧٠)
- ١٣٠ بيع . عدم تسجيل المشتري الأول .
علم المشتري الثانى . توفر سوء النية
(استئناف أهلى — ١٢ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٠٩ . نمرة ٦٦٠)
- ١٣١ بيع . الاتفاق على الثمن والمبيع . عدم
الاتفاق على شرط من الشروط
(بروكسل — ٦ يونيه سنة ١٩٢٤ .
عدد ١٠ . ص ٨٤٦ . نمرة ٦٩٨)
- ١٣٢ تقض . بيان تاريخ ارسال الاوراق
الى قاضى الاحالة . لا بطلان . ميعاد
تبليغ الاوراق لقاضى الاحالة
(تقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٠٩ . نمرة ٤١٩)
- ١٣٣ تقض . بيان اسباب الحكم . بيان
المصدر الذى استندت عليه المحكمة
للحكم
(تقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٥ . ص ٤١٢ . نمرة ٣٤٩)
- ١٣٤ تقض . بيان وقائع التزوير . ختم .
بصمة . وجوب بيان تحقيق البصمة
(تقض أهلى — اول ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤١٣ . نمرة ٣٥٢)
- ١٣٥ تقض . بيان نوع الجريمة . فاعل
أصلى . شريك
(تقض أهلى — اول ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤١٣ . نمرة ٣٥٣)

حرق التاء

- ١٣٦ مجلس حسبي . اختصاصه . تأجير
القيم لارض المحجور عليه الموقوفة .
الأذن به . المحكمة الشرعية
(مجلس حسبي على — ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٤ . نمرة ١٣)
- ١٣٧ تأجيل النطق بالحكم عدة أسابيع .
تأثيره في صحة الحكم . نقض
(نقض أهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ٨٠٦ . نمرة ٦٥٧)
- ١٣٨ تأليف . حقوق المؤلفين . اسم متحل .
غصب الاسم . مسئولية
(استئناف باريس — ٢٣ مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٣ . نمرة ٤٠٣)
- ١٣٩ تأمين . ميعاد سقوط الحق . مبدأ
تقادم متفق عليه
(استئناف باريس — ٩ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٣ . نمرة ٢٥٠)
- ١٤٠ تأمين على الحياة . جوازه . شركة
مضاربة
(فتوى شرعية — ٩ صفر سنة ١٣٢٩
عدد ٦ . ص ٥٦٣ . نمرة ٤٦٠)
- ١٤١ تبديد . لا وديعة بل دين عاى .
لا جريمة ولا عقاب . اتفاق باطل
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٤
أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٤٧
نمرة ٢١٦)
- ١٤٢ تبديد . عارية . عرض العارية للبيع .
اختلاس . نية الاختلاس
(نيج حمادى الجزئية — ٢١ سبتمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٦٠ .
نمرة ٣٠٧)
- ١٤٣ نقض . تبديد . استلام اشياء محجوز
عليها . عجز عن تسليمها
(نقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٠٨ . نمرة ٤١٧)
- ١٤٤ التجار . اتفاقهم على البيع بأثمان عالية .
بطلان الاتفاق
(ليج يلجيكا — ٢٣ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٨٤٦ . نمرة ٦٩٧)
- ١٤٥ تحريض على عدم الانقياد للقوانين .
تجهيز جريمة . حمل صورة الجانى .
المادة ١٥٤ عقوبات
(جنابات مصر — ١٧ ديسمبر سنة
١٩٢٥ . عدد ٣ . ص ٢٢٥ . نمرة ٢٠٧)
- ١٤٦ تحقيق . خير . ميعاد . فواته . سقوط
الحق فيه . اهمال
(استئناف مختلط — ٢٦ فبراير سنة
١٩٢١ . عدد ٣ . ص ٢٩٠ . نمرة ٢٤٩)
- ١٤٧ تحكيم . حكم مرجح . تفويض بالصالح .
اجراءات . صحة . بطلان . مداولة .
الطعن في حكم المحكمين
(استئناف باريس — ١٠ مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧١٦ . نمرة ٥٩٤)

١٥٤ تزوير . ضرر . ضرر مادي . ضرر

اجتماعي . قانون التسجيل الجديد .

انتحال شخص شخصية آخر

(مصر الابتدائية الاهلية — ٣ اغسطس
سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٤٩ .
نمرة ٢١٧)

١٥٥ تزوير . استعماله . صورة فوتوغرافية

من ورقة مزورة . صلاحيتها قانوناً .

حجة على الخصم . عدلها

(نقض و ابرام باريس — ٣٠ مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٢ . نمرة ٤٧٥)

١٥٦ تزوير . أركانه الثلاثة . عقوبته

(الفشن الجزئية — ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٣١ . نمرة ٥١٧)

١٥٧ تزوير . غرامة . متى يحكم بها . حالات .

تنازل المدعى عن دعوى التزوير

(مصر الابتدائية الاهلية — ٦ فبراير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٨٣ .
نمرة ٥٦١)

١٥٨ تسجيل . حكم مرسى المزداد . تسجيل

الرهون . أرباب الديون المسجلة

(اسبوط الابتدائية الاهلية — ١٠
فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٣١ .
نمرة ٤٣٩)

١٥٩ تسجيل . محضر الحجز العقاري . تنبيه

نزع ملكية . نتائج القانونية . بدء

زمن الحجر على المدين

(الفشن الجزئية — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٦٣ . نمرة ٦٢٤)

١٤٨ تحكيم . تنازل المحكمين عن حق

طلب بطلان الحكم . عدم جواز .

عدد المحكمين . وتر

(استئناف مختلط — اول مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٨٣ . نمرة ٦٤٠)

١٤٩ تخارج . خضوعه لقانون التسجيل .

ضمان المتخارج . حبس مبلغ التخارج

(اجا الجزئية — ٩ ابريل سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٦٩٤ . نمرة ٥٦٨)

١٥٠ تزوير . وثيقة زواج . الضرر . الثقة

بالاوراق الرسمية

(نقض أهلي — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١٢ . نمرة ٧)

١٥١ تزوير . أصل السند . تقديمه . ضياعه .

محاكمة . تزوير على قاصر . شخص

لا وجود له . استعمال . تزوير

(شراخيت الجزئية — ٢٤ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٤٨ . نمرة ٤١)

١٥٢ نقض . مآذون شرع . وثيقة زواج .

تزوير . احتمال حصول ضرر . أوراق

عمومية

(نقض أهلي — ٥ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ٢ . ص ١٠٦ . نمرة ٩٦)

١٥٣ تزوير . ضياع العقد . فاعل أصلي .

الاشراف على التزوير وقت تحرير

العقد

(اسبوط الابتدائية الاهلية — ٥

ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٣٤ .
نمرة ١٢٦)

١٦٦ دعوى تعويض . حق الأم . حق الأخ

(بروكل بلجيكا — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٨٥)

١٦٧ تعويض . خادم . مخدوم . ضرر .

خطأ السيد

(استئناف مخطط — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٤ . نمرة ١٥٢)

١٦٨ تمهيدات . سقوطها . تقادم . مبدأ

التقادم . هبة . منقول . عقد رسمي .

تسليم وتسليم . سند الدين . جهاز بنت .

بالغة . قاصرة

(الارزبكية الجزئية — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٤٣ . نمرة ٣٧٩)

١٦٩ تعهد صغير يبقائه في الخدمة لمدة .

بطلانه . مصادقة الوصى أو الولى .

وجوبها . امضاء المتعهد عن المحجور .

اشتراكه في التعهد . وجوبه

(السين يياريس — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٧ . نمرة ٤٨٥)

١٧٠ تعدد الديون . مدفوعات . استنزائها .

رضاء الدائن

(ارلون بلجيكا — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٨١ . نمرة ٤٩٦)

١٧١ تقض . تغيير وصف الافعال . محكمة

جنايات . سلطتها

(تقض أهلى — اول ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤١٢ . نمرة ٣٥١)

١٦٠ التسجيلات على المبيع تهديدها للمشتري .

حبس الثمن

(استئناف أهلى — ٤ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨١١ . نمرة ٦٦٢)

١٦١ تسجيل . تعدد العقود . الاكتفاء

بالسجل الأخير . مشتريان . أفضلية

التسجيل السابق . علم المشتري الثانى .

أثره في تسجيله السابق

اجا الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٢٢ . نمرة ٦٧٢)

١٦٢ تشرد . عود

(اسقوط الابتدائية الاهلية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٣٣ . نمرة ٣٧٢)

١٦٣ تشرد . بيوت العاهرات . شروط

العمل فيها

(الاسماعيلية الجزئية — ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٢١ . نمرة ٦٧١)

١٦٤ تصحيح السن . شهادة ميلاد . انكار

الوقائع الواردة فيها . بيانات الموظف .

ما هو حجة . ما ليس بحجة . اثبات

ما يخالفها

(المنصورة الجزئية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٦ . ص ٥٤٠ . نمرة ٤٤٦)

١٦٥ تقض . تطبيق مادة وذكر أخرى .

خطأ كتابي . لا بطلان

(تقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣١١ . نمرة ٢٧٢)

١٧٨ تقادم . تملك . تغيير سبب وضع اليد .

شروطه . خصومة . طلبات ضد المالك

(تقضى وإبرام باريس — ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧١٣ .
نمرة ٥٨٨)

١٧٩ تنظيم . بلكون . مسافة . مخالفة .

الاتفاق على بقاء المخالفة . اتفاق باطل

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٤
نوفبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٥٤ .
نمرة ٢٢١)

١٨٠ تقادم . تملك . وارث . وضع يد . نيابة

عن الورثة

(استئناف أهلى — ٥ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٤ . نمرة ٢٨٨)

١٨١ تلبيه نزع ملكيه . تسجيل . حراسة

قضائية

(استئناف أهلى — ١٢ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٢٦ . نمرة ٢٩٢)

١٨٢ تلبيه نزع الملكية . تسجيل . اثاره .

حراسة

(استئناف أهلى — ٤ مايو سنة ٩٢٥
عدد ٩ . ص ٧٤٥ . نمرة ٦١٥)

١٨٣ تنفيذ . اختصاص . اسباب الاحكام .

جزء من الحكم . قوة الشيء المحكوم

فيه . تنفيذ الأحكام اعتماداً على

الاسباب والمنطوق معاً . اشكال فى

التنفيذ . تخلف رافع الاشكال . طلب

١٧٢ تقضى . تغيير المواد . عناصر التهمة .

هى . لا تقضى

(تقضى أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٦٦٩ . نمرة ٥٥٠)

١٧٣ تقدير الدعوى . بقدر المدعين . سند

واحد . مصلحة كل خصم . دعوى

غير معينة القيمة

(تقضى وإبرام باريس — ٩ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٠ . نمرة ٧٢)

١٧٤ تقليد . سلطة القاضى . غش الجمهور

مزاحمة غير مشروعة

(تقضى وإبرام باريس — ١٤ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٦ .
نمرة ٣٣١)

١٧٥ تقادم . سقوط الحق . اشتراك فى

تحقيق . التمسك بالتقادم

(بروكل بلجيكا — ١١ يناير سنة
١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٧٥ . نمرة ٤٠٩)

١٧٦ تقادم . دعوى ضمان البائع . ١٥ سنة

من يوم التعرض أو الاستحقاق

(استئناف مختلط . دوائر مجتمة —
٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص
٧١١ . نمرة ٥٨٤)

١٧٧ تقادم . سبب صحيح . حقوق ارتفاق .

ظاهرة . متقطعة

(استئناف مختلط — ٢٦ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧١٢ . نمرة ٥٨٦)

شروطها . (المادة ٥١٤ مدني)

(استئناف أهلي — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٢٢ . نمرة ٣٠)

١٨٦ توكيل . مسئولية الموكل عن أعمال

الوكيل . قيم . المادتان ١٥١

و ٥٢٧ مدني

(استئناف أهلي — اول مارس سنة ١٩٢١ . عدد ٥ . ص ٤١٦ . نمرة ٣٥٩)

١٨٧ توكيل من أعضاء شركة . نفاذه .

تمهيدات بعض أعضاء شركة . توجيه

الخصومة . ادخال باقى الشركاء

(لييج يلجيكا — ٢٦ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٩ . نمرة ٤٨٩)

استمرار التنفيذ في غيبته . ليس طلباً

جديداً . تنفيذ كلي . تنفيذ جزئى

(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٦

فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٢٠ . نمرة ٤٣٥)

١٨٤ بيان نوع السلاح . تهديد

(نقض أهلي — ٧ يناير سنة ١٩٢٤ .

عدد ١ . ص ١٢ . نمرة ٩)

١٨٥ ١ - توكيل . ابطاله . شروطه .

(المادة ٥٢٩ مدني)

٢ - توكيل . اتعاب . سلطة المحكمة .

حرف الجيم

وقوعها . النصح ببيع مستندات .

الاستعانة بأوراق كاذبة أو مزورة

(برسور — اول يولية سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٦ . نمرة ٤٨٤)

١٩١ نقض . جريمة علانية . ادعاء بحق

مدني . من شهد وقوع الجريمة

(جاند يلجيكا — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٦ . نمرة ٢٦٦)

١٩٢ نقض . جرائم مستحيلة . أنواعها .

عقوبة

(نقض أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣١٠ . نمرة ٢٦٦)

١٨٨ جريدة . قسمها التجارى . اطراء

بعض مستندات تجارية . عدم احتيال .

وقوع خسائر . مسئولية . عدمها .

حرية الاعلانات مقابلها تقدير القراء

(السين بفرنسا — ١٤ ابريل سنة

١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٥٢ . نمرة ٥٤١)

١٨٩ نقض . جريمة التحريض على الفسق .

وجوب بيان سن المجنى عليه . بطلان

(نقض أهلي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

عدد ٦ . ص ٥٠٨ . نمرة ٤١٦)

١٩٠ جريمة النصب أو الشروع فيها .

١٩٥ جمعيات . شخصية معنوية . صدور

قانون

(الموسى الجزئية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٥٦ . نمرة ٣٠٥)

١٩٦ جنسية . زوجة رومانية . زوج نمساوى

(استئناف باريس — ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٩ . نمرة ١٦٠)

١٩٣ جريمة التصرف فى ملك الغير . ضرر

احتمال ضرر . تصرف باطل

(ابو حمس الجزئية — ٥ يولي ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٥١ . نمرة ٣٠٣)

١٩٤ جرن . منفعة عامة . تملك بوضع اليد .

تقدم

(بنها الجزئية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٦٣ . نمرة ٣٠٩)

حرف الحاء

٢٠١ حجر . عته . تصرفات . نفاذها .

مصلحة

(طنطا الابتدائية الاهلية — ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٢ . ص ١٢٩ . نمرة ١٢٣)

٢٠٢ حجر . تنازل طالب الحجر . بطريق

البوستة

(مجلس حسى على — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢١٨ . نمرة ١٩٧)

٢٠٣ حجر . بله . عجز عن ادارة شئون

الشخص

(مجلس حسى على — اول مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٠٩ . نمرة ٤٢١)

٢٠٤ حيز . مال الدين . خطاب . طلب .

استلام الامانات . تأخير البنك . مسئولية

(استئناف باريس — ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٣ . نمرة ٢٥٦)

١٩٧ حارس . محكمة مختلطة . محكمة أهلية .

اختصاص

(بنى سويف الابتدائية الاهلية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٥ . ص ٤٣٩ . نمرة ٢٧٦)

١٩٨ حجر . اسبابه . سفه . (المواد ٤٨٣

و ٤٨٩ ومن قانون الاحوال الشخصية

(مجلس حسى على — ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٥ . نمرة ١٩)

١٩٩ مجلس حسى . حجر . ناظر وقف

(مجلس حسى على — ١٢ فبراير سنة ١٩١١ . عدد ٢ . ص ١١٢ . نمرة ١٠٧)

٢٠٠ حجر . قرار . جواز المدول عنه .

مصلحة . زمن

(مجلس حسى على — ١٩ نوفمبر سنة ١٩١١ . عدد ٢ . ص ١١٣ . نمرة ١١٠)

٢١١ حسبي . حضور الشخص المطلوب

الحجر عليه . قرار . استئناف

(مجلس حسبي عالي — ٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ . عدد ٢ . ص ١١٣ . نمرة ١٠٩)

٢١٢ حسبي . تعدد المرشحين للوصاية .

تساويهم في الكفاية . توزيع الوصاية

على المال وعلى النفس

(نقض وإبرام باريس — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٥٢)

٢١٣ حسبي . قاصر . بيع حصة في عقار .

تفاهة القيمة

(مجلس حسبي عالي — ٤ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣١٥ . نمرة ٢٧٩)

٢١٤ حسبي . وصي خصومة . تعيينه .

اختصاص

(مجلس حسبي عالي — ٤ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣١٥ . نمرة ٢٨٠)

٢١٥ حسبي . حجر . قيمان . اتعاب .

اقتسام الاتعاب بالمساواة

(مجلس حسبي عالي — اول فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٩ . نمرة ٣٦٨)

٢١٦ حسبي . قاصر . بيع عقاره . مسوغ .

كيفية البيع . مزاد بالمحكمة

(مجلس حسبي عالي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٢٧ . نمرة ٣٧٠)

٢٠٥ حجز . وطني على وطني . تثبته .

اختصاص . وصاية . مسيحي .

بطريكخانات . مجلس ملي . مجلس

حسبي

(استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٨١ . نمرة ٣٢١)

٢٠٦ حجز شخص بمعرفة البوليس . مشتببه

فيه . خطر . لا مسئولية

(نقض وإبرام باريس — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥٠ . نمرة ٥٣٦)

٢٠٧ حجز . بلا سند . بلا سبب . اختصاص

قاضي المواد المستعجلة

(السين بفرنسا — ٤ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٤ . نمرة ٥٩١)

٢٠٨ حريق . مسئولية المستأجر . حكم

المادة ١٧٣٣ من القانون الفرنسي

(بوج بفرنسا — ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٧٥ . نمرة ٤٨١)

٢٠٩ حراسة . دعوى وضع يد . تقود

مدفوعة لشخص

(بروكل بلجيكا — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٨٠ . نمرة ٤٠٢)

٢١٠ حرب . تأثيرها . موظف مصري مقيم

في الامتانة . حقه في المرتب . علاوة

الحرب . التعويض

(استئناف اهل — ١١ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨١١ . نمرة ٦٦١)

٢٢٣ حق الملكية . اذا باع المؤلف حقه

في التأليف دفتين . مسئولية المؤلف

أمام المشتري الثاني

(باريس — ١٣ يناير سنة ١٩٢٥ .
عدد ١٠ . ص ٨٤٣ . نمرة ٦٨٩)

٢٢٤ نقض . حق الدفاع . الاخلال . بطلان

(نقض أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
عدد ٤ . ص ٣١٠ . نمرة ٢٧٠)

٢٢٥ نقض . حق الدفاع . اخلال به . تقديم

مستندات لم يطلع عليها المتهم

(نقض أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
عدد ٤ . ص ٣١٠ . نمرة ٢٧١)

٢٢٦ حق المؤجر . امتياز . ملكية المنقولات .

وجودها في العقار المؤجر

(السنطة الجزئية الاهلية — ٢٤ مارس
سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٢٧ .
نمرة ٥١٤)

٢٢٧ حكم تهديد . خبر . عدم دفع الامانة .

اهمال . سقوط حق

(استئناف مختلط — ٨ يناير سنة
١٩٢٤ — عدد ١ . ص ٧٧ . نمرة ٦٧)

٢٢٨ حكم . قوة الشيء المحكوم فيه .

صفة الأحكام . قطعية . تهديدية .

تحضيرية

(مهلول الجزئية — ١٢ أكتوبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٦٨ . نمرة ٢٢٩)

٢١٧ حسبي . حجر . مضى زمن طويل

على التصرفات

(مجلس حسبي عالي — ١٤ يونيو سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٩ . نمرة ٦١١)

٢١٨ حسبي . حجر . العملة . تمييزها

(مجلس حسبي عالي — ١٤ يونيو سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٤٠ . نمرة ٦١٢)

٢١٩ حساب الدين . تقدير الربح . عمل

الموازنة بينه وبين الفائدة عن مدة

قضى في حسابها بحكم نهائي . عقود .

اجارة ثابتة التاريخ . رهن . يد

المرتحن . يد امانة

(استئناف أهلي — ٤ مايو سنة ١٩٢٥ .
عدد ٩ . ص ٧٤٦ . نمرة ٦١٦)

٢٢٠ حضانة . عاصب . مفسد

(مصر الابتدائية الشرعية — ١١ يوليو
سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٧٢ . نمرة ٥٨)

٢٢١ حضانة . طلب الطفل . رفض التسليم .

عقوبة . مادة ٢٤٦ عقوبات

(نقض أهلي — ٣ مارس سنة ١٩٢٤ .
عدد ٢ . ص ١٠٧ . نمرة ١٠٠)

٢٢٢ حضانة اطفال . تقدير نفقة للوالدة من

محكمة الاستئناف . حق الوالدة باعادة

النظر محواً أو اثباتاً . وجوب طلبه .

أمام محكمة الاستئناف دون غيرها

(استئناف بروكسل — ٨ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥٤ . نمرة ٥٤٦)

أصلية . دعوى فرعية . دعوى ضمان .

تقييد المحكمة

(كوم حمادة الجزئية — اول سبتمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٦١ .
نمرة ٢٢٥)

٢٣٥ حكومة . ضرر أدبي . الادعاء بحق مدني

(نقض و ابرام فرنسا — اول ماي سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٨٥ . نمرة ٦٤٤)

٢٣٦ حكر . اتفاق على عدم زيادته . أثره

(استئناف أهلي — ١٩ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٢١ . نمرة ٢٠٥)

٢٣٧ حكر . اجارة . اجرة المثل . تصقيع .

زيادة الحكر . تقدير الزيادة . النسبة

بين الحكر القديم والحكر الجديد .

(استئناف مختلط — ١٢ يونيه سنة
١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٣ . نمرة ٣٢٥)

٢٣٨ حلول من دفع الدين محل الدائن .

شروط . تحرير عقد الحلول . زمن

(استئناف مختلط — ٧ فبراير سنة
١٩٢١ . عدد ١ . ص ٧٦ . نمرة ٦٤)

٢٢٩ حكم مختلط . قيمته أمام المحكمة

الشرعية . قوة الشيء المحكوم فيه

(العليا الشرعية — ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٣ . نمرة ٢٣٧)

٢٣٠ حكم غيابي . حجز . مسئولية

(بروكل — ١٧ يناير سنة ١٩٢٤
عدد ٤ . ص ٣٩١ . نمرة ٣٤٤)

٢٣١ نقض . حكم غيابي . سقوط حق

المحاكمة . سقوط العقوبة . سقوط

الدعوى

(نقض أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٥ . ص ٤١١ . نمرة ٣٤٨)

٢٣٢ حكم غيابي . سقوطه . ستة شهور .

احتسابها . تقويم هجري

(السبلاوين الجزئية الاهلية — ١٩
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٤٤ .
نمرة ٤٤٧)

٢٣٣ نقض . الحكم الغيابي . الطعن فيه

بطريق النقض

(نقض أهلي — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ٨٠٦ . نمرة ٦٥٦)

٢٣٤ حكومة . اختصاص المحاكم . دعوى

حرف الخاء

دعوى الاستحقاق . مواعيد المسافة

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ١٢٠
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٣٥ .
نمرة ٢٩٦)

٢٤٤ خفر . مسئولية الحكومة . مسئولية

مجلس المديرية . خادم . مخدم .
مسئولته

(نقض أهلى — ٢ فبراير سنة ٩٢٥
عدد ٩ . ص ٧٣٧ . نمرة ٦٠٩)

٢٤٥ نقض . خلو الحكم من الاسباب

(نقض أهلى — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١١ . نمرة ٦)

٢٤٦ خيانة الأمانة . تناقض أقوال المتهم

فى التحقيق . سوء نية . مبدأ ثبوت .

زيادة النصاب . اجماع المحاكم

الفرنساوية . اجماع الشراح

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٢٢
مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦١٧ .
نمرة ٥١٠)

٢٣٩ خادم . مخدم . رفت . تعويضات .

اجارة اشخاص . حكمها

(نقض و ابرام فرنسا — ٢ مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٩ . نمرة ٧١)

٢٤٠ خادم . فسخ عقده . عدم دفع المرتب .

وكالة . تجاوز حدود الوكالة

(بروكل بلجيكا — ٤ اكتوبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٨٨ . نمرة ٦٥١)

٢٤١ الخبير . عمله . أوراق تسلمت اليه بدون

اطلاع الخصم . بطلان العمل

(دوبلانك — ٣ ابريل سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٧٨ . نمرة ٤٨٨)

٢٤٢ خبراء . قذف . مأمور بمخدمة ميرية .

موظف عمومي

(استئناف باريس — ٣ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧١٤ . نمرة ٥٩٢)

٢٤٣ خصم ثالث . تظلم فى أوامر قاضى

الأمور الوقتية . حجز . استحقاق .

شريك . بيان ما يحجز عليه . ميعاد رفع

حرف الدال

التقدير

(نيج حامدى الجزئية — ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٣٥ . نمرة ١٢٨)

٢٥٣ دعوى تزوير . ايقاف الموضوع .

ايقاف صريان مدة بطلان المرافعة

(استئناف مختلط — ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦١ . نمرة ١٤٦)

٢٥٤ دعوى عمومية . دعوى مدنية . عدم

اختصاص بالنسبة للدعوى المدنية .

استئناف المنهم وحده . سلطة محكمة

الاستئناف بالنسبة الى الدعويين

(نقض اهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٠٨ . نمرة ١٨٧)

٢٥٥ دعوى ابطال تصرفات المدين . الاحكام

الصادرة فيها . من يستفيد منها

(نقض واپرام باريس — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩١ . نمرة ٢٥٠)

٢٥٦ دعوى مجهولة القيمة . استئناف . طلب

إزالة . طلب ريع . طلب ما يستجد

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٥٥ . نمرة ٣٠٤)

٢٥٧ دعوى وراثه . واضع اليد . حارس

قضائى . وزارة المالية . إحالة الدعوى .

٢٤٧ دائن . حجز على ايجارات مستحقة

لمدينه . سلطة قاضى الأمور المستعجلة .

حارس قضائى . تعيينه

(استئناف باريس — ١١ اكتوبر سنة

١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٥٢ . نمرة ٥٣٩)

٢٤٨ دائن . حق الحجز على منقولات شائعة .

عدم الحق فى بيعها إلا بعد قسمتها

(اكس — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ .

عدد ٧ . ص ٦٥٤ . نمرة ٥٤٣)

٢٤٩ دعوى . طلب اكثر من الحق . صحة

شكل الدعوى

(العليا الشرعية — ١٩ مايو سنة

١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٦٧ . نمرة ٥٦)

٢٥٠ دعوى فرعية . طلبات من مدعى عليه

على مدعى عليه . عدم قبول

(اسكندرية المختلطة — ٢٢ سبتمبر سنة

١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٩ . نمرة ٧٠)

٢٥١ دعوى . تقدير قيمتها . الحكم بمبلغ

لا يقبل فى الاصل استئنافه . استئناف

(استئناف اهلى — ١٨ اكتوبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١١٥ . نمرة ١١٣)

٢٥٢ دعوى الحكم بالرسوم وبالمصاريف

والاعتاب . تقدير الاعتاب . كيفية

عتق . ولاء . إرث اخو المقت

(الدنيا الشرعية — ٣ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٦٨ . نمرة ٣١٢)

٢٥٨ دعوى مستعجلة . تقدير قيمة اشياءمتنازع فيها . زمن قديم

(بروكل بياجيك — ٤ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٥ . نمرة ٤٠٧)

٢٥٩ دعوى كيدية . تعويض . عدم

طلبه أمام المحكمة الابتدائية . طلبه

أمام محكمة الاستئناف . جواره

(استئناف جاند — ٢٤ ففوير سنة
١٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٦٥٥ . نمرة ٥٤٩)

٢٦٠ دعوى الاسترداد . اذا طلب المسرد

الشطب وعارض خصمه . وجوب

الفصل في الدعوى

(المنصورة المخططة — ١٥ نوفمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٨٤٢ . نمرة ٦٨٨)

٢٦١ دفاع . وفاة . شيك . حساب جارى

(نقض وابرام باريس — ٩ يولييه سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٧ . نمرة ١٥٥)

٢٦٢ نقض . دفاع عن النفس . وجوب

ذكر الوقائع . بيان النسبة بين الفعلين

(نقض وابرام بلجيكا — ٣٠ مايو
سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧١٨ .
نمرة ٥٩٧)

٢٦٣ دفاع عن المال . فراخ . اتلافزراعة . قتلها

(لسيج — ٥ يناير سنة ١٩٢٤ .
عدد ٨ . ص ٧١٩ . نمرة ٦٠١)

٢٦٤ دفع فرعى . طلب التأجيل للاستعداد .لا سقوط

(مصر الابتدائية الاهلية — ٤ مارس
سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٢٠ .
نمرة ٤٣٤)

٢٦٥ دفع فرعية . عدم ابدائها في جلسة

توزيع . لا سقوط . تقدير الاتعاب

باتفاق . اختصاص المحكمة

(استئناف اهلى — ٢٥ يونيو سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ١٨ . نمرة ٢٥)

٢٦٦ دويلة . مهر . التزام والد الزوجة

(فتوى شرعية — ٢٣ رجب سنة
١٣١٧ . عدد ٧ . ص ٦٤٤ . نمرة ٥٢٧)

٢٦٧ دومين . اطيان الدومين . تملكها .

تقادم . حجز . تصرف . قوميون

الدومين . قانون مدني . حكمه . قانون

عام . قانون خاص . زوال مفعول

ذكر يتو الدومين . جواز التملك

(بنى سوف الابتدائية الاهلية — ٥
ديسمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٢ . ص ١٢٩ .
نمرة ١٢٥)

٢٦٨ دين . تحويلة . سند . حكم . رضاء المدين

(اسبوط الابتدائية الاهلية — ٢٦
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٩ .
نمرة ٣٧١)

حرف الذاي

بجريمة . اختصاص محكمة واحدة

بنظر الجريمتين

(قضا و ابرام باريس — ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧١٤ . نمرة ٥٨٩)

٢٦٩ نقض . ذكر اسماء الشهود . لا ضرورة

(نقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٠٨ . نمرة ٤٨١)

٢٧٠ ذكر ثمن اقل من الحقيقة . هرب من

دفع رسوم المحكمة . ارتباط جريمة

حرف الراء

الايجار . غصب . رسوم مقررة

(المنصورة الجزئية الاهلية — ٣١ مايو
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٤٩ .
نمرة ٣٠١)

٢٧٥ رسوم المحكمة . وجوب دفعها مقدما .

اهمال طلبات لم يدفع عنها رسوم .

استئنافها . عدم جواز استئنافها . رفع

التماس عنها

(استئناف أهلى — ٨ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤١٤ . نمرة ٣٥٥)

٢٧٦ رشوة . شروع . مأمور بخدمة ميرية .

مستخدم . موظف عمومى . فراش

المكتب

(بروكسل بلجيكا — ٢٦ اكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٦ . نمرة ٢٦٥)

٢٧١ رد القاضى . حكم غيابى . التماس .

إبداء رأى

(استئناف أهلى — ١٧ يونيو سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٢١ . نمرة ٢٩)

٢٧٢ رد القاضى . ميعاد . العلم باسباب الرد

(بقى سويى الابتدائية الاهلية —
١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص
٢٥٢ . نمرة ٢١٩)

٢٧٣ رد القاضى . إبداء رأى . اشتراك فى

اصدار قرار وهو عضو فى هيئة

التصرفات . لا رد

(مصر الابتدائية الشرعية — ٨ يناير
سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٠٢ .
نمرة ٥٧٤)

٢٧٤ رسوم دعوى وضع يد . وضع يد بسبب

٢٧٧ رشوة . أركانها . هدية . لا عقاب (دمنهور الجزئية الاهلية — ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٥٠ . نمرة ٣٠٢)	مفتاح المحل (مونس بلجيكا — ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٩٠ . نمرة ٣٤٠)
٢٧٨ رهان . صحة . بطلان . شروط . حالات (لييج بلجيكا — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٨٧)	٢٨١ رهن . تصرف المرتهن . مسئولية (بروكل — ١٩ يولييه سنة ١٩٢٣ عدد ٤ . ص ٣٩١ . نمرة ٣٤٣)
٢٧٩ رهن . تملك الشيء المرهون . بطلان . تغيير سبب الدعوى . تغيير موضوع الدعوى (استئناف أهلى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١١٦ . نمرة ١١٤)	٢٨٢ رهن . عدم تجزئة . معناها . دفع دين الغير . الرجوع به . نية التبرع (استئناف أهلى — ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٥ . نمرة ٤٢٩)
٢٨٠ رهن . تسليم . أثر التسليم . تسليم زراعة . غراس . فى اراضى الغير . سلامة النية . ملكية الزراعة (استئناف أهلى — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٢٠ . نمرة ١١٧)	٢٨٣ ريع . تقادم . شريك . مدة التقادم (استئناف أهلى — ٦ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٤٤ . نمرة ٦١٤)

حرف الزين

٢٨٤ زواج . طلاق . تصادق (فتوى شرعية — ١٠ اغسطس سنة ١٩١٨ . عدد ١ . ص ٦١ . نمرة ٤٩)	٢٨٨ زواج . وعد . اثباته (نقض و ابرام باريس — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٢٤ . نمرة ٢٨٧)
٢٨٥ زواج . الوعد بالزواج . المدول عن الوعد . مسئولية . ضرر (الهافر بفرنسا — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧١ . نمرة ١٦٨)	٢٨٩ زوج مسلم . زوجة كتائية . تعدد الزوجات . مساواة فى المعاملة . فى النقطة . مالها . (فتوى شرعية — ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٧٣ . نمرة ٢٣٣)
٢٨٦ زواج . خطبة . وعد بالزواج . عدول . مهر . هدية . استرداد . جواز . محاكم	٢٩٠ زوج . واجباته . مرض زوجته . ثمن

<p><u>التعويض</u></p> <p>(السين بفرنسا — ٢٢ ديسبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٨٤٥ . نمرة ٦٩٣)</p> <p>٢٩٢ زوجية . اهانة . عدم المعاشرة . عنة . طرود العنة . تحقيق العنة</p> <p>(يون ليفيك بفرنسا — ٧ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٧١ . نمرة ١٦٧)</p>	<p>دواء . اجرة طيب . كفن الزوجة . (فتوى شرعية — ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٠٤ . نمرة ٥٧٧)</p> <p>٢٩١ الزوجة المطلقة . استعمالها اسم زوجها</p> <p>في الاعلانات التي تنشرها . حق زوجها في طلب منها . حقه في طلب</p>
---	--

حرف السين

<p>٢٩٧ تقض . سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . فرق بين الجريمتين . لكل جريمة أركانها</p> <p>(تقض أهلي — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ عدد ٨ . ص ٦٧١ . نمرة ٥٥٢)</p> <p>٢٩٨ سرقة . اشياء متروكة أو مهملة . كناسة الشوارع . متى تكون مملوكة . تصرف المجلس البلدى فيها بالبيع . مخالفة . وضع اليد عليها واستحوازاها</p> <p>(اسبوط الابتدائية الاهلية — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٨٨ . نمرة ٥٦٤)</p> <p>٢٩٩ سريان اللائحة على الحوادث السابقة . اجراءات</p> <p>(العليا الشرعية — ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ عدد ١ . ص ٦٦ . نمرة ٥٥)</p>	<p>٢٩٣ سبق الحكم في الدعوى . شك . تأويله لمصلحة الخصم الذي يتمسك ضده بالدفع</p> <p>(استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٧٨٤ . نمرة ٦٤٢)</p> <p>٢٩٤ سرقة . خيانة . صور الرسائل . سرقة كويا الاوراق . لا جنائية</p> <p>(بروكل بلجيكا — ١٦ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٨٤)</p> <p>٢٩٥ سرقة . خادم . اختلاس . تبديد . حيازة</p> <p>(احداث اسكندرية — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٤٧ . نمرة ٣٨١)</p> <p>٢٩٦ سرقة . تسليم . قتل الحيازة . نية استبدال الشيء بآخر</p> <p>(طوطا الاهلية — ٧ يناير سنة ١٩٢٥ عدد ٥ . ص ٤٥١ . نمرة ٣٨٤)</p>
---	---

٣٠٦ سلاح . حمل سلاح بدون رخصة .

وجوب بيان نوع السلاح . قرض

(نقض اهل — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٥٠ ص ٤١١ . نمرة ٣٤٦)

٣٠٧ سماع شهادة شاهد لم يسبق اعلانه .

لا بطلان . قرض

(نقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٤٠ ص ٣١٢ . نمرة ٢٧٥)

٣٠٨ سمرة . تفويض . تنفيذ

(بروكل بلجيكا — ١٩ يولي
سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ ص ٥٨١ . نمرة ٤٩٥)

٣٠٩ سندات تجارية . كميالات . بروتستو .

حق حامل الكمبيالة . حقوق المحيل

(الاسكندرية الابتدائية الاهلية —
٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ ص
١٢٧ . نمرة ١٢٤)

٣١٠ سندات لحاملها . بيعها . خصمها .

مسئولية البنك . ضياع . سرقة . شبه

(السين ياريس — ١٧ يولي سنة
١٩٢٤ . عدد ٢ ص ١٧٣ . نمرة ١٧١)

٣١١ سندات تحت الطلب . بروتستو

(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ ص ٢٨٨ . نمرة ٢٤٥)

٣١٢ سندات . شروطها . عدم استيفاء

شروطها . توكيل . أب . ولاية شرعية .

استدانة . بطلان

(استئناف مختلط — ١٧ يونيو سنة
١٩٢٤ . عدد ٤ ص ٣٨٢ . نمرة ٣٢٢)

٣٠٠ سكة حديد . مسئولية . اصابة . آفة

سماوية . قوة قاهرة . خطأ . عملية

جراحية . سبب وفاة

(السين ياريس — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ ص ٢٩٣ . نمرة ٢٥٧)

٣٠١ سكة حديد . ارتفاق . ارض مجاورة

للسكة الحديد . حريق . شرر القاطرات .

مسئولية . اهمال المالك

(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٠
ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ ص ٣٤٠
نمرة ٢٩٨)

٣٠٢ سكة حديد . تطاير الشرر . قاطرات .

حريق . مسئولية

(الوسكي الجزئية الاهلية — ٢٧
نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ ص ٥٣٦
نمرة ٤٤٣)

٣٠٣ سكة حديد . مسئولية . تطاير الشرر

(نقض و ابرام فرنسا — ١١ يولي سنة
١٩٢٢ . عدد ٩ ص ٧٨٦ . نمرة ٦٤٦)

٣٠٤ سلطة محكمة الجنايات . سماع شهود .

مفاجأة الدفاع

(نقض اهل — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ١ ص ١٢ . نمرة ٨)

٣٠٥ قرض . سلطة قاضي الموضوع في

تكوين اعتقاده

(نقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٤ ص ٣١٢ . نمرة ٢٧٧)

٢٧٩ عقوبات . مادة ٥٠٨ عقوبات

بلجيكي . نصها

(ابنوب الجزئية — ٩ ابريل سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٣٥ . نمرة ٥١٨)

٣١٥ سيارة . حوادث . مسئولية . شوارع

كبرى . شوارع صغرى

(انقرس بيلجيكا — ١٥ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٨٢ .
نمرة ٤٩٨)

٣١٣ سند صوري . سبب الدين . طرق

الاثبات . سبب غير صحيح . سبب

حقيقى . مشروع . اثباته

(استئناف أهلى — ١٤ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٥ . ص ٤١٥ . نمرة ٣٥٨)

٣١٤ سند دين فاقد . العثور عليه . تسليمه

للمدين . لا جريمة . المادة الاولى من

ذكرى الاشياء الضائعة . مادة

حرف الشين

عن الأصابة . صحة

(نقض و ابرام باريس — ١٣ مايو سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٠ . نمرة ٧٣)

٣٢٠ شركة تجارية . اثبات . شركة المحاصة .

دفاتر و خطابات

(دمنهور الجزئية الاهلية — ١٣
فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٥٢ .
نمرة ٤٣)

٣٢١ شركة ملاحاة . مسئولية . هلاك

البضاعة . خطأ شركة . شرط اخلاء

المسئولية

(نقض و ابرام باريس — ٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٣ .
نمرة ٤٠٢)

٣٢٢ شرط الواقف . مخالفته . إذن

٣١٦ شخص أدبى . جمعيات . مدارس

الفرير . ضرر . ضرر الشخص الأدبى .

ضرر أعضاء الجمعية

(اسكندرية المختلطة — ١٩ مارس
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٣ .
نمرة ١٤٩)

٣١٧ شركة . تصفية . شخصية معنوية .

وفاة أحد الشركاء

(استئناف أهلى — ٢٥ يونيه سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ١٧ . نمرة ٢٣)

٣١٨ شركة . قسمة . غبن فاحش . تركة

الفرق . ابطال القسمة . ريع

(استئناف مختلط — ٢٦ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٠ .
نمرة ٢٤٨)

٣١٩ شركة تأمين . شرط مقاضاة المسئول

القاضي : وجوبه

(مصر الابتدائية الشرعية — اول
ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص
٦٣٩ . نمرة ٥٢٢)

٣٢٢ تقض . شروع في قتل . وجوب بيان

وقائع الشروع

(نقض أهلي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٤ ص ٣١٢ . نمرة ٢٧٦)

٣٢٤ شرعى . تقدير أجور الخبراء .

معارضة . استئناف

(العليا الشرعية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٥ . ص ٤٦٠ . نمرة ٣٨٩)

٣٢٥ شفعة . ميعاد الستة شهور . سنتين

هلاكية . حق استرداد الحصاة

الشائعة . شريك

(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٨ . نمرة ٢٤٦)

٣٢٦ شفعة . عقد بيع صحيح . قانون

التسجيل الجديد . حكمه

(مصر الابتدائية الاهلية — ٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٣٣ .
نمرة ٢٩٥)

٣٢٧ شفعة . مشتري . شفيع . أولوية .

إقسام العين

(منفلوط الجزئية الاهلية — ١١
ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص
٤٥٩ . نمرة ٣٨٨)

٣٢٨ شفعة . بيع أطيان الحكومة لمن

اصلحها . ثمن مخفض

(استئناف أهلي — ١٩ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٩ . نمرة ٤٣٢)

٣٢٩ شفعة . أحكام الشريعة . عدم النص .

تصرفات المشتري . نفاذها

(بتدرج نظام الجزئية الاهلية — ٢٥
فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص
٦٢٩ . نمرة ٥١٥)

٣٣٠ شفعة . عقد بيع غير مسجل . تأثير

القانون الجديد

(المنصورة الجزئية الاهلية — ٨
ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٦٩١ .
نمرة ٥٦٧)

٣٣١ شفعة . هبة . اشتراط صدورها من

المالك لا من المشتري لاسقاط الشفعة .

شريك شائع . حده . ارتفاق . تفصيل

(استئناف مختلط — ٢٤ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٠٩ . نمرة ٥٨٢)

٣٣٢ شفعة . بيع صوري . حق الاسترداد .

شروطه . المشتري أحد الشركاء

(مصر الابتدائية الاهلية — اول
فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٨١٣ .
نمرة ٦٦٥)

٣٣٣ شفعة . ضرورة ملاصقة الأرض

المشفوع فيها لحدين من الارض

المشفوعة

(استئناف مختلط — ١٢ مايو سنة
١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٤٠ . نمرة ٦٨٥)

٣٣٤ شهادة . رد . ابن الزوج . زوجة الأب

(لبيج بلجيكا — ٢٨ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٨٨)

٣٣٥ تقض . شهادة شاهد واحد . كفاية .

مدعى مدنى . شهادته وحدها

(نقض أهلي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٠٧ . نمرة ٤١٤)

حرف الصاد

٣٤١ صحيفة الدعوى . اعلانها . محل

الإقامة . بطلان . فوائد . تقادم

(استئناف أهلى — ٦ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٩٠ ص ٧٤٠ . نمرة ٦١٣)

٣٤٢ صغير . التنازل عن حقوقه . تخفيض

الايجار . لا يجوز

(مجلس حـي عالى — ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢٠ ص ١١٣ . نمرة ١١١)

٣٤٣ صلح . غلط فى الحساب . إعادة

فحص الحساب

(بروكل يلجيكا — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٨٤ . نمرة ٨٢)

٣٤٤ صورة الورقة . قيامها مقام الأصل .

اعتراف الخصم بالأصل . خرس

الخصم أو بكمه . قوة المحضر الرسمى .

المرأة العثمانية . تزوجها بفرنساوى .

تبعيتها له . استرداد رعويتها العثمانية

(استئناف مختلط — ٧ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٦٠ ص ٥٦٧ . نمرة ٤٦٦)

٢٣٦ صانع . اجرة . حق حبس الشئ .

افلاس المالك

(مونس يلجيكا — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٤٠ ص ٣٩١ . نمرة ٣٤١)

٣٣٧ صحافة . جريدة . طلب إلغاء الجريدة .

عدم نشرها الحكم الصادر بالأدانة .

عقوبة تبعية

(جنايات مصر — ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣٠ ص ٢٢٧ . نمرة ٢٠٨)

٣٣٨ صحافة قذف . كتابة كلمات القذف

بمحروف مكبرة . سوءنية

(جنايات مصر — ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣٠ ص ٢٢٨ . نمرة ٢٠٩)

٣٣٩ صحافة . نشر مرافعات ممنوع نشرها .

مادة ١٦٣ عقوبات

(جنايات مصر — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤٠ ص ٣٢٦ . نمرة ٢٩٣)

٣٤٠ صحيفة المعارضة . اسباب . خلوها .

بطلان . مادة ٣٦٧ و ٣٦٣ مرافعات

(استئناف أهلى — ٧ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٧٠ ص ٦١١ . نمرة ٥٠٦)

حرف الضاد

- ٣٤٥ ضامن . مضمون . اجراءات . مرافعة
(استئناف بو — ١١ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٤ . نمرة ٤٠٥)
- ٣٤٦ ضرب . عصابة . تجمهر . بيان الافعال .
شهود نفى . وجوب سماعهم
(نقض أهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٠٥ . نمرة ٩٤)
- ٣٤٧ نقض . ضرب . زوج . تأديب الزوجة .
تجاوز حد الاعتدال . عقاب
(نقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٠٧ . نمرة ٩٩)
- ٣٤٨ ضرب كف . جنحة
(نقض و ابرام باريس — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٦ . نمرة ٣٣٠)
- ٣٤٩ نقض . ضرب أفضى الى الوفاة . عمد
(نقض أهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٠٧ . نمرة ٩٨)
- ٣٥٠ ضمان التركة . موت المورث مجهلا .
خلافة المسألة . الرجوع للقانون
العام . مادة ١٤ و ٥٢٥ مدنى
(استئناف أهلى — ٦ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦١٢ . نمرة ٥٠٧)

حرف الطاء

- ٣٥١ طالب الاسترداد . حقه فى النظام .
اعلانه . بالأمر الصادر ببيع المحجوز .
وجوبه
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦١٦ . نمرة ٥٠٩)
- ٣٥٢ طيب . مسئولته عن الوفاة . الخطأ
فى تشخيص المرض
(لبيع — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨٤٥ . نمرة ٦٩٦)
- ٣٥٣ طعن . ممن يتعدى اليه الحكم .
طريق عادى
(العليا الشرعية — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٥٩ . نمرة ١٤٣)
- ٣٥٤ طعن فى الأحكام . بعد حكم نهائى
صدر بالطريق العادى
(العليا الشرعية — ١٠ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٦٩ . نمرة ٥٧)
- ٣٥٥ طعن فى الأحكام . ممن تتعدى اليهم .
قوة الحكم الصادر بقبول الطعن .

قاضي الموضوع . مقيد	تأثيره في حقوق غير الطاعنين . حالة
(نقض وإبرام باريس — ٨ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩١ . نمرة ٢٥١)	عدم الانقسام
٣٥٨ طلب . استبدال حكر ارض موقوفة .	(نقض وإبرام باريس — اول يولي سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٨ . نمرة ١٥٨)
رفضه . مصلحة الوقف	٣٥٦ طلبات جديدة . بعد قفل باب المرافعة .
(مصر الابتدائية الشرعية — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٥٩ . نمرة ٤٥٦)	التنازل عن الدعوى . رضا المدعى
٣٥٩ طلاق . محل اقامة الزوج . العصمة في	عليه . استرداد الحصة الشائعة . ريع .
يد الزوج وحده . نظام عام . امرأة	مصاريف
بلجيكية . زوج صيني . اختصاص	(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٥ . نمرة ٦٣)
المحاكم البلجيكية	٣٥٧ الطلبات . سبب الدعوى . تعديله .
(بروكسل بلجيكا — ٣ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧١٩ . نمرة ٦٠٠)	

حرف العين

٣٦٣ عتق . أولاد معتق المعتق . حقهم في	٣٦٠ عاهة مستديمة . فند ربع فائدة الذراع
ميراث العتيق الثالث	(نقض أهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٠٦ . نمرة ٩٧)
(فتوى شرعية — اول يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٣٢ . نمرة ٦٧٩)	٣٦١ عاهة مستديمة . فقد جزء من عظام
٣٦٤ عدم اختصاص عام . التمسك به .	الرأس . شروط تطبيق المادة . عمد
التماس إعادة نظر . رعوية الخصم .	(نقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٠٩ . نمرة ١٠٥)
سكوت الخصم . غش . شهود . رد	٣٦٢ نقض . عاهة مستديمة . فقد جزء من
(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٥ . نمرة ٦٢)	مقدم عظم الجدارى
٣٦٥ عدم حضور الخصم أمام محكمة أول	(نقض أهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٥ . نمرة ٦٠٥)

التعاقد

(النيا الجزئية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٦٧ .
نمرة ٢٢٨)

٣٧١ نقض . عقوبة اصلية . عقوبة تبعية .

ارتباط . ائمال الحكم بالعقوبة التبعية

(نقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٤ . ص ٣١٢ . نمرة ٢٧٨)

٣٧٢ عقود . صورية . اثبات . متعاقدين .

غير متعاقدين

(استئناف أهلى — ١٢ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٤ . ص ٣٢٥ . نمرة ٢٨٩)

٣٧٣ عقد . بطلان . سبب غير مشروع .

امتناع عن المزايدة

(دنهور الاهلية — ٤ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٤٩ . نمرة ٣٨٢)

٣٧٤ عقد اجارة ثابت التاريخ . واضع اليد

بدونه . تأجير شفهي . حق مشترى

العين برفع اليد بدعوى مستعجلة .

خلو عقد البيع من الاشارة الى

أى اجارة

(نقض وإبرام باريس — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥١ . نمرة ٥٣٨)

٣٧٥ عقود . تفسيرها . نية المتعاقدين .

الفاظ العقد

(جاند — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٨ . ص ٧١٩ . نمرة ٦٠٢)

درجة . جواز استئناف . عدم سقوط

حقه . استئناف الضامن . فائدة

المضمون

(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة ٤٧٢)

٣٦٦ عريضة الاستئناف . قصر القول بخطأ

محكمة أول درجة . خلوها من

الاسباب . المادة ٤٠٦ مرافعات

(استئناف مختلط — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة ٤٧٣)

٣٦٧ عسكري . تشيع جنازة . وقوفه أمام

كنيسة . حقوقه . واجباته

(مجلس عسكري بروكسل — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٧٦ . نمرة ١٨٠)

٣٦٨ عفو تام . جريمة الزنا . تأثيره في حق

الزوج . طلاق

(استئناف باريس — ٣ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨١ . نمرة ٧٦)

٣٦٩ عقد عرقى . غير مسجل . أثره . مادة

١٠٢ مدنى . اضعاف التأمينات .

افلاس . ضامن

(طلعا الجزئية — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٣ . ص ٢٥٦ . نمرة ٢٢٣)

٣٧٠ عقود . تدليس . كذب . بطلان

٣٧٨ تقض . عقوبات أصلية . عقوبة

تبعية . أشد العقوبات الأصلية .

الحكم بالعقوبة التبعية

(تقض أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٦٧٠ . نمرة ٥٥١)

٣٨٩ عوائد الاملاك . تقدير الايجار . طلب

زيادة الايجار

(المطارين الجزئية — ١١ يونه سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٤٥ .
نمرة ١٣٢)

٣٧٦ العقود التجارية . شروطها . معاملات

تجارية . الاثبات بالينة . جوازه فى

المسائل التجارية

(المنصورة الابتدائية الاملية — ١٩
ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨١٦
نمرة ٦٦٧)

٣٧٧ عقار . أملاك أميرية . دعوى وضع

اليد . التملك بمضى المدة . طرق عمومية

(ليسج — ١٦ يونه سنة ١٩٢٤ .
عدد ٦ . ص ٥٨٠ . نمرة ٤٩٠)

حرف الغين

طرق الغش . وجوب بيانها . بطلان

(تقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٠٩ . نمرة ٤٢٠)

٣٨٢ غيبوبة . عقاقير مخدرة . بيان أركان

الجريمة . وجوبه . تقض . عملية

جراحية . مسئولية الجانى

(تقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ٣)

٣٨٠ غش بضاعة . المادة ٣٠٢ عقوبات .

جنس البضاعة . صفة البضاعة

(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٣٠
يوليه سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٤٢ .
نمرة ٣٧)

٣٨١ تقض . الغش فى عيار الشئ المبيع .

أو فى جنس البضاعة . أو فى مقدارها .

حرف الفاء

٣٨٥ قد منفعة العضو . عاهة مستديعة .

إذن . قد شحمة الأذن . تعليق الحلي .

تشويه الحلقة . تقيص منفعة العضو

(اسبوط الابتدائية الاهلية — ١٣
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٣٣ .
نمرة ٤٤٠)

٣٨٦ فوائد قانونية . مقدارها في الاتفاقات .

اختيار الخصم

(هاسلت يياجيك — ٦ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٨٩)

٣٨٧ فوائد . اشتراطها . حكومة . جواز

(استئناف أهلي — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٢٠ .
نمرة ١١٨)

٣٨٣ فصل الموظف من الخدمة . إلقاء

الوظيفة . اعلانه . (المادة ١٤٦ من

القانون المالي

(استئناف أهلي — ٢١ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٢٢ . نمرة ٢٠٦)

٣٨٤ فعل نشأ عنه ضرر . نص المادة ١٣٨٢

مدني فرنساوي . تعميم اطلاقها . عدم

التخصيص والتحديد فيه . عدم نوعية

الضرر . عدم ذكر الصلة بين المجني

عليه وبين مدعى الضرر . أخت

القتيل . دعواها بحق مدني

(باريس — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٧ . ص ٦٥٢ . نمرة ٥٤٠)

حرف القاف

أمام محكمة كلية

(بروكسل — ١١ أبريل سنة ١٩٢٤
عدد ٥ . ص ٤٧٥ . نمرة ٤٠٨)

٣٩١ قاضي التحقيق . مفتش البوليس .

حقه في عدم بيان اسماء اشخاص

أمدوه بمعلومات . اسرار الصناعة .

مادة ٨٠ تحقيق جنايات ومادة ٣٧٨

عقوبات فرنساوي

(نقض وابرار باريس ٢٦ أبريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥١ .
نمرة ٥٣٧)

٣٨٨ قاصر . وصي . بيع حاصلات شائعة .

درجة مسئولية الوصي . اتحاد المصلحة

(مجلس حسي عالي — اول مارس سنة
١٩٢٥ عدد ٦ . ص ٥١٠ . نمرة ٤٢٢)

٣٨٩ قاضي الأمور المستعجلة . أمور مستعجلة .

موضوع مطروح . أمام محكمة كلية .

تقدير عقود الطرفين

(استئناف بروكسل ١٤ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٢٦٤)

٣٩٠ قاضي أمور مستعجلة . الموضوع مطروح

٣٩٢ قانون الخمسة افدنة . حجز . منازل

ودور . زارع

(طهطا الجزئية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٣٥ .
نمرة ١٢٧)

٣٩٣ قانون خمسة الافدنة . زارع نزع

ملكية . نظام عام

(اسيوط الجزئية الاهلية — ٣ يونيه ١٩٢٤ . عدد ١ ص ٥٣ . نمرة ٤٤)

٣٩٤ قانون الخمسة افدنة . زارع . نساء

متزوجات . أرامل

(ممالوط الجزئية — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٥٩ . نمرة ٣٠٦)

٣٩٥ قانون تخفيض الایجارات . قراراتها .

لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه . هيئة

قضائية استثنائية . فقدان ولاية القضاء

فيما هو خارج عن اختصاصها

(استئناف اهلى — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٧٢ . نمرة ٥٥٥)

٣٩٦ قانون تخفيض الایجارات . قرارات

اللجان . لا تحوز قوة الشيء المحكوم

فيه عند تجاوز حدودها . اجارة اطيان

موقوفة . خاضعة للجان . الاتفاق مع

الناظر رأساً

(استئناف اهلى — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٧٤ . نمرة ٥٥٦)

٣٩٧ قانون الخمسة افدنة . سكن . ملحقاته .

تعدد المساكن بتعدد الازواج . زمن

نشوء الدين

(متاعه الجزئية — ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٠٠ . نمرة ٥٧١)

٣٩٨ قتل عمد . شروع في قتل عمد .

اصابة غير المقصود قتله

(قرض اهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٠٩ . نمرة ١٩٠)

٣٩٩ قتل . اعدام . قرائن

(فتوى شرعية — ٢ صفر سنة ١٣١٧ . عدد ٧ . ص ٦٤٣ . نمرة ٥٢٦)

٤٠٠ قتل . ترك المولود بلا عناية . لاجرمة

(جنایات الزقازيق — ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٨٨ . نمرة ٥٥٨)

٤٠١ تقض . جريمة القتل . عمد القتل .

بيانه . صيغة اليمين . شاهد

(قرض اهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٤ . نمرة ٦٠٣)

٤٠٢ قذف . سب . افتراء . اهانة . الطعن

في اعمال موظف عمومى . اثبات

الطعن . سلامة النية . الهيئات النظامية .

فريق من مجلس النواب . موظف

عمومى . خصم سياسى

(قرض اهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٠٣ . نمرة ١٨٦)

والمستندات . ميعاده . سقوط الحق .

المادة ٥١٥ من قانون المرافعات

٢ - القسمة بين الغرماء . اعلان

بالتقديم . بطلانه . المادة ٥١٦ من قانون

المرافعات

(استئناف اهلى — ٧ اغسطس
سنة ١٩٢١ . عدد ٥٥ . ص ٤١٨ .
نمرة ٣٦١)

١٠ قسم . شيوع . بيع العقار . اختصاص .

محكمة كلية . محكمة جزئية

(استئناف اهلى — ٨ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٥٥ . ص ٤٢١ . نمرة ٣٦٣)

١١ قسم . عديم الاهلية . صلح . خير .

تصديق المحكمة الكلية . سلطة

المحكمة الجزئية

(اسنا الجزئية الاهلية — ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٥٥ . ص ٤٥٦ .
نمرة ٣٨٦)

١٢ قسم . قاصر . محكمة . اقتراع .

مجلس حسبي . مجلس ملى

(النيا الجزئية الاهلية — ١٣ أبريل
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦٠ . ص ٥٥٢ .
نمرة ٤٥١)

١٣ قسم . شريك . ضمان . تعرض .

نقص فى المساحة . ضرر . سقوط

٥٣ قذف . سب . افتراء . اهانة . موظف

عموى . سوء نية . اثبات الوقائع

(جنايات مصر — ١٣ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣٠ . ص ٢٣٠ . نمرة ٢١٠)

٥٤ قذف . سب . افتراء . اعفاء من

العقوبة . مرافعة . أمام هيئة خبراء

(نقض و ابرام باريس — ٦ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٩٠ . ص ٧٨٦ . نمرة ٦٤٥)

٥٥ المادة ١٥٩ . قذف . من يقوم بخدمة

عامة . خبراء . حمايتهم

(دمياط الجزئية الاهلية — ٣١ مارس
سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠٠ . ص ٨٢٠ .
نمرة ٦٧٠)

٥٦ قرار قاضى الاحالة بأن لا وجه .

الطعن فيه من المدعى المدنى فقط .

اختصاص محكمة الجنايات . الدعوى

العمومية

(نقض اهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١٠٠ . ص ٨٠٤ . نمرة ٦٥٤)

٥٧ قرعة . رقت . حبس . الرقت عقوبة

الزامية

(نقض اهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ٩٠ . ص ٧٣٦ . نمرة ٦٠٧)

٥٨ قسم . عمارة . بيع . كل دور على حدة

(باريس — ١١ يولييه سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤٠ . ص ٣٨٧ . نمرة ٣٣٣)

٥٩ ١ - القسمة بين الغرماء . تقديم الطلب

الضمان . مضي مدة	تقدير القاضي
(ابا الجزئية الاهلية — ٨ ابريل سنة ١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٧١ . نمرة ٦٢٧)	(اسكندرية المختلطة — ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٦ . نمرة ٤٦٤)
٤١٤ قلم محضرين مختلط . اعلان . قرار صادر من بطريكة خانة . بطلان . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .	٤١٧ قوة الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مذاهب العلماء والمحاكم . أحوال . تزوير . رد وبطلان الورقة . سلطة المحكمة
(اسكندرية المختلطة — ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦١ . نمرة ١٤٥)	(استئناف أهلي — ٤ مايو سنة ٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٤٧ . نمرة ٦١٧)
٤١٥ قوة الشيء المحكوم فيه . أحكام جهات حكم غير عادية . خفاء . نظام عسكري . محاكمة عسكرية . تعويض مدني .	٤١٨ قوة الشيء المحكوم فيه . تغيير السبب . تنازل عن الدين . استعمال الدائن حقوق مدينه . رضا المدين . شروط
(بنها الجزئية الاهلية — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٣٧ . نمرة ٤٤٤)	(استئناف مختلط — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٧٨٤ . نمرة ٦٤٣)
٤١٦ قوة الأوراق العرفية . الإنكار . جديته . سوء النية في الإنكار .	٤١٩ قوة الشيء المحكوم فيه . شروط (نقض و ابرام بروكسل — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٨٨ . نمرة ٦٤٩)



حرف الكاف

- ٤٢٠ كفالة المتهم . اذا دفعها غير المتهم .
حكمها . عدم جواز الحجز عليها .
دائى المتهم
(اسبوط الجزئية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٦١ . نمرة ٣٠٨)
- ٤٢١ كفالة المتهم . مصادرتها . اشتراط
نية الهرب
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨١٢ . نمرة ٦٦٤)
- ٤٢٢ كبيالة . صاحبها . خصم قيمتها
(استئناف باريس — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٤ . نمرة ٤٧٩)
- ٤٢٣ كيفية حصول التزوير . يانها . يان
الطريقة التى ارتكب بها التزوير .
عدم البيان . بطلان جوهري . المادة
١٧٩ و ١٨٣ عقوبات
(نقض أهلى — ٦ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٠٥ . نمرة ٥٠٠)

حرف الميم

- ٤٢٤ مادة ٤١٢ . طلب توقيع الحجز .
محل اقامة المدين . مواد تجارية .
محل الاتفاق . محل تسليم البضاعة .
محل الدفع . عمل تجارى
(المنصورة الابتدائية الاهلية — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٨٥ . نمرة ٥٦٣)
- ٤٢٥ المادة ٢٠٨ عقوبات . الاحوال التى
نصت عليها . شروطها . الصلة بين
الخطأ والاصابة
(ايتاى الباورد الجزئية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨١٩ . نمرة ٦٦٩)
- ٤٢٦ ماسون . استاذ اعظم . رئيس لوج
ماسونى . خصم ثالث . النزاع فى
الرئاسة . من يفصل فيها . اجارة
المحل . لمن
(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٤ . نمرة ١٥٣)
- ٤٢٧ المالك . الماويل . الضرر الناتج من

٤٣٢ مجلس حسي . اختصاصه . وقف

أعيان . عدم قبوله

(مجلس حسي عالي — ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٦ . نمرة ٢٠)

٤٣٣ مجلس حسي . وصاية . انقضاؤها .

طلب استمرارها . قبوله . شروطه

(مجلس حسي عالي — ٥ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٦ . نمرة ٢١)

٤٣٤ (١) مجلس حسي . حجر . طلب .

قبوله . (المادة السابعة من الأمر العالي

الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

(٢) مجلس حسي . قرار بالفصل في

طلب الحجر . استئنافه . من له حق

الاستئناف . (المادة الثانية من القانون

رقم ٥ سنة ١٩١١)

(مجلس حسي عالي — ١١ يونيو سنة

١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٦ . نمرة ٢٢)

٤٣٥ مجلس حسي . اقارب المحجور عليه .

حضورهم وقت فحص الحساب

(مجلس حسي عالي — ٢٩ يونيو سنة

١٩٢١ . عدد ٢ . ص ١١٠ . نمرة ١٠٦)

خطأه . مسئولية المالك عنه

(استئناف مخطط — ٧ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ٨٤١ . نمرة ٦٨٦)

٤٣٨ مجلس حسي . وصاية . وصي مختار .

من له حق اقامته . المادة ٤٣٤ من

قانون الاحوال الشخصية

(مجلس حسي عالي — ١٦ يناير سنة ١٩٢١
عدد ١ . ص ١٤ . نمرة ١٤)

٤٣٩ مجلس حسي . استئناف أمام المجلس

الحسي العالي . ميعاده . حسابه .

التقويم الميلادي . المادة ٢ من القانون

رقم ٥ سنة ١٩١١

(مجلس حسي عالي — ٣١ مايو سنة ١٩١٤
عدد ١ . ص ١٤ . نمرة ١٥)

٤٣٠ مجلس حسي . قراراته . طرق الطعن

فيها . (القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١

الخاص بتشكيل مجلس حسي عالي

(مجلس حسي عالي — ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٥ . نمرة ١٦)

٤٣١ المجلس الحسي . اختصاصه . حجر .

طلب انقاص اجرة . (قانون رقم ١٤

سنة ١٩٢١ الخاص بتشكيل لجان

لتحديد ايجارات الاراضي الزراعية)

(مجلس حسي عالي — ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٥ . نمرة ١٨)

قوة القرار . سلطة المجلس الحسبي في

اعتماد الحسابات . تقرير مكافاة الاوصياء

والقائمة

(المنصورة الجزئية الاهلية — ٩ ابريل
سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢١٨ . نمرة ١٩٨)
نمرة ٢٢٧)

٤٤٣ مجلس حسبي . وصى خصومة .

اختصاص .

(مجلس حسبي عالي — ٤ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣١٦ . نمرة ٢٨١)

٤٤٤ مجلس حسبي . حجر . ضعف القوى

العقلية . اختبار

(مجلس حسبي عالي — ٤ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣١٦ . نمرة ٢٨٢)

٤٤٥ مجلس حسبي . وصاية . الطوائف

غير الاسلامية . مسيحيين . موسويين .

اختصاص

(مجلس حسبي عالي — ٤ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣١٦ . نمرة ٢٨٣)

٤٤٦ مجلس حسبي . حجر . غفلة . شيخوخة .

سهل الانقياد والتأثير عليه

(مجلس حسبي عالي — اول فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٥ . نمرة ٣٦٦)

٤٤٧ مجلس حسبي . استئناف شخص

ذو شأن . زوج بنت الأخ

(مجلس حسبي عالي — اول فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٥ . نمرة ٣٦٧)

٤٣٦ مجلس حسبي . حجر . رفع الحجر .

اذا ثبت ان لا مال لدى المحجور عليه

(مجلس حسبي عالي — ٣ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢١٨ . نمرة ١٩٨)

٤٣٧ مجلس حسبي . قيم . فقير . محل اقامة

بعيد

(مجلس حسبي عالي — ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢١٩ . نمرة ١٩٩)

٤٣٨ مجلس حسبي . استئناف . شخص

ليست له صفة . احالة استئنافه . عدم

جواز

(مجلس حسبي عالي — ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢١٩ . نمرة ٢٠٠)

٤٣٩ مجلس حسبي . استئناف . حجر . ذو

الشان . القيم

(مجلس حسبي عالي — ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٢٠ . نمرة ٢٠١)

٤٤٠ مجلس حسبي . وصى . فقير . محل

اقامة بعيد

(مجلس حسبي عالي — ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٢٠ . نمرة ٢٠٢)

٤٤١ مجلس حسبي . وصى . ام . اجنبي

(مجلس حسبي عالي — ١١ يونيه سنة
١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٢٠ . نمرة ٢٠٣)

٤٤٢ مجلس حسبي . تقدير اتعاب الخبير .

٤٥٥ محامى . تبادل المستندات . قضايا

جنائية

(مجلس نقابة بروكسل — ١٢ مارس
سنة ١٩٢١ . عدد ٢ . ص ١٧٧ .
نمرة ١٨٢)

٤٥٦ احترام القضاة والمحاكم . حرية الكتابة .

مراقبة مجلس النقابة . انتقاد القضاء

(مجلس نقابة لياج — ٢٩ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧٧ . نمرة ١٨٣)

٤٥٧ محامى . مسمار

(قرار مجلس نقابة بروكسل — ١٠
نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٨ .
نمرة ٣٣٦)

٤٥٨ تقض . محام . توكيل . الوكالة مفروضة .

بيان التهمة . بيان المواد . العبرة بقرار

الاحالة لا بورقة التكليف .

(تقض أهلى — اول ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤١٢ . نمرة ٣٥٠)

٤٥٩ محام . صاحب جريدة . مديرها المسئول .

الجمع بين الصناعتين . جوازه

(الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة — ٦ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد
ص ٥٦٨ . نمرة ٤٦٧)

٤٦٠ محام . مدير شركة مدنية او تجارية .

الجمع بين الصناعتين . جوازه

(الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة — ٦ مارس سنة ١٩٢٥ . عدد
٦ . ص ٥٦٨ . نمرة ٤٦٨)

٤٤٨ مجلس حسبي . وصى . الام . جنسية

اجنبية . سهولة سفرها بالقصر . احتمال

تزوجها

(مجلس حسبي عالى — اول فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٢٦ . نمرة ٣٦٩)

٤٤٩ مجلس حسبي . نفقة . ولى شرعى

(مجلس حسبي عالى — ١٤ يونيو سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٩ . نمرة ٦١٠)

٤٥٠ مجلس ملى . اثبات وراثه . قرار .

قيمه . اسلام مسيحي . مانع من

الارث . اولاده القصر

(مصر الابتدائية الشرعية — ٢٢
مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٧٠ .
نمرة ٣١٣)

٤٥١ مجلس ملى . ارمن كاثوليك . وصية .

اختصاص . ارث . محاكم شرعية

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ يونيو
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٦٣ . نمرة ٣٩١)

٤٥٢ محامى . وكالة . اتعاب . اثبات

(الازبكية الجزئية — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤٧ . نمرة ٤٠)

٤٥٣ محامى . اتعاب . تقديرها . كيفية .

خصومة قضائية . عمل ادارى

(اسكندرية المختلطة — ٣ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٢ . نمرة ١٤٨)

٤٥٤ محامى . مرض . طلب تأجيل . شهادة

طبية

(مجلس نقابة بروكسل — ٧ مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧٧ . نمرة ١٨١)

البطلان . من ناظر الحقانية . ارساله

الشكاوى الى المحكمة لفحصها . لاطعن

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩١٢
عدد ٣ . ص ٢١٠ . نمرة ١٩٥)

٤٦٧ محاماة . سر صناعة المحامين . رسائل

متبادلة بين المحامين وموكليهم . تفتيش

مكاتب المحامين . ضبط مستندات .

(مجلس نقابة المحامين بأنقرس — ٢١
يونيه سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٩ .
نمرة ٣٣٨)

٤٦٨ محاماة . حرية المحامى فى قبول أو

رفض الدفاع عن المتهمين

(مجلس نقابة محكمة استئناف بروكسل
— ١١ مايو سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ .
ص ٧١٨ . نمرة ٥٩٨)

٤٦٩ محاماة . شرف المحاماة . الكذب .

مؤاخذه المحامى

(استئناف بروكسل — ٢٦ يناير سنة
١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٨٨ . نمرة ٦٥٠)

٤٧٠ محكمة جنائية . الادعاء بالحق المدنى .

السهو عن الفصل فيه . طريق الطعن

فى الحكم . المواد ٢٧٢ مرافعات و

٢٢٩ تحقيق جنايات

(ميت عمر الجزئية — ١١ يونيه سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٣ .
نمرة ٢٢٦)

٤٦١ محامين . تفتيش مكاتبهم . سلطة

النيابة وقاضى التحقيق . اخطار التقيب .

سر صناعة المحاماة

(مجلس نقابة المحامين بأنقرس — ١٤
يونيه سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٩ .
نمرة ٣٣٧)

٤٦٢ محامين . اداب المحاماة . حجز . ضمان

دفع اتعاب . استشارة تقيب المحامين

(مجلس نقابة المحامين ببروكسل — ١٠
نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٩٠ .
نمرة ٣٣٩)

٤٦٣ محاماة . حرية الكتابة . حرية القول .

مؤاخذه . المرافعة امام محاكم الاعداء .

قبول اتعاب باهظة . انتهاز فرصة

احتياج الموكل .

(نقض و ابرام بروكسل — ٤ يونيه سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧٤ . نمرة ١٧٥)

٤٦٤ محاماة . الجمع بين المحاماة وبين الرهبة

(لكسمبرج — ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣
عدد ٢ . ص ١٧٦ . نمرة ١٧٩)

٤٦٥ محاماة . قس . عدم الجمع

(لكسمبرج — ١٣ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٧٨ . نمرة ١٨٤)

٤٦٦ محاماة . جمعية عمومية . مجلس نقابة .

طعن فى تشكيلها . محكمة النقض .

ميعاد الطعن — ١٨ يوما . دعوى

- ٤٧١ محكمة التصرفات . المحكمة القضائية .
قرارات الاولى . حجة لدى الثانية .
انفراد احد الناظرين . اجازة الآخر
(مصر الابتدائية الشرعية — ٥ يناير
سنة ١٩٢٤ عدد ٣ . ص ٢٨٥
نمرة ٢٤١)
- ٤٧٢ محكمة الاستئناف . تعديل الطلبات .
امامها . قاعدة نظامية . حكم المحكمة
به من تلقاء نفسها
(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة
١٩٢٤ عدد ٦ . ص ٥٧٠ . نمرة ٤٧١)
- ٤٧٣ نقض . محكمة الموضوع . سلطتها فيما
يختص بطلب التأجيل
(نقض اهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ٨٠٥ . نمرة ٦٥٥)
- ٤٧٤ محلات الدعارة . عدم جواز بيعها .
مخالفة للآداب وللقانون . باقى ثمن
الصفقة . عدم حق البائع بطلبه .
المشتري . حقه بطلب رد ما دفعه
(استئناف اكس — ٢٨ فبراير سنة
١٩٢٣ عدد ٧ . ص ٦٥٣ . نمرة ٥٤٢)
- ٤٧٥ محل مختار خاص . خصومة جديدة .
عدم جواز اعلانها في المحل المختار
الخاص
(نقض وابرام باريس — ١٣ فبراير
سنة ١٩٢٤ عدد ٨ . ص ٧١٤
نمرة ٥٩٠)
- ٤٧٦ محضر الجلسة . قوة اثبات . يمين .
حكم بخالف اليمين . الخامس الحكم بشي
لم يطلبه الخصوم
(المطارين الجزئية الاهلية — اول
فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٦٩
نمرة ٦٢٦)
- ٤٧٧ نقض . مخالفة . عدم جواز
(نقض اهلى — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١١ . نمرة ٤)
- ٤٧٨ نقض . مخالفة . عدم جواز
(نقض اهلى — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١١ . نمرة ٥)
- ٤٧٩ نقض . مخالفات . عدم جواز
(نقض اهلى — ٧ يناير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١٣ . نمرة ١٠)
- ٤٨٠ مخالفات . مفسل عموى . مفسل في
منزل خصوصى . لا عقاب
(السويس الجزئية الاهلية — ٢٥
فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ٦ . ص ٥٤٧
نمرة ٤٤٨)
- ٤٨١ مخالفات . تعويضات . اختصاص
قاضي المخالفات
(اسكندرية الاهلية — ١٣ يناير سنة
١٩٢٥ عدد ٩ . ص ٧٥٨ . نمرة ٦٢٢)
- ٤٨٢ مخاصمة القضاة . حكمتها . انطباقها على
حالة وكلاء النائب العموى . مادة
٥٠٥ مرافعات فرنساوى و ٤٥٤

٤٨٨ مدة المراقبة . تحديدها في الحكم .

متشردون . مشتبه فيهم . خطأ الحكم .

نقضه واصلاح الخطأ

(نقض اهلى — ٦ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٠٥ . نمرة ٥٠٢)

٤٨٩ مدير شركة مسئول . عدم تعيين

مرتبته في عقد الشركة . سلطة المحكمة .

التقدير بنسبة الاعمال والفائدة

(ترموند — ١٩ يولييه سنة ١٩٢٤
عدد ٧ . ص ٦٥٥ . نمرة ٥٤٧)

٤٩٠ مسئولية الحكومة . خفاء

(جنابات اسيوط — ١١ اغسطس سنة
١٩٢٣ . عدد ١ ص ٣١ نمرة ٣٢)

٤٩١ حكومة . مسئولية . عمل عمال الحكومة

اثناء تأدية وظيفتهم

(جنابات طنطا — ٥ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ١ ص ٣٤ . نمرة ٣٣)

٤٩٢ مسئولية . مالك الحيوان قوة قاهرة .

خطأ المصاب . اثبات

(الهافر — ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ .
عدد ١ ص ٨٣ . نمرة ٧٩)

٤٩٣ مسئولية . مالك الحيوان . مستخدم

الحيوان . فندق . مسئولية . صاحب

الفندق

(جنات — ٨ مارس سنة ١٩٢٣ .
عدد ٢ ص ١٧٠ . نمرة ١٦٣)

مرافعات اهلى . — سلطة المحكمة في

شطب العبارات الجارحة . جريمة

الاهانة والاعتداء على الموظفين

(اسيوط الابتدائية الاهلية — ٢٨
ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ ص ٦١٩ .
نمرة ٥١٢)

٤٨٣ مخدوم . استخدام فتاة . مراقبة . مسئولية

مدنية

(لوبوى — ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ .
عدد ٦ ص ٥٧٦ . نمرة ٤٨٢)

٤٨٤ مخصصات اعضاء العائلة الخدمية .

حق التوارث فيها . عدمه . حق

صاحب العرش . تعديلا . قطعها . القضاء

الاهلى — القضاء المختلط

(استئناف اهلى — ١٧ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ ص ٦١٢ . نمرة ٥٠٨)

٤٨٥ مدعى مدنى . تنازله . حكم التنازل .

دعوى مدنية . دعوى جنائية . مصلحة

عامة . مصلحة خاصة . قذف . صحافة

(نقض اهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٣ ص ٢٠٠ . نمرة ١٨٥)

٤٨٦ مدفن . تربة . ملكية . تصرف في حق

الدفن . وصية . لاجنبى

(استئناف باريس ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ٢ ص ١٦٨ . نمرة ١٥٩)

٤٨٧ مدافن . حق البناء في شوارعها

(فتوى شرعية — ٢٠ جمادى آخر سنة
١٣١٧ . عدد ٦ ص ٥٦٤ . نمرة ٤٦٢)

على كل المياه . تعويضه . تقديره .

اختصاص المحاكم

(استئناف أهلى — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥١٤ .
نمرة ٤٢٦)

٥٠٠ مسئولية السيد . أعمال ارتكبها الخادم

فى مصلحة سيده

(نقض أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٧ . ص ٦٠٦ . نمرة ٥٠٣)

٥٠١ مسئولية . تعويض الضرر . اصابة

بسبب الاشياء التى تحت ملاحظة

انسان . شرائط المسئولية

(نيس — ٧ بوليه سنة ١٩٢٤ .
عدد ٩ . ص ٧٨٧ . نمرة ٦٤٨)

٥٠٢ مسئولية . ضياع امتعة . صاحب القهوة

(بروكسل — ٢ اغسطس سنة ١٩٢٤
عدد ٩ . ص ٧٨٩ . نمرة ٦٥٣)

٥٠٣ مستأجر . تلف . مسئولية . المادة

٣٧٨ مدنى

(استئناف أهلى — ٣١ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ٣ . ص ٢٢١ . نمرة ٢٠٤)

٥٠٤ مستأجر . ضرورة استعماله للشيء

المؤجر فيما هو معد له

(الهافر — ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ . ص ٨٤٤ . نمرة ٦٩٢)

٥٠٥ مستخدم . رفت . اتهامه . شك .

٤٩٤ مسئولية . مالك الاشياء . قوة قاهرة

(اكس بفرنسا — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٢ . ص ١٧٠ . نمرة ١٦٥)

٤٩٥ مسئولية . مهندس معمارى . مقال .

مدة المسئولية . مدة الحرب . تقادم .

مدة الضمان

(فاور — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .
عدد ٢ . ص ١٧٥ . نمرة ١٧٦)

٤٩٦ مسئولية . رعونة المصاب . تقدير

المسئولية . حق الأب والام . تعويض

مادى ومالى . حق الأخوة

(الهافر — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ .
عدد ٤ . ص ٣٨٨ . نمرة ٣٣٥)

٤٩٧ مسئولية مدنية . طيب . خطأ فى

تشخيص المرض . سيد وخادم . خطأ

الخادم (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدنى)

(استئناف أهلى — ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ .
عدد ٥ . ص ٤١٧ . نمرة ٣٦٠)

٤٩٨ المسئولية عن الخطأ . سيد وخادمه .

جريمة ارتكبها الخادم . ضرر . (المادة

١٥٢ من القانون المدنى)

(بنى سوف الابتدائية الاهلية — ٣١
يناير سنة ١٩٢١ . عدد ٤ . ص ٣٤٢ .
نمرة ٢٩٩)

٤٩٩ مسئولية . رى . استيلاء أحد المتفعين

٥١١ مستخدم . رفته بغير تغيير و بغير

تعويض . جواز . ثبوت اشتغاله سرّاً

مع شركة أخرى

(ترموند — اول ديسمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٧٠ ص ٦٥٥ . نمرة ٥٤٨)

٥١٢ مسلم . كتابية . زواجه حسب طريقة

البلد الموجود فيه . صحة . شهود

مسلمين . ليس شرطاً . طلاق أمام

القنصلية المصرية

(فتوى شرعية — ١١ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٤ ص ٣٧٧ . نمرة ٣١٧)

٥١٣ مشاجرة . اصابة . ادخال أهل المعتدين .

جواز

(ليون — ٥ يونيه ١٩٢٤ . عدد ٦
ص ٥٧٦ . نمرة ٤٨٣)

٥١٤ مشبوه . انذار بوليس . بلاغ جديد .

معناه

(اسيوط الاهلية — ١٤ اكتوبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٣ ص ٢٥٢ . نمرة ٢٢٠)

٥١٥ مشبوه . انذار بوليس . بلاغ جديد .

جدي

(سهاوط الاهلية — ٢٣ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ ص ٤٥٨ . نمرة ٣٨٧)

٥١٦ مشرف . وصى . ادعاء بحق مدنى

باسم القاصر . من المشرف ضد الوصى

(جاند — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ .
عدد ٣ ص ٢٩٦ . نمرة ٢٦٨)

مستولته . مدة الايقاف عن العمل

(نقض و ابرام باريس — ٦ مارس
سنة ١٩٢٤ . عدد ١ ص ٨١ . نمرة ٧٥)

٥٠٦ مستخدم . رفت

(بروكسل — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٤ ص ٣٩١ . نمرة ٣٤٢)

٥٠٧ مستخدم . رفت . عدم طاعة . اعتياد

(انفرس — ٨ يناير سنة ١٩٢٤ .
عدد ٥ ص ٤٧٦ . نمرة ٤١١)

٥٠٨ مستخدم . رفت . تعويض . مقداره

(استئناف اهلى — ١٣ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ ص ٥١٩ . نمرة ٤٣٣)

٥٠٩ الحكومة . رفت المستخدم . رقية .

وزارة المالية . اعلان خلو الطرف .

أحوال مخصوصة . خدمة خارجين عن

هيئة العمال . رقتهم . مكافأة . مرض .

طاهة . كبر السن

(استئناف اهلى — ١٤ ابريل سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ ص ٦٠٧ . نمرة ٥٠٤)

٥١٠ مستخدمون . مرتبات شهرية . اعلان

قبل الفصل بشهر . استثناء . مستخدمون .

مركز ممتاز . تحملهم شيئاً من المسئولية .

الاخطار بثلاثة شهور قبل الفصل

(الحافر — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٤
عدد ٧ ص ٦٥٤ . نمرة ٥٤٤)

٥٢٣ معاش . مكافأة . تعويضات مدنية .

الجمع بينها

(السين بياريس — اول يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٨٢ . نمرة ٧٧)

٥٢٤ مقال . مسئولية مع المهندسين . متضامن

أو غير متضامن . تعويض

(استئناف باريس — اول بوليه سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٣ . نمرة ٤٧٨)

٥٢٥ مقال . مهندس . ضمان . جمل

بأصول الصناعة

(استئناف باريس — ٢١ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧١٥ . نمرة ٥٩٣)

٥٢٦ مكان تسليم البضاعة . مكان دفع

الثمن . اختصاص . هلاك المبيع

(دمياط الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٥٩ . نمرة ٢٢٤)

٥٢٧ ملكية . مكلفات . صورها . تقادم .

وهن . تغيير النية . وضع يد . شروط

التملك

(اخميم الجزئية — ٧ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٥٦ . نمرة ٤٦)

٥٢٨ ملكية . حق الانتفاع . بيع مع استبقاء

حق الانتفاع . جواز . عدم التصرف

في الرقبة . وصية

(بها الجزئية — ٣ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٥٠ . نمرة ٣٨٣)

٥١٧ مصاريف ورسوم دفعها المحكوم

عليه بعد التنبية . عدم اعتبار الدفع

قبولا للحكم

(استئناف بروكسل — ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٦٥٤ . نمرة ٥٤٥)

٥١٨ المظل . الحق فيه . سقوطه . زوال

العين المقرر لصالحها

(أجا الجزئية — ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٣٠ . نمرة ٥١٦)

٥١٩ معارضة . علم المحكوم عليه بالحكم .

استحالة العلم . مواعيد

(استئناف مختلط — ٩ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٧ . نمرة ٦٦)

٥٢٠ معارضة . معارضة على معارضة . معنى

القاعدة . أمثلة . ميعاد المعارضة .

اخفاء اجراءات التنفيذ

(سانت اتيان — اول ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٧٣ . نمرة ١٧٣)

٥٢١ نقض . معارضة . معارض محبوس .

عدم تمكينه من المرافعة . بطلان

(نقض أهلي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٠٧ . نمرة ٤١٣)

٥٢٢ معارضة . أثرها . الحكم المشمول

بالنفاذ . الحكم الغير مشمول بالنفاذ .

الاجراءات التحفظية

(الفتن الجزئية — ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٢٤ . نمرة ٦٧٣)

٥٣٥ مواد تجارية . محل انعقاد البيع .

اختصاص . المطالبة بالتعويضات

(بروكسل — ١٠ يونيو سنة ١٩٢٤ .
عدد ٦ . ص ٤٨١ . نمرة ٤٩٤)

٥٣٦ مؤخر انعاب محام . جواز طلبها .

تخفيضها . زيادتها . سلطة القاضي

(مصر المختلطة بهيأة مستأنفة — ٢٧
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٦ ص ٥٧٠ .
نمرة ٤٧٠)

٥٣٧ موظف . محاكمة تأديبية . تقديم

اقتراحات أو نصائح من مرسوم

لرئيسه . غش

(اللجنة التأديبية بمصلحة الاملاك —
عدد ٥ . ص ٤٢٣ . نمرة ٣٦٤)

٥٣٨ موظف . محاكمة تأديبية . مجلس

مخصوص . طعن في حكم المجلس .

التماس اعادة نظر . مجلس الوزراء

(مجلس تأديب وزارة الممارف — عدد
٥ . ص ٤٢٥ . نمرة ٣٦٥)

٥٣٩ موظف عمومي . تعدى عليه . دخوله

خصما في الدعوى

(تونس — ٤ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ . ص ٤٧٥ . نمرة ٤١٠)

٥٤٠ موظف . هيئات نظامية . هيأة ادارية .

اهانة . مادة ١٥٩ . مادة ١٦٠ عقوبات .

حسن نية

(جنائيات بني سويف — ٢٢ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٨ ص ٦٨٠ نمرة ٥٥٩)

٥٢٩ ملكية . قيود حق الملكية . مسئولية

المالك . تعهد شخصي

(انقرس — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٢ .
عدد ٦ . ص ٥٨٢ نمرة ٤٩٧)

٥٣٠ ملكية الرسائل الخصوصية . استعمال

الرسالة . افشاء السر . وجود خصومة

معلقة . حق القضاة . منع الافشاء .

قصد النكابة . حق الوارث

(استئناف مختلط — ٢٣ ابريل سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٤٧ . نمرة ٥٢٩)

٥٣١ ملكية . استعمالها . ضرر الجار . ضمان

(اسبوط الابتدائية — ١٦ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٦٠ . نمرة ٦٢٣)

٥٣٢ نقض . مناقشة أقوال شهود النقي

(نقض اهلي — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٥ . نمرة ٩٢)

٥٣٣ الطعن في الاحكام . مواعيد . قيد

(العليا الشرعية — ٢٣ يونيو سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٦٤ . نمرة ٥٣)

٥٣٤ مواد مستعجلة . اختصاص قاضي

المواد المستعجلة . بيان أنواع الأمور

المستعجلة . شروطها . طلب اخلاء .

طلب فسخ مبني على مخالفة شرط

الاجارة . الارتكان على تقرير خبير .

اتفاق على تحكيم القاضي المستعجل

بنظر دعوى كلية

(مصر الابتدائية الاهلية — ١٥ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٤٤ .
نمرة ٣٠٠)

مجلس نقابة . سلطة الجمعية العمومية .

انحلال مجلس النقابة . امتناع مكتب .

الجمعية العمومية عن الاشتراك في العمل .

مكتب مؤقت . امتناع

(نقض اهلى — ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢١٣ . نمرة ١٩٦)

٥٤٤ نقض . ميعاد اشعار المدعى المدنى .

٣٠ يوم

(نقض اهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

عدد ٢ . ص ١٠٥ . نمرة ٩٣)

٥٤١ المهندس المعمارى الاجنبى . مسئولية .

اذا لم يبين المدرسة التى تخرج منها .

والحكومة التى اعتمدته

(انى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

عدد ١٠ . ص ٨٤٣ . نمرة ٦٩٠)

٥٤٢ ميعاد . احتسابه يوم النطق بالحكم .

آخر الميعاد يوم الجمعة

(نقض اهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤

عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ٢)

٥٤٣ نقض . ميعاد الطعن . جواز نظر الطعن

في خلال الميعاد . محامين . جمعية عمومية

حرف النون

٥٤٨ ناظر اصيل . عزل الناظر المنظم .

استحقاقه . عمارة . ترميم .

(فتوى شرعية — ٢٣ ابريل سنة

١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٧٨ .

نمرة ٣١٨)

٥٤٩ الناظر الجديد . ادخاله لأول مرة امام

الاستئناف . الشخصية المعنوية . عدم

اعتبارها في الوقف . التزام الناظر الجديد

بأعمال الناظر القديم . ما يلزم به

شخصيا الناظر القديم

(استئناف مختلط — ٧ مايو سنة

١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٣٩ . نمرة ٦٨٤)

٥٥٠ نزاع . نظره امام محكمة قضائية . عدم

٥٤٥ نادى سعدى . جمعية . شخصية

معنوية . حق الخصومة

(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٥ مايو

سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٥٠ .

نمرة ٦١٨)

٥٤٦ ناظر . اشراف . شخصى . لمن الصرف

(فتوى شرعية — ٣٠ ديسمبر سنة

١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٥١ .

نمرة ١٣٨)

٥٤٧ ناظر الوقف . قبضه تأمينا . مسئولية

الناظر الجديد . رجوع الوقف على ورثة

الناظر القديم . اسبابه

(طنطا الابتدائية الاهلية — ١٩ فبراير

سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٥١ .

نمرة ٢١٨)

٥٥٧ نصب واحتيال . اركان المادة ٢٩٣

عقوبات . تصرف في ملك الغير

(نقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٨ . نمرة ١٠٣)

٥٥٨ نقض . نصب واحتيال . دجال يدعى

أنه طيب . نشره . توزيعها

(نقض أهلى — اول ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤١٢ . نمرة ٣٥٤)

٥٥٩ نصب . التصرف في الملك مرتين .

اركان الجريمة . مادة ٢٩٣ عقوبات

(منفلوط الجزئية — ٣ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٥٣ . نمرة ٤٥٢)

٥٦٠ نصب . بيانات كاذبة . ثمن فاحش

(جنح السين — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ٨ . ص ٧١٧ . نمرة ٥٩٦)

٥٦١ نفاذ معجل . اعتراف بالقبض . منازعة

في طلب الرد

(استئناف أهلى — ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١٧ . نمرة ٢٤)

٥٦٢ نفاذ مؤقت . الاعتراف بالبيع . انكار

الاستحقاق

(استئناف أهلى — ٨ سبتمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٢٠ . نمرة ٢٧)

٥٦٣ نفاذ مؤقت . اقرار المورث بعدم

العلم . انكار

(استئناف أهلى — ٨ سبتمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٢١ . نمرة ٢٨)

جواز نظره ثانية امام محكمة التصرفات

(مصر الابتدائية الشرعية — ٥ يولي
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٣٨ .
نمرة ٥٢٠)

٥٥١ نزاع الملكية . التنظيم . انتقال الملكية .

تصرف المالك . بناء على الارض .

جريمة . لاعقاب

(اسبوط الجزئية — ١٣ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٥٤ . نمرة ٤٥)

٥٥٢ نزاع ملكية . استحقاق . اثبات الملك

(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٧٤ . نمرة ٦١)

٥٥٣ نزاع ملكية . حراسة . وجوب الحكم بها

(استئناف أهلى — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٢١ . نمرة ١١٩)

٥٥٤ نزل . فندق . خانات . اصحابها .

مسؤولية . عدم التوسع فيها مادة ١٩٥٢

مدني فرنساوى

(استئناف باريس — ٦ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٧٤ . نمرة ٤٨٠)

٥٥٥ نسب . بنوة . اقرار البنوة . تحقيق

ادارى مخالف

(العليا الشرعية — ٢٩ يناير سنة
١٩٢٠ . عدد ٤ . ص ٣٦٦ . نمرة ٣١١)

٥٥٦ نصب واحتيال . سحب شيك . عدم

وجود مال ولا حساب جار

(السين — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤ .
عدد ١ . ص ٨٢ . نمرة ٧٨)

٥٧٢ تقض . بيان ساعة ارتكاب الجريمة

(تقض أهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٥ . نمرة ٩١)

٥٧٣ تقض . مناقشة اقوال شهود النفى

(تقض أهلى — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٥ . نمرة ٩٢)

٥٧٤ تقض . سماع شهود النفى

(تقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٧ . نمرة ١٠١)

٥٧٥ تقض . بيان الوقائع . اشتغال نص التهمة

على اركان الجريمة

(تقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٨ . نمرة ١٠٢)

٥٧٦ تقض . حضور النيابة وقت النطق

بالحكم . ليس شرطا . لا بطلان

(تقض أهلى — ٣ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٢ . ص ١٠٨ . نمرة ١٠٤)

٥٧٧ تقض . وجوب بيان تاريخ الاختلاس

(تقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٣ . ص ٢٠٨ . نمرة ١٨٨)

٥٧٨ تقض . بيان الضرر .

(تقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٣ . ص ٢٠٩ . نمرة ١٩٣)

٥٧٩ تقض . حكم نهائى . حكم تمهيدى

(تقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٣ . ص ٢١٠ . نمرة ١٩٤)

٥٨٠ تقض و ابرام . كيفية رفعه . خطاب

(تقض و ابرام بلجيكا — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٣ . ص ٢٩٤ . نمرة ٢٥٩)

٥٦٤ مجلس حسي . نفقة . قيمة القرارات

الصادرة بالنفقة . معناها . ناظر الوقف .

الديانة . حجز

(مصر المختلطة — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢١
عدد ٢ . ص ١٦٥ . نمرة ١٥٤)

٥٦٥ نفقة . حجز . تنازل عنها . رهنها

(ليج — ١٣ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ٤ . ص ٣٩٢ . نمرة ٣٤٥)

٥٦٦ نفقة . الرهن المأخوذ ضمانا للنفقة .

عدم جواز التنازل عنه

(بو — ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤
عدد ١٠ . ص ٨٤٤ . نمرة ٦٩١)

٥٦٧ النفقات . عدم جواز الحجز عليها

(استئناف مختلط — ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ١٠ . ص ٨٤٢ . نمرة ٦٨٧)

٥٦٨ تقابات . شخصية . خصومة . طلب

تعويضات . لها ولاعضائها

(بروكسل — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢
عدد ٨ . ص ٧١٨ . نمرة ٥٩٩)

٥٦٩ تقض . حكم باعتبار الواقعة جنحة .

وبالاختصاص . عدم جواز النقض

(تقض أهلى — ٧ يناير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١٣ . نمرة ١١)

٥٧٠ تقض . المداولة . ذكرها . غير شرط

(تقض أهلى — ٧ يناير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ١٣ . نمرة ١٢)

٥٧١ تقض . اسباب مهمة

(تقض و ابرام بلجيكا — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ٨٤ . نمرة ٨١)

اختلاف العقوبة	٥٨١ تقض . حكم قطعي
(تقض أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٥ . ٦٠٤)	(تقض و ابرام بلجيكا — ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٠ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٢٦٠)
٥٨٩ تقض . حكم عدم اختصاص . حكم نهائى	٥٨٢ تقض . سقوط الدعوى العمومية . بحث
(تقض أهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٦ . نمرة ٦٠٦)	محكمة النقض .
٥٩٠ تقض . وقاع انثى كرها . اركان الجريمة	(تقض و ابرام بلجيكا — ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٢٦١)
(تقض أهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٣٦ . نمرة ٦٠٨)	٥٨٣ تقض . جنحة . عقوبة . مخالفة . لا
٥٩١ تقض . اذا ارسل بملف الى قلم الكتاب .	تقض
عدم قبوله شكلا	(تقض و ابرام بلجيكا — ١١ فبراير ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٢٦٢)
(تقض و ابرام بلجيكا — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨٤٥ . نمرة ٦٩٤)	٥٨٤ تقض . نية القتل . ذكرها دلالة
٥٩٢ نقل . مسئولية امين النقل . تأخير .	(تقض أهلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٤ . ص ٣١٢ . نمرة ٢٧٤)
تعويضات . سلطة القاضى . تنقيص	٥٨٥ تقض . اسباب تقدير العقوبة
اجرة النقل	(تقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٠٧ . نمرة ٤١٢)
(جاند — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٨٩ . نمرة ٦٥٢)	٥٨٦ تقض . الحكم بأكثر مما طلب
٥٩٣ نكاح . عقد رسمى . أمام قاض .	(تقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٦ . ص ٥٠٧ . نمرة ٤١٥)
أو مأذون أو رئيس دينى . أو دينوى	٥٨٧ تقض . التوقيع على مسودة الحكم من
(فتوى شرعية — ٢ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٧٩ . نمرة ٦٣٤)	رئيس الجلسة . كاف
	(تقض أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ عدد ٨ . ص ٦٧١ . نمرة ٥٥٤)
	٥٨٨ تقض . ذكر فقرة المادة المطبقة . عدم

حرف الهاء

٥٩٥ هبة . متى تم . الموهوب مميزاً . مشاعاً

قابلاً للقسمة . مشاعاً يحتمل القسمة

(فتوى شرعية — ١٣ رجب سنة

١٣١٧ . عدد ١٠ . ص ٨٣٨ .

نمرة ٦٨٣)

٥٩٤ هبة . منقول . قبض . عقد رسمي . عقد

عرفي . تعهد بالدفع . تسليم سند الدين

(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٠

يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٤١ .

نمرة ٣٧٨)

حرف الواو

قبول الاحكام . فوات المواعيد

(نقض و ابرام باريس — ٩ يولييه سنة

١٩٢٤ عدد ٢ . ص ١٦٨ . نمرة ١٥٧)

٦٠٠ نقض . وصى . اختلاس . رد المبلغ

المختلس . أثره

(نقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٤

عدد ٣ . ص ٢٠٩ . نمرة ١٩٢)

٦٠١ وصية . شكل الوصية . عقد أو خطاب

(استئناف باريس — ٢٢ مايو سنة

١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٥٤)

٦٠٢ وصية . موت الموصى له . بطلان الوصية

(فتوى شرعية — ٤ مارس سنة ٩٢٥

عدد ٧ . ص ٦٤٣ . نمرة ٥٢٥)

٦٠٣ وعد بالزواج . اغواء . تعويض .

اثبات . مبدأ اثبات بالكتابة

(نقض و ابرام باريس — ١٨ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ .

نمرة ٣٢٦)

٥٩٦ وديعة . من الاب . من الابن . منها

معا . شركة . تساوى

(فتوى شرعية — ٢٨ ديسمبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٧٤ . نمرة ٢٣٤)

٥٩٧ وراثه . اشهاد شرعى . حجة . منازعة

غير الوارث

(استئناف أهلى — ٢٤ ديسمبر سنة

١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٢١ . نمرة ٢٨٥)

٥٩٨ وصى مختار . تعيينه فى مرض موت

الموصى . صحته . شروطه . المادة ٤٣٤

من قانون الاحوال الشخصية . والمادة

١٧ من القرار الوزارى الصادر فى ٢٦

يناير سنة ١٨٩٧ الخاص بتنظيم المجالس

الحسبية

(مجلس حسبي على — ١١ يونيو سنة

١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٥ . نمرة ١٧)

٥٩٩ وصى . تصرفات . الاقرار بحق عيى .

٦٠٤ وقف . غراس . قلمها . حكما

(فتوى شرعية — ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٦ . عدد ١ . ص ٥٩ . نمرة ٤٧)

٦٠٥ وقف . مصاريف الناظر . اسفاره .

مراسلاته . جابي . كاتب

(فتوى شرعية — ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ . عدد ١ . ص ٦٠ . نمرة ٤٨)

٦٠٦ وقف . نزع ملكية . دين سابق .

كالة الثمن . وقف

(فتوى شرعية — ١٣ اغسطس سنة ١٩١٧ . عدد ١ . ص ٦٢ . نمرة ٥٠)

٦٠٧ وقف . ناظر . ضم الثقة . معلوم الناظر

(فتوى شرعية — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٦٣ . نمرة ٥١)

٦٠٨ وقف . ناظر . اجرة . سبق قبض

الريع . مقدا

(فتوى شرعية — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٦٣ . نمرة ٥٢)

٦٠٩ وقف . صحة . مرض . خروج الشخص

خارج منزله

(العليا الشرعية — ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ١ . ص ٦٥ . نمرة ٥٤)

٦١٠ وقف . دين المستحق . هل يلزم

اولاده في استحقاقهم

(فتوى شرعية — ٩ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٤٩ . نمرة ١٣٥)

٦١١ وقف . حق السكنى . منع بعض

المستحقين . ايجاب

(فتوى شرعية — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٥١ . نمرة ١٣٩)

٦١٢ وقف . ناظر . مسوغات عزل الناظر

(العليا الشرعية — ٣ يولي سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٥٨ . نمرة ١٤١)

٦١٣ وقف . نظر . ناظر مؤقت . غيبة

الناظر الاصلى . حضوره . تمكنه

(العليا الشرعية — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٥٨ . نمرة ١٤٢)

٦١٤ وقف . نظر . ناظرين . خصومة .

جواز افراد احد الناظرين

(فتوى شرعية — ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٧٢ . نمرة ٢٣١)

٦١٥ وقف . قراة . قراة المسلمين . وقف

سيدنا عمر . تنظيم . رخصة بناء .

ملكية البناء دون الارض .

(فتوى شرعية — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٧٣ . نمرة ٢٣٢)

٦١٦ وقف . شرط الواقف . تقويت مصلحة

الوقف . شرط عدم جواز محاسبة الناظر

(فتوى شرعية — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٦ . نمرة ٢٣٥)

٦١٧ وقف . نظر . عزل . افعال تصليح

اطيان الوقف

(العليا الشرعية — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٣ . نمرة ٢٣٨)

٦١٨ وقف . نظر . الحكم على ناظر الوقف

بالسجن . استبداله .

(العليا الشرعية — ٩ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٣ . نمرة ٢٣٩)

٦١٩ وقف . ناظر . مستحق . نفقة . طلب

نفقة شهرية

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٤ . نمرة ٢٤٠)

٦٢٠ وقف . حارس . اجارة . غبن فاحش .

اجارة طويلة . تواطؤ

(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٨٧ . نمرة ٢٤٤)

٦٢١ وقف . نفقات شهرية . عدم جواز

التنازل عنها

(استئناف مختلط — ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٩ . نمرة ٢٤٧)

٦٢٢ تقض . وقف . ناظر وقف . تبديد .

حكم مدني . دفع الربيع بعد الحكم . نية

الاختلاس

(تقض اهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣١١ . نمرة ٢٧٣)

٦٢٣ وقف . لفظ كل . اوقاف متعددة .

قسمة . وفاة . تصادق . تقض القسمة .

حكمها

(العليا الشرعية — ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٧٢ . نمرة ٣١٤)

٦٢٤ وقف . وصية . اقارب . معناها .

رحم محرم

(مصر الابتدائية الشرعية — ٣ مايو سنة ١٩٢٠ . عدد ٤ . ص ٣٧٤ . نمرة ٣١٥)

٦٢٥ وقف . حرمان . صرف استحقاق

المحروم لاولاده الفقراء . عدم صرفه

وقت الحاجة . يرد لأصل الغلة

(فتوى شرعية — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٧٥ . نمرة ٣١٦)

٦٢٦ وقف . ناظران . انفراد احدهما .

خصوصية . جواز الانفراد

(فتوى شرعية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٧٩ . نمرة ٣١٩)

٦٢٧ وقف . ملك . اجارة طويلة . اجر

المثل . زيادة فاحشة

(فتوى شرعية — ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٤ . ص ٣٨٠ . نمرة ٣٢٠)

٦٢٨ وقف . ناظر . عزل . خيانة . وقائع

خيانة . ناظر مؤقت . خصم ثالث .

دعوى العزل

(العليا الشرعية — ٥ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٦١ . نمرة ٣٩٠)

٦٢٩ وقف . ناظر . ضم ثقة . اختيار الثقة .

ناظر خلف . تحقيق غرض الواقف .

٦٣٥ وقف . حوالة بالريع . قبول الناظر .

انتقال ملكية الغلة

(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة

١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٠ . نمرة ٣٩٩)

٦٣٦ وقف . شخص ادبي . جنسية الناظر

والمستحقين . اختصاص

(استئناف مختلط — ٥ فبراير سنة

١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧١ . نمرة ٤٠٠)

٦٣٧ وقف . ناظر . تمكين ناظر جديد .

وقف شاغر

(العليا الشرعية — ١٩ مايو سنة

١٩٢٤ عدد ٦ . ص ٥٥٧ . نمرة ٤٥٣)

٦٣٨ وقف . ناظر . وكيل . اهمال الوكيل .

مسئولية الناظر . ضم ثقة

(العليا الشرعية — ٢٢ يناير سنة

١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٥٧ . نمرة ٤٥٣)

٦٣٩ وقف . ريع . عدم الحاجة اليه .

صرفه في شئون . صلاحيتها عامة

(مصر الابتدائية الشرعية — ٦ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٥٨ . نمرة ٤٥٥)

٦٤٠ وقف . نظر . اختيار الثقة . المشروط

له النظر أولى . زوجة . لا فائدة في

ضمها الى زوجها

(مصر الابتدائية الشرعية — ٢٨

ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٥٩ . نمرة ٤٥٧)

ناظر مضموم . علاقته بالناظر الاصل

(مصر الابتدائية الشرعية — ٢١

سبتمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٦٣ . نمرة ٣٩٢)

٦٣٠ وقف . وقف كتب . تمذر الانتفاع

بها . نقلها من مدينة الى مدينة

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٥

يونيه سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٦٥ . نمرة ٣٩٣)

٦٣١ وقف التأمين على عقار الوقف . ضد

الحريق . مخالف للشرع . عدم جواز

(فتوى شرعية — ١٥ يناير سنة ١٩٢٥

عدد ٥ . ص ٤٦٦ . نمرة ٣٩٤)

٦٣٢ وقف . اجارة طويلة . صدورها من

الواقف

(فتوى شرعية — ٧ فبراير سنة ١٩٢٥

عدد ٥ . ص ٤٦٨ . نمرة ٣٩٥)

٦٣٣ وقف . بناء . يدخل في وقف الارض

(فتوى شرعية — ١٥ فبراير سنة

١٩٢٥ . عدد ٥ . ص ٤٦٩ . نمرة ٣٩٦)

وقف . امتحاق . حق المستحق . ملكية .

تنازل . رضاء الناظر . الناظر هو المتنازل .

اعلان التنازل

(استئناف مختلط — ٢٤ ابريل سنة

١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٧٠ . نمرة ٣٩٧)

٦٣٤ وقف . نصيب المستحق العقيم . رده

لاصل الغلة

(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة

١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٠ . نمرة ٣٩٨)

الوقف . سلطة القاضي

(مصر الابتدائية الشرعية — اول
ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص
٦٣٨ . نمرة ٥٢١)

٦٤٧ وقف . صرف على مصرف . تعذره .

ضم ما تعذر صرفه لاصل غلة الوقف

(مصر الابتدائية الشرعية — ٢٦
يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٤٠ .
نمرة ٥٢٣)

٦٤٨ وقف . ناظره . ولاية التأجير

(فتوى شرعية — ١٥ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٤٢ . نمرة ٥٢٤)

٦٤٩ وقف . الاستحقاق . توزيعه لغاية

الوفاة . عقار . اطيان . توزيع الابحار .

الزراعة التي على اقساط .

(فتوى شرعية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٧ . ص ٦٤٥ . نمرة ٥٢٨)

٦٥٠ وقف استدانة . اذن القاضي . اشتراط

شرط يحمل جهة الوقف . التزام بدفع

قيمة تكاليف بناء

(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٧ .
نمرة ٥٣٠)

٦٥١ وقف تملك الاعيان الموقوفة . شروط .

وضع يد . تركة

(مصر المختلطة — ٢٢ نوفمبر سنة)
١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٤٨ . نمرة ٥٣١

٦٥٢ وقف . تقادم . صفة وضع اليد . مستحكر

٦٤١ وقف . اجارة . غبن فاجش . حكمه

(فتوى شرعية — ٦ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٦١ . نمرة ٤٥٨)

٦٤٢ وقف . غصب . دعوى . مستحق .

تأجير . اذن القاضي . تقادم . مدته .

امير جائر . وقف شاغر . ايقاف .

مدة التقادم

(فتوى شرعية — ١٤ صفر سنة
١٣٣١ . عدد ٦ . ص ٥٦١ .
نمرة ٤٥٩)

٦٤٣ وقف . ناظر . ترميم امكنة الوقف .

الصرف من مال الناظر . اشهاد . حق

الرجوع

(فتوى شرعية — ١٤ جماد الثاني سنة
١٣١٧ . عدد ٦ . ص ٥٦٤ .
نمرة ٤٦١)

٦٤٤ وقف . وقف البناء دون الارض

(استئناف مختلط — ١٠ مارس سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٦٧ . نمرة ٤٦٥)

٦٤٥ وقف . شرط البدل والاستبدال .

حفظ الوقف لها . تصرف الوقف

بالموقوف . جوازه . اعتباره استبدال

بالنقد . محاسبته . سلطة القاضي . اذن

الخصومة .

(مصر الابتدائية الشرعية — ٢ فبراير
سنة ١٩٢٥ . عدد ٧ . ص ٦٣٧ .
نمرة ٥١٩)

٦٤٦ وقف . احداث وظيفة فيه لم يشترطها

مستأجر

(استئناف مختلط — ٨ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٨ . نمرة ٥٣٢)

٦٥٣ وقف . مواشى وآلات زراعية .

لا تدخل في الوقف

(استئناف امل — ٦ يناير سنة ١٩٢٠ . عدد ٨ . ص ٦٧٧ . نمرة ٥٥٧)

٦٥٤ وقف . نظر . ناظر معين بالأسم أو

بالصفة . انحصار النظر فيه . قرار

تمكين . لا لزوم له . حساب المستحقين .

مصادقة . جواز اعادة فحصة

(مصر الابتدائية الاهلية — ٨ ابريل سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٦٨٢ . نمرة ٥٦٠)

٦٥٥ وقف . اثبات . صحته . حصوله بورقة

عرفية امام البطريركخانه

(العليا الشرعية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٠١ . نمرة ٥٧٢)

٦٥٦ وقف . مفهوم الموافقة . موت المستحق

قبل دخوله في الوقف . قيام ولده مقامه .

حالة ولد من يموت بعد الاستحقاق

(العليا الشرعية — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٠٢ . نمرة ٥٧٣)

٦٥٧ وقف . اختلاف الواقف . اتحاد الجهة .

صرف فاضل ريع وقف في مصالح

وقف آخر . تعمير الوقف . سداد

الدين

(مصر الابتدائية الشرعية — اول ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٠٣ . نمرة ٥٧٥)

٦٥٨ وقف . مخالفة شرط الواقف . مصلحة .

سبيل متخرب . جواز جعله دكان

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٠٤ . نمرة ٥٧٦)

٦٦٩ وقف . ناظر . محاسبة الناظر القديم .

تصديق القاضي . دفاتر حساب

(فتوى شرعية — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٠٥ . نمرة ٥٧٨)

٦٦٠ وقف . بيعه . في دين . التنفيذ على

الريع . حق السكنى . مديونية الواقف .

للغير ولجهة الوقف . تصرف الواقف في

ثمن البذل . خيانة . عزل

(فتوى شرعية — ١٤ شوال سنة ١٣١٧ . عدد ٨ . ص ٧٠٦ . نمرة ٥٧٩)

٦٦١ وقف . عمارة . تربة الواقف . استحقاق

المستحقين . العمارة من البدايات

(فتوى شرعية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥ . عدد ٨ . ص ٧٠٧ . نمرة ٥٨٠)

٦٦٢ وقف . الولاية لاثنين . رد احدهما

سلطة القاضي

(فتوى شرعية — ١١ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٠٨ . نمرة ٥٨١)

٦٦٣ وقف . تخصيص جزء من الربيع

٦٧٠ وقف . الاجرة المقسطة . الناظر .

محاسبة المستحق له

(استئناف اهل — ١٩ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ١٠ . ص ٨١٧ . نمرة ٦٦٣)

٦٧١ وقف . المضطه . الترتيب بين الطبقات .

اثرها

(العليا الشرعية — ١٣ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨٢٥ . نمرة
٦٧٤)

٦٧٢ وقف . اعيان سبق بيعها . ابدال .

شروطه

(العليا الشرعية — ٤ ديسمبر سنة
١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٨٢٦ . نمرة
٦٧٥)

٦٧٣ وقف . التعبير بلفظ كل . نصيب

المتوفى عقيلا . اشتراط عودته لأقرب

الطبقات

(مصر الابتدائية الشرعية — ٢ يونيو
سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٢٧ . نمرة
٦٧٦)

٦٧٤ وقف . من توفي قبل الاستحقاق .

اولاده . حقهم في الغلة . تصادق

المستحق . اثره فيمن تلقى الاستحقاق

عنه .

(مصر الابتدائية الشرعية — ٦ يونيو
سنة ١٩٢٥ . عدد ١٠ . ص ٨٢٩ . نمرة
٦٧٨)

٦٧٥ وقف . شرط الاستحقاق للأعزب .

للعمارات . وجوب صرفه على المستحقين

بعد انتهاء البناء . غرض الواقف

(العليا الشرعية — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٥
عدد ٩ . ص ٧٧٥ . نمرة ٦٢٩)

٦٦٤ وقف . اوقاف خيرية . وجوب تقديم

حسابها الى وزارة الاوقاف . عزل . امر

من المحكمة . تقديم الحساب . منع العزل

(العليا الشرعية — ١٩ يناير سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٧٦ . نمرة ٦٣٠)

٦٦٥ وقف . ناظر . امتناع الناظر عن دفع الربح .

خيانة . عزل . امر المحكمة . اداة

(العليا الشرعية — ٢١ ابريل سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٧٦ . نمرة ٦٣١)

٦٦٦ وقف . مخالفة شرط الواقف . مصلحة .

تأجير اطيان الوقف لمدة ٣ سنوات

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٢ يناير
سنة ١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٧٧ . نمرة ٦٣٢)

٦٦٧ وقف . اباحة السكنى . منع التأجير .

غصب . ايجار

(فتوى شرعية — ١٤ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٩ . ص ٧٧٧ . نمرة ٦٣٣)

٦٦٨ وقف . دين . ريع الوقف . شرط

الواقف . اذن المستحقين . مسئولية الناظر

(فتوى شرعية — ١٧ القعدة سنة
١٣١٧ . عدد ٩ . ص ٧٨٠ . نمرة ٦٣٦)

٦٦٩ وقف . حكر . بيع الانتفاض . حق القرار

(فتوى شرعية — ٣ الحجة سنة
١٣١٧ . عدد ٩ . ص ٧٨١ . نمرة ٦٣٧)

توكيل خاص . محامى . اعتراف .

تنازل عن حقوق الموكل . سكوت .

معناه

(مصر الابتدائية الاهلية — ٢ مارس
سنة ١٩٢٠ . عدد ٥ . ص ٤٣٨ .
نمرة ٣٧٥)

٦٨١ وكالة . الجمع بين صفتى وكيل واصيل .

تقديم حساب . شراء وكيل الدائرة

محاصيل الدائرة لنفسه . اختلاس . الفرق

(مابدين الجزئية — ١٩ فبراير سنة
١٩٢٥ . عدد ٦ . ص ٥٣٥ . نمرة ٤٤٢)

٦٨٢ وكالة . ضمان الوكيل

(نقض و ابرام باريس — ٣٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧١٣ .
نمرة ٥٨٧)

٦٨٣ وكيل شرعى . تحويل السندات . قبضها .

دين متنازع فيه . محامى

(استئناف اهل — ٢٥ يونيه سنة
١٩٢٤ . عدد ١ . ص ١٩ . نمرة ٢٦)

٦٨٤ وكيل . اجر . تقديره . مهندس معمارى .

اجارة اهل الصنائع . اتعاب

(اسكندرية المختلطة — ٨ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٣ . نمرة ١٥٠)

٦٨٥ وكيل بالعمولة . امين النقل . دعوى .

سقوطها . مدة التقادم . انذارات .

مخبرات . قطع تقادم

(اللوسكى الجزئية — ١٧ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٤٥ . نمرة ٣٨٠)

صححة الشرط . مخالفته . اثرها فى المستحق .

فى اولاده

(فتوى شرعية — ١٩ شوال سنة
١٣١٧ . عدد ١٠ . ص ٨٣٣ .
نمرة ٦٨٠)

٦٧٦ وقف . تعميره من مال الاستبدال

(فتوى شرعية — ١٠ القعدة سنة
١٣١٧ . عدد ١٠ . ص ٨٣٤ .
نمرة ٦٨١)

وقف . اقساط . زراعة الواقف قبل

موته . دار اليتيم . ما يتبع الاطيان

الموقوفة

(فتوى شرعية — ٧ جاد الثانى سنة
١٣١٧ . عدد ١٠ . ص ٨٣٥ . نمرة
٦٨٢)

٦٧٧ وكالة . زوجة شرعية . زوجة غير

شرعية . مسئولية الرجل

(السين بباريس — ١٠ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ١٧٢ . نمرة ١٦٩)

٦٧٨ وكالة . ناظر . تقديم حساب . مسئولية

(استئناف اهل — ٢٦ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٣ . نمرة ٢٨٦)

٦٧٩ وكالة . عدول . كيفية العدول . وقت

لائق . انذار . اجر . عقد من الجانبين .

خدمة فى مقابل . التزام

(مصر الابتدائية الاهلية — ١٩
يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٤ .
نمرة ٣٧٣)

٦٨٠ وكالة . صلح . بيع . تخارج . اقرار .

حرف الياء

٦٨٦ يمين . ردها . بعد قبول الحلف . تعديل	٦٨٧ يمين . متممة . احوال . قرائن . مادة
الصيغة	١٣٦٧
(اسكندرية المختلطة — ٣ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٤ . نمرة ١٥١)	(استئناف باريس — ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٤ . عدد ٢ . ص ١٦٩ . نمرة ١٦١)

فهرست القوانين والمنشورات

١ - مرسوم بقانون بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . عدد

٥ - ص ٤٨٣

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة

"Il n'y a pas de pouvoir qui agisse plus directement, plus habituellement sur les citoyens que le pouvoir judiciaire. Les dépositaires de ce pouvoir sont donc ceux sur le choix desquels la nation a le plus grand intérêt à veiller."

Thouret.

السنة الخامسة

العدد الأول

عدد أكتوبر سنة ١٩٢٤

الإدارة ميدان سوارس غرة ٣

المطبعة
بشارع علوي غرة ٥
تليفون غرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٥
وللطلبة ٣٥

ببانه

ها عدد اكتوبر فاتحة السنة الخامسة للمجلة . نشرنا فيه بحثاً لحضرة الاستاذ عبد العزيز
عبد الهادي افندي المحامي في « تأثير اعتماد خط التنظيم في الملكية »

وفي أثره نشرنا :

عدد	
١٢	حكماً صادراً من محكمة نقض و ابرام مصر
١٠	قرارات صادرة من المجلس الحسبي العالي
١١	حكماً صادراً من محكمة الاستئناف الاهلية
١٣	» » » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٦	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٦	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٢	حكماً صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٩٠	فتكون المجلة تسعين حكماً وقرارات وفتوى

شفعنناها بنقد حكم (صادر من محكمة الجنايات) لحضرة الاستاذ محمد بك فؤاد حسنى مدير
ادارة المحاكم المختلطة بوزارة الحفانية . ثم ختمنا هذا العدد بخمس « لذعات » كلها حكم . وثلاث
« طرف قضائية » فيها لنة وفكاهة ما

رئيس تحرير المجلة

عزيرفانكسى

العدد الاول

المحاماة

السنة الخامسة

عدد اكتوبر

تأثير اعتناء خط التنظيم في الملكية

بحث في قانون التنظيم ولائحته

ما ترفض المحاكم ندبه وبعد ذلك كله يقضى عليه بالعقوبة، وليتها الغرامة فقط بل تشفعها المحكمة بإزالة ما حصل من الترميم البسيط ازالة قد تؤدي الى تلف المنزل وخرابه

والقاعدة العامة ان الملكية وهي اثبت الحقوق وأهمها وأوسعها نطاقاً حق من أهم صفاته صفة الاطلاق، فهي حق مطلق يجيز للمالك الانتفاع والتصرف بكافة اوجهها

ولكن المشرع في جميع الازمان وفي جميع القوانين رأى ان يقيد هذا الاطلاق بقيود، منها ما وضعه للمنفعة العامة التي تستلزمها مصالح البلاد، ومنها ما هو للمنفعة الخاصة وهي منفعة الأفراد مستنداً في ذلك بنور التطورات العمرانية والتقلبات المختلفة التي تؤول اليها حال البلاد من وقت لآخر، على ان القاعدة العامة هي ان

مسألة مهمة ومشكلة من مشاكل القانون العديدة التي تعرض في كل يوم على المحاكم فتقضي فيها كل محكمة بحسب ما تتوجه اليه فكرتها ويوحيه اليها ضميرها

وكثيراً ما رأينا المحاكم تتخبط في آرائها ورأيان من العباد شكوى مرة من قسوة أحكامها. وكما قدم للمحاكمة شخص منهم بترميم منزل له خارج عن خط تنظيم اعتمد بديكريتو ولم تتخذ الاجراءات اللازمة لنزع ملكيته، فيقف المخالف امام المحكمة مكتوف اليدين أمام قسوة المشرع الذي سن قوانين التنظيم ولوائحه، وقسوة القاضي الذي يتشدد في تطبيق حرفيات النصوص، ولا حيلة له في نقض أقوال الادارة لحجية محاضر المجالس، ولا سبيل الى ذلك إلا بنذب خبير قد يتقاضى أجراً باهظاً، وكثيراً

والذى يؤخذ من هاتين المادتين ثلاثة أحكام وهى :

أولاً - يجب لأجراء أى عمل من أعمال البناء أو الترميم أو التعديل أو الزيادة أو النقصان فى بناء مجاور للطريق العمومى الحصول على رخصة ومراعاة خط التنظيم

ثانياً - اذا عين خط تنظيم جديد للطريق من الطرق العمومية واقتره وزارة الاشغال وصدر أمر عال باعتماده ودخلت بعض المباني أو الاراضى التى على جانبي الطريق فى هذا الخط جاز للإدارة ان تنزع ملكيتها شيئاً فشيئاً بغير حاجة الى اتباع نصوص قانون نزع الملكية الصادر فى سنة ١٩٠٦

ثالثاً - اذا كان الحال كما فى الحالة السابقة فلا يجوز إقامة أى بناء على الاراضى المراد نزع ملكيتها . والذى يهمنى وما هو محل بحثنا هو الحكم الثالث الذى قاسى منه الناس كثيراً بلا رحمة ولا شفقة

ويمحسن بنا للاهتمام فى هذا البحث ان نرجع البصر الى مأخذ تشريعنا الذى أخذنا ولا نزال نأخذ عنه قوانيننا وهو التشريع الفرنسى ، ثم نعود الى ما عليه تشريعنا المصرى وبعد ذلك نفحص أقوال الشراح والمحاكم ونورد حججهم وأقوالهم ثم نبدى رأينا الخاص

ما ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه، فهذه القيود التى قيد بها الشارع حق الملكية قيود استثنائية وردت على خلاف القياس فلا يقاس عليها غيرها بل يجب التحرز وعدم التوسع فى تطبيقها متخذين فى ذلك العدالة إماماً والرحمة سبيلاً

نصت المادة الاولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ على انه (لا يجوز مطلقاً لأحد ان يبنى فى المدن والقرى منازل أو عمارات أو اسوار أو بلكونات أو سلم خارجة مكشوفة أو غير ذلك من الأبنية التى تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ ايضاً توسيع تلك الأبنية أو تعليتها أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها بأى صفة كانت أو فى أى حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم) وجاء فى المادة العاشرة من اللائحة الصادرة من وزارة الاشغال فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بتنفيذ الأمر العالى المذكور ان (مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدر أمر عال باعتماده يسوған للحكومة ان تنزع شيئاً فشيئاً وبالطريقة القانونية الاراضى الميينة بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ، ومن تاريخ صدور الأمر العالى المشار اليه لا يجوز إقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها)

الشرح والمحاكم في فرنسا

لقد اختلف الشراح والمحاكم في فرنسا في آرائهم ولكن يمكن حصر هذا الاختلاف في رأيين:

الرأي الأول

يرى اصحاب هذا الرأي من الشراح والمحاكم انه منذ صدور الدكرينو باعتماد خط التنظيم لا يجوز اقامة مبان على الارض المعدة لنزع ملكيتها ولا يجوز ترميم أو تقوية أو تعديل الأبنية القائمة على هذه الارض

ومن الشراح الذين ذهبوا هذا المذهب بلانيول في شرحه للقانون المدني جزء أول بند ٢٣٣٤ وكولان وكابتان جزء أول ص ٧٤٥ وفيجييه في شرحه للقانون المدني جزء أول ص ٥٣١ . ومما قاله بلانيول عن ذلك في صحيفة ٧٢٠ بند ٢٣٣٤ انه اذا دخل جزء من البناء في خط التنظيم ولولم تنزع ملكيته بالطرق المعتادة اصبح هذا الجزء خاصاً لشبه حق ارتفاق لمصلحة الطريق العام، فلا يمكن اقامة مبان جديدة عليه ولا ترميم المباني القائمة من قبل حتى لا تدفع الادارة الا قيمة الارض المجردة

ومن المحاكم الفرنسية التي أخذت بهذا الرأي محاكم جزئية كثيرة أم احكامها الحكم الوارد في مجلة سيري ٩٠٣ - ٣ - ٩٧، وفي

ذلك حكم من محكمة النقض الفرنسية صادر في ٧ ابريل ١٩١١ منشور في مجلة سيري ١٩١٢ - ١ - ١٧٩، واستندت هذه الاحكام الى ان اباحة البناء والترميم ينتفي معها الغرض من تعيين خط التنظيم ويعوق سرعة انشاء الطرق باقامة المباني وترميمها وتقويتها

الرأي الثاني

أما اصحاب هذا الرأي من الشراح والمحاكم فيوجهون الى الرأي السابق من النقد أشده ويرى اصحابه ان اعتماد خط التنظيم لا يؤثر في ملكية المالك ولا يحرمه من حق البناء على الارض المراد نزع ملكيتها أو ترميم ما عليها من الأبنية أو تقويتها حتى تنزع ملكيتها بالطرق القانونية، ويرون ان اعتماد خط التنظيم لا يكون إلا بمثابة مشروع لا يحرم المالك من الانتفاع بملكهم حتى تنزع ملكيتهم . وأهم انصار هذا الرأي مسيو « هيريو » وهو رئيس الوزارة الفرنسية الآن . فلقد وجه الى الرأي القائل بعدم جواز الترميم والبناء والتقوية تقدماً مراً في تعليقه على حكم منشور في مجلة سيري ١٩٠٣ - ٣ - ٩٧ ولقد بين هذا العالم مخاطر خط التنظيم ومضاره وانتقد جهود المحاكم في الأخذ بمباني النصوص دون مقاصدها . ومن الشراح الذين أخذوا بهذا الرأي أيضاً أوبري وروفي شرحهما للقانون المدني جزء ٤

ص ٤٧ ، ولوران جزء ٦ ص ٤٧ ، ودالوز في موسوعاته جزء ٢٣ ص ١٦

ومن المحاكم الفرنسية التي أخذت بهذا الرأي محكمة النقض في حكمها الصادر بدواثرها الجمعية في ٢٤ نوفمبر ١٨٣٧ بعدم توقيع العقوبة على من بنى داخل خط التنظيم قبل نزع ملكيته ودفع التعويض له. وحكم آخر من هذه المحكمة في ٣٠ أبريل ١٨٨٦ يقضى بأباحة البناء في الأرض المعدة لنزع ملكيتها وترميم ذلك البناء وتقويته

الشراح والمحاكم في مصر

أما الشراح في مصر فلم نجد منهم من حلل النصوص القانونية في هذا الصدد تحليلاً يسير مع التطورات العمرانية مراعيًا في ذلك مصالح العدد الكثير من الملاك الفقراء الذين تدخل بيوتهم ضمن خط التنظيم ، وأول هؤلاء الشراح مسيولاً ما قد قال في كتابه في القانون الإداري المصري ٤٧٤ ، ٤٧٥ (بعد ان عرف خط التنظيم في ص ٤٧٣ بأنه تعبير يراد به الحد المجاور) انه منذ صدور الأمر العالي يحرم البناء على الأرض المعدة لنزع ملكيتها ، ولا يشترط في ذلك ان يكون الطريق قد وجد فعلاً بل يكفي ان يكون هناك تصميم اعتمد بذكره حتى يصبح خط التنظيم الزامياً وان اعتمد خط التنظيم هو قيد لا يسمح للملاك المجاورين

ان يعدلوا أو يزيدوا في حالة املاكهم الخارجة عن هذا الخط

كذلك قال الدكتور محمد كامل مرسي بك (الآن السكرتير الثاني للسفارة المصرية بلندن) في رسالته التي قدمها في الدكتوراة القانونية المسماة (نطاق حق الملكية في مصر) ص ١٨٠ انه لا يجوز اجراء عمل من اعمال الترميم والصيانة في البناء القائم على الأرض المراد نزع ملكيتها للطريق العمومي متى اعتمد خط التنظيم ، وما ذلك الحظر الا لئلا يطول أمد المباني القائمة على الأرض حتى اذا أهملت تداعت من نفسها ولا تدفع الإدارة إلا ثمن الأرض

أما المحاكم المصرية: فنوعان المختلطة والاهلية. أما المحاكم المختلطة فمنها ما يميل الى اباحة البناء وتقويته وربما كان ذلك الميل الأغلب منها ، وفي ذلك أحكام كثيرة من محكمة الاستئناف المختلطة أهمها حكم صادر في ٢٥ أبريل ١٨٩٤ مجموعة التشريع والأحكام ص ٦ ص ٣٢١ واول مارس ١٩٠٥ المجموعة المذكورة ص ١٧ ص ١٣٩

ولكن من المحاكم المختلطة ما قضى بعكس ذلك وحظر البناء والترميم وفي ذلك احكام قليلة من محكمة الاستئناف المختلطة وأهمها حكم ١١ يناير ١٨٩١ المجموعة المذكورة ص ٦ ص ١٠٨ ، ٢ فبراير ١٩٠٦ المجموعة

ومجموعة الاحكام لمحدي بك السيد (القسم
المدني) ص ٩٩

الرأي الثاني

قضت احكام عديدة من المحاكم الجزئية
ومن محكمة الاستئناف بعكس الرأي السابق
واباحة البناء على الارض اللازم نزع ملكيتها
وجواز تقوية البناء القائم عليها وترميمه كما يشاء
المالك (حكم محكمة اسيوط الجزئية ١٧ مايو
١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٦ ص ١١٨ عدد
١٠٣) وحكم لم ينشر صادر من محكمة فوه في
٢٠ يناير ١٩٢٢ في القضية نمرة ٢٣١ سنة ١٩٢٢
ولقد استأنفت النيابة هذا الحكم فأيدته محكمة
الاستئناف في ١٨ يونية ١٩٢٢ في القضية
نمرة ٢١٣٢ سنة ٢٩ قضائية . وحكم محكمة
سنورس (الذي لم ينشر) في ٦ فبراير ١٩١٧

الرأي الثالث

يفرق اصحاب هذا الرأي من المحاكم بين
حالتين

الاولى — اذا كان المراد اجراؤه بناء
جديداً أو ترميماً يزيد من قيمة الابنية القائمة

الثانية — اذا كان ما جرى ترميماً اريد
به الاتقاء بالبناء القائم واستعماله

فان كان من النوع الاول فلا يجوز اجراؤه
وان كان من الثاني جاز . ومن هذا الرأي

المذكورة س ١٤ ص ١٢٥ ، ١٥٠ نوفمبر ١٨٩٣
المجموعة المذكورة س ٦ ص ٤٣ ، ٤٤ ديسمبر
١٨٩٠ المجموعة المذكورة س ٣ ص ٤٥
أما القضاء الأهلي وعلى رأسه محكمة
الاستئناف الاهلية فقد خطا خطوة حسنة في
تحليل النصوص القانونية . وتنحصر آراء المحاكم
الاهلية في ثلاثة آراء :

الرأي الأول

يرى هذا الرأي أغلب المحاكم الجزئية
ومحكمة الاستئناف في بعض احكامها . ومقتضى
هذا الرأي هو حظر البناء في الاراضى المدة
لنزع ملكيتها أو ترميم البناء القائم عليها أو تقويته
متى اعتمد خط التنظيم . ومن الاحكام الصادرة
في هذا الصدد (وجميعها لم تنشر) الحكم
الصادر من محكمة مخالفات مصر في ٥ يناير
١٩١٤ (والغاء حكم الاستئناف الصادر في ٥
ابريل ١٩١٤) وكذلك الحكم الصادر من
محكمة مخالفات المنصورة في ٢٠ اغسطس ١٩١٦
(وألغاء الحكم الصادر من الاستئناف في ٢١
نوفمبر سنة ١٩١٦) وحكم محكمة العطف في ٢٤
مارس ١٩٢٤

وأهم احكام محكمة الاستئناف في هذا
الصدد الحكم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٧
(المجموعة الرسمية س ١٨ عدد ٣٢ ص ٥٢

الآخري الواردة في هذا الصدد وجد انه لا يصح
الآخذ بها على اطلاقها لانها من القيود المقيدة
للملكية الواردة على خلاف القياس فيجب
تضييق تفسيرها حتى تلائم مصالح العباد .

ولكن محكمة الاستئناف في حكمها الصادر
في ٢٦ مارس ١٩١٧ ابت الا ان تقول ان
حكم هذه المادة عام ويشمل المباني والاعمال
الخاصة بها من ترميم ونحوه سواء كانت هذه
المباني واقعة على خط التنظيم أو على غير خط
التنظيم ، على ان في هذا الحكم مطعنين :

١ - اذا راجعنا هذا القول وجدنا
الشرط الاول منه مبهما لاتنا لو راجعنا المادة
العاشرة من لائحة التنفيذ الصادرة من وزارة
الاشغال عقب صدور الامر العالي المذكور وجدنا
انها لا تمنع الا البناء ولم تتكلم عن الترميم أو
التقوية الواردين بالمادة الاولى من الامر العالي
وهذا النقص ووجوب تضييق التفسير يقضيان
بالقول بأباحة ترميم الابنية القائمة وقويتها

٢ - قد اجمع المحاكم والشرح على
ان الاعمال التي تجرى في البناء الداخل عن خط
التنظيم لا تستلزم رخصة (أنظر نطاق حق الملكية
لكامل مرسى بك ص ١٧٩ وحكم محكمة
الاستئناف المختاطة ٢٥ ابريل ١٨٩٤ مجموعة
التشريع والاحكام ٦ ص ٣٢١ و ١٧ ابريل
١٨٩٥ المجموعة المذكورة ٧ ص ٢٢٩ و ١١
مارس ١٨٩٦ المجموعة المذكورة ٨ ص ١٦٣)
واذا رجعنا الى المادة ١٠ من لائحة التنفيذ

محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ١٥ ابريل
١٩١٤ المجموعة الرسمية ص ١٨ ص ٥٣ عدد ٢٠
وآخر في ٢١ نوفمبر ١٩١٦ المجموعة الرسمية
ص ١٨ ص ٥٥ عدد ٣١ . مجموعة الاحكام
لمدى بك السيد ص ٩٩ (القسم المدني)

فهرسة صحيح الراء السابقة

١ - البرأى القائل بالخطر

تلخص حجج الرأى القائل بمحظر البناء
والتقوية والترميم متى اعتمد خط التنظيم فيما يأتي :
اولا - نصت المادة الاولى من الامر العالي
الصادر في ٢٦ اغسطس ١٨٨٦ على انه لا يجوز
بناء منازل أو عمارات أو سلام أو بلكونات أو
سلام خارجة مكشوفة أو غير ذلك من الابنية
القائمة على جانبي الطريق العمومي ، ولا يسوغ
ايضا توسيع تلك الابنية أو تعليتها أو تقويتها
أو ترميمها أو هدمها بأى صفة كانت أو في أى
حد من الحدود الا بعد الحصول من مصلحة
التنظيم على الرخصة وخط التنظيم

ونصت الفقرة الاولى من المادة ١١ من
الامر العالي المذكور على أن اجراء أعمال بدون
رخصة خارج خط التنظيم يستوجب توقيع
العقوبة المدونة بالمادة ٣٢٨ ، وذلك فضلا عن
هدم الاعمال المذكورة على مصاريف المخالف
وهذه الحجة قوية في ظاهرها اذا اخذت
بفردتها ، ولكنها اذا فسرت مع بقية النصوص

وجدناها تنص على حكيم (أولها) ان اعتماد خط التنظيم بدكر يتوسوغ للادارة شيئاً فشيئاً ان تنزع ملكية الاراضى المينة بالرسم بغير حاجة فى ذلك لاتباع نصوص قانون نزع الملكية الصادر فى ١٩٠٦ (وثانيها) انه لا يجوز البناء على هذه الاراضى . فيؤخذ من هذه المادة انها وردت لتسهيل اعمال الادارة فيما يتعلق بنزع الملكية وعدم اطالة الوقت باتباع الاجراءات المعتادة ، وما لم تنزع الملكية فهي باقية وان هذه المادة لا تسرى الا على الاراضى التى اعدت لنزع ملكيتها وادخالها فى الطريق العام

اما المادة الاولى من الامر العالى والمادة ١١ منه فما أريد بهما انما هو خط التنظيم الذى يفصل طريقاً عمومياً مستعملاً بالفعل عن الاملاك المجاورة ، وذلك حفظاً للطرق المستعملة من قبل واستبقاء لروتقها ونظامها وما لم يكن الطريق مستعملاً بالفعل بأن كان لا يزال مشروعاً فلا تسرى عليه المادة الاولى من الامر العالى بل المادة ١٠ من لائحة التنفيذ

(ثانياً) - استندوا الى أن الحكمة فى حظر البناء والتقوية والترميم هى زوال المباني الخارجة عن خط التنظيم متى تداعت أو هدمها اصحابها ، وبذلك لا تدفع الادارة الا ثمن الارض مجردة والرد على ذلك هو القول بأن فى ذلك اعتداء كبيراً على الملكية لا تبرره القوانين بل يقضى بعكسه ورود هذه المواد باعتبارها قيوداً

على سبيل الاستثناء وحماية حرية الافراد فى التمتع بأملأهم حتى تنزع ملكيتهم قاتونا ويعطوا التعويض عن ذلك والا لو سلمنا بهذا الاعتداء لكان فيه حرمان الاهالى من املاهم حرماناً قد يكون لاجل غير مسمى فقد يصدر الديكريتو ولا تنزع الادارة الملكية الا بعد خمسين أو ستين سنة من صدوره وهذا يتنافى مع العدالة التى ما شرعت القوانين الا لحمايتها

ثالثاً - قالوا ان اباحة البناء والترميم والتقوية تبقى المباني الخارجة على خط التنظيم قائمة وتعوق نفاذ الطرق العمومية بالسرعة المطلوبة ولكن هذا القول مردود على قائله لان الادارة اذا شرعت فى نزع الملكية فلا يعوقها قيام البناء أو عدمه وكل ما هناك انما هو النزاع فى التعويض وستتكم على مشكلة التعويض عند الكلام على رأينا الخاص فى هذه المسئلة

٢ - مبرر الرأى القائل باباحة البناء

اولاً - قالوا ان الاراضى والمباني التى لم تنزع ملكيتها لا تزال باقية على ملكية اصحابها ولهم حق الانتفاع بها الى ان تنزع هذه الملكية (حكم محكمة فوه السابق ذكره) وان اعتماد خط التنظيم ليس الا بمثابة اخطار للملاك بعزم الحكومة على نزع ملكية اراضيهم فى المستقبل القريب أو البعيد (حكم محكمة اسبوت السابق) ثانياً - ان المادة العاشرة من لائحة ٨

سبتمبر سنة ١٨٨٩ لا يمكنها ان تنشئ جرائم أو تقرر عقوبة لان ذلك من حق السلطة التشريعية نفسها (حكم محكمة اسبوط) ولكن لنا على ذلك الحكم اعتراض وهو انه يتنافى مع نظام الحكومة عندنا سابقاً لأن السلطة التنفيذية عندنا كانت هي السلطة التشريعية، ولأن كثيراً من اللوائح أصدرتها وزارات مختلفة واتت فيها بعقوبات طبقها المحاكم منذ صدورهما من ذلك لائحة عربات النقل في ٧ يناير ١٨٩١ مادة ١٢، ولائحة القلايكية في ١٦ مارس ١٨٩١ مادة ٤٦، ولائحة المترجمين في ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ مادة ١٠ ولائحة نقاشي الاختام، ولائحة القبانية والكيالين ولائحة عربات الركوب والسيارات والكتابة العمومية الخ. وجميع هذه اللوائح صادرة بعقوبات أمرت بتوقيعها السلطة التنفيذية التي كانت في الواقع السلطة التشريعية

٣ - مذهب الرأي القائل

بجواز الترميم ومنع البناء الجديد

وهو الرأي الثالث الذي اتخذته محكمة الاستئناف الاهلية فقالت بعدم جواز البناء الجديد وبجواز ترميم وتقوية البناء القائم من قبل لأجل استعماله، وحجج هذا الرأي تلخص فيما يأتي :

أولاً - ان الأمر العالي الخاص بالتنظيم انما يسرى على الاراضى والمنازل الواقعة على

جانبى الطريق العمومية الجارى استعمالها أما اللائحة قاصرة على الاراضى التي قررت الحكومة نزع ملكيتها بناء على مشروع طريق عمومية جديدة تنوى الحكومة عملها

ثانياً - ان نص المادة ١٠ من اللائحة اقتصر على منع البناء ولم ينص على شئ من الاعمال اللازمة للمحافظة على المنازل التي تقرر نزع ملكيتها

ثالثاً - ان الملكية التي لا تزال باقية لاصحابها حتى تنزع تستلزم انتفاع الملاك باملاكهم وان عكس ذلك يقضى بمنع التمتع لمدة لا تعلم نهايتها (راجع أحكام محكمة الاستئناف السابق ايرادها)

رأينا الخاص

والرأى عندى أننا اذا حللنا النصوص القانونية الواردة فى ذلك وهى المادة الاولى من دكرىوالتنظيم والمادة ١١ منه والمادة ١٠ من لائحة وزارة الاشغال نجد بها الاحكام الآتية :

أولاً - ان الأمر العالي الخاص بالتنظيم لا تنطبق المادة الاولى منه الا على الاراضى والمباني القائمة على جانبى الطريق العمومى المستعمل فعلاً. أما لائحة التنفيذ فلا تنطبق الا على الطرق المراد انشاؤها والمبينة بالرسم المعتمد

ثانياً - لا يجوز بناء أو ترميم أو تقوية أو

تعديل أو زيادة أو نقصان مبان على جانبي الطريق العمومي المستعمل فعلاً إلا بعد الحصول على رخصة وخط التنظيم

ثالثاً - إذا اعتمد خط التنظيم لطريق عمومي بدكريتو ودخلت بعض المباني فيه ولم تنزع الإدارة ملكية هذه المباني لنهاذ الطريق جاز للمالك ترميم هذه المباني أو تقويتها أو اصلاحها سواء كان ذلك لأجل استعمال ملكه والانتفاع به أو لأجل الاتجار

رابعاً - إذا دخلت بعض الاراضى المجاورة الفضاء ضمن الخط المعتمد فليس لأربابها ان يبنوا فيها بناءً جديداً

خامساً - لا تدفع الإدارة عند نزع الملكية قيمة الاصلاحات أو الترميمات أو الزيادات التى يجريها المالك بل كل ماتدفعه هى قيمة الارض والمباني القائمة وقت اعتماد الرسم المبين به خط التنظيم بدكريتو

أما الحكم الأول والثانى فقد سبق الكلام عليهما وأما الثالث فانا نختلف فيه محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر فى ١٥ ابريل ١٩١٤ و ٢١ نوفمبر ١٩١٦ (المجموعة الرسمية ص ١٨ ص ٥٣ و ٥٥) الذى فرق بين الترميمات التى عملت بقصد استعمال المباني والتى عملت بقصد المتاجرة وقضى بأباحة الاولى ومنع الثانية

ونحن نرى انه لا أثر لمثل هذه التفرقة فى لائحة التنفيذ، وكل ما هناك ان المادة العاشرة منها منعت البناء منذ صدور الدكريتو باعتماد خط التنظيم ولم تذكر شيئاً عن الترميمات وما يشابهها وأما فيما يتعلق بالتعويض الذى يعطى للمالك عند نزع ملكيتهم فان دكريتو اعتماد خط التنظيم الذى يسوغ للإدارة نزع ملكية الاراضى والمباني اللازمة يعتبر بدلاً عن الدكريتو الذى استلزم صدوره قانون نزع الملكية الصادر سنة ١٩٠٦ (المادة ١) . ونصت المادة ١٥ من هذا القانون على انه لا تراعى فى تقدير الثمن التحسينات والترميمات التى عملت بقصد الحصول على ثمن ازيد وتكون كذلك اذا حصلت بعد نشر الدكريتو وانى ارى ان دكريتو اعتماد خط التنظيم وان جاز معه اجراء ترميمات الا انها لا تقدر عند نزع الملكية (١)

عبد العزيز عبد الرهادى

الحامى بدمههور

(١) راجع بهذا الخصوص الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ اول يناير سنة ١٩٢١ ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد العاشر من السنة الثالثة ص ٥٠٢ . نمرة ٤٠٧ . وراجع كذلك حكم محكمة اسبوط الاهلية الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ومنشور كذلك بالمحاماة عدد ٢ . ص ٢ ص ٩٤ . نمرة ٣٥ وراجع كذلك الحكم الصادر من محكمة اسبوط الجزئية الاهلية بتاريخ ٣١ فبراير سنة ١٩٢٤ ومنشور بهذا العدد ضمن احكام المحاكم الجزئية)

الأمكام

قضاة محكمة النقض والأول

١

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

نقض . استئناف النيابة . حكمه . ساطة المحكمة
الاستئنافية . الحكم بعدم الاختصاص . عدم
جواز الطعن فيه بطريق النقض .

القاعدة القانونية

١ - ان استئناف النيابة الحكم الصادر
من محكمة الجنج يعطى للمحكمة الاستئنافية
حق التصرف الكامل فى القضية ، فيجوز لمحكمة
الجنج الاستئنافية ان تحكم بأن الواقعة جنائية
وان تقضى بعدم اختصاصها ولو كانت النيابة
طالبت أمام محكمة أول درجة اعتبار الحادثة جنحة
واختصاص محكمة الجنج بنظرها

٢ - ان الحكم الصادر بعدم الاختصاص
لايمس الموضوع ، واذن لا يجوز الطعن فيه
بطريق النقض والابرار

(طعن حنا سعد فرج وآخر ضد النيابة العمومية
قضية نمرة ٢٥٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت
باشا وجنابي مستر برسيغال ومستر كرشو واصحاب السعادة
والعزة حافظ لطفى باشا ومحمد مصطفى بك وعلى عزت بك
رئيس نيابة الاستئناف)

٢

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

ميعاد . احتسابه يوم النطق بالحكم . آخر الميعاد
يوم جمعة .

القاعدة القانونية

١ - ان القاعدة التى قررها القضاء المصرى
قضت بأن يوم النطق بالحكم لا يحسب من
ميعاد الاستئناف
٢ - اذا كان آخر يوم من ايام الميعاد هو
يوم جمعة فالميعاد يمتد الى اليوم التالى
(طعن النيابة العمومية ضد سليم فرغل على عابدين
نمرة ٢٧٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٣

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

غيبوبة . عقاقير مخدرة . بيان اركان الجريمة .
وجوبه . نقض . عملية جراحية . مسؤولية الجاني .

القاعدة القانونية

١ - يشترط لتطبيق المادة ٥٧ من قانون
العقوبات أن تكون الغيبوبة (التى يستند اليها
المتهم لطلب الحكم بأنه غير مسئول جنائياً)

لأن الطعن بطريق النقض والابرام لا يكون
الا في مواد الجفح والجنابات

(طعن الحواجه امين فلوغى ضد النيابة العمومية
واخرى مدعية بحق مدني. قضية نمرة ١١٧ سنة ٤١
قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وجناب مستر
برسيغال وجناب مستر كرشو وحفترات اصحاب السعادة
والنزة حافظ لطفي باشا ومحمد مصطفى بك وعلى عزت بك
رئيس نيابة الاستئناف)

٥

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض مخالفة . عدم جواز .

القاعدة القانونية

الاحكام الصادرة في مواد المخالفات لا يجوز

الطعن فيها بطريق النقض والابرام

(طعن خريستو زيزو ضد النيابة . قضية نمرة ١٢٠
سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

٦

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . خلو الحكم من الاسباب .

القاعدة القانونية

اذا اكدت محكمة ثاني درجة بالغاء
حكم ابتدائي صادر بالأدانة وبالعقوبة
وبالتعويض بأن قالت انه تبين لها من مراجعة
الاوراق ان المتهم ارتكب ما هو منسوب اليه
بأمر صدر له من رئيسه «أمور المركز» الواجب
عليه اطاعته وبأن لا جريمة ، ولم تبين الاسباب

ناشئة عن عقاقير مخدرة اخذها المتهم قهراً عنه
أو على غير علم منه بها . فاذا لم يثبت في الحكم
ان المتهم أخذ العقاقير قهراً عنه أو على غير علم
منه بها كان مسئولاً

٢ - الجاني يكون مسئولاً عن جميع
النتائج المترتبة على عمله بما في ذلك العملية
الجراحية التي تستلزمها الاصابة الناشئة عن فعله
المحكمة :

« حيث ان نص المادة « ٥٧ » عقوبات
لا ينطبق على حالة رافع النقض لانه يشترط
ان يكون التعاطي قهراً عنه او على غير علم
منه وهو مالم يتوفر في هذه القضية
« وحيث ان العملية الجراحية استلزمها
الاصابة فالجاني طبعاً يكون مسؤولاً عن جميع
النتائج المترتبة على عمله »

(طعن عبد القادر احمد رضوان ضد النيابة العمومية
نمرة ٢٦٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٧

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض مخالفة . عدم جواز .

القاعدة القانونية

اذا حكم نهائياً بأن الواقعة مخالفة ولو كانت
تقدمت للمحاكم باعتبار انها جنحة كان الطعن
فيها بطريق النقض والابرام غير مقبول قانوناً

التي بنت عليها حكمها وكونت اعتقادها منها
للوصول الى النتيجة التي ذكرتها في الحكم كان
حكمها خالياً من الاسباب ويتعين نقضه

(طعن الدراجيلي محمد راضي وآخر مدعيان بحق مدني
ضد عبد الرؤوف محمد الشيخ . قضية نمرة ٢١٥٤ سنة ٤١
قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٧

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

تزوير . وثيقة زواج . الضرر . الثقة
بالاوراق الرسمية .

القاعدة القانونية

١ - اذا انشأ المأذون وثيقة زواج من
أولها الى آخرها من نفسه وفرض فيها حضور
الزوج ومصادقته على الزواج مع انه لم يحضر
ولم يقرر شيئاً من ذلك كان ما ارتكبه تزويراً
معاقباً عليه

٢ - الضرر في مادة التزوير في الاوراق
الرسمية يستفاد من ان الاوراق الرسمية يجب
عدم التلاعب فيها وتوطيد ثقة الناس بها ولا
الاستخفاف بها ولا الخروج عن حدود اللوائح
والقوانين الخاصة بها ، فانشاء وثيقة زواج وصيغها
بالصبغة الرسمية بطريق التزوير وعدم أخذ
رسوم عليها . بالطرق المرعية كل هذا موجب
للضرر ومخالف لما قضت به اللوائح

(طعن ابراهيم خليل صابر وآخرين ضد النيابة
العمومية قضية نمرة ١٠٩ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

سلطة محكمة الجنايات . سماع شهود .
مفاجأة الدفاع .

القاعدة القانونية

١ - لمحكمة الجنايات الحق في سماع
الشهود ولو لم يسبق اعلانهم اليها طبقاً لنص
المادة ٤٦ من قانون تحقيق الجنايات ، الا انه يجب
ان لا يكون سماعهم بطريق المفاجأة بالدفاع
٢ - اذا سمعت المحكمة شهادة مثل
هؤلاء الشهود كان من حق الدفاع طلب تأجيل
الدعوى لتحقيق أقوال الشهود والرد عليها .
٣ - اذا لم يشهد الشهود الجدد بأى واقعة
جديدة تؤثر في مصلحة الدفاع فلا مفاجأة واذا
امتنعت المفاجأة اتقن البطلان

(طعن عمر رمضان مقلد ضد النيابة العمومية قضية
نمرة ١١٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٩

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

بيان نوع السلاح . تهديد .

القاعدة القانونية

ليس من الضروري ان تثبت المحكمة
في حكمها نوع السلاح الذي يحمله كل متهم ولا
ان تذكر ان كان حصل منهم تهديد باستعماله
لأن حمل السلاح ولو من واحد من المتهمين

وقت ارتكاب الجريمة كاف وحده لتطبيق
المادة ٢٧٣ عقوبات

(طمن مصباح عبد الحميد الخواجه وآخرين ضد النيابة
العمومية وعبد الحليم ابو ناعم مدع بحق مدني . قضية
نمرة ٢٩ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

١٠

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

نقض . مخالفات . عدم جواز .

القاعدة القانونية

انه حسب نص المادة « ٢٢٩ » من
قانون تحقيق الجنايات لا يقبل الطمن بطريق
النقض والابرام في الاحكام الصادرة في مواد
المخالفات

(طمن موسى ابو الخير ضد النيابة العمومية نمرة ٣٣
سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

١١

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

نقض حكم باعتبار الواقعة جنحة . وبالاختصاص .
عدم جواز النقض

القاعدة القانونية

الحكم الصادر باعتبار الواقعة جنحة
وباختصاص محكمة الجنح بنظرها وباعادة

القضية والخصوم الى المحكمة المختصة للفصل
في الموضوع لا يجوز الطمن فيه بطريق النقض
والابرام لانه ليس حكماً نهائياً فاصلاً في أصل
الدعوى

(طمن بشاي افندي ميخائيل ضد النيابة العمومية
والشيخ محمود مصطفى والست هدية بنت يونس مدعيان
بحق مدني نمرة ٢٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٢

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

نقض . المداولة . ذكرها . غير شرط .

القاعدة القانونية

ليس من الضروري ذكر حصول المداولة
في الحكم لأنها من مستلزمات كل حكم اشترك
في اصداره عدة قضاة

(طمن محمد يوي الفاني ضد النيابة العمومية نمرة
٣١ سنة ٤١ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسيني العالي

الوصي الذي يختاره لأولئك القصر سواء أكان
من اختارته الجدة أم غيره

(طعن معالي وزير الحفانية ضد قرار مجلس حسي
مركز زفتي نمرة ١٣١ سنة ١٩ — ٢٠ . دائرة معالي
احمد طلمت باشا وحضرات اصحاب السعادة والفضيلة
محمد محرز باشا ومحمد صالح باشا والشيخ مصطفى سلطان
وحسين واصف باشا)

١٥

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩١٤

مجلس حسي . استئناف امام المجلس الحسي العالي .
ميماده . حسابه . التقويم الميلادي (المادة ٢ من
القانون رقم ٥ سنة ١٩١١)

القاعدة القانونية

مواعيد الطعن بطريق الاستئناف في قرارات
المجلس الحسينية امام المجلس الحسي العالي
يجب حسابها طبقا للتقويم الميلادي كما هو متبع
في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

(استئناف اسماعيل افندي صادق ضد الست فردوس
هانم وآخر نمرة ١٦ سنة ١٩١٤ . دائرة سعادة يحيى
ابراهيم باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة
والفضيلة حسن جلال بك واحمد ذو الفقار بك والشيخ
محمد محمود ناجي وحسن رضوان باشا)

١٣

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢
مجلس حسي . اختصاصه . تأجير القيم لأرض
المحجور عليه الموقوفة . الاذن به . المحكمة الشرعية
القاهرة القانونية

ليس للمجالس الحسينية الحق في الاذن
للقيم بتأجير اطيان المحجور عليه الموقوفة لمدة
طويلة بل ان ذلك من اختصاص المحاكم
الشرعية

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست فاطمة بنت
محمد علي اغا نمرة ٦٠ سنة ٢١ — ٢٢ دائرة معالي
احمد طلمت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة
ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ محمد مصطفى
المرافعي ومحمد صالح باشا)

١٤

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢١

مجلس حسي . وصاية . وصي مختار . من له حق
اقامته . (المادة ٤٣٤ من قانون الاحوال الشخصية)

القاعدة القانونية

لا تملك الجدة حق اقامة وصي مختار
لأحفادها المشمولين بوصايتها ليدبر املاكهم
بعد وفاتها والمجلس الحسي في هذه الحالة اقامة

١٦

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢

مجلس حسي . قراراته . طرق الطعن فيها .
(القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس
حسي على)

القاعدة القانونية

الطعن في القرارات الصادرة من المجالس
الحسبية لا يكون الا بطريق الاستئناف وعلى
ذلك فلا يجوز الطعن بطريق المعارضة في القرارات
التي تصدر في غيبة ذوي الشأن .

(معارضة الخواجه نجيب خيكاني ضد حضرة جورجى
افندى زكى المحامي . نمرة ٤٣ سنة ٢٠ - ٢١ . دائرة
معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمنة
والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ
محمد مصطفى الراغى ومحمد صالح باشا)

١٧

حكم تاريخه ١١ يونية سنة ١٩٢٢

وصى مختار . تعيينه في مرض موت الوصى . صحته .
شروطه . (المادة ٤٣٤ من قانون الاحوال
الشخصية . والمادة ١٧ من القرار الوزارى الصادر
في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ الخاص بتنظيم
المجالس الحسبية) .

القاعدة القانونية

اذا أقام الأب وهو في مرض الموت
وصياً مختاراً على ولده القاصر فتكون الوصاية
صحيحة اذا ثبت ان الموصى كان مدركاً لافعاله
وقت صدور الوصاية

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست قطمة ام
ابراهيم زين العابدين . نمرة ٦٣ سنة ٢١ - ٢٢ . دائرة
معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمنة
والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ
محمد مصطفى الراغى ومحمد صالح باشا)

١٨

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢

المجلس الحسي . اختصاصه . حجر . طلب انقاص
أجرة . (قانون رقم ١٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتشكيل
لجان تحديد اجارات الاراضى الزراعية) .

القاعدة القانونية

لا يملك المجلس الحسى التنازل عن حق
ثابت للقاصر بمقتضى تعهد كتابى من المستأجر .
وعلى ذلك فليس له ان يوافق على انقاص
الأجرة المستحقة على هذا الأخير للقاصر أو
المحجور عليه

(طعن معالي وزير الحفانية ضد سعادة محمود باشا ابو
حسين (المستأجر) واحمد بك الجزورى (القيم) .
نمرة ٣٠ سنة ٢١ - ٢٢ . دائرة معالي احمد طلعت باشا
وحضرات اصحاب السعادة والمنة والفضيلة ابو بكر
يحيى باشا وعلى بك حسين والشيخ محمد مصطفى الراغى
ومحمد صالح باشا)

١٩

حكم تاريخه ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢

حجر . اسبابه . سفه (المواد ٤٨٢ و ٤٨٩ من
قانون الاحوال الشخصية)

القاعدة القانونية

اذا تصرف شخص بالبيع في أطيانه رغبة
منه في الاتجار بثمنها على أول الربح فلا يستدعى
هذا التصرف توقيع الحجر عليه باعتباره سفهاً

(استئناف محمد محمد رجب خليل ضد الشيخ امين
رجب خليل وآخر نمرة ٦٩ سنة ٢١ - ٢٢ دائرة معالي
احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمنة
والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ
محمد مصطفى الراغى ومحمد صالح باشا)

٢٠

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢

مجلس حسي . اختصاصه . وقف اعيان . عدم قبوله

القاعدة القانونية

ليس للمجالس الحسبية الحق في الاذن
للمحجور عليه بوقف أملاكه

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست نظله هانم
القرطبي . نمرة ٣٨ سنة ٢٢ - ٢١ . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة
محمد محرز باشا وابو بكر يحيى باشا والشيخ محمد مصطفى
المراغي وحسن حسني بك)

٢١

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٢

مجلس حسي . وصاية . انقضاؤها . طلب
استمرارها . قبوله . شروطه

القاعدة القانونية

طبقاً للمادة الثانية من الأمر العالي
الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الخاص
بالمجالس الحسبية تنتهي الوصاية عند بلوغ
القاصر سن الثامنة عشرة ما لم يكن المجلس
الحسي قرر استمرارها . وقد حكم بعدم قبول
طلب استمرار الوصاية اذا قدم بعد بلوغ
القاصر سن الرشد

(استئناف منصور محمود دغش ضد الست هانم بنت
علي شتات نمرة ١٤ سنة ٢١ - ٢٢ . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والفضيلة والعزة
محمد محرز باشا وابو بكر يحيى باشا والشيخ محمد مصطفى
المراغي وحسن حسني بك)

٢٢

حكم تاريخه ١١ يونيه سنة ١٩٢٢

(١) مجلس حسي . حجر . طلب . قبوله .
(المادة السابعة من الامر العالي الصادر في

١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

(٢) مجلس حسي . قرار بالفصل في طلب الحجر .
استئنافه . من له حق الاستئناف . (المادة
الثانية من القانون رقم سنة ١٩١١)

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز رفع الأمر للمجلس الحسي
بتوقيع الحجر على شخص الا بناء على طلب
أحد أعضاء عائلته أو طلب النيابة العمومية
٢ - بما ان الحق في استئناف القرارات
الصادرة من المجالس الحسبية في مواد الحجر
أمام المجلس الحسي العالي قاصر على النيابة
العمومية وذوي الشأن فلا يجوز لأجنبي
لا شأن له شخصياً في الدعوى ان يرفع استئنافاً
عن قرار صادر في تلك المواد

(استئناف مهدي حسب الغراب ضد احمد يوسف
ابوالليل وآخر نمرة ٤٢ سنة ٢١ - ٢٢ . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة
ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك الشيخ محمد مصطفى
المراغي ومحمد صالح باشا)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان الشركة في حالة التصفية تعتبر لها شخصية معنوية قائمة حتى تتم التصفية ومن نتائج هذه النظرية ان وفاة احد الشركاء لا تأثير له فلا محل حينئذ لطلب الايقاف لادخال ورثة اسماعيل بك نصرت ويتعين رفض الدفع القرعى » وحيث انه عن الموضوع ترى هذه المحكمة ان الحكم المستأنف في محله للاسباب التي بنى عليها ويتعين تأييده »

(استئناف شركة احمد نصرت وشركاهم وحضر الممثل للشركة وهو عماد بك احمد وحضر معه حضرة الاستاذ نجيب بك براده الحامي ضد المعلم محمود احمد ابراهيم وحضر معه بالجلسة حضرة الاستاذ امين افندي برسوم الحامي . نمرة ٨٣٥ سنة ١٤١٩ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والمزة صالح حتى باشا وحناب مستر هل وكامل بك ابراهيم)

٢٤

حكم تاريخه ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤
نفاذ معجل . اعتراف بالقبض . منازعة في طلب الرد .

القاعدة القانونية

الاعتراف بقبض المبلغ المطلوب استرداده بدعوى انه دفع عن عمل لم يتم لا يكفي للحكم بالنفاذ المؤقت اذا كان المدعى عليه ينازع في طلب الرد بناء على انه قام بالعمل الذي دفع له المبلغ من أجله
المحكمة : —

« حيث ان المستأنف استأنف الحكم

٢٣

حكم تاريخه ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤
شركة . تصفية . شخصية . معنوية وفاة احد الشركاء

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة ان الشركة التي تكون في حالة التصفية تعتبر لها شخصية معنوية قائمة حتى تتم التصفية .

ومن نتائج هذه النظرية ان وفاة احد الشركاء لا يؤثر فيها، فلا يجوز اذن الحكم بالايقاف لادخال ورثة المتوفى مادام المصفي يمثل الشركة

المحكمة : —

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليه دفع فرعيا بطلب ايقاف الدعوى لوفاة اسماعيل بك نصرت احد الشركاء والحاضر عن المستأنفة طلب رفض هذا الدفع

« وحيث انه تبين من المستندات المقدمة من الخصوم انه بمقتضى عقد مؤرخ في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ ثابت التاريخ في ٩ فبراير سنة ١٩٢٤ حصل الاتفاق بين الشركاء على تصفية الشركة وقبل اسماعيل بك نصرت ان يقوم بعملية التصفية محمد بك احمد عبود والبير فرعون ثم انفرد بهذه التصفية محمد بك احمد عبود باتفاق كتابي مع البير فرعون

بخصوص النفاذ المعجل وطالب الغاء للأسباب
التي أبدأها مع الغاء الحجز الذي ترتب عليه
« وحيث أن اعتراف المستأنف بالمبلغ
المطالب به لا يسوغ شمول الحكم بالنفاذ
لأن المطالبة لم تكن أسبابها سند دين معترف
به بل أسبابها طلب استرداد مبلغ دفع عن
عمل لم يتم ولكنه متنازع بين الطرفين في
هذا الأمر »

« وحيث أنه مع حصول هذا النزاع وهو
أن المستأنف عليه يدعى أن المستأنف لم يتم
بالعمل الذي كلف به نظير هذا المبلغ
والمستأنف ينكر عليه ذلك ويقول للأسباب
التي أبدأها في مرافعته أنه قام بالعمل
« وحيث أنه مع وجود هذا النزاع
يكون شمول الحكم بالنفاذ في غير محله
ويعين الغاؤه »

« وحيث أن المستأنف ذكر أنه بناء على
شمول الحكم بالنفاذ قد أوقع المستأنف عليه
حجزاً على بعض أشياء له وطلب إبطال الحجز
« وحيث أنه متى كان شمول الحكم
بالنفاذ في غير محله فكل ما يترتب عليه يكون
باطلاً ولذلك ينعين إبطال الحجز »

(استئناف حضرة الاستاذ مرقس افندي فهمي
الحامي وحضر بنفسه في الجلسة ضد الخواجه حنا ساروفيم
وحضر عنه حضرة الاستاذ قسطندي افندي باسيور
الحامي غمرة ١٠٤٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب السعادة والعزة صالح حقي باشا وجناب مستر هل
وكامل بك ابراهيم)

٢٥

حكم تاريخه ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤
دفع فرعياً . عدم إبدائها في جلسة توزيع .
لا سقوط . تقدير الاتعاب باتفاق .
اختصاص المحكمة

الناصرة القانونية

١ - لا يسقط حق الخصوم في إبداء
دفع فرعياً إذا لم يبدوها في جلسة التوزيع
لأن جلسة التوزيع ليست جلسة مخصصة للمرافعة
في القضايا
٢ - إذا كان يد الحامي اتفاق بتقدير
اتعابه وباختصاص محكمة ما للحكم في النزاع
الذي يقوم بينه وبين موكله فلا يجوز له أن
يطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم
تقدير أتعابه بل يجب عليه رفع الأمر إلى
المحكمة التي اختارها للفصل في النزاع بينه
وبين موكله

المحكمة : —

« حيث أن المعارض دفع فرعياً بعدم
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأنه ذكر
في عقد الاتفاق الحاصل بينه وبين المعارض
ضده أنه عند حصول نزاع بينهما بخصوص
عقد الاتفاق تكون محكمة عابدين هي المختصة
« وحيث أنه واضح من عقد الاتفاق
المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ في البند السادس
منه صحة ذلك »

« وحيث أن ما دفع به المعارض ضده من
أن المعارض لم يبد الدفع بعدم الاختصاص

٢ - اذا تبين انه في وقت تحويل السند الى المحامي لم يكن المحامي يعلم بأنه موضوع نزاع جاز التحويل له ولا يمكن ان ينسب اليه انه اشترى ديناً متنازعا فيه المحكمة :-

« حيث ان الحاضر عن المستأنف قدم لهذه المحكمة الدفيعين الآتيين :

الاول - ان السند اساس المطالبة تحول الى المستأنف عليه من وكيل عن الورثة وهذا التوكيل لا يبيح له التحويل

الثاني - ان المستأنف عليه محام ولا يصح قانوناً ان يشتري ديناً متنازعا فيه

« وحيث انه عن الوجه الاول فقد تبين لهذه المحكمة ان التوكيل الشرعي الصادر بتاريخ

١٨ ابريل سنة ١٩٢٣ الى عبد المجيد افندي

مهدي يبيح له كافة الحقوق التي للوكيل عن

الموكل شرعا والتي منها تحويل السندات

اما ما ذهب اليه الحاضر عن المستأنف بأن

تحويل السندات هو من التصرفات الناقلة

للملكية فإنه في غير محله لان الوكيل له بمقتضى

التوكيل الشرعي ان يرفع الدعوى للمطالبة

بالسند وقبض قيمته فيكون له من باب اولى

ان يحيله ويقبض قيمته بغير دعوى

« وحيث انه عن الدفع الثاني فقد تبين

ان وقت تحويل السند لم يكن المستأنف عليه

يعلم بأنه موضوع نزاع حيث تبين ان هذا

السند تحول في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٣ واثبت

تاريخ هذا التحويل في ٦ منه وأن طالب الحجز

الذي تقدم بشأنه لم يرفع الا في ٨ منه وصدر

في اول جلسة طبقاً للمادتين ١٣٣ و ١٣٤ من قانون المرافعات في غير محله لان الجلسة السابقة على هذه الجلسة لم تكن جلسة مرافعة بل هي خاصة بالتوزيع وعليه يكون الدفع المقدم من المعارض مخالفاً لما جاء في المادتين المذكورتين

« وحيث ان المعارض ضده يطلب من

رئيس المحكمة تقدير اتعابه مع وجود الاتفاق

الحاصل بين الطرفين في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

فيستبر هذا منه انه متنازع في التقدير وعليه

يكون الشرط المتفق عليه بخصوص اختصاص

محكمة غابدين عند حصول النزاع فيه قد توفر

وهذا فضلا عما قاله المعارض ان القضية لم تنته

بعد - لذلك يكون الدفع الفرعي في محله

ويتعين قبوله «

(استئناف الشيخ عبد الله على سالم الفقي وحضر معه

محله عبد المجيد افندي عبد الله ضد حضرة صاحب العزة

محمد بك سميد عبد النعم وحضر شخصياً بمررة ٥٧٦

سنة ٣٨ قضائية - دائرة حضرات اصحاب العزة صالح

حق باننا وحناب مستر هل وكامل بك ابراهيم)

٢٦

حكم تاريخه ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وكيل شرعي . تحويل استندات . قبضها . دين

متنازع فيه . محامي .

القاهرة القانونية

١ - الوكيل الشرعي له حق تحويل

السندات التي لموكله لأن الوكيل الشرعي له ان

يرفع الدعوى للمطالبة بالسند وقبض قيمته

فاذن يكون له من باب اولى الحق في ان

يحيله وان يقبض قيمته بغير دعوى

لا يكفي للحكم بالنفاذ المؤقت اذا ظهر المشتري سبب يخشى منه نزع ملكية ما اشترى

« وحيث انه ثابت ان المستأنف اشترى العين سنة ١٩٢٠ بمقد ذكر فيه ما يخص العين المبعة في قيمة الرهن ولم يأت به ذكر للمتأخر من الاقساط على البائعين قبل سنة ١٩٢٠

« وحيث ان اجراءات نزع الملكية التي حصلت في ١٨ يولية سنة ١٩٢٢ بناء على طلب المرتهن انما كانت استمراراً لتلك الاجراءات التي حصلت في سنة ١٩١٩ عن القسط المستحق دفعه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٨ وانبئ عليها استحقاق كل الدين

« وحيث ان هذا السبب المهدد للمشتري في ملكيته كان مجهولاً للمستأنف ولم يكن له يد فيه حتى بعد الشراء يخول للمستأنف الحق بمقتضى المادة « ٣٣١ » من القانون المدني ان يحبس الثمن عنده الى ان يزول السبب المهدد له »

(استئناف اسماعيل افندي صديق وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي زكي على فأباً عن حضرتي الاستاذين عزيز بك خافكي وعبد الفتاح افندي رجائي الهاميين ضد الشيخ محمد رشوان وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندي رطل الهامى . نمرة ١٠٢٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد عبد الهادي الجندي بك وحسن نبيه المصرى بك)

الامر بالحجز في ٩ منه وليس في نفس يوم تحويل السند كما قال الحاضر عن المستأنف فلا دليل حينئذ على ان المستأنف عليه كان يعلم بوجود نزاع على السند المحول اليه

« وحيث انه بناء على ذلك وعلى الاسباب الواردة بحكم المحكمة اول درجة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف عبد القادر افندي ابراهيم عماره وحضر عنه حضرة الاستاذ مرقص افندي فهمى الهامى ضد حضرة الاستاذ احمد افندي مرسى بدر الهامى وحضر عنه حضرة الاستاذ حافظ افندي عامر الهامى نمرة ٦٧٠ نمرة ٩٩٥ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة صالح حقي باشا وجناب مستر هل وكامل بك ابراهيم)

٢٧

حكم تاريخه ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤

نفاذ مؤقت . الاعتراف بالبيع انكار الاستحقاق .

القاعدة القانونية

الاعتراف بمقد البيع لا يكفي للحكم بالنفاذ المؤقت اذا كان المشتري معترفاً بالعقد ولكنه ينازع في استحقاق باقي الثمن لظهور سبب يخشى منه نزع ملكية ما اشترى المحكمة : -

« حيث ان المستأنف بنى طلب الغاء الحكم بالنسبة للنفاذ على وجود سبب يخشى منه نزع ملكية المبيع وهو وجود رهن على العقار ويقول بحقه في حبس الثمن حتى يزول هذا السبب

« وحيث ان الاعتراف بمقد البيع

٢٨

حكم تاريخه ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤
نفاذ مؤقت . اقرار الواوٲ بدم العلم . انكار .

القاهرة القانونية

لا يجوز الحكم بالنفاذ المؤقت في حالة
ما اذا أقر الورثة بأنهم لا يعلمون بصدور السند
من مورثهم ، لأن عدم معرفتهم بامضاء مورثهم
تقوم مقام الانكار قانوناً ، واذن يصبح الدين
محل نزاع ، وما دام هناك نزاع فلا يجوز
الحكم بالنفاذ

المحكمة : —

« حيث ان المستأنفين طلبوا إلغاء الحكم
فيما يختص بالنفاذ المشمول به الحكم المستأنف
لأنهم قرروا امام المحكمة الابتدائية أنهم
يجهلون الامضاء الموقع بها على السند المنسوب
صدوره من مورثهم

« وحيث ان الذي يستفاد من نص المادة
« ٢٥٤ » من قانون المرافعات المقابلة للمادة
« ١٩٥ » من القانون الفرنسي ان المزم
بالطعن بالانكار صراحة هو الشخص المنسوب
صدور السند منه

« وحيث ان ورثة المدين ولو أنهم يحلون
محل قانوناً مشخصين للتركة الا أنهم لا يطلب
منهم الا علمهم بالدين او عدم علمهم به ، واذن
يكون مقابل ذلك مجرد تقريرهم بأنهم
لا يعلمون بصدور سند من مورثهم أو عدم
معرفتهم امضاءه يقوم مقام الانكار قانوناً

واذن يصبح الدين محل نزاع ، وقد ورد في
النبة « ٣ » صحيفة ٣٥٩ على المادة « ١٩٥ »
من القانون الفرنسي من تعليقات دلالوز
ما يؤيد هذا الرأي حتى ولو لم يصدر منهم
هذا الانكار صراحة

وحيث انه ما دام ان الورثة المستأنفين
مصممون على عدم علمهم بتوقيع مورثهم
على السند فيكون السند اذن متنازعاً فيه
ويكون النفاذ غير واجب القضاء به »

(استئناف عبد العزيز حسين دغش بصفته وكيل
عن ورثة والده وحضر عنهم حضرة الاستاذ حسن افندي
فهمى المحامى ضد فاطمة بنت ابراهيم دغش وآخرين وحضر
عن الاولى حضرة الاستاذ عبد الله افندي الديب المحامى
ولم يحضر عن الباقيين أحد . نمرة ١٠٨٣ . سنة ٤١
قضائية دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم
ومحمد عبد الهادى الجندى بك وحسن نبيه المصرى بك)

٢٩

حكم تاريخه ١٧ يوليه سنة ١٩٢٤
رد القاضي . حكم غيايى . التماس . ابداء رأى

القاهرة القانونية

لا يجوز رد القاضي الذى أصدر حكماً
غيايياً في طلب التماس اعادة النظر بناء على انه
أبدى رأيه في موضوع الدعوى الأصلية وانه
يخشى اذا نظر الموضوع أمامه ان لا يمكنه
الحكم فيه بغير ميل لأن مناقشة دعوى
الالتماس تقضى بذكر شئ عن الموضوع على
ان هذا لا يربط القاضي فله ان يغير فكره عند
نظر الموضوع . وقد قضت المادة ٣٣٨ من

قانون المرافعات على ان المعارضة ترفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم وبالطبع القاضي الذي أصدر الحكم أبدى رأيه فيها ومفروض انه سيعدل عن رأيه متى ظهرت له أسباب مقنعة المحكمة :

« حيث ان اسباب الرد تنحصر في الواقع في أمر واحد وهو ان حضرتي المستشارين اللذين حكما في الالتماس اظهرا رأيهما في الموضوع ويخشى اذا نظر الموضوع امامهما ان لا يمكنهما الحكم بغير ميل

» وحيث أن ابداء رأيهما في الموضوع فان مناقشة دعوى الالتماس كانت تقضى بذكر شيء عنه على ان هذا لا يربط القاضي فله ان يغير فكره عند نظر الموضوع

» وحيث فضلا عن ذلك فان طالب الرد طعن بالمعارضة في الحكم الصادر في الالتماس وقد نصت المادة « ٣٣٨ » من قانون المرافعات على ان المعارضة ترفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم وبالطبع القاضي الذي أصدر الحكم اظهر رأيه ومفروض انه يعدل عن رأيه متى قدمت له أسباب مقنعة «

(طلب الرد المقدم من حضرة صاحب العزة الاستاذ احمد بك لطفي الحامي بصفته وكيلًا عن حضرة صاحب السمو عباس حامي باشا الخديوي السابق ضد حضرتي صاحبي العزة شاكر بك احمد ومصطفى بك حلمي المستشارين بمحكمة استئناف مصر الاهلية المطلوب ردّها للمرة ١١٨٣ سنة ١١ سنة قضائية دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة احمد راغب بدر باشا وعبد العزيز بك محمد)

٣٥

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٤
(١) توكيل . ابطاله . شروطه (المادة ٥٢٩ مدني)
(٢) توكيل . اتعاب . سلطة المحكمة .
شروطها (المادة ٥١٤ مدني)

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز للموكل ابطال التوكيل الصادر منه إلا اذا كان بغير أجر أو كان معمولاً لصالح الموكل فقط (١)

٢ - ان المادة « ٥١٤ » مدني التي تنص على انه يجوز للقضاء تعديل اتعاب الوكيل لا محل لتطبيقها اذا كانت الاتعاب قد تم الاتفاق عليها بعد انتهاء الاعمال التي استحق الوكيل عليها الأجر (٢)

المحكمة :

« من حيث أنه بغض النظر عما ذهب اليه كل طرف من طرفي الخصوم في التشهير بالطرف الآخر اخلاقاً وسيرة فإن الامر الواجب البحث فيه هو ماهية الورقة المؤرخة ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١ المترتبة الدعوى عليها لمعرفة قيمتها القانونية

» ومن حيث ان نص الورقة المذكورة هو « اتفق كل من الخواجه جورج قريصاتي

(١) راجع مع ذلك استئناف ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ (المجموعة الرسمية السنة السادسة عشرة العدد ٣٣)
(٢) راجع استئناف ٩ فبراير سنة ١٩١٥ (المجموعة الرسمية السنة السابعة عشرة العدد ١٥)

فريق اول، والست ماري قريصاتي فريق ثاني «
« حيث ان الخواجه جورج قريصاتي كان
السبب في مشتري ومبيع السافوي شامبرز
والقضايا التي حصلت بشأنها فقد تقرر له مقابل
حقوقه هذه ما يأتي :

أولاً - بعد تسديد القسط السنوي
والمصاريف يقسم الابراد الصافي مناصفة بين
الطرفين

ثانياً - بعد سداد التقاسيط جميعها يصير
تخصيص صافي الابراد للست ماري ثلاث ارباع
والخواجه جورج الربع الباقي

ثالثاً - الست ماري فوضت زوجها من
الآن لميعاد أربع سنوات بمبيع العمارة المذكورة
بمبلغ ٤٧ الف جنيه واذا تيسر له بيعها بأي
سعر اكثر من هذا السعر فالفرق يكون
للخواجه جورج قريصاتي ارباح خاصة مقابل
بعض حقوقه المذكورة ولا يجوز للست ماري
الرجوع مطلقاً عن هذا التفويض لأي سبب
من الاسباب

رابعاً - لا يجوز للخواجه جورج أن
يعارض الست ماري في تأجير البيت لمن تشاء
وبأي ايجار كان

تحرر هذا من نسختين ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١
امضاء ماري قريصاتي - امضاء قريصاتي
شاهد - امين صعب

« من حيث ان المقرر قانوناً وجوب
تفسير للمشارطات للنحو الذي قصده للتعاقدان
بصرف النظر عن الالفاظ المأثري بها فيها .
« وحيث انه يؤخذ من عبارة تلك الورقة

ان الست ماري المستأنتة ارادت ان تكافيء
زوجها جورج قريصاتي في نظير المجهودات
التي اعتقدت انه اداها لها حتى حصلت على ربح
لا يستهان به في ثمن عمارة سافوي شامبرز من
حيث مشتري تلك العمارة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه
تم بيعها بعد ذلك بيومين اثنين بمبلغ ٦٩٠٠٠
جنيه ثم مشتراها ثانية بعد ذلك بمبلغ ٤٨٥٠٠
جنيه فقوضت له بيع تلك العمارة في مدة اربع
سنوات من تاريخ تلك الورقة بمبلغ ٤٧٠٠٠
جنيهاً مانحة اياه كل ما زاد من الثمن عن ذلك
المبلغ بالشروط المبينة بالورقة المذكورة
واشترطت على نفسها عدم امكانها سحب
هذا التفويض لأي سبب كان

« ومن حيث انه لا يمكن اعتبار مثل
هذه الورقة الا توكيلاً من المستأنتة للمستأنف
عليه بمبيع العمارة بالشروط المشار ذكرها
المدونة فيها مهما تخالفت ألقاظ تلك الورقة
مبنى ولفظاً

« وحيث انه من المقرر قانوناً عدم
امكان الموكل ابطال التوكيل الصادر منه الا اذا
كان بغير اجر أو كان معمولاً لصالح الموكل
فقط ، اما اذا كان لصالح الطرفين فلا .
ولا يمكن القول هنا بأنه يمكن للقضاء
تعديل هذه الاعتاب تطبيقاً للمادة « ٥١٤ »
من القانون المدني الاهلي ما دام ان الورقة
المذكورة لم تتحرر الا بعد انتهاء الاعمال
التي استحق عليها الوكيل اتعابه . وقد اجمع
على هذا الرأي قضاء المحاكم الاهلية والمختلطة .

حيث لا يمكن في هذه الحالة تطرق مظنة وجود الاكراه أو الاضطرار

« ومن حيث فضلاً عما ذكر فإن الست ماري المستأنفة لم تبين بصفة جدية شيئاً من الاكراه استعمل معها لتحرير تلك الورقة خصوصاً اذا لوحظ أنها تحررت بخط امين صعب وكيل اشغالها واشغال اخيها الاكبر

» وحيث متى تقرر ذلك أصبح من الواجب قانوناً اعتبار تلك الورقة صحيحة ولا محل للرد بعد ذلك على باقي دفعات الطرفين (استئناف الست ماري قريصاني كريمة المرحوم الكونت خليل صعب وحضر عنها حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز بك خانكي الحامي ضد الحواجه جورج قريصاني وحضر عنه حضرة صاحب العزة الاستاذ سلامة بك ميخائيل الحامي . نمرة ١٣٦٩ سنة ٤٠ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة احمد عرفان باشا وجناب مستر رافرتي وحضر صاحب العزة على سالم بك المستشارين)

٣١

حكم تاريخه ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤

التماس . معارضة . جوازها . محل اقامة مجهول اعلان للنيابة احكام فرعية . غش . تعريفة . اركانه .

القاعدة القانونية

١ - لم يرد في القانون نص يمنع المعارضة في الأحكام النيابية الصادرة في مواد التماس . والفقهاء وشرح القوانين وأحكام المحاكم الفرنسية والمصرية متفقة جميعها على ان الأحكام النيابية الصادرة في دعاوى التماس

تكون قابلة للمعارضة حتى ولو كان الحكم الأصلي المرفوع عنه التماس غير قابلة أحكامه النيابية للمعارضة فيها

٢ - اذا لم يكن للتمس ضد محل اقامة مستقر معلوم لدى التماس جاز اعلان صحيفة التماس للنيابة العمومية

٣ - ان القانون اجاز للخصوم التماس اعادة النظر في الاحكام الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية . وقد جاء هذا النص عاماً يشمل كافة الأحكام الانتهائية بالنسبة الى المحكمة الصادرة منها لا فرق في ذلك بين الاحكام الموضوعية منها والاحكام الصادرة في مسائل فرعية

٤ - من المبادئ القانونية ان الأحكام الصادرة في صفة أحد الخصوم تعتبر من الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه عن نفس الحق المحكوم به وبين نفس الخصوم (راجع لاكوست ص ١١٧ نبذة ٣٠١)

٥ - الغش الذي يحصل من الخصم ويكون سبباً في التماس اعادة النظر عملاً بالمادة ٣٧٢ مرافعات فقرة ثانية هو استعمال وسائل أو حيل وتأكيذ وقائع غير صحيحة يعلم كذبها ، وان يصدر ذلك الغش من الخصم الذي كسب الدعوى وان يكون من شأنه التأثير على رأي المحكمة في الحكم وان يكون الخصم الآخر في استحالة من الرد عليها ولولاها لما خسر دعواه

٦ - من المقرر علماً وعملاً ان تأكيد الخصم لوقائع غير صحيحة لا يكون سبباً من اسباب التماس اعادة النظر إلا اذا كان يجهلها الخصم الآخر ولم يكن في وسعه الرد عليها ومناقشتها، وان مجرد تأكيد وقائع من هذا القبيل في مرافعة علنية مع تمكن الخصم الآخر من الرد عليها كما حصل فعلاً لا يعطى حقاً في التماس

٧ - لا يجوز قبول طلب التماس اعادة النظر بناء على ان المحكمة لم تحكم في بعض الأدلة أو في بعض أوجه الإثبات التي عرضت عليها من الخصوم تأييداً لطلبهم الأصلي. لأن المحاكم مكلفة فقط بالفصل في الطلبات التي تقدم لها ولكنها ليست مكلفة بالفصل في طرق الأدلة التي يقدمها الخصوم اثباتاً لطلباتهم المحكمة :-

« حيث ان حضرة وكيل سمو المعارض ضدها الأولى دفع بعدم جواز المعارضة في الاحكام النيابية التي تصدر في التماس »
« وحيث ان كافة الأحكام النيابية ابتدائية كانت أو انتهائية قابلة للطعن عليها بطريق المعارضة إلا اذا وجد نص صريح في القانون يقضى بعدم جواز المعارضة »
« وحيث انه لا نزاع في ان التماس هو دعوى جديدة يقصد بها هدم الشيء المحكوم فيه الناتج من الحكم النهائي فهي بهذه الصفة خاضعة لأحكام القانون العامة

« وحيث انه لم يرد في القانون نص يمنع المعارضة في الأحكام النيابية الصادرة في التماس فتكون اذن تلك الأحكام خاضعة لقواعد القانون العام أي انها تكون قابلة للطعن عليها بطريق المعارضة

« وحيث ان الفقهاء وشرح القوانين وأحكام المحاكم الفرنسية والمصرية متفقة جميعها على ان الاحكام النيابية الصادرة في دعاوى التماس غير قابلة أحكامها النيابية للمعارضة فيها (راجع جارسون جزء ٦ صفحة ٥٠١ نوتة ٢٣٨٤ وموسوعات البندكت الفرنسية جزء ٤٩ صفحة ٣٥٤ نوتة ٥٨٩ طبعة سنة ١٩٠٤ - ومجموعة العشرة السنوات الثالثة لاحكام المحاكم المختلطة صفحة ٢٨٦ نوتة ٢٩٩٥)

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم جواز المعارضة في غير محله ويتمين رفضه والحكم بجواز المعارضة

عن الرفع بطلان صحيفة التماس - بطلان

« حيث ان حضرة وكيل سمو المعارض دفع بطلان صحيفة التماس شكلاً لأنها لم تعلن لموكله طبقاً لأحكام المادتين ٩ و ١٩ من قانون المرافعات اللتين تقضيان بوجوب اعلان الاوراق للخصم او لمحله متى كان محله معلوماً عند المعلن وان تراعى مواعيد المسافة اذا كان المحل خارجاً عن القطر المصري »
« وحيث انه ثابت من الاوراق الرسمية

المرقعة بألف الدعوى الصادرة من سمو المعارض انه ليس له محل إقامة مستقر معلوم لدى الخصم وعلى ذلك يكون اعلان صحيفة الالتماس للنيابة العمومية صحيحاً ويكون الدفع بطلان صحيفة الالتماس شكلاً في غير محله

عنه الدفع بعدم قبول الالتماس - مكرر

« من حيث أن حضرة الوكيل عن سمو المعارض دفع بعدم قبول الالتماس شكلاً لأن موكله لم يكن خصماً في دعوى الالتماس لعدم اعلانه بصحتها وبذلك تبقى الدعوى قائمة بين سمو الملتزمة ووزارة المالية التي لم تكن خصماً حقيقياً في الدعوى ويكون الالتماس اذن قد رفع على غير خصم

« وحيث أن المحكمة قررت في الدفع السابق ان اعلان سمو المعارض بصحيفة دعوى الالتماس قانوني واذن تكون دعوى الالتماس قائمة بين الخصوم الذين صدر الحكم في مواجهتهم ولا يهم بعدئذ أن تكون وزارة المالية خصماً أو غير خصم

عن الدفع بعدم جواز الالتماس

في الحكم الصادر بقبول الاستئناف - مكرر

« حيث أن الوكيل عن سمو المعارض دفع بعدم جواز الالتماس في الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ بقبول الاستئناف شكلاً لأنه ليس حكماً انتهائياً بالمعنى الذي يقصده القانون

« وحيث ان القانون قد أجاز للخصوم الالتماس اعادة النظر في الاحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية وقد جاء هذا النص عاماً يشمل كافة الاحكام الانتهائية بالنسبة للمحكمة الصادرة منها لا فرق في ذلك بين الموضوعية منها والصادرة في مسائل فرعية

« وحيث ان الاحكام الانتهائية الصادرة قبل نظر الموضوع أو في دفع فرعية هي أحكام انتهائية بالنسبة للمحكمة التي أصدرتها حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه فبذلك قابلة للطعن عليها بطريق النقض والابرام متى كانت مخالفة للقانون بقطع النظر عن وجود شوائب أخرى بها (وهذا النوع من الطعن في الأحكام غير موجود في التشريع المصري) أما اذا ادعى ان تلك الأحكام صدرت بناء على غش من أحد الخصوم أو بسبب آخر من أسباب الالتماس فتكون قابلة للطعن عليها بطريق الالتماس وكل ذلك للوصول الى هدم قوة الشيء المحكوم فيه « وحيث ان الدفع بعدم قبول الاستئناف الذي طرح أمام المحكمة الاستئنافية لعدم وجود صفة لرافعه لحرمانه من حق التقاضي بمقتضى القوانين الصادرة في هذا الشأن يعتبر قانوناً من الطلبات الأصلية التي ينتهي معها النزاع

« وحيث انه من المبادئ القانونية ان الاحكام الصادرة في صفة أحد الخصوم تعتبر من الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه

عن نفس الحق المحكوم به وبين نفس الخصوم
(يراجع لاكوست ص ١١٧ نوتة ٣٠١)

« وحيث ان الحكم المطعون عليه صادر
من المحكمة الاستئنافية وفاصل في صفة المستأنف
فهو انتهائي قابل للطعن عليه بطريق الالتماس
متى وجد سبب من اسباب الالتماس

» وحيث انه مما تقدم يكون الالتماس
جائزاً ويكون الدفع بعدم قبوله في غير محله

عن المعارضة

« حيث ان حضرة الوكيل عن سمو
المعارض ضدها قرر صراحة في مرافقته وبمحضر
الجلسة بأنه رفع الالتماس على سمو الأمير شخصياً
وعلى وزارة المالية

« وحيث ان المعارضة في الاحكام الغيابية
تعيد الدعوى الى اصلها ، وذلك بدون مساس
بالحكم الغيابي فإنه يبقى ويعتبر صحيحاً ما لم
ينقض بالحكم الصادر في المعارضة . فيصبح
للخصوم المرفوعة عليهم الدعوى حق المدافعة
 والمرافعة فيها ويكون اذن لسمو الأمير الحق
في الوجود في هذه الخصومة أمام محكمة الالتماس
» وحيث ان الالتماس المرفوع من سمو
المعارض ضدها الاولى بني على وجهين :

الأول - حصول غش من سمو الأمير
في أثناء نظر الدعوى أثر على رأى المحكمة

الثاني - ان المحكمة الاستئنافية لم تفصل
في أحد الطلبين المقدمين لها . وبذلك يكون

قد توفر سببان من الاسباب الموجبة للالتماس
النصوص عنها بالمادة - ٢٧٢ من قانون المرافعات
« وحيث انه بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤
قضى غيائياً من هذه المحكمة بقبول الالتماس
شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم الصادر من
محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤
وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٦ يونيه سنة
١٩٢٤ ، وفي ٥ يوليه سنة ١٩٢٤ عارض حضرة
الوكيل عن سمو الأمير في الحكم الغيابي المذكور
طالباً الغاءه

« وحيث انه يتعين اذن البحث في
سببي الالتماس

عن الغش

« حيث ان حضرة الوكيل عن سمو المعارض
ضدها الاولى نسب الى سمو المعارض حصول
غش منه أثناء نظر الدعوى أثر على رأى القضاة
إذ قرر أمام المحكمة الاستئنافية ان الحارس الرسمي
على أموال الأعداء لا يمثل سمو المعارض في الدعاوى
الشخصية كما ان الجهة التي نص عليها القانون
رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ لا تمثل في تلك الدعاوى
وانه نسب أيضاً الى الحارس والجهة الحكومية
المشار اليهما صدور هذا القول منهما فاعتقدت
المحكمة صحة هاتين الواقعتين كما اعتقدت بناء
على تأكيدات الملتبس ضده والمناورات التي
استعملها انه يوجد بخلاف الدعوى ضمن المستندات

الوقائع التي تقول عنها سمو الملتمة أنها وقائع كاذبة مشفوعة بوسائل احتيالية لتأكيدها هي كذلك وان سمو الملتمة ما كانت تعرفها ولم يكن في مقدورها الرد عليها

« وحيث ان ما صدر من حضرة الوكيل عن سمو المعارض من ان الحارس لا يمثل في الدعاوى الشخصية (بفرض صدور هذا منه) هو تأييد لما قرره الحارس الرسمي لأموال الأعداء في مذكرة قدمها للمحكمة المختلطة في نزاع كان قائماً بينه وبين الاوقاف الملكية وآخرين قرر فيها انه لا يمثل الخديو مطلقاً في تلك الدعاوى لأنها شخصية (وقد قدمت صورة رسمية من تلك المذكرة بملف الدعاوى)

« وحيث انه مما يؤيد قول هذا الحارس ما دفع به في هذه الدعاوى أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص الحاكم الاهلية وتركته من غير ان تفصل فيه

« وحيث ان هذا هو العلة الوحيدة التي الجأت سمو الخديو السابق لأن يرفع الاستئناف بصفته الشخصية

« وحيث ان الواقع ان حضرة وكيل سمو المعارض لم يقل « ان الحارس الرسمي لا يمثل الخديو في الدعاوى الشخصية بل قرر في مذكرته مانصه « ان الحارس الرسمي لا يمثل الخديو ولن يمثل أمام القضاء في الدعاوى الحالية » ذلك تأييداً لما قرره الحارس

« وحيث انه مما تقدم لا يكون المعارض قد قرر وقائع كاذبه

التي قدمها ما يثبت هاتين الواقعتين وان هاتين الواقعتين مكذوبتان قصداً للتأثير بهما على المحكمة مع انه لا يوجد بملف الدعاوى ما يثبت ان الحارس قرر انه لا يمثل سمو الأمير في الدعاوى المرفوعة عليه من سمو الأميرة كما انه لا توجد قطعاً ورقة أو مستند من الجهة الحكومية التي نص عليها قانون ٢٨ سنة ١٩٢٢ يثبت ان تلك الجهة ترى أنها لا تنوب عن سمو الخديو السابق فيما سموه بالدعاوى الشخصية

« وحيث ان ملخص هذا الطعن ينحصر في ان حضرة وكيل سمو المعارض أدخل الغش على المحكمة الاستئنافية بتقريره كذباً ان الحارس والجهة الحكومية لا يمثلانه في الدعاوى الشخصية وانه نسب كذباً الى الحارس والجهة الحكومية صدور هذا القول منهما ولكي يؤثر على المحكمة استعمال طرقاً احتيالية فادعى بوجود أوراق بملف الدعاوى تؤيد ذلك الكذب

« وحيث ان الغش الذي يحصل من الخصم ويكون سبباً في التماس اعادة النظر عملاً بالمادة ٣٧٢ مرافعات ققرة ثانية هو استعمال وسائل أو حيل وتأكيده وقائع غير صحيحة يعلم كذبها، وان يصدر ذلك الغش من الخصم الذي كذب الدعاوى وان يكون من شأنه التأثير على رأى المحكمة في الحكم وان يكون الخصم الآخر في استحالة من الرد عليها ولولاها لما خسر دعواه

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كانت

« وحيث انه فيما يختص بالجهة الحكومية فإن حضرة وكيل المعارض لم يقرر ان جهة الحكومة لا تمثل المعارض بل الذى قرر ذلك هو مندوب الحكومة إذ انه ثابت بمحضر جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ان مندوب المالية قرر بأن اللجنة المالية لا تمثل الخديو إلا فى الحقوق التى آلت أو تؤول لسموه بعد صدور قانون ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢

« وحيث انه فى الواقع ونفس الأمر فان الجهة الحكومية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قانون ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ لم تكن خصماً فى هذه الدعوى لأن الذى اختصم فيها من أولها الى الآن هو وزارة المالية لا بصفتها المنصوص عليها فى القانون السالف الذكر بل بصفتها محجوزاً لديها

« وحيث انه يتبين مما تقدم ان ما قرره سمو المعارض ينطبق على الواقع الواضح فى هذه النقطة وبذلك لا يكون هناك كذب

« وحيث انه مع التسليم جدلاً بكذب الوقائع الصادرة من سمو المعارض فانها لا تكون سبباً للالتماس لأنها قيلت فى جلسة علنية وفى المذكرات وكانت محل المناقشة ومدار البحث ومن المقرر ان تأكيد الخصم لوقائع غير صحيحة لا يكون سبباً من أسباب التماس إعادة النظر إلا اذا كان يجهلها الخصم الآخر ولم يمكن فى وسعه الرد عليها ومناقشتها ، وان مجرد تأكيد وقائع من هذا القبيل فى مرافعة علنية مع تمكن

الخصم من الرد عليها كما حصل فعلاً لا يعطى حقاً فى الالتماس (يراجع الجزء الثانى من مجموعة أحكام المحاكم المختلطة نوتة ٣٥٥٥ و ٣٥٥٦) « وحيث انه متى ثبت ان تلك الوقائع لم تكن مخالفة للواقع فلا محل بعدئذ للبحث فى الطرق الاحتمالية المقول باتباعها للتأثير على المحكمة بذلك الكذب لأنها لا تتفق مع صحة الوقائع السابق بيانها فضلاً عن ان تلك الطرق كانت محل المناقشة الطويلة بين الخصوم فى المرافعات والمذكرات وكانت المحور الذى دارت حوله كل المرافعة

« وحيث انه من ذلك يكون هذا الوجه على غير أساس

عن عزم المحكم فى أمر الطالين

« حيث ان هذا الوجه ينحصر فى ان سمو الأميرة دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف المرفوع من سمو الأمير شخصياً من طريقه : الأول - الأوامر العسكرية التى قضت بحرماته من حق التقاضي أمام المحاكم المصرية وانتقال هذا الحق الى الحارس الرسمى المعين على أملاك الأعداء - والثانى - قانون ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ وان المحكمة الاستئنافية لم تفصل فى الطلب الأول وأهملته

« وحيث ان الوجه الخاص بطريق الالتماس بسبب عدم المحكم فى أحد الطلبات يستلزم البحث فى معرفة ماهية الطلب وما اذا

كانت المحكمة الاستئنافية تركت طلباً دون ان تفصل فيه

« وحيث ان الطلب الذى يعنيه القانون هو المتعلق بالحقوق المتنازع عليها لا بطرق اثباتها » وحيث انه بمراجعة محضر الجلسة الاستئنافية والمذكرة المرفقة بالدعوى يتضح ان حضرة وكيل سمو المعارض ضدها الاولى قدم للمحكمة طلباً واحداً هو عدم قبول الاستئناف ويكون هذا هو الطلب الوحيد فى الدعوى وبني هذا الطلب على وجه قانونى واحد هو انه ليس لسمو المعارض حق التقاضى أمام المحاكم المصرية (وهذا السبب ليس من حق محكمة الالتماس التكلم فيه لأن وظيفتها مقصورة على النظر فى أوجه الالتماس الميئة بطريق الحصر فى المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات)

« وحيث ان القول من حضرة وكيل سمو الأميرة بأنه بطله هذا الطلب من طريقين يجعل هذا النزاع أمام محكمة الاستئناف فى طلبين قول على غير أساس ولا سند له من القانون لان كل دعوى يجب ان يكون فيها طلب والأوجه التى يستند عليها فى تأييد هذا الطلب من الوجهة القانونية أو من وجهة الوقائع

« وحيث ان سمو المعارض ضدها الاولى استندت فى طلبها عدم قبول الاستئناف على قانونين فلا يمكن بأى حال من الاحوال اعتبار الأوجه التى ترتكن عليها لتأييد طلبها مهما تنوعت

طلبات متعددة وقد أقرت المحاكم المصرية هذا المبدأ وعملت به . إذ حكمت بأنه لا يجوز قبول طلب الالتماس اعادة النظر بناء على ان المحكمة لم تحكم فى بعض الأدلة أو فى بعض أوجه الاثبات التى عرضت عليها من الخصوم تأييداً لطلبهم الأعلى لأن المحاكم مكلفة فقط بالفصل فى الطلبات التى تقدم لها ولكنها ليست مكلفة بالفصل فى طرق الأدلة التى يقدمها الخصوم اثباتاً لطلباتهم (يراجع الجزء الثالث من مجموعة العشرة سنوات لأحكام المحاكم المختلطة صفحة ٤٧٠ نوتة ٤٩٥٥ و ٤٩٥٦ و ٤٩٥٨ و ٤٨٥٩ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية الرقم ١٠ يناير سنة ١٩٠١ صفحة ٤٢ من المجموعة الرسمية لسنة ١٩٠٢

« وحيث انه لا طعن فى الحكم الاتهائى بطريق الالتماس لعدم الحكم فى أحد الطلبات يستلزم حتماً ان يكون هذا الطلب الذى تركته المحكمة من الطلبات الأصلية التى يدور عليها النزاع بين الخصوم

« وحيث انه يفهم من ذلك ان القانون لم يقصد سكوت المحكمة عن البحث فى الأوجه التى يقدمها الخصوم تأييداً لطلباتهم وعلى ذلك فالمحكمة ليست مكلفة ان تبحث فى جميع الأوجه المعروضة عليها استدلالاً على الحق المتنازع فيه

« وحيث انه يتضح من ذلك ايضاً انه لا طعن فى الحكم لهذا السبب يلزم ان تكون

المحكمة تركت أحد الطلبات بدون ان تفصل فيه صراحة أو ضمناً

« وحيث انه يفرض ان هناك سببين مختلفين يطلب بمقتضى كليهما طلب واحد فالمحكمة في حكمها الاستثنائي قد فصلت في السبب المدعى بأنها لم تحكم فيه ولا يعترض عليها أنها لم تبحث البحث المستفيض لانه يكفي ان تفصل فيه ولو ضمناً على أنها ذكرت في اسباب حكمها ما يفيد أنها بحثت بحثاً كافياً

« وحيث انه على فرض ان الحكم الاستثنائي خالف القانون مخالفة ظاهرة فمخالفة القانون في الاحكام لا تكون سبباً للالتماس إلا اذا توفرت الشروط المنصوص عليها بالمادة ٣٧٢ مرافعات

« وحيث انه قد يحصل ان المحكمة في حكمها الاتمهائي لا تصيب الحقيقة وتعطي الحقوق لغير ذويها ويكون الخطأ ظاهراً فالمحكمة تقبل الالتماس في الحكم لأضعف سبب تسامحاً لاعطاء كل ذي حق حقه حتى تكون الاحكام عنوان الحقيقة وفيها الفصل بالقسط ولكن هذا الالتماس لم يكن فيه بحث في الحق في ذاته انما موضوعه بحث قانوني محض الغرض منه ان تأخذ الخصومات شكلها الشرعي وكذلك الاجراءات القانونية بلا مساس بالحق

« وحيث انه مما تقدم يكون هذا الوجه في غير محله ولا تكون المحكمة قد تركت طلباً من غير فصل فيه

« وحيث انه لما تقدم من الاسباب يكون الحكم المعارض فيه في غير محله ويتمين الغاؤه »
(معارضة صاحب السمو الامير عباس حلمي باشا الحاضر عنه حضرة الاستاذ عبد الحميد افندي لطفي الهامى نائباً عن حضرة احمد بك لطفي الهامى ضد صاحبة السمو الاميرة اقبال هانم وصاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بصفته وزيراً للمالية وممثلاً للجنة المشكاة بوزارة المالية بمقتضى قانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ محمد افندي كامل البنداري وعن الثاني حضرة الاستاذ حليم بك دوس مندوب الحكومة . نمرة ٥٨٨ سنة ٢٩ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد عبد الهادي الجندى بك وحسن نبيه المصري بك)

٣٢

محكمة جنابات اسبوط

حكم تاريخه ١١ اغسطس سنة ١٩٢٣
مسؤولية الحكومة . خفراء .

القاعدة القانونية

الحكومة ليست مسئولة عن نتائج أعمال الخفراء اذا وقعت منهم خارج دائرة أعمال خفارتهم على خلاف التعليمات الصادرة اليهم . فاذا انطلق عيار ناري من بندقية الخفير على شخص قتلته وكان الخفير بعيداً عن دركه الرسمي المعينه ولم يتواجد في النقطة التي حصلت بها الاصابة ليؤدي عملاً من أعمال وظيفته وانما كان وجوده بها عرضاً و اتفاقاً وكان الخفير يحمل بندقية معمرة في غير الاحوال المخصوصة المنصوص عليها في تعليمات وزارة الداخلية كان مسئولا وحده شخصياً عن نتائج عمله وكانت الحكومة خالية من كل مسؤولية تترتب على عمل هذا الخفير

المحكمة :-

« حيث ان النيابة العمومية اهتمت المذكور بأنه في ليلة ١٢ اغسطس ٩٢٢ الموافق ١٩ الحجة سنة ١٣٤٠ بناحية ابتوب مديرية اسيوط قتل عمداً حبيب افندى تاووضروس . وشرع في قتل منقرويس توفيق عمداً بأن اطلق عليها عياراً نارياً اصاب الاول في صدره وعنقه واصاب الثاني في عنقه وتنج عن ذلك وفاة الاول . وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ فقرة اولى مكررة عقوبات

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في ٢٧ سبتمبر ٩٢٢ احالة المتهم على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد المذكورة

« وحيث انه بجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى صممت النيابة على طلباتها السابقة والمحامي عن المدعية الاولى بالحق المدني طلب الحكم لها عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها زيزف بمبلغ ١٠٠٠ جنية والمحامي عن المدعى بالحق المدني الثاني طلب الحكم له بمبلغ ٢٠٠ جنية على المتهم والمندوب عن الوزارة طلب رفض الدعوى المدنية قبلها والمحامي طلب اعتبار الواقعة قتل خطأً للاسباب المدونة بمحضر الجلسة

« وحيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التي حصلت في هذه القضية وشهادة الشهود بالجلسة والكشف الطبي والصيغة التشريعية الحاصلين على جثة القتيل

وعلى منقورويس توفيق وخمسة اشخاص واقفين على جسر النيل بالقرب من منزل منقرويس المذكور وكانوا يتكلمون ويمزحون معاً فإشعرون الاوعيار ناري اطلق عليهم من يد المتهم فأصاب حبيب افندى تاووضروس في صدره فوق قتيلا واصاب منقرويس توفيق أيضاً في عنقه واتضح أن المتهم محمد جاد الرب الحفير كان ذاهباً الى النهر ليشرب وكان حاملاً ببندقيته التي كانت معمرة ونسي ان يخرج المقدوف منها فبدت منه حركة كانت سبباً في اطلاق العيار الناري منه فأصاب المجنى عليهما وتبين من الكشف الطبي الذي توقع على جثة القتيل انه وجد مصاباً بجروح نارية في الجهة اليمنى لمقدم الصدر وفي العنق وان سبب الوفاة نتج من تمزق الشريان الايمن ومن تكسر فقرات العنق واتضح من الكشف الطبي ايضاً ان منقرويس توفيق اصيب بجرح ناري في العنق نتيجة طلق عيار ناري

« وحيث يستنتج من مجموع التحقيقات والكشف الطبي ان المتهم لم يعتمد اطلاق العيار الناري على المجنى عليهما بقصد قتلها. وانما انطلق خطأً من ببندقيته واصابهما من غير قصد ولا تعد بل كان ذلك ناشئاً عن رعونه وعدم تبصر لخله البندقية معمرة مخالفاً في ذلك المعلومات والوثائق الصادرة بشأن ذلك ولم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذا الامر وانما بسبب اهماله خرج العيار من يده

خطأ فقتل المجنى عليه الاول وأصاب المجنى عليه الثاني

« وحيث انه مما يؤيد ان القتل والاصابة كانا خطأ ان المتهم تنبه لخطأه عقب اطلاق العيار النارى بصياحه ان مصيبة حلت به فخرت منزله . وقد شهد الشهود بالجلسة بما يعزز ذلك فضلا عن عدم وجود ضغائن او حقائق بين المتهم والمجنى عليهما تدعو للانتقام منهما فقد انتفى العمد ويكون القتل والاصابة حصلا خطأ ولم يكن القصد منهما الارهاب باعتبار ان هناك لصوصاً . لان وجود اولئك الاشخاص امام منزل احدكم يننى ذلك

« وحيث لما ذكر يكون محمد جاد الرب في ليلة ١٣ اغسطس ١٩٢٣ الموافق ١٩ الحجة ١٣٤٠ بناحية ابنوب مركز ابنوب مديرية اسيوط قتل خطأ حبيب افندى تاو وروس وتسبب في جرح منقريوس توفيق بعبار نارى احدث بهما الاصابات الميئنة بالكشف الطبي من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة وعدم احتياط وتحرز وعدم مراعاة اتباع اللوائح

« وحيث ان ما وقع من المتهم بالصفة المتقدمة ينطبق على نص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ من قانون العقوبات مع مراعاة المادة ٣٢ منه لارتباط الفعلين ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فوجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم فيها بعقوبة القتل الخطأ

« وحيث ان السيدة حنه بنت خليل عبد السيد زوجة القتيل حبيب افندى تاو وروس

عن تقسها وبصفتها وصية على ولدها القاصر زيزف ابن القتيل ادعت بحق مدنى وكذلك منقريوس توفيق ادعى بحق مدنى وادخلا الحكومة ضامنة في الدعوى وطلبوا الحكم بالزام المتهم بضمانة الحكومة بصفتها مسئولة عن التعويضات المدنية باعتباره خفيراً معيناً من قبلها بان يدفع الى الست حنة بصفتها مبلغ الف جنيه تعويضاً بسبب قتل مورثها وبمبلغ مائتى جنيه لمنقريوس توفيق تعويضاً ايضاً بسبب اصابته

« وحيث ان النائب عن الحكومة طلب رفض الدعويين المدنيتين قبلها لان الحكومة ليست مسئولة عن التعويضات المدنية اذ ان ما وقع من المتهم لم يحصل اثناء تأدية وظيفته فضلاً عن ان الخفير لا يدخل في عداد الموظفين وليست الحكومة مسئولة عن عمله « وحيث ثبت من التحقيقات ان الحادثة وقعت في درك خفير آخر يدعى عبد الملك بنايوتى وان درك الخفير المتهم بعيد عن هذا الدرك بدركين وانه لم يتواجد في هذه النقطة ليؤدى عملاً من اعمال وظيفته وانما كان وجوده فيها عرضاً لانه ترك دركه من غير اذن وذهب الى نهر النيل ليشرب . فاذن يكون ما وقع منه في تلك النقطة انما خارجاً عن اعمال خفارتة

« وحيث انه بمقتضى التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية المعمول بها في البلاد يجب على الخفير ان لا يترك دركه مطلقاً في أى حال من الاحوال وان لا يحمل بندقية معمرة الا في احوال مخصوصة فترك المتهم دركه من

بالحقوق المدنية قبل الحكومة لا أساس لها قانوناً ويتعين الحكم برفضها قبلها « وحيث فيما يختص بالدعوى المدنية قبل المتهم ترى المحكمة تقدير مبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة تعويض للسيدة حنه عن نفسها وبصفقتها وصية يعلى ولدها المذكور لما حدث لها من الضرر بسبب قتل مورثها خطأ وكذلك ترى المحكمة تقدير مبلغ ثلاثين جنيهاً بصفة تعويض لمنقريوس توفيق لما لحقه من الضرر بسبب اصابته خطأ من يد المتهم »

(قضية النيابة العمومية وآخرين مدعين بحق مدني وحضر عنهما حضرة الاستاذ عزيز افندي أمين المحامي ضد محمود جاد الرب ووزارة الداخلية وحضر عن الاول حضرة الاستاذ رستم افندي جريس المحامي وعن الثانية سعادة ميخائيل بك الاقي نمرة ٤٥٣ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات اصحاب العزم عطيه بك حسني وشا كراحد بك المستشارين وعبد افندي البرقوقي القاضى المنتدب)

تعليق

(راجع حكم محكمة استئناف مصر الاهلية الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٢ ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد الاول من السنة الثالثة ص ١٢ نمرة ٤)

٣٣

محكمة جنابات طنطا

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

حكومة . مسؤولية . عمل عمال الحكومة .
انثناء تأدية وظيفتهم

القاعدة القانونية

ان مسؤولية الحكومة عن أعمال مستخدميه

نفسه ليلة الواقعة وتواجده في نقطة بعيدة عنه وحدث ما حدث منه فيها كل ذلك يجعل أعمال ذلك الخفير كلها خاصة به لا علاقة بالحكومة بها ويجعلها خالية من كل مسؤولية تترتب عن عمل هذا الخفير لعدم تنفيذه تعليمات الحكومة التي توجب بقاءه في دركه وعدم حمل بندقيته معمرة في غير احوال الضرورة

« وحيث ان محمد جاد الرب الخفير وهو ممن حسن اختيارهم كلف بالبقاء في درك معين المدة المقررة للخفارة ليلاً وأمر ان لا يبرح منه الا باذن في احوال معينة وان لا يحمل بندقيته معمرة الا في ظروف خاصة بمقتضى تعليمات صادرة من الحكومة لم يجعلها فاذا لم يتبع هذه الاوامر والتعليمات وخرج عن حدودها وارتكب امراً ما في نقطة اخرى كان هو المسؤول وحده عنه جنائياً ومدنياً وكان ذلك نافياً لكل مسؤولية تقع على الحكومة لمخالفته اوامرها وعدم اتباعه لوائحها لان المسؤولية المدنية مفروض فيها ليس فقط سوء اختيار السيد لخادمه بل خضوع الخادم لتنفيذ أوامر وتعليمات سيده فيما يتعلق بالطريقة التي يؤدي بها أعمال وظيفته وبدون ذلك لا تكون هناك مسؤولية مدنية على الحكومة (راجع بودري لاكتري جزء ٤ صحيفة ٦١٧ نوتة ٩١٢) « وحيث من كل ما تقدم ترى المحكمة ان الحكومة ليست ملزمة بتعويض ما عن أعمال هذا الخفير لان ما ارتكبه كان خارجاً عن أعمال وظيفته وتكون دعوى المدعين

مأخوذة من نص المادة ١٥٢ من القانون المدني وهي تشترط ان يكون الفعل الذي نتج عنه ضرر للغير قد ارتكبه المستخدم حال تأدية وظيفته . فاذا وقع منه هذا الفعل خارجاً عن تأدية وظيفته فلا مسئولية على الحكومة

المحكمة :-

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بانه في يوم ٩ يولييه سنة ١٩٢٣ الموافق ٢٥ القعدة سنة ١٣٤١ بديوان مركز منوف أحدث بسطان على منصور طاعة مستديمة وهي استئصال الطحال بأن ضربه بالجزمة في بطنه دفعتين واستعمل القسوة مع جوده حسن منصور ارتكافاً على وظيفته بأن ضربه ضرباً لم يترك أثراً وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٠٤ و ١١٣ عقوبات

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٣ احالة المتهم المذكور على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادتين المذكورتين

« وحيث ان المدعى المدني ادخل الحكومة (وزارة الداخلية) في هذه الدعوى باعلان تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٤ وطلب للاسباب المبينة به الحكم بالزام المتهم بأن يدفع له مبلغ مائة جنيه تعويضاً بضمانة وزارة الداخلية مع المصاريف وانعاب المحاماة

« وحيث انه بجلستي مرافعة يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٢٥ منه انكر المتهم

ما نسب اليه واصرت النيابة على طلباتها وطلب المحامي عن المدعى المدني الحكم له بمبلغ مائة جنيه قبل المتهم بضمانة الحكومة تعويضاً مع المصاريف والانعاب وطلب حضرة ميخائيل بك صليب الالفي نائب قسم قضايا الداخلية الذي حضر عن الوزارة المذكورة رفض طلبات المدعى المدني قبل الحكومة وطلب المحامي عن المتهم البراءة أو اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات واحتياطياً الرأفة مع رفض الدعوى المدنية للاسباب المبينة بمحضر الجلسة

« وحيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التي حصلت في هذه القضية وشهادة الشهود بالجلسة والكشف الطبي وأقوال الطبيب في التحقيق ومن اوراق قضية الجنحة ١٧١٦ منوف انه في يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٣ بكفر شبراخيت اعتدى سلطان على منصور المجنى عليه في هذه القضية مع آخرين على العسكري شاكر خليل المتهم في هذه القضية وقاوموه بالعنف وضربوه . وموظفي الكردون الذي كان مقاماً بالناحية المذكورة وحكمت محكمة منوف على المعتدين بالحبس مدة شهر وفعلاً حبس سلطان على منصور هو ورفقائه في سجن مركز منوف وفي يوم ٩ يولييه سنة ١٩٢٣ اخرج المسجونون البالغ عددهم نحو ثلاثين مسجوناً بمعرفة الاونباشي السجنان بما فيهم المجنى عليه بعد الظهر في ذلك اليوم للفسحة في حوش المركز وكان باب الحوش مغلقاً وباب المركز المفتوحاً

برؤها وهي استئصال الطحال وهو ما يعرض
الجنى عليه للخطر

« وحيث انه ثبت ايضاً ان المتهم المذكور
ضرب جوده حسن منصور في الزمان
والمكان سالتى الذكر ضرباً لم يترك أثراً

« وحيث ان عقاب المتهم على ما وقع منه
بالصفة المتقدمة ينطبق على المادة ٢٠٤ عقوبات
بالنسبة للضرب الذى احدث العاهة المستديمة
و ٢٠٦ عقوبات بالنسبة للضرب البسيط

« وحيث ان الجريعتين اللتين وقعتا من
المتهم مرتببتان ببعضهما ولا تقبلان التجزئة
لوقوعهما في زمان ومكان وغرض واحد
فيجب مراعاة المادة ٣٢ عقوبات والحكم
بالعقوبة الأشد لهاتين الجريعتين وهي
المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات

« وحيث ان الجنى عليه ادعى بحق
مدنى وادخل الحكومة ضامنة في الدعوى
وطلب الحكم بالزام المتهم بضمانة الحكومة
بصفته مسئولة عن التعويضات المدنية بأن
يدفع له مبلغ مائة جنيه بصفة تعويض لما
لحقه من الضرر بسبب اصابته بهذه العاهة
المستديمة من يد المتهم

« وحيث ان النائب عن الحكومة طلب
رفض دعوى طلب التعويض قبلها لأن
الحكومة ليست مسئولة عن التعويضات
المدنية لوقوع الفعل من المتهم وهو خارج
عن اعمال وظيفته

« وحيث ان مسئولية الحكومة عن
اعمال مستخدميها مأخوذة من نص المادة

واقفاً عليه عسكري ديدان لمنع دخول
الاهالى ، وبينما كان المسجونون في حوش
المركز اذ حضر المتهم شاكر خليل عبد المجيد
العسكري الذى ما كان يؤدى خدمة وقتئذ
وانتهز فرصة اشتغال الاونباشى بياقي
المسجونين وخاطب سلطان على منصور
بعبارات عنف يذكره بمحادث الاعتداء عليه
بشرازنجى ثم رفسه في بطنه بجزمته دفعته
فسقط على الارض مغشياً عليه وقد ارسل
الى المستشفى بحالة هبوط شديد وعملت له
عملية جراحية لاستئصال الطحال ففتح بطنه
وشوهد نزيف غزير وتمزق بالطحال فاستئصل
واستخرج الدم الذى وجد بالبطن نتيجة
التزيف وهذا التمزق ناشىء عن مصادمة الجهة
المقابلة للطحال برفس البطن بالجزمة دفعته
لكون انسجة الطحال هاشة وتتأثر بسرعة
وبسهولة ويستنتج مما قرره الطبيب ان فقد
الطحال يؤثر على الجسم لان له وظيفة مهمة
خاصة بكرويات الدم وله علاقة بأمور اخرى
في جسم الانسان وقد شاهدت المحكمة
الموضع الذى ضرب فيه بالبطن فوجدت
محل الطحال غائر بحيث انه شوهد فجوة فيه
« وحيث انه ثبت مما تقدم انه في يوم
٩ يولييه سنة ١٩٢٣ الموافق ٢٥ القعدة سنة
١٣٤١ بدويان مركز منوف بمديرية المنوفية
اجترأ المتهم شاكر خليل عبد المجيد على ان
ضرب سلطان على منصور بالجزمة في بطنه
دفعته بقوة احدث له طاهة مستديمة يستحيل

١٥٢ من القانون المدني وهي تشترط ان يكون الفعل الذي نتج عنه ضرر للغير قد ارتكبه المستخدم حال تأدية وظيفته فاذا وقع منه هذا الفعل خارجاً عن تأدية وظيفته لا مسئولية على السيد وبعبارة اخرى على الحكومة

« وحيث ثبت من التحقيقات التي حصلت في هذه القضية ان المتهم كان خالياً من الخدمة لوجوده بالاجازة وان حضوره للمركز في ذلك الوقت انما كان ليستلم اعماله التي لم تكن تسلمت له في ذلك الوقت وكان حضوره لا يؤدي خدمة عمومية بل اتي من تلقاء نفسه من غير ان يكلفه حينذاك احد من رؤسائه بعمل ما

« وحيث ان دخول المتهم في ذلك الوقت بصفة عسكري بحوش المركز واعتدائه على المجنى عليه بالضرب بمجرد وقوع نظره عليه لضغائن شخصية بسبب التعدي عليه في القضية الاخرى ذلك لا يجعل الحكومة مسئولة عن هذا الفعل لوقوعه خارجاً عن اعمال وظيفته

« وحيث ان الاونباشي المكلف بحراسة المسجونين كان مشتغلاً باخراجهم من اودة السجن لاجل الفسحة في الحوش وانتهز المتهم فرصة اشتغال الاونباشي المذكور باخراج بعض مساجين اخرين وضرب المجنى عليه بالقرب من محلات الادب من غير ان يشعر الحارس

بذلك فما كان في استطاعة هذا الحارس ان يعمل اكثر مما عمله لان حوش المركز كان مغلقاً وكان في مأمن من كل اعتداء على المسجونين فهذه الجريمة ارتكبت خفية من شخص اجنبي عن عمل السجن لا علاقة له بوظيفته ليشنى غلته من المجنى عليه للسبب البادي ذكره فلا خطأ اذن على أي حال على الحكومة

« وحيث انه لما ذكر يتضح ان لا مسئولية بتعويض ما فيها يختص بالجريمة التي ارتكبتها هذا العسكري لان ما وقع منه انما كان خارجاً عن اعمال وظيفته وتكون الدعوى المدنية على غير اساس قانوني فيتعين الحكم برفضها قبل الحكومة

« وحيث انه فيما يتعلق بالدعوى المدنية قبل التهم فتري المحكمة تقدير مبلغ مائة جنيه بصفة تعويض يدفعه المتهم للمجنى عليه لما حدث له من الضرر بسبب هذه الاصابة التي ترتب عليها استئصال الطحال » (١)

(قضية النيابة العمومية وسلطان على منصور مدع بحق مدني وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي حبيب الشفنة يري ضد شاكر خليل عبد المجيد العسكري ووزارة الداخلية بصفها ضمانته له وحضر عنها حضرة صاحب العزة ميخائيل بك الالفي نائب قسم قضايها . نمرة ٦٢٨ سنة ١٩٢٣ دائرة حضرات اصحاب العزة عطية حسني ونخلة بك المطيمي ومصطفى حامى بك)

(١) راجع بهذا المعنى حكم محكمة جنايات اسبوط بتاريخ ١١ اغسطس سنة ١٩٢٣ ومنشور بهذا العدد ص ٣١ نمرة ٣٢

قضايا المحاكم الكلية الجزئية

خمس من تاريخ المطالبة الرسمية وقد شملت الحكم بالنفاذ المؤقت مع كفالة . وهذا المبلغ هو باقى ثمن اطيان اشتراها المذكورون من الحكومة

« وحيث انه لتأخير احمد احمد زياده ومن معه فى دفع المبلغ المحكوم به قد أوقعت الحكومة حجزاً على مواشى ودريس وتحدد لبيعنا يومى ٢٨ يونيه و٢٩ منه سنة ١٩٢٤ كما يؤخذ من المحضر المحرر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ وقد تأجل البيع العمومى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٤

« وحيث انه لما ذهب المحضر للبيع يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٤ حضر احمد احمد زياده وادعى بانه سدد لمديرية الدقهلية مبلغ ٦٩٤ مليم و٦٠٨ جنيه وقدم للمحضر ورداً مذكوراً فيه بانه سدد المبلغ للمديرية وقد اطلع المحضر على افندى حسن شبكه صراف الجهة على الورد فأقر احمد احمد زياده على صحة ما جاء به . وقرر هذا الاخير انه يرفع اشكالا فى التنفيذ بعد ان دفع مبلغ ١٩٤ مليم و٤٧ جنيه قيمة الباقي وقد قبل المحضر منه الاشكال ورفع للمحكمة الكلية . وكل ذلك ثابت بالمحضر المحرر بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩٢٤

« وحيث ان رافع الاشكال دفع بعدم اختصاص المحكمة الكلية بنظر الاشكال

٣٤

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٤
اشكال فى التنفيذ . نوما الاشكال . اختصاص .

القاعدة الزاموية

نصت المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات على نوعين من الاشكالات فى التنفيذ فقضت بأن ما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية "pour les mesures provisoires" يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدانيتها محل التنفيذ . وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى "et sur le principal" فيرفع أمره الى المحكمة التى أصدرت الحكم . قالقول بعد هذا البيان وهذا التقسيم بأن جميع الاشكالات أيا كان سببها يجب رفعها الى قاضى الأمور المستعجلة لنظرها لا يمكن الأخذ به إذ انه يتعارض مع صراج المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات المحكمة : —

« حيث ان مصلحة الاملاك حصلت على حكم مدنى من قاضى التحضير ضد احمد احمد زياده واخرين بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ قضى بالزام المذكورين بان يدفعوا لها مبلغ ٦٩٤ مليم و٦٠٨ جنيه وفوائده باعتبار المائة

التنفيذ لسداد الدين لا يصبح المحكم لا قيمة له بعد ذلك ووجب أحد أمرين إما أن ترفع المدعية دعوى جديدة أو يرفع المدعى عليه دعوى براءة ذمته من المبلغ وفي كلتا الحالتين مساس بأصل الدعوى وعلى ذلك يكون الدفع الفرعى المقدم من وكيل أحمد أحمد زيادة في غير محله ويتمين رفضه

« وحيث أنه بالنسبة لموضوع الاشكال من حيث الاستمرار في التنفيذ أو إيقافه فإنه يؤخذ من الاوراق المقدمة من الحكومة ان المبلغ الوادر بالورد هو قيمة الكفالة التي دفعتها الحكومة لامكان تنفيذ الحكم »
(قضية احمد احمد زيادة ضد الحكومة المصرية
نمرة ٣٧٣ سنة ١٩٢٤ كلى . دائرة حضرات اصحاب
الغزة محمود فهمي يوسف بك وحسين فهمي بسيوني
بك وكامل حنا بك)

٣٥

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

٣٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ اغسطس سنة ١٩٢٣

١ - اشكالات التنفيذ . المحكمة المختلطة .

(المادتان ٣٧٦ و ٣٧٨ مرافعات)

٢ - اشكالات التنفيذ . المحضر . سلطته .

(المادة ٤٥٢ مرافعات)

٣ - اشكالات التنفيذ . القاضي الجزئي .

سلطته . (المادة ٢٨ مرافعات)

القاعدة القانونية

١ - الاشكالات المتعلقة بالموضوع أو

والفصل فيه باعتبار ان سبب الاشكال هو من الاجراءات الوقتية التي من اختصاص القاضي الجزئي الكائن بدائرته محل التنفيذ « وحيث ان المادة ٣٨٦ مرافعات نصت

على انه اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع امره الى محكمة المواد الجزئية وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع امره الى المحكمة التي اصدرت الحكم « وحيث ان القول بان جميع الاشكالات

ايا كان سببها يجب رفعها الى قاضي الامور المستعجلة لنظرها لا يمكن الاخذ به اذ يتعارض مع ما جاء بالمادة ٣٨٦ مرافعات التي نصت صراحة على ان هناك نوعاً منها متعلق بأصل الدعوى يرفع الى محكمة الموضوع للفصل فيه « وحيث ان عبارة « أصل الدعوى »

الوارده بالمادة المذكورة تشمل كل ماله مساس بالموضوع ويؤيد ذلك النص الفرنسي اذ عبر عنها بكلمة Principal ومعنى هذه الكلمة عام يتناول كل ما من شأنه المساس بالفصل في موضوع النزاع

« وحيث انه يتمين البحث فيما اذا كان الاشكال المرفوع من احمد احمد زيادة وهو ادعاؤه سداد المبلغ المحكوم به وتقديم الورد للاستدلال على الدفع يعد من الاجراءات الوقتية او يعتبر انه متعلق بأصل الدعوى « وحيث انه للبت في ذلك يلزم مراعاة

ما قد يترتب على سبب الاشكال عند إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه وتأثيره في الحكم المراد تنفيذه . فاذا فرض وقدم الاشكال في هذه الدعوى للقاضي الجزئي وامر بإيقاف

باجل الحق المتنازع فيه ترفع بالطرق المعتادة الى المحكمة المختصة التي أصدرت الحكم ولا يصح رفعها بطريق تكليف الخصم بالحضور على محضر التنفيذ

٢ - ليس للمحضر ان يرفع اشكالا للمحكمة الكلية لأن القانون انما نص على اختصاصه في رفع الاشكال الى القاضي الجزئي

٣ - المحاكم الجزئية هي المختصة دون غيرها في اشكالات التنفيذ بسائر أنواعها متى كان الغرض منها ايقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه بشرط ان لا يمس الفصل في ذلك بحقوق الطرفين

١ - المحكمة :

« حيث ان النصوص القانونية المتعلقة بالاشكالات وردت بالمواد ٢٨ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٤٥٢ مرافعات : فجاء بالمادة ٢٨ بأن القاضي الجزئي يحكم في المنازعات المستعجلة المطلقة بتنفيذ الاحكام الخ. وجاء بالمادة ٣٨٦ بأنه اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالامور الوقتية يرفع امره الى محكمة المواد الجزئية وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم وجاء بالمادة ٢٧٨ ان للاخصام ان يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته. وجاء بالمادة ٤٥٢ انه اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر ان يوقف التنفيذ الخ.

« وحيث ان الاشكالات تنقسم بالنسبة

الى اسبابها الى قسمين : موانع قانونية كما اذا كان الحكم غيائياً وغير مشمول بالنفذ ومعارض فيه او كان الحكم مستأنفاً ولم يكن النفاذ واجباً بنص او بحكم القانون او اذا تمسك المحكوم ضده بأنه سقط لكونه غيائياً لم ينفذ في ظرف ستة اشهر وغير ذلك وهذه الموانع القانونية توقف التنفيذ او تمنعه ، وموانع قضائية لا توقف التنفيذ ولا تمنعه الا بالرضاء او القضاء كما اذا ادعى المحكوم ضده بصدق الوفاء او بسقوط الحق او ببطلان او ترك الاجراءات القانونية او عدم مراعاة المواعيد او غير ذلك .

« وحيث ان الاشكالات مستعجلة بطبيعتها

« وحيث انه ليس الغرض مما جاء بالمادة ٣٨٦ ان هناك نوعين من الاشكالات احدهما يتعلق بالاجراءات الوقتية والاخر يتعلق بأصل الدعوى (انظر حكم محكمة مصر الرقم ٨ مايو سنة ١٩٠٦) بل الغرض من ذلك انه يوجد وجهان لكل اشكال يظهر ان من الطلب احدهما وهو الطلب المستعجل الذي يقصده ايقاف التنفيذ مؤقتاً والثاني وهو الطلب المعتاد الذي يقصده به الحكم في اصل حقوق الخصوم .

« وحيث ان المحاكم الجزئية الواقعة في دائرتها التنفيذ هي المختصة دون سواها بالنظر في الاشكالات المتعلقة بسائر أنواعها (انظر نبذة ١٠٠ من كتاب طرق التنفيذ للاستاذ ابي هيف بك) بشرط ان لا يطلب

اذ القانون انما ينص على اختصاصه في رفع الامر للقاضي الجزئي فقط »

(قضية احمد محمد عبد الرسول وحضر عنه الاستاذ بلسيوس افندي بطرس الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ صالح افندي رفعت الحامي ضد محمد ابراهيم السيد وحضر عنه حضرة الاستاذ زكي افندي سليمان الحامي نمرة ٣٠٤ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة صاحب العزة على عبد الرازق وصاحب العزة صالح هيكل بك وصالح مجدي بك)

٢ - المحكمة :

« حيث ان الاشكالات تنقسم الى نوعين احدهما يتعلق بالاجراءات الوقتية اي بالطلب الذي يرمى الى ايقاف التنفيذ مؤقتاً ، وثانيهما يتعلق بأصل الدعوى اي بالطلب الذي يرمى الى الحكم موضوعاً في اصل الحق » وحيث ان المادة « ٣٨٦ » مرافعات نصت على انه اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع امره الى المحكمة الجزئية ، وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع امره الى المحكمة التي اصدرت الحكم

« وحيث ان المحاكم الجزئية هي المختصة دون غيرها عملاً بالمادة المذكورة في اشكالات التنفيذ بسائر انواعها متى كان الغرض منها ايقاف التنفيذ او الاستمرار فيه بشرط ان لا يمس الفصل في ايقاف التنفيذ او الاستمرار فيه حقوق الطرفين

« وحيث ان الاشكالات المذكورة التي من النوع الاول والتي يقصد بها ايقاف التنفيذ تقدم الى المحكمة الجزئية بواسطة تكليف المدعى عليه بالحضور في محضر التنفيذ وتسلم صورة منه الى الخصم . اما الاشكالات الاخرى المتعلقة بأصل الدعوى اي بأصل

منها سوى ايقاف التنفيذ او الاستمرار فيه وان لا يستوجب الفصل في امر الايقاف معسأماً بحقوق الطرفين وان لا يتم التنفيذ او جزء منه قبل رفع الاشكال

« وحيث ان المحكمة التي اصدرت الحكم سواء اكانت كلية او جزئية هي المختصة بتفسير الاحكام وبالنظر في جميع الاشكالات من حيث الموضوع او من حيث اصل الحقوق (انظر نبذة ٢١١ وما بعدها من الكتاب المذكور)

« وحيث ان الاشكالات المراد تقديمها الى قاضي الامور المستعجلة اما ان ترفع بواسطة المحضر بتكليف المدعى عليه بالحضور بميعاد قصير في المحكمة او في منزل القاضي عند الضرورة وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة عن الخصم الذي طلب التنفيذ واما ان ترفع كسائر الدعاوى المستعجلة بالطرق المعتادة الى قاضي الامور المستعجلة . اما الاشكالات من حيث الموضوع او من حيث اصل الحق المتنازع فيه فانها ترفع بالطرق المعتادة الى المحاكم المختصة ولا يصح رفعها بطريقة تكليف الخصم بالحضور على محضر التنفيذ (انظر في هذا الصدد نبذة ٢٢٨ ص ١٣٧ من كتاب طرق التنفيذ والتحفظ للاستاذ ابي هيف بك)

« وحيث انه مما ذكر يكون رفع الاشكال بواسطة المحضر الى هذه المحكمة الكلية على محضر التنفيذ غير مقبول لان المحضر لا يملك رفع الامر الى المحكمة الكلية

حجز النواتية من تطهير ترعة المحمودية، لأن الطينة تدخل تحت مدلول لفظ «البضاعة» الوارد في المادة ٣٠٢ عقوبات، لأن المقصود بهذه اللفظة معناها الأعم، فتشمل بيع المتقولات عامة كما تشمل جميع أنواع البيوع سواء كانت تجارية أو مدنية، أى سواء كان البيع بين تجار أو غيرهم، وعلى العموم تشمل كل ما يمكن ان يكون اساس تعاقد مهما كانت صفته

٢ - من المقرر قانوناً ان الغش الذي اشار اليه الشارع في مادة ٣٠٢ عقوبات يجب ان يكون في جنس البضاعة المتفق عليها، وجنس البضاعة يشمل الصفة التي قصدها المتعاقدان منها. ومن المتفق عليه أيضاً قانوناً بأنه اذا روى بين المتعاقدين نوع مخصوص من البضاعة وكان الاشتراط في العقد ملحوظاً فيه صفاته المميزة فان توريد نوع آخر خلاف النوع المتفق عليه يعتبر من قبيل الغش المنصوص عليه في المادة ٣٠٢ عقوبات

المحكمة:

« حيث ثبت من التحقيقات التي حصلت في هذه القضية ومن شهادة الشهود في الجلسة الجزئية ان المتهم تعاقد مع الخاصة الملكية بعقد تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٢ على توريد الف متر طينة حلوة واراد رشيد لسراى المنتزة بسعر المتر ٤٨ قرشاً وقد اخذ المتهم في توريد ما تعهد به وورد نحو ٥٠٠ متراً وظهر انه في تاريخ هذه التهمة كان يورد طينة احضرها

الحق المتنازع فيه فانها تقدم بالطرق المعتادة الى المحكمة المختصة التي اصدرت الحكم، سواء اكانت كلية او جزئية، ولا يصح رفعها بطريق تكليف الخصم بالحضور على محضر التنفيذ « وحيث ينتج مما تقدم ان المحضر لا يملك مطلقاً بأى حال من الاحوال ان يرفع اشكالا الى المحكمة الكلية لان القانون انما ينص على اختصاصه برفع الامر الى القاضى الجزئى ليس الا وهذا فيما يتعلق بالاجراءات الوقتية فقط

« وحيث ان الاشكال في هذه الدعوى تقدم للمحكمة الكلية بواسطة تكليف بالحضور في محضر التنفيذ فلا يكون مقبولا (انظر في هذا الصدد نبذة ١٩٦ وما بعدها الى نمرة ٢٣١ من كتاب طرق التنفيذ والتحفظ في المواد المدنية والتجارية للاستاذ ابى هيف) (قضية عبد الرحيم الشراكي وآخر ضد الاوقاف الملكية الخصوصية نمرة ٧٨٠ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وصاحب العزة محمد بك صديق وعلى بك سري)

٣٧

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٤

غش بضاعة . المادة ٣٠٢ عقوبات
جنس البضاعة . صفة البضاعة

القاهرة القانونية

١ - يقع تحت حكم المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات من تعاقد على توريد طينة حلوة واراد رشيد ثم ورد طينة أخرى احضرها من

من حجر النواتيه من تطهير ترعة المحمودية وان ثمن المتر منها يساوى ٣٠ قرشاً وثبت من التحقيق ان الطينة التي كانت في الاتومويل تعلق المتهم والتي يورد منها الى سراى المنتزة هي من الطينة المستخرجة من تطهير هذه التربة ومن طينة مستخرجة من الارض لا من وارد رشيد ولا مما يشبه هذه الطينة الاخيرة مما يستورد من دسوق وقد تأيد ذلك من المعاينات التي حصلت بشأن الطينة التي يوردها المتهم والطينة التي يأخذ منها الى سراى المنتزة بكيفية لا تقبل الشك .

« وحيث ثبت من التحقيق وشهادة الشهود ايضاً ان الطينة التي ترد من رشيد هي طمي بحر ولها خاصية ليست في غيرها لانها خالية من الحشائش ومن شأنها ان تحمل صلابة الارض وتنفعها بخلاف الطينة التي تستحضر من الزراعة أو من تطهير المحمودية الجارى التوريد منها فانها ليست كذلك ولا تقيد الارض في هذه الجهة أى فائدة ولذلك كان التفاوت في الثمن بين النوعين كبيراً

« وحيث ان المستفاد مما تقدم انه روى ان التعاقد ان تكون الطينة من رشيد أو دسوق لصفاتهما المميزة المتقدمة والمنفعة التي تعود على الزراعة منها .

« وحيث ان المتهم دفع اولاً بان التعاقد بينه وبين الخاصة الملكية هو تعاقد مدنى ونص فيه على غرامة في حالة المخالفة فارتكابها يستوجب التعويض المدنى فقط ، وثانياً بان الطينة موضوع التعاقد لا تدخل تحت لفظ

« البضاعة » المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ عقوبات وثالثاً بان المادة المذكورة يشترط لتطبيقها ان يكون الغش حاصلًا في النوع اما الاختلاف في درجات الشئ المبيع فلا عقاب عليه

« وحيث عن الامر الاول فان اساس تطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات هو على عقود البيع وان الاشتراط الجزائى الذى يرد فيها لا يقصد منه الا تطبيقه في حالة ارتكاب مخالفة في تسليم كل المقدار الذى حصل التعاقد عليه وفي حالة التسليم في غير المواعيد المتفق عليها أو ما يماثل ذلك بدون ان يحول مثل هذا الاشتراط دون تطبيق قانون العقوبات على ما يرتكب من الوقائع التي تدخل تحت نصوصه .

« وحيث عن الامر الثانى فان الطينة التي تعهد المتهم بتوريدها تدخل تحت مدلول لفظ « البضاعة » الواردة في المادة ٣٠٢ عقوبات لان المقصود بهذه اللفظة معناها الاعم فتشمل بيع المنقولات عامة كما تشمل جميع انواع البيوع سواء كانت تجارية أو مدنية أى سواء كان البيع بين تجار أو غيرهم وعلى العموم تشمل كل ما يمكن ان يكون اساس تعاقد مهما كانت صفته ولا تخرج من هذه القاعدة الا المنقولات التي حرم القانون بيعها وبذلك يكون توريد الطينة المتفق على توريدها خاضعاً لنص المادة ٣٠٢ عقوبات (راجع في هذا المعنى شرح المادة ٤٢٣ فرنسى المطابقة للمادة ٣٠٢ عقوبات تعليقات دالوز صحيفة ٧٩٨ نبذة ١٣٤ الى ١٣٩ ونبذة ١٤٣ ايضاً)

تري المحكمة تعديل الحكم المستأنف
وتشديد العقاب «

(قضية النيابة العمومية ضد توفيق معلوف المتناول
نمرة ١٣٠٢ سنة ١٩٠٤ استئناف دائرة حضرات
اصحاب العزة محمد بك فريد الشافعي وكاهل بك عزيز
واحد بك نصرت)

٣٨

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ يولييه سنة ١٩٢٤

اكراه . ظرف مشدد . اكراه بدني .

اكراه ادبي . سرقة . تهديد . استعمال سلاح

القاهرة القانونية

١ - الاكراه الذي يعتبر ظرفاً مشدداً
في السرقة في حكم المادة ٢٧١ ع وباقي المواد
التي جعل فيها الاكراه ظرفاً مشدداً هو الاكراه
المادي فقط الذي يقتضي حصول اعتداء بدني
على شخص المجنى عليه ، فلا يكفي في ذلك
الاشارات ، وبناء على ذلك فالاكراه الادبي
والتهديدات الشفوية أو التهديدات بالاشارة
لا تكفي لتكوين الاكراه المشدد لجريمة السرقة
مهما كانت خطورة هذه التهديدات

٢ - لم يذكر القانون شيئاً عن التهديد
باستعمال السلاح في المادة ٢٧١ عقوبات ونص
عنه في المادة ٢٧٠ و ٢٧٢ عقوبات حيث شبه
بالاكراه في هاتين المادتين

٣ - يجب ان نستعين بالمادة ٢٧٠ من
قانون العقوبات لتفسير الاكراه في المادة ٢٧١ منه

« وحيث عن الامر الثالث فانه من المقرر
قانوناً ان الغش يجب ان يكون في جنس
البضاعة (La nature) المتفق عليها وجنس
البضاعة يشمل الصفة التي قصدها المتعاقدان
منها . ومن المتفق عليه ايضاً قانوناً بأنه اذا
روعى بين المتعاقدين نوع مخصوص من
البضاعة وكان اشتراطه في العقد لصفاته
المميزة كما هو حاصل في هذه القضية فان
توريد نوع آخر خلاف النوع المتفق عليه
يعتبر من قبيل الغش المنصوص عنه في المادة
المذكورة . وكذلك الحال ايضاً اذا اتفق على
توريد بضاعة من وارد بلد مخصوص وتوردت
بضاعة اخرى من صنع بلد ثانية خلاف المتفق
عليها وعلى العموم فان الغش الحاصل في
الصفات الاصلية التي روعيت في التعاقد
وكانت اساساً له لميزاتها الخاصة والتي تغييرها
يجعل الشيء غير صالح لما اعد له يدخل تحت
نص المادة المذكورة (راجع في هذا المعني
شرح المادة الفرنسية المذكورة في الكتاب
المذكور نبذة ٢٢٩ وما بعدها وخصوصاً
نبذة ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٥ و ٢٥٢)

« وحيث مما تقدم تكون المادة ٣٠٢
عقوبات منطبقة على الفعل الذي ثبت ارتكابه
المتهم له من الالوجه المتقدمة

« وحيث انه لاجل ان يكون العقاب
مؤثراً ومتناسباً مع الفعل المرتكب

عقوبات والمواد الاخرى التي جعل فيها
الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة

« وحيث ان نص المادة ٢٧١ ع يدل على
ان الاكراه المشدد لعقوبة السرقة هو
الاكراه المادى وهو الذى يقتضى حصول
اعتداء بدنى على شخص المجنى عليه بدليل
ما ذكر فيها من التفريق بين الاكراه الذى ترك
اثر جرح والذى لا يترك اثرآ من هذا القبيل
فجعل لكل حالة عقوبة خاصة ولا شك ان
الاكراه الذى يترك اثرآ او لا يترك هو
الاكراه المادى فقط وعلى هذا فلا كراه
الادبى بالتهديد بالاقتوال والاشارات مهما بلغ
تأثيره على المجنى عليه ومهما كانت خطورته
لا يعد اكرهاً مشدداً لعقوبة السرقة — يدل
على هذا ايضا اعتبار الشارع التهديد باستعمال
السلاح مساوياً للاكراه فى الحكم فى حالتين
فقط وهما المبينتين بالمادة ٢٧٠ و ٢٧٢ عقوبات
ومعنى ذلك ان الاكراه الادبى لا يعاقب عليه
القانون فيما عدا ذلك من الاحوال ولا نزاع
فى ذلك كله باجماع الشراح راجع فى ذلك
جارو جزء خامس فقرة ٢٢٠٨ وجارسون فقرة
١٢ شرحاً على المواد ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣
عقوبات فرنسى التى تقابل ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢
عقوبات مصرى ولا تختلف عنها فى شىء فى
نصها فى هذا الصدد وأما النزاع هو فيما اذا
كان يمكن اعتبار التهديد باستعمال السلاح
كالاكراه المادى فى الحكم فى حالة حصول
سرقة استعمل فيها مثل هذا التهديد وهل
يمكن فى هذه الحالة تطبيق المادة ٢٧١ عقوبات
التي تقابل ٣٨٢ ع فرنسى ونصهما واحد — ظاهر

٤ — التهديد باستعمال السلاح يعتبر
اكرهاً فى حكم المادة ٢٧١ عقوبات فاذا ارتكب
شخص جريمة سرقة أو شرع فيها وكان يحمل
حربة وهدد المجنى عليه باستعمالها وقت ارتكاب
الجريمة اعتبر ذلك اكرهاً ووجب تطبيق
المادة ٢٧١ عقوبات — ويجب على قاضى محكمة
الجنح فى هذه الحالة ان يحكم بعدم اختصاصه
طبقاً للمادة ١٧٤ ج

المحكمة : —

« حيث ان وقائع هذه الدعوى حسب
اقوال المجنى عليه وشاهده فهم منصور
تتلخص فى ان الاثنين كمناء ليلة الحادثة بغيط
الاول لسبق حصول سرقة منه وبعد فترة
وجيزة رأيا المتهم دخل الغيط وأخذ يجمع
الحشيش ويضعه فى محزمه فأملهه حتى اذا
ما انتهى من جمعه واراد ان يحمله هجما عليه
وحاولا ضبطه وعندها مسك الحربة التى
كانت معه وهددهما بها وحاول الهرب فاقتنيا
اثره ولما قربا منه عاد لهما وفزع عليهما بالحربة
فرجعا الى الوراء ثم عادا فاقتنيا اثره وكلا
اقتربا منه وقف وفزع عليهما بالحربة حتى
تمكن بذلك من الهرب

« وحيث انه يرى من الوقائع المتقدمة
ان المتهم كان يحمل حربة عند رؤيته بمحل
الحادثة وقد هدد من تقدم لضبطه باستعمالها
« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان
مثل هذا الاكراه المنسوب لمتهم (وهو
اكراه ادبى) يعد اكرهاً فى حكم المادة ٢٧١

« وحيث ان المحكمة ترى السير على ماسار عليه الشراح والاحكام العرفية في ذلك للاسباب المذكورة ولا اتحاد النص

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين اعتبار الاعمال المنسوبة للمتهم اى الاكراه الادبي وهو تهديده من اراد ضبطه وقت تلبسه الجنائية بمحل الحادثة باستعمال الخربة التي كانت معه ظرفاً مشدداً كالاكراه وان المادة ٢٧١ عقوبات منطبقة في هذه الحالة ولا يفيد المتهم كون هذا التهديد حصل للتمكن من الهرب لان الممول عليه هو ان الاكراه يعتبر ظرفاً مشدداً اذا حصل من المتهم مادام متلبساً بالجنائية سواء كان هذا الاكراه حصل بقصد استمرار السارق لحيازته على الشيء المسروق اولئكته من الهرب اذا فوجئ وهو يتلبس بالجنائية راجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ بمجموعة سنة ١٩١٨ عدد ٦٤

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين اعتبار الواقعة جنائية كما ذهبت اليه محكمة اول درجة وتأيد الحكم المستأنف طبقاً للمادة ١٧٤ ج وهذا كله بصرف النظر عما اذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم ملفقة عليه كما قرر للاسباب التي ذكرها او صحيحة لانه ليس لهذه المحكمة البحث في ذلك ويتعين اذا تأييد الحكم المستأنف عملاً بالمادة المذكورة

من نص هذه المادة ان الاكراه الذي يعتبر ظرفاً مشدداً في السرقة هو الاكراه المادي فقط كما سبق بيان ذلك ولم يذكر فيها شيء عن الاكراه الادبي. لهذا قدرأى الاستاذ كرونو انه لا محل لا اعتبار التهديد ظرفاً مشدداً للسرقة في هذه الحالة وعلى ذلك بأن عدم النص على التهديد في المادة ٣٨٢ ع ف والنص عليه في المادة ٣٩١ فرنسي التي تقابل ٢٧٠ ع م لا بد ان يكون لذلك اسباب هامة رآها الشارع الا ان هذا الرأي لم يأخذ به احد والمتفق عليه الآن هو اعتبار التهديد باستعمال السلاح كالاكراه المادي في هذه الحالة وانه يجب ان تفسر المادة ٣٨٢ ع فرنسي التي تقابل ٢٧١ ع م بالمادة ٣٨١ فرنسي التي تقابل ٢٧٠ ع م وذلك لان الشارع شبه ظرف التهديد باستعمال السلاح بظرف الاكراه وسوى بينهما في الحكم في المادتين ٣٨١ و ٣٨٣ فرنسي المقابلتين للمادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ م ولان مثل هذا الاكراه الادبي قد لا يقل خطراً عن الاكراه المادي (راجع في ذلك جارسون فقرة ٢٩ صحيفة ١٤٨٧ - دالوز جزء ٤٤ فقرة ٥٩٥ وقد سارت احكام المحاكم الفرنسية على ذلك فحكمت باعتماد السرقة الحاصلة من شخصين حاملين عصي غليظة (bâtons) استعمالها في تهديد المجنى عليها وقت السرقة انها سرقة باكراه منطبقة على المادة ٣٨٢ ع ف التي تقابل ٢٧٣ ع م واصدرت احكاماً اخرى بهذا المعنى) (راجع في ذلك كله دالوز جزء ٤٤ فقرة ٥٩٥ وجارسون فقرة ٢٩ صحيفة ١٤٨٧)

البلدة يؤدي الى تداخل المحاكم في اعمال الادارة لان المادة الثانية من الامر العالي الصادر بتاريخ اول يولية سنة ١٨٩٥ تنص على أن كشف المرشحين بحرر بمعرفة المديرية « وحيث ان المحاكم الاهلية ممنوعة من التداخل في اعمال الادارة فيكون الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله

« وحيث ان الطاب الثانى وهو الخاص بالتعويض في غير محله لانه فضلا عن ان الحكم الصادر على المدعى عس بحسن سيرة المدعى لانه خاص بخيانة امانة وان سقط بعض المدة فان القصد من الطلب المذكور هو اكراه الحكومة على درج اسم المدعى في كشف المرشحين لانه مطلوب الحكم به في حالة عدم درج الاسم في الكشف والحكم به من قبيل تداخل المحاكم في اعمال الادارة فيتمتع رفضه «

(قضية الشيخ سيد سليمان ضد مديرية النيا ووزارة الداخلية نمرة ٢١٦٤ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب الغزة محمد بك حسن القاضى)

٤٠

محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

محامى . وكالة . اتعاب . اثبات .

القاعدة القانونية

اذا قام نزاع بين المحامى وموكله فى أمر التوكيل وفى قيمة المبالغ المدفوعة من الموكل للموكل فادعى الموكل الوكالة والدفع وأنكر

« وحيث ان المحكمة لا ترى من ظروف الدعوى محلا للقبض على المتهم »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد عبد الرحمن رمضان نمرة ٢٣٦٤ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات مصطفى رشدى افندى واحمد عبد اللطيف افندى ومحمد امين صدق افندى وبحضور حضرة عبد الرحمن الجبرى افندى عضو النيابة)

٣٩

محكمة الموسيقى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ ابريل سنة ١٩٢٤

اختصاص المحاكم . درج اسم شخص بكشف المرشحين لشيخة البلد

القاعدة القانونية

المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر والحكم فى طلب الزام الحكومة بدرج اسم شخص بكشف المرشحين لشيخة البلدة ، لان ذلك يؤدي الى تداخل المحاكم فى اعمال الادارة ولا سيما وان المادة الثانية من الامر العالي الصادر بتاريخ اول يونية سنة ١٨٩٥ تنص على ان كشف المرشحين بحرر بمعرفة المديرية فلا يمكن اذن الاستعانة بالقضاء واكراه الحكومة على درج اسم شخص فى كشف المرشحين

المحكمة : —

« حيث ان مندوب المديرية ووزارة الداخلية دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى بالنسبة للطلب الاول ورفض الطلب الاول الخاص بالتعويض

« وحيث ان الطلب الاول وهو الحكم بدرج اسم المدعى بكشف المرشحين لشيخة

بالبينة واذن يتعين الحكم برفضها والغاء الحكم المعارض فيه

عن الدعوى الفرعية

« حيث انه تبين من اقوال الطرفين ومن المستندات المقدمة من المعارض ان المعارض ضده رفع عايه دعواه بقصد المكيدة للنزاع الذى قام بينهما على الاتعاب المستحقة للمعارض فى دعوى اخرى لاحدى قريبات المعارض ضده مما ادى بالمعارض لان يطلب من محامى الخصم حجز اتعابه لديه وادى بالمعارض ضده لان يشكو المعارض الى نقابة المحامين ولان يعزله من التوكيل ولذا ترى المحكمة الحكم للمعارض بالتعويض الذى يطلبه نظير ما لحقه من الضرر بسبب هذه الدعوى الكيدية »
(قضية نقولا افندى قسيس ضد سيد افندى ابراهيم نمرة ٢٨٤٢ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة جندي بك عبد الملك)

٤١

محكمة شبراخيت الجزئية

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٤
تزوير . اصل السند . تقديمه . ضياعه . محاكمة .
تزوير على قاصر . شخص لا وجود له . استعمال . تزوير
القاهرة القانونية

١ - لا يشترط لمحاكمة المزور تقديم أصل السند . فاذا توفرت الأدلة على ان العقد المزور كان موجوداً ثم قام الدليل على تزويره وجب الحكم بالعقوبة

٢ - ليس من الاركان المكونة للتزوير

الوكيل الوكالة والدفع وجب الرجوع الى القواعد العامة فى اثبات العقود فان زادت قيمة الدعوى على مبلغ الالف قرش فلا يجوز الاثبات بالبينة المحكمة : -

« حيث ان المعارضة قدمت فى الميعاد القانونى ففى مقبولة شكلاً

« وحيث ان المعارض ضده يدعى انه وكل المعارض فى رفع دعوى بطلب اعادة وضع يده على مسكن وتمويض قدره مائة جنيه مصرى وانه دفع له مبلغ ٦ جنيهات من اتعابه ورسوم الدعوى ويطلب الزام المعارض برد هذا المبلغ وتمويض قدرة ١٠ جنيهات لعدم قيامه برفع الدعوى الذى كلفه برفعها له

« وحيث ان المعارض ينكر على المعارض ضده ما ادعاه من توكيله فى رفع الدعوى ودفع مبلغ الستة جنيهات من الاتعاب والرسوم

« وحيث ان المعارض ضده يطلب اثبات ذلك بالبينة

« وحيث ان موضوع التوكيل تزيد قيمته على مبلغ الالف قرش فلا يجوز اذن اثباته بالبينة

« وحيث ان اثبات دفع قيمة الاتعاب والرسوم المطالب بها يتضمن حتماً اثبات عقد الوكالة كما ان البحث فى احقية المعارض ضده للتعويض يتطلب اثبات هذا العقد

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة ان دعوى المعارض ضده بما لا يجوز اثباته

اتقان تقليد الإمضاء بل يقع التزوير ولو كان المزور لم يحسن التقليد

٣ — من المتفق عليه علماً وعملاً ان من يزور سنداً بدين على قاصر يعاقب ولو ان السند قابل للبطلان لجواز ان لا يتمسك القاصر بالبطلان

٤ — يجوز معاقبة الجاني على وضع امضاء لشخص لا وجود له في الحقيقة

٥ — وقد حكم بأن وضع سندات مزورة تحت يد دائن بصفة ضمان يعد استعمالاً بالتزوير المحككة :

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان المتهم قدم كتيلاً باسم كل من حسن محمد زيادى ويوسف على زيادى لمحل دويك بالاسكندرية وقد انذر هذا المحل كلا من محمد حسن زيادى ويوسف زيادى بأن يدفعوا قيمة السندين فبلغ المجنى عليهما النيابة العمومية بأنهما لم يوقعا على سندات للمتهم وبأنهما لم يكونا مدينين له وطلباً من المحل عدم تسليم السندين حتى يتم فحص الشكوى المقدمة منهما للنياية العمومية

« وحيث ان المتهم زعم انه يداين شخصين من محلة نصر في مبلغين بكبيالتين وقدمهما لمحل دويك تأميناً على ديون عليه للمحل المذكور فارسل هذا انذارين لكل من محمد حسن زيادى ويوسف زيادى بدفع المبلغ الخ .. ما جاء بأقواله وقرر بأنه سحب السندين من محل دويك وسدد القيمة واظهر

استعداداً لتقديم السندين : ثم سئل ثانياً فزعم ان الكبيالتين فقدتا وقتش منزله ومحل اقامته فلم يعثر على الكبيالتين

« وحيث انه لا يشترط لمحاكمة المزور واستحقاقه العقاب وجود السند المزور ولا تقديم اصل الورقة المطعون فيها بالتزوير الى المحكمة فاذا توفرت الادلة على ان العقد المزور كان موجوداً ثم قام الدليل على تزويره يقضى بالعقاب على الجاني ولو ان الورقة لم تقدم الى المحكمة وادعى فقدماً (انظر نقض ١٣ يولية سنة ١٩١٤ الشرائع سنة اولى ص ٢١٩ واستئناف جنح بنى سويف ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مجلة الحقوق ١١ ص ٩٩ . وبلاش جزء ٣ فقرة ١٢٥ . وموسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٤٧٨ . ومؤلف الاستاذ احمد بك امين جزء اول ص ١٨٦ والhashية)

« وحيث قد يعترض بأن السند هو جسم الجريمة يجب تقديمه والاطلاع عليه والبحث فيما اذا كانت الامضاء مزورة ام لا . على ان من المتفق عليه بين الشراح بأنه يكفي بأن توضع امضاء شخص وليس من الاركان المكونة للتزوير اتقان تقليد الامضاء بل يقع التزوير ولو كان المزور لم يحسن التقليد (انظر جارسون فقرة ٢٤٥ . موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٣٢) وقد جاء بأقوال جaro بأنه متى وقع المزور على محرر بامضاء غير امضائه عد المحرر مزوراً بصرف النظر عن اتقان التقليد (جaro جزء رابع فقرة ١٤٢٢) وحيث مما تقدم يرى انه اذا فقد السند

المطعون فيه بالتزوير امكن محاكمة الجاني اذا
توفرت الادلة

« وحيث يتعين البحث الآن فيما اذا كان
السندان وجدا ام لا . وعما اذا كانا صحيحين
ام مزورين

« وحيث ان الادلة القاطعة على وجود
السندين كثيرة منها ما قرره المجنى عليهما من
ان محل كليمان دويك انذرهما بالدفع بخطابين
موصى عليهما ومنها ما قدره نفس المتهم امام
المأذون وكافة الشهود عقب ورود الانذارين
من محل دويك بأنهما لم يكونا مدينين له في
شيء وأن الظروف حملته على تقديم بعض
اوراق لمحل دويك وانه سيسوى المسألة مع
دويك وفعلا تمهد كتابة لمحمد حسن زيادي
بعدم المطالبة ولما لم يقتنع هذا بالتمهد لورود
الانذار من دويك قطع الكتابة وقد اعترف
المتهم بكل هذه الوقائع . ومن الادلة على
وجود السندين ما قرره وكيل محل دويك
وفي التحقيق امام النيابة

بقي البحث فيما اذا كانت الكبيالتان
مزورتان ام لا

« وحيث ان الادلة القاطعة على تزوير
السندين كثيرة :

منها اعتراف المتهم امام النيابة بوجود
السندين وتمهده بتقديمها ثم عدوله امام
النيابة عن تقديم السندين ثم انكاره بتاتا
روايته الاولى التي قررها امام النيابة وتخطبط
في اقواله بعد القبض عليه وبعد تفتيش منزله
فلو لم يكن هناك تزوير لما تأخر المتهم عن
تقديم السندين

ومنها ما قرره الشهود ومنهم المأذون من
اعتراف المتهم لهم بالتزوير وانه لم يلجأ
لارتكاب الجريمة الا للضرورة

ومنها تمهده كتابة لمحمد حسن زيادي
بأنه لو ظهرت سندات باسمه تكون مزورة
ومنها احتيال المتهم على محل دويك في
الحصول على السندين بعد ان سدد القيمة
عقب التبليغ مباشرة واخفائه للسندين
« وحيث مما تقدم يرى ان السندين
مزوران لا محالة

« وحيث ان المتهم زعم ان السند المحرر
بمبلغ ٣١٣٠ قرشا لم يكن باسم محمد حسن
زيادي ولا يوجد بالبلد شخص بهذا الاسم
على انه ثابت ان محمد حسن زيادي له ولد
تاجر اسمه حسن محمد زيادي ومن المتفق عليه
بين الشراح واخذت به المحاكم ان من يزور
سنداً بدين على تاجر يعاقب ولو ان السند قابل
للبطالان لجواز ان لا يتمسك القاصر بالبطلان
(تقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ المحاكم ٦ ص
٤٥١ ودالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٥٤)

« وحيث حتى على فرض التسليم بأنه
لا يوجد شخص بهذا الاسم فانه يجوز معاقبة
الجاني على وضع امضاء لشخص لا وجود له
في الحقيقة (جازو جزء ٤ فقرة ١٤٢٢ .
وجرسون شرحاً على المواد ١٤٥ و ١٤٧ فقرة
٢٤٢ و ٢٤٤ . شووهيلي ٢ فقرة ٦٩٣ بلانش
٣ فقرة ٢٠٦)

« وحيث فضلا عن ذلك فان السند
الثاني المحرر بمبلغ ٨٢٠ قرشا موقع عليه بامضاء

ولظروفه السيئة ترى المحكمة استعمال الرأفة «
(قضية النيابة العمومية ضد ابراهيم على قليل نمرة
١٦٢ سنة ١٩٢٤ جنح مستأنفة اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة خليل عفت ثابت بك وبحضور حضرة محمد
مصطفى الغالي اقندي عضو النيابة)

٤٢

محكمة دمنهور الجزئية

حكم تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٢٤

اشجار . غراس . اتلاف . اركان الجريمة .
مادة ٣٢١ عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - ان اركان الجريمة المنصوص عليها
في المادة ٣٢١ فقرة ثالثة اربعة : أولا - الفعل
المادى - ثانياً - يجب ان يكون التالف شجرة -
ثالثاً - يجب ان تكون الشجرة مملوكة للغير -
رابعاً - القصد الجنائى (راجع جرسون جزء ٤
ص ٢٨٢ فقرة ٤)

٢ - والفعل المادى ينحصر فى قطع أو
اتلاف الشجرة أو تقشيرها لأمايتها . فمن قطع
بعض اجزاء الشجرة قطعاً ترتب عليه بخس
قيمتها بدون ان يمتها فلا عقاب عليه لأن
نص المادة لا يحتمل التأويل فالقطع أو القشر
يجب ان يترتب عليه الاتلاف التام وإلا
فلا عقاب

المحكمة :-

« حيث ان النيابة تطلب عقاب المتهمين
بالمادة ٢٢١ عقوبات لانهما بتاريخ ١٤ ابريل

مزور لشخص يقيم بمحلة نصر من اقارب
المتهم وهو المجنى عليه الثانى
« وحيث مما تقدم يرى ان المتهم زور
السندين لا محالة

« وحيث يظهر من ظروف الدعوى ان
المتهم ارتبكت حالته المالية واضطر لاختد
بضائع من محلات دويك وتأميناً على البضائع
قدم السندين المزورين وبمسن نية ارسل محل
دويك انذارين للمجنى عليهما بدفع قيمة
السندين ولما بلغت الحادثة تلافى المتهم الامر
ودفع قيمة البضائع لمحل دويك وتحصل على
السندين واعدهما

« وحيث انه قد حكم بأن وضع سندات
مزورة تحت يد دائن بصفة ضمان يعد استعمالاً
(حكم محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩ مارس سنة
١٩٠١ الحقوق ١٧ ص ١٠٤)

« وحيث ان مرتكب التزوير هنا قد
استعمل السندين ولا يصح ان ينظر الى
الاستعمال هنا كجريمة مستقلة لان المتهم انما
ينفذ تصميم جنائى واحد لانه لم يزور الا
ليستعمل ومن ثم يتعين الحاق العقاب بالمتهم
عن الجريمة الاشد . ولما كانت العقوبة عن
التزوير والاستعمال واحدة وجب ايقاع العقاب
المنصوص عنه بالمادة ١٨٣ عقوبات

« وحيث نظراً لظروف الدعوى ولان
المتهم بمجرد التبليغ تدارك الامر من فوره
ودفع قيمة السندين للمحل (دويك)

سنة ١٩٢٤ اتلفا شجرة هيز مملوكة لعلی محمد شمه

« وحيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان المجنى عليه بلغ بأن المتهمين اتلفا شجرة الجيز ملكه

« وحيث قد ثبت من المعاينة التي اجراها المحقق انه لم يحصل اتلاف للشجرة وقد وجدت عراجين كثيرة مقطوعة وملقاة تحت الشجرة وان العراجين هي التي تظهر فيها الاثمار وبقطع هذه العراجين قد فقدت الشجرة جزءاً من ثمرها هذا العام وقدر الثمن الذي كان يمكن ان ينتج من هذه العراجين بعشرين قرشاً (انظر المعاينة بصدر محضر التحقيق القسيمة نمرة ٥٦٢٤٣)

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كان هذا الفعل مما نص عنه في المادة ٢٢١ عقوبات أم لا « وحيث ان اركان الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٢١ عقوبات اربعة - اولا - الفعل المبادى - ثانياً - يجب ان يكون التالف شجرة - ثالثاً - يجب ان تكون الشجرة مملوكة للغير - رابعاً - القصد الجنائي (جرسون جزء ٤ ص ٢٨٢ فقرة ٤)

« وحيث ان الركن الاول وهو الفعل المادى ينحصر في قطع أو اتلاف الشجرة وجاء بالنص كل من قطع من شجرة أو قشرها ليميتها يعاقب الخ ... يستنتج من ذلك ان من يقطع بعض اجزاء الشجرة قطعاً يترتب عليه البخل من قيمتها بدون ان يعيها لا عقاب عليه ذلك لان نص المادة لا يحتمل

التأويل فالقطع أو القشر يجب ان يترتب عليه الاتلاف التام والا فلا عقاب ولقد اصبغ هذا المبدأ ثابتاً في فرنسا (انظر احكام النقض الفرنسي المذكورة بالفقرة ٦ تعليقا على المادة ٤٨٤ ص ٢٨٢ جزء ثانى) وقد حكم بأنه لا عقاب على من يقطع اكبر الفروع من شجرة لا يترتب عليه اتلاف الشجرة ولا على من يقطع عراجين شجرة تفاح bourgeois ولا على من يقطع اكبر اجزاء الشجرة لا يترتب عليه اتلافها اتلافاً تاماً (انظر جرسون فقرة ثالثة ص ٢٨٣ جزء ثانى)

« وحيث ان التهمة على فرض صحتها وهي قطع العراجين bourgeois قطعاً لا يترتب عليه الاتلاف التام لا عقاب عليه بالمره

« وحيث انه في العقوبات لا يجوز التوسع في التفسير »

(قضية النيابة العمومية ضد السيد احمد محمد حسن وآخر نمرة ٣٢٨ سنة ١٩٢٤ جنح . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة خليل عفت ثابت بك القاضى وبحضور حضرة باسيلي موسى افندى عضو النيابة)

٤٣

محكمة دمنهور الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

شركات تجارية . اثبات . شركات الخاصة . دوائر وخطابات .

القاعدة القانونية

ان القانون التجارى اوجب الكتابة لاثبات الشركات التجارية ولم يستثن إلا شركات الخاصة التي أباح جواز اثباتها بتقديم الدفاتر

« وحيث انه لا يمكن الاحتجاج بما قاله الشراح الفرنسيون لان النص الفرنسي صريح في جواز اثبات شركات المحاصة بالبيينة اذا رأت المحكمة ذلك وفي حذف قانوننا الاهلي والمختلط لهذه الفقرة دليل على عدم رغبة الاخذ بها ولو كان المشرع المصري اراد اتباع القانون الفرنسي لنقل النص على علانية

« وحيث لذلك يكون الاثبات بالبيينة وحده غير جائز في اثبات شركات المحاصة مادام لم يتقدم من المدعى رسائل أو دفاتر يمكن ان تتخذ أساساً لهذا الاثبات وتكون دعوى المدعى على غير أساس من الاثبات القانوني »

(قضية محمد علي ابراهيم ضد السيد عبد اللطيف رزق نمرة ٢١٨٧ سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم حضرة محمد المشاوي بك القاضي)

٤٤

محكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩٢٤

قانون خمسة افدنة . زارع . نزاع ملكية . نظام عام .

القاعدة القانونية

الدفع بأن المدعى نزاع الملكية من الزراع الذين يملكون أقل من خمسة افدنة هو دفع يتعلق بالنظام العام ومن ثم فللمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها برفض دعوى نزاع الملكية اذا كان المدعى عليه من الزراع الذين يملكون أقل من خمسة افدنة طبقاً للقانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٣

والخطابات . ونصه على جواز اثبات شركات المحاصة بالدفاتر والخطابات فيه نفى امكان اثباتها بالبيينة . ولا يمكن التدليل بأقوال الشراح الفرنسيين للقول بجواز الاثبات بالبيينة لأن نص القانون الفرنسي صريح في جواز اثبات شركات المحاصة بالبيينة

المحكمة : —

« حيث ان المدعى طلب ان يساح له اثبات الشركة بالبيينة

« وحيث ان القانون التجارى اوجب في اثبات الشركات التجارية الكتابة ولم يستثن الا شركات المحاصة التي اباح جواز اثباتها بتقديم الدفاتر والخطابات

« وحيث انه لو كان القانون يريد استثناء مطلقاً من قواعد اثبات الشركات لما نص على جواز الاثبات بالدفاتر والخطابات ولا اباح الاثبات بالبيينة أو استثنى شركات المحاصة استثناء مطلقاً

« وحيث ان القانون اراد ان يوفق بين سهولة اثبات هذا النوع من الشركات وتقييد هذا الثبوت ببعض القيود فأجاز الاثبات بالدفاتر والخطابات ونفى بذلك امكان الاثبات بالبيينة وحدها لما يترتب على اطلاق هذا القيد من الخطر والمتاعب (راجع تعليقات جلاد على المادة ٦٣ تجارى اهلي واستئناف مختلط يناير سنة ١٨٨٦ مجموعة المحاكم المختلطة ١١ ص ٣٨ — ٢٣ مارس سنة ١٨٨٧ بورلكي ٢١٤)

المحكمة : —

« حيث انه تبين من اقوال المدعى ان المدعى عليهم جميعاً من الزراع وانهم لا يملكون سوى الاطيان المطلوب الحكم بنزع ملكيتها » وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها برفض الدعوى استناداً على ان المدعى عليهم من الزراع ويملكون اطياناً اقل من الخمسة الافدنة » وحيث انه لاجل معرفة ما اذا كان من حق المحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بذلك يجب البحث فيما اذا كان غرض الشارع من وضع قانون الخمسة الافدنة وعدم جواز نزع ملكيتها او حجزها المحافظة على النظام العام او ان ذلك وضع لمصالح فردية لاتتعلق بالنظام العام ولا يجوز ان تحكم به من تلقاء نفسها

« وحيث ان غرض الشارع من وضع القانون المحافظة على املاك الزراع الصغار وتمكينهم من ممارسة مهنة الزراعة التي من اهم اغراض المشرع العمل على ترقيتها والمحافظة على املاك صغار المزارعين خشية وقوعهم في الفاقة وتشجيعاً لهم على الاستمرار في الزراعة ومما لا شك فيه ان هذه الاغراض من النظام العام ومن مصلحة المجموع تحقيقها

« وحيث انه مما يدل على ان الشارع المصري توخى في وضع هذا القانون المصلحة العامة هو انه لم يميز للمزارعين الذين يملكون اقل من خمسة افدنة ان يتنازلوا عن التمسك بحقوقهم في الدفع بعدم امكن الحكم بنزع

ملكيتهم اطيانهم طبقاً للقانون نمرة ٤ سنة ١٩١٣ وقضى بأن مثل هذا التنازل باطل واعتبره كأنه لم يكن

« وحيث انه اذا كان الشارع قد منع التنازل الصريح عن التمسك بهذا الدفع فمن باب اولى يمنع التنازل الضمني مثل التنازل المستفاد ضمناً من عدم دفع المدعى عليهم لهذا الدفع امام المحكمة

« وحيث انه متى تبين ان هذا الدفع من النظام العام فيكون للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها ويتعين على القاضى ان يتحقق قبل الحكم في دعوى نزع الملكية عما اذا كان المدعى عليهم من الزراع ويملكون اقل من خمسة افدنة ومتى تبين له انهم كذلك وجب عليه ان يحكم من تلقاء نفسه برفض الدعوى »

(قضية على صبحى على ضد ابو زيد احمد عمر وآخرين نمرة ٢٢٥٠ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد بك خليل القاضى)

٤٥

محكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

نزع الملكية . التنظيم . انتقال الملكية تصرف المالك . بناء على الارض . جريمة . لا عقاب

القاعدة القانونية

ان مجرد اقرار وزارة الاشغال على رسم خط التنظيم وصدور أمر عال باعتماده لا يترتب عليهما انتقال الملكية من يد المالك الى يد الحكومة فملكيتهم المالك الأصلية تبقى له حتى

يدفع له التعويض وتسلم الحكومة العين (حتى ان محكمة تقض وابرام فرنسا قضت بأن للمالك الأصلي حق رهن العين حتى بعد صدور الأمر اليه بنزع الملكية) فإذا بنى المالك الأصلي بناء في الأرض فلا يمكن اتهامه بأنه بنى في ملك الغير واعتدى عليه ولا عقوبة جنائية عليه أصلاً وكل ما يمكن للحكومة عمله انما هو تطبيق المادة العاشرة من قرار وزارة الاشغال بطريقة مدنية بمعنى ان الحكومة عند دفع التعويض لا تدفع شيئاً عن البناء الذي حدث بعد صدور الأمر العالي بنزع الملكية

المحكمة :-

« بعد الاطلاع على أوراق القضية ومذكرة المخالف وكذا مذكرة التنظيم والرسم الكروكي المقدم من مهندس التنظيم والعقود المقدمة من محامى المخالف

« حيث ان الحاضر مع المتهم دفع التهمة بأن قطعة الأرض الواقع عليها الخائط هي ملك له ولم يصدر قانون بنزع ملكيتها من ملكه ولم تتخذ اجراءات لهذا الغرض ولم يدفع له ثمنها » وحيث ان التنظيم لم يقدم ما يدل على ان هذا الدفاع غير صحيح فلا قدم للمحكمة ما يدل على حصول نزع ملكية الأرض ولا على دفع ثمنها للمالك

« وحيث انه من القواعد العامة ان الانسان له مطلق الحرية في التصرف في ملكه بأى نوع من أنواع التصرف فلا ينتقل من

يده إلا بإرادته ولا يجوز للسلطة الحاكمة ان تنزعه إلا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وتحت شرط دفع تعويض عن هذا الملك طبقاً لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة وهذا هو المبدأ المتبع في كافة جميع البلاد ونظراً لأهميته نصت عليه بعض الدول في قوانينها الدستورية كالقانون النظامى في فرنسا وهذا نص على ذلك الامر الملكى الكريم بوضع نظام دستورى للدولة المصرية الصادر سنة ١٩٢٣ رقم ٤٢ حيث جاء في المادة التاسعة ما يأتى « للملكية حرمة فلا ينزع من احد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الاحوال الميينة في القانون بالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً » وحيث انه جاء بالمادة العاشرة من قرار نظارة الاشغال الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ان مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدر أمر عال باعتمادة يسوغان للحكومة ان تنزع شيئاً فشيئاً بالطرق القانونية الاراضى الميينة بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور

« وحيث ان هذا النص صريح وظاهر منه ان ملكية الأرض التى تدخل فى رسم الشوارع المعتمدة بأمر عال تبقى ملكيتها تحت تصرف مالكها يتصرف فيها كيفما يشاء ويكون الأمر العالي الذى ادخل الأرض الخاصة ضمن خطوط التنظيم ليس إلا بمثابة اخطار للملاك بعزم الحكومة على نزع ملكيتهم فى تلك

٤٦

محكمة اخيم الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٤

ملكية . مكلفات . مورها . تقادم . رهن .
تغيير النية . وضع يد . شروط التملك .

القاهرة القانونية

١ - من المقرر ان كشف المكلفات ليست بذاتها سنداً للملكية . إذ أنها لا تخرج عن كونها صور مستخرجة من دفاتر تنشئها المديرات لتسهيل أعمالها والرجوع اليها وليست لها صفة السجلات العامة

٢ - من وضع يده على عين بصفته مرتبناً لها فلا يمكنه ان يتملكها لنفسه مهما طال وضع يده عليها لأنه كان واضعاً يده بسبب معلوم غير اسباب التملك

٣ - اذا اثبت واضع اليد بسبب غير اسباب التملك انه حصل تغيير نية في وضع يده (Interversion de titres) جاز له ان يتملك العين بمضى المدة . وتغيير النية يلزم ان يتكون من أعمال ظاهرة الأثر فلا يستفاد فقط من سكوت المدين المرتهن بل يجب ان يستخلص من قيام واضع اليد في وجه المالك الأصلي وأنكار حقه بفعل ظاهر محسوس يدل على تبدل وتغيير صفة في وضع اليد ويدل على نقض الروابط القانونية السابق وجودها بين الطرفين

الجهة ولم ينص بعقوبة ما على من يقدم على البناء على ارض صدر أمر عال بنزع ملكيتها وكل ما يمكن عمله هو تطبيق المادة عشرة من قرار وزارة الاشغال سالف الذكر بطريقة مدنية بمعنى ان الحكومة عند دفع التعويض لا تدفع شيئاً عن البناء المحدث بعد صدور الأمر العالي بنزع الملكية « محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤ مجموعة الاحكام جزء ٦ ص ٣٢١ محكمة الاستئناف الاهلية في ٢ يونيه سنة ١٩١٥ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية أيضاً حقوق نمرة ١٤ ص ١١٥ القضاء المصري ص ٦٩٨ نمرة ١٩٥٨ حكم محكمة اسبوط الجزئية المنشور بمجلة الحقوق بالعدد ٦ سنة ٣٢ نمرة ٣٠ في ١٧ ايو سنة ١٩١٥ وقد استشهد هذا الحكم بحكم صادر من محكمة النقض والابرار في فرنسا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٣٨ قضى بأنه يجوز للملاك بعد اعتماد خطوط التنظيم ان يرهنوا الارض الواقعة ضمن خطوطه لأنها لم تنزل في ملكهم وان حق الدائن المرتهن بعدم نزع الملكية ينتقل من العين الى التعويض دالوز بربراتوار جزء ٢٣ ص ٥٢٦

« وحيث انه من ذلك يتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٤٧ جنایات »

(قضية النيابة العمومية ضد اسحق جورجى اسحاق نمرة ٨٠ سنة ١٩٢٤ مخالفة بندر اسبوط . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد زكى ابظه بك القاضي وبحضور حضرة السيد الحسينى الشربيني افتدى وكيل النيابة)

المحكمة :-

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بعريضة مؤرخة ٦ مايو سنة ١٩٢٣ طلب فيها تثبيت ملكيته الى ٢٠ س، ٧ ط، ١٠ فدن بقبالة الخور الشرقي والآن معروفة بمحوض الشيخ بلال بالخواويش مبينة العالم بعريضة الدعوى المذكورة وقرر ان ملكيته لهذا القدر ثابتة مما يأتى:

١ - تكليف هذا القدر عليه بنوع المالك

من سنة ١٥٩١ للآن

٢ - وضع يده المدة الطويلة

أولاً - عدم الدليل المستفاد من التكاليف

« حيث انه لا نزاع بين الطرفين على ان ال ٢٠ س، ٧ ط، ١٠ فدن موضوع الدعوى حصل رهنها من كل من رشوان ابو السعود الحداد وأخيه محمد الشهير بمرعى من اخيم الى غبرانيوس بشاى بمقتضى عقد رهن امام المحكمة الشرعية فى ١٤ العقدة سنة ١٢٨٩ الموافق ٦ طوبة سنة ١٥٨٩ « راجع محضر المرافعة - وحافضة غمرة ٧ دوسيه تاريخها ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ « لمدة غير معينة وذكرت بهذا العقد كما يأتى: ويعترف غبرانيوس بوضع يده عليها الى ان يحضر ان له دراهم رهنه

« وحيث ان المدعى يقول بلسان الدفاع انه بعد هذا العقد بستين، اعنى فى سنة ١٥٩١ قبطية اضيفت هذه الاطيان على اسمه فى

التكاليف بنوع المالك فهو عقد بيع تالى لعقد الرهن المذكور بستين الا انه يقول ان هذا العقد غير موجود وحرقت ضمن اوراق اخرى بسبب حريق حصل بمنزل المدعى واستدل على صحة هذا الدفاع بتقديم كشوف رسمية مستخرجة من دفاتر المكلفة بالمديرية « حافضة غمرة ١١ دوسيه مؤرخه فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ »

« وحيث انه من المقرر والمسلم به ان كشوف المكلفات ليست بذاتها سنداً للملكية اذ انها لا تخرج عن كونها صور مستخرجة من دفاتر تنشئها المديرية لتسهيل اعمالها وللرجوع اليها وليست لها صفة السجلات العامة

« وحيث فضلاً عن ذلك فأساس دعوى المدعى انه صدر اليه عقد البيع فى سنة ١٥٩١ قبطية وان هذا البيع كان سبباً فى ان المديرية ثبتت بكشوف التكاليف ان الاطيان المتنازع عليها مضافة على اسم المدعى بطريق الملك فمع الاحتفاظ بقوة المبدأ الذى اشرنا اليه ترى المحكمة مع ذلك مجازاة المدعى فى ادعائه لتناقش هذا الدليل على علته ولترجع الى كشوف المكافاة المقدمة منه فى الحافضة غمرة ١١ دوسيه فبالاطلاع عليها يتضح ان الاطيان المتنازع عليها وجدت بمكلفات سنة ١٥٩١ وسنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٨١

وسنة ١٨٨٧ « بذكر اسم غبرانيوس بشاى » من رشوان ابو السعود قبالة الخور الشرقي ٢٠ س، ٧ ط، ١٠ فدن وكذلك الحال فى مكلفات سنة

١٨٨٨ الى سنة ١٨٩١ وانما تتميز مكلفات سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٨٩٨ بذكر اسم المالك غير يانوس بشاى فان التعبير « بالمالك » لم ترد الا فى هذه المكلفات الاخيرة « راجع الكشف الرسمى غمرة ٨٢١٥٩١ مستخرج من الدفترخانة المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ المقدم من المدعى حافظة غمرة ١١ دوسيه » ولم يثبت فى دفاتر المكلفة كما هى العادة بيان العقد الذى صدر به الاضافة على اسم غير يانوس بشاى

« وحيث ثبت فضلا عما تقدم ان نفس هذه الاطيان بقيت مرصدة فى دفاتر المكلفة باسم رشوان ابو السعود لغاية سنة ١٨٨٧ أى بعد العقد المدعى بصدوره باثنتى عشرة سنة « راجع الكشف المستخرج من المكلفة غمرة ٥٥٢٦٩١ بحافظة المدعى عليه غمرة ٥ دوسيه » وعليه فهذا الدليل الذى يدعى المدعى استخلاصه من كشوف المكلفات يثبت به انه صدر اليه عقد بيع فى سنة ١٥٩١ قبطية لا تؤيده هذه الكشوفات

ثانياً - عمر الرايل المستفاد من وضع اليد

« حيث انه مع ثبوت ان المدعى كان مرتهناً للاطيان بمقتضى عقد الرهن الصادر فى سنة ١٥٨٩ اعنى فى سنة ١٨٧٣ تقريباً فلا يمكن ان تثبت ملكية المدعى على الاطيان مهما ظلك وضع يده لان نية التملك ليست موجودة

ومقتربة بوضع اليد اذ ان الثابت بان الرهن حصل لمدة غير معينة فهو مستمر الى ان يرد المرتهنان مبلغ الرهن كنص عقد الرهن المذكور « راجع عقد الرهن آخر سطر حافظة غمرة ٧ دوسيه » وعليه فملكية المدعى لا يمكن ان تثبت فى هذه الظروف بمضى المدة مهما طال وضع يده لانه كان واضعاً يده بسبب معلوم غير اسباب التملك وهذا السبب هو الرهن « مادة ٧٩ من القانون المدنى » ولم يقم المدعى باثبات انه حصل تغيير النية Intersion de titres فى وضع يده

« وحيث ان تغيير النية يلزم ان يتكون من اعمال ظاهرة الاثر فلا يستفاد من سكوت المدين المرتهن كما هى الحالة فى هذه القضية عن المطالبة بأرضه خصوصاً اذا كان هذا السكوت يفسره نص عقد الرهن بل يجب ان يستخلص من قيام واضع اليد فى وجه المالك الاصلى وانكار حقه بفعل ظاهر محسوس يدل على تبدل وتغير الصفة فى وضع اليد ويدل على تقض الروابط القانونية السابق وجودها بين الطرفين وهذا امر غير متوفر فى هذه القضية

« وحيث لما تقدم يتعين رفض دعوى المدعى »

(قضية غير يانوس بشاى ضد عبد اللاه رشوان ابو السعود وآخرين غمرة ٥٨١ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة رزق ميخائيل بك القاضى)

فتاوى شرعية

٤٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦

وقف . غراس . قلمها . حكمها .

القاعدة الشرعية

الاشجار التي يقطعها الواقف ويرصد ثمنها في حساب الوقف إن كانت مما ينتفع بثمرها يكون حكمها حكم البناء وثمرها كثمر الإقراض فيشتري به اشجار أخرى مثل التي قلمها الواقف وتغرس بدلها، وإن كانت مما لا ينتفع بثمرها فسبيل ثمنها سبيل غلة الوقف ولكن إذا كانت الأرض مما يشغل بزراعة الاشجار فإن نبت مكانها مثلها فيها وإلا غرس بدلها من غلة الوقف

السؤال

سأل الشيخ محمد عز العرب بك الحماي الشرعي في ان المرحوم مصطفى باشا رياض وقف اطياناً بما فيها من الاشجار وبعد صدور الوقف جرى الواقف بقية حياته على ان يقطع بعض الاشجار ويغرس اشجاراً أخرى حتى لا يمكن الآن تمييز ما طراً عليه الوقف من الاشجار وما تجدد بعد الوقف وموجود الآن

بحسابات الوقف ثمن اشجاره، فهل هذا الثمن يصرف للمستحقين أو يشتري به عين تلحق بالوقف أرجو الافادة

الجواب

نفيد ان صاحب الفتاوى المهدية قال في صحيفة ٦٦٧ جزء ثان عن فتح القدير وسئل ابو القاسم الصفاد عن شجرة وقف يبس بعضها وبقي بعضها فقال ما يبس منها فسييله سبيل غلتها وما بقي فتدرك على حالها اه وفي البرازية قال الفضلي وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كييع الارض، وقال أيضاً اذا لم تكن مشجرة يجوز بيعها قبل القلع أيضاً لانه غلتها والمثمرة لا تباع إلا بعد القلع كبناء الوقف (بحر من كتاب الوقف) اه ومثله في الخلاصة وفي الحنانية في فصل الاشجار رجل وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينتفع باوراقها أو بثمارها قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى الوقف جائز فان كان ينتفع باوراقها أو بثمارها فانه لا يقطع اصلاً إلا ان يفسد اغصانها ولو كان لا ينتفع باوراقها ولا بثمارها فانه يقطع ويتصدق بها اه - ومثله في الخلاصة أيضاً، غير انه قال فان لم ينتفع باوراقها ولا بثمارها فانه يقطع ويصرف ثمنها في سبيله فان نبت ثانياً وإلا غرس مكانها

٨ - ومن ذلك كله يعلم ان الاشجار التي قطعها الواقف وثمنها موجود بحساب الوقف ان كانت مما ينتفع بثمرها فيكون حكمها حكم البناء وثمنها كضمن الاقراض فيشتري به اشجار أخرى مثل التي قطعها الواقف وتغرس بدلها وان كانت مما لا ينتفع بثمرها فسبيل ثمنها سبيل غلة الوقف ولكن اذا كانت الارض مما يشغل بزراعة الاشجار فان نبت مكانها مثلاً فيها وإلا غرس بدلها من غلة الوقف ؟

مفتي الديار المصرية
محمد نجيب

٤٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١٧

وقف . مصاريق الناظر . اسفاره . مراسلاته
جاني . كاتب

الذاعرة الشرعية

كل ما يصرفه الناظر في شؤون الوقف ومنفعته وما فيه مصالحته يحاسب من ريع الوقف مثل اسفار الناظر ومراسلاته ومرتب الجاني وماهية الكاتب

السؤال

سئل فيما يأتي :

تصيب على وقف اهل متكون من مبان
بالاسكندرية ناظران بالاشتراك معاً أحدهما

مقيم بالاسكندرية والآخر بالقاهرة ويستلزم الحال الى مبادلة المراسلات بينهما لابداء رأى الناظر المقيم بالقاهرة في شؤون الوقف وادارته وكذا في بعض الاحيان يدعو الناظر المقيم بالاسكندرية الناظر الآخر المقيم بالقاهرة للسفر الى الاسكندرية لادارة شؤون الوقف - فهل تصرف هذه المصروفات من الوقف أم من الناظر المقيم بالقاهرة - وهل تصرف اجرة الكاتب أو الجاني أو المصروفات التي يصرفها الناظران في ادارة شؤون الوقف ولمنفته ولما فيه مصلحته من الناظرين أم من الوقف ، مع العلم بأن الواقف لم ينص على شيء من ذلك ؟

الجواب

نقيد انه متى كانت المراسلات المتبادلة بين الناظرين متعلقة بشؤون الوقف وادارته فجميع ما يصرفه الناظران في ذلك يحاسب من ريع الوقف وكذا اذا كان سفر الناظر لمصلحة الوقف فاجرة سفره بحسب ما يليق بمثله تحاسب من ريع الوقف كما ان الوقف اذا احتاج في تحصيل ايراده الى جاب وفي حسابه ايراداً ومصرفاً الى كاتب يحاسب اجر مثل الكاتب والجاني من ريع الوقف وكذا كل ما يصرفه الناظران في شؤون الوقف ومنفعته وما فيه مصلحته يحاسب من ريعه ولا يلزم الناظرين من ذلك بشيء وان لم ينص عليه الواقف ؟

مفتي الديار المصرية
محمد نجيب

٤٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩١٨

زواج . طلاق . تصادق

القاعدة الشرعية

- ١ - اذا قرر الزوج بأنه اذا تزوج خلاف زوجته المسماة تكون زوجته المذكورة طالقة منى ثلاثاً انصرفت هذه اليمين الى الزواج المستقبل، فان ثبت انه كان متزوجاً بزوجة اخرى قبل هذا الاقرار فلا تكون زوجته المسماة طالقة
- ٢ - التصادق على عقد الزواج لا يعتبر عقداً شرعياً جديداً بل هو اقرار بالعقد السابق

السؤال

سألت الست ز . هانم . ر . في رجل يدعى ص . ج المتزوج بالست ز . هانم . ر . بعقد نكاح صحيح بمقتضى ورقة زواج تاريخها نوفمبر سنة ١٩١٤ وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩١٨ تزوج ص . ج المذكور بالست ن . بنت ح . زواجاً شرعياً ولم يثبت عقد نكاحه بها في وثيقة، ولما علمت به زوجته الاولى الست . ز هانم المذكورة جتمت عليه مفارقتها لزوجه الثانية فوعدها بذلك ثم استكتبته الورقة المرفقة المؤرخة ١٦ يولييه سنة

١٩١٨ المقرر فيها انه ان تزوج خلافاً تصبح طالقة منه ثلاثاً، ثم ما زالت به ليثبت طلاق زوجته الثانية منه بوثيقة طلاق رسمية، فلما اراد ذلك اجري صيغة تصادق بينه وبين زوجته الثانية على ان الزوجية قائمة بينهما من منذ ٧ فبراير سنة ١٩١٨ وتحرر بهذا التصادق وثيقة نمرة ٣ مؤرخة ٢ أغسطس سنة ١٩١٨ وعقبها في اليوم والساعة تحررت وثيقة طلاق بينهما نمرة ٤ طيه فالمرجو الافتاء عن الطلاق الصادر منه لزوجه الست ز هانم، هل يقع عليها بالتصادق الذي حصل بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٨ وذلك بعد تاريخ الورقة الموقع عليها بصيغة الحلف للست ز هانم ام لا، وهل يعتبر التصادق عقداً بعد الحلف ام لا ؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى الورقة المؤرخة ١٦ يولية سنة ١٩١٨ التي عليها امضاء ص . ج وتبين انه جاء بها ما لفظه : (انا الموقع فيه ادناه اقرر بأني اذا تزوجت بأى صفة كانت خلاف زوجتي الحاضرة ز . هانم . ر . تكون الست ز . هانم . ر . طالقة منى ثلاثاً) ونفيد ان التعليق على الكيفية الموجودة بهذه الورقة انما هو على عقد زواج يكون في المستقبل بعد تاريخها، ولا يدخل في المحلوف عليه عقد الزواج الصادر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩١٨ لسبقه

من الثمن جزء بخزينة المحكمة المختلطة فما هو الحكم الشرعي في باقي الثمن هل يعتبر تركه توزيع على الورثين شرعاً أم يشتري به عين توقف لمن كانت موقوفة عليهم الاطيان الاصلية بحسب استحقاقهم في الوقف الاصلى أم كيف مع العلم بأن الواقف لم يكن في مرض الموت أفيدوا؟

الجواب

نفيد انه قال في الدر ما نصه : (وبطل وقف راهن معسر ومريض مديون بمحيطه بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاة دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفى من الفاضل عند كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جملة له خاصة فتاوى ابن نجيم . قلت فيه بمحيط لأن غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي من الدين ... ورثته وإلا ففي كله ، فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شري به ارض بدلها اه - وقال في حاشية رد المحتار ان وقف مديون صحيح فانه يصح واسوء قصد به المماطلة لانه صادف ملكه كما في انفع الوسائل عن الذخيرة اه - ومن ذلك يعلم انه حيث كان الوقف في هذه الحادثة صادراً في حالة الصحة وكان الدين غير محيط بجميع الاطيان الموقوفة فما بقي من ثمن هذه الاطيان بعد سداد الديون يشتري به اعيان اخرى وتكون وقفاً على حسب

عن الحلف ، كما ان التصديق على عقد الزواج لا يعتبر عقداً شرعياً بل هو اقرار بالعقد السابق وحيث لا يقع الطلاق المذكور بالسؤال لعدم وجود الشرط المعلق عليه الحلف والله أعلم ما
مفتى الديار المصرية
محمد نجيب

٥٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩١٧

وقف . نزع ملكية . دين سابق . كالة الثمن . وقف

القاعدة الشرعية

اذا نزع الدائن ملكية العين الموقوفة وفاء لدين سابق على الوقف فان ما يتبقى من ثمن العين الموقوفة بعد سداد الديون يشتري به اعيان اخرى وتكون وقفاً على حسب انشاء الواقف وشروطه المبينة بكتاب وقفه

السؤال

سئل في رجل مات عن والدته وزوجته وأبناء ابن عمه الشقيق وقبل وفاته وقف أطياناً يجعل نصفها وقفاً على زوجته والنصف الآخر لبنات أخيه ونظراً لأن المتوفى كان مديناً والاطيان كانت مرهونة وإيقافها كان بعد الدين والرهن ، فأحد مدائنه نزع ملكية الاطيان وبيعت بيعاً جبرياً وبعد سداد الدين تبقى

انشاء الواقف وشروطه المبينة بكتاب وقفه
لهذه الاطيان والله أعلم

مفتى الديار المصرية
محمد نجيب

٥١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣

وقف . ناظر . ضم ثقة . معلوم الناظر

القاعدة الشرعية

إذا ضم القاضي للناظر ثقة واذن له الانفراد
بالعمل كان للناظر الأصلي أخذ المقرر له ما دام
ناظراً ولا يمنع من ذلك ضم القاضي ثقة اليه
ينفرد بالعمل

السؤال

سئل في ناظر وقف ضم اليه القاضي ثقة
ينفرد بالعمل وللناظر المنضم اليه اجر فهل له أخذ
ذلك الأجر مدة الانضمام أم لا أفيدوا ؟

الجواب

لِلناظر الأصلي أخذ المقرر له ما دام ناظراً
على الوقف ولا يمنع من ذلك ضم القاضي اليه
ثقة ينفرد بالعمل، لانه لم يتمتع بالعمل بتقصيره
قال في الاسعاف ما نصه (ولو ظعن أهل
الوقف في أمانته لا يخرجهم الحاكم إلا بخيانة

ظاهرة بينة وإن رأى أن يجعل لمن أدخله من
غلة الوقف قدراً معيناً جاز وينبغي أن يقتصد
فيما يجعل له من الغلة والله أعلم

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

وقف . ناظر . اجرة . سبق قبض الربيع مقدماً .

القاعدة الشرعية

يستحق الناظر اجراً على عمله إذا ثبت
انه قائم بادارة شئون الوقف ولو كان الناظر
السابق قد استولى على ريع الوقف مقدماً من
قبل تنظر الناظر الحالي

السؤال

سأل سائل فيما يأتي :

« قررت محكمة مصر الابتدائية الشرعية
اجرة لموكلتي على ادارة الوقف نظارتها
١٧ ٪ من ايراده بعد صرف العوائد . ومن
أعيان الوقف عين حصص الناظرة السابقة
اجرته مقدماً والناظرة الحالية هي التي تدير
شؤون تلك العين من عمارة وترميم ودفع العوائد
المستحقة عليها وغير ذلك . فهل الناظرة الحالية
التي قدرت لها الاجرة المذكورة بالتقرير المرفق

تحويل الأجرة من سكان عقارات الوقف وأخذها ونحو ذلك فلا يستحق أجرة ومن ذلك يعلم انه متى كانت النظاره الحالية التي قدرت لها الأجرة المذكورة بالتقرير قائمة بإدارة شئون الوقف من تاريخ اقامتها في النظر عليه فانها تستحق الأجرة المقررة لها من تاريخ عملها والله أعلم ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

بهذا ان تحسب لنفسها أجرة من اراد تلك العين التي حصلت النظاره السابقة أجرها مقدماً أو ليس لها ذلك أرجو ان تفضلوا بالاجابة

الجواب

نص الفقهاء على ان القاضي اذا عين للناظر أجرة فانه يستحقها اذا عمل في الوقف فان لم يباشر عملاً بان أحال المستحقين على

قضايا المحاكم الشرعية

عبد الله محمد سليمان الشيخ وحسن محمد سليمان الشيخ ومحمود احمد سليمان الشيخ ومحمد احمد سليمان ادعت فيها ان احمد سليمان توفي وانحصر ميراثه الشرعي في اخيه شقيقه محمد سليمان الشيخ ثم توفي محمد سليمان الشيخ وانحصر ميراثه الشرعي في زوجتين هما زبيدة محمد عشرين وعائشة بنت موسى سليمان وفي اولاده محمد واحد وعليوة وستيتة ثم توفيت زبيدة وانحصر ميراثها الشرعي في اولادها احمد وستيتة وعليوة وطلبت الحكم بذلك. وقد حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ للدعية بما طلبت وعورض في هذا الحكم ورفضت المعارضة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ واستؤنف هذا الحكم امام المحكمة العليا تحت نمرة ١٨٠ سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ فقررت الغاءه بالنسبة لزوجته

٥٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤

الظمن في الاحكام . مواعيد . قيد

القاعدة القانونية

ان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لم تحدد مواعيد لقيد الظمن امام المحاكم الاتهامية ممن يتعدى اليه الحكم كما حددت مواعيد القيد بالنسبة الى الاستئناف (راجع المادة ٣١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية)

الوقائع والاسباب

قال وكيل الطاعنين ان المظنون ضدها رفعت القضية نمرة سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢ بمحكمة قنا الابتدائية الشرعية على كل من

زبيدة وورثة عليوة لها وتأييده فيما عدا ذلك
بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٢٤

« وبما ان حكم المحكمة العليا يتعدى للطالبين
وهو غير صحيح فهم يطعنون عليه ويطلبون الغاءه
لانه قد بنى على سببين هما اقرار المدعى عليهم
بجزء من الدعوى واثبات الجزء الآخر بالبينة
المزكاة في حين ان الاقرار حجة قاصرة على المقر
والحكم المطعون فيه حجة على الكافة فلا
يصلح الاقرار سبباً له أما الشاهدان اللذان
شهدا فان احدهما شهد للمدعية في القضية نمرة ١
سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢ وردت شهادته ومن
كان هذا شأنه لا تقبل شهادته في الموضوع ثانياً
وطلب وكيل المطعون ضدها رفض الطعن
لانه قيد في غير الميعاد

« حيث ان وكيل الطاعنين بين الغرض
من طعنه وانه يطعن في حكم المحكمة العليا
الصادر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ في القضية
نمرة ١٨٠ سنة ١٩٢٢ - سنة ١٩٢٣

« وحيث ان الطعن امام المحاكم الانتهائية
ممن يتعدى اليه الحكم لم يحدد له القانون مواعيد
للقيد كما حددها للاستئناف وعلى ذلك يكون
الطعن مقبولا شكلاً

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صحيح
لصحة اسبابه ولم يأت الطاعنون بدفع مقبول
ولا بأوجه تقتضى التأثير على الحكم »

(استئناف احمد محمد سليمان الشيخ وآخرين وحضر
عنه فضيلة الاستاذ الشيخ محمد عمر الانجباوى المحامى
ضد الست عليوه بنت محمد سليمان وحضر عنها فضيلة
الاستاذ الشيخ محمد النشترقي المحامى . نمرة ١٣٣ سنة
٢٣ - ٢٤ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد
مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٥٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤

وقف . صحة . مرض . خروج الشخص
خارج منزله .

الدائرة الشرعية

ان خروج الشخص لقضاء حوائجه خارج
المنزل يجعل تصرفاته الشرعية صحيحة فتعطى
حكم تصرفات الاصحاء ، فاذا حضر الواقف
أمام القاضى فى المحكمة وأشهد على نفسه
بالوقف دل هذا على انه صحيح جسمياً ولا سيما
اذا كان الاشهاد بالوقف قد صرح فيه بأنه كان
صحيح الجسم والعقل وقت الوقف
المحكمة : -

« حيث ان الحكم المستأنف فى الموضوع
وهو صحيح فى ذاته لأن كتاب الوقف اشتمل
على ان الواقف حضر أمام القاضى فى المحكمة
واشهد على نفسه بالوقف وخروج الشخص
لقضاء حوائجه خارج المنزل بحمله صحيحاً بالنسبة
لتصرفاته الشرعية فتعطى حكم تصرفات الاصحاء
وفضلاً عن هذا فان اشهاد الواقف صرح فيه
بأنه كان صحيح الجسم والعقل وقت الوقف »
(استئناف الست فاطمة عبد المطلب الشهيرة بحنيقه
ضد الست تقيسه هانم . نمرة ١٣٧ سنة ٢٣ - ٢٤
دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى
المراغى والهيئة السابقة)

٥٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤

سريان اللائحة على الحوادث السابقة . اجراءات

القاعدة الشرعية

ان القواعد المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في غير مسائل الاجراءات لا تسرى على الحوادث السابقة عليها الا بنص .
قبول الحكم للطعن فيه بطريق الاستئناف أو عدم قبوله له وقبول الحكم للطعن فيه ممن يتعدى اليه وعدم قبوله ذلك من الامور التي ترجع الى الحقوق فتسرى عليها القاعدة العامة وهي عدم سريان قانون متأخر على حادثة ماضية الا بنص .

الوقائع والاسباب :

تضمنت عريضة الطعن ان المرحوم يوسف بك اتوزير مرسوارى ابن المرحوم احمد اغا قوله كان يملك ابعادية خراجية قدرها اربعمائة فدان بأراضي ناحية اشروبة بمديرية النيا وقد وقفها بمقتضى حجة ايقاف صادرة في غرة جمادى الثانية سنة ١٢٧٨ هجرية وسجلت في دفاتر بيت مال مصر في ذلك العهد مع حجة اخرى فيها وقف ثانى وقد رفعت قضية في ذلك العهد من حسن افندي چركس على عثمان اغا وبيت المال أمام قاضي مصر ادعى فيها وفاة

الواقف المذكور في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٧٨ وانحصار ارثه في ورثته وأنه في شهر جمادى الآخر سنة ١٢٧٨ وقف الاربعمائة فدان المذكورة وانشأ وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده يكون وقفاً مصرفاً ريعه على من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم الى آخر ما ذكره فاذا انقضوا جميعاً وابادهم الموت عن آخرهم يكون ذلك وقفاً على عتقائه وعتقاء عتقائه على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وقد اعترف عثمان اغا المدعى عليه وهو احد الورثة بجميع الدعوى كما اعترف الوكيل عن بيت المال بوفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه على الوجه المبين بالدعوى وان المتوفى كان يملك الاطيان الميمنة وان بيت المال واصلع اليد عليها وانكر ما عدا ذلك وقد افهمهم سماحة قاضي مصر بابدال اعيان صارت وقفاً لأن الوارث اعترف بأنها وقف لا ملك واصدر بذلك حكمه المؤرخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ « وبما أن هذا الحكم يتعدى الى الطالبة لانها مرزوقة لوالدها من الست حسن ملك معتوقة الست جليياظ معتوقة الواقف المذكور فهي تطعن في هذا الحكم وتطلب قبول الطعن شكلاً وتطلب الناء هذا الحكم لانه مخالف لنص حجة الوقف المؤرخة غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ لان الحجة التي املاها الواقف بنفسه

عدم سريان قانون متأخر على حادثة ماضية
إلا بنص «

(استئناف الست خديجة مصطفى وحضر عنها الشيخ مصطفى الجمل المحامي ضد حسن افندي صدق وآخرين وحضر عن الاول الشيخ حامد عوض المحامي وعن الثاني الشيخ محمد عمر الانجباري وعن الثالث الشيخ محمد القصي المحامي . نمرة ٩ سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة فضيلة رئيس المحكمة العليا ومن معه)

٥٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٤
دعوى . طلب أكثر من الحق . صحة شكل
الدعوى .

الناصرة الشرعية

لا يصح الحكم برفض الدعوى بناء على
ان المدعى طلب أكثر من حقه إذ من الحرج
البين الذي ينبو عنه التشريع ان يكاف كل
مدع ان تكون دعواه بقدر ما يستحق فاذا
كان المدعى مستحقاً في وقف وطلب نصيباً
من ريع الوقف أكثر من النصيب الذي
يستحقه بمقتضى كتاب الوقف وجب الحكم له
بمقدار ما يستحق ولا ترفض دعواه بناء على انه
طلب نصيباً أكثر من النصيب الذي يستحقه شرعاً

الوقائع والاسباب :

تضمنت الدعوى الصادرة من المستأنف
أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية على حضرة
صاحب المعالي وزير الاوقاف ان المرحوم السيد

فيها النص الصريح على استحقاق العتقاء وعتقاء
العتقاء أو أولاد الجميع وليس شيء من ذلك في
الحكم مع ان الحكم بني على تلك الاوراق فلا
يجمل ان يترك بغير نظر ولا يوجد في القانون
الذي تسير عليه المحاكم الشرعية ما يمنع من قبول
هذا الطعن شكلاً وموضوعاً وليس هناك فرق
بين الطعن في الاحكام التي صدرت قبل
القانون اياً كان التاريخ مادام الطاعن لم يستطع
حقه لسبب من الاسباب كما هو الامر هنا الى
آخر ما ذكره

وأجاب وكلاء المستأنف عليهم بأن هذا الطعن
غير مقبول شكلاً لأن الحكم المطعون فيه صدر
في سنة ١٢٧٩ هجرية والطعن في الاحكام لم
يشرع للمحاكم الشرعية الا في قانون سنة ١٨٩٧
وهذا الحكم سابق عليه والقوانين لا تسرى على
ما تقدمها الى آخر ما ذكره في هذا الشأن
حيث ان الطعن في الحكم ممن يتعدى
اليه لم يشرع العمل به في المحكمة الشرعية قبل
لائحة سنة ١٨٩٧

« وحيث ان قواعد القانون في غير مسائل
الاجراءات لا تسرى على الحوادث السابقة
عليها الا بنص

« وحيث ان قبول الحكم للاستئناف
وعدم قبوله له وقبوله للطعن ممن يتعدى اليه
الحكم وعدم قبول ذلك من الامور التي ترجع
الى الحقوق وتسرى عليها القاعدة العامة وهي

٩ مارس سنة ١٩٢٤ برفض الدعوى قائلة في اسباب حكمها ان الواقف انما جعل الترتيب بين الاصل وفرعه فقط حيث قال الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره وعلى هذا فان شرط الواقف يقضى بأنه ب وفاة عبد الله سعيد عقيماً تنقض القسمة ويقسم الوقف على الطبقة التي بعدها لانه آخر طبقته موتاً وحينئذ يكون نصيب المدعى واخوته على فرض ثبوت دعواه اقل مما طلبه وبما انه طلب ثلث الوقف فيكون غير محق في طلبه

استأنف المدعى هذا الحكم لدى المحكمة العليا طالباً الغاءه وقال وكيله ان اسباب الحكم لا تنتج

وطلب حضرة مندوب وزارة الاوقاف تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

« حيث ان المحكمة قررت رفض الدعوى بناء على ان المدعى طلب نصيباً من الوقف اكثر من نصيبه الذي يستحقه بمقتضى كتاب الوقف » وحيث ان كتاب الوقف يجب ان يوضع موضع المثلث للدعوى فيما يختص باستحقاق النصيب فلمدعى ان يطلب ما يشاء وبعد اثبات الوقائع التي يتوقف عليها الاستحقاق يقضى القاضي له بما يستحقه ويرفض الزائد اذا لم يكن كتاب الوقف مثبتاً له

« وحيث انه من الحرج البين الذي ينبوعنه التشريع ان يكلف كل مدع استحقاقه

احمد السادة ابن السيد محمد السادة وابنه السيد مصطفى صبرى السادة وقفاً أعياناً بموجب حجتين صادرتين في سنة ١٢٥٢ وسنة ١٢٥٤ أنشأ وقفهما من بعدهما على من عيناه بهما وجملاً الشروط العشرة للست نفيسه خاتون بنت الأول . وبما لها من حق التغيير انشأت الوقف على نفسها ثم من بعدها على اولادها بالسوية بينهم وهكذا الى حين اقراضهم وقد ماتت الست نفيسه عن اولادها الثلاثة وهم عبد الله سعيد وحسن حلمى وحسين عبد الحليم ثم توفى ابنها حسين عن بنته فاطمه فقط ثم توفى حسن حلمى عن اولاده الخمسة وهم محمد ومصطفى وحسن وزليخا وعزيرة ثم توفيت زليخا عن بنتها أمينة فقط ثم توفيت فاطمه بنت حسين عبد الحليم عن اولادها الثلاثة فقط وهم مصطفى عبد الحليم (المدعى) وفردوس وعزيرة ثم توفى عبد الله سعيد عقيماً فانتقل نصيبه لأقرب الطبقات اليه وهم المذكورون بالسوية أيضاً بينهم وطلب الحكم بنصيبه في ثلث ريع جميع الوقف الذي هو نصيب حسين جده وأمر معالى وزير الاوقاف الذى عين فى النظر على هذا الوقف بأن يؤدي له ذلك

ومندوب وزارة الاوقاف اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وبوفاة الواقف وتنظر الوزارة على الوقف وانكر ما عدا ذلك

وقد حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ

وانا نعجب كيف ان محكمة مصر الابتدائية الشرعية تحكم برفض دعوى المدعى بناء على انه قد طلب نصيباً اكثر مما يستحق حسب كتاب الوقف. أما كان الاولى بها ان تحكم له بالنصيب الذي تبينه من كتاب الوقف ولا تحكم برفض دعواه؟

٥٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٤
طعن في الاحكام . بعد حكم نهائي صدر
بالطريق العادي

القاعدة الشرعية

من تقدم الى المحاكم بالطريق العادي وحكم برفض دعواه وأصبح الحكم نهائياً فلا يجوز له ان يلجأ بعد ذلك الى طريق الطعن عملاً بأحكام الفصل الخامس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي نصت على جواز الطعن في الاحكام ممن يتعدى اليه، ولا يصح لمحكمة الطعن أن تسمع منه دعواه من جديد لان سماع ذلك يؤدي الى ابطال الحكم النهائي الصادر ضده في نفس الموضوع والمحاكم لا تملك ذلك .

الوقائع والاسباب

تضمنت عريضة الطعن ان المرحوم عبد الحميد باشا صادق وحرمة الست ملكه هانم البيضاء وقفاً اعياناً بمقتضى حجة الوقف الصادرة

في وقف ان تكون دعواه بقدر ما يثبت كتاب الوقف طبقاً لما يفهمه القاضى الذى ترفع أمامه الدعوى خصوصاً اذا لوحظ اختلاف أنظار القضاة في فهم كتب الوقف «

(استئناف مصطفى اقندى عبد الحكيم السادة وحضر عنه فضيلة الاستاذ الشيخ سليمان العبد المحامى ضد حضرة صاحب المعالي وزير الاوقاف . نمرة ١٠٠ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

تعليق

عقد المغفور له الشيخ محمد عبده في التقرير الذى رفعه في نوفمبر سنة ١٨٩٩ الى نظارة الحقانية باباً في « ما تبطل به الدعوى » بحسب عقلية بعض القضاة الشرعيين ، وذكر أمثلة عدة كان القضاة يتخذونها اسباباً للحكم بطلان الدعوى . منها ان (يدعى المدعى بمائة و يقيم الدليل على خمسين فيحكم ببطلان دعواه كلها ويلجأ الى رفعها ثانياً بالخمسين مع ان الحكم لا يصح فيما ثبت ثم يمنع المدعى ما زاد) ومنها (ادعى رجل عن اخيه بمقدم صداق مبالغه خمسون جنياً افرنجياً فكان من اسباب بطلان الدعوى ان فى المدعى به جهالة لانه لم يقل (انجليزياً ضرب انجليترا عبارة عن ٩٧ قرشاً ونصف قرش مصرى) مع ان الشريعة انما تلزم ببيان نوع السكة اذا تعددت وعسر التمييز بينها . أما الجنيه الافرنكي فهو معروف عند الكافه وهو الانجليزى وقيمته لا تخفى على أحد من أهالى هذه البلاد

المذكور منضمّاً الى السبعة عشر فداناً المذكورة
ثم بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩١٠ نسب الى عبد الحميد
باشا صادق انه اصدر اشهاداً ابطال العمل فيه بما
شرطه لنفسه في الوقفين المذكورين من الشروط
العشرة وأنه لا حق له بالعمل بها ولا التمسك بها
ثم توفي عبد الحميد باشا صادق فأصدرت الست
ملكه اشهاداً شرعياً بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩١٢
من محكمة الاسكندرية الشرعية تضمن اخراج
السيدات عائشة وفاطمة ومنيرة بنات المرحوم
عبد الحميد باشا صادق واولادهن وذريتهن
من السبعة والثلاثين فداناً التي كانت موقوفة
عليهن بعد الست ملكه وزوجها وادخلت
بدلهن من ادخلتهن اللاتي من بينهن الست
فاطمة بنت سليمان حسين الطاعنة ثم توفيت
الست ملكه هانم وقام النزاع بين الست عائشة
هانم احدى المطعون ضدهما وبين الست نبيهة
هانم بنت عبد الله التي كانت ناظرة على الوقف
وقتذاك بشأن اشهاد التغير الصادر من الست
ملكه وهمل هو صحيح أولاً وقد قضت المحكمة
العليا الشرعية بتاريخ ٢٢ يولية سنة ١٩١٦ في
قضية الاستئناف نمرة ١٩ سنة ١٩١٤ - سنة
١٩١٥ بعدم صحة ذلك الاشهاد

« وبما ان هذا الحكم يتعدى للطاعنة
مباشرة ولم تعلن بشيء من اجراءات الدعوى
ولا ما يتعلق بها فهي تطلب اعادة النظر فيه
طبقاً للمادة ٣٣٧ لأن الاشهاد المنسوب
صدوره الى عبد الحميد باشا صادق في ٢٧ يونيو

من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٦ يناير سنة
١٩٠١ ومن ضمن ما هو موقوف تسعة وثلاثون
فداناً وثلاث فدان وثلاثا قيراط من فدان كائنة
بزمَام ناحية الشناوى بمركز كفر الشيخ وقد انشأ
المشهدان وقفهما على الست ملكه هانم ومن
بعدها على ما بين بكتاب الوقف فأما قطعة
الارض البالغ قدرها تسعة وثلاثين فداناً وثلاث
فدان وثلاثي قيراط فتكون وقفاً على عبد الحميد
اشا صادق مدة حياته ثم من بعده علي بناته
الثلاث عائشة وفاطمة ومنيرة ومن سيحدثه الله
له من الذرية ثم من بعد ذلك كل منهم يكون
نصيبه من ذلك وقفاً على اولاده كذلك ثم
على ذريتهم ونسلهم . وقد شرط الواقفان
لاحدهما عبد الحميد باشا صادق في كامل وقفهما
الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة
والنقصان والتغير والتبديل ثم من بعده تكون
هذه الشروط لزوجته الست ملكه المذكورة ثم
ان عبد الحميد باشا صادق بما له من هذه الشروط
اخرج الست ستية بنت سيد احمد التي كان
موقوفاً عليها بعد وفاة الست ملكه سدس خمسة
عشر فداناً وثمان فدان وثلاث قيراط وصيرها
لا تستحق في الوقف المذكور شيئاً وادخل بدلها
في السدس المذكور وهو (فدانان ونصف
فدان ونصف قيراط من فدان وثلاثاسمهم من قيراط
الست نبيهة بنت المرحوم عبد الله ابن محمد
الموقوف عليها سبعة عشر فداناً وجعل السدس

سنة ١٩١٠ غير صحيح ولا يجوز التمسك به لأن الواقف كان قبل هذا التاريخ في حالة ضعف في قواه العقلية لا يستطيع معها التمييز وإدراك الحقائق إلى آخر ما ذكر من طلب قبول الطعن والحكم بإبطال الحكم المطعون عليه ووكيل المستأنف عليهما قال إن الطاعنة ليس لها الحق في تقديم هذا الطعن لأنها علمت بالحكم المطعون فيه فرفعت القضية غمرة ٣٣ سنة ١٩٢٢ - سنة ١٩٢٣ بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية على موكلتيه وذكرت كل ما ذكرته الآن أمام هذه المحكمة بشأن اشهاد التغير كما ذكرت إن المرحوم عبد الحميد باشا صادق لم يكن أهلاً وقت صدور الاشهاد منه بإبطال الشروط العشرة وقد حكمت تلك المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت أمام المحكمة العليا التي قضت بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بتأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف وذلك في قضية الاستئناف غمرة ١٤٩ سنة ١٩٢٢ - سنة ١٩٢٣ ولم تكتف بهذا بل رفعت التماساً رفضته المحكمة العليا بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فهذا الطعن المقدم اليوم قد سبق للمحكمة العليا أن فصّلت فيه كما تقدم فليس لها أن تنظره ثانياً وطلب لذلك عدم قبول الطعن المذكور وقدم صوراً ما أشار إليه من الأحكام وبعد تبادل المذكرات من وكلي المتداعيين في هذا الموضوع صدر ما يأتي :

« حيث إن المدعية تطعن في الحكم

الصادر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩١٦ في قضية الاستئناف غمرة ١٩ سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٥ بإبطال اشهاد التغير الصادر من الست ملكه باعتبار أن الحكم المذكور يتعدى إليها طبقاً للمادة ٣٣٧ من القانون

« وحيث أن المحاكم توسعت في المادة المذكورة ولم تقصرها على الحالات التي وضعت من أجلها وهي التي لا يكون للشخص فيها سبيل للتخلص من الحكم إلا سبيل الطعن مثل الأمور التي نص الفقهاء على أن الحكم فيها حكم على الكافة كالحرية والنسب فبناء على هذا التوسع يكون للشخص طريقان للتقاضي أحدهما طريق الطعن في الحكم والثاني الطريق العادي وهو التقدم إلى محكمة الدرجة الأولى

« وحيث أن الطاعنة تقدمت إلى المحاكم بالطريق العادي وحكم برفض دعواها وأصبح الحكم نهائياً فلا يجوز لها أن تلجأ بعد ذلك إلى طريق الطعن ولا يصح لمحكمة الطعن أن تسمع منها دعواها لأن مناع ذلك قد يؤدي إلى إبطال الحكم النهائي الصادر ضدها في نفس الموضوع والمحاكم لا تملك ذلك

« وحيث أن الحكم الصادر برفض دعواها ليس حكماً بعدم الاختصاص بمعنى أن المحكمة لم تر لنفسها حق سماع الدعوى ورأت أن الحق لمحكمة الطعن وحدها لأنه

صادق على بعض الوقائع ودفع دعوى المدعى لعدم امانته على الوجه الذي بينه بورقة اجابته وبالمحضر وقد انكر وكيل المدعى ذلك

« ومن حيث ان المدعى نوقش فقرره انه ورث عن ابيه القدر المذكور وانه باعه بثمنائة جنيه ولم يبق بيده من هذا الثمن شيء »

« ومن حيث ان ما بينه مصرفاً لهذا الثمن من انه بذل بعضه في اصلاح اراضي والدته وبعضه في علاجها ان صح مع تقريره بان لوالدة اطياناً فهو تبرع، ومثل هذا التبرع الذي يستغرق كل ما ورثه لا شك تصرف لا يقتضيه عقل ولا شرع، فيكون به مفسداً ومن جهة ثانية قد قرر المدعى انه رهن أولاً ربع الوابور نصيبه ارثاً وانه لما باع نصيبه في الاطيان دخل ربع الوابور في البيع ولم يكن فك رهنه اذ ذاك ولم يذكر في عقد البيع ان ربع الوابور رهون وقد جاء بصورة عقد البيع المودعة بحافظة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ الوارد بها بيع الاطيان وما يتبعها من الوابور انه يقر بان هذه الأرض غير موقوفة ولا رهوتة مع انه ادخل في البيع ربع الوابور تبعاً لها وهو رهون ولم يرتفع رهنه بعد ذلك تغريراً بالمشتري لا يتفق مع الامانة ومن جهة ثالثة جاء بصورة تقرير الخبير المودعة بحافظة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ بالصفحة التاسعة وما بعدها ما يفيد انه باع ٣١ فدان و٣ قراريط و٢٠٠ سهم في حوض نمرة ٤ بناحية جزراً معينة غير مشاعة من التركة قبل ان

فضلاً عن ان ذلك غير صحيح في ذاته فالاسباب لا تساعد عليه »

(استئناف الست فاطمة بنت سليمان حسن وحضر عنها فضيلة الاستاذ الشيخ محمد خيرت راضى بك المحامي ضد السيدتين عائشة هانم ومنيرة هانم وحضر عنهما فضيلة الاستاذ الشيخ عبد الرازق بك القاضي الخاوي . نمرة ٦٠ . ١٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٥٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١١ يولييه سنة ١٩٢٣

حضانة . عاصب . مفسد .

القاعدة الشرعية

١ - نص شرعاً على ان العاصب اذا كان مفسداً لا يسلم اليه المحضون

٢ - التصرف في المال على خلاف مقتضى العقل والشرع فساد . وبذل المال في سبيل البر وان كان محموداً ولكن متى جاوز حد الاعتدال الى الاسراف كان فساداً

المحكمة :-

نص شرعاً على ان العاصب اذا كان مفسداً لا يسلم اليه المحضون وعلى ان التصرف في المال على خلاف مقتضى العقل والشرع فساد وعلى ان بذل المال في سبيل البر (وان كان محموداً) متى تجاوز حد الاعتدال الى الاسراف كان فساداً

« ومن حيث ان وكيل المدعى عليها

« ومن حيث ان كل وجه مما ذكر كاف
في اثبات ما دفع به وكيل المدعى عليها ويتعين
قبوله ورفض الدعوى »

(قضية ابراهيم بك ممتاز ضد الست فاطمة كريمة
ابراهيم بك ممتاز . نمرة ٥٤٧ سنة ٢٢ - ٢٣ . اصدر
المحكم حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد خفاجي)

تقسم وطلب من الخبير الا يراعى ذلك في
اجراء القسمة (انظر آخر الصفحة التاسعة) مما
يدل على انه لم يؤذن من اولى الشأن معه
في البيع وانه باع ما لا يملك وهو غصب
يدل على عدم الامانة

قضا المحاكم المختلطة

الديون التي عليه المتنازل اليهم أو للحاجزين
٣ - في حالة ما ترفض الديانة السماح
لناظر الوقف بدفع نفقة الى مدينهم يجوز للمحكمة
من باب الرأفة ان تقدر نفقة الى المستحق
المحجوز على استحقاقه أو المتنازل عن استحقاقه
ولكن يجب على الناظر ان يقدر النفقة بكل
تحرز لان المستحق ليس له في الاصل حق
مطلقاً في ريع الوقف طالما كان التنازل سارياً
والحجز نافذاً وان للمحكمة من باب الشفقة من
جهة وقياساً على ما خوله لها الشارع من تقدير
نفقة للمفلس حسب احكام المادة ٢٧٣ من
قانون التجارة من جهة أخرى ان تقدر للمستحق
الحاج نفقة يدفعها الناظر من ريع الوقف على
الرغم من معارضة الدائنين واعتماداً على ان
الفكرة الاصلية في انشاء الوقف انما ضمان الرزق
لأولاد الواقف ودفع العوز والفقير عنهم

(استئناف وقف ابراهيم باشا هدى ضد محرم هدى
رئاسة جناب المستشار فو . نشرة الاحكام المختلطة عدد
١٠ ص ٢٧ ص ٢٢٥)

٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢

اختصاص القضاء المختلط . وقت رفع الدعوى .
تنازل الاجنبي لوطى . وقف . تنازل المستحق .
الحجز على استحقاقه . نفقة . حرمان . سلطة
المحكمة في تقرير نفقة للمستحق .

القاعدة القانونية

١ - اذا رفعت الدعوى امام المحكمة
المختلطة وكانت المحكمة المختلطة مختصة وقت
رفع الدعوى فيبقى الاختصاص قائماً الى
النهاية حتى ولو تنازل الأجنبي الذي كان في
الخصومة الى وطني في الفترة بين شطب القضية
امام المحكمة وتجديدها مرة اخرى بعلم خبر
٢ - المستحق في الوقف الذي تنازل عن
استحقاقه لدائنيه أو حجز دائنوه على استحقاقه
تحت يد ناظر الوقف لا يحق له مطالبة الناظر
الاستحقاق كله أو بمضه لأى سبب كان حتى
ولو كان بسبب النفقة ويبقى محروماً حتى يسدد

تعليق

هذا المبدأ سارت عليه المحاكم المختلطة
ولم تجد عنه مطلقاً (١)

٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤
اجارة . ايداع القطن لدى المؤجر . يمينه .
حق المؤجر . مسئولية . احوال .

القاعدة القانونية

لا يحق للمستأجر الذي يودع الاقطان
لدى مؤجره ضمناً على وفاء الايجار ويأذن له في
بيعها سداداً للاييجار ان يتظلم من تأخير المؤجر في
بيع اقطانه وان يطالبه بالفرق بين سعر القطن
يوم استحقاق الايجار وبين سعره يوم البيع اللهم
الا اذا اثبت المستأجر ان المؤجر تعمد تأخير
البيع للاضرار به أو اثبت انه انذر المؤجر
بالبيع اتهازاً لفرصة تحسن السعر واهمل المؤجر
في بيع القطن اهمالاً ترتب عليه ضرر لحقوق
المستأجر .

(استئناف طائفة الروم باسكندرية ضد عبد الجليل
عوض . رئاسة جناب المستشار هانسون نشرة الاحكام
المختلطة — العدد العاشر من ٧٣ من ٢٢٤)

(١) راجع الاحكام العديدة المنشورة في مجموعتي
العشرين سنة الماضية تحت كلمة « قضاء مختط »

٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤
نزاع ملكية . استحقاق . اثبات الملك .

القاعدة القانونية

١ - الأصل ان الدائن الذي ينزع
ملكية عقار باعتبار أنه مملوك لمدينه وسبق انه
اخذ عليه اختصاصاً عقارياً يجب عليه عند رفع
دعوى استحقاق من الغير ان يثبت ان هذا
العقار ملك مدينة (١)

٢ - ولهذا الأصل استثناء أي ان اثبات
الملكية يكون على طالب الاستحقاق اذا تبين
للمحكمة من ظروف وقرائن الدعوى وعلى
الخصوص من ماجريات دعوى نزاع الملكية
ان دعوى الاستحقاق كيدية غير جدية أو اذا
تبين للمحكمة من اقوال وتصرفات المدين المنزوعة
ملكته ان الملكية له بصفة يقينية وان طالب
الاستحقاق رجل مسخر .

(استئناف رشوان حنفى ضد عبد الحافظ ابراهيم
رئاسة جناب المستشار هانسون . نشرة الاحكام المختلطة
العدد العاشر السنة ٣٧ من ١٨٢٢)

(١) (راجع بهذا المعنى الاحكام العديدة الصادرة
بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٠ نشرة الاحكام المختلطة
من ٢٢ من ٩٢ وبتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ نشرة
الاحكام المختلطة من ٢٢ من ٣٦٣ بتاريخ ٢٣ ديسمبر
١٩١٠ نشرة الاحكام المختلطة من ٢٨ من ٧٧)

هذه الاحوال كان المجال حراً للطرفين في اثبات
أو نفي هذا الادعاء.

٤ - لا يعتبر غشاً يجيز الالتماس اعلان
شهود امام المحقق ومتوفرة فيهم شروط الرد
خصوصاً اذا لم يكن الخصم في حالة يتعذر عليه
فيها معرفة اوجه الطعن في الشهود .

(استئناف عبد الحليم باشا حاصم ضد منها خورى
حداد . رئاسة جناب المستشار هانسون .

٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤

طلبات جديدة . بعد قفل باب المرافعة . التنازل
عن الدعوى . رضاه المدعى عليه . استرداد
الحصة الشائعة . ربح . مصاريف .

القاعدة القانونية

١ - الطلبات التي تدون في مذكرة
وتودع في قلم الكتاب بعد قفل باب المرافعة
لا يؤخذ بها إلا بشرط مطابقة الطلبات الواردة
فيها للطلبات التي قدمت في جلسة المرافعة .
فاذا تضمنت طلبات جديدة وجب استبعادها
من الدعوى ومن الحكم

٢ - لا يملك المدعى التنازل عن دعواه
بدون رضاه المدعى عليه اذا كانت الدعوى قد
ارتبطت بطلبات تبودلت بين المدعى والمدعى
عليه ولا سيما اذا كان المدعى لم يقتصر على ابداء
دفعوع بسيطة وإنما أبدى طلبات جعلت له
مصلحة خاصة في الدعوى . فاذا طلب شريك
في الملك قبل قسمته ان يسترد لنفسه الحصة

٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤

عدم اختصاص عام . التمسك به . التماس اعادة
نظر . رعوية الخصم . سكوت الخصم . غش .
شهود . رد .

القاعدة القانونية

١ - انه وان كان الدفع بعدم اختصاص
المحكمة بوجه عام يمكن ابداءه في أى حالة كانت
عليها الدعوى ويمكن الحكم به من تلقاء نفس
المحكمة الا انه لا يمكن ان يكون مثل هذا الدفع محل
طلب التماس اعادة النظر لان اسباب الالتماس
مبينة ببيان حصر في المادة ٤٢٤ من قانون
المرافعات (١)

٢ - ان سكوت احد الخصوم عن اظهار
رعويته المحلية التي يترتب على ظهورها عدم
اختصاص المحاكم المختلطة بنظر الدعوى لا يمكن
ان يعتبر غشاً مسوغاً لطلب التماس اعادة النظر
طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٤ من قانون
المرافعات لان انتماء الشخص الى الحكومة المحلية
أولى حكومة اجنية لا يؤثر بذاته على رأى
القاضى في الحكم

٣ - لا يعتبر غشاً مسوغاً لقبول التماس
اعادة النظر طبقاً للمادة ٤٢٤ مرافعات تأكيد
الخصم بأنه متم لدولة دون اخرى لانه في مثل

(١) (راجع بهذا المعنى أيضاً الحكم الصادر من
محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠
ومنتشر بنشرة الاحكام المختلطة س ٣٢ ص ٣٣٣)

بعد الدفع بعدة سنوات (وفي الحادثة هنا تمحور العقد بعد الدفع بسبع سنوات) كان الحلول غير منتج الاثر القانوني

(استئناف سيد علي درويش ضد قسطندي اخلوبولو رئاسة جناب المستشار قو . نشرة الأحكام المختلطة عدد ١٠ س ٣٧ — ص ٣١٦)

تعليق

وهذا مستفاد ايضاً من نص الفقرة الاولى من المادة ٢٢٥ مدني مختلط المقابلة للفقرة الاولى من المادة ١٦٢ مدني اهلي حيث نص الشارع على ان التأمينات متى كانت على الدائن الاصلية تكون تأميناً لمن دفعها في أحوال بينها الشارع وذكر منها حالة ما اذا قبل الدائن عند الاداء له „au moment du paiement“ انتقال التأمينات لمن دفع الدين اليه

٦٥

محكمة الاسكندرية المختلطة

قاضي الأمور المستعجلة

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩١٤

اجارة . اختصاص . تغيير الاختصاص المتفق عليه . مصلحة .

القاعدة القانونية

اذا اتفق المؤجر والمستأجر على اختصاص المحكمة التابعة لها محل اقامه المؤجر بنظر الخصومات التي تنشأ عن عقد الاجارة فلا يجوز للمؤجر ان يرفع دعواه أمام المحكمة التابع لها المستأجر بدعوى أن الاختصاص الأول كان ملحوظاً

الشائعة التي باعها أحد الشركاء للغير مقابل دفع ثمنها والمصاريف ثم قرر المدعي عليه قبول طلب المدعي في مقابل استيلائه على الثمن والمصاريف التي صرفها اربط المدعي بدعواه ولا يقبل منه بعد ذلك التنازل عن دعوى الاسترداد في حالة ما تحكم المحكمة بأن الاسترداد يجب ان يتم على قاعدة الثمن الذي قرره المدعي عليه

٣ - في حالة ما يقضى للشريك في الملك قبل قسمته بأن يسترد الحصة الشائعة التي باعها شريكه للغير يجب عليه ان يدفع الثمن والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية. واذا لم يحصل المشتري من العين ريعاً ما وجب على المسترد ان يدفع له فوائد المصاريف التي صرفها على العين

(استئناف الفريد سيني ضد زين الله يحيى . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٦٤

حكم الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢١

حاول من دفع الدين محل الدائن . شروط . تحرير عقد الحلول . زمن .

القاعدة القانونية

يؤخذ من فحوى المادة ٢٢٥ من القانون المدني المختلط ان الشارع شرط لحلول من يدفع الدين محل الدائن الاصلية ان يحصل الحلول وقت الدفع أو عقب الدفع بمدة وجيزة . فاذا تمحور عقد حلول من دفع الدين محل الدائن الاصلية

لاعلان الحكم اليه في محل اقامته وانها مقبولة شكلا هو المكلف بأقامة الدليل على انه استحال عليه العلم بضمون الحكم وليست النيابة العمومية هي المكلفة بأقامة الدليل على علمه للحكم المسقط للمعارضة

استئناف ماريو لنوس ضد النيابة . رئاسة جناب المستشار ايمت . نشرة الاحكام المختلطة عدد ٦ . س ٣٦ ص ١٢٩)

تعالى

ان دوائر محكمة الاستئناف المختلطة ايدت هذا المبدأ وحكمت بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ « بأنه اذا كان حكم الأدانة الصادر في مواد الجنح ومواد المخالفات لم يعلن لشخص المحكوم عليه كانت المعارضة مقبولة بالرغم من مضي الثلاثة أيام المحددة في المواد ١٣٥ و ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات اذا أقام المعارض الدليل على انه استحال عليه العلم بالحكم الصادر عليه بالادانة

٦٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٤

حكم تمهيدى . خبير . عدم دفع الامانة . افعال . سقوط حق .

القاعدة القانونية

يجوز للمحكمة ان تحكم بمدولها عن الحكم الصادر منها بتعيين خبير لاجراء مأمورية ما اذا ثبت لها من ظروف ووقائع الدعوى ان الخصم

فيه مصلحته الخاصة وأنه يملك التنازل عن هذا الحق فيرفع أمره الى المحكمة المختصة في الأصل وذلك لأن شرط تعيين الاختصاص ملحوظ فيه انه مشروط لمصلحة المتعاقدين المؤجر والمستأجر فلا يملك أحدهما نقض هذا الاتفاق بدعوى أنه مشروط لمصلحته وحده دون الطرف الآخر (١)

(قضية انطون موصالى ضد ابراهيم حاسين)

٦٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٢٤

معارضة . علم المحكوم عليه بالحكم . استحالة . العلم . مواعيد .

القاعدة القانونية

١ - اذا اثبتت المحكمة في حكمها ان المعارض كان يعلم علمًا حقيقيًا بالحكم الصادر في غيبته بالأدانة وبالعقوبة ثم حكمت بعدم قبول المعارضة المرفوعة منه بعد مضي ثلاثة أيام التالية لأعلان الحكم اليه في محل اقامته فلا يجوز لمحكمة النقض والابرار ان تناقش صحة الوقائع التي بنت عليها حكمها وكونت منها عقيدتها بأن المحكوم عليه قد علم بالحكم الصادر ضده بالأدانة وبالعقوبة

٢ - المعارض الذى يدعى ان معارضته المرفوعة قد مضي ميعاد الثلاثة أيام التالية

(١) هذا الحكم لم يسبق نشره

الذي صدر الحكم بتعيين خبير بناء على طلبه قد اهل اهمالاً كبيراً في دفع امانة الخبير وفي تسويق اعمال الخبير حتى مضى زمن طويل بين صدور الحكم بتعيين خبير وطلب تجديد الدعوى وبدون أن يباشر الخبير عمله وبدون أن يقدم تقريراً. أما اذا تبين للمحكمة أن سبب تأخير تقديم التقرير كان مشتركاً بين اهمال الخبير جاز لها أن تحكم بوجوب تنفيذ الحكم

(استئناف معوض موسى ضد حسين محمد غانم . رئاسة جناب المستشار هانسون . نشرة الاحكام المختلطة عدد ٦ . س ٣٦ . ص ١٢٢)

٦٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤

اجارة . اطيان عملة على بعضها . عجز . طرح بحر . اكل بحر .

القاعدة القانونية

المستأجر الذي يستأجر عربة كاملة محملة على بعضها بما فيها من الزيادة والعجز ليس له الحق في أن يطلب تخفيض الاجار بدعوى وجود عجز مهما كان كثيراً ولا سيما اذا كانت الاطيان المؤجرة واقعة على شاطئ النيل وعرضة لأكل البحر ولطرح البحر

(استئناف عيوشه الكردي ضد دتا مارو . رئاسة جناب المستشار هانسون . نشرة الاحكام المختلطة عدد ١٣ . س ٣٦ . ص ١٨٨)

٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٤

اجارة . تحويل الاجار . قانون . تخفيض الاجار . سريانه . اجني .

القاعدة القانونية

المستأجر الذي يعطى لمؤجره الحق في تحويل الاجار لمن يشاء يعتبر أنه قبل ان يتحمل جميع النتائج القانونية التي تترتب على الحوالة وبالثاني يعتبر أنه متنازل من تاريخ امضاء عقد الاجارة عن كل حق تؤثر فيه الحوالة . فاذا استأجر وطني من وطني آخر اطياناً وقبل المستأجر ان يحول المؤجر الاجار الى آخر فحول المؤجر الى شخص اجني فلا يجوز بعد هذا للمستأجر ان يحتج ضد الاجني المحول اليه الاجار بأحكام قانون تخفيض الاجارات لأن هذا القانون صدر بعد تاريخ الاجارة من جهة وهو غير نافذ على الاجانب فلا يمكن الاحتجاج به على الاجني الذي تحول اليه الاجار (١)

(استئناف الحاج ابو المطا حسن ضد يوسف موصيري رئاسة جناب المستشار هانسون نشرة الاحكام المختلطة عدد ١٣ س ٣٦ — ص ١٢٧)

(١) راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ نشرة الاحكام المختلطة س ٣٥ — ص ١٦٠

لا يجوز للمدعى عليه ان يرفع دعوى فرعية أو
يوجه طلبات ما ضد مدعى عليه آخر معه فاذا
أبدى طلبات أو رفع دعوى من هذا القبيل
وجب الحكم بعدم قبولها
(قضية شاكر القبطان وآخرين ضد ابراهيم حسن
وآخر)

٧٠

محكمة الاسكندرية المختلطة

قاضي الأمور المستعجلة

حكم تاريخه ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤

دعوى فرعية . طلبات . من مدعى عليه على مدعى
عليه . عدم قبول .

القاعدة القانونية

من المبادئ المتفق عليها علماء وعملا انه

قضاء المحاكم الأجنبية

والمخدوم ليس حراً في رفت الخادم في اى وقت
شاء ولاى سبب كان بل يجب ان يثبت ان
الخادم اخطأ خطأ جسيماً يستحق عليه الرفت. أما
اذا هفوا هفوة أو ارتكب غلطة يؤاخذ عليها
كان للمحكمة حق تقدير أثر الغلطة أو الهفوة
في الصلة التي تربط الخادم بالمخدوم فاذا ثبت
للمحكمة ان صحيفة الخادم هي صحيفة بيضاء
لا شائبة فيها كان لها ان تحكم للخادم
بتعويضات عن رفته فجأة لانه ليس من العدل
اعتبار كل هفوة أو غلطة مبررة للرفت وفاسخة
بنفسها العقد المعقود بين السيد وخادمه
(راجع بهذا المعنى ايضاً حكم محكمة استئناف
باريس بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١٦ وحكم محكمة
تقض و ابرام فرنسا بتاريخ ٢٠ يولية سنة
١٩٢٠ وحكم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠)
واقوال الشراح في هذا المعنى عديدة

٧١

محكمة تقض و ابرام فرنسا

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٤

خادم . مخدوم . رفت . تعويضات . اجارة
اشخاص . حكمها .

القاعدة القانونية

ولو ان الخادم قد ارتكب اغلاطاً يستحق
عليها التأديب إلا انه يجوز للقاضي ان يحكم على
المخدوم بأن يدفع له تعويضات نظير طرده
فوراً وبطريقة مهيئة ماسة بكرامته اذا شهد
ماضى هذا الخادم بأنه كان عاملاً كفواً نزيهاً
مجتهداً ولم يصدر منه شيء كان محلاً للشكوى منه

تأليس

علاقة الخادم بالمخدوم هي علاقة مدنية
محضة تسرى عليها احكام اجارة الاشخاص

٧٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٤

تقدير الدعوى . بقدر المدعين . سند واحد .
مصلحة كل خصم . دعوى غير معينة القيمة

القاعدة القانونية

إذا رفع جملة اشخاص دعوى واحدة أمام القاضى الجزئى وبنوا دعواهم على سند واحد مشترك فيما بينهم فيكون الحكم الذى يصدر فى الدعوى قابلاً للاستئناف أو غير قابل للاستئناف بحسب قيمة مصلحة كل مدعى فى الدعوى المشتركة

أما إذا كانت قيمة مصلحة كل واحد من المدعين غير معينة وغير معروفة مقدماً بحيث لا يمكن معرفة مقدار ما يصيب كل واحد من المدعين فى المبلغ الذى سيقضى به وجب تقدير الدعوى باعتبار قيمة المبالغ المطالب به

فمثلاً إذا رفع أب بالاصالة عن نفسه وبطريق ولايته الشرعية على أولاده القصر دعوى تعويض على شخص أمام القاضى الجزئى بطلب ٦٠٠ فرنك تعويضاً عن الضرر الذى أصابه وأصاب أولاده من جراء اذى وقع عليهم من المدعى عليه بدون ان يبين نصيبه فى التعويض ونصيب كل واحد من أولاده وجب اعتبار قيمة الدعوى غير معينة وكان الحكم قابلاً للاستئناف

٧٣

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٤

شركة التأمين . شرط مقاضاه المسئول عن
الاصابة . صحة .

القاعدة القانونية

يجوز لشركات التأمين ان تشترط على الشخص المؤمن على حياته أو على ماله ان يرفع دعوى التعويض على الشخص المسئول عن الاصابة التى اودت بحياته أو بماله وفى هذه الحالة لا يجوز للشخص المسئول ان يحتج بأن رافع الدعوى عليه قد قبض التعويض وان ليس له مصلحة فى الدعوى .

٧٤

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٣

اجارة . اخلاء . دعوى مستعجلة . مساس
بالوضوع . نزاع جدى . عدم اختصاص .

القاعدة القانونية

بما ان الاحكام التى تصدر من قاضى الامور المستعجلة يجب بحسب المادة ٨٠٩ من قانون المرافعات ان لا تمس أصل الدعوى كان قاضى الامور المستعجلة غير مختص بالحكم باخراج مستأجر اطيان بصفة مستعجلة اذا قام نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر فى صحة طلب الاخلاء .

٧٥

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤

مستخدم . رقت . اتهامه . شك . مسئولته . مدة
الإيقاف عن العمل .

القاعدة القانونية

إذا تقدم بلاغ لمصلحة السكة الحديد
باتهام أحد عمالها بأنه سرق أشياء من ممتلكاتها
كانت في حل من الشك في نزاهة هذا العامل
وكان لها العذر الشرعي في إيقافه عن عمله ريثما
ينتهي تحقيق البلاغ المقدم لها في حقه فإذا
انتهى التحقيق بصدور أمر بأن لا وجه لاقامة
الدعوى عليه وأعيد العامل فيما بعد إلى الخدمة
فلا يجوز له أن يطالب المصلحة بتجميد مرتبه
وبتعويض عن المدة التي حصل إيقافه عن
العمل فيها خصوصاً إذا بني القرار بأن لا وجه
لحاكمته على عدم كفاية الأدلة لأدائه

تعاين

صدرت في هذا الموضوع أحكام عدة
ليست كلها متفقة في المبدأ . فتجد مثلاً في
موسوعات دالوز في باب اجارة الاشخاص
نبذة ٤٣٨ وما بعدها أحكاماً كثيرة تقضى
بأن رقت العامل لا يترتب عليه مسؤولية إذا
دلت نتيجة التحقيق أن هناك شكاً جدياً في
نزاهة العامل (راجع حكم محكمة تقض وإبرام
باريس الصادر بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٦
وحكم محكمة اميان بتاريخ ٩ مارس سنة

(١٩٠٥) وحكم بمسؤولية المخدم عند رفته
العامل إذا لم تتم قرينة جدية على صحة التهمة
المسندة اليه (راجع حكم محكمة تولوز
المؤرخ ٢٥ يونيو سنة ١٩١٣) فإذا كانت
مسؤولية المخدم معدومة في حالة شك في
نزاهة العامل في حالة رفته فمن باب أولى
لا تكون عليه مسؤولية ما في حالة إيقافه
عن العمل . والآراء كلها متفقة على أن
إيقاف العامل عن العمل في مثل هذه الأحوال
لا يعطى للعامل الحق في مطالبة مخدمه
بتجميد مرتبه . هما كان سبب إيقافه عن
العمل مرضاً كان أو إصابة أو خدمة عسكرية
أو غير ذلك من الأسباب

٧٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

عفو تام . جريمة الزنا . تأنيده في حق
الزوج . طلاق

القاعدة القانونية

العفو العام الذي يمحو جريمة الزنا التي
اتهمت بها الزوجة الزانية ويمحو العقوبة الصادرة
عليها من محكمة الجناح لا يمكنه أن يؤثر في حق
الزوج في طلب الطلاق لأن حق الزوج في
طلب الطلاق يتولد من وقوع الفعل المسمى
وهو الزنا ولا يتوقف على توفر أركان الجريمة
قانوناً، وصدور حكم جنائي بالأدانة وبالعقوبة^(١)

(١) تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا بتاريخ
١٤ مايو سنة ١٨٩٣

في قانون ٢ اغسطس سنة ١٩١٧ من دفع ديناً
عليه بواسطة تحرير شيك سحبه على البنك
وهو يعلم بأن ليس لديه في البنك المذكور
لا مال ولا حساب جار

تعليق

١ - في فرنسا

في ٢ اغسطس سنة ١٩١٧ صدر في فرنسا
قانون يعاقب كل من أمضى بسوء نية شيكا على
البنك مع علمه بأن ليس له مال في ذلك البنك
يدفع منه قيمة الشيك . اراد الشارع
الفرنسارى بهذا القانون تسهيل المعاملة
بالشيكات متمماً لتضمنه ورق البنكنوت الذى
يصدره بنك فرنسا . لان كل ما كثر الورق
هبطت قيمة الفرنك الفرنساوى . واذا شاع
التعامل بالشيكات قلت الحاجة الى طبع ورق
بنكنوت جديد ولا يمكن ان يزيد التعامل
بالشيكات الا اذا تأكدت ثقة الناس بالشيكات
ولا تتأكد ثقة الناس بالشيكات الا اذا كان
الدائن الذى يتسلم الشيك يتسلمه وهو واثق
بأنه سيدفع فوراً عند ما يقدمه للبنك .
فأراد الشارع بهذا القانون تأكيد الثقة
بالشيكات لتحقيق هذا الغرض . واعتبر مجرمًا
من حرد شيكا على بنك وامضاه ثم سلمه الى
دائنه فظهر للدائن ان مدينه صاحب الشيك
ليس عنده مال ولا حساب جار في البنك

٢ - في مصر

وفي اعتقادنا ان الواقعة وهى بهذه

٧٧

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤
معاش . مكافأة . تعويضات مدنية ، الجمع بينها

القاعدة القانونية

ترتيب معاش أو دفع مكافأة لورثة الموظف
الذى يقتل في حادثه من حوادث السكة الحديدية
لا يمنع من مطالبة مصلحة السكة الحديدية
بالتعويضات اذا كان المعاش أو كانت المكافأة
ليست بالمقدار اللائق الذى يعوض الورثة عن
الضرر الذى لحقهم بسبب موت عائلهم

تعليق

سبق ان نشرت مجلة المحاماة حكماً بهذا
المعنى (راجع حكم محكمة تقض و ابرم بباريس .
نمرة ٤٥١ صحيفة ٥٨٨ سنة رابعة عدد سادس)
والمبدأ الذى اخذت به المحاكم الفرنسية
هو مبدأ عادل مطابق لأصول العدل
ولروح التشريع

٧٨

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤
نصب واحتيال . سحب شيك . عدم وجود مال
ولا حساب جار .

القاعدة القانونية

يعد مرتكباً جريمة الجنحة المنصوص عليها

العم وابن اخيه فقدم العم الى النيابة بلاغاً
اتهم فيه ابن اخيه بأنه حرر له شيكاً على
البنك وليس له في البنك مال، فحوكم ابن الاخ
والمحكمة حكمت عليه بغرامة زهيدة

ذكرتنا هذه الواقعة بواقعة اخرى حدثت
في مصر ذلك ان شخصاً اقترض آخر مبلغ
الف جنيه لاجل معين . اراد الدائن ان يحتاط
ويؤكد حصول الدفع في الميعاد تماماً فطلب
من مدينه ان يحرر له ورقة بأن المبلغ عنده
امانة يدفعه له في يوم كذا وفي الميعاد عجز
المدين عن الدفع فقدم رب الدين بلاغاً الى
النيابة على اعتبار ان المدين بدد الامانة
ولكن النيابة لم تروجها لاعتبار الواقعة تبديداً
لأن الحقيقة ظهرت لها . وحسناً فعلت لأن
الغرض عندما اقترض كان يعلم ان مدينه
سيتصرف في المبلغ وان المبلغ ليس في الاصل
ودبعة . وكون المدين عجز عن الرضاء في
الميعاد لا يبرر اعتباره مبدداً .

٧٩

محكمة الماهر

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٤

مسؤولية . مالك الحيوان . قوة قاهرة .
خطأ المصاب . اثبات

القاعدة القانونية

مالك الحيوان ملزم قانوناً بتعويض الضرر
الناتج عن الحيوان المملوك له . هذا هو الأصل

الظروف مستجمعة شرائط جريمة النصب
المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون
العقوبات، لأن من اشترى مجوهرات مثلاً من
احد التجار وتسلم المجوهرات واعطى شيكاً
على البنك بقيمة هذه المجوهرات ثم ظهر ان
المشتري ليس عنده مال وليس له حساب جار
في البنك يعتبر نصاباً يقع فعلة تحت المادة ٢٩٣
من قانون العقوبات التي تعاقب كل من توصل
الى الاستيلاء على نقود او عروض او سندات
دين او سندات مخالصة او اى متاع منقول
وكان ذلك بالاكتيال لسلب كل ثروة الغير او
بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها
ايهاام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة
مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي
أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال
وايهاهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند
مخالصة مزور

هذا والقانون الفرنسي اطلق النص
وعلمه تعميماً تاماً اذ جعل امضاء شيك مطلقاً
على بنك بسوء نية بدون ان يكون لصاحب
الشيك مقابل قيمته جريمة يعاقب عليها القانون
والواقعة التي اوردنا ملخص الحكم الذي صدر
فيها تلخص في ان رجلاً موسراً اراد ان
يعين ابن اخيه ففتح له محل تجارة وأمده بالمال
ثم خطر بباله ان يستكتب ابن اخيه شيكات
على البنك ليرجع بها عليه اذا ايسر او اذا
خرج عليه، فاستكتبه اياها وقدم تواريجها وهو
يعلم بأن ابن اخيه ليس عنده مال ولا حساب
جار في البنك . وبعد زمن حصل شقاق بين

وهذا هو مقتضى حكم المادة « ١٣٨٥ » من القانون المدني (وهي تقابل المادة ١٥٣ من القانون المدني الاهلي و ٢١٥ من القانون المدني المختلط) وتبقى هذه المسؤولية لاصقة به حتى يقيم هو الدليل على ان الضرر الذي نشأ عن حيوانه كان نتيجة قوة قاهرة أو كان نتيجة خطأ المصاب . فاذا اثبت ذلك اتفقت مسؤوليته

٨٠

محكمة المأفر

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣

اجارة . تعديل شروطها . اثبات . رضاء المالك . سكوت المالك . تسامح .

القاعدة القانونية

لا يمكن تأويل سكوت المالك الذي حصل تسامحاً منه بأنه رضاء بتعديل شروط ونصوص عقد الاجارة ، لأن تعديل شروط وأحكام العقد يجب ان يكون برضاء صريح لا شبهة فيه مطلقاً . والتسامح صفة مؤقتة في الاصل يجوز العدول عنه في أى وقت شاء المالك

فاذا استأجر شخص داراً للسكنى فيها ثم غير الغرض من الاستئجار وفرش الدار وأجر أودها من باطنه واستعمل المؤاجرون الأود المفروشة لأغراض مخلة بالآداب وجب الحكم بنسخ العقد وبطرد المستأجر الاصلى والمستأجرين من باطنه مراعاة للمصلحة العامة

ومنعاً لفشو الفسق والفجور ولا يمكن الأذن للمستأجر بأن يثبت بالبينة رضاء المالك بهذا التغيير لأن مثل هذا التعديل فى أحكام عقود الاجارة يضعف الثقة بالعقود لانه لا يجوز الاثبات بالبينه لتعديل اتفاق ثابت بالكتابة

٨١

محكمة نقض و ابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . اسباب مبهمه .

القاعدة القانونية

الحكم الذى يبنى على اسباب غامضة مظلمة مبهمه يعتبر خالياً من الاسباب ويتعين نقضه

٨٢

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

صلح . غلط فى الحساب . اعادة لحص الحساب .

القاعدة القانونية

الغلط فى الحساب اذا وقع قبل امضاء عقد صلح بين المتصالحين لا يجوز الطعن فى عقد الصلح ولا يجوز اعادة المناقشة فى الحساب والمراد بالغلط فى الحساب هنا العمليات الحسابية التى اشترك فى عملها الطرفان المتصالحان لمعرفة ما لكل واحد وما عليه قبل امضاء عقد الصلح

ليست لها قيمة في حد ذاتها وقيمتها فيما حوته من المعاني فقط فاذا اختلس شخص مثل هذه الاوراق وقدمها بنفسه للمحكمة تأييداً لدعوى مدنية مرفوعة منه بدون ان يمس أصول هذه الصور التي بقيت تحت أيدي أربابها فان عمله هذا غير مشوب بأية شائبة توقعه تحت طائلة قانون العقوبات

٨٥

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣

دعوى تعويض . حق الام . حق الاخ .

القاعدة القانونية

دعوى التعويض التي ترفعها أم المجنى عليه أمام المحكمة المدنية سببها يختلف عن سبب الدعوى المدنية التي يدعيها أخو المجنى عليه أمام محكمة الجنح عند محاكمة المتهم فلا يمكن أن يقال ان بين الدعويين ارتباط يمنع قاضي الجنح من الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة أمامه

٨٦

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣

ارتفاق . حقوق وواجبات صاحب الارتفاق . تغيير الحالة

القاعدة القانونية

اذا كان للمقار حق ارتفاق على عقار آخر

٨٣

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤

افلاس . ضائقة مالية مؤقتة . اقرار المدين .

القاعدة القانونية

لا يعتبر في حالة الافلاس التاجر الذي يوجد مؤقتاً في حالة ضائقة مالية نزول بأمهاله زمناً لتسديد ديونه حتى ولو أقر هو بأنه توقف عن دفع ديونه وطلب أشهر افلاسه . فأقرار التاجر المدين ليس كافياً وحده وبذاته للحكم بأشهر افلاسه لأن القاضي غير مقيد بأقرار التاجر بل له ان يتوخى الحقيقة ويحكم بما تقتضيه مصلحة الديانة ومصلحة المدين

٨٤

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ١٦ مايو سنة ١٩٢٣

سرقة . خيانة . صور الرسائل . سرقة كويبا
الاوراق . لاجناية .

القاعدة القانونية

الجرائم التي تقع على ملك الأفراد يجب ان يترتب عليها نقصان في أصل مالههم أو نقصان في منفعة مالههم فمن استولى على صور رسائل أو على كويبا افادات لا يمكن اعتباره مرتكباً جريمة السرقة أو الخيانة أو أى جريمة أخرى يعاقب عليها القانون لأن هذه الصور

لشهادة ضد زوجة أبيه لأن صلة زوجة أبيه
هي أشبه شيء بصلة المصاهرة

٨٩

محكمة هاسلت (بلجيكا)

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٤

قوائد قانونية. مقدارها في الاتفاقات.
اختيار الخصم

القاعدة القانونية

ان الفائدة القانونية في المعاملات المدنية
لم يحددها القانون إلا بالنسبة الى المشاركات
والاتفاقات التي تعقد باختيار المتعاقدين أما في
الاحوال التي لا يكون فيها للشخص اختيار
ما في تحديد قيمة الفائدة على المبالغ التي تكون
له يجب على القاضي بأن يحكم بالفوائد التي قد
يقبل بها الدائن اذا اضطر الى اقتراض مبلغ
ما لسد حاجاته

٩٠

محكمة چاند التجارية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

افلاس . شركة . شركاء

القاعدة القانونية

المسكن بافلاس شركة تضامن يترتب
عليه افلاس الشركاء فيها بطريق التبعية

وجب على صاحب العقار الأول ان يستعمل
حق الارتفاق المحول له استعمالاً حسناً مع مراعاة
إبقاء الحالة الراهنة بدون ان يغير معالمها بزيادة
مضايقة صاحب العقار المترتب عليه حق الارتفاق
فكل تغيير في حالة العقار يترتب عليه تحميل
العقار المقرر عليه حق ارتفاق زيادة في التكاليف
المقرر على العقار الآخر يجب منعه قانوناً

٨٧

محكمة لياج بلجيكا

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

رهان . صفة . بطلان . شروط . حالات .

القاعدة القانونية

المراهنات صنفان صنف يقع صحيحاً
وصنف لا يقره القانون ويقع باطلا فالمراهنات
التي تصح هي التي يكون الرهان فيها معقولا
ولا تتوقف نتيجة المراهنة فيها على الاتفاق
والمصادقة كأن تتوقف نتيجة المراهنة فيها على
مهارة اللاعبين وعلى أحكام الفائز منهم والمراهنات
التي تقع باطلة هي التي تكون نتيجتها معلقة
على الحظ والبخت دون ان يكون للعالم أو
لفن أو للمهارة تأثير مباشر

٨٨

محكمة لياج بلجيكا

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣

شهادة . رد . ابن الزوج . زوجة الاب

القاعدة القانونية

يصح رد شهادة ابن الزوج اذا طلب

الجنایات الزوجية وقضاياها

نقد هاكم

حضرة المحترم رئيس تحرير مجلة المحاماة
قرأت في العدد الثامن من السنة الرابعة
(للمحاماة) حكماً صادراً من محكمة جنایات
اسيوط فرأيت ان ابنه الى ما اشتمل عليه من
وجوه النقد

الموضوع الجنائي الذي تناوله الحكم المشار
اليه ان امرأة ذات بعل أدعت لدى القسيس
ان بعلها مات من خمس سنين حالة كونه حياً
يرزق وشهد لها بذلك أخوها وطلبت الى
القسيس ان يعقد لها على رجل آخر فأخذ بقولها
وعقد لها عليه ودخل بها وعاشرها معاشرة الزوج
لزوجه حتى تبين التزوير فقدمت هي وأخوها
ومن دخل بها بسبب العقد الفاسد الى محكمة
الجنایات بتهمة التزوير في ورقة رسمية قبلها وقبل
أخيها وبتهمة الزنا قبلها وقبل الزوج الفاسد

وقد قضت محكمة الجنایات أولاً بثبوت
تهمة التزوير قبلها وقبل أخيها وجعلت أساس
ادائهما بذلك انهما اشتركا لدى القسيس في
اثبات واقعة مكذوبة هي خلو المرأة من الزوج
وقضت ثانياً بتبرئة المرأة من تهمة الزنا
لسببين أولهما انه لم يقض من الجهة المختصة
بإعلان الزواج الثاني وثانيهما ان الزنا كان من
نتائج جريمة التزوير ومستلزماته

وقضت بتبرئة الرجل من تلك الجريمة
لانه لم يكن يعلم بقيام الزواج الاول بين المرأة
وبعلها الذي زعمت وفاته كذباً وزوراً وفي هذا
الحكم من الاغلاط القانونية والمناقضات ما ليس
ينبغي عن أحد

أما الاغلاط القانونية فمتوافرة في الجزء
الخاص بتبرئة المرأة من الزنا. ذلك ان المحكمة
قررت بان عدم القضاء من الجهة المختصة بإعلان
الزواج الثاني مانع من الحكم بالادانة وموجب
للحكم بالبراءة وهذا خطأ محض اذ ان المسائل
الاولية التي يتعلق عليها الحكم في الجرائم وهي
التي يسمونها (Questions Préjudicielles) انما
تستدعي وقف نظر الجريمة حتى يفصل فيها من
جهة الاختصاص لا ان يكون قيامها مانعاً من
العقوبة موجباً للتبرئة. رأيك لو رفع الآن أمر
الزواج الثاني الى الجهة القضائية المختصة بمسائل
الاحوال الشخصية وقضى بإبطاله أكان يسوغ
تقديم المتهمين الى محكمة الجنایات من جديد
بعد ان قضت بأدبى بدىء ببراءتهم. لذلك
كان من واجب المحكمة لو كانت في ريب
من صحة الزواج الاول أو الثاني ان توقف
القضية حتى يقضى بفساد الزواج الثاني لا ان
تبرىء المتهمين

أما المسائل التي من شأنها اذا وجدت ان تمنع المحاكم الجنائية فهي التي يسمونها (Questions Préalables) وتلك المسائل لا يكون الفصل فيها بواسطة جهة اختصاص أخرى بل يكون بواسطة المحكمة المعلقة أمامها . الجناية ومن أمثلتها الدفع بسقوط الجناية بمضي المدة أو الدفع بصدور العفو أو بقوة الشيء المحكوم فيه (راجع موسوعات دالوز جزء ٣٨ صفحة ٦١٢ بند ١٢)

ومن الغريب ان هذه العلة التي من أجلها قضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم من تهمة الزنا ترد على تهمة التزوير التي قضت بتبرئتها وعاقبت المتهمين بسببها لأن مناط الجرم بأن الواقعة التي أثبتتها المتهم وأخوها كاذبة زائفة قيام الزواج الاول وبطلان الزواج الثاني شرعاً وهو ما لم يكن قضى به بآدى الأمر من الجهة الشرعية المختصة فكيف ساع للمحكمة في الحالة الاولى أن تتخطى القضاء الشرعى لتحكم بالادانة وأن تقف دونه في الحالة الثانية لتقضى بالبراءة

والخطأ القانوني الثاني الذي وقعت فيه المحكمة بصدد تبرئة المتهم قولها ان جريمة الزنا نتيجة لازمة لجريمة التزوير الاولى ومن ثم فلا عقاب عليها أما تقرير المحكمة ان الزنا نتيجة لازمة لتزوير العقد فمجازفة وتعسف لجواز ان يكون الغرض من العقد الثاني المزور شيئاً آخر غير الاستمتاع كأن يكون لشهوة الفنى مثلاً ومع

التسليم بأن الدخول نتيجة الزواج على الغالب وبه تتم الجريمة الثانية التي ترتبت على الاولى وهي جريمة الزنا فليس كونها نتيجة تلك الجريمة الاولى ولو على وجه الازوم كراى المحكمة مانعان العقاب فقد وردت للمادة ٣٢ من قانون العقوبات مقرر لما يتعين عمله تلقاء تعدد الجرائم في حالة تكوين الفعل الواحد جرائم متعددة أو في حالة وقوع جرائم متعددة لغرض واحد . ولا شك ان جريمة التزوير الاولى لم تكن مقصودة لذاتها وإنما كانت سبيلاً الى تحقيق الغرض من اجتماع المتهمة بالرجل الثاني على وجه ظاهر مشروع فكأن ذلك جريمة ثانية مع ان الغرض من الجريمتين واحد كما قدمنا واذن كان من المحتم تطبيق المادة ٣٢ آفة الذكر وتوقيع أشد العقوبتين على المتهمة لا تبرئتها من الجريمة الثانية كما فعلت المحكمة للعلة التي توهمتها وخالفت القانون بسببها

أما التناقض في الحكم فلأن المحكمة تلقاً تهمة التزوير اعتبرت الزواج الاول قائماً والثاني فاسداً دون حكم شرعى فقضت بعقوبة التزوير ثم عادت فأوجبت ان يكون فساد الزواج الثاني ثابتاً بحكم شرعى تلقاً جنحة الزنا وقضت بالبراءة ثم عدلت مرة ثالثة عن رأيها هذا وقررت تلقاً تهمة الزنا الموجهة للزوج الثاني ان الزواج الثاني وان كان فاسداً وان الاول قائم الا انه لم يثبت علم المتهم بقيامه فقضت ببراءته وفي هذا من التناقض ما ليس بيسير

محمد فتواد حسنى

مدير ادارة المحاكم المختلطة

لزعات

ومن لواذع الكلام قول مسيو بوانكاريه كبير وزراء فرنسا سابقاً :

“ Lorsque le public juge les juges il n'est pas plus infallible que les juges quand ils jugent les justiciables ”

Poincaré.

وقال أحد كبار قضاة فرنسا :

“ Si la connaissance du droit est une science, il est permis d'affirmer sans présomption que la manière de l'appliquer constitue véritablement un art.”

G. Ransson.

وقال هنري روبيير أحد كبار قضاة المحامين في فرنسا في وجوب العناية باختيار القضاة من بين المشهود لهم بالكفاءة علمياً وعملاً لا اختيار أى شخص كان لأى منصب يكون على اعتبار ان كل شخص مهما كان كفاءاً في الأصل لأى عمل مهما يكون :

“ La magistrature porte encore la marque de cette tendance d'esprit napoléonienne, qui semblait considérer à priori que “ n'importe qui, étant bon à n'importe quoi, pouvait n'importe quand, être mis n'importe où.”

Henri Robert.

وعند ما انتهت مدة تقيب المحامين في عاصمة بلجيكا عرض بعض المحامين ترشيح وزير كان محامياً قبل ان يكون وزيراً فعارضه فريق كبير من المحامين وقالوا بوجوب اختيار النقيب من بين المحامين الذين مارسوا صناعة المحاماة وعاشوا في المحاماة وبالمحاماة والمحاماة . فقال أحدهم في ذلك .

“ La dignité de Bâtonnier, le plus grand honneur professionnel auquel puisse prétendre l'un d'entre nous, doit-être, en général et sauf raisons majeures et exceptionnelles, réservée à ceux qui ont fait toute leur vie au Barreau, rien qu'au Barreau, par le Barreau, pour le Barreau, à ceux dont les joies et les peines tiennent toutes sous la coupole de notre Palais.”

ومن ارق ما قال اناتول فرانس الكاتب الفرنساوى الكبير (الذى توفى فى
خلال شهر اكتوبر الجارى) فى وجوب الرأفة بالمجرمين والعناية بأمر تهذيبهم وتأديبهم
وتعليمهم على اعتبار انهم بؤساء دفعهم الفقر والشقاء الى ارتكاب ما ارتكبوا

“ Plus je vis, plus je m’aperçois qu’il n’y a pas de coupables et
qu’il n’y a que des malheureux.”

Anatole France.

طرف قضائية



ومن بدائع البدائه

— Cinq ans de prison. . . ah merci. . . Monsieur le Président. . .
Voilà cinq ans que je cours en vain après un domicile . . . je vais
enfin en avoir un. !!



— Il paraît que votre mari est un très bon juge. il ne condamne
amais.

— Oui, il acquitte tout . . . sauf mes notes de couturière.



ومن فلتات اللسان ما نطق به أحد القضاة حيث قال .

“ Le Tribunal ordonne le serment “ litis-derisoire ”

العدد الاول	فهرست	السنة الخامسة
صحيفة ١	تأثير اعتماد خط التنظيم في الملكية . بحث في قانون التنظيم ولائحته (لخمرة الاستاذ عبد العزيز عبد الهادي افندي المحامي)	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
١	١٠	تقضى . استئناف النيابة . حكمه . سلطة المحكمة الاستئنافية . الحكم بعدم الاختصاص . عدم جواز الطعن فيه بطريق التقضى ميعاد . احتسابه . يوم النطق بالحكم . آخر الميعاد يوم جمعه
٢	١٠	» » »
٣	١٠	غيوبة . عقاير مخدرة . بيان اركان الجريمة . وجوبه . تقضى . عملية جراحية . مسؤولية الجاني
٤	١١	تقضى . مخالفة . عدم جواز
٥	١١	تقضى . مخالفة . عدم جواز
٦	١١	تقضى . خلو الحكم من الاسباب
٧	١٢	تزوير . وثيقة زواج . الضرر . الثقة بالاوراق الرسمية
٨	١٢	سلطة محكمة الجنايات . سماع شهود . مفاجأة الدفاع
٩	١٢	بيان نوع السلاح . تهديد
١٠	١٣	تقضى . مخالفات . عدم جواز
١١	١٣	تقضى . حكم باعتبار الواقعة جنحة . وبالاختصاص . عدم جواز التقضى
١٢	١٣	تقضى . المداولة . ذكرها . غير شرط
١٣	١٤	مجلس حسبي . اختصاصه . تأجير القيم لارض المحجور عليه الموقوفة . الأذن به . المحكمة الشرعية
١٤	١٤	مجلس حسبي . وصاية . وصى مختار . من له حق اقامته . (المادة ٤٣٤ من قانون الاحوال الشخصية)

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
١٥	١٤	مجلس حسبي . استئناف أمام المجلس الحسبي العالي . ميعاده . حسابه . التقويم الميلادي . (المادة ٢ من القانون رقم سنة ١٩١١)
١٦	١٥	مجلس حسبي . قراراته . طرق الطعن فيها . (القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسبي عالي)
١٧	١٥	وصي مختار . تعيينه في مرض موت الموصي . صحته . شروطه . (المادة ٤٣٤ من قانون الاحوال الشخصية . والمادة ١٧ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ الخاص بتنظيم المجالس الحسبية)
١٨	١٥	المجلس الحسبي . اختصاصه . حجر . طلب انقاص أجرة . (قانون رقم ١٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتشكيل لجأت لتحديد ايجارات الاراضي الزراعية)
١٩	١٥	حجر . أسبابه . سفه . المواد ٤٨٢ و ٤٨٣ (من قانون الاحوال الشخصية)
٢٠	١٦	مجلس حسبي . اختصاصه . وقف أعيان . عدم قبوله
٢١	١٦	مجلس حسبي . وصاية . انقضاؤها . طلب استمرارها . قبوله . شروطه
٢٢	١٦	(١) مجلس حسبي . حجر . طلب . قبوله . المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
		(٢) مجلس حسبي . قرار بالفصل في طلب الحجر . استئنافه . من له حق في الاستئناف (المادة الثانية من القانون رقم ١٩١١)

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٢٣	١٧	شركة . تصفية . شخصية معنوية . وفاة أحد الشركاء
٢٤	١٧	نفاذ معجل . اعتراف بالقبض . منازعة في طلب الرد
٢٥	١٨	دفع فرع . عدم ابدائها في جلسة توزيع . لا سقوط . تقدير الاتعاب باتفاق . اختصاص المحكمة
٢٦	١٩	وكيل شرعي . تحويل السندات . قبضها . دين متنازع فيه . محامى
٢٧	٢٠	نفاذ مؤقت . الاعتراف بالبيع . انكار الاستحقاق
٢٨	٢١	نفاذ مؤقت . اقرار الوارث بعدم العلم . انكار
٢٩	٢١	رد القاضى . حكم غيابي . التماس . ابداء رأى
٣٠	٢٢	(١) توكيل . ابطاله . شروطه . (المادة ٥٢٩ مدني)
		(٢) توكيل . اتعاب . ساطة المحكمة . شروطها (المادة ٥١٤ مدني)
٣١	٢٤	التماس . معارضة . جوازها . محل اقامة مجهول . اعلان للنياية . أحكام عرفية . غش . تعريفه . أركانه
٣٢	٣١	مسئولية الحكومة . خفراء
٣٣	٣٤	حكم . مسئولية . عمل عمال الحكومة . اثناء . تأدية وظيفتهم
٣٤	٣٨	اشكال في التنفيذ . نوع الاشكال . اختصاص
		محكمة الاستئناف الاهلية
		محكمة جنابات اسبوط
		محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٥	٣٩	(١) اشكالات التنفيذ . المحكمة المختلطة . (المادتان ٣٧٦ و ٣٧٨ مرافعات) (٢) اشكالات التنفيذ . المحضر . سلطته . (المادة ٤٥٢ مرافعات) (٣) اشكالات التنفيذ . القاضي الجزئي . سلطته . (المادة ٢٨ مرافعات)
٣٦	٣٩	(١) اشكالات التنفيذ . المحكمة المختلطة . (المادتان ٣٧٦ و ٣٧٨ مرافعات) (٢) اشكالات التنفيذ . المحضر . سلطته . (المادة ٤٥٢ مرافعات) (٣) اشكالات التنفيذ . القاضي الجزئي . (سلطته . (المادة ٢٨ مرافعات)
٣٧	٤٢	غش بضاعة . المادة ٣٠٢ عقوبات . جنس البضاعة . صفة البضاعة .
٣٨	٤٤	اكراه . ظرف مشدد . اكراه بدني . اكراه ادبي . مرقعة . تهديد . استعمال سلاح .
٣٩	٤٧	اختصاص المحاكم . درج اسم شخص بكشف المرشحين لشيخة البلد
٤٠	٤٧	محامي . وكالة . اتعاب . اثبات
٤١	٤٨	تزوير . اصل السند . تقديمه . ضياعه . محاكمة . تزوير على قاصر . شخص لا وجود له . استعمال . تزوير
٤٢	٥١	اشجار . غراس . ائتلاف . اركان الجريمة . المادة ٣٢١ عقوبات
٤٣	٥٢	شركات تجارية . اثبات . شركات المحاصة . دقائر وخطابات

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٤٤	٥٣	محكمة اسيوط الجزئية الأهلية
٤٥	٥٤	» » » » نزاع الملكية . التنظيم . انتقال الملكية . تصرف المالك . بناء على الارض . جريمة . لعقاب ملكية . مكلفات . صورها . تقادم . رهن . تغيير التنية . وضع يد . شروط التملك وقف . غراس . قلعها . حكمها وقف . مصاريف الناظر . اسفاره . مراسلاته . جابي . كاتب زواج . طلاق . تصادم وقف . نزاع ملكية . دين سابق . كالة الثمن . وقف وقف . ناظر . ضم ثقة . معلوم الناظر وقف ناظر . اجرة . سبق قبض الربيع مقدماً الطعن في الاحكام . مواعيد . قيد وقف . صحة . مرض . خروج الشخص خارج منزله مريان اللائحة على الحوادث السابقة . اجراءات دعوى . طلب اكثر من الحق . صحة شكل الدعوى الطعن في الاحكام . بعد حكم نهائى صدر بالطرق العادية . حضانة . عاصب . مفسد اختصاص القضاء المختلط . وقت رفع الدعوى . تنازل الاجنبى لوطنى . وقف . تنازل المستحق . الحجز على استحقاقه . نفقة . حرمان . سلطة المحكمة فى تقرير نفقة للمستحق .
٤٦	٥٦	» » » » اخميم »
٤٧	٥٩	فتوى شرعية
٤٨	٦٠	» »
٤٩	٦١	» »
٥٠	٦٢	» »
٥١	٦٣	» »
٥٢	٦٣	» »
٥٣	٦٤	المحكمة العليا الشرعية
٥٤	٦٥	» » »
٥٥	٦٦	» » »
٥٦	٦٧	» » »
٥٧	٦٩	» » »
٥٨	٧٢	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٥٩	٧٣	محكمة الاستئناف المختلطة

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٠	٧٤	محكمة الاستئناف المختلطة اجارة . ايداع القطن لدى المؤجر . بيعه . حق المؤجر . مسئوليته . احوال .
٦١	٧٤	نزع ملكية . استحقاق . اثبات الملك عدم اختصاص عام . التمسك به . التماس اعادة نظر . رعوية . سكوت الخصم . غش . شهود . رد
٦٢	٧٥	طلبات جديدة . بعد قفل باب المرافعة . التنازل عن الدعوى . رضا المدعي عليه . استرداد الحصة الشائعة . ريع . مصاريف .
٦٣	٧٥	حلول من دفع الدين محل الدين . شروط تحرير عقد الحلول . زمن .
٦٤	٧٦	اجارة اختصاص . تغيير الاختصاص المتفق عليه . مصلحة .
٦٥	٧٦	معارضة . علم المحكوم عليه بالحكم . استحالة العلم . مواعيد
٦٦	٧٧	حكم تهديدي . خبير . عدم دفع الامانة . اهمال . سقوط حق
٦٧	٧٧	اجارة . اطياف محملة على بعضها . عجز . طرح بمجر . اكل بمجر
٦٨	٧٨	اجارة . تحويل الايجار . قانون . تخفيض الايجار . سريانه . اجنبي .
٦٩	٧٨	دعوى فرعية . طلبات . من مدعي عليه على مدعي عليه . عدم قبول
٧٠	٧٩	خادم . مخدوم . رفت . تعويضات . اجارة . اشخاص . حكمها
٧١	٧٩	محكمة الاسكندرية المختلطة قاضى الامور المستعجلة محكمة نقض و ابرام فرنسا

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٧٢	٨٠	محكمة نقض و ابرام باريس تقدير الدعوى . بقدر المدعين . سند واحد . مصلحة كل خصم . دعوى غير معينة القيمة شركة التأمين . شرط مقاضاة المسئول عن الاصابة . صحة .
٧٣	٨٠	» » » »
٧٤	٨٠	» » » » اجارة . اخلاء . دعوى مستعجلة . مساكن بالموضوع . نزاع جدي . اختصاص
٧٥	٨١	» » » » مستخدم . رفت . اتهامه . شك . مسئوليته . مدة الايقاف عن العمل
٧٦	٨١	محكمة استئناف باريس عفو عام . جريمة الزنا . تأثيره في حق الزواج . طلاق .
٧٧	٨٢	محكمة السين بباريس معاش . مكافأة . تعويضات مدنية الجمع بينهما
٨٨	٨٢	» » » نصب واحتيال . سحب شيك . عدم وجود مال ولا حساب جار
٧٩	٨٣	» الهافر مسئولية . مالك الحيوان . قوة قاهرة . خطأ المصاب . اثبات
٨٠	٨٤	» » اجارة . تعديل شروطها . اثبات . رضاء المالك . سكوت المالك . تسامح
٨١	٨٤	» نقض و ابرام بلجيكا نقض . اسباب مبهمه .
٨٢	٨٤	» بروكسل بلجيكا صلح . غلط في الحساب . اعادة فحص الحساب .
٨٣	٨٥	» » » افلاس . ضائقة مالية مؤقتة . اقرار المدين .
٨٤	٨٥	» » » سرقة . خيانة . صور الرسائل . سرقة كويبا الاوراق . لا جنائية
٨٥	٨٥	» » » دعوى تعويض . حق الام . حق الاخ
٨٦	٨٥	» لبيج » ارتفاق . حقوق و واجبات صاحب الارتفاق تغير الحالة

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٨٧	٨٦	رهان . صحة . بطلان . شروط . حالات
٨٨	٨٦	شهادة . رد . ابن الزوج . زوجة الاب
٨٩	٨٦	فوائد قانونية . مقدارها في الاتفاق . اختيار الخصم
٩٠	٨٦	افلاس . شركة . شركاء
		محكمة لبيع يبلجيكا
		» » »
		» » »
		» جاند التجارية
		فهرست الابحاث القانونية
		تقد حكم لحضرة الاستاذ محمد فؤاد حسنى بك مدير ادارة المحاكم المختلطة
		لذعات
		طرف قضائية
		رئيس التحرير: عزيز قبانكى

المحكمة

مجلة قضائية

نصف هانقا الحامية لأهل

"Les lois sont bonnes ou mauvaises, moins par elles-mêmes que par la façon dont on les applique, et telle disposition très inique ne fait pas de mal si le juge ne la met point en vigueur."

Anatole France.

السنة الخامسة

العدد الثاني

عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

المطبعة الممثلة
بشارع علوي نمرة ٥
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٥
والطبعة ٣٥

بيان

ها بيان الاحكام والفتاوى التى نشرناها فى هذا العدد :

عدد	
١٥	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار
٦	أحكام صادرة من المجلس الحسبى العالى
١٠	أحكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٣	حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتى الديار المصرية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٢٠	حكماً صادراً من المحاكم الفرنسية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٩٤	فتكون المجلة اربعا وتسعين حكماً وفتوى

وقد صدرنا هذا العدد يبحث لحضرة الفاضل خليل عفت ثابت بك القاضى بمحكمة الاسكندرية الاهلية فى « حالة الاكراه » وفى اثر الاحكام نشرنا مذكرة حررها حضرة الفاضل محمد بك رشدى وكيل النيابة تضمنت بحثاً قانونياً فى طلب الغاء الجريدة أو الرسالة الدورية التى لا تنشر أو تتأخر عن نشر الحكم الصادر بشأنها فى أحد اعدادها فى اثناء الشهر الذى صدر فيه الحكم المذكور ثم ختمنا هذا العدد بثلاث « لدعات » وبفوائد قانونية وشرعية ما

رئيس تحرير المجلة

عزير هانكى

المحاضرة

عدد نوفمبر

حالة الاكراه

غيره من خطر جسيم ومحدد مهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل اتاه باختياره وليس في وسعه ان ينجو منه بوسيلة أخرى (تعليقات الوزارة على المادة ٥٦)

٢ - الاكراه هو من موانع العقاب وهو عام لكل الجرائم جنایات أو جنح أو مخالفات سواء ارتكب لقصد أو بغير قصد وسواء نص عنها في قانون العقوبات أو في قوانين خاصة (جرسون ٥٧ ص ١٦٧) - وفيما يختص بالمخالفات أنظر أحكام النقض الفرنسي بالنسبة ٥٨ وما بعدها تعليقاً على المادة ٦٤ ص ١٦٧ . جرامولن ١٠٥٧ جزء ثان

والاكراه اما مادي واما أدبي

١ - ان المادة القديمة المقابلة للمادة ٥٦ الحالية هي عبارة عن نص المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي التي نصها « اذا اكراه المتهم على فعل الجنایة أو الجنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يعد ما وقع منه جنایة أو جنحة » وهي على ما فسرنا التضاوة ربما كانت وافية بالمرام ولكن اذا أخذت بنصها فانها تشير الى الاكراه المادي وهو ما لا يقع الا نادراً ولكن في القوانين الحديثة ما يعين باكثر وضوحاً نوع الاكراه الذي يعتبر مانعاً من العقاب - والمادة الجديدة مأخوذة من القانون التلياني المادة ٤٩ أولاً .. ثانياً .. من اكراهه عليه ضرورة تنجية نفسه أو

الأكراه المادى

٣ - يوجد اكراه مادى اذا اجبر الانسان مادياً لارتكاب فعل جنائى بسبب خارجي ليس في استطاعته منعه بطريقة أخرى . والاكره يستلزم استحالة مطلقة ، فلو صادف الانسان صعوبات شديدة في استطاعته اجتنابها فلا يمكن اعتبارها قوة قاهرة (جرسون ٦٣ و ٦٤ ص ١٧٦ و ١٧٧ جرامولن ١٠٥٨)

٤ - فالقوة القاهرة قد تكون بفعل الطبيعة . ومن أمثلة الشراح على ذلك من يسير عارياً اذا ثبت انه كان يفتسل وحملت العواصف ملابسه فلا يمكن معاقبته على انه ارتكب فعلاً فاضحاً لسيره عارياً (جرسون ٦٥) كما لا عقاب على من يقود عربة اذا سار بلا نور اذا قام الدليل على ان العواصف تمنعه عن الاضاءة (جرسون ٦٦) - وقد حكم ان المرض الشديد يكون حائلاً في القيام بعمل يفرضه القانون وقد تكون القوة القاهرة بفعل الحيوان (جرسون ٧٥)

وقياساً على ذلك قد قضت محكمة الاستئناف العليا ببراءة انسان كان ممتطياً جواداً واتهم بالقتل الخطأ وقد ثبت ان الجواد جمع واندفع يعدو جرياً وان المتهم استعمل كل الوسائل لرد جماحه فلم يستطع لاجتناب القتل (حكم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ القضاء سنة ١٨٩٦ ص ٥)

وقد يكون الاكره ناتجاً عن فعل الانسان

والمثال الذى يذكره بعض الشراح حالة ما اذا هدد انسان آخر لتزوير وثيقة ويمسك بيده أثناء تحرير العقد . على ان هذا المثال يبعد عقلاً حصوله (جرسون ٧٨) ولا عقاب اذن على صاحب محل عموى تأخر عن قفل المحل في الميعاد المنصوص عنه في الاوامر وكان عدم الغلق ناتجاً من ان بعض الزبائن منعه بالقوة عن الغلق (جرسون ٨١) ولا عقاب على مخالفة عدم الاضاءة ليلاً اذا ثبت انه وضع مصباحاً وسرق (جرسون ٨٤)

الأكراه الأدبى

أى حالة من الجأته الضرورة الى ارتكاب جريمة

٥ - في حالة الاكره المادى الفاعل اجبر مادياً على ارتكاب جريمة - أما اذا الجأته ضرورة وقاية نفسه أو غيره على ارتكاب جريمة فالأكراه هنا أدبى لا مادى

يشترط لعدم العقاب هنا ان تكون هناك ضرورة الجأته لوقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس وان يكون الخطر على وشك الوقوع به أو بغيره

ان هذه الحالة تقرب من الدفاع عن النفس . انما تختلف عن الدفاع بأن الضرر الحاصل ليس على المعتدى ولكن على شخص برى . وفى حالة الدفاع عن النفس انما يقتل المعتدى الذى يستحق هذا الجزاء لأن الفاعل الحق به الضرر الذى كان يحاول هو ان يلحقه بغيره

أما في حالة الاكراه الادبي فهي حالة من يخشى ان يهلك بحريق في محل التشخيص مثلا اصطدم بسلام في أثناء هربه قتل ذلك الغلام البريء - ثم ان حالة الدفاع الشرعي في القانون المصري يبيح القتل دفاعاً عن المال بخلاف حالة الضرورة (جرسون ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ ص ١٧٦) جرانمولن ١٠٣٦ جزء ثان

٦ - ومن امثلة الشراح عن الاكراه الادبي في حالة الحريق ما اذا هرب انسان فاصطدم بسلام فمات . انسان ضل الطريق في الجبل فسرق خبزاً من مسكن أحد الرعاة أو انسان لم يجد وسيلة للعيش وعرضه للجوع فألجأه الى سرقة الخبز (جرسون ١٠١) امرأة ارتكبت الزنا تحت التهديد بالموت - أو من كاف بنقل بضائع على عربة وداهته للصوم فقدمها لهم . أو انسان تحت تأثير التهديد امضى ورقة مزورة . في كل هذه الوقائع لا عقاب على الفاعل (جرسون نبذة ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤) . أثناء الحريق اُتلف ملك الجار أثناء وقاية الاشخاص من الخطر الذي كان محدقاً بهم . طيب مولد دعى لحالة وضع عسرة فوجد انه لوقاية الام يتعين عليه تقطيع الجنين واخراجه من الرحم اجزاء صغيرة لضيق الحوض . وتحت تأثير التهديد اعطى حارس السجن المفاتيح لمجرم هرب امثلة اخرى - في حالة غرق المركب ولنفاذ الاغذية بها اضطر البحارة الى قتل احدهم

واكلوه فهل يماقبون ؟ في سنة ١٦٤٠ رفعت دعوى على بحارة من الانجليز قتلوا احدهم لنفاذ الاغذية فحكم ببراءتهم وفي سنة ١٨٨٤ اثناء غرق مركب انجليزية اكل البحارة احد النوتية وقد حكم عليهم بالاعدام وابدل العقاب بالحبس مدة ستة شهور . وفي سنة ١٨٨٧ حكمت احدى المحاكم بروسيا في حالة مماثلة بالسجن ثلاث عشرة سنة . في فرنسا لم يفكروا في رفع دعوى على بحارة المركب ميدور في حالة مماثلة (جرسون ٩٨ وجرامولن ١٠٦٤)

شروط الاكراه الادبي

٧ - حسب نص القانون « المادة ٥٦ » يجب ان يكون هناك ضرورة لارتكاب الفعل وبالتالي :
اولاً - يجب ان يكون هناك خطر جسيم على النفس فالخطر الذي يهدد المال لا يكفي
ثانياً - يجب ان يكون هذا الخطر على وشك الوقوع ومحقق لا مستقبل ولا غير محقق
ثالثاً - يتعين كذلك ان لا يكون للفاعل قدرة على درء الخطر بطريقة اخرى
٨ - ان الخطر الذي يهدد الانسان في ماله لا يترتب عليه عدم العقاب اذا ارتكب الجريمة ولكن في حالة الدفاع الشرعي قد يكون هناك خطر على الفاعل أو على شخص آخر (المادة ٥٦ . كما لو اقتلع انسان شجرة ليلقيها لشخص على وشك الغرق لا عقاب عليه)
يشترط كذلك لعدم العقوبة على الجريمة

الحكمين على سببين السبب الاول ارتكاباً على حالة ضرورة وقاية النفس من خطر جسم ألا وهو الموت جوعاً والسبب الثاني انعدام القصد الجنائي

(٢) التشرد والتسول

ان التشرد يعاقب عليه جنائياً اذا لم يجد الجاني وسيلة للتعيش بعد انذاره باتخاذ وسيلة للتعيش في مدة معينة

ثانياً في حالة التسول قد دل العمل على انه في بعض الاحيان قد يكون من الظلم ان يقضى بعقوبة على هؤلاء البؤساء الذين تدفعهم الحاجة والفاقة الى التسول فقد يتجولون في القرى والمدن للبحث عن عمل ما فلا يجدون وقد يكونون مصابين بأمراض وعاهات فلا تمكنهم حالتهم هذه من العمل على انه يجب قانوناً ان لا يعاقب الا الشحاذون أقوياء البنية القادرين على العمل (انظر الفقرة الثانية من القانون نمرة ١٧ الصادر بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٨٩٩)

١١ - أمثلة عن حالة الضرورة النافذة

هذه الاحوال تكون فيما اذا كان الجاني يوجد بين عاملين أحدهما لدوره ضرر والثاني مخالف للقانون وقد يرتكب الجاني جريمة تحت تأثير تلك العوامل - وحالات الضرورة النافذة في المسائل الآتية :

(١) قتل جنين حديث الولادة لدوره العار عن الأم - في أغلب القوانين الحديثة

خلاف الشروط السابقة ان لا يكون لارادة الفاعل دخل في حلول الخطر . وفي الواقع لأن الجريمة التي ارتكبت لم تلجئه لارتكابها ضرورة اذا كان الفاعل هو السبب فيها فيجب ان يتحمل نتائج فعله . والحالة كمن يتآمر فيها الجنائي مع آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعى انه لم يكن يقصد في آخر لحظة اتيان الجريمة ولكن عاقه الآخرون عن الامتناع (تعليقات الوزارة جرسون ١١٩ ص ١٨١ جرامولن ١٠٨١)

ما يترتب على الاكراه الادبي

٩ - اذا توفرت الشروط السابقة يتعين الحكم بالبراءة وقد يطالب الفاعل بتعويضات مدنية . اما اذا لم تتوفر كل الشروط فيمكن استعمال الرأفة

١٠ - أمثلة ببعض الشرائع على

حالات الضرورة

(١) سرقة الجائع لقطعة خبز اذا اتاها انسان ليدفع عن نفسه خطر الموت من الجوع : هذه السرقة كان يعتبرها بعض الشراح القدماء اهم حالات الضرورة وكانت هذه الحالة شائعة في القرون الوسطى وقت المجاعات وقد صدر اخيراً حكمان استئنافيان بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٩٨ و ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٨ في سرقة جائع لخبز الا ان الحكمين كانا مثارا للنقد في اغلب الصحف السيارة - على ان البراءة في الحكمين كانت لاسباب شخصية محضة وقد بنيت البراءة في

ينص على عقوبة مخففة لهذه الجرائم إلا أن قانون العقوبات الفرنسي لم يدخل أى نص فى هذا الموضوع . وبالعكس فإن العقاب جائر لهذا السبب قد يقضى كثيراً بالبراءة بناء على طلب المحلفين

(٢) اسقاط الحوامل للأسباب السابقة وفى القوانين الحديثة قد وضعت قواعد لهذه الجرائم وعقوبات أخف

(٣) من يعزو طفلاً حديث الولادة الى آخر غير والدته (المادة ٢٤٥) فراراً من العار (٤) الشهادة الزور اذا صدرت من أحد أقارب الجانى . من أصوله أو فروعه أو الاصهار أو الاخوة أو الاخوات . قد يرتكب الجانى جريمة الشهادة الزور فى هذه الظروف تحت تأثير عاطفة القربى لانه انما يؤدي الشهادة زوراً فراراً من ضرر مادي أو أدبي لانه اذا شهد بالحقيقة قد يكون عرضة للتوبيخ أو الاهانة من الاقارب وقد تمس فى شرفه اذا أدى الحقيقة وحكم على القريب بما يهين ويذرى - ان القانون لا ينص على اعفاء الاقارب من اداء الشهادة كما لم ينص فى قانون العقوبات على أى عذر لمن يؤدي الشهادة الزور من الاقارب - وقد قضى النقض الفرنسي أولاً بما يوافق مصلحة الشاهد الزور اذا أداها لصالح قريب إلا انه عدل عن هذه النظرية وقرر فى أحكام كثيرة بأنه لا يجوز اعفاء الشاهد الزور مهما

كانت الاحوال حتى لو كانت الحقيقة مهيمنة ومزرية به غير ان هذا المبدأ عرضة للنقد (٥) أحوال اخفاء الجناة وكل الافعال التى تؤدي الى مساعدة الجانى فى الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء - على انه قد نص فى القانون بالمادة ١٢٦ بأن أحكام هذه المادة لا تسرى على الزوج والزوجة ولا على الآباء والاجداد والاولاد والاحفاد . وفى القانون الفرنسى يعفى الاخوة والاخوات والاصهار وأعفاء الاخوة والاخوات والاصهار كانت منصوصاً عنه بالمادة ١٣٦ من القانون القديم وقد جاء بتعليقات الحقانية على المادة ١٢٦ بأنه قد استعيض بالمادة ١٢٦ الجديدة عن المادة ١٣٦ القديمة وضيق فى الاحوال التى كانت تستثنى من الآن فيما يختص بأهل الهارب

١٢ - أساس هذا المبدأ

ان الحكمة من عدم العقاب على الجريمة التى ترتكب لضرورة وقاية من يرتكبها كانت مشارة للبحث بين الشراح والفلاسفة وهم على اختلاف بين فى الآراء . فالبعض يرى ان توقيع العقاب فى هذه الحالة مؤسس على نظرية الاكراه الادبي . ذلك لان الذى يرتكب فعلاً جنائياً فى هذه الظروف لم يكن مطلقاً يتصرف فى عمله وانما الجأه الى ارتكاب الجرم الخطر الجسيم الذى يهدده فى حياته وكان هذا الخطر على وشك الوقوع فاضطر لارتكاب الفعل الجنائى لضرورة

حفظ حياته - ان الفعل لم يكن مؤسسا على
العدالة وانما لا عقاب عليه قانونا

على ان اغلب الكتاب لا يرون هذا الرأي
ويذهبون الى ان حاله الضرورة يترتب عليها
الخيار بين ارتكاب الجريمة وتحمل الضرر الذي
يهدد مرتكب الجريمة فيجب الا يرتكب الجرم
وبناء على ما تقرر تكون هناك مسئولية
إلا أنها محدودة

وهناك نظرية ثالثة مبناها تعارض الحقوق
والمصالح كالحال في القوانين الادارية إذ قد
يترتب على بعض القوانين تضحية حق في سبيل
المنفعة العامة كذلك الحال في قانون العقوبات
فاذا تعارض حقان غير متساويين فيجب ان يضحي
احدهما في سبيل بقاء الثاني ، ويظهر ان القانون
لا يحمي الحق الاقل قيمة في سبيل الاكثر
قيمة ومما تقدم يرى ان حوادث كثيرة ترتكب
بوجه عادل مثل تضحية قطعة خبز في سبيل
احياء انسان كاد يقتله الجوع

ولكن المسئلة تصبح اكثر تعقيدا اذا
تساوى الحقان. لهذا قد اتسم دعاة هذا المذهب

الى فريقين فالبعض يرى أن الفعل الجنائي لم
يكن مؤسسا على العدالة ويرى الحاق العقاب
بالجاني مع تخفيف العقوبة والبعض الآخر يرى
أنه بحسن سكوت القانون عن حالة تعارض
الحقوق ولكن يظهر أن المجتمع لا فائدة له
من الحاق العقوبة ومن المحقق أن العقوبة
مضرة اذا ضحى حق ذو أهمية كبيرة في سبيل
حق أقل قيمة

ومن الخطأ الحاق العقاب بمن يرتكب
جريمة تافهة لوقاية انسان . أما اذا تساوت
الحقوق كما اذا ضحى انسان في سبيل وقاية
انسان آخر فالعقوبة تصبح غير رادعة لأن
الجاني انما ارتكب الجريمة في ظروف استثنائية
محضة وليس من موجب في ايقاع العقوبة

على أن نظرية القانون مؤسسة على نظرية
الاكراه الأدبي ويظهر ان هذا هو رأى أغلب
الشرح بفرنسا (جرسون ١١١ و ١١٢ و ١١٣
و ١١٤ و ١١٥ ص ٧٠ جزء أول جرامولن
١٠٧١ وما بعدها)

فليل عفت ثابت

القاضي بمحكمة الاسكندرية الاهلية

المحكمة

قضايا محكمة النقض والأحكام

٩١

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . بيان ساعة ارتكاب الجريمة .

القاعدة القانونية

ليس من اللازم حتما بيان الساعة التي ارتكبت فيها الجريمة متى أثبت الحكم أنها حصلت ليلا

(طنن عبد النبي احمد الخديق وآخرين ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٢٩ سنة ٤١ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمزة جناب مستر برسيفال وجناب مستر كوشو وحافظ لطفى باشا ومحمد مصطفى بك وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٩٣

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . ميعاد اشعار المدعى المدنى . ٣ ايام .

القاعدة القانونية

يجب ان يكون اشعار المدعى بالحقوق المدنى قبل الجلسة بثلاثة ايام خلاف ميعاد مسافة الطريق وإلا كان العمل باطلا ويتعين نقض الحكم

(طنن حسين مصطفى عثمان (مدعى بحق مدنى) ضد عامر عامر . قضية نمرة ٤١٠ سنة ١٤ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٤

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

ضرب . عصابة . تجمهر . بيان الافعال ، شهود نفي . وجوب سماعهم .

القاعدة القانونية

١ - اذا حكمت محكمة أول درجة بالادانة وبال عقوبة تطبيقاً لحكم المادة ٢٠٧ عقوبات التي تعاقب على الضرب الحاصل من عصابة أو تجمهر ثم رأت المحكمة الاستئنافية ان لا تجمهر وطبقت المادة ٢٠٦ التي تعاقب على

٩٢

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . مناقشة اقوال شهود النفي .

القاعدة القانونية

ان المحكمة ليست ملزمة حتما بأن تناقش في حكمها قيمة اقوال شهود النفي متى رأت ان الأدلة المستنتجة من اقوال شهود الاثبات كافية

(طنن احمد اسماعيل نعمة الله وآخرين ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٢٩ سنة ٤١ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٦

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . مأذون شرع . وثيقة زواج . تزوير .
احتمال حصول ضرر . اوراق عمومية .

القاعدة القانونية

١ - مأذون الشرع الذي ينشأ بنفسه
وثيقة زواج في شكل صورة مستخرجة من
دفتر العقود عملته بأن وقع عليها بخطه
وبامضات مزورة بكيفية تخالف عبارات الوثيقة
الاصلية وبشكل يوهم انها صادرة وقت عقد
الزواج ولم يحصل عليها رسمياً يعتبر مرتكباً جريمة
التزوير في الاوراق الرسمية

٢ - من اركان جريمة التزوير احتمال
حصول الضرر سواء كان للأفراد أو للمصلحة
العامة التي توجب تقرير الحقيقة في الاوراق
الرسمية .

(طعن ابراهيم خليل صابر ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ١٢٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٧

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

عاهة مستديمة . فقد ربع فائدة الذراع

القاعدة القانونية

تعتبر عاهة مستديمة فقد ربع فائدة الذراع
الايسر بصفة دائمة

(طعن وسوق دسوق البحري ضد النيابة . نمرة
١٣٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

الضرب البسيط وجب عليها تبيان الاعمال
الضرورية المنسوبة الى كل واحد من المتهمين
على حدته فاذا لم تفعل ذلك كان حكمها ناقصاً
ويتعين نقضه

٢ - اذا طلب المتهم من محكمة ثاني درجة
سماع شهادة شهود نفي كان سبق طلب سماع
شهادتهم أمام محكمة أول درجة ولم تجبه
المحكمة الى طلبه وجب على محكمة ثاني درجة
سماع شهادتهم وإلا كان حكمها باطلاً بناءً على
ان فيه اخلال بحق الدفاع

(طعن يوسى سليمان سويلم وآخرين ضد النيابة
العمومية . قضية نمرة ١٣٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٩٥

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

اهانة . خفير . خدمة عمومية . بيانها

القاعدة القانونية

اذا حكم على شخص في تهمة اهانة خفيراً
بالقول والاشارة ومقاومته بالقوة والعنف أثناء
تأديته عملاً من اعمال وظيفته وجب ذكر الفاظ
الاهانة التي حصلت للخفير وبيان نوع الخدمة
العمومية التي كان يؤديها الخفير وإلا كان الحكم
قابلاً للطعن

(طعن شعبان ابو السعود ضد النيابة العمومية قضية
نمرة ١٣٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٩٨

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . ضرب افقى الى الوفاة . عمد

القاعدة القانونية

اذا اثبت الحكم ان المتهم اجترأ على ضرب
المجنى عليه ضرباً افقى الى وفاته فان هذه
العبارة تفيد العمد وان لم يذكر العمد صراحة
في اسباب الحكم

(طعن السيد محمد ملك ضد النيابة العمومية . وأم
السعد محمد الاشول مدعية بحق مدنى . قضية نمرة
١٢٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٩٩

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

نقض . ضرب . زوج . تأديب الزوجة .

تجاوز حد الاعتدال . عقاب .

القاعدة القانونية

الضرب الذى يقع من زوج على زوجته
اذا جاوز حدود التأديب بأن احدث اذى يجسم
الزوجة كان معاقباً عليه قانوناً

(طعن عبد اللاه عبد الباسط حنفى ضد النيابة
العمومية . قضية نمرة ٢٧١ سنة ٤١ قضائية . دائرة
معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والذرة
جناب مستر برسيغال وجناب مستر كرشو . وحافظ لطفى
باشا ومحمد مصطفى بك وعلى عزت بك رئيس نيابة
الاستئناف)

١٠٠

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

حضانة . طلب الطفل . رفض التسليم .

عقوبة . مادة ٢٤٦ عقوبات

القاعدة القانونية

كل من كان متكفلاً لطفلاً وطلبه منه من
له حق في طلبه ولم يسلمه اليه يعتبر مرتكباً للجريمة
النصوص عليها في المادة ٢٤٦ من قانون
العقوبات . فالجدة التى لها حق حضانة طفل
بمقتضى حكم شرعى اذا طلبت الطفل من ابيه
ولم يسلمه لها حقت على الأب العقوبة ولو احتج
الاب بحق زوج الطفلة في طلب اخذ زوجته
لمصته لان هذا شأن الزوج وكان من
الواجب على الأب ان يسلم الطفل الى
الجدة تنفيذاً للحكم الشرعى .

(طعن محمد افندى عثمان ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٢٣٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٠١

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

نقض . سماع شهود النفى .

القاعدة القانونية

اذا قضت محكمة ثاني درجة بالغاء حكم
برائة وجب عليها في هذه الحالة ان تسمع شهود
النفى الذين لم يسمعوهم أمام محكمة اول درجة، فاذا

الى الاستيلاء على تقود بالاحتيايل لسلب كل
ثروة الغير أو بعضها بجملة طرق ومنها التصرف
في مال ثابت ليس ملكا للفاعل وليس له حق
التصرف فيه . فاذا ثبت ان المتهم لم يستول
على مبلغ الثمن بطريق التحايل بالتصرف في
المعين كان الفعل غير معاقب عليه قانوناً كأن
يثبت ان الثمن كان ديناً في ذمة المرتهن نتيجة
معاملات سابقة بين الطرفين ولما تجدد أراد
الدائن ان يضمن سداداه فتصرف له المرتهن
في منزل سواء كان بالبيع الوقائي أو بالرهن وعلق
نفاذ التصرف والمخالصة من الدين على نتيجة
الكشف من المحاكم عن حقوق عينية على العقار
ولما تبين وجود حقوق عينية رجعت الحالة الى
اصلها ببقاء الدين في ذمة المرتهن

(طعن محمد افندي نظيف (مدع بحق مدني) ضد
محمود جاد الله والنيابة العمومية . قضية نمرة ٢٥٥ سنة
٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

١٠٤

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

نقض . حضور النيابة وقت النطق بالحكم .
ليس شرطاً . لا بطلان .

الظاهرة القانونية

ان الشارع المصري لم يدون في قانون
تحقيق الجنايات المصري نص المادتين ٢٧١
و ٢٧٣ من قانون الجنايات الفرنسي ، والأولى
تنص على ان النيابة العمومية تعتبر جزءاً متما
لهياة محكمة الجنايات ، والمادة « ٢٧٣ » تقضي
بوجوب حضور النيابة في أثناء المرافعات ووقت

رفضت سماعهم كان في عملها هذا حرمان المتهم
من حق الدفاع ، ويترتب عليه بطلان الحكم
وقبول طلب النقض

(طعن ابراهيم عبد الرازق ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٣ ٢٠٠ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٠٢

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

نقض . بيان الوقائع . اشتغال نص التهمة على
اركان الجريمة به .

الظاهرة القانونية

اذا كانت وقائع التهمة مبينة كفاية في
نص التهمة المدونة في مقدمة الحكم ثم قضت
المحكمة بالادانة بناء على ان تلك الوقائع ثابتة على
المتهمين كان ذلك كافياً لاعتبار التهمة مبينة
بياناً كافياً في الحكم ولو ان محكمة النقض والابرار
تري من المستحسن ان تثبت محكمة الجنايات في
اسباب حكمها الوقائع التي تستتج منها ادانة
المتهمين .

(طعن احمد عطا الله وآخر ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٢٦١ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٠٣

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

نصب واحتيايل ، اركان المادة ٢٩٣ عقوبات
تصرف في ملك الغير .

الظاهرة القانونية

من أهم أركان المادة ٢٩٣ عقوبات التوصل

ابوخطوة نشأ عنه عاهة مستديمة أى فقد جزء من عظام الرأس يجعله عرضة للتأثيرات الجوية والمصادمات الخارجية وطلبت من حضرة قاضى الاحالة ا حالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة « ٢٠٤ » عقوبات

وحضرة قاضى الاحالة أصدر أمراً فى ٢١ يونيه سنة ١٩٢٣ بأحالة المتهم على محكمة جنايات اسكندرية لمحاكمته بالمادة المذكورة والمجنى عليه ادعى بحق مدنى وطلب الحكم بمبلغ ثلاثين جنيهاً تعويضاً لما أصابه من الضرر ومحكمة جنايات اسكندرية بعد سماعها الدعوى حكمت فى ١١ اغسطس سنة ١٩٢٣ عملاً بالمادة المذكورة والمادة « ١٧ » منه حضورياً بمحبس المتهم سنتين مع الشغل والزاوة بمبلغ ثلاثين جنيهاً للمدعى بالحق المدنى مع المصاريف المناسبة لهذا المبلغ

المحكوم عليه قرر فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٣ بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام والحامى عنه فيلكس افندى بيزاقين قرر فى ٢٨ منه بالظعن ايضاً فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب طعنه المحكمة : —

« بعد سماع اقوال النيابة والمدعى المدنى ومحامى الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان النقض تقدم فى ميعاده القانونى فهو مقبول شكلاً

صدور الحكم ، وبناء على هذا لا تبطل فى مصر الاجراءات والحكم اذا لم تحضر النيابة العمومية وقت النطق بالحكم ، لأن كل ما أوجبه القانون انما صدور الحكم فى جلسة علنية . فطلب النقض المبني على عدم حضور النيابة وقت النطق بالحكم يجب رفضه ولا سيما وانه لم يترتب على عدم حضور النيابة أى ضرر بحق الدفاع

(ظعن امام محمد رضوان ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ٢٤٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة ممالى احدى طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٠٥

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤
عاهة مستديمة . فقد جزء من عظام الرأس .
شروط تطبيق المادة . عمد .

الاعادة القانونية

١ — تعتبر عاهة مستديمة فقد جزء من عظام الرأس يجعلها عرضة للتأثيرات الجوية والمصادمات الخارجية

٢ — لأجل تطبيق المادة « ٢٠٤ » من قانون العقوبات لا يلزم البحث فيما اذا كان قصد المتهم احداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه أو مجرد اصابته اصابة بسيطة لأن الشرط الاساسى لتطبيق هذه المادة هو ان تكون العاهة قد نشأت عن الضرب

الوقائع : —

النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه فى يوم ٥ ابريل سنة ١٩٢٣ بجهة كفر بولين مركز كوم حمادة احدث ضرباً يابراهيم مصطفى

مجرد اصابته اصابة بسيطة لان الشرط الاساسى لتطبيق هذه المادة هو ان تكون الماهة نشأت عن الضرب وهذا ما اثبتته المحكمة بحكمها المطعون فيه

« وحيث ان الوجهين الثالث والرابع غير وجهين وليسا من اوجه النقض »

(طعن محمود محمد ابو خطوة ضد النيابة العمومية .
وابراهيم مصطفى ابو خطوة مدع بحق مدني . قضية
نمرة ٢٦٧ سنة ١٩٢١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

« وحيث ان الوجه الاول على غير اساس لان الحكم المطعون فيه اثبت بكيفية جلية واضحة نوع الاصابة التي احدثها المتهم بالمجنى عليه وقد اصابته المحكمة باعتبار ما نشأ عن هذه الاصابة طاهة مستديمة

« وحيث عن الوجه الثانى فانه لاجل تطبيق المادة « ٢٠٤ » من قانون العقوبات لم يكن هناك لزوم للبحث فيما اذا كان قصد لهم احداث طاهة مستديمة بالمجنى عليه أو

قضية المجلس الحسبى العالى

تعيين خبراء لفحص ذلك الحساب المقدم فى سنة ١٩١٩ وكذا حساب سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و صدور قرارات ذلك المجلس فى بعضها طلبت صاحبة السمو البرنيس شويكار هانم شقيقة حضرة صاحب السمو المحجور عليه بلسان وكيلها المحامى عنها قبولها وحضورها امامه لمحاسبة القيم على جميع تصرفاته وابداء ملحوظاتها وانتقاداتها على الحساب المذكور لما ابداه من الاسباب الواردة بمذكرته المقدمة للمجلس بخصوص طلبها هذا

« وحيث ان دولة القيم عارض فى هذا الطلب الاخير بما ابداه بمذكرته الرقيمة ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وملحقها المحررين بمعرفة وكيله المحامى عنه طالبين رفضه والقرار بأن ليس لسمو البرنيس حق المثل أمام المجلس خصا للقيم لمناقشة الحساب أو تقديم

١٠٦

حكم تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١
بمجلس حسبى . اقارب المحجور عليه . حضورهم
وقت فحص الحساب

القاعدة القانونية

لأقارب المحجور عليه حق الحضور أمام المجلس الحسبى عند فحص الحساب المقدم من القيم كما ان لهم حق المناقشة فيه قبل تصديق المجلس عليه

المجلس : —

« من حيث انه فى اثناء نظر مادة حساب سنة ١٩١٧ الخاصة بالمحجور عليه حضرة صاحب السمو الامير احمد سيف الدين المشمول بقيامة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا امام مجلس حسبى مصر ومسائل اخرى وبعد

ملاحظات عليه بأية صفة تريد الدخول بها ما دام ان المجلس الحسبي العالى وحده هو المختص باعادة فحص الحساب اذا طلب احد من ذوي الشأن ذلك

« وحيث انه بعد اجراء اللازم نحو ذلك قرر المجلس الحسبي المشار اليه بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بما يفيد قبول طلب سمو الاميرة ثم بعد مناقشة الخبراء قرر بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ اولا قبول طلب الاميرة شويكار الاطلاع على الحساب ومناقشته ثانياً اعادة التقرير للخبراء لاستيفاء النقط المبينة بأسباب هذا القرار الخ

« وحيث ان صاحب الدولة القيم طعن في هذا القرار بعريضته الرقيمة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ للأسباب الآتية :

أولاً — لا يجوز قبول الاميرة لمناقشة الحساب باعتبار انها مشتكية لانها لم تقدم أى شكوى الى الآن لا من أمر معين ولا بطريقة اجمالية ولان الحساب لم يقدم بناء على شكواها

ثانياً — لا محل لاستناد المجلس على المادة السابعة من الامر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ التى اجازت للمجلس الحسبي استدعاء الاقرباء والاصهار واصدقاء العائلة ممن يرى فائدة في استشارتهم لانه لم يدع الاميرة لاستشارتها ولم يفكر في استدعائها بدليل انه اطلع قبلا على الحساب وعلى تقرير الخبراء الذين ندهم لفحصه واكتفى بأخذ ملاحظات دولة القيم على هذا التقرير وحدد

جلسات للفصل فيه وتم كل ذلك قبل حضور وكيل الاميرة جلسة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وطلبه التأجيل للاطلاع وابداء الملاحظات وكان قد مضى على تقديم الحساب نحو السنة والثمانية شهور فلو ان المجلس رأى ضرورة لاستشارة سمو الاميرة لقرر ذلك بعد تقديم الحساب أو بعد تقديم تقرير الخبراء أو في الواقع فانه لا فائدة من استشارة سموها لانها غائبة عن القطر المصرى منذ اكثر من سبعة اعوام ولا تعرف شيئاً في اعمال دائرة اخيها المحجور عليه واذا كان المجلس في حاجة لاستدعاء الاقرباء والاصهار فهناك حضرات اصحاب السمو الامراء من اقارب العائلة واصهارها ممن تكون لاستشارتهم فائدة

ثالثاً — ان عدم قبول سمو الاميرة امام المجلس الحسبي الابتدائى لا يمنعها اذا ارادت اعادة فحص الحساب ومناقشته ان تلجأ لوزارة الحقانية في الميعاد القانونى المبين بالمادة الثانية من قانون نمرة ٥ سنة ١٩١١ وتطلب منها ان ترفع الى المجلس الحسبي العالى القرار الذى يصدره المجلس الحسبي وهناك تقدم ملاحظاتها وانتقاداتها عليه

رابعاً — لم يكن عرض من حضروا عن سمو الاميرة امام المجلس الحسبي مراجعة حساب أو مناقشة اعمال لانهم هم وسمو الاميرة لا يعرفون شيئاً فيه انما يقصدون المشاغبة والتشويش على اعمال الدائرة وشفاء حزازات نفوسهم

« وحيث ان الوزارة طعنت فيه ايضاً
« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر

« وحيث ان قانون المجالس الحسينية قصر الحق على ذوى الشأن وهم الاقارب والاصهار فيكون لكل شخص منهم بمقتضى الشريعة والقانون ان يرفع الى المجالس الحسينية أى شكوى من وصى على القصر »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا القيم على حضرة صاحب السمو الامير احمد سيف الدين المحجور عليه ضد حضرة صاحبة السمو الاميرة شويكار هانم نمرة ٨ سنة ٢٠ - ٢١ . دائرة سعادة محمد محرز باشا وحضرات اصحاب العزة والفضيلة صالح حق بك وحافظ عبد النبي بك والشيخ محمد مصطفى المراغى وحسن حسنى بك رئيس محكمة اسبوط الاهلية سابقاً)

١٠٧

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩١١
مجلس حسبي . حجر . فاخر وقف .

القاعدة القانونية

المجلس الحسيني غير مختص بالحجر على ناظر وقف اذا ظهر أن ذلك الناظر لا يملك شيئاً وذلك لأن تعيين قيم في هذه الظروف هو في الواقع تعيين لناظر على الوقف وهذا من اختصاص الحاكم الشرعية

(استئناف يوسف افندى كامل البخارى ضد قرار مجلس حسبي مصر نمرة ٤٢ سنة ١٩١١ . دائرة حضرة صاحب السعادة بحى ابراهيم باشا وبحضور احمد طلعت بك وحسن جلال بك والشيخ محمد محمود ناجى وحسن رضوان باشا مدير النيابة سابقاً)

هذا الطعن حضر حضرة على بك بدر الدين المحامى عن حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا المتظلم - وحضر حضرة محمد افندى كامل البندارى المحامى عن نفسه وعن زميله حضرة مصطفى بك النحاس بالنيابة عن وكيل سمو الاميرة شويكار هانم - وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى بك حنفى وكيل نيابة الاستئناف

فطلب الحاضر عن دولة القيم الغاء القرار المطعون فيه وعلى الاميرة اتخاذ الاجراءات القانونية . والحاضر عن سمو الاميرة طلب التأييد - والحاضر عن النيابة العمومية فوض رأى للمجلس للفصل فى القرار المطعون بما يراه عدلاً لمصلحة المحجور عليه لاقواله واقوال طرفي الخصوم الواردة بحضر الجلسة « وحيث ان الطعن مقبول شكلاً »

« وحيث ان الشريعة الاسلامية ممت جميع المسائل الخاصة بالفصر مسائل حسبة والحسبة تكون لكل شخص كان من الاقارب أو من غيرهم »

« وحيث ان المادة « ٧ » من قانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٨ صريحة فى ان للمجلس ان يدعو من الاقارب والاصهار واصدقاء العائلة من يرى فائدة فى استشارتهم فيكون له الحق بلا شبهة فى ان يقبل من يتقدم منهم لابداء ملاحظاته على الحساب والمناقشة فيه »

« وحيث ان المنشور الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ يقرر بأن كل ذى شأن له الحق فى ان يحضر فحص الحساب والمناقشة فيه »

١٠٨

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩١٥
حسي . الولاية على مال الصغير . الوصي . الولي

القاعدة القانونية

الولاية على مال القاصر بعد وفاة الأب تكون
لوصيه الذي اختاره لا للجد الذي على قيد الحياة
(طعن معالي وزير الحفانية ضد قرار مجلس حسي
مركز رشيد نمرة ٢١ سنة ١٥ — ١٦ . دائرة
سعادة يحيى ابراهيم باشا وبحضور حضرات اصحاب
السعادة والعزة والفضيلة احمد ذو الفقار باشا وحسين
درويش بك والشيخ حسن البنا وعبد العزيز بك فهمي
نقيب المحامي سابقاً)

١٠٩

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩١٣
حسي . حضور الشخص المطلوب الحجر عليه .
قرار . استئناف .

القاعدة القانونية

القرارات الصادرة من المجلس الحسي
بتكليف الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه
بالحضور أمام المجلس للكشف عليه طيباً هو من
القرارات التي يجوز استئنافها بمقتضى المادة الثانية
من القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١ .

(استئناف ولي افندى فهمي وحضر شخصياً ومعه
حضرة الاستاذ احمد بك رمزي المحامي ضد خليل افندى
حق وحضر عنه نجله ومعه حضرة الاستاذ احمد نجيب
براده بك المحامي . نمرة ٨٤ سنة ١٩١٣ . دائرة
سعادة يحيى ابراهيم باشا وبحضور حضرات اصحاب
السعادة والعزة والفضيلة احمد طلعت بك وحسن جلال
بك والشيخ محمد محمود ناجي وحسن رضوان باشا مدير
النزيرة سابقاً)

١١٠

١٩ نوفمبر سنة ١٩١١
حجر . قرار . جواز المدول عنه
مصلحة . زمن .

القاعدة القانونية

القرارات الصادرة من المجالس الحسية
بتوقيع الحجر ليس لها قوة الشيء المحكوم به
نهائياً فيجوز الرجوع فيها متى ظهرت مصلحة
الحجور عليه في ذلك سواء كان الزمن الذي
مضى منذ صدور قرار الحجر طويلاً أو قصيراً

(استئناف ابراهيم افندى امين ابو زيد واخرى
وحضر الاول شخصياً وعن الاخرى حضرة الاستاذ
محمود بك ابو النصر المحامي والاستاذ احمد بك مصطفى
المحامي ضد محمود افندى امين ابو زيد واخرى وحضر
الاول شخصياً وحضرت الثانية ومعهما حضرة الاستاذ عبد
السلام بك الجندى المحامي . نمرة ٣٩ سنة ١٩١١ .
دائرة سعادة يحيى باشا ابراهيم وبحضور حضرات اصحاب
السعادة والعزة والفضيلة احمد طلعت بك وحسن جلال
بك والشيخ محمد محمود ناجي وحسن رضوان باشا مدير
النزيرة سابقاً)

١١١

٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢
صغير . التنازل عن حقوقه . تخفيض
الايثار . لا يجوز

القاعدة القانونية

ليس للوصي شرعاً ان يتنازل عن شيء

لهذا الغرض بموجب القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢١

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست انيسة بنت
على اقدى سلطان الوصية على قهر المرحوم سيد احمد
بك يونس نمرة ٦٥ سنة ٢١ — ٢٢ . دائرة معالي
احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة
والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ
محمد مصطفى المراغى ومحمد صالح باشا المستشار بمحكمة
الاستئناف الاهلية سابقاً)

من مال القاصر الثابت له بمقتضى عقداً بيجار وعلى
ذلك فليس للمجلس الحسبي ان يأذن للوصى
بتخفيض اجرة الاطيان الزراعية التي للقاصر .
بل ان مثل ذلك التخفيض من اختصاص
اللجان المنشأة

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

البيوع وهذا القرار لا يقبل الطعن كما تنص
بذلك المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات

« وبما ان المقصود من المادة ٦٠٢ المذكورة
هو القرارات التي تحصل في الاجراءات التي
تحصل امامه بصفة قاضى بيوع

» وبما ان الحكم المستأنف انما صدر
في مسألة لا تدخل في اختصاصه فخرج بذلك
عن حكم المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات
واذن يكون قابلاً للاستئناف فضلاً عن انه
مدر في مسألة خاصة بالاختصاص واذن
يكون الدفع الفرعى غير مقبول ويجب رفضه
« وبما انه في موضوع الاستئناف فالحكم
المستأنف في محله للأسباب الواردة فيه والتي
تأخذ بها هذه المحكمة ويتعين تأييده »

(استئناف حسين اقدى عطيه وحضر عنه حضرة
اسكندر قلندى اقدى الحامى ويوسف عبد اللطيف
اقدى الحامى نائباً عن حضرة حسين اقدى محمود الحامى
ضد محمود اقدى يوسف وحضر عنه حضرة عبد العزيز
بك مليكة الحامى نمرة ٢٨٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة
جناب مستر برسيغال وحضرنى صاحبي العزة حسن نبيه
المصرى بك المستشار ومحمد نور بك القاضى المنتدب)

١١٢

حكم تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤

قاضى البيوع . قراراته . الاجراءات .
بطلان . استئناف .

القاعدة القانونية

قضت المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات
بأن يحكم القاضى المعين للبيع في دعاوى بطلان
الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع وحكمه
لا يقبل المعارضة ولا الاستئناف والمقصود هنا
انما القرارات التي تصدر في الاجراءات التي
تحصل امامه بصفته قاضياً للبيوع . فاذا صدر
حكم في مسألة لا تدخل في اختصاصه خرج
بذلك عن حكم المادة ٦٠٢ وكان حكمه قابلاً
للاستئناف .

الحكمة : —

« بما ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز
استئناف الحكم لانه قرار صادر من قاضى

« عن الموضوع »

« بما انه لا نزاع في ان الثلاثة المستأنف عليهم الاول ورثة حنين غبريال بيدهم حكم صادر على تركه حنينه بنت جرجس فلا يمكن ان يكون تنفيذه الا على مال التركة »

« وبما انه لا نزاع ايضاً في ان المبلغ المتنازع عليه اجرة ارض اجرها مورث المستأنفين للسلطة العسكرية وكان استأجرها من السيدة فريده بصفتها ناظرة وقف حنينه بنت جرجس لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٩١٩ الى نهاية سنة ١٩٢١ »

« وبما انه وان كانت الارض مملوكة في الاصل لحنينه الا أنها قد خرجت من ملكها بايقافها في سنة ١٩٠٤ فكل حكم يصدر على تركتها لا ينفذ على ما ارصدته وفقاً خصوصاً وان الحكم الذي صدر للمستأنف عليهم الثلاثة الاول ورثة حنين غبريال على تركه حنينه بنت جرجس قد صدر في مايو سنة ١٩٢٠ بعد حصول الوقف »

« وبما انه من ذلك يكون المستحق للمبلغ المتنازع عليه هو المستأجر من ناظرة الوقف وورثته من بعده »

« وبما انه مما تقدم يكون الحكم الابتدائي في غير محله بالنسبة لمبلغ ١٠٢ جنيناً و ٤٥٠ ملياً الذي اخرجته المحكمة من المبلغ المودع بخزانة محكمة بني سويف وقدره ١٩٣ جنيناً و ٥٥٨ ملياً ويجب تعديله والحكم للمستأنفين باحققيهم في صرفه بأكمله »

١١٣

حكم تاريخه ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤
دعوى . تقدير قيمتها . الحكم بمبلغ لا يقبل
في الاصل استئناف . استئناف

الذاعرة القانونيه

تقدر قيمة الدعوى حسب الطلبات الاصلية التي يطلب من محكمة أول درجة الحكم بها . فاذا حكمت محكمة أول درجة للدعى بمبلغ جزئي لا يقبل في الاصل الاستئناف ، فان هذا لا يمنع الخصم من استئناف الحكم للحصول على المبلغ الذي لم يقض له به

المحكمة : -

« بما ان المستأنف عليه الاول دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لانه عن مبلغ أقل من النصاب الذي يصح رفع استئناف عنه » وبما ان مورث المستأنفين رفع الدعوى وطلب الحكم باحققيته في صرف مبلغ ١٩٣ جنيناً و ٥٥٨ ملياً المودعة بخزانة محكمة بني سويف الاهلية ، والمحكمة حكمت باجابة جزء من الطلب ورفضت الباقي

« وبما ان قيمة الدعوى تقدر حسب الطلبات الاصلية التي يطلب الحكم بها ولا يؤثر ما تحكم به محكمة أول درجة على حق الخصوم في الاستئناف ما دام النزاع في طلبات تجيز الاستئناف اصلاً »

« وبما انه مما تقدم يكون الدفع الفرعي في غير محله ويجب رفضه »

اخرى تقضى على المدين بالثمن وتقضى للدائن
بمحس العين لحين وفاء الدين
المحكمة : —

« حيث ان الاستئناف الاصل والفرعى
مقبولان شكلاً لحصولهما في الميعاد
« وحيث انه لا نزاع في ان العقد الصادر
من عبد العظيم افندى شكر الى ابى الخير ابى
الخير جابر بتاريخ ٢ من شهر مارس سنة ١٩١٧
بمبيع الاربعة الافدنة ونصف بيعاً وفائياً
انما هو عقد رهن حصل تأميناً للديون التى على
الخمس افدنة التى باعها عبد العظيم افندى شكر
الى ابى الخير ابى الخير جابر فى اليوم نفسه
وهذا الامر ظاهر جلياً من مجرد الاطلاع على
العقد ونفس ابى الخير ابى الخير جابر معترف
بذلك بجلسة المرافعة

« وحيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر
فى انه قد نص فى العقد المذكور على انه اذا
تأخر عبد العظيم افندى شكر عن سداد أى
قسط من الاقساط المطلوبة للدائنين لغاية
قسط سنة ١٩٢٠ يكون لابى الخير جابر من
ابتداء سنة ١٩٢١ الحق فى وضع يده على
الاربعة الافدنة ونصف المذكورة بنوع
الاسقاط الصحيح بموجب ذات هذه الوثيقة
باعتبار سعر القدان الواحد مائة جنيه مصرى
ويكون مجموع الثمن ٤٥٠ جنيناً مصرياً يخصم
من المتأخرات والفوائد وما يتبقى يدفع نقداً
لراهن المذكور أى ان العقد عقد بيع بات
متوقف على شرط ولاجل كقول الدائن
« وحيث ان المادة « ٥٤٣ » من

« وبما ان المحكمة ترى الحكم بفوائد
هذا المبلغ من تاريخ رفع الدعوى بواقع
المائة خمسة سنوياً »

(استئناف وورثة المرحوم الشيخ بدر زايد الجرجاوى
وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى حسن الحامى
نائباً عن حضرة الاستاذ على افندى كمال حيشة الحامى
ضد زكى حنين غبريال القيم وآخرين وحضر عنهم
حضرات الاساتذة احمد بك تيجيب براده نائباً عن حضرة
الاستاذ عبد العزيز مليكة بك الحامى والاستاذ حزين
افندى سعد الحامى . نمرة ١٣٩٤ سنة ٤٠ . دائرة
جناب مستر برسيغال وحضر فى صاحبي العزة حسن بك
نبيه المصرى المستشار ومحمد بك نور القاضى المتدب

١١٤

حكم تاريخه ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤
رهن . تملك الشيء المرهون . بطلان . تغيير
سبب الدعوى . تغيير موضوع الدعوى

القاعدة التأسيسية

١ - انه لحماية المدين الراهن من طمع
الدائن المرتهن انهى الشارع اشتراط كون الشيء
المرهون يصير ملكاً للدائن عند عدم الوفاء له
ولا يمنع بطلان مثل هذه العقود الاتفاق مقدماً
ووقت العقد على الثمن لصيرورة الرهن بيعاً باتاً
عند عدم السداد

٢ - فى حالة قيام النزاع بين المدين
الراهن والدائن المرتهن وطلب الدائن المرتهن
من المحكمة ان تحكم له بملكته للمدين المرهونة
لا يجوز للمحكمة ان تغير سبب الدعوى وموضوع
الدعوى فتحكم بأن لا يبيع من جهة ومن جهة

تمسكا بمقد الرهن فالمحكمة اذن لما حكمت بالزام الراهن بتسليم الاطيان للمرتهن قد قضت بأمر لم يطلبه الاخصام ويكون الحكم المستأنف قد اخطأ في هذا الوجه ويتعين الغاؤه والحكم برفض دعوى ابو الخير ابو الخير جابر بأكملها وغنى عن البيان ان هذا الحكم لا يمس ما يكون لابي الخير ابي الخير جابر من الحقوق قبل عبد العظيم افندى شكر بمقتضى عقد الرهن المذكور من حيث محاسبته على ما سددته عنه للدائنين وطلب حبس العين وغير ذلك بدعوى على حديثها »

(استئناف عبد العظيم افندى شكر وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد جاد الحق افندى ضد ابو الخير جابر وحضر عنه حضرة الاستاذ عطيه افندى حنا المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ فريد افندى شريف المحامى نمرتي ٢٤١ سنة ٤٠ قضائية ١٥٨١ سنة ٤١ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرتي صاحبي العزة حسن بك نبيه المصري المستشار ومحمد بك نور القاضي المنتدب)

١١٥

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤

استئناف . قيد . وجوب القيد بجدول محكمة الاستئناف

القاعدة القانونية

أوجبت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات (على المستأنف ان يقيد الدعوى في الجدول المعد لقيد القضايا قبل الجلسة ثمانى واربعين ساعة) والجدول العمومي المشار اليه هنا انما هو جدول محكمة الاستئناف العليا . فاذا دفع المستأنف رسوم الاستئناف في خزانة إحدى

القانون المدني الاهلي نصت على انه لا يجوز اشتراط كون الشيء المرهون بصير مملوكا للدائن عند عدم الوفاء له انما للدائن فقط الحق في طلب بيع المرهون بالكيفية الجائزة بسائر الدائنين

» وحيث ان الشرط الوارد في عقد الرهن السابق الاشارة اليه انما هو بعينه ما اراد الشارع منعه لحماية المدين الراهن والاتفاق على الثمن وقت التعاقد لصيرورة الرهن بيعاً باتاً عند عدم السداد لا يزيل البطلان الذي قصد به الشارع حماية المدين من تأثير الدائن عليه في حين اضطراره بفرض الشارع من حماية المدين لا يزال باقياً لعدم حصول تغيير في مركز المدين ويتعين اذاً اعتبار الشرط المذكور باطلا واعتبار العقد الذي يتمسك به ابو الخير جابر عقد رهن ورفض طلبه بتثبيت الملكية كما فعلت محكمة اول درجة

» وحيث ان محكمة اول درجة مع رفضها طلب تثبيت الملكية قد ذكرت في حكمها ان للمدعى فقط بمقتضى عقد الرهن المطالبة بالدين الذي يكون قد دفعه كما ان له ايضاً الحق في حبس العين حتى يستوفي الدين وقضت بناء على ذلك بالزام المدين بأن يسلم للمدعى المرتهن الاربعة افدنة ونصف

» وحيث انه ظاهر من سير الدعوى ومن دفاع المرتهن فيها انه انما طلب الحكم بتثبيت الملكية والتسليم باعتبار انه اصبح مالكا للعين بمقتضى شرط صيرورة العين ملكا له عند عدم الوفاء ولم يطلب الدين ولا حبس العين

١١٦

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

- ١ - اجراءات في المواد المدنية . مواعيد قانونية . إيقافها للاضطرابات السياسية . (المادة ٣٠١ مرافعات . بلاغ القائد العام الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩)
- ٢ - محكمة الاستئناف . دوائرها مجتمعة . احالة . شروطها . (القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١)

القاعدة القانونية

١ - الغرض من بلاغ القائد العام الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بإيقاف المواعيد القانونية في المدة المحددة في ذلك التاريخ هو عدم سقوط الحقوق المضروبة لها مواعيد في القانون اذا صادف حلول هذه المواعيد في غضون مدة الاضطرابات المقصودة في ذلك البلاغ وليس الغرض منه اضافة مدة ما الى المواعيد المقررة قانونا لسقوط الحقوق بصفة عامة (١)

٢ - لا يقبل طلب احاله قضية على محكمة الاستئناف مجتمعة بهيئة جمعية عمومية الا اذا كان موضوع هذه القضية قد صدر فيه حكام متناقضان من دوائر المحكمة

المحكمة : -

« حيث ان دعوى وزارة الاوقاف الاصلية والتي رفعها أمام محكمة قنا الابتدائية

(١) انظر حكم محكمة المنصورة الاستئنافي الرقم أول فبراير سنة ١٩٢١ (المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين العدد ٦٦) واستئناف ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ (المجموعة الرسمية السنة الرابعة والعشرين العدد ٢٧ نمرة ٢)

المحاكم الكلية وجب اعتبار استئنافه كأن لم يكن لأن القانون يحتم قيد الاستئناف في جدول محكمة الاستئناف العليا

المحكمة : -

« بما ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لانه تقيد بالجدول العمومي بعد الميعاد

« وبما انه واضح من ورقة الاستئناف ان الجلسة المحددة لنظره كانت في يوم ١٤ من شهر فبراير سنة ١٩٢٤ والقيد في الجدول العمومي حصل في يوم ١٣ منه

« وبما ان القانون يحتم قيد الاستئناف في الجدول العمومي قبل الجلسة بثاني واربعين ساعة حسب المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات » وبما ان قول المستأنف انه دفع الرسوم بمحكمة الاسكندرية بتاريخ ١٢ من شهر فبراير سنة ١٩٢٤ يخليه من مسئولية عدم قيده بجدول محكمة الاستئناف العليا في الميعاد المحدد في القانون لا يمكن قبوله لان القانون يحتم قيد الاستئناف في جدول محكمة الاستئناف العليا واذن يكون الاستئناف معتبرا كأنه لم يكن ويكون الدفع في محله «

(استئناف الشيخ مبروك عبد الفتاح ابي ربه بصفته قبا على اخيه وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي على صالح الحامى ضد الشيخ حسن برعى وحضر عنه حضرة احمد بك الديوانى الحامى نمرة ٥٧ سنة ١٤٤١ قضائية دائرة جناب مستر برسيغال وحضرني صاحي العزة حسن نبيه المصرى بك المستشار ومحمد نور بك القاضي المتدب)

الاهلية اوقفت فيها الاجراءات في ١١ ابريل سنة ١٩١٧ وقد رفع المستأنفون بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ هذه الدعوى يطالبون بها بطلان المرافعة في دعوى الاوقاف متمسكين بأن المرافعة تبطل بمضى ثلاث سنوات من تاريخ الايقاف بدون تجديد فأصدرت محكمة قنا الابتدائية الحكم المستأنف

« وحيث ان النزاع محصور في الواقع بين نظرية ان مدة الثلاث سنوات المقررة لبطلان المرافعة يلزم ان يضم لها على كل حال المدة التي حددها بلاغ القائد العام الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بايقاف مواعيد السقوط ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ لغاية التواريخ التي تحددها وزارة الحقانية وكان التاريخ بالنسبة لهذه الدعوى ينتهي في اول يولييه سنة ١٩١٩) وهذه النظرية اخذت بها محكمة اول درجة) وبين نظرية ان بلاغ السلطة العسكرية ينطبق فقط على المواعيد التي تنتهي اثناء المدة المحددة في البلاغ المذكور » وحيث انه يؤخذ من مقدمة هذا

البلاغ ان الغرض من اصداره هو عدم ضياع الحقوق (مثل حق الاستئناف وحق ابطال المرافعة وما يماثلها) التي تسقط بحلول مواعيد معينة في غضون مدة الاضطرابات حيث لم يمكن للمتقاضين ان يحضروا الى المحاكم أو اقلام المحضرين لعمل الانذارات الضرورية لمنع سقوط حقوقهم ولم يكن الغرض منه ضم مدة الى الميعاد المقرر لسقوط الحقوق بصفة عامة . ويؤيد هذا ما جاء بالمادة الثالثة من

البلاغ المذكور التي ابانت ان مدة الخمسة عشر يوماً المحددة لعمل المعارضة تحتسب من يوم انتهاء مدة الايقاف في جميع الاحوال سواء اكانت المعارضة حصلت في اول المدة أو حوالى انتهائها

« وحيث ان تأويل البلاغ على نحو ما ذهبت اليه محكمة اول درجة يؤدي الى نتائج غير معقولة لانه في هذه الحالة تكون مواعيد التملك بمضى المدة الطويلة أو زوالها متفاوتة في جهات القطر المختلفة لمدة طويلة نظراً لان مدة الايقاف تنتهي حسب منشور وزارة الحقانية في ازمدة مختلفة في جهات القطر وهذا لا يعقل انه مراد بالبلاغ المذكور » وحيث انه وان كان منشور وزارة الحقانية الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٠ تفسيراً للبلاغ سالف الذكر « اوجب ضم مدة مساوية لمدة الايقاف الى الميعاد المقرر لسقوط الحق اذا انتهى الميعاد في غضون مدة الايقاف أو اذا انتهى بعد انقضاء تلك المدة وكان قد ابتداءً صريانه قبل المدة أو اثنائها فان محكمة الاستئناف ليست ملزمة بهذا التفسير وانما عليها ان تفسر البلاغ حسب مرماه ومبناه

« وحيث انه يتضح للمحكمة ان البلاغ المذكور يجب ان يكون قاصراً على المواعيد التي تنتهي في خلال مدة الايقاف وعلى ذلك تكون مدة الثلاث سنوات المقررة لبطلان المرافعة في الدعوى الموقوفة قد انقضت في ١١ ابريل سنة ١٩٢٠ واذن فالاستئناف

المستأنف عليه باشر هذه الزراعة في الوقت الذي كان يعتبر فيه مالكا بمقتضى حكم مرمى المزداد

« وحيث انه من المبادئ القانونية ان من فعل بالقصد شيئاً ترتبت عليه منفعة لشخص آخر يستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها طبقاً للمادة ١٤٤ من القانون المدني » وحيث انه بناء على ذلك وعلى الاسباب الموضحة بالحكم الابتدائي ترى المحكمة ان هذا الحكم في محله ويتعين تأييده »

(استئناف عبد العزيز بك جده وحضر عنه حضرة محمود افندي محمد مصطفى الحامي عن حضرة محمود افندي صبري الحامي ضد محمود باشا سوسة وحضر عنه حضرة محمد افندي امين الحامي نمرة ١٢٠٥ سنة ٣٨ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة احمد زكي ابو السمود بك وجناب مستر هل وصاحب العزة على جلال بك)

١١٨

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢
فوائد . اشتراطها . حكومة . جواز .

القاعدة الذاتية

لا محل للقول بأن الحكومة ليس لها اشتراط دفع الفوائد في عقودها فان مثلها في ذلك مثل الأفراد تماماً وليس ما يمنحها من اشتراط ما تشاء من الفوائد بشرط مراعاة القانون المحكمة :-

حيث ان المحكمة الابتدائية منها عليها ان تحكم بالفوائد اذ انها لم تذكر شيئاً في حكمها بهذا الخصوص لا بالايجاب ولا بالرفض

في محله وترى المحكمة وجوب النشاء الحكم المستأنف وقبول طلبات المستأنفين

« وحيث ان وزارة الاوقاف العمومية طلبت اخيراً بمذكرتها المعلنة للمستأنف بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ من باب الاحتياط احالة القضية على دوائر هذه المحكمة مجمعة بهيئة عمومية للفصل فيها والمحكمة لا ترى هذا الرأي لانه لم يصدر للآن حكمان متناقضان من دوائرها المختلفة »

(استئناف الخواجه قزمان خليل بطرس وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة الحامي ضد وزارة الاوقاف العمومية وحضر عنها حضرة حسين افندي ادريس مندوبها . قضية نمرة ٥٠٩ سنة ٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وصاحب العزة متولي بك غنيم ومحمد بك مظهر)

١١٧

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢

زراعة . غراس . في اراضي الغير . سلامة النية . ملكية الزراعة

القاعدة الذاتية

اذا حكم لشخص برسو مزاد ارض فزرعها وهو معتقد ان له الحق في ذلك بسبب حكم مرمى المزداد ثم حكم بعد ذلك برسو مزادها لآخر كان لمن رسا عليه المزداد الأول الحق في مطالبة الثاني بنفقات الزراعة التي زرعتها المحكمة :-

« حيث انه لا نزاع في ان المستأنف عليه زرع الارض فولا وقحاً

« وحيث انه تبين من الاوراق ان

١١٩

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
نزاع ملكية . حراسة . وجوب الحكم بها
القاعدة القانونية

إذا طلب رافع دعوى نزاع الملك وضع
العين المطلوب نزاع ملكيتها تحت الحراسة
فيتعين اجابة طلبه . وذلك لأن المادة « ٥٤٥ »
من قانون المرافعات نصت على انه بمجرد تسجيل
تنبيه نزاع الملكية يلحق ايراد العقار المقصود
نزاع ملكيته وثمراته به ولا يمكن الحصول على
ذلك إلا بطلب تعيين الحارس
المحكمة : -

« حيث ان المستأنف قدم شهادته رسمية
من محكمة طنطا مؤرخة في نوفمبر سنة ١٩٢٢
تدل على ان وزارة الاوقاف رفعت دعوى
نزاع ملكية العقارات المطلوب الآن تعيين الوزارة
المذكورة حارسة عليها وعلى ذلك يكون من
اختصاص محكمة طنطا الفصل في موضوع هذه
الدعوى الخاصة بالحراسة اذ انها متصلة بدعوى
موضوعية كما سبق القول كانت منظورة امام
المحكمة الابتدائية المذكورة

« وحيث ان طلب الحراسة تجده هذه
المحكمة في محله بالمادة (٥٤٥) مرافعات التي
نصت انه بمجرد تسجيل تنبيه نزاع الملكية يلحق
ايراد العقار المقصود نزاع ملكيته وثمراته به

« وحيث انه بمقتضى البند التاسع من
عقد البيع المؤرخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٠
قبل المستأنف عليه انه في حالة تأخير سداد
كامل اى قسط او جزء منه في الميعاد المحدد
فيصبح جميع الباقي من اصل الثمن مستحقاً
فوراً اذا شاءت مصلحة الاملاك الاميرية ذلك
ومستحق عليه ٥ في المائة سنوياً وذلك حتماً
بمجرد عدم الدفع وبدون احتياج للتنبيه
بذلك مقدماً

« وحيث ان قول المستأنف عليه من ان
الحكومة هي شخص ادبي ليس لها المطالبة
بالفائدة لا يعبأ به اذ ان مصلحة الاملاك
الحررة الاميرية في الحقيقة لها ان تشرط في
عقودها لمصلحتها ما يشترطه الافراد من تلك
الفوائد ما دام القانون يسوغها

« وحيث ان هذه المصلحة حفظت لنفسها
في العقد المذكور اذا شاءت احتساب الفائدة
حتماً بمجرد عدم الدفع وبدون تنبيه او انها
لها الحق ايضاً في طلب فسخ البيع عند عدم
الدفع ولا تعرف هذه المشيئة الا من يوم رفع
الدعوى فلا تستحق الفائدة المطلوبة الا من
هذا التاريخ »

(استئناف مصلحة الاملاك الاميرية وحضر عنها
حضرة صاحب العزة حليم دوس بك ضد محمد افندي
عبد الجزار وحضر عنه حضرة أدوار بك قصيري نائباً
عن حضرة حسين افندي الجندي المحامي نمرة ١٢٧
سنة ٣٩ قضائية . دائرة صاحب السعادة محمد محرز باشا
وصاحي السعادة والعزة محمد عيلاص باشا ومحمد
مصطفى بك)

وأدلى كل من الطرفين بحججه المثبتة في
محضر الجلسة

« ومن حيث انه بالاطلاع على اعلان
الحكم الحاصل بناء على طلب محمود افندي عنان
المستأنف بصفته ليست هندومة ومن معها اتضح
انه مؤرخ في ١٤ يونيه ومقول فيه بأن المعلن
حافظ لنفسه حق الاستئناف عما لم يكن قد
حكم به على خصومه في طلباته الابتدائية

« وحيث وان كانت المادة (٣٥٣) مرافعات
نصت بأن ميعاد الاستئناف يحسب من يوم
اعلان الحكم للخصم الا انه لا يمكن صرف
النظر عن ان قصد الشارع انما هو احتساب
مدة الاستئناف من تاريخ العلم بما حواه الحكم
المستأنف علماً تماماً بما يحل محل الاعلان ولا يمكن
التمييز في هذه الحالة بين المعلن والمعلن اليه
خصوصاً اذا كان المستأنف قد حفظ لنفسه
حق الاستئناف فيما لم يتض له به ابتدائياً وسكت
بعد ذلك اكثر من ٦٠ يوماً

« وحيث متى تقرر ذلك يكون الدفع
الفرعى في محله ويجب قبوله أولاً ولا معنى
بعد ذلك للبحث في الموضوع »

(استئناف محمود افندي عنان وحضر عنه حضرة
الاستاذ محمد افندي زكي عبد المجيد الهامى ضد الست
هندومه على وآخرين وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ
ادوار بك قصيرى الهامى نمرة ٣٢٦ سنة ١٤١ قضاية .
دائرة حضرة صاحب السعادة احمد عرفان باشا وجناب
مستر رافرتى وصاحب العزة على سالم بك)

ولا يمكن الاستحصال على ذلك الا بطلب تعيين
الحارس الا انه لا يمكن الفصل فيه لحرمات
المستأنف عليهم من الدرجة الابتدائية التي تفصل
فيه بسبب حكمها بعدم الاختصاص »

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة احمد
زكى البهنيمى افندي ضد محمد ابراهيم عرقه وآخرين
وحضر عنهم حضرة محمد افندي عابدين الهامى نمرة ٣٩٤
سنة ٣٨ قضاية دائرته حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا
وجناب مسيو كالوينى وصاحب السعادة محمد علام باشا)

١٢٠

حكم تاريخه أول مارس سنة ١٩٢٤
استئناف . اعلان الحكم . تأخير اعلان الحكم
على حق المستأنف .

القاعدة القانونية

اذا كان المستأنف سبق له ان أعلن
الحكم ثم رفع استئنافاً عنه بعد مضي المدة
القانونية من تاريخ اعلان الحكم فالاستئناف
غير مقبول شكلاً حتى ولو كان المستأنف قرر
في ورقة اعلان الحكم انه يحفظ لنفسه الحق
في الاستئناف

الحكمة :-

« من حيث ان وكيل الست هندومة
المستأنف عليها الاولى دفع فرعياً بعدم قبول
الاستئناف لأن المستأنف اعلن لموكلته الحكم
في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٢ وبعد ذلك بأكثر
من ٦٠ يوماً رفع هذا الاستئناف

« وحيث ان وكيل المستأنف تمسك بأن
سريان هذه المادة لا يمكن التمسك به قبل المعلن

وبعد الاطلاع على باقى أوراق القضية
وسماع المرافعة الشفهية والمداولة

« حيث ان السيدة فاطمة بصقتها المذكورة
استأنفت هذا الحكم بتاريخ ٢٨ يونيه سنة
١٩٢٠ طالبة الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا
والغاء الحكم المستأنف وقبول أدلة التزوير ورد
وبطلان الاقرار المطعون فيه وألزام المعان
اليه بالمصاريف والالتعاب عن الدرجتين

« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر
هذا الاستئناف دفع وكيل المستأنف عليه دفعا
فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لقيده بعد
الثمانية أيام المقررة قانونا ووكيل المستأنفة طلب
رفض هذا الدفع لما بينه كل منهما ومدون
بمحضر الجلسة

« وحيث ان الغرض من الاجراءات التى
أوجب الشارع اتباعها فى الاعلانات انما ضمان
وصول الاعلان الى علم صاحب الشأن

« وحيث انه تبين من ظروف هذه
الدعوى وخصوصا من شهادة احمد بك رافت
المحامى ان الاجراءات التى اتبعت فى هذا
الاعلان كانت ترمى الى اخفاء الاعلان عن
اصحاب الشأن فى المدة التى يجيز لهم القانون
استعمال حقهم فيها حتى ترتب على ذلك انقضاء
هذه المدة بدون قيد الاستئناف

« وحيث ان المحكمة ترى عدم التعويل
على اعلان عمل فى هذه الظروف ليتوصل
به الى سقوط حق الخصم وعلى ذلك يتعين

١٢١

حكم تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٢١

اعلان . بطلان . اخفاء الاعلانات . اجراءات
خفية . قصد تفويت المبدأ .

الذاعرة القانونية

ان الغرض من الاجراءات التى أوجب
الشارع اتباعها فى الاعلانات انما ضمان وصول
الاعلان الى علم صاحب الشأن . فاذا ثبت
للمحكمة ان الاجراءات التى تبعت فى اعلان
ورقة كانت ترمى الى اخفاء الاعلان عن
صاحبه فى المدة التى يجيز القانون له استعمال
حقه فيها حتى ترتب على ذلك انقضاء هذه
المدة فتكون الاجراءات باطلة ويجب عدم
التعويل على اعلان عمل فى هذه الظروف
يقصد اسقاط حق الخصم

المحكمة : -

« بعد الاطلاع على الحكم الصادر من
محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ١١ مايو
سنة ١٩٢٠ فى دعوى التزوير المرفوعة من
المستأنفة ضد المستأنف عليه المفيدة تحت نمرة ١٤٥
سنة ١٩٢٠ الميمنة فيه وقائع الدعوى وطلبات
الاخصام القاضى ذلك الحكم حضوريا بعدم
قبول أدلة التزوير والزام مدعية التزوير بغرامة
التي قرش للخرينة وتحديد جلسة ٦ يوليه
سنة ١٩٢٠ للنكلم فى الموضوع

رفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً»

(استئناف السيدة فاطمة هانم لاط ناظرة وقف المرحومة فاطمة هانم الاسلامبولية وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد الخالق افندى محمود المحامى ضد مصطفى افندى شكرى وحضر ومعه بالجلسة حضرة الاستاذ احمد افندى زكى الشيشينى المحامى . نمرة ١٠٥٣ سنة ٣٧ قضائية دائرة حضرات صحاب العزة عطيه بك حسنى واحد زكى ابو السعود بك ومتولى غنيم بك)

نعاين

(راجع بهذا المعنى حكم محكمة سانت اتيان بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٤ ومنشور بهذا العدد ضمن احكام المحاكم الاجنبية)

قضايا المحاكم الكلية والخزينة

التعاقد من شأنها ان تعطى هذا الطرف الحق فى طلب بطلان العقد لانه مبني على رضا غير صحيح

٣ - يجب فى حالة وقوع تأثير من أحد الطرفين وحصوله بواسطته على رضا غير صحيح ممن تعاقد معه ان ينظر الى حالة المتعاقدين لمعرفة ما اذا كان من السهل بسبب ذلك التأثير ايهامه والحصول منه على ذلك الرضا

المحكمة :-

« حيث ان المعارض ضده رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم له بمبلغ ٥٠٩ جنيتها وارتكن فى اثبات دعواه على عقد بيع صادر منه الى المعارضين مؤرخ فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ » وحيث انه لا نزاع فى ان ال ٦ فدادين و ١٧ فيراطا و ١٢ سهماً المبيعة من المعارض ضده الى المعارضين كانت ملكا فى الاصل الى

١٢٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٣

بيع . ملك الغير . بطلان . رضا غير صحيح . ايهام . درجة التأثير

القاعدة القانونية

١ - انه بالنظر لأن الاحكام مقررة للحقوق وليست منشئة لها فانه اذا حكم بملكية شخص لعين متنازع عليها وكان المحكوم له اشترى تلك العين خطأ من المحكوم ضده أثناء نظر الدعوى فان البيع غير صحيح لوقوعه على عين هى ملك المشتري

٢ - التأكيدات الغير الصحيحة التى تصدر من أحد المتعاقدين ويكون لها على الطرف الآخر التأثير الذى يحمله على قبول

« وحيث ان الحكم المشار اليه اعتبر المعارضين مالكيين للمدة افدنة المحكوم ببعض ثمنها للمعارض ضده وان ملكيتهم لها مبنية على وضع اليد بالسبب الصحيح فلا يحق للمعارض ضده ان يبيعهم عيناً هي ملك لهم.

« وحيث ان المعارضين قد طعنوا في العقد المقدم من المعارض ضده بأنه حصل بغير رضا صحيح منهم لأنهم وقعوا على هذا العقد تحت تأثير ما افهمهم اياه المعارض ضده من انه قد حكم من المحكمة المختلطة لمصلحته بالملكية فاضطروا امام هذه التأكيدات الغير صحيحة ان يقبلوا التعاقد معه والاقدام على مشتري ما هو في ملكهم

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان التأكيدات الغير صحيحة التي تصدر من احد المتعاقدين ويكون لها على الطرف الآخر التأثير الذي يحمله على قبول التعاقد من شأنها ان تجعل متى ثبت انه لولا هذه التأكيدات لما كان حصل الرضا وانه يجب ان ينظر الى حالة المتعاقدين واذا كان من وقع عليه التأثير كان من السهل ايهامه والحصول على رضا منه رضا غير صحيح (يراجع شرح القانون المدني في التعهدات لبودري وبارد صحيفة ١٣١ جزء اول وما يليها نوته ١٠١ و ١٠٣ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩)

« وحيث انه ثبت من استجواب الخصوم وظروف الدعوى ان المعارض ضده لما له من المكانة في نظر المعارضين امكنه ان يؤثر عليهم في وقت كانت الدعوى المنظورة بين الطرفين

المعارض ضده وقد تبادل عليها مع من يدعى الخواجه حبيب ديمتري بولاد ثم لعدم قيام هذا الاخير بتعهداته رفعت دعوى من المعارض ضده امام المحكمة المختلطة طلب فيها الحكم بفسخ البديل وقد قضى له بطلباته ولكن المعارضين كانوا في بحر هذه المدة اشتروا ال ٦ فدادين و ١٧ قيراطا و ١٢ نهماً من الخواجه حبيب ديمتري بولاد ولما صدر الحكم بفسخ البديل رفع المعارض ضده دعوى اخرى امام المحكمة المختلطة يطلب فيها اصلياً الحكم بتثبيت ملكيته الى ال ٦ فدادين و ١٧ قيراطا و ١٢ نهماً ضد المعارضين والخواجه حبيب ديمتري بولاد واحتياطياً الحكم له على الخواجه حبيب ديمتري بولاد برد الثمن وقد تمت المرافعة في القضية المشار اليها وحجزت للحكم وتحدد للنطق بالحكم فيها يوم ١٧ مايو سنة ١٩٢٠

« وحيث ان المعارضين لا ينكرون حصول الاتفاق على المشتري وانما قدموا حكماً صادراً من محكمة مصر المختلطة في ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ اى بعد تحرير عقد البيع الحاصل في ١٢ مايو بخمسة ايام فقط وهذا الحكم صادر في مواجهة المعارض ضده وقضى بأن الاطيان التي حصل الاتفاق على مشتراها انما هي ملك للمعارضين آلت اليهم بطريق المشتري من حبيب ديمتري بولاد واقرن هذا الشراء بوضع اليد

« وحيث ان الاحكام مقررة للحقوق ولم تكن منشئة لها

(المطلوبة على العين فهذا لا يمنعه من حق مطالبة المعارضين بما يخصهم في الدين الذي يدعى بأنه سدده عنهم وكان مطلوباً من الخواجة حبيب ديمتری بولاد البائع اليهم متى اثبت ذلك

« وحيث انه مما تقدم جميعه يرى ان الحكم الغيابي المعارض فيه في غير محله ويتعين النأؤه ورفض دعوى المعارض ضده »

(ممارسة حميدة عبد الله وآخرين ضد عبد الفتاح محرم . قضية نمرة ٧١٦ سنة ١٩٢١ دائرة حضرة صاحب العزة اسكندر بك عاذر وجناب مستر بارت وصاحب العزة احمد نظيف بك)

١٢٣

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢١

حجر . عته . تصرفات . نفاذها . مصلحة

القاعدة القانونية :

الحجر لاعتة حكمه في الشريعة الفراء كحكم الحجر للسفه . وانه وان كان الفقهاء مختلفين فيما يجب ان تكون عليه قيمة التصرفات الحاصلة قبل الحجر إلا أنهم متفقون على أنها تكون نافذة اذا كان في المصلحة نفاذها

المحكمة : —

« حيث ان الحجر الذي توقع على السيد بك عبد المال بقرار المجلس الحسبي المؤرخ ٨ اغسطس سنة ١٩٢١ حجر لعتة .

« وحيث ان احكام الحجر لعتة في الشريعة الاسلامية هي كأحكام الحجر للسفه » صحيفة ٢٢٢ من شرح الاحوال الشخصية للشيخ زيد بك »

بأن الملكية امام المحكمة المختلطة ومحجوزة للحكم ويفهمهم على غير الواقع ان المحكمة قد حكمت ضدهم ونظراً لبساطة هؤلاء المعارضين اقتنعوا بصحة هذه الواقعة الغير صحيحة فتعاقدوا في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ مع المعارض ضده على ان يشتروا منه مرة ثانية الاطيان التي كانوا قد اشتروها من الخواجة حبيب ديمتری بولاد

« وحيث ان العقد الذي تم بين الطرفين في هذه الحالة هو عقد للمعارضين الحق في طلب بطلانه لانه مبني على رضاء غير صحيح » وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه ثابت

من الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في الدعوى التي رفعها المعارض ضده ضد المعارضين والخواجة حبيب ديمتری بولاد بطلب الحكم اصلياً له بالملكية واحتياطياً الحكم على الخواجة حبيب ديمتری بولاد بالثمن انه قضى له بالثمن ضد الخواجة حبيب ديمتری بولاد بعد ان اثبتت المحكمة الملكية للمعارضين في الوقت الذي تم فيه عقد ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ كانت العين المباعة في ملكية المعارضين وما دام انه قضى للمعارض ضده بالثمن على الخواجة حبيب ديمتری بولاد فليس له ان يتقاضى الثمن دفعتين الاولى من الخواجة حبيب ديمتری بولاد والثانية من المعارضين ويحرم هؤلاء في الوقت نفسه من حق الرجوع على البائع اليهم

« وحيث انه لو صح وكان المعارض ضده قد سدد الى شركة المورتميتش الديون

المحاكم في هذا الموضوع انها تأخذ بالرأى القائل بأن الحكم بالحجر لسفه المحكوم عليه لا يسرى على الماضي ولذلك لا تكون التصرفات السابقة عليه باطلة . (انظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية الرقيم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية السنة ١٢ عدد ٥١) وان العقود الصادرة من شخص مسن عنده ضعف في الذاكرة بسبب الشيخوخة نافذة فيما لو حصلت قبل الحجر (انظر حكم محكمة مصر الاستئناف المؤرخ ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ مجلة الحقوق سنة ٣٠ صحيفة ١٥٤)

(قضية طلسم بك عبد الشافي ضد الست بدر حموده نمرة ١٥١ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد حمدي السيد بك وكامل الباراني بك واحد حمدي محبوب بك)

١٢٤

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤
سندات تجارية . كبيالات . بروتستو . حق حامل
الكبيالة . حقوق الخيل .

القاعدة القانونية

- ١ - ان السندات التجارية التي تحت الاذن يسرى عليها كل ما اشترطه القانون التجاري بالنسبة الى الكبيالات ، كما تقرر في المادة ١٦٩ من قانون التجارة بسقوط حق حامل الكبيالة قبل الخيلين في المطالبة عند عدم القيام بعمل البروتستو لعدم الدفع في المواعيد
- ٢ - من المقرر قانوناً ان للمحيل وحده

» وحيث ان صاحبين محمد و ابا يوسف اختلفا في وقته فقال ابو يوسف لا يصير محجوراً عليه الا من تاريخ الحكم بالحجر ، وقال محمد يحجر عليه من وقت السفه وتكون التصرفات الحاصلة منه قبل الحجر عليه نافذة على مذهب ابي يوسف وموقوفة في رأى محمد لاحتمال ان تكون فيها مصلحة فاذا رأى القاضي فيها مصلحة تفذها والا ردها .

» وحيث بذلك يكون عقد البيع الصادر من المحجور عليه المؤرخ ١٨ رجب سنة ١٣٣٩ ومسجل في ٣١ مارس سنة ١٩٢١ الحاصل قبل الحجر الواقع في ٨ اغسطس سنة ١٩٢١ هو عقد جائز نافذ علي مذهب ابي يوسف وهو المذهب الذي اخذت به المادة (٤٨٩) من الاحوال الشخصية ويكون ايضاً في رأى محمد نافذاً اذا كان في المصلحة تفاده .

» وحيث ان المحجور عليه رجل من الاغنياء الموسرين فقد اقتنى من الاموال نحو ١٣٠٠ فداناً وقفها كلها على الاعمال الخيرية عدا ١٧ فداناً ومثلاً باعها لزوجته .

» وحيث ان هذا التصرف لا يمكن ان يقال انه ليس فيه مصلحة فان حدوثه من رجل مسن لزوجته التي عاشرتة مدة طويلة في كهولته وشيخوخته هو بعض الواجب الذي تحتمه عليه رابطة الزوجية والمودة والالفة الواجبة بين الازواج وفي مصلحة المحجور عليه القيام بهذا الواجب الادبي الذي ترفعه الشرائع السماوية منزلة عليه .

» وحيث انه يتفصح من مراجعة احكام

القانون التجاري بالنسبة للكبيالات كما تقرر في المادة ١٨٩ من قانون التجارة « وحيث ان المادة ١٦٩ من القانون المذكور قضت بسقوط حق حامل الكبيالة قبل المحيلين في المطالبة عند عدم القيام بعمل البروتستو لعدم الدفع في المواعيد « وحيث ان الثابت في هذه القضية من اقوال الطرفين ان حامل السند وهو المستأنف عليه الاول قصر في هذا الواجب

« وحيث ان المقرر قانوناً ان للمحيل وحده دون غيره حتى ولا الضمان ان يتمسك بهذا الدفع في اى حالة كانت عليها الدعوى قبل الحكم فيها ولو لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية كما هي الحالة الآن اذ انه معتبر انه دفع موضوعي مثل سقوط الحق في المطالبة Déchéance ou prescription وليس بمثابة الدفع بطلان اى شكل من اجراءات الدعوى. une nullité de forme. راجع تعليقات دراس شرحاً على المادة ١٦٨ و ١٦٩ تجارى فرنسي المقابلة للمادة ١٦٩ تجارى اهلى صحيفة ٧١٨ نبذة ١ و ٢ و ١٧ بشأن سقوط حق حامل الكبيالة في هذه الحالة وامكان ابداء هذا الدفع امام المحكمة الاستئنافية لأول مرة « وحيث بذلك يكون لا حق للمستأنف عليه الاول في مطالبة المستأنف بقيمة السند المرفوع به الدعوى ويتمين رفض دعواه قبل المستأنف

« وحيث بالنسبة للمستأنف عليه الثانى فان الحكم بالنسبة اليه كان غيائياً ولغاية الآن

دون غيره (حتى ولا الضمان) ان يتمسك بسقوط حق حامل الكبيالة في اى حالة كانت عليها الدعوى قبل الحكم فيها ولو لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية. اذ ان مثل هذا الدفع معتبر انه دفع موضوعي مثل سقوط الحق في المطالبة وليس بمثابة الدفع بطلان اى شكل من اجراءات الدعوى المحكمة :-

« حيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان موضوع هذه القضية هو تجارى والمطالبة فيها هي بورقة تجارية لانها سند تحت الاذن محرر بين تاجرين ولعمل تجارى ومذكور به ان القيمة هي ثمن بضاعة

« وحيث ان هذا السند قد تحول من المستأنف الى المستأنف عليه الاول بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقد طالب هذا الاخير بقيمة السند كلا من محمد خليفة حسن المحول عليه اى المدين الاصلى وايضاً المستأنف الذى هو المحول وقضى بالزامهما متضامنين بالمبلغ المطالب به

« وحيث ان المستأنف دفع لأول مرة امام هذه المحكمة بسقوط حق المستأنف عليه الاول في مطالبة بالمبلغ بالتضامن مع المدين لانه لم يقم بما اشترط عليه القانون من وجوب حمل بروتستو لعدم الدفع في الميعاد واعلانه به حفظاً لحقوقه

« وحيث ان السندات التى تحت الاذن التجارية يسرى عليها ايضاً كل ما اشترطه

نوعه خلا ما ترتب عليه لمصلحة المساهمين في تلك السلفة وذلك لتبقى مخصصة على وجه الحصر والتعيين لضمان استهلاك الدين وفوائده. بناء عليه تكون كل دعوى يدعيها فرد بأنه تملك تلك الاطيان أو جزءاً منها بوضع اليد المدة الطويلة لا يمكن ان تقبل من تاريخ صدور هذا الدكرى أو من بعده لأن دعوى التملك تصادم مع صراح نص الدكرى فتشهر

٢ - لا يمكن ان يقال بأن القانون المدني الذى صدر فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ قد نسخ أحكام دكرى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذى انشأ وكون مصلحة الدومين. لان دكرى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ انما وضع لغرض خاص وله حكم خاص لا ينافى احكام القانون المدني الذى هو قانون عام ووضع لغرض عام. والقاعدة ان القانون العام لا ينسخ القانون الخاص الذى تقدمه اذا كان الثانى لم يصدر إلا مراعاة لظروف معينة واسباب خاصة وتحقيقاً لاغراض مقصودة لا يزال أثرها باقياً فيبقى ذلك القانون الخاص ما بقيت الاسباب التى دعت لاصداره

٣ - لما كان دكرى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ عبارة عن قانون خاص بقاؤه منوط بالظروف والمقاصد التى سن من أجلها كان زوال حكمه معلقاً على زوال تلك الظروف والمقاصد فإذا زال رهن الخواجات روتشيلد واستهلك الدين بالفعل ارتفعت بطبيعة الحال القيود الخاصة التى كانت تحيط باطيان الدومين وأصبح للأفراد

تجاوز فيه المعارضة ولا يمكن التعرض اليه استثنائياً الآن خصوصاً ولم توجه قبله طلبات من احد الطرفين «

(قضية مصيلحى على طه ضد يونس عبد المجيد
نمرة ٢٣٧ سنة ١٩٢٤ استئناف . دائرة حضرات
اصحاب العزة محمد بك فريد الشافعى وتكلا بك
ميخائيل وعبد العزيز بك حامى)

١٢٥

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

دومين . اطيان الدومين . تملكها . تقادم . حجز
تصرف . قومسيون الدومين . قانون مدنى . حكمه .
قانون عام . قانون خاص . زوال مفعول دكرى
الدومين . جواز التملك

القاعدة القانونية:

١ - ان اطيان الدومين التى كانت مملوكة فى الاصل لاعضاء العائلة الخديوية وتنازلوا عنها للحكومة المصرية ابتغاء اصلاح الحالة المالية ثم رهنها الحكومة للخواجات روتشيلد واطلق عليها اسم اطيان الدومين لا يمكن ان يترتب عليها حق للغير . لأن الحكومة ضمنت سلامتها من كل حق ترتب عليها من قبل أو يمكن ترتيبه عليها بعد رهنها . فنص فى دكرى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على انه لا يجوز الحجز عليها ولا يمكن التصرف فيها إلا بمعرفة قومسيون الدومين . ثم نص على أنها بعد شطب الرهون السابقة على رهون الخواجة روتشيلد تبقى تلك الاطيان خالصة من كل دعوى توجب الفسخ أو الاستحقاق ومن كل حق عينى مهما كان

حق تملكها بوضع اليد المدة الطويلة . وجواز التقادم يبتدىء من تاريخ استهلاك الدين وسقوط احكام ذكره ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ . فمن وضع يده على جزء من اطيان الدومين مدة خمس عشرة سنة بعد تاريخ استهلاك الدين وزوال مفعول ذكره ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ كان له ان يملك الاطيان بوضع اليد المدة الطويلة المحكمة : -

« حيث ان هذه المحكمة قضت تمهيداً في ٣ فبراير سنة ١٩١٩ بنذب عبد الباري افندى طاهر خبيراً لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى وهى معاينة الاطيان المتنازع بشأنها وتطبيق عقود طرفى الخصوم وبالاخص مستندات ملكية مصلحة الدومين لمعرفة ان كانت تلك الاطيان منحطة عن الاطيان التى اشتراها توفيق سرحان من الدومين ولمعرفة ان كانت مستندات الدومين تشمل الاطيان المذكورة أو لا تشملها وهذا كله قبل البحث فى تفسير نصوص ذكره ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ الذى ترتكن مصلحة الدومين على احكامه

« وحيث ان الخبير قدم تقريره وقد تبين منه ومن محاضراته الى لم يطعن المدعون عليها طعناً يمكن التعويل عليه ان القدر المتنازع بشأنه داخل فيما تملكه مصلحة الدومين وباعته الى المدعى عليه الاول وانه ليس لدفاع المدعين بهذا الشأن مكان من الصحة خصوصاً ما زعموا من انحطاط القدر المتنازع بشأنه عن مستوى الاطيان التى اشتراها المدعى عليه الاول من الدومين

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا البحث فى اوجه دفاع المدعين الاخرى المتعلقة بوضع يدها المدة الطويلة المكتسبة للملكية « وحيث انه قد تبين من تقرير الخبير ان المدعين واضعان يدهما على القدر المتنازع بشأنه فالذى يتعين تقريره بعد ذلك هو مدة وضع يدهما وهل هو مكسب للملكية بالتقادم أم لا

« وحيث ان مصلحة الاملاك تدفع دعوى تملك المدعين بالتقادم بارتكانها الى ذكره ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ الخاص بانشاء ادارة مصلحة الدومين واتفاق ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ بين الحكومة المصرية والخوارج وتشيلد وعقد الرهن العقارى المحرر بين الحكومة والخوارج وتشيلد بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٧٩ وذكره ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الخاص بالحقوق التى لا يمكن للأفراد اكتسابها على اطيان الدومين « وحيث ان دياجة الذكره ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ تدل على ان اعضاء العائلة الخديوية قد تنازلوا للحكومة المصرية عن طائفة عظيمة من أملاكهم يبلغ مقدارها ٤٢٥٧٢٩ فداناً تستعملها الحكومة المصرية فى اصلاح الحالة المالية على الوجه الذى تراه وقد ورد بالمواد ٣ و٢ من الذكره المذكور وجوب عقد قرض قدره ٨٥٠٠٠٠٠ جنيهًا يكون مؤنفاً بالاطيان السالف ذكرها وقد انشئت مصلحة الدومين بموجب هذا الذكره لتولادارة تلك الاطيان

« وحيث ان اتفاقية ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ بينت بقاء ملكية اطيان العائلة الخديوية التى تكونت منها مصلحة الدومين للحكومة

السابقة على رهون الخواجات روتشيلد تبقى تلك الاطيان (اطيان العائلة الخديوية المسماة باطيان الدومين) خالصة من كل دعوى توجب الفسخ أو الاستحقاق ومن كل حق عيني مهما كان نوعه خلا ما ترتب عليه لصالح المساهمين في تلك السافة وذلك لتبقى مخصصة على وجه الحصر والتعيين لضمان استهلاك الدين المشار اليه وفوائده « وحيث ان الظاهر الواضح من عبارة هذه النصوص ومعناها الذي ترمى اليه ايجاد أحكام خاصة تخول لدائني الحكومة منتهى ما يمكن تصوره من الحقوق على الاعيان المرهونة لهم لكي لا يعترض تحقق الوفاء منها أى سبب من الاسباب العادية التي تتعلق بما للافراد من الحقوق المكتسبة او التي يمكن اكتسابها عليها ولا جدال في ان حق الملكية وهو أبلغ الحقوق العينية معنى وأخطرها أثراً داخل ضمن ما منع ولى الأمر تعلقه بتلك الاطيان لأى سبب من الاسباب المكتسبة له ومن بينها وضع اليد المدة الطويلة

« وحيث ان ما يدعيه المدعيان من وضع اليد قبل صدور هذا الدكر يتو ساقط بحكم المادة الاولى منه التي ألغت كل الحقوق التي يمكن ان تكون ترتبت على الاطيان المرهونة قبل صدوره

« وحيث انه لا نزاع بين الخصوم في كون دكر يتو المنع المشار اليه ما صدر الا لفرض خاص

المصرية ولكنها أباحت للمصاحبة المذكورة التصرف بالبيع في بعض هذه الاطيان لاستعمال ثمنها في استهلاك الديون المطلوبة

« وحيث ان الحكومة المصرية رهنّت بعد ذلك اطيان الدومين الى الخواجات روتشيلد بمقتضى عقد أول فبراير سنة ١٨٧٩ ثم تلا ذلك صدور لأئحة ترتيب ادارة الدومين الرقيمة ٧ ابريل سنة ١٨٩٧ وفيها انشاء قومسيون ادارة الدومين وبيان اختصاصه

« وحيث ان الحكومة المصرية نظرت بعد ذلك في تحقيق غرض الطرفين المتعاقدين (اى الدائنين والمدينة) من جميع هذه التصرفات وذلك باحاطة الاطيان المرهونة للدائنين الاجانب بالحماية الكافية المانعة من تمدي أفراد الناس عليها أو ادعاء حقوق فيها وتخصيصها لضمان تلك الديون على وجه الحصر والاطلاق فصدر دكر يتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ مبيناً للغرض الذي تقدم التنويه عنه ومورداً للاحكام الاستثنائية التي تحقق سلامة الاطيان المرهونة من كل حق ترتب عليها من قبل أو يمكن ترتبه عليها بعد رهنها فنص في البند الاول منه على انه لا يجوز الحجز عليها ولا يمكن التصرف فيها الا بمعرفة قومسيون الدومين حسبما صار أو يصير الاتفاق عليه بين الحكومة وبين الخواجات روتشيلد وذلك الى ان يتم استهلاك الدين المسعى بدين الدومين ونصر في البند الثاني على انه بعد شطب الرهن

بقاؤه منوط بقيام ذاك الغرض بمعنى انه اذا استهلك دين الدومين ولم يبق له أثر زالت القيود القانونية التي كانت تلك الاطيان محاطة بها وتعلقت بها بعد ذلك حقوق الافراد وفقاً لاحكام القانون العام الذي صدر بعد ذلك في ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣

« وحيث انه لا يمكن القول في هذا المقام بحكم النسخ والمنسوخ وان القانون العام النفي ما قبله من القوانين ومن بينها دكرتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩. وذلك لأن نسخ قانون لقانون اما ان يكون صراحة واما ان يكون ضمناً فالنسخ الصريح يكون إشتال القانون اللاحق على نص يقرر تعطيل أحكام القانون السابق اما النسخ الضمني فيكون بمناقضة عموم احكام القانون اللاحق لعموم احكام القانون السابق بحيث لا يمكن تطبيقها كلها في زمن واحد

« وحيث ان الدكرتو الصادر في ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ بالقانون المدني لم ينص على ابطال احكام القوانين التي سبقت فلا يكون ناسخاً لها صراحة

« وحيث انه ليس بين عموم احكام القانون الخاص الذي صدر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وبين عموم احكام القانون المدني تناقض يمنع من انطباق احكامها في جميع الاحوال لأنهم قالوا أن القانون العام لا ينسخ القانون الخاص الذي تقدمه اذا كان الثاني لم يصدر الا مراعاة

لقرور معينة واسباب خاصة وتحقيقاً لاغراض مقصودة لايزال اثرها باقياً فيبقى ذاك القانون الخاص ما بقيت الاسباب التي دعت لاصداره والا كان لولى الامر أن يعطل القوانين التي اقتضتها ضرورة سياسية أو مالية قبل أن تتحقق قائمتها وقبل أن يتم الغرض المقصود منها باصدار قانون عام يشمل احكاماً عامة ينسخ عمومها نصوص القانون الاستثنائي السالف ولذلك قال شراح الفرنسيين ايضاً ان حكم القانون السيامي ينسخ حكم القانون المدني وليس العكس وذلك لعدم جواز تأثير عموم الحكم على خصوص المقصد الذي من أجله صدر القانون الخاص (راجع موسوعات دالوز جزء ٣٠ ص ٢١٣ نمرة ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٥٩)

« وحيث ان قانون سنة ١٨٧٩ نص على احكام خاصة بطائفة من اطيان القطر المصري منع ترتيب أي حق عيني للافراد عليها تخصيصاً لها للغرض الذي أنتقلت لاجله من ملاكها الاصليين وهم اعضاء العائلة الخديوية الى الحكومة المصرية فليس بين حكم ذاك القانون الخاص بتلك الاطيان وبين احكام القانون المدني العام تعارض لا يمكن تطبيق قواعده على جميع اموال القطر المصري الحرة ماعدا اطيان الدومين ولأن القيود والموانع التي اقتضاها ذاك القانون الخاص تزول كلها بزوال الدين الذي تقررت حمايته وضمان الوفاء به وقد زالت الآن فعلاً

صریح فی ان دين الدومين قد انقضى فی تاريخ صدوره لذلك تعين الحاق املاك الدومين باملاك الميرى الحرة ليتكون منها جميعها مصلحة واحدة تسمى مصلحة الاملاك الاميرية كما يدل على ذلك منطوق المادة الاولى وهذا نصها (الاملاك المعروفة باسم الاراضي الاميرية التي اصبحت خالية من الرهن بعد استهلاك قرض الدومين تكون هي واملاك الميرى الحرة مصلحة واحدة تسمى مصلحة الاملاك الاميرية الحرة) الخ

« وحيث انه يؤيد ما تذهب اليه مصلحة الاملاك وهو مستنتج من ظاهر نص الدكرينو المشار اليه صدور دكرينو ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين المصرى العمومى واشتمال بيان انواع الدين المذكور الوارد بالمادة الاولى على دين الدومين ودين الدائرة السنية وهو ابلغ دليل على ان هذين الدينين كانا لا يزالان موجودين الى سنة ١٩٠٤

« وحيث ان الاستاذ لاميا اورد هذا الدكرينو فى كتابه (القانون الادارى المصرى) المطبوع فى سنة ١٩١١ وعاق على المادة الاولى منه العبارة الآتية (كل ما هو متعلق من احكام هذا الدكرينو بدين الدائرة السنية صار منسوخا بسبب تمام وفاة هذا الدين) - (ص ١٤٢ نمرة ٢ هامش)

« وحيث ان هذه الحاشية تفيد من طريق الاستنتاج العكسى ان دين الدومين

« وحيث ان القضاء المصرى المختلط الذى تعلقت امامه المنازعات بشأن تفسير الدكرينو المشار اليه متفق على تقرير احكامه ووجوب سرياتها بعد صدور القانون المدنى (راجع التعليقات والاحكام التى اوردتها الاستاذ لاميا فى كتابه القانون الادارى المصرى ص ١٥٥ على دكرينو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ نمرة ١ و ٢ و ٣ و ٤)

« وحيث انه اذا تقرر ان دكرينو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ قانون خاص بقاؤه منوط بالظروف والمقاصد التى سن من اجلها كان زوال حكمه معلقا على زوال تلك الظروف والمقاصد « وحيث انه لانزاع فى ان دين الدومين التى رهننت من اجله اطيان الدومين قد استهلك وبانقضائه ارتفعت القيود الخاصة التى تحيط بهذه الاطيان واصبح للافراد حق تملكها بوضع اليد المدة الطويلة

« وحيث انه لذلك يتعين معرفة التاريخ الحقيقى الذى استهلك فيه دين الحكومة المعروف بدين الدومين هو وفوائده لأن هذا التاريخ يصلح ان يكون بدء تملك المدعين للعين المتنازع فيها بوضع اليد خمس عشرة سنة

« وحيث ان مصلحة الاملاك تقرر ان الاستهلاك تم فى سنة ١٩١٣ وتستند فى ذلك الى الأمر العالى الصادر فى ٧ ابريل سنة ١٩١٣ « وحيث ان الأمر العالى المشار اليه

كان لا يزال موجوداً الى سنة ١٩١١ وهو ما يؤيد نظرية مصلحة الاملاك

« وحيث انه لذلك يكون زعم المدعين تلك العين المتنازع فيها بالتقدم زعم فاسد لانه لم يمض بعد سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٣ وهو تاريخ استهلاك دين الدومين خمس عشرة سنة ويتمين رفض دعواهما »

(قضية عبد السميع عزت وآخرين ضد توفيق محمد سرحان وآخر ومصلحة الاملاك الاميرية نمرة ٤٥٣ لسنة ١٩١٨ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك فؤاد حسنى ومراد بك كامل واسكندر بك رزق)

١٢٦

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

تزوير ضياع العقد . فاعل اصلى . الاشراف على التزوير وقت تحرير العقد .

القاعدة القانونية

- ١ - ضياع العقد المزور لا يمنع من رفع الدعوى العمومية ويكفى اثبات حصوله وانه ترتب عليه ضرر أو كان محتملاً حصول ذلك الضرر (١)
- ٢ - ليس من الضروري لاعتبار المتهم فاعلاً اصلياً فى جريمة تزوير ان يكون قد كتب العقد المزور ووضع امضاءه او ختمه عليه إذ يكفي ان يكون التزوير قد وقع باشرافه وقت عمله المحكمة :-

عن الدفء الفرعى الاول

« حيث ان المحكمة تشك فى ان تاريخ

(١) انظر تنقذ ٥ مارس سنة ١٩٢٢ (المجموعة الرسمية السنة الرابعة والعشرين عدد ٩١ .)

تحرير العقد هو التاريخ الثابت فيه اى ٥ فبراير سنة ١٩١٧ فيعتبر التاريخ الحقيقى هو تاريخ التسجيل وهو ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٠ . وبناء عليه تكون الدعوى العمومية قانئة ويتمين رفض الدفء الفرعى .

عن الدفء الثانى

« وحيث ان الحاضر عن المتهم الاول دفع امام هذه المحكمة بعدم جواز مباع الدعوى العمومية لأن العقد المزور غير موجود .

« وحيث انه من اهم اركان جريمة التزوير وجود ضرر او احتمال وجوده

« وحيث انه من اجل ذلك يجب البحث فيما اذا كان عدم وجود العقد المزور قد نفي وجود الضرر ام لا يزال المجنى عليه مهدداً بحصوله .

« وحيث ان العقد المطعون فيه بالتزوير قد سجل بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٠ والتسجيل كاف لاثبات وجوده (تقدمت صورة رسمية منه) والضرر منه محقق ولولا يقظة المجنى عليه لنقل التكليف من اسمه لاسم المشتري المجهول ومن هذا الى اسم مشتري جديد يتمسك بالعقد لصدوره من هذا الشخص المجهول الذى لا ينازعه ابداً

وحيث ان المحاكم الفرنسية قضت ان ضياع العقد المزور لا يمنع من رفع الدعوى العمومية (راجع تعليقات جرسون على التزوير فقرة

الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة لا يقصد به الاحماية الزارع ذى الاطيان كما هو مدلول مسماه وكما هو قصد الشارع من سنه فهو اذاً لا يسرى على اصحاب المنازل والدور

(قضية سيد حسن درويش ضد احمد محمد ابراهيم نمرة ١٦٢٠ سنة ١٩٢٣ . اصدر المحكم حضرة سليمان بهجت بك القاضي)

١٢٨

محكمة نجع حمادى الجزئية

حكم تاريخه ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤

دعوى . الحكم بالرسوم والمصاريف والانتاب . تقدير الانتاب . كيفية التقدير .

القاعدة القانونية

يجب الحكم على من خسر الدعوى بجميع الرسوم وبجميع المصاريف . وتدخل في المصاريف انتاب محامى الخصم الذى كسب الدعوى . وقد جرت المحاكم على الحكم بانتاب قافية جداً لا تكاد فى أغلب الاحيان تعوض من كسب دعواه شيئاً من المصاريف التى يكون قد انفقها فى هذا السبيل . على انه لو حصل خلاف بين المحامى وموكله واحتكما الى نفس المحكمة التى قدرت هذا التقدير فانها تحكم للمحامى باضعاف ما قدرته فى منطوق الحكم الصادر على خصمه . مع ان لائحة الرسوم سوت بين الحالتين وجعلت لهما أساساً مشتركاً للتقدير . فنصت المادة ٣٥ من لائحة الرسوم على انه يجوز طلب اجرة المحامين أو الوكلاء ممن حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط

٩٠ صحيفة ٣٠٥ فيكون اذا الدفع الفرعى فى غير محله .

« وحيث ان النيابة العمومية قدمت المتهم الاول بصفته فاعلاً اصلياً والمحكمة تعتبره كذلك وان كان لم يثبت انه كتب بخطه العقد المزور ولم يضع امضاءه او ختمه عليه لأنه يكفى ان يكون تزوير العقد باشرافه وقت عمله ليكون فاعلاً اصلياً وليس ضرورياً ان يحرره بخطه أو يمضيه .

ومثل ذلك مثل مرتكبى التزوير فى العقود الرسمية فان الذى يحررها هو الموظف سليم النية المكلف بتحريرها (راجع تعليقات جرسون على التزوير فقرة ٨٥ وما بعدها صحيفة ٣٠٤)

وحيث انه فيما يتعلق بالدلة فترى المحكمة انها ثابتة ثبوتاً كافياً وتكتفى بالاسباب الواردة فى الحكم الابتدائى الا انها ترى استعمال الرأفة مع المتهم الثانى لانه طاعن فى السن وكان مسوقاً بإرادة ابنه المتهم الاول »

(قضية النيابة العمومية وآخر مدعى بحق مدنى ضد عبد الواحد احمد هريدى وآخر نمرة ٣٣٥ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات اصحاب العزة احمد مختار بك وسيمون كراو بك ومحمد شوقى الخطيب بك)

١٢٧

محكمة طهطا الجزئية

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤

قانون الخمسة افدنة . حجز . منازل ودور . زارع .

القاعدة القانونية

ان القانون الخاص بعدم جواز توقيع

ان تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضى. ويراعى فى تقديرها قيمة الشئ المتنازع فيه والعمل الذى باشره المحامى أو الوكيل والزن الذى قضاه فى ذلك وحالة ثروة المتخاصمين. ولا يعتد بالاوراق التى صار تحريرها بغير حاجة اليها. ثم زادت المادة فقالت بأنه اذا اقتضى الحال تقدير الاجرة التى يلزم دفعها للمحامى أو لوكيل من موكله فتراعى أيضاً الاحوال الميينة آنفاً. فمن هذا يفهم ان الشارع أراد جريان حكم واحد على الحالتين. فيجب اذن على المحاكم عند ما تحكم على الخصم الذى خسر دعواه ان تحكم عليه بجميع المصاريف والنفقات التى يظن انه قد دفعها لا ان تحكم باتعاب تافهة جداً لا تعوضه شيئاً مما يكون قد انفقته فى سبيل كسب قضيته

المحكمة :-

من حيث أن المدعى آجر المدعى عليه الثانى ياسون ليدق به مواسير عند المدعى عليه الاول

« ومن حيث ان المدعى طالب المدعى عليهما متضامين بمبلغ ٣١ جنبها عن المدة التى بقى بها الياسون عند المدعى عليه الاول قبل تاريخ الانذار الحاصل فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الى المدعى عليه المذكور وطالب هذا منفرداً بالمبلغ الباقي تعويضاً عما فاتته من المكسب بسبب تعطيل الياسون بفعل المدعى عليه حتى يوم التسليم

« ومن حيث انه ينبغى للفصل فى طلبات المدعى تحديد مسئولية كل من المدعى عليهما اليه تحديداً دقيقاً يعين حقه قبلها « ومن حيث انه ظاهر من اوراق الدعوى جميعاً انه لا تعاقد بين المدعى والمدعى عليه الاول مطلقاً وانما حصل التعاقد بينه وبين الثانى عن ايجار الياسون والثانى اودعه عند الاول بقصد القيام بالعمل الذى شرع فيه ولم يتمه وسواء اكان المدعى عليه الاول يعلم ان هذا الياسون ملك للمدعى او لا يعلم فهو غير مكلف بتسليمه الا لمن اودعه عنده بل يجب عليه الا يفعل غير ذلك. فعلى فرض ان المدعى طلبه منه فهو غير حقيق ان يجيبه الى طلبه الا اذا تلقى تكليفاً ممن تعاقد معه بأن يسلمه اليه وهو تكليف لم يتلقه المدعى عليه الاول فى اى وقت من الاوقات حتى فى التحقيقات التى حصلت بالبوليس والتى يدعى الثانى انه كلف المدعى عليه الاول فى اثنائها بأن يسلمه الى المدعى واذا كان الياسون بقى عند الاول فلأن الثانى لم يطالبه به المطالبة الرسمية الجائرة منه دون غيره

« ومن حيث ان المدعى اجتهد ان يبين فى مذكرته خطأ المدعى عليه الاول واخلاقه بالتعاقد مع الثانى مما ادى الى تركه العمل فمع التسليم للجدل بمحصول شئ من ذلك فليس للمدعى هو الجهة التى تستفيد من هذا الخطأ او الاخلاق بالتعاقد بل الامر فيه موكل الى المدعى عليه الثانى والمحكمة لا تذهب الى ابعاد

من ذلك في امر ليس مطروحاً امامها حتى لا تمس حقاً من حقوق الطرفين

« ومن حيث انه فيما يختص بالمدعى عليه الثاني فهو مطالب فقط عن التعويض في المدة الاولى والرجوع الى العقد المحرر بين الطرفين يهدي الى الصواب . ذلك ان هذا العقد اشترط فيه دق مواسير الشيخ عبد العاطي في غير زمن معين فلم يشترط فيه اجل محدد وليس معنى ذلك ان يستبقى المدعى عليه الثاني الياسون عنده اكثر من الزمن اللائق بل عند المطالبة يردده بالثاني الى المدعى

« ومن حيث انه لم يثبت ان المدعى طالب المدعى عليه الاول في المدة المطلوب الحكم من اجلها اي مطالبة رسمية او غير رسمية بارجاع الياسون وانما كانت شكواه ان هذا الياسون حصل تبذيده وان المدعى عليهما اتفقا فيما ظن على التبديد

« ومن حيث ان سكوت المدعى كل هذه المدة ينبيء بأنه لم يحتج الى الياسون في اثباتها ولا شعر بأن الزمن الذي بقي فيه بيد المدعى عليهما احدث له من الضرر ما يدعوه الى التحرك لملاقاته بمطالبة من تعاقد معه برده

« ومن حيث ان المدعى قصر طلباته في المدة الباقية على شخص غير مسئول كما بينا ولم يوجه طلباته الى المدعى عليه الثاني ولا محل للتعرض لمسئوليته فيها ولذلك تكون دعوى المدعى في غير محلها ويتعين رفضها « ومن حيث ان المدعى عليهما طلب كل

منهما بدوره ان يقضى برفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف ومقابل للمحاماة

« ومن حيث ان طلب مقابل المحاماة ممن خسر الدعوى امر مسلم به امام جميع المحاكم المصرية وليس فيه نزاع لان اتعاب المحاماة التي يتكبدها من كسب دعواه معتبرة جزء من المصاريف التي اقتضاها سيره في دعوى قاده اليها خصمه مكرهاً للحصول على حق او دفع دعوى باطلة والمحاماة اصبحت ضرورة من ضرورات التقاضي اذا استحال الاجراءات القضائية والمسائل القانونية حتى في ابسط اشكالها الى مسائل فنية ليس من اشتغل بها اشتغالا خاصاً يبعد عن ان يرتكب الخطأ فيها فإنا بالنسبة لأصحاب القضايا

« ومن حيث أن تقدير اتعاب المحاماة التي يحكم بها على من خسر دعواه هو محل النظر فالامر البسيط الذي ينبني على الفكرة التي أوضحناها انما هو الحكم باتعاب تعوض من كسب الدعوى كل ما خسر في سبيل ذلك من النفقة تعويضاً معقولاً ليس فيه غبن على أحد الخصمين وهو يعد طلب مقدم للمحكمة ومن واجبها أن تفصل فيه بروح النزاهة والعدل وحسن التقدير التي تفصل بها في سائر الطلبات فإى خروج عن التقيد بذلك يتجرح له الاحساس القضائي ووجدان العدالة .

« ومن حيث أن المحاكم المصرية جرت على الحكم باتعاب تافهة جداً لانتكاد في أغاب الاحيان تعوض من كسب دعواه شيئاً من

المصاريف التي خسرها في هذا الباب فهي تقدر في أضخم القضايا وادعائها الى طول البحث والتفكير وبذل الجهد بما لا يتجاوز عشرة جنيهات في الغالب اذا كانت المحكمة سخية ومقدرة لما بذل المحامي من جهد وما كان لجهده من أثر . على انه لو حصل خلاف بين المحامي وموكله واحتكما الى نفس المحكمة التي قدرت هذا التقدير فأنها تمنح المحامي اضعاف ما قدرته للخصم على خصمه والحال أن لأئحة الرسوم الصادر عليها الامر العالي بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ سوت بين الامرين وجعلت لهما أساساً مشتركاً للتقدير فنصت في المادة ٣٥ على أنه يجوز طلب اجرة المحامين أو الوكلاء ممن حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة او القاضي وبراى في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذي باشره المحامي أو الوكيل والزمن الذي قضاه في ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يعتد بالاوراق التي صار تحريرها بغير حاجة اليها واذا اقتضى الحال تقدير الاجرة التي يلزم دفعها للمحامي أو لوكيل من موكله فتراعى ايضاً الاحوال المبينة آنفاً

« ومن حيث ان ما سارت عليه المحاكم يخالف لهذا النص الصريح ومخالف لما يقتضيه العدل من تعويض من كسب دعواه عن خسارته الضرورية وقد كان مثاراً للشكوى والاعتراض من غير واحد من المشتغلين بالقانون بل ومن القضاة أنفسهم (راجع مقال

المستر مارشال المنشور تعريبه في السنة الاولى من الشرائع ص ٣ وما بعدها والمحاماه ص ٦١ وما يعد المرافعات المدنية التجارية للدكتور عبد الحميد بك ابو هيف ص)

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فان الجرى على هذا المبدأ يؤدي الى تشجيع الناس على التقاضى من غير تدبر ومن غير مبالاة فالمصاريف القضائية في الغالب بسيطة ولا يكثرث بها المشاغبون وكثير ما هم في المحاكم الاهلية - وانه لمن الواجب ان تكون المصاريف بسيطة حتى يشجع صاحب الحق على الحصول على حقه ولكن أليس تطبيق مبدأ الحكم باتعاب تافهة مناقضاً لهذه النظرية ففيه اكثار للمصاريف على صاحب الحق فان المحاكم في الوقت الذي تميز فيه الحق من المبطل تسيء الى الاول بحرمانه من حق وتحسن الى الثاني باخراجه منتصراً على خصمه في الواقع وان كان خاسراً في الظاهر وان شهود جلسة واحدة من جلسات المحاكم توحى الى النفس مقدار ما في السير على هذا المبدأ من غبن . فهناك ايام النساء والمطلقات وطريدات ازواجهن ويتامى الاطفال الذين لا يجدون ما ينفقون يتقدمون الى المحاكم للحصول على حقوقهم فاذا جل هذه الحقوق يضيع في سبيل الحصول عليها ، على ان الحق يقضى بأن تصل بهم المحاكم الى حقوقهم سالمة - وهناك دعاوى الكيد ، دعاوى الاستراد ، ترفع الواحدة تلو الاخرى بقصد

وجيهاً على فرض صحته من جهة أخرى ذلك بأنه لا يدرى على سبيل الجزم أكان تهاون القضاء في تقدير الاتعاب الحقيقية هو الذي دنا إلى عدم اكتراث اصحاب القضايا بما يحكم به فسلموا فيه للمحاميين واصبح المحامون يدرجون نصاً خاصاً به في شروطهم، أم ان اشتراط المحامين هذا الشرط كان السبب في تهاون المحاكم وتجاوزها عن الحكم بالحق

ويخيل الى هذه المحكمة ان الامر الاول اصح وبين يدينا مجموعات القضاء القديمة والحديثة وليس فيها أثر لتقدير المحاكم هذه المسألة حق قدرها ولا أثر للتطور الذي قد يكون اقتضاه ما جد من اشتراط المحامين مثل هذا الشرط، وربما كان السبب فيه ما غلب على المحاكم المصرية ابان نشأتها من تقليد المحاكم الفرنسية في احكامها فكان الحكم باتعاب زهيدة ومزرية مما اخذت فيه عنها، ثم جرى اللاحق في أثر السابق دون التفات الى ان المحاكم الفرنسية مقيدة في ذلك بنص ونحن غير مقيدين بمحد اقصى بل قيدتنا لأئحة الرسوم بنصها الذي سلفت الاشارة اليه بغير ما تقضى به هذه المحاكم

على انه اذا كان هذا السبب صحيحاً فمن العجز ان تعتد المحاكم به فالظلم لا يداوى بظلم مثله وانما الصواب ان يعمل على رفع الظلم فاذا اشترط المحامون في عقودهم مثل هذا الشرط ورفع الامر الى المحاكم فلا شك في ان قدرتها تتناول ان تقر الحق في نصابه وتقدر للمجاني اتعابه بالطريقة التي اشارت اليها

تعطيل الحقوق فتتعطل فعلا لا بتأخير زمن الحصول عليها حسب بل بما ينفق في رفع هذه الدعاوى من المصاريف التي لا تعوض وللانسان ان يستعرض أمثالا شتى من اشباه ذلك كلها تقطع بفساد هذا المبدأ

« ومن حيث انه من العبث الظن بأن المحاكم جرت على ذلك من غير اسباب ولكن مهما يكن من شيء فانه غير لائق بالسداد ان تقف المحاكم أمام أى سبب يدعو الى الظلم وتشجيع المشاغبين من غير ان تتعرف الداء وتصف الدواء فتزيل العلة وتكون عوناً للناس على نيل حقوقهم غير منقوصة وغرس الاحساس بالثقة في المحاكم في انفسهم وبث روح العدالة وكريم الاخلاق فيهم . ولقد ظن الدكتور عبد الحميد بك ابو هيف انه وقع على موضع الداء فذكر ان السبب فيما جرت عليه المحاكم راجع الى الاتفاقات غير المشروعة التي يعقدها المحامون مع موكلهم على ان يتقاضوا فوق ما يأخذونه منهم ما تحكم به المحكمة من مقابل المحاماة على الخصم . وان بعض القضاة اكد له انه لو لا هذه الاتفاقات غير المشروعة لحكموا دائماً باتعاب المحاماة كاملة على من خسر الدعوى ولكنهم لا يفعلون لانهم يرون انها لا ترجع الى الموكل ولان المحامي لا حق له فيها فكانت النتيجة المحزنة ان المتقاضى دائماً يحتمل اتعاب المحاماة بالرغم من كسبه الدعوى (المرافعات المدنية ص ٥٦ حاشية ١) وهو سبب ليس مقطوعاً بصحته من جهة وليس

يرعى هذه التكراسة فانه وطاية لتكرارته وبعد
فهل لهذه المحكمة ان تسمع هذا الصوت
للمحامين انفسهم وهم فيما نعتقد من الحرص
الناس على كرامتهم وتدعوهم الى ان يستبقوا
القضاء الى العمل على ما فيه ابتداء كل ذي
حق حقه

« ومن حيث انه بناء على ذلك ترى هذه
المحكمة ان تقدير اتعاب المحاماة يجب ان يراعى
فيه ما نص عليه القانون في المادة ٣٥ من
لائحة الرسوم وما يقتضيه العدل من وجوب
الحكم على من خسر الدعوى بما يعوض على
حضر ما خسره من اتعاب المحاماة المعقولة التي
اقتضاها السير فيها كلمة غير منقوصة من
غير التفت الى اي اعتبار آخر »

(قضية برونس موسى ضد عبد الماطي عبد الجليل
وابراهيم عبد الملك نمرة ٥٤٦ سنة ١٩٢٤ . اصدر
الحكم حضرة حسن اسماعيل الهضيبي بك القاضي)

١٢٩

محكمة الدنيا الجزئية

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٢

استئناف . حكم الاختصاص . تأثيره في الموضوع
لا ايقاف . قرارات لجان الاجارات . قوتها امام الحاكم
البحث في قيمتها . تدوين نقدي . متر فوائد ربوية .

القاعدة القانونية

١ - استئناف الحكم الصادر باختصاص
المحكمة لا يترتب عليه ايقاف نظر الدعوى
الاصلية ولا يمنع المحكمة من القضاء في الموضوع
الذي اعتبرته داخلا في اختصاصها ويكون مصير
الحكم الذي يصدر خاضعا لمصير الحكم المستأنف

لائحة الرسوم وبالحق الخول لها بمقتضى المادة
٥١٤ من القانون المدني غير مجعفة بواحد
من الفريقين وان لم يرفع في ذلك خلافه اليها
شأنها في غير خصومه فلو اعطى صاحب القضية
برضاه كل ما له للمحامي فما كان للمحاكم ان
تفكرو ولا ان ترتب على ذلك ادنى نتيجة في
اية قضية اخرى — على ان المحاكم اذا قدوت
اتعاب المحاماة تقدير اعدا لا فمن المؤكد ان
صاحب الدعوى لن يفرض فيها ويعتبرها حقا
له لا يجوز للمحامي ان يأخذه فوق اتعابه
الحقيقية والمحاكم جدرة بأن تبث هذه الفكرة
العادلة في المحامين وفي الناس على السواء .
واذا كان المقصود مما تحكم به المحاكم ان يكون
مضافا الى ما يتقاضاه المحامي فكيف تقدم على
ذلك من غير ان ترى نص الاتفاق الاصل
حتى تستوفي للمحامي حقه ان كان ما اتفق
عليه دون ما يستحقه او ترفض الطلب ان
كان اكثر مما يستحق او كل ما يستحق —
والحكم على الشيء فرع من تصوره وهي
لا يمكن ان تتصور تقدير اتعاب المحاماة على
هذا النحو في بعض اجزائها من غير ان تتصور
الجزء الباقي ثم ان حكما على هذه الطريقة على
كونه ليس حقا من جميع وجوهه فانه يسد
الطريق على من كسب القضية اذا شاء ان
يطلب خصمه بدعوى على حديثها بكل ما
تكبده من المصاريف القضائية ومنها اتعاب
المحاماة — يضاف على هذا ان لئلا هذه
الاحكام طنين زراية بعينه هي شقيقة القضاء
ولن يجرش القضاء بدونها ومن الواجب ان

٢ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في قرار اللجنة التجارية هو دفع في الموضوع لأن قرارات اللجان إنما يقدمها الخصم بصفة مستند يتمسك به ، فله حكمة ان تقدر قيمة هذا المستند وتبحث في شكله وفي موضوعه فإذا وجدت المحكمة ان اللجنة تجاوزت حد السلطة الممنوحة لها قانوناً وقضت في غير المواضيع التي حددها لها القانون فيكون للمحاكم الحق في نبذ قراراتها وعدم التقيد بها ، وكون الشارع جعل قراراتها نهائية لا تقبل معارضة ولا استئنافاً ليس معناه الزام المحاكم باحترام ما تصدره من القرارات ولو تخطت بذلك حدود القانون الذي قضى بتشكيلها

٣ - اشتراط دفع تعويض تقدي عند التأخير في دفع مبلغ من المال ، ديناً عادياً كان او تجارياً يكون باطلا لا يعمل به اذا جاوز حد الفائدة القانونية التي أباحها القانون وستر فوائد ربوية فاحشة .
الحكمة : -

عن طلب الايقاف

« حيث ان وكيل المدعى عليه الأول طلب ايقاف الفصل في موضوع هذه الدعوى حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن حكم الاختصاص

« وحيث ان دفع الاستئناف المذكور لا يمنع المحكمة من القضاء في الموضوع الذي اعتبرته داخلاً في اختصاصها ويكون مصير

الحكم الذي يصدر خاضعاً لتفسير الحكم المستأنف . ولذلك ترى عدم اجابة هذا الطلب عن طلب عدم اختصاص المحكمة

في النظر في قرار لجنة التجارة

« حيث ان وكيل المدعين طلب ان تقضى المحكمة ببطالان قرار لجنة التجارة لانها خرجت عن دائرة اختصاصها عند ما قضت بالتخفيض ، وان القرارات التي تصدر منها بهذه الصفة باطلة طبقاً لرأي وزارة الحفانية في منشور أصدرته للجان بهذا الخصوص

« وحيث ان وكيل المدعى عليه الأول دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع « وحيث ان قرار لجنة التجارة يعتبر

مستنداً يتمسك به احد الخصوم فالمحكمة ان تقدر قيمة هذا المستند وتعتبر دعوى المدعين بطلانه دفماً موضوعياً للمحكمة ان تنظر في قيمته ولا يعتبر خارجاً عن اختصاصها . فلو فرض وكانت لجنة التجارة قد قضت في غير المواضيع التي حددها لها قانون تشكيلها يكون للمحاكم الحق في طرح قراراتها وعدم التقيد بها لخروجها عن دائرة اختصاص هذه اللجان ، وكون المشرع جعل قراراتها نهائية بغیر معارضة ولا استئناف ليس معناه احترام كل ما تصدره من قرارات ولو تخطت بذلك حدود القانون الذي قضى بتشكيلها ويكون للمحاكم دائماً النظر فيما اذا كانت هذه اللجان قد قضت في دائرة اختصاصها أو

خرجت عنه وذلك عندما يتمسك أحد الخصوم بقرار صادر منها

« وحيث لذلك يتعين رفض هذا الدفع بعدم الاختصاص وباعتبار طلب المدعين دفعاً موضوعياً في الدعوى يجوز للمحكمة النظر فيه وتقديره لهم أو عليهم

عن الموضوع

« حيث ان المدعين طلبوا الاقساط المستحقة من الايجار بغير ان ينقصوا ما قضت لجنة الايجارات بتخفيضه معتمدين في ذلك على ان قرار اللجنة باطل أو العقد ليس من العقود التي جعلها القانون من اختصاصها باعتبار ان هذا العقد جاء مسوياً لنزاع قام بخصوص عقد تاريخه سنة ١٩١٨ فهذا متمم للعقد السابق ومضيف للنزاع الذي نشأ عنه

« وحيث انه بالرجوع لنص العقد المذكور في البند الثاني منه تبين ان الطرفين سوياً نزاعهما بطريقة احترام العقد السابق لغاية ٧ يونيو سنة ١٩٢١ مع بعض تعديلات طفيفة ثم قرر المدعى عليهما بتنازلهما عن بقية العقد وعمل في نفس العقد اتفاق جديد ابرم في سنة ١٩٢٠ بشروط جديدة وجاءت قيمة الايجار بلا شك مرتفعة تحت تأثير الظروف التي وضع قانون الايجارات بسببها « وحيث من ذلك تكون لجنة الايجارات قد قضت في دائرة اختصاصها والعقد الذي يشمل التخفيض عن المدة المبتدئة في ٨ يونيو سنة ١٩٢١ وهو مبدأ العقد الجديد

« وحيث ان المدعين ادخلوا في طلباتهم ١١٦٨ جنهياً قالوا عنها انها تعويض عن تأخير المدعى عليهما في دفع قسطي سبتمبر سنة ١٩٢١ ومارس سنة ١٩٢٢

« وحيث ان القانون قد اشترط جداً معيناً للفوائد الجائز الاتفاق عليها وقد اعتبر أن هذه الفوائد هي التعويض عن تأخير الديون النقدية

« وحيث انه اذا أبيع للمتعاقدين ان يحدد اقيمة من النقود تعويضاً عن تأخير دفع القروض أو الديون النقدية بغير التفتات لجعل هذه القيمة غير متجاوزة حد الفائدة التي اباحها القانون كان ذلك وسيلة مسهلة لتخطي حدود قانون التعامل بالربا وفتح باب للمداين للتحايل على الحصول على الربا الفاحش وسقط بذلك قيد وضعه القانون على هذا النوع من المعاملات وشدد في وجوب تنفيذه حتى جعله جريمة يعاقب قانون العقوبات عليها

« وحيث ان المبلغ المطالب به بصفة تعويض عن تأخير قسطي الايجار لا يتناسب مطلقاً مع الفائدة الجائز الاتفاق عليها ويكون التعاقد عليه باطلا لسبب عدم مشروعيته

« وحيث فضلاً عن ذلك فتأخير المدعى عليهما في دفع الاقساط راجع لنزاع قائم بين الطرفين عن حقيقة الايجار المستحق قبل صدور قرار اللجنة وبعد صدوره فلا تراه المحكمة تأخيراً موجبا لمسؤوليتها. على ان المحكمة ترى ملزومية المدعى عليهما بالفوائد

القانونية المستحقة على المبلغ الذي يترتب في ذمتها من تاريخ رفع الدعوى

« وحيث انه يتعين بعد ذلك احتساب قيمة الايجار المستحق بعد تطبيق قرار اللجنة وبعد استئزال المبلغ الذي طلبه المدعين بصفة تعويض عن تأخير الاقساط واستئزال المبالغ التي دفعت فعلاً سواء نقداً للمدعين أو خصماً من المال (مع حفظ حق المدعين في الرجوع بقيمة المال كما طلب ذلك اذ ظهر ان لها حقاً فيه)

« وحيث انه بالرجوع الى عقد الايجار تجد ان الطرفين احتسباً ايجار السنتين من ٨ يونيه سنة ١٩٢١ الى ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ ٣٦٢٤٤٠ قرشاً أى ان ايجار سنة واحدة من ٨ يونيه سنة ١٩٢١ الى ٧ يونيه ١٩٢٢ هو نصف هذا المبلغ أى ١٨١٢٢٠ قرشاً وهى الاقساط المستحقة الآن على حساب الايجار الوارد بالعقد وقدره ٣١ جنيهاً عن الفدان الواحد في السنة

« وحيث انه طبقاً لنص قرار اللجنة يجب احتساب المستحق على اساس ١٦ جنيهاً الفدان ويدخل في هذا التخفيض جميع ايجار السنة المذكورة لان قانون الايجارات قد اصبغ نافذ المفعول عن سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ الزراعية طبقاً للقانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٢٢ الصادر بالجريدة الرسمية عدد ٤٤ في اول مايو سنة ١٩٢٢ والذي يصبغ نافذ المفعول بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

« وحيث انه على هذا الاساس يكون

الايجار المستحق هو مبلغ ٩٠ ملياً ٩٢٥٣١ قرشاً واستئزال مادفعه المدعى عليهما ومجموعه ٣٩٥١٠ قرشاً منه مادفع نقداً بعد رفع الدعوى وما خصم لحساب المدعى يكون الباقي الواجب الحكم به ٩٠ ملياً ٥٤٢٨٢ قرشاً (قضية وهبه بك ابراهيم وآخرين ضد محمد افندى شاهر وآخر ٦٢٠ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة محمد المشاوي بك القاضي)

١٣٠

محكمة عابدين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤

اجارة . حجز . قبل الاستحقاق . بطلان .

القاعدة القانونية

يقع باطلاً الأمر الذي يوقعه المؤجر على مزروعات المستأجر قبل حلول قسط الايجار حتى ولو نص في عقد الاجارة على جواز الحجز قبل الاستحقاق ، لانه من المقرر قانوناً ان اجراءات الحجز والبيع من النظام العام لانها تقررت لمصلحة الدائن والمدين معاً

الحكمة : -

« حيث انه وان كان المتظلم قد تنازل عن حقه في الايجار الى شريكه ابراهيم حاسين إلا أنه قد استرد هذا التنازل بموجب اقرار من هذا الاخير بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث ان القول بأن المتظلم ليس له

١٣١

محكمة العطارين الجزئية .

حكم تاريخه ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤

الاموال المتروكة . حدمات حكمها . الاشياء
الضائعة . سرقة . مضي المدة .

القاعدة القانونية .

١ - عرف شراح قانون العقوبات الشيء .

المتروك *res derelictae* بأنه الشيء الذي يتخلى
عنه مالكه ويتركه فيباح لمن يلتقطه أخذه
بنية تملكه بناء على انه غير مملوك لأي إنسان
وقت أخذه

٢ - لا يدخل في مدلول الشيء المتروك

الاشياء التي تكون ذات قيمة فانه لا يعقل ان
من يكون مالكاً شيئاً ذا قيمة يتخلى عن
حيازته ويتركه لغيره يملكه دونه

٣ - ان القانون يعاقب على سرقة

الاشياء الضائعة ان ثبت ان ضياعها لم تمض عليه
المدة القانونية المقررة لسقوط حق مالكها فيه
طبقاً للمادة ٨٦ مدني فاذا ثبت ان المدة القانونية
انقضت فلا عقاب على من استحوذ لنفسه على
شيء ضائع

الحكمة : -

« حيث ان المتهم الاول أنكر التهمة وقال

موكله في المذكرة المشتملة على دفاعه ان
القطعة المسروقة تعتبر من الاشياء المتروكة*Res derelictae (choses abandonnées)*التي يجوز لمن يلتقطها ان يحتفظها بنية امتلاكها
دون ان يملكهاالحق في طلب إلغاء الاجراءات كلها في غير محله
لانه تنفيذاً لأمر عيسى حقوقه« وحيث انه من المقرر قانوناً ان اجراءات
الحجز والبيع من النظام العام لانها تقرر لصالح
الدائن والمدين معاً . وبناء عليه لا يصح الحجز
والبيع إلا بمقتضى القواعد المقررة قانوناً حتى ولو
كان هناك اتفاق بين الدائن والمدين يخالفها
لأن هذا الاتفاق يكون مخالفاً للنظام العام« وحيث انه وان كان للدائن الحق في
اتخاذ التحفظات اللازمة للمحافظة على حقوقه
كتميين حراس على المحصول وحفظه بجهة معينة
وطلب اجرائها بمعرفة المحكمة اذا كان قد حصل
نزاع في اتخاذ هذه التحفظات وذلك بواسطة
دعوى حراسة قضائية إلا انه لم يحصل نزاع في
هذه القضية بخصوص اتخاذ هذه التحفظات« وحيث لذلك يتعين قبول التظلم والحكم
بالغاء الأمر الصادر بتاريخ ١٦ اغسطس سنة
١٩٢٤ والاجراءات التي ترتبت عليه وألزم
المتظلم ضدهما بالمصاريف ومائة قرش اتعاب
محاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات »(قضية الشيخ بسطويى خميس ضد الخواجه
انطون موصلى نمرة ٣١٤٥ سنة ١٩٢٤ . اصدر
الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك حسن القاضي)

« وحيث ان شرح قانون العقوبات عرفوا الشيء المتروك بأنه الشيء الذي يتخلى عنه مالكه ويتركه فيباح لمن يلتقطه أخذه بنية تملكه لأنه لم يكن مملوكاً لأنسان وقت أخذه » وحيث ان هذا التعريف لا ينطبق على الاشياء التي تكون ذات قيمة فانه لا يعقل ان من يكون مالكا لشيء ذي قيمة يتخلى عن حيازته ويتركه لأي انسان يؤثر عليه ولذلك يكون ما ذهب اليه الدفاع من ان القطعة التي عثر عليها المتهم والتي ثبت ان قيمتها لا تقل عن مائتي قرش تعتبر من الاشياء المتروكة في غير محله (راجع جرسون غرة ٤٢٨ و ٤٣٠ تحت مادة ٣٧٩ وشرح قانون العقوبات لاحد امين بك جزء ثاني صحيفة ٦٢٩)

« وحيث انه اذا تقرر ذلك فالقطعة المذكورة تعتبر من الاشياء الضائعة التي يعاقب القانون على سرقها ان ثبت ان ضياعها لم تمض عليه المدة القانونية المقررة بسقوط حق مالكا فيها طبقاً للمادة ٨٦ مدني »

« وحيث ان المتهم عثر عليها أثناء حفره بتراً في ارض المحطة الجديدة ويستفاد من وجودها مدفونة في ارض فضاء من اراضي الحكومة انه مضى على ضياعها اكثر من الزمن المقرر بسقوط حق المالك في الشيء الضائع فأخذ بالمتهم لما وجبها بنية امتلاكها لا يعتبر اختلاساً لملك الغير . وبناء عليه فجرمة السرقة غير متوفرة في هذه الدعوى »

« وحيث ان المتهم الثاني وان كانت له سابقة في الاخفاء وكان يتمتع عقاباً شديداً على شرائه القطعة التي كان المتهم الاول يعرضها للبيع دون التحقق من مصدرها إلا ان المحكمة مضطرة ان تبرأ لعدم وجود سرقة »

« وحيث انه لذلك يتعين براءة المتهمين مما اسند اليهما عملاً بالمادة ١٧٢ ج »

(قضية النيابة ضد محمد عثمان السيد بمر ١١١٠ عطارين . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن بك مراد القاضي وبحضور حضرة محمد نصر الدين زغلول بك وكيل النيابة)

١٣٢

محكمة العطارين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١١ يونيو سنة ١٩٢٣

عوائد الاملاك . تقدير الاجار . طلب زيادة الاجار

القاعدة القانونية

١ - لا يمكن اعتبار عوائد المائة اثنين (بالاسكندرية) اساماً لتقدير الاجرة القانونية . كذا لا يمكن اعتبار عوائد الاملاك المقدرة في سنة ١٩١٦ اساماً لهذا التقدير ، وانما يجب عند عدم وجود عقد بتحديد الاجار في أول اغسطس سنة ١٩١٤ الرجوع الى تقدير عوائد الاملاك عن سنة ١٩١٤

٢ - لم يحرم قانون قيد اجور للسكان على الثالث طلب زيادة الاجرة الى الحد

بتنفيذ الشرط المذكور وعليه يتعين الحكم
للمدعى بطلباته (١) »

(قضية محمد حلمي احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ
رشيد افندي الناضوري المحامي ضد احمد سماحه وحضر
عنه حضرة الاستاذ حسين والى افندي المحامي للمرة
١١٤٠ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب
المرّة محمود بك صدق نظم اتقاضى)

١٣٣

محكمة اخيم الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٤
اختصاص . محكمة المدعى عليه . مسائل تجارية .
مادة ٣٤ . اتفاق . تسليم البضاعة . محكمة المدعى .

القاعدة القانونية

الاصل ان ترفع الدعوى امام محكمة المدعى
عليه الا استثناءات معينة نص عليها القانون .
ومن ضمن هذه الاستثناءات رفع الدعوى امام
محكمة المدعى في المسائل التجارية بالشروط
المبينة في المادة ٣٤ مرافعات فقرة سابعة ، وهذا
الاستثناء محدد بأن يكون محل المدعى حصل
فيه الاتفاق وتسليم البضاعة ، وهذا الاستثناء يلزم
ان يتقيد بالشروط التي وضع بها والتي نص عليها
القانون ، فيتعين اذن ان يحصل الاتفاق والتسليم
في محل المدعى ليصح اجبار المدعى عليه على
المرافعة امام محكمة المدعى

المنصوص عليه فيه بل أباحه له بشرط سبق
الاجبار بمدة معينة

الحكمة : —

« حيث ان نصوص قانون تحديد اجور
الأمكنة تنص بأنه في حالة عدم تقديم عقد
بتحديد اجار العين المتنازع عليها في أول
اغسطس سنة ١٩١٤ يجب الرجوع الى التقدير
المعمول لاجل تحصيل عوائد الاملاك الميينة في
السنة المذكورة . واذن لا يمكن اعتبار عوائد
المائة اثنين اساماً لهذا التقدير خصوصاً بعد
ما تبين ان الاجراءات التي تقوم بها البلدية
بتقدير عوائد المائة اثنين غير دقيقة ولا تنفي
بالغرض المطلوب . كذا لا يمكن اعتبار قيمة
العوائد السنوية المقررة عن سنة ١٩١٦ حسب
الشهادة المقدمة من المدعى عليه اساماً لتقدير
الاجرة القانونية لأن المادة ٢٧ من القانون
المشار اليه قضت بأن الاجرة في سنتي ١٩١٥
و ١٩١٦ تنقص ١٠٪ عن الاجرة المحددة
في أول اغسطس سنة ١٩١٤ . وعليه يكون
الاساس الثابت لتقدير الاجرة القانونية هو
صافي التقدير للعوائد السنوية في سنة ١٩١٤

« وحيث ان القانون المشار اليه لم يحرم
على المالك طلب زيادة الاجرة الى الحد المنصوص
عليه فيه بل بالعكس أباحه له وقيد به بقيد واحد
وهو سبق الاجبار عنه بمدة . وقد قام المدعى

(١) وقد تأيد لاسبابه من محكمة اسكتدية
الاستئنافية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ للمرة
٤٥٦ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب المرّة على
بك عبد الرازق وكيل المحكمة)

المحكمة :-

« حيث ان القاعدة العامة هي رفع الدعوى امام محكمة المدعى عليه الا استثناءات معينة نص عليها القانون

« وحيث انه من ضمن هذه الاستثناءات رفع الدعوى امام محكمة المدعى في المسائل التجارية بالشروط المبينة بالمادة ٣٤ مرافعات ققرة سابعة

« وحيث ان هذا الاستثناء محدد بأن يكون محل المدعى حصل فيه الاتفاق وتسليم البضاعة

« وحيث انه لا نزاع في ان الاستثناء يلزم ان يتقيد بالشروط التي وضع بها والتي نص عليها القانون ، ولذا يتعين ان يحصل الاتفاق والتسليم في محل المدعى حتى يكون سبباً في اجبار المدعى عليه على المرافعة امام محكمة المدعى

« وحيث ان المدعى ادعى ان الاتفاق والتسليم حصل في اخيم ودفع المدعى عليه بأنه ثابت من الانذار المقدم من المدعى وتاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٣ ان التسليم حصل في محل المدعى عليه بجرجا

« وحيث انه وان كان الاتفاق حصل بأخيم الا انه ثابت ان تسليم البضاعة جميعها حصل بجرجا ولم يحصل تسليم البضاعة كلها أو بعضها بأخيم ، وهذا الأمر ثابت حقيقة من الانذار ومستفاد أيضاً من عريضة الدعوى ولهذا يتعين الحكم بعدم الاختصاص

« وحيث ان المدعى طلب بلسان محاميه ان يثبت فقط ان الاتفاق حصل بأخيم ولم يعرض استعداده لاثبات ان التسليم ايضاً حصل بأخيم ويتبعه اذن رفض طلب التحقيق المقتر على الامر الاول دون الثاني لأنه غير منتج »

(قضية احمد ابراهيم ضد رمضان حسن ابو شريفة
عمره ٦٦٨ سنة ١٩٢٣ . اصدر المحكم حضرة صاحب
الغزة رزق بك ميخائيل القاضي)

١٣٤

محكمة طهطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢

اختصاص . النص في العقد . تفسيره . غرض
المتعاقدين . محكمة بعيدة . تعجيز المدعى عليه . سؤنة
القاعدة القانونية

شرط الاختصاص المذكور في العقد يجب ان يفسر كدائر الشروط الاخرى على حسب الغرض الذي يظهر ان المتعاقدين قصدها . مما كان المعنى الغوى للالفاظ المستعملة مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف . فاذا شرط في عقد على اختصاص المحكمة التي يختارها الدائن فلا يجوز لهذا الدائن ان يختار محكمة بعيدة جداً عن محل اقامته وعن محل اقامة مدينه بقصد تعجيزه عن المرافعة في الدعوى ، كما اذا كان محل اقامة الدائن في طنطا ومحل اقامة المدين في قلا فلا يجوز للدائن ان يختار محكمة طهطا للتقاضى لان في ذلك ارهاق المدين بلامقتضى

ونية الكيد به ظاهرة والقانون يأبى حماية الاعمال الكيدية حتى ان بعض المحاكم ذهب الى ابعاد من ذلك وحكم ببطالان مثل هذا الشرط مالم تعين المحكمة المراد المقاضاة امامها بالذات .
المحكمة: -

« حيث ان المدعى عليه الحاضر دفع فرعياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى لانه مقيم بناحية العسكرية التابعة لاختصاص محكمة تلاءم بديرية المنوفية .

« وحيث ان وكيل المدعي رد على هذا الدفع بما هو متفق عليه بين الطرفين في عقد الايجار من ان المحكمة المختصة هي أى محكمة يشاؤها المدعى .

« وحيث ان شرط الاختصاص المذكور في العقد يجب ان يفسر كسائر الشروط الاخرى على حسب الغرض الذى يظهر ان المتعاقدين قصدها مهما كان المعنى اللغوى للالفاظ المستعملة مع مراعاة ما تقتضيه نوع المشاركة والعرف

« وحيث انه يلزم لتفسير هذا الشرط معرفة محل اقامة كل من الدائن والمدين وعلاقتها بالمحكمة المرفوع امامها هذه الدعوى

« وحيث يتبين من اعلان هذه الدعوى ومن العقد المرفوعة به ان محل اقامة المدين أى المدعى عليه هو ناحية العسكرية التابعة في الاختصاص لمحكمة تلاءم ومحل اقامة الدائن (المحول للمدعى) هو طنطا ولم يكن للطرفين اى علاقة بمحكمة طهطا .

« وحيث انه لا يتصور ان يكون المتعاقدان قد قصدا بهذا الشرط الا جواز رفع الدعوى امام محكمة طنطا التى هي محكمة الدائن وفي الوقت نفسه اقرب له من اى محكمة اخرى خلاف محكمة تلاءم ذات الاختصاص الاصلى :

« وحيث ان الدائن اراد ارهاق مدينه فحول عقد الايجار الى المدعى المقيم بطهطا ليتخذ من ذلك مبرراً .

« وحيث تبين من صيغة التحويل انه مجرد توكيل بالمطالبة لعدم توفر شروط صحة التحويل القانونى

« وحيث يكون اختيار رفع الدعوى امام محكمة طهطا لا يراد به سوى العنت بالمدين وتكبده المصاريف ومشقات السفر الطويل وهذا من الاعمال الكيدية التى يأبى القانون حمايتها

« وحيث تبين من كل ما ذكر ان الارتكان على هذا الشرط في جعل محكمة طهطا هي المختصة ارتكان في غير محله

« وحيث ان بعض المحاكم ذهبت الى ابعاد من ذلك فحكمت ببطالان مثل هذا الشرط ما لم تعين المحكمة المراد المقاضاة امامها بالذات «

(قضية الشيخ احمد حسن عبد السميع ضد عبد الستار محمد جاد الله . غمرة ١٥٥٤ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة سليمان بك بهجت القاضى)

فتاوى شرعية

الجواب

إذا توفي هذا المدين الموقوف عليه وكان له تركة بدىء منها بتجهيزه وتكفينه ثم بسداد ديونه ثم بتنفيذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين ثم تقسيم الباقي بعد ذلك كله بين ورثته ولا تتعلق ديون هذا المتوفى بنصيبه في الوقف الذي آل من بعده لأولاده حسب شرط الواقف والله اعلم

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

١٣٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣

بلوغ . الغلام . البنت .

القاعدة الشرعية

نص الفقهاء على أن بلوغ الغلام يكون بالاحتلام والاحبال والانتزال وبلوغ الانثى بالاحتلام والحيض والحبل ، فإذا حاضت الصبية وتكرر حملها فهي بالغة في نظر الشريعة الإسلامية

السؤال

سئل في صبية مسلمة تابعة لدولة اجنبية

١٣٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٣

وقف . دين المستحق . هل يلزم اولاده في استحقاقهم .

القاعدة الشرعية

لا يتعلق دين المستحق بنصيبه في الوقف الذي يؤول من بعده لأولاده حسب شرط الواقف . فإذا مات المستحق المديون فلا يجوز لدائنيه الرجوع على استحقاق المستحقين من بعده لانهم يتلقون استحقاقهم من الوقف لا من مورثهم

السؤال

سئل في شخص يستحق نصيباً في وقف اوقفه والده عليه ومن بعده على اولاده واولاد اولادهم من بعدهم وهذا الشخص مديون بمبالغ كثيرة لدائنين كثيرين ولم يسدد شيئاً منها فهل اذا توفي هذا الشخص وانتقل الوقف الى ورثته حسب شرط الواقف يكون الورثة مسئولين بسداد ديونه من ريع الوقف ويجبرون على ذلك ام لا ؟

تزوجت من منذ ثلاث سنوات وحاضت وحملت
واسقطت جنيناً والآن حامل فهل بهذا الحيض
والحمل تصير بالغ شرعاً أم لا ؟

الجواب

نص الفقهاء على أن بلوغ الغلام يكون
بالاحتلام والاحبال والاتزال وعلى أن يلوغ الأنثى
يكون بالاحتلام والحيض والحبل ومن حيث
أن المصيبة المذكورة حاضت وتكرر حملها فهي
بالغة في نظر الشريعة الإسلامية والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

١٣٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤

ارث . بنات الاخ . اتحاد الدين . اتحاد الدار .
اتحاد التبعية .

القاعدة الذاتية

١ - بنات الاخ الشقيق من ذوى
الارحام يؤخرن في الميراث عن اصحاب الفروض
المصيبة . فاذا توفيت امرأة عن اختين شقيقتين
وعن اولاد اخوين شقيقين ذكوراً واناثاً كان
للأختين الشقيقتين من تركتها الثلثان فرضاً
بالسوية بينهما والباقي لابناء اخويها الشقيقين
تعصياً بالسوية بينهم ولا شيء لبنات الاخوين
الشقيقين لانهن من ذوى الارحام

٢ - متى كانت المتوفاة وورثتها متحدين
في الدين والدار والتبعية للحكومة المحلية صح
تطبيق احكام الشريعة الفراء عليهم اذا رفع
الامر الى القاضي الشرعى

السؤال

سئل في امرأة توفيت عن اختين شقيقتين
وأولاد اخوين شقيقين ذكوراً واناثاً وترك
تركة فمن يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما نصيب
كل وارث مع العلم بأن اهل المتوفاة هم ذميون
مسيحيون تبع الحكومة المحلية ومقيمون
بمصر افيدوا ؟

الجواب

متى كانت المتوفاة وورثتها متحدين في الدين
والدار والتبعية للحكومة المحلية يكون لأختيها
الشقيقتين من تركتها الثلثان فرضاً بالسوية
بينهما والباقي لابناء اخويها الشقيقين تعصياً
بالسوية بينهم ولا شيء لبنات الاخوين الشقيقين
لانهم من ذوى الارحام المؤخرين في الميراث عن
اصحاب الفروض المصيبة وهذا حيث كان
الحال كما ذكر في السؤال والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

الجواب

الذى يتولى صرف القيراطين المذكورين الى الفقراء والمساكين والارامل واليتامى من ذوى بيوت النصارى الاقباط بمصر هو الناظر على هذا الوقف عملاً بقول الواقف (القيراطان الاثنان تكمة الثمن المذكور تصرفاً للفقراء الخ . بمعرفة الناظر على يد البطريك ذاته حين ذاك) لانه جعل الصرف بمعرفة الناظر ومعنى ذلك ان الصرف يكون برأيه وهو الذى يتولاه بأن يختار من الفقراء والمساكين والارامل واليتامى من ذوى بيوت النصارى والاقباط بمصر ولا يمنع بعد ذلك قول الواقف على يد البطريك الخ لان معناه ان يكون صرف الناظر الى الفقراء الخ باطلاعه وعلمه فقط لان كلام الواقف يحمل على عرفه والمفهوم عرفاً من قوله على يد البطريك هو ما ذكرنا . هذا ما ظهر والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراطة

١٣٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وقف . حق السكنى . منع بعض المستحقين . ايجار

القاعدة الشرعية

١ - من وقف داراً وشرط للمستحقين

١٣٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

ناظر . اشراف . تنحى . لمن الصرف .

القاعدة الشرعية

اذا شرط الواقف صرف ريع وقفه الى الفقراء والمساكين (بمعرفة الناظر على يد البطريك) فعنى ذلك ان يكون الصرف بمعرفة الناظر ولكن بعلم واطلاع البطريك فقط فالناظر هو الذى يتولى الصرف بنفسه وهو الذى يختار الفقراء والمساكين الذين يوزع الريع عليهم .

السؤال

سئل فى تفسير شرط جاء بكتاب وقف واقف هذا نصه (والقيراطان الاثنان تكمة الثمن المذكور يصرف الى الفقراء والمساكين والارامل والايام من ذوى بيوت النصارى الاقباط بمصر بمعرفة الناظر على يد البطريك حين ذاك) فمن الذى يتولى الصرف للفقراء والمساكين والارامل والايام ، هل هو الناظر ام البطريك وهل الاختيار للاشخاص المشروط الصرف عليهم من الفقراء والمساكين والارامل والايام من ذوى بيوت النصارى الاقباط بمصر يكون من حق الناظر وحده أو مع مشاركة البطريك أفيدوا؟

الانتفاع بها بما شاءوا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية دخل حق السكنى فيها وكان للمستحقين حق السكنى بلا اجر

٢ - اذا منع الساكن في دار الوقف باقي المستحقين من السكنى فيها معه أو سكن فيها بالغلبة بدون اخذ اذن من الباقين وجب عليه دفع الاجرة عن حصة من لم يأذنه

السؤال

سأل سائل بما صورته رجل وقف ديناراً بموجب حجة شرعية صادرة من محكمة الاسكندرية الشرعية جاء فيها ما نصه « انشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه ايام حياته ينتفع به وما شاء منه سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الوقفية الشرعية ثم من بعده على اولاده الذكور الموجودين الآن ومن سيحدثه الله سبحانه وتعالى من الاولاد الذكور ومن الاناث ينتفعون به بما شاءوا منه بالسوية والاعتدال بينهم بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث ينتفعون به ايضاً بما شاءوا منه بالسوية والاعتدال بينهم بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية فانه شامل للانتفاع بالسكنى ومتى لم يمنع الساكن في دار الوقف باقي المستحقين من السكنى فيها لم يكن عليه اجر لمن لم يسكن نعم ان سكنها بالغلبة بدون اذن احد من الباقين وجب عليه الاجر في حصة من لم يأذن والله اعلم بما

سواهم وانحصر الوقف الآن في اولاد ابنه وهم اربعة ذكور فهل لهؤلاء الذكور حق الانتفاع بالسكنى في بعض ديار الوقف قدر كفايتهم بدون اجرة كما لهم حق الانتفاع بالغلة عملاً بالتعميم الذي صرح به الواقف او ليس لهم حق الانتفاع بالسكنى بدون اجرة وهل اذا سكن بعضهم في دار من ديار الوقف وترك البعض الآخر السكنى فيها بطوعه واختياره يكون من سكن منهم غير ملزم بأجرة ما شغله في كفاية سكناء أو يكون من سكن منهم ملزماً بدفع اجرة ما شغله بسكناء من ديار الوقف افيدوا

الجواب

متى انقرض اولاد الواقف الذكور الثلاثة وانحصر ريع الوقف في اولاد ابنه وهم الذكور الاربعة كان لهؤلاء الاولاد الاربعة الذكور حق الانتفاع بالسكنى في دور الوقف بدون اجرة عملاً بالتعميم الوارد في قول الواقف (ثم من بعدهم اعني اولاد الواقف على اولادهم الذكور دون الاناث ينتفعون به ايضاً بما شاءوا منه بالسوية والاعتدال بينهم بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية فانه شامل للانتفاع بالسكنى ومتى لم يمنع الساكن في دار الوقف باقي المستحقين من السكنى فيها لم يكن عليه اجر لمن لم يسكن نعم ان سكنها بالغلبة بدون اذن احد من الباقين وجب عليه الاجر في حصة من لم يأذن والله اعلم بما

قضايا المحاكم الشرعية

وما تحكم به متعلقاً على الدوام بغيره وتنقضه دعوى أى شخص أنه وارث ولو بعد الحكم سواء كان وارثاً حقيقة أو لم يكن وارثاً

٣ - أن الخصم بقبوله التراجع أمام المجلس الملى فى مسألة الوراثة فإنه يقبل حكمه فى مسألة نسبه للمتوفى ويجعله مختصاً بها تبعاً لدعوى الميراث كما هو مختص بها أصلاً إن لو كانت مستقلة عن الميراث

٤ - بصدر حكم المجلس الملى بنفى نسب الشخص المتوفى لا يبقى له الحق فى أن يستمر فى دعوى بنوته للمتوفى أمام المحاكم الشرعية ويصبح لكل وارث كان يحجبه هذا الشخص لو ثبتت بنوته الحق فى أن يتمسك بسبق الفصل فى النسب من المجلس الملى

الوقائع

تضمنت الدعوى الصادرة أمام محكمة مصر الابتدائية من الكونت هنرى سكا كينى على الست عديلة عطا الله أن الكونت حبيب باشا سكا كينى ابن جبرائيل سكا كينى توفى بمصر فى ٤ يونيه سنة ١٩٢٣ وأنحصر ميراثه فى ابنه المدعى فقط وطلب الحكم بوفاة المتوفى المذكور ووراثة المدعى له بصفته ابناً له واستحقاقه لجميع تركته وأمر المدعى عليها بعدم التعرض له فى

١٤٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

ارث . طوائف مسيحية . مجلس ملى . روم كاثوليك . رضا الوارث . الورثة الاصليين . الورثة غير الاصليين . النزاع فى النسب بنوة .

القاعدة الشرعية

١ - أن اختصاص المجالس المحلية للطوائف المسيحية فى الحكم فى مسائل الموارث تتحقق متى وجدت العناصر المكونة للرضاء على التراجع امامها على أى نحو وجد هذا الرضاء . فاذا قدم احد الورثة طلباً الى البطريكخانة لتعظيمه اعلاماً شرعياً بوفاة مورثه وبوراثته له وطلب عرض لموضوع على المجلس الملى للطائفة ليصدر الاعلام المذكور وتعمد برضائه بالقوانين واللائح الموضوعة للطائفة كان هذا قبولاً منه باختصاص البطريكخانة فى حصر الورثة وتعيين انصبتهم والحكم فى المنازعات الناجمة عن ذلك

٢ - يكفى لاختصاص البطريكخانة رضا المتخاصمين الاصليين لأنه لو كان رضا جميع الورثة (ولو لم يعلم عن البعض انهم ورثة وقت التقاضى امام المجالس المحلية) شرطاً فى الاختصاص لما امكن ان يوجد لهذه المجالس اختصاص . مقطوع به بل كان يكون اختصاصها

تركته فدفع وكيل المدعى عليها الدعوى أولاً بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه القضية طبقاً لمشور الحاقانية الصادر بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ القاضي بأن دعاوى الارث من غير المسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية الا اذا اتفق الخصوم على الترافع فيها أمام جهاتهم الدينية وقد اتفق الخصمان على نظر هذه القضية أمام بطريكة خانة الروم الكاثوليك التابعين لها ولا تزال الدعوى قائمة امامها والمدعى انكر هذا الدفع وقال ان الطلب الذي قدمه للبطريكة خانة انما هو طلب اداري طلب به اعطائه اعلاماً شرعياً مما هو ثابت بسجل البطريكة خانة في سنة ١٩١٣ وليس لهذا الطلب صفة الدعوى . كلفت المدعي عليها اثبات الدفع فقدمت اوراقاً منها صورة الطلب المقدم من المدعي للبطريكة خانة بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٢٣ وهنا دخل الفريد جاد سكاكيني خصماً ثالثاً في لدعوى وادعى انه الوارث للمتوفى لأنه ابن ابن عم والد المتوفى وطلب الحكم باستحقاقه لتركته وأنكر الكونت هنري هذه الدعوى واعتبرت الست عديلة منكرة والمحكمة أرجأت الفصل في الدفع لحين الفصل في الموضوع فعادت الست عديلة ودفعت الدعوى بثلاث دفعات الاولى ان المحكمة الشرعية غير مختصة لأنها دعوى نسب لا دعوى وراثية والبطريكة خانة هي المختصة بذلك . والثاني ان النزاع موجود في البطريكة خانة وعلى فرض انه موجود بطريق

التحكيم فان البطريكة خانة تكون هيئة محكمة ولا يملك المدعى التصل منها ويجب لذلك احالة القضية للبطريكة خانة . الثالث انه سبق الغاء التبنى من البطريكة خانة في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ ورفض دعوى البنوة ووكيلا المدعى طلبا عدم التعويل على هذه الدفع للأسباب التي بينها والمحكمة قررت ضم هذه الدفع والفصل فيها مع الموضوع واعتبرت المدعى عليها منكرة لامتناعها عن الجواب وكلفت المدعى الاثبات فأستند الى مستندات رسمية وعرفية منها حجتها وقف صادرتان من محكمة الازبكية الشرعية وفيهما يقر المتوفى ببنوة المدعى له واعلام صادر من محكمة مصر الشرعية يتمكن المدعي من النظر على وقف والده واعلام شرعي من هذه المحكمة في ٤ يولييه سنة ١٩١١ يقر المتوفى فيه ببنوة المدعى ومصادقة المدعى له في ذلك وغير ذلك من الاوراق . وقد طعن المدعى عليها بالتزوير في المستندات وفي ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ دخل راؤول سكاكيني خصماً ثالثاً وطلب انحصار ارث المتوفى في أخته المدعى عليها وفيه هو بصفته من عصبة للمتوفى ووكيلا المدعى قالوا ان الطعن بالتزوير غير مقبول وأنهما يتمسكان بالمستندات وعندهما دليل آخر هو البيئة الشرعية . وبعد سماع البيئة تمكن الخصوم من الطعن عليهم فلم يبد أحد منهم مطلقاً شرعياً وفي ٨ مارس سنة ١٩٢٤ دفعت المدعى عليها بعدم سماع المدعى لأنه

مارس سنة ١٩٠٩ لا يؤثر في دعوى المدعى الارث من والده حبيب باشا سكا كيني من طريق بنوته له لأن المجلس البطريكي انما حكم بعدم صحة تبني ماري تاكساب زوجة حبيب باشا سكا كيني لهنرى سكا كيني المذكور. وعن الدفع الخامس بسبق الفصل من البطريكخانة في ٧ مارس سنة ١٩٢٤ في موضوع القضية فذلك يكون صحيحاً اذا كانت الدعوى مرفوعة أمام جهة مختصة وليس الامر هنا كذلك لعدم رفع دعوى من المدعى اصالة امام البطريكخانة ثم قالت المحكمة أن المدعى قد اثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة وبعد ثبوت دعواه لا يكون محل للسير في دعاوى الخصوم الثوالت ولا تقبل منهما الدعوى بالصفة التي بينها لعدم انتاجها فائدة. استأنفت الست عديلة شقيقة المتوفى هذا الحكم كما استأنفه السيور آؤول سكا كيني والفريد جاد سكا كيني وتقرر ضم هذه الاستئنافات لبعضها والسير فيها تحت غمرة ٩٤ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ وتضمنت عريضة الاستئناف والمذكرة الملحقة بها المقدمة من وكيل المستأنفة أن المستأنفة ذهبت لبطريكخانة الروم الكاثوليك بتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٢٣ أى بعد وفاة اخيها بثلاثة أيام وتابعها المستأنف عليه بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٢٣ قدم دعواه الى البطريكخانة المذكورة وهناك ذهب كل من الطرفين الى جهته الدينية فلا يصح للمحكمة الشرعية بعد هذا أن تنظر في

صدر حكم من البطريكخانة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٤ بأن المدعى ليس ابناً شرعياً وأنه لا يرث وقد دفع رآؤول الخصم الثالث الدعوى بمثل ذلك فقررت المحكمة ضم هذين الدفعين للموضوع وزكت الشاهدين وحكمت بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٤ بوقاة السكونت حبيب باشا سكا كيني ووراثته المدعى (السكونت هنرى سكا كيني) له على الصفة المذكورة في الدعوى ورفض الدفع المضمومة ورفض دعاوى الخصوم الثوالت بانية حكمها على أن الطلب المقدم من المدعى بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٢٣ للبطريكخانة لم يكن الا طلباً ادارياً ولم يكن عريضة دعوى ولم يأخذ اجراءات الدعاوى من اعلان وتحصيل رسم عليه وغير ذلك. وبذلك لا يعتبر المدعى كان له قضية بالبطريكخانة أو قبل حكمها في موضوع النزاع واذا لا محل للتمسك بهذا الدفع ويكون مستحقاً للرفض. أما عن الدفع الثاني بأن الدعوى من دعاوى النسب لا من دعاوى الوراثة فينقضه ما جاء في صدر مذكرة المدعى عليها المقدمة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ من أن هذه الدعوى المتنازع فيها من دعاوى الميراث التي ينطبق عليها منشور الوزارة المشار اليه. وعن الدفع الثالث ففروض انه بنى على أن للمدعى دعوى لدى البطريكخانة وقد تبين انه ليس له دعوى فيكون حديث التحكيم المفروض في غير محله. وعن الدفع الرابع فظاهر أن الغاء البطريكخانة للتبني في ١٤

هذه الدعوى طبقاً لمنشور الوزارة وقول المدعى بأنه لم يذهب للبتريكخانة لطلب الحكم قول مردود لأنه ذيل طلبه بالعبارة الآتية (مع رضائي بكل ما تقرره الهيئة) وقد طعن على هذا القسم الأخير من طلبه بالتزوير فلو لم يكن طلباً قضائياً فأى معنى لطمعه عليه بالتزوير الذى رفض . دفعت المستأنفة بهذا وبأن البتريكخانة حكمت فى الموضوع وأصبحت المحكمة الشرعية لا حق لها فى نظر هذه القضية لسبق الفصل فيها من جهة مختصة ولكن المحكمة قررت برفض جميع الدفع وحكمت للمدعى بما طلب بدون وجه شرعى ولا قانونى الى آخر ما جاء بهما من أن الحكم المستأنف وقع باطلا وطلبت الحكم بالغاءه وتضمنت عريضة الاستئناف المقدمة من راؤول سكا كيني أن المحكمة الشرعية لم تكن مختصة بنظر هذه القضية وقد وقع حكمها باطلا وطلب الحكم بالغاءه وتضمنت عريضة الاستئناف المقدمة من الفريد جاد سكا كيني بأن شهادة الشهود كانت قاصرة ولا يعتد بها كما أن الاوراق التى استند اليها المدعى لا تفيد لأنها عملت بناء على تواطىء بينه وبين المتوفى يقصد منه الاضرار بالمستأنف وطلب الغاء الحكم المستأنف وأجاب وكيل المستأنف عليه بمذكرة مطولة بأن قضايا الميراث من اختصاص المحاكم الشرعية بطبيعتها - سواء قبل الخصوم الترافع لديها أو لم يقبلوا وان هذا الاختصاص لا يمكن

ان يمس الا فى حالة واحدة وهى ماذا اتفق جميع الخصوم على الترافع فيها أمام جهتهم الدينية فاذا ما شذ أحد الخصوم عن قبول هذا الترافع فان اختصاص المحاكم الشرعية يبقى قائماً لا يقف فى طريقه شئ مطلقاً فمناط اختصاص الجهة الدينية هو اتفاق جميع الخصوم وبذلك صدرت أحكام من المحاكم الشرعية والمختلطة . ومن المسلم به أن الخواجه الفريد سكا كيني رفع دعواه مباشرة الى المحكمة الشرعية ولم يذهب قبلها الى سلطة أخرى فعند التسليم جدلاً بمحصول اتفاق بين المستأنف عليه والست على الترافع أمام البتريكخانة فان ذلك لا يكون اتفاقاً بين جميع الخصوم ولا يحول دون اختصاص المحكمة الشرعية بنظر دعوى الوراثة الى آخر ما جاء بها من طلب تأييد الحكم المستأنف المحكمة :-

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة
« حيث ان الاستئنافات الثلاثة قدمت وقيدت فى الميعاد فهى مقبولة شكلاً .
« وحيث ان الحكم المستأنف فى الموضوع فيما عدا الجزء المختص برفض دعوى الخصوم الثوالث .

« ومن حيث ان المستأنف عليه طلب الى بطريكخانة الروم الكاثوليك بمصر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٢٣ اعلاماً شرعياً بوفاة الكونت حبيب سكا كيني باشا ووراثته له وطلب عرض الموضوع على المجلس الملى للطائفة ليصدر الاعلام

في الاختصاص لما أمكن ان يوجد لهذه المجالس اختصاص مقطوع به بل كان يكون اختصاصها وما تحكم به معلقاً على الدوام بغيره وينقضه دعوى أى شخص انه وارث ولو بعد الحكم سواء كان وارثاً حقيقة أو لم يكن وارثاً.

« ومن حيث انه والحالة هذه يجب ان يعتبر ان للمجلس المذكور اختصاصاً بنظر الموضوع بالنسبة للكونت هنرى والست عديله فيكون الدفع منها بعدم اختصاص المحكمة الشرعية بالنظر في الموضوع بالنسبة لهما لسبق رضاهما على الترافع أمام المجلس الملى والدفع بسبق الفصل في الموضوع من جهة مختصة مقبولين » ومن حيث ان المستأنف عليه بقبوله الترافع أمام المجلس الملى فى مسألة الوراثة قبل حكمه فى مسألة نسبة بالمتوفى وجعله مختصاً بها تبعاً لدعوى الميراث كما هو مختص بها أصلاً ان لو كانت مستقلة عن الميراث

« ومن حيث انه بعد صدور حكم المجلس الملى بنفى نسب المستأنف عليه من المتوفى على هذه الصفة لم يبق من الجائز له ان يستمر فى دعوى بنوته للمتوفى وأصبح لكل وارث كان يحجبه المستأنف عليه لو ثبتت بنوته الحق ان يتمسك بسبق الفصل فى النسب من جهة مختصة قبل صدور الحكم المستأنف أو أمام محكمة الاستئناف

« ومن حيث انه والحالة هذه يكون الحكم ببنوة الكونت هنرى ضد الست عديله وباقي

المذكور وتعهد برضائه بالقوانين واللوائح الموضوعة للطائفة .

« ومن حيث انه بالرجوع الى اختصاص المجلس الملى المبين بقانون الطائفة يرى ان المادة السادسة عشرة منه نصت على ان من اختصاصه (حصر الورثة وتعيين انصبتهم والحكم فى المنازعات الناتجة عن ذلك)

« ومن حيث ان الطلب على هذه الصفة يعتبر رضا بما للمجلس من حق الحكم فى النزاع عند وجوده فيكون رضا بالتراجع .

« ومن حيث ان الست سيده الشهيرة بعديلة قدمت مثل هذا الطلب بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ واستمرت أمام مجلس الطائفة الى ان فصل فى الموضوع وبناء على هذا يكون قد تحقق الرضا من المستأنف عليه والست عديله على الترافع أمام المجلس .

« ومن حيث ان اختصاص مجالس البطوائف يتحقق متى وجدت العناصر المكونة للرضا على الترافع على أى نحو وجد هذا الرضا .

« ومن حيث انه فى الوقت الذى تحقق فيه رضا المستأنف عليه والست عديله على الترافع أمام المجلس لم يتوجه أحد من باقى الورثة للنزاع فى اختصاص مجلس البطريريكخانة ولم يعترض أحد منهم على اختصاصه امامه الى ان فصل بنفى نسب المستأنف عليه وهذا القدر يحقق الاختصاص بالنسبة للمستأنف عليه والست عديله . ولو كان رضا جميع الورثة ولو لم يعلم انهم ورثة وقت التقاضى أمام المجالس الملية شرطاً

الخصوم في الدعوى غير صحيح ويتعين النفاذ أما بالنسبة لست عديله فلم يدر الاختصاص ولسبق الفصل من جهة مختصة وأما بالنسبة لباقي الخصوم فلتمسكهم أخيراً بالدفع لسبق الفصل من جهة مختصة»

(استئناف الست عديله وحضر عنها حضرتا صاحبي الفضيلة الشيخ محمد عطيه والشيخ محمد القاضي المحاميان ضد الكونت هنري سكا كيني وحضر عنه حضرتا صاحبي الفضيلة الشيخ محمد خيرت راضي بك والشيخ محمد الصدي المحاميان نمرة ٩٤ سنة ٢٣ - ٢٤ المنظم اليه استئناف راول سكا كيني وجاد سكا كيني وحضر عن الاول فضيلة الشيخ محمد سليمان العبد الحامي وعن الثاني فضيلة الشيخ علي هاني الصغير المحامي نمرة ٩٥ ٩٨ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ احمد المطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد الشناوي)

١٤١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ يولية سنة ١٩٢٤
وقف . ناظر . مسوغات عزل الناظر .

القاعدة القانونية:

من مسوغات عزل نظار الاوقاف :
- تنافر مصلحة الناظر مع مصلحة الوقف
- امتناع الناظر مدة عن الاشتراك في ادارة الوقف
- صدور حكم بحبس الناظر في متجمل فقته
المحكمة : -

« وحيث ان ما نسب الى الشيخ سيد سيد طوبار من اعترافه بتناقى مصلحته ومصلحة الوقف ومن امتناعه مدة عن الاشتراك في ادارة الوقف

ومن الحكم الصادر بحجبه في متجمل الثقة لا يحمله صالحا لبقاء في النظر على الوقف
« وحيث ان ما نسب الى الشيخ علي حسن طوبار من التهم يكفى فيه ضم ثقة اليه مع الاشتراك لعدم ثبوت ما يوجب عزله »

(استئناف الشيخ علي حسن طوبار وآخر وحضر عنهما فضيلة الشيخ محمد عطيه المحامي الشرعي ضد الشيخ عبد العظيم محمد عبد الحامي المأذون بالخصومة نمرة ١٠٨ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والهيئة السابقة)

١٤٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤
وقف . ناظر . مؤقت . غيبة الناظر الاصل
حضوره . تمكينه .

القاعدة القانونية:

التعيين في حالة الغيبة لا يعد عزلا كما هو صريح عبارة الفتاوى المهدية « صحيفة ٥٨٢ جزء ثاني » . فانه اذا اقامت المحكمة ناظرا على وقف بسبب غيبة الناظر الاصيل فتكون اقامته اقامة مؤقتة تنتهي بحضور الناظر الاصيل ويكون للناظر الاصيل بعد حضوره حق النظر . وعدم التوقيت في قرار التعيين بمدة الغيبة لا يخرج التعيين عن التوقيت لانه مستفاد بطبيعة الحال سواء نص عليه او لم ينص
المحكمة :-

« حيث ان المدعى عين ناظرا على الوقف بمقتضى قرار صادر من محكمة الاسكندرية

١٤٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

طعن . ممن يتعدى اليه الحكم . طريق عادي .

القاعدة الشرعية

ان المادة ٣٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا توجب على من يتعدى اليه الحكم أن يلجأ الى طريق الطعن المنصوص عليه في الفصل الخامس من اللائحة بل تجوز له ذلك فقط . وله أن يتبع الطريق العادي من المطالبة بحقه أمام المحكمة الابتدائية

المحكمة :-

« حيث أن الحكم المستأنف في غير الموضوع ومما يجوز استئنافه استقلالاً وهو غير صحيح لان الحكم الصادر من محكمة مصر الذي استندت عليه المحكمة في عدم سماع الدعوى لم يكن المستأنف طرفاً من اطرافه وهو على تسليم انه يتعدى الى المستأنف فان المادة (٣٣٧) من القانون لا توجب على من يتعدى اليه الحكم أن يلجأ الى طريق الطعن بل تجوز له فقط وله ان يتبع الطريق العادي من المطالبة بحقه أمام المحكمة الابتدائية »

(استئناف الشيخ اسماعيل يوسف ابراهيم وحضر عنه حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد خيرت راضى بك المحامى الشرعى ضد حضرة صاحب المعالي وزير الاوقاف نعمة ١٣٠ سنة ٢٢ - ٢٣ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد العطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى)

بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ ثم غاب وعينت المحكمة بدلاً عنه الست حميده بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ ناظرة الى ان يحضر ثم عزلت الست المذكورة وأقيمت وزارة الاوقاف في النظر على هذا الوقف

« وحيث ان اقامة وزارة الاوقاف في النظر كانت بسبب غيبة المستأنف فهي اقامة مؤقتة تنتهى بحضوره ويكون له بعد الحضور حق النظر » وحيث ان عدم التوقيت في تعيين وزارة الاوقاف بمدة الغيبة لا يخرج التعيين عن التوقيت لانه مستفاد بطبيعة الحال سواء نص عليه أم لم ينص

« وحيث ان ما تمسكت به المحكمة من ان تعيين وزارة الاوقاف مع العلم بوجود المستأنف يعد عزلاً له لا يصح التمسك به في هذه الحادثة لأن الحكم المذكور مفروض في حالة عدم الغيبة التي توجب على القاضى نصب القيم . اما التعيين في حالة الغيبة فلا يعد عزلاً مطلقاً كما هو صريح عبارته الفتاوى المهدية صفحة ٥٨٢ في الجزء الثانى » وحيث انه يجب الغاء الحكم المستأنف ورد الولاية على هذا الوقف الى المستأنف »

(استئناف الحاج عمر محمد بالى وحضر عنه فضيلة الشيخ عبد النفى بك محمود المحامى الشرعى والشيخ ابو العينين المصرى المحامى ضد معالى وزير الاوقاف نعمة ١٧٤ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

المحكمة :-

« حيث أن الاستئناف قدم في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث أن الحكم المستأنف في غير الموضوع »

« وحيث أن القرار المستأنف مما يجوز استئنافه استقلالاً لأن عدم التمويل على الدفع بعدم السماع معناه رفض الدفع بعدم السماع »

« وحيث أن القرار المذكور صحيح لأنه على فرض اتحاد نوع التهم التي سبق رفض الاذن بالخصومة من اجلها فان بعض هذه التهم مما يتجدد »

(استئناف الشيخ ابو القاسم محمد شعاته ضد الشيخ محمد ابو السمود - نمرة ١٥١ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والهيئة السابقة)

١٤٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٧ يولية سنة ١٩٢٤

استئناف . قرار عدم التمويل على دفع بعدم سماع الدعوى . جواز الاستئناف

القاعدة الشرعية

١ - القرار الصادر بعدم التمويل على الدفع بعدم سماع الدعوى يجوز استئنافه استقلالاً لأن معناه رفض الدفع بعدم السماع

٢ - سبق صدور قرار من هيئة التصرفات برفض طلب الاذن بالخصومة وتأيد هذا القرار من المحكمة العليا لا يمنع من تجديد طلب الاذن بالخصومة مرة أخرى لأن التهم التي يتهم بها الناظر تستوجب عزله وقد تتجدد ولو اتحدت هي والتهمة الاولى في النوع

قضا المحاكم المختلطة

حكم صادر من بطركخانة على يد محضر مختلط
كأنه لم يكن لأنه اختصاص قاضى المسواد
المستعجلة فى النظر فى هذا الأمر يبرره على
الخصوص السرعة الواجبة فى منع اتخاذ هذا
الاعلان وسيلة لتوقيع حجوزات أو لجريبات
مواعيد طعن أو غير ذلك

(قضية الكونت هنرى سكا كيني ضد الست عديلة
عطا الله وآخرين)

١٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣
دعوى تزوير . ايقاف الموضوع . ايقاف سريان مدة
بطلان المرافعة

القاعدة القانونية

بما انه يترتب على الدعوى بتزوير الورقة
ايقاف الحكم فى الدعوى الاصلية فيترتب
عليها أيضاً عدم جريبات مدة الثلاث
سنوات المقررة فى القانون لطلب الحكم ببطلان
المرافعة فى الدعوى الاصلية لأنه ما دام المدعى
فى الدعوى الاصلية لا يستطيع ان يسير فى دعواه
بقوة القانون فلا يمكن ان ينسب اليه أى افعال
أو تقصير وهذا تطبيقاً للقاعدة اللاتينية

Contra non valentem agere non
currit prescriptis.

١٤٥

محكمة اسكندرية المختلطة

قاضى الامور المستعجلة

حكم تاريخه ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٤
قلم محضرين مختلط . اعلان . قرار صادر من
بطركخانة . بطلان . اختصاص قاضى الامور المستعجلة

القاعدة القانونية

١ - ان قلم المحضرين بالمحاكم المختلطة
ليس له سلطة اعلان القرارات والاحكام التى
تصدرها البطريكخانات . لأن القواعد الخاضع
لها نظام السلطات القضائية بالقطر المصرى أن
تسرى مفعولها على الهيئات القضائية التى تصدر
الاحكام وكذلك على الموظفين المكلفين
بأعمالها ويترتب على هذه القواعد ان الحكم
الصادر من محكمة قنصلية بمصر ضد شخص
وطنى ، وكذلك الحكم الصادر من محكمة اهلية
ضد شخص أجنبى يكونان عديمى القيمة
لفقدان ولاية القضاء على المحكوم عليه فى
الحالتين وما صح فى الاحكام التى تصدر من
سلطة قضائية معترف بها يسرى من باب أولى
على الاحكام والقرارات التى تصدر من
بطركخانة مطعون فى ولايتها القضائية

٢ - يختص قاضى الامور المستعجلة بنظر

الدعوى المرفوعة له ومطلوب فيها اعتبار اعلان

ومعناها لا يجري زمن التقادم ضد من لا يستطيع العمل

(قضية محمد سعيد باشا ضد الشيخ احمد عبد الحميد احمد باشا رئاسة جناب المستشار فوكس)

١٤٧

محكمة اسكندرية المختلطة

قاضي الامور المستعجلة

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٣

اختصاص . محاكم مختلطة . اجانب . دول ذات امتيازات . حرب . يوجوسلاف . اثبات الانتهاء . قونصلاتو . وزير الخارجية . ثبوت الانتهاء . بعد حكم أهلى .

القاعدة القانونية

١ - جرى قضاء المحاكم المختلطة دائماً على اعتبار جميع الاجانب غير العثمانيين خاضعين في معاملاتهم لسلطة المحاكم المختلطة سواء كانت الدول التابعة هم لها من ذوات الامتيازات في مصر أو لا

٢ - أن رعاية مملكة اليوغوسلاف التي تألفت بعد الحرب من أهل الصرب والكروات والاسلوفين يتمتعون في مصر بالامتيازات الاجنبية لأن الصربيين والكروات والاسلوفين كانوا يتمتعون بها من قبل الحرب وقت ما كان بعضهم خاضعاً للنمسا ولا يمكن ان يحرموا التمتع بالامتيازات الاجنبية بعد اندماجهم في مملكة الصرب القديمة التي اصبحت مملكة مستقلة باسم مملكة اليوغوسلاف

٣ - اذا تقدمت للمحكمة المختلطة افادة من وزير الخارجية المصرية يثبت فيها أن فرداً

هو من رعايا الحكومة المحلية فلا يمكن لهذه الافادة ان يكون لها قيمة في نظر المحاكم المختلطة اكثر من قيمة أى مستند يتقدم لها لبحثه وفحصه ومثل هذه الافادة في وجوب بحثها وفحصها وتقدير قيمتها مثل الشهادات الرسمية التي تعطيها السلطات القنصلية وتشهد فيها بأن حامليها من الاجانب المتتمين اليها

٤ - الشخص الذي يثبت انتماءه لدولة اجنبية بشهادة رسمية صادرة من قونصلواتو الدولة المنتمى لها يحق له رفع دعواه على خصمه الوطنى أمام المحاكم المختلطة ولو سبق ان حكمت المحاكم الاهلية في الدعوى التي رفعها عليه ذلك الوطنى وحكمت فيها باختصاصها بناء على ان هذا الاجنبى ليس اجنبياً وتابعا للحكومة الحامية . (قضية الست صوفية يوانيدس ضد محمد بك احمد محمود . رئاسة جناب القاضي هرايوس)

١٤٨

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٣

عاهى . اتعاب . تقديرها . كيفية . خصومة قضائية . عمل ادارى .

القاعدة القانونية

طلب تقدير اتعاب المحاماة من المحامى ضد موكله يكون بأحدى طريقتين ان كانت الاتعاب عن خصومة رفعت أمام القضاء فطلب التقدير يكون بمريضة تقدم لرئيس الجلسة وتجرى عليه احكام قانون المرافعات واما ان كانت الاتعاب مستحقة

بتعويض الضرر الذي اصاب الشخص الادبي فقط دون التعويض الذي لحق بأعضاء الجمعية شخصياً .

(قضية مدارس الفرير ضد جروس . رئاسة جناب القاضي فان اكر)

١٥٠

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٨ مارس سنة ١٩٢٣

وكيل . اجر . تقدير . مهندس ميمارى .
اجارة اهل الصنائع . اتعاب .

القاعدة القانونية

انه بحسب احكام المادة « ٦٢٨ » من القانون المدنى الاتفاق على اجر الوكيل لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضى وتقدير مقابل اتعابه بحسب ما يستصوبه. الا أن هذا النص لا يسرى على اجرة المهندس الميمارى فالاتفاق الذى يعقده المهندس الميمارى مع صاحب الملك لا تسرى عليه احكام المادة « ٦٢٨ » من القانون المدنى فلا يملك القاضى تعديله بأقل لأن حكم المادة « ٦٢٨ » يسرى على عقد الوكالة أما هنا فالعقد عقد ايجار اهل الصنائع

(قضية بنى نيكولا يديس ضد فرموان . رئاسة جناب القاضي هورن)

عن تحرير عقد بيع اطيان أو عن تحرير عقد رهن أو ما شابه ذلك فيجب رفع دعوى عادية من المحامى تجرى عليها الاحكام والاجراءات المقررة فى القانون فى الدعاوى العادية ، وترفع الدعوى أمام المحكمة الجزئية ان كانت قيمة الاتعاب من نصاب القاضى الجزئى وترفع أمام المحكمة الكلية ان كانت الدعوى دعوى كلية (رئاسة جناب القاضي هرايوس)

١٤٩

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٢٣

شخص أدبى . جميات . مدارس الفرير . ضرر .
ضرر الشخص الادبى . ضرر اعضاء الجمعية

القاعدة القانونية

١ - كل جمعية تألفت فى مصر ولها مصالح خاصة مستقلة أو يمكن ان يكون لها مصالح خاصة مستقلة متميزة عن مصالح اعضائها يجب ان تكون لها شخصية اديبة تميزها عن شخصية اعضائها ، وبصفة كونها شخصاً اديبياً يحق لها الخصومة باسمها امام القضاء . فالجمعية الخيرية التى تألفت فى مصر وحصلت على امتيازات سياسية تملك الخصومة باسمها باعتبار انها شخص ادبى . فمدارس الفرير من هذا القبيل لها شخصية معنوية مستقلة وتملك الخصومة لها وعليها

٢ - اذا رفع الشخص الادبى دعوى تعويض عن الضرر الذى اصابه فلا يحكم له الا

تعليق

ورد في اسباب حكم محكمة الاستئناف ان بعض البلاد الاوروبية مثل فرنسا او انجلترا سنت قوانين خاصة لمثل هذه الحوادث التي يصاب فيها العامل في أثناء عمله فحملت صاحب العمل مسئولية تعويض الضرر الذي لحق بالعامل في أثناء عمله . انما في مصر لا يوجد قانون يشابه القوانين التي سنت حديثاً في اوروبا . وما دام القاضي لا يملك حق التشريع وجب عليه ان يطبق احكام القانون العام وهو يقضى بأن الشخص لا يتحمل أى مسئولية الا اذا ثبت انه اخطأ فحدث الضرر الذي اصاب العامل من خطأه

١٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣

ماسون . استاذ اعظم . رئيس لوج ماسونى .
خصم ثالث . النزاع في الرئاسة . من يفصل فيها .
اجارة الحل . لمن

١ - الاستاذ الاعظم لطائفة البنائين الاحرار بمصر (الماسون) يمثل جميع الالواج الماسونية التابعة له فلا يجوز اذن لرئيس لوج ماسونى ان يدخل خصماً ثالثاً في خصومة قائمة بين شخصين يتنازعان الرئاسة ويدعى كل واحد منهما انه هو الاستاذ الاعظم ، ولا سيما انه بحسب قوانين الطوائف الماسونية للالواج الماسونية

١٥١

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

يمين . ردھا . بعد قبول الحلف . تعديل الصيغة

القاعدة القانونية

اذا قبل الخصم تأدية اليمين التي وجهها اليه خصمه ثم عدلت المحكمة من تلقاء نفسها صيغة اليمين جاز بعد الحكم للخصم الذي قبل الحلف ان يردھا على طالب اليمين حتى بعد النطق بالحكم بناء على أنه كان يجهل من قبل الحكم صيغة اليمين التي صاغتها المحكمة من تلقاء نفسها

(استئناف محمد بك فتحى البرادعى ضد توما ديميتريو
رئاسة جناب المستشار هرايوس)

١٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣

تعويض . خادم . مخدوم . ضرر . خطأ السيد .

القاعدة القانونية

جرى قضاء المحاكم المختلطة دائماً على قاعدة ان العامل في مصر ليس له أى حق في تعويض قبل مخدومه اذا اصابه ضرر في أثناء خدمته ، الا انهم الا اذا اثبت أن الضرر الذي اصابه نشأ من خطأ سيده

(استئناف شركة المعادن بسينا ضد ابو زيد عبد
الدايم . رئاسة جناب المستشار كامباس)

فمن اختصاص المحاكم الشرعية تحكم بها للازواج بعضهم على بعض واللبؤساء من ذوى القرابة على اقاربهم المومنين

٢ - يتفرع من هذه القاعدة ان القرار الصادر من المجلس الحسبي بتقدير نفقة المحجور عليه لا يلزم ناظر الوقف ولا يلزم ديانة عديم الاهلية ولا يمنع الديانة من الرجوع على استحقاق عديم الاهلية في ريع الوقف بدعوى أن النفقة المقدرة بمعرفة المجلس الحسبي لا يجوز الحجز عليها بمعرفة الديانة وأنها ممتازة على ديون الدائنين

المحكمة : -

« حيث ان الشارع المصرى نص في البند الخامس من الامر العالى الصادر بترتيب المجالس الحسبية على ان من ضمن اختصاصات المجالس الحسبية مراقبة اعمال الأوصياء او القامة او الوكلاء ، وكذلك نص على انها تنظر في الحسابات التى تقدم لها وتنظر ايضا فى الاحتياطات اللازمة التى يقتضى سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر أو عديمى الاهلية أو الغائبين ثم نص فى البند « ٢١ » انه على نظار الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ أمره هذا كل منهم فيما يخصه وعليهم نشر كافة ما يلزم لذلك من الأحكام النظامية او التعميمية وانه تنفيذاً للبند « ٢١ » وضعت نظارتا الداخلية والحقانية لائحة لتنفيذ الامر العالى المذكور .

لا يحق لها ان تتقاضى باسمها امام المحاكم ومفروض عليها ان لا تتقاضى الا بواسطة الاستاذ الاعظم ٢ - ليس للمحاكم ان تتداخل بين استاذين يدعى كل منهما ان اخوانه انتخبوه استاذ اعظم لطائفة البنائين الاحرار لأن مثل هذا النزاع تفصل فيه السلطة الماسونية وحدها ٣ - اذا استأجر الاستاذ الاعظم لطائفة البنائين الاحرار محلا باسمه لاقامة الشعائر الماسونية فيه وخصص المحل بالفعل لاجتماع الاخوات ولاقامة الشعائر الماسونية فلا يجوز له بعد ذلك الادعاء بأن الاجارة انعقدت باسمه وحسابه لان جميع الظروف تدل على ان الاجارة انعقدت لحساب جماعة البنائين الاحرار ولمصلحتهم دونه (استئناف البرنس محمد على ضد ادريس بك راغب)

١٥٤

محكمة مصر المختلطة

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢١

مجلس حسبي . نفقة . قيمة القرارات الصادرة بالنفقة . منها . ناظر الوقف . الديانة . حجز .

القاعدة القانونية

١ - القرارات التى تصدرها المجالس الحسبية بتقدير نفقة لعديمى الاهلية لا تنشئ حقاً لعديم الاهلية فى أصل النفقة وانما هى اشبه شئ بأوامر منها للأوصياء والقامة والوكلاء بأن لا يتجاوزوا فيما ينفقونه على الصغار والمحجور عليهم والغائبين الحد المقرر لهم فى القرارات المذكورة . أما أصل النفقة من حيث هى وجوباً والزاماً أصلاً ومقداراً

وبحسب المادة «٣١» من هذه اللائحة يعين المجلس الحسبي عند تقديم الحسابات السنوية اليه مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة التالية لشؤون القاصر او المحجور عليه وعائلته . ولم يرد مطلقاً في الامر العالي الصادر بترتيب المجالس الحسبية ولا في اللائحة الخاصة بتنفيذ الامر العالي نص ينص على النفقات « وحيث ان النفقات هي من اختصاص

المحاكم الشرعية طبقاً لأحكام البند الخامس من الباب الاول من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وعلاوة على هذا فإن النفقات هي من الالتزامات التي يوجبها القانون المدني (ونص عليها في المواد ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠ من القانون المدني المختلط وهي

التي تقابل المواد ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧ من القانون المدني الأهلي) وهذه المواد تفرض وجود حالة شخص معسر يطالب بالنفقة قريباً له في حالة يسر وليس للقريب المعسر مردد رزق يتعيش منه، كما تفرض حالة زوجة تطالب زوجها بالنفقة وحالة نزاع بين دائن ومدين

« وحيث ان وقائع القضية الحالية لا تنطبق على اى حالة من هذه الحالات والمبلغ الذي قدره المجلس الحسبي لنفقات يوسف جنيد لا يمكن اعتباره نفقة

» وحيث ان تداخل المجلس الحسبي انما لوحظ فيه صيانة حقوق الشخص عديم الاهلية الذي لا يحسن التصرف في ملكه والحيلولة بينه وبين وقوعه في هاروة الافلاس التام . وتداخل المجلس الحسبي حصل بتعيين قيم لأدارة اموال المحجور عليه وتحصيل ريعها ثم مراقبة ادارة القيم وتحديد مقدار المصروف الاعتيادي الذي يحتاج اليه الشخص القاصر او المحجور عليه . وتقدير النفقة هنا معناه وضع حد للمصاريف الكثيرة التي يستلزمها الحجر ولا يمكن ان تسرى عليها احكام المادة «٤٩٨» من قانون المرافعات المختلط التي تنص على عدم جواز الحجز على النفقات .

« وحيث انه يترتب على هذا ان تقدير نفقة يقررها المجلس الحسبي لا يمكن ان تجعل اموال المدين في مأمن من حقوق الديانة وامكان رجوعهم عليها لقضاء ديونهم

« وحيث انه يتعين اذن على المدعية اذا كانت تعتقد ان اراد محجورها يزيد على حقوق الديانة الحاجزين ان ترفع دعوى مستقلة على فاخر الوقف تطالبه بكل أو بجزء استحقاق محجورها »

(قضية الست زكية طاهر ضد يوسف موصيري وآخرين ، رئاسة جناب الرئيس هوريه)

قضاء المحاكم الأجنبية

استخدامها على أثر اضراب طائفة من الشخصيات
او من الراقصات وجب اعتبارها مضرمة معهن
وكان عقدها مفسوخا بسببها وبخطأها وحق لمدير
التياترو رقتها بلا مسئولية عليه

تعليل

جرى قضاء المحاكم في فرنسا على اعتبار
الاضراب سبباً من اسباب فسخ عقود اجارة
الاشخاص . فالموظف أو المستخدم اذا ضرب
أو اشترك في اضراب عدم مستقيلاً أو مستعفياً
وعلى كل حال فانه يتحمل مسئولية فسخ
عقده (١)

ولكن بعض الشراح يذهبون إلى اعتبار
الاضراب وفقاً عن العمل فقط فيحرم العامل
المضرب مرتبه مدة الاضراب كانه موقوف عن
العمل فقط ولكن المحاكم مالت الى الاخذ
بالرأى الاول .

(١) (راجع الاحكام الصادرة بهذا المعنى من محكمة
نقض و ابرام باريس بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٠٤ و ١٣
نوفمبر سنة ١٩٠٦ و ١٥ مايو سنة ١٩٠٧ و ٢٨ يونيو
سنة ١٩١٠ وراجع حكم محكمة استئناف تولوز بتاريخ
٣ يونيو سنة ١٩٠٩)

١٥٥

محكمة تقض و ابرام باريس
حكم تاريخه ٩ يولييه سنة ١٩٢٤
دفع . وفاة . شيك . حساب جارى .

القاعدة القانونية

الشارع لم يقصر طريقة الدفع والوفاء على
طريقة الدفع بالنقد بل اشار الى الدفع بالشيك
وبطريق التحويل على البنك فإذا كان لكل
من الدائن والمدين حساب جارى بنك واحد
جاز للمدين تحويل قيمة الدين من حسابه الجارى
الى حساب دائنه ولا تعتبر ذمته بريئة من الدين
الا من تاريخ نقل المبلغ من حسابه الى حساب دائنه

١٥٦

محكمة تقض و ابرام باريس
حكم تاريخه ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٤
اضراب . فسخ العقد . مسئولية . تويض
اجارة الاشخاص . فسخ .

القاعدة القانونية

اذا امتنع احدى الشخصيات او احدى
الراقصات عن الحضور الى التياترو الذى

الخصوم الاصلين الذين لم يشتركوا في الطعن
الاهم الا اذا كان الموضوع لا يقبل التجزئة
والانقسام واستحال تنفيذ الحكمين معاً

١٥٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤
مدفن . تربة . ملكية . تصرف في حق
الدفن . وصية . لاجني .

القاعدة القانونية

مدفن العائلة له حكم خاص لا تسرى عليه
أحكام القوانين العادية فيما يختص بالملكية وما
يتفرع منها . فلا يجوز التنازل عنها بطريق الهبة
أو بطريق الوصية لأشخاص ليست لهم صلة
مطلقاً بالعائلة التي حصلت على امتياز دفن
موتاه في المقبرة فإذا أوصى شخص لآخر أجنبي
عن عائلته بحق دفن موتاه في مقبرة مخصصة
لدفن موتى عائلة الموصي فقط كانت وصيته باطلة

نعاين

اصدرت محكمة الموسكى الجزئية برئاسة
حصرة صاحب العزة ابراهيم بك جلال
القاضي حكماً يشبه هذا الحكم تنقل حيثياته
فيما يلي :

« حيث ان المدعية تقول ان المدعى عليه
بنى مقصورة على قبر بجانب البناء الذي لها
بحيث ضيق عليها النوافذ وقطع طريق الخروج
« وحيث ان المدعى عليه قدم رسماً

١٥٧

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٩ يولييه سنة ١٩٢٤

وصى . تصرفات . الاقرار بحق عيني . قبول
الاحكام . فوات المواعيد .

القاعدة القانونية

لا يملك الوصي الاقرار بحق متعلق بمقاربات
الصغير ولا قبول الحكم الصادر في الدعوى العينية
الخاصة بأموال القاصر الثابتة بدون اذن من
مجلس العائلة (وهو يقابل عندنا المجلس الحسبي)
مثل هذا الاقرار أو القبول يعتبر باطلا كأنه لم
يكن ولا يحق ان يقوم حجة على الصغير ولا
يمنع الوصي من المعارضة ومن استئنافه ولو بعد
قبوله والرضا به . وانما اذا اعلن اليه الحكم ومضت
مواعيد الطعن كان الحكم نهائياً وجاز
الاحتجاج به على الصغير .

١٥٨

محكمة تقض وبرايم باريس

حكم تاريخه أول يولية سنة ١٩٢٤

طعن في الاحكام . ممن تتعدى اليهم . قوة
الحكم الصادر بقبول الطعن . تأثيره في حقوق
غير الطاعنين . حالة عدم الانقسام .

القاعدة القانونية

الطعن في الاحكام ممن تتعدى اليه والحكم
الصادر بقبول هذا الطعن لا يفيدان الا الطاعن
قط ويبقى الحكم الاصل المطعون فيه قائماً
نافذاً منتجاً جميع نتائج القانونية بالنسبة الى

١٦١

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٤

يمين . متممة . احوال . قرائن . مادة ١٣٦٧ .

القاعدة القانونية

انه بحسب احكام المادة ١٣٦٧ من القانون المدني يجوز للقاضي أن يوجه اليمين المتممة الى الخصم اذا تبين له أن الدعوى ليست خالية بالمرّة من كل دليل . والدليل الذي يشير اليه الشارع هو الدليل المقبول قانوناً . فلا يجوز اذن للقاضي أن يرتكن على وجود قرائن في الدعوى لتوجيه اليمين المتممة في الاحوال التي تقبل فيها القرائن للاثبات بل يجب أن يكون هناك مبدأ ثبوت بالكتابة يميز الاخذ بالقرائن لامكان الاعتماد على القرائن لتوجيه اليمين المتممة .

١٦٢

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤

ارتفاق . تقسيم ارض قطعاً . تقييد حقوق الباني . حقوق الملاك الآخرين .

القاعدة القانونية

من ملك ارضاً فضاء واسعة وقسمها قطعاً وشرط في عقود بيع قطعها عدم جواز تأجيرها أو بيعها لاقامة دكاكين أو مخازن أو اصطبلات أو غير ذلك من الابنية التي تضرب بهجة الحى

بالحالة مبيناً فيه موقع بناء المدعية ومقر المقصورة التي شادها على القبر وظاهر منه ان هناك مجازاً بين هذه المقصورة وبناء المدعية » وحيث ان المحكمة لا ترى في المباني التي تشاد على الاضرحه ضرورة للخضوع لقانون الملكية العام فان هذه المباني ليست لسكنى اهل الدنيا فيستند في حمايتها الى القانون المدني ولكنها قرارات للموعظة والاعتبار يمر بها الناس ساعة ثم ينصرفون واذا كان العرف الشائن والمخاطط الادب الديني قضى ان تبني فوق الاضرحه صروح وتشاد قصور فعلى القاضي الذى ينطوى حكمه على المثل الاعلى ان يقضى بما يراه في دائرة الاعتدال

١٦٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٢٤

جنسية . زوجة رومانية . زوج نمساوى .

القاعدة القانونية

المرأة الرومانية (roumaine رومانية) مولدا ونشأة التي تزوج برجل نمساوى تعود لها الرعية الرومانية اذا مات زوجها ، الا انه بحسب القوانين النمساوية تبقى حتى بعد وفاة زوجها معتبرة نمساوية ، فيصفة كونها نمساوية في نظر القوانين النمساوية ينطبق عليها حكم المادة ٢٤٩ من معاهدة سان جرمان التي تسوغ وضع املاكها في فرنسا تحت الحراسة اسوة بمتلكات سائر الاعداء

١٦٤

محكمة أوكسير بفرنسا

حكم تاريخه ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

بيع . تسجيل . اسبقية . علم المشتري
الثاني . مسؤولية .

القانونية القانونية

إذا صدر من شخص يبعان وفائيان عن عقار واحد كان أصحهما الأسبق تسجيلاً، ولكن إذا تبين أن صاحب العقد الثاني الذي سجل قبل تسجيل العقد الأول كان يعلم بالبيع الأول الذي لم يسجل وثبت أنه كان متواطئاً مع مالك العين بقصد الإضرار بالمشتري الأول وجب الحكم باعتبار العقد الأول غير المسجل وعدم اعتبار العقد الثاني المسجل

١٦٥

محكمة اكس بفرنسا

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مسئولية . مالك الاشياء . قوة قاهرة . خطأ

القاعدة القانونية

الاصل أن مالك الاشياء ملزم بتعويض الضرر الناشئ عنها للغير . هذا هو الاصل وهذا هو حكم المادة ١٣٨٤ مدني . ولكن هذه المسؤولية تسقط اذا أثبت صاحب الشيء الذي حدث منه الضرر أن الضرر الذي اصاب المجنى عليه انما لحقه بقوة قاهرة أو بسبب خطأ وقع منه . فاذا

المراد انشاؤه واقامة بيوت صغيرة فيه لسكنى الناس كان مثل هذا الشرط صحيحاً ووجب على المحاكم الأخذ به فان هذا الحق عبارة عن حق ارتفاق مشروط لمصلحة جميع ملاك هذا الحي . فكما أنه يجوز لمالك الارض الزام المخالف بهدم ما بنى كذلك يجوز لساكن ملاك هذا الحي أن يتمسكوا بالشرط ويطلبوا تنفيذه

١٦٣

محكمة جنات بفرنسا

حكم تاريخه ٨ مارس سنة ١٩٢٣

مسئولية . مالك الحيوان . مستخدم الحيوان .
فندق . مسؤولية صاحب الفندق .

القاعدة القانونية

انه بحسب أحكام المادة ١٣٨٥ من القانون المدني يلزم مالك الحيوان أو من يستخدم هذا الحيوان لمنفعته الخاصة بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور اذا حصل الضرر في الوقت الذي كان الحيوان في ملكية مالكه أو في خدمة من يستخدمه

ويعتبر مستخدماً للحيوان المذكور كل من استفاد منه فائدة ما أما بنفسه أو بمخداًمه . فصاحب الفندق الذي يأوى دابة المسافر الذي ينزل عنده من باب ترغيب المسافرين في النزول عنده يكون مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بسبب الدابة المذكورة .

١٦٧

محكمة بون ليفيك بفرنسا

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٤

زوجيه . اهانة . عدم المعاشرة . عنة . طرود
العنة . تحقيق العنة .

القاعدة القانونية

تعتبر اهانة في حق الزوجة امتناع الزوج عن
معاشرتها معاشرة الزوج لزوجته . فاذا كان
امتناع الزوج عن عنة ، فان كانت العنة طارئة بعد
الزواج كان الزوج معذورا ، وان كانت العنة سابقة
على الزواج وأخفاها الزوج على زوجته عمدا كان
الزوج مسئولا وجاز للزوجة أن تطالب زوجها
بكافة الحقوق المحولة لها قانونا . في مثل هذه
الاحوال لا يجوز للقاضي احضار الزوجين أمامه
للتحقق من صحة الواقعة المنسوبة للزوج بل
عليه انتداب طبيب أو طبيبة للكشف على الزوج
أو على الزوجة لمعرفة حقيقة التهمة المنسوبة
وتحديد تاريخ طرود العنة .

١٦٨

محكمة الهافر بفرنسا

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

زواج . الوعد بالزواج . العدول عن الوعد .
مسؤولية . ضرر .

القاعدة القانونية

١- الوعد بالزواج في المستقبل ثم العدول عنه
لا يستوجبان الحكم على من عدل بالتعويض

اصيب شخص كان راكبا اتوموبيليا بجرح أو
بعاقة بأي سبب من الاسباب الناشئة من ذلك
الاتوموبيل أو من قيادته كان صاحب الاتوموبيل
مسئولا . ولا تنفي عنه هذه المسؤولية الا اذا
أثبت أن الاصابة التي اصابته المصاب انما
أصابته بقوة قاهرة أو بسبب خطأ هو .

١٦٦

محكمة فيلكان بفرنسا

حكم تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٢٤

اختصاص . قاضي الامور المستعجلة . اعادة
عمل خبير

القاعدة القانونية

ان احكام قاضي الامور المستعجلة يجب أن
لا تمس أصل الدعوى بخير ولا بشر . فاذا طلب من
قاضي الامور المستعجلة الحكم بتعيين خبراء
لمراجعة أعمال خبراء آخرين حصل الاتفاق
عليهم لتأدية مأمورية ما لغرض الوصول الى
ابطال تقريرهم كان قاضي الامور المستعجلة غير
مختص لخروج هذا الطلب عن حد اختصاصه
بناء على أن المحكمة الموضوعية هي المختصة وحدها
بالفصل في مثل هذه الطلبات

إلا إذا ثبت أن العدول حصل عن هوى في النفس أو عن طيش أو عن طمع في مال زوجة أخرى أيسر حالا .

٢- أن حزن الفتاة وخيبة أمالها والاهانة التي تصيبها بسبب عدول الخاطب أو الواعد بالزواج لا يستوجب الحكم عليه بالتعويض طالما أنه لم يثبت وقوع خطأ منه وذلك مراعاة لمبدأ حرية الزواج وهو مبدأ من المبادئ المبنية على النظام العام.

١٦٩

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٤

وكالة . زوجة شرعية . زوجة غير شرعية . مسؤولية الرجل .

القاعدة القانونية

الوكالة الضمنية لا تكون إلا بين الزوج وزوجته الشرعية ، بمعنى أنه إذا اشترت الزوجة بضاعة ما كلبوسات لها مثلاً ولم تدفع ثمنها فوراً كان للبائع لها الحق في الرجوع على الزوج بقيمة الثمن بناء على وجود توكيل ضمني من الزوج لزوجته في الشراء . أما إذا كانت المرأة التي اشترت ليست زوجة شرعية واشترت بضاعة ما على حساب خليلها فلا يكون خليلها ملزماً بدفع ثمن البضاعة لأنه لا توجد صلة قانونية بينها وبينه يستفاد منها هذا التوكيل ويمكن اقتراض اعتقاد البائع بأنه بتسليم البضاعة إلى المرأة كأنه سلمها إلى زوجها ، اللهم إلا إذا كان الرجل قد صادق من قبل على صفقات عقدها خليلته مع هذا

التاجر نفسه فاعتمد على سبق المعاملة لتسليم البضاعة إلى المرأة . ففي هذه الحالة يكون الرجل مسئولاً .

تعليق

الوكالة الضمنية لا توجد في الأصل إلا بين الزوجين الشرعيين ، فإذا كان الزوج غير شرعي فلا وكالة وتكون تصرفات المرأة لحسابها وتحت مسئوليتها . فالديون التي تستدينها والمشتريات التي تشتريها ولو استعملت في المنزل الذي تعيش فيه مع خليلها تكون عليها وحدها ، اللهم إلا إذا أومر الرجل المتعاملين مع المرأة بأنها زوجته الشرعية ، ففي هذه الحالة يكون مسئولاً

١٧٠

محكمة باريس

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٤

أموال ثابتة . عقار . أموال ملحقة بالعقار . مواسير وأنابيب ومهمات . بيع . اختصاص . تسجيل

القاعدة القانونية

تعتبر من الأموال الثابتة الملحقة بالعقار جميع المواسير والأنابيب والمهمات التابعة له التي تتركب في البيوت والعقارات ، سواء كانت مخصصة لتوصيل المياه أو الغاز ، فإذا باعها المالك لشخص بعقد عرفي غير مسجل تسجيلًا تاماً ثم سجل أحد الديانة رهنه أو اختصاصه على العقار وعلى ملحقاته كان الرهن أو الاختصاص المسجل حجة على المشتري الذي لم يسجل عقد مشتراه

تنشأ للغير . فإذا دنا من الاتومويل أحد المارة
وقلب في عدده وهو يجهل اسرار الصناعة فاندفع
الاتومويل أو تحرك فاصاب شخصاً آخر كان
سائق الاتومويل مسئولاً عن تعويض الضرر
الذي اصاب المصاب، لان الأصابة كانت نتيجة
اهماله وتركه الاتومويل بدون حراسة .

١٧٣

محكمة سانت اتيان

حكم تاريخه اول ابريل سنة ١٩٢٤

معارضة . معارضة على معارضة . معنى القاعدة .
امثلة . ميعاد المعارضة . اخفاء اجراءات التنفيذ .

القاعدة القانونية

١ - القاعدة التي من مقتضاها انه لا تجوز

معارضة على معارضة معناها انه اذا صدر حكم
غياي في معارضة مرفوعة عن حكم غياي فلا
تجوز المعارضة فيه . ولكن هذه القاعدة لا تنطبق
اذا كان المعارض في الحكم الغياي شخصاً آخر
خلاف من عارض من قبل . فاذا صدر حكم
غياي على شخصين فعارض احدهما ثم حكم
غياي في معارضته فلا يجوز له ان يعارض في
الحكم الصادر في معارضته ، ولكن زميله في
الدعوى الذي لم يعارض في الحكم الغياي يجوز
له ان يعارض فيه مستقلاً ولو صدر حكم غياي
في معارضة زميله

٢ - الأصل ان المعارضة في الحكم

الغياي لا تقبل الا الى اليوم الذي ينفذ فيه

١٧١

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١٧ يوليه سنة ١٩٢٤

سندات حاملها . بيعها . خصمها . مسؤولية
البنك . ضياع . سرقة . شبه .

القاعدة القانونية

السندات التي لحاملها تعتبر ملكاً له حتى

يثبت العكس ، فالبنك الذي يتقبل سندات من
حاملها لبيعها أو لخصمها يكون غير مسئول ان
ثبت فيما بعد ان هذه السندات والاوراق ضائعة
أو مسروقة مادام لم يقع حجز تحت يد البنك
أو لم يصل للبنك اخطار بان هذه السندات
ضائعة أو مسروقة ، والبنك غير مكلف بأن
يثبت من حق ملكية حامل السندات .

أما اذا احاطت عملية التسليم شبه قوية
وقصر البنك في التحقق من صحة ملكية
السندات لحاملها كان مسئولاً

١٧٢

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٦ يوليه سنة ١٩٢٤

ادتومويل . اصابات . مسؤولية . سواق .

القاعدة القانونية

سواق الاتومويل الذي يتركه دون حراسة

يكون مسئولاً عن الاصابات والحوادث التي

الحكم الغيابي، ولكن إذا ظهر للمحكمة ان الخصم الذي حصل على الحكم الغيابي استعمل طرقاً احتيالية لينتفي على خصمه صدور الحكم واجراء التنفيذ كان حق الخصم الصادر ضده الحكم الغيابي قائماً في المعارضة ولو بعد تنفيذ الحكم بزمان اذا ثبت انه كان يجهل اجراءات التنفيذ وأن خصمه استعمل طرقاً احتيالية لاختفاء اجراءات التنفيذ عليه .

١٧٤

محكمة اكس بفرنسا

حكم تاريخه ١٣ يونيه سنة ١٩٢٤

افلاس . حكم الافلاس . خصومة . مأمور التفليسة . وجوب اعلان الاحكام اليه

القاعدة القانونية

كل حكم صادر باسهار افلاس تاجر يستوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع امواله . ومن نتائج حكم القانون هذا يجب ان توجه من تاريخ صدور حكم الافلاس كل دعوى شخصية أو عينية خاصة بالمفلس ضد مأمور التفليسة رأساً . فالحكم الغيابي السابق صدوره على المفلس يجب ان يعلن الى مأمور التفليسة حتى يتبدى جريان ميعاد المعارضة اذ المعارضة لا تجري الا من تاريخ اعلان الحكم الغيابي الى مأمور التفليسة

ملخص

يترتب على الحكم باسهار افلاس تاجر وعلى

رفع يده عن ادارة امواله ان كل عمل يتعلق بالمفلس يجب ان يوجه الى شخص مأمور التفليسة حتى التوكيل السابق صدوره من المفلس الى وكيل له ينتهي من تاريخ صدور حكم الافلاس ، وجميع الاجراءات القضائية يجب ان توجه ضد مأمور التفليسة دون المفلس ، لان مأمور التفليسة يمثل جميع الديانة وله الحق وحده في الخصومة بالنيابة عن جماعة الدائنين ، ولا يجوز للمفلس ان يرفع الدعوى باسمه شخصياً

١٧٥

محكمة تقض وابرام بروكسل

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٣

محاماة . حرية الكتابة . حرية القول . مؤاخذه . المرافعة امام محاكم الاعداء . قبول اتعاب باهظة . انتهاز فرصة احتياج الموكل .

القاعدة القانونية

١- كون المحامي حراً في ابداء ما يعن له من الاراء ولو بعيدة كل البعد عن الصواب، ليس معناه أن ابداء هذه الاراء علناً وجهاً لا يعتبر في بعض الاحوال امراً مخالفاً يستوجب المؤاخذه التأديبية ، فالنشرة التي يكتبها المحامي الاجنبي الذي اتخذ بلجيكا موطناً له ويذيعها في انحاء البلاد بتبرير غزو بلجيكا بمجنود الالمان ، وصوغ هذه النشرة في قالب مخصوص يفهم منه أن صاحب هذه النشرة بلجيكي ينتقد حياد حكومته امر يستوجب مؤاخذه المحامي تأديبياً

٢- يستحق المؤاخذه المحامي الذي يترافع

المعماري لان الشارع جعل مدة السنوات العشرة اجلا تمتد فيه مسؤولية المهندس والمقاول ، ومدة الحرب ليس لها تأثير مطلقاً في هذا الاجل لان الزمن يجري بطبيعته فلا يؤثر في اصل المسؤولية وجوداً وعدمًا ، فمدة العشرة سنوات التي نص عليها القانون ليست من قبيل أحوال التقادم وانما هي مهلة ضربها الشارع لانتفاء أجل الضمان

١٧٧

محكمة نامور بيلجيكا

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٣

اختصاص . قاضي الامور المستعجلة . تقدير
الانذار . تضامن المستأجرين . اعلان الى
واحد . سريانه على الكل .

القاعدة القانونية

١ - ان قاضي الامور المستعجلة مختص
بتقدير الانذار الذي يعلنه المؤجر الى المستأجر
باعتبار الاجارة مفسوخة

٢ - اذا نص في عقد الاجارة على ان
المستأجرين متضامنون متكافلون معا فان الانذار
الذي يعلن الى أحدهم يكون ساريا على الجميع
لان التضامن معناه اعتبار جميع المدينين كأنهم
شخص واحد ، فالاعلانات التي تعلن لأحدهم
تعتبر انها معلنه الى الجميع على السواء .

أمام المحاكم التي انتسأها الألمان الذين احتلوا
البلاد وذلك بعد أن توقف القضاة البلجيكيون
عن العمل في فبراير سنة ١٩١٨ ولا سيما وأن
معاهدة لاهاي لاتبرر مطلقاً احلال محاكم المانية
محل المحاكم البلجيكية وبالعكس تنص على وجوب
بقاء محاكم البلاد تعمل كما كانت

٣ - المحامي الذي يتمسك بوعده صندر من
موكله وفيه يعرض عليه اتعابا باهظة في اشد الاوقات
حرجا ليدافع عنه يأتي أمراً يخالف الذمة والعتاف
والمرورة التي هي من اخص صفات المحامي ، ان
مجموع هذه المخالفات اذا صدرت من المحامي
فانها تستوجب شطب اسمه من جدول
المحامين .

١٧٦

محكمة نامور بيلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

مسؤولية . مهندس معماري . مقاول . مدة
المسؤولية . مدة الحرب . تقادم . مدة الضمان .

القاعدة القانونية

المهندس المعماري والمقاول مسئولان عن
خلل البناء في مدة عشر سنين بمرورها يسقط
الضمان الذي قديم به القانون . معنى هذا أن
مسؤولية المهندس المعماري والمقاول لا يسري عليها
حكم التقادم بالمعنى المعروف قاتونا . فاذا صدر أمر
عال بإيقاف مدة التقادم بسبب الحرب فلا يسري
هذا الامر على مدة ضمان المقاول أو ضمان المهندس

في المادة ١٨ من دكرتو سنة ١٨١٠ توجد
أحوال تنافر بطبيعتها مع نظام وصناعة المحاماة
واصولها الأساسية . وهذا التنافر يجعل ذا الشأن
غير اهل لان يندمج في سلك المحاماة بطريقة مطلقة ،
من ذلك حال رجال الاكلروس من قسس ورهبان
بدون تمييز بين من يتقاضى على عمله اجراً ومن
يعمل مجاناً ابتغاء مرضاة الله . لأن من طبيعة
صناعة المحاماة ان من يدخل فيها يتمتع بحكم اصولها
وقواعدها باستقلال تام في تأدية وظيفته بحيث
لا تتأثر حرية فكره وحرية عمله بأى مؤثر منها
كان . ان المحامى بحكم صناعته يجب ان يكون
حراً تمام الحرية ومستقلاً تمام الاستقلال لاسلطان
عليه الا سلطان ضميره ولا رقيب عليه الا رقابة
ذمته ، وأما القسس والرهبان فهم بحكم رهبنتهم
خاضعون لسلطة دينية رئيسية تتلأشى ارادتهم
امامها وتتنافى مع استقلال الضمير وحرية الفكر
وحرية العقيدة التى هى من اخص خصائص
صناعة المحامى .

١٨٠

مجلس عسكرى بروكسل

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢
عسكرى . تشييع جنازة . وقوفه امام كنيسة .
حقوقه . واجباته .

القاعدة القانونية

العسكرى الذى يتلقى من رئيسه امراً بأن
يصطف مع زملائه لتأدية التحية العسكرية لبغض

١٧٨

محكمة تروموند بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣
بيع . ضمان . لمن طلب الضمان . مشتري .
مستأجر . قانون تقييد الايجار . التنازل عن مزاياته .

القاعدة القانونية

١ - تعهد البائع بأن يضمن للمشتري منفعة
العقار المبيع وحرية التصرف فيه لا يمكن ان
يتعدى المشتري فلا يجوز للمستأجرين ان
يتمسكوا بهذا الشرط لمخاصمة البائع .
٢ - ان قانون تقييد الايجارات انما شرع
لمصلحة المستأجرين ، وقد نص فيه على بطلان كل
تنازل يستصدره الملاك من المستأجرين منهم
عن التمسك باحكام هذا القانون وعن المزايا
والفوائد التى سنّها الشارع في القانون المذكور
لمصلحة المستأجرين ، الا ان هذا لا يمنع من تنازل
المستأجر عن عقد الايجار نفسه بناء على ان
الاستئجار من الحقوق المدنية العادية التى يجوز
التنازل عنها بلا قيد ولا شرط .

١٧٩

محكمة لكسمبرج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣
محاماة . الجمع بين المحاماة وبين الرهبة .

القاعدة القانونية

انه علاوة على الأحوال المنصوص عليها

رجال الحكومة الذين يحضرون الصلاة في الكنيسة على ميت يجب عليه ان يطيع أمر رئيسه مطلقاً بدون ان يحتج بأن هذه الحفلة الدينية نظمها وأمر بهارو شاء الدين. لأن دعوة العسكرى ليسير في جنازة أو ليصطف أمام الكنيسة ليس الغرض منه اشراكه في شعائر دينية وانما هو مأمور فقط باداء خدمة عامة القصد منها المحافظة على النظام بصرف النظر عن طبيعة المكان الذي تقام فيه الحفلة وبدون المساس بحرية اعتقاده

تعليق

هذا الحكم أيده محكمة تقض وابرام بلجيكا بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٣

١٨٢

مجلس نقابة مدينة بروكسل

قرار تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٣
محامى . تبادل المستندات . قضايا جنائية .

القاعدة القانونية

ان القاعدة التي جرى عليها العمل بين المحامين من وجوب تبادلهم المستندات في القضايا الموكلين فيها قبل الجلسة لا يسرى حكمها على القضايا المنظورة أمام المحاكم الجنائية ولو كانت القضية من القضايا التي يرفعها الخصوم مباشرة على بعضهم .

١٨٣

مجلس نقابة مدينة لياج

قرار تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣
محامى . احترام القضاة والمحاكم . حرية الكتابة . مراقبة مجلس النقابة . انتقاد القضاء .

القاعدة القانونية

من واجبات المحامى ان لا يحميد مطلقاً عن الاحترام الواجب للقضاة والمحاكم ، والمراقبة التي لمجلس النقابة على المحامين تناول كل ما يصدر منهم حتى ما يكتبونه في الصحف (راجع دالوز الدورى سنة ١٩١٣ جزء ٢ صحيفة ٢٦٩) فالصحافي ولو محامياً من حقه ان ينتقد اعمال القضاء ولو بالفاظ حادة مادام يتوخى خدمة المصلحة العامة الا أنه يجب عليه ان يراعى الواجب المفروض

١٨١

مجلس نقابة مدينة بروكسل

قرار تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣
محامى . مرض . طلب تأجيل . شهادة طبية .

القاعدة القانونية

المحامى الذى يقرر بأنه مريض يجب ان يصدق بقوله بدون حاجة الى تدعيم قوله بشهادة طبية ، على انه يستثنى من هذه القاعدة الحالات غير العادية التي يتحتم فيها تقديم شهادة طبية

لا يجوز ابدأ أن تتخذ بصفة ثانوية فتكون تابعة لصنائه اخرى. ومن اصولها استقلال المحامي عن كل هيئة على عقيدته وعلى ضميره مع اطلاق حرية الفكر وحرية القول له. وهذه المميزات لا تتفق مع حال القسس والرهيلين الذين هم خاضعون من جهة تأديبهم لهيئات دينية لها سلطة كبيرة على ارادتهم وعلى ضمائرهم.

تعالى

(راجع بهذا المعنى ايضا حكم محكمة لكسمبورج بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ ومنشور بهذا العدد ضمن احكام المحاكم الاجنبية نمرة ١٧٤)

عليه من عدم الحيدة مطلقا عن الاحترام الواجب للقضاء في اثناء تأدية وظيفته، فيجب عليه اذن قبل ان يبدى تقدمه ان يتحرى بنوع خصوصي عن صحة الوقائع التي يرويها وينسبها للقضاء والا كان مستولا.

١٨٤

مجلس نقابة مدینه لكسمبورج

قرار تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

محاماة . قسس . عدم الجمع .

القاعدة القانونية

ان صناعة المحاماه هي صناعة أصلية بذاتها

الكتاب القانوني في جريدة الكشكول

مذكرة في طلب الغاء جريدة الكشكول

بقلم حضرة صاحب العزة محمد بك رشدي

المدة التي حددها ولكنه نشر منطوقه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ أي بعد مضي أكثر من ستة أشهر من تاريخ الحكم الغيابي وأكثر من شهرين من تاريخ الحكم النهائي

٣ - وأت النيابة أن المتهم لم ينفذ ما هو مطلوب منه وخالف نص الفقرة الثانية من المادة ١٦٧ من قانون العقوبات فأستدعته في أول يوليو سنة ١٩٢٤ وسأله عن ذلك فأجاب اجابة لا تخليه من المسؤولية وأعتذر باعذار لا يقبلها القانون فقدمته للمحكمة طالبة تطبيق نص الفقرة الثانية من تلك المادة وهي تقضي بالغاء الجريدة

١ - حكمت محكمة جنابات مصر على صاحب جريدة الكشكول حكما غيايا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بالزامه بغرامة قدرها ثلاثون جنياها وبالزامه بنشر هذا الحكم في جريدته في خلال شهر من تاريخ صدوره لتهمة بالقذف في حق سمادة احمد زكي باشا وقد أعلن له هذا الحكم في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وعارض فيه وتحدد لنظر المعارضة جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ولم يحضر بالجلسة فاعتبرت المعارضة كأن لم تكن وأصبح الحكم نهائيا

٢ - لم ينشر المتهم الحكم في جريدته في

٤ - نص المادة صريح لا غموض فيه ولا لبس فيجب الأخذ به بلا تعمل أو تأويل لانه من الاصول المقررة ان لا محل للتأويل مع صريح النص ، ولكتنا نرى من المفيد أن نبين أصل التشريع في هذه المادة وما طرأ عليه من التغيير والتعديل أو المحو والاثبات في القانون المصري والفرنساوي

٥ - أما في القانون المصري فقد جاء في المادة ١٢٥ من القانون الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ما نصه : - « يجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور ، وان تأخرت عن ذلك حكم بلغوها » - ثم جاء الشارع المصري في سنة ١٩٠٤ ولم يغير شيئاً من هذا الحكم بل أبقاه بنصه وفصه في المادة ١٦٧ الا أنه صحح الخطأ النحوي في كلمة « لغو » فجعلها « الغاء »

٦ - يؤخذ من هذا أن حكم النشر والالغاء لم يتغير من يوم ان أنشئ قانون العقوبات المصري الى وقتنا هذا

« بقی بعد ذلك البحث في النص الفرنسي الذي هو أصل التشريع المصري وما طرأ عليه من التغيير والتعديل »

٧ - جاء في المادة ٢٦ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٨١٩ ما يأتي :-

« كل حكم صادر بعقوبة في جريمة من جرائم النشر يجب ان ينص فيه على اعدام الاشياء التي ضبطت ويجوز الزام الفاعلين الاصليين والشركاء بطبع الحكم والصاقه على الحوائط على حسابهم »

ثم جاء في المادة ١١ من القانون الصادر بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٨١٩ ما يأتي . - أرباب الجرائد والرسائل الدورية ملزمون بأن ينشروا منطوق الحكم وأسبابه في جرائدهم أو رسائلهم التي تظهر في الشهر الذي يصدر فيه هذا الحكم »

٨ - وقد جعل القانون الفرنسي عقوبة قدرها مائة فرنك لمن يخالف نص هذه المادة (انظر المادة ١٢ من هذا القانون) وها هو نصها - : « يعاقب بغرامة قدرها مائة فرنك من يخالف أحكام المادة ١١ من هذا القانون »

٩ - يستنتج من هذا ان القوانين التي صدرت في فرنسا في سنة ١٨١٩ متعلقة بجرائم الصحف تشتمل على أمرين : أحدهما ان للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في جريدة المحكوم عليه والثاني انه اذا امتنع عن ذلك حكم عليه بعقوبة قدرها مائة فرنك

١٠ - حصل بعد ذلك ان الشارع الفرنسي أصدر قانوناً بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ الغي فيه نصوص المواد الثلاثة المذكورة اكتفاء بما جاء في المادة ١٠٣٦ من قانون المرافعات التي

يمكن تطبيقها في المسائل التجارية والمدنية التي وردت فيها والمسائل الجنائية أيضاً

١١ - فالفرق اذن بين القانون الفردي المتعلق بمجرائم الصحافة وبين القانون المصري ان الشارع الفرنسي ألغى منها ما هو متعلق بالنشر. أما الشارع المصري فقد أخذ بنصوص قانونه من قانون سنة ١٨١٩ الفرنسي وابقاها للآن ولم يبلغ منها شيئاً

١٢ - اذا تقرر هذا يجب ان يبحث فيما اذا كان الأمر بالنشر في الجريدة عقوبة مثل باقي العقوبات أو هو أمر يقصد منه تعويض ضرر لحق المجنى عليه

١٣ - قد اجمع الشراح وافقت احكام جميع المحاكم في فرنسا على ان الأمر بنشر الحكم في الجريدة عقوبة بحسب القانون الفرنسي القديم. واصلاح ضرر في قانون سنة ١٨٨١ وإليك بعض ما قالوه :

جاء في باربييه في الفقرة ١٦١ - يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم على انه عقوبة اذا كان منصوصاً عليه في القانون بحكم خاص،

وجاء في الفقرة ١٧٥ ما يأتي - في المسائل الجنائية يجوز للمحكمة أن تأمر بالصاق احكامها على سبيل العقوبة اذا كان ذلك مصرحاً لما نص القانون ،

وجاء في فارجيت فقرة ٣١ نوبة ٢ ما يأتي :- في المسائل الجنائية يجب ان يلاحظ ان الصاق

الحكم على الجوانب أو نشره في الصحف لا يمكن ان يحكم به على انه عقوبة إلا اذا نص عليه القانون صراحة - أما الآن فإن قانون الصحافة الفرنسي خلو من ذلك لان المادة ٢٦ من القانون الصادر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨١٩ والمادة ١١ من القانون الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨١٩ اللتين كانتا تعتبران الصاق الاحكام ونشرها عقوبة قيد الغيتا، وعلى هذا فليس للنيابة العمومية ان تطلبهما على انهما عقوبة، وليس لمحكمة الجنج أو الجنايات ان تقضي بهما على انهما كذلك، ولكن للدعي بالحق المدني ان يطلب تطبيق المادة ١٠٣٩ من قانون المرافعات

١٤ - يؤخذ بما تقدم ان القانون المصري لا يزال يرى في أمر النشر والاصاق على الجوانب عقوبة يوقعها على صاحب الجريدة الذي يرتكب جريمة صحفية لان النص في ذلك صريح في المادة ١٦٧ فللنيابة الحق في طلب الحكم بالنشر والاصاق على انهما عقوبة

١٥ - فاذا اخل المحكوم عليه بما قضى به الحكم من النشر والاصاق وقع في جريمة اخرى يعقوبتها في القانون الفرنسي القديم الغرامة الى مائة فرنك وعقوبتها عندنا الالغاء. أما اذا قضى بهما حكم في فرنسا الآن تطبيقاً للمادة ١٠٣٦ من قانون المرافعات وامتنع المحكوم عليه عن التنفيذ فلا يحكم عليه بغرامة وانما يحكم عليه بتعويض يرمي تهديده الى ان يحصل النشر. لان امر

محكمة الجنايات واستثنى منها بعض مسائل جعلها من اختصاص محكمة الجنح بنص مخرج ومن تلك المسائل مخالفة الأمر بنشر الحكم والعصاة (أنظر المادة ٤٥ من القانون الصادر في يوليو سنة ١٨٨١)

١٩ - أما عن الأمر الثاني فقد ثبت مما سبق نيانه أن الإخلال بشروط النشر والألصاق جريمة في نظر الشارع المصري ومتى كانت جريمة تنفيذها تخضع لأحكام تحقيق الجنايات وقد نصت المادة ١٨٠ من قانون تحقيق الجنايات على أن أحكام الحبس واجبة التنفيذ إذا لم يشترط الحكم كفالة . وأحكام الغرامة واجبة التنفيذ فوراً . وعند امتناع المحكوم عليه عن الدفع ينفذ الحكم بالإكراه البدني . وأحكام المحاكم الجنائية القاضية بالعقوبة لا تحتاج إلى ضرورة إعلانها قبل تنفيذها متى كانت حضورية ولما كان تنفيذ عقوبة الحبس - إذا كان محكوماً به أو كانت لامتناع المحكوم عليه عن دفع الغرامة - عملاً إيجابياً من جانب النيابة العمومية فما عليها إلا أن تأخذ بتلايب المتهم وتوديعه السجن . أما عقوبة الأمر بنشر الحكم فهي الزام بعمل من جانب المتهم « Obligation de faire » فإذا لم يقم به حكم بإلغاء تجريدته - يخرج من هذا إلى أنه :

أولاً : - لا ضرورة لإعلان الحكم المتضمن عقوبة الأمر بالنشر والألصاق متى كان حضورياً

النشر والألصاق بعد التعديل الذي حصل في القانون الفرنسي فيه معنى التعويض المدني وإصلاح الضرر (انظر لبواتقان قمره ١٧٩) « إذا حكم على مدير الجريدة بنشر الحكم الذي صدر عليه في جريدته يجب عليه أن يقوم بذلك تنفيذاً للأمر وإذا امتنع فلا يرتكب جريمة من الجرائم المعاقب عليها في قانون العقوبات وإنما للمتحكم أن تلزمه بالقيام بتنفيذ قرارها بتعويض عن كل يوم من أيام التأخير » (٩)

١٦ - فإذا امتنع المحكوم عليه من محاكماً عن النشر في المدة المحددة وقع في جريمة معاقب عليها بالمادة ١٦٧ من قانون العقوبات بإلقاء الجريدة ومتى كان الإخلال جريمة قلنية العمومية وللمدعي بالحق المدني أو لهما معاً أن يطلب تطبيق العقوبة المترتبة على هذا الإخلال

١٧ - ولما كانت المسألة المعروضة على المحكمة جديدة في القضاء المصري على ما نعتقد ، فإني أرى اتماً للفائدة أن أبحث في أمرين ربما تعرض لهما الخصوم في مراقبتهما وهما الاختصاص ، وضرورة إعلان المحكوم عليه بالحكم ، والتبني عليه بتنفيذه

١٨ - أما عن الأمر الأول فإن محكمة الجنايات مختصة بالنظر في كافة جرائم الصحف وما يفرغ عنها بلا استثناء تطبيقاً للقانون الصادر بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ مرة ٢٧ بخلاف القانون الفرنسي الذي جعل جرائم الصحف من اختصاص

لعدم وجود نص يوجب اعلان الاحكام الجنائية الحضورية .

ثانياً - : لا سبيل لتنفيذ حكم النشر فوراً كاحكام الحبس والغرامة لأنه الزام بعمل من جانب المتهم

٢٠ - على ان الحكم الغيابي اعلن للمتهم في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فلم يقبله وعارض فيه وعلم بمجلسة المعارضة ولم يحضر فيها حتى أصبح الحكم نهائياً بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ .

ملحوظة (١) - شكاً سعادة احمد زكى باشا بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤ من عدم تنفيذ هذا الحكم من حيث النشر ومثل المتهم عن ذلك في محضر تحقيق حصل في أول يوليو سنة ١٩٢٤

ملحوظة (٢) - أعلن سعادة احمد زكى باشا حكم الامر بالنشر للمتهم بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ فلم ينشر الا منطوقه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ لأنه أنكر علي سعادة احمد زكى باشا حقه في تكليفه بتنفيذ هذه العقوبة لأن هذا من حق النيابة (انظر محضر التحقيق) على أنه سواء اكان نشر المنطوق يخليه من المسؤولية أو لا يخليه لضرورة نشر الحكم بأكمله فإنه حصل بعد الثلاثين يوماً المقررة في الحكم وفي القانون ومبدؤها ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ وليس للنيابة ولا للمدعى بالحق المدني ان يؤخر مبدأ تلك المدة أو يقدمه . وذلك يكفيننا مؤونة

البحث في ضرورة نشر الحكم برمته أو نشر منطوقه على ان الحكم بأسبابه ومنطوقه مقطوع به انظر فقرة ٧ من هذه المذكرة ما

وكيل النيابة

محمد رشدي

ملحق للمذكرة

٢١ - قلنا فيما سبق ان القانون الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليه سنة ١٨٨١ قد ألغى النصوص الخاصة بنشر الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية وقلنا ان القانون المصري الذي اخذ مبدأ ضرورة نشر تلك الاحكام في الجرائد من القانون الفرنسي القديم ابقى هذا المبدأ ولم يلغ في القوانين التي صدرت بعد قانون سنة ١٨٨٣

٢٢ - وتقول الآن تكملة لهذا البحث ان هناك حقاً مقررراً في القوانين الفرنسية القديمة وهو حق الرد (Droit et reponse) وبقى مقررراً للآن في القوانين التي صدرت بعد ذلك ويتضمن هذا الحق الزام صاحب الجريدة بنشر ما يرسله اليه كل انسان رداً على امور نشرها مهينة له ، وللمشابهة التامة بين حق نشر الرد وبين الحكم بنشر الحكم من حيث الاخلال بالنشر، ولا تقطاع أحكام المحاكم عنا في هذا الباب من سنة ١٨٨١ نورد هنا ما جاء في كتاب الميسو فرناند برونه (Fernond Prunet) الصادر في سنة ١٩٢٠ وهو خلاصة اقوال الشراح والمحاكم في هذا الباب

٢٣ - جاء في الصحيفة ١٢٢ . يعتبر النشر الجزئي والنشر المتأخر بمثابة عدم النشر مطلقاً وعلى ذلك لا تسقط الجريمة بالنشر الجزئي ولا بالنشر المتأخر»

٢٤ - وجاء في الصحيفة ١٢٥ «حق محاكمة المتهم الذي يتمتع عن النشر موكول الى النيابة العمومية» (ويلاحظ هنا ان المجنى عليه اعلم من أى انسان آخر بتاريخ ارسال الرد وعدم نشره ومع ذلك كانت من حق النيابة العمومية ان ترفع الدعوى العمومية بمجرد علمها بعدم النشر فمن باب اولى يكون هذا الحق الزم بها عند امتناع المتهم عن نشر حكم في قضية كانت هي طرفاً فيها)

٢٥ - وجاء في الصحيفة ١٣٤ «في التشريع السابق على سنة ١٩١٩ لم يكن للمحكمة ان تصدر احكام النشر مشمولة بالنفاذ المؤقت فاذا حكم على مدير جريدة بنشر الرد فلا يمكن للمحكمة ان تشمل حكمها بالنفاذ المؤقت بجملة الاستعجال وانما تجرى التعويضات المدنية من تلقاء نفسها من تاريخ الحكم اذا كان حضورياً بدون حاجة الى اعلان أما الآن فقانون سنة ١٩١٩ يبيح للمحكمة ان تشمل حكمها بالنفاذ المؤقت وبنسخة الحكم الاصلية»

٢٦ - أما كون الالتزام بنشر الحكم عقوبة أو غير عقوبة فزيادة عما ذكرناه في النمرة ١٣ من هذا المذكرة نرجو المحكمة أن تطلع على ما جاء في جازو بالجزء الثاني فقرة ٤٥٩ طبعة سنة ١٨٩٨ لانه اعتبر الامر بالنشر عقوبة من العقوبات التي تمس المحكوم عليه في اعتباره

٢٧ - لذلك كان الاخلال بها جريمة أخرى عقوبتها في القانون الفرنسي القديم الغرامة وعقوبتها عندنا الغاء الجريدة ويتم تكوينها بعدم النشر لتمام الثلاثين يوماً من تاريخ الحكم ولا محل للبحث فيما اذا كانت الثلاثون يوماً كاملة أو غير كاملة اقتداء بالبحث في مدة الثلاثة أيام التي يجب فيها نشر الرد في القانون الفرنسي ، لأنه هنا لم يحصل الا بعد اشهر . انما يفهم من بحث الشراح في المدة من انها كاملة أو غير كاملة انها متعلقة بالنظام العام لا ارتباطها بتكوين جريمة أو عدم تكوينها ، فليس للدعي بالحق المدني ولا للنيابة أن يطيل هذه المدة أو يقصرها كما قدمنا في الملاحظة نمرة ٢ ،

وكيل النيابة

نعلي

سننشر الحكم الصادر من محكمة الجنايات في هذه القضية في عدد ديسمبر المقبل

تنبیه

استلفت نظراً حضرة الاستاذ حسين الفندي عامر المحامي الى غلطة وقعت في مقالة الاستاذ عبد العزيز عبد الهادي افندي المحامي المنشورة في العدد الاول من هذه السنة حيث ورد فيها ان المسيو هريو Herriot رئيس الوزارة الفرنسية من انصار الرأي القائل بأن اعتماد خط التنظيم لا يؤثر في ملكية الملاك ولا يجره حق البناء على الارض المراد نزع ملكيتها... الخ والصواب ان العالم الذي هو من انصار هذا الرأي هو مسيو موريس هوريو Hauriou مدرس القانون الاداري بكلية تولوز ورئيس الكلية سابقاً . ولتشابه الاسمين وقعت الغلطة فاقتضى التنبيه . ولحضرة الاستاذ حسين افندي عامر شكر المجلة ،

لغيات

عند أهل الصين مثل سائر يضربونه على بهظ نفقات التقاضى من رسوم ومصاريف واتعاب خبراء واتعاب محامين وغير ذلك من المصروفات التي تقسم الظهور وتستنفد احياناً قيمة الدعاوى فيقولون :

“ Gagner un procès, c'est vendre sa vache pour avoir une poule ”

ومعناه : مثل من يكسب قضيته كمثل من يبيع البقرة ليحصل على فرخة .

فما أصدق هذا المثل على مصاريف التقاضى في مصر . لا اعرف لأئحة افدح واظلم من لأئحة الرسوم القضائية في مصر . فان الدعوى التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه يلزم لرفعها أمام محكمة أول درجة ١٧ جنيهاً ربما . و١٧ أخرى لعمل الاستئناف و١٧ ثلاثة لعمل الاستئناف ، وإذا ما صادفها شطب زادت الرسوم ٤٢٥ قرشاً ، وإبطال مرافعة زادت الرسوم ٨٥٠ قرشاً أخرى . هذا عدا مصاريف ورسوم التنفيذ بالحجز ونزع الملكية والبيع والنشروغير ذلك . هذا اذا كان من حظ المدعى ان لا يرفع خصمه اشكالا أو استرداداً أو غير ذلك من العراقيل التي منها القانون لحماية اصحاب الحقوق فكانت وسائل يستعين بها المشاغبون لتعجيز اصحاب الحقوق عن الحصول على حقوقهم

أعرف دعوى اعادة يد حصل عليها قلم الكتاب ثيف وخمسمائة جنيه ربما أمام محكمة أول درجة . وتتلخص الدعوى في ان رجلاً استأجر اطياناً ثم انتزعها منه المالك بقوة الادارة ، فلما طالب باعادة اليد وتمسك بالعقد انكر المالك العقد فقصر طلبه على سبق الحياة الفعلية وعلى تحقيقات النيابة وتحقيقات الادارة الرسمية وعلى شهادة الشهود ، والمحكمة رأت دعواه صحيحة فحكمت باعادة يده على الاطيان بدوين ان تعرض في حكمها لتقيد الاجارة صحيحة وبطلاناً . فهل يصح عملاً وخدمة ان تحصل

الحزينة ربما قدره ٥٠٠ جنيه على دعوى اعادة يد . ودعاوى وضع اليد في كل البلاد يؤخذ عليها رسم مقرر لا يزيد على جنيهين . وماذا يكون الحال لو استأنف الخصم الحكم الابتدائي . اذا حكم بالتأييد طالب قلم الكتاب بخمسمائة جنيه أخرى واذا حكم بالالغاء ضاعت على الرجل الخمسمائة جنيه الاولى . أسمعت في حياتك ان دعوى اعادة يد يحصل عليها قلم الكتاب عن الدرجتين ١٠٠٠ جنيه . فمتى ياترى يحين الوقت الذى يفكر فيه ولاية الأمور في تعديل هذه اللائحة الجائرة

ومنها قول ريناخ الكاتب الفرنساوي الذى اشتهر بدفاعه عن دريفوس :

" Bien qu'un peu légiste ou peut-être parcequ'un peu légiste j'ai toujours pensé que les preuves morales sont de beaucoup supérieures aux preuves matérielles "

Joseph Reinach

ومعناه ينطبق على كلمة لنا « قد تكون أدبيات الدعوى أقوى في الدلالة من مادياتها »

ومن جوامع الكلم قول فيكتور هوجو :

" Toute l'éloquence humaine dans toutes les assemblées des tous les peuples et de tous les temps peut se résumer en ceci: la querelle du Droit contre la Loi. "

Victor Hugo.

ومعناه كل جهود الخطباء والكتاب في كل مكان وفي كل زمان تلتخص في كلمتين : الصراع بين الحق والقانون .

لأن القوانين قد تكون جائزة لا تتفق مع الحق ولا مع العدل ولا مع روح العصر . مثل القوانين المقيدة لحرية الاجتماع أو لحرية الكلام أو لحرية الكتابة أو لحرية الاديان أو لحرية التعليم ، ومثل القوانين التى تحمى اصحاب الاموال اضراراً بمحقوق العمال . مثل هذه القوانين وامثالها يملها عادة الاستبداد وتبقى ما بقى الاستبداد ولا تتلاشى من الوجود إلا بجهود الكتاب والخطباء

فوائد قانونية وشرعية

من توارد الخواطر عند فقهاء العرب وعلماء الزمان القواعد الآتية المتفقة في المعنى (تماماً) وفي المبنى (تقريباً)

القاعدة اللاتينية : "Ratihabitio mandato comparatur"

القاعدة العربية : الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة

القاعدة الفرنسية : La ratification équivaut à un mandat



القاعدة اللاتينية : "Tempus non est modus constituendi vel dissolvendi juris."

القاعدة العربية : الحق لا يسقط بتقادم الزمان

القاعدة الفرنسية : "Le temps n'est pas un mode de constituer ou de dissoudre un droit."

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة
صحيفة ٩٩	حالة الاكراه (لحضرة صاحب العزة خليل عفت ثابت بك القاضي بمحكمة الاسكندرية الاهلية)	
الرقم الحكم	صحيفة	الاحكام
٩١	١٠٥	محكمة التقض والابرار
٩٢	١٠٥	تقض . بيان ساعة ارتكاب الجريمة
٩٣	١٠٥	تقض . مناقشة أقوال شهود النفي
٩٤	١٠٥	تقض . ميعاد أشعار المدعى المدنى - ٣ ايام
٩٥	١٠٥	ضرب . عصابة . تجمهر . بيان الافعال . شهود
٩٦	١٠٦	نفي . وجوب سماعهم
٩٧	١٠٦	اهانة . خفير . خدمة عمومية . بيانها
٩٨	١٠٦	تقض . مأذون شرع . وثيقة زواج . تزوير .
٩٩	١٠٦	احتمال حصول ضرر . أوراق عمومية .
١٠٠	١٠٧	عاهة مستديمة . فقد ربع فائدة الذراع
١٠١	١٠٧	تقض . ضرب أفضى الى الوفاة . عمد
١٠٢	١٠٧	تقض . ضرب . زوج . تأديب الزوجة . تجاوز
١٠٣	١٠٧	حد الاعتدال . عقاب
١٠٤	١٠٧	حضانة . طلب الطفل . رفض التسليم . عقوبة .
	١٠٧	مادة « ١٤٦ » عقوبات
	١٠٧	تقض . سماع شهود النفي
	١٠٨	تقض . بيان الوقائع . اشتغال نص التهمة على
	١٠٨	اركان الجريمة به .
	١٠٨	نصب واحتيال . اركان المادة ٢٩٣ عقوبات .
	١٠٨	تصرف في ملك الغير
	١٠٨	تقض . حضور النيابة وقت النطق بالحكم .
	١٠٨	ليس شرطاً . لا بطلان .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٠٥	١٠٩	محكمة النقض والابرار { عاهة مستديمة . فقد جزء من عظام الرأس . شروط تطبيق المادة . عمد
١٠٦	١١٠	المجلس الحسبي العالي { مجلس حسبي . اقارب المحجور عليه . حضورهم وقت فحص الحساب
١٠٧	١١٢	» » » مجلس حسبي . حجر . ناظر وقف
١٠٨	١١٣	» » » حسبي . الولاية على مال الصغير . الوصي . الولى
١٠٩	١١٣	» » » { حسبي . حضور الشخص المطلوب الحجر عليه . قرار . استئناف .
١١٠	١١٣	» » » حجر . قرار . جواز العدول عنه . مصلحة . زمن
١١١	١١٣	» » » { صغير . التنازل عن حقوقه . تخفيض الايجار . لا يجوز
١١٢	١١٤	محكمة الاستئناف الاهلية { قاضى البيوع . قراراته . الاجراءات . بطلان . استئناف
١١٣	١١٥	» » » { دعوى . تقدير قيمتها . الحكم ببلغ لا يقبل في الأصل استئنافه . استئناف
١١٤	١١٦	» » » { رهن . تملك الشئ . المرهون . بطلان . تغيير سبب الدعوى . تغيير موضوع الدعوى
١١٥	١١٧	» » » { استئناف . قيد . وجوب القيد بمجدول محكمة الاستئناف
١١٦	١١٨	» » » ١ - اجراءات فى المواد المدنية . مواعيد قانونية ايقافها للاضطراباب السياسية . (المادة ٣٠١) مرافعات . بلاغ القائد العام الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٩١٩
		٢ - محكمة الاستئناف . دواثرها مجتمعة . احالة . شروطها . (القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١)

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١١٧	١٢٠	محكمة الاستئناف الاهلية } زراعة . غراس . فى اراضى الغير . سلامة النية ملكية الزراعة .
١١٨	١٢٠	فوائد . اشتراطها . حكومة . جواز
١١٩	١٢١	نزع ملكية . حراسة . وجوب الحكم بها
١٢٠	١٢٢	استئناف . اعلان الحكم . تأثير اعلان الحكم على حق المستأنف
١٢١	١٢٣	اعلان . بطلان . اخفاء الاعلانات . اجراءات خفية . قصد تفويت الميعاد
١٢٢	١٢٤	بيع . ملك الغير . بطلان . رضاء غير صحيح . ايهام . درجة التأثير
١٢٣	١٢٦	حجر . عته . تصرفات . نفاذها . مصلحة
١٢٤	١٢٧	سندات تجارية . كبيالات . بروتستو . حق حامل الكيالة . حقوق المحيل
١٢٥	١٢٩	دومين . اطيان الدومين . تملكها . تقادم . حجز . تصرف . قومسيون الدومين . قانون مدنى حكمه . قانون عام . قانون خاص . زوال مفعول ذكرى الدومين . جواز التملك
١٢٦	١٣٤	تزوير . ضياع العقد . فاعل اصلى . اشراف على التزوير وقت تحرير العقد
١٢٧	١٣٥	قانون الخمسة افدنة . حجز . منازل ودور . زارع
١٢٨	١٣٥	دعوى . الحكم بالرسوم وبالمصاريف والالتعاب . تقدير التعاب . كيفية التقدير
١٢٩	١٤٠	استئناف . حكم الاختصاص . تأثيره فى الموضوع . لاياف . قرارات لجان الایجارات قوتها امام المحاكم . البحث فى قيمتها . تعويض تقضى . ستر فوائد ربوية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٣٠	١٤٣	محكمة عابدين الجزئية الاهلية
١٣١	١٤٤	محكمة المطارين الجزئية الاهلية
١٣٢	١٤٥	عوائد الأملاك . تقدير الايجار . طلب زيادة الايجار
١٣٣	١٤٦	اختصاص . محكمة المدعى عليه . مسائل تجارية . مادة ٣٤ . اتفاق . تسليم البضاعة . محكمة المدعى
١٣٤	١٤٧	اختصاص . النص في العقد . تفسيره . غرض التعاقد . محكمة بعيدة . تعجيز المدعى عليه . سوء نية
١٣٥	١٤٩	وقف . دين المستحق . هل يلزم اولاده في استحقاقهم
١٣٦	١٤٩	بلوغ . الغلام . البنت
١٣٧	١٥٠	ارث . بنات الأخ . اتحاد الدين . اتحاد الادار اتحاد التبعية .
١٣٨	١٥١	ناظر . اشراف . شخصي . لمن التصرف
١٣٩	١٥١	وقف . حق السكنى . منع بعض المستحقين . ايجار
١٤٠	١٥٣	ارث . طوائف مسيحية . مجلس ملي . روم كاثوليك . رضا الوارث . الورثة الاصليين . الورثة غير الاصليين . النزاع في النسب . بنوة
١٤١	١٥٨	وقف . ناظر . مسوغات عزل الناظر
١٤٢	١٥٨	وقف . نظر . ناظر مؤقت . غيبة الناظر الاصلي . حضوره . تمكينه
١٤٣	١٥٩	طعن . ممن يتعدى اليه الحكم . طريق عادي
١٤٤	١٦٠	استئناف . قرار بعدم التعويل على دفع بعدم سماع الدعوى . جواز الاستئناف

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٤٥	١٦١	محكمة الاسكندرية المختلطة قلم محضرين مختلط . اعلان . قرار صادر من بطريكةخانه . بطلان . اختصاص قاضى الامور المستعجلة
١٤٦	١٦١	» الاستئناف » دعوى تزوير . ايقاف الموضوع . ايقاف سريان مدة بطلان المرافعة
١٤٧	١٦٢	» الاسكندرية » اختصاص . محاكم مختلطة . اجانب . دول ذات امتيازات . حرب . يوجوسلاف . اثبات الانتماء . قونصولاتو . وزير الخارجية . ثبوت الانتماء . بعد حكم أهلى
١٤٨	١٦٢	» » » محامى . اتعاب . تقديرها . كيفية . خصومة قضائية . عمل ادارى
١٤٩	١٦٣	» » » شخص ادبى . جمعيات . مدارس الفرير . ضرر . ضرر الشخص الادبى . ضرر اعضاء الجمعية
١٥٠	١٦٣	» » » وكيل . اجر . تقديره . مهندس معمارى . اجارة اهل الصنائع . اتعاب
١٥١	١٦٤	» » » يمين . ردها . بعد قبول الحلف . تعديل الصيغة
١٥٢	١٦٤	محكمة الاستئناف المختلطة تعويض . خادم . مخدوم . ضرر . خطأ السيد ماسون . استاذ اعظم . رئيس لوج ماسونى . خصم ثالث . النزاع فى الرئاسة . من يفصل فيها . اجارة المحل . لمن
١٥٤	١٦٥	محكمة مصر المختلطة مجلس حسبى . نفقة . قيمة القرارات الصادرة بالنفقة . معناها . ناظر الوقف . الديانة . حجز
١٥٥	١٦٧	محكمة تقض وابرام باريس دفع . وقاء . شيك . حساب جارى
١٥٦	١٦٧	» » » » اضراب . فسخ العقد . مسؤولية . تعويض . اجاره الاشخاص . فسخ

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٥٧	١٦٨	محكمة تقض وابرام باريس وصى . تصرفات . الاقرار بحق عيني . قبول الاحكام . فوات المواعيد
١٥٨	١٦٨	» » » » طعن في الاحكام . ممن تتعدى اليه . قوة الحكم الصادر بقبول الطعن . تأثيره في حقوق غير الطاعنين . حالة عدم الانتقام
١٥٩	١٦٨	محكمة استئناف باريس مدفن . تربة . ملكية . تصرف في حق الدفن . وصية . الاجنبي
١٦٠	١٦٩	» » » جنسية . زوجة رومانية . زوج غسوى .
١٦١	١٦٩	» » » يمين . متسمة . أحوال . قرائن . ماده ١٣٦٧
١٦٢	١٦٩	» » » ارتفاق . تقسيم ارض قطعاً . تقييد حقوق الباقي . حقوق الملاك الآخرين
١٦٣	١٧٠	» جنات بفرنسا مسئولية . مالك الحيوان . مستخدم الحيوان . فندق . مسؤولية صاحب الفندق
١٦٤	١٧٠	» او كسير بفرنسا بيع . تسجيل . اسبقية . علم المشتري الثاني . سوء نية
١٦٥	١٧٠	» اكس » مسئولية . مالك الاشياء . قوة قاهرة . خطأ
١٦٦	١٧١	» فليكان » اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . اعادة عمل خبير
١٦٧	١٧١	» بون ليفيك » زوجية . اهانة . عدم المعاشرة . عنة . طرد . العنة . تحقيق العنة
١٦٨	١٧١	» الهافر » زواج . الوعد بالزواج . العدول عن الوعد . مسئولية . ضرر
١٦٩	١٧٢	محكمة السين بباريس وكالة . زوجة شرعية . زوجة غير شرعية . مسئولية الرجل .
١٧٠	١٧٢	» باريس » أموال ثابتة . عقار . اموال ملحقة بعقار . مواسير وانابيب ومهمات . بيع . اختصاص . تسجيل

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٧١	١٧٣	سندات لحاملها . بيعها . خصمها . مسؤولية البنك . ضياع . سرقة . شبه
١٧٢	١٧٣	اوتوميل . اصابات . مسؤولية . سواق
١٧٣	١٧٣	معارضة . معارضة على معارضة . معنى القاعدة . امثلة . ميعاد المعارضة . اخفاء اجراءات التنفيذ . افلاس . حكم الافلاس . خصومة . مأمور التفليسة . وجوب اعلان الاحكام اليه
١٧٤	١٧٤	محاماه . حرية الكتابة . حرية القول . واخذة المرافعة امام محاكم الاعداء . قبول اتعاب باهظة . انتهاز فرصة احتياج الموكل
١٧٥	١٧٤	نقض و ابرام بروكسل
١٧٦	١٧٥	نامور بيلجيكا
١٧٧	١٧٥	» » »
١٧٨	١٧٦	تيرموند »
١٧٩	١٧٦	لكسمبرج »
١٨٠	١٧٦	مجلس عسكري بروكسل
١٨١	١٧٧	نقابة مدينة بروكسل
١٨٢	١٧٧	» » » »
١٨٣	١٧٧	لييج » » »
١٨٤	١٧٨	» » » لكسمبرج

فهرست الابحاث القانونية	صفحة
مذكرة في طلب الغاء جريدة الكشكول بقلم حضرة صاحب العزة محمد بك رشدي	١٧٨
لذعات	١٨٤
فوائد قانونية	١٨٦
رئيس التحرير: عزيز فنانكي	

المحكمة

مجلد قضائى

نصف ثانى الحاميه الاولى

“Accepter de prolonger inutilement d'un jour une détention préventive, c'est, pour le cas d'acquiescement, accepter de faire une arrestation arbitraire, et de la prolonger pendant vingt-quatre heures.”

Van Schoor

السنة الخامسة

العدد الثالث

عدد ديسمبر سنة ١٩٢٤

الادارة ميدان سوارس نمرة ٣

المجلة السنوية
بشارع علوي نمرة ٥
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٥
والطلبة ٣٥

بيان

الكلمة الاولى

نشرنا في العدين الذين ظهرا من مجلة المحاماة (وهما العدد الاول والعدد الثاني) ٢٧ حكما من احكام النقض والابرار و ١٦ حكما من المجلس الحسبي العالي و ٢١ حكما من محكمة الاستئناف الاهلية و ٢٦ حكما من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية و ١١ فتوى و ١١ حكما صادرا من المحكمة العليا الشرعية و ٢٢ حكما من محكمة الاستئناف المختلطة و ٣٠ حكما من المحاكم الفرنسية و ٢٠ حكما من المحاكم البلجيكية . فتكون مجملها ١٨٤ حكما وقرارا وفتوى نشرناها في عدين اثنين . وهذا عدا الابحاث القانونية والذعات والفوائد القانونية والشرعية . ومن هذا ترى مقدار الجهد الذي بذلناه في سبيل رقي هذه المجلة

الكلمة الثانية

ويجد القارىء في هذا العدد وهو العدد الثالث من السنة الخامسة :

عدد	
١٢	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار
٧	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
٩	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٨	حكما صادرا من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٦	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٨	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١٠	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٨٥	فتكون المجلة خمسة وثمانين حكما وفتوى

اردفناها باربع « لذعات » وختمناها بفوائد قانونية وشرعية عبارة عن ثلاث قواعد قانونية وشرعية متفقة في المبنى والمعنى هربيا قلناها باللغات الثلاثة اللاتينية والعربية والفرنساوية ما

رئيس تحرير المجلة

عزير هانكاى

السنة الخامسة

المحاماة

العدد الثالث

عدد ديسمبر

بحث قانوني

في الاختصاص بالنظر في المنازعات الخاصة بالمساق والمصارف الخصوصية ،
بين جهة الإدارة ومصلحة الري وبين الحاكم

المتعلقة بالنزاع في وضع اليد ، مبنية على فعل صادر من المدعي عليه مضت عليه سنة فأكثر ، يكون الاختصاص للمحكمة الابتدائية بدل المحكمة الجزئية طبقاً للمادة « ٣١ » مرافعات

• •

ولما صدرت لأئمة الترع والجسور المشار إليها جاء بين أحكامها نصوص خاصة بحقوق الارتفاق المتعلقة بالمساق والمصارف الخصوصية (المواد ٦ و ٨ و ٩ و ١٥) وتضمنت المادة (١٩) بيان الاجراءات التي تتبع في الشكاوى الخاصة بردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورها الخ . ومع ان هذه النصوص تخول جهة الإدارة ومصلحة الري الفصل في تلك الأمور ، فإن

قبل العمل بالأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ المشتمل على لأئمة الترع والجسور ، كانت المحاكم الأهلية مختصة بالنظر فيما يقع بين الأهالي من المنازعات المتعلقة بالمساق والمصارف الخصوصية ، باعتبار كونها من المنازعات المدنية العادية ، سواء أكانت الدعوى تتعلق بطلب انشاء حق الارتفاق المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون المدني ، أو من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه (فقرة ثانية من المادة ٢٦ من قانون المرافعات) أو من الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على المسقى أو المصرف (فقرة ثالثة من المادة المذكورة) وفي هذه الحالة الأخيرة إذا كانت الدعوى

وقد اخترت لبحثي من نصوص تلك اللائحة ، النص الأكثر استعمالا لكثرة المنازعات التي يطبق عليها « وهو نص المادة ١٩ » ويمكن القياس على هذا البحث فيما يتعلق بباقي نصوص اللائحة المذكورة

١ - ان الحق المخول للمدير ورجال مصلحة الري في تلك المادة لم يكن مقررأ بصفة كونه اختصاصا وحيداً لهؤلاء الموظفين الاداريين دون سواهم ، كما يظهر من منطوق النص وهو « اذا قدمت للمدير شكوى الخ » ولم يقل الشارع مثلاً : يختص المدير ورجال مصلحة الري بالنظر والفصل في المنازعات التي تقع بين اصحاب الأراضي الخ .

فصيغة النص تجعل اختصاص هؤلاء الموظفين الاداريين ، تابعا لرغبة صاحب الشأن اذا قدم شكواه اليهم ، ولا تمنعه من أن يتبع الطريق العادي برفع دعواه الى المحاكم طبقا لنصوص قوانينها التي هي الاصل في كل المنازعات المدنية ، ولم تبطلها لائحة الترع والجزور

٢ - ليس بغريب أن يخول الشارع المصري الاختصاص في هذا الموضوع الى سلطتين مختلفتين (القضائية والادارية) ليختار صاحب الدعوى ايها يرفع اليها دعواه . نعم ان الشارع وضع الطريقة الادارية باعتبار كونها أقصر زهنا وأقل نفقة ، ولكنه لاحظ ان يبقى الطريقة القضائية لاحتمال ان البعض يفضل استعمالها

بعض الناس كان يرفع دعواه عنها الى المحاكم باعتبار كونها صاحبة الاختصاص الأصلي ، وقد اختلفت آراء المحاكم في هذا الموضوع لغاية سنة ١٩٢٣ . فبعضها (وهي الأقل) كانت تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أصبحت من اختصاص الادارة ومصلحة الري ، واكثرها كانت تقضى بعكس ذلك ، معتبرة أن نصوص لائحة الترع والجزور لاتناسب المحاكم اختصاصها بنظر الدعاوى التي من هذا القبيل .

غير أن المحاكم ثبتت في العهد الأخير على مبدأ عدم اختصاصها (يراجع الحكم المدرج بصحيفة ١٩٧ من مجلة القضاء سنة ١٨٩٩ والأحكام المنشورة في المجموعة الرسمية بصحف ٥٢ سنة ١٩٠٦ و ٢٦٦ سنة ١٩١٣ و ٤٤ سنة ١٩٢٢ و ١٨٤ سنة ١٩٢٣ والحكم المنشور في مجلة المحاماه بصحيفة ٩٣٥ سنة ١٩٢٤)

وحيث كان اعتقادي ان الحق في جانب الفريق الذي يرى ان الاختصاص في هذه المسائل ، مشترك بين المحاكم وبين الادارة ومصلحة الري ، تبعاً لاختيار ارباب الدعاوى ، وكانت هذه المنازعات من الأمور الكثيرة الوقوع بين طوائف المزارعين وملاك الأتبان ومستأجريها ، ويهم اصحاب الشأن فيها ووكلائهم معرفة حقيقة الاختصاص بها ، قد أردت طرح هذا الموضوع على بساط البحث في المجلة ، مدلياً بأدلى على صحة رأي فيه لتناوله اقلام الباحثين من رجال القانون

للوصول الى حقه ، لما في النظام القضائي من الضمانات اكثر من الطريقة الادارية . ولذلك لم يمس النصوص القانونية المتعلقة باختصاص المحاكم بالغاء أو تعديل

٣ - هذا الاشتراك في الاختصاص ليس هو الوحيد في تشريعنا ؛ حيث رغما عن كون المحاكم الشرعية مختصة قديما بقضايا النفقة وكذلك باقي الهيئات الدينية التي لها سلطة القضاء في الاحوال الشخصية ، قد ورد في القانون المدني الأهل نصوص تتعلق بالنفقة بين الاصول والفروع والازواج (المواد من ١٥٥ الى ١٥٧) وهذه النصوص تختص بتنفيذها المحاكم الاهلية طبعاً

مناقشة اسباب الاعطام التي قضت بعدم اختصاص المحاكم

١ - أم هذه الاسباب أن المادة ٤٢ من الأمر العالي الشامل للأنحة الترع والجسور قضت بالغاء كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفا لهذا الأمر :

واني أرى ان نص المادة المذكورة ليس كافياً لالغاء نصوص القانون المدني وقانون المرافعات ، المبينة في صدر هذا المقال ، إذ أن تلك المادة تشمل على نص ضمني في لائحة ادارية استثنائية ، لا يمكن أن يقصد به الشارع

الغاء عدة نصوص من القانون العام الذي تنفذه السلطة القضائية ، وسلب حقها في الاختصاص بنظر قسم مهم من المنازعات المدنية ، وحرمان اصحاب الشأن في هذه المنازعات من حقوقهم المكفولة لهم بالنظام القضائي اكثر من النظام الاداري

وانما لأجل بطلان تلك النصوص والحقوق المترتبة عليها ، يجب بمقتضى المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ، أن يكون نص الابطال صريحاً تذكر فيه المواد المراد الغاؤها من القانونين المار ذكرهما .

٢ - اذا صح الغاء بعض النصوص القانونية بنص ضمني مجمل كالذي نحن بصددده ، فانما يجوز ذلك بالنسبة للأوامر العالية واللوائح المتعادلة في القوة ، والتي يكون تأثيرها واحد بالنسبة للأمة أما وقوانين المحاكم (العامة) هي أقوى من اللوائح والأوامر العالية الادارية ، وكل ما كان من الاختصاصات مخولاً للسلطة القضائية ، يعتبر كسبا للأمة اكثر من تحويله للسلطة الادارية ، فليس من المعقول أن تقصد الحكومة سلب اختصاص المحاكم وتحويله الى جهات الادارة ، والغاء بعض نصوص القانون العام ، بمقتضى نص ضمني في امر عال اداري . وليس أدل على صدق هذه النظرية من ان الحكومة عندما تصدر قانوناً قضائياً يترتب عليه الغاء نص من قانون مثله ، تذكر ذلك صراحة

في القانون الجديد مع بيان المادة أو المواد التي تلتى من القانون الأصيل .

٣ - متى تقرر ذلك ، يتضح جلياً أن المراد بنص المادة ٤٢ من لائحة الترع والجسور انما هو الغاء الأوامر الادارية التي من نوع هذه اللائحة فقط ، خصوصاً اذا لاحظنا انه قبل صدورها بأربع سنين كان قد صدر أمر عال في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ مشتمل على لائحة مثلاً ، ثم بعد العمل به هذه المدة ، رأت الحكومة تعديل كثير من نصوصه ، فاصدرت بدله دكرينو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ المعمول به للآن ، بدون أن تشير فيه الى الأمر الاول بالذات ، لا في المقدمة ولا في الخاتمة .

٤ - السبب الثاني جاءت به محكمة الزقازيق (في حكمها الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٣) تأييداً للسبب الأول : فقالت أن نص المادة ٤٢ غير قاصر على الغاء الأوامر الادارية ، بل يشمل الغاء اختصاص المحاكم الاهلية ايضاً ، لأن هذا النص عام غير مقيد بدليل ان المادة التاسعة من اللائحة ورد في آخرها نص خاص على انها تلتى المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ (بخصوص الآلات الرافعة للمياه) ولا معنى للتنصيص العام بعد التنصيص الخاص اذا كان المراد به ما تأخذ به هذه المحكمة من الالغاء العام

ومع أن هذا الاستدلال مقبول في ظاهره ، فإنه في الحقيقة لا يدحض الأدلة السابق ايرادها اثباتاً لعدم جواز الغاء نصوص من القانون العام بنص ضمنى في لائحة ادارية .

على انه يمكن بالعكس - وهو الأرجح - اتخاذ ذلك النص الخاص دليلاً على المبدأ الذي اتمسك به : فانه اذا كان الشارع لللائحة الترع والجسور ، لما أورد فيها نصاً يلغى مادة واحدة من لائحة ادارية تعادها ، رأى ان ينص على هذا الالغاء صريحاً ، خشية أن يفهم الناس والموظفون المكلفون بتنفيذ هذه اللوائح أن تلك المادة مازال جائزاً العمل بها مع وجود النص الجديد . فمن باب أولى لو أراد الشارع أن يلغى بنص ادارى عدة مواد من قوانين قضائية ، لنص حتماً على ذلك الالغاء نصاً صريحاً ، دون أن يكفى بنص عام ضمنى في المادة الأخيرة من اللائحة الادارية

ولا شك أن حرص واضع تلك اللائحة الى هذا الحد ، في منع التعارض أو الالتباس بين النصوص الادارية البحتة ، بأبى كل الالباء أن يكون في تطبيق احكام هذه اللائحة طغيان من السلطة الادارية على اختصاص السلطة القضائية وفقدان ما للناس من ضمانات في سلوك الطرق القضائية للحصول على حقوقهم

(٥) بقى بعد ذلك سبب ثالث أنت به محكمة الزقازيق ، وهو آراء شراح القانون المصرى :

أكثر من سنة ماضية ، فلا يفصل في الشكوى
إدارياً بل يكون الاختصاص لغير الإدارة ، وما
هي الجهة المختصة إذاً في هذه الحالة ؟ هي بلا
شك السلطة العادية القضائية

٧ - وظاهر من اهتمام واضع اللائحة بجعل
مدة السنة حداً فاصلاً بين اختصاص الإدارة
والقضاء في المحاكم المذكورة ، أنه أراد المحافظة
على قواعد الاختصاص المينة بقانون المرافعات
في دعاوى وضع اليد ، فقيد اختصاص الإدارة
بأن يكون في النزاع المختصة به المحاكم الجزئية
فقط : أي عندما يكون الفعل الصادر من المدعى
عليه ، لم تمض عليه سنة (فقرة ثالثة من المادة
٢٦ مرافعات) ، وجعل الاختصاص للمحاكم
الابتدائية أن زادت المدة عن ذلك (مادة ٣١
مرافعات) وهذا خير رد على استغراب مستر
هالتون ، يؤيد أن لائحة الترع والجسور لا يجري
العمل بها وحدها

كلمة ماسمة:

إذا سلمنا جدلاً لأصحاب مبدأ عدم
اختصاص المحاكم ، وقلنا أن نصوص القوانين
القضائية الغيت بالنص الضمني الوارد في المادة
٤٢ من لائحة الترع والجسور . فما قولهم في
التعديل الذي حصل في المادة ٢٦ من قانون
المرافعات مرتين بعد صدور لائحة الترع والجسور :
المرافعات الأولى بأمر عال في ٢٠ يولية سنة ١٩٠٤
(أي بعد تلك اللائحة بعشر سنين) والثانية بقانون

(١) فأهم تلك الآراء ، رأى المرحوم
المنفور له فتحى زغلول باشا في كتاب شرح
القانون المدني . وهذا الرأي ليس سبباً جديداً
لأن صاحبه كان رئيساً لأول محكمة قررت
مبدأ عدم اختصاص المحاكم ، وقد سبق إلى الرد
على هذا المبدأ بما اعتقده كافياً لعدم صحته .

(٢) أما تشكك الشارح الثاني (مستر
هالتون) وعدم قطعه برأى في هذه المسألة ،
فيمكن أخذه ضد مبدأ عدم الاختصاص أولى
من أخذه لصالح هذا المبدأ ، لأن سلب الحقوق
لا يكون إلا بنص صريح

وإذا كانت محكمة الزقازيق قد ارتكبت
على استغراب مستر هالتون من أن هذه اللائحة
(التي تضمنت اجراءات كاملة للسير في أمثال
هذه الدعوى) لا يجري العمل بها وحدها . فإن
هذا الاستغراب لا يثبت أن يزول بما أوردته
من الأدلة في مقال هذا

(٦) على أنه يوجد في ذات المادة « ١٩ »
التي نحن بصدددها ، عبارة صريحة تزيل ذلك
الاستغراب ، وتجعل للمحاكم اختصاصاً أصلياً غير
مشترك في بعض الأحوال :

تلك العبارة هي تعليق الفصل الإداري في
الشكوى على أن يثبت أن المشتكى كان يروى
حقيقة اطيانة من المسقى في السنة الماضية .

وهذا النص (أو الشرط) الصريح معناه
أنه إذا ثبت أن رى المشتكى انقطع من زمن

والسلطة الادارية . والا لكان حذف من اختصاصات المحكمة الجزئية ذلك النوع من الدعاوى .

وللأسف انه لم يتنبه لهذه النقطة المهمة أحد من حضرات المحامين الذين ترفعوا في تلك الدعاوى ، كلا ولا نفس المحاكم التي حكمت بعدم الاختصاص

فما رأى حضرات رجال القانون في هذا البحث ؟

احمد صاوي

مدير ادارة بوزارة
الداخلية

غرة ٣ في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٤ أى بعد اللائحة بعشرين سنة ؟

كل من التعديلين أثبت (ابقى) اختصاص المحاكم الجزئية بالدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه كما هو مقرر في أصل النص (فقرة ثانية من تلك المادة) فإذا كانت الواضع للقوانين القضائية (وهو بالطبع ادق من واضع اللوائح الادارية) يعلم عند وضعه ذينك التعديلين ان لائحة الترفع والجسور الصادرة قبل ذلك سلبت اختصاص المحاكم بالدعاوى المذكورة ، فلماذا أثبت للمحكمة الجزئية هذا الاختصاص في كل من التعديلين ؟ لا ريب مطلقاً في انه أراد بذلك النص الصريح ، بقاء الاختصاص مشتركاً بين المحاكم

المحكمة

قضايا التقيض والإلزام

المدنية ان يترك دعواه في أى حالة كانت عليها ولكنها لم تذكر شيئاً عن تأثير هذا التنازل في الدعوى العمومية . بخلاف القانون الفرنساوى الذي قضى صراحة بأن تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه لا يترتب عليه ايقاف السير في الدعوى العمومية . وقد مارا القضاء المصرى دائماً على اتباع مبادئ القانون الفرنساوى لاحتمال

١٨٥

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

مدعى مدنى . تنازله . حكم التنازل . دعوى مدنية . دعوى جنائية . مصلحة عامة . مصلحة خاصة . قذف . صحافة .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة « ٥٥ » من قانون تحقيق الجنايات المصرى اجازت للمدعى بالحق

وجود مصلحة للسير في الدعوى العمومية متى كانت الجريمة مما يلحق ضرراً بالمصلحة العامة

٢ - نص قانون الصحافة الفرنسي على ان الدعوى العمومية لا ترفع على الصحافي الا بناء على شكوى من الشخص المذدوف في حقه ويترتب على ذلك انه اذا تنازل هذا الاخير عن دعواه فالدعوى العمومية تسقط ايضاً وهذا النص لم يرد في القانون المصري الا انه لما كان القذف في حق أحد الافراد من الأمور التي تمس شخصياً ولا تهم الحياة الاجتماعية بنوع عام وكان السير في دعوى القذف يجوز ان يلحق ضرراً بالشخص المذدوف في حقه بسبب ما ينشأ عنها من اعادة نشر القذف ولاحتمال ان يكون من مصلحة المذدوف في حقه ان يسدل الستار على دعوى القذف باقرب ما يستطيع وجب ان يعطى للمجنى عليه هذا الحق متى قرر انه يريد التنازل عن دعواه فأذا تنازل عن دعوى القذف وجب اعتبار الدعوى العمومية كأنها لم تكن ووجب الحكم بعد جواز سماع الدعوى .

وقائع الدعوى

عوض بك عريان المهدي من اعيان بني سويف كلف بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ عبد العزيز افندي الجبالي صاحب جريد المرصد التي تصدر بمدينة بني سويف بالحضور أمام محكمة جنائيات بني سويف في جلستها يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٢٣ لسماع الحكم عليه بالزامه بأن يدفع اليه مبلغ قرشاً صاعاً على سبيل التعويض بعد الحكم عليه بالعقوبة التي تطلبها النيابة طبقاً

للمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ١٤٨ و ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات لأنه في يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٢٣ بني سويف بصفته صاحب الجريدة المذكورة ومحررها المسؤول قذف وسب المدعى المذكور بالفاظ جارحة من شأنها خدش الناموس والاعتبار ولو صحت لكانت موجبة لاحتقاره عند أهل وطنه

وفي التاريخ المذكور ايضاً كلف محمد افندي جنيدى التاجر ببني سويف هذا المتهم بصفته المذكورة بالحضور أمام محكمة جنائيات بني سويف في الجلسة المذكورة لسماع الحكم عليه بالزامه بأن يدفع اليه مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض بعد الحكم عليه بالعقوبة التي تطلبها النيابة طبقاً للمواد السالف ذكرها لأنه قذف في حقه وسبه كما هو مبين في التهمة السابق ذكرها وبتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ تصالح المدعيان والمتهم وقدموا طلباً لحضرة رئيس نيابة بني سويف بأنهما تنازلا عن حقوقهما المدنية وأمام الجلسة بالمحكمة المذكورة تنازل كل منهما عن دعواه المدنية

وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لتنازل كل من المدعين عن دعواه المدنية

ومحكمة جنائيات بني سويف بعد سماعها الدعوى حكمت بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٣ عملاً بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ١٤٨ و ١٦٦ مكررة قرة اولى من قانون العقوبات حضورياً بقبول

على الدعوى العمومية خلافاً للقانون الفرنساوى لأن المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات تقضى صراحة بأن تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه لا يمكن ان ينبى عليه ايقاف السير فى الدعوى العمومية

« وحيث انه فى حالة عدم وجود نص صريح فى القانون قد سار القضاء المصرى دائماً على اتباع مبادئ القانون الفرنساوى وهذا معقول بالبداهة لأنه يجوز وجود مصلحة للسير فى الدعوى العمومية متى كانت الجريمة مما يلحق ضرراً بالمصلحة العامة

« وحيث من جهة اخرى ان قانون الصحافة الفرنساوى الصادر فى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ قد وضع استثناء للمبدأ العام المقرر بالمادة الرابعة المشار اليها آنفاً فقضى فى المادة (٦٠) منه بأن الدعوى العمومية لا ترفع الا بناء على شكوى من الشخص المقتوف فى حقه ويترتب على ذلك انه اذا تنازل هذا الاخير عن دعواه فالدعوى العمومية تسقط ايضا « وحيث ان هذا النص لم يرد ايضاح القانون المصرى وفى هذه الحالة يتعين البحث اذا فيما اذا كان يجب على القضاء المصرى تطبيق المبدأ العام المقرر بالمادة (٤١) من قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى أو تطبيق القاعدة الاستثنائية السابق ذكرها

« وحيث ان القذف فى حق احد الافراد هو من الامور التى تمس شخصياً ولا تتم الهئية الاجتماعية بنوع عام

تنازل المدعين بالحق المدنى عن دعاويهم المدنية المنضمة لبعضها والزام كل منهم بمصاريف دعواه المدنية ورفض الدفع الفرعى وجواز نظر الدعوى وبجس عبد العزيز افندى الجبالى مدة ثلاثة شهور مع الشغل

وبتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٢٣ قرر المتهم بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام وفى ٥ اغسطس سنة ١٩٢٣ قدم تقريراً بأسباب طعنه .

المحكمة :-

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامى عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً .

« حيث أن النقض قدم فى ميعاده فهو مقبول شكلاً

« وحيث أن الطاعن قدم دفْعاً فرعياً امام محكمة الجنايات بعدم جواز نظر الدعوى العمومية بعد تنازل المدعين بالحق المدنى عن دعواهما التى كانا رفعها مباشرة على للمتهم « وحيث ان محكمة الجنايات حكمت برفض هذا الدفع الفرعى وهذه المسألة هى التى يطرحها الآن طالب النقض على محكمة النقض والابرام من ضمن الالوجه الاخرى التى يتمسك بها

« وحيث ان المادة « ٥٥ » من قانون تحقيق الجنايات تميز للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه فى أى حالة كانت عليها ولكن هذه المادة لم تذكر شيئاً عن تأثير هذا التنازل

للمبحث في الأوجه الأخرى المقدمة من الطاعنين
(نقض عبد العزيز الجبالي اقتدى ضد النيابة
العمومية قضية نمرة ١٧٤٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة
معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة
والعزة جناب مستر برسيغال وجناب مستر كرشو واحد
عرقان باشا وعلى سالم بك وعلى زكي المرابي بك رئيس
النيابة بالاستئناف)

١٨٦

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قذف . سب . افتراء . اهانة . الطعن في اعمال
موظف عمومي . اثبات الطعن . سلامة النية .
الهيئات النظامية . فريق من مجلس النواب . مجلس
نواب . عضو مجلس النواب . موظف عمومي .
خصم سياسي .

الزاعمة الذاتية

١ - من مقارنة المواد ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٦١ ،
٢٦٥ من قانون العقوبات يتضح ان الشارع
استعمل كلمات القذف والسب والافتراء والاهانة
بمعنى واحد تقريباً وبخاصة كلمة « الاهانة »
ويتضح من ذلك ان القانون اراد ان يعاقب
على نشر الالفاظ التي تخدش ناموس الاشخاص
واعتبارهم بقيود واحدة سواء كانت تلك الالفاظ
معتبرة قذفاً أو سباً أو افتراء أو اهانة، أي انها كلها
معاقب عليها الا اذا كانت من قبيل الطعن في
اعمال احد الموظفين العموميين وحصلت بسلامة
نية وبشرط اثبات ما أسند اليه

٢ - ان عبارة (الهيئات النظامية) الواردة
بالمادة « ١٦٠ » من قانون العقوبات لا يجوز
ان تطلق على فريق من مجلس النواب سواء
كان هذا الفريق مكوناً لاكثرية او أقلية لان

« وبما ان السير في دعوى القذف يجوز
ان يلحق ضرراً بنفس الشخص المقذوف
في حقه بسبب ما ينشأ عنها من اعادة وتكرار
نشر القذف رغماً من المنع القانوني بنشر
المرافعات الخاصة بها، فلذلك يصح ان يكون
من مصلحته الشخصية أن يسدل الستار على
دعوى القذف واهمالها بأقرب ما يستطيع

« وحيث انه يتضح مما تقدم انه يجوز
ان يكون للشخص المطعون فيه مصلحة في
ايقاف دعوى القذف باكملها ولذلك يجب ان
يعطى له هذا الحق متى قرر انه يريد التنازل
عن دعواه

« وحيث ان محكمة النقض والابرار
لا ترى اذا وجوب تطبيق المبدأ العام المقرر
بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسية
فقط بل ايضاً تطبيق الاستثناء للنصوص عنه
بالمادة ٦٠ من قانون الصحافة الفرنسية
ولا سيما لانه متى كان هناك امر هام يمس
المصلحة العامة فلا يوجد اي نص في القانون
المصري يمنع النيابة العمومية من رفع دعوى
عمومية جديدة على المتهم

« وحيث ان في هذه الدعوى الحالية قد
فوضت النيابة الرأي للمحكمة وهذا يدل على
انها لم تر فيها ما يمس المصلحة العامة

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الحكم
بقبول الدفع الفرعي وعدم جواز نظر
الدعوى العمومية

« وحيث انه مع قبول هذا الوجه لا محل

<p>وقائع الدعوى</p> <p>اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهما في أيام ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ و ١٣ و ٢٨ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤ و ١١ مايو سنة ١٩٢٤ بمدينة القاهرة ، الاول بصفته مدير جريدة السياسة اليومية نشر في الجريدة المذكورة بأعداد ٤٤٤ و ٤٥٥ و ٤٦٨ و ٤٧٠ و ٤٧٧ التي بيعت للجمهور مقالات تضمنت اهانة في حق هيئتين نظاميتين في الدولة المصرية وهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وذلك بالعبارات الواردة في المقالات المنشورة في الاعداد الآنف ذكرها تحت عنوان « السياسة العملية » « سياسة الهوى » « حزب السمائة » « حزب السمائة جنية » و« قاتلى » « ضعاف » « وشخصى الضعيف » . والثاني بصفته شريكا للتمهم الاول المذكور في جريمة الاهانة المتقدم ذكرها بأن ساعده مع علمه بها في الاعمال المسهلة والمتهمة لارتكابها بأن الف احدى المقالات التي تضمنت الاهانة المشار اليها وقدمها له فنشرها في الجريدة المذكورة بالعدد رقم ٤٧٧ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٤ تحت عنوان « شخصى الضعيف » وطلبت محكمة الاول بالمواد ١٤٨ - ١٦٠ - ١٥٨ - ١٦٧ من قانون العقوبات ومحكمة الثانى بالمواد المذكورة والمادتين ٤٠ فقرة ١٤ و ١٤ من القانون المشار اليه</p> <p>وفي اثناء نظر الدعوى دخل حضرتا محمود علام افندي ووليم مكرم عبيد افندي المحاميان</p>	<p>الغرض المقصود من وضع هذه المادة هو حماية كرامة الهيئة نفسها أى المجلس النيابى ، اذ يصح ان يبدى الناقد اعظم مظاهر الاحترام الى المجلس نفسه كهيئة نظامية وهو مع ذلك يطعن في اعمال بعض اعضائه .</p> <p>٣ - ان اعضاء المجلس النيابى يجب اعتبارهم كالموظفين العموميين ، فالطعن الذى يوجه اليهم بخصوص اعمال وظيفتهم يجوز اقامة الدليل لاثبات صحة وقائع القذف الذى يشمل الطعن المذكور .</p> <p>٤ - انه من المتفق عليه في جميع البلاد الدستورية ان الطعن في الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل اوسع واعم من الطعن في موظف معين بالذات ، وان الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم لأن يرى كل اعماله هدفا للطعن والانتقاد ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له وتبرير اعماله . ومتى تقرر ذلك فان المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد اعمال وآراء الاحزاب السياسية تكون في مصلحة الأمة التى يتسنى لها بهذه الطريقة ان تكون لها رأيا صحيحا في الحزب الذى تثق به وتؤيده . اما وظيفة القضاء فليست كذلك فلا ينبغى له ان يتدخل في تلك المنازعات الا اذا كان هناك مساس ادبى او مادى بمصلحة شخصية حقيقية .</p>
--	---

مدعين بحق مدني بصفتهم الشخصية وبصفتهم
أعضاء في الهيئة التي توجه اليها القذف في جريدة
السياسة وطلبا أن يحكم لكل منهما بقرش صاغ
واحد تعويضا ضد المتهمين وان ينشر هذا الحكم
في ست صحف منها خمس عربية وواحدة فرنسية
ومحكمة جنايات مصر قضت في ذلك
بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٢٤ حضوريا على محمد حسين
هيكل بك بغرامة قدرها ثلاثون جنيها وبالزامه
بأن يدفع لكل من المدعين بالحق المدني قرشا
صاغا على سبيل التعويض ومصاريف الدعويين
المدنيين وأمرت باعدام نسخ العدد نمرة ٥٠٢
من جريدة السياسة الصادر في ٩ يونيه سنة
١٩٢٤ وما يضبط من تلك النسخ فيما بعد ويطبع
هذا الحكم في خمس جرائد تختارها النيابة وذلك
على مصاريف المحكوم عليه مع مراعاة الفقرة
الاخيرة من المادة ١٦٧ من قانون العقوبات من
جهة المحكوم عليه المذكور وببراءة محمد توفيق
دياب افندي من التهمة المسندة اليه وبرفض
طلب التعويض المدني قبله

وبتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ قرر المحكوم
عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام
وقدم المحاميان عنه تقريرين في ٣ و ٨ يوليه
سنة ١٩٢٤ بأسباب طعنه

وبتاريخ ٥ يوليه سنة ٩٢٤ قررت النيابة
العمومية بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض
والابرام بالنسبة للمحكوم عليه المذكور وبالنسبة

لمحمد توفيق دياب افندي ايضا وقدمت في ٧
يوليه سنة ١٩٢٤ تقريراً بأسباب طعنها
المحكمة :-

بعد سماع اقوال النيابة العمومية
والمحاميين عن المتهمين والاطلاع على الاوراق
والمداولة قانوناً

« من حيث ان طلب النقض المرفوع من
النيابة مبني على ان المقال المنشور تحت عنوان
« شخصي الضعيف وحزب السمائة » بتوقيع
محمد افندي توفيق دياب ونشره محمد حسين
هيكل بك بالعدد رقم ٤٧٧ من جريدة السياسة
يعتبر قذفاً أوسباً في حق هيئة نظامية وانه
ان لم يكن مكوناً لجريمة القذف أو السب
فهو على الاقل مكون لجريمة الاهانة وفي
هذه الحالة كان يجب تطبيق المادة ١٦٠ من
قانون العقوبات

« وحيث انه من المقارنة بين المواد ١٥٩
١٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٥ من قانون العقوبات
يتضح ان القانون قد استعمل كلمات « القذف
والسب والافتراء والاهانة » بمعنى واحد
تقريباً وبخاصة كلمة الاهانة التي قالت عنها
محكمة الجنايات انها لفظ عام يطلق على الالفاظ
الاخرى المشار اليها

« وحيث مما يؤيد ذلك هو انه لما
ادخلت بعض التعديلات على قانون العقوبات
في سنة ١٩٠٤ قد اضيف الى المادة ٢٦٥ التي
تعاقب على السب الاستثناء المنصوص عنه
بالفقرة الثانية من المادة ٢٦١ وقد جاء في
التعليقات التي نشرت في ذلك الوقت على
قانون العقوبات أن السب الموجب لهذا
التعديل هو وجود فرق طفيف بين كلمتي

القذف والسب ، فإذا كان الأمر كذلك فيما يختص بالقذف والسب فلا نزاع في أن الفرق أقل جداً بين كلمتي السب والاهانة

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن القانون أراد أن يعاقب على نشر الألفاظ التي تمخض ناموس الأشخاص واعتبارهم بقيود واحدة سواء كانت تلك الألفاظ معتبرة قذفاً أو سباً أو افتراء أو اهانة أي أنها كلها معاقب عليها إلا إذا كانت من قبيل الطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين وإذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات ما أسند إليه

« وحيث أنه مع التسليم بما لمحكمة النقض والابرام من الحق في الاطلاع على المقال موضوع التهمة وتحديد معنى الفاظه فإن هذه المحكمة توافق على ما رأيته محكمة الجنايات من أن المقال المشار إليه لا يمكن اعتباره قذفاً أو سباً أو اهانة فهو لا يقع اذن تحت أحكام قانون العقوبات

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين رفض طلب النقض المقدم من النيابة

عن طلب النقض المرفوع من

محمد حسين هيكيل بك

« حيث أن أحد الأوجه التي يتمسك بها الطاعن مبني على أن المادة ١٦٠ من قانون العقوبات غير منطبقة لأن المقالات التي نشرت في أعداد جريدة السياسة رقم ٤٦٨ و ٤٧٠ و ٤٧٧ مع الفرض بأنها تشتمل على القذف فإنها ليست موجهة إلى هيئة نظامية

« وحيث في الواقع أن المقالات المشار إليها لم تكن موجهة إلى مجلس النواب بل إلى أعضاء المجلس الذين وافقوا على تقرير مكافأة ٦٠٠ جنيه في السنة فقط وهم الذين يؤلفون الاكثية في المجلس

« وحيث أن محكمة النقض والابرام لا ترى الأخذ بالمبدأ الذي قرره محكمة الجنايات وهو أن عبارة (الهيئات النظامية) الواردة بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لا كثرية أو أقلية لأن الفرض المقصود من وضع هذه المادة هو حماية كرامة الهيئة نفسها أي المجلس النيابي اذ يصح أن يبدى الناقد اعظم مظاهر الاحترام للمجلس نفسه كهيئة نظامية وهو يطعن مع ذلك في أعمال بعض أعضائه .

« وحيث أنه ولو قيل أيضاً بجواز اعتبار حزب سياسي في المجلس النيابي كهيئة نظامية وهذا ما لا تسلم به مطلقاً محكمة النقض والابرام فإن المقالات المشار إليها لم تكن موجهة إلى حزب معين لأن الأعضاء الذين وافقوا على تقدير مكافأة الستائة جنيه كانوا من جميع الأحزاب السياسية في المجلس ومنهم بعض أعضاء الأقلية أيضاً

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يجب اعتبار المقالات المذكورة أنها موجهة إلى أشخاص معينين وفي هذه الحالة تكون المواد الجائز تطبيقها هي ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات لا المادة ١٦٠ منه

« وحيث ان النيابة العمومية مسلمة بوجوب اعتبار اعتناء المجلس النيابي كالموظفين العموميين وان الطعن الذي حصل عليهم خاص بأعمال وظيفتهم فمن الجائز اذن اقامة الدليل لاثبات صحة وقائع القذف

» وحيث ان صحة هذه الوقائع نفسها اعني قرار الاغلبية الخاص بالمكافأة ومنع مندوب السياسة من دخول قاعة المجلس غير متنازع فيها ايضاً فالامر الوحيد الذي يجب البحث فيه هو ممرقة ما اذا كانت الالفاظ التي استعملت قد تعدت حدود النقد المباح وهل نشرت بحسن نية

« وحيث ان المبدأ الذي قرره محكمة الجنايات وهو ان سوء القصد مفروض وجوده قانوناً بمجرد نشر القذف هو خطأ في الدعوى الحالية وللمحكمة النقض والابرار ان تبحث جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما اذا كان قصد الناشر لتلك المقالات منفعة البلاد أم مجرد الاضرار بالاشخاص المطعون عليهم

» وحيث ان الغرض الذي كان يرمى اليه محرر تلك المقالات يدل ظاهره على الدفاع عن اموال الدولة والمحافظة عليها ولكن يجب من جهة اخرى الاطلاع على نفس المقالات لمعرفة ما اذا كان يخفى تحت تلك الظواهر نية القذف في الاشخاص

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان كثيراً من العبارات الواردة في المقالات المشار اليها قد تعتبر من قبيل الالهانة وانها لو كانت موجهة الى شخص معين فانها تقع تحت طائلة

القانون. ولكن بما انه من المتفق عليه في جميع البلاد الدستورية ان الطعن في الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل اوسع واعم من الطعن في موظف معين بالذات، وان الشخص الذي يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم لان يرى كل اعماله هدفاً للطعن والانتقاد ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له وتبرير اعماله

» وحيث انه متى تقرر ذلك فان المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال وآراء الاحزاب السياسية تكون في مصلحة الامة التي يتسنى لها بهذه الطريقة ان تكون لها رأياً صحيحاً في الحزب الذي تثق به وتؤيده .

« وحيث ان وظيفة القضاء ليست كذلك فلا ينبغي ان يتدخل في تلك المنازعات الا اذا كان هناك مساس أدبي او مادي بمصلحة شخصية حقيقية

» وحيث ان الطاعن قدم امام محكمة النقض والابرار فقرات عديدة من جرائد وخطب سياسية تضمنت طعناً شديداً ومهيناً بالحزب السياسي الذي ينتمي اليه طالب النقض

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى هذه المحكمة ان المقالات التي حكم من اجلها على طالب النقض لا تشتمل على ما يبرر الحكم عليه بالمعقوبة وان النيابة العمومية لم تقم الدليل على سوء نيته، وفي هذه الحالة يتعين قبول الطعن والحكم ببراءة المتهم

» وحيث انه مع رفض الدعوى العمومية

تصبح الدعوى المدنية على غير اساس ويجب
رفضها ايضاً »

(طعن حضرة محمد حسين هيكل بك ضد النيابة العمومية
وحضرتي محمود علام افندي ووليم مكرم عبيد افندي
مدعين بحق مدني نمرة ١٧٤ سنة ٤١ قضائية ، ونقض
النيابة العمومية ضد محمد حسين هيكل بك ومحمد توفيق
دياب افندي . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

١٨٧

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

دعوى عمومية . دعوى مدنية . عدم اختصاص
بالنسبة للدعوى المدنية . استئناف المتهم وحده .
سلطة محكمة الاستئناف بالنسبة الى الدعويين .

القاعدة القانونية

اذا حكمت محكمة أول درجة بالعقوبة
بالنسبة الى الجريمة وبعدم الاختصاص بالنسبة
للدعوى المدنية ثم استأنف المتهم وحده جاز
لمحكمة ثاني درجة أن تقضى في الدعوى العمومية
والدعوى المدنية معا (ولو أن الدعوى المدنية
لم يستأنفها أحد) لأنه من المقرر قانوناً أن الدعوى
المدنية تتبع دعوى العقاب ما دامت مرفوعة معها
وهما غير منفصلتين . فالحكم الذي يصدر من
محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم وبرفض الدعوى
المدنية ولو انها مقضى فيها ابتدائياً بعدم الاختصاص
غير مخالف للقانون

(طعن النيابة العمومية ضد اسكندر افندي
تادرس . قضية نمرة ١٧١٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٨٨

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نقض . وجوب بيان تاريخ الاختلاس .

القاعدة القانونية

اذا اتهم شخص باختلاس محمولات
محجوز عليها قضائياً فدفعت الدعوى العمومية بمضي
ثلاث سنوات من تاريخ الجريمة ورفضت المحكمة
الأخذ بدفعه بدون أن تبين في حكمها تاريخ
وقوع الاختلاس كان حكمها ناقصاً وقابلًا للنقض
(نقض احمد محمد حسن شحات ضد النيابة العمومية
قضية نمرة ١٧٥٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٨٩

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نقض . بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة الادارية
أو القضائية

القاعدة القانونية

اذا لم تبين في عريضة دعوى الجنحة
المباشرة ولا في الحكمين الابتدائي والاستئنافي
الجهة الادارية أو القضائية التي قدم لها البلاغ
الكاذب كان الحكم ناقصاً ويتعين نقضه
(نقض محمد حجازي السيد وآخر ضد النيابة
العمومية والحاج محمد يوي وآخرين مدعين بحق مدني
قضية نمرة ١٧٥٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

لاخطار رسمي سواء كان الاجتماع منعقدًا في
أحد اماكن العبادة أو في غيرها

(نقض النيابة العمومية ضد ملطى سرجيوس . قضية
نمرة ١٧١٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٩٢

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نقض . وصى . اختلاس . رد المبلغ المختلس . اثره .

القاعدة القانونية

اذا اتهم الوصى باختلاس مبلغ للقاصر
المشمول بوصايته ورفعت الدعوى العمومية عليه
فرد المبلغ بعد رفع الدعوى لا يخليه .

(نقض عبد الحافظ عبد الرحيم ضد النيابة العمومية
قضية نمرة ١٧٥٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٩٣

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نقض . بيان الفرر .

القاعدة القانونية

اذا لم يبين الحكم الاستثنائي وجه الضرر
الذى وقع واستوجب التعويض وجب نقضه

(نقض الشيخ مغازى احمد عبد الحافظ ضد ابراهيم
بك فرغل المدعى المدني في قضية النيابة العمومية
نمرة ١٧٤٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٩٠

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قتل عمد . شروع في قتل عمد . اصابة غير المقصود قتله

القاعدة القانونية

من اطلق عياراً نارياً على شخص بقصد
قتله فأصاب شخصاً آخر وجرحه يعتبر مرتكباً
لجريمة الشروع في القتل عمداً

(نقض عبد الحليم رمضان وآخر ضد النيابة
العمومية قضية نمرة ١٧٤٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٩١

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الاجتماعات الدينية . منع استعمال اماكن العبادة
للاجتماعات غير الدينية اخطار رسمي .

القاعدة القانونية

ان الغرض المقصود من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٣ لا يرمى الى منع الاجتماعات الدينية
في أى محل كان ، ولا سيما وأن دستور الدولة
المصرية قضى بحرية القيام بشعائر الاديان
والعقائد بل بعكس ذلك كان يقصد الشارع منع
استعمال اماكن العبادة لاجتماعات من نوع آخر
فاذا ثبت أن الاجتماع الذى عقده المتهم كان
اجتماعاً خاصاً بالوعظ والارشاد الدينى فقط لا من
الاجتماعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ فلا لزوم هناك

امام محكمة النقض والابرار وهي ١٨ يوما ابتداء
من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

٢ - ويستفاد من هذا النص ايضا أن
ناظر الحقانية هو الذي يرفع أوجه البطلان أو
بعبارة اخرى يقيم دعوى البطلان ويطلب الغاء
القرارات الصادرة بطريقة غير قانونية سواء رفع
أوجه البطلان الى المحكمة من تلقاء نفسه أو بناء
على الطلبات التي تقدم له اذا تراءى له أن
بطلانا حقيقيا يمس تشكيل الجمعية العمومية أو
مجلس النقابة

٣ - لما كان ناظر الحقانية هو المدعى
الحقيقي في دعوى البطلان الذي تفصل المحكمة
في طلباته فيجب عليه ان يوضح ويبين طلباته
ويعين صريحا النقط التي يرى انه قد حصل
فيها مخالفة القانون . فاذا اقتصر طلب ناظر
الحقانية من محكمة النقض والابرار على طلب
فحص العرائض المرسلة اليه ولم يوضح لا صراحة
ولا ضمنا عما اذا كان يوافق على الادلة التي
تستند عليها تلك العرائض وعلى ما هو مطلوب فيها
من الغاء الانتخابات كانت دعوى البطلان
غير مقبولة قانونا .

الوقائع :

بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٢ وردت افادة
نمرة ١٠٩٥٥ من سعادة ناظر الحقانية الى محكمة
الاستئناف ومعه عرائض متضمنة طعنا في
تشكيل الجمعية العمومية وتأليف مجلس النقابة

١٩٤

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . حكم نهائي . حكم تمهيدى .

القاعدة القانونية

الأصل في الطعن بطريق النقض والابرار
ان يكون في الاحكام الاتمهائية ، فالطعن في
حكم تمهيدى يكون غير مقبول

(نقض يوسف عامر الشريف ضد النيابة العمومية
وامينه عامر الشريف مدعية بحق مدنى قضية ١٧٤٥
سنة ٤١ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

١٩٥

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩١٢

محاماة . جمعية عمومية . مجلس نقابة . طعن في
تشكيلها . محكمة النقض . ميماد الطعن - ١٨
يوماً . دعوى البطلان . من ناظر الحقانية ارساله
الشكاوى الى المحكمة لفحصها . لا طعن

القاعدة القانونية

١ - قضت المادة الرابعة والخمسون من
القانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ الخاص بالحاماة
أمام المحاكم الاهلية ان ناظر الحقانية يرفع الى
محكمة الاستئناف الاهلية أوجه البطلان الماسة
بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة
وتنظر في ذلك وهي منعقدة ببيأة محكمة نقض
وابرام ، وتسمع اقوال النائب العمومى أو من
يقوم مقامه واقوال النقيب أو وكيله ، ويستنتج
من هذا النص ان المواعيد القانونية للطعن يجب
أن تكون مطابقة للنصوص الخاصة بالاجراءات

للمحامين وطلب رفعها لمحكمة النقض والابرام
للحكم فيها طبقاً للمادة ٥٤ من القانون نمرة ٢٦
سنة ١٩١٢

المحكمة :-

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال
النقيب والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً
« حيث ان السلطة القضائية ذات
الاختصاص طبقاً لنص المادة ٥٤ من قانون نمرة
٢٦ الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ هي (محكمة
الاستئناف الاهلية منعقدة بهيئة محكمة نقض
وابرام) فيجب ان يستنتج من ذلك أن المواعيد
القانونية التي لم يتضمن القانون الجديد نصاً
خاصاً بشأنها يجب أن تكون مطابقة للنصوص
الخاصة بالاجراءات امام محكمة النقض والابرام
« وحيث ان هذه القضية قدمت الى
محكمة الاستئناف في اليوم الحادى عشر من
نوفمبر سنة ١٩١٢ اى قبل انقضاء الميعاد
القانونى وهو ١٨ يوماً ابتداء من اول نوفمبر
سنة ١٩١٢ تاريخ انعقاد الجمعية العمومية، فبناء
على ذلك تكون القضية مقبولة من هذا الوجه
« وحيث ان المادة ٥٤ المشار اليها نصت
صريحاً «ان ناظر الحقانية يرفع اوجه البطلان»
وهذا يفيد ان ناظر الحقانية سواء كان من
تلقاء نفسه أو بناء على الطلبات التي تقدم له
اذا تراءى له ان بطلاناً حقيقياً يمس تشكيل
الجمعية العمومية أو مجلس النقابة فهو يرفع
اوجه البطلان أو بعبارة اخرى يقيم دعوى
البطلان ويطلب الغاء القرارات الصادرة
بطريقة غير قانونية

« وحيث ان ناظر الحقانية ليس هو اذن
في مثل هذه الدعوى مجرد واسطة فقط
لارسال الطلبات الى محكمة الاستئناف بل هو
بصفته هذه المدعى الحقيقى الذى تفصل
المحكمة فى طلباته فهو الذى عليه اذن ان
يوضح ويبين طلباته ويعين صريحاً النقط التي
يرى انه قد حصل فيها مخالفة القانون الذى
يطلب الغاءه

« وحيث انه يمكن الاعتراض على هذه
القاعدة فيقال ان الكلمات « يرفع ناظر
الحقانية » الواردة بالمادة ٥٤ قد حلت محل
النص الاصلى فى المشروع وهو «لناظر الحقانية
ان يرفع» وذلك بقصد تخفيف شكل العبارة
التي وضعتها لجنة الشورى وهي « على ناظر
الحقانية ان يرفع » مع تثبيت مبدأ الالتزام
المراد من هذا النص الاخير ، ففي هذه الحالة
وبما ان ناظر الحقانية ملزم برفع اوجه البطلان
الى المحكمة فليس عليه ابداء رأيه الخاص بل
يعتبر انه ابدى طلباته بطريقة كافية قانوناً متى
ارسل الى محكمة النقض والابرام الطلبات التي
تقدم له شخصياً والتي لا يمكنه الا احالتها على
المحكمة - ولكن حيث انه لو كان هذا هو
المعنى المراد من النص القانونى المشار اليه
لكان الافضل ان يخول لكل محام الحق في
رفع دعوى البطلان مباشرة من تلقاء نفسه
بدون اتخاذ طريقة طويلة وغير مفيدة في اقامة
دعوى يجب على كل حال عرضها على المحكمة
للفصل فيها

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان تفسير

القانون بالمعنى المشار اليه آنفا لا يتفق مع كرامة نقابة المحامين واستقلالها اللذين هما الغرض الاصلى من اصدار القانون الجديد ولا مع كرامة ناظر الحقانية والحرية اللازمة له في ابداء رأيه، وفي الواقع فانه اذا كان بعد اى مداولة تحصل في الجمعية العمومية أو مجلس نقابة المحامين يجوز لأى محام غير مسئول أو غير راض عن النتيجة ان يتخذ سببا من الاسباب مهما كان واهيا أو غير معقول ويبنى عليه طعنه في تشكيل الجمعية أو مجلس النقابة ويترتب حتما على طعنه هذا تحريك دعوى البطلان فتكون النتيجة الفعلية التي تنشأ عن ذلك ان نقابة المحامين تصبح كشخص غير ذى اهلية موضوع تحت سلطة قيم حقيقى تمثله محكمة النقض والابرار ومن جهة اخرى فان عمل ناظر الحقانية يصبح في تلك الحالة عملا سلبيا لا تأثير له وفي بعض الاحوال مستغريا اذا كانت الطلبات المقدمة له على غير اساس مثلا، وعلى كل حال لا يتفق عمله هذا مع كرامة وظيفته لانه يكون آليا محضاً ويجعل رئيس السلطة القضائية ملزماً برفع قضايا يابى فكره وضميره اقامتها

« وحيث انه يستنتج من ذلك ان المادة ٥٤ لم تفسر السلطة المخولة فعلا لناظر الحقانية في تقدير الطلبات المقدمة له بل تقتصر تلك المادة على الزامه برفع الدعوى تحت مسؤوليته متى رأى ان دعوى البطلان مبنية على اساس متين، وبناء على ذلك فعليه هو ان يعين موضوع الدعوى كما تقدم آنفا

« وحيث ان الطلبات المقدمة لناظر الحقانية هي اوراق ادارية لا وجود لها رسميا امام محكمة النقض والابرار واذا كان ناظر الحقانية قد ارسل هذه الطلبات للاستدلال بها او شرحا لطلبه الخاص المرفق بها فانه كان من اللازم اولا ان طلبه هذا (الذى لا يمكن ان الاوراق الادارية المذكورة تقوم مقامه) يكون معيناً صريحا والا كان نصيبه حتما عدم القبول لغموض في بيانه او الرضا لعدم فائده « وحيث ان الطلبات الشفهية التي ابداهها الوكيل عن النائب العمومى بالجلسة لا تغنى عن اقامة دعوى اصلية امام القضاء لانه يتضح من وضع النائب العمومى والنقيب بمقام واحد في القضية ان كلا منهما ليس خصما طالبا او مدعيا بل خصما منضمما للآخر ويطلب منهما ابداء رأى بسيط فقط بسبب وظيفتهما فلا يمكن اذن اعتبار النائب العمومى في الدعوى الحالية كوكيل عن ناظر الحقانية الذى هو المدعى فيها وعلى ذلك فانه فيما يختص ايضا بالنقطة الوحيدة « الخاصة بانتخاب وكيل النقيب » التي ابدت النيابة العمومية رأيا فيها وطلبت الغاء الانتخاب لا يمكن ان هذا الرأى البسيط المقدم من خصم ثالث ينبى عليه وجود طلب قضائى لا وجود له مطلقا

« وحيث ان الافادة المؤرخة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٠٩٥٥ التي بها قدمت القضية الى محكمة النقض والابرار مقتصرة فقط على الطلب من المحكمة فحص العرائض

لنقابة المحامين يتضح أن تقيب المحامين ووكيل التقيب وسكرتير مجلس النقابة وأمين صندوق النقابة هم أيضاً رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق الجمعية العمومية .

وبما أنهم يكونون في الاصل مكتب مجلس النقابة فيصبح هذا المكتب بمجرد انعقاد الجمعية العمومية مكتباً لهذه الجمعية العمومية ويترتب على ذلك أن هذا المكتب لا تكون له وظيفة الادارة مناقشات الجمعية العمومية ويستنتج من ذلك أن مجلس النقابة يصبح لا وجود له في حال انعقاد الجمعية العمومية وأن أعضائه يكونون فقط أعضاء فيها كباقي الأعضاء يشتركون في الاعمال أسوة بزملائهم تحت إشراف الرئيس ولا يوجد في القانون أى نص يعطى مجلس النقابة أية سلطة عند اجتماع الجمعية العمومية بل كل ما في الامر أن بعض أعضائه يكونون مكتب الجمعية العمومية فليس اذن لمجلس النقابة أن يتخذ أى قرار بدون اشتراك باقي أعضاء الجمعية العمومية فيه فاذا قررت الجمعية العمومية وجوب الاستمرار في اعمالها بناء على أن تشكيها تم صحيحاً وجب على أعضاء المجلس احترام قرارها وليس له أن يتداول على افراد ويتخذ قراراً يخالف قرار الجمعية العمومية

٣ - للجمعية العمومية متى تحققت أن اجتماعها صحيح أن تستمر في اعمالها وأن تشكل من بين افرادها مكتباً جديداً مؤقتاً لادارة عملية

المرسلة لها ولم يوضح ناظر الحقانية بتلك الافادة لامباشرة ولا ضمناً اذا كان يوافق على الادلة التي تستند عليها تلك العرائض وعلى ما هو مطلوب فيها من الغاء الانتخابات « وحيث في هذه الحالة ترى محكمة النقض والابرار انه لم يرفع لها في الوقت الحاضر دعوى بطلان حقيقية وهي النزاع الوحيد الذي يخولها قانون ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ السلطة للفصل فيه »

(طعن سعادة ناظر الحقانية ضد تشكيل الجمعية العمومية وتأليف مجلس نقابة المحامين للمرة ١٣٢ سنة ٢٩ قضائية دائرة جناب المستر بوند وصاحي العزة احمد بك موسى واحمد بك ذو الفقار وجناب مسيو سودان وصاحي العزة محمد بك توفيق نسيم وعطيه بك حسنى رئيس نيابة الاستئناف)

١٩٦

حكم تاريخه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . ميعاد الطعن . جواز نظر الطعن في خلال الميعاد . محامين . جمعية عمومية . مجلس نقابة . سلطة الجمعية العمومية . انحلال مجلس النقابة . مكتب الجمعية العمومية . امتناع مكتب الجمعية العمومية عن الاشتراك في العمل . مكتب مؤقت .

القاعدة القانونية

١ - يجوز للمحكمة أن تنظر في كل طعن يتقدم لها بدون أن تنتظر فوات الميعاد الذي حدده القانون للطعن . فاذا كان ميعاد الطعن ١٨ يوماً مثلاً وتقدم الطعن للمحكمة في اليوم العاشر جاز لها أن تنظر فيه بغیر انتظار انقضاء مدة الطعن

٢ - من مقابلة المادة ٣٨ من القانون ثمة ٢٦ سنة ١٢ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية والمواد ٢٧ و٢٩ و٣١ من اللائحة الداخلية

التصويت اذا امتنع النقيب أو وكيله أو اقدم أعضاء مجلس النقابة عن تولى رئاسة الجمعية العمومية وامتنع السكرتير وأمين الصندوق عن تكوين مكتب الجمعية العمومية

الوقائع :

بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ورد تقرير من حضرة صاحب المالى وزير الحقانية بنمرة ٥٢ ومبين به ان حضرة صاحب العزة احمد بك لطفى المحامى قدم عريضة للوزارة شرح بها الاجراءات التى تمت فى اجتماع الجمعية العمومية للمحامين المنعقدة فى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مبينا فيها نتيجة الانتخاب الذى تم (وارفق بها صورة من محضر الجلسة المذكورة)

وان حضرة صاحب العزة محمد بك يوسف المحامى قدم للوزارة صورة قرار الجمعية العمومية وجاء فيه انه بسبب حدوث تشويش بالجلسة المذكورة اعلن الرئيس انقضاؤها وتأجيل الاجتماع لاسبوعين (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤) وانصرف مجلس النقابة بعد ذلك . وجاء فى خطابه الذى ارسل به القرار المذكور انه علم ان فريقا من المحامين لم ينصرفوا واستمر الاجتماع واجروا عملية الانتخاب بعد ان انتخبوا هيئة مؤقتة من خمسة اعضاء منهم رئيس وسكرتير واسفرت عملية الانتخاب عن انتخاب رئيس ووكيل واربعة اعضاء ، وان حضرة صاحب العزة ابراهيم بك الهلباوى رأس الجمعية العمومية

بعد انصرف مجلس النقابة مع انه ليس عضواً فى مجلس النقابة فلا تصح رئاسته اذا غاب النقيب والوكيل عملا بالمادة ٣١ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . وبذلك يكون عمل حضرات المحامين الذين اجتمعوا هو عمل ظاهر الفساد بل هو غير موجود قانونا . وبعد ذلك أرسل حضرة محمد بك يوسف برقية لوزارة الحقانية نصها (تأييداً لما عرضته اليوم شفويّاً على مالكم اصرح بأن الخطاب الذى ارسلته بشأن الاجتماع الخاص بالجمعية العمومية ليس فيه اعتبار لوجود قرار من حضرات المحامين الذين اتخذوا لأنفسهم صفة ليست لهم وبالعكس انه صريح فى أنه لا وجود قانونا لقرار ولهذا لم اطلب ولم اقصد رفع الامر الى محكمة النقض والابرار عن قرار غير موجود وصادر من اشخاص لا صفة لهم بل سيعرض الأمر على الجمعية العمومية للمحامين المختصة وحدها فى اليوم الذى تأخرت اليه الجلسة وهو يوم ٢٦ ديسمبر الجارى)

« وحيث ان وزارة الحقانية هي المرجع الاعلى فى الاشراف على اعمال الجمعية العمومية فيهما ان تكون الاجراءات المتعلقة بها صحيحة واذا رأت ان هذه الاجراءات حصلت بطريقة مغايرة لنص قانون النقابة أو اللائحة الداخلية فلها ان تطعن من تلقاء نفسها بطلانها امام الجلسة المختصة . ولا يتمتع حينئذ الطلب الوارد بالبرقية الآتية الذ كر من استعمال هذا الحق لأن المسألة

تتعلق بالنظام العام وليست من المسائل التي تتعلق بالمصلحة الخصوصية حتى يكون لذلك الطلب تأثير عليها

« وحيث تبين من محضر الجمعية العمومية والمقدم من حضرة احمد بك لطفي أن الاجراءات اسفرت عن انتخاب رئيس ووكيل واربعة اعضاء مذكورين به وان انعقادها كان تحت رئاسة حضرة ابراهيم الهلباوي بك الذي لم يكن تقياً ولا وكيلاً ولا عضواً بمجلس النقابة. وفي هذه الحالة تكون الاجراءات التي تمت بالكيفية المذكورة مخالفة لنص المادتين ٢٧ و ٣١ من اللائحة حيث تنص اولهما على (رئيس ووكيل وسكرتير وامين صندوق النقابة هم أيضاً رئيس ووكيل وسكرتير وامين صندوق الجمعية العمومية) وثانيهما على (اذا غاب النقيب ناب عنه الوكيل واذا غاب الاثنان ناب عنهما اقدم اعضاء مجلس النقابة)

وانه عملاً بالمادة ٥٤ من قانون نمرة ٢٦ سنة ٩١٢ ونصها (يرفع ناظر الحقانية الى محكمة الاستئناف أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة وتنظر في ذلك وهي منعقدة بهيئة محكمة تقض وابرار وتسمع اقوال النائب العمومي أو من يقوم مقامه واقوال النقيب أو وكيله المحكمة : —

بعد سماع اقوال النيابة واقوال حضرة محمد بك يوسف المحامي وكيل النقابة الآن واقوال حضرة احمد لطفي بك المنتخب تقياً

لسنة ١٩٢٥ والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان موضوع النزاع يتلخص في ان نقابة المحامين دعت الجمعية العمومية لاجتماع سنوي تعقده في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وحضر في ذلك اليوم جمهور من المحامين أثبتوا حضورهم كما هي العادة المتبعة بأن قيدوا اسماءهم في دفتر معد لذلك فكان عدد المقيدين (١٢٩) ولم يكتفوا بذلك بل اتفقوا على حصر العدد بواسطة المناداة على الاسماء من واقع الدفتر فكان عدد الذين اجابوا (١٠٤) ثم بدأ العمل بأن تلي محضر الاجتماع السابق وتصدق عليه وأخذ السكرتير في تلاوة تقرير مجلس النقابة. الا ان احد الاعضاء قام مطالباً بحصر عدد الموجودين من جديد زاعماً ان عددهم يقل عن المائة فعارضة بعض زملائه واحتدمت المناقشة بينهم ثم اظهرت اغلبية المجتمعين تصميمها على الاستمرار في العمل ولكن اعضاء مجلس النقابة اختلوا عندئذ في غرفة خاصة للمداولة ثم اعلنوا على الجمعية انه قرر ابرارهم على وجوب اعادة التتيم على الموجودين ولما لم يقبل منهم الحاضرون ذلك انسحب اعضاء مجلس النقابة من الاجتماع ورأى الباقيون انه لا بد من السير في اعمالهم الى النهاية فاختاروا من بينهم خمسة اعضاء بصفة مكتب وقتي لادارة عملية الانتخاب التي اسفرت عن انتخاب النقيب ووكيل النقيب واربعة اعضاء جدد بعد ذلك عرض الفريقان المتنازعان الامر على مهدي وزير الحقانية فرأى ان يحيله على

محكمة النقض والابرار عملاً بالمادة (٥٤) من قانون المحاماة نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ لتنظر المحكمة في اوجه البطلان الخاصة بتشكيل الجمعية العمومية وتأليف مجلس النقابة بانياً طعنه على ان الاجراءات التي تمت في الجمعية العمومية بعد انسحاب مجلس النقابة السابق جاءت مخالفة لنص المادتين ٢٧ و ٣١ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين

« ومن حيث انه بجملة المرافعة دفع حضرة محمد بك يوسف الوكيل السابق للنقابة دفعاً فرعياً بعدم جواز نظر الموضوع اليوم لأنه لم يمض من تاريخ تشكيل الجمعية العمومية الا عشرة ايام وان ميعاد الطعن هو ثمانية عشر يوماً وانه يجوز ان تظهر اوجه جديدة للطعن فترفع للمحكمة وطلب بناء على دفعه هذا التأجيل الى ان تنتهي مدة الثمانية عشر يوماً » وحيث ان هذا الدفع لا محل له وطلب التأجيل غير مقبول لانه لا يؤدي الا الى نتيجة غريبة وهي ان القانون انما اراد بتعيين ميعاد لكل طعن ان لا يحصل الطعن الا في آخر يوم من ذلك الميعاد وهذا تفسير تأباه المبادئ المقررة وتنفيه النصوص الصريحة عن تلك المواعيد . ولذلك يتعين رفض هذا الدفع » وحيث ان محمد بك يوسف دفع ايضاً في مرافعته بعدم جواز الطعن بناء على ان اجتماع الجمعية العمومية لم يكن صحيحاً فيكون القرار الذي صدر منها غير موجود

« وحيث ان هذا الدفع هو في الحقيقة كل موضوع الدعوى والقول بأن القرار غير

موجود لا يفيد الا ان الجمعية العمومية ما كان يصح لها ان تختار من بين اعضائها رئيساً لادارة عملية الانتخاب من غير اعضاء مجلس النقابة السابق وان الاجراءات التي تمت من انتخاب اعضاء النقابة الجدد باطلة . وهذا هو كل الطعن الذي قدمه معالي وزير الحقانية لهذه المحكمة للفصل فيه طبقاً لنص المادة ٥٤ من قانون النقابة فنظرته المحكمة بجملة اليوم

« وحيث ان النزاع ينحصر في امرين اثنين : الاول ، ما هو اختصاص وسلطة النقيب ومجلس النقابة في حال انعقاد الجمعية العمومية . الثاني ، كيف يكون العمل لو تعذر لاي سبب كان مجلس حضور النقابة عند انعقاد الجمعية العمومية وهل اذا انسحب اعضاء المجلس او لم يقبل احد منهم ان يترأس الاجتماع عملاً بالمادة ٣٨ من قانون النقابة يبطل الاجتماع حتماً او يكون للجمعية العمومية الحق في ان تستمر في اعمالها » وحيث عن الامر الاول فان من مقابلة

المواد ٣٨ من قانون النقابة و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ من اللائحة الداخلية يتضح ان الجمعية العمومية يرأس اجتماعها النقيب او ينوب عنه وكيله او اقدم اعضاء مجلس النقابة . وقد تحدت سلطة الرئيس في المادة ٢٧ من اللائحة حيث ذكر بها انه ووكيله والسكرتير وامين صندوق النقابة هم ايضاً رئيس ووكيل وسكرتير وامين صندوق الجمعية العمومية . وبما انهم يكونون مكتب النقابة فيصبح هذا المكتب والحالة هذه بمجرد انعقاد الجمعية العمومية مكتباً لهذه الجمعية العمومية ويترتب على ذلك ان هذا المكتب

لا تكون له وظيفة الا ادارة مناقشات الجمعية العمومية كما هو مفهوم من نص المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية ومعنى ذلك ان مجلس النقابة يصبح لا وجود له في حال انعقاد الجمعية العمومية وان اعضاءه يكونون فقط اعضاء فيها كباقي الاعضاء يشتركون في الاعمال اسوة بزملائهم تحت اشراف الرئيس

« وحيث انه في الواقع يلزم التمييز بين اختصاصات مجلس النقابة واختصاصات الجمعية العمومية فان للمجلس كيانا خاصا، فله اجتماعات واجراءات واعمال قائمة بذاتها وكلها مبينة في الباب السادس من اللائحة الداخلية. واما الجمعية العمومية فلها اختصاص ونظام انعقاد مبين في الباب الخامس من اللائحة المذكورة. وليس هناك اى نص يعطى لمجلس النقابة آية سلطة عند اجتماع الجمعية العمومية بل يختصر الامر في ان بعض اعضائه يكونون بمقتضى القانون مكتب الجمعية العمومية كما ذكر وليس اذن لهذا المجلس ان يتخذ اى قرار بدون اشتراك باقي الجمعية العمومية فيه

« وحيث انه مما ذكر يتضح انه اذا كانت الجمعية العمومية تقرر الاستمرار في اعمالها وجب على اعضاء المجلس احترام قراراتها ولا وجه له في أن يتداول على انفراد وبالتالي لا يكون لما يقرره على هذه الصورة ادنى مفعول

« وحيث انه من جهة ثانية قد ينبى المادة ٣٩ من قانون النقابة ان اجتماع الجمعية العمومية يكون صحيحا اذا حضر مائة عضو

او اكثر وانه في حالة عدم توافر هذا العدد الجمعية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوما من الاجتماع الاول ومفهوم ذلك ان الجمعية العمومية هي صاحبة الحق في تأجيل الاجتماع متى رأت ان العدد المطلوب لم يتوفر واما اذا تحقق لديها ان العدد متوفر فتقرر الاستمرار في عملها وليس يملك مجلس النقابة اذن ان يتخذ قرارا مخالفا لرأى الجمعية العمومية في ذلك على انه قد ثبت من محضر الاجتماع ان عدد الاعضاء قد حصر بكيفية دقيقة فاعتبرت الجمعية العمومية الاجتماع صحيحا وبدأ فعلا في الاعمال الواردة بالجدول

« وحيث انه يستنتج مما تقدم ان تصرفات مجلس النقابة عند اجتماع الجمعية العمومية في يوم ١٢ ديسمبر ١٩٢٤ كانت متجاوزة لحدود اختصاصه ولا سلطة له تدبر محاولته فض الاجتماع فكانت الجمعية العمومية مضطرة لحكم الظروف ان تستمر في اعمالها بالكيفية التي قررتها لانجاز الغرض الذي اجتمعت لاجله

« وحيث عن الامر الثانى فانه ظاهر مما سبق بيانه انه ما كان في وسع الجمعية العمومية بعد اذ تحققت ان اجتماعها صحيح الا ان تستمر في اعمالها ولا مانع من القانون يمنعها من تشكيل مكتب جديد مؤقت لادارة عملية التصويت وهو ما فعلته حتى تم انتخاب اعضاء مجلس النقابة بدلا من الذين انتهت مدتهم وقد اوجدها في هذا المركز تصرف اعضاء المجلس القديم وهو ذات المركز الذي كانت توجد به اذا تعذر حضور اعضاء مجلس النقابة للاجتماع

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض الدفع الفرعى المرفوع
من حضرة محمد بك يوسف وبقبول الطعن
شكلاً وبرفضه موضوعاً وبصححة الانتخاب
(طعن معالى وزير الحفانية ضد قرار الجمعية
العمومية للمحامين المتعقدة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
القاضي بانتخاب حضرات الاساتذة احمد بك لطفى
نقيباً وصليب بك سامى وكيلًا للنقابة واحمد بك
نجيب براده وعبد الرحمن الرافعى بك واحد افندى
رشدى وعبد الحميد افندى لطفى اعضاء لسنة ١٩٢٥
المقبلة في القضية المقيمة بجدول المحكمة نمرة ٢٣٨
سنة ٤٢ قضائية . صدر الحكم برئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا وبحضور جناب المستر برسيفال
والمستر كرشو واصحاب السعادة والمزة احمد عرفان باشا
ومحمد مظهر بك وجندى عبد الملك بك وكيل النيابة)

او اذا فرض ان النقيب امتنع عن دعوة الجمعية
العمومية لاجتماعها السنوى فاجتمعت هي من
تلقاء نفسها بناء على طلب ثلاثين من اعضاءها
(المادة ٣٨ من القانون) وفي هذه الحالة
يكون للجمعية بلا شك الحق المطلق بتشكيل
مكتب لادارة اعمالها والسير في ما اجتمعت له
وهذا الحق مستمد لها من روح قانونها ومن
لفظه الذى يحتمه اجتماعها سنوياً في شهر
ديسمبر . ومن الطبيعى لتحقيق غرض القانون
ان لا تكون الجمعية العمومية خاضعة لتحكم
مجلس النقابة اذا تراءى له ان يعطل اجتماعاً
رات هي انه صحيح (راجع في ذلك كتاب
هوبان وبوسفية) عن الشركات والجمعيات
جزء ثانى طبعة خامسة ص ٢٨٩ و ٢٩٠)

قَضَاءُ الْمَجْلِسِ الْحَسَبِيِّ الْعَلِيِّ

١٩٨

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

مجلس حسبي . حجر . رفع الحجر . اذا
ثبت ان لا مال لدى المحجور عليه .

القاعدة القانونية

اذا ثبت للمجلس الحسبي ان لا فائدة من
الحجر على شخص لسبق تصرفه في جميع أمواله
تعين رفع الحجر عنه .

(استئناف الحرمة سليمة سليمان صقر ضد عبد الحى
ابراهيم مطاوع نمرة ٩٣ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٩٧

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حجر . تنازل طالب الحجر بطريق البوستة .

القانونية القانونية

لا يوجد مانع قانونى من قبول تنازل طالب
الحجر اذا ارسل هذا التنازل للمجلس الحسبي
بطريق البوستة

(استئناف محمود افندى حمدى ضد محمود بك قدرى
نمرة ٨٦ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمزة والفضيلة
ابوبكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ سيد الشناوى
ومحمد حمدى الفلكى بك)

١٩٩

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

مجلس حسي . قيسم . فقير . محل اقامة بعيد .

القاعدة القانونية

إذا كان القيم فقيراً وساكناً في محل بعيد عن محل اقامة المحجور عليه وليس في استطاعته القيام بواجبات المحجور عليه وجب استبداله بآخر تتوفر فيه الشروط اللازمة للمجلس :

« حيث ان الست هانم بنت محمد شعبان الخشاب المتظلمة قد طعنت على قرار مجلس حسي مركز الزقازيق الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٤ القاضي بعزلها من القوامة على اخيرا احمد محمد شعبان وبتعيين محمد صادق افندى الخشاب قيا بدلها للاسباب التي ذكرتها بصحيفة التظلم » وحيث انه يتبين من الاوراق ان محمد افندى صادق موظف بنيابة منيا القمح أي بعيد عن الزقازيق محل اقامة المحجور عليه

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه فقير وليس في استطاعته القيام بواجبات المحجور عليه والاجدر بها هي اخته القيمة السابقة ولذلك يرى المجلس الغاء القرار المطعون فيه وعزل هذا القيم وتعيين الست هانم محمد شعبان الخشاب قيا على المحجور عليه »

(طعن معالي وزير الحقانية ضد محمد افندى صادق « القيم المعين » وآخر نمرة ٩٧ سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة صالح حقي باشا وعلى بك حسين والشيخ سيد الشاوي العضو بالمحكمة العليا الشرعية ومحمد هدى الفلكي بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية سابقاً)

٢٠٠

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

مجلس حسي . استئناف . شخص ليست له صفة .
حالة استئناف . عدم جواز

القاعدة القانونية

إذا لم تستأنف وزارة الحقانية القرار الصادر من المجلس الحسي الابتدائي وصدقت عليه ثم تقدم لها استئناف من شخص ليست له صفة فأحاطته على المجلس الحسي العالي للنظر فيه فلا يعتبر هذا استئنافاً منها ووجب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

المجلس :-

« من حيث انه تبين من الاوراق ان ممدوح بك رياض رفع استئنافاً عن القرار الصادر من مجلس حسي مديرية الجيزة بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ القاضي برفض طلب عزل الست نعمة الله هانم رياض من الوصاية على اولادها القصر وذلك بعريضة قدمها لوزارة الحقانية في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ وقد احالت الوزارة هذا الاستئناف على المجلس الحسي العالي لنظره »

« وحيث انه بجلسة اليوم دفع الحاضر عن الست نعمة الله هانم رياض الوصية فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد القانوني ولانه لا صفة لممدوح بك رياض في هذا الاستئناف وقد وافق الوكيل عن ممدوح بك عن عدم وجود حق له وقال

٢٠٢

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤
مجلس حسي . وصي . فقير . محل إقامة بعيد .
القاعدة القانونية

إذا وجد بين أفراد عائلة الصغير من يصلح
للوصاية وكان الوصي الذي اختاره المجلس الحسي
الابتدائي فقيراً ومحل إقامته بعيداً عن اطميان
القصر وجب إلغاء القرار المتضمن تعيين هذا
الوصي وإعادة الأوراق للمجلس الحسي الابتدائي
لاختيار بدله

(طمن معالي وزير الحفانية ضد محمود افندي لبيب
الوصي على قصر المرحوم الحاج ابراهيم سيد احمد نمرة
١١٣ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب السعادة
ابو بكر يحيى باشا والهيئة السابقة)

٢٠٣

حكم تاريخه ١١ يونيو سنة ١٩٢٢
مجلس حسي . وصي . ام . اجني .

القاعدة القانونية

ان ام القاصر هي اشفق عليه وارفق به
ولديها من الغيرة عليه والعناية بأمره مالا يتوفر
على الوجه الأكمل عند غيرها من ذوى الارحام
فيجب اذن تعيين الأم وصية على ولدها القاصر
دون ذى الرحم عندما يثبت ان الام أهل
للوصاية وعندها من الكفاءة والاقتدار ما تستطيع
معه القيام بهذه المأمورية على ما ينبغي ان يكون
(استئناف معالي وزير الحفانية بناء على تظلم الست
غنايت هاتم حرم المرحوم عمر باشا سلطان ضد محمد بك
ابراهيم الوصي نمرة ٨٠ سنة ٢١ — ١٩٢٢ . دائرة
معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة
والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ محمد
مصطفى المراغى ومحمد صالح باشا)

ان الاستئناف يعتبر مرفوعاً من الوزارة فهو
مقبول لحصوله في الميعاد

« وحيث ان الوزارة لم تستأنف لانها
سبق وصدقت على القرار في ١٢ ابريل سنة
١٩٢٤ وكل ما عملته بعد ذلك هو احالة استئناف
ممدوح بك رياض للاسباب التي بنى عليها تظلمه
دون غيرها على المجلس الحسي العالي للنظر فيه
ولا يعتبر هذا استئنافاً منها

« وحيث انه مما تقدم يتبين ان ممدوح
بك فضلاً عن عدم وجود صفة له في الاستئناف
فان استئنافه حصل بعد الميعاد المقرر قانوناً
وعليه يكون الدفع الفرعى بعدم قبول
الاستئناف شكلاً في محله ويتعين قبوله »

(طمن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم ممدوح بك
رياض ضد الست نعمة الله هاتم رياض الوصية على
اولادها القصر نمرة ١٠٨ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة
حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا والهيئة السابقة)

٢٠١

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤
مجلس حسي . استئناف . حجر . ذو الشأن . القيم .

القاعدة القانونية

من المقرر قانوناً ان الطعون والاستئنافات
يجب تقديمها من النيابة وذوى الشأن ، والقوام
ليسوا من ضمن ذوى الشأن ، فليست لهم أى
صفة في تقديم طعون واستئنافات عن القرارات
التي تصدر بفك الحجر أو برفض طلب فك الحجر

(استئناف مصطفى محمد امين خالد ضد السيد محمد
امين خالد نمرة ١٠١ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة
صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

الفرنسي لانه بنى على نص خاص في مسائل

الحريق لم يرد مثله في القانون المصري »

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة
حسن افندي ادريس ضد محمد السعيد سيد وآخر وحضر
عنهما حضرة محمد افندي عبد الوهاب البرغى المحامى
نمرة ٢٤٠ سنة ٣٩ قضاية دائرة حضرة صاحب العزة
احمد زكى ابوالسعود بك وجناب مستر هل وصاحب العزة
على سالم بك)

٢٠٥

حكم تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

حكر . اتفاق على عدم زيادته . أثره

القاعدة القانونية

الاتفاق مع الناظر على عدم زيادة الحكر
في أى وقت اتفاق باطل لا يقيد الوقف فانه
من المبادئ المقررة ان الحكر يتغير تبعا
للزمان والمكان .

المحكمة : -

« حيث يتضح من عريضة الاستئناف
ومن المرافعة الشفوية ان النزاع ينحصر في
الحقيقة في قيمة الحكر الواجب على المستأنف
دفعه للمستأنف عليهما

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان
الحكر يتغير بالزمان والمكان وعلى هذا
فالاتفاق مع ناظر الوقف بعدم زيادة الحكر
في أى وقت ما يخالف لهذه المبادئ الثابتة

٢٠٤

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٣

مستأجر . تلف . مسئولية . « المادة

٣٧٨ مدني »

القاعدة القانونية

ليس المستأجر مسئولا عن التلف الحاصل
لما هو مؤجر اليه الا اذا ثبت بانه وقع باهماله
بان كان من فعله أو فعل مستخدمه أو الساكن
أو المستأجر من باطنه مالم يوجد شرط يخالف
ذلك، ولا محل في مثل هذه الحالة للابتشهاد
بالقضاء الفرنسي لانه بنى على نص خاص في
مسائل الحريق لم يرد مثله في القانون المصري
المحكمة : -

« حيث ان الحكم الابتدائي في محله
للاسباب التي بنى عليها ولان وزارة الاوقاف
اذا ادعت اهمال المستأجر وترتيب مسئوليته
على ذلك وجب عليها ان تثبت هذا الاهمال
لان المادة «٣٧٨» من القانون المدنى صريحة
في ذلك فهي لا تلزم المستأجر بغير التلف
الحاصل من فعله او فعل مستخدمه او الساكن
او المستأجر من باطنه الا اذا وجد شرط
مخالف لذلك ، ولا يصح الاستشهاد بالقضاء

فهو شرط باطل ولا يقيد الوقف كما فصلت ذلك محكمة اول درجة .

« وحيث انه فيما يختص بمقدار الحكر فقد رأت هذه المحكمة مع مراعاة مقدار الحكر الاصلى وقيمه ١٦٥٣ قرشاً و ٣٠ فضة سنوياً الذى كان حصل الاتفاق عليه من نحو ٦٠ سنة ومع مراعاة قيمة العقار المطلوب تصقيمه بالنسبة لصافي ايجاره والعوائد المربوطة عليه ومع مراعاة التحسين الذى حصل فعلاً بسبب مضي الزمن الطويل السالف ذكره ومكان العقار ان مقدار الحكر الاصلى واجب زيادته الآن ، وترى من الاعتبارات السالف ايضاحها تقدير الحكر بضعف المقدار الاصلى اى بزيادة الحكر الى مبالغ ٣٣٠٧ قرشاً و ١٠ فضة صافي سنوياً ابتداء من سنة ١٣٣٨ هجرية ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف ولا محل لتعيين خبير آخر »

(استئناف السيد افندى عبد الفتاح كاطور وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الفتاح افندى الشلقاني الحامى نائباً عن حضرة عثمان بك نور الدين الحامى ضد عبد القادر افندى محمود شرف وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد افندى توفيق عمران الحامى نائباً عن حضرة عبد الحافظ افندى فكرى الحامى نمرة ٦٣٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرتي صاحبي العزة فوزى بك المطيعى ومحمد بك مصطفى)

٢٠٦

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢

فصل الموظف من الخدمة . الغاء الوظيفة . اعلانه .
(المادة ١٤٦ من القانون المالى)

القاهرة القانونية

القول بان الاخبار بالغاء الوظيفة غير كاف

لفصل الموظف وانه يجب اعلانه بأمر الرقت لا يستند الى نص صريح فى القانون، لأن القانون أوجب اعلان الموظف بالرفت ولم ينص على صيغة معينة لاعلان ذلك الرقت، فاخبار الموظف بانه اصبح بلا وظيفة يؤديها ويتقاضى عنها راتباً يعتبر اعلاناً بالرفت المحكمة :-

« حيث انه ثبت من الاوراق ان وزارة المعارف قررت الغاء الوظيفة التى كان يشغلها الشيخ احمد والى بمدرسة برلين اعتباراً من أول ابريل سنة ١٩١٥ وارسلت اليه خطاباً بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٥ اخبرته فيه بالغاء وظيفته من ذلك التاريخ ودعته الى العودة للقطر المصرى حالا ووضعت تحت تصرفه النقود اللازمة لذلك فطلب الشيخ احمد والى من الحكومة الالمانية ان تسمح له بالعودة ولكنها رفضت التصريح له بمبارحة برلين . وفى يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٥ نشرت وزارة المعارف اعلاناً بالجريدة الرسمية ذكرت فيه ان الاجراءات التى اتخذت لاعادة الشيخ احمد والى الى القطر المصرى لم تأت بالنتيجة المطلوبة واعلنت بناء على ذلك ان يعتبر منفصلاً عن خدمتها ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٥ ثم سكت الفريقان الى ان وضعت الحرب اوزارها وفى يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ كتب الشيخ احمد والى الى الوزارة يطالبها بالتأخر من ماهيته فأرسلت اليه ما استحقه من الماهية عن المدة من أول اغسطس سنة ١٩١٤ لغاية

شهر مارس سنة ١٩١٥ ، ولما ان سألها عن ماهيته عن المدة الباقية اجابته بأنها اخطرت بخطابها رقم ٢١ يناير سنة ١٩١٥ بأنها قررت الغاء وظيفته من الميزانية ابتداء من اول ابريل سنة ١٩١٥ وان الخطاب سلم اليه بواسطة السفارة الامريكية وارسلت اليه نسخة من الاعلان المدرج بالجريدة الرسمية عن انفصاله من سلك خدمة وزارة المعارف العمومية فرفع الشيخ احمد والى دعواه الحالية يطلب فيها الحكم على الوزارة بان تدفع له ماهيته وملحقاتها عن المدة من ابريل سنة ١٩١٥ لغاية ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ وهو التاريخ الذى علم فيه باعلان الرقت المنشور بالجريدة الرسمية وان تدفع له ايضا المكافأة التى يستحقها عن مدة خدمته من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٧ لغاية ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ ومبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضاً

« وحيث ان الفصل فى هذه الدعوى يتوقف: اولا على معرفة التاريخ الذى يعتبر فيه الشيخ احمد والى مفصولا من خدمة وزارة المعارف وهو الاساس الذى يبنى عليه تقدير الماهية والمكافأة . ثانياً تحديد العلاقة بين الفريقين فيما يختص بالعودة الى القطر المصرى وهى العلاقة التى تعتبر اساساً للتعويض

عن تاريخ الفصل من الوظيفة

« حيث ان الخطاب الذى ارسلته وزارة المعارف الى الشيخ احمد والى صريح فى الدلالة

على الغاء الوظيفة من الميزانية اعتباراً من اول ابريل سنة ١٩١٥ وفى ذلك ما يكفى للعلم بأنه اصبح بلا وظيفة خارجاً عن القطر المصرى يؤدى لها عملاً ويتقاضى عنها راتباً بعد ذلك التاريخ

« وحيث ان الخطاب تناول فوق ذلك العبارة الآتية : « ووزارة المعارف لا يمكنها فى الوقت الحاضر ان تخبركم عن الوظيفة التى ستشغلونها (اذا كان هناك تعيين) عند عودتكم للقطر المصرى وذلك لان وظيفتكم التى تشغلونها الآن الغيت مع العلم بان الوزارة ستنظر فى حالتكم بما يعود عليكم بالمنفعة وفى حالة اخفاقكم فى تنفيذ امر الوزارة الخاص بعودتكم للقطر المصرى بدون تأخير ممكن تلافيه فان وزارة المعارف غير مسئولة عنكم بعد ذلك ولا تصرف لكم مصاريف العودة » وحيث انه فى هذه العبارة اخباراً صريحاً ايضاً بأن التعيين فى وظيفة داخل القطر المصرى لم يكن امراً محققاً بل كان امراً محتملاً فضلاً عن انه معلق على شرط عدم الاخفاق فى تنفيذ امر الوزارة

« وحيث ان المحكمة ترى بناء على ذلك ان فى الخطاب الرقم ٢١ يناير سنة ١٩١٥ اعلاناً كافياً للعلم بالغاء الوظيفة وبالفصل من تلك الوظيفة اعتباراً من اول ابريل سنة ١٩١٥ » وحيث ان القول بأن الاخبار بالغاء الوظيفة غير كاف وانه كان يجب على الوزارة اعلان الموظف بأمر الرقت ايضاً قول لا يستند

الخطأ الذي ترتب عليه ضرر فيجب عليها
تعويض هذا الضرر عملاً بمحكم المادة ١٥١ من
القانون المدني »

عن مدة الحرب

« وحيث ان المحكمة ترى في تقدير
التعويض عن مدة الحرب الى الهدنة ان يبنى
على اساس الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف
قبل الحرب وهو ١٦ جنيتها من اول ابريل
سنة ١٩١٥ لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩١٨
فيكون المبلغ المستحق عن هذه المدة ٧٢٠
جنيتها مصرياً »

« وحيث ان الشيخ احمد والى لا يستحق
اعانة غلاء المعيشة عن هذه المدة لان هذه
الاعانة كانت مقصورة على المستحقين المقيمين
بالقطر المصري بنص صريح في الاوامر
الصادرة بها »

« وحيث انه بناء على ذلك لا يكون ثمة
سبب صحيح يستدعى تحميل الوزارة تعويضاً
عن مدة الحرب تزيد عن مبلغ الـ ٧٢٠ جنيتها
لان الموظف لم يكن يستحق اكثر من هذا
المبلغ اذا لم تلغ وظيفته من الميزانية أو يفصل
من الخدمة، ولا يعترض على ذلك بأنه قد حرم
من احتساب هذه المدة في المكافأة لان هذا
الحرمان يقابله عدم خصم شيء منها للمعاش
وغيره من اسباب الاستقطاع التي تسرى على
رواتب الموظفين »

الى نص صريح في القانون فائماً اوجب القانون
في المادة « ١٤٦ » اعلان الموظف بالرفق ولم
ينص على صيغة معينة لاعلان الرفق . فكل
خطاب تناول اخبار الموظف بأنه اصبح بلا
وظيفة يؤدي لها عملاً ويتقاضى عنها راتباً
يعتبر اعلاناً بالرفق وما بقي من النص يرجع الى
الاجراءات التي تتبع في ايصال هذا الخبر
أو الاعلان الى الموظف لاثبات العلم به

عن التعويض

« حيث انه ثبت من الاوراق المقدمة
في هذه الدعوى ان الشيخ احمد والى حاول
العودة الى القطر المصري بناء على طلب الوزارة
فمنعته السلطات الالمانية من مبارحة برلين
واضطر ان يبقى بها الى ان وضعت الحرب
أوزارها »

« وحيث انه لا نزاع في ان وجود الشيخ
احمد والى بمدينة برلين قبل نشوب الحرب
لم يكن عملاً اختيارياً بل كان من عمل وزارة
المعارف المصرية »

« وحيث ان هذه الوزارة لم تستدعه في
الوقت المناسب بل جاءت دعوتها اليه متأخرة
بحيث استحال عليه العودة واستحال على
السفارة الأمريكية مساعدته فاضطر الى البقاء
بألمانيا يلتمس موارد الرزق يتعيش منها
بسبب قطع راتبه »

« وحيث ان ابطاء الوزارة في استدعاء
موظفيها في الوقت المناسب يعتبر من قبيل

بمع الزهرنة

« وحيث عن المدة اللاحقة لتاريخ الهدنة لم يقدم الشيخ احمد والى دليلا على انه حاول العودة الى القطر المصرى ومنع من ذلك كما اثبتته فى المدة الاولى ولكن ترى المحكمة من جهة اخرى ان العذر الذى يقدمه بلسان وكيله عن اضطراره للاستدانة وضرورة وفائه لديونه قبل مبارحة تلك البلاد امر معقول لانه لم يكن ذا اراد ينفق منه بعد ان حبست عنه وزارة المعارف معونتها

« وحيث انه كما يتعين على وزارة المعارف وقد تبينت مسئوليتها عن تفقة هذا الموظف اثناء الحرب ان تسارع الى دفع ما يستحقه من المال عقب الهدنة مباشرة ليتسنى له وفاء ديونه واصلاح شؤونه بعد العناء الذى يقاسيه مثله فى مدة الحرب فى بلاد اجنبية

« وحيث ان ابطاء الوزارة فى تسوية حسابها مع هذا الموظف فى الوقت المناسب ترتب عليه ضرر آخر يجب عليها تعويضه وترى المحكمة تقدير التعويض عن هذا الضرر بمبلغ ١٥٢ جنيها

عن المظافة

« وحيث عن المكافأة تبين من احكام المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المعاشات الصادر بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ ان

المكافأة التى يستحقها الشيخ احمد والى عن مدة خدمته من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٧ لغاية شهر مارس سنة ١٩١٥ هى راتب ثمانية شهور أى ١٢٨ جنيها

« وحيث ان مجموع المبالغ الثلاثة هو ١٠٠٠ جنيه مصرى فيتعين الزام الوزارة بدفع هذا المبلغ مع المصاريف مناصفة »
(استئناف الشيخ احمد والى وحضر عنه حضرة الاستاذ حافظ افندى عامر المحامى ضد وزارة المعارف وحضر عنها حضرة الاستاذ حليم بك دوس واستئناف الوزارة ضد الشيخ احمد والى فقرة ٩٢٢ وقرعة ١٠٣٠ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة احمد زكى ابو السعود بك وجناب المستر هل وصاحب العزة على جلال بك)

٢٠٧

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤
تحرير على عدم الانقياد للقوانين . تجريد جريمة .
حمل صورة الجاني . المادة ١٥٤ عقوبات

القاعدة القانونية

تعاقب المادة « ١٥٤ من قانون العقوبات من حرص غيره باحدى طرق النشر العلانية الميينة فى المواد ١٤٨ وما بعدها على عدم الانقياد للقوانين وحسن امراً من الأمور التى تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون . فمجرد حمل صورة شخص سبق الحكم عليه فى جريمة سياسية لا يكتفى لاعتبار المتهم مجزأاً للجريمة أو محسناً للجريمة التى ارتكبها صاحب الصورة

المحكمة :

عن التهمة الاولى

« من حيث بالاطلاع على العدد الصادر في مدينة براين من جريدة « اذاد شرق » أي جريدة الشرق بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ تبين ان العبارة المدرجة بها المرفوع بشأنها الدعوى العمومية نصها (حصل بعد ذلك خلاف بينه وبين سراي عابدين سول للسراي أن تستنجد بدار الحماية ودار الحماية تقبض على معالي الوزير ويرسل به الى مالطه هو واسماعيل صدق باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا وقد صدر بهذه الحادثة بيان رسمي من دار الحماية ، اما التكذيب الذي صدر بعد ذلك بناء على طلب السراي فما لا يمتد به) »

« وحيث ان الفاظ تلك العبارة لا تفيد بأي وجه التعريض بمقام الذات الملكية ولا تتم على شيء من ذلك بل كل ما يمكن ان يؤخذ منها خصوصاً باضاقتها الى باقى مقال العدد المذكور في تلك الجريدة انها موجهة لاعمال الوفد والتي من شدة انكار المتهم لها يرى انها اوجدت خلافا بين دولة سعد باشا والسراي في ذلك الوقت أدى الى استنجد السراي بدار الحماية الى آخر ما هو مذكور بها والذي يؤيد استفزاز الكاتب من تلك الاعمال وتأنيفه منها وضع المقال تحت عنوان « عودة الوفد الى الدسائس والماضي المؤلم » ويتأكد هذا تمام التأكيذ من سياق باقى عبارته المدرجة تحت

العنوان المار ذكره وما ينم عليه قلمه في البعد عن مظنة التعريض بمقام الذات الملكية الواجب على الجميع تقديسها واحلالها محلها اللائق بها من التجلة والاحترام كذلك كان الأليق بالنيابة التريث في استنتاج مثل هذه التهمة الشنيعة التي تكاد ان لاتصدر الا ممن به مس. اذ ليس من السهل التصديق بان مصرىً يعيب في ذات مايكه المقدسة اللهم الا اذا كانت عبارتها واضحة في ذلك معنى ومبنى الامر الغير موجود في هذه الدعوى

« وحيث فضلا عما ذكر فانه لا يمكن قاتونا ان تنصرف كلمة « السراي » المذكورة في الجملة المرفوعة الدعوى العمومية بشأنها على الذات الملكية كما يتضح ذلك في احتياط الشارع في المادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب العقاب بمقتضاها حيث حصرها فيها شخصياً دون سواها ، ولهذا تشدد في العقوبة وهذا لا يمنع من أن عبارة استنجد السراي بدار الحماية غير صحيحة ولكن من الاسف ان مجرد الكذب الغير مشوب بسوء النية لا عقاب عليه

« وحيث متى تقرر هذا تكون التهمة المنسوبة للمتهم غير صحيحة وتجب براءته منها

عن التهمة الثانية

« من حيث ان هذه التهمة تتلخص في أن المتهم رؤى في ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٢ بشارع

٢٠٨

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤

صحافة . جريدة . طلب إلغاء الجريدة . عدم
نشرها الحكم الصادر بالادانة . عقوبة تبعية .

القاعدة القانونية

قضت الفقرة الثالثة من المادة « ١٦٧ »
من قانون العقوبات انه يجب على كل جريدة أو
رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في
أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي
صدر فيه الحكم المذكور وإن تأخرت عن ذلك
حكم بالغائها . والحكم بإلغاء جريدة إنما هو حكم
تبعي من اختصاص المحكمة التي تحكم في الموضوع
الأصلي فإذا لم يشتمل الحكم الصادر بالعقوبة
الأصلية على هذه العقوبة التبعية فلا يمكن رفع
الامر من جديد لمحكمة الجنايات لاستصدار
حكم بإلغاء الجريدة لأن في هذا إعادة النظر في
الجريمة مرتين

المحكمة : —

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت
المذكور بأنه في يوم ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٤
بمدينة القاهرة بصفته مديراً لجريدة الكشكول
لم ينشر الحكم الذي صدر ضده في القضية رقم
١٢٦٠ سنة ١٩٢٤ استئناف مصر في جريمة قذف
بواسطة النشر في جريدته المذكورة في أثناء
الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وطلبت

البوستة يدائرة قسم الموسيقى بمدينة القاهرة واضعا
في إحدى عراوى سترته صورة مصغرة قيل
انها للورداني

« وحيث فضلاً عن تجرد الدعوى من
الدليل الكافي على ذلك مع انكار المتهم له
لعدم ضبط تلك الصورة من جهة وعدم الجزم
من الشاهدين اللذين رأياه بمعرفة شخصيتها
حتى سألاه عنها من جهة أخرى فإن مجرد حمل
تلك الصورة المصغرة بفرض صحته لا يكفي
لاعتبار المتهم مجزأً أو محسناً امراً من الامور
التي تعد جنائية توجب العقوبة قانوناً خصوصاً
لفقدان الشرائط التي استلزمها المادة « ١٥٤ »
من قانون العقوبات المطلوب معاقبة المتهم عليها
من حصول ذلك التحسين أو التحيز بأحدى
الطرق المبينة بالمادة « ١٤٨ » من قانون
العقوبات

« وحيث بناء على ما ذكر يكون ما أرادت
أن تذهب اليه النيابة من ان المتهم بمحمله تلك
الصورة المصغرة في إحدى عراوى سترته كان
يجبذ جنائية قتل المرحوم بطرس باشا غالى بعد
أن قضى على وقوعها أربعة عشر عاماً واصبحت
في خبر كان غير وجيه وتكون هذه التهمة غير
ثابتة ايضاً »

(قضية النيابة العمومية ضد عصام الدين حفي ناصف
افتدى نمرة ٤٩ سايرة الموسيقى سنة ١٩٢٤ المقيدة
بجدول المحكمة نمرة ٦٧٢ احالة سنة ١٩٢٤ . دائرة
حضرة صاحب السعادة احمد عرفان باشا وجناب مستر
كرشو وصاحبي العزة محمد بك مظهر وابراهيم بك جلال
وكيل النيابة)

محاكمته بالمادة ١٦٧ فقرة ثانية من قانون العقوبات

« وحيث انه بجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى طلبت النيابة الحكم بغلق جريدة الكشكول وطلب الدفاع اصلياً عدم قبول الدعوى واحتياطياً عدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها

« وحيث ان النيابة العمومية تتركن على المادة ١٦٧ فقرة ثالثة من قانون العقوبات التي نصها (ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية ان تنشر الحكم الصادر بشأنها في احد اعدادها التي تنشر في اثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور فان تأخرت عن ذلك حكم بالغائها)

« وحيث ان المتهم طلب بلسان المحامين عنه اصلياً عدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة الجنايات واحتياطياً عدم قبولها من النيابة العمومية وعلى سبيل الاحتياط الكلى عدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى

« وحيث انه يفهم جلياً من منطوق الفقرة الثالثة من المادة ١٦٧ المذكورة ان حكم الغاء الجريدة انما هو حكم تبعي من اختصاص المحكمة التي تحكم في الموضوع الاصلى والذي يؤيد هذا ان حكم الغاء الجريدة لا يمكن اعتباره من عداد المخالفات أو الجنح أو الجنايات حتى يمكن تقديمه للمحكمة منفصلاً عن الموضوع الاصلى لان الشارع المصرى لم يجعل عدم النشر جريمة قائمة بذاتها ولم يرب

لها عقوبة بدنية أو مالية كمثل الحال في القوانين الفرنسية حيث قرر لها هناك غرامة ١٠٠ فرنك خلاف الغلق ولهذا السبيل امكن اعتبارها جنحة منفصلة يمكن تقديمها للمحاكم المختصة

« وحيث ان محكمة جنايات مصر سبق بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ان فصلت في موضوع القذف الذي كان منظوراً امامها فعدم اشتغال الحكم على الغاء الجريدة في حالة عدم النشر لا يمكن الرجوع اليه الآن واصبح الحكم المذكور مكتسباً لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً

« وحيث متى تقرر ذلك تكون الدعوى الحالية غير مقبولة ولا محل للبحث في باقي الدفوع »

(قضية النيابة العمومية ضد سليمان افندي فوزى وحضر عنه حضرات الاساتذة ابراهيم بك الهلباوى وتوفيق بك دوس ومحمد افندي كامل البندارى واحمد افندي رشدي نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب السعادة والمنة احد عرفان باشا وجناب مستر هل وكامل بك ابراهيم ومحمد بك رشدي وكيل النيابة)

٢٠٩

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤
صحافة . قذف . كتابة كلمات القذف بحروف مكبرة
سوء نية .

القاعدة القانونية

ان كتابة بعض الكلمات بحروف مكبرة
عن باقى حروف الجملة كلها يستفاد منها ارادة

كاتبها المعنى العادي للكلمة المذكورة بما يفيد ما يخالفها. فاذا كتب القاذف ان فلانا يشتغل «بالذمة» التي اشتغل بها من قبل من باب التهم كان غرض الكاتب الطعن في ذمة المقدوف في حقه وهذا الامر يكفي وحده لاثبات سوء النية لمحكمة :-

«حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٢٤ بمدينة القاهرة بصفته مديرا لجريدة الكشكول نشر فيها بالعدد رقم ١٥٣ الذي بيع للجمهور عبارة تضمنت قدفا في حق حضرة صاحب السعادة احمد زكي باشا بأن اسند اليه أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وعقابه قانونا انه اشترك في اختلاس اموال لمجلس الوزراء وطلبت محاكمته بالمواد ١٤٨ و ١٦٦ و ٢٦١ و ٢٦٧ و ٢٦٢ من قانون العقوبات

« وحيث أنه بجلاسة هذا اليوم المحدد لنظر الدعوى طلبت النيابة عقاب المتهم بالمواد ١٤٨ و ١٦٦ و ٢٦١ و ٢٦٧ و ٢٦٢ من قانون العقوبات وأنكر المتهم ما اسند اليه وطلب المحامون عنه البراءة وذلك للأسباب الواردة بمحضر الجلسة « وحيث ان بالاطلاع على جريدة الكشكول رقم ١٨ ابريل سنة ١٩٢٤ التي تصدر بالقاهرة ويديرها سليمان افندي فوزي تبين أن بالصحيفة الاخيرة منها رسما لسعادة احمد زكي باشا وآخر للحسين بن علي ملك الحجاز السابق وتحتها العبارة الآتية (زكي باشا - المسألة يا مولاي اسهل مما تتصوره - أدى الهلال تحت باطى

وسأرفعه لك في أفق مصر بالذمة التي اشتغلت بها في مجلس الوزراء) مع ملاحظة ان كلمة «بالذمة» مكتوبة بحروف كبيرة عن باقي احرف الجملة « وحيث أن الحكم في هذه الدعوى يستلزم البحث في توفر سوء نية المتهم أو عدم توفرها في هذه الجملة

« وحيث أن كتابه كلمة «بالذمة» بحروف مكبرة عن باقي حروف الجملة كلها يستفاد منها ارادة واضعها تحريف المعنى العادي للكلمة المذكورة بما يفيد ما يخالفها والا فما كان هناك داع الى تمييزها عن باقي العبارة، وما اعتذر به المتهم من استفاد الحروف العادية لم تره المحكمة وجيها في ذاته

« وحيث مما يساعد على هذا سبق الحكم على المتهم لقذفه في حق زكي باشا من محكمة الجنايات بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ بما لا يخرج عن معنى ما ذكر طعنا في ذمته

« وحيث ان التعريض بالذمة بهذه الكيفية وفي هذه الظروف لا شك من الأمور التي لو كانت صادقة لأوجبت احتقار المقولة فيه عند أهل وطنه ولذلك يكون سوء النية متوفراً « وحيث أن عقاب المتهم على ما ذكر ينطبق على نص المواد ١٤٨ و ١٦٦ و ٢٦١ و ٢٦٧ من قانون العقوبات

(قضية النيابة العمومية ضد سليمان افندي فوزي وحضر عنه الاساتذة ابراهيم بك الهلباوى وتوفيق بك دوس وعبد الملك افندي حمزه واحمد افندي رشدي عمرة ٣٥ سايرة عابدين سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعرزة احمد عرفان باشا وجناب مستر هل وكامل بك ابراهيم ومحمد بك رشدي وكيل النيابة)

٢١٠

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قذف سبب . افتراء . اهانة . موظف عمومي .
سوء نية . اثبات الوقائع .

القاهرة القانونية

ان المبدأ الذي قرره وجرت عليه محكمة
النقض قضى بأن القانون أراد أن يعاقب على
نشر الالفاظ التي تخدش ناموس الاشخاص
واعتبارها بقيود واحدة سواء كانت تلك الالفاظ
معتبرة قذفا أو سبا أو افتراء أو اهانة أى انها
كلها معاقب عليها الا اذا كانت من قبيل الطعن
على أعمال احد الموظفين العموميين وحصلت
بسلامة نية وبشرط اثبات ما اسند الى الموظف .
المحكمة : -

« من حيث أن النيابة العمومية اتهمت
المذكورين بأنهما في المدة ما بين ٤ مارس سنة
١٩٢٤ الموافق ٢٨ رجب سنة ١٣٤٢ و ١٤ مايو
سنة ١٩٢٤ الموافق ١٠ شوال سنة ١٣٤٢ بمدينة
القاهرة الاول بصفته مديرا لجريدة السياسة اليومية
ورئيس تحريرها نشر فيها بالاعداد رقم ٤٢١
و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٨ و ٤٨٠ التي بيعت للجمهور
مقالات عنوانها (الى رأى العام) و (سعد باشا
بين القول والعمل) تضمنت اهانة لهيئة رسمية
نظامية في الدولة المصرية وهي الوزارة كما تضمنت
اهانة الموظفين عموميين وهما حضرة صاحب

الدولة سعد زغلول باشا ورئيس مجلس الوزراء
وحضرة صاحب المعالي محمد نجيب الغرابي باشا
وزير الحفانية وذلك بسبب أمور تتعلق بوظيفتهما
كما تضمنت كذلك قذفا في حق حضرة
صاحب المعالي محمد ابراهيم باشا النائب العمومي
بأن اسند الى معاليه أنه تصرف في تحقيق قضية
كفو الزيات وقضية حادثة محطة طنطا وقضية
حادثة مسجد وصيف تصرفا يدل على غرض
خاص وذلك كله بالعبارات الواردة في المقالات
الآنف ذكرها والثاني بصفته شريكا للتهمة
الاول الفاعل الاصلى في الجريمة السابق بيانها
بأن ساعده مع علمه بها في الاعمال المسهلة
والمتممة لارتكابها بأن الف المقالات المذكورة
أنفا وقدمها لنشرها فنشرها فعلا في الجريدة
المذكورة بالاعداد السابق الاشارة اليها . وطلبت
محاكمتهما فعلا بالمواد ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠
و ٢٦١ و ٢٦٢ و ١٦٦ مكررة و ١٦٧ من قانون
العقوبات بالنسبة للاول وبالمواد المذكورة
والمادتين ٤٠ و ٤١ من القانون
المذكور بالنسبة للثاني

« وحيث أنه بجلسة اليوم المحدد لنظر
الدعوى أصرت النيابة العمومية على طلباتها السابقة
وطلب المحامون عن المتهم الثاني البراءة وذلك
للاسباب المينة تفصيلا بمحضر الجلسة

« وحيث بالاطلاع على المقالات المدرجة
في جريدة السياسة والمينة في صحيفة الاتهام

هذا النقد بعامل مهم هو خلو أوراق الدعوى من بيان اسباب الرفض
« وحيث مما سلف ذكره لا ترى المحكمة
وجها لادانة المتهمين ويتعين اذن برائتهما مما
اسند اليهما عملاً بالمادة (٥٠) من قانون تشكيل
محاكم الجنايات

« وحيث أن الدكتور محمد حسين هيكل
بك لم يحضر بعد اعلانه قانونا ويصح الحكم في
غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات
(قضية النيابة العمومية ضد الدكتور محمد حسين
هيكل بك وسعادة محمد حلمي عيسى باشا نمرة ٤٦ سنة
١٩٢٤ دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة احمد
عرفان باشا وجناب مستر كرشو ومحمد مظهر بك ومحمد
رشدى بك وكيل النيابة)

٢١١

حكم تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣
اجارة . تخفيض فية الايجار . زراعة قطن .
زراعة حبوب .

القاعدة القانونية

ان قانون أول مايو سنة ١٩٢١ لم يشترط
لجواز تخفيض فيات الايجار أن تكون الارض
المؤجرة قد زرعت كلها أو بعضها قطناً في جميع
سنى الايجار بل يكفي أن يكون الطرفان قد
راعى في تحديد فية الايجار الزراعة الحالية لذلك
الصنف أى زراعة الارض قطناً بحسب اصول
الزراعة من جهة ميعادها والمساحة التى لا يجوز
زرعها فيها تبعاً للتغيرات المرعية

المحكمة :-

بعد الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ

المرفوع بها الدعوى العمومية اتضح أن أهم ما جاء
فيها يتلخص في أن محمد حلمي عيسى باشا نشر
في جريدة السياسة التى يرأس تحريرها ومشتول
عنها الدكتور محمد حسين هيكل بك في مقام
الدفاع عن نفسه امام رأى العام بسبب فصله
عن منصب مدير القرية اقوالاً نسب فيها تحامل
الوزارة السابقة عليه وظلمه والنكايه به لانها اعتبرته
على رأيه خصماً سياسياً فاتقمت منه بالرفض وأن
النائب العمومي السابق كان غير معتدل في تحقيق
الوقائع التى نسبت اليه

« وحيث أن المبدأ الذى قرره وجرت
عليه محكمة النقض أخيراً قضى ان القانون اراد
ان يعاقب على نشر الالفاظ التى تخدش ناموس
الاشخاص واعتبارها بقيود واحدة سواء اكانت
تلك الالفاظ معتبرة قذفاً أو سبا أو افتراء أو
اهانة أى انها كلها معاقب عليها الا اذا كانت
من قبيل الطعن على اعمال احد الموظفين العموميين
واذا حصل ذلك بسلامة نية وبشرط اثبات
ما اسند اليه

« وحيث ان العبارات السالف ذكرها
انما كانت في مقام دفاع محمد حلمي عيسى باشا
عن نفسه على سبيل نقد عمل الحكومة بسبب
فصله من وظيفته ولا ترى المحكمة فيها ما يتجاوز
حد النقد المباح ولم تكن مشوبة بسوء النية الامر
الذى لم يتقدم عليه دليل من قبل الاتهام
خصوصاً اذا لوحظ ان المتهم كان مدفوعاً الى

أو بعضها قطناً في جميع سني الايجار بل يكفي أن يكون الطرفان قد راعيا في تحديد فية الايجار الزراعة الحالية لذلك الصنف أي زراعة الارض المؤجرة قطناً بحسب أصول الزراعة من جهة ميعادها والمساحة التي لا يجوز زرعها عليها تبعاً للتغيرات المرعية في زراعة هذا الصنف

« وحيث انه لا نزاع في ان متوسط الايجار الذي يحدد في عقد الايجار عن كل سنة انما روعي فيه القدر الذي كان يزرع قطناً حتى ولو كان ذلك لسنة واحدة وعلى ذلك كان من العدل تخفيض فية الايجار في السنة الثانية كما حصل في السنة الاولى حالة انه ما كان يصح عدم التخفيض في السنة الثالثة مع أن طرفي العقد راعيا في تحديد فية الايجار زيادة الارباح التي كانت منتظرة في السنة السابقة

« وحيث ان نص المادة الخامسة من القانون المذكور يشير الى هذا الحل بدليل أن تلك المادة تقضي بأنه في حالة التخفيض يجب مراعاة اثمان حاصلات الحبوب واثان القطن على حد سواء »

(استئناف مصطفى افندي عثمان الحكيم وحضرته حضرة الاستاذ صمويل افندي حنا الحامي والاستاذ محمد افندي حسن الحامي ضد محمد افندي السيد محمد وحضرته حضرة الاستاذ عبد الفتاح افندي رجائي الحامي مرة ٣٠٩ سنة ٤٠ قضائية ، دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وحضرته اصحاب العزة جناب مسير سودان وعلى جلال بك)

تعليق

صدر هذا الحكم تأييداً لحكم محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية المنشور بهذا العدد ضمن أحكام المحاكم الكلية والجزئية ص ٢٤٣

كل المرفوعة من مصطفى افندي عثمان الحكيم ضد محمد السيد محمد « مدعى عليه » وعرفان افندي ابراهيم وباسنلي افندي بشاي « اخصام ثلاثة » المينة فيه وقائع الدعوى وطلبات الاخصام القاضي ذلك الحكم حضورياً بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع الى المدعى مبلغ ١٥٢٠ قرشا والمصاريف المناسبة وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذا وأخرت المقاصة في اتعاب المحاماة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات . وبعد الاطلاع على باقي الاوراق وسماع المرافعة والمدولة قانوناً

« حيث أن حضرة مصطفى افندي عثمان الحكيم رفع استئنافاً عن هذا الحكم بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٢ ضد محمد السيد محمد افندي وطلب بورقة استئنافه قبول هذا الاستئناف شكلاً وموضوعاً بتعديل الحكم المستأنف والزام المعلن اليه بمبلغ ٢٨٥٢٠ قرشا ومصاريف أول وثاني درجة واتعاب المحاماة

« وحيث انه بجلسة المرافعة المحددة اخيراً لنظر هذا الاستئناف سمعت اقوال وطلبات الطرفين ودونت بمحضر الجلسة واجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

« وحيث أن الاستئناف مقبول شكلاً » وحيث أنه لم يشتمل على طعن وجيه ضد الحكم المستأنف التي تأخذ المحكمة بما بني عليه من الاسباب القاطعة

« وحيث ان قانون أول مايو سنة ١٩٢١ لم يشترط في الواقع لجواز تخفيض فيات الايجار أن تكون الارض المؤجرة قد زرعت كلها

جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير الغير المشروعة والاعتداء على حرية اصحاب الاعمال المذكورة في استخدام غيرهم من العمال وذلك باغرائهم عمال هذه الشركات على اختلال معاملها التي يشتغلون فيها بالقوة والتهديد وارهاب اصحابها اذا لم يدعوا لطلباتهم

وبما أن التهم المذكورة ترمى كلها الى غرض واحد وهو تغيير النظام الاجتماعى بالقوة وتبديله بأخر شيوعى فانه يجب تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات الحكم بعقوبة واحدة هي اشد العقوبات المحكمة :-

«حيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التى حصلت فى هذه القضية وشهادة الشهود الذين سمعتمهم بالجلسة ومن الاطلاع على الاوراق والكتب المضبوطة عند المتهمين وفى نقابة اتحاد العمال أن المتهمين اعتنقوا المذهب الشيوعى الذى نبتت بذوره فى روسيا وسرت عدواه الى كثير من بلاد العالم وأساس هذا المذهب الثورة على الحكومات وعلى اصحاب رؤوس الاموال وقلب النظام الاجتماعى بالقوة والعمل لمحو الفروق بين طبقات الناس وجعل السيادة للعمال كما يستفاد ذلك صريحا من الكتب التى ألفها زعماءه المقدم بعضها فى هذه القضية مثل مذكرات لينين وكتاب بوخارين وكتاب قانون واوضاع روسيا الشيوعية للدكتور ليد ياباق وغيرها ومن

٢١٢

محكمة جنایات اسکندرية

حكم تاريخه ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٤

اتفاق جنائى . تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة . اعتداء على حرية اصحاب الاعمال

القاعدة القانونية

يعد اتفاقا جنائيا معاقبا عليه بالمواد ٤٧ مكررة والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ اتحاد اشخاص مصريين مع آخرين هم اعضاء الدولة الثالثة الشيوعية بروسيا على تحييد تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية فى مصر بالقوة والارهاب وبوسائل غير مشروعة وبشر لا افكار الثورية المغايرة للبيادىء الاساسية لدستور الدولة المصرية وذلك بتوزيعهم علنا نشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات فى بعض المحافل العمومية وباشهار صور لزعماء الحزب الشيوعى . وهذه النشرات والمقالات ترمى الى الغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولة ونزع ملك الغير بغير الطرق المشروعة واستبداله بالنظام الشيوعى بالثورة والقوة والارهاب

ويعد أمراً معاقباً عليه بالمواد المذكورة وبالمادة ٣٢٧ مكررة المضافة الى قانون العقوبات بالقانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ تحريضهم متفقين على التحريض عمال شركة زيت الايجولين والغزل وكفر الزيات وابى شنب على ارتكاب

الواحد والعشرين شرطا التي اقرها مؤتمر الدولية الثالثة في روسيا واذاعها في الفروع التابعة له للعمل على مقتضاها وان المتهمين لم يكتفوا باعتراف هذا المذهب الضار المبني على الاوهام والخيالات بل القوا حزبا لترويج دعوته الثورية جعلوا مركزه بمدينة الاسكندرية والقوا له شعبا في كثير من الجهات مثل مصر وطنطا وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وشبين الكوم وغيرها وكانوا يوزعون شروط الدولية الثالثة السابق ذكرها مطبوعة بين افراد الشعب التي كانت مكلفة ببيت الدعوة الى هذا المذهب بين طبقات العمال وسعوا الى جمع نقابات العمال والتأليف بينها وأسسوا لها محلا سموه اتحاد نقابات العمال جعلوا مركزه بمدينة الاسكندرية وعلقوا على جدرانها صور زعماء الثورة الروسية ووضعت لكل شعبية لافتة تجرى عليها في تنظيم عملها واتخذت بعض الدفاتر لتسجيل اعمالها وقراراتها ومحاضر جلساتها وسمى المتهمون خصوصا اولهم «محمود حسني العرابي» في ايجاد صلة بين هذا الحزب وبين المركز الرئيسي للشيوعية في موسكو وسافر الى روسيا وطلب الانضمام الى الدولية الثالثة قبل طلبه بشرطين احدهما عزل (المسيو روزنتال) الذي كان عضوا في الحزب من قبل لما كان مسمى بالحزب الاشتراكي وثانيهما تغيير هذا الاسم باسم الحزب الشيوعي وكان

يذهب الى المانيا للاجتماع بالشيوعيين هناك ويث الدعوة لمساعدة عمال الرور فيها ولما عاد من روسيا نشط في بث الدعوة الشيوعية وأخذ يحسن للناس ارسال أولادهم الى روسيا بحجة تعلم العلوم والصنائع والمبادئ الشيوعية مجانا فأنخدع بدعوته بعضهم وسافر اربعة من شبان مصر ليتضلّموا في هذا المذهب ويعودوا الى بلادهم فيكونوا اعوانا للدولية الثالثة في نشر مبادئها الثورية وكان الحزب الشيوعي المركزي في روسيا يد هذا الحزب ببعض رجاله وامواله لتقوية الدعوة كما تفيد احوال بعض المتهمين في التحقيق والمكتوب الفرنسي العبارة الذي امضاء محمود حسني العرابي المتهم الاول برسم اللجنة التنفيذية للدولية الشيوعية والذي ضبط قبل ارساله وقدم للنيابة بتاريخ اول مارس سنة ١٩٢٤ والذي بين فيه اعمال الحزب وجهوده وسوء حالته من الوجهة المالية وطلب مده بالمال والرقاء فقال صريحا ما ترجمته (ايها الرقاء والقادة وحراس الثورة العالمية انكم تعلمون العمل الذي ستقوم به مصر في هذه الثورة وتعلمون الحالة النفسية للشرقيين وقد بينا لكم حالة الحزب في مکتوباتنا السابقة كما وصفناها في هذا المكتوب قاعينوه وارسلوا اليه المال والرقاء الاكفاء فبذلك تؤدون خدمة كبرى الى الثورة العالمية)

« وحيث انه قد بلغ من تحقق التهمين بالمشهد الشيوعي واشرب نفوسهم جبهاتهم ارسلا تعزية في الزعيم لينين حين وفاته للمركز الرئيسي في موسكو وأخذوا يجذون الشيوعية في قرارات شعبهم وخطب الخطباء منهم واتخذوا اليوم الاول من شهر مايو من كل سنة عيداً للعمال يستريحون فيه من العمل تذكراً لهضمتهم

« وحيث أن مقتضى الواحد والعشرين شرطا التي وضعها الدولية الثالثة وجعلتها برنامجا لها ولجميع شعبها ومنها الحزب الشيوعي المصري الذي يدين بها التزام كل شيوعي يث الدعوى الشيوعية بجميع الوسائل الممكنة ومقاطعة الاشتراكيين المعتدلين الذين مبدؤهم تحسين حال العمال بالوسائل المشروعة واعتبارهم أعداء للثورة ومحاربتهم بكل ما في الوسع وصنع الدعوى والتهبيج اليوميين بصيغة شيوعية والرقابة العامة على الصحف المتخذة لنشر الدعوة ووجوب اقامة نظام سرى شيوعي بجانب النظام العلني الشيوعي يكون قادراً في الساعة الحاسمة على أن يقوم بواجبه نحو الثورة وبث روح التهبيج بين الجيوش وأن هذا التهبيج ضروري لنشر الدعوة وأنه لا بد من استمالة الاحزاب والفلاحين المدقعين في الفقر الى الدعوة بالاستمالة بهم وأنه لا بد من القيام بعمل حاسم نهائي ضد الاحزاب المعتدلة وبث هذه الفكرة بين اعضاء جميع الهيئات وأن العمل الشيوعي الذي يتبع ذلك لا يمكن تنفيذه

الا بدفع هذا الثمن وأن الدولية الشيوعية تحتم بطريقة قاطعة وبدون مناقشة ذلك العمل الذي يجب تنفيذه بأمرع ما يمكن وأن كل حزب يريد الانضمام الى الدولية الشيوعية يجب عليه ان يواصل اذاعة دعوتها بين النقابات وهيئات التعاون وطبقات جميع العمال وأن تنشأ نواة شيوعية ليكون عملها مؤثراً في انضمام النقابات الى الشيوعية وأن من واجب جميع الاحزاب التي تريد الالتحاق بالدولية الشيوعية أن تفتق من تريد انابهم عنها في البرلمان من العناصر المشكوك فيها وأن تطالب كل مندوب شيوعي أن يضع جميع مجهوداته في مصلحة الدعوة الثورية والتهبيج وأن على هذه الاحزاب أن تبنى على مبدأ المركزية الديمقراطية حتى إذا اشتعلت حرب أهلية استطاع الحزب الشيوعي أن يقوم بواجبه اذا نظم نظاماً جديداً يماثل النظام العسكري وزود بقوات واسعة يتمكن بها من بسط نفوذه من غير مقاومة ولا يكون ذلك الا اذا تمت بثقة الحاربيين الاجماعية وأن من الواجب على الاحزاب التي تريد الانضمام الى هذه الدولية أن تؤيد الجمهوريات السوفيتية في قيامها بحرب ضد الثورة الرجعية بسلا قيد ولا شرط وأن يفهموا العمال بالاستمرار على وجوب رفض قتل الذخائر والمعدات لأعداء الجمهوريات وأن على الاحزاب التي تحتفظ ببرامج الاشتراكيين الديمقراطيين القديمة أن تنقحها

بلا تأخير وتضع لكل منها برنامجاً شيوعياً جديداً موافقاً لأحوال بلده الخاصة ومفرغاً في روح الدولية الشيوعية ويجب أن تكون جميع برامج الأحزاب مطابقة لبرامج الدولية الشيوعية وأن جميع القرارات التي تصدرها مؤتمرات الدولية الشيوعية وقرارات لجنتها التنفيذية ملزمة لجميع الأحزاب المنضمة إليها وأن على كل حزب أن يغير اسمه فيجعله « الحزب الشيوعي لجهة كذا » وأن المنضمين إلى الحزب الذين يرفضون الشروط والموضوعات التي قررتها الدولية الشيوعية يجب اخراجهم من الحزب

« وحيث أنه تنفيذاً لهذه الشروط التي يدين بها المتهمون قد وضعوا لحزبهم برنامجاً سموه برنامج الحزب الشيوعي المصري وطبعوه معها في كراسة ونشروه بين العمال كما ذكر آنفاً وفي إحدى الجرائد الكثيرة الانتشار في مصر وهي جريدة الأهرام

« وحيث أنهم ابتدؤوا هذا البرنامج بأمور تتمطش إلى كثير منها نفس كل مصري وتود تحقيقها ليجعلوه سائغاً للعقول وهي العمل على تحرير مصر والسودان تحريراً تاماً خالياً من كل شائبة وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معاً ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها في البلدين ويتعاونوا على شن الغارة على مهتزميهما سواء أكانوا وطنيين أم أجانب وذلك بواسطة

الصراع الدائم وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفاً والوثوق بها في الحركة الوطنية مع احتفاظ الحزب الشيوعي بشعاره ومبادئه وجعل قناة السويس مرقاً أهلياً والغاء الدين العمومي الذي تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصري استعباداً اقتصادياً والغاء الامتيازات الأجنبية والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة والافراج عن المسجونين السياسيين ثم اتبعوا ذلك بأمور هي مقتضى ما تدعو إليه الدولية الثالثة في برنامجها وهي العمل بين نقابات العمال وهيئاتهم الغير منظمة والسعي للاعتراف بها رسمياً وبهيئات العمال السياسية إلى غير ذلك مما هو في مصلحة العمال والحقوق بهذا البرنامج آخر سموه برنامج الفلاحين اتوا في مقدمته بما يولد الشغناء والبغضاء في قلوب الفلاحين على اصحاب الاملاك ووضعوا له من القواعد ما يجلب الباهم ويحسن لهم الثورة مثل الغاء نظام ملكية العزب والغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً واعفاء من يملكون منهم أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الاميرية ومصادرة جميع الاراضي المملوكة للأفراد التي تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم أو استعماله لتحسين مزارع الشعب وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين التي اذا منحت الفرصة أمكن استنهاضهم أو حجز الارض لمنفعتهم الخاصة

وقاضت بها نفوسهم على السنتهم كما يستفاد ذلك من المكتوبات التي ضبطت عند بعض المتهمين خصوصاً ابرام كاتس المتهم السابع وقرارات لجنة اتحاد العمال المسجلة في دفتر محاضر جلساتها ومن شهادة بعض الشهود من رجال الشرطة بأن انطون مارون المتهم الثاني كان يحرض العمال امامهم ويسوي لهم حالتهم

« وحيث ان المتهمين استمروا على العمل لنشر الدعوة وجمع صفوف العمال على مقتضى برنامجهم ووفقاً لشروط الدولية الثالثة السابق تلخيصها الى أواخر شهر فبراير سنة ١٩٢٤ اذ كانوا على وشك عقد مؤتمر عام لاتحاد النقابات اتخذوا له المعدات وبثوا الدعوة اليه بين افراد شعب الحزب لاقرار برنامجهم أو تعديله ولكن الحكومة منعت عقد هذا المؤتمر » وحيث انه يتبين من قرارات الحزب واتحاد نقابات العمال ان المتهمين كانوا يحذون في اعمالهم كلها حذو الدولية الشيوعية الثالثة وينفذون مقاصدها وكانوا جادين في الدعوة الى مبادئها الى حد انهم كانوا ينشرون بعض الكتب والرسائل الموضوعة في هذا المذهب مترجمة وغير مترجمة وأن المتهم الأول محمود حسنى العرابي ترجم الى العربية كتاب بوخارين احد زعماء الشيوعية وكان يوزع طلبات الاشتراك فيه على افراد الشعب وان المتهم الثالث صفوان ابو الفتح وهو مدرس في احدى

« وحيث انهم عملوا لتنفيذ هذا البرنامج باعداد النفوس له وذلك بالتدخل بين طبقات العمال وتقسيمهم انهم هم اصحاب الشأن في البلد وهم الذين يجب أن تكون لهم السيادة على من عداهم من الطبقات وأنهم مغبونون في حقوقهم مهضومون في أجور اعمالهم وأن اصحاب الاعمال يظلمونهم ويقسون عليهم حتى أوجد وهم عليهم وثارت ثائرتهم في وجوههم فاضربوا عن اعمالهم في كثير من الشركات كشركات الاليجولين وكفر الزيات والغزل وابي شنب وظهروا في هذا الاضراب بمظهر بني وعدوان لم يعهد فيهم من قبل وذلك بعدم اقتصارهم على الكف عن العمل بل تعدوا ذلك الى احتلال المعامل ووقف حركتها والحيلولة بين اصحابها وبينها حتى لا يتمكنوا من تشغيلها بواسطة عمال آخرين ومقاومة بعضهم لرجال الشرطة بالقوة وعدم خروج البعض الآخر منها الا بعد انذارهم من جهة الحكومة لاستعمال قوة السلاح وكان الذي يدير حركة هذا الاضراب ويحرض عليه في بعض الشركات بعض المتهمين بموافقة الآخرين لتضامنهم في المبدأ وكان اظهرهم تحريضاً هو انطون مارون والشحات ابراهيم وابرام كاتس وهليل زانبرج وكان العمال في اثنائه يقبضون على قطع من حديد المعامل ويهددون بها من يناوئهم ويقولون لبعض رجال الشرطة إن هذه المعامل ملك لنا ونحن احق بها من اصحابها وهذه ولا شك نزعة شيوعية لقنها لهم المتهمون في تعاليمهم

المدارس كان على على تلاميذه بعض الامالى التى يجذب فيها الشيوعية وأن المتهم الحادى عشر عبد الحفيظ عوض كان يطرى الشيوعية على ملا من طلاب المعهد الاحدى فى طنطا فى منزل احد وجهائها ويزعم انها موافقة للدين الاسلامى مع انها تغايره كل المغايرة بل تنكر الاديان عامة كما يستفاد ذلك من اقوال أحد زعمائها المدعو بوخارين فى كتابه ١٠ ب . ت . الشيوعية فقد قال فى الصحيفة نمرة ٢٤٦ من هذا الكتاب ما ترجمته تحت عنوان (لماذا يتنافى الدين والشيوعية) قال كارل ماركس « الدين هو افيون الشعب » فمن واجب الحزب الشيوعى ان يفهم هذه الحقيقة احط جماهير الشعب العامل وان ييث فى نفوس الجماهير العاملة حتى أشدها تأخرأ هذه الحقيقة وهى ان الدين كان ولا يزال آله من أقوى الآلات فى ايدى الظالمين لابقاء التفاوت بين الطبقات واستغلال العمال وضمان طاعتهم وأن بعض متوسطى الادراك من الشيوعيين يستدلون على صحة الدين بانه لايمنعه من أن يكون شيوعياً فيمكنه أن يعتقد بالله وبالشيوعية وایمانه بالله لايمنعه من أن يقاتل لنصرة ثورة العمال ومثل هذا الاستدلال معيب من أساسه لأن الدين والشيوعية لايتفقان لا من الوجهة النظرية ولا من الوجهة العملية

« وحيث انه مما يدل أيضاً على ان المتهمين

كانوا يقتفون سنن الدولة الشيوعية الثالثة وينفذون تعاليمها ما جاء فى الخطاب المفتوح الذى ارسلوه الى دولة رئيس الحكومة المصرية بعد أن طبعوه ونشروه من طلبهم الاعتراف بتقابات العمال والفلاحين وحققا فى الدفاع عن حقوقها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وانشاء مكاتب لاحصاء العمال العاطلين وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل انحاء القطر أن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين فى تقابات ترفع مستواهم أسوة باخوانهم فى انحاء العالم وايجاد صلة بين هذه التقابات وتقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة والاعتراف بحكومة السيوفيت أسوة بالامم المتمدينة

« وحيث ان المتهمين قد وصلوا بالمثابرة على نشر دعوتهم بلا تعرض احد لهم الى أن دخل فى حزبهم ما يزيد على الف وخمسمائة عضو وذلك لأن مبادئه تستهوى النفوس الساذجة الجاهلة غير البصيرة بعواقب الامور بما تمنىها من الامانى الكاذبة ولو أن من انضموا اليه كانوا من ذوى العقل والبصيرة لأنكروه اشد انكار لأنه مغاير لمقتضى الفترة التى قضت بأن يكون الناس متفاوتين فى الادراك والمواهب وأنه من الظلم والبنى بغير الحق أن تكون ثمار العقول الكبيرة ونتائج الافكار الصحيحة ملكاً لغير اهلها وليس من السهل على عاقل أن يسلم بأن واضع هذا المذهب يعتقدون صحة عن سلامة قلب وحسن طوية، والاشبه بالحق أن تكون النزعة

الشيوعية حجاباً يستر وراءه غرضاً سياسياً كبيراً لطائفة من الناس وهم الذين أثاروا هذه الثورة في روسيا ورأوا أن أحسن وسيلة لأدراك غرضهم هي التظاهر بالرحمة على البؤساء من العمال والفلاحين والرثاء لحالمهم والقاء العداوة والبغضاء بينهم وبين الحكومات وأصحاب الأملاك وتآليبهم عليهم بحجة أن النظام الاجتماعي الحالي فيه قسوة وظلم على طائفة العمال وحشهم على الثورة للتخلص منه وسلب أموال الأغنياء وتوزيعها بينهم كما حصل في روسيا حتى إذا دان لمذهبهم العمال في كل قطر وضعوا انظمتهم وأظهروا مكنون غرضهم وأصبحوا أشد الناس ظلماً وقسوة

« وحيث أنه يتبين من جميع ما تقدم أن المتهمين في المدة التي مضت بين ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٤١ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ وبين ٢٦ رجب سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٤ بمدينة الاسكندرية

أولاً : اتفقوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا مع آخرين غيرهم وهم أعضاء الدولية الثالثة الشيوعية بروسيا كما يؤخذ ذلك من انضمامهم اليهم على تحييد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية في مصر بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة ثانياً : أنهم في المدة التي مضت بين ٢ صفر سنة ١٣٤٢ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وبين ٢٦ رجب سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٤ بالاسكندرية وطنطا والرقازيق وبورسعيد وشين الكوم وبلاد أخرى في المملكة المصرية

نشروا افكاراً ثورية مغايرة للمبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية جذبوا فيها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية في البلاد المصرية بالقوة والارهاب وذلك علناً بتوزيع نشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في بعض المحافل العمومية وباشهار صور لزعماء الحزب الشيوعي وهذه النشرات والمقالات تحوى اموراً وأفكاراً تخالف مبادئ الدستور الأساسية ومن شأنها أن تؤدي الى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل الغاء نظام الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة ونزع ملك الغير بغير الطرق المشروعة واستبداله بالنظام الشيوعي بالثورة والقوة والارهاب

ثالثاً : أنهم في المدة التي مضت بين ربيع الاول سنة ١٣٤١ الموافق ١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وبين ٢٦ رجب سنة ١٣٤٢ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٤ بمدينة الاسكندرية حرصوا متفقين على التحريض عمال شركات زيت الايجوليين والغزل وكفر الزيات وأبي شنب على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير الغير المشروعة والاعتداء على حرية اصحاب الاعمال المذكورة في استخدام غيرهم من العمال وذلك باغرائهم عمال هذه الشركات على اختلال معاملها التي يشتغلون فيها بالقوة وتهديد اصحابها اذا لم يذعنوا لطلباتهم واذا استخدموا غيرهم أو فصلوا احداً منهم من العمل

« وحيث أن عقاب جميع المتهمين على هذه التهم الثلاث ينطبق على نص المواد ٤٧ مكررة

اعضائه كانوا محبوسين وكل ما عمله البعض الآخر انما هو نشر المنشورات

ثالثا : اتهم لم يجرؤوا على الواحد والعشرين شرطا التي وضعتها الدولية الثالثة بل وضعوا لأنفسهم برنامجا خاصا وما جاء فيه من الغاء نظام العزب ومصادرة مازاد عن المائة فدان ليس فيه ما يدل على أن ذلك يكون باستعمال القوة بل أن غرضهم الوصول اليه من طريق التشريع على أن التعرض لحق الملكية وأخذ الاملاك من أربابها حصل له نظير في مصر من قبل في زمن سيدنا عمرو بن العاص الذي صادر الاطيان من اصحابها وجعلها خراجية وفي زمن محمد علي باشا خديو مصر الاسبق وفي عهد اسماعيل باشا، وعلى أن المراد بالثورة في عرف الشيوعيين انما هو الثورة الفكرية وأن قلب النظام ليس من الضروري أن يكون بالقوة بل قد يحصل بغيرها بعد اعداد النفوس له

رابعا : أن شروط علانية النشر المذكورة بالمادة « ١٤٨ » عقوبات لم تتوفر لانهم ما كانوا ينشرون مبادئهم الا بين اعضاء الحزب وبطريقة سرية

خامسا : أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ المطلوب معاقبة المتهمين بمقتضى المادة « ١٥١ » منه مغاير لحرية الفكر التي هي من المبادئ الاساسية للدستور وبذلك يكون معارضا وكان يجب عرضه على البرلمان قبل اصداره وأنه نص في الدستور على أنه يعمل به من تاريخ انعقاد

والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ والمادة ١٦٧ المكررة المضافة الى قانون العقوبات بالقانون المذكور

« وحيث أن باقى المواد التي طلبت النيابة العمومية تطبيقها ضد المتهمين المذكورين لا ترى المحكمة محلا لها لأن ما وقع من المتهمين بالفعل يدخل تحت نص المواد سالفة الذكر

« وحيث أن التهم التي رأت المحكمة ادانة المتهمين بها مرتبط ببعضها ببعض لأنها كلها ترمى الى غرض واحد وهو قلب النظام الاجتماعى بالقوة وتبديله بأخر شيوعى فيتعين معاملتهم بالمادة « ٣٢ » من قانون العقوبات

« وحيث ان دفاع المتهمين يتلخص في هذه المسائل وهي : -

أولا : ان السلطة العسكرية سبق لها أن قشت محل الحزب الشيوعى المصرى وأخذت ما فيه من الاوراق وأطلعت عليها وبرأت اثنين منهم وادانت الآخرين بتهمة أخرى

ثانيا : انهم لم يتفقوا اتفاقا جنائيا على الجرائم المذكورة فى التهم المسندة اليهم وانما كان غرضهم مساعدة العمال على نيل حقوقهم ودفع الظلم عنهم ورفع مستواهم الى الدرجة اللائقة بهم فى المجتمع الانسانى وأن الاتفاق الجنائى مشروط بأن يكون على تنفيذ الجرائم لا على مجرد الدعوة اليها وبالاتمرار عليه وبتعيين الجرائم المتفق على ارتكابها والحزب لم يستمر فى عمله لأن بعض

ووزعوه على اعضاء الحزب هو مستمد من شروط الدولية الثالثة التي لا يمكنهم أن يجحدوا عنها ومتفق معها في المبادئ والمقاصد وأنه لا يمكن ان يكون غرضهم الوصول الى ماقرروه في هذا البرنامج من طريق القانون لأن هذا يكون منافيا تمام المناقاة للمبادئ الثورية التي وضعها الدولية الشيوعية الثالثة والتي هم مطالبون بالاستمسك بها ومعاداة من يعمل على تقيضها ولا معنى لتفسير كلمة ثورة التي لاكتها السنتهم وجرت بها اقلامهم في كثير مما قالوا وكتبوا بالثورة الفكرية لأن اقوال زعماء الحزب الشيوعي واعمالهم تدل على خلاف ذلك وعلى أن المراد بالثورة انما هو الثورة الفعلية التي أساسها القوة المادية ولا معنى كذلك للمقارنة بين مايرى اليه المتهمون من الغاء الملكية الفردية وبين اعمال بعض ولاية مصر السابقين لأن سيدنا عمرو بن العاص دخل مصر فاتحاً بجيشه وسلاحه فتشبههم مايطمحون اليه بعمله هو حجة عليهم في انهم يريدون الثورة واغتصاب الاطيان من اربابها بالقوة على أن هناك فرقا بين عمل ذلك الفاتح العظيم وبين ما عمله الشيوعيون في روسيا وما يطمع المتهمون الى أن يحصل نظيره في مصر فان ذلك الفاتح ترك الاطيان للناس يزرعونها بكل حرية واختيار ويحصلون على ثمراتها في مقابل دفع خراجها وأما الشيوعيين في روسيا فانهم انتزعوها قهراً من اربابها وصيروا

البرلمان وعلى ذلك لا يصح تطبيقه على المتهمين « وحيث أن هذا الدفاع في غير محله أما أولاً فان المتهمين لم يقدموا للحكمة أى دليل على سبق محاكتهم على ما هم محاكون من أجله اليوم وتبرأتهم منه بل الثابت من الأوراق أن التهمة التي كانت موجهة الى بعضهم أمام المحكمة العسكرية انما هي تهمة المظاهرة. وأما ثانياً فان الاتفاق الجنائي وقع منهم فعلاً على تحييد قلب نظام الهيئة الاجتماعية المصرية بالقوة والتهديد والوسائل الاخرى الغير المشروعة كما يدل عليه انضمامهم الى الحزب الشيوعي الروسي الذي مبدؤه الاساسى قلب نظام الحكومات وهدم أرباب رؤوس الاموال بالثورة والقوة بعد الاستعداد لذلك بتكوين نقابات للعمال وضم هذه النقابات في عروة اتحاد واحدة لأيجاد القوة الكافية للثورة وذلك يستفاد صريحاً من الواحد والعشرين شرطا السابق تلخيصها ومن عمل الشيوعيين في الحكومة القيصريّة بروسيا وتحييدهم لقلب نظام الهيئة الاجتماعية هو جريمة معينة جاء ذكرها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات السالف ذكرها وقد استمروا على الاتفاق حتى وقت ضبطهم بنشر الدعوة الى مبادئ حزبهم وانكارهم على الحكومة ضبط بعضهم وضبط أوراقهم. وأما ثالثاً فان برنامجهم الذي نشره في بعض الجرائد وطبعوه في كراسة

غلتها الى الحكومة توزعها كيف تشاء وأما في عهدى محمد على باشا و اسماعيل باشا فالنظام الذي حدث فيهما كان مبنياً على طرق مشروعة تناسب ذلك الوقت . وأما رابعا : فلأن المتهمين لم يكتفوا في سبيل نشر دعوتهم الى الشيوعية بالافضاء بها سرّاً بل قد جهروا بها ونشروا برنامجهم في احدى الصحف السيارة وطبعوه مع شروط الدولية الثالثة في كراسة وكانوا يوزعونها علنا حتى علم بها فوق الف وخمسمائة عضواً ونشروا بعض هذه المبادئ في المکتوب المفتوح الذى وجه الى دولة رئيس الحكومة المصرية الذى طبع ونشر وكان احدثهم يحبذ هذه المبادئ الشيوعية في محفل وجد في بيت من شأنه أن يجتمع فيه كثير من الناس لمكانة صاحبه وكونه زعيما من زعماء الحركة الوطنية وكان آخرى على تلاميذه أمالى في تحييد الشيوعية وهذا كله كاف في توفر شرط العلانية . وأما خامساً : فلأن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ١٥١ من قانون العقوبات قد صدر من الجهة التى لها ولاية التشريع وقت صدوره ولم يأت نص

في الدستور مانع لتنفيذه أو معلق له الى الوقت الذى ينظره فيه البرلمان فاحكامه لا يمكن تعطيلها الا بقانون آخر ينسخها ومادامت موجودة فلا بد من تطبيقها على المتهمين

« وحيث أن المتهمين محمود حسنى العرابى وانطون مارون وصفوان ابو الفتح والشحات ابراهيم و ابرام كاتس وهليل زانبرج هم زعماء هذا الحزب واشدهم تحمساً للشيوعية واكثرهم نشاطا في بث دعوتها وهم بذلك اعظم خطراً فيتعين التمييز بينهم وبين باقى المتهمين في العقوبة وحالة الباقيين تدعو الى معاملتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات

« وحيث ان اجراءات الغياب قد اتخذت في حق المتهمين ابرام كاتس وهليل زانبرج حسب القانون فيصح الحكم عليهما غايبا »

(قضية النيابة العمومية ضد محمود حسنى العرابى وآخرين غمرة ٣٩٣ محرم بك سنة ١٩٢٤ صدر الحكم برئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة احمد راغب بدر باشا وعبد العزيز محمد بك مستشارين والسيد مصطفى بك وكيل النيابة)

قضايا المحاكم الكلية والحزبية

« وحيث أن العملة في اصدار قانون التخفيض مبالغة المؤجرين في الاجرة نظراً لارتفاع اسعار القطن ثم هبوط تلك الاسعار بعد ذلك » وحيث أنه اذا كانت هذه هي العلة التي اقتضت التخفيض في السنة الاولى التي زرعت فيها الاطيان قطناً فانها تقتضى التخفيض في السنة الثانية التي لم يزرع فيها قطن من باب اولى خصوصاً اذا لوحظ هبوط اسعار اصناف الزراعة الاخرى بنسبة هبوط اسعار القطن

« وحيث أن قيمة التخفيض الذي قرره اللجنة في السنة الاولى باتفاق الطرفين ٢٧٠ جنيتها يضاف اليه مثله عن السنة الثانية ويخفهم ذلك من الايجار

« وحيث أن المدعى يطالب المدعى عليه الآن بمبلغ ٢٨٥٣٠ قرشاً قيمة المستحق من الاجرة لغاية السنة الثانية ويجب أن يستنزل منه مبلغ ٢٧٠٠٠ قرشاً فيكون الباقي الواجب الحكم به للمدعى مبلغ ١٥٢٠ قرشاً

« وحيث ان المدعى عليهما الاخيرين (الخصمين الثالثين) طلبا ان يحكم بالغاء الحجز لأنهما مستأجرين من باطن المدعى عليه الاول وقد سددوا الايجار

« وحيث انه غير مذكور في عقد الايجار الصادر من المدعى الى المدعى عليه المذكور انه

٢١٣

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

اجارة . تخفيض الايجار . زراعة قطن أو حبوب سواء

القاهرة القانونية

ان المحكمة التي حدت بالشارع الى سن قانون تشكيل اللجان لتخفيض ايجار الاطيان الزراعية انما غلو المؤجرين في تقدير الايجار نظراً لارتفاع اسعار القطن وأسعار سائر الحاصلات من حبوب وغيرها، وما دامت هذه هي العلة التي اقتضت التخفيض في السنة التي زرعت فيها الاطيان قطناً فانها تقتضى من باب اولى التخفيض أيضاً في السنة التالية التي لم تزرع فيها الاطيان قطناً وزرعت حبوباً

المحكمة :-

« حيث أن النزاع بين المدعى والمدعى عليه الاول يتناول ما اذا كان قرار التخفيض الذي صدر عن ايجار تلك الاطيان في سنة ١٩٢١ أى في السنة الاولى يسرى في السنة الثانية فيقول المدعى انه لا يسرى عليهما لان الاطيان لم تزرع فيها قطناً ويقول المدعى عليه بسريانه مطلقاً

« وحيث ان عقد الايجار المتنازع بشأنه معقود لسنتين بايجار واحد في كليهما

مصرح له بالتأجير من الباطن والمادة ٦٧٠ مرافعات صريحة في أنه لا يجوز للمستأجر من الباطن طلب رفع الحجز المتوقع من المالك بعله أنه سدد الايجار إلا إذا كان من أجر اليه من باطنه. وأذونا بذلك في المقدم

(قضية معطى عثمان الحكيم ضد محمد افندي السيد محمد وآخرين نمرة ٧٦٦ سنة ١٩٢٢ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك فؤاد حسنى وعبد المسيح حنا بك ومصطفى سامى بك)

تعليق

أيدت محكمة الاستئناف الاهلية هذا الحكم بحكمها المنشور بهذا العدد تحت نمرة ٢١١ ص ٢٣١ .

٢١٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قرار تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

برلمان . حصانة اعضاء البرلمان . تأجيل دور الانعقاد

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة « ١١٠ » من الامر الملكى بوضع نظام دستورى للدولة المصرية على أنه لا يجوز في اثناء دور انعقاد البرلمان اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من اعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية

٢ - الحصانة البرلمانية تكون لأعضاء البرلمان في اثناء دور انعقاد البرلمان أو في اثناء التأجيل الحاصل في بحر مدة دور الانعقاد المحكمة :-

« من حيث ان الدفاع عن بعض المتهمين الذين هم اعضاء في مجلس النواب دفع بعدم

جواز اتخاذ اجراءات جنائية قبلهم طبقاً للمادة ١١٠ من الامر الملكى الخاص بوضع النظام الدستورى للدولة المصرية

« ومن حيث ان المحكمة لا تشك في ان المتهمين المذكورين حق التمتع بالحصانة البرلمانية سواء أكان ذلك اثناء انعقاد البرلمان أو اثناء التأجيل الحاصل في بحر مدة دور الانعقاد وقد أجمع الشراح على هذا الرأى الا ان المحكمة ترى ان الدفاع وضع نفسه في دائرة ضيقة وهى الاقتصار على نص من نصوص الدستور مع ان المسألة ليست كذلك

« ومن حيث انه لا نزاع في ان المحكمة في تحويل اعضاء البرلمان حق الحصانة هى حمايتهم حماية تامة من تعدى السلطة التنفيذية المحلية

« ومن حيث ان هذه العلة ليست متوفرة في حالة المتهمين في هذه القضية لان السلطة التنفيذية المصرية انما تدخلت بعد القبض عليهم بمعرفة دولة اجنبية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد هم امام قضائهم الطبيعيين عن الجريمة المنسوبة اليهم أى انها تدخلت لمصلحتهم ولم يكن غرضها التعدى على الحقوق التى خولها لهم القانون

« ومن حيث انه يؤخذ من مرافعة النيابة العمومية ان السلطة التنفيذية تسلمت بعض المتهمين المقبوض عليهم من دولة اجنبية لتحقيق معهم فلا يتيسر للسلطة المذكورة بعد هذا الاتفاق اخلاء سبيل المتهمين بدون تحقيق اعتمادا على نص الدستور

« ومن حيث ان النيابة العمومية ذهبت

ثانياً — مد حبس جميع المتهمين ١٤ يوماً
(معارضة حضرة الاستاذ ولیم مکرم عبید وآخرین
وحضر عنهم حضرات اصحاب السعادة والعزة الاساتذة
مرقص حنا باشا ومصطفى النحاس باشا وعزیز خانکی
بک وسلامه میخائیل بک ویوسف افندی مرقص حنا.
اصدر القرار حضرة صاحب العزة مصطفى محمد
بک رئیس المحكمة

تعليق

ان مسألة دوام الحصانة البرلمانية التي يتمتع
بها اعضاء البرلمان ما دام دور انعقاد البرلمان
لم يفض انعقاده مسألة مقررة باتفاق اراء
الشراح، وذكر العلامة اسميره العضو بالمجمع
العلمي ومدرس العلوم السياسية في المدرسة
الحرة ببساريس في كتابه (اصول القانون
النظامي الفرنسي طبعة رابعة صحيفة ٨١٣)
ما يأتي :

« ان دور انعقاد البرلمان يستمر قانوناً
ما دام لم يفض انعقاده، والتأجيل الذي به
يوقف رئيس الجمهورية دور انعقاد البرلمان
طبقاً للبند الثاني من القانون النظامي الصادر
بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ لا يمنع من بقاء
دور الانعقاد قائماً طول مدة التأجيل. وبناء عليه
تبقى الحصانة النيابية مستمرة طول مدة التأجيل
وقال الاستاذ اوجين بيير وهو ثقة من
اكبر الثقة في المسائل البرلمانية « تدوم
الحصانة النيابية ما دام الدور لم يفض . بناء
عليه لا يمكن القبض على احد اعضاء المجلسين
ومحاكمته في خلال دور انعقاد البرلمان الا في
حالة التلبس بجريمة في اثناء مدة التأجيل »
(راجع صحيفة ١٢١٧ فقرة ١٠٦٨ من كتابه
في الحقوق السياسية والانتخابية والبرلمانية
طبعة سادسة)

الى ان مجلس النواب قد اذن باتخاذ الاجراءات
القانونية ضد من يتهم من اعضاءه في الجناية التي
وقعت على معالي السردار وذلك بقبوله طلب
الدولة البريطانية بمثابة البحث عن الجناة
بدون مراعاة الاشخاص كنص التبليغ الرقيم
٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« ومن حيث انه وان كان قبول البرلمان
لهذا الطلب لا يعتبر اذناً خاصاً باتخاذ
الاجراءات القانونية ضد من يتهم من اعضاء
مجلس النواب الا انه يؤخذ منه ضمناً ان
المجلس يوافق على اتخاذ الاجراءات القانونية
ضد كل من يتهم في القضية ولو كان من النواب
وهذا يبرر على الاقل ما عملته السلطة التنفيذية
بصفة مستعجلة وقت تأجيل البرلمان

« ومن حيث ان المرجع الاخير على كل
حال في الاستمرار في اتخاذ الاجراءات القانونية
ضد المتهمين من اعضاء مجلس النواب هو
البرلمان وكتبه هي الاخيرة
« ومن حيث انه مما تقدم ترى المحكمة
جواز السير في الاجراءات ضد المتهمين
المذكورين

« ومن حيث ان المحكمة اطلعت على
التحقيقات التي قامت بها النيابة العمومية وعلى
الاوراق الواردة اليوم والتي امرت بضمها
للدوسيه فتبينت ان طلب النيابة مدة الحبس
في محله وترى اجابته لمصلحة التحقيق
لذلك

قررنا : أولاً — جواز اتخاذ الاجراءات
القانونية ضد المتهمين في هذه القضية من
اعضاء مجلس النواب

٢١٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اعلان الاوراق القضائية . غش في الاعلان .
جواز الطعن بعد الميعاد .

القاعدة القانونية

أوجبت المادة الثالثة من قانون المرافعات على أن الاوراق التي يصير اعلانها على ايدي محضرين يجب أن تكون مشتملة على بيانات منها (اسم الخصم الذي تعلن هذه الاوراق في مصالحته ولقبه وصناعته أو وظيفته ومحل) وقضت المادة « ٢٢ » من القانون نفسه أن الاجراءات المقررة في المادة « ٣ » يقتضى مراعاتها والا يكون العمل لاغياً . فاذا تعمد المعلن اخفاء محل اقامته الحقيقي على المعلن اليه ليفوت عليه ميعاد الطعن في الحكم وجب اعتبار الاعلان باطلا لابتنائه على الغش ، والغش يبطل مفعول الاوراق والاجراءات ، ولا يجوز للانسان أن يستفيد من غشه

المحكمة : —

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المعارض طلب الحكم بعدم جواز استئناف عبد العزيز سعد القيومى لانه تقدم بعد الميعاد

» وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان ابراهيم رمضان المعارض اعلن

الحكم الى عبد العزيز سعد بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩٢٣ مخاطباً مع عمدة الناحية لخلق محله وذكر بالاعلان ان محل اقامته هو كفر الزبلاوى مركز المحلة الكبرى فأمرع عبد العزيز سعد ورفع استئنافاً قدمه لقلم المحضرين قبل الميعاد ولما توجه المحضر في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ اخبره شيخ البلد بأن ابراهيم رمضان المذكور اخذ عائلته من مدة شهر ونصف وقام من ناحية كفر الزبلاوى الى مصر ومعلوم للافوكاتو محمد افندى بهجت . ويؤخذ من هذه الاجابة ان ابراهيم رمضان قد تعمد التضليل لحرمان عبد العزيز سعد من تقديم استئنافه في الميعاد القانونى فذكر كذبا في اعلان الحكم ان اقامته بكفر الزبلاوى مع انه كان وقتئذ بحسب شهادة المشايخ قد ترك الكفر المذكور وانتقل منه هو وعائلته

« وحيث انه طالما ان اعلان الحكم لم يشمل بيان محل الاقامة الحقيقي وقت حصوله حتى كان يتيسر الى عبد العزيز عمل استئنافه واعلانه اليه في الوقت المناسب بل اشتمل على محل اقامة آخر ثبت ان المعارض تركه قبل الاعلان فيكون اعلان الحكم باطلا لكونه لم يشتمل على البيان المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٣ مرافعات ويكون الاعلان لاغياً عملاً بالمادة ٢٢ مرافعات ولا يترتب عليه مطلقاً احتساب ميعاد الاستئناف من وقت حصوله

» وحيث فضلاً عن ذلك فالمحكمة ترى من ظروف الدعوى ان المعارض استعمل طرق

الغش لخرمات عبد العزيز سعد من عمل الاستئناف في المدة المقررة

« وحيث ان الغش هو استثناء لكل القواعد القانونية وليس لانسان ان يستفيد من غشه

» وحيث لذلك ترى المحكمة أن الاستئناف مقبول شكلاً

عن الموضوع

« وحيث ان ديوان الاوقاف الملكية قدم كتابة مؤرخة ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣ صادرة من ابراهيم رمضان تتضمن اقراره بأنه استلم من الديوان المذكور ٨٠٠ مليم و٦٤ جنهما قيمة المحكوم له به من محكمة عابدين الجزئية بالحكم المستأنف وتنازل عن كل حقوقه قبل الديوان المذكور

» وحيث انه اتضح للمحكمة ان الاطيان كانت مؤجرة لمورث عبد العزيز سعد لمدة كانت تنتهي في سنة ١٩٢١ الزراعية واشترط في العقد بأنه اذا توفي المستأجر يفسخ الايجار فتوفي المستأجر في بحر سنة ١٩٢٠ ولكن الديوان لم يعلن الورثة برغبته في الاستلام فاستمروا واضع اليد وزرعوا الارض الزراعة الشتوية المعتاد زرعها في اكتوبر ونوفبر وبعد ذلك علموا بأن المعارض استأجر الاطيان من ديوان الاوقاف الملكية عن المدة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ فطلبوا من المعارض ان يدفع لهم قيمة البذار والحرث ويسلموه الاطيان فأبى وذلك بسبب ان اسعار الاقطان كانت تنازلت فرأى المعارض

ان يتخلص من وضع يده الامر الذي اضطر الاوقاف الملكية لان تبقى الاطيان تحت يد عبد العزيز سعد الفيومي وان تأخذ عليه كتابة بتسليمها الى المعارض عند طلبها

« وحيث مما يدل على ان المعارض هو الذي امتنع عن وضع اليد هو ان ديوان الاوقاف الملكية انذره في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ بالتوجه الى الاطيان لاستلامها في ٣١ يناير سنة ١٩٢١ بما عليها من الزراعة بعد محاسبة المستأجر القديم على تكاليفها فلم يحضر في الميعاد وتحرر بذلك محضر من عمدة ومشايخ ناحية اسحاقي وفاظر زراعتها ومعاون اول تفتيش كفر الشيخ يفيد عدم حضوره

« وحيث مما ذكر لا يكون له أى حق في المطالبة بتعويض ويتعين تأييد الحكم القيايى المعارض فيه »

(معارضة ابراهيم افندي رمضان ضد عبد العزيز سعد الفيومي وديوان الاوقاف الملكية الخصوصية نمرة ٣٠ استئناف سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة على بك عبد الرازق وحسن بك رفعت وأمين بك زكى)

٢١٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٣

تبيد . لا رديمة بل دين عادي . لا جريمة ولا عقاب . اتفاق باطل

القاعدة القانونية

١ - اذا كان في ذمة شخص لاخر دين ناتج من معاملات مدنية بجحة كأن يكون باقى ثمن

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان سبب العقود اذا كان مخالفاً للقانون يجوز اثباته بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن .

« وحيث انه لا شك في ان اتفاق الخصوم على ترتيب عقوبات جنائية في حالة التأخير عن تنفيذ التزامات مدنية غير المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ عقوبات هو مخالف للقانون لان تقرير العقوبات هو من عمل الشارع والا اصبح جميع المدينين بالتزامات مدنية عرضة للعقوبات الجنائية بسبب اضطرارهم واحتياجهم امام دائنيهم

« وحيث انه ثبت من اجابة الشيخ عليه عهدة نجيح في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بحضور بوليس هيبا انه لا يدين المدعى بالحق المدني ولا علم له بأن المتهم استلم نقوداً لتوصيلها اليه مع ان المدعى المدني قرر قبل ذلك انه سبق ان العمدة المذكور اخبره بعدم وصول دينه اليه بواسطة المتهم كما ان قرائن الدعوى تدل على عدم المسوغ لتكليف المتهم بذلك خصوصاً وان الحادثة السابقة الخاصة بمبلغ ٢٠٥ جنيهات كان محرراً بها سند وديعة وتبين من التحقيق انه قسط آخر من ثمن الاطيان عنها المبيعة للمتهم فضلاً عن بقية قرائن الدعوى المؤيدة عدم صحة السبب الوارد بالسند المؤرخ في ٢ اغسطس سنة ١٩٢١

« وحيث لذلك تكون التهمة المسندة الى المتهم على غير اساس ويتمين معاملته بالمادة ١٧٢ جنایات

اطيان مثلاً وثبت للمحكمة أن الدائن أراد اكراه المدين على اداء الدين كله في ميعاده بأن أخذ عليه سنداً ذكر فيه أن ذلك المبلغ أعطى له على سبيل الامانة وعرض المدين بذلك للمحاكم الجنائية فلا محل لاعتبار المدين مسئولاً عن جريمة تبديد تقع تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات

٢ - الاتفاق على جعل سبب الدين امانة مخالفة للحقيقة ، اتفاق مخالف للقانون لأنه اتفاق على ترتيب عقوبات جنائية في حالة التأخير عن تنفيذ التزامات مدنية غير المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات ، ومن ثم فانه في مثل هذه الحالة يجوز اثبات سبب الدين الحقيقي بكافة طرق الاثبات .

المحكمة : —

« حيث ان المتهم دفع أن سند الامانة المؤرخ في ٢ اغسطس سنة ١٩٢١ المتهم بتبديد قيمته لم يكن سببه الحقيقي الوديعة أو التوكيل بتوصيل المبلغ الموضح به الى الشيخ محمد عليه عهدة نجيح كما هو صريح عبارة السند بل ان المبلغ المذكور به هو باقي ثمن اطيان في ذمة المتهم للبائع واريده اكراهه بتعريضه للمحاكم الجنائية ليدفع كل المبلغ في ميعاده بدون تأخير واستدل على ذلك بجملة امور موضحة بدفائه ومذكرته وايدها بمستنداته

« وحيث ان المدعى بالحق المدني دفع بعدم جواز اثبات ما يخالف العقود الكتابية بالبينة ولا بالقرائن

يمكن تسجيل ذلك العقد، وعدم تسجيله يجعله عديم الأثر من حيث انتقال الملكية أو غيرها من الحقوق العينية المقررة فيه . فكل تزوير من شأنه العبث بهذه النصوص أو التخلص منها يترتب عليه ضرر اجتماعي وبوقوع الضرر الاجتماعي يتوفر ركن الضرر المشروط توفره في جريمة التزوير . فإذا كلف أحد المتعاقدين شخص سواه بالحضور لقلم كتاب المحكمة ليوقع بخطه على العقد متحلاً شخصيته والتقرير أمام الموظف المختص بأنه هو صاحب الختم أو الامضاء المطلوب التصديق عليها كان هذا الفعل تزويراً معاقباً عليه .

المحكمة :-

« بما ان المتهمين معترفون بصحة الوقائع المسندة اليهم في قرار الاتهام وانما ينحصر دفاعهم في ان الجريمة ينقصها ركن الضرر ارتكباناً على كون المتهم الاول مصطفى ابراهيم بدوى وهو الشخص الوحيد الذى كان يصح اعتباره مجنياً عليه في التزوير فيما لو وقعت الجريمة بغير علمه ورضائه كان في الواقع ملماً بجميع الاجراءات التى ارتكبها باقي المتهمين ومتفقاً معهم عليها من قبل كما ان ما فعله المتهمون كان صادراً منهم بنية حسنة لأنهم لم يقصدوا منه ايقاع الضرر بأى انسان خصوصاً وان الشخص الذى وقع الاستبدال فى شخصيته ليس البائع بل المشتري وهذا لا أهمية لوجوده شخصياً وقت التوقيع على العقد

» وحيث مما تقدم وضح عدم استحقاق المدعى المدني لتعويض ما «

(قضية النيابة العمومية وزكى افندى فخر الدين مدع بحق مدني ضد مصطفى افندى القولى نمرة ١١٧٨ استئناف سنة ٢٢ - ٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة حسن صادق رشيد بك وحضرتى صاحبي العزة محمد توفيق سري بك وامين زكى بك وحضرة سايا حبشى بك وكيل النيابة)

٢١٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قرار احالة تاريخه ٣ أغسطس سنة ١٩٢٤

تزوير . ضرر . ضرر مادي . ضرر اجتماعي .
قانون التسجيل الجديد . انتحال شخص شخصية آخر

القاعدة القانونية

١ - من أركان جريمة التزوير الضرر .
والضرراً ما أن يكون ضرراً مادياً أو ضرراً أدبياً أو ضرراً اجتماعياً فكل جريمة تزوير يترتب عليها ضرر أدبي أو مادي يلحق بالافراد أو ضرر اجتماعي يلحق بقوانين الامة أو أوامر حكومتها أو انظمتها الموضوعية يجعل ركن الضرر متوفراً ولولم ينشأ عنها مباشرة للغير أى ضرر مادي ظاهر .
٢ - أن القانون الجديد الصادر فى ٢٦ يونية سنة ١٩٢٣ الذى وضع نظاماً جديداً بكيفية انتقال الملكية الاموال الثابتة والحقوق العينية العقارية الاخرى قد نص على وجوب التصديق على امضاء أو ختم كل من البائع والمشتري الموقع به على العقد فى قلم كتاب المحكمة قبل التسجيل بحيث أنه اذا لم يحصل التصديق على امضاء أو ختم البائع أو المشتري الموقع به على العقد فلا

« وبما ان الدافع ينظر بما تقدم الى حصر ركن

الضرر في الضرر المادي الذي يلحق بعض الافراد متغافلاً بذلك عن نوعين آخرين من الضرر اجمع عليهما علماء القانون . وهما الضرر الادبي والضرر الاجتماعي فكل جريمة يترتب عليها ضرر ادبي يلحق بالافراد أو ضرر اجتماعي يلحق بقوانين الامة أو أوامر حكومتها أو انظمتها الموضوعة يجعل ركن الضرر متوفراً ولو لم ينشأ عنها مباشرة للغير أي ضرر مادي ظاهر وبما ان القانون رقم « ١٨ » الصادر في ٢٦

يونيو سنة ١٩٢٣ جاء مقيداً لنصوص القانون المدني الخاصة بانتقال ملكية الاموال الثابتة والحقوق العينية العقارية الاخرى التي كانت تتم بمجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين (مادة ٤٥ وما بعدها و ٦٠٦ وما بعدها من القانون المدني) بأن جعل هذه الحقوق لا تنتقل سواء فيما بين المتعاقدين او بالنسبة لغيرهما الا بالتسجيل وان عدم التسجيل لا يجعل للعقود الخاصة بها من الاثر سوى التزامات شخصية بحجة بين المتعاقدين (انظر المادة الاولى من القانون المشار اليه)

« وبما ان ذلك القانون نص في المادة

الثالثة منه على وجوب اشتغال المحررات العرفية المقدمة للتسجيل على جميع البيانات الدالة على شخصية طرفي المتعاقدين (البائع والمشتري في ذلك على السواء) ونصت المادة السادسة منه على وجوب التصديق على امضاء أو ختم كل منهما الموقع به على المحرر في قلم كتاب المحكمة قبل التسجيل

« وبما انه يتضح مما تقدم انه اذا لم يحصل

التصديق على امضاء او ختم البائع او المشتري للوقع به على العقد طبقاً للقانون فلا يمكن تسجيل ذلك العقد وان عدم تسجيله يجعله عديم الاثر من حيث انتقال الملكية أو غيرها من الحقوق العينية المقررة فيه

« وبما ان كل تزوير من شأنه العبث بهذه النصوص أو التعلص منها لا جدال في انه مما يترتب عليه ضرر اجتماعي لان اباحة مثل هذا التزوير والسماح لاحد المتعاقدين ان يكلف سواه بالحضور لقلم كتاب المحكمة ليوقع على المحررات بالنيابة عنه منتحلاً شخصية صاحب الشأن والتقرير على خلاف الواقع امام الموظف المختص بأنه هو صاحب الختم أو الامضاء المطلوب التصديق عليه من شأنه ان يؤدي الى الفوضى والاخلال بالنظام العام وشل مفعول نصوص القانون كما انه من جهة اخرى يصبح من السهل على من تصدق على امضائه أو ختمه بهذه الوسيلة ان يطعن في صحة توقيعه اذا اقتضت مصلحته ذلك

« وبما انه فضلاً عن توفر ركن الضرر

الاجتماعي في الواقعة التي نحن بصددھا فإنها لا تخلو تماماً من الضرر المادي الذي قد يصيب خزانة الحكومة بطريقة غير مباشرة اذا انه يترتب على اباحة العمل الذي اتاه المتهمون اضاعة رسوم التوكيل الرسمي الذي كان يتطلبه حال من تعذر عليه الانتقال لقلم كتاب المحكمة من طرفي المتعاقدين لسبب من الاسباب حيث

« حيث ان المؤجر استلم من المستأجرين مبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة تأمين كما هو ثابت من عقد الايجار ولوقاته حلت المدعى عليها الاولى محله لانها تعينت ناظرة على الوقف عوضاً عنه

« وحيث ان نقطة البحث هي معرفة ما اذا كانت المدعى عليها الاولى ملزمة بصفقتها ناظرة وقف بمبلغ التأمين ام ورثة الناظر المتوفى هم الملزمون

« وحيث ان ناظر الوقف هو وكيل لادارة الاموال الموقوفة نيابة عن المستحقين فيها هو وهو مسؤول امامهم عن تلك الادارة ولهم الحق في طلب عزله اذا ثبت سوء ادارته ومن المبادئ القانونية ان عمل الوكيل ملزم للاصيل اذا كان داخلاً حدود التوكيل وبما انه لم يثبت ان قبض الناظر المتوفى لمبلغ التأمين كان خارجاً عن حدود موكله فيكون الوقف ملزماً برد ذلك المبلغ

« وبما ان المدعى الاولى عليها هي ناظرة الوقف فهي المسؤولة عنه وهي وشأنها مع ورثة المتوفى اذا ثبت عدم انتفاع الوقف بذلك المبلغ

« وحيث انه لا يوجد نص شرعي يخالف ذلك المبدأ فاذن تكون طلبات المدعين في محلهما قبل المدعى عليها الاولى فقط »

(قضية الشيخ محمد عبد المجيد وآخرين ضد الست امونة ابراهيم ابو ليلى وآخرين نمرة ٣٧٩ سنة ١٩٢٤ دائرة حضرات اصحاب العزة اسحاق عبد الملك بك وامين حافظ بك واحد كامل محمد بك)

٢١٨

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

ناظر الوقف . قبضة تأميناً . مسئولية الناظر الجديد . رجوع الوقف على ورثة الناظر القديم . اسبابه .

القاعدة القانونية

ناظر الوقف وكيل لادارة الاموال الموقوفة نيابة عن المستحقين فيها . فعله ملزم للوقف متى كان ذلك العمل داخلاً في حدود التوكيل ، فاذا قبض الناظر المتوفى تأميناً عن ايجار أرض الوقف ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض فالناظر الجديد ملزم برد التأمين بالنيابة عن الوقف وهو وشأنه مع ورثة الناظر المتوفى اذا ثبت عدم انتفاع الوقف بذلك المبلغ

المحكمة : —

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

« حيث ان مورث المدعى عليهم عدا الاولى وهو الحاج محمد العشري ابو ليلى اجر للمدعين الاولين ومورث الباقيين ٩٦ قداناً و ١٨ قيراطاً لمدتين بمقتضى عقد تاريخه ١٠ يناير سنة ٩٢١ وثابت التاريخ في ١١ منه ولم يتمكن المستأجرون من الانتفاع لان الاطيان كانت مؤجرة من قبل الآخرين كما هو ثابت من صورة الحكم الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

« وحيث ان المدعى نفسه ذكر في تقرير
الرد ان السبب الذي بني على طلبه هو ان
المدعى عليه ابدى رأيه في القضية وذلك
بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أى قبل رفع
الدعوى وقبل المرافعة فيها

« وحيث مما تقدم يتعين الحكم بعدم
قبول الرد والزام رافعه بالمصاريف والزامه
بالغرامة القانونية »

(قضية عبد الله افندى ابو طاقية ضد حضرة محمود
بك عفيفى قاضى محكمة المنيا الجزئية نمرة ٨١٩ سنة
١٩٢٤ كلى . دائرة حضرة صاحب العزة اسكندر
بك عاذر وحضرتى محمد صالح افندى وعبد الفتاح
سليم افندى)

٢٢٠

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤

مشبوه . انذار بوليس . بلاغ جديد . معناه .

القاعدة القانونية

نصت المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤
سنة ٢٣ على أنه اذا حدث بعد انذار البوليس
أن حكم مرة اخرى بالادانة على الشخص المشتبه
فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة
من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين الاولى
والثانية من المادة الثانية أو عن شروعه فى
ارتكاب احدى تلك الجرائم فيطلب تطبيق
المراقبة عليه طبقا لاحكام الباب الثانى . وغرض
الشارع من قوله « قدم ضده بلاغ جديد » أن
يكون البلاغ جدياً وصحيحاً . فاذا ظهر أن البلاغ

٢١٩

محكمة بنى سويف الاهلية

حكم تاريخه ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤

رد القاضى . ميماده . العلم بأسباب الرد .

القاعدة القانونية

يجب تقديم طلب رد القاضى قبل الشروع فى
المرافعة والا سقط حق طلبه ، والحالة الوحيدة التى
لا يسقط فيها حق طلب الرد بعد مضى المواعيد
المقررة لذلك هي حالة ما اذا حدثت اسباب الرد
بعد مضى المواعيد المقررة لذلك اذا اثبت الخصم
أنه لم يعلم بها الا بعد مضى تلك المواعيد

المحكمة : -

« حيث انه ثبت من الاطلاع على اوراق
هذه القضية ان المدعى قدم تقريراً فى يوم
٢٨ اغسطس سنة ١٩٢٤ بطلب رد حضرة
المدعى عليه من نظر قضايا الحراسة التى كانت
منظورة بجلسة ٧ اغسطس سنة ١٩٢٤

« وحيث ان تقرير الرد لم يقدم اليه بعد
تمام المرافعة فى القضايا وحجزها للحكم وقد
تقدم فى نفس اليوم الذى حدد للنطق
بالحكم فيها

« وحيث ان للمادة ٣١ من قانون المرافعات
تحتم تقديم طلب الرد قبل الشروع فى المرافعة
والا سقط الحق فيه والحالة الوحيدة التى
لا يسقط فيها حق الرد هي اذا حدثت اسباب
بعد المرافعة اذا اثبت الخصم انه لم يعلم بها
الا بعد ذلك

الجديد هو بلاغ كاذب والتهمة الواردة فيه تهمة ملفقة فلا يرتب عليه أى أثر قانونى ولا يمكن اذن أن يطلب تطبيق المراقبة عليه. اذ المراقبة لا تطلب الا اذا حكم على المتهم بالادانة أو حفظت القضية أو صدر فيها قرار بأن لا وجه أو حكم فيها بالبراءة كل ذلك بسبب عدم كفاية الادلة

المحكمة : —

« حيث ان المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ نصت على انه اذا حدث بعد انذار البوليس ان حكم مرة اخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين اولا وثانياً من المادة الثانية أو عن شروعه فى ارتكاب احدى تلك الجرائم أو الخ ... يطلب تطبيق المراقبة الحاصلة عليه طبقاً لاحكام الباب الثانى

« وحيث انه لتطبيق هذه المادة يتعين البحث فيما اذا كانت عبارة « قدم ضده بلاغ جديد » الواردة بها يجب ان تؤخذ على اطلاقها ام يجب ان تقيد بقيود تستلزمها روح التشريع ونية المشرع وقواعد العدل العامة « وحيث ان نص المادة لو أخذ على اطلاقه لكان حتماً على المحكمة ان تحكم بالعقوبة على كل منذر تقدم فى حقه بلاغ جديد بدون بحث فى ماهية هذا البلاغ وقيمه وبذلك تثل سلطة المحكمة على التقدير وهذا ما لم يقصده الشارع .

« وحيث ان قواعد العدل العامة تستلزم حتماً ان يكون البلاغ الذى يترتب عليه اثره

القانونى فى الشخص الذى يقدم ضده . تستلزم حتماً ان يكون هذا البلاغ جدياً وصحيحاً لا بمعنى انه من الضرورى ان تثبت التهمة المبلغ عنها فقد يكون البلاغ صحيحاً ويخيب اثره بسبب عدم توفيق التحقيق الى اثباته بل يكون صحيحاً بمعنى انه لا يكون مشوباً بأى اثر من آثار التلقيق .

« وحيث انه اذا كانت التهمة ملفقة والبلاغ المقدم عنها كاذباً (وهو جريمة فى حد ذاته) فمن الطبيعى جداً ان لا يترتب عليه أى اثر فى الشخص المقدم ضده والا كان كل منذر من البوليس عرضة للحكم عليه بمقتضى المادة التاسعة من القانون بمجرد ان يقدم خصمه فى حقه بلاغاً صحيحاً كان أو كاذباً .

« وحيث انه من المؤكد ان هذا كان قصد الشارع ووجهة نظره عند وضع القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ اذ يستفاد ذلك صراحة من نص المادة الثانية من القانون المذكور التى تحيل على المادة التاسعة منه

« وحيث انه جاء بالمادة الثانية ان الجرائم التى يترتب عليها عمل الانذار يجب ان يكون حكم على المتهم فيها (كما جاء بالفقرة الاولى) أو حفظت القضية أو صدر فيها قرار بأن لا وجه أو حكم فيها بالبراءة ، كل ذلك بسبب عدم كفاية الادلة .

« وحيث انه ينتج حتماً من نص هذه المادة ان البلاغات التى تحفظ تحقيقاتها أو يحكم فيها بالبراءة لعدم الصحة لا تؤدى الى انذار

من اتهم فيها وبالتالي لا تؤدي الى الحكم على من اتهم فيها طبقاً لنص المادة التاسعة

« وحيث انه بمراجعة قضية اللجنة عمرة ٤٠٨ بندر اسيوط سنة ١٩٢٤ التي نسب فيها للمتهم مرقعة النظارة وبالإطلاع على الحكم الصادر فيها تبين ان المحكمة بنت حكمها بالبراءة على انها ترى ان بعض وقائع الدعوى ملفقة . وقد استأنفت النيابة هذا الحكم وقضت محكمة اسيوط الاستئنافية في القضية عمرة ٢٢٩٨ استئناف سنة ١٩٢٤ بتأييده لأسبابه

« وحيث انه متى كانت التهمة التي اسندت للمتهم يشوبها التلقيق وثبت ذلك بحكم نهائي فلا يترتب على هذه التهمة اثر في تطبيق المادة التاسعة من القانون عمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ عليه ويكون حكم محكمة اول درجة في غير محله ويتعين الفاؤه وبراءة المتهم من التهمة عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد العزيز ابو طالب الصلاحي عمرة ٢٨٨٣ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة سليمان بهجت بك ومحمد عبد العزيز كامل بك واحمد عبد اللطيف بك)

٢٢١

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

تنظيم : بلكون . مسافة . مخالفة . الاتفاق على بقاء المخالفة . اتفاق باطل .

القاعدة القانونية

إذا صدر حكم بإزالة مخالفة تنظيم كقصر بلكون لتكون المسافة بين جارين متراً واحداً

فلا يجوز لهذين الجارين ولو كان أحدهما مسجداً مخصصاً للصلاة أن يتفق أولهما مع ناظر الوقف التابع له ثانيهما على إيقاف تنفيذ الحكم بناء على انهما قبالان إبقاء القديم على قدمه . ولورضى المجلس البلدى بمثل هذا الاتفاق فضاؤه لا يزيل البطلان الذي يعيبه لأنه ليس لهذا المجلس الحق في اعتماد اتفاق يخالف لأئحة التنظيم أو إيقاف تنفيذ حكم نهائى واجب الاحترام .

المحكمة :-

« حيث ان الحكم الاستئنافية الذى صدر في المخالفة القاضي بقصر البلكونين موضوع المخالفة حتى تكون المسافة متر واحد بين المستأنف عليه الاول وبين المستأنف عليه الثانى هو حكم نهائى في موضوعه فهو واجب التنفيذ قانوناً

« وحيث ان محكمة اول درجة قضت بإيقاف تنفيذ هذا الحكم بناء على تعهد صدر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ من المستأنف عليه الثانى الى المستأنف عليه الاول بأنه قابل بقاء البلكونين المذكورين على حالتهما

« وحيث ان التعهد باطل لعدم مشروعية السبب الذى تحرر من اجله اذ انه يقضى ببقاء البلكونين على مسافة أقل من متر بينها وبين الجار وهذا يخالف ما تقضى به لأئحة التنظيم ومخالف ايضاً للقانون الذى يقضى باحترام الاحكام النهائية وبوجوب تنفيذها « وحيث انه لا يمكن الدفع بأن المجلس البلدى قبل هذا التعهد لأن الخطاب الصادر

المحكمة :-

« من حيث ان تهمة السرقة الموجهة للمتهم الاول وان كانت ثابتة من شهادة الشهود ومن التحقيقات الا انه كان يصح ان تحفظها النيابة لعدم الاهمية خصوصاً اذا لوحظ :

أولاً : ان للمتهم عمره خمسة عشر سنة

ثانياً : انه ليس له سوابق

ثالثاً : ان الشيء المسروق بطيخة زهيدة

التمن واذا لم تكن منفصلة عن الأرض لجاز ابدال عقوبة الحبس بغرامة لا تتجاوز جنيتين اذ ان قيمتها لا يزيد على خمسة وعشرين قرشاً

كما هو منصوص في المادة ٢٧٦ عقوبات لذلك

ترى المحكمة عقاب المتهم تنطبق على المادة ٢٧٤

٢ - ٤ عقوبات، الا انه للأسباب المبينة آنفاً

يتمتع بمعاملة المتهم طبقاً لنص المادة ٥٢ عقوبات

مع استعمال الرأفة

« ومن حيث ان ما نسب للمتهم الثاني

وهو اعطاؤه جنياً للمجنى عليه لكي يتنازل

عن شكواه ضد المتهم الاول لا يقع تحت نص

من نصوص قانون العقوبات فلا تنطبق عليه

المادة ١٢٦ مكررة عقوبات التي قدمته بها

النيابة للمحاكمة لان المادة نصت على ثلاث

اجوال اقربها الى الحالة المطروحة أمامنا حالة

اخفاء ادلة الجريمة وقد جرت احكام المحاكم على

تطبيقها على الشاهد الذي يغير شهادته وعلى

فرض ان هذا النص يحتمل اوسع من ذلك

ويدخل فيه حالة التأثير على المجنى عليه باعطائه

تقوداً فان مجرد الشروع في ذلك لا يقع تحت

طائلة العقاب من غير نص صريح

من المجلس البلدي بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٣

المصرح بعمل هذا التعهد لا يؤخذ منه انه

قابل للتعهد الذي تحرر خصوصاً وانه للأسباب

المتقدمة ليس للمجلس البلدي الحق في اعتماد

مثل هذا التعهد وايضا تنفيذا الحكم النهائي

« وحيث بما تقدم يكون الحكم المستأنف

في غير محله ويتعين الغاؤه »

(استئناف المجلس البلدي باسكندرية وحضر عنه

حضرة الاستاذ بطرس افندي ميخائيل محامي الحكومة

باسكندرية ضد محمد علي الطيبي وآخر نمرة ٢٨٩ سنة

١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك فريد

الشافعي وتكلا ميخائيل بك وعبد العزيز حلمي بك)

٢٢٢

محكمة قوة الجزئية

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اخفاء ادلة الجريمة . مادة ١٢٦ مكررة . تغيير شهادة

الشاهد . شروع . مادة ٢٥٨ عقوبات .

القانونية القانونية

١ - جرت احكام المحاكم على تطبيق

المادة ١٢٦ عقوبات مكررة (وهي الخاصة بمعاينة

من يجترى على اخفاء ادلة الجريمة) على الشاهد

الذي يغير شهادته

٢ - أن الشروع في اخفاء ادلة الجريمة

لا يقع تحت طائلة العقاب اذ لا نص صريح في

القانون يعاقب على الشروع في هذه الجريمة

٣ - ان المادة ٢٥٨ عقوبات تعاقب من

شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية وقبل عطية

أو وعداً بشيء ما ، ولا يتناول مدلولها من أعطى

المجنى عليه مالا في جاذبة جنائية ليغير أقواله .

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك لا يمكن تطبيق المادة ٢٥٨ عقوبات على هذه الحالة لانها تنص على عقاب من شهد زوراً اذا قبل عطية او وعداً ومن اعطى أو وعد ذلك الشاهد وترى المحكمة براءة المتهم الثاني عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات »

(قضية النيابة العمومية ضد شعاعه محمد شتا القباني وآخر نمرة ٥٠٠ جنح سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد توفيق درويش بك وبحضور حضرة محمد عفت اقتدى مساعد النيابة)

٢٢٣

محكمة طلخا الجزئية

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤

عقد عرفي . غير مسجل . اثره . مادة ١٠٢ مدني .
اضعاف التأمينات . افلاس . ضامن .

القاعدة القانونية

١ - العقد العرفي الغير المصدق على الامضاءات فيه والغير المسجل والذي ليس له تاريخ ثابت قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لا ينشئ حقاً عينياً وليس له من أثر سوى الالتزام الشخصي بين المتعاقدين

٢ - ان المقصود من اضعاف التأمينات المنصوص عليها في المادة « ١٠٢ » مدني هي التأمينات العينية الخاصة كرهن الحياة أو الرهن العقاري . فالدائن الذي ليس له تأمين عيني خاص أو الذي ليس له ضمان سوى جميع املاك مدينه كالدائن العادي أو الدائن الممتاز الذي يقع

امتيازاه على جميع املاك مدينه لا يحل دفع دينهما فوراً قبل حلول الأجل المتفق عليه

٣ - افلاس غير التاجر (déconfiture)
هو سبب من اسباب حلول الدين فوراً قبل تاريخ الاجل طبقاً للمادة ١٠٢ مدني

٤ - حلول الدين بالنسبة للمدين الاصلى لافلاسه أو لأنه أضعف التأمينات فعليه لا يترتب عليه حله بالنسبة للضامن .
المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعى يقول ان العقد الذي يتمسك به موكله والصادر من المدعى عليه الاول بضمان المدعى عليهم الثالث والرابع والخامس هو عقد رهن حيازة .

« ومن حيث ان هذا العقد المؤرخ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢١ هو عقد عرفي غير مصدق على الامضاءات فيه ولا مسجلاً ولا ثابت التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ فهو لا ينشئ حقاً من الحقوق العينية وليس له من أثر سوى الالتزام الشخصي بين المتعاقدين وذلك طبقاً للعادتين ١ و ١٤ من القانون نمرة ٨ سنة ١٩٢٣

« ومن حيث انه لذلك يكون طلب المدعى حبس العين تحت يده حتى السداد في غير محله لان حق الحبس لا يقضى به الا اذا كان حق الرهن موجوداً فحقه كان العقد لا يترتب عليه انشاء حق الرهن فلا محل للحكم بالحبس

« ومن حيث انه فيما يختص بطلب الحكم بالمبلغ يتعين للبحث فيما اذا كان واجب الاداء فوراً

« ومن حيث ان المتعاقدين قد اتفقا على ان يدفع المبلغ في شهر اكتوبر سنة ١٩٢٥ »
 « ومن حيث ان وكيل المدعى رغم هذا الاتفاق قرر ان الدين اصبح واجب الاداء فوراً ولو لم يحل تاريخ الدفع المتفق عليه وذلك لان المدعى عليه الاول وهو المدين باع جميع املاكه لزوجته المدعى عليها الثانية بمقد مؤرخ في اول يناير سنة ١٩٢٣ ومسجل بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ واستند على صورة من هذا العقد مقدمة مع اوراق القضية فأصبح المدين مفلساً وطبقاً للمادة ١٠٢ من القانون المدني يستحق الدين فوراً قبل حلول الاجل فضلاً عن ان المدعى عليه الاول قد اضعف التأمينات ببيعه الاطيان المرهونة للمدعى ضمن املاكه المباعة للمدعى عليها الثانية بمقتضى العقد سالف الذكر

« ومن حيث ان المادة ١٠٢ مدنى نصت على ان الدين يصبح واجب الاداء فوراً في حالتين: الاولى اذا اضعف المدين بفعله التأمينات التى كانت محلاً لوفاء الدين . الثانية اذا ظهر افلاس المدين

« ومن حيث ان المقصود بضعف التأمينات بفعل المدين التأمينات العينية الخاصة كرهن الحيازة أو الرهن العقارى اما الدائن الذى ليس له تأمين عيني خاص أو الذى ليس له ضمان للدفع سوى جميع املاك مدينه كالدائن العادى أو الدائن الممتاز الذى يقع امتيازاه على جميع املاك مدينه فلا يحل دفع دينها فوراً

قبل حلول الاجل المتفق عليه لضعف املاك المدين بفعله (Planfol II No. 367)
 « ومن حيث ان المدعى هو دائن طدى ليس له تأمين خاصاً لان عقد الرهن الذى يتمسك به غير مصدق على الامضاءات فيه ولا مسجل فلا ينشئ حقاً عينياً طبقاً للمادة الاولى من قانون التسجيل ومن ثم فلا تنطبق عليه الحالة الاولى التى نصت عليها المادة ١٠٢ مدنى

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فان المقصود بضعف التأمينات هو انقاصها بفعل المدين كهدم المباني مثلاً أو تخريبها أو اعدام هذه التأمينات جميعها وليس البيع وان كان بفعل المدين الا حق من حقوقه لان رهن العقار لا يمنع المالك من التصرف فيه اما زوال التأمين الذى كان للمدعى وقت العقد فراجع الى اهماله في عدم التسجيل وللمدعى اذا شاء ان يرفع دعوى خاصة بابطال التصرف

« ومن حيث انه فيما يختص بالحالة الثانية وهي حالة ظهور افلاس المدين فانه يتعين البحث فيما اذا كانت هذه الحالة خاصة بالمدينين التجار

« ومن حيث ان نص المادة وان كانت قاصراً على حالة افلاس المدينين التجار (Taillite) غير ان شراح القانون وقضاء المحاكم متفقون على تطبيقها على المدينين الغير التجار الذين يظهر افلاسهم (déconfiture) (Planial II No. 365)

« ومن حيث ان ظهور افلاس غير التجار معناه ان المدين لا يستطيع ان يني ديونه بحيث ان ما يملكه لا يوازي ما عليه

بين علماء القانون فمنهم من يرى ان حلول اجل الدين بالنسبة للمدين لا فلاسه او لضعف التأمينات بفعله لا يترتب عليه حلوله بالنسبة للضامن لان التزام الضامن والمدين كلاهما مختلف عن الآخر فلا يجوز تشديد التزام الضامن لسبب فعل المدين انظر :-

(Demolombe XXV No 705 .—Baudry No 1014 .—Aubry et Rau (303 No18)

ويرى غيرهم ان التزام الضامن يبقى وانه اذا حل الدين بالنسبة للمدين يحل بالنسبة للضامن « ومن حيث ان قضاء المحاكم الفرنسية اخذ بالرأى الاول وهو الذى يقضى بأن لا يترتب على حلول الاجل بالنسبة للمدين حلوله بالنسبة للضامن (حكم محكمة النقض الفرنسية في ٣٠ يولية سنة ١٨٩٠)

« ومن حيث ان المحكمة ترجح هذا الرأى وتأخذ به ومن ثم يتعين رفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليهم الثالث والرابع والخامس بحالتها لعدم حلول اجل الدين »

(قضية فتح الباب منصور وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى نبيه غنام الحامى ضد احمد السيد احمد وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمود افندى موسى الحامى . نمرة ٤٦٧ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة على بك القريشى القاضى)

« ومن حيث ان وكيل المدعى قرر ان المدعى عليه الاول لا يملك سوى الخمسة افدنة والقيراط والستة منهم المبيعة منه لزوجته للمدعى عليها الثانية وقد وافقه وكيل المدعى عليه الاول على ان موكله لا يملك غير هذا المقدار الا انه انكر صدور عقد البيع من موكله للمدعى عليها الثانية وهو العقد المقدمة صورته بالاوراق

« ومن حيث ان صورة العقد المقدمة وان كان لا قيمة لها بين المتعاقدين غير انه بالنسبة للمدعى وهو شخص ثالث تكون قرينة قوية على التصرف وخاصة لان المشتري زوجة المدين فبيد ان تزور عليه هذا العقد وليس في استطاعة المدعى ان يقدم دليلا على تصرف مدينه في املاكه اكثر من ذلك

« ومن حيث ان المدعى عليه الاول اصبح بعد التصرف في جميع ما يملك مفلسا فيكون دين المدعى واجب الاداء فوراً طبقاً للفقرة الاولى من المادة ١٠٢ مدنى

« ومن حيث ان المدعى لم يوجه اى طلبات قبل المدعى عليها الثانية فيتعين اخراجها من الدعوى بلا مصاريف

« ومن حيث ان المدعى عليهم الثالث والرابع والخامس قد ضمنوا المدعى عليه في دفع المبلغ

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان حلول اجل الدين بالنسبة للمدين الاصلى يترتب عليه حلول الاجل بالنسبة للضامن « ومن حيث ان هذه المسألة اثار خلاف

المحكمة :

عن الدفع بعدم الاختصاص

« حيث أن المدعى عليه الثانى دفع بعدم اختصاص المحكمة لأنه مقيم بالقاهرة ولأن التسليم لم يقع بدمياط بل بمصر

» وحيث أن المدعى رد على هذا الدفع بأن التسليم انما حصل فى دمياط خصوصاً وأن البوليصة مصدرة باسم المدعى عليه أى منه واليه ووژيداً دفاعه هذا بدفع بقية الثمن فى دمياط ولولا ذلك لما استلم البوليصة وبالتالى البضاعة وأنه لو كان التسليم بمصر لدفع كل الثمن بها

» وحيث انه بالرجوع الى القانون التجارى فى ذلك نجد أن المادة ٩٤ تجارى أهلى تنص على أن (البضائع التى تخرج من مخزن البائع أو الراسل يكون خطرهما فى الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك وتكون على البائع فى الحالة الثانية) وتنص المادة ١٧٠ مدنى بأنه اذا كان المتهمد به عبارة عن تقود أو اشياء معين نوعها فيعتبر أن الوفاء مشروط حصوله فى محل المتهمد

» وحيث أنه مبين فى الفاتورة مصاريف الشحن (نولون ومشال وخلافه) وهذا مما يؤيد ما يؤخذ من النصوص العامة وعدم الاتفاق على عكس ذلك

» وحيث انه فى هذه الحال يكون أمين النقل نائباً عن المشتري فى الاستلام

٢٢٤

محكمة دمياط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
مكان تسليم البضاعة . مكان دفع الثمن .
اختصاص . هلاك المبيع .

القاعدة القانونية

١ - مكان التسليم هو المكان الذى صدرت منه البضاعة على حساب المشتري لا المكان المقيم فيه المشتري ولا المكان المرسل اليه البضاعة حتى ولو كان مشروطا كيلها أو وزنها أو معاينتها عند وصولها

٢ - من ضمن جهات الاختصاص التى عدّها القانون المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع الثمن فيه . فاذا دفع المشتري جزء من الثمن فى دائرة احدى المحاكم والجزء الباقى فى دائرة محكمة اخرى كانت كل واحدة من المحكمتين مختصة والمشتري الخيار فى رفع دعواه أمام ايهما يشاء

٣ - يؤخذ من احكام المواد ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ من القانون المدنى أن هلاك المبيع يكون على المشتري بعد التسليم . هذا اذا كان الهلاك قد حصل بآفة سماوية أو بفعل المشتري ، فان كان باهمال الغير فيرجع للقواعد العامة التى تطبق أيضاً على البائع اذا كانت له دخل فى هذا الاهمال

« وحيث أن هذا ما قضت به المحاكم معتبرة أن مكان التسليم هو المكان الذي صدرت منه البضاعة على حساب المشتري لا المكان المقيم به المشتري ولا المكان المرسل إليه البضاعة حتى ولو كان مشروطاً كيلها أو وزنها أو معاينتها عند وصولها (مختلط ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ بقرة ٤٣٩٢ مجموعة أولى - شرح حلى بك عيسى للبيع صفحة ٤١١ منه ١٢٤٥ ويراجع أيضاً حكم محكمة أسيوط الجزئية المعزى لثمل هذا بالمبدأ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٢٣ الثالثة والعشرون حكم رقم ١٩)

« وحيث أنه بذلك يكون رد المدعى على هذا الدفع من وجهة حصول التسليم بدمياط غير مسقط له

« وحيث أنه وأن يكن المدعى عليه قد قصر دفعه بعدم الاختصاص على هذا السبب كما قصر المدعى رده على دحضه فإن للمحكمة تبين ما إذا كان هنالك أوجه أخرى تقيد اختصاصها خصوصاً إذا كان في دفاع المدعى ما يشير إلى ذلك ضمناً لأن المحكمة ليست مقيدة بالأسباب التي تبني عليها الطلبات التي تقدم إليها فالمطروح الآن هو الاختصاص من عدمه « وحيث أن المادة ٣٤ نمرة ٧ عدلت ضمن جهات الاختصاص (المحكمة الكائن بدأثرتها المحل المقتضى دفع الثمن فيه)

« وحيث أنه لم يتفق بنص صريح على

جهة معينة للدفع ولذا يرجع إلى ما يستنتج من الظروف وما يؤخذ من القواعد العامة « وحيث أن المادة ٣٢٩ مدني أهلي نصت على وجوب دفع الثمن في الحال في مكان تسليم المبيع في حالة عدم وجود اتفاق على ما يخالف ذلك وأنه إذا كان الثمن مؤجلاً يكون دفعه في محل المشتري

« وحيث أن القواعد العامة تقضي بالاداء في محل المشتري طبقاً للمادة ١٧٠ مدني لأن المتعهد بأدائه في هذه الحالة تقود فما نص عليه في المادة ٣٢٩ مدني يعتبر في الواقع استثناء للقواعد العامة وقد رأى المشرع اتباع ما يحصل عادة وهو حصول البيع والدفع في وقت واحد وهذا لا يمنع من مخالفة ذلك كما يؤخذ من نص المادة نفسها

« وحيث أنه يؤخذ من ظروف هذه الدعوى أن المدعى دفع جزءاً من الثمن في مكان التسليم والآخر سلمه للبوستة وبذا يعتبر أن جزءاً من الثمن معجلاً والآخر مؤجلاً ويكون دفع الباقي في محل المتعهد وهو المدعى لأن التسليم تم بالشحن

« وحيث أنه بذلك يكون المدعى مخيراً في رفع دعواه أمام أي المحكمتين (محكمة البائع أو محكمة المشتري) لأنه دفع حصة من الثمن في دائرة كل منهما

« وحيث أنه من جميع ما سبق يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه

عن الموضوع

« حيث أن القانون المدني بين أحكام هلاك المبيع في المواد (٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩) »
 « وحيث أن هذه المواد يؤخذ منها أن الهلاك بعد التسليم على المشتري هذا اذا كان بأفه سماوية أو بفعل المشتري فان كان باهمال الغير يرجع الى القواعد العامة التي تطبق ايضاً على البائع اذا كان له دخل في هذا الاهمال وهذا لا يناقض المادة ٩٤ من القانون التجاري الأهلى التى نصت على القاعدة الاساسية وما عداها يرجع فيه للقواعد العامة (راجع بند ١٢٠٦ من شرح البيع الحلى بك عيسى صفحة ٢٣٩) »

(قضية حسين افندى عبد السلام خفاجى ضد وكيل بوسنة النورية بمصر وآخر نمرة ٢٢٩٨ سنة ١٩٢٤ .
 اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك محمد القاضى)

٢٢٥

محكمة كوم حمادة الجزئية

حكم تاريخه اول سبتمبر سنة ١٩٢٤
 حكومة . اختصاص المحاكم . دعوى اصلية . دعوى
 فرعية . دعوى ضمان . تقيد المحكمة .

القاعدة القانونية

ان القانون الذى صدر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ حدد المحاكم التى يجوز رفع الدعوى على الحكومة أمامها وقضى بأن كل ما كان مخالفاً لأحكامه يعد لاغياً ولا يعمل به . وبحسب احكام

هذا القانون لا يكون لغير المحاكم المنصوص عليها فى هذا القانون أن تنظر فى دعوى مرفوعة على الحكومة أيا كان موضوعها سواء كانت دعوى أصلية او دعوى فرعية أو دعوى ضمان . لأن القانون لم يفرق ولم يخصص بل عم وأطلق ولا محل للتخصيص عند الاطلاق وهذا النص مما يجب على المحاكم ان تقيده به من تلقاء نفسها فتحكم بعدم الاختصاص ولو لم يطلبه مندوب الحكومة لأن التقيد بنص القانون ليس حقاً للمحكمة بل هو واجب عليها .

المحكمة :-

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى اولا على المدعى عليهم ثم اعلن الحكومة بصفة ضامنة باعلان مؤرخ ١٤ ابريل سنة ٩٢٤ »
 « ومن حيث انه قد صدر قانون بتأريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ حدد المحاكم التى يجوز رفع الدعوى على الحكومة امامها فمن المتعين النظر فى مدى احكام هذا القانون ومقدار تعطيلها للقواعد العامة للرافعات حتى يمكن الحكم بما اذا كانت هذه المحكمة مختصة بنظر دعوى المدعى مع وجود الحكومة خصماً فيها ام لا »
 « ومن حيث ان القانون المشار اليه نص فى المادة الاولى منه على محاكم كلية معينة منها محكمة قنا تختص دون غيرها بالحكم فى الدعاوى التى ترفع من الاهالى على الحكومة ايا كان موضوعها وعلى انه (لا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالامور الجزئية الا امام

محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها في مركز
احدى المحاكم الكلية السالف ذكرها)

« ومن حيث ان المادة ٣٤ مرافعات
نصت على انه اذا كانت الدعوى مرفوعة على
جملة اشخاص فيجوز تكليفهم امام المحكمة
التابع لها احدى كما ان الفقرة السادسة من
من هذه المادة نصت على جواز ادخال الضامن
في دعوى فرعية امام المحكمة المرفوعة امامها
الدعوى الاصلية ولو كانت غير المحكمة التابع
لها الضامن

« ومن حيث ان الدكرتو المشار اليه
قد ابطال فيما يختص بالحكومة قوة هذه
المواد حيث نص في المادة الخامسة بصفة عامة
على ان (كل ما كان مخالفا لامرنا هذا يعد
لاغياً ولا يعمل به)

« وحيث انه ظاهر بأجلى وضوح من
هذه النصوص ان القواعد العامة التي تنطبق
على الافراد ملغاة ولا يعمل بها فيما يتعلق
بالحكومة فليس لغير المحاكم المنصوص عنها
في هذا القانون ان تنظر في دعوى مرفوعة على
الحكومة (ايا كان موضوعها) سواء اكانت
دعوى اصلية ام فرعية او دعوى ضمان

« ومن حيث ان الاستاذ ابو هيف بك
فرق في الحكم بين حالات مختلفة من الضمان ومن
الدعوى الاصلية ولكنه لم يستند في رأيه على
شيء (فقرة ٦٠٠ و ٦١٢ من مرافعاته طبعة
ثانية) بل جعل تقريره مبنياً على رأيه دون
غيزه ولو شاء التعرض لنص القانون لما وجد
فيه ما يؤيد هذا التفريق بالمرّة بل لو وجد
فيه ما ينفيه

« ومن حيث ان نص الالغاء كما ينسحب
على هذا ينسحب ايضاً على نص المادة ١٣٤
مرافعات التي تحتم ابداء الدفع بعدم الاختصاص
قبل التكلم في الموضوع فلو دفعت الحكومة
بعدم الاختصاص بعد كلامها في الموضوع لما
جاز الرد بسقوط حقها بناء على هذه المادة
لان القانون المذكور قد الغاها الغاء لا شبهة
فيه في حق الحكومة

« ومن حيث انه مما يؤيد ذلك نص
المادة الرابعة من هذا الدكرتو حيث أوجبت
على المحاكم احالة القضايا التي تكون منظورة
امامها على المحاكم التي عينها ولا نخال المحاكم
منتظرة لتنفيذ هذا النص اتفاق الطرفين أو
طلب الحكومة له

« ومن حيث انه اذا كان الامر كذلك فان
هذا النص مما يجب على المحكمة ان تنقيد به
من تلقاء نفسها وتحكم بعدم الاختصاص ولو
لم يطلبه مندوب الحكومة لان التنفيذ لنص
القانون ليس حقاً للمحكمة ولكنه واجب عليها
« ومن حيث ان المدعى رأى ان يصل
الدعوى الاصلية بدعوى الضمان لما رأى من
ارتباطها ودفعاً لما يترتب على الفصل بينهما
من التناقض والمحكمة ترى لذلك الحكم بعدم
الاختصاص بالنسبة لجميع المدعى عليهم
والحكومة معاً »

(قضية الحضرى سلمان ضد محمد عبد العال وآخرين
« والحكومة ادخلت في دعوى الضمان الفرعية » فقرة
٢٨١٧ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة حسن
اسماعيل الهضيبي بك)

وبالجلسة المذكورة صممت النيابة على طلباتها
كذا المدعى بالحق المدني وبجلسة ٣١ مارس
سنة ١٩٢٣ قضت المحكمة بالعقوبة بحبس المتهم
شهرين بسيط مع إيقاف التنفيذ وانغفلت الفصل
في دعوى المدعى بالحق المدني الملتبس الآن
وقد قبل المتهم الحكم ولم يستأنف فرفع الملتبس
هذه الدعوى بعريضة اعلنت للمتهم الملتبس
ضده طلب فيها من المحكمة الفصل في الدعوى
المدنية ارتكانا على المادة ٣٧٢ مرافعات

المحكمة :-

« حيث انه يجب البحث فيما اذا كان
الالتماس يقبل شكلا في الدعاوى المدنية التي ترفع
بطريق التبعية مع دعوى الجنبعة المرفوعة امام
المحكمة الجنائية

« وحيث انه من المقرر قانونا ان الدعاوى
المدنية التي ترفع امام محكمة الجنبعة مع دعوى
الجنبعة تتبع فيها الاجراءات القانونية التي تتبع
في الدعاوى المدنية الاصلية التي ترفع امام المحاكم
المدنية العادية بدون اخلال بطرق الطعن العادية
والغير عادية التي ترفع امام المحاكم الجنائية بمعنى
ان طرق الطعن في احكامها هو الاستئناف امام
المحكمة الجنائية المستأنفة والنقض والابرار انما
اذا وجد القاضى الجنائى ان الدعوى المدنية التي
ترفع امامه تستدعى اجراءات طويلة تعطل
الدعوى العمومية فله ان يحيل الدعوى المدنية
على المحكمة المختصة ويفصل في دعوى الجنبعة

٢٢٦

محكمة ميت غمر الجزئية

حكم تاريخه ١١ يونية سنة ١٩٢٣

محكمة جنائية . الادعاء بالحق المدني : السهو
عن الفصل فيه . طريق الطعن في الحكم . (المواد
٣٧٢ مرافعات و ٢٢٩ تحقيق جنايات)

القاعدة القانونية

اذا لم تفصل المحكمة جنائيا في طلبات
المدعى بالحق المدني سهوا فلا يكون هذا سببا
لجواز الطعن في الحكم بطريق الالتماس بل أن
مثل هذا الحكم يكون خاضعا فيما يتعلق بطريق
الطعن فيه للاجراءات الخاصة بالاحكام الجنائية
ومن ثم متى كان الحكم نهائيا يطعن فيه
بطريق النقض

الوقائع :

« حيث انه تبين من وقائع الدعوى أن
النيابة العمومية سبق أن رفعت الدعوى على
الملتبس ضده واتهمته بأنه في يوم ٦ نوفمبر سنة
١٩٢٢ بجهة كفر الشراقة بدد عمداً ساء اليه
بصفته وكيلًا مجانا أى وصيا على تركة المرحوم
عبد الوهاب عبد العال وذلك اضرارا بالقصر
وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات . وبجلسة
١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ المحددة لنظر هذه القضية
دخل محمد عبد الوهاب عبد العال الملتبس مدعيا
بحق مدنى وطلب مبلغ جنهات بصفة تعويض
ثم تأجلت القضية لجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٢٣

في الجلسة وقدم فيها طلباته بعد باطلا بطلانا
جوهرياً بالنسبة للمدعى المدني وكذلك الحكم
الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٣ المدرج بالمجموعة
الرسمية في السنة المذكورة نمرة ٥٨ حيث ذكر
به صراحة بأن اغفال المحكمة الفصل في الدعوى
المدنية لا صراحة ولا ضمناً يذنب عليه بطلان
الحكم بطلانا جوهرياً ويوجب قبول الطعن «
(التماس محمد عبد الوهاب عبد المال المدعى المدني في
القضية نمرة ٥٤ جنح سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة عثمان بك نجيب القاضي وبحضور
حضرة سليمان بك اباطه عضو النيابة)

٢٢٧

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٤

مجلس حسبي . تقدير اتماب الخير . قوة القرار .
سلطة المجلس الحسبي في اعتماد الحسابات . تقرير
مكافأة الاوصياء والقائمة .

الافادة القانونية

١ - اذا ندب المجلس الحسبي خبيراً
لفحص الحسابات أو تقدير اعيان التركة وقدره
اتعاباً معينة كان تقديره صحيحاً نافذاً وصادراً
من هيئة مختصة . ولا يجوز الطعن فيه الا بالطرق
المقررة قانوناً أمام السلطة التي قدرتها . وهذا
يطابق ايضاً احكام لائحة الخبراء التي وضعها
وزارة الحقانية في سنة ١٩١٦ التي نصت على
الهيئة التي تقدر اتعاب الخبير وعلى الهيئة التي
يحصل امامها المعارضة في التقدير فاعطت المجلس
الحسبي الحق في التقدير واعطت الخبير نفسه

انما في كلتا الحالتين يجب على المحكمة ان تنص
في حكمها على ذلك فأذا اغفلت هذا النص
وتركت الدعوى المدنية بعد مرافعة المدعى المدني
عد حكمها باطلاً بطلاناً جوهرياً فيما يتعلق
بالدعوى المدنية

« وحيث ان المحكمة الجنائية لم تذكر في
حكمها لا صراحة ولا ضمناً شيئاً يتعلق بالدعوى
المدنية التي طرحت امامها فيكون الحكم الصادر
بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ باطلاً بطلاناً جوهرياً
« وحيث ان الحكم الباطل بطلاناً جوهرياً

يصح الطعن فيه بطريق النقض ولا ابرام وليس
بطريق الالتماس كما ذهب المدعى بالحق المدني
(الملتمس) لان طريق الالتماس هو خاص
بالاحكام الاتهامية الصادرة من المحاكم المدنية
والنقض هو الطعن في الاحكام الاتهامية
الصادرة من المحاكم الجنائية وعليه يكون الطريق
الذي كان يجب ان يتبعه الملتمس هو طريق
الطعن في الحكم بطريق الاستئناف او بالنقض
ثانياً وما دام ان طلب الملتمس كان اقل من
النصاب الجائز استئنافه فحكم القاضي الجزئي هو
حكم نهائي ولا مانع من الطعن فيه بطريق النقض
والا برام وقد ذهبت محكمة النقض والا برام على
هذا المبدأ بحكمها الصادر بتاريخ اول ابريل سنة
١٩٠٥ نمرة ١ المدرج بالمجموعة الرسمية سنة ٩٠٦
حيث ذكر صراحة بأن الحكم الذي لم يفصل
في طلبات المدعى المدني سهواً منه بعد ان حضر

أو نائب عديم الاهلية الحق في المعارضة أمام المجلس نفسه وبينت اللائحة طريقة التنفيذ ... فنصت على أنها تكون نافذة على مال عديم الاهلية أو الغائب الا اذا رفعتها وزارة الحفانية الى المجلس الحسبي العالي

٢ - ان سلطة المجلس الحسبي في اعتماد الحساب أو تصحيحه إنما الغرض منها مراقبة عمل الوصى وتقدير حسن ادارته لاقرار عمله اذا كان حسن الإدارة أو عزله اذا كان سيئها . اما دعاوى الحساب التي ترفع من عديم الاهلية على وليه من قبل من اختصاص المحاكم الاهلية وحدها

٣ - ان اهم الاحوال التي يجوز فيها للمجالس الحسبية الحكم بمبالغ معينة لاشخاص معينين هي الاحوال الوارد بيانها في المادة ٣٢ من لائحة المجالس الحسبية وذلك بشأن مكافأة الاوصياء والقائمة والوكلاء فإن المجلس الحسبي هو الذي يعين مقدار المكافأة الواجب صرفها لهم ولا يجوز في هذه الاحوال للمحاكم التداخل في القرارات التي تصدر بتقدير المكافأة . وقد ذهب بعضهم الى القول بأن مثل هذه القرارات يسوغ تنفيذها مباشرة بواسطة تقديمها الى قلم المحضرين بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من الجهة المختصة بدون حاجة الى رفع دعوى جديدة المحكمة : -

« حيث ان الحكم المعارض فيه مبنى على قرار صادر من مجلس حسبي مديرية الدقهلية

بتقدير مائة جنيه للمعارض ضده في نظير اتعابه عن العمل الذي قام به بصفة كونه خبيراً » وحيث ان المعارضين يصفون قرار المجلس الحسبي بأنه اجراء قابل للتعديل واما المعارض ضده فانه يذهب الى ان القرار نهائي لا يقبل الطعن وانما الغرض من المطالبة به أمام المحاكم الأهلية هو اكسابه الصيغة التنفيذية « وحيث ان من اختصاصات المجالس الحسبية ان تتخذ جميع المسائل المؤدية الى معرفة مقدار التركة والى المحافظة على اموال عديمي الأهلية وقد يستدعي ذلك ندب خبير لفحص الحسابات أو تقدير اعيان التركة فاذا ندب المجلس خبيراً وقدرله اتعاباً معينة فانما يكون هذا القرار صحيحاً وصادراً من هيئة مختصة ولا يجوز الطعن فيه الا بالطرق المقررة قانوناً

« وحيث ان للمجالس الحسبية سلطة قضائية مستقلة يجب احترامها ولا يجوز لأية سلطة أخرى التعرض لها أو التدخل في قراراتها وقد قضت بذلك محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩١١ و ١٧ يناير سنة ٩١٢ ولا يمكن ان يرد على هذا القول بما يجري عليه العمل من رفع دعاوى طلب الحساب أمام المحاكم الأهلية ولو بعد التصديق عليه من المجالس الحسبية وذلك لأن سلطة المجلس الحسبي في اعتماد الحساب أو تصحيحه إنما الغرض منها مراقبة عمل الوصى وتقدير حسن ادارته لاقرار عمله اذا كان محسناً أو عزله اذا كان سيئاً .

وأما دعاوى تقديم الحساب التي تكون متوترة بطلب الالتزام بمبالغ معين ينتج من تصفية الحساب المطلوب فهذه تختص بها المحاكم وحدها لأن المجالس الحسبية لا تملك حق الالتزام بمبالغ معينة إلا في أحوال استثنائية داخلية في اختصاصها وقد اقرت هذا الرأي أيضاً محكمة الاستئناف الأهلية في حكمها الصادرين بتاريخ ٣ مارس سنة ٩١١ و ٩ ديسمبر سنة ٩١٤ (انظر مجموعة الاحكام تأليف القاضي محمد حمدي بك السيد صحيفة ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ القانون المدني)

« وحيث ان أهم الأحوال التي يجوز فيها للمجالس الحسبية الالتزام بمبالغ معينة لأشخاص معينين هي ما ورد بالمادة ٣٢ من لائحة المجالس المذكورة وذلك بشأن مكافأة الأوصياء والقامه والوكلاء فان المجلس الحسبي هو الذي يعين مقدار المكافأة الواجب صرفها لكل من هؤلاء ولا يجوز في هذه الأحوال للمحاكم التدخل في القرارات التي تصدر بتقدير المكافأة بل قد ذهب بعضهم الى ابعاد من ذلك وهو ان القرارات التي من هذا القبيل يسوغ تنفيذها مباشرة بواسطة تقديمها الى قلم المحضرين بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من الجهة المختصة بدون حاجة الى مقاضاة جديدة اي بمجرد طلب يقدم الى رئيس المحكمة أو قاضي الأمور الوقفية . . حتى يأمر بشمول القرار بالصيغة التنفيذية (انظر كتاب التنفيذ تأليف الاستاذين احمد بك قمحه وعبد الفتاح بك السيد صحيفة ٣٥)

« وحيث انه قد سبق القول بأن من اختصاص المجالس الحسبية تعيين خبير عند الاقتضاء وبالتالي يكون من اختصاصها تقدير اتعاب الخبير لأن الذي يملك أمراً يملك لوازمه ايضاً وقد جرى العمل على ذلك ونص القانون الصادر بتشكيل المجلس الحسبي العالي في المادة السابعة منه على اتعاب الخبراء واجاز الزام اموال المحجور عليه بها . وأما ما ذهب اليه المعارضون من جواز التعرض للتقدير بواسطة المحكمة فهذا لا يكون الا في أحوال الوكالة بالاجر التي تكون فيها اتعاب الوكيل مقدرة من قبل (مادة ٥١٤ مدني) لأن الموكل يكون في كثير من الأحيان في موقف حرج يستفيد منه الوكيل بدون حق « وحيث انه فضلاً عما تقدم فان لائحة الخبراء التي وضعتها وزارة الحفانية في سنة ٩١٦ واستمها نظام الخبراء أمام المجالس الحسبية قد تضمنت النص على الهيئة التي تقدر اتعاب الخبير وعلى الهيئة التي تحصل أمامها المعارضة في التقدير فأعطت المجلس الحسبي الحق في التقدير واعطت الخبير نفسه أو نائب عديم الأهلية الحق في المعارضة أمام المجلس نفسه وقد بينت اللائحة طريقة التنفيذ بأمر التقدير فنصت على انها تكون نافذة على مال عديم الأهلية أو الغائب الا اذا رفعها وزارة الحفانية الى المجلس الحسبي العالي (انظر المواد ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ من نظام الخبراء أمام المجالس الحسبية)

٢٢٨

محكمة النيا الجزئية

حكم تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢

عقود . تدليس . كذب . بطلان التعاقد

القاهرة القانونية

١ - مجرد الكذب أو عدم التصريح بالحقيقة لا يعتبر تدليسا مفسدا للرضا حيث نصت المادة ١٣٦ مدني على أن التدليس الموجب لعدم صحة رضا أحد المتعاقدين هو المترتب على الحيل المستعملة له من المتعاقدين الآخر بحيث لولاها لما رضى

٢ - التدليس يفسد العقد اذا كان سبباً للتعاقد فاذا كانت نتيجته قبول المدلس عليه شروطا باهظة في العقد فلا تأثير له على رضا المتعاقدين الا اذا زادت الصعوبة الى حد يجعل الالتزام غير مقبول عادة المحكمة : -

« حيث ان المدعى بنى دعواه على انه تعاقد مع المدعى عليهما على ان تتخارج الاولى منهما من التركة مقابل مبلغ معين وانه ادخل في هذا المبلغ ٥٠ جنيهاً نص على انها مؤخر صداقها وظهر بعد التعاقد ان حقيقة المبلغ المذكور ٢٠ جنيهاً فقط وانهما بذلك قد ادخلا عليه الغش عند التعاقد فيما زاد عن العشرين جنيهاً ويطلب بطلان المشاركة فيما يتعلق بهذا الفرق » وحيث ان القانون المدني في المادة

« وحيث انه يستفاد من جميع ما ذكر أن الطعن في قرار المجلس الحسبي الذي نحن بصددده كان يمكن حصوله بالمعارضة في القرار أمام مجلس حسبي المديرية أولاً وباستئنافه للمجلس الحسبي العالي ثانياً، ولكن شيئاً من ذلك لم يكن، وحينئذ يعتبر القرار نهائياً وفي رأينا انه كان يجوز لصاحب الشأن طلب التنفيذ مباشرة بدون التجاء الى القضاء كما رأى ذلك «المسيو لاما نا» في البحث الذي نشره بالغازيت وأشار اليه الاستاذ عبد الفتاح بك السيد في كتابه لأن قرارات المجلس الحسبي في هذا الشأن تعتبر كاحكام النفقة وغيرها التي تصدر من المحاكم الشرعية وتنفذ بواسطة قلم المحضرين مباشرة وكل ما هناك من الخلاف بين الحالتين ان المحاكم الشرعية هي نفسها التي تضع الصيغة التنفيذية على احكامها . واما قرارات المجالس الحسبية فيجب وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحاكم التي تطلب منها اجراء التنفيذ

« وحيث انه يؤخذ من جميع ما مر ان الحكم الغيابي في محله ويتعين تأييده »

(معارضة احمد بك الجبل وآخرين ضد حسين افندي على الجنائي نمرة ١٥٠ سنة ١٩٣٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة يوسف بك رفعت القاضي)

احترامه بصرف النظر عن تقدير القيم التي جعلت اسامياً لأبرامه

« وحيث من ذلك تكون طلبات المدعى في غير محلها ويتعين رفضها »

(قضية حافظ محمد بلال ضد الست بهيه كريمة احمد افندي على سلامه نمرة ٢٦٩٢ سنة ١٩٢٢ .
اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد العشماوي بك القاضي)

٢٢٩

محكمة سالوط الجزئية

حكم تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤
حكم . قوة الشيء المحكوم فيه صفة الاحكام .
قطعية . تهديدية تحضيرية

القاعدة القانونية

١ - من المتفق عليه علما وعملا أن

الاحكام التي تكون حجة بما فيها ولا يجوز اعادة البحث فيما قرره هي الاحكام القطعية سواء صدرت في موضوع الدعوى أو في مسألة متفرعة عنها كالردع بعدم الاختصاص أو بعدم جواز نظر الدعوى لفوات الميعاد أو مضي المدة أو كطلب بطلان المرافعة خلافاً للاحكام الفرعية التي تندمج فيها الاحكام التهديدية والتحضيرية والموقفة فليس لها هذه القوة ويسوغ المدول عنها اذا ما طرأت ظروف جديدة . فالحكم الصادر في دعوى اثبات الحالة لا يمنع من تجديد الدعوى اذا وجد ما يبرر ذلك

٢ - ليس لقاضي الامور المستعجلة البحث

فيما اذا كان الخبير راعى الدمة في عمله أو لم

١٣٦ لم يذكر التدليس على اطلاقه ولكن عرفه تعريفاً اخرج به مجرد الكذب أو عدم التصريح بالحقيقة اذ اوجب ليكون التدليس مفسداً للرضاء أن يكون رضاء أحد المتعاقدين مرتباً على الحيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى

« وحيث ان المدعى لم يقل بأن المدعى عليهما وقعت منهما حيل حملته على القبول أو التصديق وكل ما يمكن ان يعزوه اليهما انهما ذكرا مؤخر الصداق على غير حقيقة او امتناع عن قول الحقيقة وكان في وسعه ان يتحقق صحة القول وفي قبوله القول على علته رضاء بدفع هذه القيمة سواء اتفقت مع الحقيقة أو لم تتفق لأن الغرض كله تصفية نزاع في تركة جسيمة

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان التدليس لا يعتبر مفسداً للعقد اذا لم يكن سبباً في التعاقد بل كانت نتيجته قبول للدلس عليه شروطاً باهظة في العقد الا اذا زادت الصعوبة الى حد يجعل الالتزام غير مقبول عادة (راجع شرح القانون المدني - فتحي باشا زغلول ص ١٣٣ باب الغش)

« وحيث انه تبين للمحكمة ان المبالغة في مؤخر الصداق لم يكن لها تأثير على التعاقد وانه لو ذكر على حقيقته ما كان ينتظر تعديل التعاقد نظراً لقيمة التركة التي أريد التخارج منها وظاهر من النصوص للمانة من الرجوع في عقد التخارج والمذكورة في نهايته انه اريد

يرعها، وهل توخى الحقيقة في تقريره أو نأى عنها، وهل جاء تقريره مطابقا للواقع ومبنيا على قواعد علمية ثابتة أو خلومنها، ولكن له أن يتحقق من أن أعمال الخبير ليست باطلة بطلانا جوهريا، وأنه قام بالمأمورية الموهودة اليه ولم يقصر فيها أو يتجاوزها

٣- عند مباشرة الخبير أعماله لا يشترط أن يعلن الاخصام على يد محضر باليوم الذي يباشر فيه العمل اذ يكفي أن يكون الاخطار بخطاب موصى عليه أو باعلان من احد الاخصام المحكمة :-

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الرابطة القانونية بينه وبين المدعى » وحيث أنه تبين من الاطلاع على الدعوى المضمومة ان المدعى عليه استأجر ارضا من على بك بدران طبوزاده وتعهد المؤجر برها من الماكنة القنمة عليها ثم استأجر المدعى هذه الماكنة والتزم بالقيام بما على المؤجر من التعهدات نحو مستأجره ولما رفع المدعى عليه دعوى اثبات الحالة الاولى ادخل المدعى خصما فيها فالدفع بعدم وجود صفة للمدعى أو علاقة قانونية بينه وبين المدعى عليه لا اساس له ويتعين رفضه

« وحيث أن المدعى عليه دفع ايضا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من هذه المحكمة بمحكمها الصادر في ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٤ » وحيث أن الدعوى الحالية والدعوى

المشار اليها هما من نوع الدعاوى المستعجلة التي يراد بها تقرير الحالة الحاضرة قبل اندثار معالمها وزال اثارها لتحقيق ما يدعيه الاخصام من الاضرار التي لحقت بهم من جراء الحالة المطلوب اثباتها

« وحيث أن طلب تعيين خبير اما أن يكون بصفة أصلية فيرفع إلى قاضي الامور المستعجلة أو بصفة فرعية أثناء نظر قضية ما ففصل فيه محكمة الموضوع

« وحيث أن الاحكام الصادرة بتعيين خبراء المعاينة أو تقدير قيمة الضرر هي من قبيل الاحكام التمهيدية

« وحيث أنه من المتفق عليه علما وعملا أن الأحكام التي تكون حجة بما فيها ولا يجوز إعادة البحث فيما قررتة هي الأحكام القطعية سواء حصلت في موضوع الدعوى أو في مسألة متفرعة عنها كالدفع بعدم الاختصاص أو بعدم جواز نظر الدعوى لفوات الميعاد أو مضي المدة أو كطلب بطلان المرافعة خلافا للأحكام الفرعية التي تندمج فيها الاحكام التمهيدية والتحضيرية والمؤقتة فليس لها هذه القوة ويسوغ العدول عنها اذا ما طرأت ظروف جديدة (راجع بودري المطول الطبعة الثالثة الجزء الرابع باب الالتزامات بند ٢٦٦٦ و ٢٦٧٠ وكتاب المرافعات لأبي هيف بك الطبعة الثانية بند ١٠٥٣ و ١١١٦ والحاشية)

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن الحكم الصادر في دعاوى اثبات الحالة لا يمنع من تجديد الدعوى اذا وجد ما يبرر ذلك ولذا يتعين رفض هذا الدفع

« وحيث أن المدعى طعن بالبطلان في اجراءات الخبير السابق بأنه لم يعلنه اعلاناً قانونياً قبل مباشرة العمل ولم يتوخ الحقيقة في عمله فجاء تقريره على تقيضها

« وحيث أن الفصل في هذا الطلب يستوجب البحث فيما لقاضى الامور المستعجلة من السلطة في تقدير اعمال الخبراء الذين يأمر بتعيينهم

« وحيث أنه للوصول الى هذه الغاية يجب تقرير القاعدة الاساسية التي يخضع لها القضاء المستعجل وهي عدم المساس بحقوق الخصوم أو أصل الدعوى لأن المرجع في ذلك الى القضاء العادى

« وحيث أن البحث فيما اذا كان الخبير راعى الذمة في عمله أو لم يرعها وهل توخى الحقيقة في تقريره أو نأى عنها وهل جاء تقريره مطابقاً للواقع مبنياً على قواعد علمية ثابتة أو خلواً منها كل ذلك من اختصاص محكمة الموضوع والتعرض لهذه الامور فيه افتيات على حقوقها وتجاوز للاختصاص المستعجل

« وحيث أن القول بغير ذلك يؤدي الى البحث في عمل الخبير وتقديره تقديرأ موضوعياً ينتهى إما باعتماد التقرير في موضوعه أو تعيين

خبراء آخرين لاعادة المأمورية فيصبح الاختصاص بازاء تقرير تناول القضاء البحث فيه واعتمده ولا يبقى لمحكمة الموضوع سوى أن تسلم بصحته ومن هنا يظهر عدم رجاحة هذا رأى وضعف حجته

« وحيث أنه لو اتيح لكل خصم لم يرضه تقرير الخبير أن يطلب تعيين خبراء آخرين وكان من المحتم أن تجيبه المحكمة الى طلبه لما وقتت هذه الدعوى عند حد لأن الخصم الآخر يأتي بدوره ويطلب هذا الطلب فيجيب اليه ويصير القضاء العوبة في ايدي الاختصاص بتوسلون به لارضاء ما ربههم وقضاء اغراضهم

« وحيث أنه لا يقصد من ذلك غل يد قاضى الامور المستعجلة عن كل اشراف على أعمال الخبراء لانه من العبث أن يكون اختصاصه قاصراً على مجرد الحكم بتعيين الخبير وبيان المأمورية الموكولة اليه وانما له عند الرجوع اليه أن يتحقق من أن اعمال الخبير ليست باطلة بطلاناً جوهرياً وأنه قام بالمأمورية الموهودة اليه ولم يقصر فيها أو تجاوزها

« وحيث أنه بمراجعة تقرير الخبير المطعون فيه تبين أنه كلف المدعى باعلان الاختصاص ولم يكتف بذلك بل توجه بنفسه الى محل اقامتهما واعلن احدهما شخصياً ولم يجد الثاني وهو عبد العظيم عبد الصمد المدعى فاخطر أخويه احمد ورضا بالغرض من مجيئه فارسل في طلب اخيهما وانتظر الخبير مجيئه فلما لم يحضر باشر المأمورية بحضور الاخوين وطبقاً للحكم الصادر بتعيينه

٢٣٠

لجنة انتخاب مديرية الشرقية

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤

انتخاب . ناخب . معناه . ناخب مدرج اسمه
بالفعل أو بالقوة

القاعدة القانونية

نصت المادة ١٢ من قانون الانتخاب على
(أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول
دائرة الانتخاب أن يطلب ادراج اسم من
اهل بغير حق أو حذف اسم من ادراج كذلك)
وهذا النص يشمل كل ناخب مدرج اسمه
بالفعل أو بالقوة فاذا طلب ناخب قيد اسم
آخر وكان اسم هذا الناخب غير مدرج بالفعل
في أحد الجداول ولكن كان سبق طلب قيد
اسمه وحكمت اللجنة بقبول قيد اسمه في الجدول
كان طلبه مقبولا مادام لم يثبت عليه أى سبب
من اسباب الحرمان المنصوص عليها في المواد ٤

و ٥ و ٦ من قانون الانتخاب

(طلب امين سيد احمد الشعراوي درج اسم محمد
خلف حسن بجدول انتخاب كفر الشراية . صدر
القرار برئاسة حفر صاحب السمادة محمود صادق يونس
باشا مدير الشرقية وعضوية حفر قى صاحب العزة عمر
عارف بك وسليم زكي بك القاضي وكيل النيابة)

« وحيث أنه لا يشترط أن يعلن الخبير
الأخصام على يد محضر باليوم الذى يباشر فيه
العمل وقد جرى العرف ان يكون الاخطار
بخطاب موصى عليه أو باعلان من احد الاخصام
« وحيث أن ادعاء المدعى عدم علمه بالوقت
الذى باشر فيه الخبير المأمورية لا يتفق مع ما
ورد في محضر الاعمال الموقع عليه من اخيه احمد
على عبد الصمد وترى المحكمة أنه مع مراعاة
حالة الاستعجال التى اتصفت بها الدعوى فقد
قام الخبير بما يطلب منه قانونا لاخطار الاخصام
بمؤعد مباشرة العمل

« وحيث أن الطعن في عمل الخبير بأنه
قدر المحصول بأقل من حقيقته وأنه لم يراع الحق
في تقديره ليس من اختصاص هذه المحكمة الفصل
فيه كما سبق بيان ذلك

« وحيث أنه لذلك تكون دعوى المدعى في
غير محلها ويتعين رفضها »

(قضية عبد العظيم على عبد الصمد ضد عبد العزيز
محمد داود نمرة ٦٦٧ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة اسكندر بك حنا القاضي)

فتاوى شرعية

٢٣١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤

وقف . نظر . ناظرين . خصومة . جواز
انفراد أحد الناظرين

القاعدة الشرعية

ان الفقهاء استثنوا من قاعدة عدم جواز
انفراد أحد الناظرين بالعمل مادة الخصومة في
حقوق الوقف فيجوز اذن لأحد الناظرين
الانفراد بالخصومة في حقوق الوقف والناظر
المنضم الى الناظر الأصل ومأذون له بالانفراد
في العمل يكون له من باب اولى حق الانفراد
في الخصومة في حقوق الوقف

السؤال

سأل الشيخ عبد العزيز القاضي الشرعي -
في ان حضرة صاحب العزة يوسف بك مبارك
ابن علي باشا مبارك وقف بمحكمة مصر الشرعية
في سنة ٩٠٣ - ١٦٠ فداناً وكسور بزم نامحية
برهبال الجديدة دقيلية وجعل النظر له مدة
حياته ثم من بعده لزوجته الست فطوم هانم
كرمية محمد قاعود ونظرا لأن الواقف المذكور
وهو الناظر قد ارتكب جملة خيانات في الوقف

قررت محكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٣
ابريل سنة ٩١٨ ضم الست فطوم هانم المذكورة
الى زوجها حضرة يوسف بك مبارك في النظر على
الوقف المذكور واذتها بالانفراد في ادارة شؤونه
كما يعلم ذلك من الرجوع الى القرار المرفق مع
هذا الطلب فهل للست فطوم المضمومة الى زوجها
ان تنفرد بشؤون الوقف في مقاضاة أى شخص
كان بحق لجهة الوقف المذكور أمام أى جهة
كانت شرعية أو أهلية أو مختلطة بدون ان
يكون مضموماً اليها زوجها أو غيره أو لا بد ان
يكون معها في المقاضاة بالحقوق المذكورة زوجها
المضموم اليه مع بيان ما يقتضيه الوجه الشرعي
بخصوص مقاضاة أحد الناظرين بدون الآخر
بحق لجهة الوقف في حالة ما اذا كانا مشتركين
في ادارة العمل . افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

اذن القاضي للناظرة المضمومة الى الوقف
بالانفراد يسوغ لها الانفراد بمقاضاة الخصوم أمام
جميع المحاكم على ان الفقهاء استثنوا من قاعدة
عدم انفراد أحد الناظرين بالعمل مادة الخصومة
في حقوق الوقف فانهم اجازوا لاحد الناظرين
الانفراد بها فكيف اذا كان ذلك الناظر مأذوناً

من له ولاية ذلك بالانفراد هذا واضح
لاشبهة فيه ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

الجواب

صرح العلماء بأن ارض القرافة التي بسفح
جبل المقطم بمصر موقوفة من قبل امير المؤمنين
سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه على ان
تكون مقبرة لدفن موتى المسلمين وجرى العمل
على ذلك من عهده للآن

« وحيث كانت وقفا فلا يجوز تملكها ولا
تليكها للغير وبناء على ذلك لا تصير ملكا
لحامل رخصة البناء وانما يملك الباني للبناء ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٢٣٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤

وقف . قرافة . قرافة المسلمين . وقف سيدنا عمر .
تنظيم . رخصة بناء . ملكية البناء دون الارض .

القاعدة الشرعية

ان ارض القرافة التي بسفح جبل المقطم
بمصر موقوفة من قبل امير المؤمنين سيدنا عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه على ان تكون مقبرة
لدفن موتى المسلمين . وجرى العمل على ذلك
من عهده حتى الآن ومتى كانت وقفا فلا يجوز
تملكها ولا تليكها للغير فالرخصة التي يعطيها التنظيم
لشخص يبناء حوش في الاراضى المذكورة
لا تعطى لحاملها أى حق ملك على الارض وانما
يكون له ملك البناء فقط اذا بناه

السؤال

سأل سعيد افندى شكرى - فى ان ارض
القرافة الكائنة بسفح جبل المقطم بمصر كالقرافة
الصفرى وقرافة الامام الشافعى وقرافة باب
النصر التي هي موقوفة على دفن الموتى من
المسلمين هل لو تحصل احد على رخصة من

٢٣٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤

زوج مسلم . زوجة كتائية ، تعدد الزوجات .
مساواة فى المعاملة . فى النفقة . مالها .

القاعدة الشرعية

الدين الاسلامى لا يبيح للمسلم ظلم احد
مطلقاً، واقفه فى دينه أو خالفه، لا فرق فى ذلك
بين الزوجة وغيرها ولا بين الزوجة المسلمة
والكتائية . أوجبت الشريعة الفراء على الزوج
المسلم ان يعدل بين زوجاته اذا كن احراراً
فيسوى بينهما فى البينونة وعدم الجور فى النفقة

متاع تملكه وتختص به فليس لزوجها المسلم ان
يحجده ولا ان يغتصب شيئاً منه بل لا يجوز له
الاتفاع بشيء منه الا برضاها

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٢٣٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

وديمة . من الاب . من الابن منهما . معا .
شركة . تساوى

القاعدة الشرعية

أودع رجل وولده مبلغاً من المال في بنك
ثم أودع الولد وحده باسمه واسم أبيه مبلغاً آخر
ثم اذن الولد ووالده للبنك في شراء أوراق ذات
قيمة ودفع ثمنها من المبالغ المتجمدة لديه كان
المال ملكاً للاب وولده مناصفة لأن الشركة
عند عدم بيان النصيب تحمل على التساوى .
وليس في الايداع والاذن من الاب بالاشتراك
مع ابنه ما يدل على هبة الاب لابنه أو بالعكس
بل فيهما معنى الشركة بالتساوى

السؤال

سأل حضرة محمود افندى فهمى جنديّة
الحامى - رجل أودع هو وولده البالغ بينك
الكريدى ليونيه مبلغاً قدره عشرة آلاف جنيه
لحسابهما بأن تكون معاملتهما مع البنك المذكور

فاذا كان للمسلم زوجة كتائية وكانت للزوجة
الكتائية متاع تملكه وتختص به فليس لزوجها
المسلم ان يحجده ولا أن يغتصب شيئاً منه ولا
يجوز له الاتفاع بشيء منه الا برضاها .

السؤال

سألت الست كاليوبى باروتا - تزوج رجل
مسلم بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتائية
وجعل لكل منهما مهراً بقدر ما للاخرى باعترافه
واعطى لكل منهما قائمة بما لها من المتاع عنده
لتكون حجة عليه ثم تنازع مع زوجته فجحد متاع
الكتائية واساء معاملتها بقدر ما احسن معاملة
المسلمة فهل في دين الاسلام ما يبيح التفاوت بين
المسلمة والكتائية في حسن العشرة والمعاملة
وهل للزوج شرعاً ان يحجده متاع الكتائية دون
المسلمة نرجوا الجواب

الجواب

قال الله تعالى (ان الله يأمر بالعدل والاحسان)
وقال عز من قائل (اعدلوا هو اقرب للتقوى)
والدين الاسلامى لا يبيح للمسلم ظلم احد مطلقاً
واقفه في دينه أو خالفه ولا فرق في ذلك بين
الزوجة وغيرها ولا بين الزوجة المسلمة والكتائية
وقد اوجبت الشريعة الغراء على الزوج المسلم ان
يعدل بين زوجاته اذا كن احراراً فيسوى بينهن
في البينونة وعدم الجور في النفقة فاذا كانت
واقعة السؤال ثابتة وكان لتلك الزوجة الكتائية

بأسمه واسم أبيه لحسابهما بالطريقة السالفة وهل مع اذنهما بعد ذلك للبنك بأن يشتري بمبلغ عشرة الاف جنيه أولا لحسابهما من أوراق السندات المذكورة وإذنهما بعد ذلك للبنك أيضا بأن يدفع لبائع السندات لهما من النوع المذكور مبلغ خمسة الاف جنيه لحسابهما أيضا فهل مع هذا يكون الابن شريكاً لأبيه بحق النصف فيما أودع أولا وثانياً ومالكاً فيما اشترى من السندات ما يوازي نصف المبالغ المودعة المذكورة وهل يصح الادعاء مع هذا بأن هذا التصرف هو من نوع الهبة وهل لو زعم زاعم أنه هبة معنى يوجد ما يدل عليه في هذه الحادثة .

الجواب

ايداع الاب وابنه أولاً بمبلغ عشرة الاف جنيه بالبنك المذكور لحسابهما وتصريحهما بأن تكون معاملتهما مع البنك المذكور بخصوص هذا الحساب بامضاء الاثنين بالاشتراك لا بالانفراد وايداع الابن وحده ثانياً بمبلغ خمسة الاف جنيه بالبنك المذكور باسمه واسم أبيه لحسابهما أيضاً بالطريقة السابقة فيفقدان أن الاب وابنه شريكان فيما أودع أولاً وثانياً بالبنك المذكور كل منهما بحق النصف لأنه من المعلوم أن الشركة عند عدم بيان النصيب تحمل على التساوى كما نص على ذلك بصحيفة ٥٤٠ من حاشية ابن عابدين على الدر المختار من الجزء الثالث طبعه أميرية سنة ١٢٦٨ من كتاب الشركة تقلاهما

بخصوص هذا الحساب بامضائهما الاثنين بالاشتراك لا بالانفراد . ثم أودع الولد وحده بعد ذلك في نفس البنك خمسة الاف جنيه باسمه واسم أبيه تحت الحساب السابق — ثم بعد ذلك اذن الولد وأبوه للبنك المذكور أن يشتري لحسابهما أوراقاً ذات قيمة (سندات الدين الموحد المصرى) بجزء من مجموع المبلغين قدره عشرة الاف جنيه ثم اذن الاب وابنه البنك أيضاً بدفع مبلغ خمسة الاف جنيه ثمن لسندات من هذا النوع لبائعهما مقابل استلام هذه السندات بهذه القيمة منه وأصبح مجموع السندات المذكورة بقيمة خمسة عشر الف جنيه مودعة بالبنك لحساب الابن وأبيه باقرارهما كل ذلك صدر من الطرفين برضاهما واختيارهما في حال صحتهما جسداً وعقلاً وهما بأكل الاوصاف المعتبرة شرعاً ثم توفي الاب بعد ذلك فقام من عدا ابنه المذكور من الورثة ينازع الابن المذكور في السندات التى تخصه بقيمة ٧٥٠٠ جنيه بزعم انه ما كان يملك شيئاً وان جميع المبلغ المودع بالبنك مملوك للوالد وان اقرار الوالد المذكور على ما ذكرنا يؤخذ منه كأنه هبة لمشاع يحتمل القسمة لم يقسم ولم يقبضه الموهوب له مفرزاً قبضاً كاملاً فهى هبة في زعمهم باطلة شرعاً فضلاً عن انها لم تتم بالقبض فهل مع الايداع الصادر من الاب وابنه أولاً للبنك المصرح فيه بأن يقيد المبلغ لحسابهما مع عدم تبين نصيب كل منهما والايداع من الابن وحده

افتي به في الخيرية ونصه في زوج امرأة وابنها
اجتمعا في دار واحدة وأخذ كل منها يكتسب
على حدة، ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت
ولا التساوى ولا التمييز فأجاب بأنه بينهما سوية
اه واذن الاب وابنه للبنك المذكور بأن يشتري
لحسابهما سندات دين الموحد المصرى بمبلغ
عشرة الاف جنيه واذنهما أيضاً للبنك المذكور
بأن يدفع مبلغ خمسة الاف جنيه لبائع السندات
لهما من النوع المذكور كل هذا توكيل منهما للبنك
المذكور في الشراء والدفع بالمبلغ المملوك لهما لأنه
معلوم أن توكيل الغير بالشراء بمبلغ مودع باسمه
لا باسم غيره لا يكون الابن مالك ذلك المبلغ
فبمقتضى هذين التوكيلين يكونان مالكيين للمبلغ
المذكور مناصفة. وحيث أنه اشترى وفق ما تقدم
ببعض المبلغ المودع سندات بقيمة خمسة عشر الف
جنيه فيكون للابن سندات بقيمة النصف وهو سبعة
الاف جنيه وخمسةماية جنيه. هذا وليس في شيء
من الايداع والاذن المذكورين ما يدل على هبة
الاب لابنه أو العكس حتى يصح البحث في
عدم تمامها بالقبض أو فسادها بالشيوع والله أعلم

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٢٣٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

وقف . شرط الواقف . تقويت مصلحة الوقف .
شرط عدم جواز محاسبة الناظر .

القاعدة الشرعية

إذا كان في الشرط الذى بشرطه الواقف
تقويت لمصلحة الموقوف عليهم وتعطيل للوقف
فلا يعمل به ، كما اذا شرط الواقف عدم جواز
تعرض بعض المستحقين لشيء ما من أمور الوقف
ولا طلب محاسبة الناظر ، مثل هذا الشرط
فيه مخالفة للشرع لجواز انحصار الوقف في هذا
البعض مع وجود ناظر عليه وحينئذ يتصور امتداد
يد الناظر الى اعيان الوقف بالتبديد والتغيير والى
حقوق المستحقين بالاضاعة ولا يكون لهؤلاء
المستحقين سبيل الى الادلاء بالحجة لظهور
خيائته وسوء تصرفه

السؤال

سأل الدكتور فوزى مسيحة الوكيل عن
الست اسير الياس كريمة الواقف بما صورته - أن
المرحوم الخواجه الياس بشاى من اعيان اسيوط
وقف اطيانا وعقارات واشترط في كتاب وقفه
شروطا قال منها - أن للاولاد المذكورين أو اولاد
اولادهم المذكورين وهكذا دون غيرهم محاسبة الناظر
على ما استغل من ايرادات الوقف ومطالبته بتقديم

الجواب

قول الواقف (ومنها أنه ليس لبنات الواقف ولا لأولادهم ولا لبنات أولادهم وأولادهم تعرض لشيء في الوقف المذكور ولا لحساباته) فيه تفويت لمصلحة الموقوف عليهم وتعطيل للوقف لجواز انحصار الوقف في هؤلاء مع وجود ناظر عليه وحيث أن يتصور امتداد يد الناظر إلى أعيان الوقف بالتبديد والتغيير وإلى حقوق المستحقين بالأضاعة ولا يكون لبنات الواقف ومن ذكر معهن على هذا الشرط سبيل إلى الإدلاء بالحجة لإظهار خيائته وسوء تصرفه فيكون الشرط المذكور مخالفاً للشرع فلا يعمل به كما يستفاد ذلك مما جاء في رد المحتار بصحيفة «٦٠٣» جزء ثالث طبعه إميرية سنة ١٢٨٦ هجرية من أن الشرط إذا كان فيه تفويت لمصلحة الموقوف عليهم وتعطيل للوقف فلا يقبل. وعلى ذلك يكون لبنات الواقف ومن ذكر معهن في هذا الشرط الحق في محاسبة من يكون ناظراً على الوقف المذكور والله أعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

كشوفات سنوياً واضح بها الأصل والمنصرف والباقي منها - ومنها أنه يجب على الناظر أن يجعل دفاتر مخصوصة لحسابات هذا الوقف يقيد بها كل ما تحصل من الربح وكل ما يصرف وما يتبقى وتكون مصاريف ذلك من اجرة كاتب ومن أدوات لزوم الكتابة من ريع الوقف المذكور وقد أوصى الواقف المذكور الناظر بتقوى الله تعالى في جميع ما ذكر. ومنها أنه ليس لبنات الواقف ولا لأولادهم ولا لبنات أولادهم وأولادهم تعرض لشيء في الوقف المذكور ولا لحساباته وليس لهم سوى نصيبهم المبين بهذا يأخذونه سنوياً من الناظر. أما أن تأخر الناظر عن إعطائهم حقوقهم السنوية فيكون لهم حق المطالبة فقط من الناظر المذكور - فهل الشرط الأخير وهو قوله ومنها أنه ليس لبنات الواقف ولا لأولادهم ولا لبنات أولادهم وأولادهم تعرض لشيء الخ لازم شرعاً أو غير لازم فلا يعمل به لأن مصلحة الوقف تستدعي محاسبة الناظر لكل واحد من المستحقين ذكوراً وأنثاء لجواز اتفاق الذكور جميعاً على عدم العمل بشروط الواقف لما في ذلك من المصلحة لهم فلو ترك البنات محاسبة الناظر لآدى إلى إلحاق ضرر بالوقف، والشرع إنما يعمل على مصلحة الوقف. نرجو الجواب بما فيه مصلحة الوقف شرعاً؟

قضاء المحاكم الشرعية

٢٣٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤

استئناف . قرار ضم ناظر : قرار تفسيري . قرار
تمكين ناظر . قرارات هيئة التصرفات . قوتها
امام المحكمة القضائية . ناظر حسي . نزاع .
خفاء الحق . شرط النظر . قضاء قولي . قضاء فعلي
مسوغات عزل الناظر . خيانة . محل ثبوتها .

القاعدة الشرعية

١ - القرار التفسيري الذي يصدر من
المحكمة بياناً وتفسيراً لقرار سابق لا يقبل
الاستئناف وحده

٢ - ان القرار الذي يصدر بضم ناظر
الى ناظر هو من القرارات التي تقبل الاستئناف
٣ - ان قرارات تمكين الناظر لا تقبل
الاستئناف لعدم شمول المواد التي يجوز استئنافها
لمواد التمكين كما جرت على ذلك المحكمة
العليا من قبل

٤ - جرت المحكمة العليا على مبدأ ان
ما تفصل فيه محكمة التصرفات لا يكون مجالاً
للنظر امام المحكمة القضائية بعد ذلك

٥ - استقر عمل المحاكم دائماً على أن
محكمة التصرفات تمكن الناظر من النظر على الوقف

سواء كان ناظراً متولياً أم ناظراً حسيباً له حق
الاشراف على المتولى متى كان حقه ظاهراً بأن
كان معيناً للنظر بالاسم أو بوصف محصور ولا
يمنع محكمة التصرفات من ذلك بمجرد النزاع في
سقوط الحق في النظر اللهم الا اذا كان النزاع
نزاعاً جدياً له خطره بان كان في حادثة خفاء أو
احتاجت الى اثبات كالنزاع في وصف الارشد
مثلاً . أما اذا لم يكن هناك خفاء وكان النزاع
فيها ليس على هذه الصفة فلا يصح ان يوقف
محكمة التصرفات عن اداء واجبها وهو تمكين
صاحب الحق من حقه واعادته اليه

٦ - ان شرط النظر وغيره من الشروط
يستمر معمولاً بها ما لم ينص على ابطالها ولا يؤثر
عليها اختلاف المصارف

٧ - يجب فهم عبارات الواقفين على حسب
العرف المعروف بين الناس

٨ - ان المادة ٢٨ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية وان نصت على ان من خصائص
محكمة التصرفات ضم ناظر الى آخر ولم
تبين الحالات التي يكون فيها لمحكمة
التصرفات ذلك الحق غير ان وزارة الحفانية
فسرت مادة اللائحة بنشور^(١) صدر منها تضمن

(١) وهذا هو المنشور - قضت المادة ٢٨ من لائحة المحاكم الشرعية بأن يكون التصرف في الاوقاف من اقامة ناظر
وضم ناظر الى غير ذلك من اختصاص الهيئات المينة في تلك المادة . وقد جرت المحاكم الشرعية في مواد اقامة الناظر
على اعتبار عمل الهيئة المذكورة من قبل التصرف الاداري المختص فلا تقيم الناظر الا اذا لم يكن هناك نزاع بين اصحاب
الشأن في استحقاق النظر فاذا كان ثم نزاع في ذلك فلا تقيم الناظر ووجب الفصل فيه بطريق الدعوى امام المحكمة المختصة
وحيث ان القياس على ذلك يقتضي عدم ضم ناظر الا عند عدم النزاع في وجوب الفهم والا كان الفصل في ذلك

الجزاء محكمة القضاء القولى ومحل الضم الذى هو
فعل محكمة التصرفات
المحكمة :

« من حيث أن محكمة مصر الابتدائية
الشرعية قررت بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤
تمكين حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول
ملك مصر من النظر الحسبى على الوقف الصادر
من المرحومة الست بيا قادن المعين بالحجة
المؤرخة فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ وقررت
بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤ أن حجة التغير
الصادرة من الواقعة المذكورة فى ٢٨ ذى الحجة
سنة ١٢٨٥ لا تؤثر على قرارها الأول

« ومن حيث أن المحكمة المذكورة قررت
أيضاً بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٤ ضم حضرة
صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول الى حضرة
صاحبة السمو الأميرة أمينة هانم الهامى فى
النظر على وقف الواقعة المشار اليها المعين بحجة
٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ وأذنت جلالتة بالانفراد
ثم قررت بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أن
غرضها من قرار ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٤ هو
ضم حضرة صاحب الجلالة الملك الى سمو
الأميرة فيما هو مشمول بنظرها مما هو موقوف
بمقتضى حجة شعبان سنة ١٢٧٧ ومغير بمقتضى
الحجة المؤرخة ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٥

ان هذا الضم لا يكون الا فى حالة عدم قيام
نزاع فى الاسباب الموجبة له . وعلى هذا جرت
المحاكم الشرعية ولم تخالفه الا نادراً جداً ، وجرت
على ذلك المحكمة العليا فى مواد التصرفات
المستأنفة . وليس للمحكمة العليا مبدأ يخالف هذا
فى مسألة ضم ناظر الى ناظر

٩ - تقسم جهات القضاء حسب لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية الى محكمة قضائية ومحكمة
تصرفات . وهذا التقسيم لم يحدث اعتباطاً ولغير
علة انما حدث بناء على التقسيم الشرعى للقضاء
حيث قسم الفقهاء القضاء الى قولى وفعلى وعرفوا
القضاء القولى بما حاصله انه الالتزام بحق تظهره
الحجة فى حادثة متنازع فيها . وعرفوا القضاء
الفعلى بما يفيد انه انشاء حق بطريق الولاية .
فمحكمة التصرفات هى محكمة افادة الحقوق
ومنحها والمحكمة القضائية هى التى تظهر فيها
الحقوق الثابتة بنفسها قبل الزام القاضى

١٠ - من المقرر شرعاً انه اذا كان
للقوف ناظر معين من قبل الواقف فلا يجوز
للقاضى ان يعزله الا بخيانة وان يضم اليه غيره
الا بخيانة أو عجز ولا بد من سبق توجيه الاتهام
بخيانة من الخيانات المعروفة فى احكام الوقف ولا بد
من اثبات الخيانة والقاضى بعد ثبوتها ان يعزل
الناظر أو يقرر ضم غيره اليه . فالعزل وتقرير الضم
جزاء ثبوت الخيانة ومحل ثبوت الخيانة وتقرير

من اختصاص المحكمة بصفة قضائية الا ان بعض حضرات القضاة لم يتبعوا ذلك فى مسائل الفهم واعتمدوا الهيئة
المبينة فى المادة ٢٨ مختصة بنظرها ولو كان بين الطالب والناظر نزاع فى الاسباب الموجبة للفهم
كذلك رأيت وزارة الحفانية لفت حضرات القضاة الى ان الهيئة المذكورة بالمادة ٢٨ من اللائحة لا تختص بفهم
ناظر الى ناظر الا عند عدم النزاع فى الاسباب الموجبة للفهم فاذا كان بين الناظر والطالب نزاع فى ذلك
وجب حفظ الطلب وتفهم المشتكى برفع دعواه للمحكمة المختصة

وهو الألف فدان الموجودة بناحية قها المشمولة بنظرها بموجب الحجة الأخيرة

«ومن حيث أن القرار التفسيري صدر بيانا للقرار الأول الصادر بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٤ فهو يلحق به ويكون حكمه كحكمه

» ومن حيث أن المستأنف الآن هو قرار الضم والقرار المفسر له أما القرار المفسر فليس مما يقبل الاستئناف وحده ، وقرار الضم مما يقبل الاستئناف وأما قرارات التمكين فهي غير مستأنفة وهي مما لا يقبل الاستئناف لعدم شمول المواد التي يجوز استئنافها لمواد التمكين كما جرت على ذلك المحكمة العليا من قبل

» ومن حيث أن ما تضمنه الدفاع من أن هناك قضية رفعت امام المحكمة القضائية بشأن النظر الحسبي ليس من شأنه ان يحول بين هذه المحكمة وبين النظر في صحة التمكين وعدمها من جهة انها من المقدمات التي يتوقف عليها النظر في نفس المادة المستأنفة وذلك لأن هذه المحكمة جرت على مبدأ أن ما تفصل فيه محكمة التصرفات لا يكون محلاً للنظر امام المحكمة القضائية بعد ذلك

» ومن حيث انه يفهم من هذا ان قرارى التمكين صاراً نهائين لا يقبلان الطعن بقطع النظر عن صحتها وعدم صحتها

» ومن حيث انها صحيحتان ايضاً في نفسيهما وللمحكمة التصرفات الحق في اصدارهما وذلك لأن عمل الحاكم على الدوام استقر على ان محكمة التصرفات يمكن الناظر من النظر على

الوقف سواء كان ناظراً متولياً ام ناظراً حسبياً له حق الاشراف على المتولى متى كان حقه ظاهراً بأن كان معينا للنظر بالاسم أو بوصف محصور والناظر الحسبي في هذه الحادثة معين بوصف محصور كما يتضح مما يلى

» ومن حيث ان ما قيل في هذه المادة من ان محل ذلك اذا لم يكن هناك نزاع في ثبوت الحق في النظر مما لا يصح التعويل عليه ويمكن تسليمه فيما اذا كان النزاع جدياً وله خطره ان كان في الحادثة خفاء أو احتاجت الى اثبات كالنزاع في وصف الارشد مثلاً اما اذا لم يكن هناك خفاء وكان النزاع فيها ليس على هذه الصفة فلا يصح ان يوقف محكمة التصرفات عن اداء واجبها وهو تمكين صاحب الحق من حقه واعائه عليه

» ومن حيث انه بالرجوع الى كتب الوقف يعلم ان المرحومه الست يمينا قادن وقفت اعياناً مختلفة البقاع على مصارف مختلفة عينتها في كتاب وقفها وعينت لكل قسم من وقفها نظاراً على الطريقة المشروحة بكتاب الوقف وذلك بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧

» ومن حيث ان الواقعة المذكورة عينت في كتاب وقفها المشار اليه ناظراً حسبياً على جملة هذه الاوقاف المختلفة في نظارها ومصارفها وذلك الناظر الحسبي هو والى الديار المصرية ونص عبارتها في سياق تعداد الشروط هكذا (ومنها ان النظر الحسبي على كامل الوقف المذكور بعد وفاة حضرة الست الواقعة الموكلة المشار اليها اعلاه لكل من يكون والياً على الديار المصرية حينئذ

التعبير بلفظ كل ويحمله غرض الواقف الظاهر ذلك ان الواقعة بعد ان عينت نظاراً مختلفين على اعيان وقفها ارادت ان يكون اولئك النظائر مشمولين برعاية خاصة هي رعاية والى الديار المصرية وليس هناك ادنى احتمال لأنها ارادت تخصيص زمن معين بهذه الرعاية دون باقى الا زمان فضلاً عن ان الوصول الى الغرض لا يحتاج الى اثبات وانما يحتاج الى فهم عبارة الواقف والاشارة فى كلمة حينذاك لبعديّة الوفاة وهى ظرف ممتد مبدأه الوفاة ولا نهاية له معروفة

« ومن حيث ان حضرة صاحبة السمو المستأنفة بعد ان اعلنت بقرارى التمكين لم تقبل العمل بهما وتمسكت بأنه لا يوجد لأحد حق فى النظر الحسبى على الوقف المشمول بنظرها وترى هذه المحكمة ان البحث فيما اذا كان هذا موجبا لضم ناظر اليها أو غير موجب يجب ان يتأخر عن البحث فى ان محكمة التصرفات التى قررت ضم ناظر اليها تملك ذلك او لا تملك

« ومن حيث ان المادة ٢٨ من القانون وان نصت على ان من حقوق محكمة التصرفات ضم ناظر الى آخر ولم تبين الحالات التى يكون فيها لمحكمة التصرفات ذلك الحق غير ان وزارة الحفانية فسرت مادة القانون بمنشور صدر منها تضمن ان الضم لا يكون عند النزاع فى الاسباب الموجبة له وعلى هذا جرت المحاكم الشرعية ولم تخالفه الا نادراً جداً وجرت على

« ومن حيث ان الواقعة غيرت وقف الف فدان من الاعيان التى اشتملت عليها الحجة الاولى بأن جعلتها على مصارف غير مصارفها الاولى وعينت لها نظاراً على طريقة خاصة وضمت اليها أيضاً اعياناً اخرى انشأت وقفها من جديد وسجلت هذا فى كتاب وقفها المؤرخ فى ٢٨ ذو الحجة سنة ١٢٨٥ ولم تشر فى كتابها هذا الى ابطال النظر الحسبى على الجزء المغير ولا الى تغييره

« ومن حيث ان شرط النظر وغيره من الشروط تستمر معمولاً بها ما لم ينص على ابطالها ولا يؤثر عليها اختلاف المصارف

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى انه مما لا يصح ان يكون موضع نزاع بين احد ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فؤاد الاول له الحق فى النظر الحسبى على الجزء المغير وهو الألف فدان المشمولة بنظر حضرة صاحبة السمو المستأنفة المبينة فى حجة ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٥ فان جلالته هو والى الديار المصرية وما قيل فى الدفاع من ان كلمة حينذاك الموجودة فى شرط النظر الحسبى تقتضى ان حق النظر الحسبى لا يكون الا للوالى الموجود وقت وفاة الواقعة وانه مع وجود هذا الشك فى العبارة اصبح الموضوع محل نزاع وصار خارجاً عن اختصاص محكمة التصرفات لا يجوز ان يعار التفاتاً لان فهم العبارات على هذا النحو خارج عن متناول العرف بين الناس ويحمله

ذلك المحكمة العليا في مواد التصرفات المستأنفة كما يعلم من الاطلاع على القرار الصادر في المادة نمرة ٤٠ سنة ٩٢١ - ٩٢٢ بتاريخ اول ابريل سنة ١٩٢٢ الذي الفت به القرار الابتدائي الصادر بضم ناظر الى ناظر وليس للمحكمة العليا مبدأ يخالف هذا في مسألة ضم ناظر الى ناظر وما تمسكت به المحكمة الابتدائية في اسباب القرار المستأنف لا ينطبق على الحادثة المتنازع فيها وما قاله من انه لا يوجد نزاع في اسباب الضم في هذه الحادثة غير ظاهر

« ومن حيث ان ما استقر عليه راي المحاكم وجرت عليه المحكمة العليا هو الذي ينطبق على الغرض من تقسيم جهات القضاء الى محكمة قضائية ومحكمة تصرفات وذلك لأن هذا التقسيم لم يحدث اعتباطا ولغير علة وانما حدث بناء على التقسيم الشرعي للقضاء حيث قسم الفقهاء القضاء الى قولي وفعلي وعرفوا القضاء القولي بما حاصله انه الازام بحق تظهره الحجة في حادثة متنازع فيها وعرفوا القضاء الفعلي بما يفيد انه انشاء حق بطريق الولاية . فمحكمة التصرفات هي محكمة افادة الحقوق ومنحها والمحكمة القضائية هي التي تظهر فيها الحقوق الثابتة بنفسها قبل الزام القاضي

« وحيث ان المقرر شرعاً انه اذا كان للوقف ناظر معين من قبل الواقف لا يجوز للقاضي ان يعزله الا بخيانة وان يضم اليه غيره الا بخيانة أو عجز

فلا بد من سبق توجيه الاتهام بخيانة من الخيانات المعروفة في احكام الوقف ولا بد من اثبات الخيانة والقاضي بعد ثبوتها ان يعزل الناظر أو يقرر ضم غيره اليه فالعزل وتقرير الضم جزاء ثبوت الخيانة ومحل ثبوت الخيانة وتقرير الجزاء محكمة القضاء القولي ومحل الضم الذي هو فعل محكمة التصرفات

« وحيث انه علم من هذا ان القرار المستأنف صدر من جهة لا تملكه ويسقط القرار التفسيري بسقوطه تبعاً له

« وحيث انه مع ظهور حق صاحب الجلالة الملك في النظر الحسبي يكون من واجب هذه المحكمة الاعانة على استعمال هذا الحق »

(استئناف حضرة صاحبة السمو الاميرة امينة هانم الهاشي كريمة المرحوم الامير ابراهيم الهاشي باشا نجل المرحوم عباس باشا الاول في التصرف الصادر بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٤ من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في مادة التصرفات رقم ٤٨ سنة ٢٣ - ٢٤ بضم حضرة صاحب الجلالة احمد فؤاد الاول ملك مصر الى حضرة صاحبة السمو المستأنفة في النظر على وقف المرحومة الست بمبا قادن المعروفة بوالدة المرحوم عباس باشا الاول نمرة ١٠٨ سنة ٢٣ - ٢٤ تصرفات دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي ومن معه)

المحكمة :-

« حيث ان الناظر لم يهل مدة تمكنه من العمل من تاريخ تنظره الى تاريخ تقديم طلب الاذن بالخصومة مما يدل على ان الغرض من الشكوى هو الكيد دون مصلحة الوقف »
« وحيث اننا نرى الاكتفاء بأمره في هذه المرة باتباع شرط الواقف »

(استئناف الشيخ احمد ابراهيم الشاعر ضد السيدة فطومة بنت رضوان وآخرين قضية نمرة ٩٧ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة حضرة صاحب الفضيحة رئيس المحكمة والهيئة السابقة)

٢٣٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٤
وقف . نظر . الحكم على ناظر الوقف بالسجن . استبداله

القاعدة الشرعية

إذا حكم على ناظر الوقف في جنحة بالسجن شهرين مع إيقاف التنفيذ وبغرامة قدرها خمسة آلاف قرش نظير اتهامه شخصاً آخر بتهمة كاذبة كان من مصلحة الوقف ومصلحة المستحقين عدم ابقائه في النظر على الوقف ووجب اقامة ناظر آخر ممن تتوفر فيه شروط الاهلية والكفاءة والاستقامة

(استئناف حسين افندي رمزي الارناؤطى في التصرف الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٤ من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية في المادة نمرة ٨٤ سنة ٢٢ — ٢٣ . صدر الحكم برئاسة فضيلة رئيس المحكمة والهيئة السابقة)

٢٣٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤
حكم مختلط . قيمته امام المحكمة الشرعية . قوة النية المحكوم فيه

القاعدة الشرعية

إذا فصت المحكمة المختلطة في ملكية قطعة ارض يتنازعها شخصان كان حكمها مانعاً للمحكمة الشرعية من سماع الدعوى مرة اخرى امامها
(استئناف الخواجه مسعود كوهين ضد الست حسنة محمود المتال قضية نمرة ١٤٠ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد المطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الاخلاوى والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى)

٢٣٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٦ يونية سنة ١٩٢٤
وقف . نظر . عزل . اعمال تصليح اطيان الوقف

القاعدة الشرعية

إذا طعن طاعن في ناظر وقف وقال انه لم يصلح اطيان الوقف حتى بقيت بوراً وثبت ان الناظر لم يهل مدة من الزمن تمكنه من العمل من تاريخ تنظره الى تاريخ تقديم طلب الاذن بالخصومة كان الغرض من الطعن والشكوى إنما الكيد دون مصلحة الوقف . والمحكمة الاكتفاء بأمر الناظر باتباع شرط الواقف فقط

٢٤٠

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . ناظر . مستحق . نفقة . طلب نفقة شهرية .

القاهرة الشرعية

ان ناظر الوقف ليس خصماً لمن يستحق نصيباً معيناً في الوقف في طلب النفقة ، فاذا ثبت ان ناظر الوقف يدفع استحقاق المستحق له أو لوليّه الشرعي في آخر السنة ، فليس للمستحق ان يرفع دعوى على ناظر الوقف يطلب الزامه بدفع نفقة شهرية له .

الوقائع

حضر عن وكيل المدعى الشيخ حامد عوض المحامي وادعى على المدعى عليها في وجه وكيلها دعوى تضمنت أن المرحومة الست تقيسه هانم وقفت اطيانا وعقارات منها منزل بمصر حدده بالدعوى وذلك بكتاب وقفها الصادر في ٢١ شعبان سنة ١٣٣٨ وانشأت هذا الوقف على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على اولادها ومن سيحدثه الله لها من الاولاد ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم ثم ماتت الواقعة وانحصار ارثها في اولادها الثلاثة وهم زكريا المدعى والست سنية المدعى عليها وخيرية وأن المدعى عليها ناظرة على هذا الوقف بالشرط وبلغ ريعه في السنة خمسمائة جنيه يخص المدعى ثلثها وان نفقة كفايته

هي خمسة جنيهات مصرية لطعامه في كل شهر ومثلها لكسوته في كل ستة اشهر وعشرون جنيهاً مصروفات مدرسية في السنة حيث هو طالب بالمدارس الثانوية وانه قد طالبها بأداء النفقة المذكورة له من ماله الذي تحت يدها فامتنت بغير حق شرعي وطلب الحكم له عليها بفرض تلك النفقة وسؤالها عن هذه الدعوى

وقد اجاب وكيل المدعى عليها عن هذه الدعوى معترفاً بالوقف وانشائه وشروطه وتنظر موكلته عليه وضع يدها على اعيانه ولوفاة الواقعة وانحصار الاستحقاق فيمن ذكرهم المدعى وقال ان موكلته تعطى استحقاق المدعى في آخر كل سنة لوالده بصفته ولياً عليه حيث ان عمره الآن ست عشرة سنة وأنه يفرض الرأي للمحكمة

المحكمة :-

« من حيث ان المدعى ذكر في دعواه انه مستحق في الوقف للنصيب المذكور بها وطلب الحكم على ناظرة الوقف بنفقة له في ريع الوقف بالكيفية الواضحة بالدعوى » وحيث ان المدعى عليها اجابت بالاعتراف بالوقف وانشائه وشروطه وتنظرها عليه ووضع يدها على اعيانه وانحصار الاستحقاق فيمن ذكروا بالدعوى ومنهم المدعى وقال ان موكلته تعطى استحقاقه لوالده في آخر كل سنة بصفته ولياً عليه لأن سنة ١٦ سنة وان يفرض الرأي للمحكمة

« وحيث ان ناظر الوقف ليس خصماً لمن يستحق نصيباً معيناً في الوقف في طلب النفقة »

المذكور قد ثبت من صورة الحكم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٣ في القضية نمرة ٨٨٣ سنة ١٩٢٢ من محكمة مصر الاهلية ان الصلح والاتفاق تم فيما بين الناظرين والمستأجرين على احتساب مبلغ ٢١٦ جنيها قيمة خفر المساكن عن سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ على جهة الوقف وبذلك لا يكون المدعى عليه منفردا بهذا التصرف وما اعتذر به المدعى وهو الناظر الآخر من انه طلب من محامي الوقف بجواب عدم تحمل الوقف لهذا المبلغ لا يفيد فيه ادعاه من انفراد المدعى عليه بهذا التصرف لانه لم يطلب من وكيله منع المحكمة من التصديق على هذا الصلح نظرا لما فيه من الخسارة على الوقف ووكيله لم يطلب من المحكمة ذلك بل بالعكس طلب التصديق على الصلح وكان في وسعهما الحضور للمحكمة يوم الجلسة ومنعها من التصديق عليه اذا صح ان في ذلك خسارة على الوقف

«ومن حيث انه فيما يختص بالوجه الرابع ترى المحكمة ان كل وقائعه كانت في سنة ١٩٢٢ وبعد ذلك تم الصلح مع الناظرين والمستأجرين على الوجه المبين بالحكم المذكور كما يشير الى ذلك ما ذكره المدعى بعريضة دعواه في بيان هذا الوجه فيكون قد تم الامر فيما يختص بهذا الوجه اخيرا باتفاق الناظرين في محضر الصلح الذي يعتبر اجازة من المدعى لزميله المدعى عليه فيما عمل قبل ذلك وبناء على ذلك تكون الدعوى مستحقة للرفض»

(قضية محمد افندي سعيد ضد محمود افندي زهني نمرة ٢٣ كلى سنة ٢٢ — ٢٣ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مروان بك والشيخ حسين مخلوف والشيخ محمد مأمون الشناوي)

واذن فهذه الدعوى ليست على خصم شرعي (قضية زكريا افندي احمد ضد الست سنية هاتم طاهر نمرة ٤٩ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ سرور على والشيخ قتيح الله سليمان والشيخ محمد احمد فرج)

٢٤١

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٤

محكمة التصرفات . المحكمة القضائية . قرارات الاولى . حجة لدى الثانية . انفراد احد الناظرين . اجازة الاخر .

القاعدة الشرعية

١ - ان فصل محكمة التصرفات فيما تفصل فيه من التهم التي يوجهها طالب الاذن بالخصومة ضد ناظر الوقف يحترم ويكون له قوة الحكم . وليس للمحكمة القضائية النظر فيه ثانياً ٢ - إذا انفراد احد الناظرين بعمل امر ما ثم امضى الناظران صلحاً مع مستأجر اطيان الوقف نص فيه على الامر الذي انفرد فيه أحد الناظرين كان تصديق الناظر على الصلح اجازة منه بما انفرد به شريكه في النظر ولا يصح له بعد ذلك الاحتجاج على الناظر بأنه انفرد بادارة الوقف من قبل المحكمة :

« من حيث ان الدعوى والجواب عنها قد ذكرا على الوجه المشروح »
« ومن حيث ان فصل محكمة التصرفات فيما فصلت فيه من هذه التهم محترم وله قوة الحكم وليس لهذه المحكمة النظر فيه ثانياً فلم يبق الا الوجه الثالث والرابع من هذه التهم وهما اللذان يصح نظرهما الآن »
« ومن حيث انه فيما يختص بالوجه الثالث

قضايا المحاكم المختلطة

عدم وجود طريق عادي لتعديل الاحكام أو الفائها . وقال العلامة بازو في كتابه عن المسائل المستعجلة والاحكام التي تصدر فيها ص ٤٠٠ ما يأتي « العلماء متفقون بالاجماع على ان القرارات والاحكام الصادرة في المسائل المستعجلة لا يقبل فيها الطعن بطريق التماس اعادة النظر لان الطعن بطريق التماس انما طريقة طعن استثنائية سنها الشارع للخصوم في بعض احوال معينة لاصلاح خطأ وقع في الحكم الصادر في الدعوى بشرط ان يكون حكما نهائياً . واما المواد المستعجلة فتنتهي دائماً بقرارات واحكام تأمر باتخاذ اجراءات وقتية ليس من طبيعتها الدوام والبقاء

٢٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اهمال . سقوط الحقوق . اوامر ادارية . تأويلها .
ايقافها . خبراء . تقاريرهم ،

القاعدة القانونية

١ - الاهمال من حيث هو ليس من مستقطات الحقوق . قد يترتب على اهمال صاحب الحق ضياع حقه ، ولكن اذا كان الحق لم يسقط بمضي المدة أو لم يسقط بأي طريقة من الطرق القانونية جاز لصاحب الحق أن يطلب اتخاذ الاجراءات القانونية الموصلة الى اثبات حقه

٢٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

التماس . مواد مستعجلة .

الاعادة القانونية

ان الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة لا تقبل الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر (استئناف احمد مصطفى ضد حسن سليم سليمان . رئاسة جناب المستشار هانسون)

تعليق

قالت محكمة الاستئناف في حيثيات حكمها ان لاحكام الصادرة في المواد المستعجلة لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر . وان هذا المبدأ مقرر باجماع علماء القانون في فرنسا . وللمحكمة ان تحكم بعدم قبول الطعن من تلقاء نفسها . واستأنست المحكمة في حكمها بقول العلامة دي بلايم في كتابه عن الاوامر التي تصدر على عرائض الخصوم في المواد المستعجلة جزء ١ ص ٤٤١ حيث قال « ان الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر لان مثل هذه الاحكام يجوز تعديلها عند المرافعة في أصل الدعوى . والطعن بطريق التماس لا يقبل الا في حالة

٢ - انه وان كان ليس للمحاكم المختلطة أن تؤجل أو توقف تنفيذ الأمر الإداري إلا أن لها مع ذلك الحق أن تقدر اعتداء السلطة التنفيذية على حقوق الأجانب وتنظر في الاحتياطات الواجب اتخاذها لمنع اتصال الضرر بأحد الأجانب مثل طغيان مياه مصرف عمومي على ملك الاجنبي

٣ - اذا قضت محكمة اول درجة برفض طلب تعيين خبير لاثبات حالة بناء على ان المدعى عليه محق في دعواه، وراثت محكمة الاستئناف ان المدعى محق في دعواه وامرت بتعيين خبراء لاثبات الحالة كان لمحكمة الاستئناف وحدها دون محكمة اول درجة حق النظر في صحة أو عدم صحة اعمال الخبراء لأن محكمة اول درجة برفضها الدعوى قد نفذ حقها واصبحت الدعوى من حق محكمة الاستئناف وحدها

تعليق

- كانت مياه احد المصارف العمومية قد طغت في سنة ١٩١٣ على اطيان المستأنف فتظلم للوزارة بصفة ادارية ثم رفع دعوى اثبات الحالة سنة ١٩٢٢ فدفعت الوزارة بأن سكوته مدة تسع سنوات يسقط حقه في طلب اثبات الحالة فقالت محكمة الاستئناف بأن الالهمال ليس من مسقطات الحقوق

- وكان المستأنف يشكو من تفرغ المصارف الفرعية في المصرف العمومي حتى

امتلاً وطني على اطيانه فدفعت الوزارة دعواه بأن هذا امر اداري ليس للمحاكم ان تؤوله ولا ان توقف تنفيذه فجاءتها المحكمة المختلطة بأن للمحاكم ان تقدر تصرفات جهة الادارة وان تمنع الظلم الذي يترتب عليها وان تقضى بالتعويض في الاحوال التي يجوز لها ذلك - وكان المستأنف يطلب الاحالة على محكمة

اول درجة للمرافعة في نتيجة تقرير الخبراء فقالت محكمة الاستئناف بأنها هي المختصة وحدها دون محكمة اول درجة بالفصل في نتيجة اعمال الخبراء

٢٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وقف. حارس. اجارة. غبن فاحش. اجارة طويلة. تواطؤ

القاعدة القانونية

لناظر الوقف الحق في طلب ابطال عقد عقده الحارس القضائي وفيه اضرار بجهة الوقف مثل اجارة عقدها الحارس بغبن فاحش وعقدها قبل حلول ميعاد التأجير بزمان طويل ولمدة طويلة تزيد على المدة التي صرح بها الواقف. ان عقداً هذا شأنه لا بد وأن يكون قد تحرر بتواطؤ الحارس مع المستأجر اضراراً بحقوق الوقف

(استئناف جرجس تادرس ضد محمود عبد الرازق. رئاسة جناب المستشار باقير)

تعليق

— كان الحارس أجراء طيان الوقف قبل انتهاء
الاجارة الجارية وقتئذ بسنة واربعة شهور
فاعتبرت المحكمة ان تسرع الحارس في التأجير
من قبل انتهاء الاجارة الحالية بهذه المدة الطويلة
دليل على سوء نية الحارس وسوء تصرفه
— وكذلك اعتبرت التأجير لمدة ثلاث
سنوات على ان شرط الواقف لا يصرح لناظر
الوقف بزيادة التأجير على سنة وعدم وجود
مسوغ بزيادة التأجير على سنة دليل آخر على
سوء نية الحارس وسوء تصرفه
— وقد ادعى الحارس بأنه غير ملزم باتباع
شرط الواقف بناء على انه معين حارساً من
قبل المحكمة المختلطة فأجابته المحكمة بأن تعيينه
من قبل المحاكم المختلطة لا يعفيه من اتباع
شرط الواقف لأن الاعيان المعين عليها
حارساً هي اطيان موقوفة ولا تفقد هذه
الصفة بمجرد تدخل المحاكم المختلطة وتعيينها
حارساً لادارتها.

٢٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سندات تحت الطلب . بروتستو .

القاعدة القانونية

تستحق السندات المحررة لتدفع وقت
الطلب من يوم تقديمها للمدين ومطالبته بالدفع
ويجوز اثبات ذلك أما بروتستو او بانذار رمي

أو بخطاب مسجل يطلب فيه من المدين دفع
المطلوب منه

(استئناف جورجى سليمان ضد ابرامينو كوهين .
رئاسة جناب المستشار باقيرا)

تعليق

(راجع المواد ١٣٤ و ١٩٦ من القانون
التجارى و راجع الاحكام الصادرة من محكمة
الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٣ ابريل سنة
١٩١٠ مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٢ ص
٢٥٦ و بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ مجموعة
الاحكام المختلطة س ٢٨ . ص ٢٦ و بتاريخ
٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مجموعة الاحكام المختلطة
س ٣٥ ص ٦١)

٢٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شفه . ميعاد الستة شهور . سنين هلالية . حق استرداد
الحصة الشائعة . شريك

القاعدة القانونية

١ — الستة اشهر التى قررها الشارع
المصرى لسقوط الحق فى الشفعة من يوم تسجيل
عقد البيع يجب احتسابها بحسب السنين الهجرية
(راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢١ مجلة
الاحكام المختلطة س ٣٣ ص ٢٢٣)

٢ — ان حق استرداد الحصة الشائعة
التي يبيعها الشريك للغير ليس قاصراً على الملك

الموروث بل يتناول كل شيوع مهما كان اصله .
فاذا باع شريك حصته في الملك الشائع كان
لشريكه الذي تولد حقه شائعاً في الاصل مع البائع
ان يسترد لنفسه الحصة الشائعة المبيعة (المادة
٥٦١ مختلط)

٣ - البيع الثاني لا يمنع الشريك من ان
يسترد لنفسه الحصة الشائعة المبيعة عملاً بأحكام
المادة ٥٦١ من القانون المدني المختلط وكل ما في
الأمر ان يلتزم طالب الاسترداد بتوجيه دعواه
ضد المشتري الثاني وان يدفع له الثمن الذي
اشترى به .

(استئناف توفيق بك خليل ضد توفيق بك شريف .
رئاسة جناب المستشار باقيداً)

٢٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٣

وقف . نفقات شهرية . عدم جواز التنازل عنها .

القاعدة القانونية

المرتبات الشهرية التي تقررها وزارة
الاوقاف في أول كل سنة لمستحقي الاوقاف
الأهلية هي عبارة عن دفعات من قبيل النفقات
الضرورية لمعاش المستحق التي لا يجوز له التنازل
عنها للغير . وكل ما له من الحقوق هو ان يتنازل
قط عن صافي الاستحقاق الذي يظهر له في
آخر السنة من ريع الوقف

(استئناف وزارة الاوقاف ضد الست فلورا نيلكه .
رئاسة جناب المستشار فو)

تعليم

قالت محكمة الاستئناف في حيثيات حكمها
انه وأن نصت المادة « ١١٢ » من لائحة
وزارة الاوقاف الداخلية على أن (تقرر
الوزارة في أول كل سنة مرتبات شهرية
لمستحقي الاوقاف الأهلية) الا أن المادة
« ١١٣ » التي تليها نصت بنص صريح على ان
(المرتبات التي تقررها الوزارة بالكيفية
المبينة بالمادة السابقة هي استحقاقات تدفع سلفاً
بقصد المساعدة ولا يترتب على تقريرها بهذه
الصفة حقاً من الحقوق . وللوزارة أن تمنعها
متى شاءت ولا يجوز للمستحق أن يتنازل
عنها لغيره . فاذا حصل التنازل أو وقع حجز
تحت يد الوزارة قطع المرتب الى أن يزول
المانع) ولا يعترض بان احكام اللائحة الداخلية
لا يمكن ان يحتاج بها الغير ولكن يجب ان
يلاحظ ان احكام المادة « ١١٣ » هي احكام
مطابقة لأصول الشرع وكل علماء الشرع
قالوا بها (راجع المادة ٣٧٧ والمادة ٤٠١
من قانون العدل والانصاف . وراجع ايضاً
صحيفة ١٩٥ من كتاب الحامدية وصحيفة ٥٦٢
من كتاب رد المحتار وفخواها ان الوكيل غير
ملزم بان يدفع مقدماً لموكله دفعات أو ان
ترتب مرتبات له خصماً من مبالغ لم يقبضها
بالفعل . وناظر الوقف ليس الا وكيلاً عن
المستحقين مثله مثل سائر الوكلاء . فالمستحق
في الوقف الذي ترتب له وزارة الاوقاف
نفقات شهرية ليس له ان يتنازل عن حق

لا يملكه هو في الاصل ولا سيما وانه بتنازله عن مرتبه للغير يضيع على هذا المرتب صفة النفقة الضرورية . وما دام يتضح انه محتاج لهذه النفقة التي انما رتب له بقصد المساعدة يصبح غير محق في طلبها وينحصر حقه في اقتضاء الاستحقاق في آخر كل سنة فقط

٢٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤

شركة . قسمة . غبن فاحش . تكملة الفرق . ابطال القسمة . ريع .

القاعدة القانونية

١ - اذا طلب احد الشركاء ابطال القسمة بناء على وقوع غبن فاحش كان للمحكمة بسبب خلو القانون من النص على الحكم الذي يترتب على وقوع الغبن في حصة احد المتقاسمين الخيار بين ان تحكم بابطال القسمة وبين ان تصادق على القسمة اذا عرض المدعى عليه دفع الفرق بين القيمتين ، قيمة الحصة بحسب الحقيقة وقيمة الحصة التي خصصت للمتقاسم . والمحكمة حرة في أن تقضي بأبطال القسمة أو بالتصديق عليها بحسب ظروف كل دعوى

٢ - الشريك الذي غبن شريكه في القسمة وكان مئى النية في هذا الغبن يجب عليه ان يرد الريع الذي قبضه بغير حق من تاريخ القسمة

(استئناف محمد القرن ضد حسن الغربي . رئاسة جناب المستشار هانسون)

تعليق

المحكمة طبقت في هذه القضية احكام المادتين ٨٨٧ و ٨٩١ من القانون المدني الفرنسي . الاولى منهما نصت على حالة ابطال القسمة بسبب وقوع الغبن الفاحش ، والثانية اجازت للمدعى عليه ان يمنع الحكم بالبطلان اذا عرض على الشريك الواقع عليه الغبن ان يوفيه حقه كاملاً أما عنياً أو نقداً .

٢٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

تحقيق . خبير . ميعاده . قوائمه . سقوط الحق فيه . اهمال .

القاعدة القانونية

اذا حكمت المحكمة باجراء تحقيق ما مثل تعيين خبير أو سماع شهود وضربت ميعاداً لنهو هذا التحقيق والا سقط حق الخصم في التمسك بحكمها التمهيدى ثم اهل الخصم تنفيذ الحكم ومضى الميعاد فلا يجوز اقالته واعطائه ميعاداً جديداً اذا ثبت انه اهل اهمالاً واضحاً في تنفيذ الحكم

(استئناف عبد المجيد عطوه ضد فينا حسن . رئاسة جناب المستشار هانسون)

تعليق

١ - المحكمة المختلطة ارتكبت هنا على نص المادة « ١٦٩ » من قانون المرافعات

حكم المادة «١٦٩» من قانون المرافعات المختلط
٢ - جرى قضاء محكمة الاستئناف
المختلطة على هذا المبدأ (راجع الحكم
الصادر بهذا المعنى بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة
١٩١٥ ومندرج في مجموعة الاحكام المختلطة
جزء ٢٨ صحيفة ٣٣ - وحكم ٧ فبراير سنة
١٩١٨ جزء ٣٠ صحيفة ٢١٦ - وحكم ١٩
ديسمبر سنة ١٩٢٢ جزء ٣٥ صحيفة ١١٢

المختلط الا ان الشارع الاهل لم ينقل نص
هذه المادة في قانون المرافعات الاهل
واكتفى بان قال في المادة « ١٥٢ » مرافعات
المعدلة بالامر العالى الصادر بتاريخ ٣١ اغسطس
سنة ١٨٩٢ بانه (اذا ترأى للمحكمة أن
القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها ان تأمر
أو تأذن باثبات صحة الدعوى باوجه الثبوت
المذكورة في الفروع الآتية) ولم تنقل

قضاء المحاكم الأجنبية

الاستفادة من مثل هذه الاحكام ، من دخل
في الدعوى ومن لم يدخل سواء ، ولكن
القوانين الحديثة قصرت مفعول الاحكام على
الدائنين الذين باشروا الدعوى واستصدروا
الحكم لمصلحتهم ، وجميع علماء القانون متفقون
في هذا المبدأ (راجع بلانيول جزء ثالث نبذة
٣٣١ وراجع كتاب كولن وكابتان طبعة
ثانية جزء ٢ ص ٦١ واوبرى ورو طبعة
خامسة جزء ٤ نبذة ٣١٣ ص ٢٣٥ ودلوز
« تعليقات على القانون المدنى الفرنساوى »
في ذيل المادة ١١٦٧ نبذة ٣٦٧)

٢٥١

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٤

الطلبات . سبب الدعوى . تعديله . قاضى الموضوع . مقيد

القاعدة القانونية

لا يجوز لقضاة الموضوع أن يعدلوا من تلقاء

٢٥٠

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

دعوى ابطال تصرفات المدين . الاحكام الصادرة
فيها . من يستفيد منها

القاعدة القانونية

الاحكام الصادرة بابطال تصرفات المدينين
الحاصلة اضرارا بدائتهم عملا بحكم المادة
« ١١٦٧ » لا تفيد الا الدائنين الذين رفعوا
الدعوى وحصلوا على الحكم دون الدائنين
الآخرين الذين لم يرفعوا الدعوى ولم يدخلوا
فيها بناء على قاعدة ان الاحكام لا تنفع ولا
تضر الا الخصوم الذين كانوا في الدعوى

تعليق

في القانون الرومانى كان لجميع الدائنين

انفسهم موضوع الدعوى ولا سبب الدعوى بل يجب عليهم ان يحكموا في الخصومة بحسب التحديد الذى حدده الخصوم في ورقة افتتاح الدعوى أو في المذكرات المقدمة منهم، لأن الدعوى تتغير والدفاع يتنوع بحسب الكيف الذى يكيف الخصوم به دعواهم، والدفاع يتغير بتغير سبب الدعوى، والدعوى المبنية على سبب جديد تعتبر دعوى جديدة.

٢٥٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

حسي . تعدد المرشحين للوصاية . تساويهم في الكفاءة
توزيع الوصاية على المال وعلى النفس

القاعدة القانونية

ليس في القانون مانع يمنع مجلس العائلة (ويقابله عندنا المجلس الحسبي) عند تعدد المرشحين للوصاية على قاصر وتساوي درجاتهم في الكفاءة ان يقيم وصيين احدهما على المال والاخر على النفس

٢٥٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤

اذونات البورصة . كتابة . شفاها . بنوك . افراد .
طرق الاثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة .

القاعدة القانونية

انه وان كان العرف جرى على تبادل اذونات

البورصة يبعاً وشراء اما شفاها أو بالتليفون بدون استصدار كتابة في الحال من العميل، الا ان هذا العرف لا يؤخذ به ولا يكون حجة الا فيما بين البنوك والمصارف بعضها مع بعض أو بين البنوك وبعض عملائها المعروفين لديها تماماً . أما اذا كانت الصفقة انعقدت مع شخص عادي لا هو بالبنك ولا بالتاجر المعروف وجب اتباع طرق الاثبات القانونية معه وعدم الحيدة عنها، فاذا ادعى البنك انه تلقى الاذن بالبيع أو الشراء شفاها أو بالتليفون من خصمه ولم يقدم مبدأ ثبوت بالكتابة ولم تكن هناك قرائن واضحة ترجح صدق قول البنك وجب رفض الدعوى

٢٥٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤

وصية . شكل الوصية . عقد أو خطاب .

القاعدة القانونية

القانون لم يحدد ولم يعين صفة خاصة لتحرير الوصايا فيجوز ان يوصى شخص بكل ماله أو بجزء منه لاخر بوصية محررها في صورة خطاب من الموصى الى الموصى له .

٢٥٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٤

تأمين . ميعاد سقوط الحق . مبدأ تقادم متفق عليه .

القاعدة القانونية

الشرط الذي تشرطه شركة التأمين وقبول به المؤمن ومن مقتضاه يتحدد ميعاد سقوط حق المؤمن بستة شهور من تاريخ حصول الأصابة في حالة رفض الشركة دفع التعويض هو شرط صحيح، ولا يحتاج بأن سقوط الحق لا يبدأ الا من تاريخ رفض الشركة الاعتراف بمسئوليتها ودفع التعويض، لأن المحاكم لا تملك أن تحدد مبدأ لميعاد التقادم غير المبدأ الذي نص عليه المتعاقدان

تعليق

اما اذا ثبت للمحاكم ان الشركة طاولت المؤمن عمداً بآمال كاذبة أو وعود عرقوية لتضيع عليه الميعاد فان مدة التقادم لا تسرى الا من تاريخ الرضا النهائي (راجع حكم محكمة السين بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ وحكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٩٤ وحكم محكمة تولوز بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٢)

٢٥٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٤

حجز ما للمدين . خطاب . طلب استلام الامانات . تأخير البنك . مسؤولية

القاعدة القانونية

١ - الخطاب الذي يرسله محامي الدائن للبنك ليحذر البنك من دفع مبلغ أو تسليم وديعة الى أحد عملاء البنك ليست له بذاته قيمة قانونية ولا يصح اعتباره حجزاً على ما للمدين لدى البنك
٢ - اذا اودعت سندات واوراق مالية لدى بنك ضماناً لحساب جاري بين البنك وبين احدى الشركات ثم وصل البنك انذار من صاحب السندات والاوراق بوجوب تسليمها اليه بناء على ان الشركة المضمونة قد سوت حسابها مع البنك ثم تأخر البنك يومين في تسليم السندات والاوراق المالية الى صاحبها وقع في اثرها حجز على هذه الاوراق من دائن لمودعها فلا يترتب على تأخير التسليم مسؤولية على البنك اذا ثبت ان حساب الشركة كان يقتضى بحسب وفحصاً استغرقا اليومين اللذين وقع في اثرها الحجز المذكور

٢٥٧

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

سكة حديد . مسؤولية . اصابة . افة سماوية . قوة قاهرة . خطأ . عملية جراحية . سبب وفاة .

القاعدة القانونية

مصلحة السكة الحديد مسئولة في الاصل

٢٥٨

محكمة اكس بفرنسا

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٣

بيع . بيع بالزاد . ضمان . دائرة الضمان . غدم
ملكية . المدين . مسؤولية .

القاعدة القانونية

أن شرط عدم الضمان المدون في قائمة
مراد بيع اطيان من شأنه تضيق دائرة ضمان
البائع بالنسبة الى مساحة الاطيان وحالتها وموقعها
وبالنسبة الى أغلاط مساحة فك الزمام ، ولكن
مهما كان هذا الشرط يضيق دائرة ضمان البائع
فأنه لا ينطبق ولا يمكن أن ينطبق على حالة
ما اذا اشتمل البيع قطعا من الاراضي ليست
مملوكة للبائعين

٢٥٩

محكمة نقض وابرام باجيكا

حكم تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٢٤

نقض وابرام . كيفية رفعه . خطاب .

القاعدة القانونية

الخطاب الذي يرسله المحكوم عليه الى قلم
كتاب محكمة النقض والابرام ويبدى فيه رغبته
في الطعن في الحكم الصادر عليه بالعقوبة لا يكفي
لاعتبار الطعن قائما ويتعين الحكم بعدم قبول
النقض المرفوع بهذه الكيفية

عن كل الاصابات التي تصيب المسافرين بناء
على انها ملزمة بتوصيلهم من المحطة التي يركبون
منها الى المحطة التي سافروا اليها . وتبقى مسئوليتها
قائمة حتى يثبت ان الاصابة حصلت بأفة سماوية
أو بقوة قاهرة أو بسبب خطأ المسافر . اذا
اصيب المسافر في يده باصابة خطيرة وهو نازل
من احدى مركبات السكة الحديد بأن قفل
باب المركبة فجأة فحبس يد المسافر بين مفاصل
الباب كانت المصلحة مسئولة عن الاصابة وعن
جميع نتائجها ، فاذا رأى الاطباء بتر اليد فاعقب
البتر موت المسافر كانت المصلحة مسئولة عن
هذا الموت أو يظهر أن العملية كانت لازمة
لا يقاف سير التيتانوس وأن العملية أتبع الاطباء
في اجرائها كل التحفظات التي يقتضيها علم الجراحة

تعليق

جرى القضاء الفرنسي على اعتبار
شركات السكة الحديد مسئولة دائماً عن الحوادث
والاصابات التي تصيب الركاب بسبب قفل
ابواب المركبة فجأة عند ركوب الركاب أو عند
نزولهم من القطارات (١)

(١) راجع حكم محكمة نقض وابرام فرنسا

الصادر بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢ وحكم ٢٨

فبراير سنة ١٩٢٣ وحكم ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢

لها وحكمت بعقوبة مخالفة بسبب وجود ظروف
مخففة تستوجب استعمال الرأفة بالمتهم كان حكمها
غير قابل للنقض

٢٦٣

محكمة تقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤
اجارة . تغيير معالم العين المؤجرة . اذن المالك
القاعدة القانونية

اذا حرم عقد الاجارة بنص صريح على
المستأجر بأن يحدث في العين المؤجرة أى تغيير
في معالمها أو أن يبني فيها بناء جديداً بدون اذن
صريح من المؤجر كتابة وجب الاخذ بأحكام
هذا العقد كما هي . ولا يجوز للمحكمة عند تطبيق
مثل هذا العقد أن تميز بين الاعمال التي من
شأنها أن تضعف متانة بناء العين المؤجرة ومن
اجلها أوجب المؤجر الحصول على اذن سابق
منه، وبين الاعمال الاخرى التي لا يلزم استئذان
المؤجر عنها

٢٦٤

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٢٤
قاضى الامور المستعجلة . امور مستعجلة . موضوع
مطروح امام محكمة كلية . تقدير عقود الطرفين
القاعدة القانونية

١- وجود الدعوى الموضوعية الكلية معلقة.

٢٦٥

محكمة تقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٠
نقض . حكم قطعى .

القانونية القانونية

اذا كان الحكم المطعون فيه بطريق النقض
والابرام غير حاسم للنزاع بطريقة قطعية كان
الطعن فيه بطريق النقض غير مقبول

٢٦٦

محكمة تقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٣
نقض . سقوط الدعوى العمومية . بحث محكمة النقض
القاعدة القانونية

لمحكمة النقض والابرام في المواد الجنائية
أن تبحث وأن تحقق من الاوراق المقدمة لها
ان كانت الدعوى العمومية سقطت بمضى المدة
أو لم تسقط

٢٦٢

محكمة تقض وابرام بلجيكا

بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٤
نقض . جنحة . عقوبة . مخالفة . لانقض
القاعدة القانونية

إذا نظرت محكمة الجنح في جنحة مقدمة

٢٦٦

محكمة جاند بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤
جريمة علانية . ادعاء بحق مدني . من شهد وقوع
الجريمة .

القاعدة القانونية

إذا وقعت جريمة من الجرائم العلانية التي
فيها انتهاك حرمة الاداب أو حسن الاخلاق
جاز لمن كان حاضراً في المحل الذي وقعت فيه
الجريمة أن يدعى بحق مدني ضد مرتكب الجريمة

٢٦٧

محكمة جاند بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣
استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . حالة الحكم
بقول المدعي المدني امام الاستئناف .

القاعدة القانونية

إذا حكمت المحكمة الاستئنافية بالفاء حكم
ابتدائي لم يفصل الا في مسألة جواز قبول مدع
بمحقوق مدنية كانت لها الحق في أن تطلب
الموضوع وتفصل فيه

٢٦٨

محكمة جاند بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤
مشرف . وصي . ادعاء بحق مدني باسم القاصر . من
المشرف ضد الوصي

القاعدة القانونية

للمشرف الحق بأن يدعى بمحقوق مدنية
باسم القاصر وحسابه ضد الوصي الذي يتهم
باختلاس أموال القاصر

أمام المحكمة الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف
لا يمنع من اختصاص قاضي الامور المستعجلة
من ندب خير لاداء مأمورية ما بشرط أن
لا يمس حكمه اصل الدعوى المطروحة أمام
قاضي الموضوع

٢- بما أنه لا يجوز لقاضي الامور المستعجلة
أن يبدى رأياً أو يصدر حكماً يؤثر في قيمة
الاتفاقات التي تقع بين الطرفين المتخاصمين فلا
يحق له أن يندب خيراً لاداء مأمورية من
نتائجها تقدير قيمة عقود الخصمين

٢٦٥

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣

رشوة . شروع . مأمور بخدمة ميرييه . مستخدم .
موظف عمومي . فراش المكتب .

القاعدة القانونية

في مادة الشروع في إعطاء رشوة يجب أن
يفسر الشخص المأمور بخدمة أميرية بكل شخص
ينوب عن السلطة الادارية أو القضائية ويمتخص
بعمل تنفيذي بها ، فالاشخاص الذين لا يعملون
إلا لاسم ولحساب الموظفين العموميين ولا تتعلق
بهم مسئولية رسمية ليسوا إلا مجرد مستخدمين
لا ينطبق عليهم وصف موظفين . فراش المكتب
مثلا لا يمكن اعتباره مأموراً بخدمة عمومية لأن
رئيسه إنما كلفه بقضاء عمل ثانوي القصد منه
تسهيل وتنجيز حسن سير الادارة الداخلية .

لترعات

١٣

من جوامع الكلم ما قاله البابا كليمان الرابع بيانا لما ينبغي أن يكون عليه المحامي من الفضائل ومكارم الاخلاق قال :

“ La vertu de l'avocat fait la conviction du juge ”

ومعناها أن فضل المحامي يؤثر في عقيدة القاضي. وهذا القول الجامع المانع من ابدع ما سمعنا ومن أجمل ما قرأنا . وهو قول حق يقينا . لان المحامي الذي يشتهر بين القضاة بالصدق في القول . والنزاهة في العمل . وكرم الاخلاق في معاملاته . وسمو الادب في افعاله . والاستقلال في رأيه . والحرية في ضميره . والاخلاص لموكليه في الرأي وفي العمل يجد دائما في نفوس القضاة ميلا لتصديق كل مايقوله ، وموافقة لكل ما يعمل به . فخلق المحامي يؤثر حقيقة في عقيدة القاضي . أن فضيلة فحسن الاثر وإن تقيصة فسوء الاثر . أتدري الآن من هو البابا كليمان الرابع صاحب هذا القول المأثور ؟ - هو واحد من رجال المحاماة في باريس . نبغ في المحاماة في القرن الرابع عشر وتعمق في العلوم القانونية فبرز فيها . ثم قرب به اليه لويس التاسع ملك فرنسا واختاره مستشاراً له ولكن الرجل اضطر أن يعتزل السياسة على اثر فاجعة عائلية اصابته فترك الامور الدنيوية وعكف على الامور الاخرية . وبالنظر لما عرف عنه من التقوى والورع والعلم وحسن الخلق اختاره مجمع الكرادلة ليكون « بابا » فتولى البابوية باسم كليمان الرابع بعد أن كان معروفا

بين معشر المحامين في فرنسا باسم الاستاذ جي دي فولك Guy de Foulques

بقى اسم الاستاذ نسياً منسياً لا يذكره أحد مدة ستة قرون الى أن قام البابا الحالي بيوس الحادي عشر في يولييه من السنة الماضية وارسل إلى تقيب المحامين في باريس رسولا من قبله يحمل صورة البابا كليمان الرابع هدية من كرسى البابوية إلى نقابة المحامين في باريس . فقبلها تقيب المحامين وسائر اعضاء مجلس النقابة بالشكر والدعاء وعلقوها في احدى غرف النقابة تخليداً لذكرى هذا المحامي الذي ارتقى بفضل علمه وادبه وورعه وتقواه الى اسمى وارقى مركز ديني معروف عند اهل النصرانية في العالم كله

وعلى ذكر تولى رجال المحاماة اسمى المناصب وارفع المراكز نذكر انه في الحسين

سنة الماضية تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية خمسة من المحامين ، جول جريني Jules Grévy وكان تقياً ومسيو لويه M. Loubet ومسيو فالير M. Fallières وكانا من محامى الارياف ومسيو بوانكاريه M. Poincaré ومسيو مليران M. Millerand من محامى باريس . ومعظم رجال السياسة فى انجلترا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا من اكبر رجال المحاماة



وبمناسبة الكلام على المحاماة والمحامين نذكر هنا كلمة قالها الاستاذ هنرى روبر Henri Robert تقيب المحامين فى المجمع العلمى :

“ Le barreau n’a-t-il pas été, de tous temps, le dernier asile de liberté de penser et de parler ”

ومعناها : ألم تكن المحاماة من قديم الزمان اخر ملاذ تلوذ فيه حرية الفكر وحرية القول



وما اجل ما قاله المستشار داجوسو فى خطبته عن استقلال المحامى . قال وصف لصناعة المحاماة :

“ Un Ordre aussi ancien que la magistrature, aussi noble que la vertu, aussi nécessaire que la Justice.”

ومعناها : ان المحاماة قديمة كالقضاء . نبيلة نبل الفضيلة . لازمة لزوم العدل



وقد جمع احد الحكماء الصفات اللازمة لكمال المحامى فقال :

“ Quand on satisfait à la fois le plaideur qu’on défend, le juge qu’on cherche à convaincre et l’avocat contre lequel on lutte, c’est qu’on a bien rempli sa tâche.”

ومعناها : اذا ارضى المحامى الموكل الذى يدافع عنه ، والقاضى الذى يسعى لاقتناعه ، والزميل الذى يناضله ، ادى الواجب عليه تماماً .

عزيزها نكسى

فوائد قانونية وشرعية

٢

من توارد الخواطر عند فقهاء العرب وعلماء الرومان القواعد الآتية المتفقة في المعنى (تماماً) وفي المبنى (تقريباً)

القاعدة اللاتينية : Ubi est onus , ibi emolumentum :

القاعدة العربية : من له الغنم عليه الغرم

القاعدة الفرنسية : Lá où est l'avantage , là doit être la charge



القاعدة اللاتينية : Consuetudo pro lege custoditur

القاعدة العربية : العادة محكمة والعرف قاض

القاعدة الفرنسية : L'usage fait loi



القاعدة اللاتينية : Actori incumbit onus probandi

القاعدة العربية : البينة على من ادعى

القاعدة الفرنسية : La charge de la preuve incombe au demandeur.

عزيز خانكي

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة
صحيفة	١٩٥	بحث قانوني في الاختصاص بالنظر في المنازعات الخاصة بالمساق والمصارف الخصوصية بين جهة الادارة ومصلحة الري وبين الحاكم (لحضرة صاحب العزة الاستاد احمد بك صادق مدير الادارة بوزارة الداخلية)
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
١٨٥	٢٠٠	مدعى مدنى . تنازله . حكم التنازل . دعوى مدنية . دعوى جنائية . مصلحة عامة . مصلحة خاصة
١٨٦	٢٠٣	قذف . سب . افتراء . اهانة . الطعن في اعمال موظف عمومى . اثبات الطعن . سلامة النية . الهيئات النظامية . فريق من مجلس النواب . مجلس نواب . عضو مجلس النواب . موظف عمومى . خصم سياسى .
١٨٧	٢٠٨	دعوى عمومية . دعوى مدنية . عدم اختصاص بالنسبة للدعوى المدنية . استئناف المتهم وحده . سلطة محكمة الاستئناف بالنسبة الى الدعوى بين
١٨٨	٢٥٨	تقضى . وجوب بيان تاريخ الاختلاس
١٨٩	٢٠٨	تقضى . بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة الادارية او القضائية
١٩٠	٢٠٩	قتل عمد . شروع فى قتل عمد . اصابة غير المقصود قتله
١٩١	٢٠٩	الاجتماعات الدينية . منع استعمال اماكن العبادة للاجتماعات غير الدينية . اخطار رسمى .
١٩٢	٢٠٩	تقضى . وصى . اختلاس . رد المبلغ المختلس . اثره
١٩٣	٢٠٩	تقضى . بيان الضرر
١٩٤	٢١٠	تقضى . حكم نهائى . حكم تمهيدى

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٩٥	٢١٠	محكمة النقض والابرار محاماة . جمعية عمومية . مجلس نقابة . طعن في تشكيلها . محكمة النقض . ميعاد الطعن - ١٨ يوما . دعوى البطلان . من ناظر الحقاينة . ارساله الشكاوى الى المحكمة لفحصها . لا طعن نقض . ميعاد الطعن . جواز نظر الطعن في خلال الميعاد . محامين . جمعية عمومية . مجلس نقابة . سلطة الجمعية العمومية . انحلال مجلس النقابة . مكتب الجمعية العمومية . امتناع مكتب الجمعية العمومية عن الاشتراك في العمل . مكتب مؤقت
١٩٦	٢١٣	» » »
١٩٧	٢١٨	المجلس الحسبي العالي حجر . تنازل طالب الحجر . بطريق البوستة مجلس حسبي . حجر . رفع الحجر . اذا ثبت ان لا مال لدى المحجور عليه
١٩٨	٢١٨	» » »
١٩٩	٢١٩	مجلس حسبي . قيم . فقير . محل اقامة بعيد مجلس حسبي . استئناف . شخص ليست له صفة . احالة استئنافه : عدم جواز
٢٠١	٢٢٠	» » »
٢٠٢	٢٢٠	مجلس حسبي . وصي . فقير . محل اقامة بعيد مجلس حسبي . وصي . ام . اجنبي
٢٠٣	٢٢٠	» » »
٢٠٤	٢٢١	محكمة الاستئناف الاهلية مستأجر . تلف : مسئوليته . المادة ٣٨٧ مدني حكر . اتفاق على عدم زيادته . اثره
٢٠٥	٢٢١	» » »
٢٠٦	٢٢٢	» » »
٢٠٧	٢٢٥	محكمة جنايات مصر فصل الموظف من الخدمة . الغاء الوظيفة . اعلانه . المادة ١٤٦ من القانون المالي تحرير على عدم الانقياد للقوانين . تمييز جريمة . حمل صورة الجاني . المادة ١٥٤ عقوبات

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٠٨	٢٢٧	محكمة جنايات مصر صحافة . جريدة . طلب الغاء الجريدة . عدم نشرها الحكم الصادر بالادانة . عقوبة تبعية
٢٠٩	٢٢٨	» » » صحافة . قذف . كتابة كلمات القذف بحروف مكبرة . سوء نية
٢١٠	٢٣٠	» » » قذف . سب . افتراء . اهانة . موظف عمومي . سوء نية . اثبات الوقائع
٢١١	٢٣١	محكمة الاستئناف الاهلية اجارة . تخفيض في الایجار . زراعة القطن . زراعة حبوب .
٢١٢	٢٣٣	محكمة جنايات اسكندرية اتفاق جنائي . تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة . اعتداء على حرية اصحاب الاعمال
٢١٣	٢٤٣	محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية اجارة . تخفيض الایجار . زراعة قطن أو حبوب سواء
٢١٤	٢٤٤	» » مصر » برلمان . حصانة أعضاء البرلمان . تأجيل دوو الانعقاد .
٢١٥	٢٤٦	» » » » اعلان الأوراق القضائية . غش في الاعلان . جواز الطعن بعد الميعاد
٢١٦	٢٤٧	» » » » تبيد . لا ودیعة بل دين عادى . لا جريمة ولا عقاب . اتفاق باطل
٢١٧	٢٤٩	» » » » تزويج . ضرر . ضرر مادی . ضرر اجتماعي . قانون التسجيل الجديد . انتحال شخص شخصية آخر
٢١٨	٢٥٠	» » طنطا » ناظر الوقف . قبضه تأمیناً . مسئولية الناظر الجديد . رجوع الوقف على ورثة الناظر القديم . اسبابه

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢١٩	٢٥٢	محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية
٢٢٠	٢٥٢	» » » اسبوط »
٢٢١	٢٥٤	» » » الاسكندرية »
٢٢٢	٢٥٥	» » » فوه الجزئية الاهلية
٢٢٣	٢٥٦	» » » طلخا »
٢٢٤	٢٥٩	» » » دمياط »
٢٢٥	٢٦١	» » » كوم حمادة »
٢٢٦	٢٦٣	» » » ميت غمر »
٢٢٧	٢٦٤	» » » المنصورة »
٢٢٨	٢٦٧	» » » المنيا »
٢٢٩	٢٦٨	» » » سمالوط »
٢٣٠	٢٧١	لجنة انتخاب مديرية الشرقية
١٣١	٢٧٢	فتوى شرعية
		رد القاضى . ميعاده . العلم باسباب الرد
		مشبوه . انذار بوليس . بلاغ جديد . معناه
		تنظيم . بلكون . مسافة . مخالفة . الاتفاق
		على بقاء المخالفة . اتفاق باطل
		اختفاء ادلة الجريمة . مادة « ١٢٦ » مكررة .
		تغيير شهادة الشاهد . شروع . مادة ٢٥٨
		عقوبات
		عقد عرفى . غير منسجل . اثره . مادة « ١٠٢ »
		مدنى . اضعاف التأمينات . افلاس . ضامن .
		مكان تسليم البضاعة . مكان دفع الثمن .
		اختصاص . هلاك المبيع
		حكومة . اختصاص المحاكم . دعوى اصلية .
		دعوى فرعية . دعوى ضمان . تقييد المحكمة
		محكمة جنائية . الادعاء بالحق المدنى . السهو
		عن الفصل فيه . طريق الطعن فى الحكم .
		(المواد ٣٧٢ مراقبات و ٢٢٩ تحقيق جنايات)
		مجلس حسي . تقدير اتعاب الخبير . قوة
		القرار . سلطة المجلس الحسي فى اعتماد
		الحسابات . تقرير مكافأة الاوصياء والقائمة
		عقود . تدليس . كذب . بطلان التعاقد
		حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . صفة الاحكام .
		قطعية . تهديدية . تحضيرية
		انتخاب . ناخب . معناها . ناخب مدرج اسمه
		بالفعل أو بالقوة
		وقف . نظر . ناظرين . خصومة . جواز . افراد
		احد الناظرين .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٣٢	٢٧٣	وقف . قراقة المسلمين . وقف لسيدنا عمر . تنظيم . رخصة بناء . ملكية البناء دون الارض
٢٣٣	٢٧٣	زوج مسلم . زوجة كتيابية . تعدد الزوجات . مساواة في المعاملة . في النفقة . مالها
٢٣٤	٢٧٤	وديعة . من الاب . من الابن . منها معاً . شركة . تساوي
٢٣٥	٢٧٦	وقف . شرط الواقف . تقويت مصلحة الوقف . شرط عدم جواز محاسبة الناظر
٢٣٦	٢٧٦	استئناف . قرار ضم ناظر . قرار تفسيرى . قرار تمكين ناظر . قرارات هيئة التصرفات . قوتها أمام المحكمة القضائية . ناظر حسبي . نزاع . خفاء الحق . شرط النظر . قضاء قولى . مسوغات عزل الناظر . خيانة . محل ثبوتها . حكم مختلط . قيمته أمام المحكمة الشرعية . قوة الشيء المحكوم فيه
٢٣٧	٢٨٣	وقف . نظر . عزل . اهمال تصايح أطيان الوقف
٢٣٨	٢٨٣	وقف . نظر . الحكم على ناظر الوقف بالسجن . استبداله
٢٣٩	٢٨٣	وقف . ناظر . مستحق . نفقة . طلب نفقة شهرية
٢٤٠	٢٨٤	محكمة التصرفات . المحكمة القضائية . قرارات الاولى . حجة لدى الثانية . انفراد أحد الناظرين . اجازة الآخر
٢٤١	٢٨٥	التماس . مواد مستعجلة
٢٤٢	٢٨٦	محكمة الاستئناف المختلطة
٢٤٣	٢٨٦	اهمال . سقوط الحقوق . أوامر إدارية . تأويلها . إيقافها . خبراء . تقاريرهم

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٤٤	٢٨٧	محكمة الاستئناف المختلطة وقف . حارس . اجارة . غبن فاحش . اجارة طويلة . تواطؤ
٢٤٥	٢٨٨	» » » سندات تحت الطلب . بروتستو
٢٤٦	٢٨٨	» » » شفعة . ميعاد الستة شهور . سنين هلالية . حق استرداد الحصة الشائعة . شريك
٢٤٧	٢٨٩	» » » وقف . نفقات شهرية . عدم جواز . التنازل عنها
٢٤٨	٢٩٠	» » » شركة . قسمة . غبن فاحش . تكلة الفرق . ابطال القسمة . ريع
٢٤٩	٢٩٠	» » » تحقيق . خير . ميعاد . فواتة . سقوط الحق فيه . اهماله
٢٥٠	٢٩١	محكمة نقض و ابرام باريس دعوى ابطال تصرفات المدين . الاحكام الصادرة فيها . من يستفيد منها
٢٥١	٢٩١	» » » » الطلبات . سبب الدعوى . تعديله . قاضى الموضوع . مقيد
٢٥٢	٢٩٢	» » » » حسبى . تعدد المرشحين للوصاية . تساويهم . توزيع الوصاية على المال وعلى النفس
٢٥٣	٢٩٢	محكمة استئناف باريس اذونات البورصة . كتابة . شفاها . بنوك . افراد . طرق الاثبات مبدأ . مبدأ . ثبوت بالكتابة
٢٥٤	٢٩٢	» » » وصية . شكل الوصية . عقد أو خطاب
٢٥٥	٢٩٣	» » » تأمين . ميعاد سقوط الحق . مبدأ تقادم متفق عليه .
٢٥٦	٢٩٣	» » » حجز ما للمدين . خطاب . طلب استلام الامانات . تأخير البنك . مسئولية
٢٥٧	٢٩٣	محكمة السين بباريس سكة حديد . مسئولية . اصابة . آفة سماوية . قوة قاهرة . خطأ . عملية بتر . وفاة

تابع فهرست الاحكام	نمرة الحكم	صفحة
بيع . بيع بالمراد . ضمان . دائرة الضمان .	محكمة اكس بفرنسا	٢٥٨ ٢٩٤
عدم ملكية المدين . مسئولية	محكمة تقض وابرام بلجيكا	٢٥٩ ٢٩٥
تقض وابرام . كيفية رفعه . خطاب .	» » » »	٢٦٠ ٢٩٥
تقض . حكم قطعي	» » » »	٢٦١ ٢٩٥
تقض . سقوط الدعوى العمومية . بحث محكمة	» » » »	٢٦٢ ٢٩٥
التقض	» » » »	٢٦٣ ٢٩٥
تقض . جنحة . عقوبة مخالفة . لا تقض	محكمة استئناف بروكس	٢٦٤ ٢٩٦
اجارة . تغيير معالم العين المؤجرة . اذن المالك	محكمة بروكسل بلجيكا	٢٦٥ ٢٩٦
قاضي الامور المستعجلة . مواد مستعجلة . موضوع	» حاند »	٢٦٦ ٢٩٦
مطروح امام محكمة كلية . تقدير عقود الطرفين	» » »	٢٦٧ ٢٩٦
رشوة . شروع . مأمور بخدمة اميرية . مستخدم	» » »	٢٦٨ ٢٩٦
موظف . فراش المكتب		٢٩٧
جريمة علانية . ادعاء بحق مدني . من شهد		٢٩٩
وقوع الجريمة		
استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . حالة		
الحكم بقبول المدعى المدني امام الاستئناف		
مشرف . وصي . ادعاء بحق مدني . باسم		
القاصر . من المشرف ضد الوصي		
لذات		
فوائد قانونية وشرعية		

رئيس التحرير: عزيز غانكي

المحكمة

مجلة قضائية

نقدية قانونية

السنة الخامسة

*Un jour le Droit sera le
souverain du monde*

Mirabeau.

العدد الرابع

عدد يناير سنة ١٩٢٥

الادارة بميدان سوارس نمرة ٣

المطبعة المصرية

بشارع علوي نمرة ٥

تليفون نمرة ٦٢٠

ص

قيمة الاشتراك ٦٥

ص

والطلبة ٣٥

ياله

الكلمة الاولى

نشرنا في الاعداد الثلاثة التي ظهرت من مجلة المحاماة في هذه السنة (وهي السنة الخامسة) ٣٩ حكماً من احكام محكمة النقض والابرار و ٢٣ حكماً من المجلس الحسبي العالى و ٣٠ حكماً من محكمة الاستئناف الاهلية و ٤٤ حكماً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية و ١٦ فتوى من فتاوى حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية و ١٧ حكماً من المحاكم الشرعية و ٣ حكماً من المحاكم المختلطة و ٤٠ حكماً من المحاكم الفرنسية و ٣٠ حكماً من المحاكم البلجيكية . فتكون مجملها ٢٦٩ حكماً وقراراتاً وفتوى . هذا عدا الابحاث القانونية واللذعات والفوائد القانونية والشرعية

الكلمة الثانية

وفي هذا العدد نشرنا بحثاً لحضرة الاستاذ الفاضل اميل افندى بولاد المحامى في « استثمار اموال القصر والمحجور عليهم وودائع المحاكم الاهلية والشرعية »

ثم نشرنا :

عدد	
١٠	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالى
١٠	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٧	حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١٠	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٧٧	فتكون المجلة سبعة وسبعين حكماً وفتوى

وشفعنا هذه الاحكام بثلاث « لذعات » وثلاث قواعد شرعية مع ما يقابلها من القواعد

اللاتينية والفرنساوية ما رئيس تحرير المجلة

عزيز فنانكى

العدد الخامس

الحاماة

العدد الرابع

عدد يناير

استثمار أموال القصر والمحجور عليهم
وودائع المحاكم الأهلية والشرعية
أقترح

مقدم لوزارتي الحقانية والمالية

عقبات أو موانع شخصية أو مركزية فيترتب
على ذلك جمود المال الكثير بدون ثمرة
لاصحابه زمنا طويلا

وقد تحقق لي ان متوسط مجموع المبالغ
الجامدة في خزائن المجالس الحسبية يبلغ سنويا
نحو اربعمائة الف جنيه، ومتوسط ما في ايدي
الاوصياء والقوام يبلغ حوالي مائتي الف جنيه
فتكون الجمله ستمائة الف جنيه ليس من حسن
السياسة تركها عديمة الثمرة

وقد طرأ على فكرى اقتراح في معالجة
هذه الحالة عرضته منذ شهر مارس الماضى على
وزارة الحقانية وآثرت نشره ليجتهد رجال
القانون ورجال المالية من الوجهتين الحقوقية

من مبادئ الرقى العصرية في السياسة
المالية وجوب استثمار الاموال المدخرة وعدم
جمودها في الخزائن

واذا حسن ذلك في اموال من كان مطلق
التصرف فأحرى أن يراعى في اموال عديم
الاهلية

لذلك فانا نشكر لادارة المجالس الحسبية
سعيها في حمل الاوصياء والقوام على استثمار
اموال محجورينهم بشراء سندات مالية
للحكومة ذات فائدة مضمونة أو بشراء
عقارات ذات ايراد أو بتسليفها بالفائدة
القانونية بتأمين عقارى صحيح

على انه من المحقق انه يصعب على بعض
الاوصياء والقوام سلوك هذا السبيل بسبب

والاقتصادية عسى أن يخرج من بحثه ممحصاً
ذا فائدة للمصلحة العامة

أما العلاج الذي اقترحه فهو ان تشتري
الحكومة بقيمة متوسط المبالغ المودعة لديها
ولدى الاوصياء الذين يلزمون بتسليمها ما
لديهم، أعني بقيمة الستمائة الف جنيهه سندات
مالية من سندات الدين المصرى الموحد أو
الدين الممتاز ذات فائدة تبلغ الآن حوالى خمسة
ونصف بالمائة أو ما يقرب من هذه النسبة،
وتحفظ الحكومة هذه السندات لديها على ذمة
اصحاب الودائع من عديمى الاهلية بحيث
تكون هذه السندات مملوكة فى الواقع لاصحاب
الودائع التى دفعت فى ثمنها، ويعتبر اصحاب
الودائع شركاء فى شركة محاصة مدنية رأس
مالها الستمائة الالف جنيهه التى اشترت بها
السندات. ويحق لهم اقتسام ارباحها التى تبلغ
بواقع $\frac{1}{4}$ ٥ بالمائة ٣٣٠٠٠ جنيهاً فاذا توزعت
هذه الارباح على رأس المال اصاب كل مائة
غرش من رأس المال خمسة غروش ونصف
وهى غلة قل ان تعطىها افضل الاطيان.

على انى أرى ان لا يعطى صاحب الوديعة
ربحاً يزيد عن اربعة فى المائة من قيمة ماله
وان تحفظ الحكومة ما يزيد من ريع السندات
نظير مصاريف ادارتها لهذا العمل وان
لا يحاسب صاحب الوديعة على نصيبه من
الربح الا منذ بدء الشهر التالى لا يداعه امواله
وحتى نهاية الشهر السابق لتاريخ سحبه الوديعة
على مثال ما هو جار فى ودائع صندوق
التوفير بالبوسنة

وارى فى الاربعة بالمائة فائدة جلية
تفضل ما يعطى من الفائدة من السندات اذا
اشتراها وكيل صاحب الوديعة مباشرة لان
المشتري يضيع عليه زمن لحين الشراء ويبدل
مصاريف كثيرة فى الشراء والبيع ويخاطر فى
تحمل بعض الخسارة اذا نزلت قيمة السندات
وقت البيع أما الحكومة فانها اذا اشترت
السندات فهى تدين ذاتها وهى لا تضطر لبيعها
فى وقت من الاوقات. هذا فضلاً عن انه
لا يصح ان تتوقع الحكومة هبوط اسعار
سنداتها والا كانت عديعة الثقة بمكانتها المالية
وليس فى اعطاء الفائدة غبن على الحكومة
لان المادة ٤٩٣ من القانون الاهلى المبدئى
اوجبت على حافظ الوديعة ان يرد محصولها
وفوائدها، فدفع الفائدة لاصحاب الودائع حق
شرعى لهم فى ذمتها لانها هى تتقاضى فائدة عن
تلك الودائع من البنك الاهلى حيث مودعة
جميع اموالها الجامدة

وقد يصح تطبيق هذا الاقتراح ليس فقط
على اموال القصر المحجور عليهم، بل ايضاً على
الاموال المودعة فى خزائن المحاكم الاهلية
حيث تبقى الشهور بل السنين الطويلة بدون
ان يستفيد منها اصحابها بينما تأخذ عنها الحكومة
رسم ايداع قدره واحد بالمائة وتتقاضى
الحكومة فائدة تذكر عن ايداعها بالبنك
الاهلى (١)

(١) ان المحاكم المختلطة تتناول على ودائعها بالبنك
الاهلى فائدة سنوية قدرها ثلاثة بالمائة تعطى اثنين
منها لارباب الودائع

ويصح ايضاً تطبيق هذه القاعدة في ودائع المحاكم الشرعية حيث يوجد عشرات بل مئات الآلاف الجنيهات محفوظة لخدمة شراء عقارات لاوقاف اهلية فتبقى جامدة عاطلة الزمن الطويل لما يعترض قبول البدل من العقبات الكثيرة

وأرى أخيراً انه اذا لم ترض الحكومة القيام بهذه العملية فيصح ان يوكل بها لبنك مصر الذي لا يرفضها لما فيها من الفائدة الاكيدة فضلاً عما فيها من الخدمة الوطنية التي انشئ من اجلها ذلك المصرف الوطني وأرجو ان لا يقوم على الطريقة المقترحة اعتراض شرعي يحول دون امكان تنفيذ الاقتراح بحجة تحريم الشرع الاسلامي التعامل بالهوائد فان الامر محلل شرعاً بشركة المحاصة التي ذكرتها اتفاً فضلاً عن ان هناك فتاوى مشهورة تجعل الامر ميسوراً شرعاً ولا تعتبر فائدة السندات من الربا المحرم

وفي سائر الاحوال فاننا اليوم في عصر جديدي يقضي بضرورة استثمار الاموال المخزونة فاذا ما جارينا الرقي الغربي في ذلك كان جهودنا سبباً في ثبوت تغلب الغرب علينا في مضمار التجارة والصناعة الذي يحركهما المال غير الجامد. ولا نجني من نهضتنا السياسية فائدة تذكر اذ نرى انفسنا مثقلين بالدين المطلوب للغرب فتذهب فيه ثروة بلادنا وثمره جهودنا اذا يخلق بنا ان نتنبه فندبر الى الامام في تلك النهضة المباركة التي تقدمنا فيها رجال بنك مصر بالاعمال المالية والتجارية والصناعية فكانوا لنا قدوة حسنة واطهروا للغربيين مثلاً صالحاً لما يرجى ان يآيته الشرقيون من العمل النافع

اميل بولاد
الحامى

الأمكام

قضاة محكمة النقض والأول

٢٧٠

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . حق الدفاع . الاخلال به . بطلان

القاعدة القانونية

إذا منعت المحكمة المتهم من ابداء أدلة مهمة
في دفاعه وحكت عليه بالعقوبة بدون أن تسمح
له بابداء دفاعه كان عملها باطلا ويتعين نقض
الحكم

(تنقض فرج متياس ضد النيابة العمومية قضية نمرة
١٧٣٩ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المآلى
احمد طلعت باشا والىأىة السابقة)

٢٧١

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣
نقض . حق الدفاع . اخلال به . تقديم مستندات
لم يطلع عليها المتهم .

القاعدة القانونية

إذا قدم وكيل المدعى بالحق المدنى في
جلسة المرافعة الاخيرة عدة مستندات لم يسبق
اطلاع المتهم عليها وطلب المتهم بلسان محاميه
تأجيل النطق بالحكم حتى يطلع على المستندات

٢٦٩

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . جرائم مستحيلة . انواعها . عقوبة .

القاعدة القانونية

الجرائم المستحيلة نوعان : جريمة مستحيلة
استحالة مطلقة ، كمن اطلق عياراً نارياً على جثة
وهذه لا عقاب عليها ، وجريمة مستحيلة استحالة
نسبية ، كمن وضع يده في جيب شخص بقصد
سرقة ماله فلم يجد في الجيب شيئاً ، وهذه جريمة
معاقب عليها

(طعن النيابة العمومية في قرار قاضى الاحالة
بمحكمة مصر الاهلية ضد سليمان السيد البتيني قضية
نمرة ٢٩٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المآلى احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة
جناب مستر برسيغال و جناب مستر كرشو واحمد عرفان
باشا وعلى بك سالم وعلى بك عزت رئيس نيابة الاستئناف)

تعليق

(راجع بهذا المعنى مقال حضرة الفاضل خليل
عفت ثابت بك القاضى في «الجريمة المستحيلة»
ومنشور بالعدد التاسع من سنة المحاماة الثالثة
ص ٤٤٤)

المذكورة ويقدم مذكرة بها فرفضت المحكمة أن تقبل منه ذلك بناء على أنه يعلم من قبل بمضمون تلك المستندات كان حكمها باطلا لان في تصرفها هذا حبسا لحرية الدفاع لا قهره محكمة النقض

(نقض محمد زكي ابراهيم عويس ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٧١٥ سنة ٤١ قضائية. دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٧٢

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض. تطبيق مادة وذكر اخرى. خطأ كتابي. لا بطلان

القاعدة القانونية

اذا طبقت المحكمة مادة من مواد قانون العقوبات وذكرت خطأ في حكمها مادة اخرى فلا وجه للنقض حيث أن المادة المذكورة جاءت من قبيل الخطأ الكتابي ويتعين رفض النقض ايضا خصوصاً اذا كان عدم تطبيق المادة الغير الواردة في الحكم لا يغير شيئاً من مقدار العقوبة (نقض اسماعيل ابراهيم جوده وآخرين ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٧٢٢ سنة ٤١ قضائية. دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٧٣

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . وقف . ناظر وقف . تبديد . حكم مدني . دفع الربح بعد الحكم . نية الاختلاس

القاعدة القانونية

اذا طُلب ناظر الوقف بدفع استحقاق المستحقين فادعى بأنه صرفه في شؤون الوقف ورفضت المحكمة المدنية دفاعه هذا وحكمت عليه بدفع المبلغ الى مستحقه ثم دفعه بعد الحكم فلا عقاب لأن التأخير في دفع المبلغ المطالب به لا يدل على نية اختلاس المبلغ أو تبديده

(نقض ابراهيم بك حسني ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٧٢٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

تعليق

الآخذ بهذا المبدأ على اطلاقه فيه خطر على حقوق المستحقين وعلى حقوق جهة الوقف اذ يفتح هذا المبدأ المجال واسماً للخونة من النظار بأن يدعوا صرف ريع الوقف في شؤون الوقف ويستمتعون بالمبالغ الطائلة التي تتجمد في ايديهم طول مدة الخصومة المدنية حتى اذا ما حكمت عليهم المحاكم المدنية بالدفع ودفعوا فروا من العقاب فالأوفق للعدل ان يقدر القاضي ظروف كل دعوى على حدها بدون ان يتقيد بهذا المبدأ وحده .

٢٧٤

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . نية القتل . ذكرها دلالة .

القاعدة القانونية

ليس من الضروري ذكر نية القتل في الحكم ، اذ يكفي ان تستفاد هذه النية بكل وضوح من العبارات الواردة في الحكم فاذا اثبت الحكم ان المتهم قتل عمداً آخر بان ضربه بنبوت على رأسه سبب وفاته فهذه العبارة تكون كافية يستنتج منها وجود نية القتل

(نقض محمد محارب ضد النيابة العمومية قضية نمرة ١٧٢٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٧٥

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . سماع شهادة شاهد لم يسبق اعلانه . لا بطلان .

القاعدة القانونية

ان قانون تشكيل محاكم الجنايات يبيح للمحكمة ان تسمع شهادة أى شاهد يترأى لها لزوم سماع شهادته بدون سبق اعلانه كما نصت على ذلك المادة ٤٦ منه

(نقض محمد متولى عاصم وآخر ضد النيابة العمومية وعزيزة سويلم مدعية بحق مدنى . قضية نمرة ١٧٤٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٧٦

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . شروع في قتل . وجوب بيان وقائع الشروع .

القاعدة القانونية

اذا لم تبين المحكمة بيانا كافياً في الحكم وقائع الشروع في القتل وبالاخص ما يفيد منها قصد القتل كان حكمها قابلاً للنقض .
(نقض محمد حسن الجاهل وآخر ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٤١ سنة ٤١ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٧٧

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . سلطة قاضى الموضوع في تكوين اعتقاده .

القاعدة القانونية

لقاضى الموضوع ان يكون اعتقاده كيفما أراد من الوقائع المطروحة امامه دون ان يكون لمحكمة النقض والابرار حق التداخل في ذلك
(نقض محمد امين التركى ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٧٤٩ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٧٨

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . عقوبة اصلية . عقوبة تبعية . ارتباط . اهمال الحكم بالعقوبة التبعية

القاعدة القانونية

جرى القضاء المصرى على انه اذا وقعت

عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة مع بعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الاصلية المقررة لاشد تلك الجرائم ثم الحكم أيضاً بالعقوبة الاخرى التبعية أو التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها اخف

اذا اهمت محكمة الجنايات الحكم بالعقوبات التبعية جاز لمحكمة النقض ان تضيف العقوبة التبعية على العقوبة الاصلية

الوقائع

النيابة العمومية اتهمت المذكورين بانهم في المدة ما بين ديسمبر سنة ١٩٢١ و ٢٦ مارس سنة ١٩٢٣ بيندرزفتي الاول والثاني بصفتهم موظفين عموميين ارتكبا تزويراً اثناء تأدية وظيفتهما في دفتر خزانة المجلس البلدى وايصالات صراف العوائد بان غيرا المبالغ الموردة للصراف المينة في الايصال واثبتها في دفاتر الخزانة على غير حقيقتها حتى تتفق مع بعضها وذلك بقصد اختلاسها والمذكوران ايضاً في الزمان والمكان السالفي الذكر بصفتهم أمينين على الودائع ومنوطين بحساب النقود اختلسا من مال المجلس البلدى بزفتي المسلم اليهما بمقتضى وظيفتهما مبلغ سبعمائة جنيه وثلاثمائة وستة عشر مليم والستة الاخرون في المدة ما بين ديسمبر سنة ١٩٢٠ ومارس سنة ١٩٢٣ بصفتهم موظفين عموميين ارتكبوا تزويراً في ما ينفستو وايصالات مجلس بلدى زفتى بأن غيروا في

مقدار وزن البضائع المصدرة واستولوا بذلك على فرق العوائد وبصفتهم من مأموري التحصيل اختلسوا مبلغ ثلثمائة وستين جنيهاً وخمسمائة مليم وعشرة من العوائد المحصلة من وابورات الخليج واشخاص آخرين المينة بتقارير تفتيش البلدية سلم اليهم بمقتضى وظيفتهم على ذمة توريده لمجلس بلدى زفتى والستة المذكورون ايضاً في ليلة ٣١ مارس سنة ١٩٢١ وضعوا النار عمداً في بناء المجلس البلدى ومهمات وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالة المتهمين على طنطا لمحاكمتهم بالمواد ١٧٩ و ٩٧ و ٣٢ و ٨٣ عقوبات وحضرة قاضى الاحالة أصدر أمراً في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٣ باحالة المتهمين على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد المذكورة

ومحكمة جنايات طنطا بعد سماعها الدعوى حكمت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عملاً بالمواد ١٧٩ و ٩٧ عقوبات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حضورياً بمحبس كل من رياض احمد المصرى ومحمد فريد حمدى مدة سنة واحدة مع الشغل ومحبس كل من عبده سرحان وحسين احمد ومحمد امام ومحمد محمد دعبس وابراهيم الباجورى مدة ستة شهور مع الشغل وبراءة المتهمين الستة الاخرين من تهمة الحريق العمد

وبتاريخ ٢٦ ديسمبر قرر حضرة صاحب العزة حامد بك شكرى رئيس نيابة طنطا بالظعن

في هذا الحكم بطريق النقض والابرارم وقدم
تقريراً باسباب طعنه
المحكمة : —

« بعد سماع طلبات النيابة العمومية
والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا
« حيث ان النقض قدم في ميعاده فهو
مقبول شكلا

« وحيث ان المبادئ المقررة واحكام
القضاء المصرى متفقة على انه اذا وقعت عدة
جرائم الغرض واحد وكانت مرتبطة مع بعضها
بحيث لا تقبل التجزئة فيجب في هذه الحالة
تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم
بالعقوبة الاصلية المقررة لاشد تلك الجرائم
فقط ثم الحكم ايضاً بالعقوبات الاخرى التبعية
او التكميلية المقررة للجريمة التى عقوبتها اخف
« وحيث ان الحكم بخلاف ذلك يجوز
ان ينتج عنه عمليا ان من يحكم عليه لارتكابه
جريمتين تكون حالته احسن مما لو حكم عليه
لارتكابه جريمة واحدة

« وحيث ان الجرائم التى ارتكبها المتهمون
في هذه الدعوى تقع تحت احكام المادتين ٩٧
و ١٧٩ من قانون العقوبات وقد حكمت محكمة
الجنايات بالعقوبة المقررة بالمادة ١٧٩ فقط

« وحيث ان المادة ٩٧ تقضى بعقوبة
السجن فضلا عن رد المال المختلس وغرامة
مساوية لقيمة ذلك فيجب اذن على محكمة
النقض والابرارم ان تضيف هذه العقوبات
بالتبعية على العقوبة الاصلية المحكوم بها من
محكمة الجنايات»

« وحيث ان المبلغ الذى اختلسه المتهمان
الاولان هو ٣١٦ مليا و ٧١٠ جنيبها وما اختلسه
الستة الاخرون يبلغ ٥١٠ مليا و ٣٦٣ جنيبها»
(نقض النيابة العمومية ضد رياض احمد المصرى
واخرين . قضية نمرة ٤٥٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة
حفرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

محمد سالم عبد الله جد القاصرة لأبيها وعبد الله
محمد سالم عم القاصرة المذكورة المفتصين
لحقوق القاصرة

«وحيث أنه بعد النظر في هذا الطلب قرر
مجلس حسبي مركز زفتي بتاريخ ٢٩ ابريل سنة
١٩٢٤ عدم اختصاصه بنظر هذا الطلب
«وحيث أن حضرة صاحب الدولة وزير
الحقانية طعن في هذا القرار بتاريخ ٢٧ يولية سنة
١٩٢٤ بناء على تظلم الست بنت عبد العال
محمد موسى والدة القاصرة بعريضتها المقدمة
لوزارة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤ وذلك لأن
عم القاصرة ادعى أنه اشترى املاك المورث
حال حياته «وصادقه جد القاصرة على ذلك»
لان منع المجالس الحسبية من التداخل اذا
كان للقاصر أو عديم الاهلية ولى شرعى انما
يكون اذا لم تتعارض مصلحة الولي مع مصلحة
القاصر أو عديم الاهلية ، اما اذا تعارضت
المصلحتان فلا بد من تعيين وصى للخصومة وهذا
التعيين يجوز حصوله من المجالس الحسبية كما
يجوز حصوله من المحاكم الشرعية عملا بعموم نص
الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من الامر
العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٩١١ بتشكيل
المجلس الحسبي العالي - وقد جرى المجلس الحسبي
العالي على هذا المبدأ
المجلس

«وحيث أن الطعن تقدم في ميعاده القانوني
«وحيث أن الطلب المرفوع أمام المجلس

٢٧٩

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٥

حسبي . قاصر . بيع حصة في عقار . تقاضاة القيمة.

القاعدة القانونية

اذا كانت الحصة المملوكة للقصر ومراد
بيعها قيمتها تافهة جاز بيعها بطريق المزاد أمام
المجلس الحسبي منعاً للمصاريف التي يستوجبها
هذا البيع فيما لو اتبعت الطرق القانونية

(طعن معالي وزير الحقانية ضد قرار مجلس حسبي
مركز المياط فقرة ٤١ سنة ٢٣ . استئناف فقرة ١٢١
سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد
طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة
ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ السيد
الشناوي ومحمد حدى الفلكي بك)

٢٨٠

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٥

حسبي . وصى خصومة . تعيينه . اختصاص .

الاذاعة القانونية

تعيين وصى للخصومة عن عديمي الاهلية
كالقصر والمحجور عليهم من اختصاص المجالس
الحسبية
الوقائع

من حيث أنه بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
طلبت الست ست بنت عبد العال محمد موسى
المقيمة بناحية المعصرة بمركز ميت غمر من مجلس
حسبي المركز المذكور تعيينها وصية على ابنتها
قاصرة المرحوم عبد الرحمن محمد سالم المتوفى
بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢٢ وذلك لمقاضاة

انما هو تعيين وصى للخصومة لان ذلك من مصلحة القصر التي تتعارض مع مصلحة الولى «وحيث أن مثل هذا الطلب هو من اختصاص المجالس الحسبية ولذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الاوراق الى المجلس الحسبي الابتدائى لتعيين وصى للخصومة لمصلحة القصر» (طعن معالى وزير الحفانية بناء على تظلم الست بنت عبد المال موسى والدة القاصرة ضد محمد سالم عبد الله نمرة ١٢٨ سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ دائرة معالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٨١

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٥

مجلس حسي . وصى خصومة . اختصاص .

القاعدة القانونية

المجالس الحسبية هي المختصة دون غيرها بتعيين الأوصياء للخصومة لأن المجالس الحسبية هي المختصة بتعيين الأوصياء على العموم . والوصاية للخصومة لم تكن الا جزءاً من الوصاية العامة وهي فرع منها ، والقاعدة أن الفرع يتبع الأصل وأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ايضاً (طعن معالى وزير الحفانية ضد الست لطيفة خليل محمد نمرة ١٢٠ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٨٢

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٥

مجلس حسي . حجر . ضعف القوى العقلية . اختبار

القاعدة القانونية

اذا طلب توقيع الحجر على شخص لضعف قواه العقلية جعله يتخيل تخيلات كاذبة حتى اصبح ضعيف الارادة ولا يمكنه ادارة شئون املاكه بنفسه ، ثم ثبت من شهادة ذوى قرابته بان حاله تحسنت غير أنه يحصل له فى بعض الاجيان نوبات عصبية كان من المصلحة وضعه تحت الاختبار لمدة سنة ليدير أمواله بشرط أن لا يتصرف تصرفات عينية يبيع أو رهن أو تبرع أو استدانة أو وقف

(استئناف ابراهيم افندى مصطفى الحكيم ضد محمود افندى مصطفى الحكيم وآخرين نمرة ١٢٥ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة معالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٨٣

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٥

مجلس حسي . وصاية . الطوائف غير الاسلامية . مسيحيين . موسويين . اختصاص .

القاعدة القانونية

الأصل أن تختص المجالس الحسبية بنظر مسائل الحجر بالنسبة الى عموم المصريين ما لم يوجد قانون يمنع ذلك . فالطوائف الغير الاسلامية التي خول لها الحق بموجب أوامر عالية انما هي

طائفة الارمن الكاثوليك والاقباط الاورثوذكس والاقباط البروتستانت ، فليس اذن من ضمنها الطائفة الموسوية ، فالاسرائيليون الوطنيون المقيمون في مصر خاضعون اذن لسلطة المجالس الحسبية فقرار الصادر بتوقيع الحجر على أحدهم من المجلس الحسبي التابع له هو قرار صحيح واجب التنفيذ

المجلس

حيث ان الاصل في نظر مسائل الحجر انما هي المجالس الحسبية ما لم يوجد قانون يمنع ذلك

وحيث ان الطوائف الغير الاسلامية التي خول لها الحق بموجب اوامر عالية انما هي : الارمن الكاثوليك والاقباط الارثوذكس والاقباط البروتستانت كما يؤخذ من الاوامر

العالية الصادرة احدها في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ والثاني في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ وعدل بالقانون رقم ٣ سنة ١٩١٢ والثالث في اول مارس سنة ١٩٠٢ وليس من ضمنها الطائفة الموسوية ، وقد جرى المجلس الحسبي العالي على هذا المبدأ اذ اقره في الدعوى الممثلة لهذه الدعوى بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٢٣ وعلى ذلك يكون الدفع الفرعي على غير اساس ويجب رفضه « وحيث ان القرار المستأنف جاء في محله

للاسباب التي بنى عليها ويتخذها هذا المجلس اسباباً لقراره فيتمتعين تأييده »

(استئناف الخواجة يعقوب زيتون ضد سلامة زيتون وآخرين نمرة ١١٥ سنة ٢٣ — ٢٤. دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٨٤

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجارة . تخفيض الایجار . زراعة قطن . زراعة حبوب .

القاهرة القانونية

أن الشارع اراد بسن قانون تخفيض الایجار أن يسرى هذا التخفيض عن مدة العقد بتمامها

متى كان القصد من التأجير جواز زراعة صنف القطن في العين المؤجرة ولو لم يزرع فعلاً ، ولا يجوز حذف نصف السنة الاولى من التخفيض بحجة بدأ مدة الایجار من يولييه سنة ١٩٢٠ التي لم يزرع فيها قطن لان السنة الزراعية في العقد ابتدأت من يولييه وتنتهى في يونيه والا لأصبحت السنة الزراعية نصف سنة فقط لا سنة كاملة وهذا غير قصد المتعاقدين ولذلك يجب تخفيض

» وبما ان المدعى عليه المعلم غبريال ادخل ضماناً له .

(١) المستأجر معه محمد علي رحى افندى لانه دفع له ٢٥٠ جنيهاً لتوصيله للناظر (٢) ومحمد افندى فتح الله بصفته وصياً على محمد افندى مختار الالفي من المستحقين (٣) والست زهرة بنت حسن بك الالفي من المستحقين في الوقف ايضاً . ومحمد افندى فتح الله قال اخذت من غبريال ٢٥٣ جنيهاً لمحمد افندى مختار والست زهرة من استحقاقهما في الوقف وفي الجلسة الأخيرة أمام محكمة مصر قال وكيل المدعى ان الصافي للوقف بعد الاموال وما تسدد له لغاية ٩٢٢ الزراعية مبلغ ١٣٨١ جنيهاً و ٩٠٢ ملياً والذي تسدد لنا قبل ذلك بما فيه المال مبلغ ١١١٨ جنيهاً و ٦٣٠ ملياً وطلب الحكم بالتضامن على المستأجرين . أما ما دفع للمستحقين فلا يوافق على خصمه لهما لانه هو الناظر وهو الذي يحاسب المستحقين - وغبريال افندى عبد الملاك طلب رفض الدعوى وقال انه استأجر من محمد بك موسى فأنذره محمد افندى فتح الله والست زهرة بان محمد بك موسى عزل فدفعنا ٢٥٠ جنيهاً لمحمد افندى رحى و ٢٥٣ جنيهاً للست زهرة ولمحمد افندى فتح الله والمستحق ١٨١٦ جنيهاً ٨٦٦ ملياً ايجار السنتين وبخلاف ما دفع للمستحقين والاموال ١٢٦٠ جنيه و ٥٠٨ مليم واذا استحسن ايضاً ابقاء الفصل في مبلغ ٥٠٣ جنيهاً المدفوع للمستحقين مستعدون لدفع الباقي ٥٣ جنيهاً من غد

النصف السنة الاخيرة ايضاً من نوفمبر لغاية يونيه لانه لو لم تنقض لكان ايجار نصف السنة الثاني مقداره اكبر بكثير من النصف الاول مع أن السنة واحدة والحالة لم تتغير والعقد المبرم للنصفين واحد
المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة والمدولة قانوناً

» بما ان ناظر وقف حسن بك الالفي محمد بك موسى الذي حل محله محمد افندى رضا الالفي اجر بعقد في ٩ مايو سنة ١٩٢٠ لمحمد افندى علي رحى والمعلم غبريال عبد الملك من اطيان الوقف ١٠٦ فدان و ٢١ قيراط لثلاث سنوات من يوليو سنة ٩٢٠ لغاية يونيو سنة ٩٢٣ منها ٥٥ فداناً وكسور كل فدان ايجاره ٢٤ جنيهاً والباقي كل فدان ايجاره ١٠ جنيهاً ويدفع الايجار على قسطين في ١٥ اكتوبر و ١٥ مارس ولتأخر المستأجرين اوقع ناظر الوقف اربع حجوزات عليهما في ١٥ سبتمبر سنة ٩٢١ و ٥ ديسمبر سنة ٩٢١ و ١٢ يوليو سنة ٩٢٢ وفي ١٧ اغسطس سنة ٩٢٢ وطلب المؤجر الحكم على المدعى عليهما بالتضامن بالزامهما بدفع مبلغ ١٨٥٢ جنيهاً و ٥٦٥ ملياً المستحق لغاية مارس سنة ٩٢١ وما يستجد باعتبار الايجار السنوي ١٨٥٢ جنيهاً و ٥٦٥ ملياً وقال وكيل المدعى في جلسة محكمة مصر في ١٠ يناير سنة ٩٢٢ ان المبلغ المستحق اقل لان لجنة الايجارات خفضت الايجار الى ثمانية جنيهاً ونصف الفدان وسنينه في كشف حساب

«وبما ان وكيل الست زهرة ومحمد افندى فتح الله بصفته قال انه بين عزل محمد بك موسى وتعيين الناظر الجديد استوليا على مبالغ لها حق فيها وعلى فرض ان دفع لها ٥٠٠ جنيه فان استحقاقهما في السنة ٨٠٠ جنيه

» وبما ان محكمة مصر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ حكمت بانه بناء على حكم لجنة الايجار بان ايجار القدان في السنة ثمانية جنيهات ونصف يكون الايجار في السنة ٩٠٨ جنيهًا و٤٣٨ مليا
«وبما ان المستحق عن سنتي ٩٢١ و ٩٢٢ يكون مجموعه ١٨١٦ جنيهًا و ٣٦٨ مليا

» وبما ان المستأجرين دفعا ١٢٦٠ جنيه ٥٠٨ مليا بما فيه الاموال يكون الباقي ٥٥٦ جنيهًا و ٣٦٨ مليا

«وبما ان المدعى عليه الثاني دفع المستحقين ٢٥٣ جنيهًا فالمحكمة رأت ايقاف النظر فيه حتى يفصل في الدعوى المرفوعة بين الطرفين بهذا الخصوص . وهذا المدعى عليه يدعى انه دفع للمستأجر معه ٢٥٠ جنيهًا ولم يوصله للمدعى فلا ترى المحكمة احتسابه فيكون ٥٥٦ جنيهًا و ٣٦٨ مليا - ٢٥٣ جنيهًا = ٣٠٣ جنيهًا و ٣٦٨ مليا فحكمت المحكمة على المدعى عليهما الاصلين بالتضامن بان يدفعوا لناظر الوقف ٣٠٣ جنيهًا و ٣٦٨ مليا وتثبيت الحجزات وايقاف النظر فيما يختص بال ٢٥٣ جنيه المدفوع للمستحقين وحفظ الحق في المطالبة بايجار السنة الباقية ورفض ما عدا ذلك من الطلبات

» وبما ان محمد افندى رضا الالفى في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣ استأنف هذا الحكم طالبا قبول الاستئناف شكلا وتعديل الحكم المستأنف والحكم بالزام المستأنف عليهما رحى افندى والمعلم غبريال بالتضامن بدفع ٧٦٤ مليون ٩٧٥ جنيه زيادة عما جاء بالحكم الابتدائي بخلاف ما يستجد من الايجار لغاية انتهاء مدة الايجار والزامهما بالمصاريف واتعاب المحاماة

«وبما انه في ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ استأنف محمد افندى على رحى والمعلم غبريال عبد الملاك ضد محمد افندى رضا الناظر ومحمد افندى فتح الله وصى محمد افندى مختار الالفى والست زهره كريمة حسن بك الالفى طالبين قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الابتدائي وجعله قاصراً على ٥٣ جنيه و ٣٦٣ مليون والزام ناظر الوقف بالمصاريف والاتعاب

» وبما انه في ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ قررت هذه المحكمة ضم الاستئنافين لارتباطهما والاستعلام من الطرفين عن الحساب

«وبما انه في جلسة هذه المحكمة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ تنازل رحى افندى والطواجه غبريال عن مخاصمة الست زهره ومحمد افندى فتح الله اللذين كانا ادخلاهما ضامنين وحضرا في تلك الجلسة لكن المحكمة ابقتهما في الدعوى - وفي الجلسة المذكورة قال وكيل رضا افندى ان قسط ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢١ لم يدخله التخفيض لان قانون الايجارات صريح في ان ما يدخل تحت

نصوصه هي التي من نوفمبر سنة ١٩٢٠ والتخفيض الذي اجريناه هو عن سنتين ونصف

« وبما ان وكيل زهره ومحمد افندي فتح الله قال ان لجنة التخفيض جعلت التخفيض عن سنتين من نوفمبر سنة ١٩٢٢ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٤ وان الناظر متواطىء مع المستأجرين » وبما انه في جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ حضر الاخصام جميعاً والناظر عدل طلباته وطلب تخفيض سنتي ١٩٢١، ١٩٢٢ فقط اما قسط أكتوبر سنة ١٩٢٠ وقسط مارس سنة ١٩٢٣ فلا يخفضهما وقال وكيله ان الباقي لو كيله ١٠٩٧ جنيهاً و ٧٤ ملياً ثم طلب التأجيل لتفسير قرار لجنة الايجارات وفي جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قال وكيل الناظر ان نصف السنة الاولى خارج عن قانون لجنة الايجارات ونصف السنة الاخيرة لا يدخل في التخفيض ويلزم دفع ايجارهما بالكامل وقد عملنا الحساب بمحضر تحقيق المستشار المنتدب للحساب فلنا بعد كل حساب ١٠٩٧ جنيه و ٤٧ مليم وقال عن محمد افندي فتح الله والست زهره المستحقين انهما منضمان للناظر في مرافعته وفي تلك الجلسة وكيل محمد علي رحى افندي طلب تعديل المبلغ المحكوم به لان التفسير الذي صدر لا يعول عليه لانه ليس من كل اعضاء لجنة الايجارات وصمم على الطلبات الواردة في عريضة الاستئناف

« بما ان الاستئنافين حازان شكهما القانوني فهما مقبولان شكلاً »

« بما ان في الموضوع فان الثابت من الحساب الذي حصل بين الطرفين في جلسة التحقيق عن الثلاث سنين واتفاق الطرفين على ذلك هو ان مجموع الواصل للمؤجر ٤٧٨ ملياً و ٢٤٢٦ جنيهات بخلاف اموال سنة ١٩٢٣ » وبما ان عقد الايجار (١) ابرم في سنة ٩٢٠ لمدة تشمل سنة ١٩٢٠ - سنة ١٩٢١ (٢) اشترط دفع الايجار نقداً (٣) الارض اجرت لتزوع قطناً وان كانت اجرت ايضاً لتزوع اصنافاً شتوية فشرط قانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢١ متوفرة

« وبما ان لجنة الايجارات نقصت مقدار الاجرة سنة ١٩٢١ زراعية الى ٨٥٠ قرشاً الفدان وهذا التخفيض لا نزاع فيه من جهة المقدار وهو في محله » وبما ان التفسير المؤرخ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يعول عليه كما يقول وكيل رحى افندي في آخر جلسة لانه في قضية اخرى كما هو ظاهر من نصه انه في قضية محمد شاهد عمدة منشاه دعبس ضد وهبه ابراهيم واخويه أما تفسير ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ بان قصد اللجنة التي خفضت بين الطرفين قصدها اعتبار السنة الزراعية من أكتوبر لغاية نوفمبر والتنقيص لا يشمل الثلاث سنين للايجار بل سنتين لان القطن لا يزرع مدة العقد الامرتين ليس تفسيراً بل هو قرار جديد وليس صحيح ان القطن يزرع مرتين في مدة الايجار اذا غرسه يكون في شهر مارس وغاية الامر ان في نهاية السنة الثالثة لا يكون القطن ناضجاً - ومع ذلك فالسنة المعينة في العقد من نوفمبر

المحكمة المقدار الذي قدرته لجنة التخفيض
اي ٨ جنيه و ٥٠٠ ملليم كل فدان
» وبما انه لذلك يكون الحساب ثلاثة
سنوات في ايجار كل سنة ٩٠٨ جنيه و ٤٣٨
مليم كما حسبه محكمة اول درجة يكون
٢٧٢٥ جنيه و ٢١٤ ملليم يحضم منه ٢٤٢٦
جنيه و ٤٧٨ ملليم كاتفاق الطرفين في التحقيق
يكون الباقي ٢٩٨ جنيه و ٨٣٦ ملليم يخصم
منه اموال سنة ١٩٢٣ كما في محضر التحقيق»
(الاستئناف المرفوع من وعلى محمد افندى رحى
وحضر عنه حضرة الاستاذ ميخائيل افندى غالى المحامي
ضد محمد افندى رضا الالفي وآخرين وحضر عن الاول
حضرة الاستاذ زكى افندى خوام وعن الآخرين حضرة
الاستاذ رياض افندى الجمل المحامي نمرة ٣٦٦ ، نمرة
٦١١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة
محمد محرز باشا وحناب مسيو سودان وصاحب العزة على
جلال بك)

٢٨٥

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
وراثه . اشهاد شرعى . حجة . منازعة غير الوارث .

القاعدة القانونية

١- لا يجوز لغير الوارث أن ينازع في وراثه

ثبتت باشهاد شرعى

٢- أن الاشهاد الشرعى القائم على تحقيق

الوفاة والوراثة بالتحريات الادارية وشهادة

الشهود امام القاضى الشرعى حجة في خصوص

الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى باخراج

لغاية يونيو ففى سنة زراعية كما فى العقد
المحرر بين الطرفين من أول يوليو سنة ١٩٢٣
لغاية آخر يونيه سنة ١٩٢٦ وتاريخه الثابت ٣
يوليه سنة ١٩٢٣ ويضاف الى ذلك ان القانون
يكتفى بان القصد زراعة القطن وان لم يزرع فعلا
» وبما انه اذا حذف نصف السنة الاولى
الى سنة ١٩٢٠ تكون السنة الزراعية نصف
سنة فقط لا سنة كاملة

» وبما ان نصف السنة الاخير يجب
تنقيصه ايضا لانه لو لم ينقص لكان ايجار
نصف السنة الثانى مقداره اكبر بكثير من
النصف الاول مع ان السنة واحدة والحالة لم
تتغير والعقد المبرم للنصفين واحد ولأن
الايجار بالتنقيص موافق للعقد المبرم به ايجار
السنتين اللتين قبل السنة المذكورة واقرب
لعقد ٣ يوليه سنة ١٩٢٣ المؤجر به ال ٢١
قيراط و ١٠٦ فدان محمد افندى رضا الناظر
الى غبريال افندى ثلاث سنوات من اول
يوليه سنة ١٩٢٣ لآخر يونيه سنة ١٩٢٦ كما تقدم
بالطريق التى كان مستأجرها فى المدة المتنازع
عليها اى لزراعتها اصنافا شتوية ويجوز زراعتها
اصنافا صيفية اذا أراد وتيسر له بايجار الفدان
الواحد بعضها ٥٠٠ قرش وبعضها ٨٥٠ قرشا
» وبما ان قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٣
يقضى بالعمل بقانونى سنة ١٩٢١ و سنة
١٩٢٢ عن سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٣ الزراعية
وهى السنة الاخرة للايجار

وبناء على ما تقدم يتعين الحساب بتنقيص
الايجار فى مدة الثلاث سنوات كلها وتبقى

بعض الورثة أو ادخال آخرين عملاً بالمادة ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية^(١)

المحكمة : —

« حيث ان المستأنف بصفته ناظرًا لوقف السيدة عائشة صديقه هانم يطعن في صفة المستأنف عليه اذ لم يستطع ان يثبت انه هو وباقي الامراء ورثة لها بل هي توفيت من غير عقب » وحيث ان وزارة الحفانية حررت كتابًا

بتاريخ ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٢٢ نمرة ٢١٦١ للمحكمة الشرعية يتضمن بانه لا مانع من سماع الاشهاد بوفاة السيدة عائشة صديقه هانم وانحصار ارثها في ورثتها طبقاً لنص اللائحة

« وحيث بالاطلاع على كتاب وزارة المالية الصادر من مراقب حسابات الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ من شهر يونيو سنة ١٩٢١ لحسن باشا توفيق شقيق المرحوم احمد بك كمال زوج السيدة عائشة المذكورة تبين انه يتضمن ان وزارة المالية حررت للمحكمة الشرعية العليا بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ نمرة ٣٢٤٤ و ٣١٤ بعدم منازعة الحكومة للامراء انجال المرحوم حلیم باشا في تركة المرحومة السيدة عائشة صديقه هانم

(١) المادة ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها وهي الجامعة للقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ ونمرة ٣١ سنة ٩١٠ نصها في الباب الاول وعنوانه تحقيق الوفاة والوراثه من الكتاب السادس من هذه اللائحة ونص المادة

« يكون تحقيق الوفاة والوراثه على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثه ما لم يصدر حكم شرعى باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين »

المقام بشأنها قضية نمرة ٣ سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ بالمحكمة المشار اليها من حضرة سمو الامير محمد سعيد باشا حلیم ضد وزارة المالية وضد حسن باشا توفيق

« وحيث اتضح من الاشهاد الشرعى المحرر بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ انه بناء على طلب الحارس عن دائرة المرحوم حلیم باشا النائب عن الامراء بشأن تحقيق وفاة الست عائشة المذكورة المتوفاة بتاريخ ٦ من شهر يناير سنة ١٩١٠ نظرت دعوى الوراثة امام المحكمة الشرعية التى كانت كلفت الجهة الادارية بعمل التحريات الادارية طبقاً للمادة ٣٥٣ من لائحة المحاكم الشرعية وقد سمعت المحكمة المشار اليها شهادة شاهدين ممن يوثق بهم وقد أتت شهادتهما مطابقة للتحريات المذكورة وبعد التحريات وسماع شهادة الشهود قررت المحكمة الشرعية انه تحقق لديها وفاة المرحومة السيدة عائشة صديقه هانم كريمة المرحوم حسين افندى زهدى المرزوقة لوالدها حسين افندى المذكور من والدتها المرحومة الست مجبور هانم البيضاء معتوقة المرحوم يعقوب بك صبرى معتوقة المغفور له محمد على باشا الكبير والى مصر سابقا وانحصار ارث السيدة عائشة صديقه المذكورة في اصحاب الدولة الامراء الاربعه وهم حسن سعيد باشا حلیم ومحمد عباس باشا حلیم ومحمد على باشا حلیم وابراهيم باشا حلیم انجال المغفور له محمد عبد الحليم باشا ابن محمد على باشا الكبير

٢٨٦

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣
وكالة . ناظر . تقديم حساب . مسئولية

القاعدة القانونية

الوكيل ملزم قانوناً بتقديم حساب ادارته لموكله . والناظر هو وكيل عن المستحقين فهو ملزم قانوناً وشرعاً بأن يقدم للمستحقين حساباً عن ادارته للوقف ، ومسئولية الناظر في تقديم الحساب واجبة حتى ولو كان الاستحقاق تافهاً وذلك لاحتمال أن ينال المستحق شيئاً من الزيادة التي تفضل بعد ما تستوفي المصارف والجهات الخيرية حقها

المحكمة :-

« حيث أن المستأنف معترف باستحقاق المستأنف عليهم لخصه في الوقف ومتى كانت كذلك فلهم الحق في طلب تقديم الحساب عنها بصرف النظر عن تهاة استحقاقهم فيه اتباعاً للقاعدة القانونية ان الوكيل ملزم بتقديم حساب لموكله وناظر الوقف لم يخرج عن كونه من هذا القيل

« وحيث أن المستحق له الحق في طلب الناظر لتقديم حساب حتى بفرض أن هذا المستحق لا يناله مما يكون متوفراً من ايراد الوقف المشروط في حجة الوقف صرفه من الناظر لتأسيس المعاهد المقررة في الوقفية وما يلزمها من

والى مصر سابقاً وهم من عصابة معتق والدة السيدة عائشة المذكورة من غير شك » وحيث ان المستأنف بصفته ناظراً لوقف السيدة عائشة صديقه هاتم ليس وارث للسيدة المذكورة التي توفيت من غير عقب وحيث لا يلتفت لمنازعة

« وحيث ان الحكومة التي كانت مختصة امام المحكمة الشرعية في دعوى الوراثة قررت كتابة انها لم تنازع الامراء المشار اليهم في تركة السيدة المذكورة وحيث لا يوجد ورثة حقيقيون ينازعون الامراء في صفة الوراثة

« وحيث مع صدور هذا لاشهاد الشرعي بالتطبيق لنصوص لأئحة المحاكم الشرعية ومع عدم وجود منازعة ممن كان يدعى الوراثة فقد اصبح الاشهاد المذكور حجة في خصوص وفاة السيدة المذكورة ووراثتها ما لم يصدر حكم شرعي باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين عملاً بالمادة ٣٥٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر عنها القانونان نمرة ٢٥ سنة ٩٠٩ ونمرة ٣١ سنة ٩١٠

« وحيث مما ذكر يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر محمد ابو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الازهر بصفته ناظراً للوقف الاول للمرحومة الست عائشة صديقه هاتم وحضر عنه حضرة الاستاذ مصطفى بك غزت الحامى ضد سمو الامير محمد على حليم وحضر عنه حضرة صاحب العزة الاستاذ احمد بك رمزي الحامى نمرة ٤٨٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وصاحبي العزة عطية بك حسني ومحمد بك مصطفى)

وأما الهدايا فله استردادها إن كانت موجودة وإن هلك أو استهلك فلا رجوع له بعوض
٢ - الوالد مكلف بالاتفاق على بنته شرعاً ما دامت في كنفه وقد جرى العرف بأنه هو الذي يتولى تجهيزها عند الزواج ويكمل من ماله ما ينقص بعد نقاد المهر فهو إذاً المسئول عن رد مبلغ الصداق عند وجوب رده

٣ - المحاكم الأهلية هي المختصة بالحكم في المنازعات الخاصة بالمهر دفعاً أو رداً وأما المادة « ١٦ » من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فإنها نصت فقط على مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر أي أنه يلزم أن يكون هناك نكاح قائم شرعاً بمقتضى عقد شرعى فإذا دفع الخاطب المهر ثم عدل عن الزواج ومطالب بالمهر الذي دفعه كانت المحاكم الأهلية مختصة في الدعوى

(الاستئناف المرفوع من وعلى السيد افندى شويل وحضر عنه حضرة الاستاذ سيد بك بسيوني ضد عبد الحليم افندى حلمي وآخر وحضر عن الثاني حضرة الاستاذ محمد افندى زكي على الحامى . نمرة ١٤٣٩ . سنة ٤١ ٤ نمرة ٢٤٥ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة شاكرا احمد بك وصاحبي العزة عبد العزيز محمد بك ومراد بك وهبه)

٢٨٨

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥

تقدم . تملك . وارث . وضع يد . نيابة عن الورثة

القاعدة القانونية

إذا وضع احد الورثة يده على عين من اعيان التركة عن نفسه وبالنيابة عن اخوته

النفقات اذ ربما وجد زيادة تفي لسداد هذه النفقات وتبقى شئ منها يوزع على المستحقين بحسب حصصهم فيه كنص الوقفية وعلى ذلك يكون الطلب المقدم من المستأنف عليهم من اختصاص هذه المحكمة البت فيه لأنه لا يمس مطلقاً اصل الوقف وليس هو من هذا القليل وعليه يكون الدفع الفرعي بعدم اختصاص هذه المحكمة مردوداً

(استئناف بشيراغا النقادى وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد المقصود افندى متولى عن حضرة محمد بك رمضان الحامى ضد حسن افندى مرعى وآخرين وحضر عنهم حضرة ابراهيم افندى رياض الحامى نمرة ٧٢٢ سنة ٣٩ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو كالويني وصاحب السعادة محمد علام باشا)

٢٨٧

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٤

زواج . خطبة . وعد بالزواج . عدول . مهر . هدية . استرداد . جهاز . محاكم اهلية . اختصاص

القاعدة القانونية

١ - أن الوعد بالزواج والخطبة من غير ما يحصل عقد لا يكون زواجاً شرعياً وللخاطب الرجوع عن الخطوبة كما أن لها أيضاً العدول عن خطبتها ولو بعد دفع الزوج المهر كله أو بعضه أو بعد ارسال هدية لها وقبولها منه ان كانت مكلفة . فللزواج الحق في استرداد ما دفعه من المهر ان كان موجوداً فان هلك أو استهلك رجعت بقيمته ان كان قيماً وبمثله إن كان مثلياً

فلا يمكنه أن يملك المين بمضى المدة مما
طال الزمن

(استئناف الشيخ السيد محمد ابو شوشة وحضر عنه
حضرة الاستاذ احمد بك الديواني ضد عبد الوهاب محمد
ابو شوشة وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ اسماعيل
بك حمزة المحامي نمرة ٨٤٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة
صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان
وصاحب العزة علي جلال بك)

٢٨٩

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

عقود . صورية . اثبات . متعاقدين . غير متعاقدين .

القاعدة القانونية

مما جرى عليه قضاء المحاكم واتفق عليه فقهاء
القانون هو أن الأصل أن لغير المتعاقدين ممن
أضر العقد بحقوقهم اثبات صورته بشهادة الشهود
والقرائن . وهذا الامر حكمته ظاهرة وهي أن
غير المتعاقدين لا يملكون وسيلة لاثبات تواطؤ
المتعاقدين للاضرار بهم بالكتابة وأما المتعاقدان
فليس لأحد منهما اثبات الصورية بشهادة
الشهود إلا اذا كان رضاؤه اجبر عليه بالقوة أو
اغتلس منه بغش أو كان الغرض من العقد عملاً
مخالفاً للقانون لأنه كان يمكنه الاحتياط لنفسه
بأخذ كتابة

(استئناف الشيخ حفي محمد علي الحفني وحضر معه
حضرة الاستاذ نصيف افندي الطوخي المحامي ضد محمد محمد
النجار ومديرية الجيزة وحضر مع الاول حضرة الاستاذ
اسماعيل بك صالح المحامي نائباً عن حضر الاستاذ محمد
افندي سليم المحامي ولم يحضر احد عن الثانية . نمرة
١٥٥٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة
محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة
علي بك جلال)

٢٩٠

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

التماس . عدم الفصل في احد الطلبات . ابتدائياً
واستئنافياً .

القاعدة القانونية

اذا دفع شخص بعدم اختصاص محكمة
أول درجة فأهملت المحكمة الحكم في طلبه
هذا وحكمت في الموضوع ثم استأنف وأعاد
التمسك بعدم اختصاص محكمة أول درجة
فأهملت محكمة ثاني درجة الفصل في طلب عدم
الاختصاص وحكمت في الموضوع كان حكمها هذا
قابلاً للالتماس ويتعين اعادة النظر في القضية
(استئناف الشيخ سليمان علي وآخرين وحضر عنهم
حضرة محمد افندي حسن ضد عطا مرزوق ووزارة المالية
وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمد افندي الحفزي
نائباً عن حضرة الاستاذ وهيب افندي دوس المحامي نمرة
٦٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة
شاكر احمد بك وصاحبي العزة عبد العزيز محمد بك
ومراد بك وهبه)

٢٩١

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

استئناف . منازعات متعلقة بالتنفيذ . ميعاد . حجز ما
للدين لدى الغير .

القاعدة القانونية

قضت المادة « ٣٥٥ » من قانون المرافعات
على أن ميعاد الاستئناف يكون خمسة عشر يوماً
بالنسبة الى الاحكام الصادرة في المنازعات

ثمن العقار لسداد الدين المطلوب مع المصاريف المستقبلية

(استئناف وزارة الاوقاف العمومية وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندى حلمى مندوبها ضد عبد الستار محمد عثمان الذى لم يحضر بالجلسة ولا احد عنه نمرة ١٠١٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة محمد بك مصطفى)

٢٩٣

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤

صحافة . نشر مرافعات ممنوع نشرها . مادة ١٦٣ عقوبات

القاعدة القانونية

نصت المادة « ١٦٣ » من قانون المرافعات المعدلة بالقانون نمرة ٢٨ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ على أن كل من تصدى باحدى الطرق المذكورة فى القانون الى نشر ما جرى فى الدعاوى التى لا يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها أو ما جرى فى الدعاوى المدنية والجناية التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة المذكورة فاذا نشر الصحافى ما جرى فى دعوى يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها كان شرط العقوبة مفقوداً وتعين الحكم ببراءته . المحكمة : -

« حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه فى ٨ يونيه سنة ١٩٢٤ الموافق ٥ ذى القعدة سنة ٣٤٢ بمدينة القاهرة - اولاً - اهان مجلس

المتعلقة بالتنفيذ والحكم الصادر فى دعوى حجز ما للمدين لدى الغير ليس من قبيل الاحكام الصادرة فى المنازعات المتعلقة بالتنفيذ لان حجز ما للمدين لدى الغير هو حجز تحفظى لا حجز تنفيذى

(الاستئناف المرقوع من وعنى هاشم افندى لطفى وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندى رياض صبحى المحامى ضد عبد الهادى افندى الشقنقى وآخر . وحضر عنهما حضرة الاستاذ احمد افندى حمدى صبحى المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ عبد العظيم افندى الشقنقى المحامى ووزارة الاوقاف التى لم يحضر عنها احد . نمرة ١٣١٠ ونمرة ١٢٩٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة محمد بك مصطفى)

٢٩٢

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

تنبيه نزع ملكية . تسجيل . حراسة قضائية .

القاعدة القانونية

ان المادة « ٥٤٥ » من قانون المرافعات نصت على أنه يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعه من يد المدين وثمراته به ويوزع ما يخص المدة التى اعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار . فاذا ظهر ان المدين الجارى نزع ملكيته ينتفع بربع العقار وأنه من المحتمل أن لا يكفى ثمن العقار لسداد مطلوب الدائن جاز للمحكمة أن تعين حارساً قضائياً على العقار المشروع فى نزع ملكيته لوجود خطر من تبديد الربع واحتمال عدم وفاء

النواب الذي هو هيئة نظامية بعبارات تضمنت تلك الاهانة نشرها تحت عنوان (تحقيق النيابة في قضية السياسية المرفوعة الى محكمة الجنايات بجلسة يوم الاربعاء ١١ يونيو سنة ١٩٢٤) في يوم ٨ يونيو سنة ١٩٢٤ بالعدد رقم ٥٠١ من جريدة السياسة اليومية الذي بيع للجمهور ووزع على المشتركين

ثانياً — نشر في العدد المذكور ما جرى من التحقيق في دعوى اهانة مجلس النواب رقم ٣٨٠ سايرة السيدة سنة ١٩٢٤ التي رفعت عليه أمام محكمة جنايات مصر وحكم فيها بالمعقوبة بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ مع انها من الدعاوى التي لا يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها وطلبت محاكمته بالمواد ١٥٨ و ١٦٠ و ١٤٨ و ١٦٦ و ١٦٣ و ١٦٧ و ٣٢ من قانون العقوبات

« وحيث أنه بجلسة اليوم المحددة لنظر الدعوى سمعت المحكمة هذه القضية على الوجه المشروح تفصيلاً بمحضر الجلسة

» من حيث أن النيابة العمومية فوضت الرأى للمحكمة في الحكم في الدعوى
« ومن حيث أن المادة ١٦٣ من قانون العقوبات المطلوب معاقبة المتهم بها اشترطت أن النشر الموجب للعقاب قانوناً هو نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها

» وحيث أن محكمة النقض والابرار قضت اخيراً بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ في الدعوى المطلوب الآن عقوبة المتهم على نشر ما جرى في تحقيقها بجواز اقامة الدليل على الامور المدعى بها وعلى ذلك اصبح هذا الشرط مفقوداً واذاً فلا عقوبة على المتهم ويتعين براءته عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد الدكتور حسين هيكلى بك رئيس تحرير جريدة السياسة وحضر عنه حضراتنا محمد بك على وتوفيق دوس بك المحاميان نمرة ٤٣ سايرة السيدة سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرة صاحب السعادة احمد عرفان باشا وجناب مستر كرشو وصاحب العزة محمد بك مظهر المستشارين وحضره عبد المعطى الحياىل افندى وكيل النيابة)

قضاء المحاكم الكلية والخزينة

أن تحكم بالايقاف حتى يفصل المجلس الملى التابع
له المتوفى في صحة الوصية

المحكمة :-

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى حسب
مذكرات الطرفين ومرافعتها بحضور الجلسات
والاوراق المقدمة منهما تلخص في ان المرحوم
فلتس حنا وجد قتيلا هو وزوجته مليا « والددة
المدعى عليهم » في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
وتوفى عن المدعى عليهم اولاده من امراته مليا
التي قتلت معه وعن المدعى « ابنه من امرأة
أخرى » وقد طلب المدعى المذكور نصيبه
الشرعى فيما تركه والده فلتس حنا وهو الخس
في العقارات والمنقولات والتقود التي تركها المورث
المذكور المينة بعريضة الدعوى

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى
بعقد قدموه تاريخه يناير سنة ١٩١٩ وثابت
التاريخ في ابريل سنة ١٩٢١ مموه عقد وصية
وطلبوا اصليا رفض الدعوى واحتياطيا ايقافها
حتى يفصل من الجهة المختصة في صحة الوصية
ورد المدعى على هذا العقد بأن لا وجود له في
القانون ولا يمكن اعتباره عقد بيع ولا هبة ولا
وصية وانه اذا اعتبر عقد وصية فهو باطل الى
آخر ما ذكره بدفاعه

٢٩٤

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤

بيع . وصية . تفسير العقود . مسائل الوصايا .
محاكم اهلية . مجالس مالية . اختصاص

القاعدة القانونية

١- العبرة في وصف العقود بالحقيقة التي
قصدتها المتعاقدان، فاذا تبين من الفاظ العقد ومن
بعض عبارات وارادة فيه أن المملك اراد الايصاء
بشيء من ماله لأولاده بعد وفاته وأن التملك
مضاف الى ما بعد الموت وأن المبيع لم يبين والتمن
لم يعين، والمملك حفظ لنفسه حق التصرف في
رقبة ومنفعة العين ما دام حيا كان العقد عقد
وصية لا عقد بيع

٢- ان الشارع المصرى حظر على المحاكم
الاهلية البحث في مسائل الوصية ومنعها من
تأويل الأحكام التي تصدر فيها من الجهة
المختصة ويؤخذ من نصوص الفرمانات الشاهانية
والديكريات الخديوية أن المختص بالنظر والحكم
في المنازعات المتعلقة بالوصايا الخاصة بغير المسلمين
انما هي المجالس المالية وقد جرى قضاء المحاكم
الاهلية والمحاكم المختلطة على ذلك فاذا قام نزاع
بين وطنيين ومن المسيحيين أمام المحاكم الاهلية
في صحة وصية أوصى بها شخص وجب عليها

وحيث انه للفصل في طلبات الطرفين يجب البحث اولاً في ماهية هذا العقد ووصفه القانوني « وحيث انه بالاطلاع على هذا العقد تبين انه جاء من بين نصوص ما يأتي :-

« انا فلنس حنا. اقر معترفاً ان الموجودات المختلفة عني من منقولات وعقارات اطيان ونخيل ومنازل وسواق وعصارة حديد والمواشي وجميع ما امتكه من اطيان ومنازل مبنية وغير مبنية وما يترك مما جميعه هو الى فايق وفله ومريم المشهورة بزعطوطه (المدعى عليهم) وأما يسى فلنس (المدعى) لا يكون له حق مع اخوته الموضحة اسماءهم آنفاً ووالدتهم ملياً جيد لما الثمن فيما يترك عني ولا يكون أحد يعارضهم ولا له حق معهم فيما جميعه واما فايق فلنس ولييب فلنس يصرف عليهم بالمدرسة من الروك وزواجهم ايضاً وهكذا زواج زعطوطه من الروك فيما يترك عني ثم نص فيه . « وقد تحرر هذا حجة على بذلك ومشمول نافذ مفعول هذه الشروط عليه وانا موجود على قيد الحياة اتصرف فيما امتلكه الذي انا اوضحت عنه آنفاً وبعد انقضاء الاجل يتصرف فيه اولادى وزوجتى الموضح اسماءهم اعلاه »

ثم نص فيه :- « وثمن ما ترك عني استلمته وتصرفت فيه بمعرفتى » ونص في آخره « وتحرر هذا للعمالة بموجبه شرطاً أن يصير لجميع ما هو مكلف باسم كرلس ولييب وفله وفايق ومريم المشهورة بزعطوطه يقسم شرعياً عليهم وعلى

والدتهم فقط بدون مدخل لأحد » الى آخر ما ذكر بهذا العقد

« وحيث انه يرى من النصوص المذكورة ان هذا العقد ليس عقد بيع لعدم تعيين المبيع والثمن ولان ملكية المشتري مؤجلة الى ما بعد الموت ولا هبة لذكر الثمن ولأنها ليست منجزة وانما هو عقد وصية كما يستدل على ذلك بوضوح من عباراته ونصوصه السالفة الذكر لان التملك فيه مضاف الى ما بعد الموت وقد حفظ الموصى لنفسه حق التصرف في الاشياء موضوع العقد مدة حياته - وهو بطريق التبرع وهذه كله أركان الوصية ولا عبرة بما ذكر فيه من ذكر الثمن لأن ذلك لا يغير من صفته الحقيقية في شيء ما ولا يمنع كونه بطريق التبرع ما دام أنه ثابت بطريقة قاطعة أن هذا الثمن لم يدفع بدليل أنه يوجد بين الورثة « الموصى لهم » قصر لا مال لهم وبدليل أن المورث حفظ لنفسه حق التصرف في كل ما هو وارد بالعقد مدة حياته بدون شرط ولا قيد حيث ذكر فيه هذه العبارة « وانا موجود على قيد الحياة اتصرف فيما امتلكه الذي اوضحت عنه آنفاً » وبدليل ما ذكر بالعقد بأنه فلنس وفايق ولييب من الموصى لهم يصرف عليهم بالمدرسة من الروك وزواجهم ايضاً وكذا زواج زعطوطه من الروك وغير ذلك مما ذكر في العقد من العبارات والقيود التي لا يتفق معها دفع أى ثمن وقد جرى قضاء المحاكم الاهلية على اعتبار مثل

هذا العقد وصية فقضت محكمة الاستئناف في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢ بأنه إذا حفظ البائع لنفسه حق وضع يده على العين المبيعة والاتقاع بها مدة حياته وظهر من قرائن الدعوى أن المشتري لم يدفع الثمن كان العقد عقد وصية «مجلة المحاماة جزء خامس سنة ثالثة نمرة ١٨ صحيفة ١٦٢ وقد حكمت محكمة الزقاريق الابتدائية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٩ باعتبار البيع الحاصل من أب لأبيه عن أرض بثمن معين عقد وصية بناء على ما ثبت لها من أن الأب اخذ على ابنه المشتري ورقة تعهد فيها المشتري بعدم وضع يده على الأرض المبيعة له إلا بعد وفاة والده البائع (راجع مجموعة رسمية سنة ٧ صحيفة ١٣٢)

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين اعتبار العقد موضوع النزاع عقد وصية بصرف النظر عما ورد فيه من الالفاظ مادام أنه ظاهر أن نية المتعاقدين هي هذه وهي الواجب الرجوع إليها طبقاً للمادة ١٣٨ مدني

« وحيث أن وكيل المدعى طعن بطلان هذا العقد إذا اعتبر وصية حسب الشريعة الإسلامية لأنه لا وصية لو ارث وحسب الشريعة المسيحية لأنها لم تكن مسجلة بالسجل المعد لذلك « وحيث أنه يجب البحث فيما إذا كانت المحاكم الأهلية هي المختصة بالفصل في ذلك أو أن هذا من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية « وحيث أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت على ما يأتي : ليس للمحاكم

المذكورة أن تنظر في المنازعات المتعلقة بالدين العمومي أو بأساس ربط الأموال الأميرية ولا في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا في الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والمواريث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضاً أن تؤول الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها . ويمكن أن يستخلص من هذا النص أمران أولهما أن مسائل الوصية تدخل في الأحوال الشخصية بدليل قوله « ومسائل الهبة والوصية والمواريث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية » وهذا لا شك فيه « وثانيهما أن الوصية من المسائل الخارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية وبناء على هذا النص الصريح صدرت أحكام عدة بأن المحاكم الأهلية غير مختصة بالفصل في صحة الوصية وأنه إذا قدمت لها دعوى متعلقة بالوصايا ورأت أن الفصل فيها يستلزم الفصل من قبل في مسألة ليست من اختصاصها كالنزاع في صحة الوصية فلها أن توقف الفصل في الدعوى المطروحة أمامها حتى يفصل من الجهة المختصة في ذلك راجع أحكام استئناف مصر الصادرة في ديسمبر سنة ١٨٩٣ وفي يناير سنة ١٨٩٤ وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٠٣ وفي ٣٠ مارس سنة ١٩٠٦ وفي ١٢ أبريل سنة ١٩٢٤ القضية نمرة ٨١٤ استئناف مصر وهذا الحكم الأخير هو الذي انتهى الحكم الابتدائي الذي يستند عليه وكيل المدعى وكل هذه الأحكام عدا الأخير

منشورة في مجموعة ابراهيم افندي الجمال تحت
نمرة ٢٣٨٠ وما بعدها

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين ايقاف
هذه الدعوى حتى يفضل من الجهة المختصة في
صحة هذه الوصية

» وحيث انه يجب البحث الآن في الجهة
التي يجب على المدعى او المدعى عليهم أن
يستصدر منها حكماً بصحة أو بطلان هذه الوصية
وهل هي المحاكم الشرعية أو المجالس المالية التابع
لها المتوفى

« وحيث انه للوصول الى ذلك يجب
الرجوع الى نصوص الفرمانات الشاهانية
والديكرات الخديوية الصادرة في ذلك

» وحيث انه صدر خط همايوني في ٥
فبراير سنة ١٨٥٦ ينص على ان المواريث
تكون من اختصاص المحاكم الشرعية الا اذا
اتفق الورثة على نظرها في مجالسهم المالية (راجع
قاموس الادارة والقضاء جزء خامس صحيفة
١٨٦ وما بعدها) بعد ذلك صدر منشور من
الباب العالي وبلغ الى جميع الولايات تاريخه
جمادى الاخر سنة ١٣٠٨ هجرية خاص
بيطريكة خانة الروم وقد نص فيه على ما يأتي :
« أما مسألة الوصايا فهذه على كونها من الامور
الحقوقية، ولما كان أمر تدقيق المنازعات المتعلقة بها
وتسويتها مما يقتضى النظر فيه بمجلس البطريركية
المختلط كما هو مقتضى احكام المادة الثالثة من

نظامات البطريركية من الفصل المختص
بوظائف اعضاء المجلس المذكور الدائم والوصايا
التي تظهر بتركة من يعقب ورثة صغاراً أو كباراً
من المسيحيين متى كانت مصدق عليها من
البطريك أو المترولين تكون معتبرة بالمحكمة
» قاموس الادارة والقضاء جزء خامس صحيفة
١٩٣ « بعد ذلك صدر منشور خاص بطائفة
الارمن في ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ - راجع
قاموس الادارة والقضاء جزء خامس صحيفة ١٩٤
ثم صار تعميم كل هذه الاحكام على جميع
الطوائف بمنشور صادر في ذي القعدة سنة ١٣٠٨
هجريه نمرة ١٦، وقد جاء في نهاية هذا المنشور
ما يأتي : « بحيث يكون ذلك عمومياً في حق
الجماعات الغير المسلمين لاتخاذها دستوراً للعمل
في مثل هذه الاحوال » الى آخره (قاموس
الادارة والقضاء جزء خامس صحيفة ١٩٦ و
١٩٧) وبناء على هذه الفرمانات والمنشورات
اصدر الجنب العالي الخديوي جملة ديكرات
بانشاء مجالس مالية لكثير من الطوائف المسيحية
في القطر المصري واخصها الطائفة القبطية
الارثوذكسية

« وحيث صدر بشأنها امر عال في ١٤ مايو
سنة ١٨٨٣ (منشور بقاموس الادارة والقضاء
جزء خامس صحيفة ٢٦١ وما بعدها) وقد صدر
بعده قانون في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وآخر
في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢ وهما لا يختلفان عن

اطلاقه وبدون اشتراط الاتفاق - وقد أيد الاستاذ سيزوستريس بك هذه القواعد نفسها في كتاب البطريكخانات واستخلصها من الفرمانات الشاهانية والديكريتات السالفة الذكر واتماما لهذا البحث نورد هنا بعض ما ورد في هذا الكتاب بالنص

جاء في كتاب البطريكخانات المذكور بالصحيفة ٣٠٢ بعد أن ذكر نص منشور الباب العالي الخاص بالاروام السالف الذكر ما يأتي :-

“Il résulte de ce texte formel que les Tribunaux Patriarcaux et rabiniques ont également une compétence exclusive en matière de testaments.”

وذكر في موضع بالصحيفة ٣٠٦ ما نصه :

“En résumé les conclusins qui, selon nous, s'appliquent pour l'empire ottoman sont donc les suivantes; (a) La Juridiction Patriarcale ou rabinique est obligatoire et exclusive pour toutes les questions de statut personnel strict c'est-à-dire état, capacité, statut matrimonial et droit de famille pourvu seulement que le défendeur se relève de son autorité.

(b) Elle est également obligatoire et exclusive en matière de successions testamentaires à condition toutefois que la partie demanderesse ne soit pas d'une nationalité étrangère ou n'appartienne pas à une autre communauté (c) Elle est simplement facultative et dépendant de l'accord des parties en ce qui concerne la succession ab-intestat.”

« وحيث أن قضاء المحاكم المختلطة جاء طبقا للقواعد السالفة الذكر بناء على الفرمانات والديكريتات المذكورة (راجع في ذلك حكم

الاول في شيء مما نحن بصددده . وقد نصت المادة ١٦ من قانون سنة ١٨٨٣ التي تتفق مع المادة ١٦ من قانون سنة ١٩١٢ في النص على ما يأتي « من وظائف المجلس المذكور ايضا النظر فيما يحصل من ابناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة . أما مسائل المواريث لا تنظر الا باتفاق جميع اولى الشأن عليها ويجوز له ان يشترك مع المجلس الروحاني المذكور في المادة الآتية في الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الذي يرى له لزوم انضمام الاكليروس فيها وعليها ايضا ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريكخانة ولكي تكون معتبرة معمولا بها يلزم الختم على ما يسجل منها بجتم المجلس » وينتج من هذه المادة ما يأتي :-

أولا - أن المجالس الملية مختصة بالدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية ومنها الوصية

ثانيا - أن هناك كتابا للاحوال الشخصية صار نشره ومعمولا به أمام المجالس الملية (وهو وارد في الجزء الخامس من قاموس الادارة والقضاء صحيفة ٢٠٩ وما بعدها)

ثالثا - أن المادة فرقّت بين المواريث وغيرها من الاحوال الشخصية فحتمت اتفاق الورثة بشأنها حتى تكون المجالس الملية مختصة وأما في غيرها فلم تقل شيئا بل جعلت الاختصاص على

يونيه سنة ١٩٢٣ صريحة في ضرورة تسجيل العقود الناقلة للملكية وقد نصت الفقرة الثانية منها على انه يترتب على عدم التسجيل ان الحقوق لا تنشأ ولا تنقل ولا تعتبر ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم. وجاء في الفقرة الثالثة انه لا يكون للعقود غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين. فقد .
البيع العرفي غير المسجل لا يصح لأن يكون اساساً لدعوى شفعة ما دام انه غير ناقل للملك بنص القانون .

الوقائع :

قال المدعى بصحيفة دعواه المعلقة بتاريخه اغسطس سنة ١٩٢٤ انه والمدعى عليها الثانية ومن يدعى الياس عاذر بملكون قطعة أرض مساحتها ٩٣٠ متراً مربعاً ومقام على جزء منها مساحة ٥٤٩ متراً مربعاً منزلان وثلاثة دكاكين على ناصية شارعى حمدى غمرة ١٠ والسبع غمرة ٨ بالظاهر قسم الازبكية موضحة الحدود والمعالم بالاعلان . ولما أن طالب المدعى عليها الثانية بما يخصها فيما دفعه في تصليح هذه الاعيان وما سددته من العوائد وأجرة المياه ولم تف رفع عليها دعوى أمام محكمة الازبكية الجزئية تقيدت بجدولها تحت غمرة ٣٠٣١ سنة ١٩٢٣ بشأن هذا النزاع فاذا بالمدعى عليها الاولى تعلن المستأجرين بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٢٤ بأنها اشترت نصيب

صادر من محكمة اسكندرية استئناف مختلط منشور في غازية المحاكم المختلطة Gazette de tribunaux mixtes سنة ثالثة صحيفة ١٩٣ سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ - وحكم آخر من نفس المحكمة منشور في مجموعة لانز Lanz جزء أول صحيفة ٢٣١

« وحيث أنه للاسباب المتقدمة يتعين الحكم بايقاف الفصل في هذه الدعوى حتى يفصل في صحة الوصية من المجلس الملى لطائفة الارثوذكس »

(قضية يسى فلتس حنا ضد كرلس فلتس غمرة ٦٥٩ سنة ٢٣ كلى . دائرة حضرات اصحاب الغزة مصطفى رشدى بك واحمد حسنى بك واحمد عبد اللطيف بك)

٢٩٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شفعة . عقد بيع صحيح . قانون التسجيل الجديد . حكمه .

القاعدة القانونية

ان حق الشفعة لا يولد قانونا الا اذا ترتب على عقد بيع صحيح ناقل للملكية مستوف للشروط المنصوص عنها في القانون . فالبيع الحاصل بعقد عرفي غير مسجل وغير ثابت التاريخ لا يصلح لأن يكون اساساً لطلب شفعة لأن المادة الاولى من القانون غمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ رقم ١٦

المحكمة :

« حيث أن المدعى قصر طلبه أخيراً على امرين . أولهما . إذا اعتبرت المحكمة أن عقد البيع العرفي الصادر من المدعى عليها الثانية إلى الأولى بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٢٤ ناقل للملكية يقضى له بأخذ الحصة المبيعة بالشفعة . وثانيهما . إذا اعتبرته غير ناقل للملكية فيقضى بالمصاريف على المشتري « المدعى عليها الأولى » لأنها المتسببة في رفع هذه الدعوى » وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها الأولى دفع الدعوى بأنه اشترى فعلاً الحصة المطلوب أخذها بالشفعة وظهر استعداداه لتسجيل العقد

« وحيث أن حق الشفعة لا يولد قانوناً إلا إذا ترتب على عقد بيع صحيح مستوف للشروط المنصوص عليها في القانون ناقل للملكية

« وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن عقد البيع الصادر من المدعى عليها الثانية إلى المدعى عليها الأولى إنما هو عقد عرفي غير مسجل ولا مثبت بالتاريخ

« وحيث أنه يتعين البحث إذاً في قيمة عقد البيع المشار إليه من الوجهة القانونية » وحيث أن المادة الأولى من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ رقم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ صريحة في ضرورة تسجيل العقود الناقلة

المدعى عليها الثانية بدون علم من المدعى فأنذرها بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب اليها أن توقفه على حقيقة اشتراكها لهذه الحصة فكانت اجابتها له بتاريخ ٢٨ منه بأنها اشترت الحصة بمبلغ ٣٠٠ جنيه ولكنها لم تبين تاريخ العقد ولا نمرة تسجيله ولأن المدعى أعلن المدعى عليها الأولى بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٤ بأنه مستعد لأن يستعمل حقه في الشفعة فيما لو تحملت هي مسئولية الدعوى المرفوعة ضد المدعى عليها الثانية البائعة وبعد أن تقدم يثبت خلو الحصة من التصرفات والاختصاصات وحدد لها مدة ثلاثة أيام لترد على إعلانه ولم تجب هي في هذه الفترة لذلك رفع هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بأحقته لأخذ القبراط وخمس الشائعة في الأرض وما عليها من المباني الموضحة الحدود بإعلان الدعوى نظير دفعه ما يتبقى من الثمن بعد خصم الديون التي على الحصة موضوع النزاع ومصاريف ورسوم شطب التأشير التي قد تكون عليها مع الزام المدعى عليها بالمصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة

وبعد أن تحضرت الدعوى أحيلت على المرافعة وتأجلت أخيراً لجلسة اليوم وفيها سمعت المحكمة أقوال من حضر من الطرفين اللذين أصر كل منهما على طلباته مرتكناً على ما أبداه يحضر الجلسة وبالمذكرات

الآخذ بالشفعة متى قام بدفع الثمن وملحقاته في المدة القانونية

« وحيث أنه على هذا الاعتبار سار المدعى في اجراءات دعوى الشفعة ضد المدعى عليها الاولى ومن تلقت الملك عنها ولم يقض له بطلباته بسبب فعل المشتري » المدعى عليها الاولى « فهي الملزمة قانوناً بالمصاريف »

(قضية يوسف افندى كنعان وحضر عنه حضرة الاستاذ فيليب افندى بشاره المحامي ضد الست اميل بدوى واخرى وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ لبيب افندى نصرى المحامي نمرة ١٧٥٤ سنة ١٩٢٤ كلى . دائرة حضرة صاحب العزة عبد الوهاب بك فهمى وحضرتى صاحبي العزة مترى بك ميخائيل وجمال الدين اباطه بك)

٢٩٦

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهاية

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

خضم ثالث . تغلظ في اوامر قاضى الأمور الوقتية .
حجز استحقاق . شريك . بيان ما يحجز عليه .
ميعاد رفع دعوى الاستحقاق . مواعيد المسافة .

القاعدة القانونية

١ — أن المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات

التي اجازت لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل فيها بصفة خصم ثالث في أية حالة كانت عليها الدعوى لا تنطبق على حالة التغلظ من الاوامر التي يصدرها قاضى الأمور الوقتية بناء على عريضة تقدمت اليه لأن الاوامر التي يصدرها قاضى الامور الوقتية ليست احكاماً في اصل الدعوى بل هي اجراءات وقتية يأمر بها بما له

للملكية ونصت الفقرة الثانية منها على انه يترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تعتبر ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . وجاء في الفقرة الثالثة ان لا يكون للعقود غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين

« وحيث انه بناء على ذلك يكون عقد البيع الذى تتمسك به المدعى عليها الاولى غير ناقل للملكية ولا يترتب عليه حق الشفعة » وحيث ان المحكمة لا تأخذ بما قرره الحاضر عن المدعى عليها الاولى من استعداده لتسجيل عقد البيع لانه وجد باطلاً ولا اثر له في نقل الملكية وان كانت تنشأ عنه التزامات شخصية بين المتعاقدين

« وحيث ان تسجيله بعد الاجراءات التى تمت في الدعوى لا يصحح ما لحقه من البطلان بل ينشئ حقاً جديداً قد يصلح أساساً لدعوى شفعة اخرى

« وحيث انه مما تقدم تكون دعوى الشفعة على غير اساس ويتعين رفضها

« وحيث انه ثابت من كتاب المدعى عليها الاولى المؤرخ ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٤ المرسل منها الى المدعى رداً على انذاره المعلن في ١٩ يوليه سنة ١٩٢٤ انها اشترت من بنت خالها المدعى عليها الثانية جميع حصتها في المنزلين والدكاكين الكائنة بشارعى حمدي والسبع واطهرت استعدادها لتنفيذ طلب المدعى في

من السلطة الادارية فهي لا تؤثر مطلقاً في اصل النزاع المطروح على المحكمة

٢ - أن الشريك في الملك الشائع بين ورثة أو شركاء له الحق في توقيع الحجز التحفظي الاستحقاقى على ما انتجته العين المملوكة لهم من الحاصلات طبقاً لنص المادة ٦٧٨ مرافعات لانهم بحكم القانون يملكون الحاصلات التي هي ثمرات الارض ملكهم

٣ - ليس من الضروري ايضاح المنقولات المطلوب الحجز عليها بطريقة تفصيلية طبقاً لنص المادة ٦٧٩ مرافعات لانه يكفي في أمر الحاصلات أن يطلب توقيع الحجز على ما هو منزرع في الارض وقت الطلب وهي معروفة في الفصل الزراعى فلا يحتاج الى بيان تفصيلي

٤ - أن القانون أوجب في المادة ٦٨٠ من قانون المرافعات رفع الدعوى باستحقاق المنقولات في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة ومعنى هذا النص أن ميعاد الثمانية ايام غير مواعيد المسافة تبتدىء من اليوم التالى لتوقيع الحجز

المحكمة : -

« عن طلب السيد فتح الله باشا محمود دخوله خصماً ثالثاً »

« حيث ان المادتين ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات قد نصتا بان لمن قدم العريضة والخصم الذي اعلن اليه الامر أو صدر عليه الحق في التظلم . » وحيث ان صراحة هذا النص لا تحتاج

الى تأويل أو تفسير ولم يصدر الامر الا بالحجز على نصف الحاصلات الناتجة من ارض مملوكة بالميراث بين فريقى المتظلمين والمتظلم ضدهم

« وحيث ان ما ذهب اليه السيد فتح الله باشا محمود في مذكرته من ان له الحق بالدخول خصماً ثالثاً ارتكناً على نص المادة ٢٩٥ مرافعات التي تجيز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى ان يدخل فيها في أى حالة كانت عليها لا ينطبق على حالة التظلم من الاوامر التي يصدرها قاضى الامور الوقتية بناء على عريضة تقدمت اليه لان الأوامر التي يصدرها القاضى المذكور ليست أحكاماً في أصل الدعوى بل هي اجراءات وقتية يأمر بها بما له من السلطة الادارية فهي لا تؤثر مطلقاً على أصل النزاع المطروح أمام المحكمة .

« وحيث مما تقدم يكون السيد فتح الله باشا محمود غير محق في طلبه ويجب رفضه

« عن التظلم »

« حيث أن المتظلم ضدهم شركاء في ملكية الاطيان مع المتظلمين باقرار هؤلاء وحينئذ يكون لهم الحق في توقيع الحجز التحفظي الاستحقاقى على ما انتجته العين المملوكة لهم من الحاصلات طبقاً لنص المادة ٦٧٨ مرافعات لانهم بحكم القانون يملكون الحاصلات التي هي ثمرات الارض ملكهم .

« وحيث ان ما جاء في دفاع المتظلمين من

٢٩٧

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤

اجارة . منقولات في العين المؤجرة . ملك الغير .
جهاز زوجة . هل يضمن حق المؤجر .

القاعدة القانونية

١ - استقر رأى العلماء وجرى القضاء على أنه متى كان المؤجر عالماً حقيقة أو حكماً بأن المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة مملوكة للغير وأن حيازة المستأجر لها علة اخرى غير الملكية كأن كانت العلة هي الوديعة التي قضت بها الضرورة الملجأة أو صناعة المستأجر لوجود الملابس لدى التزوي أو الساعة لدى الساعاتي لأصلها أو سرقة الاشياء أو ضياعها فإن حق امتياز المؤجر لا يتناولها

٢ - أن العرف جرى بين المسلمين على الاخص على أن الجهاز مملوك للزوجة وقد أصبح هذا الأمر متعارفا بينهم فلا يمكن افتراض جهل المؤجر به بل يعتبر عالماً بأنه مملوك لغير المستأجر منه . وقد قضت المادة ١١٦ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على أن الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس له أن يجبرها على فرش أمتعتها له ولضيوفه وانما له فقط الانتفاع به بأذنهما ورضاها ولو غصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبته به أو بقيمته أن هلك

ان طلب الحجز لم توضح فيه المنقولات المطلوب الحجز عليها تفصيلاً طبقاً لنص المادة ٦٧٩ مرافعات في غير محله لانه يكفي في أمر الحاصلات ان يطلب توقيع الحجز على ما هو منزرع في الارض وقت الطلب وهي معروفة في الفصل الزراعى فلا تحتاج لبيان تفصيلي في هذه الحالة على ان القانون لم يحتم لصحة الطلب البيان التفصيلي الذي يقوله المتظلمون بل يكفي بتعيينها فيه

« وحيث فيما يتعلق بما دفع به المتظلمون من بطلان دعوى الاستحقاق وبالتالي الحجز المتوقع على نصف المحصولات لعدم رفعها في الثمانية الايام غير مواعيد المسافة فالظاهر انهم اساءوا فهم المادة ٦٨٠ مرافعات لان ميعاد الثمانية الايام المذكورة غير مواعيد المسافة بتبديء من اليوم التالى لتوقيع الحجز والغرض من ذلك التضييق على الحاجز اذ اراد الشارع ان يلزمه بدفع دعواه في ذلك الميعاد المذكور فلا يستمر الحجز الى مالا نهاية له وتحت تصرفه لذلك حتم عليه رفع الدعوى في الثمانية الايام التالية لتوقيع الحجز غير مواعيد المسافة

« وحيث بالاطلاع على الدعوى الاصلية المرفوعة من المتظلم ضدهم وجد أن الدعوى اعلنت للمتظلمين يوم توقيع الحجز »

(قضية التظلم المرفوعة من محمد دسوق اسماعيل زايد وآخر ضد محمد اسماعيل زايد وآخرين غمرة ٦٥ سنة ٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة اترى بك ابوالعز رئيس المحكمة)

أو استهلك عنده . وما دام الامر كذلك فليس للمؤجر أن يدعى بأن له حق الامتياز على منقولات الزوجة الساكنة مع زوجها في البيت المؤجر للزوج

المحكمة :-

« حيث أن ملكية المستأففة للمنقولات المحجوزة ثابتة من القائمة المؤرخة في أول فبراير سنة ١٩٠٧ الدالة على انها من ضمن جهازها

» وحيث أنه لا نزاع في ذلك وانما قائم حول الادعاء بأن حق امتياز المؤجر وهو المدعى عليه الأول الحاجز حق واسع النطاق يتناول كل ما يوجد بالعين المؤجرة ولو كان مملوكا للغير

« وحيث انه يتعين البحث قانوناً فيما اذا كان هذا المبدأ صحيحاً على اطلاقه أو مقيداً بقيود قانونية

» وحيث أن الشارع حينما سن المادة ٣٨١ مدني التي تلزم المؤجر بوضع منقولات أو بضائع أو حاصلات أو آلات في العين المؤجرة تكفي لتأمين الأجرة مدة سنتين وحينما أورد المادة ٦٠٧ مدني التي نصت على حيابة المنقولات دليل على ملكيتها وحينما خول المؤجر حق الامتياز بمقتضى المادة ٦٠١ فقرة سادسة مدني لم يرم الى جعل هذا الحق مطلقاً بل اخرج منه المصروفة أو الضائعة بنص المادة ٤٦ مدني كما

انه اراد تقرير ذلك الحق حماية المؤجر السليم النية الذي لا يعلم بأن المنقولات مملوكة لغير مستأجره فضلاً عن تضليل مالكها له بتركها في العين المؤجرة

« وحيث انه لذلك استقر رأى العلماء وجرى القضاء على أنه متى كان المؤجر عالماً حقيقة أو حكماً بأن المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة مملوكة للغير وأن حيابة المستأجر لها علة اخرى غير الملكية بقطع النظر عن المبدأ القائل بأن « اليد دليل الملكية الظاهرة » كأن كانت العلة هي الوديعة التي قضت بها الضرورة الملجئة أو صناعة المستأجر لوجود الملابس لدى التزوي أو الساعة لدى الساعاتي لاصلاحها أو سرقة الاشياء أو ضياعها فأن حق الامتياز لا يتناولها

« راجع حكم محكمة تقض وابرام باريس المدنية . المحاماة السنة الثالثة العدد التاسع صحيفة نمرة ٤٤٣ وحكم محكمة الاستئناف . وحكم محكمة بنى سوييف الاهلية الجزئية وما ورد من الاستشهاد باقوال بلانيول واوبري ودوهلس . المحاماة السنة الثالثة العدد الاول صحيفة نمرة ٥٠ وحكم محكمة الموسكى الجزئية المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٣ نمرة ٩٤ وحكم محكمة السيدة زينب الشرائع السنة الثالثة نمرة ٣٢ وتعليقات جلال على المادة ٦٠١ مدني .

« وحيث أنه للحكم على المؤجر في هذه

القضية بالعلم بملكية المنقولات المحجوزة للمستأنفة يجب أن يراعى أنها من ضمن جهازها وأن علة حيازة المستأجر لها هي صلة الزوجية لأن الأب يجهز بنته ويسلمها إلى زوجها بجهازها شرعاً فنقول أنها في حيازة زوجها المستأجر وهذا هو الواقع في هذه الدعوى على ما هو ظاهر من قائمة الجهاز وقد تعهد فيها الزوج بالمحافظة على الجهاز وتسليمه إلى المستأنفة عند طلبها وهذه هي الوديعة بنص المادة « ٤٨٢ » مدني على خلاف ما ذهبت إليه المحكمة الجزئية .

« وحيث أن العرف جرى بين المسلمين على الاختصاص على أن الجهاز مملوك للزوجة وقد أصبح هذا الأمر متعارفاً بينهم وعادة مرعية فلا يمكن افتراض جهل المؤجر به بل يعتبر علماً بأنه مملوك لغير مستأجره ، وقد اقرت المحاكم الأهلية والمختلطة هذا العرف على ما هو معروف ومشهور » راجع تعليقات جلال على المادة ٦٠١ مدني نمرة ٦ و ١١ فيما يختص بالمادة والعرف »

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن المادة ١١٦ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية نصت على أن الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس له أن يجبرها على فرش امتعتها له ولا ضيافته . وإنما له الانتفاع بها باذنها ورضاها ، ولو اغتصب شيء منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيمته إن هلك أو استهلك عنده ، وليس للمؤجر أن يعتذر بجهله لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء بل المفروض علمه بها وبالعرف الجاري .

« وحيث أن ما جاء بالحكم المستأنف من أن استبعاد الجهاز من المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة يجعل حق امتياز المؤجر لغواً - ملحوظاً فيه على ما يظهر أن المستأجر لا يضع في العين سوى الجهاز على أنه قد يضع فيها مواشى وغلال وأدوات وغيرها فيتناولها حق امتياز المؤجر ومع ذلك فلا مؤجر أن يحتاط لنفسه إذا شاء .

« وحيث أنه ليس في القضية ما يثبت قبول المستأنفة تعريض جهازها لضمان الإيجار ولا يمكن استنتاج هذا القول من دخولها به في المحل المؤجر على ما رأت محكمة أول درجة لأن هذه الحالة قضت بها علاقات الزوجية .

« وحيث أنه لذلك يجب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء للمستأنفة بطلباتها »

(قضية الست نفيسة أم محمد ضد إبراهيم على قاييل وآخرين نمرة ١٣٦ سنة ٢٤ دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك النجار وحسن فهمي بسيوني بك وكامل خنا بك)

تعليق

ان الاخذ بهذا المبدأ على اطلاقه فيه خطر يهدد حقوق الملاك ويشوش تطبيق المادة ٣٨١ من القانون المدني التي اوجبت على من يستأجر منزلاً ان يضع فيه امتعة منزلية تفي قيمتها بتأمين الاجرة مدة سنتين او بتأمين الاجرة لغاية انقضاء الايجار اذا كانت مدته اقل من سنتين . لأن كلمة « امتعة منزلية » كلمة عامة تشمل امتعة الزوجين معاً . كما يشوش تطبيق المادة ٦٦٨ من قانون المرافعات التي اجازت لملاك البيوت ان يحجزوا المفروشات ونحوها

والمنقولات الموجودة بالمحال المستأجرة حجراً
تحتفظاً للتأمين على اداء الاجرة المستحقة لهم
ويكفى لذلك ان تدعى الزوجة ان جميع
المفروشات والمنقولات ملكها باعتبار انها
كانت من ضمن جهازها فيعطل حق الملاك
في التنفيذ عليها . ولعل احد القراء يهتم بهذا
الموضوع ويكتب للجهة بحثاً فيه .

٢٩٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤

سكة حديد . ارتفاق . ارض مجاورة للسكة الحديد .
حريق . شرر القاطرات . مسئولية . اعمال المالك

القانونية القانونية

١ - ان الشارع المصرى لم يهمل تقييد
منطقة الارض التى تجاور شريط السكة الحديدية
وعلى مسافة خمسة اقصاب من الجانبين بأن جعل
حق التصرف فيها منوط برضاء المصلحة وقد
فسرت المحاكم المختلطة هذا الأمر بأنه يجمل
للسكة الحديد شبه حق ارتفاق بنوع ما لتضمن
على طريقة انتفاع المشتري لهذه الارض بحيث
لا تتعارض مع مصلحتها أو تعطل طريق استغلالها

٢ - ان القضاء الاهلى والمختلط سارا على
مبدأ اخلاء مصلحة السكة الحديد من المسئولية
اذا ثبت انها اتخذت كل الاحتياطات الميكانيكية
المعروفة لمنع تطاير الشرر من قاطراتها وثبت ان
الجار المالك قصر فى اتخاذ الاحتياطات المانعة

من حدوث الحريق فى زرعه مع علمه باحتماله أو
اساء اختيار المكان الذى وضع فيه محصولات
ومحصولات اطيانه . فاذا وضع صاحب الاطيان
حطب قطنه أو الدريس بالقرب من شريط
السكة الحديد فتطاير الشرر من القاطرة فأحرقه
كان المالك مخطئاً ومسئولاً عن نتيجة خطئه
ولا مسئولية على السكة الحديد مطلقاً .

المحكمة : -

« من حيث أن الاستئناف سبق قبوله شكلاً
» ومن حيث ان المستأنف ضده قرر أمام
هذه المحكمة انه زيادة عن الشرر الذى تطاير
من مدخنة القاطرة فان العطشجى الذى كان بها
التى كمية من الجليخ المحترق على جانبي الطريق
وكان هو السبب الاكبر فى حصول الحريق
المرفوع عنه الدعوى

« وحيث انه تبين من الاطلاع على قضية
العوارض التى عملت عن هذا الحادث ان البلاغ
الذى حرره العمدة على لسان كاتب زراعة
المستأنف عليه ذكر فيه ان اسباب الحريق
تطاير الشرر من القاطرة ولم يذكر شيئاً عن الجليخ
الذى ادعى به أخيراً أمام محكمة أول درجة
وهذه المحكمة، كما رفضت وزارة المواصلات دفع
القيمة التى طلبها المستأنف عليه وكذلك قرر
كاتب الزراعة احمد عبد ربه وعلى افندى يوسف
ناظر الزراعة ومصطفى على اسطى وابورات
المستأنف عليه ورزق احمد خفير الزراعة ان النار

ثبت من تطاير الشرر من المدخنة ، ولم يقل أحد منهم انه رأى العطشجى التى جلتها على جانبي الطريق ، على ان بعض هؤلاء الشهود كان حاضراً من بدء الحادثة منهم على افندى يوسف ناظر الزراعة سابق الذكر

« وحيث ان بعد اداء هذه الشهادة عقب حصول الحادثة مباشرة لا يمكن الاخذ بما يخالفها من نفس هؤلاء الشهود على انهم رأوا بأنفسهم العطشجى يلتقى الجلخ من القاطرة على جانبي الطريق وهو الذى سبب الحريق

« وحيث انه يتعين بعد هذا البحث فى مسئولية الوزارة فى حالة حدوث الحريق من تطاير الشرر من المدخنة وهل وقع منها اهمال أو تقصير يقتضى الحكم عليها بالتعويض المطلوب

« وحيث ان الوزارة تقول انها جهزت مداخن قاطراتها بأحدث الآلات المانعة من تطاير معظم الشرر كما هو الحال فى اكبر الشركات الاوروبية وانها لم تقصر مطلقاً فيما يقل هذه الاخطار وايدت قولها بما قرره باشمهندس وابوراتها ويظهر ان المستأنف عليه لم يعترض على هذا بدليل عدوله عن تنفيذ الحكم التمهيدى الذى اصدرته هذه المحكمة بنذب خبير لمعاينة هذه الآلة

« وحيث ان البحث بعد هذا اقتصر على حالة واحدة وهى انه مع تجهيز القاطرة بالشبكة المانعة من تطاير الشرر حدث الحريق فعلا من

بعض الشرر الذى تسرب من الشبكة المذكورة رغم ما اتخذ من الاحتياطات كلها

« وحيث انه مع عدم وجود قوانين خاصة بمخاطر الصناعات كما هو الحال فى البلاد الغربية يجب الرجوع الى القانون العام فى تقدير مسئولية الوزارة فى هذه الحالة وفحص كل مسألة بظروفها الخاصة

« وحيث انه فى حالتنا هذه اختيار المستأنف ضده من ارضه الواسعة القطعة المجاورة لشريط السكة الحديدى التى لا تبعد عنه بأكثر من خمسة امتار كما دلت المعاينة وشون فيها الحطب وزرعها برسيا جفقه حتى اصبح هشياً يلهب من مستصفر الشرر فهو غير متبصر وهى الاختبار ويجب تحمله نتيجة عمله

« وحيث ان المشرع المصرى لم يهمل تقييد منطقة الارض التى تجاور شريط السكة الحديدية وعلى مسافة خمسة اقصاب من جانبها بأن جعل حق التصرف فيها منوط برضاء المصلحة وقد فسرت المحاكم المختلطة هذا الامر بأنه يجعل للسكة الحديدية شبه حق ارتفاق بنوع ما لتطمئن على طريقة انتفاع المشتري لهذه الارض بحيث لا تتعارض مع مصلحتها أو تعطل طريق استغلالها (يراجع حكم محكمة الاسكندرية المختلطة الصادر فى ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ مجلة القضاء والتشريع جزء ١٦ صحيفة ٣٣٥)

« وحيث ان القضاء بين الاهلى والمختلط

٢٩٩

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢١

المسئولية عن الخطأ . سيد وخادمه . جريمة ارتكبتها
الخادم . ضرر . (المادة ١٥٢ من القانون المدني)

القاهرة القاسونية

السيد مسئول مدنياً عن اعمال خادمه اذا
ارتكب جريمة اضررت بالغير ولو لم تقع منه
الجريمة في أثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة
وبين علاقة السيد بخادمه اتصالاً وارتباطاً
يقومان مقام العلة للعول

المحكمة :-

« حيث ان تهمة الايذاء المنسوبة الى
المتهم الاول ويحان سعيد السودانى ثابتة من
مجموع التحقيقات ومن اعتراف المتهم من
ان اخنوخ خليل اعتدى عليه في الطريق
فقابلته بالمثل

« وحيث انه تبين من اقوال المتهم المذكور
ومن ظروف الدعوى انه خادم المتهم الثانى
خليفة سيد شقرانى وانه يسكن في منزله وانه
مطلع على ما بين سيده وبين المدعى المدنى
من الجفاء

« وحيث انه ثابت ايضا ان المتهم ذو خلق
سئ وسيرة رديئة وله سوابق في الاعتداء
على الناس وارتكاب السرقات وقد قرر المتهم
الثانى ان اسمه مدرج في كشف الاشقياء

« وحيث ان العمدة الذى هو رئيس
بلده وهو القدوة والمثل الصالح والقائم

سارا على مبدأ اخلاء مصلحة السكة الحديد من
المسئولية اذا ثبت انها اتخذت كل الاحتياطات
المعروفة الميكانيكية وكان المستأنف عليه مقصرا
في اتخاذ الاحتياطات المانعة من حدوث الحريق
مع علمه باحتماله أو اساء اختيار المكان فقد قضت
محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٢٩ يناير سنة
١٩٠٨ انها لا ترى ان مصلحة السكة الحديد
ملزمة بتعويض لصاحب مغلق حرق من شرر
القاطرة وكان اقامه بالقرب من الشريط، وكذلك
قضت محكمة الاسكندرية المختلطة بحكمها
الرقم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بهذا المعنى

« وحيث بناء على ما ذكر يكون الحكم
الابتدائى في غير محله ويتعين الغاؤه »

(استئناف مصلحة سكة حديد الحكومة وحضر عنها
حضرة الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف الحامى ضد
حبيب كرنوك بك وحضر عنه حضرة الاستاذ جورج منسى
افندى الحامى نمرة ٤٩١ سنة ١٩٢٣ استئناف -
دائرة حضرات اصحاب العزة على بك عبد الرازق
وحسن رفعت بك وامين بك زكى)

تعليق

(راجع بهذا المعنى حكم محكمة مصر الاهلية
بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المنشور بالعدد
السادس من سنة المجلة الرابعة بصحيفة ٥٤٣
تحت نمرة ٤١٦)

بالامر بين الاهالى اجدر من غيره بانتقاء الاشخاص ذوى الاستقامة والمسلك الصالح لحاشيته وبطائنه ، ولا يشرفه ان يكون خادمه المنتسب اليه من ذوى السوابق سيء السلوك ردىء الاخلاق لان مثل هؤلاء لا يزيدهم انتسابهم لذى الصولة والمكانة الاعتوا وطغيانا فاذا اتصل اذاهم بالناس فانما يكون ذلك من قبيل الاعتزاز بمقام سيدهم وولى امرهم واعتقادهم انه قادر على بسط حمايته عليهم ودرء العقاب عنهم بما له من العزة والسلطان « وحيث انه لهذه الاعتبارات يتعين البحث فيما اذا كان المتهم الثانى مسئولا عن الجريمة التى ارتكبها الاول ام لا

« وحيث ان نص المادة « ١٥٢ » من القانون المدنى التى تقابل المادة ١٣٨٤ من القانون الفرنساوى يفيد قصر هذه المسؤولية على حالة وقوع فعل الخادم الذى اوجب الضرر فى حالة تأديته وظيفته

« وحيث ان علماء القانون قد توسعوا فى تأويل هذا النص وذهبوا الى اعتبار مسؤولية السيد قائمة ولو لم تقع الجريمة من الخادم اثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة وبين علاقة السيد بخادمه اتصالا وارتباطا يقومان مقام العلة للعلول (راجع كتاب سوردافى المسؤولية طبعة ١٨٧٢ نبذة ٩٢٤ وما بعدها)

« وحيث انهم ذهبوا ايضا الى القول بتحقيق هذه المسؤولية ولو لم يكن فعل الخادم متعلقا بخدمة سيده ولا مقصورا بسبب هذه الخدمة اذا اتصل الفعل بالوظيفة من حيث

الزمان والمكان أو قيام الخادم وقت حدوثه فى خدمة سيده (راجع تعليقات دالوز على القانون المدنى مجلد ٣ مادة ١٣٨٤ صحيفة ٧٩٣ نبذة ٦٠٨) وقالوا ايضا ان السيد مسئول على كل حال ولو كان فعل الخادم مستقلا عن وظيفته اذا أُوخذ الاول بشئ من الاهمال وعدم الحيلة وضربوا لهذه النظرية الاخيرة مثالا رجل اعتاد خادمه ان يسرق الفاكهة من حديقة جاره ولم يردعه فهو مسئول لانه اخطأ واهمل (نبذة ٦١١ من الكتاب المذكور) والمفهوم بالبداية ان خطأه فى اختيار الخادم غير الامين واهماله فى تركه بلا مراقبة واغضائه عنه مع تكرار السرقة منه

« وحيث ان ما بين المتهم الثانى والثالث من الاضغان التى يستخلص وجودها من مجموع التحقيقات لما يدفع بالمتهم الاول الى التعدى على الثالث انتقاما منه لسيده خصوصا اذا تبين من التحقيقات عدم وجود اى سبب خاص بالمتهم يدفعه الى ذلك

« وحيث ان جميع شهود الاثبات متفقة كلمتهم على ان المتهم الاول كان يرافق الثانى وقت وقوع حادثة التعدى على المجنى عليه

« وحيث ان مرافقة المتهم الاول للثانى وان كانت لا تكفى فى ذاتها لاعتبارهما شريكين فى الفعل الجنائى الا انه مما جرى به العرف وسارت عليه العادة بين الاعيان فى البلدان والقرى ان يتخذ هؤلاء خدما يرافقونهم فى روحاتهم وغدواتهم وسبيلهم فى ذلك أما للاستظهار بالجاء والقوة وأما للاحتماء بهم من اعتداء معتد ، فاذا اتخذوا من اولى الشدة

والبأس كان ذلك اظهر للغاية وابلغ في الارهاب، فاذا وقع منهم الامر المحظور وهم في معيتهم كانت مسئوليتهم حادثة على من استعملهم فاذا وقع الفعل وهم قائمون في خدمتهم كما هي الحال في هذه القضية كانت المسؤولية الزم من باب اولى ويكون الحكم بها متفقاً مع اراء العلماء التي تقدم بيانها

« وحيث انه لذلك جميعه ترى هذه المحكمة تعديل الحكم المستأنف »

(قضية النيابة العمومية ضد ربحان سعيد السوداني وآخرين نمرة ٤٣٨ استئناف سنة ٢٠-٢١ . دائرة حفترات اصحاب العزة مصطفى فهمي البحري بك ومحمد فؤاد حسني بك وحسين زكي بك)

٣٠٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤

مواد مستعجلة. اختصاص قاضي المراءد المستعجلة. بيانه. انواع الامور المستعجلة. شروطها. طلب اخلاء. طلب فسخ مبنى على مخالفة شروط الاجارة. الارتكان على تقرير خبير. اتفاق على تحكيم القاضى المستعجل ينظر دعوى كلية.

القاعدة القانونية

١ - اجمل الشارع المصرى فى المادة ٢٨ مرافعات سلطة القاضى المستعجل وهى لا تعدى مجرد الفصل مؤقتا فى المنازعات والاشكالات التى تنشأ عن تنفيذ السندات الواجبة التنفيذ والاحكام أو اتخاذ ما يلزم من التدابير المستعجلة فى الأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت بشرط ان لا يتعرض لتفسير أو تأويل السندات الرسمية والاحكام ولا الى اصل الحق المتنازع فيه بين الخصوم أى ان الشارع اشترط عليه ان

يكون حكمه بعيداً عن الموضوع وقصر مهمته على الاجراءات الشكلية أو التحفظية التى تقضى بها الضرورة القصوى لدرء خطر أو منع ضرر. فسلطته فى الواقع اقرب لأن تكون ادارية منها قضائية خصوصاً وان احكامه عرضة للتغيير والتبديل حسب مقتضيات الاحوال كما انها عرضة للنقض والالغاء من قاضى الموضوع

٢ - ان الشارع المصرى حذا حذو الشارع الفرنساوى فى عدم تحديد انواع الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت وترك تقدير ذلك الى المحكمة انما اشترط للمنازعات التى من هذا القبيل ثلاثة شروط اساسية وهى : اولا -

ان يكون النزاع مما يمكن الفصل فيه بوجه السرعة فان كان بطيئاً معقداً وجب تركه للقضاء العادى ثانياً - ان يكون الامر مما يخشى عليه من فوات الوقت أى ان يكون هناك ما يستدعى السرعة بحيث تصبح اجراءات القضاء العادى عقيمة كأن يوجد خطر على وشك الوقوع مثل بناء آيل للسقوط ويطلب ترميمه او توقع ضرر لا يمكن تعويضه كمستأجرات انتهت مدة اجارته أو تأخر فى دفع الايجار وغير ذلك - ثالثاً. ان لا يكون النزاع متعلقاً باصل الحق أو موضوعه لان ذلك خارج عن اختصاص القاضى المستعجل بحكم القانون

٣ - اذا بنى المالك طلب فسخ عقد الايجار واستلام العين المؤجرة على مخالفة المستأجر لبعض شروط العقد مثل زراعة قطن زيادة على

المساحة المصرح بها ومثل تكرار زراعة قطن محل قطن وغير ذلك من المخالفات الاخرى مستنداً في ذلك على تقرير خبير سبق تعيينه في دعوى اثبات حالة فلا يجوز له رفع هذا الطلب لقاضي الامور المستعجلة لان تحقيق مثل هذه المخالفات مما يستدعي اجراءات مرافعة مطولة وليس من الامور الهينة التي يمكن تحقيقها بوجه السرعة التي يتطلبها القضاء المستعجل خصوصاً وان مثل هذا الطلب متعلق بأصل حق المستأجر ومرتبطة بالموضوع، وطلب فسخ عقد الايجار من الطلبات الخارجة عن اختصاص القاضي المستعجل وليس من سلطته ان يفصل فيها بأي حال من الاحوال بل هذا من اختصاص قاضي الموضوع

٤ - ان القضاء المستعجل ما هو الا قضاء استثنائي لا يمكن الالتجاء اليه الا عند الضرورة القصوى، واختصاصه محدد في القانون فلا يجوز للخصوم ان يتفقوا على تحكيمه للفصل في موضوع الدعوى كلية كانت أو جزئية مثل هذا الاتفاق يقع باطلا لانه مخالف لروح التشريع والقانون ومحل بالنظام العام .

المحكمة :-

« من حيث انه فيما يختص بالدفع الثالث فان المستأقنين ضمناه وجهين مختلفين من اوجه الدفع احدهما يتعلق بسلطة قاضي محكمة طابدين بصفته قاضي المواد الجزئية والثاني بصفته قاضي الامور المستعجلة ، وقالوا عند الكلام على الوجه الاول انه غير مختص نظراً

لأن قيمة الدعوى تزيد عن نصابه ، وعند الكلام على الوجه الثاني انه غير مختص لان النزاع ليس من المنازعات المستعجلة التي نص عليها القانون في المادة ٢٨ مرافعات

» ومن حيث انه فيما يختص بالوجه الاول فلا محل للتمسك به في هذه الدعوى لأن الحكم المستأنف لم يكن صادراً من قاضي محكمة اول درجة بصفته قاضي المواد الجزئية ولكن بصفته قاضي الامور المستعجلة ومتى كان الحكم صادراً منه بهذه الصفة فلا شأن لهذه المحكمة بالبحث في كون القاضي الجزئي مختص او غير مختص بالفصل في الدعوى فليس لها ان تتعرض مقدماً بالفصل في امر قد يكون موضوع نزاع وبحث بين الطرفين في المستقبل ، انما الذي يهم هذه المحكمة البحث فيه هو الوجه الثاني من الدفع اذ هو المتعلق وحده بشكل الدعوى الحالية

» ومن حيث ان القاضي المستعجل غير مقيد بنصاب معين فلا محل كذلك للبحث في قيمة الدعوى وانما الامر الذي تهم معرفته ويتعين البحث فيه هو سلطة القاضي المستعجل بوجه عام وطبيعة المنازعات والامور الداخلة في اختصاصه ثم تطبيق حدود سلطته بالنسبة للنزاع الحالي بوجه خاص

» ومن حيث ان المقتن المصري قد جرى على اقتباس نظام القضاء المستعجل الاستثنائي من القانون الفرنسي وجعل للقضاء المذكور تشريماً واجراءات كثيرة الشبه باجراءات القضاء الفرنسي المستعجل وهو يختلف اختلافاً

خاصة فليس ذلك معناه انه اراد مزج الاختصاصين ببعضهما او ادماجهما في نظام واحد كما ذهب الى ذلك المستأنف ضدّها في دفاعهما وانما فعل ذلك لمجرد الرغبة في الاقتصاد في عدد المحاكم فاعطى اختصاصين مختلفين لمحكمة واحدة أو قاض واحد كما فعل في عدم اقتفاء اثر المشرع الفرنسى في فصل محاكم المواد التجارية عن المحاكم المدنية واعطى هذين الاختصاصين لقاض واحد أو هيئة قضائية واحدة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه باجرائات المرافعة وطرق الاثبات وغيرها من الاحكام الخاصة بكل نوع على حدة فالقاضي الجزئي الاهلي له في الواقع شخصيتان قضائيتان مختلفتان احدهما خاصة بالقضاء العادي والاخرى بالقضاء المستعجل

« ومن حيث انه فيما يختص بالمنازعات الداخلة في اختصاص القاضي المستعجل فان المشرع نص عليها اجمالا في المادة ٢٨ مرافعات وهي على نوعين : الاول منها ما كان متعلقا بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ ، والثاني ما كان متعلقا بالامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، ولما كان النزاع الحالي لا ينطبق على النوع الاول كما هو ظاهر من طبيعته فقد تعين البحث فيما اذا كان يدخل ضمن النوع الثاني ام لا .

« ومن حيث ان المشرع المصرى حذا حذو المشرع الفرنسى في عدم تحديد انواع الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات

جوهريا في التشريعين عن القضاء العادي من حيث سرعة الاجراءات وقصر المواعيد وطرق التنفيذ والطمع في الاحكام وسلطة القاضي المستعجل بالنسبة للنصاب ونوع المنازعات والامور الداخلة في اختصاصه . وقد اجل المشرع المصرى في المادة ٢٨ مرافعات سلطة القاضي المستعجل وهي لا تتمدى بمجرد الفصل مؤقتا في المنازعات والاشكالات التي تنشأ عن تنفيذ السندات الواجبة التنفيذ والاحكام أو باتخاذ ما يلزم من التدابير المستعجلة في الامور التي يخشى عليها من فوات الوقت بشرط ان لا يتعرض لتفسير أو تأويل السندات الرسمية والاحكام ولا الى اصل الحق المتنازع عليه بين الخصوم اى ان المشرع اشترط عليه في جميع الاحوال ان يكون حكمه بعيداً عن الموضوع وقصر مهمته على الاجرائات الشكلية والتحفظية التي تقضى بها الضرورة القصوى لدفع خطر او منع ضرر ، فسلطته في الواقع اقرب لان تكون ادارية منها قضائية خصوصاً وان احكامه عرضة للتغيير والتبديل حسب مقتضيات الاحوال كما انها عرضة للنقض والالغاء من قاضى الموضوع

« ومن حيث انه مما تقدم يتضح ان القضاء المستعجل هو بمعزل عن القضاء العادي والفرق بينهما عظيم واضح ولا عبرة بكون المشرع المصرى خول الاختصاصين في المحاكم الاهلية لقاض واحد وهو القاضي الجزئي مخالفاً بذلك نظام القضاء المختلط والقضاء الفرنسى الذي افرد للامور المستعجلة محكمة

الوقت وترك تقدير ذلك الى المحكمة انما اشترط للمنازعات التي من هذا القبيل ثلاثة شروط اساسية وهي :

اولا - ان يكون النزاع مما يمكن الفصل فيه بوجه السرعة فان كان بطيئاً معقداً وجب تركه للقضاء العادي لان مزية الاستعجال تكون معدومة في هذه الحالة

ثانيا - ان يكون الامر مما يخشى عليه من فوات الوقت اي ان يكون هناك ما يستدعي السرعة بحيث تصبح اجراءات القضاء العادي عقيمة كأن يوجد خطر على وشك الوقوع مثل بناء آيل للسقوط ويطلب ترميمه او توقع ضرر لا يمكن تعويضه كستأجر انتهت مدة اجارته او تأخر في دفع الايجار ولم يضع في العين المؤجرة الامتعة الكافية لضمان الايجار فيطلب رفع يده عن العين المؤجرة او اثبات حالة يخشى زوالها سريماً كحالة اتلاف زراعة بالفرق يطلب اثباتها قبل زوال معالمها

ثالثا - ان لا يكون النزاع متعلقاً باصل الحق او موضوعه لان ذلك خارج عن اختصاص القاضي المستعجل بحكم القانون

« ومن حيث انه بالرجوع الى موضوع الدعوى الحالية يتبين انه يتضمن طلب فسخ عقد ايجار واخراج المستأجرين من العين المؤجرة قبل انقضاء مدة الايجار على اعتبار انهما خالفا بعض شروط العقد في زراعتهما فطنا اكثر من المقدار المصرح به في العقد واهمالهما تطهير المساق والمصارف

« ومن حيث انه لاجل معرفة ما اذا كان النزاع الحالي داخلاً في اختصاص القاضي المستعجل يتعين البحث فيما اذا كان حائراً للشروط الاساسية الثلاثة السابق ايضاحها ام لا « ومن حيث ان المستأنف ضدّها مبنيان طلب فسخ عقد الايجار واستلام العين المؤجرة على مخالفة المستأثمين لبعض شروط العقد مستندان في ذلك على تقرير الخبير الذي تعين في دعوى اثبات الحالة

« ومن حيث ان تحقيق المخالفات المسندة الى المستأثمين مما يستدعي اجراءات مرافعة مطولة وليست من الامور الهينة التي يمكن تحقيقها بوجه السرعة التي يتطلبها القضاء المستعجل وهي مرة قد تخل بحقوق احد طرفي الخصوم في النزاع الحالي اخلا لا يتعذر اصلاحه او تلافيه في المستقبل وهو امر مناقض للغرض الذي وضع من اجله نظام القضاء المستعجل ، وليس ادل على ذلك من كون الطرفين طعنا على اعمال الخبير كما ان نقط الخلاف بينهما جوهرية ومحل نظر وبحث دقيق ، وربما اقتضى الحال ندب خبير آخر او عدة خبراء قد تطول مأموريتهم حيناً من الزمن ، فن كل ذلك يتضح ان الركن الاول من اركان الاستعجال قد سقط

« ومن حيث انه فضلاً عما تقدم فان المستأثمين قدما المستأنف ضدّها ١٥ مهنماً و ١٤ قيراطاً و ١٨ فدانا قيمتها ٨٠٤٧ جنياً بصفة تأمين عقارى ضماناً للوفاء بشروط عقد الايجار ، فليس هناك من ضرر او خطر يخشى عليه من فوات الوقت طالما ان حق المستأنف ضدّها مضمون بما تحت يدهما من تأمين ، وبذلك

يكون الركن الثاني من أركان الاستعجال قد سقط كذلك

« ومن حيث أنه فضلاً عن هذا وذاك فإن النزاع الحالي متعلق بأصل حق المستأنفين ومرتبطة بالموضوع كما أن طلب فسخ عقد الأيجار هو من الطلبات الخارجة عن اختصاص القاضي المستعجل والتي ليس من سلطته أن يفصل فيها بأي حال من الأحوال بل من اختصاص قاضي الموضوع. وقد قضى الحكم المستأنف به خطأ وكان يتمين على محكمة أول درجة متى كان حكمها صادراً بصفة مستعجلة أن لا تتعرض للقضاء بالنسخ بل كل ما كان في وسعها عمله أن تكتفي بالحكم برفع يد المؤجر مؤقتاً أن كان لذلك وجه حتى يفصل في أصل الدعوى أما بنسخ العقد أو بقاءه من محكمة الموضوع ومما تقدم يتضح أن الشرط الثالث من شروط الاستعجال قد سقط أيضاً

« ومن حيث أنه يتضح من كل ما تقدم أن النزاع المطروح أمام المحكمة الآن لم يتوفر فيه شرط واحد من الشروط الأساسية الواجب توافرها في الأمور المستعجلة بالمعنى الذي قصده القانون، ولذلك وجب اعتبار النزاع الحالي غير مستعجل وأنه من اختصاص قاضي الموضوع لا من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

« ومن حيث أنه لم يبق أمام المحكمة إلا البحث فيما إذا كان لطرفي الخصوم أن يتفقا على رفع المنازعات المتعلقة بالموضوع أمام قاضي الأمور المستعجلة ليفصل فيها كحكم وهو ما ذهب إليه المستأنف ضدّهما في دفاعهما

وما ذهبت إليه محكمة أول درجة في حكمها المستأنف

« ومن حيث أنه قد تبين مما تقدم أن القضاء المستعجل ما هو إلا قضاء استثنائي بحث لا يمكن الالتجاء إليه إلا عند الضرورة القصوى وعندما لا يتسع الوقت للالتجاء إلى القضاء العادي. وقد وسع المشرع اختصاص القاضي المستعجل من جهة النصاب بأن جعله إلى ما لا نهاية في حين أنه ضيق في مواعيد التكليف بالحضور وغيرها من إجراءات المرافعة تضيقاً شديداً حيث أجاز تكليف الخصم بالحضور أمامه في ظرف ساعة وفي أي وقت وأي مكان وما ذلك إلا لكون القانون اشترط عليه أن لا يتعرض في حكمه إلى أصل موضوع الدعوى، فالقاضي المستعجل ممنوع بنص القانون من نظر الموضوع وليس لطرفي الخصوم أن يتفقا على تحكيمه بالفصل في نزاع ليس بطبيعته مستعجلاً حتى ولو وصفناه بأنه مستعجل خلافاً للواقع لمجرد الرغبة في سرعة الفصل فيه. وإن اتفاقاً كهذا يكون مخالفاً لروح العدل والقانون ومخلاً بالنظام العام ولذلك وجب على القاضي المستعجل أن يحكم من تلقاء نفسه بعدم اختصاصه فيما لو طرح عليه نزاع كان بطبيعته غير حائز لشروط الاستعجال حتى ولو سكت الخصوم عن إبداء دفع ما أمامه بهذا المعنى

« ومن حيث أنه بالرغم مما تقدم فإن طرفي الخصوم لم يكن قصدهما وقت التعاقد الاتفاق على تحكيم قاضي الأمور المستعجلة

بمحكمة عابدين بالفصل في جميع المنازعات التي تنشأ عن عقد الایجار كما ذهب الى ذلك المستأنف ضد هما على انه لو كان الامر كذلك لما نص على اختصاص قاضي المواد الجزئية بجانب قاضي الامور المستعجلة ولأقتصر الطرفان على ذكر تحكيم الاخير دون سواه . اما وقد نص في البند الرابع عشر من العقد على اختصاص القاضيين معا فذلك يدل على رغبة المتعاقدين في جعل الاتفاق في حدود القانون مع مراعاة احكامه وقواعده اى انهما قصدا ان ما كان من المنازعات بطبيعته مستعجلا يرفع الى القاضي المستعجل وما كان غير متوفرة فيه شروط الاستعجال يرفع الى القاضي الجزئي العادي

« ومن حيث انه مما تقدم يتضح ان محكمة اول درجة اخطأت في حكمها القاضي باختصاصها بالفصل في هذا النزاع ويتعين قبول الوجه الثاني من الدفع الثالث والغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى وبذلك تكون كافة الاجراءات المترتبة عليه باطالة قانونا »

(استئناف الخواجه ابراهيم حاسين والشيخ بسطويى خميس وحضر عن الاول حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز بك خانكي الحامى وعن الثانى حضرة الاستاذ محمد افندى زكى على الحامى ضد انطون افندى موصلى بصفته ناظراً على وقف المرحومة الست هيلانه عبد المسيح والست ريخته موصلى كريمة المرحوم الخواجه انطون موصلى وحضر عنهم حضرة صاحب العزة الاستاذ ابراهيم بك الهلباوى الحامى نمرة ٢٣٥ سنة ١٩٢٥ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة محمود بك جعفر وحضرني صاحبي العزة محمد نصار بك ومحمد فتحى بك)

٣٠١

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٤

رسوم . دعوى وضع يد . وضع يد بسبب الایجار . غصب . رسوم مقررة .

القاهرة القانونية

ان تعليقات وزارة الحقانية على المادة « ١٣ » من لائحة الرسوم البند السادس نص فيها على أن من ضمن الدعاوى التي يؤخذ عليها رسم مقرر هي الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقارات اذا لم يكن وضع اليد جاصلا بسبب الایجار، فاذا رفع مستأجر دعوى اخلاء على غاصب وحكم له كانت الرسوم المستحقة على دعواه رسوما مقررة لا رسوم نسبية لأن وضع يد المدعى عليه كان بناء على الغصب .

المحكمة :

« حيث أن قائمة الرسوم المعارض فيها بنيت على أن الدعوى التي حكم على المعارض فيها بالمصاريف كان مستحق عليها رسوم نسبية مع أنها رفعت برسوم مقررة

« وحيث انه اتضح من مراجعة القضية المذكورة ان المدعى قال في عريضتها انه استأجر شقة من محمد بك الشناوى ولما اراد وضع يده عليها وجد المعارض واضع اليد بطريق الاغتصاب وطلب اخراجه من الشقة المذكورة وقد حكمت المحكمة بطلبه هذا .

الفرنساوى، مع أن أركان جريمة الرشى هي أركان جريمة الموظف المرتشى وهي ثلاثة:

أولاً - أن يكون الرشى قد أعطى وعداً أو هدية أو عطية

ثانياً - أن يكون الاعطاء لشخص ممن اجتمعت فيه الشروط المنصوص عليها في المادتين ٨٩ و ٩٠ عقوبات

ثالثاً - يجب أن يكون الاعطاء لغرض من الأغراض المذكورة في المادة « ٨٩ » عقوبات . فإذا تقدم شخص الى موظف عمومي بعتاء مع أنه مجرد هدية، ولم يثبت أنه كان يرمى بذلك الى حمل الموظف على القيام أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته فلا عقاب المحكمة :

« حيث أن النيابة طلبت عقاب المتهمين طبقاً لنص المادة ٩٦ عقوبات لانهما شرعا في اعطاء مبالغ عشرين قرشاً صاغاً رشوة للعسكري ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو احضارهما للبندر للاشتباه فيهما ولم يقبل منهما

« وحيث أنه في الشروع لا بد من توفر أركان الجريمة التامة

« وحيث أن الشارع لم يضع مادة خاصة يبين فيها جريمة الرشى كما فعل الشارع الفرنسي في المادة « ١٧٩ » عقوبات مع أن أركان جريمة الرشى هي أركان جريمة الموظف المرتشى وهي ثلاثة :

أولاً - أن يكون الرشى قد أعطى وعداً أو هدية أو عطية .

« وحيث ان تعليقات وزارة الحفانية على المادة ١٣ من لائحة الرسوم البند السادس نص فيها ان من ضمن الدعاوى التي يؤخذ عليها رسم مقرر هي الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على المقارات اذا لم يكن وضع اليد حاصلًا بسبب الايجار

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان الدعوى المطالب برسومها تدخل تحت هذا النص اي انها دعوى خاصة بمنازعة في وضع اليد بسبب غير الايجار لأن وضع يد المعارض على الشقة التي طلب اخراجه منها لم يكن بسبب الايجار بل بسبب الاغتصاب كما ذكر ذلك في عريضة تلك الدعوى .

« وحيث انه مما تقدم تكون الرسوم المستحقة عليها رسوماً مقررة كما قدرت من قبل وتكون القائمة المعارض فيها في غير محلها . »

(قضية ابراهيم افندى حسن ضد قلم كتاب محكمة المنصورة الجزئية الاهلية نمرة ١٨٢٢ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة محمد بك ابراهيم حسين القاضي)

٣٠٢

محكمة دمنهور الجزئية

حكم تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ .

رشوة . اركانها . هدية . لا عقاب .

القاهرة القانونية

ان الشارع المصري لم يضع مادة خاصة لبيان أركان جريمة الرشى كما فعل الشارع

ثانياً - أن يكون الاعطاء لشخص ممن اجتمعت فيهم الشروط المنصوص عنها في المادتين ٨٩ و ٩٠ عقوبات

ثالثاً - يجب أن يكون الاعطاء لغرض من الاغراض المذكورة في المادة ٨٩ عقوبات (انظر جارو جزء رابع فقرة ٤ « ١٥٣ » وجرسون المادة ١٧٩ فقرة ٤)

« وحيث يؤخذ مما تقدم انه يجب أن يكون العطاء قد قدم للموظف ليؤدي عملا من أعمال وظيفته ولو كان حقا ويجب أن يكون هذا الغرض هو الباعث للراشئ على تقديم الرشوة (جارو ٤ فقرة ٤ - ١٠٣ وجرسون ١٧٩ فقرة ١٨) فاذا تقدم شخص الى موظف عمومي بعطاء مع أنه مجرد هدية ولم يثبت انه كان يرمى بذلك الى حمل الموظف على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل فلا عقاب

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كان هذا الركن متوفراً في الدعوى أم لا

« وحيث ثابت من التحقيقات أن المتهمين كانتا بالسوق قبض عليهما العسكري محمود رمضان بلا سبب ولا مبرر للقبض وساقهما للمركز وعلى روايته قدمنا له المبلغ المضبوط وقد تبين انهما لم تكونا متهمتين في دعوى أو جريمة ما أو كان القبض تنفيذاً لعقوبة صدرت ضدّهما وقد اخلى المركز سراحهما

« وحيث مما تقدم يرى أنه لا حق للعسكري

في القبض على المتهمين وأن المبلغ لم يقدم له ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وبالتالي فإن الركن الثالث لم يتوفر . ومن ثم يتعين الحكم ببراءة المتهمين مما نسب اليهما عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات « (قضية النيابة العمومية ضد هانم السيد البسبوني واخرى نمرة ٣٤٤ سنة ١٩٢٤ جنح . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة خليل عفت ثابت بك)

٣٠٣

محكمة ابو حمص الجزئية

حكم تاريخه ٥ يولييه سنة ١٩٢٤

جريمة التصرف في ملك الغير . ضرر . احتمال ضرر . تصرف باطل .

القاعدة القانونية

لا يشترط لوقوع جريمة التصرف في ملك الغير المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات ان يتحقق الضرر بل يكفي احتمال وقوعه وأن يثبت أن المتهم احتال لجرم من وراء تصرفه ، وسواء في ذلك أن يصل الى غرضه أو أن يحول دون ذلك بطلان تصرفه

فاذا باع شخص ارضاً ثم رهنها بعد ذلك الى آخر وكان المرتهن عالماً بالبيع السابق كان فعله هذا جريمة طبقاً للمادة ٢٩٣ ، ولا يخفيه من العقاب علم المتصرف اليه الثاني بالبيع السابق او تواطؤه معه

وفي هذه الحالة يفترض احتمال الضرر اذا كان عقد البيع السابق عرفياً والرهن اللاحق لبيع مسجلاً ، اذ يجوز ان يعدم المشتري الوسائل

الكفيلة بأثبات علم المرتهن أو توافقه مع البائع له . وعندئذ يفضل عقد الرهن المسجل على عقد البيع العرفي ولا أساس اذن للقول بأن المشتري لم تقع عليه الجريمة .

المحكمة : —

اتهمت النيابة العمومية المتهم بأنه بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ بناحية مركز ابو حمص توصل للاستيلاء على تقود وكان ذلك بالاحتيايل لسلب ثروة الغير وذلك باستعمال طرق احتيالية بأن تصرف بالرهن في فدان من الارض مملوك لعزبة بنت علي ورهنه الى عبد الغنى افدى هارون بموجب عقد مسجل وطلبت عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات وقد ادعت عزبة بنت علي بحق مدني وطلبت الحكم لها بمبلغ عشرة جنيهات مصرية على سبيل التعويض

وقد طلب المتهم بلسان المحامي عنه البراءة ورفض الطلبات المدنية

« وحيث انه ثابت من اطلاع المحكمة على الاوراق ان المتهم باع الى المدعية بالحق المدني فدانا مملوكا له وذلك بعقد عرفي تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٠

« وحيث ان المتهم رهن الى عبد الغنى افدى هارون الفدان المذكور بعقد تاريخه يناير سنة ٩٢٠ ومسجل تسجيلًا تامًا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المدعية بالحق المدني تدعى

ان هذا الرهن لا حق للبيع وان التاريخ الذي وضع بذيل عقد الرهن اى يناير سنة ١٩٢٠ غير صحيح وانما قدم التاريخ حتى يكون سابقا للبيع « وحيث انه يؤخذ من مجموع الظروف التي تحيط بتحرير عقد الرهن المشار اليه كعدم ذكر تاريخ العقد المذكور بالضبط ووضع عبارة «يناير سنة ١٩٢٠» - وبقاء عقد الرهن بلا تسجيل مدة تربو على الثلاث سنوات (اى من يناير سنة ١٩٢٠ الى ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ بلا مسوغ معقول - وادعاء المتهم انه اشترط على المرتهن ان لا يسجل العقد الا بعد ثلاث سنوات - وقول المرتهن في محضر جلسة ٥ يولية سنة ١٩٢٤ ان المبالغ المقترضة كانت بدون فائدة - وشهادة الشهود ان المرتهن لم يضع يده على الارض ولم يزرعها خلافا للعادة الجارية في حالة الرهن الجارى . كل هذا يدل على ان التاريخ الموضوع في ذيل عقد الرهن ليس صحيحًا وان الرهن انما وقع بعد البيع بتواطىء المرتهن وعلمه

« وحيث أن دفاع المتهم يرتكز على امرين : اولهما أنه بفرض التسليم جدلا بوقوع الرهن بعد تاريخ البيع فلا جريمة في الموضوع لان المشتري لم يصبها أى ضرر، اذ ان المرتهن على قول النيابة قد تواطأ مع الراهن على تقديم التاريخ مما يؤخذ منه انه كان عالما بالبيع السابق وهذا العلم يبطل الرهن فيبقى البيع صحيحًا - وثانيهما أن لا عقاب بالطبع على التصرف بالبيع اولا لان المتهم كان

المبايع وكان الحائز في مأمن من تعرض الغير» انظر
أوبري ورو جزء ٨ صحيفة ٤٩٨)

«وحيث انه يؤخذ جلياً من نص المادة
٢٩٣ ان جريمة التصرف في ملك الغير تقتضي
توفر ثلاثة اركان او لها ان يكون المتهم غير مالك
للعقار وليس له حق التصرف فيه . ثانياً ان
يتصرف المتهم بالبيع أو الرهن وغيرهما. ثالثاً ان
يكون ذلك بالاحتيال لسلب ثروة الغير (انظر
جرمغوالان قانون العقوبات جزء ٢ فقرة ١٩٠٨)
ولم يشترط القانون ان يكون الضرر قد تحقق
وقوعه بل يكفي احتمال الضرر وان يثبت ان
المتهم احتال لجرمغم من وراء تصرفه في عقار
لا يملك حق التصرف فيه وسواء في ذلك ان
يصل الى غرضه أو ان يحول دون بطلان
تصرفه الثاني

« وحيث انه مع التسليم بصحة ما يبيديه
الدفاع من ان جريمة التصرف في ملك الغير
لا يمكن افتراض وقوعها على المرتهن الذي عقد
الرهن وهو عالم بالبيع السابق ولا يعتبر مجنياً
عليه وهذا تطبيق للقاعدة اللاتينية Scienti
dolus non in fortur أى لا تصرف مع العلم
بالغش - الا اننا نقول ان الجريمة قد وقعت من
الجهة الاخرى على المشتري فهي المجنى عليها
وهي التي احتال المتهم لسلب ثروتها لأن هناك
احتمال وقوع ضرر على ما لها من تصرف المتهم
تصرفاً ثانياً اذ يحتمل كثيراً ان تعجز المشتري

يملك الارض وقت ذلك - وكذلك في الرهن
لا يمكن اعتبار المرتهن مجنياً عليه لانه كان عالماً
بالبيع السابق ومتواطئاً مع المتهم . وقال الدفاع
بان لا جريمة اذن في الموضوع ولا يوجد شخص
يعد مجنياً عليه فيها واستند على حكم محكمة الجيزة
الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ (مجموعة رسمية
صحيفة ١٠٩ وهو يشمل هذا المبدأ)

« وحيث انه يؤخذ من تعليقات وزارة
الحقانية على المادة ٢٩٣ عقوبات أن غرض
الشارع هو وضع عقوبة لمن يتصرف في الاعيان
الثابتة المملوكة للغير أو التي ليس له حق التصرف
فيها وهو ما كان معروفاً في القانون الفرنس باسم
Stellionat.

« وحيث ان التصرف في اعيان الغير كان
يعد جريمة بمقتضى القانون الفرنسى يستوجب
الحد حتى صدور قانون ٢٢ يوليو سنة ٨٦٧
فاعتبرت بتمتصاه حجة مدنيه (انظر مادة ٢٠٥٩
مدنى فرنسى)

« وحيث ان بعض المحاكم الفرنسية كانت
سائرة قبل اللائحة المشار اليها على اعتبار الجريمة
المتوفرة الاركان ولو لم يقع الضرر فعلاً على المجنى
عليه بل يكفي احتمال الضرر، فقد ذكر في سيرى
٣٧ - ١ - ٨٩٠ الحكم الآتى نصه . « انه
يجوز ان يكون هناك ضرر أو احتمال ضرر في
التصرف في ملك الغير، فالبايع الذى يبيع عقاراً
لا يملكه يعاقب ولو اصبحت بعدئذ مالكا للعقار

الاخيرة من المادة ٢٩٣ لأن المشاهد في اغلب الاحوال ان المتهم يشترك عادة مع شخص يطمئن اليه ويكاشفه بمحققة التصرف الاول الذي اتاه حتى تعود فائدة التصرف الثاني عليهما معا وبذلك يفوت الغرض الذي رعى اليه الشارع من اضافة هذه الفقرة على المادة ٢٩٣ في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد جاء في المذكرة الايضاحية لمشروع هذه الفقرة التي وضعتها لجنة مجلس الشورى ما يأتي: « لقد زيد شيء على المادة ٣١٢ من قانون العقوبات القديم كان لا بد من زيادته وهو عبارة (واما بالتصرف في مال ثابت أو منقول الخ) حتى يدخل في العقوبة اولئك المحتالون الذين يبيعون عقارهم الى شخص ثم قبل أن يسجل العقد أو بعده يبيعونه او يرهونونه الى شخص آخر وياً كاون بذلك ما يأخذونه ثمناً أو ديناً واذا أراد احد المتعاقدين معهم ان يرجع عليهم بما دفع فلا يجد في ايديهم شيئاً وهؤلاء من أشد النصابين نصباً والذين يجب عقوبتهم » انظر صحيفة نمرة ٥٠ ملحق عدد ١٤٥ من الوقائع الرسمية الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ « هذا هو روح التشريع والحكمة التي رآها الشارع في النص على الفقرة الاخيرة من المادة ٢٩٣ عقوبات وهي تنطبق تمام الانطباق على الحالة التي نحن بصددنا الآن

« وحيث انه بناء عليه ترى المحكمة ان الوقائع المسندة الى المتهم تنطبق على المادة ٢٩٣ عقوبات

عن اثبات علم المرتهن بالبيع السابق أو ان تقدم وسائل اقامة الدليل على تواطئه مع البائع لها وعندئذ يفضل عقد الرهن المسجل على عقد البيع العرفي ويضيق بذلك ما دفعته من الثمن اذا ارادت الرجوع على المتهم وهو لا يملك شيئاً ولذلك يكون القول بأن الجريمة غير قائمة لانعدام من يمكن اعتباره مجنى عليه على غير اساس فضلاً عن انه لا يشترط ان يأتي المتهم أى طرق احتيالية كما ذكر ذلك خطأ في وصف التهمة بل ان مجرد التصرف فيه كاف لوحده لتكوين الجريمة متى كان مصحوباً بنية سلب ثروة الغير » وحيث ان المحكمة لا ترى الرأي الذي ذهب اليه محكمة الجيزة في حكمها المشار اليه لأن تواطؤ المتهم وعلمه بالبيع السابق لا يجب ان يذهباً بجريمة المتهم الراهن لان المرتهن في هذه الحالة يقف موقف الشريك في ارتكان الجريمة اذ قد اشترك معه بالاتفاق وفي الاعمال المسهلة والمتممة للجريمة طبقاً للمادة ٤٠ فقرة ١ و٣ من قانون العقوبات . وليس من المنطق الصحيح ان يقال انه اذا انضم شريك الى الفاعل الاصلى في اقتراف جريمة ما يؤدي اشتراكه هذا الى انعدام جريمة الفاعل الاصلى وبراءته . لذلك ترى المحكمة ان علم من وقع اليه التصرف الثاني أو تواطئه وان كان يترتب عليه بطلانه من وجهة القانون المدني الا انه عديم الاثر من الوجهة الجنائية

« وحيث اننا لو تمسنا مع الدفاع في نظريته السالفة الذكر لادى هذا إلى تعذر تطبيق الفقرة

الجائز استثنائه اما باقى الطلبات فهي ملحقات لا تضاف قيمتها للأصل .

« وحيث أن المستأنفة ردت على ذلك بأن الريع والازالة المطلوبين هما طلبان اصليان لا ملحقات

« وحيث أن المحكمة ترى أن الريع والازالة ليسا من الملحقات وبما أنهما مجهولا القيمة فيكون الاستئناف جائزاً والدفع في غير محله (١) »

(استئناف مصلحة الاملاك الاميرية وحضر عنها حضرة الاستاذ بطرس افندى ميخائيل مندوب الحكومة ضد محمد حسنين الرفاعى الشهير بالحلى نمرة ٣٢٢ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزم محمود بك غالب و خليل عفت ثابت بك وعبد السلام بك علما)

(١) وقد ارتكبت المستأنفة في دفاعها :

اولا — على حكم محكمة الزقازيق الاستئنافى الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٤ عدد ٩١ ص ١٨٦ من المجموعة السابعة سنة ٩٠٦ . وقد نص في هذا الحكم بأنه اذا كان المدعى في دعوى استرداد عقار يطالب ايضاً بالريع المستحق قدرت قيمة الدعوى باعتبار قيمة العقار المسترد مضاف اليه الريع لأن الريع ليس من الملحقات المفصولة في المبادء « ٣٠ » من قانون المرافعات بل هو بعض من الدعوى غير منفصل عنها

ثانياً — على حكم محكمة اسكندرية الاهلية في ١٩ سبتمبر سنة ٩٠٧ المنشور في مجموعة السنة الثامنة سنة ١٩٠٨ عدد ٢١ ص ٥٢ . وقد نص في هذا الحكم انه بالنسبة لطلب الاجرة التى تستحق لغاية الاخلاء فن هذا الطلب غير مقدر القيمة واستثنائه جائز ايضاً ثالثاً — حكم محكمة اسكندرية الاهلية في ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٢ قضية استئنافية نمرة ١٧١ سنة ٩٢٢ حكم محكمة اسكندرية الاهلية في ٢١ مارس سنة ١٩٢٣ قضية استئنافية نمرة ٣٩ سنة ١٩٢٣ — حكم محكمة اسكندرية الاهلية في ٢٨ مارس سنة ٩٢٣ قضية استئنافية نمرة ٣٢٢ سنة ١٩٢٣ .

وقد نص في هذه الاحكام بأنه اذا كان مقدار المدعى به غير معين فيجوز استثنائه (أى عبارة وما يستجد بعد ذلك من الريع)

« وحيث عن طلب التعويض المدنى فالمحكمة ترى ان المدعية بالحق المدنى محقة فيه نظراً للتصرف الاول الذى لحق بها من ارتكاب الجريمة وما تكبدت من المصاريف وغيرها من التبليغ عن الجريمة والدفاع عن حقوقها والمحكمة تقدر ذلك بمبلغ خمسمائة قرش صاغ وترى الحكم بهذا المبلغ والمصاريف المدنية المناسبة »

(قضية النيابة العمومية ضد احمد سعد مسعود عمارة نمرة ٦٩٦ ابو حمص . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكى خير الابوتيجى بك القاضى)

٣٠٤

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

دعوى مجهولة القيمة . استئناف . طلب ازالة . طلب ريع . طلب ما يستجد

القاعدة القانونية

طلب الازالة وطلب الريع وما يستجد منه لغاية الازالة هما طلبان اصليان قائمان بذاتهما، وبما انهما مجهولا القيمة فيجوز استئنافهما

الوقائع

رفعت المستأنفة الدعوى أمام محكمة دمنهور بطلب تثبيت ملكية الحكومة الى ٩٠ ص ٥٣ و٥٣ متراً وثمناً ١٦ جنيهاً و ١٧٠ ملياً والازالة والريع ٧ جنيهات و ٢٨١ ملياً وما يستجد منه لغاية يوم الازالة بواقع ٨٠٩ مليات سنوياً مع المصاريف والأتعاب وهذه المحكمة حكمت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ برفض الدعوى

المحكمة : —

« حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لأن قيمة الدين أقل من النصاب

٣٥٥

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥

جميعات . شخصية معنوية . صدور قانون .

القاعدة القانونية

ان الجمعيات ليس لها مبدئياً وجود قانوني لأن الأصل هو ان الاشخاص الحقيقيين هم الذين يكونون أصحاب الحقوق ، فالجمعيات التي هي هيئات غير حقيقية أى غير مادية لا يكون لها وجود قانوني الا اذا كان القانون قد منحها شخصية اعتبارية أو على الأقل اذا كانت هذه الشخصية الاعتبارية يجب ان توجد بعد تشكيل الجمعيات للضرورة والمصلحة العامة كما يقول بعضهم فإن من اللازم صدور قانون بالاعتراف بهذه الشخصية ليكون لهذه الجمعيات وجود قانوني وبما انه لم يصدر قانون بمنح الشخصية المعنوية للنادى السعدى فلا يكون له وجود قانوني وبالتالي لا يصح لأحد ان يمثله بل يجب أن تكون معاملاته وتقاضيه باسم اعضائه كلهم أو بواسطة وكيل لهم .

الوقائع

« تنحصر دعوى المدعى فى انه استأجر بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤ بصفته وكيلًا للنادى السعدى وأمينًا لصندوقه من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بصفته

وزيراً للمالية يومئذ قسماً من الدور الارضى من عمارة سفواى المؤجرة اصلاً من شركة تنجوقتش الى الحكومة المصرية بموجب عقد ثابت التاريخ بمحكمة مصر المختلطة فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ مرة ٢٢٧٢٠ وذلك القسم هو الذى كان مشغولاً قبل التأجير بمكاتب مصلحة الاحصاء لمدة تبتدىء من أول نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتنتهى فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨ وهو التاريخ الذى ينتهى فيه عقد الشركة مع الحكومة وقد واقت الشركة المؤجرة أصلاً على هذا التأجير وبعد أن وضع المدعى يده بصفته المقدمة على العين المؤجرة وبدأ فعلاً باجراء التحسينات والاصلاحات التى رأى ضرورة عملها ، كما انه اشترى المنقولات اللائقة به بصفته نادياً سياسياً كبيراً يؤمه اعضاء مصر شيوخها ونوابها ، وبعد أن وضع فيه بعض الاثاثات استقالت الوزارة السعدية فجاء معالى المدعى عليه بصفته وزيراً للمالية وارسل للمدعى خطاباً فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ يخبره فيه بأن الحكومة تعتبر المقد المبرم فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤ لاغياً ويطلب اعادة مكان النادى الى الحكومة ، وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ اعقبه باستعجال آخر فرد المدعى على معاليه فى ٣٠ منه بعدم الموافقة على هذا الطلب وأنه ما زال متمسكاً بالمقد المذكور ولا يقبل فسخه

« وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٢٥ اصدر المدعى عليه امره بالاستيلاء على النادى المذكور بواسطة

للحكم ووعد بتقديم مذكرة بدفاعة مرفقة
بالمستندات

«والمحكمة وعدت بصدور الحكم في الدفيعين
والموضوع بجلسة اليوم وصرحت للطرفين بتقديم
مذكرات بدفاعةها قدمت المدعى عليها مذكرتها
ودفعت فيها فرعياً

اولاً - بعدم وجود صفة للمدعى في رفعها
ثانياً - بعدم اختصاص المحاكم الاهلية
بنظر الدعوى

ثالثاً - بعدم قبولها بناء على ان مصلحة
الاحصاء هي مصلحة عامة والمحاكم ممنوعة من
النظر فيما يتعلق بالمنفعة العامة الى آخر ما ابدته
بمذكرتها. والحاضر عن سعادة المدعى طلب رفض
هذه الدفوع لما ابداه بمذكرته
المحكمة : -

« حيث ان نائب قلم قضايا الحكومة
دفع بعدم قبول الدعوى لعدم تقديم المدعى
ما يثبت صفته وشرح ذلك بالمذكرة التي قدمها
« وحيث انه لا نزاع في ان النادي السعدي
هو من الجمعيات لا الشركات لان القصد من
انشائه لم يكن الربح

« وحيث ان الجمعيات ليس لها مبدئياً
وجود قانوني لان الاصل هو ان الاشخاص
الحقيقيين هم الذين يكونون اصحاب الحقوق
فالجمعيات التي هي هيئات غير حقيقية أي غير
مادية لا يكون لها وجود قانوني الا اذا كان
القانون قد منحها شخصية اعتبارية *Personnalité*
fictive او على الاقل اذا كانت هذه الشخصية

جهة الادارة وفعلاً تم ذلك ، لذلك رفع المدعى
هذه الدعوى وطلب الحكم فيها بطريق الاستعجال
على معالي المدعى عليه بصفته المذكورة باعادة
وضع يده بصفته المذكورة على الاماكن المؤجرة
من الحكومة المصرية الى النادي السعدي في
٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤ بمارة سفواى بشارع
قصر النيل بمصر بحكم مشمول بالنفاذ المعجل
وبغير كفالة مع الزام معاليه بصفته بالمصاريف
واتعاب المحاماة وحفظ حقه في طلب التعويض
« وبجلسة المرافعة دفعت المدعى عليها بلسان
حضرة نائبها الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية
بنظر الدعوى لأن الامر الصادر بوضع يد المدعى
عليها على النادي انما هو امر اداري لم يكن للمحاكم
حق النظر فيه ارتكانا على نص المادة ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبعدم اختصاص
المحكمة ايضاً بنظر الدعوى لأن مصلحة الاحصاء
مصلحة عامة والمحاكم ممنوعة من القضاء فيما
يتعلق بالاملاك العامة الى آخر ما ابداه عن
الدفيعين المذكورين بمحضر الجلسة

« والحاضر عن سعادة المدعى طلب رفض
هذين الدفيعين للاسباب التي ابداهما بمحضر
الجلسة مرتكنا على المستندات التي قدمها والمحكمة
ضمت الدفيعين الى الموضوع وامرت بالتكلم في
الموضوع فشرح المدعى بلسان وكيله الدعوى
حسب ما جاءت بصحيفتها وبمحضر الجلسة
« النائب عن المدعى عليها طلب حجز القضية

الاعتبارية يجب ان توجد بعد تشكيل الجمعيات للضرورة والمصلحة العامة كما يقول بعضهم فان من اللازم صدور قانون بالاعتراف بهذه الشخصية ليكون لهذه الجمعيات وجود قانوني وقد كان الحال كذلك في فرنسا لغاية سنة ١٩٠١ فقط عند ما كانت الحكومة تأبي منح جمعية من الجمعيات الشخصية المعنوية كانت المحاكم تعتبرها نصف شخصية Demi-Personalité لا شخصية بأكملها عند التحقق من قائمتها وذلك لتسهيل معاملاتها . ولكن هذا الامر محل اعتراض لانه مخالف للمبدأ القانوني القاضي بأن الاشخاص الحقيقيين هم الذين يكونون اصحاب الحقوق . وفي ٤ يوليو سنة ١٩٠١ صدر قانون من الحكومة الفرنسية بمنح الجمعيات كلها الشخصية المعنوية ولم يصدر مثل هذا القانون في مصر حتى بعد صدور الدستور والنص في المادة ٢١ منه على ان للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون

« وحيث انه لم يصدر قانون بمنح الشخصية المعنوية للنادى السعدى فلا يكون له وجود قانوني وبالتالي لا يصح لاحد ان يمثل بل يجب ان تكون معاملاته وتقاضيه باسم اعضائه كلهم او بواسطة وكيل لهم

« وحيث ان المدعى لم يرفع الدعوى بطريق الوكالة عن جميع اعضاء النادى بل رفعها بصفته وكيل للنادى اى هيأته واميناً لصندوقه فتكون الدعوى غير مقبولة شكلاً ولا محل لقول وكيل المدعى في مذكراته بان

البحث في الصفة يكون عند المناقشة في صحة الايجارة وعدمها وان كل ما يطلب منه في دعوى وضع اليد هذه هو ان يثبت ان موكله كان واضحاً اليد على العين المتنازع عليها لان المدعى لم يستأجر هذه العين باسمه خاصة حتى يمكن القول بان وضع اليد له بل استأجرها بصفته وكيل للنادى واميناً لصندوقه وفي هذه الحالة يكون وضع اليد للنادى او بالحرى لاعضاء النادى بما ان النادى لم يكن له وجود قانوني وذلك لان الوكيل يعمل باسم الموكل وعلى ذمته والمدعى لم يرفع الدعوى بطريق الوكالة عن اعضاء النادى بل رفعها بصفته وكيلاً لهيئته واميناً لصندوقه كما سبق «

(قضية حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا بصفته وكيل للنادى السعدى واميناً لصندوقه ضد الحكومة المصرية . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك حسن القاضى)

تعليق

(راجع في هذا الموضوع حكم محكمة اسكندرية المختلطة الصادر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٣ في قضية مدارس الفرير ضد جروس ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد الثانى من السنة الخامسة صحيفة ١٦٣ نمرة ١٤٩ . وراجع ايضاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ فى استئناف سمو البرنس محمد على ضد سعادة ادريس بك راغب ومنشور ايضاً بالمحاماة بالعدد الثانى من السنة الخامسة صحيفة ١٦٤ نمرة ١٥٣)

افدنة يسرى على الزارع الذى لا يملك وقت نشوء الدين اكثر من خمسة افدنة ويكون متخذ الفلاحة حرفة اصلية سواء كان يزرع الارض بنفسه أو بواسطة غيره لمرض أو شيخوخة أو عاهة

« وحيث ان المدعى عليهما امرأتان ولم يرد صراحة في القانون نص يحرم النساء حق الاستفادة بمزاياه والاحتفاء بنصوصه فيجب تفهم الروح التي املت على المشرع وضع هذا القانون والباعث الذي حمله على الخروج على القواعد العامة التي تقضى بأن للدائن حق استيفاء دينه من جميع ما يملكه مدينه من عقار منقول الا ما استثنى صراحة وروعت فيه عوامل الشفقة والانسانية

« وحيث انه من الواضح ان قصد الشارع الذى وضعه نصب عيذه والغرض الذى رعى اليه بهذا التشريع الجديد هو حماية طبقة صغار الفلاحين الذين لا مهنة لهم الا الفلاحة أو مهنتهم الرئيسية من طمع الدائنين وجشع المرابين والحيلولة بين هؤلاء ومدينهم حتى لا يزدردون ممتلكاتهم الصغيرة التي تقوم بأود العائلة والحفاظة لكيانها لقسمه شائعة ويكون من جراء ذلك انتشار الضيق المالى والضعف فى العائلات وإيجاد فئة من العاطلين لا عمل لها بل تصبح عالة على غيرها وبذلك تعم الشكوى وتسود الفوضى ويختل النظام « وحيث أنه من البديهي أن هذا الغرض

٣٠٦

محكمة سنالوط الجزئية

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤
قانون الخمسة افدنة . زارع . نساء متزوجات ،
ارامل .

القاعدة القانونية

١ - ان قانون الخمسة افدنة وضع لحماية الزارع الذى لا يملك وقت نشوء الدين اكثر من خمسة افدنة ويكون متخذ الفلاحة حرفة اصلية سواء كان يزرع الارض بنفسه أو بواسطة غيره لمرض أو شيخوخة أو عاهة

وبما أن النساء المتزوجات هن فى كنف ازواجهن القوامين عليهن المزمين شرعاً بحمايتهم والاتفاق عليهن ، ومن شأن الزوجية أن تحول دون احترافهن بالزراعة واتخاذها عملاً أساسياً لهن ، فليس لهن أن يستفدن من احكام هذا القانون
٢ - للأرامل من النساء اللاتي يحترفن الزراعة بأنفسهن أو بواسطة غيرهن ان يستفدن من احكام هذا القانون .

المحكمة :-

« حيث ان المدعى عليهما دفعا بعدم جواز نزع ملكيتهما لانها من صغار المزارعين الذين يملكون اقل من خمسة افدنة والمدعى طلب رفض هذا الدفع للأسباب التي ابداهها بمحضر الجلسة ومذكرته

« وحيث أنه من المقرر أن قانون الخمسة

لا ينصرف إلى المتزوجات من النساء لانهن في كنف أزواجهن القوامين عليهن والمزمين شرعا بحمايتهن والاتفاق عليهن ومن شأن الزوجية أن تحول حتما دون احترافهن بالزراعة واتخاذها عملا أساسيا لهن

« وحيث تطبقا لهذه القاعدة قد اتفق على أن الارامل من النساء اللاتي يحترفن الزراعة بأنفسهن أو بواسطة غيرهن تسرى عليهن نصوص هذا القانون

« وحيث أنه لذلك يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه »

« وحيث انه لا محل بعد ذلك للبحث فيما اذا كان دين المدعى ممتازا أم لا »

(قضية محمد افندي فهمي ضد الحرمة مذبذبت محمد الملاوي واخرى تمرة ٣١٨ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة اسكندر حنا دميان بك القاضي)

تعليق

تأيد هذا الحكم بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ في الاستئناف تمرة ٢٩١٠ سنة ١٩٢٤

٣٠٧

محكمة نجع حمادى الجزئية

حكم تاريخه ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤
تبييد . عارية . عرض العارية للبيع . اختلاس .
نية الاختلاس .

القاعدة القانونية

من استعار دابة فحجزها عنده ثم عرضها للبيع يعتبر مبدداً ينطبق عليه نص المادة ٢٩٦

من قانون العقوبات ، والاختلاس المنصوص عليه في المادة « ٢٩٦ » يقع بتغيير نية الحائز في حيازته بأن يضيفه الى نفسه دون ما لكه الاصلى ، وليس من الضروري ان يتصرف فيه بأى تصرف آخر اذا امكن الاستدلال على تغيير نيته واستحالتها الى نية مالك .

المحكمة :-

« من حيث ان الواقعة المسندة الى المتهم تلتخص في انه استعار حمار المجنى عليه ليركبه اخوه وهو عائد من المحطة ولم يردّه وقد وجد بعد اربعة ايام في مكان آخر يبيع هذا الحمار ولم يتم البيع

« ومن حيث انه ينبغي البحث فيما اذا كانت هذه الوقائع تكون جريمة اختلاس أو تبديد ام تعتبر شروعاً واذن فلا عقاب عليها « ومن حيث ان المادة ٢٩٦ عقوبات نصت على عقاب (كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة الخ) ولا بد من بيان الغرض من هذه الالفاظ يانا واضحا لتطبيق الواقعة المذكورة عليها

« ومن حيث انه لا شك في ان لفظة «اختلاس» المنصوص عنها هنا تخالف في معناها القانونى المعنى المراد منها في المادة ٢٦٨ عقوبات التى تعاقب على السرقة ، فهناك الاختلاس معناه سلب حيازة الغير بقصد تملك الشيء المسروق وهنا لا تكون الجريمة الا اذا كانت الحيازة

المنشأة يوم ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ وقد كان عرضه للبيع وليس ادل على نية تملكه له من هذا التصرف وقد كان الضرر محتملا بل وقع الضرر فعلا للمجنى عليه بحرمانه طول هذه المدة من التصرف في حماره والاتفان به »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الشافي عبد المنعم
نمرة ١٤٤٠ سنة ١٩٢٤ ج٢ج . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة حسن اسماعيل الهضيبي بك القاضي بحضور
حضرة رزق بقطر افندي وكيل النيابة)

٣٠٨

محكمة اسيوط الجزئية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

كفالة المتهم . اذا دفعها غير المتهم . حكمها .
عدم جواز الحجز عليها . دائي المتهم

القاعدة القانونية

ان مبلغ الكفالة الذي يدفعه شخص آخر خلاف المتهم لا يدخل ضمن أموال المتهم ولا يعتبر ملكا له ، وبناء عليه لا يصح لدائني المتهم الحجز عليه والتنفيذ عليه بعد براءة المتهم اذ انه بمراجعة المادتين ١١٠ و ١٥٥ من قانون تحقيق الجنايات يتضح أن الغرض الذي شرعت لاجله الكفالة هو ضمان قيام المتهم بالالتزامات المفروضة عليه عند الحكم عليه بأن يدفع منها المصاريف التي صرقها الحكومة أو التي دفعها معجلا المدعى بالحق المدني أو يدفع منها الغرامة أو أن يقوم المتهم بعمل استئناف عن حكم صدر ضده وبالحضور الى الجلسة وعدم فراره من تنفيذ

أصلا للجاني وكان قد حاز الشيء المختلس لغرض من الاغراض المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ عقوبات » ومن حيث انه اذا كانت الحيازة للجاني فلا يتصور وقوع الاختلاس بنفس الطريقة التي يحصل بها في السرقة وانما يحصل بتغيير نية الحائز في حيازته بأن يضيفه الى نفسه دون مالكه ، وليس من الضروري ان يتصرف فيه أي تصرف آخر اذا امكن الاستدلال بأي وجه من الوجوه على تغيير نيته واستحالتها الى نية مالك فمن الجائز ان يبقى عنده وتكشف هذه النية فيعد مختلسا . فاذا اعار الانسان آخر كتابا لقراءته فمحا اسم المعير أو كتب اسمه هو قاصدا محوما يمكن ان يستدل به على ملكية المعير أو مثبتا ملكية نفسه له كفي ذلك في قيام ركن الاختلاس ولو ابقى الكتاب في مكتبته . واما معنى التبديد فيزيد على ذلك شيئا آخر وهو ان يكون المختلس قد تصرف في شيء تصرفا اخرجه من حيازته (راجع جارسون في تعليقاته على المادة ٤٠٨ ققرة نمرة ١١ واحمد بك امين شرح قانون العقوبات ص ٢٦٤ - ٢٦٥) واذن فالعمل المسند الى المتهم يكون جريمة الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ عقوبات

» ومن حيث انه فيما يتعلق بثبوت هذه الوقائع فان المتهم قد اخذ الحمار لغاية معينة لا تستغرق اكثر من ساعات معدودة ، فابقاه عنده من يوم ٤ يولييه سنة ١٩٢٤ حتى ضبط في

الحكم الصادر نهائياً. وقصد الشخص الذي يدفع الكفالة هو القيام بضمانة المتهم في تنفيذ ما وجب عليه ولا دخل للمتهم في هذا التعاقد وهذا العقد هو عقد كفالة وتجوز الكفالة بدون علم المدين بها فإذا حكم ببراءة المتهم تبرأ ذمته من الالتزامات التي كانت للنيابة العمومية قبله وتبرأ بالتالي ذمة الكفيل

المحكمة : -

« حيث للفصل في هذه القضية يلزم أولاً وبالذات معرفة ما إذا كان مبلغ الكفالة الذي يدفعه شخص آخر خلاف المتهم يدخل ضمن أموال المتهم ويعتبر ملكاً له من عدمه »
« وحيث يجب للوصول إلى هذه الغاية الوقوف على حقيقة العقد الذي ينشأ من جراء ابداع الكفالة من المودع لها وبين النيابة العمومية »
« وحيث أن ذلك يستلزم حتماً الرجوع إلى أمرين أولهما تعرف غرض المشرع الجنائي من دفع الكفالة وثانيهما قصد المودع من هذا الإيداع

« وحيث أن الكفالة قد نص عليها في قانون تحقيق الجنايات في المادتين ١١٠ و ١٥٥ وبمراجعتهم يتضح بجملاء أن الغرض الذي شرعت لأجله الكفالة هو ضمان قيام المتهم بالالتزامات المفروضة عليه عند الحكم عليه بأن يدفع منها المصاريف التي صرقتها الحكومة أو التي دفعها معجلاً المدعى بالحق المدنى أو الغرامة أو أن يقوم المتهم بعمل استئناف عن حكم

صادر ضده وبالحضور بالجلسة وبعدم فراره من تنفيذ الحكم الصادر نهائياً

« وحيث أن القصد الذي يرمى إليه الشخص الذي يدفع الكفالة هو القيام للنيابة العمومية بضمانة المتهم في تنفيذ ما وجب عليه ولا دخل للمتهم في هذا التعاقد

« وحيث أن أقرب العقود المدنية انطباقاً على هذه الحالة هو عقد الكفالة أذا عقد به يلتزم إنسان بأداء دين إنسان آخر إذا كان هذا الآخر يؤديه وتجوز الكفالة بدون علم المدين بها انظر مادة (٤٩٥) مدني وبحيث إذا برى المدين من الالتزامات يبرأ الكفيل . انظر مادة (٥٠٩) مدني

« وحيث أنه في الحالة التي نحن بصدددها تكون النيابة بمثابة دائن (وان كان دينها معلقاً على شرط) والمتهم بمثابة المدين والشخص الدافع الكفالة بمثابة الكفيل

« وحيث أنه في هذه الحالة إذا ظهرت براءة المتهم مما نسب إليه تكون ذمته قد برئت من الالتزامات التي كانت للنيابة العمومية قبله وبالتالي قد برئت ذمة الكفيل

« وحيث أن ما ذهب إليه الحكم الصادر من محكمة العطارين الجزئية وارتكن عليه المدعى عليه من اعتبار هذا العقد عارية اعتباراً في غير محله لاستلزام عقد العارية رضا المستعير والحال أن رضاه في الحالة التي نحن

بصددها غير لازم فقد تدفع الكفالة على غير علم منه ولا يمكن لعقد من العقود أن يتم بدون علم أحد الطرفين ، كما أنه لا يمكن اعتبار الدافع للكفالة وكيلًا عن المتهم (كما قال الدافع عن المدعى عليه) لعدم توفر أركان عقد الوكالة (انظر مادة ٥١٢ مدني)

« وحيث أن ضمان المدعى للمتهم عند النيابة العمومية ضمان خاصة لالتزام خاص فلا يسوغ أن يستفيد من هذه الضمانة أحد خلاف النيابة وبالتالي لا يصح الحجز عليها من دائي المتهم

« وحيث أن المحكمة سبق فاحالت الدعوى الى التحقيق لاثبات أن المدعى هو الذي دفع الكفالة من ماله

« وحيث قد ثبت من التحقيق صحة دعواه »
(قضية محمد افندي الفرغل ضد زبيده عطيه نمرة ٦٩٩ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة سليمان بك بهجت القاضي)

٣٠٩

محكمة بنها الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤

جرن . منفعة عامة . تملك بوضع اليد . تقادم

القاعدة القانونية

يؤخذ من لائحة المساحة الصادرة في سنة ١٨٥٥ ومن لائحة المقابلة أن الاجران في الوجه البحري هي ملك الحكومة وزعتها على الاراضي

المزروعة بنسبة نصف فدان لكل فدان وتجاوزت عن الضريبة المقررة عليها من بدء سنة ١٨٩٩ وذلك للمنفعة العامة. ومادام هذا شأنها فلا يصح لاحد الاهالي تملكها لنفسه خاصة .
المحكمة : -

« حيث أن المدعى يسلم في عريضة الدعوى وأوراق المرافعة بان القيراطين الطالب تثبت ملكيتهما اليه من ضمن جرن البلد
« وحيث أن شيخ البلد قرر في محضر أعمال الخبير أن الجرن لا يخص أحداً من الاهالي بالذات وانما هو من المنافع العمومية

« وحيث أنه يؤخذ من لائحة المساحة سنة ١٨٥٥ ومن لائحة المقابلة أن الاجران في الوجه البحري ملك الحكومة وزعتها على الاراضي المزروعة بنسبة نصف فدان لكل مائة فدان وتجاوزت عن الضريبة عليها من بدء سنة ١٨٩٩ وذلك للمنفعة العامة للاهلين

« وحيث أنه ينتج من ذلك أن اراضي الاجران ينطبق عليها نص الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة من القانون المدني لانها خصصت لمنفعة عامة بالفعل، ومن ثم لا يصح أن تكون الاجران قابلة للتملك بالشراء أو بوضع اليد معها طالت المدة »

(قضية الشيخ سليم عزب طحيمر ضد سالم سيد احمد الدقبري وآخرين نمرة ١٠٨ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك وصفي ابو الذهب القاضي)

المحكمة :-

عن الدفء الفرعى

« حيث ان المدعى عليه الثانى دفع بمدى اختصاص المحكمة لانه مقيم بالقاهرة ولا ت التسليم لم يقع بدمياط بل بمصر

« وحيث ان المدعى رد على هذا الدفع بأن التسليم انما حصل فى دمياط خصوصاً وان البوليسة مصدرة باسم المدعى عليه أى منه واليه ومؤيداً دفاعه هذا بدفع بقية الثمن فى دمياط ولولا ذلك لما استلم البوليسة وبالتالى البضاعة، وانه لو كان التسليم بمصر لدفع كل الثمن بها

« وحيث انه بالرجوع الى القانون التجارى فى ذلك نجد ان المادة ٩٤ تجارى أهلى تنص على ان (البضائع التى تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها فى الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك وتكون على البائع فى الحالة الثانية) وتنص المادة ١٧٠ مدنى بأنه اذا كان المتعهد به عبارة عن تقود أو اشياء معين نوعها فيعتبر ان الوفاء مشروط حصوله فى محل المتعهد

« وحيث انه مبين فى الفاتورة مصاريف الشحن (نولون ومشال وخلافه) هذا مما يؤيد ما يؤخذ من النصوص العامة وعدم الاتفاق على عكس ذلك

« وحيث انه فى هذه الحالة يكون امين النقل نائباً عن المشتري فى الاستلام

« وحيث ان هذا ما قضت به المحاكم

٣١٠

محكمة دمياط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
بضاعة . هلاكها فى الطريق . تعهد . تقود . محل
الوفاء . مكان التسليم . تعريفه . اختصاص .

القاعدة القانونية

١ - البضائع التى تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون هلاكها فى الطريق على مالكاها ما لم يوجد شرط يجمل هلاكها على البائع

٢ - اذا كان المتعهد به عبارة عن تقود أو اشياء معين نوعها فيعتبر ان الوفاء مشروط حصوله فى محل المتعهد

٣ - مكان التسليم هو المكان الذى صدرت منه البضاعة على حساب المشتري لا المكان المقيم به المشتري ولا المكان المرسل اليه البضاعة ، حتى ولو كان مشروطا كيلها أو وزنها أو معاينتها عند وصولها

٤ - ان المادة « ٣٢٩ » مدنى أهلى نصت على وجوب دفع الثمن فى الحال فى مكان تسليم المبيع فى حالة عدم وجود اتفاق على ما يخالف ذلك ، وانه اذا كان الثمن مؤجلاً يكون دفعه فى محل المشتري

٥ - المحكمة التابع لها محل تسليم المبيع أو محل اقامة المشتري هى المختصة بنظر المنازعات التى تقوم بين بائع البضاعة ومشتريها .

معتبرة ان مكان التسليم هو المكان الذي صدرت منه البضاعة على حساب المشتري لا المكان المقيم به المشتري ولا المكان المرسل اليه البضاعة حتى ولو كان مشروطا كيلها أو وزنها أو معاينتها عند وصولها (مختلط - ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ فقرة ٤٣٩٢ مجموعة أولى - شرح حلمي بك عيسى للبيع صحيفة ٤١١ - ١٢٤٥) (يراجع أيضاً حكم محكمة اسبوط الجزئية المعزز لمثل هذا المبدأ (من المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرون حكم رقم ١٩)

« وحيث ان المدعى يسند للمدعى عليه الثاني اهمالا

« وحيث انه بذلك يكون رد المدعى على هذا الدفع من وجهة حصول التسليم بدمياط غير مسقط له

« وحيث انه وان يكن المدعى عليه قصر دفعه بعدم الاختصاص على هذا السبب كما قصر المدعى رده على دحضه فان للمحكمة تبين ما اذا كان هنالك أوجه أخرى تقيد اختصاصها خصوصاً اذا كانت في دفاع المدعى ما يشير الى ذلك ضمناً، لان المحكمة ليست مقيدة في بيان الاسباب التي تبني عليها الطلبات التي تقدم اليها، فالمطروح الآن هو الاختصاص من عدمه

« وحيث ان المادة ٧/٣٤ عدت ضمن جهات الاختصاص (المحكمة الكائن بدائرتها المحل المتقضي دفع القيمة فيه)

« وحيث انه لم يتفق بنص صريح على جهة معينة للدفع ولذا يرجع الى ما يستتبع من الظروف وما يؤخذ من القواعد العامة

« وحيث ان المادة ٣٢٩ مدني أهلي نصت على وجوب دفع الثمن في الحال في مكان تسليم المبيع في حالة عدم وجود اتفاق على ما يخالف ذلك وانه اذا كان الثمن مؤجلاً يكون دفعه في محل المشتري

« وحيث ان القواعد العامة تقضي بالاداء في محل المشتري طبقاً للمادة « ١٧٠ » مدني لأن المتعهد بأدائه في هذه الحالة تقود وما نص عليه في المادة ٣٢٩ مدني يعتبر في الواقع استثناء للقواعد العامة . وقد رأى المشرع اتباع ما يحصل عادة وهو حصول البيع والدفع في وقت واحد وهذا لا يمنع من مخالفة ذلك كما يؤخذ من نص المادة نفسها ، وهنا يرجع الى القواعد العامة ما لم يوجد نص صريح على ما يخالفها

« وحيث انه يؤخذ من ظروف هذه الدعوى ان المدعى دفع جزء من الثمن في مكان التسليم والاخر سلمه للبوستة وبذا يعتبر ان جزءاً من الثمن معجل والآخر مؤجلاً ويكون دفع الباقي في محل المتعهد وهو المدعى لان التسليم تم بالشحن « وحيث انه لذلك يكون المدعى مخيراً في رفع دعواه امام أي المحكمتين محكمة البائع أو محكمة المشتري لانه دفع حصة من الثمن في دائرة كل منهما

« وحيث انه من جميع ما سبق يكون
الدفع بعدم الاختصاص على غير اساس ويتعين
رفضه

عن الموضوع

« حيث ان القانون المدني بين احكام هلاك
المبيع في المواد (٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩)
« وحيث ان هذه المواد يؤخذ منها ان
الهلاك بعد التسليم يكون على المشتري وهذا اذا
كان بأفة سماوية أو بفعل المشتري فان كان بإهمال
الغير يرجع الى القواعد العامة التي تطبق ايضاً

على البائع اذا كان له دخل في هذا الاهمال
وهذا لا يناقض المادة ٩٤ من القانون التجاري
الاهلى التي نصت على القاعدة الاساسية وما عداها
يرجع فيه للقواعد العامة (راجع بند ١٢٠٦ من
شرح البيع للحلى بك عيسى صحيفة ٣٩٣)

« وحيث ان المدعى يسند للمدعى عليه
الثاني اهمالا في طريق الشحن نتج عنه التكسير
« وحيث ان المحكمة ترى تحقيق ذلك »
(قضية حسين افندى عبد السلام خفاجى ضد وكيل
بوسنة الفورية بمصر وآخر نمرة ٢٢٩٨ سنة ١٩٢٤ .
اصدر المحكم حضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك
محمد القاضي)

قضية المحاكم الشرعية

٣١١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٠

نسب . بنوة . اقرار البنوة . تحقيق ادارى مخالف

القاعدة الشرعية

الاقرار بالبنوة حجة في ثبوت النسب من
المقر ولو ثبت بطريق إدارى أن المقر له ليس
ابنا للمقر

الوقائع :

بجلسة المحكمة العليا المشار اليها في ٢٥
ديسمبر سنة ١٩١٩ تلا احد وكلى المستأنفة
بمحضور الوكيل الثاني عنها وحضور وكيل المستأنف

عليهما وحضور الست نفوسة (احداها) ورقة
الاستئناف المتضمنة أن المستأنفة ادعت عن
نفسها وبصفتها وصية على ولدها القاصر المدعو محمد
على الشهير بعلي على المستأنف عليهما بمحكمة مصر
الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ١٣٣ سنة ١٩١٧
- سنة ١٩١٨ بأن ابراهيم افندى سعد ابن سعد
بن نصار توفى بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩١٨ بناحية
الايض بالسودان وانحصر ميراثه الشرعى في زوجته
المستأنفة الست صديقة وفي ابنه منها محمد علي
الشهير بعلي القاصر المشمول بوصايتها من غير
شريك ولا وارث له سواها ، وأن من ضمن
ما كان يملكه وتركه ميراثا عنه لها العين المحدودة
بدعواها وأن المستأنف عليهما واضعتان ايديهما

على ذلك المحدود ، وطلبت الحكم لها بصفتها المذكورة ب وفاة زوجها المتوفى وانحصار ارثه فيها وفي ابنها محمد علي الشهير بعلي المذكور من غير شريك وأمر المدعى عليهما بأن يسلمهاها المحدود المذكور لتحوزه ميراثا لها ولابنها المذكور ، والمستأنف عليهما انكرتا الدعوى بالكيفية المبينة بجوابهما وقدمت المستأنفة اثباتا لذلك مستندات رسمية بملف القضية وهي وثيقة عقد زواج وورقة ميلاد الولد واستمارة موقع عليها من المتوفى ومكتوبة بخطه تتضمن طلب الحاق الولد المذكور باحدى المدارس واعلام وصاية على الولد المذكور وغير ذلك من الادلة ، وان هذه الادلة كافية لاثبات الدعوى . ووكيل الست سكيته رد عايتها بما يتضمن أن هذه المستندات لا تثبت الدعوى وانكر التوقيع المنسوب صدوره للمتوفى وقدم اوراقا يستدل بها على أن الولد المذكور لقيط . وطلب رفض الدعوى والمحكمة قررت في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ رفض دعوى المستأنفة وانحصار ارث المتوفى المذكور فيها وفي الولد بصفته ابنا للمتوفى المذكور للاسباب التي ذكرتها التي منها (ان صديقة وان كانت قدمت اوراقا تتمسك بها على دعواها بنوة الولد المذكور للمتوفى منسوب صدورها له والمحكمة احتياطيا قررت تعيين خبير أدى مأموريته ورأى ان التوقيع المنسوب صدوره للمتوفى هو توقيعها الا ان هذه الاوراق لا تدل على بنوة الولد المذكور للمتوفى لأن

التحقيقات الادارية التي عملت بحكومة السودان ومنها اعترافات نفس المتوفى تدل دلالة صريحة على أن هذا الولد وجد لقيطا . وكثيرا ما تستعمل كلمة ابني في المحررات وغيرها لغير الابن نسباً ، اما ورقة الميلاد فلا قيمة لها لانه علم من تحريات حكومة السودان عدم وجود اصل لها) ومنها (ان هذه الدعوى مع وجود الدلائل الرسمية الدالة على اختلاقتها من قبيل الدعاوى التي يكذبها الظاهر واذن تكون مستحقة للرفض) وان هذا الحكم جاء مجحفاً بالمستأنفة ولا ينطبق على الحق والعدالة فالمستأنفة تستأنفه لان المحكمة عينت خبيراً وانتقلت معه للاطلاع على جملة توقيعات وثبت بوجه قطعي صحة التوقيعات المنسوبة للمتوفى وبهذا اصبحت جميع المستندات الرسمية حجة قاطعة في الدعوى وواجب العمل بها وبعد هذا تحكم المحكمة ضد هذه المستندات ... الى آخر ما تضمنته ورقة الاستئناف من طلب المستأنفة الحكم بطلانها ومنع معارضة المستأنف عليهما لها . وقال وكيل المستأنفة الثاني انه موافق لما جاء بورقة الاستئناف ، وقال وكيل المستأنف عليهما انه يطلب تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف واجلت القضية للنظر الى جلسة يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٢٠ هذه وفيها حضر الوكلاء المذكورون وقالوا انهم مصممون على المرافعة السابقة ابتداءً واستئنافاً

المحكمة :

« حيث ان الاخصام تصادقوا على ما جاء باجراءات محكمة اول درجة واكتفوا بها وفيها تصادقوا على وفاة المتوفى المذكور وان

٢ - الحارس القضائي يعتبر ذا يد فيصح رفع دعوى الوراثة عليه

٣ - يحق لوزارة المالية الدخول خصما ثالثا في دعوى وراثة بناء على انها صاحبة الحق في الاستيلاء على اعيان التركة المتنازع فيها اذا لم يوجد مستحق لها في درجة سابقة عليها

٤ - ان القانون اوجب احالة الدعوى الى المحكمة التي رفعت امامها من قبل اذا لم تكن المحكمة الثانية مختصة اما اذا كانت المحكمة الثانية مختصة فلا وجه للأحالة

٥ - اخو المعتق له الولاء على من اعتقه اخوه فيرثه .

الوقائع :

ادعى زين الله بك يحيى امام محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية على الخواجه حنا سمعان ووزير المالية بان الست رامزي الشركسية بنت عبد الله عتيقة وزوجة المرحوم سليمان بك حافظ بن يحيى ابن المرحوم على خطيب زاده توفيت باسكندرية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وانحصر ارثها في المدعى بطريق الولاء الشرعى لأن المتوفاة كانت مملوكة لشقيقه المرحوم سليمان بك حافظ ثم اعتقها عتقا صحيحا وتزوجها ثم رزق منها بولد اسمه محمد على ثم توفي معتقا وتزوجها سليمان افندي المذكور وانحصر ارثه في زوجته معتقة وفي ابنه منها محمد على المذكور ثم توفي ابنها هذا وانحصر ارثه في والدته المذكورة وفي عم المدعى شقيق والده

صديقة المستأنفة زوجة له كما ثبتت زوجيتها بوثيقة عقد الزواج المودعة بملف القضية « وحيث تبين من المستندات المقدمة من المستأنفة لمحكمة اول درجة مايدل صريحا على ثبوت نسب الولد المذكور لوالده المتوفى لاقارده بذلك صراحة بالورقة المحررة بخطه والتي تبين من تقرير الخبير المودع بملف القضية الابتدائية انها تحررت بخطه والاقرار المذكور حجة يعمل بها شرعا في ثبوت النسب منه وبذلك تبين ان ما حكمت به محكمة اول درجة في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم بوفاة المتوفى وزوجية صديقه المستأنفة بالابن المذكور وما جاء بالتحقيقات الادارية لا يؤثر شرعا على الاقرار الصادر كتابة من المتوفى في حق ثبوت نسب له »

(استئناف الست صديقة بنت محمد افندي ثاقب ضد الست سكينه واخرى في القرار الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ١٣١ سنة ١٧ - ١٨ . استئناف نمرة ١٥ جدول سنة ١٩ - ٢٠ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ محمد اسماعيل البرديسي والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي والشيخ مصطفى سلطان والشيخ حسين عفيف)

٣١٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٤

دعوى وراثة . واضع اليد . حارس قضائي . وزارة المالية . احالة الدعوى . عتق . ولاء . ارث اخو المعتق

القاهرة الشرعية

١ - دعوى الوراثة لا تسمع الا على

واضع اليد

ثم توفيت الست رامزى ولا وارث لها من جهة النسب اصلاً ولا من جهة الولاء الشرعى اقرب من المدعى الذى هو شقيق معتقها وقد تركت المتوفاة تركة تزيد عن ستمائة جنيه وضع الخوارجا حنا سمعان احد المدعى عليهما يده عليها بصفته حارساً من قبل المحكمة المختلطة ويعارض فى وراثته كما ان وزارة المالية تعارض بغير حق وطلب الحكم له عليهما بوفاة المتوفاة المذكورة وانحصار ارثها فيه واستحقاقه لجميع تركتها ومنع معارضتهما له فى ذلك والمدعى عليهما اعترفا بوفاة الست رامزى الشركسية المذكورة وانكرا ما عدا ذلك فاستند المدعى فى اثبات دعواه الى ورقة محررة بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ على يد المرحوم الشيخ حمزه فتح الله بان المرحوم سليمان بك حافظ تزوج بالست رامزى الجركسية بعد ان نجز عتقها وحرر كامل رقبته والى توكيل صدر من المتوفاة فى حياتها بمحكمة اسكندرية بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩١٢ ذكرت فيه انها حرم ومعتوقة سليمان بك حافظ والى اعلام تحقيق الوفاة والوراثة الصادر من محكمة اسكندرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ بوفاة محمد افندى حافظ وانحصار ارثه فى والدته المتوفاة وفى عمه المدعى وجاء بشاهدين شهدا بما انكرا من الدعوى ولم يبد المدعى عليهما مطعنا فى شهادتهما والمحكمة بناء على هذا رأت ان وزارة المالية لاتصلح خصماً فى هذه الدعوى لاتها

ليست واضحة اليد ودعوى الوراثة لاتسمع الا على واضع اليد فقررت عدم سماع الدعوى . بالنسبة لها وحكت للمدعى بما طلب بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ على الحارس المستأنف عليه الثانى . استأنفت وزارة المالية هذا الحكم لدى المحكمة العليا وقال مندوبها ان هذا الحكم جاء مضرراً بمصلحة بيت المال والدعوى غير مسموعة لأنها كانت رفعت بعينها بمحكمة اسكندرية الجزئية نمرة ١٨٤٥ وشطب فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٢ والدعوى المشطوبة تظل قائمة ومع قيامها يحرم نظرها امام محكمة اخرى والاوراق التى قدمها المدعى لاتصلح مؤيداً لسماع الدعوى كما ان شهادة الشهود كانت قاصرة وطلب الشيخ محمد بك رجب المحامى وكيل المحكوم له تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف ووكيل الحارس فوض رأى للمحكمة المحكمة :

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد فى الميعاد فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان الحكم المستأنف مما يجوز استئنافه وهو صحيح فى موضوع وراثة المحكوم له للمتوفاة لصحة اسبابه

« وحيث ان الحارس وان كان واضع اليد يجوز رفع الدعوى عليه لكن ذلك لا يمنع وزارة المالية من الدخول فى الخصومة لأنها صاحبة الحق فى الاستيلاء على التركة اذا لم يوجد مستحق لها فى درجة سابقة عليها

« وحيث ان المحكمة الابتدائية لم تهمل الدفع بسبق رفع القضية امام محكمة اخرى بل شطبت بجلسته ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٣ بناء على طلب مندوب وزارة المالية »

« وحيث ان القانون انما اوجب احالة الدعوى الى المحكمة التى رفعت امامها من قبل اذا لم تكن المحكمة الثانية مختصة اما اذا كانت الثانية مختصة فلم يوجب هذه الاحالة التى لاوجه لها والمحكمة هى المختصة بالنظر فى هذه الدعوى كما يدل على ذلك اعتراف مندوب المالية نفسه الموقع عليه بامضائه على عريضة الاستئناف الصريح فى ان قيمة التركة تزيد على ستمائة جنيه »

(استئناف حضرة صاحب الدولة وزير المالية ضد زين الله بك بحى وخفر عنه حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد بك رجب الحامى والحاجة حنا سمعان وخفر عنه حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ على هانى الحامى . نمرة ٦٤ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراعى والهيئة السابقة)

٣١٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤

مجلس ملى . اثبات وراثة . قرار . قيمته . اسلام مسيحي . مانع من الارث . اولاده القصر .

القاعدة الشرعية

١ - القرار الذى يصدره المجلس الملى بوفاة شخص وبانحصار ارثه فى آخرين ليس حكما يقطع الخصومة ويمنع من الدعوى

٢ - اذا اسلم مسيحي واستمر مسلما الى وقت وفاته فلا يرث من مورثه المسيحي

٣ - الاولاد الذين يكونون قاصرين عن درجة البلوغ وقت اسلام ابيهم يكونون تابعين فى الاسلام لايهم ويكونون محرومين من الارث مثله

٤ - الردة تمنع الارث الوقائع

« ادعى وكيل المدعى دعوى تضمنت ان الست اسكندره بنت ميخائيل بن ميخائيل شطانونى الشهيرة بذلك توفيت وانحصر ميراثها الشرعى فى اختيارها شقيقتها الست نطله والست حنينه المدعى عليهما الثالثة والرابعة وفى ولدى اخيها لايها حبشى ابن ميخائيل وميخائيل فقط وان المدعى عليهما الاولى والثانية تعارضان المدعى فى استحقاقه لسدس تركة المتوفاة بزعم أن المتوفاة شقيقا هو جرجس الشهير بجريس توفى بعدها مع ان جرجس هذا قد اعتنق الدين الاسلامى فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٧ ومضى نفسه ابراهيم خليل بموجب اشهاد شرعى وبقي على اسلامه حتى توفى بعد المتوفاة المذكورة عن اولاده القصر فرح وسعد وفكتوريا وطلب الحكم بوفاة المتوفاة المذكورة وانحصار ارثها فى ورثتها المذكورين واستحقاق المدعى لسدس تركتها وحرمان جرجس الشهير بجريس واولاده من ارثها وتسليم المدعى نصيبه من

المحدود المذكور بالدعوى الذى تحت يد المدعى
عليهن المذكورات

« واعترف وكيل المدعى عليهما الثالثة
والرابعة ب وفاة المتوفاة ووضع يد موكلته على العين
المحدودة بالدعوى وبأن موكلتيه وارثان واعتبر
منكراً لباقي الدعوى، واعترف وكيل المدعى عليهما
الاولى والثانية ب وفاة المتوفاة وانحصار ارثها في
ورثتها وهم اخوتها الاشقاء جريس والست حينه
والست نظلي فقط وبأنها تركت المحدود بالدعوى
وانكر ما عدا ذلك ودفع بأن المجلس الملى
اصدر قرارا بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ب وفاة
المتوفاة وبانحصار ارثها في اشقاتها الثلاثة
المذكورين، وطلب رفض الدعوى وقدم مستندات
من ضمنها القرار المذكور والمحكمة قررت ضم
الدفع للموضوع وكلفت المدعى الاثبات فاثبتت
الدعوى بالبينه الشرعية المزكاة التزكية الشرعية
التي لم يطعن عليها بطعن شرعى
المحكمة :

« من حيث ان المدعى ادعى دعواه
المذكورة والوكيلين عن المدعى عليهن
اجابا بما ذكر

« ومن حيث ان مادفع به وكيل المدعى عليهما
الاولى والثانية فضلا عن قصوره لا يصلح
دفعاً شرعياً لانه لا يزيد عن كونه قراراً بثبوت
وفاة ووراثه وهو ليس، حكماً يقطع الخصومة
ويمنع من الدعوى وقد قدمت صورته بملف
القضية وبذلك يكون مستحقاً للرفض .

« ومن حيث ان اسلام جرجس قد ثبت
من الاعلام الشرعى انه كان بتاريخ ١٨ فبراير
سنة ١٩١٧ وثبت من البينة الشرعية انه هو
جرجس الشهير بجريس بن ميخائيل واستمر
مسلماً الى وقت وفاته وثبت من الاوراق
المقدمة ان وفاة اسكندرة كانت في اكتوبر
سنة ١٩٢٠ وان سعد ابن جرجس المذكور
كان قاصراً وقت اسلام ابيه اذ هو من مواليد
٢١ فبراير سنة ١٩٠٩ وثبت ان فرح بن
جرجس المذكور كان قاصراً وقت اسلام ابيه
اذ هو من مواليد ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٣ كما تدل
على ذلك ورقنا الميلاد الرسميتين فيكونان
تابعين في الاسلام لايهما ومحرومين من الارث
مثله ولا عبرة بما يخالف ذلك من فرض اعتناق
غير الاسلام لانه شرعاً يكون ردة تمنع من الارث
ايضاً فالحرمان ثابت على كل حال واما فيكتوريا
بنت جرجس المذكور فعلى كل حال لا ترث
مع وجود العصبه وليس لجريس المذكور من
الاولاد سوى هؤلاء الثلاثة باتفاق الخصوم
« ومن حيث ان الدعوى قد ثبتت بالبينه

الشرعية المزكاة مراً ثم علنا التي لم يطعن
عليها بطعن شرعى »

(قضية توفيق افندى حبشى ميخائيل ضد الست
صفصف بنت حنا عبد الملك بصفتها وصية على ولديها
والست فيكتوريا بنت جرجس نمرة ١٠٨ كللى سنة
٢١ — ٢٢ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ
محمد القوصى والشيخ محمد مروان بك والشيخ حسين مخلوف)

بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٥٥ وأنحصر ريع الوقف في عتقا الواقف الاربعة عشر وهم زهرة وفدان السوداوان ومصطفى وجنفرار واسماعيل وجلبهان واحمد حلمي ورستم وفلك ناس وحيدة وحسن حسنى وشمس نور وحسين شوقي وكلفدان الابيض كل منهم وفي الست بك زاده عتيقة زوجته وان المدعى الاول يستحق في الوقف نصيباً قدره عشرة اسهم وثمانائة وثمانية وستون جزءاً من الف وخمسة عشر جزءاً من السهم باعتبار أن ريع الوقف أربعة عشر قيراطاً والقيراط أربعة وعشرون سهماً والسهم الف وخمسة عشر جزءاً وبعد مرافعات خالف المدعى الثانى فيها المدعى الاول في مقدار ما يستحقه من النصيب قال مندوب الاوقاف انه يعترف بالوقف وانشائه وشروطه وت نظر الوزارة عليه وان المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٧ اصدرت حكماً مبنياً على تصديق جميع مستحقى هذا الوقف يقضى هذا الحكم بانتقال نصيب من يموت من المتصادقين لاولاده ، والوزارة لم يسعها الا تنفيذ هذا الحكم بالنسبة للمتصادقين ثم اتفق جميع الخصوم على أن محل النزاع بينهم يتلخص فيما يأتى وهل هو بوفاة صديقه بنت رستم وحيدة عتيق الواقف تنقض القسمة ويقسم نصيب رستم وحيدة على الطبقة التالية احياء وامواتا فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات اخذه اولادهم ان كان لهم اولاد او لا تنقض القسمة بوفاة الست

٣١٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٤
وقف . انقض كل . اوقاف متعددة . قسمة . وفاة .
تصادق . نقض القسمة . حكمها .

القاعدة الشرعية

١ - التعبير بلفظ « كل » يجعل الوقف بمثابة اوقاف متعددة

٢ - بموت آخر فرد من افراد اهل الحصة تنقض القسمة ويوزع فاضل الريع على الطبقة التى تلى الطبقة المنقرضة ، فما اصاب الحى اخذه وما اصاب الميت اخذه اولاده الا من كان متصادقاً بنفسه أو بوكيل عنه فانه لا يأخذ ما يقتضيه نقض القسمة الا اذا كان مساوياً أو اقل من النصيب المتصادق عليه . فان كان أكثر اخذ نصيبه المتصادق عليه فقط ويرد الزائد على غير المتصادقين من المستحقين

٣ - التصديق في الوقف حجة يعمل به شرعاً ولو خالف شرط الواقف الوقائع :

تضمنت الدعوى الصادرة أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية المرفوعة من امين افندى لطفى المدخل فيها محمد افندى حلمى عثمان خصماً ثالثاً مدعياً على معالى وزير الاوقاف بصفته ناظراً على وقف المرحوم محمود افندى اليازجى بأن الواقف المذكور وقف اعيانا بمقتضى حجة وقفه الصادرة من محكمة مصر الشرعية

صديقة المذكورة وينتقل نصيبها بوفاتها الى اولادها خاصة ويكون نصيب الست اسما ايضا لاولاد ابنها خاصة الذين منهم المدعى ويكون نصيب محمد لولديه خاصة مع اتفاقهم على ان الست صديقة آخر اولاد رستم وحيدة موتاً أى آخر طبقتهما موتاً وان أهل الطبقة الثالثة هم تسعة احياء وامواتا وقالوا انهم جميعاً موافقون على ما بالدعوى من ترتيب الوفيات وطلبوا بيان ما يقتضيه شرط الواقف في توزيع نصيب رستم وحيدة ب وفاة الست صديقة وهل تنقض القسمة بوفاتها أولا واذا تقضت هل ينقضها يوزع النصيب الاصلى والآيل معاً أو الاصلى فقط على الطبقة التالية . والمحكمة بعد اطلاعها على حجة الوقف وعلى صورة حكم المحكمة العليا المشار اليها فهمت الخصوم بأن الوجه الشرعى يقضى بأنه بموت صديقة بنت رستم آخر طبقتهما موتاً تنقض القسمة في نصيب رستم وحيدة العتيقين المذكورين سواء كان اصلياً أو آيلاً ويوزع فاضل الربع على الطبقة التي تليها فما أصاب الحى اخذه وما أصاب الميت اخذه اولاده الا من كان متصادقاً بنفسه أو بوكيل عنه يملك التصادق ممن يوزع عليهم الربع بعد تقض القسمة فانه لا يأخذ ما يقتضيه تقض القسمة الا اذا كان مساوياً أو أقل من نصيبه المتصادق عليه فان كان أكثر اخذ نصيبه المتصادق عليه فقط ويرد الزائد على غير المتصادقين من المستحقين بانية حكمها على أن هذا الوقف بمثابة أوقاف متعددة لتعبير الواقف فيه بلفظ (كل) المقتضية ذلك

« وبما أن صديقة كانت آخر طبقتهما موتاً ففى هذه الحالة تنقض القسمة شرعاً فى وقفى العتيقين المذكورين ويوزع فاضل ريعهم على الطبقة التي تلى طبقتهما فما أصاب الحى اخذه وما أصاب الميت اخذه فرعه وذلك فى النصيب الاصلى والآيل معاً . وأن التصادق يعمل به شرعاً ولو خالف شرط الواقف . طعنت الست زينب هانم كريمة محمد افندي الخليدى فى هذا الحكم أمام المحكمة العليا قائلة أنه يتعداها وطلبت الغاء لأنه لا ينطبق على شرط الواقف ولا على التصادق المنوّه عنه وأن القسمة لا تنقض بموت صديقة وان كانت آخر اولاد رستم وحيدة موتاً لانها انما تنقض فى الطبقة التي تلى اولادها طبقاً للاصول الشرعية وأن التفسير المذكور فيه من الغموض ما يمنع من السير على مقتضاه الى آخر ما جاء بعريضة الطعن والمذكرة الملحقة بها

« ومندوب المالية فوض رأى للمحكمة والمستأنف عليه الثانى طلب تأييد التفسير المستأنف المحكمة :

« حيث ان الطعن قدم ممن يتعدى اليه الحكم والحكم المطعون فيه صحيح بصحة اسبابه ولم تأت الطاعنة بشيء مقبول »

(استئناف الست زينب هانم وحضر عنها فضيلة الاستاذ الشيخ السيد مصطفى الفلكي المحامى ضد معالى وزير الاوقاف ومحمد افندي حلمى عثمان نمرة ١٢٦ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد المطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى)

٣١٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٠

وقف . وصية . اقارب . معناها . رحم محرم .

القاعدة الشرعية

١ - من المنصوص عليه ان هناك خلافا بين الأمام وصاحبيه في المراد من الاقارب في الوقف والوصية . فذهب الأمام انها خاصة بالرحم المحرم ولا يكون لأقل من اثنين ، وعندها يشمل الرحم المحرم والرحم الغير المحرم ويطلق على الواحد أيضاً . وكلا القولين مرجح ، لكن اذا وجد في كلام الواقف أو الموصى بعد هذه الصيغة لفظ (الاقرب فالاقرب) لا يتعين الجمع اتفاقاً لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيراً للأول ويدخل فيه المحرم وغيره

٢ - أن هذا النص يعطى القاعدة الآتية : « اذا وجد في كلام الواقف أو الموصى ما يكون اسم فرد ويصح ان يكون تفسيراً للأول أى لفظ الاقارب من جهة عدم ارادة الجمع (كلفظ الأحموج والأضعف) لا يكون هناك خلاف بين الامام وصاحبيه لا في ارادة الواحد من لفظ الاقارب ولا في شموله للمحرم وغيره »

المحكمة : —

« حيث ان الواقف شرط في كتاب وقفه ان الالف جنيته باقى المبلغ المذكور بكتاب

وقفه تصرف سنوياً للفقراء من اقارب الواقف ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ويقدم في ذلك الاحوج فالاحوج والاضعف فالاضعف ، واذا اتقضى الفقراء من اقارب الواقف او لم يوجد اقارب فقراء يضم المبلغ المذكور ويلحق بباقي ريع الوقف . . . الى آخر ما ذكره » وحيث ان النزاع بين الخصوم ينحصر

في ان الاقارب المذكورين في هذا الشرط تشمل الرحم المحرم وغير المحرم او تختص بالقرب الرحم المحرم

« وحيث ان المنصوص عليه ان هناك خلافاً بين الامام وصاحبيه في المراد من الاقارب في الوقف وفي الوصية . فذهب الامام انها خاصة بالرحم المحرم ولا يكون لأقل من اثنين وعندها يشمل الرحم المحرم والرحم الغير المحرم ويطلق على الواحد ايضاً ، ونص على ان محل الخلاف اذا لم يذكر الواقف او الموصى مع هذا الاقرب فالاقرب ، فاذا ذكر ذلك لا يتعين الجمع اتفاقاً لأن اقرب اسم فرد خرج تفسيراً للأول ويدخل فيه المحرم وغيره . ونصوا على ان مذهب الامام هو الصحيح والمفتى به ونقل في حاشية الدر للشيخ عبد الحليم عن الناصحي ترجيح مذهب الصاحبين

« وحيث ان المفهوم من هذه النصوص ان هناك اختلافاً في الترجيح وانه اذا وجد في كلام الواقف او الموصى ما يكون اسم فرد ويصح ان يكون تفسيراً للأول من جهة عدم ارادة الجمع لا يكون هناك خلاف بين الامام وصاحبيه لا في ارادة الواحد من لفظ الاقارب ولا في شموله للمحرم وغيره

والمفهوم عرفاً فيما اذا وقف على اقاربه وقال بعد ذلك : فاذا لم يوجد لى اقارب فقراء الخ ، ان المراد بهم القريب الرحم ولو كان غير محرم، وعرف الواقف هو العرف اليوم لتقارب الزمنين وهو مع هذا اقرب اغراض الواقفين « وحيث انه بناء على ذلك ترى المحكمة ان الشرط المذكور لا يختص بالرحم المحرم »

(قضية عبد الباقي بن احمد وآخر ضد حضرة صاحب السعادة (المرحوم) على شعراوى باشا بصفته ناظر اوقاف المرحوم عمر سلطان باشا نمرة ٦٨ سنة ١٩-٢٠ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ احمد هارون والشيخ محمود محمد حسين والشيخ عبد الحميد ابراهيم)

« وحيث ان المحكمة ترى في الشرط المذكور انه يوجد في كلام الواقف ما يصح ان يكون تفسيراً للاقارب من جهة عدم ارادة الجمع منه وهو قوله الاحوج فالاحوج والاضعف فالاضعف لان الاحوج والاضعف اسم فرد كلفظة الاقرب، وحينئذ يكون لفظ الاقارب في كلام الواقف هنا شاملاً للواحد والمتعدد ويدخل فيه المحرم وغيره كما اذا عبر بلفظ الاقرب فالاقرب بعد التعبير بالاقارب « وحيث انه فضلاً عن ذلك كله فان كلام الواقف يفهم على حسب المتعارف في زمنه،

فتاوى شرعية

والدم، ويضاف الباقي لأصل غلة الوقف. فاذا تحقق الشرط الاول وحرم الناظر المستحق بين توقيع الحجز وفك الحجز ولكن لم يصرف لأولاد المستحق شيئاً مما كان يخص والدم في مدة الحرمان إما لانهم غير فقراء أو لانهم وجدوا ما سدوا به رمقهم فلا يجوز له والحالة هذه ان يصرف لهم شيئاً عن المدة الواقعة بين توقيع الحجز وفك الحجز مما كان يستحقه والدم لان الصرف لم انما شرط على سبيل الصدقة وهو مقيد بوقت الحاجة وقد انتهت ويجب على الناظر ان يضم جميع نصيب المحروم لأصل غلة الوقف

٣١٦

فتوى شرعية

صادر من فضيلة المفتي

بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . حرمان . صرف استحقاق المحروم لاولاده
الفقراء . عدم صرفه وقت الحاجة . رد لأصل الغلة

القاعدة الشرعية

شرط واقف حرمان المستحق الذي يتداين أو يتسبب في رفع دعوى أو توقيع حجوزات على الوقف وقال ان كان له اولاد وكانوا فقراء فيقدمهم الناظر في الصرف لهم على سبيل الصدقة عن غيرهم لأجل سد رمقهم وحفظ حياتهم، وما يصرف لهم يحسب مما كان يخص

السؤال

سأل ناظر وقف في رجل وقف أوقافاً وشرط فيها ان لا يدفع ناظر الوقف شيئاً من غلته في دين يتداينه مستحق من مستحقه ، وكل من تداين منهم واحال بدينه على الوقف أو تسبب في رفع دعوى أو توقيع حجوزات على الوقف في هذا الشأن كان محروماً من استحقاقه وان كان له اولاد وكانوا فقراء قدمهم الناظر في الصرف لهم على سبيل الصدقة من غيرهم لاجل أن يسدوا رمقهم ويحفظوا حياتهم ، وما يصرف لهم على هذا الوجه يحسب مما كان يخص والدهم ويضاف الباقي لاصل غلة الوقف ، فان سدد المدين ما عليه من الدين واستقام في جميع اموره عاد مستحقاً كما كان ، وان عاد للتداين بعد ذلك وترتب (الخ) ثم ان احد المستحقين تسبب في توقيع حجوزات على الوقف بسبب الدين الذي تداينه وكان ذلك بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٤ ثم سدد المدين المذكور دينه وقد اعلن الدائن نظار الوقف بأن المدين سدد دينه وانه فك الحجز المتوقع على المدين بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وان المدين المذكور استقام في جميع اموره وعاد مستحقاً كما كان على حسب شرط الوقف فما الذي يفعله الناظر في نصيب هذا المحروم في التاريخ بين توقيع الحجز وفك الحجز المذكور فهل يصرفه لاولاده مما كان يخص والدهم في مدة الحرمان بقدر ما يسدوا به رمقهم

ويحفظوا حياتهم كما هو شرط الوقف والباقي يضاف الى اصل غلة الوقف . افيدوني ؟

الجواب

« من حيث ان الوقف شرط في كتاب وقفه ان لا يدفع ناظر الوقف شيئاً من غلته في دين يتداينه مستحق من مستحقه وكل من تداين منهم واحال بدينه على الوقف أو تسبب في رفع دعاوى أو توقيع حجوزات على الوقف في هذا الشأن كان محروماً من استحقاقه فيه وان كان له اولاد وكانوا فقراء قدمهم الناظر في الصرف لهم على سبيل الصدقة عن غيرهم لاجل ان يسدوا بذلك رمقهم ويحفظوا حياتهم ، وما يصرف لهم على هذا الوجه يحسب مما كان يخص والدهم ويضاف الباقي لاصل غلة الوقف فان سدد المدين المذكور ما عليه من الدين واستقام في جميع اموره عاد مستحقاً كما كان الخ فيعمل بشرطه بمعنى ان أحد المستحقين اذا ارتكب واحداً من هذه الاشياء أو كلها كان محروماً من الاستحقاق ووجب على الناظر أن يقدم اولاده في الصرف لهم عن غيرهم على سبيل الصدقة ان كانوا فقراء لأجل ان يسدوا رمقهم وما بقي يضيفه الناظر لاصل غلة الوقف

وحيث علم من السؤال ان الناظر لم يصرف على هؤلاء الاولاد في المدة الواقعة بين توقيع الحجز وفكه اما لانهم غير فقراء اولانهم وجدوا ما يسد رمقهم فلا يجوز له والحالة هذه أن

بالطلاق . فيسوغ للزوج المسلم المصرى الموجود
في اوروبا أن يوقع الطلاق على زوجته المسيحية
أمام المأمور الشرعى المصرى بالقنصلية المصرية
الموجودة في اوروبا

السؤال

سؤال ورد من وزارة الحقانية - شخص
مصرى مسلم تزوج بمسيحية في بلاد فرنسا وتحرر
عقد الزواج على الطريقة المتبعة في تلك البلاد
على يد المأمور المختص لتحرير هذه العقود
وذلك لعدم وجود موظف مصرى يقوم باجراء
العقد في ذلك العهد ورزق منها بفلام ذكر
ولعدم حسن المعاشرة بينهما وعدم امكان
التوفيق يرغب في تطليقها فهل يتيسر له ان
يطلقها أمام المأمور الشرعى المصرى بالقنصلية
المصرية على اساس العقد المشار اليه . ونص
صورة عقد الزواج كالاتى (صورة طبق الاصل
بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ من وثيقة الزواج
المحررة في ٣١ مارس سنة ١٩٢١ بمعرفة الموظف
المختص بتحرير عقود الاحوال الشخصية بمدينة
الهافر بأنه قد حضراً مامه كل من : . . . البالغ
من العمر ٢٣ سنة ابن فلان طالب بمدرسة
الطب ومولود في خانيا من اعمال جزيرة كريت
في ٢ ابريل ١٨٩٧ ومقيم بالهافر بشارع جول
انسبل نمرة ٣٥ والآسة انطوانيت مارى
استيفانى بيريت جارين بنت الخواجه فرانسو
جارين المهندس المقيم بالهافر المولودة في بيزانسوت

يصرف لهم شيئاً عن المدة الواقعة بين توقيع
الحجز وفكه مما كان يستحقه والدم لأن
الصرف لهم انما هو على سبيل الصدقة وهو
مقيد بوقت الحاجة كما مر وقد اتقضت. وحينئذ
يجب على الناظر ان يضم جميع نصيب المحروم
المذكور لاصل غلة الوقف ما

مفق الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٣١٧

فتوى شرعية

صادر من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٥

مسلم . كتائية . زواجه حسب طريقة البلد الموجود
فيه . صحة . شهود مسلمين . ليس شرطاً . طلاق .
أمام القنصلية المصرية .

القاعدة الشرعية

١- يجوز للمسلم وهو في اوروبا ان يتزوج
الكتائية على الطرق المتبعة في البلد الموجودين
فيه على يد المأمور المختص بتحرير مثل هذه
العقود . فاذا كان الرجل والمرأة مكلفين واجريا
عقد زواجهما بايجاب من احدهما وقبول من الاخر
في مجلس العقد امام شهود فاهمين أن ما اجرياه
امامهم هو عقد زواج كان العقد صحيحاً وتترتب
عليه اثاره . ولا يشترط لصحته ان يكون الشهود
فيه مسلمين كما لا يشترط ان يصدر منهما امام
قاضي الشرع أو مأذون مختص

٢- من ملك عقدة النكاح ملك حلها

أن يوقع الطلاق على زوجته المسيحية امام
المفوضية المصرية

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٣١٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٤

ناظر اصيل . عزل الناظر المنضم . استحقاق .
عمارة . ترميم .

الاعادة الشرعية

١ - لا ينعزل الناظر الاصيل بمجرد عزل

الناظر المنضم اليه

٢ - الصرف على المستحقين مع احتياج

ايعان الوقف للعمارة والاصلاح غير جائز شرعاً

السؤال

سأل سائل بما صورته وقفت : الست ١٠٥ م

وقفا بحجة من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٦

ديسمبر سنة ١٩٠٦ شرطت فيه شروطاً منها ان

يبدأ من ربيع ما وقفته بالحجة المذكورة للاستغلال

بعمارة واصلاحه وما فيه البقاء لعينه ، ومنها ان

النظر على هذا الوقف من بعدها يكون لجناب

باسيلي بك يوسف ثم من بعده لابنه انطون - وقد

توفيت الواقعة المذكورة وتوفى بعدها باسيلي بك

المذكور قال النظر لابنه انطون وقد حكمت

المحكمة الشرعية بضم ناظر يشترك معه في ادارة

في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٧ والبالغ عمرها ٢٥ سنة
وقرر الطرفان الواحد بعد الآخر ان كلا منهما
يريد ان يتخذ الآخر زوجاً له ، وعلى ذلك
اعلن الموظف المذكور باسم القانون ان ...
صار زوجاً لانطوانيت ماري استيفاني بيريت
جارين وقد تلى هذا العقد على الزوجين ووالد
الزوجة ووالدتهما والشهود ووقعوا كلهم مع
الموظف السابق ذكره ولم يحصل اى معارضة في
تحرير هذا العقد . وقد قرر الزوجان انه لم يسبق
ابرام اى عقدينهما بشأن اموالهما اثناء قيام الزوجية

الجواب

على ما تضمنه هذا السؤال وما جاء
بصورة وثيقة الزواج المراقبة له وبحيث انه
يجوز في الشريعة الاسلامية تزوج المسلم بالكتائية
مسيحية كانت او موسوية متى كانا خاليين من
موانع الزواج فاذا كان العاقدان في حادثة
السؤال المينان في صورة وثيقة الزواج المراقبة
للسؤال مكلفين واجرياً عقد زواجهما بايجاب
من احدهما وقبول من الاخر في مجلس العقد
امام شهود سامعين معاً فاهمين ان ما اجرياه
امامهم هو عقد زواج كان العقد صحيحاً وتترتب
عليه اثاره ولا يشترط لصحته ان يكون الشهود
فيه مسلمين كما لا يشترط ان يصدر منهما امام
قاضى الشرع او مأمور مخصص ومن ملك عقدة
النكاح ملك حلها بالطلاق . ومن ذلك يعلم انه
يسوغ للزوج المسلم المصرى في حادثة السؤال

٣١٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . ناظران . انفراد احدهما . خصومة .
جواز الانفراد .

القاعدة الشرعية

الناظران كالوصيين لا ينفرد احدهما
بالتصرف بدون اذن الآخر او اجازته فيما عدا
ما استثنى . ومن جملة ما استثنى الخصومة فلا أحدهما
الانفراد بها

السؤال

سأل سائل بما صورته :- غصب بعض الناس
احدى دور الوقف وامتنع من الخروج منها فهل
لاحد الناظرين على هذا الوقف ان ينفرد بمخاصمة
غاصب احدى هذه الدور ويطلب اخلائها
لاخراجه منها بحجة أن احد الناظرين له الانفراد
بالخصومة ارجو افتائي .

الجواب

قال في الفتاوى المهدية بصحيفة ٦٣٥ جزء
٢ ما نصه : سئل في وقف قرر عليه القاضي
ناظرين معا فتصرف احدهما فيه بغير اذن الثاني
فهل يكون تصرفه بغير اذن صاحبه أو توكيله له
في التصرف صحيحا ام لا . وهل اذا ادعى احد
الناظرين على شخص بمحق للوقف المذكور لا تسمع

الوقف وتنفذ ذلك بضم سيدتين اليه من
المستحقين ، ثم حكم أخيراً انتهائياً بعزل الناظرتين
المنضمتين اليه لحياتهما وصارت بعض اعيان
هذا الوقف محتاجة للعمارة والاصلاح ولكن
المستحقين مع هذا يريدون الاستيلاء على حصتهم
في ريع هذا الوقف صارفين النظر عن شرط
البدء بالعمارة والاصلاح . فهل ترى فضيلتكم مع
ذلك ان انطون المذكور لا يزال ناظراً على
الوقف وان المستحقين لا حق لهم في المطالبة
بمخصصهم في الريع ما دامت الاعيان الموقوفة
للاستغلال محتاجة للعمارة والاصلاح كما ذكر .
ارجو اجابتنا على ذلك بما يقتضيه الوجه الشرعى

الجواب

لا يزال انطون المذكور ناظراً على الوقف
المرقوم ولا ينعزل بمجرد عزل الناظرتين المنضمتين
اليه أما الصرف على المستحقين مع احتياج اعيان
هذا الوقف للعمارة والاصلاح فغير جائز شرعاً
لان البدء بالصرف على العمارة والاصلاح واجب
قبل الصرف على المستحقين . وهذا حيث كان
الحال كما ذكر في السؤال والله اعلم

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

دعواه الا اذا ادعى الناظر الآخر معه بذلك الحق أو وكله في الدعوى. اجاب الناظران كالوصيين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون اذن الآخر أو اجازته فيما عدا ما استثنى ومن جملة ما استثنى الخصومة فلاحدهما الانفراد بها والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٣٢٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . ملك . اجارة طويلة . اجر النخل
زيادة فاحشة .

القاعدة الشرعية

من اجر عينا مملوكة له لمدة طويلة وبعد انعقاد الاجارة وقفها ثم زاد اجر مثلها من نفسه لكثرة رغبات الناس فيها زيادة فاحشة فتعرض على المستاجر فان رضىها فهو اولى من غيره والا تفسخ الاجارة وتؤجر لغيره . ولا يجوز للمستاجر التمسك بالاجرة التي حصل الاتفاق عليها من قبل وقت ان كانت العين مملوكة

السؤال

سأل سائل في سيدة تملك منزلا اجرته ١٥ سنة وبعد عقد الايجار وقفته على نفسها ، ثم من بعدها على جهة خيرية وماتت بعد ذلك وانتقل الوقف لجهة الخير ولم تنته مدة الايجار التي تعاقدت عليها مع المستاجر قبل الوقف ،

وقد اصبح المنزل المذكور يساوى من الاجرة أضعاف ما هو مؤجر به ، فهل لناظر الوقف طلب زيادة الاجرة باجر المثل او يكون المستاجر ملزما بتلك الزيادة أو ليس لناظر الوقف أن يطلب زيادة عما حصل الاتفاق عليه بين المستاجر وبين الواقعة ، لان عقد الايجار حصل والعين مملوكة لها ، ولا يكون المستاجر ملزما بزيادة الاجرة باجر المثل باعتبار انه يملك حق الانتفاع بالعين في مدة الايجار بالقيمة التي حصل الاتفاق عليها وقت ان كانت العين مملوكة افيدوا ؟

الجواب

إذا كانت عين الوقف مؤجرة وزاد اجر مثلها من نفسه لكثرة الرغبات لا للتعت في اثناء مدة الاجارة زيادة فاحشة تعرض على المستاجر فان رضىها فهو اولى من غيره ويعقد معه عقد ثان بالاجرة الثانية وتلزمه من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه عن المدة الماضية الا المسمى فاذا لم يقبل المستاجر الزيادة العارضة في اثناء مدة الاجارة يفسخ العقد وتؤجر لغيره وبناء على ذلك يكون لناظر الوقف المذكور مطالبة المستاجر بتلك الزيادة ولا يجوز للمستاجر التمسك بالاجرة التي حصل الاتفاق عليها وقت ان كانت العين مملوكة وهذا ما تقتضيه نصوص فقهاءنا كما يعلم ذلك من مراجعة التوير وشرحه الدر المختار ورد المختار عليه بصحيفتي ٦١٦، ٦١٧ من الجزء الثالث طبعة اميرية سنة ١٢٨٦ هجرية ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

قضا المحاكم المختلطة

٣٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩٢٥

حجز . وطني على وطني . تثبته اختصاص . وصاية .
مسيحي . بطريكخانات . مجلس ملي . مجلس حسي .
القاعدة القانونية

١ - اذا وقع وطني حجزاً على ما لمدينه
الوطني تحت يد اجنبي كانت المحاكم المختلطة
مختصة بالحكم في تثبيت هذا الحجز^(١)

٢ - استقر رأي القضاء المختلط بصفة
نهائية قطعية على ان تعيين الاوصياء على القصر
من ابناء المصريين المسيحيين يكون من
اختصاص البطريكخانة التابع لها المتوفى . وهذا
الاختصاص خاص بالبطريكخانة دون سواها
واختصاصها في تعيين الاوصياء ليس اختيارياً بل
هو الزامي يخضع له الكل على السواء^(٢)
(استئناف عارف غطاس ورشيد كرامه ضد ميشيل
كرامه . رئاسة جناب المستشار هانسون)

(١) راجع بهذا المعنى ايضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٦ فبراير سنة ١٩١٩
ومندرج بمجموعة الاحكام المختلطة سنة ٣١ ص ١٦١
(٢) وقد ذكرت محكمة الاستئناف المختلطة في حيثيات حكمها ما يأتي :
راجع بهذا المعنى الاحكام العديدة الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة منها حكم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٣
(راجع مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٢٤ ص ١٤٩) وفيه اعلنت محكمة الاستئناف المختلطة اختصاص بطريكخانة
الكلدانين للحكم بصحة الوصية وبأن اختصاصها الزامى وان لها وحدها دون سواها السلطة بنظر المنازعات
الخاصة بالوصايا . ومنها حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة ايضاً بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٧ (راجع مجموعة
الاحكام جزء ٢٩ ص ٤٧٣) وفيه اعلنت محكمة الاستئناف المختلطة بأن للبطريكخانات وحدها دون سواها حق تعيين
الاوصياء على القصر التابعين لها . وحكم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ مجموعة الاحكام المختلطة جزء ٣٣ ص ١٦٢
وحكم ٩ مارس سنة ١٩٢١ (وهو حكم لم ينشر) وفيه اعلنت محكمة الاستئناف المختلطة (بأن بطريكخانة
الروم الكاثوليك هي السلطة الوحيدة المختصة بتعيين وصي على القصر التابعين لها) وبهذا المعنى ايضاً الاحكام
الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ و ٢ مارس سنة ١٩٢٢ راجع مجموعة الاحكام جزء ٢٤ ص ١٤٩ وجزء
٣٤ ص ٢١٤ وفيهما اعلنت محكمة الاستئناف المختلطة بأن جميع الطوائف غير الاسلامية متمتعة بالامتيازات
والسلطات القضائية الخاصة بالاحوال الشخصية سواء صدر لها فرمان او لم يصدر اذ كلها في هذا سواء)
وحكم ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وحكم ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ اضاف الى ذلك صراحة بأن سلطة البطريكخانة
تكون اختيارية فقط في مسائل الموارث . واما في باقي المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية فهي سلطة اجبارية
وحكم سنة ١٩٢٢ اعلن من ضمن ما اعلن أن بطريكخانة الموارثة تملك وحدها دون سواها حق الاذن
لوصي بأن يرهن عقارات القاصر
وقد تأيد قضاء محكمة الاستئناف المختلطة بقضاء محكمة الاستئناف الاهلية التي اصدرت احكاماً عدة بهذا
المعنى . منها حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ وحكم آخر تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ . وفي الاول اعلنت
ان بطريكخانة الارمن الارثوذكس هي السلطة الوحيدة المختصة بتعيين وصي على القاصر دون المجلس الحسي
وقد اعلنت هذا بالرغم من عدم استحصال بطريكخانة الارمن الارثوذكس على أمر عال بأنشاء مجلس ملي لها
وفي الثاني اعترفت بسلطة بطريكخانة الروم الكاثوليك بالرغم من عدم صدور دكرتو يأذن لها في تأليف مجلس
ملي مثل البطريكخانات الاخرى (راجع مجلة الحمام سنة ١ ص ١٨٩ وسنة ٣ ص ٣٩٨)

تعليل

١- اشارت محكمة الاستئناف الى سبق صدور احكام منها بتاريخ ٢٥ مارس سنة ٩١٥ (راجع المجموعة جزء ٢٧ ص ٢٤٤) وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ٩١٨ (مجموعة جزء ٣٠ ص ٢٢٨) وقالت أن هذه الاحكام طبقت نفس القاعدة المبينة في الفقرة الاولى من القاعدة الثانية التي تشترط لصحة تصرفات الاب بصفته ولياً شرعياً على اولاده القصر توفر الشروط المبينة في المادة ٤٢٢ من كتاب الاحوال الشخصية

٢- اشارت محكمة الاستئناف في حكمها ايضاً الى الحكمين الصادرين منها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ٩٠٦ (مجموعة سنة ١٨ ص ١٠٣) وحكم ٢٥ مارس سنة ٩١٥ (مجموعة سنة ٢٦ ص ٢٤٤) تطبيقاً للفقرة الاخيرة من القاعدة الثانية التي قضت بأن مثل هذه التصرفات تقع باطلاً بطلاناً تاماً لانعدام اهلية الولي الشرعي وان هذا البطلان يمكن الاحتجاج به على حامل السند ولو كان سليم النية. و اشار الحكم ايضاً الى رأي العلامة ليون كان في كتابه «شرح القانون التجاري جزء ٤ نبذة ٤٨٨ و ٤٩٢ و ٤٩٤»

٣٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٧ يونيو سنة ١٩٢٤

اجارة . مستأجر . خصومة . ضد المستأجر القديم . ضد المالك . احوال .

القاعدة القانونية

١- المستأجر الجديد الذي يجد جزء من

٣٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٧ يونيو سنة ١٩٢٤

سندات . شروطها . عدم استيفاء شروطها . توكيل . اب . ولاية شرعية . استدانة . بطلان .

القاعدة القانونية

١- ان السندات التي لا تكون مستوفية الشروط اللازمة لها قانوناً كأن تكون خالية من التاريخ ومن بيان أن القيمة وصلت تعتبر ناقصة وتكون بمثابة توكيل لتحصيل قيمتها . وبناء عليه يصح للمدين أن يتمسك ضد حاملها بجميع الواجه التي كان له أن يتمسك بها ضد الدائن الاصلى

٢- السندات التي يمضيها الاب بصفته ولياً شرعياً على اولاده القصر في وقت لم تتوفر فيه شروط الولاية الشرعية المبينة في المادة ٤٢٢ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية تقع باطلاً بطلاناً اصلياً لانعدام اهلية محررها . وهذا البطلان يصح الاحتجاج به ضد حامل السندات ولو كان سليم النية (والشروط التي نصت عليها المادة ٤٢٢ هي ان يكون الاب عدلاً محمود السيرة او مستور الحال اميناً على حفظ المال . فاذا كان كذلك يكون له التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما)

(استئناف اسماعيل شرين بك بصفته وصياً شرعياً على اولاد احمد عرابي ضد البنك البلجيكي للغارج)

وأصبح لا علاقة له بالبنك سقط حق انتفاعه
بمحل السكن ووجب عليه اخلاء المحل والا
اعتبر غاصباً وحق لقاضى الامور المستعجلة
الحكم باخراجه

٣- للسيد الحق في رفت مخدمه متى اراد
ولكن بدون الاخلال بحق المستخدم في طلب
التعويضات اذا حصل رفته في وقت غير لائق
(استئناف البنك العثمانى ضد فوسكولو . رئاسة
جناب المستشار هو)

٣٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤
حكر . اجارة . اجرة المثل . تصقيع . زيادة الحكر .
تقدير الزيادة . النسبة بين الحكر القديم والحكر الجديد
القاعدة القانونية

١- الاحتكار هو عقد اجارة . ولا يصح الا
اذا كان الحكر بأجرة المثل لا اقل منها
٢- اذا طلب من القاضى تقدير الحكر
فيجب عليه عدلاً أن يتحقق أولاً من اجرة مثل
الارض المحتكرة كأجرة الارض المجاورة أو
الارض المائلة للارض المحتكرة . وبعد التحقق
من ذلك يبحث ان كانت الزيادة الطارئة حدثت
بسبب العمارة والبناء الذى اقامه المحتكر فيها أم لا
وعليه أن يراعى بعد ذلك قيمة الحكر الاصلية
التي حددها المحكر أن اقتضى الحال ذلك . على
ان قيمة الحكر الاصلية يجب أن لا يكون لها
تأثير كبير في تقدير اجرة المثل يجعل قيمة الحكر

الاطيان المؤجرة له مشغولا بزراعة المستأجر
القديم له الحق في رفع الدعوى عليه رأساً

٢- اذا وجد المستأجر الجديد الآلة الرافعة
المخصصة لرى الاطيان تالفة وتحتاج الى نفقة
اصلاح وشراء عدد جديدة بدل العدد الناقصة
أو التالفة ليس له ان يقاضى المستأجر القديم
بذلك بل له ان يرفع دعواه على المالك ، والمالك
وشأنه مع المستأجر القديم
(استئناف محمود بك جلال ضد دتار مارو . رئاسة
جناب المستشار هانسون)

٣٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤
اجارة . قانون تخفيض الاجارات . قاضى الامور
المستعجلة . اختصاص . حق السكنى . مدير البنك .
جزء من مرتبه . مستخدم . رفت . تمويض
القاعدة القانونية

١- ان قانون الاجارات الصادر في
سنة ١٩٢١ لم ينسخ اختصاص قاضى الامور
المستعجلة بنظر دعاوى الاخلاء المبنية على ان
السكن زالت صفة وضع يده لانهاء مدة عقده
فأصبح وضع يده بغير وجه حق (راجع بهذا
المعنى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة في ١١ ابريل سنة ١٩٢٣ مجموعة الاحكام
سنة ٣٥ ص ٣٥٤)

٢- حق السكنى في شقة من العمارة الذى
يعطيه البنك لمدير البنك انما هو جزء من مقابل
مكافأة المدير على عمله . فاذا انتهت مدة خدمة المدير

زهيدة جداً بدرجة لا تتناسب مطلقاً مع القيمة الحقيقية للأرض المحكرة

(استئناف وقف القاضى احمد النوبى ضد الست مارية دبانة . رئاسة جناب المستشارفو)

تعليق

كان ناظر وقف القاضى احمد النوبى (الجارية فيه الارض الكائنة بشارع نوبار باشا بمصر وقائمة فيه المارة الكبيرة المشهورة بعمارة دبانة) . قد طلب من المحكمة ان تحكم بالزام المحتكر بزيادة الحكر المربوط اصلاً على الارض المحكرة وتعديل فيما بعد . فدفع صاحب البناء بأنه عند تقدير اجرة المثل يجب ان تتخذ قيمة الحكر الاصلية اساساً فتزاد الاجرة بنسبة معلومة . ولكن المحكمة خالفها في هذا الرأي وقالت ان قيمة الحكر الاصلية يجب ان لا تؤثر في تقدير اجرة الارض المحكرة دائماً . بحيث اذا كانت اجرة الارض المحكرة طفيفه جداً فتقدر اجرة المثل بحسب ما تساويه اجرة الاراضى المجاورة او الاراضى المماثلة بدون اتخاذ الاجرة الاصلية اساساً للتقدير . وفي هذه القضية كانت قيمة الحكر

الاصلية مقدرة من مائة سنة تقريباً وكانت زهيدة جداً واجرة المثل بحسب الحالة الحاضرة الآن تزيد اضعافاً مضاعفة على قيمة الحكر الاصلية . فان اتخذت القيمة الاصلية اساساً للزيادة فان قيمة الحكر تبقى زهيدة ايضاً غير متناسبة مع ظروف الزمان وظروف المكان وغير متناسبة مع اجرة المثل في هذا الزمن . فلماذا اعلنت المحكمة في اسباب حكمها ان قيمة الحكر الاصلية يجب ان لا تؤثر في اجرة المثل الحالية دائماً لان الواقف الذى وقف الارض من مدة زمنية لا يمكن ان يكون في نيته حرمان اهله وذوى قرابته الذين وقف عليهم ارضه لمصلحة اشخاص اجانب عنهم (وهم المحتكرون) اصبحوا ينتفعون بالارض ويحصلون على ايجارات عالية جداً في الوقت الذى يكون فيه اولاد الواقف ينتفعون بحكر زهيد جداً قد لا يبلغ عشر معشار ما ينتفع بها اصحاب البناء وبناء على هذه القاعدة رفعت الحكر من سبعة قروش صاغ (وهى قيمة الحكر الاصلية) الى ٣٠٠ جنيه مصرى أى زادت الحكر زيادة على ٤٠٠٠ مرة .

قضاء المحاكم الأجنبية

اليوم الذي يقر فيه بالتزوير فاعله او يحكم فيه بثبوته ولكن لا يمكن تطبيق هذه المادة ومد اجل الاستئناف يشترط ان يكون الحكم المطعون فيه قد بنى وأسس على الورقة المزورة

٣٢٨

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٤
انتخابات . قرارات انتخاب . اكتسابها للقوة النهائية

القاعدة القانونية

ان مثل القرارات التي تصدر في مسائل الانتخابات مثل الاحكام العادية التي تصدر من المحاكم النظامية تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه متى اصبحت نهائية غير قابلة للطعن .

٣٢٩

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤
اعلان . حكم غيابي . بلاد اجنبية . نيابة . ميعاد الطعن . عدم امكان اوصول الاعلان .

القاعدة القانونية

اعلان الحكم الغيابي الصادر ضد احد الاجانب المقيم في بلده يصح قانونا باعلانه الى النيابة العمومية اذا استوفى شروط الفقرة

٣٢٦

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣
وعد بالزواج . اغواء . تعويض . اثبات . مبدأ اثبات بالكتابة .

القاعدة القانونية

انه وان كان من الضروري لصحة تطبيق المادة « ٣٤٠ » من القانون المدني ان يكون اغواء البنت قد اقترن بوعد من اغواها بالتزوج بها الا انه عندما يطلب التصريح باثبات الاغواء بالبينه لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة لا يشترط ان يكون تاريخ الورقة التي اعتبرت مبدأ ثبوت بالكتابة حاصل في زمن الاغواء

٣٢٧

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣
استئناف . ورقة مزورة . ميعاد الاستئناف . مادة ٤٤٨ فرنساوي و ٣٥٩ أهلي .

القاعدة القانونية

انه بحسب احكام المادة « ٤٤٨ » من قانون المرافعات الفرنسي (المقابلة للمادة ٣٥٩ من قانون المرافعات الاهلي) اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة فلا يبتدىء ميعاد الاستئناف الا من

المادة ٣١١ من قانون العقوبات، فإذا كان البصق
جنحة فمن باب أولى الضرب بالكف

٣٣١

محكمة نقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٢٤

تقليد . سطة القاضي . غش الجمهور . مزاحمة
غير مشروعة

القاعدة القانونية

التقليد المحرم في المعاملات التجارية
خاضع لتقدير القاضي . فإذا تألفت شركة
اتوموبيلات وجعلت ميزة مركباتها خطاً أصفر
يتوسط وجهة الاتوموبيل مقلدة في ذلك شركة
أخرى استعملت اللون الأبيض بحيث يخطئ
الناظر أحياناً في تمييز اتوموبيلات هذه الشركة عن
اتوموبيلات الشركة الأخرى كان هذا التقليد
غير مباح ويتمين الحكم بمسئولية الشركة المقلدة
ومنعها من استعمال نفس العلامات التي استعملتها
تضليلاً للجمهور بقصد مزاحمة الشركة الأخرى

تعليق

العبرة في أمر التقليد ليست في مطابقة العلامة
المقلدة بالعلامة الأصلية ، وإنما العبرة بالتشابه
بين العلامتين بحيث يجر التشابه الى الوقوع في
الخطأ . فإذا كان مجموع شكل البضاعة المقلدة
يشبه البضاعة الأصلية شكلاً ولونا وربما ولم
تكن المشابهة تامة ولكن يحتمل وقوع خطأ
الشاري أو المستهلك وقع التقليد ووجب
المسئولية

العاشرة من المادة ٦٩ من قانون المرافعات
الفرنساوي . ومن تاريخ هذا الاعلان تبندى .
المدة القانونية اللازمة لسقوط العقوبة . فإذا
انقضت مدة التقادم وسقطت العقوبة أصبحت
المعارضة في الحكم الغيابي المذكور غير مقبولة عملاً
بأحكام المادة « ١٨٧ » من قانون تحقيق
الجنايات ، ويكون الحكم كذلك ايضاً حتى لو
تعذر على قلم النيابة لاسباب قهرية ايصال نسخة
الحكم الى المحكوم عليه

٣٣٠

محكمة نقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤

ضرب كف . جنحة .

القاعدة القانونية

من ضرب آخر كفاً يعتبر مرتكباً جريمة
الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣١١ من
قانون العقوبات لا جريمة مخالفة الايذاء الخفيف

تعليق

١- راجع بهذا المعنى ايضاً الحكم الصادر
من محكمة نقض وإبرام فرنسا بتاريخ ١٦
أكتوبر سنة ١٩٠٩
٢- وبهذه المناسبة نقول ان محكمة نقض
إبرام فرنسا حكمت بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة
١٩٢٠ بأن من بصق في وجه شخص متعمداً
يعد مرتكباً جريمة الجنحة المنصوص عليها في

حق للعمال وبنوا على هذه النظرية قولهم بأن
الاضراب عبارة عن غيبة اختيارية تحرم
المضرب عن الحق في اقتضاء اجرة عن مدة
الاضراب فقط او ان المخدم يجب عليه لتبرير
الرفت ان يخطر المضربين بوجوب العودة الى
العمل والا كان في حل من رقتهم (راجع بهذا
المعنى بلانيول جزء ٢ بند ١٨٩٦ وبودرى
جزء ٢ بند ٢٩٦٣)

٣٣٣

محكمة باريس

حكم تاريخه ١١ يولييه سنة ١٩٢٣

قصة عمارة . بيع . كل دور على حدة .

القاعدة القانونية

عند ما يطلب بيع عمارة مكونة من جملة
طبقات لعدم امكان قسمتها عيناً بين الشركاء
يجوز للقاضي ان يأمر ببيع كل طبقة على حدة
تسهيلاً للبيع وترغيباً للمشتريين الذين لا يستطيعون
شراء العمارة كلها اذا عرضت للبيع جملة واحدة.
وليس في هذا أى مخالفة للقانون بل فيه مصلحة
لشركاء.

٣٣٤

محكمة نيس

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٣

الاجرة . وكيل . علم المالك بالمفاوضات . سكوته رضاه

القاعدة القانونية

لا يقبل الطعن بعدم صحة الاجارة التي

٣٣٢

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٤ يولييه سنة ١٩٢٣

اضراب . رقت . انذار .

القاعدة القانونية

اضراب المستخدمين أو طائفة منهم أو
واحد منهم كاف لتبرير الرقت. ولا يوجد نص
في القانون يوجب على المخدم ان ينذر الخادم
بوجوب العودة الى العمل أو أن يعطى اليه
مهلة للعودة الى العمل

تعليق

استقر رأى المحاكم بفرنسا على ان
الاضراب يفسخ عقد التجارة الاشخاص (راجع
بهذا المعنى حكم محكمة تقض وابرام باريس
بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٠٤ وحكم ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٠٦ وحكم ١٥ مايو سنة ١٩٠٧ وحكم
٢٨ يونيه سنة ١٩١٠ وحكم محكمة استئناف
تولوز بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٠٩) ويترتب
على هذه القاعدة ان للمخدم الحق في ان
يرفض قبول خدمة من اضرب من عماله بدون
احتياج الى انذار أو تنبيه (راجع حكم محكمة
تقض وابرام فرنسا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة
١٩٠٦ وحكم ١٥ مايو سنة ١٩٠٧ المذكورين
اعلاه وحكم محكمة السين بباريس بتاريخ ٤
يولييه سنة ١٩١١)

الا ان بعض العلماء افتوا بأن الاضراب

الحق في طلب تعويض الضرر المعنوي الذي
اصابهم بقتل اخيهم . والتعويض الذي يستحقه
كل واحد منهم يختلف باختلاف السن اذ أن
الاخ الصغير السن لا يمكن ان يشعر بمثل الالم
الذي يشعر به اخوه الكبير

تعليق

١- المبدأ الذي اخذت به المحكمة هنا
وذكرناه في الفقرة الاولى هو مبدأ استقر
عليه رأي محكمة تقض وابرام فرنسا واجمع
عليه العلماء بلا خلاف بينهم

٢- حق ذوي القربى في طلب تعويض
الضرر المالى او الادبى يختلف باختلاف درجة
القربة بالقتيل او المجنى عليه . والعبرة في كل
دعوى التعويض بثبوت الضرر اصلاً ومقداراً
فيجب ان يكون الضرر المالى او الضرر
المعنوى محققاً وحالاً بالفعل (راجع الاحكام
العديدة الصادرة من محكمة تقض وابرام فرنسا
بهذا المعنى بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٢٢ و ١٣
فبراير سنة ١٩٢٣)

٣٣٦

قرار مجلس نقابة المحامين

بمدينة بروكسل

بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

عائى . سمار .

القاعدة القانونية

المحامى الذى اعتاد ان يتقبل قضايا مكتبه

عقدها الوكيل عن المالك بناء على ان هذا
الوكيل غير مأذون له فى التأجير وان المالك لم
يصادق على الاجارة اذا ثبت ان المالك كان
عالمًا بالمفاوضات التى جرت بين المستأجرين وبين
وكيله وانه علم بالاجارة وبشروطها ولم يعترض
عليها فرضاؤه بها يستفاد من ظروف
وقرائن الدعوى

٣٣٥

محكمة الماهر

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤

مسؤولية . رعونة المصاب . تقدير المسؤولية . حق
الاب والام . تعويض مادي ومالي . حق الاخوة .

القاعدة القانونية

١ - ان رعونة المجنى عليه وان بررت
تخفيض مقدار التعويض الذى يستحقه الا انها
لا يمكن ان تعفى مرتكب الاصابة من كل مسؤولية
٢ - ان الاب والام لهما الحق فى طلب
تعويض الضرر المادى الذى اصابهما بسبب
قتل ولدهما لأنه بوقاة الولد قد ضاعت عليهما
جميع النفقات التى انفقها فى سبيل تربيته وتعليمه
من بدء ولادته لغاية سن الرجولة الذى مات
فيه . وعلاوة على الضرر المالى الذى اصابهما
فأن لهما الحق ايضاً فى طلب تعويض الضرر
الادبى الذى اصابهما بسبب ما قامياه من الحزن
والاسى بفقد ولدهما

٣ - أن الاخوة والاخوات لهما ايضاً

النيابة هي ملك الموكل وليست ملكا للمحامى
كان عمل النيابة جائزا الا انه ليس فى ضبط
مثل هذه الاوراق اعتداء على حرية سر صناعة
المحاماة ولا مساس بحقوق الدفاع .

٣٣٨

قرار مجلس نقابة المحامين

بمدينة انقرس

بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤

محاماة . سر صناعة المحامين . رسائل متبادلة بين
المحامين وموكليهم . تفتيش مكاتب المحامين . ضبط مستندات

القاعدة القانونية

ان لسر صناعة المحاماة حرمة تمنع قاضى
التحقيق من تفتيش مكاتب المحامين وفحص
دوسياتهم للاطلاع على الرسائل المتبادلة بينهم
وبين موكلهم وضبطها . فالاصل اذن عدم
جواز تفتيش مكاتب المحامين . الا انه مع استمسك
نقابة المحامين بهذا الامتياز اللازم لصيانة حقوق
الدفاع فانها لم تدع فى وقت من الاوقات ان
مكتب المحامى يجب أن يكون حائلا دون السلطة
القضائية التى تسعى لاطهار الحقيقة لمصلحة
العدالة . واذا صح أنه ليس للنيابة الحق فى فحص
وضبط الرسائل المتبادلة بين المحامين وموكليهم
(راجع حكم محكمة تقض وابرام فرنسا بتاريخ
١٢ مارس سنة ١٨٨٦) الا انه لا يمكن القول
بأن المستندات التى يسلمها الموكل الى محاميه

من السامسة يعد مخالفا لاصول . لأن الشارع
يرى بعين السخط سيطرة صناعة السامسة على
صناعة المحامين . اذ يجب أن تكون صناعة المحاماة
مستقلة استقلالاً تاماً عن كل صناعة اخرى
ليتسنى للمحامى أن يكون حراً ومستقلاً الحرية
التامة والاستقلال التام فى الدفاع عن حقوق موكله

٣٣٧

قرار مجلس نقابة المحامين

بمدينة انقرس

بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤

محامين . تفتيش مكاتبهم . سلطة النيابة وقاضى التحقيق .
اخطار النقيب . سر صناعة المحاماة .

القاعدة القانونية

الاصل انه لا يجوز تفتيش مكاتب المحامين .
على أنه يجوز للنيابة العمومية ولقاضى التحقيق
فى المواد الجنائية اجراء هذا التفتيش وضبط
الاوراق والمستندات الجارى البحث عنها اظهاراً
للحقيقة . ولكن يجب عليها قبل اجراء هذا
التفتيش اخطار النقيب ليصاحبها وقت التفتيش
وليس فى عمل النيابة أو قاضى التحقيق اعتداء
على حرمة سر صناعة المحاماة ولا مساس بكرامة
المحامى ولا سيما اذا كانت النيابة سبق أن طلبت
بصفة ودية من المحامى ان يطلعها على الاوراق
والمستندات التى تهم التحقيق فرفض فوسطت
مجلس النقابة فأعاد الكرة على المحامى فأصر
على الرفض . واذا ظهر ان الاوراق التى ضبطتها

لاستعمالها في قضية ما وطعن فيها خصمه بالتزوير
يمكن أن تكون في مأمن من حجزها وضبطها
على أن حقوق المحاماة في مثل هذه المسائل
تقدر في كل قضية بحسب ظروفها . وللتوفيق
بين حقوق المحاماة ومصلحة العدالة جرى العمل
باتفاق المحاماة والقضاء على أنه لا يجوز الحجز
على المستندات في مكاتب المحامين إلا بعد
إخطار النقيب وعلى أن يكون للنقيب الحق في
حضور عملية التفتيش وضبط الأوراق . وفي
إخطار النقيب وحضوره ما يكفي لضمان حقوق
المحامين وصيانة كرامة المحاماة

٣٣٩

قرار مجلس نقابة المحامين

بمدينة بروكسل

بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

محامين . آداب المحاماة . حجز . ضمان دفع اتعاب .
استشارة نقيب المحامين .

القاهرة القانونية

ان آداب صناعة المحاماة وتعاليمها من قديم
الزمان تقضى بأنه لا يجوز للمحامى أن يوقع
حجزاً على مال موكله ضماناً لسداد الاتعاب
المطلوبة له منه . على أنه إذا كان لدى المحامى
من الأعذار والأسباب ما يبرر اتخاذ مثل هذه
الاجراءات الشديدة فإنه يجب عليه قبل أن
يأشورها أن يعرض الامر على نقيب المحامين
ليقدر الظروف والأسباب التي تدعو المحامى

لاتخاذ مثل هذه الاجراءات ضد موكله . ولا يسوغ
للمحامى اجراءها الا بعد حصوله على موافقة النقيب

٣٤٠

محكمة مونس بيلجيكا

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣

رهن . تسليم . اثر التسليم . تسليم مفتاح الحل .

القاعدة القانونية

١ - تسليم الشيء المرهون الى الدائن
المرتهن يجب ان يكون له اثر ظاهر يدل على
انتقال اليد من الراهن الى المرتهن بكيفية يتحقق
بها علم الغير بأن المال المرهون خرج بالفعل من
يد المدين الى يد الدائن المرتهن . فتسليم مفاتيح
المحل التجارى الذى توجد فيه البضائع المرهونة
الى الدائن المرتهن ووضع نقطة على المحل بخط
كبير ظاهر دال على ان المحل بما فيه من بضائع
دخل في حيازة الدائن المرتهن ومباشرة بالفعل
لبعض اعمال تدل على ان الدائن المرتهن هو
المتولى ادارة المحل كاف لاثبات الحيازة والرهن
٢ - ان تصرفات المفلس الحاصلة بعوض
بعد تاريخ توقفه عن دفع ديونه لا يمكن ابطالها
الا اذا ثبت ان التعاقد معه كان يعلم علماً يقينياً
بأن المفلس اصبح في حالة اعسار وعجز تام عن
قضاء ديونه وتنفيذ تعهداته وان حالته المالية
لا تسمح له مطلقاً بوفاء عهده . ومجرد علم
التعاقد بأن المفلس الذى تعاقد معه كان في حالة
ضيق مالى لا يكفي للحكم بابطال التصرف

٣٤١

محكمة مونس بلجيكا

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣

صانع . اجرة . حق حبس الشيء . افلاس المالك

القاعدة القانونية

للصانع الذي يهد اليه اصلاح آلة الحق في حبسها تحت يده حتى يستوفى مقابل عمله .
والحكم بافلاس صاحب الآلة لا يؤثر في حق الصانع وجوداً وعدمًا . ولا يجوز لا للمالك ولا لغيره الزام الصانع بتسليم الآلة لمعاينتها وفحص الاصلاح الذي عمل فيها وانما له ان يعاينها في محل الصانع بدون نقلها

٣٤٢

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

مستخدم . رفت

القاعدة القانونية

للمخدوم ان يرفت المستخدم فوراً بدون تنبيه سابق اذا ثبت له ان المستخدم كذب عليه بأن ادعى بأنه عمل اعمالاً كلفه بها مخدومه وظهر انه لم يعمل منها شيئاً .

٣٤٣

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٩ يولييه سنة ١٩٢٣

رهن . تصرف المرتهن . مسؤولية .

القاعدة القانونية

مرتهن المال المنقول ليس له ان يتصرف فيه تصرفاً ناقلاً للملك بدون اذن المالك أو بدون أمر من القضاء فإذا خالف كان مسئولاً عن تعويض جميع الضرر الذي يصيب صاحب المال المرهون عنده ولا يقبل منه القول بأنه عمل ما عمل بحسن نية ولمصلحة الراهن . لأن المال سلم اليه على قبول الرهن وليس له ان يتجاوز حدود عقد الرهن .

٣٤٤

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

حكم غيابي . حجز . مسؤولية .

القاعدة القانونية

لا يعتبر عملاً كيدياً الحجز الذي يوقعه الدائن بموجب حكم غيابي صادر لمصلحته وقبل اعلانه للمدين . اذ أن الحكم الغيابي يعتبر سنداً صحيحاً في شكله . صحيحاً في موضوعه في الظاهر الى أن يظن فيه بطريق المعارضة ويقضي قاضى الموضوع بالغائه أو بتأييده

٣٤٥

محكمة لبيع

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٣

نفقة . حجز . تنازل عنها . رهنا .

القاعدة القانونية

انه وان نص القانون على ان النفقة لا يجوز

الحجز عليها الا ان هذا ليس معناه ان صاحب
 حق النفقة لا يجوز له ان يتنازل عنها أو ان
 يرهنها للغير وrehنها لا يمنع صاحب النفقة من
 مطالبة مدينه بها طالما انه لا يترتب على هذه
 المطالبة مساس بحق المرتهن . واذا زادت قيمة
 النفقة على قيمة دين المرتهن كان لصاحب النفقة
 الحق بأن يقبض من مدينه رأساً الزيادة .



لزعات

١٤

وعلى ذكر المحاماة والمحامين نقول : وهم البعض ان المحامي لا يكون محامياً بارعاً ذا سمعة وصيت الا اذا ترفع بصوت جهور ، واكثر من اشارات اليد وحركات الرأس ، واسرف من الصخب والصياح والبرطمة والتحرش بالخصم ، وهوش وشوش واتى غير ذلك من امارات التشدد فى المناظرة والمناضلة والمرافعة . وهذا وهم باطل . وقد يكون العكس فى غالب الاحيان اقرب الى الحقيقة والواقع . وما اصدق ما قاله فى هذا الصدد الاستاذ هنري روبرت قتيب المحامين فى فرنسا :

“On s’imagine trop souvent qu’un grand avocat doit être nécessairement grandiloquent et tumultueux. C’est presque toujours le contraire qui est vrai.”

Henri Robert.



وفى هذا قال احد الظرفاء :

“Dire ce qu’il faut n’est pas assez; le client veut de la sauce, il l’a payée.”

Réné Benjamin.

ومعناها : قصر الكلام على ما يجب ان يقال لا يكفى . لأن الموكل يريد بعض « لسعات » يقرص به خصمه مادام ثمتها دخل فى الاتعاب



فخير الكلام اذن ما قل ودل . ولبعض المحامين كلمات فى متهى الایجاز والاعجاز فعلت فعل الصواعق . مثال ذلك انه فى ابان الثورة الفرنسية كانت الحكومة القائمة بالامر قد قررت محاكمة الملك ، وكان المخلصون له مهددين فى حياتهم وفى اموالهم ، وكل من وقعت عليه شبهة اخلاص أو ولاء للملك كان يزج فى السجون ويحكم ويحكم عليه اما بالاعدام أو بالسجن . ولما سيق الملك الى المحاكمة تطوع احد كبار المحامين للدفاع عنه وهو الافوكاتو برييه « Berryer » واستهل دفاعه بهذا المطلع الذى صق به الحاضرين :

“J'apporte à la Convention la vérité et ma tête ; elle pourra disposer de l'une après avoir entendu l'autre.”

ومعناها : « اليكم الحقيقة . خذوها مني وخذوا عنقي معها . اسمعوا لي ثم افعلوا ما تشاؤون »



وعلى ذكر الإيجاز والاعجاز نذكر هنا الواقعة الآتية على سبيل الفكاهة :
كان أحد كبار المحامين يترافع أمام إحدى المحاكم ، فقاطعه القاضي وقال له
« اختصر » فاستمر المحامي في دفاعه . فعاد القاضي إلى المقاطعة وقال له « اختصر »
ثم كرر المقاطعة مراراً بكلمة اختصر . اختصر . اختصر . فالتفت المحامي للقاضي وقال له :

Soit! Monsieur le Président j'abrège!

Et montrant son adversaire:

Lui tort!

Moi raison!

Vous bon juge!

ومعناها : اذن الخص دفاعي بثلاث كلمات : موكلني علي حق . خصمي علي ضلال . وانت قاض عدل . ثم جلس .
فخار القاضي في أمره . ويقال أن هذا الدرس علمه ابن لا يقاطع المحامين قبل أن يستوفي الدفاع حقه من البحث والبيان .

عزير غانكي

فوائد قانونية وشرعية

٣

من توارد الخواطر عند فقهاء العرب وعلماء الرومان القواعد الآتية المتفقة في المعنى وفي المبنى :

“Interpretandus est actus potius ut valeat quam ut pereat.” : القاعدة اللاتينية :

اعمال الكلام خير من اهماله : القاعدة الشرعية :

“Un acte doit être interprété plutôt pour qu’il produise un effet que pour qu’il reste lettre morte” : القاعدة الفرنسية :

“In pœnalibus causis benignius interpretandum est” : القاعدة اللاتينية :

ادروا الحدود بالشبهات : القاعدة الشرعية :

“Le doute profite à l’accusé” : القاعدة الفرنسية :

“In perpetuum enim sublata obligatio restitui non potest” : القاعدة اللاتينية :

الساقط لا يعود : القاعدة الشرعية :

“Une fois éteinte, l’obligation ne peut plus revivre.” : القاعدة الفرنسية :

عزيز فنانكي

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة
صحيفة	استثمار اموال المحجور عليهم وودائع المحاكم الاهلية والشرعية. اقتراح مقدم لوزارتى الحفانية والمالية (لخمرة الاستاذ اميل بولاد افندى المامى)	٣٠٧
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٢٦٩	٣١٠	محكمة النقض والابرار
٢٧٠	٣١٠	نقض . جرائم مستحيلة . انواعها . عقوبة
٢٧١	٣١٠	نقض . حق الدفاع . الاخلال به . بطلان
٢٧٢	٣١١	نقض . حق الدفاع . اخلال به . تقديم مستندات لم يطلع عليها المتهم
٢٧٣	٣١١	نقض . تطبيق مادة وذكرا اخرى . خطأ كتابي . لا بطلان
٢٧٤	٣١٢	نقض . وقف . ناظر وقف . تبديد . حكم مدني . دفع الربيع بعد الحكم . نية الاختلاس
٢٧٥	٣١٢	نقض . نية القتل . ذكرها دلالة
٢٧٦	٣١٢	نقض . سماع شهادة شاهد لم يسبق اعلانه . لا بطلان
٢٧٧	٣١٢	نقض . شروع في قتل . وجوب بيان وقائع الشروع
٢٧٨	٣١٢	نقض . سلطة قاضي الموضوع في تكوين اعتقاده . عقوبة اصلية . عقوبة تبعية . ارتباط . اهمال الحكم بالعقوبة التبعية
٢٧٩	٣١٥	حسبي . قاصر . بيع حصة في عقار . تفاهة القيمة .
٢٨٠	٣١٥	حسبي . وصي خصومة . تعيينه . اختصاص
٢٨١	٣١٦	مجلس حسبي . وصي خصومة . اختصاص
٢٨٢	٣١٦	مجلس حسبي . حجر . ضعف القوى العقلية . اختبار

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٨٣	٣١٦	المجلس الحسبي العالى مجلس حسبي . وصاية . الطوائف غير الاسلامية . مسيحيين . موسويين . اختصاص
٢٨٤	٣١٧	محكمة الاستئناف الاهلية اجارة . تخفيض اليجار . زراعة قطن . زراعة حبوب
٢٨٥	٣٢١	» » » وراثه . اشهاد شرعى . حجة . منازعة غير الوارث
٢٨٦	٣٢٣	» » » وكالة . ناظر . تقديم حساب . مسؤولية
٢٨٧	٣٢٤	» » » زواج . خطبة . وعد بالزواج . عدول . مهر . هدية . استرداد . جهاز . محاكم اهلية . اختصاص
٢٨٨	٣٢٤	» » » تقادم . تملك . وارث . وضع يد . نيابة عن الورثة
٢٨٩	٣٢٥	» » » عقود . صورية . اثبات . متعاقدين . غير متعاقدين
٢٩٠	٣٢٥	» » » التماس . عدم الفصل فى احد الطلبات . ابتدائياً واستئنافاً
٢٩١	٣٢٥	» » » استئناف . منازعات متعلقة بالتنفيذ . ميعاد . حجز ما للمدين لدى الغير
٢٩٢	٣٢٦	» » » تنبيه نزع ملكية . تسجيل . حراسة قضائية . صحافة . نشر مرافعات ممنوع نشرها . مادة ١٦٣ عقوبات
٢٩٣	٣٢٦	محكمة جنايات مصر
٢٩٤	٣٢٧	محكمة اميوط الابتدائية الاهلية بيع . وصية . تفسير العقود . مسائل الوصايا . محاكم اهلية . مجالس مالية . اختصاص
٢٩٥	٣٣٢	» مصر » شفعة . عقد بيع صحيح . قانون التسجيل الجديد . حكمه

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٩٦	٣٣٥	محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية خصم ثالث . تظلم في اوامر قاضي الامور الوقفية . حجز استحقاق . شريك . بيان ما يحجز عليه . ميعاد رفع دعوى الاستحقاق . مواعيد المسافة
٢٩٧	٣٣٧	محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية اجارة . منقولات في العين المؤجرة . ملك الغير . جهاز زوجة . هل يضمن حق المؤجر
٢٩٨	٣٤٠	» مصر » سكة حديد . ارتفاق . ارض مجاورة للسكة الحديد . حريق . شرر القاطرات . مسئولية . اهمال المالك
٢٩٩	٣٤٢	» بنى سويف » المسئولية عن الخطأ . سيد وخادمه . جريمة ارتكبا الخادم . ضرر . (المادة ١٥٢ من القانون المدنى)
٣٠٠	٣٤٤	» مصر » مواد مستعجلة . اختصاص قاضى المواد المستعجلة . بيانه . انواع الامور المستعجلة . شروطها . طلب اخلاء . طلب فسخ مبنى على مخالفة شروط الاجارة . الارتكان على تقرير خبير . اتفاق على تحكيم القاضى المستعجل بنظر دعوى كلية
٣٠١	٣٤٩	محكمة المنصورة الجزئية الاهلية رسوم . دعوى وضع يد . وضع يد بسبب الايجار . غصب . رسوم مقررة
٣٠٢	٣٥٠	» دمنهور » رشوة . اركانها . هدية . لا عقاب
٣٠٣	٣٥١	» ابو حمص » جريمة التصرف في ملك الغير . ضرر . احتمال ضرر . تصرف باطل
٣٠٤	٣٥٥	» اسكندرية الاهلية دعوى مجهولة القيمة . استئناف . طلب ازالة . طلب ريع . طلب ما يستجد
٣٠٥	٣٥٦	» الموسكى » جمعيات . شخصية معنوية . صدور قانون

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٠٦	٣٥٩	قانون الخمسة افدنة . زارع . نساء متزوجات . أرامل
٣٠٧	٣٦٠	تبيد . عارية . عرض العارية للبيع . اختلاس . نية الاختلاس
٣٠٨	٣٦١	كفالة المتهم . اذا دفعها غير المتهم . حكمها . عدم جواز الحجز عليها . دائني المتهم
٣٠٩	٣٦٣	جرن . منفعة عامة . تلك بوضع اليد . تقادم
٣١٠	٣٦٤	بضاعة . هلاكها في الطريق . تعهد . تقود محل الوفاء . مكان التسليم . تعريفه . اختصاص
٣١١	٣٦٦	نسب . بنوة . اقرار البنوة . تحقيق اداري مخالف دعوى وراثه . واضع اليد . حارس قضائي . وزارة المالية . احالة الدعوى . عتق . ولاء . ارث . اخو المعتقد
٣١٣	٣٧٠	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٣١٤	٣٧٢	محكمة العليا الشرعية
٣١٥	٣٧٤	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٣١٦	٣٧٥	فتوى شرعية
٣١٧	٣٧٧	» »
٣١٨	٣٧٨	» »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣١٩	٣٧٩	وقف . ناظران . انفراد احدهما . خصومة . جواز الانفراد
٣٢٠	٣٨٠	وقف . ملك . اجارة طويلة . اجر المثل . زيادة فاحشة . فسخ
٣٢١	٣٨١	حجز . وطنى على وطنى . تثبيتته . اختصاص وصاية . مسيحي . بطريكخانات . مجلس ملى . مجلس حسبي
٣٢٢	٣٨٢	سندات . شروطها . عدم استيفاء شروطها . توكيل . اب . ولاية شرعية . استدانة . بطلان اجارة . مستأجر . خصومة . ضد المستأجر القديم . ضد المالك . احوال
٣٢٣	٣٨٢	اجارة . قانون تخفيض الايجارات . قاضى الامور المستعجلة . اختصاص . حق السكنى . مدير البنك . جزء من مرتبه . مستخدم . رقت . تعويض حكر . اجارة . اجرة المثل . تصقم . زيادة الحكر . تقدير الزيادة
٣٢٤	٣٨٣	وعد بالزواج . اغواء . تمويض . اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة
٣٢٥	٣٨٣	استئناف . ورقة مزورة . ميعاد الاستئناف . مادة ٤٤٨ فرنساوى و ٣٥٩ اهلى . انتخابات . قرارات انتخاب . اكتسابها للقوة النهائية
٣٢٦	٣٨٥	اعلان حكم غيابي . بلاد اجنبية . نيابة . ميعاد الطعن . عدم انكار ايصال الاعلان ضرب كف . جنحة
٣٢٧	٣٨٥	تقليد . سلطة القاضى . غش الجمهور . مزاحمة غير مشروعة
٣٢٨	٣٨٥	
٣٢٩	٣٨٥	
٣٣٠	٣٨٦	
٣٣١	٣٨٦	

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٣٢	٣٨٧	محكمة استئناف باريس
٣٣٣	٣٨٧	» » »
٣٣٤	٣٨٧	محكمة نيس
٣٣٥	٣٨٨	محكمة المافر
٣٣٦	٣٨٨	مجلس نقابة المحامين بروكسل
٣٣٧	٣٨٩	» » » بأنقرس
٣٣٨	٣٨٩	» » » »
٣٣٩	٣٩٠	مجلس نقابة المحامين بروكسل
٣٤٠	٣٩٠	محكمة مونس بيلجيكا
٣٤١	٣٩١	» » »
٣٤٢	٣٩١	محكمة بروكسل
٣٤٣	٣٩١	» »
٣٤٤	٣٩١	» »
٣٤٥	٣٩٢	محكمة لياج
	٣٩٣	لذات
	٣٩٥	فوائد قانونية وشرعية

رئيس التحرير: عزيز فنانكي

المحكمة

مجلد قضائيه

نصفه هانقا الماميه

"Les plus nobles images de la Divinité, les rois, que l'Ecriture appelle les dieux de la terre, ne sont jamais plus grands que lorsqu'ils soumettent toute leur grandeur à la justice, et qu'ils joignent au titre de maitre de la terre celui d'esclave de la loi.

D'Aguessean.

العدد الخامس

العدد الخامس

عدد فبراير سنة ١٩٢٥

الادارة بميدان سوارس غرة ٣

المجلة الحسنة
بشارع علوي غرة ٥
تليفون غرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٥
واللطفية ٣٥

بيان

ها بيان ما تضمنه هذا العدد من الابحاث والاحكام والقرارات والفتاوى

عدد	
٩	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
١٠	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
٥	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٨	حكما صادرا من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٣	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٥	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٦٥	فتكون المجلة خمسة وستين حكما وفتوى

وقد نشرنا في هذا العدد ايضا نص المذكرة التي ارسلتها محكمة الاستئناف الاهلية لوزارة
الحقانية بخصوص تعديل اختصاص القاضى الجزئى. وشفعناه بنص المذكرة الايضاحية التي رفعتها وزارة
الحقانية الى رئاسة مجلس الوزراء. ويليهما نص المرسوم الملكى. وختمنا هذا العدد بخمس « لدعات »
لذة وفكاهة. ارد فناها بثلاثة امثلة قانونية وشرعية من امثلة توارد الخواطر عند حكماء

الرومان وقهاء العرب ما

رئيس تحرير المجلة

عزيز هانكى

السنه الخامسة

المحاماة

العدد الخامس

عدد فبراير

بحث

في نظام التسجيلات العقارية

الاعمال التحضيرية التي شغلت مصر من سنة ١٩٠٠ وما زالت تشغلها حتى الآن ينير لنا ذلك الاصلاح الذي ادخله قانون سنة ١٩٢٣ ان الفقه الفرنسي في اول عهده اتخذ تلك القاعدة التي كانت متبعة في القانون الروماني وجعلها دستوراً للمعاملات العقارية فقرر ان الاعيان العقارية لا تنتقل ملكيتها من مالك الى آخر بمجرد التعاقد ، بل ان ايجاب وقبول المتعاقدين على ذلك لا يولدان الا التزاماً شخصياً ولا يصبح ناقلاً للملكية الا بتسليم الاعيان تسليماً فعلياً الى المشتري أو المتنازل له . وقد كان هذا التسليم الفعلي اعلاماً لغير المتعاقدين بانتقال الملكية لينصرف عن معاملة من كانت له الحياة

في أواسط سنة ١٩٢٣ صدر قانون ادخل بعض تعديلات على نظام تسجيل الحقوق العينية العقارية المتبع في المحاكم الاهلية وفي المحاكم المختلطة وقد كان هذا النظام لما له من المساس بالحركة المالية العقارية موضع عناية رجال مصر سنين عديدة يتألمون من نقصه حيناً ويبحثون فيما وصلت اليه مجهودات رجال باقي الديار الاوروبية حيناً آخر لعلمهم يصلون الى ما يهدى المتعاقدين ويرجى بال غير المتعاقدين الذين يضطرون آجلاً أو عاجلاً الى التقرب منهما والتعامل معهما

ولعل الرجوع الى اصل التشريع الذي ورثنا عنه هذا النظام وهو التشريع الفرنسي والى

غير أنه على ممر الاعوام اضمحل شرط التسليم الفعلي هذا ورضي الفقه بان يعترف بانتقال الملكية لمن يقرر في العقد بانه استلم العقار ولو لم يتم له بعد التسليم الفعلي واصبح الاقرار بحصول التسليم صيغة مدونة في كافة العقود حتى وصل الامر اخيراً الى افتراضها ان سكت العقد عنها فانعدم بذلك المقصد الاسمي الذي كان سبباً في اشتراط التسليم الفعلي وضاع على الغير ما كان يتخذه بحق دليلاً على الملكية وكثر التعاقد في الظلام وضاعت حقوق العباد مما اضر بالحركة الاقتصادية ايما اضرار

ولقد تنهت المقاطعات الفرنسية الشمالية الى ما وراء ضياع الثقة في المعاملات ودرأت هذا الخطر بما قررت من ان ملكية الاعيان لا تنتقل بالنسبة للغير وبالنسبة للتعاقدين انفسهم مالم يحصل التعاقد في حضرة حاكم البلدة أو قضاتها ويسجل في دفاتر خصصتها لذلك وسار العمل على هذه القاعدة اعواماً حتى اصبحت من السنن التقليدية التي اخذ بها رجال الثورة الفرنسية في القانون الذي اصدروه في ١١ برمير من السنة السابعة من الثورة . وقد جاء في المادة ٢٦ منه ان العقود الناقلة للملكية العقارية لا تعتبر نافذة على الغير الا من تاريخ تسجيلها في الدفاتر الممدة لذلك وهذا النص هو المتبع الآن وجارى العمل على مقتضاه في فرنسا وفي مصر

أما دفاتر التسجيل المتبعة هنا وهناك فلا تؤدي الى اعلام الغير باسم مالك العقار ليعامله وليصبح تعاقد صحیحاً ولمزماً للجميع وفي مأمن من مفاجأة لم تكن في الحسبان لأن العقود التي تقدم للتسجيل انما تدون في تلك الدفاتر على اسم مالك العقار والشهادة التي تستخرج منها تشمل التصرفات الحاصلة من مالك العقار على كل ما يملك وما يرجوه الغير والحالة هذه انما تاريخ حياة العين والتقلبات التي تكون مرت عليها وشتان بين شهادة متضمنة تاريخ حياة العين وشهادة تتضمن تاريخ حياة صاحبها اذ كثيراً ما رأينا ان اطيانا يحصل التصرف فيها ممن لا يملكها الى آخر وهذا يتصرف فيها الى ثالث فهذه التصرفات اذا اقترنت بوضع يد مدة خمس سنوات تجعل الملكية صحيحة لمن ابتاع الاطيان وهو سليم النية بعقد ثابت التاريخ رغم ورودها بدفاتر التسجيل تحت اسم مالكها الاصلی

فماذا استفاد الغير من الوقوف على اسم صاحب العقار الاصلی بعد ان ضاع ملكه بالطريقة المتقدمة. لذلك اصبح الاطلاع على الدفاتر هذه غير قاطع في ملكية من يتعامل معه ويضطر المشتري والحالة هذه الى الالتجاء الى القاعدة التي كانت متبعة في عهد الرومانيين وفي العهد الاول للفقه الفرنسي وهي البحث عن صاحب الحياة الفعلية . وقد لا يوفق اليه الا من طريق التحقيق وسماع اقوال اهالي البلدة الواقعة فيها

العين المرغوب مشتراها . ولا يخفى ما في هذا
الاثبات من ضعف ومن مجاملة ومحابة

هذه حالة الالتزامات المتعلقة بالاعيان
العقارية وهي عرضة لضياع حقوق المتعاقدين
ومضعفة لثقة المعاملات والحركة الاقتصادية
المالية العامة . لذلك سعت حكومتنا السنية في اعادة
الثقة الى نصابها بادخال دفاتر التسجيلات العقارية
Livres Fonciers المتبعة في معظم البلاد الاوروبية
ويرجع عهد هذا النظام الى واضعه الاستاذ
المصلح السير روبرت تورنس الذي كان مراقباً
لجارك استراليا فأميناً لسجلات العقود العقارية
بها . رأى جنابه ان سجلات العقود العقارية
هذه تختلف اختلافاً كلياً عن سجلات العقود
الخاصة بملكية السفن التي كان امينا عليها . فبينما
هذه تسجل على اسم السفينة مع بيان التصرفات
التي وقعت عليها والحقوق المقررة للغير تسجل
عقود الاعيان العقارية على اسم صاحبها

رأى جنابه هذا البون الشاسع بين
الطريقتين كما تحقق من المصاعب التي تعترض
طريقة تسجيل العقود العقارية . رأى كل ذلك
وأيقن ان اتباع طريقة تسجيل العقود الخاصة
بالسفن أقرب الى الفائدة المطلوبة فاقترح ادخال
هذا النظام على سجلات العقود العقارية . وقد
تم له ما تمنى واصبح سجل الميناء التابعة له السفينة
يقابله سجل البلدة الواقعة في دائرتها الاعيان
العقارية المراد تسجيلها . والاعيان هذه اصبحت

عنوان صحيفة ذاك السجل كما كانت السفينة
عنوان صحيفة السجل الخاص بها . وبالأجمال
اصبحت السجلات العقارية معنونة بالعقار
ومتضمنة تاريخ حياته وواقعة على التقلبات التي تكون
مرت عليه . واصبح المطلع على هذه السجلات
علماً بما يقدم عليه من المعاملات . وانعدمت تلك
المفاجأة التي كانت سبباً في ضياع ثقة المتعاقدين
فلا غرابة امام هذه الفوائد اذا رأينا معظم البلاد
الاجنبية تنقل هذا النظام وتدخله في تشريعها .
ولا غرابة ايضاً اذا رأينا هذا النظام موضع عناية
رجال مصر الذين ما فتوا أن حشوا على ادخاله
في التشريع الاهلي والمختلط

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نسجل سرورنا
لحكومتنا السنية التي لبث النداء وسعت سعياً
مشكوراً لدى الدول صاحبات الامتيازات الى ان
وصلت الى تشكيل لجنة دولية اخذت في بحث
هذا النظام من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٨ .
ولما ان تشكلت لجنة الفاء الامتيازات في مارس
سنة ١٩١٧ خاضت في بحثه من جديد ووصلت الى
تقرير قواعد وانتدبت لجنة فرعية جعلها مجلس
الوزراء لجنة اصاية . ورفعت هذه اللجنة تقريرها
اليه وأبانت فيه القواعد التي وصلت الى تقريره .
وقد حاز قبول المجلس وصدق مبدئياً على ما جاء
به بمجلسه المنعقدة في يوم ٢٥ ابريل سنة ٩٢٢
وكنا نود الاطلاع على هذا التقرير والتقارير
التي سبقته والمذكرات التي تبادلتها وزارة الحفانية

والجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بما
انها من الاعمال التحضيرية التي تهدي القاضى
والمقاضى الى تذليل الصعوبات التي تصادف
نظاماً لم يألفه الاهاالى بعد . ولنا كبير الامل فى
الاطلاع عليها على صفحات مجلة المحاماة الزاهرة
بفضل مساعى رئاسة التحرير لتكون مناراً يرشدنا
عما سكت عنه التشريع (١)

على أنه قد بلغنا ان اللجنة المذكورة اشارت
فى تقريرها الى الصعوبات التي صادفها فلم توفق
الى تعيين المركز القانونى للملكية العقارية نظراً
لنقص التشريع من جهة نفاذ بعض العقود على
الغير دون تسجيلها وعدم وجود جزاء يحمل
المتعاقدين على تسجيل مالهيهما من العقود المتروكة
تحريرها لمقدرة المتعاقدين وكثير منهم أميون ومن
عدم ضمان صحة توقيعات المتعاقدين عليها التي كثر
بسببها دعاوى انكار التوقيع فكان من الطبيعى
أن تفكر فى طريقة تزيل بها هذه العيوب تمهيداً
لادخال نظام التسجيلات العقارية فصدر القانون
سنة ١٩٢٣ سداً للنقص

على ان أول ما يستوقف الناظر الى هذا
القانون تلك القاعدة التي قررتها المادة الاولى منه
وهى ان الحقوق العينية العقارية لا تنشأ ولا تنتقل
ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة
للغير الا بتسجيل العقود الخاصة بها . فأصبح والحالة

(١) نشرت مجلة « المحاماة » المذكورة الايضاحية
التي رافقتها وزارة الحفانية الى مجلس الوزراء . وفيها خلاصة
ابحاث اللجنة فلتراجع فى العدد العاشر من السنة الثالثة
ص ٤٥٧

هذه الايجاب والقبول لا يولدان سوى حق
التزام شخصى ولا يؤدى ان الى نقل الملكية أو تغييرها
الح الا بالتسجيل وانعدم ذلك المبدأ الذي كان
يعتبر التعاقد ناقلاً للملكية بالنسبة للمتعاقدين وغير
ناقلاً بالنسبة للغير

ولا يفوتنا ان نشير الى ما عانينا فى ماضى
ابحاثنا من المتاعب العديدة للوقوف على ذلك
الغير الذي ذهب قضاء المحاكم الاهلية والمختلطة
والفرنسية مذاهب شتى فى تعيينه . وقد كفانا
بحثا بيان الاستاذ القدير عبد السلام بك زهنى
الذى اجاد فيه كما اجاد فى غيره مما تشرف
بالاحالة اليه . لذلك كان لنا أن نرحب بحق
بالقاعدة الجديدة التي ازلت عنا ما اثقل كواهلنا
سنين عدة وراء السعى على ذلك الغير كما نرحب
بها لانها استت الثقة العقارية على قواعد ثابتة
اذ اصبح التسجيل ركناً من اركان صحة نفاذ
العقود العقارية على المتعاقدين قبل غيرهم

أما العقود الواجبة التسجيل الوارد بيانها
مطولا فى المادتين الاولى والثانية من هذا القانون
فهى العقود العقارية الصادرة بين الاحياء
واما الحقوق العينية التي تقرر بطريق
الوراثة والوصية فظلت نافذة على الغير دون
تسجيل على ان اللجنة الدولية المشار اليها قد
اوصت بالاشارة اليها فى السجلات العقارية
لاعلام الغير بها

واما الحقوق العينية العقارية التي يوقها
صاحبها على ذلك الشخص المعنوى جهة البر

التي لا تنقطع فغير خاضعة لقواعد التسجيل هذه ومتروكة تسجيلها بالسجل المعد لها بالمحكمة الشرعية الكائن بدائرتها العقار طبقاً للمادة ٥ من قانون نمرة ٣٣ سنة ١٩٢٠ وهذا التسجيل لا يختلف عن النظام المتبع في اقليم التسجيل المختلط اذ ليس لها دفتر يسمى « المضبطة » وفيه تضبط الاشهادات كاملة النص ويمضيها المشهد والقاضي ودفتر آخر يسمى « السجل » تنقل فيه ملخصات المضبطة كما تثبت فيه الملخصات المرسلة من المحاكم الاخرى في الاشهادات المضبوطة فيها والمتعلقة بعقارات واقعة في دائرة المحكمة طبقاً للمادة ٣٧٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولكل من الدفترين « دفتر فهرست » تثبت فيه البيانات التي تمكنهما من البحث في ايهما

على ان هذا التسجيل ولو ان فيه الضمان لحقوق الغير الا ان توحيد التسجيلات في قلم واحد امر مستحسن اقتصاداً للوقت وتسهيلاً للمعاملات بدلا من اقليم التسجيلات الثلاثة الاهلية والمختلطة والشرعية

على ان انشاء الملكية وانتقالها وزوالها لا يأتي من طريق التعاقد فقط بل ان هناك احكاماً منشئة ومغيرة لحق عيني عقارى كأحكام مرسى المزاد ، والاحكام الصادرة في قضايا الشفعة وفي الدعاوي المقامة بشأن الطعن على عقود ناقلة للملكية والقاضية بابطالها فشاؤها شأن الحقوق

العقارية من وجوب تسجيلها لكي تكون نافذة على المتخاصمين انفسهم وقد كان يسجلها قلم الكتاب من تلقاء نفسه طبقاً للواد ٦٣٩ و ٦٤٠ من القانون المدنى الاهلى و ٧٧١ و ٧٧٣ من القانون المدنى المختلط والمادة ١٨ من قانون الشفعة الاهلى والمختلط واما أمر التسجيل اصبح والحالة هذه من التزامات ذوى الشأن تحت جزاء عدم نفاذها على المتخاصمين انفسهم فمسئولية عدم تسجيلها تقع على من صدرت لمصلحته هذه الاحكام دون قلم الكتاب الذى رفع عن عاتقه ذلك العبء الذى تحمله سنين بضمانة الحكومة

جاءت المادة الثانية متضمنة وجوب تسجيل الاحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية العقارية. على أن هذا الوجوب على اطلاق نصه لا يسرى على ما يتعلق منها بحق عيني ناشئ عن الوصية أو الوراثة فيما أن هذه الحقوق نفسها غير خاضعة للتسجيل فيجب كذلك ان يكون الامر بالنسبة للحكم الذى يصدره مؤيداً لها. شأن الحكم فى القسمة الحاصلة بالتراضى عن ميراث هو شأن عقد القسمة نفسه التى حصلت بالتراضى بين الورثة فلا يسجل

واما الاحكام المقررة لغير الحقوق المتقدمة فما كان منها مؤيد لحق عيني مسجل فلا محل لتسجيل الحكم لانه تحصيل حاصل

واما القسمة التي تحصل عن شيوع حاصل
بغير طريق الوراثة فلا بد من تسجيل عقدها
واذا صدر حكم بشأن نزاع في هذه القسمة فلا
بد من تسجيله اذا لم يسبق تسجيل العقد

اراد المشرع في هذا القانون أن يقضى على
الدعوى الكيدية وعلى الطرق الغير الشريفة
التي يلجأ اليها كثير من المتخاصمين لاطالة امد
النزاع وعرقلة تنفيذ الاحكام ولقد رأينا خصوصاً
غير قليلين يتمادون في التفتن في هذا الاحتيال
وفي ايجاد مشاكل عديدة يعوقون بها صاحب
الحق الذي بذل من الصبر والوقت والمال ما
بذله الى ان وصل الى تقرير حقه بحكم قضائي
ويجد نفسه وقت تنفيذه أمام شخص يتصدى
له بدعوى المشتري من خصمه بعقد تسجيل اثناء
النزاع وقد يتقوى هذا المدعى اذا آانس من
صاحب الحكم ضعف اثبات التواطؤ بينه وبين
خصمه بالامس ويصبح الحكم الذي وصل اليه
بعد طول عناء غير مجد لانه غير معتبر علماً وقضاء
حجة على هذا المشتري الذي صار «غير» بتسجيل
عقده

ان نظرية الغير وعدم الاهتداء الى اثبات
طرق الاحتيال انما يرجع سببها الى ما يدعيه
المشتري عن عدم علمه بالنزاع الذي كان قائماً
وقت المشتري لذلك أحسن القانون الجديد صنفاً
بما قرره في المواد السابعة والعاشرة والاحدى
عشر والثانية عشر منه من وجوب التسجيل أو

التأشير على هامش سجل المحررات بما يقدم ضدها
من دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو
الرجوع فيها واستحقاق حق عيني والتسجيل أو
التأشير بمنطوق الاحكام الصادرة فيها لكي
تكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وعلى
اصحاب الديون العقارية ابتداء من تاريخ تسجيل
الدعوى أو التأشير بها ولأجل ان تكون الدعوى
هذه حجة على الغير من ذوى الجنسية الاجنبية
يجب ان يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات
والتأشيرات المشار اليها آنفاً من اقسام التسجيل
المختلط

ولما كانت رغبة الشارع حصر كافة الحقوق
العينية في دفاتر التسجيل لاعلام الغير بها قرر
انه لا يصح التمسك في وجه الغير بتحويل دين
مضمون برهن عقارى أو بامتياز عقارى
ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص
محل الدائن في هذه الحقوق بحكم القانون أو
بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن ترتيب
الرهن العقارى الا اذا حصل التأشير بذلك
بهامش التسجيل الاصلى ويتم التأشير بناء على
طلب المحول اليه أو الدائن المرتهن أو الذى حل
محل الدائن السابق ويشتمل التأشير على تاريخ
السند وصفته وعلى اسماء الطرفين والقابهم
وصناعاتهم ومحال اقامتهم وعلى بيان التسجيل
الاصلى مع نمرة المسلسلة وتاريخ ورقم صحيفة
السجل (المادة ١٣ من القانون المذكور)

وبذلك أصبحت احكام المواد ٤٣٣ من قانون المرافعات الاهلى و٤٩٥ من القانون المختلط ملغية ولا يعمل بها ما لم يكن التحويل مسجلا * *

ان القانون الذى اتينا على شرحه لم يترك نظام التسجيل على حاله بعد ان رأى الشارع ان طريقة نسخ العقود فى دفاتر التسجيل دون بحث وجالتها تدعو الى الاسف الشديد لترك تحريرها الى مقدرة المتعاقدين ودون تذليل الصعوبات التى تصادف صاحب العقار اذا ما اراد تعيينه من واقع البيانات الواردة فى عقده وقد احصت لجنة التسجيلات المقارية المشار اليها فى صدر هذا المقال - عقود بيع خاصة باطيان واقعة فى بلدين اختارتهما عفواً (بلدة كوم الاحمر مركز بنى سويف وناحية ابو الغيط مركز قليوب) عن المدة من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩١٧ بقصد الوقوف على نسبة العقود الواضحة فيها بيانات تؤدي الى هذا التعيين - فافضى فحص العقود هذه - التى بلغت فى البلدين معاً ما يقرب من الالف وتسماية عقداً - على ان اربعة فى المائة منها امكنها الوقوف على موقع العين المبيعة واثنين وعشرون فى المائة لم يستدل على موقعها قاطبة واما الباقي فقد استدل على الحوض الواقعة فيه العين ولم يهتد على موقع القطعة فى هذا الحوض

فلا غرابة والحالة هذه اذا رأينا فى القضايا

العديدة يتناقض آل الخبرة فى تعيين مركز المتخاصمين ومستنداتهم لا تؤدي الا الى هذا التضارب المريب هذا فضلاً عما ثبت قضاء من ان كثير من العقود يطعن عليها بانكار الامضاءات الموقع عليها ولا يخفى ما وراء هذا الانكار من الاجراءات القضائية (المواد ٢٥٥ مرافعات اهلى وما بعدها و٢٩٤ مختلط وما بعدها) ومن ضعف الاثبات . فكان على الشارع ان يعدل عن طريقة التسجيل المتبعة فقرر أسوة بالشارع الفرنسى فى القانون الصادر فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢١ بوجوب تقديم العقد من ثلاث اصول محررة بالمداد الاسود على ورق خاص يراجعها اقلام التسجيل على نفقة الطالب وان تقدم العقد من نسخة واحدة فتصور هذه النسخة تصويراً شمسياً من نسختين بمعرفة مصلحة المساحة وتسلم احدهما للطالب وتوضع النسخة الاصلية داخل ملف يحفظ بقلم الرهون ويحل محل دفاتر التسجيل الحالى بعد التصديق على الامضاءات واختتام طرفى المتعاقدين وبعد بحث استيفاء البيانات الخاصة بموضوعها والمفيدة للدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الاخص اسماء الطرفين ومحلات اقامتهم واسماء ابائهم واجدادهم لا بائهم ويبان الناحية واسم ونمرة الحوض ونمرة القطعة اذا كانت واردة فى قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع باذق بيان مستطاع وفى عقود البيع والبدل يذكر

العقود ترسله الى قسم المساحة المحلى لمراجعة البيانات الخاصة بتعيين العقار والتأشير على خريطة فك الزمام بموقع العين بما يفيد التصرف فيها *

هذه هي التعديلات القيمة التي اعادت الى العقود قوة اثباتها والى المتعاقدين مركزهم القانونى والى العقار المبيع تعيين موقعه والى الغير رفع جهالته فحق للجنة التسجيلات أن تسير فى طريقها الى ان تصل الى انشاء كتاب التسجيلات العقارية وهى فى هذا السبيل مجدة وقد رأيناها فى شبين الكوم تتعهد اعمال مسح الاراضى قطعة قطعة ونقلها بحدودها ومواقعها الى صحف السجلات الجديدة ووجدناها فى طنطا تعانى الاعمال التى يعملها عمال مصلحة المساحة من هذا القبيل ما

الياس روفائيل عباسى

الحاى بقسم قضايا المالية

أصل الملكية واسم المالك السابق وتاريخ ونمرة تسجيل عقده اذا كان مسجلا ، وتسهيلا لمراعاة هذه البيانات تقدم الحكومة لارباب الشأن نماذج مطبوعة لاهم العقود التى ينص القانون بتسجيلها (المواد ٣ و ٥ و ٦ فى ذلك القانون) *

ان المحررات الواجب تسجيلها باقلام الرهون المختلط كان يقدمها اربابها الى قلم الرهون التابع له العقار وكانوا يتحملون مشاق الانتقال من بلدتهم الى مركز هذه الاقلام فتسهيلا لهم انشأت الحكومة مأموريات فى كل من مديريات الغربية والشرقية والمنوفية وبني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا وجعلت اختصاصها استلام المحررات الواجبة التسجيل وتقدير رسومها واستلام طلبات الشهادات العقارية والتصديق على امضاءات واختام المتعاقدين وما تستلمه من

الاحكام

قضايا محكمة النقض والاول

٣٤٦

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
سلاح . حمل سلاح بدون رخصة . وجوب بيان نوع
السلاح . نقض .

القاعدة القانونية

ان القانون المعروف بنمرة « ٨ » الصادر
في سنة ١٩١٧ قسم الاسلحة الى جدولين : الاول
نمرة ١ والثاني نمرة ٢ وبين لكل محتويات الجدولين
اوصافا مخصوصة للسلاح . فاذا اتهم شخص بأنه
احرز طبنجتين بدون رخصة وحكم عليه بالعقوبة
ولم يبين الحكم الصادر بالعقوبة شيئا بخصوص
أوصاف السلاح المقول بضبطه طرف المحكوم
عليه ان كان من ضمن محتويات الجدول الاول
أو الجدول الثاني كان الحكم ناقصا ويتعين نقضه
(نقض كرايت ارتين سريان ضد النيابة العمومية
قضية نمرة ١٧٣٥ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة
صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السادة
والعزة جناب مستر برسيفال والمستكرشو واحد عرقان
باشا وعلى سالم بك وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٤٧

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . براءة . حكم بالتعويض

القاعدة القانونية

للمحكمة عملا بالمادة « ١٧٣ » جنايات ان
تحمك بالبراءة وأن تحكم في الوقت نفسه
بالتعويضات التي يطلبها الخصوم بعضهم من
البعض الآخر

(نقض الشيخ محمود سيد سليمان ضد الشيخ احمد
يوسف المدعى المدني في قضية النيابة العمومية . نمرة
١٧٣٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٤٨

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . حكم غيابي . سقوط حق المحاكمة . سقوط
العقوبة . سقوط الدعوى .

القاعدة القانونية

اذا حكمت محكمة الجنايات على شخص
بالعقوبة غيابيا ثم حضر المحكوم عليه أو قبض
عليه فان المدة اللازمة لسقوط حق محاكمته انما
هي المدة اللازمة لسقوط العقوبة دون المدة

النقض مفروض أنه وكيل عن المحكوم عليه في هذا العمل فليس اذا من الضروري تكليف المحامي بتقديم توكيل عن المحكوم عليه .

٢ - العبرة في بيان التهمة وبيان المواد القانونية الواجب تطبيقها على المتهم في جناية بالنص الوارد في القرار الذي يصدر من قاضي الاحالة . اما ورقة تكليف المتهمين بالحضور امام المحكمة فالغرض منها اخبارهم باليوم المحدد لنظر القضية . فالمواد القانونية التي ترد في هذا الاعلان لا يعتد بها بل يكفي للنيابة ان تكلف المتهم بالحضور الى المحكمة بمقتضى المواد الواردة في امر الاحالة

(نقض حسن عبد الوهاب النقراشي وآخرين ضد النيابة العمومية . والشيخ هيكل الوكيل الشرعي عن ورثة عبد الرؤوف قاسم وورثة عبد القادر عبد القوي هيكل وورثة فتح الله عبد القوي هيكل . مدعون بمخوق مدنية . قضية نمرة ٢٦ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٥١

حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . تغيير وصف الافعال . محكمة جنات . سلطتها .

القاعدة القانونية

لمحكمة الجنات الحق في تغيير وصف الافعال الميئة في امر الاحالة وذلك طبقا لنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنات . فاذا رفعت النيابة العمومية الدعوى على شخص وطلبت عقابه بالمادتين ٤٠ و ٤١ من قانون

اللازمة لسقوط الدعوى العمومية . فاذا لم تنقض عشرون سنة من يوم صدور الحكم بالعقوبة الى يوم ضبط المحكوم عليه والتحقيق معه جاز محاكمته ومعاقبته

(طعن النيابة العمومية في قرار الاحالة ضد ماضي رشاش . قضية نمرة ١٩٩٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٤٩

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . بيان اسباب الحكم . بيان المصدر الذي استندت عليه المحكمة للحكم .

القاعدة القانونية

اذا اكتفت المحكمة التي حكمت بالعقوبة على شخص بأن قالت تقديرها لمسئولية المتهم ان التهمة ثابتة عليه ولم تبين المصدر الذي استندت عليه لتكوين اعتقادها بالادانة سواء كان من الحكم المستأنف أو من سبب آخر من حق محكمة النقض الهيمنة عليه وتقدير موافقته للقانون كان حكمها خاليا من الاسباب ويتعين نقضه

(طعن كامل حسن الريدي ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ١٧٣٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٥٠

حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . محام . توكيل . الوكالة مفروضة . بيان التهمة . بيان المواد العبرة بقرار الاحالة لا بورقة التكليف

القاعدة القانونية

١ - المحامي الذي يقدم تقريراً بأسباب

٣٥٣

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . بيان نوع الجريمة . فاعل أصلي . شريك
القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالادانة والعقوبة يجب
أن يبين أن كان المحكوم عليه فاعلاً أصلياً أو
شريكاً. فإذا خلا من هذا البيان كان به نقص
جوهرى يترتب عليه قبول النقض

(نقض قاسم حسن مؤمن وآخر ضد النيابة العمومية
وجلوه مهني مدعية بحق مدني قضية نمرة ١٠ سنة ٤٢
قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٣٥٤

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . نصب . احتيال . دجال يدعى انه طبيب .
نشرة . توزيعها

القاعدة القانونية

بعد مرتكباً جريمة النصب حسب المادة
٢٩٣ من قانون العقوبات من توصل الى سلب
مال الغير بالاحتيال بأن اعلن في نشرة طبعها
ووزعها على الجمهور بأنه يعالج الامراض العصبية
كالصرع والجنون ويمنع شر القرينة ويسهل
الحمل ويقطع الباسور واهماً أن صناعته معالجة
المرضى وهو بعيد عن صناعة الطب وتوصل
بهذه الصفة الكاذبة الى الحصول على النقود
من وقعوا في شرك حباله

(نقض احمد صبرى بتيان الطبيب الروحاني ضد
النيابة العمومية . قضية نمرة ٢ سنة ٤٢ قضائية .
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

العقوبات باعتباره شريكاً بالاتفاق مع متهم
آخر في ارتكاب جريمة القتل جاز لمحكمة الجنايات
ان تطبق عليه المادة ٤٣ من قانون العقوبات
اذا رأت ان الاتفاق بينهما كان لارتكاب
نتيجة محتملة للسرقة التي اتفقا على ارتكابها

(نقض سيد محمد على وآخر ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ١٥ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٥٢

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . بيان وقائع التزوير . ختم . بصمة .
وجوب بيان تحقيق البصمة .

القاعدة القانونية

الحكم الذى يصدر بادانة شخص وبما قبلته
نظير ارتكابه تزويراً بأن وقع على ورقة بختم
شخص وبأصبعه، يجب أن يبين كيفية توصل المتهم
الى الاستيلاء على الختم والتوقيع به وهل كان ذلك
في غياب صاحب الختم أو في حضوره . واذا
كان توصل الى الحصول على الختم فكيف
توصل الى البصم بالاصبع، ويبين ان كان حصل
تحقيق في تلك البصمة ان كانت بصمة المجنى
عليه أو بصمة اخرى مزورة . فان خلا الحكم من
ذكر هذه البيانات كان ناقصاً ويتعين نقضه

(نقض مصطفى على الشينى ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضاء محكمة الاستئناف الاهلية

٣٥٥

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٥

رسوم المحكمة. وجوب دفعها مقدماً. اهمال طلبات لم يدفع عنها رسوم. استئنافها. عدم جواز استئنافها. دفع التماس عنها

القاعدة القانونية

أن المادة «٤٣» من لائحة الرسوم الصادر بها الامر العالي المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ قضت بأنه لا يجوز للقضاة ان يباشروا أى عمل كان من حكم وغيره مما يستحق عليه رسوم الا بعد تأدية الرسم المقرر على ذلك. فإذا لم يدفع احد الخصوم الرسم المقرر على طلب من طلباته واهملت المحكمة الفصل في الطلب غير المدفوع عنه رسماً فلا يجوز للخصم ان يتظلم من اهمال الفصل في طلبه لا بطريق الاستئناف ولا بطريق الالتماس لأن الطلب الحاصل عنه الظلم لم يصدر فيه حكم حتى يصح الطعن فيه

(استئناف الست خديجة هانم وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد افندى ابو الخير الحامى ضد عريان افندى جرجس ملاطى وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد افندى حسن الحامى فمرة ٦٤ سنة ٤١ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا وصاحب المزة على بك حسين وجناب مستر رافرنى)

٣٥٦

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

استئناف. محل مختار. اعلان الاوراق لقلم الكتاب. مضي مواعيد القيد. سقوط الاستئناف

القاعدة القانونية

إذا لم يتخذ المستأنف محلاً مختاراً في البلدة

الكائنة بها محكمة الاستئناف طبقاً لنص المادة «٣٦٤» من قانون المرافعات جاز اعلان الاوراق الخاصة به في قلم كتاب المحكمة فاذا انذر المستأنف عليه المستأنف الذى لم يتخذ له محلاً مختاراً في قلم كتاب المحكمة بوجوب قيد استئنافه في ظرف ثمانية ايام والا يعتبر استئنافه كأنه لم يكن جاز. وإذا لم يحصل القيد في بحر الثمانية ايام وجب الحكم باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن.

(استئناف القصبي عطا الله وآخر وحضر عن اولهما حضرة الاستاذ محمد افندى فهمى كرار الحامى ضد عبد الفتاح البيلى النقيب وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى كامل البندارى الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ عبد الرحمن بك الراقمى الحامى . فمرة ٧٦٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة محمد بك مصطفى)

تعليق

راجع بهذا المعنى الحكيم الصادرين من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومنشورين بمجلة «المحاماة» الاول بالعدد الخامس من السنة الثانية ص ٢٢٩ فمرة ٦٨ والثانى بالعدد الرابع من السنة الرابعة ص ٣٣٤ فمرة ٢٧٣

بطلان سند صوري محرر من المورث الى بعض الورثة بقصد تمييز بعضهم على البعض الآخر في الميراث ، فانه يجوز اثبات ذلك بالبينة لأن السند يكون قد اخفى سبباً مخالفاً للقانون

٢- اذا طعن في سند بأنه مبني على سبب غير صحيح وصرحت المحكمة للطاعن باثبات سبب الدين الحقيقي فيتعين عليها أن تأذن الخصم صاحب المصلحة في السند أن يثبت هو الآخر ما يدعيه من وجود سبب صحيح آخر تأييداً لدينه. فان صورية السبب المدون في السند لا يترتب عليها حتماً أن السبب الحقيقي غير جائز قانوناً المحكمة :

« حيث ان المستأنف يدفع الدعوى بأن السند صوري حررته الست سارة الى بناتها لا لسبب دين صحيح وانما لتمييزهن عليه في الميراث أو حرمانه منه بطريقة غير مشروعة » وحيث ان الحكم المستأنف رفض الاثبات بالبينة لان المستأنف وارث فليس له من الحقوق اكثر مما كان لمورثته وهي لم تكن تستطيع اثبات صورية السند بالبينة بناء على القاعدة القانونية التي لا تجيز اثبات صورية العقد المحرر بالكتابة بين الخصوم الا بكتابة « وحيث ان لهذه القاعدة استثناءات يجوز فيها اثبات صورية العقد بالبينة بين الخصوم . ومن هذه الاستثناءات ان يكون الغرض من السند أو العقد أخفاء سبب مخالف للقانون

« وحيث ان دفاع المستأنف القائم على

٣٥٧

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥
استئناف . شطب . تنازل .

القاعدة القانونية

اذا حكمت محكمة اول درجة على شخص بوجوب ايداع المبلغ المحجوز عليه تحت يده في خزانة المحكمة ، ثم استأنف وقبل الفصل في الاستئناف أودع المبلغ ثم طلب من محكمة الاستئناف أن تحكم بشطب استئنافه ، وعارضه خصمه طالباً اعتبار الشطب تنازلاً عن الاستئناف لاحتمال أن المستأنف يعود الى تجديد الاستئناف بعد الشطب كان طلب المستأنف عليه في محله ووجب شطب القضية واعتبار أن المستأنف تنازل عن استئنافه

(استئناف عزيز افندي جرجس وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي حسن الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ كامل افندي فانوس الحامي ضد على افندي عيسى وحضر عنه حضرة الاستاذ اميل افندي رطل الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ وهيب افندي دوس الحامي . نمرة ١٢٠١ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة محمد بك مصطفى)

٣٥٨

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
سند صوري . سبب الدين . طرق الاثبات .
سبب غير صحيح . سبب حقيقي مشروع . اثباته

القاعدة القانونية

١ - اذا رفعت دعوى من وارث بطلب

في حدود التوكيل . أما الوكيل القضائي (كالقيم في القضية التي نحن بصددتها) فلا تكون أعماله ملزمة للمحجور عليه اذا ترتب عليها ضرر للغير بل تقع تبعاتها في هذه الحالة على القيم وحده المحكمة :

« حيث ان المستأنفين تنظلمان من الحكم المستأنف بصفتهما وارثين لمورثهما القاضي بالزامهما بدفع ٢٠٠ جنيه الى المستأنف عليها على سبيل التعويض مما لحقها من الضرر الذي حصل لها من فعل القيم على والدهما المحجور عليه لعتبه (وتوفى) برفعه قضية على المستأنف عليها امام النيابة بالظمن بالتزوير في اشهاد عرفي بطلاقها من زوجها الأول الذي تدعى طلاقها منه من قبل تاريخ هذا الاشهاد المؤرخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩١١ لسبع عشرة سنة وتزوجت بالمحجور عليه في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ مرتكبتين في ذلك على عدم مسئولية المحجور عليه مورثهما بافعال القيم عليه الضارة للغير » وحيث ان القانون اوجد توكيلين احدهما اختياري وهو الصادر من الموكل الى وكيله الذي اختاره بإرادته فكل عمل ضار للغير عمله هذا الوكيل تقع تبعته على الموكل . والثاني وهو التوكيل القضائي اي ان الموكل لم يختاره مثل المحجور عليه لأي سبب كان عينته الجهة القضائية فالضرر الذي يلحق الغير ويطلب عنه تعويض لا تقع تبعته مطلقا على المحجور عليه بل يكون ملزما به نفس القيم المذكور اذ انه في الحالة الاولى يقع تعويض الضرر على

عدم صحة السبب وان الغرض من السند تمييز بعض الورثة على البعض أو حرمانه يدخل في تلك الاستثناءات

« وحيث بناء على ذلك يكون المستأنف محققا في طلبه اثبات صورية السند بالبينة والقرائن ولا محل للبحث اذا كان الوارث يعتبر من الخصوم أو غير الخصوم

« وحيث ان المحكمة ترى ان القرائن التي يستند عليها المستأنف ليست كافية لاثبات الصورية فيتعين اجابة طلب التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة ان سبب السند لم يكن صحيحاً ديناً .

« وحيث أن عدم صحة السبب لا يكفي لبطلان السند لجواز ان يكون له سبب آخر حقيقي شرعي فيتعين التصريح للمستأنف عليهن باثبات السبب الصحيح الذي يدعيه تأييداً لدينهن .

« وحيث ان لكل فريق الحق في نفى ما يثبتته الفريق الاخر »

(استئناف الشيخ محمد سعيد باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك ابراهيم الديواني الحامي ضد السيدات كريمات المرحوم محمد أفندي المراكشي وحضر عنهن حضرة الاستاذ محمد بك توفيق الحامي . نمرة ٧٩٤ سنة ٣٨ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة احمد زكي ابو السعود بك وجناب مسترهل وعلى جلال بك)

٣٥٩

حكم تاريخه أول مارس سنة ١٩٢١

توكيل . مسئولية الموكل عن أعمال الوكيل . قيم . المادتان ١٥١ و ٥٢٧ مدني .

القاعدة القانونية

أعمال الوكيل المختار ملزمة لموكله مادامت

الموكل لانه لم يحسن الاختيار وخطأ فيه اما في الحالة الثانية فان الاختيار حصل من غيره فلا يسأل عنه . على ان الشريعة الغراء تحافظ كل المحافظة على اموال المحجور عليه حتى في الاموال التي يأخذها ممن يتعامل معه ولم يثبت انتقاعه بها فانها لا تلزمه بردها فن باب اولي لا تقبل تبعة اعمال القيم التي نشأ عنها ضرر لاغير على رأس المحجور عليه

« وحيث انه تبين من ذلك انه لا توجد مسئولية على المحجور عليه لا من الوجهة القانونية ولا من الوجهة الشرعية »
« وحيث علاوة على ما تقدم فانه باطلاع المحكمة على محضر التحقيق الذي عمل بمعرفة النيابة بناء على طعن قيم المحجور عليه تبين انه غير سيء النية في عمله لانه كان لديه من الاستعلامات التي يطول شرحها هنا ما يجعله معذوراً في تقديم هذه الشكوى

« وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف »
(استئناف الست نظله هاتم السلحدار والست حنيفه هاتم السلحدار وحضر عنهما حضرة الاستاذ وهيب افندى دوس الحامى ضد الست زينب هاتم وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد بك ابو شادى الحامى . نمرة ٤٦١ سنة ٣٦ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والمزة محمد محرز باشا وجناب مستر كرشو وصالح حق بك)

٣٦٠

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢١

مسئولية مدنية . طبيب . خطأ في تشخيص المرض . سيد وخادم . خطأ الخادم (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدنى)

القاعدة القانونية

الطبيب غير مسئول عن الخطأ الذي يقع

منه في تشخيص الامراض اذا كان هذا الخطأ قد حصل بحسن نية. وقد قضى بأن وزارة الزراعة غير مسئولة مدنيا عن خطأ وقع من أحد اطبائها البيطريين الذي دعاه احد الملاك لفحص مواشيه فلم يعرف انها مصابة بالطاعون البقرى ولذلك لم ينبه المالك لاتخاذ الاحتياطات اللازمة منعا لانتشار العدوى

المحكمة :

« حيث أن طلب التعويض مبنى على سببين :
الاول ان الدكتور شاكر افندى حنا بصفته طبيباً في وزارة الزراعة ارتكب خطأين :
الاول انه كشف على ماشية المستأنف عليه الاول خليفة بك محمود وقرر انها مصابة بالحمى الملاريا والحالة ان الاصابة كانت بالطاعون .
والامر الثانى انه امر باختلاط الماشية الجديدة السليمة بالماشية المريضة فحصلت اصابتها وتفتت بالموت

« وحيث عن الامر الاول فقد اجمع علماء القانون ان الطبيب غير مسئول عما يقع من الخطأ في تشخيص المرض خصوصاً اذا تشابهت الاعراض كما يقال هنا ولو وصل علم الطب الى هذه الدرجة من التقدم ومعرفة طبيعة الامراض بصفة قاطعة عن التشخيص لا أصبح العالم غير العالم الذي نرى الآن ولحقت وطأة الموت كثيراً عما هي عليه

« وحيث فيما يختص بأن شاكر افندى حنا امر باختلاط الماشية الجديدة السليمة مع القديمة فمع التسليم بذلك فلا مسئولية عليه كما

في التوزيع لحصوله بمحل خلاف المحل المعين بورقة الحجز يزول أثره اذا قدم الدائن بعد ذلك مستنداته الى قلم كتاب المحكمة المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه لم يقدم في ظرف الشهر المنصوص عليه بالمادة ٥١٦ مرافعات سوى مستندات دين محجوره ولم يقدم في ذلك الميعاد طلباً يبين به مقدار الدين وصفته » وحيث ان قول محكمة اول درجة ان القصد من تقديم الطلب هو اظهار الرغبة في الدخول في التوزيع وان تقديم المستندات يعتبر دليلاً كافياً لاثبات هذه الرغبة، وان تقديم هذه المستندات يعتبر بمثابة تقديم طلب مخالف لنص القانون الذي اشترط تقديم الطلب مع المستندات حتى يكون قاضي التوزيع وبقية الدائنين المشتركين مع الطالب على علم تام من مركز هذا الاخير في التوزيع والمستندات وحدها من غير طلب يحصرها ويحددها ويبين صحتها لا تنفي بالغرض (راجع تعليقات دلولز نبذة ٦ على المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات الفرنسية التي تقابل المادة ٥١٦ من القانون المصري)

« وحيث انه لا يعتد بما دفع به المستأنف عليه من بطلان اعلان ورقة التنبيه الوارد ذكرها بالمادة ٥١٥ من قانون المرافعات لحصوله بمحل خلاف المحل المعين به بورقة الحجز لان تقديم المستندات من المستأنف عليه الى قلم الكتاب بعد الاعلان امر يستفاد منه ان ورقة

تبين آتقاً على ان الثابت في صحيفة دعوى المستأنف عليه الاول ان الطبيب لم يأمر بذلك وانما مستخدمو العزبة ارسلوا لالاشية بعد الكشف عليها لمحل وجود المواشى المريضة وهذا هو المعقول

« وحيث متى تقرر ذلك لا محل للبحث في مسئولية وزارة الزراعة من عدمه ويكون الحكم المستأنف في غير محله وواجب النفاذ ورفض دعوى المستأنف عليه الاول والزامه بالمصاريف »

(استئناف وزارة الزراعة وحضر عنها حضرة سليم بك الباراني نائب قسم قضاياها ضد على بك خليفه محمود وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي احمد الوكيل الحامى وشاكر افندي حنا وحضر معه حضرة الاستاذ احمد بك رمزي الحامى ثمرة ٨ سنة ٣٨ قضائية دائرة حضرات اصحاب العزبة احمد عرفان بك وجناب مسيو كالويني وفوزي المطيعي بك)

٣٦١

حكم تاريخه ٧ اغسطس سنة ١٩٢١

القسم بين الغرماء . تقديم الطلب والمستندات . ميعاده . سقوط الحق . المادة ٥١٥ من قانون المرافعات . القسم بين الغرماء . اعلان بالتقديم . بطلانه . المادة ٥١٦ من قانون المرافعات

القاعدة القانونية

١ - على الدائن في القسم بين الغرماء ان يقدم طلبه في ظرف شهر مشفوعاً بالمستندات ومبيناً فيه مقدار الدين وصفته والا سقط حقه باعتبار أنه لم يستوف الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥١٥ مرافعات

٢ - بطلان اعلان ورقة التنبيه بالتقديم

هذه الحالة الحق في التعويض بسبب رفته في وقت غير لائق ^(١)
المحكمة :

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المستأنف قدم دعواه قبل وزارة المعارف قائلاً انها رفته بسبب الغاء وظيفة الضابط التي كان يشغلها باحدى المدارس ومطالبها ابتدائياً بمبلغ ١٩٩٢ جنيهاً تعويضاً لما لحقه من الضرر المادى والادبى فقضت محكمة اول درجة برفض دعواه فاستأنف الحكم المذكور

« وحيث ان المندوب عن وزارة المعارف قدم لأول مرة امام محكمة الاستئناف دفماً فرعياً بعدم قبول الدعوى ارتكانا على نص المادة ٦ من قانون المعاشات التي تقضى بعدم جواز رفع الدعوى بعد مضي اربعة شهور من تاريخ تسليم السركى للموظف المحال على المعاش وذلك

(١) اشار الحكم الى استئناف مختلط ٧ يناير سنة ١٨٩٢ (مجلة التشريع والقضاء السنة الرابعة صحيفة ٨٨) واستئناف مختلط ١٥ ابريل سنة ١٩٠٣ (مجلة التشريع والقضاء السنة الخامسة عشرة صحيفة ٢٤٤) واستئناف مختلط ٢٣ يناير سنة ١٩٠٣ (مجلة التشريع والقضاء السنة التاسعة عشرة صحيفة ٩٠) واستئناف مختلط ٨ ابريل سنة ١٩٠٨ (مجلة التشريع والقضاء السنة العشرين صحيفة ١٦٤)

وانظر ايضاً : استئناف ١٧ يناير سنة ١٩١٨ (المجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة عدد ٤٠) واستئناف مختلط ٢٨ يناير سنة ١٩٠٩ (مجلة التشريع والقضاء السنة التاسعة عشرة صحيفة ١٣٨) واستئناف مختلط ٢٠ فبراير سنة ٩١٧ (مجلة التشريع والقضاء السنة التاسعة والعشرين صحيفة ٢٣٩)

التنبيه وصلت اليه وانه اعتبر اعلانها صحيحاً وبذلك قد زال البطلان الذى يدعيه عملاً بالمادة ١٣٩ مرافعات

« وحيث انه مع تقرير ما تقدم لا محل للبحث فيما دفعت به المستأنفة من ان دين المستأنف عليه لم يكن حالاً ومترتباً في ذمة المدين الا بعد قفل باب التوزيع وغير ذلك من الالوجه التي تمسكت بها

« وحيث انه يتعين في هذه الحالة الغاء الحكم المستأنف وتأيد قائمة التوزيع »

(استئناف الست فاطمة هانم كريمة المرحوم محمد بك منيب الحاضر عنها حضرة ادوار بك قصبرى الحامى عن حضرة احمد نجيب براده بك الحامى ضد حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا بصفته فيما على حضرة صاحب السمو الامير احمد سيف الدين غمرة ٨١٦ سنة ٣٧ قضائية - دائرة سعادة احمد موسى باشا وحضرة صاحب العزة فوزى المطيمى بك وجناب مستر رافرتى)

٣٦٢

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

اجارة الاشخاص . موظف عموى . الغاء وظيفته . رفته . وقت غير لائق للوقت . سلطة المحكمة في التقدير . المادة ٤٠٤ مدني

القاعدة القانونية

اذا رفت احد مستخدمى الحكومة لالغاء وظيفته فاللحاكم أن تنظر فيما اذا كان الغاء الوظيفة جدياً أم صورياً . فان اتضح لها من ظروف القضية أن الغرض الوحيد من الغاء الوظيفة هو التخلص من المستخدم كان له في

لان المستأنف اعلن بقرار الرقت في ١٦ مارس سنة ٩١٥ واستلم السركى في ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ ولم يرفع دعواه الا في ٣٠ اغسطس سنة ١٩١٩ وتمسك بان هذا الدفع هو من النظام العام لتعلقه بميزانية الحكومة مستدلا بان غرض الشارع من منع رفع الدعاوى بعد مضي الميعاد المذكور انما هو عدم ارتباك الخزينة وصيانة ميزانية الحكومة من محو واثبات معاشات او مكافآت وقد طلب المستأنف رفض الدفع المذكور

« وحيث انه من المتفق عليه ان المقصود بالنظام العام هو ما تعلق من المسائل مباشرة بالقانون العام او قانون العقوبات او المسائل الداخلة في القانون الخاص ولكن فيها صيغة عامة يستلزمها النظام كمسائل النسب من حيث البنوة او الابوة او غيرها

« وحيث ان النزاع المطروح بين المستأنف والمستأنف عليها انما هو خاص بمقدار استخدام موظف وبالنتائج المترتبة عليه من بقاء للموظف او عزل وهذه مسألة لا علاقة لها بالنظام العام « وحيث انه متى تقرر ذلك كان تقديم هذا الدفع لأول مرة امام محكمة الاستئناف غير جائز ويتعين رفضه

عن الموضوع

« وحيث انه من جهة الموضوع فان الخلاف بين الطرفين منحصر فيما اذا كان الغاء الوظيفة يستلزم ابطال العمل او يكفي فيه الغاء الدرجة التي كان يشغلها الموظف ومحوها من الميزانية العامة للحكومة

« وحيث ان الاصل في الغاء الوظيفة هو بالبداية الغاء العمل المخصص لها لانه حين ذاك تكون المصلحة العامة هي التي دعت اليه والحاجة اقتضته سواء بانتهاء الغرض منه او لعدم الحاجة لاستمراره او للاضطرار لابطاله توفيراً للعمال بحسب مقتضيات موارد الحكومة « وحيث ان ابطال العمل بهذه الكيفية يكون من خصائص الحكومة ولها ان تقرر في الظروف التي يستدعيها ذلك ولكن قرارها برقت الموظف الشاغل لذلك العمل خصوصاً اذا كان الابطال حاصلًا عن جانب من العمل يدخل تحت تقدير المحاكم اذ من المقرر قضاء ان الرقت لا يعتبر غير لائق الا اذا استكمل شرطين: وهو ان يكون صحيحاً شكلاً اي يكون سببه من الاسباب المنصوص عليها في قوانين الاستخدام، وان يكون حقاً موضوعاً اي تنقضي فيه فكرة التحكم والتعسف في رقت الموظف (راجع احكام المختلط ٧ يناير سنة ١٨٩٢ سنة رابعة صحيفة ٨٨ فقرة ٢٧٤٩ مجموعة شراياتي للعشر سنين الاولى و٢٣ يناير سنة ١٩٠٧ س ١٩ صحيفة ٩٠ فقرة ٢٣٩٨ و٨ ابريل سنة ١٩٠٨ س ٢٠ صحيفة ١٦٤ فقرة ٢٤٠٢ مجموعة شراياتي للعشر سنين الثانية) « وحيث انه يستخلص من ذلك ان للقضاء ان يبحث فيما اذا كان الرقت في الظروف التي حصل فيها يعتبر رقتاً سائفاً او رقتاً غير سائفة بمعنى انه لا يكفي مجرد الغاء الوظيفة في الميزانية حتى يقال بأن عملها قد ابطال (انظر في هذا المعنى حكم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٣

س ١٥ صحيفة ٢٤٤ فقرة ٢٣٨٨ مجموعة
شراباتي للعشر سنين الثانية)

« وحيث انه بناء على هذه القواعد ترى
المحكمة من ظروف هذه الدعوى ان الغاء
الوظيفة التي كان يشغلها المستأنف كان يقصد
به الغاء للاعمال التي يشغلها كذلك لان وزارة
المعارف لم تلجأ لالغاء وظائف الضباط التي
الغتها الا في اول سني الحرب بعد ان طلبت
وزارة المالية وهي المختصة من الوزارات ذات
الشأن ان تستعمل الوفر الضروري خشية
من نقص المال

« وحيث ان فكرة الاضطهاد والتحكم
منفية عن المستأنف لانه كان حائزاً لرضاء
وزارة المعارف كما تفيد المستندات المقدمة
منه وكما يدل عليه عمل وزارة المعارف معه
اذ انها استبقته في وظيفته بعد ابطال اللغة
الفرنساوية التي كان قائماً بتدريسها حينما كانت
الميزانية تسمح بذلك وقد كان في وسعها
بالبداهة ان ترفته في ذلك الطرف ارتكاناً على
ابطال الدروس القائم بها

« وحيث انه يظهر من اقوال المستأنف
نفسه ان عمره وقت رفته كان نحو الاربعة
والخمسين سنة اي كان على وشك الوقت الذي
له فيه نفسه ان يحل عقدة الاستخدام باختياره
ويطلب احالته على المعاش ودرجته كانت طالية
فاختيار الوزارة لمثله اختيار لمن يناله اقل ضرر
« وحيث انه يظهر ان المستأنف كان
مسلماً بذلك لانه بعد ربط معاشه في سنة

١٩١٥ ظل ساكناً الى سنة ١٩١٩ تاريخ رفعه
هذه الدعوى

« وحيث انه من كل ذلك ترى المحكمة
ان رفته لا يعتبر غير لائق ودعواه حينئذ
تكون على غير اساس ويتعين حينئذ تأييد
الحكم المستأنف

« وحيث ان من خسر دعواه يلزم
بالمصاريف »

(استئناف سلامه بك عريف وحضر بنفسه في
الجلسة ضد وزارة المعارف العمومية وحضر عنها حضرة حلم
بك دوس نائب قسم القضايا للمرة ٣٤٢ سنة ٣٨ قضاية
دائرة حضرات اصحاب السعادة والمنة ابو بكر يحيى
باشا وجناب مسترهل ومحمد حلمى عيسى بك)

٣٦٣

حكم تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قصة . شيوخ . بيع العقار . اختصاص . محكمة
كلية . محكمة جزئية .

القاعدة القانونية

المحكمة الابتدائية مختصة بنظر دعوى نصابها
كلى يرفعها اليها الشريك على المشاع طالباً بيع
العين المشتركة لعدم قابليتها للقسمة . فاذا حصل
نزاع في عدم قابليتها للقسمة وجب عليها ان تعين
خبيراً ، فاذا اتضح انها غير قابلة للقسمة تسير
في اجراءات البيع والا احالت القضية على القاضي
الجزئى أو حكمت بعدم اختصاصها . وليس
للمحكمة الابتدائية أن تحكم بايقاف الدعوى حتى
تنظر امام المحكمة المختصة بعمل القسمة أى المحكمة
الجزئية ويتحقق عدم قابلية الاعيان للقسمة

الوقائع :

رفعت الست زكية بنت محمد افندي احمد المهندس هذه الدعوى لمحكمة مصر الاهلية وقيدت بجدولها نمرة ١٢٤٠ سنة ١٩٢٢ طلبت فيها الحكم ببيع الاربعة وابورات الموضحة بعريضة الدعوى لأنها لا يجوز قسمتها على اصغر نصيب واحالة الدعوى على حضرة قاضى البيوع لاجراء البيع والتصريح لكاتب المحكمة باجراء النشر والتعليق حسب القانون مع الزام باقى الخصوم بالمصاريف والأتعاب والمحكمة المشار اليها قضت بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ حضوريا بقبول الست شفيقة بنت حسن خصما ثالثا فى الدعوى وقبول الدفع الفرعى وايقاف النظر فى هذه الدعوى حتى تنظر أمام المحكمة المختصة بعمل القسمة وابتقت الفصل فى المصاريف . فاستأنفت الست امينه بنت محمد افندي احمد المهندس هذا الحكم بتاريخ ٥ و ٩ و ١٣ يناير سنة ١٩٢٤ طالبة الغاء حكم الايقاف وكل مابنى عليه والحكم بعدم اختصاص محكمة مصر بدعوى بيع الواورات والزام الست زكية بالتضامن مع من يوافقها على طلبها من المستأنف عليهم بجميع المصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين

وبجلسة اليوم اصر الحاضر عنها على هذه الطلبات والحاضر عن حسين افندي فهمى المهندس رفع استئنافا فرعيا طلب به رفض الدفع الفرعى واختصاص محكمة مصر بنظر الدعوى . والحاضر

عن الست شفيقة بنت حسن طلب تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالايقاف للاسباب التى ابداهها كل منهم ودونت بمحضر الجلسة ولم يحضر باقى المستأنف عليهم المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف فى غير محله لانه بنى على دفع فرعى غير صحيح فان الدعوى رفعت الى المحكمة باعتبار انها دعوى بيع اعيان غير قابلة للقسمة بطبيعتها وقيمتها تزيد عن نصاب القاضى الجزئى فهى داخله فى اختصاصها بمقتضى المادة ٤٥٨ من القانون المدنى والمواد ٥٥٢ و ٦٢٠ و ٦٢٦ من قانون المرافعات فكان عليها فى حالة منازعة احد الاخصام فى عدم قابليتها للقسمة ان تعين خيرا حتى اذا انضح لها انها غير قابلة تسير فى اجراءات البيع والا احوالت القضية على القاضى الجزئى أو حكمت بعدم اختصاصها »

(الاستئناف المرفوع من وعلى الست امينه بنت محمد افندي احمد المهندس وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد بك رمزى الحامى واستئناف الست زكية بنت محمد افندي احمد المهندس وآخرين وحضر حضرة الاستاذ حليم افندي ابراهيم الحامى عن المستأنف عليه الثانى وحضره الاستاذ محمد افندي حسن الحامى عن المستأنف عليها الرابعة نمرة ٣٦٤ سنة ٤١ قضائية و ٢٨٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة حافظ لطفى باشا وحضرنى صاحبي العزة عبد العزيز بك محمد ومراد بك وهبه)

٣- انه لم يمن بتممين الاطيان التي تناولها
البذل بالدقة والحذر اللذين كانت تتطلبهما
اهمية المصالح المالية التي جرى التصرف فيها
والمركز الرسمي لوكيل الوزارة الذي طلب
البذل ، وانه على عكس ذلك قد وقف اثناء
التممين موقفاً مضاداً لمصالح الحكومة بدعوته
الخبراء المثلثين التابعين لمصلحته الى اعادة النظر
في تقديراتهم لصالح ابي الفتوح باشا

٤- انه عارض في تقديره المؤرخ ١٢
سبتمبر سنة ١٩٢٢ باديء الذكر تقدير الخبراء
المثلثين التابعين لمصلحته الذين قدروا اطيان
الحكومة بزيادة تبلغ ١٥٥٢٥ جنيهاً مصرياً
وذلك اما بتقدير تميمين آخر من عندياته جعلت
بمقتضاه قيمة اطيان الحكومة مساوية تقريباً
لقيمة اطيان ابي الفتوح باشا واما بتقديم
تقدير ثالث جعلت بمقتضاه قيمة الاطيان
الاولى اقل من قيمة الاطيان الثانية بمقدار
١٧٦٠٠ جنيه مصري وهذا التتمين الثالث
الذي قدم الى المستر انطوني قبل تقديم
تقديره المؤرخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ باريخ
وعشرين ساعة بمعرفة وكيله العام الذي لم يعاين
الاطيان الا معاينة سريعة قبل ذلك بتسعة
شهور والذي لم يرفق بتممينه تقريراً تفصيلياً
لما تساويه الاجزاء المختلفة- لم يسع في الحصول
عليه الا بفرض اظهار تميمين المستر انطوني في
مظهر خادع يدل على دقته واعتداله وذلك
لتوسطه بين تميمين متعارضين الامر الذي
سارع ابو الفتوح باشا الى لفت النظر اليه

٣٦٤

حكم اللجنة التأديبية في قضية

مستر انطوني مدير مصلحة الاملاك

موظف . محاكمة تأديبية . تقديم اقتراحات او نصائح
من مرسوم لرئيسه . غش .

القاعدة القانونية

ليس من الجائز توجيه تهمة تأديبية لموظف
بسبب اقتراحات او نصائح يكون قد قدمها لرئيسه
الا اذا ثبت انه غش ذلك الرئيس بيانات او
اعتبارات يعلم هو انها غير صحيحة او غير كافية
اللجنة :

« حيث انه منسوب الى المستر انطوني
في قرار الاتهام :

١- انه اقترح على وزير المالية في تقرير
مؤرخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ الموافقة على
مبادلة اطيان مملوكة للحكومة باطيان مملوكة
لسعادة محمد ابي الفتوح باشا وذلك على الرغم
من ان الاقلام الفنية التابعة لمصلحته رأت
في سنة ١٩٢٠ - كما انه هو نفسه رأى -
انه لم تكن للحكومة اية مصلحة في هذا البذل
٢- انه استند في تقريره المشار اليه
بقصد تبرير عدوله عن رأيه على اثر تعيين
ابي الفتوح باشا وكيلا لوزارة الزراعة ، الى
اسباب وظروف رأت لجنة التحقيق التي الفت
بمناسبة قضية ابي الفتوح باشا بالاجماع انها
غير وجيهة او غير كافية

اختصت بها الحكومة متسببة عن وجود ادوات بهذه الاطيان لم تكن قد عوينت من قبل

« وحيث انه قد اعتبرت بيان الوقائع المنسوبة الى المتهم حالة مختلطة على الفهم منشؤها عدم التوافق بين منطوق النهم وبين ما اتخذ لتأييدها من الوقائع والقرائن وهذه الحالة يجب معوها

« وحيث أن وجوه التهمة الحقيقية هي أربعة بمعنى أن المستر انطوني منهم

أولاً - بأنه سهل مبادلة الاطيان بل سعى في هذه المبادلة في حين ان البديل ليس فقط غير مفيد على الاطلاق لجانب الحكومة بل انه قد سبب لخزاة الدولة خسارة تزيد كثيراً عن ١٥٠٠٠ جنيه مصري

ثانياً - بأنه سمح بتنفيذ البديل الذي حصلت الموافقة عليه فوراً وقبل استيفاء مستندات الطرفين المتعاقدين استيفاء يمكن من ابرام عقد البديل النهائي بالطرق المرعية

ثالثاً - بأنه حمل وزير المالية على قبول بيع اطيان مملوكة للحكومة مساحتها ٢١٠ ف الى ابي الفتوح باشا بثمن بخس قدره ٥ جنيهات مصرية لكل فدان

رابعاً - بأنه حصل من وزير المالية على التنازل لصالح المتبادل معه عن فرق الثمن وقدره ٢١٤٧ جنيتها مصرياً و ٨٨٩ ملياً

وانه منسوب الى المستر انطوني في هذه التهم الاربع تصرف مبني على الغش اذا لم يكن على الاقل مبنياً على مجاملة غير بريئة

بخطاب وجهه الى وزير المالية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢

٥ - انه سبب بناء على ذلك وبسبب الموافقة على هذا التثمين خسارة لخزاة الدولة تفوق كثيراً مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري

٦ - انه بعد الموافقة على البديل غير بخط يده التقرير الرسمي المرفوع الى الوزير بطلب الموافقة على البديل وذلك بتخفيض الارقام الواردة في تقديرات الخبراء المثمنين

٧ - انه سمح بتنفيذ البديل الذي حصلت الموافقة عليه فوراً وقبل ابرام عقد البديل الرسمي بالطرق القانونية وقبل التحقق من صحة الاطيان المتنازل عنها للحكومة وصحة ملكية للتبادل معه لها وخلوها من كل حق عيني الامر الذي ترتبت عليه زيادة مبلغ الضرر الذي اصاب الحكومة

٨ - انه حمل وزير المالية على قبول بيع اطيان مملوكة للحكومة مساحتها ٢١٠ فدان الى ابي الفتوح باشا بثمن بخس قدره ٥ جنيهات مصرية لكل فدان وذلك بشكل صلح في مصلحة الحكومة يبرره الادعاء بوجود حقوق للتبادل معه على هذه الاطيان مكتسبة بالتقادم في حين ان دليل وجود هذه الحقوق المزعومة لم يكن قد بحث وحقق بمعرفة الاقلام المختصة

٩ - انه طلب مراراً الى وزير المالية - وتوصل الى قبول طلبه - التنازل لصالح المتبادل معه عن فرق الثمن البالغ قدره ٢١٤٧ جنيتها مصرياً و ٨٨٩ ملياً منتحلاً لذلك اسباباً وهمية ومدعياً بوجود زيادة في قيمة الاطيان التي

٣٦٥

مجلس تأديب وزارة المعارف العمومية

موظف . محاكمة تأديبية . مجلس مخصوص . طعن في حكم المجلس . التماس إعادة نظر . مجلس الوزراء .

القاعدة القانونية

إذا حكم مجلس التأديب بادانة موظف وبماقبتة اداريا ثم رفع تظلم الى المجلس المختص فأيد الادانة والعقوبة جاز للموظف ان يرفع التماسا يطلب فيه اعادة النظر في موضوع التهمة المنسوبة اليه . والتماس اعادة النظر يرفع اما الى المجلس المختص واما الى مجلس الوزراء باعتبار انه هيئة تقض وابرام لاحكام المجلس المختص (التماس عبد الفتاح بك صبرى المفتش بوزارة المعارف ضد حكم المجلس المختص طعننا في الحكم الصادر بادانته بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٤)

« وحيث انه يحسن قبل الدخول في فحص البراهين المقدمة لتأييد هذه التهم الاربعة ان يذكر انه فيما يتعلق بالتهم الاولى والثالثة والرابعة ان الغرض منها تحميل المستر انطوني مسؤولية قرارات لم تكن داخلية في اختصاصه وانما كانت داخلية في اختصاص رئيسه

« وحيث انه لا شك في استحالة قبول المبدأ القاضي بإمكان توجيه تهمة تأديبية لموظف بسبب اقتراحات او نصائح يكون قد قدمها لرئيسه الا اذا ثبت انه غش ذلك الرئيس ببيانات او اعتبارات يعلم هو انها غير صحيحة او غير كافية الامر الذي يجب البحث فيه في هذه القضية

قضاء المجلس الحسبي العالي

٣٦٧

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٥

مجلس حسبي . استئناف . شخص ذو شأن . زوج بنت الاخ .

القاعدة القانونية

تشرط المادة الثانية من قانون تشكيل المجلس الحسبي العالي ان يكون الشخص الذي يطلب من وزير الحفانية رفع استئناف ذا شأن فزوج بنت اخي الشخص المحجور عليه ليس من ذوى الشأن فلا يملك اذن طلب الاستئناف (استئناف عباس محمد الجوهري ضد هاجر يوسف واخرى رقم ١٤١ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة معالي احد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٦٦

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٥

مجلس حسبي . حجر . غفلة . شيخوخة . سهل الانقياد والتأثير عليه

القاعدة القانونية

إذا كان الشخص المطلوب الحجر عليه عنده غفلة بسبب الشيخوخة ومن السهل جداً التسلط عليه وجب توقيع الحجر عليه وتعيين قيم لإدارة شؤونه

(استئناف السيدات كريمات ابراهيم السيد الفندور ضد ابراهيم السيد الفندور . رقم ١٤٠ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة معالي احد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ السيد الشناوى ومحمد هدى الفلكى بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية سابقا)

المرحوم الدكتور نجيب خورى مفتش صحة مركز
يا بديرية بنى سويف المتوفى بتاريخ ١٩ مايو
سنة ١٩٢٤ قدم اخوات المتوفى المذكور وهم
اولجارزوف خورى وحنى خورى وكاترينه
جبرائيل خورى وقسطندى خورى وحليم حبيب
عريضة للمجلس المذكور بتاريخ ٣١ مايو سنة
١٩٢٤ قالوا فيها ان الست جينى بالمر ارملة
المرحوم شقيقهم والددة القصر اجنبية التبعية
والحاشية المحاطة بها من اقاربها وخلافهم لها سلطة
مطلقة عليها وذلك بالنسبة لضعفها وعدم ادراكها
تصرف الامور ونظراً لأن اسكندر افندى
خورى اخيهم الاكبر له مركز فى الهيئة الاجتماعية
اذ أنه موظف فى الحكومة المصرية وعمره
يناهز ٥٦ سنة وله ثروة خاصة خلاف مرتبه
واصبح رئيساً لجميع العائلة ولذا يطلبون بالاجماع
وبصقتهم اخوات المتوفى اقامة اخيهم اسكندر
افندى خورى وصياً على اولاد اخيهم المتوفى
المذكور بدلاً من أرملة وذلك حفظاً لاموال
القصر وضماناً لتعليمهم وتربيتهم التريبة الحقة
« وحيث أنه بعد تحقيق هذا الطلب ومبلغ
اقوال والددة القصر واسكندر افندى خورى
عهم قرر ذلك المجلس بتاريخ اول يونيه سنة
١٩٢٤ تعيين الست جينى بالمر وصية على اولادها
القصر استيفن ومود وهنرى ووليم ونالى اولاد
المرحوم الدكتور نجيب خورى واقامها فضيلة
القاضى الشرعى بهذه الصفة بالجلسة ونبه عليها
بجرد التركة وتقديم محضر الجرد فى الميعاد

٣٦٨

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٥

حسى . حجر . قيمان . اتعاب . اقسام الاتعاب . بالمساواة

القاعدة القانونية

اذا كان للمحجور عليه قيمان ادارا حركة
اموال المحجور عليه بالاشتراك معاً وقدر المجلس
الحسبى اتعاباً لهما كان لهما ان يقتسما الاتعاب
مناصفة بينهما ولا وجه لتمييز احدهما على الاخر
ولو كان الاول رجلاً والثانية سيدة من السيدات
(طعن معالى وزير الحقانية ضد زكى افندى عريف
رقم ١٢٣ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة معالى احد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٦٩

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٥

مجلس حسى . وصى . الام . جنسية اجنبية . سهولة
سفرها بالقصر . احتمال تزوجها .

القاعدة القانونية

كون الام المانية الجنس ومن السهل عليها
الانتقال بالقصر والاقامة معهم فى المانيا موطنها
الاصلى ، واحتمال تزوجها بآخر بناء على انها صغيرة
السن ، ومن الصعب مراقبة المجلس لها ، لا يكتفى فى
نظر المجلس الحسبى العالى لعدم تعيينها وصية على
اولادها القصر واستبدالها بعم الصغار اولاد اخيه
الوقائع والاسباب :

« من حيث ان مجلس حسى محافظة
الاسكندرية فى اثناء ترشيحه وصياً على قصر

المجلس :

« وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية طعن في هذا القرار بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٤ بناء على تظلم اسكندر افندى خورى المقدم للوزارة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ وذلك لان الوصية المعينة المانية الجنس ومن السهل عليها الانتقال بالقصر والاقامة معهم في المانيا موطنها الاصلى وقد تتزوج لانها صغيرة السن ومن الصعب مراقبة المجلس لها ولا عبرة باقرارها بأنها تنازلت عن جنسيتها

» وحيث أنه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر حضرة ادوار بك قصيرى المحامى عن المتظلم وحضرت المتظلم ضدها ومعهما حضرة الشيخ ابو المينين المصرى المحامى الشرعى وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمود افندى حلى سوكة وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة .

« وحيث ان الطعن حائز لشكله القانونى »
« وحيث ان القرار المطعون فيه جاء فى محله للاسباب التى بنى عليها ويتخذها هذا المجلس اسبابا له فيتمين تأييده ولا يرى المجلس تعيين مشرف مع الوصية المذكورة »

(طعن معالى وزير الحقانية بناء على تظلم اسكندر افندى خورى ضد الست جينى بالمر الوصية على اولادها القصر اولاد الدكتور نجيب خورى . رقم ١٣٣ سنة ٢٣-٢٤ . دائرة معالى احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٣٧٠

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤
حسي . قاصر . بيع عقاره . مسوغ . كيفية
البيع . مراد . بالمحكمة .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يوجد مسوغ شرعى لبيع نصيب القاصر فى عقار شائع بينه وبين ورثة آخرين فلا يجوز للمجلس الحسى الاذن للوصى فى البيع

٢ - بيع عقار عديم الاهلية يجب أن يحصل بالمراد العلنى امام المحكمة طبقا لاحكام المواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات الوقائع والاسباب :

« من حيث انه بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ طلب محمد بك فاضل الدراملى المقيم بمصر الوصى على قصر المرحوم اسماعيل بك فاضل الدراملى الاذن من مجلس حسي مصر ببيع نصيب القصر فيما يخص مورثهم فى المنزل المخلف عن المرحوم احمد باشا الدراملى والجنينة التابعة له

» وحيث انه بعد اتخاذ الاجراءات القانونية قرر المجلس الحسى المذكور التصريح للوصى ببيع نصيب القصر فى المنزل والجنينة التى بشبرا بثن لا يقل عن ٨٠ قرشاً المتر الواحد وبشرط ان يكون الدفع فوراً وايداع الثمن بالخزينة وذلك بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٤

« وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية طعن في هذا القرار بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ بناء على تظلم السيدة زينب هاتم الدراملي بعريضتها المقدمة للوزارة في ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ لان المجلس الحسبي الابتدائي خالف القانون بقراره هذا لانه لا يجوز للوصي بيع مال القاصر الا بالطريقة المبينة في المادة ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات ولأن المجلس فضلا عن ذلك لم يبين المسوغ الشرعي الذي يميز بيع عقار القاصر

» وحيث ان المادة ٤٥٠ من كتاب الاحوال الشخصية نصت على انه لا يجوز بيع عقار القاصر الا بمسوغ شرعي ولم يبين المجلس الحسبي الابتدائي في القرار المطعون فيه المسوغ الذي اجاز البيع بمقتضاه

« وحيث ان الطريق الذي اتبعه المجلس في تحديد الثمن واجراء البيع لا يتحقق معه ان الثمن الذي أذن الوصي بالبيع به وهو ٨٠ قرشا صاعا للمتر الواحد هو حد القيمة وانه أقصى ما يمكن الوصول اليه من الثمن

» وحيث انه لاجل التحقق من ذلك كان ينبغي على المجلس الحسبي الابتدائي ان يأمر باتباع الطريق القانوني في بيع عقار عديم الاهلية وهو طريق المزاد العلني المدونة قواعده بالمواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات لان ذلك من متمات المسوغ الشرعي ويمكن الوصول

لا كبر ثمن للعقار الأمر الذي يتحقق معه فائدة القاصر ويؤمن عدم وقوع غبن عليه في البيع « وحيث أنه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر عن المتظلمة حضرة ادوار بك قصيري المحامي وحضر عن المتظلم ضده حضرة سيد افندي زكي المحامي نيابة عن حضرة وهيب افندي دوس المحامي وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمود حلمي سوكة افندي وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بحضور الجلسة

» وحيث ان الطعن حائز لشكله القانوني « وحيث انه لا يوجد مسوغ شرعي لبيع حصة قصر المرحوم اسماعيل بك فاضل فلذا يكون القرار المطعون فيه في غير محله سيما وأنه توجد دعوى قسمة بين الورثة قائمة امام المحكمة الاهلية خاصة بهذا العقار واذن يتعين الغاء القرار المذكور « (طعن معالي وزير الحقانية ضد محمود بك فاضل الدرملي الوصي على قصر المرحوم اسماعيل بك فاضل الدرملي رقم ٧٩ سنة ٢٣-٢٤ . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة صالح حقي باشا وعلي حسين بك والشيخ السيد الشناوي ومحمد حمدي الفلكي بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية سابقا)

تعليق

انما نشرنا هذا الحكم بالوقائع والاسباب لتبيان رأي وزارة الحقانية في كيفية بيع عقار القاصر وعديمي الاهلية ووجوب حصوله بالمزاد العلني امام المحكمة طبقا لحكم المادة

المحكمة وإذا كانت القيمة زهيدة جاز للمجلس الحسبي ان يأذن الوصي في البيع رأساً بدون اتباع احكام المادة ٦١٤ من قانون المرافعات من باب اقتصاد الرسوم والمصاريف التي يقتضيها البيع بواسطة المحاكم

٦١٤ من قانون المرافعات. والرأى الذي استقر عليه المجلس الحسبي العالي في كيفية بيع عقار القصر وعديهي الاهلية هو انه اذا كانت قيمة العقار مهمة وجب ان يكون البيع بالمزاد امام

قضية المحاكم الكلية والحزبية

وطلب عدم احتساب مسافة طريق لأن الطرفين من النخيلة وان قلم المحضرين الذي قام باعلان عريضة الاستئناف هو قلم محضري ابو تيج ولا مسافة بين ابو تيج والنخيلة وقد طلب المستأنف رفض هذا الدفع

«وحيث ان الرأى الممول عليه في ذلك هو احتساب مسافة الطريق من محل المستأنف عليه الذي اعلن له فيه الحكم الى المحل الكائنة به محكمة الاستئناف المطلوب الحضور امامها» راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ ومنشور بمجلة المحاماة عدد ثامن سنة ثالثة» وحكمت بذلك ايضا محكمة الاستئناف المختلطة بهيئة دوائرها المجتمعة بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩١٧ وذكرت محكمة الاستئناف الاهلية لتأييد هذا المبدأ سببين :

اولا - لأن المادة ١٧ من قانون المرافعات نصت على ان مسافة الطريق تزداد على الميعاد المعين في القانون بحساب يوم لكل مسافة ثمانية

٣٧١

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥

دين . تحويله . سند . حكم . رضاء المدين .

القاعدة القانونية

قضت المادة ٣٤٩ مدني ان ملكية الديون والحقوق المبيعة لا يعتبر بيعها صحيحا الا اذا رضى المدين بذلك . ولم تفرق هذه المادة بين الدين الذي بسند والدين الذي بحكم . ويتعين اذن ايجاب قبول المدين عند التحويل ولو صدر حكم بالدين والا كان التحويل باطلا المحكمة :

« من حيث ان المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديره بعد الميعاد لان آخر ميعاد حسب قوله هو يوم ٥ اغسطس سنة ١٩٢٤ وقد اعلن بعريضة الاستئناف بتاريخ ٦ اغسطس سنة ١٩٢٤

ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر اليه التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه او بواسطة وكيل عنه. وما يزيد عن الكسور عن خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص عن مواعيد المسافات نصفها الى آخر ما ذكر في هذه المادة ولا نزاع في ان هذه المادة هي التي يجب الرجوع اليها لمعرفة طريقة احتساب المسافات كما افقت على ذلك كلمة القضاء الاهلي والمختلط لان نصها عام اى لا تختص بأوراق التكليف بالحضور فقط، ولأن المادة ٣٥٤ مرافعات اهلى و ٣٩٩ مختلط اللتين قررتا زيادة ميعاد مسافة الطريق على ميعاد الاستئناف خلتا من بيان كيفية احتساب المسافة.

ثانياً - لأن مسافة الطريق لم يلاحظ فيها فقط مصلحة الشخص المطلوب حضوره بل لوحظ فيها ايضاً مصلحة المستأنف لأنه مضطر بطبيعة الحال قبل رفع استئنافه ان ينتقل الى الجهة التي توجد بها محكمة الاستئناف ليستشير من يختار من المحامين في رفع هذا الاستئناف وليتخذ له محلاً مختاراً بها طبقاً للمادة ٤٠٨ مرافعات مختلط و ٣٦٤ مرافعات اهلى فمن العدل اضافة هذا الميعاد. وقد ذكرت محكمة الاستئناف المختلطة زيادة على ذلك اسباباً اخرى من بينها ما يأتي :

« ان الشارع المصرى وان خالف القانون الفرنسى في الاحكام المتعلقة بميعاد المسافة الا انه يظهر انه

قصد ذلك الغرض الذى قصده الشارع الفرنسى في المادة ٤٥٥ مرافعات حيث اجاز لمن كان مقياً خارج فرنسا زيادة عن الشهرين المحددين لرفع الاستئناف الحق في اضافة ميعاد للمسافة مساوياً للميعاد المقرر لتكليفه بالمادة ٧٣ وبعبارة أخرى اعطاه ميعاداً مساوياً للميعاد الذى يعطى له اذا كلف بالحضور امام محكمة الاستئناف بصفة مستأنف عليه

« وحيث ان المحكمة ترى ان تسير على هذا المبدأ للاسباب السابقة

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين احتساب مسافة طريق من النخيلة محل المستأنف الذى اعلن له فيه الحكم الى اسيوط المحكمة المختصة بنظر الاستئناف وهو ٢٧ كيلو تقريباً يقابلها يوم طبقاً للمادة « ١٧ » مرافعات السابقة الذكر يضاف على ميعاد الاستئناف. واذن فأخر ميعاد للاستئناف في هذه الدعوى يوم ٦ اغسطس لا ٥ اغسطس سنة ١٩٢٤ ويكون الدفع الفرعى في غير محله ويتمين رفضه (راجع عكس ذلك رأى الاستاذ حامد بك فهمي - مجلة المحاماة عدد سادس - سنة رابعة - صحيفة ٥١٩ وما بعدها)

عن الموضوع

« وحيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى امام محكمة ابو تيج الجزئية ضد المستأنف عليهما الاولين وذكر في عريضة دعواه ان المستأنف عليه الثاني يدايته في مبلغ استصدر به حكماً تم تنازل عن هذا الحكم للمستأنف عليه الاول

وطلب بطلان اجراءات التنفيذ التي قام بها المستأنف عليه الاول بناء على هذا التنازل لانه لم يقبل هذا التحويل طبقا للقانون

« وحيث ان محكمة اول درجة قضت بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٢٤ برفض الدعوى وذكرت في اسباب حكمها ان المادة ٣٤٩ مدني انما هي خاصة بحوالة الدين أو مجرد الحق وان للمحكوم له الحق في التنازل عن الحكم الصادر، الى آخره، لمباشرة التنفيذ بدون توقف على رضا المحكوم عليه

« وحيث انه يجب الرجوع الى نص هذا التنازل لمعرفة ما اذا كان المتعاقدان ارادا به حوالة أو انه حصل من المدين لكي يباشر المحول اليه التنفيذ كما ذهبت اليه محكمة اول درجة

« وحيث انه بالرجوع الى هذا التنازل تبين انه نص فيه على ان عبد الحميد احمد حنفي (المستأنف عليه الثاني) استلم من سيد جعفر (المستأنف عليه الاول) مبلغ ٢٠٠٠ قرشا والمصاريف قيمة المحكوم له به ضد عمر حسن محمد (المستأنف) وتنازل عن الحكم المذكور لسيد جعفر الذي اصبحت صاحب الحق في تنفيذ الحكم المذكور ضد عمر حسن وقد ذكر في آخر هذا التنازل العبارة الآتية . وليس للشيخ سيد جعفر حق الرجوع على عبد الحميد احمد حنفي الى آخر ما ذكر به

« وحيث ان عبارات هذا التنازل صريحة

في ان المتعاقدين لم يقصدا بعملهما غير تحويل الدين الذي صدر به الحكم لصالح المستأنف عليه الثاني ولا يمكن القول بأن المستأنف عليه الثاني المذكور اراد بهذا التنازل عن الحكم ان يباشر المستأنف عليه الاول تنفيذه لان في ذلك معنى التوكيل المفروض فيه أن الوكيل يعمل باسم موكله وعلى ذمته وهو مالا يتفق مع عبارات التنازل السالفة الذكر ومع ما اشترطه المحيل من عدم الرجوع عليه . ويتعين اذن اعتبار ما تم بين المستأنف عليه الاول والثاني حوالة بدين يجب لصحتها رضا المدين طبقا للمادة ٣٤٩ مدني ولا يعتبر من صفة هذا الدين كونه اصبحت واجب النفاذ بحكم

« وحيث ان ما رآته بعض المحاكم من ان السبب الذي من اجله حتم الشارع رضا المدين في الحوالة قد زال بزوال الثقة بين الدائن والمدين برفع الامر للقضاء وصدور حكم بالدين وانه في هذه الحالة لا ضرورة لرضا المدين في التحويل رأى لا تقره هذه المحكمة لان الشارع انما حتم رضا المدين بالحوالة لامرين : احدهما مصلحة المدين ، والثاني مصلحة الشخص الذي حول اليه الدين . فمصلحة المدين في بقائه ملزما قبل الدائن الذي اختاره واعتقد انه يرتاح في معاملته معه للثقة التي بينهما فلا يصح ان يرى نفسه امام شخص قد لا يرتاح لمعاملته وقد يكون للمدين مصلحة في بقاء الامر سرّاً بينه وبين دائته فلا يود ان يدخل اجنبى بينهما : فاذا جاء التحويل

بدون رضائه فانت عليه الفوائد ويجوز أن يكون المدين دفع للدائن الدين واخذ سنداً لم يسجله وترك سند الدين بيد الدائن وذلك لا يخلية من الالتزام بالدفع مرة ثانية . ومصلحة المحيل في تحققة من بقاء الدين في ذمة المدين أنه يجوز أن يكون الدين قد دفع ولا يزال سنده بيد الدائن لسبب آخر غير بقاء التعهد ويجوز أيضاً أن يكون لدى المدين دفع يبطل به التعهد فرضاؤه بمثابة اعتراف بوجود الدين وبعدم وجود وجه لبطلانه أو بالتنازل عما يكون عنده من الأوجه الموجبة لذلك

« وحيث أنه لا يمكن القول بأن كل هذه الاعتبارات التي قصدها الشارع من تعزيزه قبول المدين في التحويل قد زالت بمجرد صدور حكم بالدين وأن هذا الحكم قطع كل صلة بينه وبين دائنه لأن هناك إجراءات أخرى خاصة بالتنفيذ وقد يتيسر للمدين ولو مع صدور حكم بالدين أن يتفق مع دائنه الذي اختاره واعتقد فيه الرحمة فيحصل منه على مهلة لدفع الدين أو تسيطه وقد لا يحصل على مثل ذلك من الشخص المحول إليه المفروض فيه أن غرضه المكسب والمتاجرة والمفروض أنه ليس بينه وبين المدين أى صلة لرحمة أو عمل تسوية معه

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن المادة ٣٤٩ مدني نصت بوجه عام على أن ملكية الديون والحقوق للميعة لا يعتبر بيعاً صحيحاً إلا

برضاء المدين فلم تفرق بين الديون الناشئة عن سند أو عن حكم . فلا معنى إذن لايجاد هذه التفرقة . على أنه لو اخذ بهذا الرأي القائل بعدم اشتراط قبول المدين في الحوالة عند صدور حكم بالدين لا يمكن لكل دائن وطني أن يحصل على حكم ضد مدينه الوطني ثم يحوله لاجنبي فراراً من التنفيذ امام المحاكم الاهلية فيهرب بذلك مدينه في التنفيذ بواسطة المحاكم المختلطة وهو ما لا يتفق بالامة مع غرض الشارع

« وحيث أنه بناء على ما تقدم فقبول المدين للتحويل واجب ولو صدر حكم بالدين طبقاً للقانون ولأن المصلحة التي قصدها الشارع لهذا الغرض لا تزال قائمة وقد حكمت بذلك محكمة الاستئناف المختلطة أخيراً وعدلت عن رأيها الاول (راجع حكمها الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ مجموعة الشرائع والاحكام المختلطة ٣٦ صحيفة ٢١١) « وحيث أنه بناء على ذلك فالتحويل الحاصل من المستأنف عليه الثاني للمستأنف عليه الاول السالف الذكر باطل طبقاً للمادة ٣٤٩ مدني لأن المدين لم يقبله ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنف بطلانه (راجع في ذلك كتاب شرح القانون المدني للمرحوم فتحي باشا زغلول وشرح هذا القانون للأستاذ احمد بك نجيب الهلالي صحيفة ٥٦٥ جزء اول وراجع عكس هذا الحكم حكم

١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بالبراءة بناء على ان
الانذار المذكور تسلم للمتهم قبل صدور
القانون السالف الذكر المطلوب معاملة المتهم به
وانه اى المتهم لم يستلم انذاراً جديداً طبقاً
لنص للمادتين ٣ و ٤ من القانون المذكور
فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٢ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . وبتاريخ اول يناير سنة ١٩٢٤ قضت
محكمة ثانى درجة غيابياً بالناء الحكم المستأنف
وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل ووضعه
تحت المراقبة لمدة سنة ، فعارض المتهم فى هذا
الحكم فى الميعاد وانكر التهمة

« وحيث ان الثابت من التحقيق واقوال
الشهود الذين سمعوا ، واقوال المتهم ان هذا
الاخير وجد بحالة تشرد فى الزمان والمكان
المذكورين بوصف التهمة ، وثبت انه لم يكن
له وسيلة مشروعة للتعيش وقد ثبت ايضا من
اوراق الدعوى ان المتهم المذكور سبق ان
انذر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ وثبت ان
حكم عليه بالعقوبة فى تهمة تشرد بتاريخ ١٠
اكتوبر سنة ١٩٢٢ اى قبل صدور القانون
المشار اليه

« وحيث ان المادة السادسة فقرة ثانية
من هذا القانون المراد تطبيقها نصت صراحة
انه فى حالة ما اذا عاد المحكوم عليه الى حالة
التشرد فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ
انقضاء مدة العقوبة فلا حاجة الى انذار سابق
وكل مايتعين البحث فيه الآن هو الحكم
الصادر فى سنة ١٩٢٢ ضد المتهم المشار اليه

محكمة دمنهور الجزئية ومنشور فى المجموعة الرسمية
سنة ١٩٢٠ صحيفة ١٦٠ عدد ٨ نمرة ٩٩)

(استئناف عمر حسن محمد مند سيد جعفر واخر نمرة
٧٧٤ سنة ٩٢٤ . دائرة حضرات أصحاب العزة
معطى رشدى بك ولييب مشرق بك ومحمد البابى بك)

٣٧٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥

تشرد . عود .

القاعدة القانونية

ان صدور حكم على متهم فى تشرد قبل
العمل بالقانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص
بالتشردين والمشتبه فيهم يجعل هذا المتهم عانداً
فى حكم المادة السادسة فقرة ثانية من القانون
المذكور اذا عاد هذا المتهم الى حالة التشرد فى
خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة
المحكمة :

« حيث ان النيابة اقامت الدعوى
العمومية على المتهم لانه وجد بحالة تشرد
دون ان يكون له وسيلة للتعيش باسبوط فى
ليلة ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مع سبق انذاره
بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ وطلبت عقابه
بالمادة الاولى والسادسة من قانون نمرة ٢٤
الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ الخاص
بالتشردين والمشتبه فيهم

« وحيث ان محكمة اول درجة قضت بتاريخ

السابق على العمل بالقانون المذكور وهل يمكن ان يؤخذ به المتهم ويجعله عائداً للتشرد في حكم المادة ٦ فقرة اخيرة من القانون المذكور مع مآقرره هذا القانون من القيود والاحراجات التي يجب ان تتوفر لتكون نفس الجريمة معاقبا عليها

« وحيث ان رأى الذى اخذت به محكمة النقض الفرنسية في مادة العود انه متى صدر حكم على المتهم بالعقوبة يتعين الاخذ بهذا الحكم واعتباره مبدءاً للعود حتى ولو اصبحت الفعل غير معاقب عليه وقت ارتكاب الجريمة الثانية وذلك لان الحكم الذى صدر لا يزال باقياً . ولم يشترط الشارع في مادة العود ان يكون الفعل معاقباً عليه وقت ارتكاب الجريمة الثانية ومتى تقرر ذلك فتكون حالة العود متوفرة من باب أولى اذا كان الفعل لا يزال معاقباً عليه بمقتضى قانون جديد ولو اشترط هذا القانون الجديد قيوداً واجراءات لم ينص عليها القانون القديم كالقانون المراد تطبيقه الآن في هذه القضية (راجع في ذلك شرح قانون العقوبات لجرايمولان جزء ثانى صحيفة ٤٥ وجزء ثالث صحيفة ٧٥ وما بعدها صحيفة ٨٦)

« وحيث انه بناء على ذلك تكون المادة السادسة فقرة ثانية من القانون السالف الذكر منطبقة ويكون الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده »

(قضية النيابة العمومية ضد حسنين على : غمرة ٤٥٢ سنة ٩٢٤ . دائرة حضرات أصحاب العزة مصطفى بك رشدى وليب مشرقى بك ومحمد البابلى بك)

٣٧٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٤

وكالة . عدول . كيفية العدول . وقت لائق . اذار . اجر . عقد من الجانبين . خدمة في مقابل . التزام

القاعدة القانونية

١ - للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة بشرط ان يخبر الموكل بهذا العدول في الوقت المناسب

٢ - العدول عن الوكالة يمكن حصوله بأى شكل كان بشرط علم الموكل به وليس من الضروري ان يكون باذار صحيح شكلا بل ان الاذار ليس بلازم اذا كان مستحيلا على الوكيل أن يعمل كما لو كان مريضاً بمرض شديد أو مسجوناً في محل غير مسموح له فيه بالكتابة

٣ - للوكيل الحق في العدول عن الوكالة حتى ولو كانت بأجرة

٤ - لا يجوز العدول عن الوكالة اذا كانت مشروطة في عقد من الجانبين لانها في هذه الحالة لم تكن حاصلة بقصد اداء خدمة ولكن في مقابل فائدة عادت على الوكيل أو التزام حصل عليه جملة يقبل الوكالة المحكمة :

« حيث ان المستأنف وآخرين اقاموا المستأنف عليه الثانى وكلا عنهم لادارة المنزل

ولم تتحدد لأجل، وأساسها المروءة والمجاملة، وقد قام الوكيل في الوقت المناسب بانذار المستأنف بعدوله عن الوكالة فلا يكون عزله لنفسه حاصلا في وقت غير لائق

« وحيث مما ذكر ومن باقى ظروف الدعوى ترى المحكمة أنها على غير اساس وأن الحكم المستأنف فى محله فيتعين تأييده »

(استئناف مجلى افندى رزق ضد الست رومه سعيد وآخر عمرة ٨٦٧ سنة ٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب النزة على بك عبدالرازق وحضرتى المستر بارن ومحمد بك فتحى القاضيين)

٣٧٤

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣

بدو . أملاك الميرى الحرة . شروط تملكها .
الامر العالى الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤
والامر العالى الصادر فى ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ .

القاعدة القانونية

لا محل للقول بأن الأمر العالى الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ الخاص باعطاء بعض اطيان الحكومة للعربان النفى الامر العالى الصادر بشأنهم فى ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ ، فان الامر العالى الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ خاص بأرباب المعاشات من الباشبازق والعربان الذين اعطيت لهم اطيان لتعيشهم على شرط ردها للحكومة عند وفاة من يتوفى منهم من غير وارث . أما الامر العالى الصادر فى ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ فانه يسمح للعربان بزراعة اطيان منطقة معينة بحيث

المشترك بينهم من حيث التأجير والتحصيل وصرف ما يلزم له من عوائد وأجرة خفروثن مياه « وحيث أن المستأنف عليه المذكور رأى

بعد ذلك من مصلحته ان يعزل نفسه من التوكيل فأنذر المستأنف بانذار مؤرخ ٨ يولييه سنة ١٩٢٣ بأنه سيتخلى عن ادارة المنزل ونبه على المستأنف بدفع اجرة المياه الى شركة المياه

« وحيث أن للوكيل ان يعزل نفسه عن الوكالة بشرط أن ينخير الموكل بهذا العدول فى الوقت المناسب ، اذ لا يصح أن يذهب الوكيل ضحية لمراعاة الحاطر والمروءة التى أدت به لقبول خدمة الموكل . وهذا العدول يمكن حصوله بأى شكل كان بشرط ان يعلم به الموكل ، وليس من الضرورى أن يكون بانذار صحيح شكلا ، بل أن الانذار لا فائدة فيه اذا كان الوكيل يستحيل عليه ان يعمل ، كما لو كان مريضا بمرض شديد أو مسجوناً فى محل غير مسموح فيه بالكتابة . وللوكيل الحق فى العدول عن الوكالة حتى ولو كانت بأجرة غير انه لا يجوز العدول عنها اذا كانت الوكالة مشروطة فى عقد من الجانبين ، لأنها فى هذه الحالة لم تكن حاصلة لقصد أداء خدمة ، ولكن فى مقابل فائدة عادت على الوكيل أو التزام حصل عليه جعله يقبل الوكالة (انظر نبذة ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - من مطول بودرى جزء ٢١ صحيفة ٤٠٠)

« وحيث أن الوكالة فى هذه الدعوى مجانا

يكون ذلك لأجل تعيشهم فقط ولا يجوز لهم ان يملكوها بأي طريقة من الطرق المكتسبة للملكية ولا ان يتصرفوا فيها بأي تصرف من هبة أو رهن أو بيع . فالفرق ظاهر بين ما يرمى اليه منطوق الامرين وبين الاغراض المقصودة من كل منهما وبذلك يكون الأمر السابق باقياً مفعوله على الأعراب فليس لهم حق التملك لتلك الاطيان التي سمح لهم بزراعتها لتعيش منها المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف بنى على ان الامر العالي الرقيم ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ هجرية الذي اعطى للعربان حق الانتفاع بالاراضى التي اعطيت لهم النفي بأمر عال آخر صدر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤

» وحيث انه من جهة اخرى فقد استند المستأنف عليه الاول في ملكيته للعين موضوع النزاع على وضع يده المدة الطويلة المكتسبة للملكية بشروطها القانونية . ثم استند على ان هذه الارض لا تدخل ضمن اراضى مربوط المشار اليها بالامر الرقيم ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ وبأنه يزرع تلك الارض بطرق رى منتظمة وبأنه فيها مبان وغراس مما يدل على صحة ملكيته بوضع اليد .

« وحيث ان مندوب الحكومة انكر على المستأنف عليه كل ما استند عليه من الاقوال والمزاعم مرتكنا على مذكراته المقدمة في الدعوى

» وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة اول درجة من ان الامر العالي الرقيم ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ النفي الامر العالي الرقيم ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ هجرية فهذا مما لا تقرها عليه هذه المحكمة لان نص الامر العالي رقم ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ لا يحتمل التأويل الذي اخذت به المحكمة المذكورة لان نصه صريح في ان المقصود به هم ارباب المعاشات من الباشبازق والعربان الذين اعطيت لهم اطيان لتعيشهم على شرط ردها للحكومة عند وفاة من يتوفى منهم من غير وارث . اما الامر الرقيم ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ فهو صريح في السماح للعربان بزراعة اطيان منطقة معينة وهي الصادر بشأنها قرار مجلس شورى النواب بالاعطاء بحيث يكون ذلك لاجل تعيشهم فقط ولا يجوز لهم ان يملكوها بأي طريقة من الطرق المكتسبة للملكية ولا ان يتصرفوا فيها بأي تصرف من هبة أو رهن أو بيع أو غير ذلك من انواع التصرفات

« وحيث انه لما هو ظاهر من الفرق بين ما يرمى اليه منطوق الامرين المذكورين والاغراض المقصودة من كل منهما يكون الامر الاول مازال باقياً مفعوله على الاعراب فليس لهم حق التملك لتلك الاطيان التي سمح لهم بزراعتها لتعيش منها .

« وحيث انه مع ذلك فقد اصدرت المحكمة حكين تمهيديين اولها مؤرخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ والثاني ٦ ابريل سنة ١٩٢١ بنذب خبير لمعاينة ارض النزاع وبيان ما اذا كانت

مما تملكه الحكومة ومما تعطيه للعربان لمجرد الانتفاع بجهة مربوط ام لا

« وحيث ان التحقيق لم يأت بالنتيجة التي تستريح اليها هذه المحكمة لاختلاف الشهود في نقط اضعفت شهادتهم . اما الخبير الذي ندبته هذه المحكمة لاجراء المأمورية المشار اليها بالحكم السابق ذكره فقد قدم تقريراً غير مستند فيه على اساس وغير منتج

« وحيث ان مناقشات طرفي الخصوم امام هذه المحكمة في تقرير الخبير وغيره أدت الى قول مندوب الحكومة بأن الاراضى التي يشير اليها الامر العالى الصادر في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ هي اراض رملية لم تصل اليها طرق الري وانها تزرع بماء المطر ولم تعط عنها حجيح تملك ولا تدفع عنها اموال اميرية وان وضع اليد عليها بصفة غير مستمرة . وقد قال محامى المستأنف عليه ان صفات الارض موضوع النزاع غير ذلك

« وحيث ان المحكمة بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٣ قررت الانتقال الى محل النزاع لمعاينته والوقوف على حالة الارض لمعرفة ما اذا كانت بالاوصاف التي قال عنها مندوب الحكومة ام لا . وقد انتدبت لذلك احد قضاتها فانتقل وقدم محضراً مؤرخاً ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣

« وحيث تبين من محضر انتقال المحكمة السالف الذكر ان الارض المتنازع عليها هي كما قال مندوب الحكومة ولم تكن بالحالة التي ذكرها وكيل المستأنف عليه ، ولو انه يوجد

بها بعض غراس نخيل ومبان وآبار بعضها موجود والبعض مهدوم .

« وحيث ان وجود هذه المباني وتلك الغراس لا يغير شيئاً من صفة وضع اليد التي اجازها امر ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ للعربان لمجرد الانتفاع الوقتى بزراعة الارض بقصد التعيش منها بدون ان يدفعوا مالا او يجاراً عنها مع الاشتراط الصحيح في عدم احقيتهم لاكتساب الملكية للرقبة ولا التصرف فيها بأى نوع من انواع التصرف . على ان ثبوت الامر الواقع وهو عدم تمتع تلك الاطيان وحرمانها من طرق الري وكونها تزرع بماء المطر مما يدل على ان وضع اليد غير مستمر الا مدة من السنة وربما كان وضع اليد ينتقل من نقطة الى اخرى تبعا لوجود الامطار وعدمه

« وحيث انه لذلك لا تكون لتلك المباني والغراس قيمة قانونية

« وحيث انه مع ذلك فقد جرت احكام المحاكم الاهلية والمختلطة على هذا المبدأ فيما يتعلق بالاراضى التي تعامل بذكرى ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ هجرية (يراجع حكم صادر في ١١ فبراير سنة ١٩١٣ من المحكمة المختلطة في قضية الحكومة ضد اميل ما نوزاردى وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ضد اسكندر متكساس وآخرين بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٦ وآخر من محكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٠٧ ضد كونستنتين جريفاى وحكم من محكمة اسكندرية الاهلية في ١٥

يناير سنة ١٩١٨ في الاستئناف المرفوع من رمضان موافى ضد وزارة المالية

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف على غير اساس ويتعين الغاؤه وابطال عقد البيع المؤرخ في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ ومحو التسجيلات المتوقعة على العين المذكورة وتثبيت ملكية الحكومة في الارض الميمنة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى الابتدائية ويباقي طلباتها ما عدا طلب الربيع . فالمحكمة لا ترى محلا للحكم به لعدم توفر سوء النية في وضع اليد »

(استئناف الحكومة المصرية ضد يوسف مصطفى الطلخاوى واخر نمرة ٢٥٦ سنة ٩١٧ . دائرة حضرات أصحاب العزة اسماعيل بك الحكيم وجناب مستر ايشلي بادل وزكي خير الابوتيجي بك)

٣٧٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٠

وكالة . صلح . بيع . تخارج اقرار . توكيل خاص . محامى . اعتراف . تنازل عن حقوق الموكل . سكوت . معناه .

القاعدة القانونية

١ - ليس للوكيل الحق في الصلح عن موكله ولا ترك حقوقه ولا البيع ولا التخارج الذى هو نوع من البيع ولا الاقرار بالتوكيل خاص

٢ - المحامى المتكلم الذى ليس بيده توكيل هو محام فقط لا رشاد من حضر معه عما يجب للمرافعة والدفاع، فلا يملك في المسائل المدنية الاعتراف عن موكله ولا التنازل عن حقوقه ولا

غير ذلك مما يقتضى وجود توكيل خاص أو عام

٣ - سكوت احد الطرفين في مجلس الصلح لا يعتبر قبولا عن تنازله عن بعض الحقوق لان الحقوق لا تسقط بالاستنتاج والاحتمال بل لا بد للتنازل عنها من قبول صريح خال من كل شك خصوصا اذا لم يثبت في محضر الصلح ان احد الطرفين فهم مضمون الصلح وقت كتابته

المحكمة :

« حيث ان كلا من السيد بك محمد ومصطفى صالح الشوربجى والسيدتين فهيمه وزهره طلبوا الحكم باعتماد الصلح المحرر أمام الخبير في ٣١ يناير سنة ١٩٢٠ بينهم وبين زكى افندى خوام المحامى بصفته وكلا عن الست فردوس هانم

« وحيث ان الست فردوس هانم نازعت في الصلح المذكور وطلبت عدم التصديق عليه وقالت انها لم تقوض لركى افندى خوام بأجرائه

« وحيث ان الصلح المشار اليه احتوى على تنازل عن جملة حقوق وعلى تخارج الست فردوس عن جميع ما يخصها بالميراث الشرعى في تركه زوجها احمد افندى صالح من منقول وعقار واطيان وخلافه

« وحيث ان الوكيل ليس له الحق في الصلح عن موكله ولا ترك حقوقه ولا البيع ولا التخارج الذى هو نوع من البيع ولا الاقرار الا بتوكيل خاص

« وحيث ان حضرة السيد بك محمد ومن

٣٧٦

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

حارس . محكمة مختلطة . محكمة اهلية . اختصاص

القاهرة القانونيه

اذا كان الخصمان المترافعان أمام المحاكم
الاهلية من الوطنيين وكانت المحكمة المختلطة
سبق ان عينت احدهما حارساً قضائياً في خصومة
سابقة كان فيها مصلحة لأجنبي، فلا يجوز للمحاكم
الاهلية ان تعيد النظر في دعوى الحراسة من
جديد لان الحكم الذي يصدر من المحاكم الاهلية
يتم بالصفة التي اكتسبها الشخص المعين
حارساً من المحاكم المختلطة
المحكمة :

« حيث ان الست نفوسه دفعت بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى
لتعيينها حارساً قضائياً من حضرة قاضي الامور
المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٢
يوليو سنة ١٩٢١ »

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق
ان ارض الوقف المعينة المستأففة ناظرة عليها
باشراف وزارة الاوقاف شائعة في ارض ملك
اخرى مرهونة الى بنك شركة الاراضي الذي
اوقع حجزاً عقارياً على ارض الملك ورفع البنك
المذكور دعوى حراسة وتمينت المستأففة حراسة

معه لم يقدموا ما يثبت أن الست فردوس
وكلت عنها زكى افندى خوام في هذا الصلح
» وحيث ان القول بأن الست فردوس
كانت حاضرة مجلس الصلح وأن سكوتها يعتبر
قبولا به مردود بأن المحامي المتكلم الذي ليس
بيده توكيل هو محام فقط لا رشاد من حضر معه
عما يجب للمرافعة والدفاع فلا يملك في المسائل
المدنية الاعتراف عن موكله ولا التنازل عن
حقوقه ولا غير ذلك مما يقتضى وجود توكيل
خاص أو عام . ولا يمكن اعتبار سكوت من
أحضره للارشاد قبولا لان الحقوق لا يمكن
ان تسقط بالاستنتاج والاحتمال بل لا بد
للتنازل عنها من قبول صريح خال من كل
شك ، هذا فضلا على انه لم يثبت من المحضر
المذكور ان السيدة المذكورة فهمت مضمون
الصلح وقت كتابته كما انه لم يثبت ان زكى
افندى خوام قد تأكد من قبولها لجميع الاوجه
التي تدونت به بل بالعكس يستنتج من خطابه
المحرر الى الخبير بانه تنازل عن تلك الحقوق
الواردة بذلك المحضر قبل الحصول على موافقة
الست فردوس

« وحيث ان الخبير أظهر محاباة لجانب
الخصوم ولذا ترى المحكمة اجابة طلب الست
فردوس واستبداله بغيره »

(قضية السيد بك محمد ضد احمد افندى صالح
الجوريجي وآخرين نمرة ١٣٣٠ سنة ١٩١٥ . دائرة
حضرة صاحب النزة على بك عبد الرازق وحفترى عثمان
بك يوسف وعبد السلام بك زكى)

الجناثى او الدولى . وكل ما خالف ذلك جاء استثناء من القاعدة العامة ويجب النص عليه بالذات ويتمين رده لتلك القاعدة . فدعاوى اثبات الحالة وان كانت فى غالب الاحيان ترفع تمهيداً للمطالبة بتعويضات مدنية الا أنه يجب رفعها للمحكمة التابع لها العقار المراد اثبات حالته لان دعاوى اثبات الحالة من الدعاوى المستعجلة التى تتطلب نظرها والحكم فيها بوجه السرعة فيلزم رفعها الى القاضى الواقع فى دائرة اختصاصه محل النزاع بصرف النظر عن محل اقامة المدعى عليه الذى قد يكون بعيداً عن محل النزاع بمراحل المحكمة :

« من حيث ان المستأنف ضده دفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى لان المدعى عليه يقيم فى دائرة اختصاص محكمة أخرى وان الدعوى الحالية وان كانت متعلقة باثبات حالة العقار الا انها ليست من الدعاوى العينية العقارية بل دعوى شخصية متعلقة بعقار . ثم قال انه بفرص ان الدعوى ليست عينية ولا شخصية بل دعوى خاصة لم ينص عليها القانون فتكون محكمة المدعى عليه المختصة لان القاعدة الاصلية فى الاختصاص ان الدعوى ترفع فى محكمة المدعى عليه وعند عدم النص يجب الرجوع للقواعد الاصلية

« ومن حيث ان محكمة اول درجة اخذت بهذا الدفع وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بناء على الالوجه السالفة الذكر « ومن حيث ان المدعى رفع استئنافاً

على الاطيان الملك والوقف لتديرها وتودع ثمن الحاصلات بمخزينة المحكمة المختلطة .

« وحيث انه ولو ان المستأنفة والمستأنف عليها خاضعتين لقضاء المحاكم الاهلية الا ان تعيين المستأنفة حارسه قضائية بمعرفة المحكمة المختلطة يمنع من نظر دعوى الحراسة ثانية امام المحاكم الاهلية لوجود اجنبى ذى صالح لا يمكن ان يكون طرفاً فى الدعوى الحالية

« وحيث انه من كل ذلك يكون الدفع الفرعى فى محله ويتمين قبوله والغاء الحكم المستأنف « وحيث انه لا فائدة بعد ذلك من نظر بقية الدفوع الفرعية »

(استئناف الست نفوسه هانم مرتضى وحضر عنها حضرة اسكند افندى داود الحامى ضد وزارة الاوقاف نمرة ٤٧٦ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك صالح وحضرته فهمى بشاى افندى وعبد الفتاح سليم البشرى افندى)

٣٧٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٣٥

اختصاص . مكان . محل اقامة . دعاوى اثبات الحالة . اختصاص محكمة العين .

القاعدة القانونية

ان القاعدة الاصلية فى الاختصاص هي ان القضاء تابع للمكان لا للشخص . فالقاضى الطبيعى هو قاضى الجهة الواقع فى دائرتها محل النزاع . وقد جرى التشريع على وجه العموم على هذا المبدأ سواء فى ذلك التشريع المدنى أو

اباح للخصم ان يعلن خصمه أمام القاضي ولو في ظرف ساعة وفي منزله عند الضرورة. ومن البديهي ان اجراءات تتطلب مثل هذه السرعة تقضى بان يرفع الامر الى القاضي الواقع في دائرة اختصاصه محل النزاع بغض النظر عن محل اقامة المدعى عليه الذي قد يكون بعيداً عن محل النزاع بمراحل. لان القاضي المذكور هو اقرب قاض يمكن ان يلتجىء اليه الخصوم في الوقت المناسب الذي يمكن تنفيذ احكامه واوامره بالسرعة التي تتطلبها طبيعة الاستعجال

« ومن حيث انه مما تقدم يتبين ان حكم محكمة أول درجة في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم باختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى (استئناف ابراهيم افندي فتحي بصفته ناظرا مشتركاً على وقف الست نفيسة هانم قادن البيضاء وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصبري الحامي ضد الست عائشة هانم وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك الحامي غمرة ١١١ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود جعفر بك ومحمد نصار بك ومحمد فتحي بك)

٣٧٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥

هبة . منقول . قبض . عقد رسمي . عقد عرفي .
تعهد بالدفع . تسليم سند الدين .

القاعدة القانونية

هبة المنقول لا تتم الا بالقبض أو بمحصلها بمقدريسي . فاذا أقر احد الابوين في ورقة عرفية بأنه يتعهد بأن يدفع لبنته مبلغاً ما بصفة (دوطة)

عن الحكم بناء على ان دعاوى اثبات الحالة من الدعاوى الحائزة لصفة الاستعجال والتي يخشى عليها من فوات الوقت . ولذلك تكون المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها العقار المراد اثبات حالته هي المختصة لانها اقرب محكمة لمحل النزاع

« ومن حيث ان دعاوى اثبات الحالة وان كانت في غالب الاحيان قد تكون تمهيداً واساساً للمطالبة بتعويضات أو مسؤوليات شخصية الا ان المشرع لم يأت بنص خاص بها من حيث الاختصاص فوجب ردها الى القاعدة العامة. ولما كانت القاعدة الاصلية في الاختصاص هي ان القضاء تابع للمكان لا للشخص خلافاً لما ذهبت اليه المستأنف ضدها وان القاضي الطبيعي هو قاضي الجهة الواقع في دائرتها محل النزاع . وقد جرى كل تشريع على هذا المبدأ سواء في ذلك التشريع المدني والجنائي والدولي فكل ما خالف ذلك يعتبر استثناء من القاعدة العامة ويجب النص عليه بالذات والا يتعين رده لتلك القاعدة

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فان دعاوى اثبات الحالة هي من الدعاوى المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وقد افرد المشرع للقضاء المستعجل اجراءات استثنائية خاصة من حيث مواعيد التكليف بالحضور وطرق الاعلان والطعن في الاحكام وغير ذلك . وكلها ترمى الى غاية معينة وهي سرعة الفصل في المنازعات او الامور المستعجلة باقصى ما يمكن من السرعة حتى ان القانون

بالزام الست مارى بدفع ٩٠ جنيها مصريا قيمة ما استحق دفعه عليها من ٣ يناير الى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مع الزامها ايضا بما يستجد بواقع ١٠ جنيهات شهريا من ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الى اليوم الذى تقوم فيه بدفع الالف جنيه مع ملازوميتها بدفع الالف جنيه واحتياطيا الحكم على الست مارى بان تدفع الى المدعين فى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى وأن تنفيذ الحكم الذى سيصدر بهذا المبلغ يكون فى اليوم التالى الى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ والزامها ايضا بدفع مبلغ ٩٠ جنيها وهو قيمة ما استحق دفعه عليها من ٣ يناير سنة ١٩٢٤ الى اليوم الذى تقوم فيه بدفع الالف جنيه المشروط دفعها فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مع الحكم بتثبيت الحجز المتوقع تحت يد الخواجة فيليب شيحة وجعله نافذا مع الزام الست مارى بالمصاريف والاعاب والنفاذ

طلب المدعيان بمريضة دعواهما المملنة بتاريخ
٨ ابريل سنة ١٩٢٤ الحكم بالزام المدعى عليها
بان تدفع لهما مبلغ ٤٠ جنيها مصرى قيمة
ما استحق عليها دفعه من ٣ يناير سنة ١٩٢٤
الى ٣ ابريل سنة ١٩٢٤ مع الزامها ايضا بما
يستحق بواقع شهرى ١٠ جنيهات من ٣ مايو سنة
١٩٢٤ الى اليوم الذى ستقوم الست مارى فيه
بدفع مبلغ الالف جنيه الذى اصبح واجب الدفع
الان مع الزامها بدفع مبلغ الالف جنيه مصرى
واحتاطيا بالحكم عليها بدفع مبلغ ٤٠ جنيها مصرى
قيمة ما استحق دفعه عليها من ٣ يناير الى ٣
ابريل سنة ١٩٢٤ مع ما يستحق دفعه عليها
شهريا بواقع ١٠ جنيه من ٣ مايو سنة ١٩٢٤
الى اليوم الذى تقوم فيه بدفع مبلغ ال ١٠٠٠ جنيه
مصرى المشترط دفعه فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨
وفى كلا الحالتين الحكم بتثبيت الحجز التحفظى
المتوقع تحت يد المدعى عليه الثانى وجعله نافذا
والزام المدعى عليها الاولى بالمصاريف والاعتاب وان
يكون الحكم فى كلا الحالتين مشمولا بالنفاذ المؤقت
وبدون كفالة . وبأعلان تاريخه ٢٣ اكتوبر
سنة ١٩٢٤ عدل المدعيان طلبتهما وهى الحكم

وبعد أن تم تحضير الدعوى احييت على
المرافعة وبجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ طلب
الحاضر عن المدعين الحكم له بالطلبات الاصلية
والاحتياطية لما ابداه بمحضر الجلسة والمذكرة
المقدمة منه - والحاضر عن الست ماري طلب
الرفض لما ابداه بالمحضر ايضاً والمذكرة المقدمة
منه ولم يحضر المدعى عليه الثانى مع سابقة حضوره
بالتحضير واجل الحكم لآخر الجلسة اليوم وفيها
صدر كالاتى :

المحكمة :-

« من حيث ان اساس دعوى المدعين هو عقد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ والنزاع ينحصر بين الطرفين فيما يتعلق بقيمة هذا العقد القانونية » وحيث أن العقد ذكر صراحة في البند الاول منه بأن المدعى عليها الاولى اقرت بمناسبة زواج ابنتها المدعية الثانية بالمدعى الاول بأنها ملزمة بان تدفع للمدعى الاول شخصيا مبلغ الف جنيه مصرى « دوة »

« وحيث أنه بجمل سبب المديونية في هذا المبلغ أن يكون بصفة دوة فلا يمكن اعتبار هذا العقد الا وعداً صريحاً بالتبرع بالمبلغ المذكور من الوالدة لابنتها وتقديمه للزوج بصفة دوة أى أنه يكون هبة صريحة منها ولا يمكن القول بأنه عقد هبة في صورة اقرار بدين (اى سلفة) اذ لا يوجد في عباراته اى لفظ يدل على ذلك بل ان الامر بالعكس حيث وردت فيه شروط تتناقض مع هذا الوصف وعلى الاخص الشرط الذى يقضى برد المبلغ للزوجة في حالة انفصالها عن الزوج سواء قبل الزواج أو بعده

« وحيث انه مما تقدم تكون هذه الهبة باطلة لعدم حصولها بعقد رسمى وعدم قبض المبلغ الموهوب ولا يمكن القول بان تسليم عقد الهبة يقوم مقام تسليم المبلغ الموهوب ومن ثم تكون الدعوى غير مبنية على اساس »

(قضية ميشيل بلدى واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ سليم بك رطل الحامى ضد السيدة مارى عيسانى وآخر وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ عزيز بك خاكي الحامى نمرة ١٢٢٣ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد توفيق سرى بك ومحمود صادق اسماعيل بك ومحمد على غازى بك)

٣٧٩

محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

تعهدات . سقوطها . تقادم . مبدأ التقادم .
هبة . منقول . عقد رسمى . تسليم وتسليم .
سند الدين . جهاز . بنت . بالغة . قاصرة .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر ان مدة سقوط الحقوق لا تبدىء الا من الوقت الذى يستطيع فيه الدائن المطالبة بدينه . فمدة التقادم في التعهدات المعلقة على شرط لا تبدىء الا من يوم تحقق الشرط المتفق عليه

٢ - هبة المنقول لا تصح عند عدم حصولها بعقد رسمى الا اذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له . فالاب الذى يعطى بنته سنداً بمبلغ معين يقوم بدفعه لها عند زواجها ويشترط في السند انه اذا حصلت وفاة بنته قبل زواجها يكون مبلغ السند من حقه هو ، يعتبر انه قصد عمل هبة لبنته . وما دامت قيمة السند لم تدفع للبنت بالفعل فالهبة تعتبر باطلة لعدم حصول قبض مبلغ السند

٣ - اذا تبرع الاب وجيز بنته البالغة من ماله فان سلمها الجهاز في حال صحته ملكته بالقبض . وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه

٤ - اذا اشترى الاب من ماله في حال صحته جهاز بنته القاصرة ملكته بمجرد شرائه

سواء قبضته بنفسها في حال صحته أو في مرض موته أو لم تقبضه في حياته

المحكمة :

« حيث ان المعارض ضدها تستند في دعواها الى سند صادر لها من والدها المعارض بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٨ يقرر فيه « ان في ذمته لها مبلغ خمسين جنيتها افرنكيا يقوم بدفعه لها عند زواجها علاوة على مهرها بحيث اذا حصلت وفاته قبل زواجها يكون ديننا على تركته . اما اذا توفيت ابنته (المعارض ضدها) فيكون هذا المبلغ من حقه هو »

« وحيث ان المعارض دفع مبدئياً بسقوط الحق في المطالبة بقيمة هذا السند بمضى مدة تزيد على خمس عشرة سنة هلالية من تاريخها وطلب في الموضوع الحكم برفض الدعوى لاشتمال السند على هبة لم تتم بالقبض .

« وحيث ان تعهد المعارض بدفع قيمة السند لابنته معلق على زواجها

« وحيث انه واضح من الشهادة المقدمة من المعارض ضدها انها تزوجت في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣

« وحيث انه من المقرر ان مدة السقوط لا تبتدىء الا من الوقت الذي يستطيع فيه الدائن المطالبة بدينه وانه بناء على ذلك لا تبتدىء هذه المدة في التعهدات المعلقة على شرط الا من وقت تحقق الشرط المتفق عليه (يراجع بلائيول الجزء الثاني صحيفة ٢١٤ نبذة ٦٥٠ و٦٥١)

« وحيث انه يتبين من ذلك ان حق المعارض ضدها في المطالبة بقيمة السند لم تسقط بمضى المدة لانها لم تزوج الا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣

« وحيث انه يؤخذ من عبارة السند وتعليق دفع المبلغ على زواج المعارض ضدها واشترط احقية المعارض للمبلغ في حالة وفاة المعارض ضدها قبل الزواج ان هذا المبلغ ان هو الا هبة وهبها المعارض لابنته وعلق تنفيذها على زواجها

« وحيث ان هبة المنقول لا تصح عند عدم حصولها بعقد رسمي الا اذا حصل تسليمها بالفعل من الموهب واستلامها من الموهوب له (مادة ٤٩ مدني)

« وحيث انه بناء على ذلك تكون الهبة الصادرة من المعارض لابنته المعارض ضدها باطلة لعدم حصول التسليم

« وحيث انه لا صحة لما تدعيه المعارض ضدها من ان الوالد ملزم شرعاً بتجهيز ابنته عند زواجها فقد نصت المادة ١١٣ من كتاب الاحوال الشخصية على « انه اذا تبرع الاب وجيز بنته البالغة من ماله فان سلمها الجهاز في حالة صحته ملكته بالقبض . وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه ... الخ » ونصت المادة ١١٤ منه على انه « اذا اشترى الاب من ماله في حال صحته جهاز ابنته القاصرة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها في حال صحته أو في مرض موته أو لم تقبضه في حياته ... الخ »

وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المعارض

أو بالاجابة على طلب باجراء اللازم نحوه أو
بتسوية المسألة ودياً

المحكمة :

« حيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى
اولا بسقوطها لرفعها بعد فوات ميعاد المائة وثمانين
يوماً من تاريخ نقل البضاعة الى تاريخ رفع
الدعوى المقرر لرفعها قانوناً طبقاً لنص المادة « ١٠٤ »
من قانون التجارة . ثانياً بطلب رفضها لان فقد
الرسالة موضوع النزاع حصل بعد مضي مدة
الاعفاء من الارضية اى من الوقت الذى تكون
فيه تحت مسئولية صاحبها والمصلحة غير مسئولة
عنها بناء على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٧
ابريل سنة ١٩١٤ تكلمة للبندين ٣٤ ، ٣٥ و
من تعريفه البضائع - ثالثاً احتياطياً اظهرت
استعدادها لدفع ثمن البضاعة الحقيقى وقدره
٥٨٠ ملياً - ٢ جنيه بواقع ثمن الكيلو جرام
الملح ٢٠ ملياً و ٥٣٠ ملياً اجرة النولون وذلك
بناء على البند ٢٥ من تعريفه البضائع المذكورة
» وحيث انه بالنسبة المدفع الاول فانه
واضح من بوليسة الرسالة موضوع النزاع المقدمة
من المدعى انها صدرت بتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٢٢
وثابت من عريضة الدعوى انها رفعت بتاريخ ١٤
فبراير سنة ١٩٢٣ ونصت المادة ١٠٤ من قانون
التجارة على أن كل دعوى على امين النقل بسبب
التأخير فى نقل البضائع أو ضياعها تسقط بمضى
١٨٠ يوماً فيما يختص بالارسلات التى تحصل فى

ضدها فى غير محلها ويتعين الغاء الحكم
المعارض فيه برفض الدعوى »

(ممارسة تادرس افندى نوار ضد الست وهيبه
تادرس نمرة ٢٦٥٨ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة جندى بك عبد الملك القاضى)

٣٨٠

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

وكيل بالعمولة . امين النقل . دعوى . سقوطها .
مدة التقادم . انذارات . مخبرات . قطع تقادم

القاعدة القانونية

١- نصت المادة ١٠٤ من قانون التجارة
على ان كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى
امين النقل بسبب التأخير فى نقل البضائع أو
بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى ١٨٠ يوماً
فيما يختص بالارسلات التى تحصل فى داخل
القطر المصرى ، وبمضى سنة واحدة فيما يختص
بالارسلات التى تحصل للبلاد الاجنبية . ويتبدى
الميعاد المذكور فى حالة التأخير أو الضياع من
اليوم الذى وجب فيه نقل البضائع وفى حالة
التلف من يوم تسليمها

٢ - من المبادئ القانونية ان الانذارات
والمخبرات لا تقطع مدة التقادم مالم تتضمن
اعترافاً من المدين بحق الدائن ولا سيما اذا تضمنت
المخبرة انكاراً للمسئولية فى الاصل . كذلك
الحكم فى حالة الوعد بالبحث أو طلب استعلامات

داخل القطر، وان الميعاد المذكور يتبدى من اليوم الذى وجب فيه نقل البضائع وجرت على ذلك احكام المحاكم (راجع حكم محكمة الموسيقى الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ و ١٥ ابريل سنة ١٩٢١ و ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ . وعليه تكون قد مضت مدة اكثر من ١٨٠ يوما من تاريخ نقل البضاعة لحين رفع هذه الدعوى

» وحيث ان المدعى قدم خطابا صادرا اليه من ادارة البضائع بمصلحة السكة الحديد بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢ تفده مبدئيا بعدم مسئوليتها وبأنها مع عدم الاخلال بذلك تدعوه لارسال مندوب للحصول منه على بعض استعلامات ربما ادت الى اعادة فحص الموضوع فوجب البحث فى قيمة هذا الخطاب اذا كان يقطع المدة المذكورة من عدمه

» وحيث قد نصت المادة « ٢٠٥ » على ان القواعد المقررة للتملك بمضى المدة من حيث اسباب انقطاعها أو اتفاق سريانها تتبع ايضا فى التخلص من الدين بمضى المدة ونصت المادة « ٨٢ » منه على بيان هذه القواعد أما بتكليف المدعى عليه بالحضور للرافعة أمام المحكمة أو بالتنبيه عليه بالرد تنبيهها رسميا مستوفيا للشروط اللازمة وليست المخبرات من بينها

» وحيث انه يتبين من المبادئ القانونية المقررة ان المطالبات والاندازات أو المخبرات لا تقطع المدة ما لم تتضمن اعترافا من الدين يحق الدائن

وذهب علماء القانون فى شروحيهم على هذا المذهب سيما اذا كانت تتضمن انكار المزمومة وذكروا ان المخابرة بين امين النقل والمرسل اليه الطالب لا تعد بمثابة اعتراف من امين النقل وكذلك الوعد بالبحث أو طلب استعلامات او بالاجابة على الطلب باجراء اللازم نحوه أو تسوية المسألة وديا . وعلة ذلك ان الغرض من ذلك الوصول الى الحقيقة والحقيقة بنت البحث . وان التسوية الودية يجوز ان يكون من نتائجها اثبات ان المطالبة على غير اساس (راجع توركان ورينيف عدد ٦٨٢ ص ٢٧٧ عن اتعاب انقطاع المدة المقررة بالمادة ٨ من القانون التجارى المقابلة للمادة ٢٠٤ من قانون التجارة الاهلى وكتاب كربتنيه ومورية الخاص بالسكك الحديدية نمرة ٤١٥٠ و ٤١٦٤ صحيفة نمرة ٤٦٥ جزء ثانى) » وحيث ان المحاكم المصرية قد جرت ايضا على هذا المبدأ وحكمت بان الانذار لا يترتب عليه انقطاع المدة (حكم محكمة دشنا الجزئية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ ومحكمة الاستئناف فى ٣ مارس سنة ١٩٠٣) كما حكمت بان الاقرار بالدين بدفع قسط منه يقطع المدة واعتبار ذلك بمثابة اقرار بالدين (راجع حكم محكمة دسوق الجزئية رقم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٠ مجموعة ٤ ص ٢١) سارت على ذلك احكام المحاكم المختلطة بان الاعتراف أو كل ما يدل عليه يقطع المدة الطويلة (استئناف مختلط ١٠ ابريل سنة ١٩٠٢ مجموعة المحاكم ١٣ ص ٢٧٥٨)

« وحيث ان الخطاب الرقم ١٩ اكتوبر ١٩٢٢ الصادر من المدعى عليها لا يستفاد منه اكثر من تبادل مخابرة بين الطرفين وليس فيه دعوى منها للمدعى لاخذ معلومات منه لاعادة الفحص فضلاً عما صرحت له فيه بعدم مسئوليتها وان المخابرة بينهما لا تمس هذه المسئولية فهو انكار صريح منها لحق المدعى ولم يكن الغرض من هذا الخطاب الا الوصول للحقيقة ولا يشمل اى اعتراف بحق المدعى فلا يعد قاطعاً لسريان المدة المقررة قانوناً لرفع الدعوى عليها

« وحيث تبين مما تقدم ان الدفع الاول في محله ويتعين الحكم بسقوط حق المدعى في رفع دعواه ولا محل اذا للبحث في موضوع الدعوى بدفعات اخرى »

(قضية الخواجه بشير فتح الله ضد وزارة المواصلات
نمرة ١٣٣٠ سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم حضرة صاحب
العرزة حسن بك فريد القاضي)

٣٨١

محكمة اجداث اسكندرية

حكم تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤

سرقة . خادم . اختلاس . تبديد . حيازة .

القاعدة القانونية

يعتبر سارقاً ينطبق عليه حكم الفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات الخادم الذى يختلس اشياء منقولة سلمها اليه مخدومه لغرض معين ولا يمكن اعتبار الواقعة اختلاساً أو تبديداً بالمعنى المعروف فى المادة ٢٩٦ عقوبات باعتبار

ان الخادم هذا أؤتمن على مال مخدومه فاختمه لأن حيازة المالك بركنيتها المادى والادبى تبقى للمالك الشئ وهو السيد دون من حازها حيازة مادية فقط وهو الخادم المحكمة :-

« حيث ثابت من التحقيق أن المتهم الاول كلف بصنع مظلة لوابور السكرباء الجديد المجاور للسراى واستلم الاخشاب التى استلزمها صنع تلك المظلة ونظراً لأن الاشياء التى تنتقل من السراى لا يمكن اخراجها الا بتصريح قد اعطى مساعد المهندس تصريحاً للمتهم الاول ببيان الاشياء المذكورة : وقد وضعت الاشياء على عربة وكان خلفها المتهمان وعند الباب راجع الحارس المكلف التصريح على حمولة العربة وعقب ذلك اخذ المتهم الاول اربعة الواح من حمولة العربة ممسوحة طول الواحد ١٢٥ متر عرض ٤٥ سنتيمتر وناولها للمتهم الثانى وأمره بأخذها لمنزله فأخذها وذهب فى طريق يخالف اتجاه العربة فاشتبه الحارس واجرى ضبط المتهم الثانى وبلغ الجاويش محمد احمد حمامه

« وحيث أن المتهم الثانى اعترف فى كل أدوار التحقيق بأن المتهم الاول هو الذى سلمه الاخشاب على أن يوصلها لمنزله « وحيث انه قد تأيد اعتراف المتهم الثانى ضد الاول

أولاً - من اجماع الشهود على أن المتهم الاول علم الاخشاب للمتهم الثانى ولا مبرر لتسليمها وكان يتعين عليه أن يبقى الاخشاب على

« وحيث مما تقدم يرى أن التهمة ثابتة
ثبوتاً كافياً

« وحيث قد جاء على لسان الدفاع بأن
الواقعة على فرض ثبوتها ليست بسرقة وإنما
شروع في اختلاس والشروع في الاختلاس
لا عقاب عليه

« وحيث انه وان كان المتهم الثاني استلم
الاخشاب الا أن التسليم هنا بسيط ومثل هذا
التسليم يترتب عليه وضع الشيء بين يدي مثله
لفرض وقتي وهو ما يصح تسميته باليد العارضة
Détention وحكم هذه الحالة في القانون المدني
ان الحياة بركنيتها المادية والادبية تبقى للمالك
الشيء فالسيد الذي يسلم لخدمته منقولات أو
أوامعة للاحتفاظ بها أو ليستخدما في الأغراض
المنزلية أو يكلفه بنقلها من مكان لمكان آخر
لا يترتب عليه نقل الحياة وتبقى يد الخادم في
كل هذه الاحوال يد عارضة والحياة للسيد
ومن ثم اذا اختلس الخادم شيئاً منها عد سارقاً
لان التسليم لم ينقل الحياة - وهنا كلف المتهم
الاول بصنع الوقاية واستلم الاخشاب ونقلها محل
وجود الوقاية فالحياة للسيد والمتهم الاول خادم
بالاجرة وقد اختلسها فهو سارق (وانظر مؤلف
جرمون جزء اول ققرة ١٩٣ على السرقة دالوز
تحت كلمة سرقة ققرة ٢٢٢) ومؤلف الاشياء
واحد امين بك ص ٦١٢ و ٦١٣

« وحيث ان المتهم الثاني اخذ الشيء ونقله

العربة مع باقيها حتى توصلها العمال الذين كلفوا
بتوصيلها لوابور الكهرباء

ثانياً - قرر المتهم الاول بأنه لما رأى
الاخشاب وقعت من العربة اعطاها للمتهم الثاني
على أن الشهود جميعاً قرروا بأن الاخشاب لم
تقع من العربة وإنما بعد اجتياز العربة الباب
اخذها وسلمها للغلام (قسيمة ٨٩٢٢٤ وانظر
المواجهة بقسيمة ٨٩٢٦٠)

ثالثاً - قرر مصطفى افندي وصفي المهندس
المساعد بأنه عاين الاربعة الواح المضبوطة فوجدت
ممسوحة مع ان الاخشاب المطلوبة للوقاية هي من
الخشب النسيم لان الوقاية تعمل عادة من
الاخشاب الغير ممسوحة . وقال حضرته بأنه
يظهر من ظروف الحادثة ومن رواية الغلام ومن
وجود اللوح ممسوحة بأنها وضعت خلصة بعمرة
المتهم الاول ضمن الاخشاب الاخرى لفرض
السرقة والاتفاع الشخصي (قسيمة ٨٩٢٣٥)
رابعاً - ثابت من اقوال غبريال يوسف
بأن المتهم الاول عقب الضبط ذهب اليه وطلب
منه أن يقرر اذا سئل بان الاربعة الواح لا شغال
عنده وقد تأيدت رواية هذا بما قرر الجاويش
احمد احمد حماد

خامساً - ثابت أن المتهم الثاني بعد أن
أخذ الاخشاب المسروقة سلك طريقاً يؤدي للبلد
ويخالف اتجاه الطريق المؤدى لوابور الكهرباء
على رأى من المتهم الاول فاذا كان المتهم الثاني
اخطأ لكان ينبغي المتهم الاول

وابتعد عن السراى فالواقعة سرقة تامة لا شروعا
معاقب عليها طبقا للمادة ٢٧٤ عقوبات

« وحيث انه وان كانت قيمة السرقة
تافهة الا أنه لظروف الدعوى ولان المتهم الثانى
وهو رئيس فرقة كبيرة من العمال ومثله يجب ان
يكون المثل الصالح والقذوة الطيبة للعمال فضلا
عن حصول السرقة بسراى الخاصة لهذا ترى
المحكمة استعمال الشدة

« وحيث ان المتهم الثانى يزيد سنة عن
سبع سنوات ويقل عن خمس عشرة سنة فهو
من الاحداث لذلك يعمى معاملته طبقا للمادة ٦١
عقوبات وترى المحكمة تأديبه تأديبا جساميا
بضربه طبقا للمادة ٦٣ عقوبات »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الله على البتانوفى وآخر نمرة
٢٧٢ جنح احداث سنة ٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة خليل عفت ثابت بك القاضى وبحضور
حضرة عبد الرحمن افندى حسن وكيل النيابة)

تعليق

المصلحة فى هذه التفرقة ظاهرة . اذ ان
الشروع فى السرقة جريمة يعاقب عليها القانون
واما الشروع فى الاختلاس أو التبيد فلا
عقاب عليه

٣٨٢

محكمة دمنهور الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٤
عقد . بطلان . سبب غير مشروع . امتناع
عن الزايدة .

القاعدة القانونية

ان العقد الذى يكون موضوعه امتناع احد

المتعاقدين نظير مقابل معين عن الدخول فى الزايدة
العمومية الحاصلة عن ايجار اطيان تابعة لأى فرد
أو تابعه لوزارة الاوقاف لأجل التخلص مما
يتروى على طلب الزايدة والمزاوجة فيها من ارتفاع
الايجار هو عقد غير جائز قانونا . لانه مبنى على
سبب غير مشروع لان الغرض منه الاضرار
بالغير والاغتناء على حسابه ومخالف بذلك
لنظام العام .

المحكمة :

« حيث ان العقد الذى جعله المدعى
اساسا لطلب التعويض يتضمن ان المدعى
تعهد بالكف عن الزايدة فى ايجار ارض
الاوقاف ومقابل ذلك يتعهد المدعى عليه بان
يؤجر له ربع ما يرسو مزاده عليه بنفس الايجار
الذى يدفعه لوزارة الاوقاف

« وحيث ان هذا العقد تضمن التزاما
من جهة المدعى بالكف عن الزايدة والتزاما
من جهة المدعى عليه بتأجير ربع العين له
بالاجر الذى يرسو به عليه المزداد

« وحيث انه ظاهر ان الايجار بهذا
الامتياز هو مقابل كف المدعى عن الزايدة
وان الشرط الجزائى الذى اشترط هو المقابل
اذا تنصل المدعى عليه من التأجير

« وحيث ان وكيل المدعى ذهب الى ان
هذا التعاقد صحيح ملزم للمدعى عليه بالتأجير
او دفع الشرط الجزائى المتفق عليه

« وحيث ان العقد الذى يكون موضوعه
امتناع احد المتعاقدين نظير مقابل معين عن

٣٨٣

محكمة بنها الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٥

ملكية . حق الانتفاع . بيع مع استبقاء حق
الانتفاع . جواز . عدم التصرف في الرقبة . وصية

القاهرة القانونية

ان القضاة الفرنسيين والمصري متفقان
على اجازة شرط منع التصرف في الملك لمدة
مؤقتة ضمانا لمصلحة جديدة مشروعة لتناقل الملكية
فالعقد الذي به يبيع الاب ملكه لاولاده ويحتفظ
فيه لنفسه بحق الانتفاع بالمعار ما دام حيا
ويشترط على اولاده عدم التصرف في رقبة
الملك ما دام حيا هو عقد صحيح ولا يمكن
اعتباره وصية لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد
الموت بطريق التبرع وهنا التملك منجز

المحكمة

« حيث ان المدعى يطلب الحكم له بنصيبه

الشرعى في الارض والمنزل والمنقولات

« وحيث ان المدعى عليهم لا ينازعونه

في نصيبه في المنزل والمنقولات فيتعين الحكم
له بذلك

« وحيث ان المدعى عليهم يتسكون بعقد

صادر لهم من المورث يبيع الارض وقدرها ١٢

قيراط و ٢ فدان وهذا العقد ثابت التاريخ في

٣ يونيه سنة ١٩٢١ اى قبل وفاته بسنتين

ونصف تقريبا

الدخول في المزايدة العمومية الحاصلة عن
ايجار اطيان تابعة لأى فرد أو لوزارة الاوقاف
لاجل التخلص مما يترتب على طلب المزايدة
والمزايدة فيها من غلو الايجار هو عقد غير
جائز قانونا لانه بنى على سبب غير مشروع
لان الغرض منه الاضرار بالتغير والاغتناء على
حسابه ومخالف بذلك للنظام العام

« وحيث ان دفاع المدعى ان عقد الايجار
سببه صحيح اذ انه مقابل دفع الايجار لا الكف
عن المزايدة

« وحيث انه واضح ان عقد بين الطرفين
اتفاق تمهد المدعى فيه بالكف عن المزايدة
وتمهد المدعى عليه بالتأجير للمدعى بامتياز
خاص او دفع التعويض ومقابل التعويض او
التأجير الممتاز هو الكف عن المزايدة
فالسبب وهو المقابل غير مشروع ولو اعتبرت
المحكمة هذا القصد صحيحا وقضت به تكون
النتيجة انها رتبت التزامات على تعهد باطل
واباحت للمدعى ان يحصل على مقابل امتناعه
عن المزايدة وهو التعويض . (راجع تعليقات
جلاد على المادة ٩٤ مدنى اهلى والاحكام
المشار اليها بها »

(قضية محمد اسماعيل ابو عقده ضد عوض حميد نمرة
١١٤٩ سنة ٩٢٤ اصدر الحكم حضرة محمد العشماوى
افندى القاضى)

« وحيث ان المدعى اجاب بلسان وكيله ان ذلك العقد باطل قانوناً معتبراً اياه وصية ولأن المشترين لم يصدر منهم قبول لصغرهم ولأن البائع تصرف في العين بالرهن بعد صدور عقد البيع

« وحيث أنه جاء في ذلك العقد ان المورث باع قدانين و ١٢ قيراطاً لأولاده بثمن قدره - ٢٥٠٠٠ قرشاً صاغاً اعترف باستلامه وصرح لهم بنقل التكليف وعليهم دفع الاموال الا أنه ذكر في صلب العقد هذه العبارة « ولا يجوز لنا التصرف ولا الامتلاك في الاطيان الا بعد وفاة والدنا » وحيث أنه يتعين تفسير هذا العقد بمعناه لا بلفظه فهو عقد بيع مستكمل الشرائط القانونية احتفظ فيه المشتري لنفسه بالانتفاع بالعقار مادام حياً . وللوصول الى ذلك منع المشترين من التصرف في الرقبة اثناء ذلك . ولا يمكن اعتباره وصية لان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

« وحيث أن القضاة الفرنسي والمصري متفقان على اجازة شرط منع التصرف في الملك لمدة مؤقتة ضماناً لمصلحة جديده مشروعة لناقل الملكية (راجع حكم استئنافي مجلة الشرائع سنة ثالثة عدد ١٦٥ وحكم محكمة منوف شرائع سنة رابعة عدد ٤١ وكتاب الملكية لمحمد كامل بك مرسى ص ١٢٣ . والبيع لاجد نجيب الهلالى بك ص ٨٠)

« وحيث ان الاب يملك أن يبيع ماله للقاصر وأن يتولى بنفسه طرفى العقد وله أن يرهن مال ولده بدين لنفسه فلا محل اذن لما جاء بمذكرة وكيل المدعى من الاعتراضات »

(قضية محمود صبح دوبر ضد امان بنت حسن قنديل وآخرين نمرة ١٦٧٤ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل وصفي ابوالذهب بك)

٣٨٤

محكمة طهطا الاهلية

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٥

سرقة . تسليم . نقل الحيازة . نية استبدال الشيء باخر .

القاعدة القانونية

١ - اذا أخذ شخص ورقة بنك نوت أو عملة من آخر لاستبدالها باوراق أو عملة اخرى بنفس القيمة ثم انكر بعدئذ استلام الورقة فيعد فعله هذا سرقة تنطبق عليها المادة ٢٧٥ عقوبات

٢ - ان تسليم الشيء المسروق من المالك الى المتهم لا يمنع توفر اركان جريمة السرقة متى ثبت أن ذلك التسليم لم يقصد به نقل الحيازة بل وقع لغرض الفحص ورد الشيء عاجلاً أو نفس قيمته تماماً .

٣ - ان تسليم ورقة البنك نوت أو العملة لاستبدالها بغيرها لا يعد عقداً من عقود المعاوضة بل هو عقد قائم بذاته يتعهد بمقتضاه من استولى على الورقة أو العملة ان يفحصها ويردها فوراً اذا لم يقبل صرفها أو ان يرد قيمتها عاجلاً وذلك بأجر أو مجاناً

٤ - ان تسليم الورقة المالية لصرفها هو من قبيل التسليم الاجبارى *Remise nécessaire* لان العرف جرى على أن لمن قبل تغيير الورقة أو العملة ان يستلمها أولاً ويفحصها للتحقق من صحتها وعدم تزيفها. لذلك لامناص للمالك العملة من تسليمها أولاً اذا اراد استبدالها المحكمة :

« حيث أن النيابة اتهمت المتهم بأنه استولى على ورقة بمبلغ خمسة جنيهات من متولى سيد مصلح بأن أوهمه بأنه سيصرفها له من منزله » وحيث ان النيابة طلبت أولاً تطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار ان الحادثة نصب ثم طالبت تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات باعتبار ان الحادثة تبديد . واخيراً طلبت تطبيق المادة ٢٧٥ عقوبات باعتبار انها سرقة وتركت الخيرة للمحكمة

« وحيث أنه ثابت من وقائع هذه الحادثة ان المجنى عليه اراد ان يصرف ورقة بنكنوت بخمسة جنيهات فحضر اليه المتهم عبد العال مومى وقال له انه مستعد لأن يصرفها له وان ورق البنكنوت الصغير موجود بمنزله واستلم منه ورقة البنكنوت ذات الخمسة جنيهات ولم يعد واخيراً انكر استلامه هذا المبلغ واستشهد المجنى عليه بشهود أربعة شهدوا جميعاً فى التحقيقات وفى الجلسة بما يؤيد رواية المجنى عليه تماماً وأصر المتهم على الانكار

« وحيث عن التكييف القانونى لهذه الحادثة فلا يمكن اعتبارها نصباً منطبقاً على المادة ٢٩٣ عقوبات لأن النصب يستلزم ان يأتى المتهم طرقاً احتيالية . وأن مجرد الكذب غير كاف لتوفر جريمة النصب ولم يقم دليل من النيابة على أن المتهم استعمل اية طريقة احتيالية وكذلك لا يمكن اعتبار هذه الحادثة تبديداً لأنه يشترط لتوفر جريمة التبديد أن يكون تسليم الشيء المدعى تبديده على سبيل أحد العقود المبينة فى المادة ٢٩٦ عقوبات . وظاهر من وقائع هذه الدعوى أنه لا يمكن اعتبار المتهم وكيلاً عن المجنى عليه ولا يعد مودعاً لديه ولا غير ذلك فلذا لا محل لتطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات

« وحيث أنه يتعين البحث الآن فى هل يمكن اعتبار الحادثة المشار اليها سرقة تنطبق عليها المادة ٢٧٥ عقوبات

« وحيث أن محامى المتهم دفع بأنه يشترط لارتكاب السرقة أن يكون هناك أخذ للشيء المسروق بطريق الخلسة "Soustraction" بمعرفة المتهم وأن تسليم الشيء من المجنى عليه الى المتهم يناقى جريمة السرقة

« وحيث أنه من الآراء التى أخذت بها المحاكم الفرنسية اخيراً أن تسليم الشيء من المجنى عليه الى المتهم لا يناقى السرقة متى ثبت انه لا مناص من التسليم أو ان المجنى عليه لم يقصد نقل حيازة الشيء منه الى المتهم

« وحيث أن المحاكم الفرنسية وشرح القانون الفرنسى أطلقوا على هذه الحال اسم التسليم الجبرى *Remise nécessaire ou forcée* وصدرت احكام عديدة بهذا المعنى من المحاكم الفرنسية ، واشهرها حالة ما اذا سلم الدائن الى مدينه سند الدين لدفعه فأخذه المدين ولم يرد السند ولم يدفع الدين ، فاعتبرت هذه الحادثة سرقة » حكم محكمة النقض ٣١ مارس سنة ١٨٦٥ وغيرها من الاحكام المذكورة فى جارسون جزء أول مادة ٣٧٩ عقوبات فرنسى ص ١١٣٠ بند ١٥٤ »

« وحيث أن التسليم الذى ينافى السرقة هو الذى يقصد به نقل الحيازة "possession" ومن المعلوم أن الحيازة بمقتضى قواعد القانون المدنى تقتضى وجود ركنين اساسيين اولهما قصد الحيازة "Animus" وثانيهما الحيازة المادية "Corpus" » انظر بودرى كتاب مضى المدة ووضع اليد بند ١٩٥-١٩٩ وبلا نيول جزء أول بند ٢٢٧٨ وما بعده فى تعريف الحيازة واركانها وانظر أيضاً جارسون مادة ٣٧٩ بند ١٨٠ » وقد ذكر العلامة جارسون ان التسليم الذى ينافى السرقة هو الذى يقصد به المجنى عليه التخلي عن حيازة الشيء المسروق وأن لا يكون تسليم الشيء بصفة مؤقتة وبقصد رده عاجلاً الى المجنى عليه

« وحيث أننا بتطبيق هذه القواعد على الحادثة التى نحن بصددنا نرى أن المجنى عليه لم

يقصد بتسليمه ورقة البنكنوت ذات الخمسة جنيهات الى المتهم ان يتخلى عن حيازتها مطلقاً بل انما قصد أن يسلمه المتهم فى الحال أوراقاً مالية صغيرة مجموعها يساوى نفس المبلغ الذى سلمه اياه ، فى هذه الحالة يلاحظ أن المجنى عليه سلم تقدماً الورقة "Corpus" ولم يكن عنده نية التخلي عنها أو ان يحوزها المتهم نهائياً "Animus" وبعبارة أخرى ان المجنى عليه سلم الورقة ذات الخمسة جنيهات الى المتهم وهناك شرط ضمنى بينهما بان يرد المتهم على الفور اوراق بنكوت بنفس القيمة أو اذا لم يكن عنده ما يوازىها فيرد الورقة نفسها الى المجنى عليه ومن هذا كله يستخلص ان المتهم لم يقصد مطلقاً نقل الحيازة حتى يمكن ان يقال أنه لم يكن هناك أخذ "Soustraction"

« وحيث ان المشاهد عرفاً وعملاً انه اذا أراد انسان صرف عملة أو ورقة مالية فلا يستطيع ذلك الا اذا سلمها اولاً الى من يقبل صرفها ليفحصها ويرى ان كانت صحيحة ومستوفاة كل شروط العملة الغير المزيفة أو الغير المقلدة وبغير ذلك يتعذر الصرف

« وحيث انه يستخلص من ذلك ان المجنى عليه لما سلم الورقة ذات الخمسة جنيهات الى المتهم كان مضطراً الى ذلك ولا مناص له من تسليمها اذا اراد صرفها وهذه هي حالة التسليم الاجبارى تماماً. لذلك ترى المحكمة ان المجنى عليه لم يقصد نقل حيازة المبلغ الذى سلمه الى

المتهم بل كان التسليم اجبارياً وبناء عليه تكون جريمة السرقة متوفرة الاركان

« وحيث ان هذا المبدأ يتمشى كثيراً مع روح الاحكام العصرية والحديثة التي صدرت من محاكم فرنسا لان التسليم الاجبارى لم يحدده القانون بل هى نظرية اجتهادية أخذت بها المحاكم. والامر متروك لتقدير القاضى فقط » انظر الاحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية والتي ذكرها جارسون تحت شرح المادة ٣٧٩ عقوبات فرنسي المطابقة للمادة ٢٧٥ عقوبات مصرى بند ١٨٠ و ١٨٣ و ١٨٨ و ١٦٦ و ١٦٨ من الجزء الاول من جارسون »

« وحيث وانه لا يمكن الاعتراض على نظريتنا هذه بالقول ان صرف البنكنوت هو عقد من عقود المعاوضة التي تنقل الملكية فوراً بمجرد الرضا لانه يقتضى فى عقد المعاوضة أن يكون الشئان اللذان وقع التبادل عليهما مختلفين والا لا معنى للبدل ولا يمكن ان تتصور مبادلة خمسة جنهات بخمسة جنهات أخرى فان هذا يكون من العبث. وقد عرض الامر على محكمة النقض الفرنسية فحكمت بأنه لا يمكن أن يكون موضوع المعاوضة مبلغين من النقود الا اذا كان هناك اختلاف بينهما كأن يكون أحد المبلغين نقداً وأن يكون الثانى ايراداً مترتباً طول الحياة "Rente viagère" (انظر تقضى فرنسي مدنى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ دالوز سنة ١٩٠٥ - ١ - ٨٩

أما فى حالتنا هذه فالمبلغان متحدان تماماً قيمة وأجلاً. لذلك لا يعد ذلك من قبيل المعاوضة. ولو حللنا عقد المصارفة أى صرف العملة أو البنكنوت لوجدنا أنه عقد خاص بذاته "Sui generis" وتعريفه كالآتى: « عقد المصارفة هو عقد يسلم بمقتضاه مالك العملة أو الورقة المالية الى شخص آخر ليفحصها ويسلمه مقابلها عملة أو أوراق مالية أخرى بنفس القيمة تماماً بأجر أو مجاناً بحيث يلتزم من تسلمت اليه العملة ان يسلم قيمتها فوراً الى المالك او ان يردّها عاجلاً اليه اذا لم يقبل صرفها. ومن هذا يستفاد أن استلام المتهم للورقة لم ينقل حيازتها اليه بل خوله فقط ما يسمونه شراح القانون المدنى "Detention" » وحيث انه لهذه الاسباب ترى المحكمة أن ما أتاه المتهم يعد سرقة منطبقه على المادة ٢٧٥ عقوبات ويتعين توقيع العقوبة »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد العال موسى ابوداود نمرة ٤٥ سنة ١٩٢٥ جنح . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكى خير الا بوتيحي بك وبحضور حضرة امين بسيونى افندى وكيل النيابة)

٣٨٥

محكمة طهطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤

بائع . مشتري . تمثيله امام القضاء . حكم صادر ضد البائع . قيمته .

القاهرة القانونية

البائع لا يمثل المشتري أمام القضاء الا اذا

كان يده توكيل رسمى. ومن ثم فالحكم الصادر

ضد البائع حضورياً لا يمنع المشتري من عمل
المعارضة

المحكمة :

عن الرفع الفرعى

« حيث ان وكيل المعارض ضدّهما دفع
فرعياً بعدم قبول المعارضة من المعارض ارتكافاً
على ان الحكم المعارض فيه صدر حضورياً
بالنسبة لاجد عبد اللطيف الذى وان كان لم
يعارض فى الحكم الا انه بائع للمعارضين وان
هذا البائع يمثل المشتري وهم المعارضون
« وحيث ان الحكم المعارض فيه صدر
غيباً بالنسبة للمعارضين

« وحيث ان البائع لا يمثل المشتري امام
القضاء فى الحضور الا اذا كان بيده توكيل
خاص بذلك

« وحيث ان القول باعتبار البائع وكيلاً
للمشتري فى التقاضى لمجرد حصول البيع منه
قول غير صحيح لأن البيع قاصر على نقل
ملكية المبيع من البائع للمشتري بالشروط
الواردة بالعقد بحيث لا يتعداه الى شئ آخر
« وحيث ان من حصل على حكم ضد
بائع فليس له ان يحتج به ضد المشتري الا اذا
كان صدور الحكم قبل تاريخ البيع

« وحيث ان تاريخ البيع فى الحالة التى
نحن بصددّها قبل صدور الحكم ضد البائع
بثلاثة سنين فلا يكون لهذا الحكم ادنى
اثر قبل المشتري . وعليه يتعين رفض الدفع
الفرعى وقبول المعارضة شكلاً

عن الموضوع

« حيث ان كلا من المعارضين والمعارض
ضدّهما يدعى ملكيته لا قدر المتنازع عليه
بمقتضى العقود المقدمة من كل منهما

« وحيث ان مصدر التملك هو عبد
الجواد رفاعى باعتراف طرفى الخصوم

« وحيث ان المعارض ضدّهما اشترى هذا
الفدان بمقتضى عقدين مسجلين احدهما فى
٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ والثاني فى ١٤ يونيه
سنة ١٩١٧ من عبد الجواد رفاعى المذكور
وانهما وضعا اليد عليه من تاريخ مشتراهما
للآن وان هذا الفدان هو بحوض الصعيدى
« وحيث ان المعارضين اشترى من احمد
عبد اللطيف فداناً وهو اشترى من الخواجا
باريس بلينى وهذا اشترى بالمزاد العلنى اطياناً
منزوعة ملكيتها لعبد الجواد رفاعى

« وحيث ان المعارض ضدّهما قررا بان
اطيان النزاع لم تكن ضمن الوارد بحكم مرسى
المزاد لاختلاف اسم الحوض لانه لم يكن من
بين الاطيان الواردة بحكم مرسى المزاد اطيان
بحوض الصعيدى

« وحيث ان المعارضين دفعوا ذلك
بقولهم ان حوض « قبالة القطع » الوارد بالحكم
هو نفسه « حوض الصعيدى » وان مساحة فك
الزام غيرت اسمه سنة ١٩٠٥ وجعلته « قبالة
القطع » بدلاً من « حوض الصعيدى »

« وحيث لو كان لدفاع المعارضين هذا
حقيقة لترتب على ذلك ان يكون فى حكم

مرسى الميزاد الصادر في سنة ١٩١٢ ذكر لحوض الصعيدي مادام ان هذا الحوض حل محل حوض قبالة القطع من سنة ١٩٠٥

« وحيث مع افتراض ان حوض الصعيدي هو بنفسه حوض قبالة القطع فان المعارض ضدّهما اشتريا ووضع اليد مدة اكثر من خمس سنوات فيكونان قد اكتسبا الملكية بوضع اليد والسبب الصحيح »

« وحيث ان المعارضين لم يذكرنا ذلك على المعارض ضدّهما في مذكرتهم (معارضة محمد حسن عامر وآخرين ضد احد احد عثمان وآخرين عمرة ٤٣٤ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة سليمان مهجت بك القاضي)

٣٨٦

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قصة . عديم الاهلية . صلح . خير . تصديق المحكمة الكلية . سلطة المحكمة الجزئية .

القاعدة التأنيونية

- ١ - نصت المادة ٤٥٢ من القانون المدني على وجوب اجراء القسمة بواسطة المحكمة اذا كان بين الشركاء عديم الاهلية . ومن ثم اذا تصالح النائب عن عديم الاهلية على قسمة العقار فلا يجوز للمحكمة أن تحكم بالتصديق على الصلح لان في ذلك تقويتا للضمانة التي أوجدها القانون للمحافظة على حق عديم الاهلية
- ٢ - اذا قضت المحكمة بنذب خير

لاجراء القسمة فأصلح بين الخصوم واتفقوا على أن يأخذ كل منهم نصيبه في جهة معينة ثم احوالت المحكمة الجزئية القضية على المحكمة الكلية للتصديق على القسمة لوجود قاصر فصدقت عليها لم يكن ذلك مانعاً للمحكمة الجزئية من رفض التصديق على الصلح لأن عمل المحكمة الكلية ليس الا عملاً ادارياً المقصود منه المحافظة على حق القاصر فان لم يتوفر به هذا القصد فلا يمنع المحكمة الجزئية من تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

المحكمة :

« من حيث أن المحكمة حكمت تمهيداً بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بنذب خير اتفق عليه الطرفان لاجراء قسمة العقار الى حصص حتى اذا كان قابلاً للقسمة يمكن بعد التصديق عليها من المحكمة الكلية اجراء القرعة عنها

« ومن حيث ان الخير اصلح ما بين الخصوم وأتفق الطرفان على ان يختص كل واحد منهم بنصيبه وقد اشترى المدعى عليها الاخيرة وهي الوصية على القاصر مازاد عن حصتها وحصته في المنزل الذي اختصت به أي انها دفعت ثمنها مالياً للفرق بين حصتها وما اختصت به فعلاً

« ومن حيث ان هذه المحكمة احوالت الدعوى على المحكمة الكلية للتصديق على القسمة حكمت بالتصديق عليها بتاريخ ٢١

مايو سنة ١٩٢٤ واعيدت الاوراق للتصديق على محضر الصلح من هذه المحكمة

«ومن حيث ان الواجب النظر فيه أمران: الاول- هل يجوز للمحكمة الجزئية وهي محكمة القسمة ان تصادق على صلح في دعوى قسمة اذا كان بين الشركاء قاصر- الثاني - هل يجوز اذا رأت انه ليس من الجائز قانونا للتصديق على الصلح أن ترفضه بعد أن صدقت المحكمة الكلية على القسمة .

« ومن حيث ان المادة « ٤٥٢ » من القانون المدنى حتمت اجراء القسمة بواسطة المحكمة اذا كان بين الشركاء من ليس عنده أهلية التصرف كما لو كان الشركاء غير متفقين ذلك لان عديم الاهلية وان كان من المتعين أن ينوب عنه وصى أو قيم امام المحكمة الا أن المشرع رأى الا يسوى في ذلك بين من ينوب عن عديم الاهلية وبين صاحب الشأن لاحتمال الا يرعى مصلحته كما يرعى الانسان مصلحة نفسه ولاحتمال أن تكون له مصلحة في الامر تدعوه الى ايثار حق الشركاء على حق عديم الاهلية فكان من الضروري أن تراقب المحكمة مصلحة عديم الاهلية فتحصل القسمة امامها ويحصل الاقتراع على الانصباء وهي الطريقة الوحيدة التى ينتنى معها احتمال أى ضرر يلحقه

« ومن حيث أن الصلح عقد به يترك كل من المتعاقدين جزء من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل او لمنع وقوعه . ومن المسلم به ان الوصى لا يملك التنازل عن حق القاصر

قل هذا الحق او جل فاذا لجأ الخصوم الى المحكمة ثم اجروا صلحا بينهم على حق القاصر وجب الا تصدق المحكمة عليه لانه من عمل الخصوم اتسهم لا من عمل المحكمة ولا تتحقق به الضمانة التى اوجدها المشرع للمحافظة على حق عديم الاهلية

« ومن حيث انه لا يسوغ التجاوز عن هذا النص ومراعاته من النظام العام

« ومن حيث انه بقطع النظر عن هذه الاعتبارات فقد صدقت المحكمة الكلية على القسمة

« ومن حيث ان عمل المحكمة الكلية انما هو عمل ادارى ليست له صبغة قضائية فى الخصومة فان الدعوى تتحرك امامها بفعل المحكمة الجزئية لا بفعل الخصوم ولم يشرع الا ضمانا لحق عديم الاهلية فاذا لم تتحقق بعملها الضمانة فلا ترتبط المحكمة الجزئية به

« ومن حيث ان طلب التصديق على الصلح لا زال مطروحا امام محكمة القسمة وهى وحدها المختصة بالفصل فى هذا الطلب وبما انها ترى ان اجابة الطرفين اليه يخالف للقانون فلا يمكن ان يكون تصرف المحكمة الكلية حائلا دون القضاء بما يوافق القانون ويتحقق به ما يريده من وجوب اجراء القسمة على يد المحكمة

« ومن حيث انه لذلك يتمين رفض طلب

التصديق على الصلح واعادة المأمورية للخير
لتنفيذ الحكم التمهيدي «

(قضية جرجس صليب جاد الله وحضر عنه حضرة
الاستاد حبيب عطا الله افندي الحامي ضد سعيد صليب
جاد الله وآخرين . نمرة ٢٨٢ سنة ١٩٢١ . اصدر
الحكم حضرة صاحب العزة حسن اسماعيل الهضيبي بك
القاضي)

٣٨٧

محكمة مملوطة الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

مشبوه . انذار بوليس . بلاغ جديد . جدى .

القاعدة القانونية

تقضى المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤
سنة ١٩٢٣ انه اذا حدث بعد انذار البوليس
ان حكم مرة اخرى بالادانة على الشخص المشتبه
فيه او قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين
الاولى والثانية من المادة الثانية تطالب تطبيق
المراقبة الخاصة عليه

والمقصود من هذه المادة انه اذا تقدم
بلاغ جدى وكانت الادلة غير كافية لادانة
المتهم ولكنها تشعر بخطرته وتبرر ابداء المخاوف
من جهته فعندئذ يكون من المصلحة العامة ان
يوضع تحت نظام خاص للسهر عليه ومراقبته

المحكمة :

« حيث ان التهمة الموجهة الى المتهم
تنحصر في انه رغم انذاره بتغيير احوال معيشته

تقدم ضده بلاغ بارتكاب جنحة اتلاف زراعة
لنفيه ابراهيم

« وحيث ان المادة ٩ من القانون نمرة ٢٤
سنة ١٩٢٣ تنص على انه اذا حدث بعد انذار
البوليس ان حكم مرة اخرى بالادانة على
الشخص المشتبه فيه او قدم ضده بلاغ جديد عن
ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثانية
(ومن ضمنها اتلاف الزراعة) يطلب تطبيق
المراقبة الخاصة عليه

« وحيث ان هذا النص يجب ان لا يؤخذ
على اطلاقه ولا يمكن تفسيره بأنه كلما تقدم في
حق المندر بلاغ عن جريمة من الجرائم المذكورة
افقا وجب وضعه تحت نظام المراقبة فان هذا
التفسير يكون منافيا لروح التشريع التي يجب
ان تتمشى مع العدالة . ويفسخ المجال لكثير
من التبليغات التي لا يراد بها سوى تشويه سمعة
المشتبه فيه وتطبيق هذه النصوص الاستثنائية عليه
« وحيث ان عدم تقييد النص بأى قيد
ما يؤدي الى نتائج غير مقبولة وليس أدل على
ذلك من هذه الدعوى فقد اتهم المشتبه فيه
باتلاف زراعة بناء على بلاغ تقدم من نفيه
ابراهيم ولم يقم أى دليل على صحة الاتهام حتى
اعتبرت النيابة العمومية الحادثة ضد مجهول
وقرر محمد حسن حمادة شيخ البلد أن الاتهامات
تكمال جزافا للمتهم لا لسبب سوى انه مشبوه

المحكمة :

« حيث انه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن المدعية تملك على الشيوع في الاطيان المشفوع فيها » وحيث ان المدعى عليه الاول دفع الدعوى بأن له حصة شائعة في نفس العقار فمركزه كمركز المدعية فلا حق للمدعية في طلب الشفعة وأن له حق الامتياز لانه يملك نصيباً شائعاً اكبر من نصيبها

« وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة من المدعى عليه بالقضية نمرة ٧٠٢ سنة ١٩٢٤ مدنى منفلوط ان له حصة شائعة في الارض التي منها العقار المبيع وقد سلمت نفس المدعية بذلك غير انها تدعى انه حصلت قسمة ولم تقدم عليها أى دليل

« وحيث انه متى ظهر ان المشتري والشفيع كلاهما شريك فیتعين البحث فيما اذا كان هذا يمنع حق الشفيع في الاخذ بالشفعة أم لا » وحيث ان المادة الاولى من دكريتو الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بينت من لهم حق الاخذ بالشفعة . وبينت المادة ٧ منه ترتيب الاولوية لمن لهم حقوق مختلفة في حالة تعدد الشفعاء . وجاء في الفقرة الاخيرة من هذه المادة انه اذا تساوت حقوق الشفعاء كان لكل منهم الحق بنسبة نصيبه » وحيث ان المادة ٨ من الدكريتو المذكور نصت على ان حق الشفعة يثبت وكذلك

وان تهمة الائتلاف الموجهة اليه كانت ملققة ضده « وحيث ان المقصود من المادة التاسعة المشار اليها انه اذا تقدم بلاغ جدى وكانت الادلة غير كافية لادانة المتهم ولكنها تشعر بخطره وتبرر ابداء المخاوف من جهته فعندئذ يكون من المصلحة العامة ان يوضع تحت نظام خاص للسهر عليه ومراقبته

« وحيث ان هذه الحالة غير متوفرة في التهمة المسندة الى المتهم ولذا يتعين الحكم ببراءته عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات »

(قضية النيابة العمومية ضد عبدالغنى على حسن - نمرة ١١٧٤ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة اسكندر افندى حنا القاضى وبحضور حضرة عبد الغنى افندى بحى وكيل النيابة)

٣٨٨

محكمة منفلوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤

شفعة . مشترى . شفيع . اولوية . اقتسام الدين .

القاهرة القانونية

يستفاد من احكام المواد ١ و ٧ و ٨ من قانون الشفعة ان حق المشتري لا يسقط حق الشفيع لأن احكام الاولوية تراعى بين المشتري والشفيع كما لو كانت بين شفيعين تماماً بحيث اذا كان حق احدهما مفضلاً حسب المادة ٧ يسقط حق الآخر واذا تساوت حقوقهما اقتسما العقار المشفوع كل بمقدار نصيبه

« وحيث ان نصيب كل من المدعية والمدعى عليه الاول غير واضح تماما من الاوراق فترى المحكمة تعيين خير لبيانه »
« وحيث أن ما ذهبت اليه المدعية من انها صاحبة المنفعة في الشفعة قول غير صحيح لأن مراعاة المنفعة المنصوص عنها في الفقرة الاخيرة من المادة ٧ من دكرتو الشفعة مشروط في حالة تعدد الجيران »

(قضية صديقه بنت مصطفى يوسف وحضر عنها حضرة الاستاذ حبيب افندي وزق الحامي ضد حسين احمد عوض وآخر نمرة ٧٠٠ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزم عبد العزيز كامل بك القاضي)

تراعى احكام الاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يصح معه ان يكون شفعياً
« وحيث ان هذه المادة صريحة في ان حق المشتري لا يسقط حق الشفع وأن احكام الاولوية تراعى بين المشتري والشفيع كما لو كانت بين شفعين تماما بحيث اذا كان حق احدهما مفضلاً حسب المادة ٧ يسقط حق الاخر واذا تساوت حقوقهما اقتسم العقار المشفوع كل بحسب نصيبه »

« وحيث انه قد ثبت في هذه القضية ان المدعية والمدعى عليه الاول كلاهما مالك لنصيب شائع في العقار المبيع فحقاها متساويان فيتعين قسمة النصيب المبيع بينهما كل على قدر نصيبه »

قضايا المحاكم الشرعية

تصرفات مصر الشرعية انتدبت حضرة على افندي مراد المهندس للقيام بأعمال هندسية فنية في مواد التصرفات نمرة ٥٤٦ ونمرة ٧٢٤ سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ ونمرة ٢٦٠ سنة ٩٢١ وسنة ١٩٢٢ فقام بمأموريته خير قيام وقدم عن ذلك ثلاث تقارير وقد قدرت له المحكمة اتعاباً عن كل ذلك مبلغ ١٠٠ جنيه ومصاريف مبلغ ٢٩ جنيهاً و٧٩٩ ملياً فعارض في ذلك امام المحكمة التي اصدرت أمر التقدير لأن ما قدر للاتعاب والمصاريف قليل جداً لا يتناسب مع

٣٨٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٥

شرعى . تقدير اجور الخبراء . معارضة . استئناف

القاعدة الشرعية

ان القرارات التي تصدر في المعارضة في تقدير اجور الخبراء لا تستأنف طبقاً لحكم المادة ٢٣٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الوقائع :

تضمنت عريضة الاستئناف أن محكمة

المادة ٢٣٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية «
(استئناف على افتدى مراد المهندس الحبير ضد
الست جيلة هانم رشوان وحضر عنها حضرة محمود افتدى
كساب المحامي نمرة ١٢ سنة ٢٤ - ٢٥ دائرة
حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي
والشيخ احمد المطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد
المحلاوى والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى)

٣٩٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . ناظر . عزل . خيانة . وقائع خيانة . ناظر
مؤقت . خصم ثالث . دعوى العزل .

القاعدة الشرعية

١ - من المقرر شرعا أن الناظر المولى من
قبل الواقف لا يجوز عزله الا بخيانة ظاهرة. كما اذا
ثبت انه اشترى شيئا لحساب الوقف وكان الشراء
بغبن فاحش أو ثبت أن الناظر جر مغنا الى
نفسه منه

٢ - الناظر الذى يعينه القاضى الشرعى
بصفة مؤقتة حتى تنتهى الخصومة الموجهة ضد
ناظر وقف بطلب عزله من النظر لا يجوز قبوله
خصما فى دعوى العزل لان صفة الناظر المؤقت
تنتهى بالفصل فى دعوى العزل وهى لا تتأثر
على أى نحو فرض الحكم

المحكمة :

« من حيث انه بالرجوع الى اوراق هذه
القضية يظهر ان المستأنف لم يتم وضع يده على
ايمان الوقف الا فى مارس سنة ١٩٢٠ ولم
يستلم من الناظر السابق فاضل ربيع الوقف

اهمية الاعمال التى تولاهما فقررت محكمة المعارضة
بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ تعديل الاتعات
الى ١٢٥ جنيها خلاف المصاريف السابق
تقديرها ولما كان هذا القرار مجحفا بالمستأنف
لانه يستحق اتعابا ومصاريف عن هذه المأموريات
الثلاث قدرها ٦٧٩ جنيها و ٤٧٩ مليا بزيادة
٥٢٤ جنيها و ٦٨٠ مليا عما قدر للاتعاب
والمصاريف فهو يستأنف هذا القرار لدى المحكمة
العليا ويطلب الزام المستأنف عليها بصقتها
الناظرة على وقف رشوان باشا الذى جرت
بشأنه هذه الانتدابات بأن تدفع له المبلغ
المذكور وتعديل القرار المستأنف وذهب الى
ان هذا الاستئناف مقبول شكلا مستنداً الى
المادة ٣٠٥ من القانون وقال أن المحاكم
الاهلية تنظر بهيئة استئنافية فى المعارضة الصادرة
بتقدير أجرة الخبير

ووكيل المستأنف عليها طلب عدم قبول
الاستئناف شكلا لان القرار الصادر فى المعارضة
صادر من محكمة التصرفات ولا يجوز استئنافه
فضلا عن ان المادة ٢٣٨ من القانون جعلت
قرار المحكمة فى المعارضة نهائيا لا يجوز استئنافه
المحكمة :

« حيث ان القرار المستأنف صادر من
هيئة التصرفات

« وحيث ان القرارات التى تصدر فى المعارضة
فى تقدير اجور الخبراء لا تستأنف بمقتضى

الذي كان بيده الا في ٥ مايو سنة ١٩٢٠ وان
المستأنف عليه تقدم لطلب الاذن بالخصومة
في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٠

«ومن حيث انه من الواضح ان طلب الاذن
بالخصومة في ذلك الوقت لم يقصد منه الغيرة
على مصلحة الوقف ومصارفه وانما القصد منه
الكيد للناظر والنيل منه

«ومن حيث ان ما اتهم به المستأنف من
إهمال بناء المدارس التي شرط الواقف بناءها
على قطعة الارض المخصصة لذلك لم يبن على
اساس صحيح فقد دلت الوقائع الثابتة بالمستندات
الرسمية على ان الناظر ائتمن بناء على تقارير
الخبراء بأن قطعة الارض المخصصة للبناء عليها
لا تنى بالحاجة ولا تحقق غرض الواقف فطلب
الى المحكمة ان تأذن له باستبدال منزل ينشئ
فيه المدارس فلم تقبل وطلب اليها ان تأذن له
باستئجار مكان الى أن يتيسر البناء فلم تقبل
وطلب اليها شراء قطعة ارض مجاورة للارض
الموقوفة فقبلت وسمي الى شرائها فحالت دون
ذلك حوائل منعمة من المضي في سبيل الشراء
وعرض الامر على المحكمة فقررت تنفيذ
قرارها السابق القاضي بالمضي في الشراء ولم
يتيسر له ذلك ومن هذا يعلم انه لم يكن مهملًا
ولا وائيا في تحقيق غرض الواقف

«ومن حيث أن تأخير بناء المسجد لم يكن
عن إهمال من المستأنف وانما نشأ عن الخصومة
التي قامت بينه وبين المقاتل الذي تعاقد مع
الناظر السابق تلك الخصومة التي استمرت
امام المحكمة الابتدائية الى اواخر ابريل سنة

١٩٢٣ ولم تفصل فيها محكمة الاستئناف بعد
والتي يرجح انها دفعت شراً عن الوقف حيث
خلصته من تعاقد كان ضاراً بمصلحته

«ومن حيث ان تهمة التعامل بالربا لم تثبت
بدليل صحيح بل الاوراق المقدمة تدل على
براءة المستأنف من الدين بعد تحويله على
شخص آخر .

«ومن حيث أن كل ما نسب الى المستأنف
في موضوع الشراء بدون مناقصات سواء كان
مما اعتبرته المحكمة الابتدائية مخالفة لشرط
الواقف او مما لم تعتبره مخالفة واعتبرته سوء
تصرف لا يصح اعتباره سبباً لعزل ناظر مولى
من قبل الواقف فانه من المقرر ان المولى من
قبل الواقف لا يجوز عزله الا بخيانة ظاهرة
وليس شيء من هذه الامور يمكن اعتباره
خيانة الا اذا ثبت ان الشراء كان بغبن فاحش
او ان الناظر جر مغنا الى نفسه منه وذلك لم
يدعه احد وما اشترى بدون مناقصة واعتبر
مخالفة لشرط الواقف لا تزيد قيمته عن اثني
عشر جنيها وقرر الناظر انه كان الحاجة ملجئة
«ومن حيث انه ليس بصحيح ما نسب اليه
من الإهمال في المطالبة بقيمة الارض التي نزع
ملكيتها والمطالبة برفع ضرائبها فقد اثبت
المستأنف انه اقام قضية بذلك وقدم عذراً
مقبولاً عن التأخير في رفع القضية

«ومن حيث انه والحالة هذه يتعين الغاء
الحكم المستأنف ورفض دعوى العزل لعدم
ثبوت خيانة من الخيانات التي توجبه

لان المادة (١٦) من قانون الارمن الكاثوليك لم يقصد منها الا اعطاء مجلس الطائفة حق الفصل في صفة الوصية باعتبار صحتها وعدم صحتها اذا حصل فيها نزاع بين الورثة واعطاء حق تطبيقها على قواعد شريعتهم اما دعاوى الوراثة نفسها فهي من اختصاص المحاكم الشرعية وقد رفعت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه على خصم شرعى وثبت بالطريق الشرعى «
(استئناف الحواجه الياس فتح الله وحضر عنه حضرة محرم افندى فهم ضد الست صريم وحضر عنها حضرة الاستاذ الشيخ محمد خيرت راضى بك نمرة ١١٧ سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٣٩٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

قرار تاريخه ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤
وقف . ناظر . ضم ثقة . اختيار الثقة . ناظر
خلف . تحقيق غرض الواقف . ناظر مضموم .
علاقته بالناظر الاصلى

القاعدة الشرعية

١ - اذا حكم نهائيا بضم ثقة الى ناظر ليشترك معه في ادارة شؤون الوقف بحيث لا ينفرد احدهما عن الآخر وجب اختيار الشخص المشروط له النظر من بعد هذا الناظر لان الواقف اظهر ثقته به ويجب شرعا العمل على تحقيق غرض الواقف بقدر الامكان

٢ - أن حكم الضم يقصد منه ايجاد شريك للناظر في الادارة يقوم بالعمل معه وهذا لا يحصل الا اذا كان المضموم لا يتلشى رأيه

« ومن حيث انه لا وجه لاجابة طلب حضرة مندوب الاوقاف وقبوله خصما في الدعوى لان معالى وزير الاوقاف معين في النظر بصفة مؤقتة وتنتهى صفته بالفصل في هذه القضية فهي لا تتأثر على اى نحو فرض الحكم »

(استئناف على بك المتزلاوى وحضر عنه حضرة الاستاذ محرم افندى فهم الحامى والاستاذ الشيخ محمود الفراب الحامى ضد الشيخ عبد الحليم البكرى نمرة ١٤١ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد العطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ موسى على النواوي والشيخ عبد المقصود محمد المنزبى)

٣٩١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٤
مجلس ملى . ارمن كاثوليك . وصية . اختصاص .
ارث . محاكم شرعية .

القاعدة الشرعية

١ - ان الشارع المصرى لم يرد بنص المادة ١٦ من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بترتيب وتنظيم المجلس الملى لطائفة الارمن الكاثوليك الا اعطاء المجلس الملى المذكور حق الفصل في صفة الوصية باعتبار صحتها وعدم صحتها اذا حصل فيها نزاع بين الورثة واعطائه حق تطبيقها على قواعد شريعتهم

٢ - اما دعاوى الوراثة نفسها فهي في الاصل من اختصاص المحاكم الشرعية المحكمة :

« حيث ان الطاعن لم يأت بدفع مقبول

مع الناظر الحالى وهذا المعنى لا يتحقق بضم سيده الى اختها فى النظر اذا كانت هذه السيدة هى زوجة وكيل الناظرة التى طعن فيها وقررت المحكمة ضم ثقة اليها

الوقائع :

الست نعيمة بنت الحاج ضالم شلبي ناظرة بالشرط على وقف والدها المعين بالمستندات المذكورة بتقرير تمكنها من النظر الصادر من هذه المحكمة فى ٨ مايو سنة ١٩٢١ وقد حكم بضم ثقة اليها ليشارك معها فى ادارة شئون الوقف بحيث لا ينفرد احدهما عن الآخر كما جاء فى الحكم الصادر من المحكمة العليا فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤ المعدل للحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٤ وطلبت السيدتان قتيده وسيده بنتا الواقف بعريضتهما المؤرخة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ تعيينهما ناظرتين منضمتين مع الست نعيمة المذكورة ثم رجعتا وطلبتا ضم الست سيده بنت الواقف لانها ارشد المستحقات وواقفهما على ذلك الست نعيمة المذكورة عن نفسها وبصفتها وصية على اختها سعدية القاصرة بنت الواقف والسيدتان زينب وامينه بنتا عبد العال شلبي اخو الواقف اللتان لهما مرتب فى الوقف كل واحدة جنيهان فى السنة وطلبت الست بهيه بنت الواقف ضمها فى النظر لشقيقتهما الست نعيمة المذكورة لانها هى المعينة فى النظر بعد الناظرة المذكورة بشرط الواقف

وانها هى التى رفعت على اختها دعوى العزل وقدم مذكرة قال فيها ان ضم الست سيده المذكور لا يرتفع به الضرر لانهما هى والست نعيمة وكلتا عنهما حسن اصيل زوج الست سيده فى كل شيء يتعلق بالوقف وغيره قبل الحكم بالضم وبذا تكون متواطئة مع الناظرة على اغتيال ريع الوقف وان زينب وامينه بنتى اخى الواقف ليس لهما سوى مرتبات لكل منهما جنيهان سنويا مدة حياتهما وصمم على طلبه وردت الست سيده على ذلك بمذكرة مؤرخة ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وطعنت على الست بهيه بانها استأجرت من اختها الناظرة شقة من منزل الوقف بمبلغ ١٢٠ قرشا شهريا واجرتها للغير بمبلغ ٢٠٠ قرشا شهريا ولم تدفع الفرق للناظرة ولهذا لا تصالح للضم وصممت على طلب ضمها

وفى الجلسة حضرت الست سيده المذكورة وقالت انها لا تعرف القراءة والكتابة وان الذى سيقوم بعملية تأجير اعيان الوقف زوجها المذكور وانه كان وكيلها عن الناظرة وكان قائما بادارة الوقف وصادقها زوجها الحاضر معها على انه وكيل عن الناظرة من ٨ ابريل سنة ١٩٢٤ لوفاة زوجها وكان وكيلها عن امها من سنة ١٩١٦ الى مارس سنة ١٩٢١

وقال وكيل الست بهيه ان ما قالته الست سيده طعنا على موكلته لا قيمة له وصمم على طلب ضمها واحضر شاهدين شهدا بأهليتها للنظر على هذا الوقف

المحكمة :

« من حيث انه حكم نهائيا بضم ثقة الى الست نعيمه بنت الواقف ناظرة هذا الوقف ليشارك معها في ادارة شؤونه بحيث لا ينفرد احدهما عن الآخر

» ومن حيث ان الواقف شرط النظر على وقفه من بعد الست نعيمه الناظرة الحالية لشقيقتها الست بهيه بنت الواقف

» ومن حيث أن كل من الست سيده واختها الست بهيه طلبت ضمها في النظر على الوقف المذكور واختار الاولى أغلب المستحقين وهن الناظرة الحالية واختها الست تقيده كما اختارها ثنتان من ارباب المرتبات وهما زينب وامينه بنتا اخ الواقف

» ومن حيث أن شرط الواقف يفيد ثقته بابنته الست بهيه المذكورة اذ جعلها ناظرة على وقفه بعد اختها الست نعيمه وهذا يقضى باستحقاقها للنظر منفردة بعد وفاة اختها الناظرة الحالية ولم يظهر الواقف هذه الثقة بالنسبة لبنتيه سيده وتقيده المذكورتين

» ومن حيث انه يجب العمل على تحقيق غرض الواقف بقدر الامكان

ومن حيث ان حكم الضم لا يقصد منه الا ايجاد شريك للناظرة في الادارة يقوم بالعمل معها وهذا لا يحصل الا اذا كان المضموم لا يتلاشى رأيه مع الناظرة الحالية

ومن حيث ان هذا المعنى لا يتحقق بضم الست سيده الى الناظرة الحالية لان الذي سيعمل عنها في ادارة الوقف هو زوجها وكيل

الناظرة الحالية كما اعترفت بذلك عند مناقشتها ومن اجل ذلك ومراعاة لغرض الوقف ومصلحة الوقف ترى المحكمة عدم الاخذ برأى المستحقين وضم الست بهيه ولا عبرة بما طعن به عليها «

(المادة نمرة ٣٩٨ تصرفات سنة ٢٣ — ٢٤ المضموم اليها المادة نمرة ٤١٧ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضية الشيخ عبد الحميد حمروش والشيخ محمد احمد مروان بك والشيخ محمد الشرقاوى الجزيرى)

٣٩٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

قرار تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وقف . وقف كتب . تعذر الانتفاع بها . نقلا من مدينة الى مدينة

القاعدة الشرعية

أن وقف الكتب الغرض منه تعميم منفعتها . فاذا تعذر الانتفاع بها في الجهة الموجودة فيها وكانت هنالك معرضة للضياع جاز للقاضي الشرعى ان يأذن لناظر الوقف في نقل تلك الكتب من الجهة الموجودة فيها (وهى هنا مدينة قوله) الى الديار المصرية لينسني الانتفاع بها والمحافظة عليها

الوقائع:

تضمن كتاب ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية نمرة ٢٧٥٠ فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ أن من الاعيان الموقوفة التى وقفها المغفور له محمد على باشا وقفها خيرا للمدرسة الكائنة بمحروسة قوله المشتملة على ابا كن للتدريس وعلى دار

المذكور ان من ضمن ما وقفه الواقف المكتبة الموجودة بمدينة قوله بما فيها من الكتب وان وجود هذه الكتب بمدينة قوله اصبح عديم الفائدة وانها هناك معرضة للضياع

« ومن حيث ان وقف الكتب يقصد منه الانتفاع

« ومن حيث ان الانتفاع بها صار متعذراً حسبما ذكر

« ومن حيث ان شروط الواقفين تخالف للمصلحة والمصلحة ظاهرة في نقل تلك الكتب من هذه المدينة للأسباب التي ذكرها الديوان »

(مادة التصرفات نمرة ٣٧٨ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على سرور والشيخ محمد احمد مروان بك والشيخ محمد السيد غنيم)

الكتب المحتوية على كتب شتى في فنون عديدة وقد ظل الانتفاع بتلك الكتب النفيسة مستمراً الى أن نفذ قانون التبادل بين الجمهورية التركية والجمهورية اليونانية تنفيذاً لمعاهدة لوزان وبوجه رحل المسلمون القاطنون بتلك الجهات منها وحل محلهم الاروام واصبح وجود تلك الكتب بتلك الجهة غير مفيد مطلقاً واستمرارها بتلك الجهات يوجب دفع نفقات كثيرة لحراستها والمحافظة عليها بدون فائدة وان المصلحة في نقلها من تلك الجهة الى الديار المصرية ليتسنى الانتفاع بها والمحافظة عليها وطلب الديوان الاذن بنقل تلك الكتب الى الديار المصرية المحكمة :

« من حيث انه تبين من كتاب الديوان

فتاوى شريعة

وذلك لما هو مقرر شرعاً ان ضمان الاموال أما ان يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدي أو الائتلاف . وعمل شركات التأمين لا يدخل في نوع منها . لأن عملها معلق على خطر وهو ما عساه ان يلحق العقار المؤمن عليه من الضرر . وتارة هذا الضرر يقع وتارة لا يقع . فيكون عمل شركات التأمين قراراً يحرم الاقدام عليه شرعاً

السؤال

سأل محمد بك رمضان المحامي — توجد

٣٩٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . التأمين على عقار الوقف . ضد الحريق . مخالف للشرع . عدم جواز

القاعدة الشرعية

ان عمل شركات التأمين غير مطابق لأحكام الشريعة الاسلامية الفراء . فلا يجوز لأحد سواء كان ناظر وقف أو غيره ان يعمل

شركات تدعى شركات التأمين على الحريق وظيفتها أن تقبل من صاحب الملك مبلغا معيناً يدفعه إليها كل سنة وفي نظير ذلك تضمن له دفع قيمة ماعساه يلحق الملك المؤمن عليه من اضرار الحريق اذا حصل وقد اعتاد كثير من ارباب الاملاك التأمين على عقاراتهم لدى هذه الشركات فهل مثل هذا العمل يعد مطابقاً لاحكام الشريعة الاسلامية الغراء أم لا وهل يجوز لناظر الوقف ان يؤمن على اعيان الوقف التي يخشى عليها من خطر الحريق بهذه الكيفية أم لا . نرجو افادتنا عن ذلك ما يقتضيه الوجه الشرعي ؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد أن عمل شركات التأمين على الوجه المذكور في السؤال غير مطابق لاحكام الشريعة الاسلامية ولا يجوز لاحد سواء كان ناظر وقف أو غيره ان يعمله وذلك لما هو مقرر شرعا ان ضمان الاموال اما ان يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدي أو الائتلاف وهذا العمل ليس عقد كفالة قطعاً لان شرط عقد الكفالة ان يكون المكفول به ديناً صحيحاً لا يسقط الا بالاداء أو البراء أو عينا مضمونة بنفسها بان يجب على المكفول عنه تسليمها للمكفول له فان هلكت ضمن المكفول عنه للمكفول له مثلها ان كانت مثلية

وقيمتها ان كانت قيمة وذلك كالمفصوب والمبيع بيعاً فاسداً وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم عمد كما صرح بذلك في جميع كتب المذهب المعتبرة كالبدائع وغيرها وعلى ذلك لا بد في عقد الكفالة من كفيل يجب عليه الضمان ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون اليه ومكفول عنه يجب عليه احالة تسليم المال المكفول به من مكفول به وهو المال الذي يجب تسليمه للمكفول له وبدون ذلك لا يتحقق عقد الكفالة ولا يوجد شيء مما ذكرناه في عقد الكفالة في عمل شركات التأمين المذكورة بالسؤال فالكفالة لا تنطبق عليه بلا شبهة لأن المال الذي جعله صاحبه في ضمان الشركة لم يخرج عن يده ولا يجب عليه تسليمه لاحد غيره فلم يكن ديناً يجب عليه اداؤه ولا عينا مضمونة عليه بنفسها كما ان المال المذكور لم يدخل في ضمان الشركة لانه لم يكن ديناً عليها ولا عينا مضمونة عليها بنفسها فيتعين ان العمل المذكور ليس ضمان تعد ولا ضمان ائتلاف لان اهل الشركة لم يتعد واحد منهم على المال المؤمن عليه ولم يتلفه ولم يتعرض له لادنى ضرر بل ان هلك المال المؤمن عليه فاما ان يهلك بالقضاء والقدر أو باعتداء متعد آخر أو ائتلاف متلف آخر فلا وجه حينئذ بدخول المال المؤمن عليه في ضمان الشركة ولا لأخذ الشركة ما تأخذه نظير ذلك ولا يجوز ايضاً ان يكون العقد المذكور عقد مضاربة لان عقد المضاربة يلزم

السؤال

سأل مصطفى نايلي - في ان مصطفى بك
نايلي ابن المرحوم مصطفى باشا نايلي اوقف
اطيانا واشترط في وقفه هذا شروطا منها انه ليس
لناظر على هذا الوقف أن يؤجر أكثر من
ثلاث سنوات وان لا يؤجر مدة أخرى الا بعد
المدة الاولى

فهل بذلك الواقف الحق في ان يؤجر
اطيانه هذه التي اوقفها لمدة أكثر من ثلاث
سنوات أم لا افيدوا ؟

الجواب

المنصوص عليه شرعا انه يجوز للواقف ان
يؤجر اعيان وقفه أكثر من ثلاث سنين كما
يؤخذ ذلك مما ذكره العلامة ابن عابدين في رد
المحتار على الدر المختار بصحيفتي ٦١٤ و ٦١٥
من الجزء الثالث طبعة اميرية لسنة ١٢٨٦
هجرية ونصه (تنبيه محل ما ذكر من التقييد
ما اذا كان المؤجر غير الواقف لما في القنيه اجر
الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل
الى مصرف اخر انتقضت الايجارة ويرجع بما بقي
في تركه الميت)

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

فيه ان يكون المال من جانب رب المال والعمل
من جانب المضارب والربح على ما شرطا - لان
أهل الشركة انما يأخذون المبالغ التي يأخذونها
في نظير ضمان ما عساه ان يلحق الملك المؤمن
عليه من اضرار الحريق ونحوه لانفسهم ويعملون
في تلك المبالغ لانفسهم لا لأربابها ومن هذا الذي
فصلناه يتبين جليا ان العمل المذكور بالسؤال
ليس مطابقا لاحكام الشريعة بل هو عقد فاسد
شرعا لا يجوز شرعا الاقدام عليه سواء كان العقار
المؤمن عليه ملكا أو وقفا فلا يجوز لناظر الواقف
ان يقدم على هذا العمل بحال من الاحوال
لأن هذا العمل معلق على خطر وهو ما عساه
ان يلحق العقار المؤمن عليه من الضرر وتارة
هذا الضرر يقع وتارة لا يقع فيكون هذا العمل
قاراً معنى يحرم الاقدام عليه شرعا

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٣٩٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٥

وقف . اجارة طويلة . صدورها من الواقف .

القاعدة الشرعية

المنصوص عليه شرعا انه يجوز للواقف ان
يؤجر اعيان وقفه أكثر من ثلاث سنين

٣٩٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥

وقف . بناء . يدخل في وقف الارض .

القاعدة الشرعية

نص الفقهاء على ان البناء الواقع في الارض
الموقوفة يدخل في وقف الارض تبعاً لها وان لم
ينص عليه الواقف

السؤال

سأل مصطفى افندي محمد بما صورته -
المرحوم والدى وقف بتاريخ ١٤ رجب سنة
١٣٠٢ ثمانية عشر فدانا وكسورا وقفا خيريا
بالعزبة التي أنشأها حال حياته بناحية سندهور
مركز بليس مديرية الشرقية واربعة وثلاثون
فدانا وكسورا وقفا أهليا بالعزبة المذكورة ومباني
هذه العزبة بعضه واقع في الوقف الخيري فقط
وبعضه واقع في الوقف الاهلي فقط وبعضه

مشترك في الوقفين ولم يذكر الواقف مباني
العزبة المذكورة في كتاب وقفه لا في الخيري
ولا في الاهلي فهل تكون مباني العزبة الواقعة
في الوقف الخيري داخلة فيه وتابعة له والمباني
الواقعة في الوقف الاهلي داخلة فيه وتابعة له
والمباني الواقعة في الوقفين مشتركة بينهما أم كيف
مع العلم بان مباني العزبة المذكورة موجودة
قبل ايقاف الواقف للاطيان المذكورة ومرفق
بهذا صورة رسمية من كتاب الوقف

الجواب

نص الفقهاء على ان البناء الواقع في الارض
الموقوفة يدخل في وقف الارض تبعاً لها وان لم
ينص عليه الواقف

« وحيث ان الواقف جعل بعض هذه
الاطيان وقفا أهليا وبعضها وقفا خيريا فتكون
المباني الواقعة في كل ارض تابعة لها أهليا كان
أو خيريا وتكون المباني المشتركة بينهما تابعة
لوقفين جميعا بقدر حصته على سبيل الشيوع »

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراءه

قضايا المحاكم المختلطة

٣٩٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣

وقف . استحقاق . حق المستحق . ملكية . تنازل .
رضاء الناظر . الناظر هو المتنازل . اعلان التنازل

القاعدة القانونية

١ - ان حق المستحق في الوقف على
الريع هو حق ملكية تام وناظر الوقف ليس الا
وكيلا عن المستحقين . الغلة في يده امانة . فتنازل
المستحق عن الريع لا آخر ليس خاضعا لاحكام
الفقرة الاخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون
المدني التي توجب الحصول على رضاء الناظر
(الذي هو مدين بالغلة)

٢ - اذا كان المستحق في الوقف الذي
تنازل عن الريع هو ناظر الوقف نفسه فاعلان
التنازل اليه يكون تحصيل حاصل لأنه ليس
من المعقول ان يمضي التنازل ويقبله بصفته
مستحقا ثم يرفض العمل به بصفته ناظرا

٣ - المتنازل اليه عن ريع سنوات معينة
اذا خالف شروط عقد التنازل واهمل قبض الريع
الذي حصل التنازل عنه له أو اهل في الحصول على
تجديد مدة التنازل لسنوات اخرى يسقط حقه في
الترتيب ويصح للمتنازل اليهم أو الديانة الحاجزين
من بعده ان يزاحموه في توزيع الريع المتجمد
(استئناف بنك الصندوق العقاري المساعد ضد
يوسف باشا صديق . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٣٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤

وقف . نصيب المستحق العقيم . رده لاصل الغلة .

القاعدة القانونية

في حالة خلو كتاب الوقف من بيان من
يؤول اليه نصيب المستحق الذي يموت عقيما
يرد استحقاقه الى اصل الغلة ويوزع على
باقي المستحقين

(استئناف بنك الصندوق العقاري المساعد ضد
عبد الوهاب سعيد عبد الله . رئاسة جناب المستشار
هانسون)

٣٩٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . حوالة بالريع . قبول الناظر . انتقال
ملكية الغلة .

القاعدة القانونية

١ - قبول ناظر الوقف الحوالة التي بها
يحيل المستحق غريمه على الناظر وكذا اجراءات
حجز ما للمدين لدى الغير الحاصلة بصفة قانونية
تحت ايدي ناظر الوقف بمعرفة دائني المستحق
يترتب عليها نقل ملكية الاستحقاق الى الديانة
الحاجزين أو المتنازل اليهم من تاريخ قبول
الحوالة أو من تاريخ توقيع الحجز

كان المستحقون بعضهم أوكلهم من رعايا دولة اجنبية

(استئناف محمد مقاوى الباسل ضد وقف امين معجون . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٤٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤

اختصاص . المان . نمساويون . اجانب . امتيازات .

القاعدة القانونية

١ - الدفوع الفرعية المبنية على فقدان ولاية القضاء هي دفوع متعلقة بالنظام العام ويجوز بناء على ذلك ابدائها في أى حالة كانت عليها الدعوى . حتى انه يجوز للمحكمة ان تحكم بها من تلقاء نفسها

٢ - ان الالمان والنمساويين وجميع الاجانب الذين لا يتمتعون بالامتيازات الاجنبية هم خاضعون لقضاء المحاكم المختلطة

٣ - نص في المنشور الصادر من وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بانه في حالة ما يرتكب اشخاص المانيون أو نمساويون مخالفات تدخل ضمن اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى القوانين المعمول بها الآن يجب تقديمهم الى هذه المحاكم للفصل فيها .

(استئناف ابرامينو فرنكل ضد النيابة العمومية . رئاسة جناب الرئيس كامباس)

تعليق :

نشر هنا نص المنشورين نمرة ١٠ ونمرة

١٤ الصادرين بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٩٢٤

٢ - اذا طلب المستحق في الوقف من

الناظر ان يرتب له نفقة وعارض الديانة الحاجزين أو المتنازل اليهم في اعطاء المستحق أى شئ من ريع الوقف يعينه على معاشه كان للقاضي ان يعين له النفقة ولكن بكل تحفظ وبكل تميز لانه لا يوجد في القوانين نص يعطى للمستحق المحجوز على استحقاقه أو المتنازل عن استحقاقه أى حق في نفقة

(استئناف وقف ابراهيم باشا حمدي ضد محرم حمدي وآخرين . رئاسة جناب المستشار فوكس)

٤٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . شخص ادبي . جنسية الناظر والمستحقين . اختصاص

القاعدة القانونية

الوقف شخص ادبي خاضع لقوانين البلاد الموجودة فيها اعيان الوقف . وشخصية الوقف مستقلة تمام الاستقلال عن شخصية الناظر وعن شخصية المستحقين . فاذا انشأ الواقف وقفه في مصر عن اعيان موجودة في مصر كان الوقف مصرياً والنمساوي التي ترفع منه على الاهالى أو من الاهالى عليه تكون من اختصاص المحاكم الاهلية ولو كان الناظر متبياً لدولة اجنبية أو

و ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن ما يتبع في محاكمة الالمانيين والنمساويين والمجريين (١)

منشور نمرة ١٠

حضرة صاحب

استعلمت بعض الجهات عن الجهة التي يحاكم امامها الالمانيون والنمساويون المتهمون في جرائم وبأخذ رأى وزارة الخارجية عن ذلك افادت بما ورد منها للوزارة بتاريخ ٣١ يوليو الماضى نمرة ٢٨ / ٩٦ / ٤ (١١٣٠) بأن الامتيازات التي كان يتمتع بها الالمانيون والنمساويون والمجريون سابقا قد ألغيت معااهدات الصلح فاصبح الالمانيون والنمساويون والمجريون والحالة هذه خاضعين الى القضاء المحلى اسوة بالاجانب غير المتمتعين بالامتيازات كالسريين والبولونيين

وانه فيما يختص بالنمساويين والمجريين فليس ثمة ما يمنع من تقديمهم الى المحاكم المحلية سواء في المخالفات او الجرائم اما فيما يختص بالالمانيين فيمكن تقديمهم الى المحاكم المحلية في المخالفات طبقا لما هو متبع مع الاجانب غير المتمتعين بالامتيازات الاجنبية وللتبابة الاهلية ان تجري التحقيق في الجرائم المعاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات المصرى ولكن يجب ان لا تقدمهم للمحاكمة امام المحاكم الاهلية حين صدور تعليمات اخرى من الوزارة المشار اليها. فالامل التنبيه بالاجراء كما ذكر .

ومرسل مع هذا عدد () نسخة من هذا المنشور لتوزيعها على المراكز ونقط البوليس و وزير الداخلية

منشور نمرة ١٤

حضرة صاحب

الحاقا بمنشور الوزارة رقم ١٠ بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن معاملة الالمانيين والنمساويين والمجريين نفيد أن وزارة الخارجية اوضحت بما ورد منها لها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤ رقم ٢٨ / ٩٦ / ٢ (١٢٩٧) بأنه في حالة ارتكاب اشخاص المانيين مخالفات تدخل ضمن اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى القوانين المعمول بها الآن يجب تقديمهم الى هذه المحاكم للفصل فيها .

أما في حالة ارتكابهم مخالفات أخرى او جنح او جنائيات فلا يحكمهم المحاكم المحلية ان تجري معهم التحقيق اللازم في هذه الجرائم ولكن ليس لها ان تقدمهم للمحاكمة امام المحاكم الاهلية حين صدور تعليمات جديدة من الوزارة المشار اليها كما سبق توضيحه بالمنشور سالف الذكر .

فنبليكم ذلك بأمل مراعاة الاجراء بموجبه ومرسل مع هذا عدد () نسخة من هذا المنشور لتوزيعه كالعتاد و وزير الداخلية

قضاء المحاكم الأجنبية

عالم التأليف أو الكتابة له الحق قانوناً أن يطلب من المحاكم أن تمنع غيره من ان ينتحل لنفسه الاسم واللقب الذي اختاره لنفسه بغير وجه حق بقصد جر فائدة مالية أو ادبية له

تعليق

عادة اختيار أسماء أو القاب غير الأسماء والالقاب الحقيقية عادة شائعة في أوروبا عند المؤلفين والكتاب وعند المشخصين والمشخصات. خذ مثلاً بيرلوتي فان اسمه الحقيقي... فاشتهر اسمه المنتحل وتنادى الناس اسمه الحقيقي واسم طائلته وكثير... من المشخصين وخصوصاً للشخصيات اشتهروا بالأسماء والالقاب المنتحلة فإذا ما اراد شخص بالاسم المنتحل فاذ ما اراد شخص ان يستفيد من شهرة الاسم المنتحل لجر مغنم مالى أو فائدة ادبية فان هذا الانتحال يضر بصاحب الاسم المنتحل مالياً وادبياً. لهذا رأت المحاكم ان تحمى اصحاب الأسماء والالقاب المنتحلة من اعتداء الغير عليها بتقرير مبدأ ملكية الأسماء والالقاب المنتحلة لاصحابها دون غيرهم

٤٠٢

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

شركة ملاحه . مسؤولية . هلاك البضاعة . خطأ شركة . شرط اخلاء المسؤولية .

القاعدة القانونية

اذا شحنت شركة ملاحه في احدى بواخرها مواشى بكثرة زائدة بلغت حد الافراط بقصد الربح وترتب على ازدحام المواشى وتكدسها هلاك البعض منها كانت مسئولة عن تعريض الضرر لاصحاب المواشى ولا يسوغ لها ان تحجج اصحاب المواشى بالشرط الوارد في بواليصها بأنها غير مسئولة عن هلاك المواشى التى تنقلها لأن هلاك المواشى حصل بخطئها . والخطئ مسئول عن نتيجة خطئه

٤٠٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٤

تأليف . حقوق المؤلفين . اسم منتحل . غصب الاسم . مسؤولية .

القاعدة القانونية

المؤلف أو الكاتب الذى يتخذ لنفسه اسماً أو لقباً غير اسمه أو لقبه الحقيقي ويشهر به فى

٤٠٤

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٤

اختصاص . محاكم فرنساوية . اجانب . احوال
شخصية . استحالة التقاضي امام القاضي الاصلى .

القاعدة القانونية

ليس للمحاكم الفرنسية أن تتدخل بين
الزوجين الاجنبيين في المنازعات القائمة بينهما
بخصوص احوالهما الشخصية من طلاق وفرقة لان
القاضي المختص بالفصل في مثل هذه المنازعات
انما هو قاضي الاحوال الشخصية التابع له محل
اقامة الزوج . وانما اذا ظهر للمحكمة أن الزوج
ليس له محل اقامة في بلده أو كان هناك مانع
قهرى يمنعه من العودة الى بلده كأن حكم عليه
في بلده بالاعدام لجريرة سياسية وجب على المحاكم
الفرنساوية أن تنظر في الخصومة القائمة بينه وبين
زوجته لاستحالة رفع الامر الى قاضي الاحوال
الشخصية المختص . وعلى كل حال فان للمحاكم
الفرنساوية ان تحكم في المسائل المستعجلة المنفرعة
عن الزوجية مثل طلب النفقة الواجة للزوجة
على زوجها

تعليق

هذا الحكم صدر في قضية تخص رشيد
حليم بك احد وزراء حكومة انور باشا
واحد الموقعين على معاهدة سيفر التي تمت
بين تركيا ودول اوربا وانكرتها حكومة

انقرة وحكمت على رشيد حليم بك بالاعدام
وبمصادرة جميع املاكه . اضطر الرجل على
اثر الحكم عليه بالاعدام وبمصادرة املاكه
بان يقيم في باريس وفيها تزوج بفرنساوية ثم
قام شقاق بين الزوجين رفع امره الى المحاكم
الفرنساوية فحكمت بما حكمت .

٤٠٥

محكمة استئناف بو

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٤

ضامن . مضمون . اجراءات مراقبة .

القاعدة القانونية

ان اجراءات المرافعة التي يجريها الضامن
تفيد المضمون . فاذا طعن الضامن بطريق
المعارضة وفي الميعاد القانوني في حكم غيابي
صادر عليه وعلى مضمونه صحت المعارضة المرفوعة
من المضمون بعد الميعاد حتى ولو حكم فيما بعد
خلافا لرأي محكمة اول درجة بأن الرابطة التي
بين الضامن والمضمون ليست من الروابط الوثيقة
التي تجعل مصلحتهما واحدة

٤٠٦

محكمة جيمس

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

اوتومبيل . حوادث . مسؤولية . خطأ المارة .
خطأ سائق السيارة .

القاعدة القانونية

ان المسؤولية الناشئة من حوادث

الموضوع لا يمنع من رفع الامر الى قاضى الامور
المستعجلة ليأمر بالاجراءات التحفظية التى
تستوجبها حالة الاعيان المتنازع فيها

٤٠٩

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ١٩٢٣

تقادم . سقوط الحق . اشتراك فى تحقيق .
التمسك بالتقادم

القاعدة القانونية

لا يترتب على المرافعة فى موضوع الدعوى
سقوط حق الخصم فى التمسك بأحكام التقادم
فله أن يتمسك بسقوط حق خصمه بمضى المدة
حتى ولو اشترك فى عملية التحقيق .

٤١٠

محكمة مونس بلجيكا

حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢٣

موظف عموى . تعدى عليه . دخوله خصما فى الدعوى

القاعدة القانونية

يجوز للموظف العموى أن يدعى بحق مدنى
فى قضية مرفوعة على شخص منهم بالتعدى
عليه بالقول أو بالإشارة أو بالايذاء . لان
مصلحه الموظف هنا مصلحه معنوية والمصلحة
المعنوية تبرر كل دعوى . ولا يعترض على دخوله
خصما ثالثا فى الدعوى بأن النيابة العمومية
تنوب عنه فى الدعوى .

الاتومويلات تختلف بحسب الاحوال فاذا اصيب
احد المارة كانت مسئولية السائق أو صاحب
الاتومويل خاضعة لأحكام المادتين ١٣٨٢
و ١٣٨٣ من القانون المدنى اللتين تقضيان بوجوب
اثبات خطأ سائق السيارة . اما اذا كان المصاب
من ركاب الاتومويل فحكم المادة ١٣٨٤ هو
الذى يجب تطبيقه . وفى هذه الحالة يعتبر صاحب
الاتومويل مسئولاً فى الاصل الا اذا ثبت ان
الاصابة نشأت من خطأ الراكب

٤٠٧

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢٤

دعوى مستعجلة . تقدير قيمة اشياء متنازع فيها .
زمن قديم .

القاعدة القانونية

الدعوى التى يطلب فيها من قاضى الامور
المستعجلة بان ينتدب خبيرا ليحقق بواسطة
استجماع ادلة وبيانات ومعلومات قيمة اشياء
متنازع فيها عن مدة مضت لا يمكن اعتبارها
من الدعاوى المستعجلة ويتعين على قاضى
الأمر المستعجل ان يحكم فيها بعدم الاختصاص

٤٠٨

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢٤

قاضى امور مستعجلة . الموضوع مطروح أمام محكمة كنية .

القاعدة القانونية

كون اصل الدعوى مطروحا امام قاضى

٤١١

محكمة انفرس

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٤

مستخدم . رفت . عدم طاعة . اعتياد .

القاعدة القانونية

عدم اطاعة المستخدم لا تكفى وحدها

لتبرير رفته . اذ يجب ان تقدر كل حادثة بحسب
ظروفها وبحسب درجة جسامة الامر المطلوب
من المستخدم عمله . واما اذا كان المنسوب
للمستخدم اعتياده على عدم اطاعة وتنفيذ اوامر
مخدومه جاز رفته فوراً وبدون تنبيه سابق وبلا
مسئولية على مخدومه

الكتاب القانوني في شؤون القضاء

تعديل اختصاص القاضى الجزئى

حضرة صاحب الدولة وزير الحقانية

ترى محكمة الاستئناف الاهلية من اوجب واجباتها توجيه نظر دوائكم الى الاعمال المدنية التى
اصبحت فى حالة تشغل البال رغماً من أن رخاء البلاد ورفاهيتها يتوقفان على انتظامهما اكثر منهما
على انتظام اعمال الجنايات التى اهتمت بها الحكومة ايما اهتمام . ومن أجل هذا نورد هنا بياناً بسيطاً
يتبين منه أوجه الاستعجال فى النظر فى امر هذه المسألة

— احصاء الاعمال المدنية بمحكمة الاستئناف الاهلية —

كان عدد القضايا الباقية حتى أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ (من أول نوفمبر سنة ١٩١٩ الى ٣١
اكتوبر سنة ١٩٢٠ ١٠٦٨ قضية ومن أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢١
١٣٢١ قضية ومن أول نوفمبر سنة ١٩٢١ الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ١٦٥٢ قضية ومن أول
نوفمبر سنة ١٩٢٢ الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ١٦٥٢ قضية ومن أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ الى ٣١
اكتوبر سنة ١٩٢٤ ١٩٢٤ قضية .

وبلغ عدد القضايا المستجدة والتى ادخلت فى الجلسات من الموقوف فى المدة الاولى المنتهية
فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ١٣٥٦ قضية وفى المدة الثانية المنتهية فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢١
١٣٩٩ قضية وفى المدة الثالثة المنتهية فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ١٦٣٥ قضية وفى الرابعة المنتهية
فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ١٨٩٩ قضية وفى المدة الاخيرة المنتهية فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٤
١٩٢٣ قضية .

وبلغ مجموع القضايا التي في الجلسات لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ١٤٢٤ قضية ولغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ ٢٧٢٠ قضية ولغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ٣٢٨٧ قضية ولغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ٣٥٥١ قضية ولغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ٥٨٥٧ قضية .

أما الأحكام الصادرة فقد بلغت في المدة الاولى ١١٠٣ وفي المدة الثانية ١٠٦٨ وفي المدة الثالثة ١٦٣٥ وفي المدة الرابعة ١٦١٧ وفي المدة الاخيرة ١٧٠٢

أما القضايا الباقية من ٣١ أكتوبر فقد بلغت في المدة الاولى ١٣٢١ قضية وفي المدة الثانية ١٦٥٢ قضية وفي المدة الثالثة ١٦٥٢ قضية وفي المدة الرابعة ١٩٣٤ قضية وفي المدة الاخيرة المنتهية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ٢١٥٥ قضية .

وقد بلغت زيادة التأخرات في المدة المنتهية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ٢٦٣ قضية وفي المدة الثانية ٣٣١ قضية وفي المدة الرابعة ٢٨٢ قضية وفي المدة الاخيرة ٢٢١ قضية

ويرى من هذا البيان أن التأخر من القضايا ارتفع في خمس سنوات من ١٠٦٨ قضية الى ٢١٥٥ قضية فأصبح أكثر من ضعف ما كان . ويترتب على ذلك أنه إذا قدمت قضية بذاتها الى محكمة الاستئناف فلا يفصل فيها إذا سارت سيرها الطبيعي الا بعد انقضاء سنة ونصف سنة وقد يطول هذا الزمن عن ذلك في احوال كثيرة .

ولا شك أنه ليس للمحكمة في ذلك من ذنب . إذ الأحكام التي أصدرتها في المدة التي نتكلم عنها زادت بما يربو على ٥٠٪ مما كانت عليه دون أن يزداد عدد المستشارين بالمحكمة

نعم عين في سنة ١٩٢٠ مستشاران علاوة على الموجودين إذ ذاك وندب للاشتغال بالمحكمة ثلاثة من قضاة المحاكم الابتدائية من سنة ١٩٢٢ ولكنهم جميعا كانوا من نصيب الاعمال الجنائية « جنایات وتقض وابرام ومخالفات » التي زادت هي ايضا

ويحسن بنا هنا ايضا بيان ان المستشارين الذين قاموا في المدة التي نحن بصددنا بالاعمال المدنية عددهم اربعة عشر ومنهم الرئيس والوكيل وان المستشار في محكمة الاستئناف يجلس ثلاث جلسات في الاسبوع وان الرئيس والوكيل يجلس كل منهما جلستين اثنتين علاوة على اعمال التقض والابرام والمجلس الحسبي العالي واعمال التأديب فضلا عن الاعمال الادارية

ولا ينتظر كما لا يخفى من مثل هذا العدد من القضاة أن يعمل أكثر مما عمل بل ربما خيف مع هذا العدد أن يكون الفصل في القضايا مقرونا بشيء من العجلة

وينتج مما تقدم أن العدد الحالي من القضاة لن يكون كافيا بمحالة من الاحوال لتخفيض التأخرات فضلا عن الاجهاز على القضايا الجديدة ولهذا يتعين على الحكومة أن تعمل من فورها لعلاج هذه الحالة

ولا دواء لذلك من وجهة التشريع الا برفع نصاب القضاء الجزئي أو به وبجعل حكم المحاكم

الابتدائية غير قابل للاستئناف فهذه الوسيلة التشريعية تقل ولا شك القضايا التي من اختصاص محكمة الاستئناف لكن هذه الوسيلة على ما فيها من المخالفة لمصلحة المتقاضين لا تظهر لها نتيجة الا بعد زمن طويل لان التعديل التشريعي لا يمكن تطبيقه على القضايا السابق تقديمها الى المحاكم الابتدائية فلو قدمت اليها الآن قضية معينة فانها لا تتم الفصل فيها نهائياً الا حوالى آخر سنة ١٩٢٧ اذن لم تبق لنا من وسيلة للاجهاز على القضايا المتأخرة مع القضايا الجديدة الا زيادة عدد المستشارين

والرجاء عظيم في ان دولة الوزير سيتفضل بمد يد المساعدة الى المحكمة بسبب هذه الحاجة الماسة في تعيين ثلاثة من المستشارين زيادة على الموجودين بلا ادنى تأخير لكي ينسنى تشكيل دائرة مدنية اضافية حتى مع قبول التعديل التشريعي علاجا لهذه الحالة رئيس محكمة الاستئناف وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

مذكرة إضافية

لمشروع المرسوم الخاص بتعديل نصوص من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

زاد عدد القضايا المدنية المرفوعة الى محكمة الاستئناف زيادة متوالية منذ بضع سنين فكان من المحتم أن يتأخر الفصل في القضايا وأن كان زيد عدد المستشارين .

وقد شك المتقاضون حتى تردد في البرلمان صدى شكواهم فاعتمدت وزارة الحفانية بأن تجد لهذه الشكوى علاجاً ورأت بعد كمال البحث ان توسيع اختصاص القاضى الجزئى قد يكون خير وسيلة لتحقيق الغرض

لا ينظر القاضى الجزئى الآن فى ما يزيد قيمته عن ١٥٠٠٠ قرش فلو زيد نصابه الى ٢٥٠٠٠ قرش لخرج ما بين نهاية هذين الحدين من اختصاص محكمة الاستئناف فيحكم فيه القاضى الجزئى ابتداءً والمحكمة الابتدائية استئنافاً .

وتبين من الاطلاع على جدول الاحصاء الخاص بالسنوات الخمس الاخيرة ، وهو مرافق لهذا البيان ، ان التعديل المذكور يؤدى الى قصان الثلث تقريباً من عدد القضايا المدنية التى ترفع سنوياً الى محكمة الاستئناف . وبذلك يقل تراكم القضايا فيتيسر انجازها من غير ابطاء . وهذا التعديل لا يلحق أى ضرر بعمل القضاة الجزئيين ولا بعمل المحاكم الابتدائية .

اما المحاكم الابتدائية فان عملها سينقص قليلا اذ هي لا تحكم فيما تتراوح قيمته بين ١٥٠٠٠ قرش و ٢٥٠٠٠ قرش الا في حالة الاستئناف . ولما يتابع الخصوم السير في امثال هذه القضايا الى ما وراء الحكم الابتدائي

واذا راعينا ما يدل عليه الاحصاء الاخير نجد أن ما يرفع عنه استئناف من هذه القضايا لا يكاد يبلغ ٥٠٪

فيكون النقص في عدد القضايا أمام المحاكم الابتدائية ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ قضية في السنة أي نحو ١٥٪ من مجموع ما تحكم فيه تلك المحاكم كل عام

نعم ان القضاة الجزئيين ستزيد قضاياهم نحو ٢٠٠٠ قضية في السنة ولكن هذا العدد سيكون موزعاً بين المحاكم الجزئية في القطر فلا تزيد قضايا كل محكمة منها الا قليلا

وبناء على ما ذكر يكون التعديل المقترح مفيداً من الوجهة العملية فائدة ظاهرة سريعة من غير أن يترتب عليه ضرر .

ولئن كان المتقاضون فيما تزيد قيمته عن ١٥٠٠٠ قرش ولا تتجاوز ٢٥٠٠٠ قرش سيحرمون بهذا التعديل من ضمان كان لهم وهو أن محكمة الاستئناف هي التي كانت تنظر قضاياهم في الدرجة الاخيرة فانهم سيعرضون سرعة الفصل ونقص قيمة المصاريف القضائية - على ان من المؤكد ان قيمة النقد نقصت كثيراً باعتبار ما يقابله عند التعاوض الآن ويؤخذ من الارقام التي جمعتها ادارة الاحصاء أن متوسط سعر المعيشة في سنة ١٩٢٤ زاد ٦١٪ عما كان عليه في سنة ١٩١٤ فيمكن القول بأن التقاضي فيما كانت قيمته ١٥٠٠٠ قرش في سنة ١٩١٤ اصبح في سنة ١٩٢٤ يساوي التقاضي فيما قيمته ٢٤٠٠٠

وقد رأت الحكومة والجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ انه من المناسب رفع نصاب القاضى الجزئى من ١٠٠٠٠ قرش الى ١٥٠٠٠ قرش ووضع لذلك القانون نمرة ٣ الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٤ الذى قوبل باستحسان عام ودل العمل به مدة عشر سنين على انه نافع غير ضار

فاذا زيد اليوم نصاب القاضى الجزئى لغاية ٢٥٠٠٠ قرش فغنا يكون ذلك لمراعاة التوفيق بين القواعد التى تجرى عليها اختصاصات المحاكم وبين احوال البلاد الاقتصادية الآن .

ولنفس هذه الاسباب ترى الوزارة انه كما زيد اختصاص المحاكم الجزئية ينبغي أن يزداد أيضاً النصاب الذى تحكم فيه بصفة نهائية فتجمل نهايته ٤٠٠٠ قرش بدلا من ٢٠٠٠ كما حدده القانون نمرة ٣ سنة ١٩١٤

والاحصاء القضائى للسنوات الاخيرة الثلاث يؤيد هذا الاقتراح .

فانه يؤخذ من هذا الاحصاء ان عدد القضايا التى رفع عنها استئناف في ١٩٢١ - ١٩٢٢ لم تزد عن ٤٠٨٥ من بين ٤٠٩٣٨ قضية جزئية قابلة للاستئناف

وفي سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ لم يزد العدد عن ٤٤١٧ من ٣٨٥٢٢ وفي سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ لم يزد العدد عن ٤٨٨٤ من ٣٦٥٩١ فتوسط النسبة في الاحكام المستأنفة لا يكاد يبلغ ١٢٪ على أن العدد الأكبر من الاحكام الجزئية المستأنفة امام المحاكم الابتدائية يكون الفصل فيه بالتأييد ويدل الاحصاء المشار اليه على أن ما يعدل أو يلغى لا تتجاوز نسبته ٢٥٪

من اجل هذه الاسباب وضعت وزارة الحفانية مشروع المرسوم المرافق لهذا بتعديل المادة (٢٦) من قانون المرافعات تعديلا يوافق ما تقدم بيانه .

ويستدعى تعديل هذه المادة تعديل الفقرة الاخيرة من المادة (٣٠) لان اختصاص المحكمة الابتدائية اصبح يبتدىء مما فوق ٢٥٠٠٠ قرش فوجب ان تقدر قيمة الدعاوى التي لا تقبل تقدير قيمة لها بما فوق هذا المبلغ كذلك

وزيادة النصاب في اختصاص القاضى الجزئى تقتضى أن يوضع في المادتين ٤١٢ و ٥١٤ من القانون المذكور مبلغ ٢٥٠٠٠ قرش بدل ١٠٠٠٠

وبهذه المناسبة ترى الوزارة انه يحسن أيضاً تعديل صيغة المادة ٣٤٥ من القانون المذكور وذلك لانها مفرغة في قالب نشأ عن غموضه أن تضاربت محكمة الاستئناف في تفسيرها . ومن هذه التفاسير التي لا تخلو من الاعتماد على برهان جدى ما يقضى بأنه يجوز دائماً استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية حتى في القضايا التي تقل قيمتها عن ألفي قرش مع أن الاحكام التي تصدرها المحاكم الجزئية فيما دون هذه القيمة لا تقبل الاستئناف وظاهر أن مثل هذا الشذوذ غير مقبول وهو داع للاضطراب في اقامة العدل . ولا بد لتلافيه من نص للمادة ٣٤٥ المذكورة صريح لا موضع فيه للبس كنص المادة ٣٩٠ المقابلة لها في قانون المرافعات المختلط .

لذلك تقترح تعديل المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات الاهلى في المواد المدنية والتجارية على مثال المادة ٣٩٠ من قانون المرافعات المختلط لنص على أن الاحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية فيما لا تزيد قيمته عن ٢٥٠٠٠ قرش مما يدخل في النصاب العادى لاختصاص القاضى الجزئى في احكام نهائية لا يجوز استئنافها .

ويستتبع هذا التعديل تعديلا مناسبا له في نصوص المواد ٣٧١ و ٥٢٥ و ٥٤٩ من نفس القانون فتحذف كلمة الجزئية الواردة بعد ذكر المحاكم من المادة ٣٧١

ويحذف ما ورد في الفقرة الثانية من المادة ٥٢٥ من الاشارة الى مبلغ الالفى قرش وتحذف الفقرة الثانية من المادة ٥٤٩

ومن الواضح انه بمقتضى هذه النصوص الجديدة يجب أن تراعى القاعدة العامة المذكورة في المادة (٣٤٥) في استئناف الاحكام الصادرة في المناقضات في قوائم التوزيع أو في المعارضات في تنبيه نزع الملكية كما تراعى في استئناف أى حكم آخر

هذا ولما كان من المبادئ المقررة أن القوانين المتعلقة بالاختصاص والمرافعات تسرى على الزمن السابق لصدورها وكان من الأغراض العملية التي يرمى إليها هذا التعديل سرعة التخفيف عن محكمة الاستئناف فقد نص في مشروع المرسوم على حكم وقته يقضى بسريان القانون على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم وقت صدوره

وهذا يوجب على المحاكم الابتدائية أن تحيل إلى القاضي الجزئي الدعاوى التي تكون أمامها وقت سريان القانون كما يقضى بأن يطبق تعديل المادة ٣٤٥ المتعلق باستئناف أحكام المحاكم الابتدائية على القضايا المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية فأحكامها فيما لا تتجاوز قيمته ٢٥٠٠٠ قرش تكون غير قابلة للاستئناف وعلى محكمة الاستئناف أن تحكم برفض ما يرفع إليها منها

غير أن الوزارة لم تر الذهاب في متابعة مبدأ سريان القانون على الماضي إلى حد حرمان المتقاضين من درجة التقاضي الثانية عند ما يكون حكم محكمة أول درجة سابقا على سريان القانون فهي تقترح أن لا يسرى حكم التعديل الجديد على القضايا التي تكون صدرت فيها أحكام قسطناف هذه أمام محكمة الاستئناف التي تفصل فيها طبقا للنصوص القديمة كما تفصل في الاستئنافات السابق رفعها إليها.

ولما كان الغرض من وضع هذا المشروع الإسراع إلى علاج ما يشكوه المتقاضون الآن من الإبطاء في نظر قضاياهم وتلك خدمة للعدالة لا تحتل الأهمال فمن الواجب نشر هذا القانون على عجل ولما كان البرلمان الآن في غير دور انعقاد والحالة تقضى بنشر هذا المشروع بمرسوم له قوة القانون عملا بالمادة ٤١ من الدستور

بناء عليه أتشرف بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه رفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق عليه

تحريرا في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ (٢٢ رجب سنة ١٣٤٣) وزير الحقانية

احمد موسى

مرسوم بقانونه

بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبعد الاطلاع على قانون المرافعات الاهلى في المواد المدنية والتجارية ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت:

المادة الاولى

تعديل المواد ٢٦ و ٣٢٥ و ٣٧١ و ٤١٢ و ٥١٤ و ٥٢٥ و ٥٤٩ من قانون المرافعات الاهلى في المواد المدنية والتجارية والفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ من القانون المذكور على الوجه الآتى:

المادة ٢٦ — ينتدب وزير الحقانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائيا بهيئة محكمة للمواد الجزئية فى كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو عقار اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على اربعة آلاف قرش فاذا زاد على ذلك لغاية خمسة وعشرين الف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه .

ويحكم ايضا فى الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهائيا اذا كان المدعى به لا يزيد على اربعة آلاف قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية

اولا — الدعاوى المتضمنة طلب اجرة المساكن أو اجرة الاراضى او طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة فى الاماكن المؤجرة او طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر او طلب الحكم بفسخ الايجار او طلب الحكم باخراج المستأجر قهراً من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الاجرة على خمسة وعشرين الف قرش فى السنة .

ثانيا — الدعاوى المتعلقة بالالتلاف الحاصل فى اراضى الزراعة او فى المحصولات او فى الثمار سواء كان بفعل انسان او حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب اداء ما هيأت المستخدمين او اجر الصناع والخدمة .

ثالثا — الدعاوى المتعلقة بالمنازعة فى وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم ايضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها فى الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفى الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا او نظاما او اصطلاحا فيما يختص بالابنية او الاعمال المضرة او المفروسات .

رابعا - الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة او مخالفة من الجنج او المخالفات التى من خصائص قاضى الامور الجزئية .

المادة ٣٤٥ - يجوز للخصوم فى غير الاحوال المستثناة بنص صريح فى القانون ان يستأنفوا .
اولا - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية متى تجاوز الطاب خمسة وعشرين الف قرش او كان مقدار المدعى به غير معين
ثانيا - الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية بالشروط المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من هذا القانون .

المادة ٣٧١ - ويجوز ذلك ايضا للمحكمة اذا حكمت بابطال حكم صادر فى مسألة اختصاص المحكمة او فى طلب الاحالة منها الى محكمة اخرى بسبب اقامة الدعوى بها او دعوى اخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه المحاكم حكما انتهاءيا

المادة ٤١٢ - اذا لم يكن بيد الدائن سند اصلا او كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له ان يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها الى قاضى المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على خمسة وعشرين الف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضى المعين للامور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين .

المادة ٥١٤ - من يطلب التعجيل من الاخصام يقيد فى دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضى المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز خمسة وعشرين الف قرش واما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضى المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

المادة ٥٢٥ - ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه .
وقيمة الدين الواقع فيه النزاع هى التى تبين جواز رفع الاستئناف او عدم جوازه بصرف النظر عن قيمة ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها .

المادة ٥٤٩ - ميعاد طلب استئناف الحكم الذى يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة ايام من تاريخ اعلانه . وعلى المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف ان تحكم فى ذلك الطلب بطريق الاستعجال ايضا .

المادة ٣٠ (الفقرة الاخيرة) - واذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التى تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة وعشرين الف قرش

المادة الثانية

يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ويسرى مفعوله فوراً على الدعاوى المنظورة امام المحاكم .

فعلى المحاكم الابتدائية ان تحيل باوامر تصدرها من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من الدعاوى

التي تبلغ قيمة المدعى به فيها من ١٥٠٠٠ قرش الى ٢٥٠٠٠ قرش الى المحاكم الجزئية بمجلسات معينة وذلك بالحالة التي تكون تلك الدعاوى عليها وبدون مصاريف . وفي حالة غياب احد الخصوم يعلن الامر اليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية امام المحكمة الجزئية التي احيلت اليها الدعوى .

واذا حضر جميع الخصوم واتفقوا على استمرار السير في قضاياهم التي من هذا النصاب امام المحكمة الابتدائية تكون احكامها حينئذ غير قابلة للاستئناف . ولا يسرى هذا القانون على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لاحكام النصوص القديمة

المادة الثالثة

على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا
ويعرض على البرلمان في اول اجتماع له

صدر بسرأي عابدين في ٢ شعبان سنة ١٣٤٣ (٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احمد زيور

وزير الحقانية

احمد موسى

لزعائن

١٥

ومن لواذع الكلام قول بعضهم :

“La femme sait mieux mentir que l'homme; l'avocat sait mieux mentir que la femme; le journaliste sait mieux mentir que l'avocat.”
Ch. Dumercy.

ومعناه « أن المرأة اقدر من الرجل على سبك الكذب . والمحامي اقدر من المرأة على تلفيق الكذب . والصحافي اقدر من المحامي على تزيين الكذب .

وفي هذا المعنى قال احد الظرفاء :

“Un avocat doit être cru quand il croit ce qu'il dit, à moins que le client ne dise le contraire.”

ومعناه : يجب ان يصدق المحامي اذا اعتقد هو صدق ما يقول . اللهم الا اذا قال موكله قولاً يخالف ما قال المحامي .

ومثل قول آخر :

“Malgré qu'il eut un avocat, le prévenu a avoué; il est donc bien coupable.”

ومعناه : مع أن للمتهم محامياً فقد اعترف بجريمته . هذا دليل على أن المتهم مجرم تماماً .

واذا خرجنا من الهزل الى الجد فجد الصدق اجل فضيلة يتحلى بها المحامي .
الا ترى انه لما توفي الاستاذ دومانج Me. Demange وهو من اشهر ومن ابلغ محامي الجنايات في فرنسا رثاه أحد اخوانه بكلمة بديعة عدت آية من آيات الاعجاز والايجاز . قال :

“ Demange c'était la Défense, mais c'était aussi la Conscience.”

ومعناها : كان دومانج ابا الدفاع حقاً ولكنه كان في الوقت نفسه تمثال الذمة .



واشتهر فولتير Voltaire بدفاعه عن كالاس Galas الذي اتهم بقتل ابنه وحكم
بإدائته وتوصل فولتير بدفاعه المجيد عنه الى استصدار قرار بإعادة النظر في قضيته ثم
الحكم ببراءته . فطرب فولتير لفوزه هذا وكان دائماً يفخر بصناعة المحاماة . و يقول

“J'aurai voulu être avocat, c'est le plus bel état du monde.”

Voltaire.

ومعناه : ليتني كنت محامياً . حقاً ان المحاماة اجمل صناعة في العالم .

عزير فانسكى

فوائد قانونية وشرعية

{

من امثلة توارد الخواطر عند علماء الزومات وعلماء العرب :

القاعدة اللاتينية : " Nulla culpa est quum quis jure in suo faceret"

القاعدة الشرعية : الجواز الشرعى ينافى الضمان

القاعدة الفرنسية : "Celui qui use de son droit ne peut être responsable du dommage qu'il cause à autrui"

• •

القاعدة اللاتينية : "Necessitas non habet legem."

القاعدة الشرعية : الضرورات تبيح المحظورات

القاعدة الفرنسية : "Nécessité n'a pas de loi."

• •

ومنها :

"Qui tue en temps de guerre est un héros."

"Qui tue en temps de paix est un assassin."

يقابلها فى العربية تماماً :

قتل امرئ فى غابة جريمة لا تغتفر

وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر

عزيزها نكوى

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة
صحيفة	٤٠٣	بحث في نظام التسجيلات العقارية (لحضرة الياس روفائيل عياشى افندى المحامى بقسم قضايا المالية)
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٣٤٦	٤١١	محكمة النقض والابرام سلاح . حمل سلاح بدون رخصة . وجوب بيان نوع السلاح . تقض تقض . براءة . حكم بالتعويض . تقض حكم غيابي . سقوط حق المحاكمة . سقوط العقوبة . سقوط الدعوى تقض . بيان اسباب الحكم . بيان المصدر الذى استندت عليه المحكمة للحكم تقض . محام . توكيل . الوكالة مفروضة . بيان التهمة . بيان المواد . العبرة بقرار الاحالة لابورقة النكليف تقض . تغيير وصف الافعال . محكمة جنايات . سلطتها تقض . بيان وقائع التزوير . ختم . بصمة . وجوب بيان تحقيق البصمة تقض . بيان نوع الجريمة . فاعل اصلي . شريك تقض . نصب واحتيال . دجال يدعى انه طبيب رسوم المحكمة . وجوب دفعها مقدما . اهمال طلبات لم يدفع عنها رسوم . استئنافها . عدم جواز استئنافها . رفع التماس عنها استئناف . محل مختار . اعلان الاوراق لقلم الكتاب . مضي مواعيد القيد . سقوط الاستئناف
٣٤٧	٤١١	» » »
٣٤٨	٤١١	» » »
٣٤٩	٤١٢	» » »
٣٥٠	٤١٢	» » »
٣٥١	٤١٢	» » »
٣٥٢	٤١٣	» » »
٣٥٣	٤١٣	» » »
٣٥٤	٤١٣	» » »
٣٥٥	٤١٤	محكمة الاستئناف الاهلية
٣٥٦	٤١٤	» » »

تابع فهرست الاحكام	صحيفة	عمر الحكم
استئناف . شطب . تنازل	محكمة الاستئناف الاهلية	٤١٥ ٣٥٧
سند صوري . سبب الدين . طرق الاثبات	» » »	٤١٥ ٣٥٨
سبب غير صحيح . سبب حقيقي مشروع . اثباته	» » »	٤١٦ ٣٥٩
توكيل . مسؤولية الموكل عن اعمال الوكيل .	» » »	٤١٧ ٣٦٠
قيم . المادتان ١٥١ و ٥٢٧ مدني	» » »	٤١٨ ٣٦١
مسؤولية مدنية . طبيب . خطأ في تشخيص	» » »	٤١٩ ٣٦٢
المرض . سيد وخادم . خطأ الخادم . المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني	» » »	٤٢٠ ٣٦٣
القسمه بين الغرماء . تقديم الطلب والمستندات .	» » »	٤٢٣ ٣٦٤
ميعاده . سقوط الحق . المادة ٥١٥ من قانون المرافعات .	» » »	٤٢٥ ٣٦٥
القسمه بين الغرماء . اعلان بالتقديم . بطلانه .	» » »	٤٢٥ ٣٦٦
المرافعات المادة ٥١٦ من قانون	» » »	٤٢٥ ٣٦٧
اجارة الاشخاص . موظف عمومي . الغاء	مجلس تأديب	
وظيفته . رفته . وقت غير لائق للرفق . ساطة	مجلس تأديب وزارة المعارف	
المحكمة في التقدير . المادة ٤٠٤ مدني	المجلس الحسبي العالي	
قسمه . شيوع . بيع العقار . اختصاص . محكمة	» » »	
كلية . محكمة جزئية .	» » »	
موظف . محاكمة تأديبية . تقديم اقتراحات	» » »	
أو نصائح من مروس لرئيسه . غش	» » »	
موظف . محاكمة تأديبية . مجلس مخصوص .	» » »	
طعن في حكم المجلس . التماس اعادة النظر .	» » »	
مجلس الوزراء	» » »	
مجلس حسبي . حجر . غفلة . شيخوخة . سهل	» » »	
الاتقياد والتأثير عليه	» » »	
مجلس حسبي . استئناف . شخص ذو شأن .	» » »	
زوج بنت الاخ .	» » »	

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٦٨	٤٢٦	حسبي . حجر . قيمان . اتعاب . اقتسام الانعاب . بالمساواة
٣٦٩	٤٢٦	مجلس حسبي . وصي . الام . جنسية اجنبية . سهولة سفرها بالقصر . احتمال تزوجها .
٣٧٠	٤٢٧	حسبي . قاصر . بيع عقاره . مسوغ . كيفية البيع . مزاد . بالمحكمة .
٣٧١	٤٢٩	دين . تحويلة . سند . حكم . رضا . المدين
٣٧٢	٤٣٣	تشرذ . عود .
٣٧٣	٤٣٤	وكالة . عدول . كيفية العدول . وقت لائق . انذار . اجر . عقد من الجانبين . خدمة في مقابل . التزام
٣٧٤	٤٣٥	بدو . املاك الميرى الحرة . شروط تملكها . الأمر العالي الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ والأمر العالي الصادر في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤
٣٧٥	٤٣٨	وكالة . صلح . بيع . تخارج . اقرار . توكيل خاص . محامى . اعتراف . تنازل عن حقوق الموكل . سكوت . معناه
٣٧٦	٤٣٩	حارس . محكمة مختلطة . محكمة اهلية . اختصاص
٣٧٧	٤٤٠	اختصاص . مكان . محل اقامة . دعاوى اثبات الحالة . اختصاص محكمة العين
٣٧٨	٤٤١	هبة . منقول . قبض . عقد رسمي . عقد عرفي تعهد بالدفع . تسليم سند الدين
٣٧٩	٤٤٣	تعهدات . سقوطها . تقادم . مبدأ التقادم . هبة . منقول . عقد رسمي تسليم وتسليم . سند الدين . اجاز . بنت بالغة . قاصرة .

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٣٨٠	٤٤٥	محكمة الموسيقى الجزئية الاهلية
٣٨١	٤٤٧	محكمة احداث اسكندرية
٣٨٢	٤٤٩	محكمة دنهور الجزئية الاهلية
٣٨٣	٤٥٠	» » » »
٣٨٤	٤٥١	» » طرطا »
٣٨٥	٤٥٤	» » » »
٣٨٦	٤٥٦	» » اسنا »
٣٨٧	٤٥٨	» » » »
٣٨٨	٤٥٩	» » » »
٣٨٩	٤٦٠	المحكمة العليا الشرعية
٣٩٠	٤٦١	» » » »
٣٩١	٤٦٣	» » » »
٣٩٢	٤٦٣	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٣٩٣	٤٦٥	» » » »
٣٩٤	٤٦٦	فتوى شرعية
		وكيل بالعمولة . امين النقل . دعوى . سقوطها .
		مدة التقادم . انذارات . مخبرات . قطع تقادم .
		سرقة . خادم . اختلاس . تبديد . حيازة
		عقد . بطلان . سبب غير مشروع . امتناع
		عن المزايدة
		ملكية . حق الانتفاع . بيع مع استبقاء حق
		الانتفاع . جواز . عدم التصرف في الرقبة . وصية
		سرقة . تسليم . نقل الحيازة . نية استبدال
		الشيء . بآخر
		بائع . مشتري . تمثيله أمام القضاء . حكم صادر
		ضد البائع . قيمته
		قسمة . عديم الاهلية . صالح . خبير . تصديق
		المحكمة الكلية . سلطة المحكمة الجزئية
		مشبوه . انذار بوليس . بلاغ جديد . جدى .
		شفعة . مشتري . شفيع . اولوية . اقتسام العين
		شرعى . تقدير اجور الخبراء . معارضة . استئناف
		وقف . ناظر . عزل . خيانة . وقائع خيانة . ناظر
		مؤقت . خصم ثالث . دعوى العزل
		مجلس ملى . ارمن كاثوليك . وصية . اختصاص .
		ارث . محاكم شرعية .
		وقف . ناظر . ضم ثقة . اختيار الثقة . ناظر خاف .
		تحقيق غرض الواقف . ناظر مضموم . علاقته
		بالناظر الاصلى
		وقف . كتب . تعذر الانتفاع بها . نقلها من
		مدينة الى مدينة
		وقف . التأمين على عقار الوقف . ضد الحريق .
		مخالف للشرع . عدم جواز

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٣٩٥	٤٦٨	وقف . اجارة طويلة . الواقف
٣٩٦	٤٦٩	وقف . بناء . يدخل في وقف الارض
٣٩٧	٤٧٠	وقف . استحقاق . حق المستحق . ملكية . تنازل . رضا الناظر . الناظر هو المتنازل . اعلان التنازل .
٣٩٨	٤٧٠	وقف . نصيب المستحق العقيم . اصل الغلة
٣٩٩	٤٧٠	وقف . حوالة بالريع . قبول الناظر . انتقال ملكية الغلة
٤٠٠	٤٧١	وقف . شخص ادبي . جنسيه الناظر والمستحقين . اختصاص .
٤٠١	٤٧١	اختصاص . المان . تمساويون . اجانب . امتيازات شركة ملاحه . مسئولية . هلاك البضاعة . خطأ شركة . شرط اخلاء المسئولية
٤٠٢	٤٧٣	محكمة نقض و ابرام باريس
٤٠٣	٤٧٣	محكمة استئناف باريس
٤٠٤	٤٧٤	محكمة السين بباريس
٤٠٥	٤٧٤	محكمة استئناف بو
٤٠٦	٤٧٤	محكمة جين
٤٠٧	٤٧٥	محكمة بروكسل بيلجيكا
٤٠٨	٤٧٥	محكمة كلية
٤٠٩	٤٧٥	تقديم . سقوط الحق . اشتراك في تحقيق . التمسك بالتقديم

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤١٠	٤٧٥	محكمة مونس بيلجيكا
٤١١	٤٧٦	محكمة انقرس
		موظف عمومي . تعدي عليه . دخوله خصما في الدعوى
		مستخدم . رفت . عدم طاعة . اعتياد
	صحيفة	فهرست الابحاث القانونية
٤٧٦		مذكرة محكمة الاستئناف الاهلية بخصوص تعديل اختصاص القاضي الجزئي
٤٧٨		مذكرة ايضاحية لمشروع المرسوم الخاص بتعديل نصوص من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
٤٨٢		مرسوم بقانون بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
٤٨٥		لنعات
٤٨٧		فوائد قانونية وشرعية
		رئيس التحرير: عزيز فنانكي

المحكمة

مجلة قضائية

نصف فائقة الحماية لأهلها

"Un Parlement ne doit pas
représenter des populations et des
opinions. Il doit représenter des
intérêts, et seulement de grands
intérêts."

Lobstein

السن الخامسة

العدد السادس

عدد مارس سنة ١٩٢٥

الإدارة ميدان سوارس نمرة ٣

المطبعة المصرية
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠



قيمة الاشتراك ٦٥
والطلبة ٤٥

بيان

كلمة أولى

فاتنا ان نشير في بيان العدد الماضى الى البحث الذى صدرناه به وهو بحث « نظام التسجيلات العقارية » بقلم حضرة الاستاذ الفاضل الياس افندى روقايل عياشى المحامى بقسم قضايا المالية وهو بحث مفيد جداً نذكره له بالحمد والشكر

كلمة ثانية

وقد صدرنا العدد الحالى يبحث قانونى فى « عدم جواز الاحتجاج بالدفع فى الاوراق المتداولة التى تنتقل فيها الملكية بالتحويل » كتبه حضرة الامتاز الفاضل حامد بك فهمى المحامى وهو بحث دقيق جدير بقلم هذا البعثة . وفى اثره نشرنا :

عدد	
٩	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٣	احكام صادرة من المجلس الحسى العالى
١٠	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٤	حكما صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
١١	حكما صادراً من المحاكم المختلطة
١٥	حكما صادراً من المحاكم الفرنسية
١٠	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٨٢	فتكون الجملة اثنين وثمانين حكماً وفتوى
ثم ختمنا هذا العدد بخمس « لىعات » وثلاث « قواعد شرعية وقانونية » باللغات الثلاثة	
اللاتينية والفرنساوية والعربية ما	
رئيس تحرير المجلة	
عزيز خانكى	

السنة الخامسة

المحاضرة

العدد السادس

عدد مارس

بحث قانوني

عدم جواز الاحتجاج بالدفع في الأوراق المتداولة التي تنقل فيها الملكية بالنحويل

من عهد بعيد وكادت تصبح من البديهيات ولذلك لم يهتم بعض الشراح بالتعرض لها بالتعليل والتفسير

والظاهر ان الضرورة القاضية بسرعة التداول في الأوراق التجارية هي التي فرضتها دفعا للحاجة ثم امتد العمل بها الى السندات المدنية عند بعض الفقهاء وفي بعض احكام المحاكم

وقد عالج الفقهاء تعليل هذه القاعدة وربطها بأصل فقهي رغبة منهم في اقامة حدودها على اساس علمي ولكن اغلبهم لا يزال يعترف بالعجز عن ايجاد تعليل صحيح ويقف عند وجوب التسليم بأخذها عن العرف والجري في تحديدها على ما جرى عليه

المراد بهذه الأوراق سندات الدين التي سهل القانون التجاري تداولها بما وضعه لها من الصور الشكلية المعروفة وقرره من الاحكام المخصوصة (السندات التي تحت الاذن لحاملها الكبيالات)

والمراد بعدم جواز الاحتجاج بالدفع فيها منع الملتزمين بدفع قيمها من الدفع في وجه حاملها بما كان يجوز له ان يدفع به في وجه من حررت او سحبت له ليمتاز بذلك عن السندات المعتادة بالتطهر في كل عملية من عمليات تداولها مما عساه تعلق بها من اسباب البطلان او الفساد او الفسخ او الانقضاء

ومع انه لا اصل لهذه القاعدة في نصوص القوانين التجارية المعروفة فهي مع ذلك مقررة

ولما كانت هذه الآراء تقوم على فهم طبيعة التنازل عن الديون (Cession des créances) والاحالة بها Délégation وعلى حقيقة علاقة المدين بمشتري الدين او المحتمل به رأيت ان اتمهد بموجز فيهما قبل ذكر هذه الآراء المختلفة فأقول ينتقل الدين عند بيعه للمشتري بالصفة التي كان بها عند بائه فيجوز للمدين اذن ان يدفع في وجه المشتري بجميع ما كان يجوز له ان يدفع به في وجه الدائن الاصلى (البائع) من الدفعوع بعدم وجود سبب للدين او بأن سببه غير مشروع او بأنه باطل او فاسد او مفسوخ او منقوض بأي كان من اوجه البطلان او الفساد او الفسخ او الانتضاء ولم يستثن الشارع الفرنسي الا المقاصة بنص المادة ١٢٩٥ فانه لم يجز الدفع بها للمدين اذا كان قد قبل بيع الدين قبولا مجرداً عن اي تحفظ. ولا خلاف بين الفقه والقضاء في اعتبار هذا النص استثناء لا يجوز تعدية حكمه الى غيره من الاوجه الاخرى

اما الاحالة فهي قسمان احالة كاملة وهي التي يصرح فيها المحال (le délégataire) ببراءة ذمة المحيل le délégant من دينه مع تجديد بدنه بدين آخر بذمة المحال عليه (le délégué) وناقصة وهي التي لا يصرح فيها بذلك فيبقى الدين القديم بتأميناته بذمة المحيل مع الدين الجديد بذمة المحال عليه

واذا اردت معرفة سبب التزام المحال عليه بالدين لتعرف احكام الاحالة وجواز الدفع منه

بالدفع وعدم جوازه وجب ان تبحث عنه لا في علاقة المحيل بالمحال وإنما في علاقة المحال عليه بالمحال. واذا رجعت الى هذه العلاقة تبين لك ان المحال عليه يقبل على الالتزام اما بقصد التبرع للمحيل او بقصد تأدية خدمة له او لا قراضه او لكونه مديناً بدين يقصد انتضاءه.

ولخفاء هذا المقصود وبقائه في ضمير المحتمل عليه يبقى خارج عملية الالتزام ويصبح التزامه اذن في علاقته مع المحال منفكاً عن سببه ويقتضى هذا النظر انه اذا انكشف للمحال عليه بعد الالتزام انه لم يكن مديناً للمحيل سواء كان ذلك لان دينه لم ينعقد اصلاً ام انعقد وتعلق به سبب من اسباب الفساد وسواء أصبح بلا سبب لعدم وفاء المحيل بما كان قد التزمه مقابل الالتزام بعقد من عقود المعارضة ام لا يكون له ان يدفع بشيء من ذلك في وجه المحال لان التزامه له يبنى صحيحاً ولو زال سببه لانفكاكه عنه في علاقته معه

اما اذا اظهر المحال عليه عند التزامه رغبته في ايصال الالتزام بسببه وربطه بما كان من التزامه للمحيل من قبل صار التزامه الذي كان معرى عن سببه التزاماً عادياً يقوم على سببه ويزول بزواله. فاذا التزم مشتري العقار بدفع ثمنه للمرتن بطريق الاحالة فظاهر ان التزامه هذا لا يقوم الا على حكم اعتبار بقاءه ملزماً بالثمن فاذا استحق للبيع كان له ان يدفع في وجه المرتن بانتضاء التزامه لانعدام سببه وقد كان فقهاء الرومان يطلون حكم عدم

بيع الدين والاحالة فلنستعرض امامك مذاهب الفقهاء في تعليل قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع في السندات المتداولة التي لحاملها او التي تحت الاذن او الكيبيالات .

يرى بعضهم في عملية انشاء الكيبيالة بيعا للدين يكون فيه صاحب الكيبيالة بائنا والمسحوب له مشتريا والمسحوب عليه قابلا للبيع بقبول الكيبيالة ويرون في كل تحويل بقيمتها وفي كل تحويل للسندات التي تحت الاذن بيعا يكون فيه المسحوب له (بائنا) والمحول له مشتريا ولما كان هذا النظر يقتضي ان يكون كل حامل للورقة على التعاقب خليفة لصاحبها الاصل في حقوقه وواجباته رأوا ان يعتبروا المدين قد رضى سلفا عند قبوله الكيبيالة أو عند التوقيع على السند الذي تحت الامر والاذن بما عساه يقع من البيوع المتكررة وأنه قد تنازل بذلك ضمنا عن كل ما يجوز له أن يدفع به

ولا شك انك لا تجد في هذا تعليلا وانك تراه مجرد افتراض تقريرى لا يمكن الاعتماد عليه في التعليل في جميع الاحوال وبخاصة في الاحوال التي يراد الدفع فيها ببطلان الدين لانعدام الرضاء او لفساده لانك لا تدري مع استمساكك بالبطلان كيف يمكن اعتبارك راضيا حقا بالتنازل عنه ضمن رضائك الباطل بالالتزام والصحة والبطلان لن يجتمعا في محل واحد وباعتبار واحد

هذا فضلا عن انه لا يمكن اعتبار كل من الساحب والمحيلين مجرد بائع للدين لان القانون

جواز الدفع من المحال عليه بما كان يجوز له ابداءه في وجه المحيل بأن المحال قد رضى عند الاحالة بانتقضاء دينه بذمة المحيل مقابل ما استجد له من الدين بذمة المحال عليه ومن الظلم ان يفسد عليه دينه الجديد بتجوير الدفع ضده بهذه الواجهة

اما حكم عدم جواز الاحتجاج بالدفع في الاحالة الناقصة فلم يكن متفقاً عليه وذلك لخفاء تحقيق معنى العدالة فيها فان المحتمل لما لم يرى ذمه المحيل فلا يتضرر من تجوير الدفع بالدفع من المحال عليه لبقاء دينه سليما بذمة المحيل

ولهذا المعنى كان قليلا من الفقهاء من يقول بالتسوية بين حكم الاحالة الكاملة والاحالة الناقصة في عدم احقية المحال عليه في الدفع بما كان له ان يحتج به في وجه المحيل . وحجة هؤلاء ان دين المحيل بذمة المحال عليه لم يكن هو سبب التزام هذا الاخير للمحال بل كان مجرد باعث لا يؤثر في عملية الالتزام باثر ما . والعلامة كاييتان حجة اخرى حاصلها ان التزام المحال عليه قد وقع منفكا عن سببه في علاقته مع المحال وسواء اذن كان المحال قد ابرأ المحيل من دينه ام استبقاه بجانب ما استجد من الدين بذمة المحال عليه واذن فلا فرق بين الاحالة الكاملة والناقصة ويقول في كتابه الذي وضعه في نظرية السبب ان رأيه هذا هو المتبع قضاء (راجع الهامش نمرة ١ بصحيفة ٣٨٨ من كتابه الذي وضعه في نظرية السبب) اما وقد هرفت حكم الاحتجاج بالدفع في

قد اعتبرهم ضامنين متضامنين عند الاستحقاق (المادة ١١٨ فرنسي والمادة ١١٧ تجاري اهل) مع أن بائع الدين لا يضمن يسار المدين واقتداره على الدفع الا بالشرط. وأذا ضمن في وقت البيع فقط الا بالشرط. ورأى بعضهم ان في الامر بيعا وكفالة معا يكون به الساحب والمحيل ضامنين ليسار المدين عند الاستحقاق ويرد عليهم أن الكفيل اذا اصبحت دائنا لرب الدين برئت ذمته وذمة المكفول قصاصا ولكن الساحب اذا اصبحت دائنا للمسحوب له لا يستطيع أن يحتج بالمقاصة على من احتالوا بالكبيالة على التعاقب اذا رجعوا عليه عند عدم الوفاء من المدين

ويرى ثالث انه لا يترتب قانونا على قبول الاحالة اعتبار المحال عليه متنازلا عما كان له من اوجه الدفع المتعلقة بدينه الاصلى فإذا اريد ربط المحال بالمحال عليه برباط مبتدأ وجب ان تقع الاحالة على نية بقاء الدين بذمة المحيل وضم ذمة المحال عليه الى ذمته على ان يكون كفيلا له وان يكون سبب كفالته مجرد قبوله الاحالة كما هو معنى قولهم .

(Il se doit à sa signature)

وعلى هذا الاساس تكون عملية انشاء الكبيالة احالة وكل تحويل يقع عليها احالته أيضا فيكون المسحوب له محيلا والمحول اليه محالا والمسحوب عليه بقبوله الكبيالة وتعهده بدفعها للمسحوب له وتحت امره محالا عليه وكل محيل يصبح محالا عليه في التحويل الجديد وهكذا

وظاهر ان مذهب ثالث يقوم على امر حكى هو مظنة ارادة الموقعين على الكبيالة أو السند الذي تحت الاذن ان يكونوا كفلاء بعضهم لبعض كما يقوم مذهب غيره على مظنة تنازل المحول عليه عما كان له من اوجه الدفع وانت تعرف انه ليس من الواجب أن يقع على الدوام قبول المحول عليه على نية ان يكون كفيلا للمحيل كفالة خاصة يكون سببها مجرد الرغبة في الكفالة بصرف النظر عن سبب الدين الاصلى وعما لحقه من اسباب البطلان أو الفساد أو الانقضاء .

واذا سلمنا امكان ذلك في الاحوال التي لا يكون فيها المحول عليه مدينا للمحيل حيث يمكن اعتبار قبوله للاحالة دالا اما على نيته في تأدية خدمة للمحيل بالالتزام بدفع دينه معه واما على نية الكفالة به فلا يمكن التسليم بذلك في الصور الاخرى الغالبة وقوعا وهي التي يكون فيها المحول عليه مدينا للمحيل ويطلب منه المحيل أن يدفع الدين للمحتال حيث لا يمكن افتراض المحول عليه بقبوله الاحالة قد اراد أن يغير مركزه فيعتبر متنازلا في علاقته مع الدائن الجديد عما كان يجوز له أن يحتج به من اوجه الدفع في وجه دائنه الاصلى

وقد قال العلامة « اسمن » في نقد مذهب ثالث انه اذا امكن اعتبار المسحوب عليه الذي قبل الكبيالة محالا عليه بناء على تكليفه من الساحب بدفع القيمة الى المحال فاعتبار كل محيل محالا عليه لدفع الكبيالة لمن سيكون

حاملًا للكبيالة أو السند فيه شيء كثير من التكلف .

وزاد على ذلك فقال وإذا سلمنا بجواز انشاء الكبيالة أو تحويلها احالة وكفالة معا لتفسر بهما عدم جواز الاحتجاج بالدفع المتعلقة بالدين الاصلى فلن يتيسر لك ان تفسر بهما عدم جواز الاحتجاج بالدفع الخاصة بنفس قبول المحول عليه للحالة كالدفع ببطلانه بالنفس أو الاكراه مثلاً .

ولقد تقد العلامة كاييتان مذهب العلامة ثالر فقال « المعروف من حكم الاحالة انها لا تغير مركز المحيل . فيبقى مديننا للمحال كما كان اذا لم يبرئه . اما في الكبيالة فالمعروف ان الساحب يصبح ضامناً للوفاء عند الاستحقاق لا للمسحوب له فحسب بل لجميع حاملي الكبيالة . كذلك المعروف من احكام الاحالة انها لا تقتضى تنازل المحيل الى المحال عن دينه عند المحال عليه بل يبقى هذا الدين في ملك المحيل الى ان يحصل الدفع من المحال عليه . وليس الامر كذلك في الكبيالة فان المسحوب له يصبح مالكا لمقابل الوفاء من يوم قبول المسحوب عليه الكبيالة عند الفقهاء او من يوم انشاء الكبيالة على ما جرى عليه القضاء الفرنسى (نوتة ١٨٨ في رسالة نظرية السبيل كاييتان) اما العلامة كاييتان فمذهبه يقوم على نظرية السبيل التي تولى الدفاع عنها في رسالته المشهورة التي نشرها : يقول ان الورقة اذا لم تشتمل على شرط الامر والاذن لا يمكن تداولها تداول النقود ولا يمكن انتقالها من يد الى اخرى الا بينع الدين واذا

انتقلت به فلا يكون للمشتري اكثر من حقوق البائع فيكون للمدين الحق في الدفع التي كان يجوز له الدفع بها في وجه البائع . وأذن فكان الورقة تحمل معها عند انتقالها كل ما تعلق بالدين من اسباب البطلان والفساد والنسخ والا نقضاء . اما اذا ورد بها شرط الاذن والامر سهل تحويلها بغير القواعد المعروفة في بيع الدين فانها تنتقل بتأثير مفعول هذا الشرط ظاهرة من كل ما التحق بالدين من اسباب البطلان والفساد والنسخ والزوال . وعملية التطهير هذه تقوم عنده على اصلين : الاول ان التزام الموقع على السند الذي تحت الاذن هو التزام ينشأ عن مجرد ظهور رغبته في الالتزام بالتوقيع عليه وثانيهما انه التزام معرى عن سببه . ويقول في شرح الاصل الاول انه متى قبل المسحوب عليه الكبيالة فقد التزم بالدفع للمسحوب له ولمن تنتقل اليه بالتحويل ممن لا يعرفهم الا آن على التحديد والتعيين وان عرفهم بعد ذلك ولهذا الالتزام خاصتان يمتاز بهما عن غيره من الالتزامات الاولى انه التزام لا يتولد عن اتفاق بين اثنين وإنما يتولد من جهة المسحوب عليه فحسب عند القبول وهو ظاهراً لا تراه يلتزم لاناس لا يعرفهم ولم يتبادلوا معه الرضاء ولقد حاول بعضهم ان يدرج هذا الالتزام في عداد العقود بجعل التزام المسحوب عليه أيجاباً للعقد من جهة على ان يضاف فيما بعد الى قبول كل محتمل بالكبيالة فيتم العقد بالايجاب والقبول ولكنه لم يفلح لان من خصائص أيجاب العقد الاتساق بأرادة الموجب والتزام المسحوب عليه لا يقبل الاتساق بمحض ارادة استقلالا .

ثم يلاحظ الاستاذ بعد ذلك ان القضاء الفرنسي لا يزال لا يعترف الا بالالتزامات المتولدة عن اتفاق بين اثنين فاكثروا ولا يزال يعارض في الاعتراف بوجود التزام ينشأ عن ارادة واحدة فيجربى في تقده قائلا : ان في هذا الانكار تنافيا عن الامر المحسوس ومع ذلك فانهم يسلمون بصحة الالتزام الحاصل في منفعة الغير يقولون (stipulation pour autrui) الم يروا شركات التأمين تلزم لهؤمن ثم تلزم لمن يجب دفع التأمين له وهو التزام وان نشأ من العقد الا انه حاصل لمنفعة شخص لم يشترك فيه ولم يقبله بعد . أليس الامر كذلك في السندات القابلة للتداول بالتحويل . الا ترى ان الموقع على السند قد تعاقد مع دائئه والتزم بالدفع له ثم التزم كذلك بالدفع لغيره ممن يقع السند في يده بالتحويل والتزامه الاول ناشئ عن الاتفاق والتعاقد مع دائئه والتزامه الثاني حصل لدائنين آخرين لم يعرفهم بعد الا تجدد في ذلك ان هناك التزاما عقديا بين اثنين وبجانبه التزام آخر حصل من طرف واحد لاجني لم يدخل في عملية الاتفاق . فلم لانعترف بطبيعة هذا الالتزام كما اعترفنا بطبيعة الالتزام الحاصل لمنفعة الغير

أما كون هذا الالتزام معرري وهو الاصل الثاني فيقول في شرحه ان التزام المسحوب عليه لكل من المحتملين بالسند على التعاقب مستقل بنفسه عن التزامه لغيره من السابقين عليه لانه قد التزم بالدفع لمن يكون حاملا للسند وقت الاستحقاق وهذا يقتضي تنازله

عن الدفع التي تكون له على من سبق حامل السند في حمله قبل تحويله اليه . الا ترى ان السند الذي تحت الاذن موضوع للتداول وانه يتضمن الالتزام بدفع قيمته لمن عساه يوجد تحت يده فوجب ان يكون بينه وبين كل حامل للسند علاقة خاصة لا تتأثر بما كان له من علاقة مع من سبقه في حمل السند وخلاصة هذا الرأي ان قبول للمسحوب عليه يولد في ذمته التزامين احدهما التزام عقدي بين اثنين والثاني التزام من جانبه فقط وكلاهما معرري عن سببه . ويضيف على هذا فيقول : ان التزام غير المسحوب عليه ممن وقع على السند كألتزام المسحوب عليه نفسه في انه التزام من جانب واحد ومعرري . وعلى هذا يكون التزام الساحب وكل من المحيلين بالدفع لكل من المحتملين على التعاقب كضامنين متضامنين هو التزام حاصل مباشرة وبصفة معررة لكل من هؤلاء على التعاقب (راجع نظرية السبب لكاييتان نوتة نمرة ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤) ويعترف كاييتان بعد هذا الشرح ان هذه الآراء لم تقبل للآن في الفقه الفرنسي ولكنها تدخل فيه شيئا فشيئا وأن للاستاذ لا كور فضل الدافع عنها في مؤلفه في القانون التجاري طبعة ثانية نوتة نمرة ١٠٧٠ وما بعد ها ونمرة ١٢٨٨ ويرى العلامة (اسمن) ان اساس هذه القاعدة هو توزيع واجبات التحري في التعامل بين المتعاملين على نسبة ما يستطيعه كل منهم . فالحول عليه وهو اعلم بحقيقة دينه وملابساته وظروفه وما اتحول به من اصباب

وانك بعد هذا الذكر لقادر على ان تحدد ماهى اوجه الدفع التى يجوز الاحتجاج بها والتى لا يجوز وما عليك عند الاشتباه الا ان تعرض المسألة على هذه الضوابط فتجد جوابها حاضراً .

على اننا سنضبط بقدر الامكان ما يجوز الدفع به وما لا يجوز فنقول ان هناك اسباب تمنع انعقاد الدين او تفسده او تزيله فى حق الكل وكان النظر يقتضى ان يجوز الدفع بها فى وجه اى شخص كان ممن يتداولون الورقة ولكن الشراح اعتبروا الالتزام بقيمة السند قائماً على ما ارتكبه الملتزم من التفريط والاهمال الضارين بالغير ولذلك لم يجيزوا الدفع بها (راجع تالر وراجع ليون) وهذه الاسباب هى (١) تسليم التوقيع على بياض . وصورة المسألة ان ينتهز الامين على التوقيع فرصة وجود الورقة بين يديه فيملاً بياضها باسمه او بأى اسم آخر ثم يحولها . وانت ترى ان صاحب التوقيع لم يصدر منه ما يدل على رضائه بالزام الدين ولكنه لاهماله وتفريطه فى تسليم توقيعهم اعتبر مسئولاً وملزماً بالدفع على اساس المسؤولية فى الجرح المدنية

(ب) الدفع بالقصر فى صورة ما اذا تواطأ القاصر مع آخر فانشأ معاً سنداً تحت الاذن ارخاه فى غير تاريخه الحقيقى ليكون فى ايام الرشد ثم قطعاه بالتحويل واقتسما ما قبضاه من قيمته - وسترى ان الدفع بعدم الاهلية يصح الدفع به فى وجه الكل ولكنهم اعتبروا القاصر ممنوعاً عن التمسك فى هذه الصورة فقط .

البطلان والفساد وما التحقق به من اسباب الاتقضاء والوفاء ينبغى ان يمتنع عن قبول الحوالة اذا كان له دفع وجيه على المحيل فاذا قبل الحوالة فلا يلزم الا نفسه اذا لم يستطع الاحتجاج به على المحتال لانه يجب عليه ان لا ينخدع فى امر هو اعلم به من المحتال ومن حق هذا عليه ان يركن الى قبوله مستوثقاً بصحة الدين والحوالة

ولهذا يقول ان ما تقتضيه سرعة التداول فى الاوراق يقتضى ان لا تكلف من يتداولها الا بما يعطيه ظاهرها له من البيانات والمعلومات وما يمكن له التحرى فيه . فمن واجبه ان ينظر شكل السند وما اشتمل عليه ليعلم ان كان قد استوفى ما أوجب القانون ذكره فيه والا كان باطلاً وأن يتحرى تتابع التحاويل وعدم انقطاعها ومطابقة اسماء المحيلين مع توقيعاتهم وان يتأكد من اشتمال كل تحويل على البيانات الواجب ذكرها فيه قانوناً لاعتبار التحويل نافلاً للملكية ، كذلك يجب عليه ان يقرأ السند لمعرفة ما عساه قد ورد فيه من الشروط المخالفة للقواعد المعتادة كشرط عدم الضمان وشرط الرجوع بغير مصاريف مثلاً . كما يجب ان يفترض ان من اخذ ورقة فقد علم بذوات الموقعين عليها واهليتهم ومقدرتهم على الدفع والصفات القانونية التى تعاملوا بها وحدودها القانونية لانه يجب عليه ان يتحرى جميع ذلك كما يجب ان يتحرى عن صحة التوقيعات الموجودة على الورقة .

لارتكابه مع الدائن الاصلى جريمة مدنية هو مسئول عنها

(ت) الدفع بالتلجئة في سندات التلجئة (١) وصورتهما ان يسحب احدهم على آخر كميالة بغير ان يكون له عنده متقابل وفاء فيقبل المسحوب عليه الكميالة ثم يحولها المسحوب له لآخر. فاذا اراد المدين الدفع بالتلجئة فلا يقبل منه لانه هو الذى ادخل الخديعة والنش على من تداولوا الكميالة بالتحويل (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ فبراير سنة ٨٩ المجموعة الرسمية للاحكام المختلطة سنة ١٤ ص ١٥٤)

(ج) الدفع باصطناع الورقة بالتوقيع عليها بمحتم حقيقى اعمل صاحبه في حفظه فتمكن منه وزور به سنداً او كميالة وحولها الى غيره

الدفع بالتزوير في قيمة الورقة باضافة رقم عليها وكتابة القيمة كلها يعد تزويرها بالاحرف فيما ترك من القضاء في صاحبها - وصورتهما ان ينشأ السند فيكتب في رأسه مبلغ الدين بالارقام الهندية ويترك بعد ذلك بياض يسع كتابة هذا المبلغ بالحروف ثم يكتب صلب السند بغير ذكر له (كأن يقال المبلغ المكتوب اعلاه) فيجئ صاحب السند وقد كان هو الكاتب له فيريد في الارقام الهندية رقماً ثم يكتب فيما ترك من البياض المبلغ جميعه بالحروف. واساس مسئولية المزور عليه مدنياً

اوساحباً هو اهماله الفاحش في عدم كتابة الكميالة او السند على الوجه الذى يمنع التزوير (راجع تالر ص ٨٤٤ شرح القانون التجارى) (د) الدفع بتجاوز الموقع حدود وكالته بالتوقيع على ورقة لا حق له في التوقيع عليها بمقتضى سند الوكالة - اعتبر الاصيل ملزماً بدفع القيمة على اساس ما يتحمله الاصيل قانوناً من المسئولية عن اعمال القائمين مقامه في عمل من اعماله

(هـ) الدفع بوفاء الدين لصاحب السند او لاحد المحيلين السابقين . لا يصح ابداءه في وجه الحامل رغم انقضاء الدين لتفريط المدين في عدم سحب السند عند الدفع في عدم التأشير عليه بالخالصة (راجع نوتة ١٤٦٩ تالر شرح القانون التجارى وراجع ليون كان نوتة ١٣٠ جزء ٤) وراجع احكام محكمة الاسكندرية المختلطة الصادرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ (المجلة سنة ١٦ ص ١٣٣ و ١٨ فبراير سنة ١٩٠٥ المجلة سنة ١٧ ص ٧٨) نقول بعد ذلك انه يمكن تقسيم الدفع الى قسمين : قسم يشمل الالوجه التى لا شأن لعمليات التحويل المتكررة في تطهير الدين منها وتبقى على جواز الدفع بها في وجه الحامل للورقة . وقسم يشمل الالوجه التى من شأن التحويل أن يطهر الدين منها فلا يجوز الدفع بها في وجه الحامل للورقة

القسم الاول. ويعدون منه اولاً الدفع المتعلقة بالعيوب الشكاية الخاصة بما يجب أن تشمل عليه الورقة من البيانات التى أوجب

(١) هذا اللفظ مأخوذ من تنقيح الفتاوى الجديدة الجزء الثاني ص ٤٨ وهو ترجمة effets de complaisance

القانون ذكرها فيها لاعتبارها قانوناً كميالية أو أو سند تحت الاذن - كعدم ذكر التاريخ وعدم ذكر محل الدفع وعدم وحدة اجل الاستحقاق وعدم وحدة الدين . والامران الاخيران من الاركان الضرورية لاعتبار الورقة تجارية (راجع احكام محكمة الاستئناف المختلطة الصادرة في ١٨ اكتوبر سنة ٧٨ المجموعة الرسمية سنة ٤ ص ٢٥ وحكم ٢٧ مارس سنة ٨٩ المجلة سنة أولى ص ١١٣ و ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٩ المجلة سنة أولى ص ٣٢٠ التي اعتبرت السندات المشتعلة على التزام عدة مدينين كل منهم بدين خاص ومقسط الى آجال خاصة (والسندات المتضمنة لالتزام شخص بدين مقسط على آجال مختلفة) سندات عادية . وكذلك حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بأن الورقة التي لا تتضمن الالتزام بدفع مبلغ معين في اجل معين بل تضمنت الالتزام بدفع مبلغ كذا عن كل قنطار يتأخر عن توريده في ميعاد معلوم لا تعتبر سنداً تحت الاذن يكون حامله في حمي من الدفع بالالوجه التي يصح ابدائها في وجه الدائن الاصلى بل يكون للمدين بها حق الدفع في وجهه بجميع ما كان يجوز له ابدائه ضد الدائن الاصلى (راجع حكم ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ المجموعة سنة ١٧ ص ٧٩)

ومن ذلك الدفع بوجوب تصفية الحساب بين المسحوب عليه والساحب أو المحيل اذا ذكر في الكميالية أو التحويل مثلاً ان القيمة بالحساب (راجع الحكم الصادر في ١٥ فبراير

سنة ١٨٧٧ المجموعة الرسمية سنة ثانية ص ١٢٣ الذي صدر بقبول هذا الدفع وراجع الحكم الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة ٢٥ ص ٢٢٩ الذي صدر بعدم قبول الدفع) والاصل في الدفوع المتعلقة بالشكل جواز الاحتجاج بها في وجه الحامل لانه يجب عليه التحري عن استيفاء الشرائط القانونية الشكلية لصحة الورقة واعتبارها ورقة تجارية (ب) ويدخل في هذا القسم الدفع بعدم الاهلية (القصر والحجر والافلاس وعدم الاذن بالتجارة للمرأة أو للقاصر) لانا اذا اعتبرنا المدين قد دخل في المداينة مع حامل الورقة مباشرة وجب لصحة اعتباره مديناً ان يكون من ذوى الاهلية للالتزام وهذا يقتضى ان يكون له الحق في الدفع ببطلان الدين بسبب عدم الاهلية في وجه الحامل .

غير ان القاصر مثلاً قد يصرح في الورقة بأنه اهل للتصرف وقد يعطى للورقة بناء على طلب الدائن تاريخاً غير صحيح يقع في ايام رشده ثم ينتظر الدائن بلوغ القاصر الرشده فيجول الورقة لغيره فهل يكون للقاصر في الصورتين حق الدفع بعدم الاهلية ام لا . قال الاستاذ قالر اذا كان الدائن قد انخدع بما قرره القاصر له فلا يلومن الا نفسه اذا صدقه بغير تثبيت ولا وجه لاعتبار القاصر مسؤولاً بالقيمة على اعتباره مرتكباً باقراره هذا حرية مدنية عملاً بالمادة ١٣١٠ واذن فله الحق في الدفع بالقصر لا في وجه الدائن الاصلى لحسب بل وفي وجه من احتال بالدين بعده لتفريطه في التثبيت في

اهلية المدين . وكذلك اجاب تالار عن المسألة في صورتها الثانية وان كان الظاهر فيها كان يقتضى ان لا يكون للقاصر حق الدفاع فقط لانه لم يكذب في امر ترشده فحسب بل خدع كل من يتداول الورقة واعجزه عن معرفة الحقيقة من مجرد الاطلاع عليها وفي ذلك يقول ان القانون لم يوجب على القاصر مسؤولية ما يرتكبه من الجرائم المدنية الا اذا كان مسمى القصد او كان مهملًا اهملاً فاحشاً والقاصر في اعطائه للورقة تاريخاً غير تاريخها الحقيقي لم يكن الا مستسلماً لارادة دائئه (راجع مقال الاستاذ تالار تعليقاً على حكم محكمة باريس الاستئنافية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٩٤ المنشور في مجلة دالوز الدورية سنة ٩٥ جزء ٢ ص ٢٥)

ويقتضى هذا النظر انه اذا تبين ان القاصر قد تواطأ مع دائئه الاول على انشاء السند ثم على قطعه بتحويله واقتسام قيمته بينهما لصرفها في سبيل ملذاتهما وحب ان يكون مسئولاً بغير شبهة وان لا يصح الدفع منه بعدم الاهلية (راجع قرارى محكمة الالتماس الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ٩٨ و ٢١ مارس سنة ٩٩ المنشورين في مجموعة سيريه الدورية سنة ٩٩ - ١ - ص ٢٢٥ وكذلك اذا اعطى صاحب الكميالة لها تاريخاً غير تاريخها الحقيقي ليجعل سحبها الحاصل حقيقة بعد الافلاس واقعاً قبله فان الكميالة تكون باطلة ويكون لوكيل الديانة الاحتجاج بهذا الدفع في وجه حامل الكميالة ولو كان حسن النية (راجع تالار في مؤلفه في القانون التجارى نوته سنة ١٤٦٩

(ج) الدفع بتزوير الختم او الامضاء بالاصطناع او التقليد يجوز ابداءه في وجه حامل السند لانه معدم للالتزام من جهة ولان المنسوب له الختم او الامضاء لم يفرط من جهة اخرى في امر يمكن اعتباره مسئولاً عنه مدنياً (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ٩٠٤ بلسان سنة ١٨ ص ٤٢)

وتصعب المسألة اذا اريد معرفة ما اذا كان يصح لغير المزور عليه ممن يكونون مسئولين عن دفع قيمة الكميالة ان يدفع بالتزوير ام لا . وصورتها ان تفرض التزوير واقعاً على الساحب عند انشاء الكميالة او على احد المحيلين عند تحويلها وتفرض ان الحامل رجع بقيمتها على غير المزور عليه . وقد اجيب عليها بأن من وقع على الكميالة من المحيلين بعد حصول التزوير لا يجوز له ان يدفع به في وجه الحامل لانه كان يجب عليه ان يتأمل في الكميالة ويتعرف صحتها عند قبولها قبل ان يدخل هذا الواجب في واجبات الحامل . اما الموقعون عليها قبل التزوير فيقولون في شأنهم ان المسحوب عليه يجب عليه دفع قيمة الكميالة لحاملها لانه لا يجب عليه التحري الا عن صحة توقيع الساحب ليس الا . فان ظهر مزوراً يكن مقصراً فيما وجب عليه ومسئولاً عن الدفع اما الساحب والمحيلون فقد قالوا : كان مقتضى النظر الفقهى ان لا يصح منهم الدفع بالتزوير في وجه حامل الورقة . لان التزوير وقع بعد توقيعهم وبعد خروج الورقة من ايديهم ولان حامل السند هو الذي كان

الكبيالة المسحوبة عليه تحت تأثير الغش من
الساحب ان يدفع ببطالان قبوله في وجه حاملها
حسن النية (راجع حكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ مجلة
البلتان سنة ١٦ ص ١٣٣)

الدفع بعدم وجود سبب ما للالتزام او بعدم
صحة سببه فأذا باع زيد لبكر عقاراً وكتب
المشتري بالثمن سنداً لحامله ثم تبين ان البائع
غير مالك للمباعة وانعدم السبب له . فلا يجوز
للمشتري مع ذلك ان يدفع ببطالان الالتزام
في وجه حامل السند الذي احتال بقيمته بعد
ان دفعها

وكذلك الدفع بعدم مشروعية السبب
لخالفته للقانون او الاداب او النظام فأذا كتب من
خسر في لعب القمار سنداً فإنه لا يجوز له ان
يدفع بعدم مشروعية السبب في وجه من احتال
بالسند وكذلك الدفع بالربا لا يصح الدفع به
في وجه حامل الورقة (حكم محكمة الاستئناف
المختلطة في ٢٧ مارس سنة ١٩٠١ بلتان سنة
١٣ ص ٢١٧)

ويعدون تحت النوع الثاني من القسم
الثاني اسباب الفسخ كالد بالعيب والاستحقاق
فأذا سحبت الكبيالة او حرر السند لدفع
ثمن ثم ظهر بالبيع عيب خفي وفسخ البيع به
فأذا بقي البائع صاحب الكبيالة او السند
فللمشتري ان يدفع ببراءته من الثمن وان
خرجت من يده بالتحويل فلا يكون
للمشتري الحق في ابداء هذا الدفع في وجه
الحامل حسن النية

عليه التحرى عن صحة التوقيعات الموضوعة
على الكبيالة قبل قبولها ولكن القانون لما
جعلهم ضامين الوفاء بقيمة الكبيالة فلا سبيل
لافلاتهم من هذا الالتزام الا اذا اثبتوا انهم
اذا دفعوا لحامل الكبيالة اضطروا لدفع
قيمتها مرة ثانية لآخر (كما اذا حصلت المعارضة
في الدفع من ذى شأن) وعلى ذلك فلا يقبل
منهم الدفع بالتزوير (راجع دائوز قرار محكمة
الالتماس الصادر في ٣٠ يناير سنة ٥٠) (الدورية
سنة ٥٠ - ١ - ٧٥)

(د) ويعدون من هذا القسم أيضا الدفع
بالا كراه فيجوزون ابداءه في وجه كل شخص
سواء اكان هو الذي وقع منه الا كراه أم لا
لان الا كراه على ما تدل عليه المادة ١١١ من
القانون المدني مبطل للعقد حتى لو كان المكره
اجنبيا عنه

ويقول تالار ان الفقهاء مع ذلك قد ابتدؤا
في التسوية بين الا كراه والغش . فمنعوا المكره
من حق الدفع بالا كراه كما منعوا المغشوش
من الدفع بالغش في وجه الحامل بناء على تعذر
انكشاف الا كراه والغش عليه بمجرد اطلاعه
على الورقة (راجع تالار شرح القانون التجارى
آخر نوتة ١٤٧١)

اما القسم الثاني فيشمل اسباب ابطال
الدين واسباب انقضائه فيعدون في النوع
الاول من هذا القسم الدفع بالغش وبعدم وجود
سبب ما للالتزام وبعدم مشروعيته

الغش - فأما الغش فلا يصح الدفع به
الا في وجه الغاش وعلى ذلك فلا يجوز لقابل

التي لم يمنعه العلم بها من تداول الورقة ويقول
أعني أنه هذا الذي جرى عليه القضاء (راجع
قرار الالتباس في ١٩ مارس سنة ١٨٦٠ سيريه
سنة ٦١ - ١ - ٦٨) وقرار ١٨ أكتوبر
سنة ٨٦ سيريه سنة ٨٦ - ١ - ٤٧٠

ويرى ليون كان وريتولت جزء رابع
نمرة ١٣١ وتالار نوتة سنة ١٤٧٣ أن حامل
السند لا يعتبر سىء النية الا في صورة ما اذا
كان أنشاء الورقة نتيجة لعمل غير شرعى
اشترك فيه كالغش والاكراه وقصد أن يكون
حاملا للورقة ليفسد على صاحب الدفع دفعه
أما في غير هذه الاحوال فلا يهتم أن يكون
حامل السند طالما بأوجه الدفع أو جاهلا لها
ما دام قد قبل الورقة في ظروف عادية وبعد
أن دفع قيمتها

ويقول الأستاذ بول أسمن أن الأخذ بهذا
المذهب لا يصح الا في الاحوال التي يكون
فيها مجرد التوقيع على الورقة دالا على التنازل
الضمني عن الدفع كالدفع بالمقاصة واتحاد
الذمة أو التقادم لانه لا يستقيم التوقيع على
الورقة مع علم الموقع بما كان له من الدفع
الا على حكم التنازل عن التمسك بها. أما
الدفع المتعلقة بالرضاء والسبب فلا يجوز
مطلقا أن يحرم صاحبها من الدفع بها في وجه
من علمها وقبل مع ذلك تناول الورقة بقصد
المطالبة بقيمتها لانه يكون قد تدخل في عمل
غير مشروع أو مخالف للقانون كان يجب عليه
أن يعتمد عنه هذا فضلا عن أن قاعدة عدم
جواز الاحتجاج بالدفع لا تقوم الا على

وكذلك يعدون تحت هذا النوع اسباب
الاتقضاء كالدفع والمقاصة واتحاد الذمة فأذا
صار المدين دائئا لاحد المحيلين وامكنت
المقاصة في الدينين فلا يجوز له مع ذلك أن
يدفع بهذه المقاصة في وجه حامل السند واذا
حول زيد الكبيالة مثلا الى امر واذن بكر القابل
لها من قبل سداد لدين جد عليه له فأصبحت
الكبيالة في يده واجتمع في شخصه صفتا
الدائن والمدين انقضى الدين باتحاد الذمة
واصبح لا يستطيع مطالبة نفسه بالدين من
جهة ولا الرجوع بقيمتها على المحيلين ولا على
الساحب لها لانه بصفته قابلا للكبيالة قد
ضمن لهم الوفاء بقيمتها - فاذا حولها لآخر
وهذا لثان وهذا لثالث مثلا كان للحامل
الاخير الحق في المطالبة بقيمتها فأذا اجتمعت
صفتا الدائنية والمديونية في احد المحيلين مثلا
فأنه لا يستطيع الرجوع بالقيمة على الموقعين
بعده على الكبيالة لانه قد ضمن لهم وفاء
قيمتها أما حقه في الرجوع على من سبقه من
المحيلين وعلى المسحوب عليه فلا شبهة فيه
وبهذا يظهر الفرق بين المحيل وبين القابل
لكبيالته (راجع تالار نوتة سنة ١٤٧٤ حمن
النية في هذا الباب اشترطنا فيما سبق إرادته
لعدم جواز الاحتجاج بالدفع أن يكون
حامل الورقة حسن النية والظاهر أنه متى كانت
العلة في عدم جواز الاحتجاج بالدفع في وجه
حامل السند هو حمايته مما لم يستطع العلم به مما
عساه يبطل عليه الدين أو يفسده أو يزيله .
وجب أن يصح الدفع بما علمه من الدفع

العلامة اسمن على ما اقتضته ضرورة التعامل بالاوراق من توزيع واجباب التحري والاستعلام بين المسحوب عليه والمسحوب له والمحولين والمحتملين وحماية من يتداولون الاوراق مما عساه يجهلونه من ظروف تحريرها وتحويلها .

حامد فرهمي
الخامس

حماية من يتداولون الاوراق وهم غير عالمين بظروف وملابسات انشائها وتحويلها ونظن ان سبب هذا الخلاف هو أن ليون كان وتالر من انصار مذهب الالتزام الفردي الذي يقوم على اعتبار الورقة التجارية سنداً كاملاً بنفسه منفكاً معرئ عن ظروف الاحوال والملابسات التي نشأ عنها كما يقوم مذهب

الاحكام

قضايا محكمة النقض والأول

الحضور امام المحكمة الدرافمة في المعارضة المرفوعة منه ولم يمكن من ذلك وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن كانت الاجراءات باطلة والحكم الذي تلاها باطل

(طعن النيابة العمومية ضد احمد طاهر طه نمرة ٤٣ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤١٤

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . شهادة شاهد واحد . كفاية . مدعى مدنى . شهادته وحدها .

القاعدة القانونية

للمحكمة ان تكتفى بشهادة شاهد واحد فقط لتكوين اعتقادها بأدانة المتهم ولو كان ذلك الشاهد هو المدعى بالحق المدنى .

(نقض خليل مرسي ضد النيابة العمومية نمرة ٢٩ سنة ٤٢ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤١٢

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . اسباب تقدير العقوبة .

القاعدة القانونية

ليس من المحتم على المحكمة ان تبين الاسباب التي تحملها على ان لا تحكم بأدنى العقوبة ما دامت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المبين في المادة المطبقة

(طعن احمد صقر زويله وآخرين ضد النيابة العمومية وورثة المجنى عليه مصطفى حامر مدعين بحق مدنى . نمرة ٣١ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة جناب مستر برسيغال وجباب مستر كرشو واحد بمرقن باشا وعلى سالم بك وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٤١٣

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . معارضة . معارض محبوس . عدم تمكينه من المرافعة . بطلان

القاعدة القانونية

اذا ثبت ان المعارض كان محبوساً وطلب

ذلك وجها مهما مبطلا للحكم وللإجراءات .
(طعن صديقه بنت درويش محمد وآخر ضد النيابة
العمومية نمرة ٣٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة
صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤١٧

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . تبديد . استلام اشياء محجوز عليها .
عجز عن تسليمها .

القاعدة القانونية

من استلم من الحارس القضائى زراعة
محجوزا عليها تكون امانة تحت يده لحين الفصل
فى شأنها من الجهة القضائية المختصة ثم عجز عن
تسليمها لدى طلبها يكون مبددا لاشياء قد اوتمن
عليها ويقع عمله تحت طائلة قانون العقوبات
(طعن عبد الحليم احمد عبد الله ضد النيابة العمومية
نمرة ٤٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤١٨

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . ذكر اسماء الشهود . لا ضرورة .

القاعدة القانونية

أن المحكمة ليست مكلفة بذكر اسماء
الشهود الذين ارتكبت على شهادتهم ولا بتفصيل
شهادتهم بل يكفي ان تبين حكمها على الاسباب
التي اقتنعت بها

(طعن على عبد الله بركات ضد النيابة العمومية نمرة
٣٥ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤١٥

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
نقض . الحكم باكثر مما طلب

القاعدة القانونية

طلب مجنى عليه فى قضية تبديد الحكم له
بمبلغ ٢١ جنيها . والمحكمة حكمت بالزام المتهم
بان يدفع له مبلغ خمسين جنيها باعتبار انه نصف
المبلغ المبدد فقضت محكمة النقض والابرار
بقبول طلب النقض بناء على ان محكمة الموضوع
قضت للمدعى بالحق المدنى فى طلب لم يطلبه
واغفلت الطلب الخاص بالتعويض

(نقض صالح محمد قاسم ضد النيابة العمومية نمرة ٢٨
سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٤١٦

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . جريمة التحريض على الفسق . وجوب
بيان سن المجنى عليه . بطلان .

القاعدة القانونية

فى تهمة افساد الاخلاق بالتحريض عادة
الشباب على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو
اناثا المعاقب عليها بالمادة ٢٢٣ من قانون
العقوبات يلزم ذكر سن المجنى عليه . فاذا اتضح
ان سن المجنى عليه لم يذكر لافى اعلان حضور
المتهمين ولا فى محضر الجلسة ولا فى الحكم كان

٤١٩

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . بيان تاريخ ارسال الاوراق الى قاضى الاحالة .
لا بطلان . ميعاد تبليغ الاوراق لقاضى الاحالة

القاعدة القانونية

ليس من اللازم حتما ان يذكر فى الحكم
تاريخ ارسال الاوراق الى حضرة قاضى الاحالة
وعلى فرض ان امر الاحالة صدر بعد مضي
ثمانية ايام من تاريخ تبليغ الاوراق اليه فان
ذلك لا يعد وجها لبطلان الحكم(طعن عزيز زخارى نخلة ضد النيابة العمومية نمرة
٤١ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٢٠

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نقض . النش فى عيار الشئ المبيع . او فى جنس
البضاعة . او فى مقدارها . طرق النش . وجوب
بيانها . بطلان .

القاعدة القانونية

بين الشارع فى المادة « ٣٠٢ » عقوبات
الطرق التى يعتبرها ركنا من اركان جريمة غش
المشتري فى عيار الشئ المبيع او فى جنس البضاعة
او فى مقدار الاشياء المقتضى تسليمها له فاذا خلا
الحكم من بيان الطرق التى استعملها المتهم كان
ناقصا وقابلا للنقض لأن هذه الطرق ذكرت على
سبيل الحصر ويتعين بيانها فى الحكم للتحقق
من توفر ركن من اركان الجريمة(طعن عبد الحميد محمد الزرقانى ضد النيابة العمومية
وعبدالله افندى محمد المدعى بالحق المدنى نمرة ٣٤
سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسبى العالى

الحجر على السيدة المذكورة بناء على انه لا يمكن
لها مع هذه الحالة ان تقوم بادارة شؤونها .(استئناف عبدالرحمن افندى فهمى وآخر ضد الست
دولت كريمة محمد افندى حسن السواح وحضر عنها حضرة
الاستاذ عبدالرحمن افندى بهيج الحامى وحضر عن النيابة
حضرة محمود افندى حلمى سوكة وكيل نيابة بالاستئناف
نمرة ١٦٣ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب
المالى احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة
والفضيلة والعزة ابو بكر يحيى باشا وصالح حنى باشا والشيخ
سيد الشناوى ومحمد حدى الفلكى بك رئيس محكمة مصر
الا ابتدائية الالهية سابقا)

٤٢١

حكم تاريخه اول مارس سنة ١٩٢٥

حجر . بله . عجز عن ادارة شؤون الشخص

القاعدة القانونية

ظهر من مناقشة المطلوب الحجر عليها انها
على جانب من البله وانما لا تعرف موقع الاطيان
التي تملكها فقرر المجلس الحسبى العالى توقيع

وحدو الحمل من ظروف وقرائن ومستندات
الدعوى ويقوم وصيا على الحمل بغير الاستعانة
بهذا الطريق الشرعى .

المجلس :

« حيث انه بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة
١٩٢٣ طلبت السيدة حواء هانم بنت صالح
اسلام المقيمة بشارع فتحى بنى سويف من
مجلس حسبي مديرية بنى سويف تعيينها وصياً
على الحمل المستكن المرزوق لها من زوجها
المرحوم عبد العزيز بك زين العابدين من
ايعان بندير بنى سويف المتوفى فى يوم ١٥
يوليه سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان المجلس الحسى المشار اليه قرر
بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٢٤ تعيين السيدة
حواء بنت صالح اسلام وصيا على الحمل المستكن
بها وعليها اخطار المجلس عند انفصاله

« وحيث ان حضرة صاحب المعالى وزير
الحقانية طعن فى هذا القرار بتاريخ ٢٠ يناير
سنة ١٩٢٥ بناء على تظلم كل من احمد بك زين
العابدين وعلى بك زين العابدين بعريضتهما
المقدمتين للوزارة بتاريخ ١٦ و ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ للاسباب الآتية :

اولا - لان دعوى الحمل انما ادعتها
الزوجة نكابة بياقي ورثة المورث اذ لو كانت
صادقة لما قبلت الصلح فيها معهم

ثانيا - لانه ليس للمجلس بعد ان قرر
استحضرها الانتقال لمحل اقامتها ان يعدل عن
ذلك ويقرر تعيينها وصية لمجرد دعواها

٤٢٢

حكم تاريخه اول مارس سنة ١٩٢٥
قاصر . وصى . بيع حاصلات شائعة . درجة
مسؤولية الوصى . اتحاد المصلحة .

الناصرة النافونية

اذا كان ملك الصغير شائعاً مع ملك الوصى
وباقى افراد العائلة وتولى الوصى بيع حاصلات
الاطيان الروك وتنج عن يمه خسارة بسبب
خارج عن ارادته فلا مسؤولية عليه ما دام لم
يثبت انه تصرف بسوء نية لأن الوصى ليس مكافئاً
بإعارة مصلحة القاصر زيادة على مصلحة نفسه
اطعن معالى وزير الحقانية بناء على تظلم متولى بك
حزبن وحضر عنه حضرة احمد محمد على الحامى الشرعى
نائباً عن حضرة الشيخ عبد الحميد شرف الدين الحامى
الشرعى . وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمود افندى
حامى سوكة وكيل النيابة بالاستئناف نمرة ١٤٩ سنة
٢٣ - ٢٤ دائرة حضرة صاحب المعالى احمد طلمت باشا
والهيئة السابقة)

٤٢٣

حكم تاريخه اول مارس ١٩٢٥

امراة حبلى . التحقق من الحمل . قسمة الميراث .
ادلة الاثبات .

الناصرة النافونية

اذا ادعت امراة الميت انها حبلى تعرض
على امراة ثقة او امرأتين فان لم يوقف على شئ
من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على
شئ من علامات الحمل يوقف نصيب ابنين .
على ان للمجلس الحسبى ان يكون اعتقاده فى

« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر عن المتظلمين حضرة الشيخ عثمان عبد الرحمن الفندى المحامى الشرعى — وحضر عن الوصية حضرة الشيخ حسن محمد المحامى نيابة عن حضرة عبد الهادى افندى طاهر المحامى وكيلها وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمود افندى حامى سوكة وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن حائز لشككه القانونى
« وحيث ان القرار المطعون فيه فى محله
للاسباب التى بنى عليها ويتخذها هذا المجلس اسبابا له فيتعين تأييده »

(طعن ممالى وزير الحفانية ضد الست حواء بنت صالح نمرة ٧٣ سنة ٢٤ - ٢٥ دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا واليهاء السابقة)

اكتفاء بصدقها فى قولها لأن الممول عليه شرعا هو وجوب توقيع الكشف على مدعية الحمل فقد جاء بالصحيفة ٦٦ من الجزء الاول من تكملة ابن عابدين طبعة اميرية سنة ١٢٩٩ نقلا عن العلامة الطحاوى مانصه — (قال الحموى فى الملتقط من كتاب الموارث اذا ادعت امرأة الميت انها حبلى تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شيء من علامات الحمل يوقف نصيب ابنين ونحوه عن ابن ابى سيف ومحمد

« وحيث ان الوزارة ترى ان كان ينبغى قبل التقرير بتعيين الوصى مع قيام هذه الشبهة على صحة الدعوى ان يتحقق المجلس من وجود الحمل عملا بالقول الممول عليه شرعا

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

وتحليلها فى مذكرة كناية تقدمت بعد المرافعة بناء على تصريح من المحكمة

٢ - اذا بنت المحكمة حكمها على اوجه كثيرة بينها فى حكمها بطريقة تفصيلية ومنها كونت رأبها واعتقادها فالطعن فى احد هذه الواجه مع عدم التعرض لباقي الواجه وبقاء هذه الواجه قائمة لا يميز التماس اعادة النظر

٣ - من المقرر قانونا ان التناقض فى الحكم الذى يسوغ قبول التماس اعادة النظر هو التناقض الذى يقع فى منطوق الاحكام لا فى الاسباب

٤٢٤

حكم تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥

التماس . غش . تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة .
الطعن فى احد اسباب الحكم . تناقض .
اسباب . منطوقه .

القاعدة القانونية

١ - لا يعتبر غشا مجيزا لقبول التماس اعادة النظر تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة وتأجيل النطق بالحكم اذا كان الخصم الذى قدم هذه المستندات سبق ان تمسك بها فى الجلسة علنا امام خصمه وحصلت المناقشة فيها

الوقائع

رفع الملتمس الاول ومورث باقى الملتسمين
 دعويين لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية طلبا في
 اولاهما الحكم بالزام احمد بك توفيق الحكيم
 بدفع مبلغ ٥٥٠ مائتا ٣٦٩٢ جيبها باقى من سنيين
 وطلبا في ثانيتهما الحكم بىطلان تقدير الاجرة
 المينة في عقد التأجير الرسمى المؤرخ في ٣ يوليه
 سنة ١٩١٩ واعتبار الاجرة الحقيقية مبلغ ٩٥٠
 قرشا صاغا عن كل فدان والمحاسبة بين الطرفين
 على هذا الاساس وان لم يحكم بهذا الطلب
 فليحكم بىطلان عقد التأيد جميعه الى اخر
 ما جاء بعريضة افتتاح الدعوى وقد قضى فيهما
 بالرفض فاستأنف المذكوران الحكيم وطلبا
 ان يحكم لهما بما طلباه امام محكمة اول درجة
 فتضى من هذه المحكمة فيهما بتاريخ ١٣ من مايو
 سنة ١٩٢٣ حضوريا بالتأيد والزمتهما بالمصاريف
 وبمبلغ الف قرش صاغ اتعاب محاماة لأحد
 افندى توفيق الحكيم .

فرغ الملتسمون هذا الالتماس عن الحكم
 الاستثنائي المشار اليه آنفا بتاريخ ١١ من يوليه
 سنة ١٩٢٣ طالبين قبول الالتماس شكلا
 والتقرير بالمدول عن الحكم المذكور للاربعة
 اوجه الواردة بعريضة الالتماس مع الزام الملتمس
 ضدهما بالمصاريف والاتعاب وحفظ جميع الحقوق
 ايا كانت خصوصا في مطالبتيهما بالتعويض .
 وبجلسة المرافعة صمم وكيلهم على هذه الطلبات
 ووعد بتقديم مذكرة بدفاعة كما طلب وكيل

الملتس ضده الاول رفض هذا الالتماس ووعد
 بتقديم مذكرة بدفاعة
 المحكمة :

« حيث ان اوجه الالتماس تلتخص فيما
 يأتى - اولا - وقوع غش من وزارة الاوقاف
 باتفاقها مع الملتمس ضده الاول بتقديم مستندات
 جديدة بعد المرافعة بكيفية لم تسمح الملتسمين
 من الاطلاع عليها وابداء دفاعهم عنها وقد
 أثرت على رأى المحكمة في حكمها هذا فضلا عن
 الغش في موضوع تلك المستندات بصرف
 النظر عن كيفية تقديمها - ثانيا - دعوى احمد
 بك توفيق كذبا بانه قبل العقد المتنازع عليه
 بتأثير السمسار وقد أثرت هذه الواقعة الكاذبة
 على رأى المحكمة في حكمها - ثالثا - تناقض
 جوهرى في اسباب الحكم لأن المحكمة بعد ان
 بحثت النزاع بين الطرفين على اعتبار ان احمد
 بك توفيق كان بصفته الشخصية وكان البحث
 بحثا مدنيا مستندا الى المبادئ الافرنسية عادت
 المحكمة وبحثت النزاع في موضوع عقد تأجير
 اطيان موقوفة صادرة من ناظر الوقف - رابعا
 الحكم بما لم يطلبه الملتسمون لاعتقاد المحكمة ان
 موضوع الطلب الاحتياطى هو طلب الحكم
 بتعويض الضرر الذى اصابهم من المزداد وتركت
 الحكم في الطلبات الاحتياطية التى قدموها الى
 المحكمة .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الاول فانه
 ثابت بمحضر جلسة المرافعة ان الوزارة تكلمت
 عن هذه المستندات وعلى الاخص عن تقرير

اللجنة الادارية بشأن تقدير قيمة الاطيان وكان احمد بك توفيق يرغب تأجيل القضية للاستعداد في الرد على مذكرة الملتسين . وهؤلاء بلسان وكيلهم عارضوا اشد المعارضة في التأجيل واكتفى وكيلهم بما قدمه من المذكرة ومستنداته فقررت المحكمة بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٢٣ بتأجيل نطق الحكم ثلاثة اسابيع مع تقديم المذكرات والمستندات لغاية ١٤ من مايو سنة ١٩٢٣ وقد قدمت هذه المستندات في الميعاد القانوني بعد اعلان الحافطة الوارد بها المستندات الى الملتسين وقد حصلت المناقشة فيها وتحليلها بكيفية مفصلة في المذكرة المقدمة من الملتس ضد الاول بعد اعلانها للملتسين تنفيذا لقرار المحكمة . وعلى هذا فلا يمكن ان يدعى بوقوع غش من الخصوم لتقديم تلك المستندات لان تقديمها والمناقشة فيها كان يعلم وباطلاع الملتسين وقد تمسكت الوزارة بالجلسة صراحة بتقرير اللجنة الادارية المشار اليه اتفا في الحكم وهم اکتفوا بمذكرتهم المطبوعة كما مر ذكره وهذا فضلا عن ان المناقشات دارت ايضا من نفس الملتسين في طلبات محمود بك رياض والحواجه انجيلو بشأن استئجار الاطيان .

« وحيث ان البحث في موضوع هذه المستندات هو رجوع الى البحث في الموضوع الذي فصلت فيه المحكمة بعد مناقشة الطرفين وليس ذلك من اوجه الالتماس ومن ثم

لا يلتفت الى ما ذهب اليه الملتسون من إعادة مناقشة تلك المستندات خصوصا وأن المحكمة لم تبين حكمها عليها فقط بل على اوجه اخرى كثيرة . بيينة تفصيلا في الحكم لتكوين رأيها واعتمادها فيتعين رفض هذا الوجه .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فإنه لا يستحق اقل التفات لان الواقعة المشار اليها بخصوص السمسار صحيحة مستندة الى ورقة رسمية وليس فيها غش من الخصوم فضلا عن ان الحكم لم يكن مبنيًا فقط عليها بل بني على اوجه كثيرة كما مر الذكر .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثالث فإنه من المقرر قانونا ان التناقض في الحكم الذي يكون مسوغًا لقبول الالتماس هو ما يقع في منطوقه وثابت ان الحكم المطعون فيه قضى برفض جميع طلبات الملتسين الاصلية والاحتياطية وليس فيه اى تناقض واما التناقض في الاسباب فليس من اوجه الالتماس هذا فضلا عن ان ما يدعيه الملتسون من وجود تناقض في الاسباب غير صحيح لان المحكمة بحثت العقد موضوع النزاع بين الطرفين من وجهة القواعد المدنية والفرنسية ومن جهة القواعد الشرعية لارتباطه بتأجير اطيان موقوفة وانتهت من هذا البحث ان العقد باطل من الجهتين فيكون هذا الوجه ايضا على غير اساس .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الرابع فإنه غير صحيح لان المحكمة عند البحث العقد موضوع

النزاع من جهة قواعد العدل رأت ان الملتزمين لم يصيبهم اى ضرر من دخولهم في المزاد ورسومه عليهم بالقيمة التي تزايدوا عليها لان الزائد بالنسبة اليهم كان مناسباً لقيمة أيجار المثل وكان هذا الاستنتاج للوصول الى تأييد عقد الأيجار الذي حرر عليهم وعدم اعتبار الاتفاق الذي عقده مع احمد بك توفيق الحكيم كما هو واضح من الاسباب كما أن المحكمة بعد أن رأت بطلان هذا الاتفاق رأت ايضاً من نتيجة ذلك رفض ما ترتب عليه من جميع طلبات المستأنفين سواء كانت اصلية أو احتياطية ولذا قضت المحكمة صراحة في اسباب حكمها وفي منطوقه برفض جميع طلبات الملتزمين الاصلية والاحتياطية وتأييد الحكيم المستأنفين وعلى هذا يرى بكل جلاء ان المحكمة لم تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو انها اغفلت الفصل في الطلبات الاحتياطية ويكون هذا الوجه على غير اساس ويجب رفضه ايضاً .

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض الالتماس والزام الملتزمين بالغرامة القانونية »

(التماس الحواجه جندى بشاى وورثة المرحوم ميخائيل ملطى وحضر عنهم حضرة الأستاذ مرقس افندى فهمى الحماي ضد احمد بك توفيق الحكيم بصفته ناظر اعلى وقف والده ومستحقاً وحيداً فيه ووزارة الاوقاف العمومية بصفته ناظرة على وقف المرحوم محمد بك توفيق الحكيم وحضر عن الاول حضرة الأستاذ عزيز بك خانكى الحماي . نمرة ٤٩ سنة ١٣٤١ قضائية دائرة جناب مستر برسيغال وحضرتى صاحبى العزة عطيه بك حسنى ومحمد بك مصطفى)

٤٢٥

حكم تاريخه اول مارس سنة ١٩٢٥
بطلان مراقبة . قضايا . موقوفة . قضايا . مشطوبة .

القاعدة القانونية

القضايا المشطوبة مثلها . مثل القضايا الموقوفة يسرى عليها حكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات التي تنص على انه اذا استمر انقطاع المرافعة مدة ثلاث سنوات فلكل من الاخصام ان يطلب الحكم ببطلان المرافعة لأن علة الحكم . وجوده في حالتين وهى اهمال الخصم السير في دعواه (استئناف الست دكتاد هانم وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد افندى حسن الحماي ضد سعادة سيف الله يسرى باشا ووزارة المالية وحضر عن الاول حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى الحماي . نمرة ١٤٩٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة عطيه حسنى بك وعبدالعزيز محمد بك ومراد وهيب بك)

٤٢٦

حكم تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥
مسؤولية . رى . استيلاء أحد المتقنين على كل المياه . تعويض . تقديره . اختصاص المحاكم .

القاعدة القانونية

١ - اذا كان لشخصين حق الرى من ترعة ما تجاوز أحدهما الحد واستولى على المياه كلها اضراراً بحق الشخص الآخر كان مسئولاً عن الضرر الذى لحق بالمالك الآخر .
٢ - ان تقدير التعويض عن هذا الضرر هو من اختصاص المحاكم الالهية ولا تنطبق على

ان يحتاط ويأخذ التأمينات اللازمة ثم اهل توقيع الحجز على الحاصلات الزراعية تأميناً لسداد المستحق من الايجار فتعذر عليه تحصيل المستحق من الايجار وتأخر بسبب ذلك عن صرف الاستحقاق للمستحقين وكان الواقف شرط عليه ان لا يؤثر للمأطل ولا لمن يعسر استخلاص الاجرة منه كانت المسؤولية واقعة على الناظر شخصياً (استئناف الست امية هاتم كريمة محمد بك بليغ وناظرة وقفه وحضر عنها حضرة الاستاذ السيد بك صالح الحماي ضد الست لييه هاتم كريمة المرحوم محمد بك بليغ وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد نجيب براده بك الحماي . نمرة ٢٢١ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والزة ابو بكر يحيى باشا وزكى برزى بك ومصطفى محمد بك)

٤٢٩

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥
رهن . عدم تجزئة . متناهما . دفع دين الغير .
الرجوع به . نية التبرع .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر قانوناً ان الرهن لا يتجزأ .
بمعنى ان الرهن يقع مثلاً في مجموعه على كل جزء من العين المرهونة تبعاً للبداً المقرر الذى من مقتضاه ان ينصب الرهن العقارى على كل مجموع الاعيان المرهونة وعلى كل جزء من اجزائها

٢ - لكل من دفع ديناً مطلوباً من الغير ان يطالبه به حتى ولو كان الدفع بدون اكراه ما لم يحصل الدفع بنية التبرع للمدين لغرض ابراء ذمته مجاناً تجاه دائته

مثل هذه الدعاوى المادتان ٢٩ و ١٠ من لائحة الترع والجسور لأن هاتين المادتين خاصتان بحالة طلب انشاء مسقة حديثة أو توسيع مسقة وجدت غير كافية

(استئناف محمد بك زكى وحضر معه حضرة الاستاذ محمود افندى فهمى جندية الحماي ضد محمد مبروك وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك الديوانى الحماي نمرة ١٦٠٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرني صاحي العزة عطيه بك حسني ومحمد مصطفى بك)

٤٢٧

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٥
استئناف . رفته لمحكمة غير مختصة . تصحيحه .

القاعدة القانونية

رفع شخص استئنافاً عن حكم في الميعاد .
ولكنه رفته لمحكمة غير مختصة ثم فطن الى خطئه فرفع استئنافاً آخر ولكن بعد الميعاد
فالاستئناف الاول لا يحفظ له حقه في الميعاد

(استئناف امين بك شلقامى وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى مصطفى نائباً عن حضرة الاستاذ شفيق افندى حنا ضد توفيق بك دوس الحماي وحضر عنه حضرة الاستاذ وهيب دوس افندى الحماي . نمرة ١٥٤٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والزة ابو بكر يحيى باشا وزكى برزى بك ومصطفى محمد بك)

٤٢٨

حكم تاريخه ٣ مارس ١٩٢٥
وقف . ناظر . اجارة . مستأجر معسر .
اهمال الناظر . مسؤوليته

القاعدة القانونية

اذا اجر الناظر اطيان الوقف لشخص بدون

٣ - يؤخذ من قواعد القانون المدني المصري وعلى الاخص نص المادة «٥٩٣» احقية الاجنبي واصلع اليد في مطالبة المدين الاصلى بكافة المبالغ المدفوعة منه زيادة على ما هو مكلف به بمقتضى عقد الشراء مهما كان سبب الدفع (استئناف الست حميد كريمة - الم بكير عن نفقها وبصفتها ولىة على اولادها القصر وحضر عنها حضرة الاستاذ مينا بك اسكندر الحامى ضد ورثة المرحوم محمد بك شاكر الغمراوى وحضر عنهم حضرة الاستاذ حزين افندى سعد الحامى وحضرة مصطفى افندى الحكيم بطريق وكالته عنهم . نمرة ٥٩٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وعلى جلال بك)

الاستئناف عليه في جلسات التوزيع بدون ان يتمسك بفوات ميماد الاستئناف لا يترتب عليه صحة الاستئناف المرفوع بعد الميماد .

(استئناف ورثة المرحوم الشيخ اسماعيل سليمان وحضر عنهم حضرة الاستاذ دزى افندى استينو ثابا عن حضرة الاستاذ احمد بك الديوانى الحامى ضد هانم احمد حسب الله سليمان وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى زكى على الحامى ثابا عن حضرة الاستاذ مصطفى الشوربجي افندى الحامى . نمرة ٢٦٨ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرات اصحاب العزة شاكر احمد بك وعبد العزيز محمد بك ورماد وهبه بك)

٤٣١

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٥
استئناف . اعلان الحكم . جريان الميماد .
بالنسبة الى المعلن اليه دون المعلن .

القاعدة القانونية

يترتب على اعلان الحكم جريان ميماد الاستئناف بالنسبة الى الخصم الذى اعلن اليه الحكم دون الخصم الذى اعلن الحكم . والشارع المصرى فرق بين القانون المختلط والقانون الاهلى في هذه المسألة . قبل اول ديسمبر سنة ١٩٢٣ كان القانونان متحدين في النص ولكن الشارع المصرى عدل المادة « ٣٩٨ » من قانون المرافعات المختلط فجعل اعلان الاحكام يترتب عليه جريان ميماد الاستئناف بالنسبة الى الخصم الذى اعلن الحكم والى الخصم الذى اعلن اليه الحكم . أما القانون الاهلى فبقى على حاله ولو كان الشارع اراد ان يوحده القاعدة في القانونين

٤٣٠

حكم تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢٥
استئناف . ميماد . ستين يوما كاملة .
يوم الاعلان . احتسابه . نظام عام .

القاعدة القانونية

١ - قضت المادة « ٣٥٣ » من قانون المرافعات بان (الميماد الذى يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم اذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية) فالستون يوما يجب ان تبدأ من يوم اعلان الحكم بمعنى ان يوم الاعلان يحسب من الستين يوما . لان القانون لم ينص على ان الستين يوما تكون كاملة

٢ - ان المحافظة على المواعيد القانونية من النظام العام فتحكم به المحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى ولو لم يتمسك به الاخصام . فحضور

لسكان عدل المادة « ٣٥٣ » اهل كما عدل
المادة « ٣٩٣ » مختلط

المحكمة :

« بما ان الاسطى محمد حسن المعارجى
رفع هذه الدعوى الى محكمة مصر على الخواجه
خليل كافورى مدعى ان المدعى عليه باع له بعقد
في ١٤ مايو سنة ١٩٢٠ مخرطة ١٢ قدم وثقاب
حديد بكر يبلغ ١٣٠ جنيتها مصرى استلمه المدعى
عليه وصرح للمدعى بالتوجه هو أو من ينوب
عنه الى اصوان لاستلام الآلتين المبيعتين من
وكيله حنا القسيس في بحر اسبوع من العقد
فأرسل المدعى اسطى براد ومعه ثلاثة رجال
وبعد مدة عاد المندوبون بدون استلام لان وكيل
المدعى عليه امتنع عن التسليم ثم انذر المدعى عليه
في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وقد نال المدعى
ضرر كبير يقدره بمبلغ ٢٠ جنيتها يومياً غير انه
يكتفى الآن بمبلغ ٢١٠ قرش فيكون جملة ما
يطلبه ٤٠٠ جنيه وطلب الحكم على المدعى عليه
بالزامه بأن يدفع له ٤٠٠ جنيه منها ٢٣٠ جنيه
ثن الآلتين المبيعتين و ٦٠ جنيتها مصاريف والباقي
تعويض والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم
بالنفاذ المؤقت

« وبما ان المدعى عليه قال في المحكمة
الابتدائية انه باع المثقاب والمخرطة وقبض الثمن
١٣٠ جنيتها وكانت المخرطة والمثقاب موضوعين
بأصوان في ورشته وكان شخص اسمه قناوى

عبد المولى مستأجرها بما فيها المدد وفهم المدعى
باحتمال وجود نزاع قبيل الشراء مع النزاع ولما
حصل النزاع عرض المدعى على المدعى عليه
الثمن فلم يقبله

« وبما أن محكمة مصر في ٢ يناير سنة
١٩٢٣ حكمت بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى
١٨٥ جنيتها وهو الثمن ١٣٠ جنيتها وتعويضاً
لارساله لاصوان من يستلم ولحرمانه من الارتفاع
قدرته بمبلغ ٦٠ جنيتها يخصم من ذلك مبلغ ٥
جنيهاً دفعا المدعى عليه للمدعى بالجملة
وشملت الحكم بالنفاذ

« وبما انه في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ استأنف
الاسطى محمد حسن المعارجى هذا الحكم طالباً
قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع
للمستأنف عليه ٢١٠ جنيتها علاوة على ما حكم به مع
الزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماة
وبما أن المستأنف عليه دفع بمذم قبول
الاستئناف شكلاً لان الحكم المستأنف اعلنه له
المستأنف في ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ واستأنفه في
٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ مع ان المادة ٣٥٢
مرافعات اوجدت ميعاداً للاستئناف وهذا العلم
حصل للمستأنف باعلان الحكم ولا يمكن التمييز
بين المعلن والمعلن اليه وأنه صدر من احدى
دوائر هذه المحكمة بأن المستأنف بعد مضي
ميعاد الاستئناف يكون استئنافه غير مقبول اذا
كان هو اعلن الحكم المستأنف

«وبما أن المستأنف يطلب رفض الدفع الفرعى لان حكمة القانون في وجوب اعلان الحكم ليس علم المعلن اليه بما جاء في الحكم وهذا لا يضيع المدة المقررة قانونا والحكم المقدم اثباتا لنظرية المستأنف عليه مخالفة للقانون

» وبما ان هذه المحكمة أمرت بضم الدفع الفرعى الى الموضوع

» وبما ان المستأنف قال انه لم يحكم لنا بالتعويض بل بالتمن فقط ونحن قدرنا مكسبا بمبلغ جنهين كل يوم

» وبما ان المستأنف عليه قل انه لم يحصل ضررا وقد اتفق المستأنف معنا على أن قاضى المتعرض وفعلا قاضيناه ورفعنا الدعوى وبعد اربعة اشهر ورد لنا انذاره فرددنا عليه بأن ينتظر حتى تم القضية او يأخذ تقوده لكنه بعد سنة ونصف رفع هذه الدعوى

» وبما أنه عن الدفع الفرعى فانه في ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ أعلن المستأنف محمد حسن المايرجى الحكم المستأنف للمستأنف عليه خليل كافورى وفي الاعلان ما نصه (مع حفظ حق الطالب في الاستئناف بخصوص التعويض)

» وبما ان العمل في المحاكم الاهلية على ان ميعاد الاستئناف مقيد لحق المعلن اليه لا المعلن فمن اعلن خصمه بحكم حافظا حقه في الاستئناف ثم استأنف بعد الستين يوما من تاريخ الاعلان فاستئنافه مقبول كما هو ظاهر

عبارة المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات الاهلى « وبما انه لهذا لم يذكر المستأنف عليه الا حكما واحدا اصدرته احدى دوائر هذه المحكمة موافقا لرأيه مخالفا لسائر افضية المحاكم

» وبما ان افضية المحاكم المختلطة الآن على خلاف المحاكم الاهلية ولا تقبل استئناف المعلن للحكم بعد ميعاد الاستئناف لكر سبب هذه الا افضية حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩٨ مرافعات التي زيدت في اول ديسمبر سنة ١٩١٣ وقبل ذلك التاريخ كانت المادة ٣٩٨ موافقة للمادة ٣٥٣ من القانون الاهلى وكانت احكام المحاكم مختلطة واهلية متحدة في قبول استئناف المعلن بعد الميعاد من ذلك عدد ١٣ تحت مادة ٣٥٢ جلاد و ٢ تحت مادة ٣٧٨ بوريل وعدد ٣٩٠ من افضية المحاكم المختلطة من سنة ١٨٨٩ - سنة ١٨٩٨

» وبما انه لهذا حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بانه لا يجوز الارتكان الى احكام قانون اول ديسمبر سنة ١٩١٣ الذى عدل المادة ٣٩٨ فيما يتعلق بحكم اعلن قبل نشر ذلك القانون كما في عدد ٤٩٠ من كتاب افضية المحاكم المختلطة في العشر سنين ١٩٠٨ - سنة ١٩١٨

وبما ان قانون المرافعات الفرنسى في المادة ٤٤٣ جعل للمستأنف عليه ان يستأنف استئنافا فرعيا في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو بعد ان يصدر منه اعلانا لخصمه

في مقابل الاصلاحات التي قاموا بها لا تصلح لأن تكون اساسا لدعوى شفعة. لأنه ليس من المقبول ولا من العدل ان ينتفع الشفيع بالثمن الاسمي الذي ذكر في عقد البيع مع انه ليس مقابل القيمة الحقيقية للارض

(استئناف شيخ العرب ابو حلفاية المجدوب وحضر عنه حضرة نا محمد افندي حسن واهيل افندي رطل المحامين ضد ابو عجيبة موسى وآخرين وحضر عنهم حضرة محمد افندي زكي على المحامي ومديرية المنيا ولم يحضر عنها احد . نمرة ٧٨٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة محمد مصطفى بك)

٤٣٣

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٥

مستخدم . رفت . توريض . مقدار .

القاعدة التأنيونية

اذا فصل المخدم مستخدمه فجأة ولم يعطه مهلة للبحث عن عمل آخر جاز للمحكمة ان تحكم على المخدم بدفع مرتب سنة اذا ثبت لها من ظروف ووقائع الدعوى ان المخدم وعد مستخدمه باستمراره في الخدمة مدة سنة في مقابل قبول المستخدم التساهل في بعض حقوقه

(استئناف كورك اصادوريان المهندس وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز بك خانكي الحاي ضد احمد فؤاد عزت باشا عن نفسه وبصفته مديراً لدائرة حضرات ورثة المرحوم عبد الله باشا عزت ووكيلا عنهم وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن افندي الطوبى المحامي نمرة ٨٥٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وصاحب العزة عطيه بك حسنى ومحمد بك مصطفى)

» بما ان احكام المحاكم الفرنسية الا حكام منفردا تقضى بان من اعلن الحكم لا تجرى عليه قاعدة ميعاد الاستئناف من تاريخ اعلانه بل تبقى مع هذا الاعلان ان يعلنه خصمه ايضاً حتى يحسب ميعاد الاستئناف من اعلان ذلك الخصم وهذه الاحكام مبنية على الاصل ان الانسان لا يسقط حقه يده - (راجع دالوز تعليقات على قانون المرافعات مادة ٤٤٣ من عدد ٧٩٤ - ٧٩٨ » وبما انه لهذه الاسباب يتعين رفض

الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً

» وبما انه عن الموضوع فان الحكم المستأنف في محله للاسباب التي بنى عليها .

(استئناف الاسطى محمد حسن المبرجى وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي حمدي صبح المحامي ضد الحاجة خليل كافورى وحضر عنه حضرة الاستاذ يوسف بك آصاف المحامي نمرة ١٠١٥ سنة ٤٠ قضائية دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وعلى بك جلال)

٤٣٢

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٥

شفعة . بيع اطيان الحكومة . لمن اصلحها . ثمن مخفض .

القاعدة القانونية

قضت المادة الخامسة من قانون الشفعة بأنه لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعة فالبيع الصادر من الحكومة لبعض الاشخاص الذين اصلحوا اطيانها وتساهلت معهم الحكومة في الثمن تساهلاً كبيراً

قضايا المحاكم الكلية والخزنية

٤٣٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٥

دفع فرعى . طلب التأجيل للاستعداد . لا سقوط

القاعدة القانونية

طلب التأجيل للاستعداد لا يعتبر دفعا ولا يعد كذلك من الطلبات التي تمس الموضوع .
لانه كما يصح أن يكون طلب التأجيل للاستعداد مقصودا منه الاستعداد في موضوع الدعوى يصح ايضا ان يقصد به الاستعداد في ابداء الدفع مثل هذا الطلب اذا ابداه المدعى عليه في اول جلسة بدون ان يحفظ لنفسه الحق في ابداء دفع فرعية لا يترتب عليه سقوط حق الدفع بعدم الاختصاص في الجلسات التالية

(استئناف عزيز بك ضد حسن افندي فؤاد نمرة ١٠٠ استئناف مدنى جزئى سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود بك جعفر ومحمد نصار بك وسابا حبشى بك)

٤٣٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥

تنفيذ . اختصاص . اسباب الاحكام . جزء من الحكم . قوة الشيء المحكوم فيه . تنفيذ الاحكام اعتمادا على الاسباب والمنطوق مما . اشكال في التنفيذ . تخلف واقع الاشكال . طلب استمرار التنفيذ في غيبته . ليس طلبا جديدا . تنفيذ كلى . تنفيذ جزئى

القاعدة القانونية

١ - من المبادئ المقررة قضاء وعلما أن

الاصل في تنفيذ الاحكام ان كل محكمة تختص بتنفيذ احكامها وبالنظر والفصل فيما ينجم عن ذلك التنفيذ من المنازعات لكى تضمن تلك المحكمة تنفيذ ما اصدرته من الاحكام حتى لو كان التنفيذ حاصلًا في دائرة محكمة أخرى

٢ - ان الاسباب جزء اساسي من اجزاء الحكم . وجميع اجزاء الحكم يكمل بعضها بعضا ويفسر بعضها بعضا وينور بعضها بعضا وجميعها تؤدي الى تحديد معنى المنطوق ومرماه وبيان النقط التي يعتبر الحكم قد فصل فيها فصلا نهائيا بحيث لا يمكن الرجوع الى المنازعة فيها من جديد . حتى انه في بعض الاحيان تكون اسباب الحكم جزء لا يتجزأ من المنطوق ويكون لها مثله قوة الشيء المحكوم فيه فاذا قضى حكم ابتدائي بفسخ عقدا جارة وتسليم الاطيان المؤجرة الى المؤجر ثم قضت محكمة ثالثة بدرجة بالغاء هذا الحكم وبعدم اختصاص محكمة اول درجة وذكرت في اسباب حكمها ان الغاء هذا الحكم يترتب عليه بطلان الاجراءات السابقة دون ان تذكر ذلك في منطوق حكمها كان للمستأنف الحق في طلب اعادة يده على الاطيان كما كانت ولولم تنص المحكمة في منطوق حكمها بأعادة يده على الاطيان

٣ - اذا رفع شخص اشكالا في تنفيذ

حكم ثم لم يحضر في الجلسة جاز لخصه أن يطلب في غيبته من المحكمة أن تحكم علاوة على رفض الاشكال الاستمرار في التنفيذ لان طلب الاستمرار في التنفيذ ليس طلباً جديداً بل هو من مستلزمات رفض الاشكال وهو داخل في هذا الطلب بطريقة ضمنية

٤ - ان اجراءات التنفيذ قابلة للتجزئة فإذا قضى حكم بتسليم اطيان ومبان وبعد تمام تسليم الاطيان رفع اشكال فان الاشكال يكون عن الجزء الذي لم يتم التنفيذ به . لان المبدأ القانوني الصحيح هو ان الاشكال في التنفيذ يكون مقبولا الى ان يتم التنفيذ بأمله او في جزء كامل منه قبل رفع الاشكال . فإذا وقع جزء من التنفيذ فان الاشكال يكون غير مقبول عن الجزء الذي تم تنفيذه

المحكمة :-

عن المعارضة

بصحيفة رقمية ٣١ يناير سنة ١٩٢٥ رفع المعارضان اشكالا عن محضر التنفيذ مع التسليم المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ المحرر بمعرفة محمود افندي فهمي المحضر تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بهيئة مستأنفة بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ القاضي بالغاء حكم محكمة عابدين الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وطلباً للاسباب المذكورة بها القضاء بصفة مستعجلة بقبول الاشكال والغاء المحضر المذكور والتزام المستشكل ضدّها

بالمصاريف ولم يقيد اشكاليهما وقيد المستشكل ضدّها

وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ قضت هذه المحكمة غايباً بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع برفضه وبصفة محضر التنفيذ المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ واحقية المستشكل ضدّها بالاستمرار في التنفيذ لاستلام المباني والمواشي وسائر ما سبق استلمه منها ناظر الوقف من قبل والزمّت رافعي الاشكال بالرسوم والمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش اتعاب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بالنسخة الاصلية وبصحيفة رقمية ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ عارض المعارضان في الحكم المذكور وطلباً لغاء الحكم الغيابي الذي صدر في ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ وقبول هذا الاشكال والغاء ورقة ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ التي تمحورت على انها محضر تسليم والامر بأيقاف كل اجراءات التنفيذ على حكم ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ مع الزام المعارض ضدّها بالمصاريف والالتاب وبمجلس المرافعة دونت اقوال الطرفين بالمحضر

عن التظلم

بصحيفة رقمية ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ قال المتظلمان أن التظلم ضدّها استصدرا امراً بانتداب محمود افندي فهمي سعد المحضر بمحكمة عابدين الجزئية للقيام بتسليم ٢ سهم ٢٠ قيراط ٥٨٦ فدان سبق تسلمت للمتظلمين تنفيذاً لحكم محكمة عابدين الرقم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤

وبما ان الامر المذكور صدر بناء على غش
الاخصام لذلك رفا هذا التظلم للحكم بالغاء الامر
الصادر من حضرة رئيس المحكمة بما ترتب عليه
من الاثار القانونية مع الزامها بالمصاريف
والاعتاب. ويجلس المرافعة دونت اقوال الطرفين
في التظلم ودونت بالمحضر
المحكمة :

« حيث ان التظلم والمعارضة المذكورين
مرتبطان ببعضهما لوحدة الموضوع الذي رفا
بشأنه ولاتحاد الغرض الذي يرميان اليه

» وحيث ان رافعي التظلم والمعارضة بنيا
تظلمهما ومعارضتهما على حجج واسباب وردت
في عريضتي التظلم والمعارضة وفي مرافعة حضرة
وكيلهما وفي المذكرة التي قدمها وهذه الحجج
والاسباب تتلخص في الالوجه الاتية :

اولا - ان تنفيذ الحكم واقع في دائرة
اختصاص محكمة طنطا خارجا عن دائرة اختصاص
محكمة مصر لان الاطيان التي قام النزاع بشأنها
كأنة بالمحلة والمختص باصدار الاوامر على
العرائض فيما يختص بدائرة محكمة طنطا هو رئيس
محكمة طنطا لارئيس محكمة مصر

« ثانيا - ان ما ينفذ من الاحكام هو
منطوقها دون سواء . وانه لا يجوز بحال تصحيح
أو تكملة هذا المنطوق بالرجوع الى الاسباب
لأن التنفيذ يقع على المنطوق لا على الاسباب
وقد كان منطوق الحكم الذي قام النزاع بشأن

تنفيذه سليبا حيث فصل ذلك الحكم في نزاع
قام حول مسألة الاختصاص بان قضى بالغاء
حكم محكمة عابدين وبعدم اختصاص قاضي
الامور المستعجلة بمحكمة عابدين الجزئية بنظر
الدعوى ولم تأت عبارة ابطال كافة الاجراءات
التي ترتبت على الحكم الابتدائي الا في حيثيات
الحكم لا في منطوقه ولذا لا يمكن التسليم بموجبه
بل لا بد من الرجوع الى التسليم بدعوى
موضوعية عادية مبتدأة تتناول بحث مركز
الخصوم في طلب الاستلام ولا يكفي في ذلك
الرجوع الى قاضي الامور الوقية أو محكمة
الاشكال

« ثالثا - ان الحكم المعارض فيه اشتمل
على خطأ حيث قضى في الاشكال في غيبة
المستشكين بأحقية المستشكل ضدهما في
الاستمرار في التنفيذ لاستلام المباني والمواشي
على ان هذا الطلب الذي قدم في غير مواجهة
المستشكين طلب جديد لم يعلن اليهما ولم ترفع
به دعوى ضدهما

رابعا - ان الحكم المعارض فيه استند
على ان المحضر حرر ورفعه بتاريخ ٢٧ يناير سنة
١٩٢٥ سماها محضر تسليم قال فيها انه سلم
اطيان العزبة مع ان الواقع هو انه لم يحصل
تسليم مطلقا وانما ذهب المحضر الى دوار العمدة
وحرر فيه تلك الورقة على خلاف الحقيقة

خامسا - ان الحكم المعارض فيه بني

على انه ذكر في محضر التسليم ان المحضر توجه الى الاطيان المراد تسليمها وسلمها فعلا الى المستشكل ضدهما بدون ان يتعرض له احد ولذلك يكون الاشكال الذي رفع بعد تمام التسليم غير مقبول . مع ان اجراءات التنفيذ في مجموعها غير قابلة للتجزئة وار التسليم لم يتم بالنسبة لباقي العزبة وبالنسبة للمواشي

« وحيث انه يتعين بحث هذه الالوجه ومناقشتها الواحد بعد الآخر

عن اليوم الاول

« حيث ان رافعي التظلم والمعارضة يذهبان الى ان محكمة طنطا هي المختصة بالامر بتنفيذ الحكم دون محكمة مصر لان الاعيان التي طلب التنفيذ عليها واقعة في دائرة اختصاصها لافي دائرة اختصاص محكمة مصر

« وحيث ان هذا القول غير صحيح لأن من المبادئ المقررة قضاء وعلم ان الاصل في تنفيذ الاحكام ان كل محكمة تختص بتنفيذ احكامها وبالنظر فيما ينجم عن ذلك التنفيذ من المنازعات لكي تضمن تلك المحكمة تنفيذ ما اصدرته من الاحكام حتى لو كان التنفيذ حاصل في دائرة محكمة اخرى . (راجع كتاب عبد الحميد ابو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ بند ٢١٦ صحيفة ١٣٢ والبانديت الفرنسية تحت لفظة تنفيذ الاحكام بند ٤٧٦ وما بعدها صحيفة ٧٠٢ من الجزء الثلاثين)

« وحيث ان هذا المبدأ مستفاد ضمنا من نص المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات الاهلي التي تقابل المادة ٤٣٩ من القانون المختلط والمادة ٥٥٤ من القانون الفرنسي حيث لم تعط تلك المواد للمحكمة الجزئية الواقع في دائرتها محل التنفيذ اختصاصا الا في اشكالات التنفيذ التي تستدعي اجراءات وقفية نحم الاسراع في اتخاذها ونصت المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات الاهلي على ان الاشكالات التي تتعلق باصل الدعوى يرفع امرها الى المحكمة التي اصدرت الحكم والمفهوم من عريضة الاشكال التي رفعها المعارضان امام هذه المحكمة انهما يسلمان بهذه النظرية والا لكانا رفعنا الاشكال امام المحكمة التي في دائرتها محل التنفيذ

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه

غير وجيه

عن اليوم الثاني

« حيث ان الوجه الثاني الذي تمسك به رافعا التظلم والمعارضة هو ان ما ينفذ من الاحكام هو منطوقها دون سواء وانه لا يمكن الرجوع في التنفيذ الى الاسباب وانه لم ينص في منطوق الحكم الذي قام النزاع حول تنفيذه على ابطال الاجراءات التي ترتبت على الحكم الابتدائي بل جاء ذلك في الحثيات ولذلك لا يمكن تسليم الاطيان التي طلب استلامها الا بحكم اخري صدر في دعوى موضوعية مبتدأة

وحيث انه يتعين تقد هذا القول لمعرفة
درجته من الخطأ أو الصواب

« وحيث انه مع التسليم بوجهة نظري
التظلم والمعارضة في ان ما يتقد من الاحكام
هو منطوقها فانه لا يمكن التمثي معها في انه
لا يجوز تكملة المنطوق بالرجوع الى الاسباب
لانه من المقررات الاسباب جزء اسامي من
اجزاء الحكم وان جميع اجزاء الحكم تكمل
بعضها بعضا وتفسر بعضها بعضا وتور بعضها
بعضا وجميعها تؤدي الى تحديد معني المنطوق
ومرماه وبيان النقط التي يعتبر الحكم قد فصل
فيها فصلا نهائيا بحيث لا يمكن الرجوع الى
المنازعة فيها من جديد (راجع كتاب لاكوست
Lacoste في قوة الشيء المحكوم فيه البنود ٢٢٦
و ٢٢٧ و ٢٢٨ صحيفتي ٩٢ و ٩٣ من الطبعة
الثالثة سنة ١٩١٤ والبانديكت تحت لفظة قوة
الشيء المحكوم فيه البنود من ٣٦٠ و ٣٨٥
صحيفة ٤٥١ من الجزء السابع عشر

« وحيث انه من المجمع عليه ان الحيثيات
تكمل المنطوق وتفسره (راجع حكم محكمة
النقض الفرنسية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ في
سيريه ١٩٠٠ - ١ - ٢١٥) فضلا عن انها في
بعض الاحيان تكون جزء لا يتجزأ من المنطوق
وعندئذ تكون لها قوة الشيء المحكوم فيه (راجع
لاكوست في البنود التي قدمت الاشارة اليها
« وحيث انه فوق هذا فانه من الثابت

فها وقضاء ان القانون لم يوجب استعمال عبارات
اصطلاحية في صوغ منطوق الاحكام ولذا
فالعبارة فيها بتقصدها ومعناها لا بالفاظها ومبناها
ويترب على ذلك انه قد يكون قضاء الحكم
في بعض تقط النزاع القائم بين الخصوم ضمنا
كما يكون صريحا وتعتبر تلك النقط قد بت
فيها نهائيا بحيث لا يمكن الرجوع الى المنازعة
فيها بدعوى جديدة بل يمكن تنفيذ الحكم
بالنسبة لما قضى به فيها ضمنا (راجع لاكوست
بند ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ تحت عنوان الاحكام
الضمنية صحيفتي ٩٦ و ٩٧ من الطبعة الثالثة)
ومن المسلم به بناء على ذلك ان الحكم يعتبر قد
قضى ضمنا في جميع مستلزمات نصوص منطوقه
الحمية

« وحيث تطبيقا لهذا المبدأ نظرت محكمة
النقض الفرنسية بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٨٦٤
قضية حكم فيها قضى المصالحات في دعوى
استرداد حيازة رفض دفع فرعي لعدم وجود
صفة لاحد الاخصام في التقاضي وبهدم حائط
وأمر بالنفاذ المعجل فهدم المحكوم له الحائط الا
ان المحكوم عليه رفع استئنافا عن ذلك الحكم
طلب فيه الغاء حكم قاضي المصالحات ورفض
الدعوى بناء على الدفع الذي سبق ان قدمه الى
ذلك القاضي بان خصمه لا صفة له في رفع
الدعوى قبلت المحكمة الاستئنافية هذا الدفع
وحكمت بالغاء الحكم المستأنف لعدم وجود

صفة تبيح للمحكوم له رفع الدعوى - وقد قضت محكمة النقض في هذه القضية بان حكم المحكمة الاستئنافية الذي قضى ضمنا بارجاع مركز الخصوم الى ما كان عليه قبل رفع الدعوى وانه يستلزم اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور حكم قاضى المصالحات أى اعادة الخاطئ التى حكم ذلك القاضى بهدمها وهدمت فعلا بناء على حكمه (يراجع ذلك Arrêt Bourquaray فى دالوز الدورى سنة ١٨٦٤ الجزء الاول صحيفة ١٧٢)

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الذى قام النزاع بشأن تنفيذه فى القضية الحالية وتطبيق المبادئ القانونية التى سبق تفصيلها يتبين ان الحكم المذكور قضى بالغاء الحكم الذى صدر من قاضى الامور المستعجلة بمحكمة عابدين وبعدم اختصاصه بنظر دعوى فسخ عقد الایجار وقد قضى فى حثية من حيثياته على ابطال جميع الاجراءات التى ترتبت على ذلك الحكم

« وحيث انه فضلا عن ان هذه الحثية بناء على ما تقدم تفسر المنطوق تفسيراً جلياً فان ذلك المنطوق فى حد ذاته قضى حتماً بطريقة ضمنية باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور حكم قاضى الامور المستعجلة الذى انقضى لأن النص على الغاء ذلك الحكم يترتب عليه حتماً القضاء بابطال جميع اجراءات التنفيذ التى انبنت عليه

« وحيث انه لذلك يكون ما ذهب اليه رافعا للتظلم والمعارضة فى ان الحكم ينص باعادة التسليم وانه يجب الرجوع الى مسألة التسليم بدعوى جديدة مبتدأة مبني على الخطأ لان الحكم قضى ضمنا فى مسألة اعادة التسليم ولا يمكن رفع دعوى جديدة عن ذلك الموضوع وطرحه على بساط المناقشة والنزاع لان فى ذلك اخلال بمبدأ قوة الشئ المقضى به نهائياً

عن الوجه الثالث

« حيث ان الوجه الثالث الذى يستند عليه رافعا للتظلم والمعارضة هو ان الحكم الذى صدر غيايباً فى الاشكال اشتمل على خطأ لانه قضى فى غيبة المستشكلين باحقية المستشكل ضدهما فى الاستمرار فى التنفيذ لاستلام المباني والمواشى مع ان هذا طلب جديد لم يقدم فى مواجهة المستشكلين

« وحيث ان هذا غير صحيح لان الاستمرار فى التنفيذ ليس طلباً جديداً بل هو من مستلزمات رفض الاشكال وهو داخل فى ذلك الطلب بطريقة ضمنية ولا يمكن المعارضين أن ينازعا فى احقية المستشكل ضدهما فى طلب رفض الاشكال الذى رفعه المعارضان ولم يقيداه ولم يحضرا فى الجلسة التى نظرفيها

« وحيث ان لذلك يكون هذا الوجه مبني على تمسك غير جائز بحرفية الالفاظ دون معناها

عن الوجه الرابع

« حيث ان الوجه الرابع الذى يتمسك به رافعا التظلم والمعارضة بنى على ان المحضر حرر ورقة تاريخها ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ أدعى فيها بأنه سلم الاطيان على خلاف الواقع »
« وحيث ان الورقة التى يشيرا اليها رافعا التظلم والمعارضة هما محضر تسليم حرر من موظف عمومي مختص بتحريره ولذا فهو حجة بما ورد فيه ولا يمكن الطعن فيه بمجرد انكار الوقائع التى اشتمل عليها لان القانون قصر ما يمكن ان يوجه اليه من النقد على الطعن فيه بالتزوير »

عن الوجه الخامس والآخر

« حيث ان هذا الوجه بنى على ان الحكم المعارض فيه بنى على ان الاشكال غير مقبول لرفعه بعد تمام تسليم الاطيان مع أن اجراءات التنفيذ فى مجموعها غير قابلة للتجزئة وان التسليم عند رفع الاشكال لم يكن تم بالنسبة للمباني والمواشى »

« وحيث انه لا يمكن التسليم بنظرية رافعي المعارضة من ان اجراءات التنفيذ غير قابلة للتجزئة لان المبدأ القانوني الصحيح هو أن الاشكال فى التنفيذ يكون مقبولا الى ان يتم التنفيذ أوجزه كامل منه قبل رفع الاشكال فاذا وقع جزء من التنفيذ فان الاشكال يكون غير مقبول عن ذلك الجزء (راجع كتاب طرق

التنفيذ والتحفظ لعبد الحميد ابوهيف بك بسند ٢٤ صحيفة ١٢٦)

« وحيث ان تسليم الاطيان جزء كامل من التنفيذ ولذلك يكون الاشكال الذى رفع بعد تمامه غير مقبول »

« وحيث أنه لهذه الاسباب والاسباب التى بنى عليها الحكم الغيابي الذى صدر فى الاشكال يكون الامر الصادر من حضرة رئيس المحكمة والحكم الغيابي المعارض فيه فى محلها ويتعين تأييدهما مع رفض التظلم والمعارضة »

(معارضة وتظلم انطون بك موصلي واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ وهيب بك دوس الحامى ضد الحاجة ابراهيم حاسين السمسار وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ عزيز بك خانكي الحامى نمرة ٤١٧ سنة ١٩٢٥ ونمرة ٧٢٢ ب سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود بك جعفر ومحمد نصار بك وسابا حبشى بك)

٤٣٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ سبتمبر سنة ١٩٢١

بلاغ كذب . اركان الجريمة . مسخ الوقائع الصحيحة . اعطاها صبغة جنائية .

الزاعرة القاسونية

ليس من الضروري قانونا لوجود جريمة البلاغ الكاذب ان يثبت كذب الوقائع المبلغ عنها ثبوتاً مادياً بل يكفي لجواز اقامة الدعوى العمومية عن البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قد مسخ الوقائع الصحيحة وموهها بظواهر الكذب وبالفى مجموعها بصيغتها بالصيغة الجنائية

المحكمة :-

« حيث ان محكمة الوايلي حكمت بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٠ حضوريا عملا بالمادة ٢٦٢-٢٦٤ عقوبات بتفريم المتهم عشرة جنيئات والزامه بان يدفع للمدعين تعويضا قدره ٢٠ جنيها والمصاريف المدنية فالتأف في ٧ منه ومجلسه ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حكم بالتأييد فعمل تقض وحكم في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ بقبوله واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها مجددا فنظرت بمجلسه اليوم .

« وحيث انه اتضح للمحكمة من التحقيقات التي حصلت في القضية ان المتهم وزوجته كانا مريضين بالاسبتالية ثم توفيت زوجته بها وبعد ان خرج هو من الاسبتالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ اراد تنفيذ عقد ايجار ابتدائي كان محررا بين زوجته والمجنى عليها واقناع المجنى عليها بان تؤجر له بمقد جديد فلم يفلح . واجرت المجنى عليها الى دائرة سمو الامير محمود حمدي في ٩ فبراير سنة ١٩١٩ فاغتاز المتهم من ذلك وبلغ في اليوم ذاته بعد مرور شهرين على الوفاة قسم الوايلي في حق المجنى عليها بانها سرقت ملابس واشياء اخرى من منزله حالة وفاة زوجته . وحيث انه يؤخذ من التحقيقات انه عند ما باع المجنى عليها وفاة اختها ذهبت الى منزلها واستحضرت بساطا وثلاث مراتب واربع مخدات وحصيرة ولحافين لقرش ذلك بالأودة

التي ستوضع فيها المتوفية وتوزيعه بعد ذلك على الغاسلة والحنوتي والترابي وغيرهم على سبيل الصدقة كما حرت بذلك عادة أهل مصر خصوصا طبقة المتوفية .

« وحيث ان المتهم اتخذ هذه الواقعة الصحيحة سبيلا للايقاع بالمجنى عليها و اضاف عليها جملة وقائع اخرى ظهر كذبها ظهوراً قاطعا » وحيث انه ليس من الضروري قانونا لوجود جريمة البلاغ الكاذب ان يثبت كذب الوقائع المبلغ عنها ثبوتا ماديا بل يكفي لجواز اقامة الدعوى العمومية عن البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ مسخ الوقائع الصحيحة وموهها بظواهر الكذب وبالغ في محمولها . بصيغها بالصيغة الجنائية انظر في هذا الصدد نبذة ١٦٧ وما بعدها صحيفة ١٠٥٨ من تعليق جرسون على المادة ٣٧٣ عقوبات فرنسي

« وحيث مما ذكر لا يكون ثبوت صحة الواقعة المشار اليها أي تأثير على كذب البلاغ طالما ان المتهم مع علمه بانه لم يكن هناك أي قصد جنائي في هذا الفعل قد موهه بظواهر الكذب واسند له الصفة الجنائية وبالغ في محموله و اضاف اليه وقائع أخرى كاذبة بقصد الانتقام من المجنى عليها بسبب المسائل المالية التي شأت بينهما

« وحيث ان الحكم الابتدائي المستأنف

الرقم ٦ ابريل سنة ١٩٢٠ في محله وترى المحكمة تأييده »

(قضية النيابة والسف فاطمة هانم وحسين افندي سعودي مدعين بحق مدني ضد مصطفى افندي شكري المهندس نمرة ٣٧٤ سنة ٩٢١ دائرة حضرات اصحاب العزة على بك عبد الرازق ومحمد بك توفيق سري وجمال الدين اباطه بك ومحمد افندي ممدوح عضو النيابة)

٤٣٧

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥

استئناف . ميعاد . مدة . سبب قهري .
اضطرابات . تغيير محل الإقامة . عدم التفضيل

القاعدة القانونية

ان علماء التشريع قد اتفقوا على أن السبب القهري يجوز مد ميعاد الاستئناف وتركوا للقاضي السلطة في تقديره وضروا من الامثال على ذلك (مسألة قطع المواصلات بين محل محل راغب الاستئناف وبين المحل المراد اعلان الاستئناف فيه ومسألة تأخير الرسالة التي يكلف بها مرید الاستئناف شخصاً آخر باجراء اعلان الاستئناف اذا كان التأخير بسبب اضطرابات داخلية)

وقياساً على هذا المبدأ يجوز قبول الاستئناف المرفوع بعد فوات ميعاد الاستئناف اذا ثبت للمحكمة أن المستأنف عليه غير محل اقامته بعد صدور الحكم الالته ائى وبعد اعلانه متعمداً تعجيز المحكوم عليه من معرفة محل اقامته ليقوت عليه ميعاد الاستئناف .

المحكمة :-

« حيث ان الحكم الابتدائي اعلن لمديرية

البحيرة في ١٤ يونية سنة ١٩٢٤ فيكون ميعاد الاستئناف ٣٠ يوماً كاملة تبندى من يوم ١٥ يونيه وتنتهى في يوم ١٤ يوليه سنة ١٩٢٤

« وحيث قد تبين من افادة نائب باشمخضر محكمة ابى حص المرفقة بالاوراق ومن دفتر الباشمخضر أن يوم ١٤ يوليه المذكور كان من ايام عطلة عيد الاضحى التي انتهت بانتهاء يوم ١٦ يوليه وابتدأ العمل في اقليم المحضرين من يوم ١٧ يوليه وهو اليوم الذي توجه فيه المحضر لاعلان صحيفة الاستئناف لمحل اقامة المستأنف عليه وهى عزبة الدسانسة وحيث فيكون يوم ١٧ يوليه هو آخر ميعاد الاستئناف طبقاً لنص المادة ١٨ مرافعات .

« وحيث قد تبين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن المحضر عمل افدى محمد توجه في الساعة الواحدة وربع مساء لعزبة الدسانسة لاعلان المستأنف عليه في محل اقامته بها فأجابه شيخ العزبة بأن المستأنف عليه حسن حسين العنانى المذكور ليس له سكن شرعى ولا اقامة بعزبة الدسانسة بل محل اقامته برجل الاسكندرية بعزبة سكوت فخر محضراً بذلك وانصرف ثم اعلن المستأنف عليه في محل اقامته بعزبة سكوت بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٤ فاقضى اكثر من ثلاثين يوماً بعد اعلان الحكم ولذلك يدفع المستأنف عليه بلسان وكيله دفماً ابتدائياً بعدم قبول الاستئناف

٤٣٨

محكمة اسكندرية الابتدائية الاحلية

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥

اختصاص . بيع جيري . حق لاجني

القاهرة الثانوية

اذا كان المقار المطلوب بيعه بيعاً جبرياً وتوزيع ثمنه على الديانة عليه رهن أو اختصاص لاجني كانت المحاكم المختلطة هي المختصة بمباشرة اجراءات البيع دون المحاكم الاهلية ولو كان طالب البيع والمدين من رعايا الحكومة المحلية المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية لأن المين المتزوع ملكيتها عليها رهون واختصاصات لاجانب » وحيث ان هذا الدفع يجوز ابدائه في أى حال كانت عليها الدعوى حتى امام محكمة الاستئناف لأول مرة

« وحيث ان قاضى البيوع هو المختص بالفصل فى المنازعات التى تحصل بين الخصوم بعد حكم نزع الملكية ومن ثم يمين الفصل فى الدفع بعدم الاختصاص المقدم من المدعى عليه (حكم قاضى البيوع بمحكمة اسيوط بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية ١٩ عدد ٤٤)

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت المحاكم الاهلية مختصة بالبيع وتوزيع الثمن اذا

« وحيث أن علماء التشريع قد اتفقوا على ان السبب القهرى يجزئ ميعاد الاستئناف وتركوا للقاضى السلطة فى تقديره « شوفو وكاريه جز ٤ وصحيفة نمرة ٣٩ » وقد ذكروا على سبيل التمثيل وايس على سبيل الحصر مسألة قطع المواصلات بين محل راغب الاستئناف وبين المحل المراد اعلان الاستئناف فيه اول تأخير الرسالة التى يكلف بهامريد الاستئناف شخصاً آخر باجراء اعلان الاستئناف اذا كان التأخير بسبب اضطرابات داخلية

« وحيث ان المحكمة ارتكانا على هذا الرأى وتمسكا بمبدأ المدالة تقبل هذا الاستئناف لأن المستأنفة كان يستحيل عليها ان تعلن المستأنف عليه فى المحل الذى اختاره حديثاً لأنها لم تعلم به وهى قد اعلنته فى محل اقامته الشرعى الذى عينه فى عريضة دعواه وفى اعلان الحكم الابتدائى قادا غيره بعد ذلك وجب عليه لو كان سليم النية أن يخطر المستأنفة قبل فوات ميعاد الاستئناف بأنه غير محل اقامته ويعين لها محله الجديد حتى اذا رغبت استئناف الحكم المعلن اليها اعلنته فى محله الجديد فالتزامه السكوت عن تغيير محله الاصلى يعتبر غنائاً منه ولا يصح عدلاً أن يستفيد منه بسقوط حق المستأنف فى الاستئناف » وحيث مما تقدم يكون الدفع الابتدائى فى غير محله ويجب رفضه والحكم بقبول الاستئناف شكلاً »

(قضية مديرية البحيرة ضد حسن حسين العناني نمرة ٤٠٦ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة اترني بك ابو المزوتكلا بك ميحائيل ومحمود بك فؤاد)

كان على المقار المزروع ملكيته والمطلوب يعمه اختصاصات ورهون لاجانب

« وحيث ان محكمة الاستئناف كانت اصدرت حكمن باختصاص المحاكم الاهلية بنظر قضايا نزاع الملكية ولو كان المقار المراد نزاع ملكيته رهونا لاجنبي (استئناف اعلى اول يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ١٤ ص ٧٠ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية ١٦ ص ٦١) الا ان هذا المبدأ الذى قرره محكمة الاستئناف فى الحكمين المشار اليهما كان ماثراً للنقد ذلك لانه يتعارض مع نص المادتين ١٣ من لائحة الاجراءات امام المحاكم المختلطة والمادة التاسعة من القانون المدنى المختلط المصرى .

« وحيث انه بمقتضى نص المادة ١٣ من لائحة اجراءات المحاكم المختلطة ان مجرد وجود رهن عقارى لمصلحة اجنبي على اى عقار مهما كان مالكة أو حائزه يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فى كل ما يترتب على الرهن بما فى ذلك البيع يما جبرياً وتوزيع الثمن على ارباب الديون وارتكانا على هذا النص الصريح قضت المحاكم المختلطة انها هى المختصة دون غيرها فى مثل هذه الحالة كما قضت فى كثير من احكامها بان الاحكام التى تصدرها المحاكم الاهلية بالبيع وتوزيع الثمن انما هى احكام باطلة وكأنها لم تكن فتميد الاجراءات من جديد امامها ثم تباشر توزيع الثمن وحجتها ان نزاع الملكية يجب ان

يحصل فى مواجهة الدائنين المرتهين الاجانب ليتمكنوا من الاشراف على الاجراءات ثم ان البيع يعقبه توزيع الثمن على ارباب الديون المسجلة ومن البديهي ان هذه الاجراءات لا يمكن مباشرتها قبل الاجانب الا امام الجهة القضائية المختصة والتى لها الولاية عليهم

« وحيث فضلاً عما تقدم فإن نص المادة ١٣ من لائحة الاجراءات المختلط صريح . هو نص لقانون مصرى صدر به امر عال من ولي الامر بمصر يجب احترامه وازاء ذلك النص الصريح ولان توزيع القضاء من النظام العام قد اصاب المحاكم المختلطة فى احكامها العديدة التى قضت بطلان احكام نزاع الملكية والبيع التى تصدرها المحاكم الاهلية

« وحيث أنه من المجمع عليه بين شراح القوانين المصرية أن المحاكم المختلطة هى المختصة فى البيع وتوزيع الثمن ولو كان طالب البيع والمدين مصريين وعلى المقار رهون عقارية واختصاصات لاجانب (انظر دوهلس جزأ اول صحيفة ٤٠٥ نبذة ١٦٧ وما بعدها ، والاستاذ ابو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ صحيفة ٤٢٥ نبذة ١٤٧٨ ، والوجيه للاستاذ عبد الفتاح السيد بك ص ٢٥٢ و ٢٥٣ وانظر كذلك بحث هذا الموضوع للاستاذ قحة بك بمجلة الشرائع السة الثانية صحيفة ٤ وما بعدها

« وحيث انه ازاء هذه الاعتراضات واجماع

« وحيث ازاء تضارب الاراء في الموضوع ترى المحكمة اضافة مضاريف هذا الحكم على مضاريف الدعوى »

(قضية سعيد افندي عبده ضد مصطفى عمار نمرة ٥٧٥ سنة ١٩٢٤ كلية امدر الحكم حضرة صاحب النزة خليل عفت ثابت بك)

٤٣٩

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥

تسجيل حكم مرسي المزاد - تسجيل
الرهون - ارباب الديون المسجلة

القاعدة الثانوية

ان تسجيل حكم رسو المزاد يمنع تسجيل
الرهون والاختصاصات التي منحها المدين للغير
بعد هذا التسجيل . وذلك لأن تسجيل هذا
الحكم يخرج العقار نهائيا عن ملكية المدين بالنسبة
للغير وبناء على ذلك فلا يمكن اعتبار الدائن
الذي يسجل بعد تسجيل حكم رسو المزاد من
ارباب الديون المسجلة الذين لهم حق تميم
اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح طبقا
للمادة « ٥٩٣ » مرافعات اهلي

المحكمة :-

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى حسب
مذكرات الطرفين والاوراق هي انه قد رسي
مزاد فدانين و ٢٢ قيراط و ١٤ سهم و ٥٠٠ زراع
على الشيخ بشاي حنا وجاد الله حنا بتاريخ ٣٠
ديسمبر سنة ١٩٢٠ وهذا البيع كان بناء على

الشرح واحكام المحاكم المختلطة ونص المادة ١٣
من لائحة اجراءات المحاكم المختلطة والتاسعة من
القانون المدني المختلط المصري قد عدل القضاة
الاهلي عن المبدأ الاول وقضى في احكامه الاخيرة
باختصاص المحاكم المختلطة (انظر استئناف ١٠

ابريل سنة ١٩١٦ الشرائع ٣ ص ٤٩٢ و ٢٤
ديسمبر سنة ١٩١٧ شرائع ٥ ص ٢٤٨ بتاريخ
١٦ فبراير سنة ١٩١٧ . وانظر حكم محكمة
اسبوط الابتدائية ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٨
المجموعة الرسمية ٢٠ ص ٥٣ وحكم استئنافي
بنى - سوف بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ المجموعة
الرسمية ٢٣ عدد ٩٢ ص ١٤٢)

« وحيث ان الجرى على خلاف هذا المبدأ
يلحق بالمدين البائس اشد الويلات بتضخم
المصاريف والرسوم التي يجب ان تخصم اولا
من ثمن العقار كما انه ليس من مصلحة طالب
البيع لانه فضلا عن الطولة فانه قد يترتب على
تلك الاجراءات الطويلة حرمانه من بعض حقوقه
لفداحة المصاريف

« وحيث ثابت من اطلاع المحكمة على
الشهادة المستخرجة من قلم رهنيات المحكمة
الابتدائية المختلطة ان لبنك العقارى رهنيات على
العين المطلوب يعها كما انه هناك رهونات لصالح
سبعة اجانب آخرين

« وحيث مما تقدم يتعين قبول الدفع
والحكم بعدم الاختصاص

طلب جاب الله افندي مينا وقد تأخر الراسى عليهما المزااد المذكوران في دفع هذا الثمن ولهذا اضطر جاب الله افندي مينا المذكور أن يطلب اعادة البيع على ذمتهمما واثناء الاجراءات قام هذان المشتريان بدفع بعض المطلوب واخيراً نحاسبهما مع الدائن المذكور على الثمن بموجب تقرير بقلم كتاب محكمة اسيوط ودفعاله اغلب الثمن وأبقيا منه مقداراً قليلاً يقابل حصته من المقدار المبيع كان رفع بشأنها دعوى استحقاق وبناء على ذلك حضر طالب البيع المذكور بالجلسة وقرر بتنازله عن السير في اجراءات البيع وعند ذلك طلب جيد افندي تاوضر من السير في البيع باعتبار آخر احراء صحيح طبقاً للمادة « ٥٩٣ » مرافعات وقرر أنه من ارباب الديون المسجلة لانه تحصل على اختصاص تاريخه ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ضد المدين وقد طلب المشتريان الموعى اليهما رفض هذا الطلب

« وحيث أن المادة « ٥٩٣ » سالفه الذكر قد عينت طائفة مخصوصة من الدائنين الذين لهم الحق في تميم اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح وهم المداينون الذين اعلنوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم بالبيع وارباب الديون المسجلة الذين تستحق ديونهم قبل تقرير طالب نزع الملكية بايقاف البيع .

« وحيث انه يجب الرجوع لتاريخ تسجيل الاختصاص الذي يريد جيد افندي المذكور ان يسير في تميم اجراءات البيع بمقتضاء والى

تاريخ تسجيل حكم مرسى المزااد ومعرفة الترخ المرتبة على تسجيل حكم مرسى المزااد لمعرفة ما اذا كان يمكن اعتبار جيد افندي من ارباب الديون للمسجلة المقصود به في المادة « ٥٩٣ » سالفه الذكر .

« وحيث انه ثابت ان تاريخ تسجيل هذا هذا الاختصاص هو ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بينما أن تاريخ تسجيل حكم رسو المزااد هو ١٠ يناير سنة ١٩٢١ .

« وحيث أنه من المتفق عليه من الشراح أن حكم رسو المزااد وتسجيله يترتب عليه جملة اثار من بينها منع تسجيل الرهون والاختصاصات التي منحها المدين للغير بعد هذا التسجيل وذلك لان تسجيل هذا الحكم يخرج العقار نهائياً عن ملكية المدين بالنسبة للغير فيحدد اذا عدد الدائنين المرتهنين الذين يدخلون في توزيع ثمن العقار بحسب الدرجات وهذا تطبيق للمادة « ٥٦٥ » مدني التي تنص على عدم جواز المالك بحق الرهن العقاري ان لم يسجل في قلم كتاب المحكمة التابع اليها مركز العقار قبل التصرف فيه للغير من قبل مالكه الراهن له ونتيجة ذلك أن الدائن الذي سجل بعد تسجيل حكم رسو المزااد لا يكون له أي امتياز على الدائنين العاديين فيما يزيد من الثمن على ديون المسجلين قبل تسجيل حكم رسو المزااد وبالعكس فان دائني المشتري الذين يسجلون قبل أو بعد تسجيل حكم

٤٤٠

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٥

فقد منفعة العضو . عاهة مستديمة . اذن .

فقد شحمة الاذن . تعليق الحلى .

تشويه الحلقة . تنقيص منفعة . العضو .

القاعدة القانونية

١ - ان المقصود من لفظ « فقد منفعة

العضو » الواردة في المادة ٢٠٤ من قانون

العقوبات انما تعطيل الوظيفة التي خلق من اجلها

هذا العضو . فالاصابة التي يتخلف عنها فقد شحمة

الاذن اليسرى مع جزء صغير من الحلقة الخلفية

السفلى للصوان لا تعتبر فقد منفعة العضو اذا

تعذر على المرأة المصابة أن تلبس الاقراط لفقدان

هذا الجزء من الاذن لان المادة ٢٠٤ لا تنطبق

الا اذا حرمت المجنى عليها الانتفاع بحاسة السمع

لان وظيفة الاذن انما تأدية حاسة السمع فلا

يصح اعتبار تعليق الحلى بأطرافها بقصد الزينة

من ضمن منافع الاذن

٢ - أن تشويه الحلقة لا يعتبر في ذاته

عاهة بالمعنى المقصود من المادة ٢٠٤ عقوبات

ما لم يكن تشويه الحلقة في الوقت نفسه معطلا

لمنفعة أحد أعضاء الجسم أو منقصاً هذه المنفعة

بصفة مستديمة

المحكمة : -

« حيث أنه تبين من تقرير الطبيب الشرعي

أن الاصابة التي تخلفت عند المجنى عليها هي فقد

رسو المزاد يكون لهم امتياز على دائني المدين
الذين لم يسجلوا الا بعد تسجيل حكم رسو المزاد
بمكس ما اذا سجلوا قبل تسجيل الحكم فان
تسجيلهم يكون صحيحاً ويتقدمون على دائني
المشتري الذين سجلوا قبلهم لان المقار في هذه
الحالة فقط يعتبر باقياً على ملك المدين .

« وحيث أنه بناء على ما تقدم فلا يمكن
اعتبار الدائنين الذين يسجلون بعد تسجيل حكم
رسو المزاد من ارباب الديون المسجلة الذين لهم
حق تميم احراءات البيع باعتبار آخر اجراء
صحيح طبقاً للمادة « ٥٩٣ » مرافعات وقد نلاني
الشاع هذا النقص في القانون المختلط في المادة
« ٦٧٧ » مرافعات مختلط التي تقابل المادة
« ٥٩٣ » مرافعات اهلى حيث اعطى الحق
لارباب لديون المسجلة ولكل مداين يده سند
واجب التنفيذ بالحلل محل الدائن الاصلى (راجع
في ذلك شرح قانون المرافعات جارسونيه جزء
« ٤ » صحيفة « ٧٩٢ » نبذه « ٦٢١ » وشرح
الاستاذ ابو هيف بك في التنفيذ جزء ثاني صحيفة
« ٦٠٦ » نبذه « ٩١٦ »)

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فيكون طلب
جيد افدى تاو ضرورس السير في اجراءات البيع
في غير محله ويتعين رفضه واثبات تنازل طالب
البيع عن السير في الاجراءات كطلب المشتريين
الرامى عليها المزاد »

(قضية جاب الله افندى مينا وحضر عنه حصرة
الاستاذ حنا افندى مرقس الحامى ضد حنا ابو كلام
وأخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ فخري افندى لوقا
الزق الحامى . غمرة ١٤٢ سنة ١٩١٦ كلى اصدر
الحكم حضرة صاحب الدقة مصطفى بك رشدى القاضى)

شحمة الأذن اليسرى مع جزء صغير من الحلقة الخلفية السفلى للصوان وأن هذه الحالة لا تحدث أى تأثير على حاسة السمع

« وحيث أن النيابة العمومية ذكرت ضمن اسباب استئنافها أن الجزء المفقود من الأذن هو ما تلبس فيه النساء الاقراط وأن المجنى عليها قد حرمت من الانتفاع به بواسطة لبس الحلي فضلاً عن أنها أصبحت مشوهة الحلقة والشكل

» وحيث أن المقصود من لفظ « فقد منفعة العضو » في المادة ٢٠٤ ع هو تعطيل الوظيفة التي خلق لها هذا العضو

« وحيث أن وظيفة الأذن هي تأدية حاسة السمع فلا يصح اعتبار تعاقب الحلي بأطرافها بقصد الزينة من ضمن منافع الأذن باعتبارها عضواً من أعضاء الجسم

« وحيث أنه لذلك لا يمكن اعتبار ما حدث بالمجنى عليها أكثر من مجرد تشويه في الحلقة

» وحيث أن التشويه الخافى لا يعتبر في ذاته عاهة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤ ع ما لم يكن في الوقت نفسه معطلا لمنفعة أحد أعضاء الجسم أو منقصاً لهذه المنفعة بصفة مستديمة وقد أخذت بذلك محكمة النقض الفرنسية إذ قضت بأن كسر عظام الأنف إذا أحدث تشويهاً في الحلقة ولم يؤثر على حاسة الشم لا يعتبر عاهة مستديمة » راجع حكم محكمة النقض الفرنسية المؤرخ ٣ ابريل سنة ١٩٠٠ المنشور في كتاب

جارسون حزه أول صحيفة ٧٤٨ فقرة (١٣٠) « وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده فيما يخص باعتبار الواقعة منحة بالمادة ٢٠٥ عقوبات مع تعديله للعقوبة وتشديدها نظراً لشماتة الإصابة وطول مدة العلاج » (قضية النيابة العمومية ضد مجتبه بنت محمد عبد الرحيم نمرة ٣٦٤٢ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرات مصطفى رشدي افندي وليب مشرق افندي ومحمد الباي افندي وبحضور حضرة محمد افندي احمد عضو النيابة)

٤٤١

محكمة بنى سوييف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣

اثبات الحالة . الحكم باعتماد تقرير الخبير . قاضي الموضوع . القاضي الجزئي . اختصاص كل واحد.

الاعادة القانونية

ان دعوى اثبات الحالة تنتهي بمباشرة الخبير . أموريته وتقديم تقريره ولا يصح المناقشة في الا عند نظر الموضوع الاصلى الخاص به فالحكم لدى يصدر من قاضي الامور المستعجلة بعد ابداع التقرير باعتماد تقرير الخبير هو حكم صادر في غير حدود اختصاص القاضى الذى أصدره ولا سيما وأن الحكم باعتماد تقرير الخبير يكون له بعض التأثير في موضوع الدعوى الاصلية وحكم قاضى الامور المستعجلة يجب أن لا يمس الموضوع أصلاً المحكمة :-

« حيث أن دعوى اثبات الحالة تنتهي بمباشرة الخبير . أموريته . وتقديم تقريره

ولا يصح المناقشة الا عند نظر الموضوع الاصلى
الخاص به

« وحيث أن الحكم المستأنف قضى باعتماد
تقرير الخبير على أن هذا الطلب لم يطلب في
عريضة الدعوى وطلب أحد الخصمين اعتماده
بغير رضا الخصم الآخر لا يبيح للمحكمة الحكم
به سيما وأن حكمها باعتماد تقرير الخبير قد يكون
له بعض التأثير في موضوع الدعوى ولذا يكون
الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغائه »

(استئناف سيف النصر بك طنطاوى وحضر عنه
حضرة الاستاذ اسكندر افندى داوود المحامى ضد ابوزيد
بك طنطاوى وحضر عنه حضرة الاستاذ مصطفى بك
الساوى المحامى دائرة حضرات اصحاب العزة محمد
نصار بك ومصطفى ثابت بك وعبد الفتاح حسين بك

٤٤٢

محكمة عابدين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥
وكالة . الجمع بين صفتى وكيل واصيل . تقديم
حساب . شراء وكيل الدائرة محاصيل الدائرة
لنفسه . اختلاس . الفرق .

القاعدة القانونية

١ - جرى القضاء على ان الوكيل لا يمكنه
أن يتولى طرفى العقد فيكون وكيلًا وأصيلًا في
آن واحد

٢ - من المتفق عليه علمًا وعملاً أن الوكيل
ملزم بأداء الحساب لموكله حتى عن المبالغ التى
حصلها فى اثناء وكالته من طريق غير مشروع

٣ - اذا باع وكيل الدائرة لنفسه محاصيل
الدائرة بثمن بخس وحاز لنفسه فرق الثمن بين ما

اشترى به وما باع به عد مختلفًا لمال موكله
المحكمة :-

« بما أن دفاع المتهم بالنسبة لمعرفة ثمن
الادرة وفرق ثمن القمح منحصر فى انه انما اشترى
من الدائرة بسعر التسعير الجبرى ولذا فهو غير
ملزم بأداء حساب الثمن الذى باع به لحسابه الخاص
وأن كان ذلك الثمن اعلى من الثمن الذى اشترى
به لانه لم يفوت على الدائرة ربحًا مشروعًا

« وبما أن التسعير الجبرى لا يأنى الاصول
القانونية فيما يختص بالعلاقة بين الوكيل والموكل
« وبما أن المحكمة ترى أن بيع المتهم مال
الدائرة لنفسه هو بيع صورى باطل قانونا لا ينقل
الى المتهم ملكية محاصيل الدائرة وقد حصل
البيع فى هذه الحالة كما ثبت لدى المحكمة من
الظروف التى وقع فيها بطريق الغش والخيانة
بقصد الاستفادة من تلك الصفقة بطريق غير
مشروع وقد حكم مرارًا بأن الوكيل لا يمكنه أن
يتولى طرفى العقد بصفته وكيلًا وأصيلًا فى آن
واحد (راجع أحكام المحاكم الفرنسية المنوّه عنها
فى البانديكت تحت لفظة وكالة فقرة ٦٣٧)

« وبما ان من المتفق عليه فقها وقضاء ان
الوكيل ملزم بأداء حساب لموكله حتى عن المبالغ
التي حصلها فى اثناء وكالته من طريق غير مشروع
(راجع كتاب بودرى الجزء الخامس عشر فى
عقد الوكالة الفقرة ٦٧٩) لانه لا يمكن قانونا
وعدلا وعقلا أن يتنصل شخص من مسئولية

الاهمال لانه لا يمكن منع تطاير الشرر كلية الا اذا
سدت افواه المداخن وهذا امر غير متيسر حصوله
اذ لا يمكن معه تسيير القطارات .

المحكمة : -

« حيث انه بفرض صحة ما جاء بشهادة
الشهود بمحض التحقيق المقدم من المدعية من
أن سبب الحريق هو تطاير شرر من قطار السكة
الحديد فإنه لاجل مسئولية وزارة المواصلات عن
هذا الحريق يجب اثبات حصول خطأ أو تقصير
منها لان النص الفرنسي للمادة « ١٥١ » من
القانون المدني يفيد ذلك انه ورد بها ان كل فعل
ايا كان للانسان يسبب للغير ضرراً يلزم من
حصول بخطائه بأصلاحه

« وحيث ان المدعية لم تثبت حصول خطأ
من الوزارة وقد قررت الوزارة المذكورة انها جهزت
كل قطاراتها بمحطات مانعة لتطاير الشرر من
مداخلها من احدث اطرار ولم تنكر المدعية عليها
تجهيز وابوراتها بمحطات مانعة لتطاير الشرر وانما
أدعت ان هذه المحطات ليست من احدث
طرار بدون ان تبين ماهية المحطات التي هي
من اخر طراز وما اذا كانت هذه المحطات
الاخيرة قد نجحت في البلاد الاجنبية من عدمه
ولا يمكن القول بأن تطاير الشرر من مداخل
الوابورات يدل على الخطأ او الاهمال لانه لا يمكن
منع تطاير الشرر كلية الا اذا سدت افواه المداخن
وهذا الامر لا يمكن حصوله لانه لا يمكن معه

واقعة عليه محتجاً بخطئه أو مجرمه وهذه القاعدة
القانونية هي التي عبر عنها المشرع الرومان
قديماً بقولهم

Nemo auditur suam turpitudinem
allegans

والتي يعبر عنها المشرعون الفرنسيون
بقولهم :

Nul ne peut invoquer son propre
délit

« وبما أنه بناء على هذا المبدأ ليس للمتهم
أن يدفع تهمة اختلاس بجريرة مخالفة التسمية
« وبما أنه ثبت من جميع ما تقدم أن تهمة
الاختلاس بالنسبة لمبلغ فرق ثمن الادرة و فرق
ثمن القمح صحيحة ثابتة »

(قضية النيابة العمومية ضد احمد مختار الصالح بك
نمرة ٤٩ سيرة عابدين سنة ١٩٢٠ اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة سايا بك حبشي القاضي وبحضور
حضرة صاحب العزة احمد زكي سعد بك وكيل النيابة)

٤٤٣

محكمة الموسيقى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سكة حديد . تطاير الشرر . قطارات .
حريق . مسؤولية

القاعدة القانونية

ان مصلحة السكة الحديد ليست مسئولة
عن الحريق الذي يحدث من تطاير شرر القطارات
لان المصلحة جهزت قطاراتها بأحدث الاجهزة
المانعة لتطاير الشرر . ولا يمكن القول بأن تطاير
الشرر من مداخل الوابورات يدل على الخطأ أو

مانعة من إعادة المحاكمة الجنائية امام محاكم الجناح العادية .

٢- للقاضي الجنائي اذا رأي ان الدعوى العمومية غير مقبولة ان يحكم في الدعوى المدنية المرتبطة بها ومطروحة امامه . وحكمة الشارع في ذلك انما انتفاع المدعى المدني من الاجراءات الجنائية التي اتخذت اولى من تكليفه بمصاريف ومشقة في اتخاذ طريق مستقل . اللهم الا اذا كان رفع الدعوى المدنية امام القاضي الجنائي جاء تعسفا واعناتا من المدعى بالحق المدني وهروبا من القاضي المدني وكانت الدعوى المدنية محتاجة الى اجراءات طويلة معطلة لسير محكمة الجناح المحكمة :-

عن التهم الاول

« حيث أن المدعين بالحق المدني رفعا دعواهما مباشرة امام محكمة الجناح طالبين الحكم على المتهمين الثلاثة وهم العمدة وشيخ الحفر والحفير لاتفاقهم على بلاغ كاذب مع سوء القصد ضدهما بانهما سرقا جبخان الحفير واعتمدا عليه بالضرب اثناء تأدية وظيفته

« وحيث أن النيابة العمومية بعد ان اتضح لها كذب البلاغ اكتفت بمحاكمة المتهمين الثاني والثالث اداريا وحفظت الاوراق بناء على ذلك « وحيث ان العمدة وهو المتهم الاول لم يثبت من التحقيق انه خرض المتهمين الثاني والثالث على جريمة البلاغ الكاذب ولا يكفي

تسيير القطارات ولا صحة لقول المدعية من أن عدم تعارض الشرر في بعض الجهات وتطاييره في بعض جهات يدل على حصول اهمال من السواق في الجهات التي تطاير الشرر فيها كزيادة السرعة أو زيادة كمية النار لان هذين الامرين قد يكونا وليس من شأنهما دائما تطاير الشرر بل قد يحدث تطاير الشرر من وجود مواد غريبة داخل بعض قطع الفحم لا يمكن لاحد العلم بها فيتعين رفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف» (قضية الاميرة نعت مختار هانم وحضر عنها حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز بك خانكي الحامي ضد وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة الاستاذ حبشي افندي - مرقى نمرة ٢٦٧١ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك حسن القاضي)

٤٤٤

محكمة بنها الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

قوة الشيء المحكوم فيه . احكام جهات حكم غير عادية . خفراء . نظام عسكري . محاكمة عسكرية . توبيخ مدني .

النشرة القانونية

١- من المقرر قانونا أن الاحكام الصادرة من جهات حكم غير عادية تحوز قوة الشيء المحكوم فيه كغيرها من احكام القضاء العادي . وبما ان الخفراء خاضعون للنظام العسكري فاذا اتهم احدهم بتهمة التبليغ كذبا في حق احد الافراد وحوكم عسكريا وحكم عليه بالحبس وبالرقت كانت الاحكام الصادرة من المجالس العسكرية

لأثبات التحريض قيام ضفان بينه وبين المدعى
بالحق المدني لجواز ان يكون المتهم الثاني وهو
قريب العدة اراد الانتقام له من غير تحريض منه
» وحيث انه لذلك يضمن براءة المتهم
الاول مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله

عن المتهمين الثاني والثالث

» حيث ان المتهمين الثاني والثالث
الاول شيخ خفراء والثاني خفير خاضعان للنظام
العسكري وقد اتخذت قبلهما اجراءات محاكم
عسكرية بتهمة التبليغ كذبا ضد بعض الافراد
وصدر عليهما من رئيسهما المختص وهو المدير
عقوبات تأديبية هي حبسهما خمسة عشر يوما مع
الشغل ورفت احدهما شيخ الخفراء من الخدمة
» وحيث ان المحكمة اطلعت على اوراق
المحاكمة العسكرية وثبتت انها مطابقة للقانون
العسكري المعمول به في الجيش المصري والمطبق
على رجال الحفظ النظاميين وان التهمة داخلية
في اختصاص الجهة التي اصدرت العقوبة برضاء
النيابة العمومية التي اكتفت بالمحاكمة العسكرية
» وحيث انه من المقرر قانونا ان الاحكام
الصادرة من جهات حكم غير عادية تحوز قوة
الشيء المحكوم به كغيرها من احكام القضاء
العادي (فوستان هيلي فترة ١٠٢٧) تحقيق
جنايات وينتج من ذلك ان لقرارات المجالس
العسكرية هذه القوة وبذا قضت محكمة النقض
الفرنسية في ٦ نوفمبر سنة ١٨٤٢ (لاكروست
فترة ٨٨٥ ص ٣٥٣)

» وحيث ان المتهمين الثاني والثالث حوكموا
عسكريا من أجل تهمة البلاغ الكاذب هذه
فتكون الدعوى العمومية غير مقبولة لسبق
الفصل فيها

عن الدعوى المدنية

» حيث ان الدعوى المدنية لا يمكن رفعها
أمام المحاكم الجنائية الا بالتبعية للدعوى العمومية
وقد كان يترتب على اطلاق هذه النظرية
الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر
الدعوى المدنية ما دامت الدعوى العمومية غير
مقبولة ولكن الشارع نفسه لطف من شدة تلك
النظرية بان أباح للقاضي الجنائي النظر في
الدعوى المدنية حتى لو حكم بالبراءة بسبب ان
الواقعة لا يعاقب عليها قانون العقوبات (المادة
١٧٢ تحقيق الجنايات) وحكمة ذلك انتفاع
المدعى المدني من الاجراءات الجنائية التي اتخذت
اولى من تكليفه مصاريف ومشقة في اتخاذ
طريق مستقل وعلى ذلك استقر القضاء المصري
الا اذا كان رفع الدعوى المدنية أمام القاضي
الجنائي جاء تعسفا واعناتا من المدعى بالحق
المدني وهروبا من القاضي المدني وكانت الدعوى
المدنية محتاجة لاجراءات طويلة معطلة لسير
محكمة الجنح - والذي يدل على أن فكرة
الشارع هي تسهيل الوصول الى الحق ما جاء
بالفترة الاخيرة من المادة ٥٠ من قانون تشكيل
محاكم الجنايات وهي (وعلى كل حال يجب ان

يفصل في نفس الحكم في التضمينات التي قد يطلبها الخصوم من بعض) (والتعبير بلفظة يجب) في تلك المادة بعد التعبير بلفظة (يجوز) في المادة ١٧٢ تحقيق الجنايات - والتعبير بكلمات (على كل حال) بعد ذكر حالات مخصوصة في المادة ١٧٢ عظيم الدلالة على اتجاه فكرة الشارع نحو الفصل من المحكمة الجنائية في طلب التضمينات «وحيث انه ولو ان الدعوى العمومية غير مقبولة في قضيتنا هذه الا ان المدعين بالحق المدني كانوا على حق في رفع دعواهما مباشرة امام محكمة الجناح لعدم علمهما بالمحكمة التأديبية ولأن التهمة داخلية كذلك في اختصاص محكمة الجناح لذلك ولانهما بذلا مصاريف ولان المرافعة حصلت ترى المحكمة الا تكلفهما مشقة ومصاريف اخرى وأن تحكم في طلب التضمينات «وحيث ان المدعين بالحق المدني طلبا ٧٠ جنيها وترى المحكمة ان هذا الطلب مبالغ فيه ولذلك فانها تقدر ٦٠٠ قرش صاغ»

(قضية عبد الحليم سليمان هاشم وآخر ضد محمد افندي مصطفى وآخرين غمرة ٨-سايرة سنة ١٩٢٥ .
صدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك وصفي ابو الذهب القاضي)

٤٤٥

محكمة المنصورة الجزئية

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

برلمان . حصانة . مجلس شيوخ . حل مجلس النواب .
استمرار الحصانة لاعضاء مجلس الشيوخ

القاعدة القانونية

١ - الامر بجل مجلس النواب لا يترتب

عليه انقضاء دور الانعقاد لمجلس الشيوخ وانما يترتب عليه فقط توقيف جلساته ريثما يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب الجدد كما نصت على ذلك المادة ٨١ من دستور الدولة. ومن ثم فتبقى الحصانة النيابية لاعضاء مجلس الشيوخ رغم حل مجلس النواب وبناء عليه لا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من اعضاء مجلس الشيوخ ولا القبض عليه في اثناء دور الانعقاد الا بأذن من المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية اقامت الدعوى على المتهم لانه في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ضرب مع آخر حكما عليه ابراهيم افندي عبد العزيز احداثا به اصابات وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

« ومحامى المتهم دفع فرعيا بما هو مدون بحضور الجلسة

« ومن حيث ان وكيل المتهم يتمسك بنص المادة (١١٠) من الامر الملكى رقم ٤٢ سنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية وهو ينص على انه (لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من اعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا بأذن من المجلس التابع هوله وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية) « وحيث انه من المعلوم للمحكمة ان على بك عبد الرازق هو واحد اعضاء مجلس الشيوخ

النواب فلا يجوز السير في الدعوى العمومية ضد
احد اعضاء مجلس الشيوخ الا بأذن هذا المجلس
أو بعد انقضاء دور انعقاده »
(قضية النيابة العمومية ضد على بك عبد الرازق
نمرة ١٣٢١ جنح بندر سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم
حفزة صاحب العزة احمد بك حلمي القاضي)

٤٤٦

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤
تصحيح السن . شهادة ميلاد . انكار الوقائع
الواردة فيها . بيانات الموظف . ماهو حجة .
ماليس بحجة . اثبات ما يخالفها .

القاعدة القانونية

١ — البيانات التي يثبتها الموظف العمومي
في الاوراق الرسمية تنقسم قسمين احدهما
ما يدونه الموظف المختص معتمداً على ما يشاهده
بنفسه وما يدخل في وظيفته وثانيهما يشمل
المعلومات التي يبيدها له ذوالشأن ولا يستطيع هو
مراقبتها والتحقق منها ان صدقا وان كذبا .
فالاولى تعتبر حجة حتى تهدم بطريق الطعن
بالتزوير والثانية لا تستلزم ذلك بل يكفي
انكارها واقامة الدليل على ما ينقضها

٢ — ان شهادة الميلاد حجة في اثبات
صدور البيانات الخاصة بتاريخ ومكان الميلاد
واسم ولقب ووظيفة وموطن والوالدين من ذوى
الشأن لا اكثر من ذلك . ولكنها لا تكون
حجة في اثبات صحة هذه البيانات لأن الموظف
ليس مكلفا بالتثبت من صحتها وكل ما يضمنه

وله ان يتمسك بنص المادة ١١٠ السالف ذكرها
» وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان
مجلس الشيوخ يعتبر الان في دور الانعقاد رغم
صدور الامر بمحل مجلس النواب أو لا يعتبر كذلك
فلا يكون لاعضائه الان الحصانة النيابية المنصوص
عنها في المادة السالف ذكرها .

» وحيث ان المادة ٩٦ من الامر الملكي
السالف الذكر نصت على ان « يدعو الملك
البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم
السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع ذلك
يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويدوم
دور الانعقاد العادي مدة ستة شهور على الاقل
ويعلن الملك فض انعقاده » فيكون البرلمان في
دور انعقاده العادي بمقتضى نص هذه المادة في
الفترة التي تمضي بين دعوته للانعقاد وصدور
الامر الملكي بفضه .

» وحيث انه لم يصدر امر ملكي بفض
البرلمان بعد دعوته لدور الانعقاد العادي بل ان
ما صدر هو امر ملكي بمحل مجلس النواب وفرق
بين الامر بمحل مجلس النواب والامر بفض البرلمان
فان الامر بمحل مجلس النواب لا يترتب عليه
انقضاء دور الانعقاد لمجلس الشيوخ وانما يترتب
عليه فقط توقيف جلساته ريثما ينتخب اعضاء
مجلس النواب الجدد كما نصت المادة ٨١ على
ذلك من دستور الدولة ومن ثم فبقى الحصانة
النيابية لاعضاء مجلس الشيوخ رغم حل مجلس

الموظف انما صحة صدور هذه البيانات من ذوى الشأن الذين املوها عليه فاذا انكر الشخص الذى يحاج بورقة ميلاد صحة مثل هذه البيانات كان له ان يثبت بالبينه ما يخالفها وليس عليه ان يطعن فيها بالتزوير .

المحكمة :-

« حيث ان الطالب اعتمد فى طلبه التصحيح على ورقتين أحدهما شهادة موقع عليها من بعض الشهود عن معلوماتهم التى تتفق مع ما بينه الطالب والأخرى مبين بها معلومات الدكتور عبد الرازق كمال الذى كان موظفا بالنصورية سنة ١٨٨٩ ييدى بها معلومات تعزز ذلك ايضا

« وحيث ان هذا يستلزم اولا بحث قيمة شهادة الميلاد التى قدمت من الطاعن وما اذا كانت تعتبر بصفتها الرسمية دليلا غير قابل للطعن الا بطريق التزوير

« وحيث ان البيانات المثبتة فى الورقة الرسمية تنقسم الى قسمين احدهما ما يدونه الموظف المختص معتمدا على ما يعلمه وما يدخل فى حدود وظيفته والآخر المعلومات التى يديها ذو الشأن ، فالاولى تعتبر حجة حتى تهدم بطريق الطعن بالتزوير والثانية لا تستلزم ذلك بل يكفى انكارها واقامة الدليل على ما يقضها » وحيث ان هذا رأى اقره الشراح الفرنسيون كما اقرته المحاكم الفرنسية تطبيقا للمادة

نمرة ١٣١٩ من القانون المدنى المقابلة للمادة نمرة ٢٢٦ من القانون المصرى - وقد اجمع الشراح على ان ما يعتبر حجة قائمة حتى يسقط بطريق الطعن بالتزوير انما هو البيانات التى يثبتها الموظف معتمدا على معلوماته الشخصية اعنى ما يقرره عما وقع امام عينه أما عدا ذلك من البيانات الاخرى التى يديها ذو الشأن فانهم لا يمكنهم مراقبتها ولا تكون حجة قائمة الا الى اثبات عكسها (دالوز تعليقات على القانون المدنى الجزء الاول التعليق على المادة نمرة ٤٥ مدنى صحيفة نمرة ٢٤٥ بند نمرة ٦٢) وانه بشأن شهادة الميلاد والبيانات التى تدون بها الخاصة بتاريخ ومكان الميلاد واسم ولقب ووظيفة وموطن الوالدين تعتبر الشهادة حجة عن صدور هذه البيانات من ذوى الشأن لا اكثر من ذلك فليس الموظف المختص شاهدا وضامنا الا لصدور البيانات فى ذاتها لا وقائعها ولذا كانت قوة الاثبات الرسمية لاصقة بالبيانات فى ذاتها لا بالوقائع بند ٨٣ دالوز) ومعين به عدة احكام منها حكم قضى انه تطبيقا لهذا المبدأ لا ضرورة للطعن بالتزوير فى حالة عدم التسليم بالبيانات التى ترد فى شهادة الميلاد الخاصة بمكان الميلاد وتاريخه بل يمكن اثبات ما يخالفها بشهادة الشهود (محكمة نيم فى ١٣ يونيه سنة ١٨٦٠ بند ٦٦ دالوز) وان الخطأ الواقع فى تاريخ الميلاد والمبنى على الاخبار الكاذب الصادر من الاب يمكن اصلاحه بطريق الاثبات بشهادة

الشهود (حكم بند ٧٠ دالوز) الصادر في ٥ اغسطس سنة ١٨٤٠ وهناك احكام عديدة متفقة مع هذا المبدأ (راجع بلايول الجزء الاول صحيفة نمرة ١٨٧ بند نمرة ٥١٨ والجزء الثاني بند نمرة ٩٢ صحيفة نمرة ٣٦)

« وحيث ان شراح القانون المصرى والمحاكم المصرية أخذت بذلك ايضا لعدم اختلاف نص مادة القانون المصرى عن القانون الفرنسى بل هي أكثر صراحة من حيث نصها على قيامها حجة حتى يطمئن بالتزوير »

« وحيث انه ضمن من اقر ذلك المرحوم فتحى باشا زغلول بكتابه شرح القانون المدنى صحيفة نمرة ٤١٤ ومستر هاتن صحيفة نمرة ٤١٣ فى كتابه شرح القانون المدنى وعبد السلام بك زهنى فى كتابه عن المدانيات الجزء الاول فى الادلة معلا ذلك بقوله (لأن تحقيق هذه الصحة أمر خارج عن مقدور الموظف لأنه لا يمكنه عمل تحقيق فى كل مسألة من المسائل المنوط بها فيصرف وقته فيما ليس من شأنه بل هو من شأن الانظمة القضائية الفاصلة فى مثل هذه المسائل) (صحيفة نمرة ١٥٤)

« وحيث انه من جميع ما سبق يكون هذا المبدأ واضح الظهور بل هو من النظريات المسلم بها وتتفق مع نص مادة القانون المصرى اذ المقصود من عبارتها انها حجة فى ذاتها على ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها وليس للبيانات الاخرى من قيمة أكثر مما لو دونت فى أى محرر غير رسمى »

« وحيث انه لو اخذ بما يخالف ذلك لما كان للمادة (٢١) من قانون المواليذ والوفيات رقم ٢٣ سنة ١٩١٢ محل ولما نصت على جواز

« وحيث ان المحاكم المصرية طبقت ذلك فى احكامها اذ قضت بان ما يقيد فى مثل هذه الدفاتر انما يكون بناء على تقدير من يباغون فيجوز الطعن فيها بطرق اخرى غير الطعن بالتزوير (حكم نقض المجموعة الرسمية سنة

١٩١٠ صحيفة نمرة ٢٧٧) (والحقوق المجلد نمرة ١٥ صحيفة نمرة ١٣٣ - حكم صادر من محكمة بنى سويف الجزئية فى ٣١ مايو سنة ١٩٠٠) كما قضت ايضا فى مادة تتفق مع نوع الموضوع الذى نحن بصددده والمطروح امام المحكمة الآن وما جاء فى حيثياتها (وقد قرر علماء الشريعة الفرنساوية وهم فى بلاد اعرق فى المدنية من بلاد مصر بان شهادة الميلاد تعتبر حجة قاطعة على ان انسانا بلغ بولادة فلان وليست حجة على ان التبليغ صحيح ولذا حكمت المحاكم الفرنسية مرارا بجواز الاثبات على ما يخالف التاريخ المدون فى الشهادة الرسمية وهذا امر معقول ومعروف ولذا وافقت النيابة على طلب التحقيق وحكمت به تمهيدا) كتاب الانتخابات واحكامها لحضرة احمد بك رمزى المحامى صحيفة نمرة ١٦٥ حكم رقم ٢٩

« وحيث انه من جميع ما سبق يكون هذا المبدأ واضح الظهور بل هو من النظريات المسلم بها وتتفق مع نص مادة القانون المصرى اذ المقصود من عبارتها انها حجة فى ذاتها على ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها وليس للبيانات الاخرى من قيمة أكثر مما لو دونت فى أى محرر غير رسمى »

« وحيث انه لو اخذ بما يخالف ذلك لما كان للمادة (٢١) من قانون المواليذ والوفيات رقم ٢٣ سنة ١٩١٢ محل ولما نصت على جواز

بل قاطعة من حيث التقدير والبيان ولتكون لها قيمتها يجب ان تؤدي امام المحكمة بعد استيفاء الصيغة القانونية وهذا لا يمنع من سماع المعلومات التي يدينها الطبيب الذي استشهد به الطالب بعد تحليفه اليمين القانوني ومناقشته في الاساس الذي يبنى عليه تقديره في ذاك العهد وهل قدم شهادة تحريرية في وقتها للطالب وهل كان تقديره تريبى او قريب من القطع (راجع حكم رقم ٣٣ صحيفة ثمة ١٨٠ كتاب الانتخابات واحكامها لحضرة احمد بك رمزي)

« وحيث انه لتقدير معلوماته هذه والتي سيفسرها للمحكمة والتي تستند الى عهد سالف ولاداء المأمورية الفنية السابق يانها ترى المحكمة ندب ثلاثة اطباء لتقدير هذه المعلومات وتطبيقها على الحاضر وفحص الطالب طيبا لمعرفة ما اذا كانت المعلومات التي ابداهها الطبيب يمكن الاخذ بها وهل بلغ الطالب بتاريخ الانتخابات (٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤) السن القانوني الذي يصح معه الانتخاب وهو اربعين سنة وما اذا كان تجاوز هذا السن ومقدار ذلك

« وحيث ان المحكمة ترى ايضا سماع شهادة الشهود للاستئناس بها في بيان هذه المعلومات ولتكون لشهادتهم قيمة قانونية يجب ان تؤدي امام المحكمة ويناقشوا في مصدر علمهم وعلاقتهم بمائلة الطالب وسبب التأخير في القيد الى آخر ما يتطلبه التحقيق

« وحيث ان المحكمة ترى ندب الطبيب

التصحيح في تلك الدفاتر اذ لو كانت حجة قاطعة لاستحال ايجاد واقعة تكون محلا لتطبيقها « وحيث انه مع هذا الاجماع ومع كون نص القانون من الصراحة بحيث يميز ذلك الا ان هذا كله لا يمنع من التقرير بأن أدلة النفي التي تقدم يجب ان تكون من الوجاهة بحيث يعتمد عليها لهدم ما دون حفظا لمثل هذه المستندات من العبث فيجب اذن ان تقدر بالحيلة ولذا جعل القانون المرجع لاثبات مثل هذا التصحيح الى القضاء (المادة ثمة ٢١ من قانون المواليذ والوفيات) ولم يتركه عرضة لكل طالب حتى ان لجنة مجلس الشيوخ نفسها تحاشت التعرض له

« وحيث أن هذا احق بالمراعاة في مثل هذه الحلة التي نحن بصدددها اذ انه قد يترتب عليه اكتساب حق أو الحرمان من حق ينص عليه الدستور ويؤثر بذلك على الحقوق السياسية التي يتمتع بها الافراد

« وحيث ان أدلة النفي التي قدمها الطالب تنقسم الى قسمين احدهما شهادة الشهود والآخر معلومات الطبيب السابق ذكره وهذين القسمين يعتبران في الواقع اثباتا بشهادة الشهود « وحيث ان ما يمكن الاعتماد عليه ويكون له بعض الاثر في الواقع انما هو المعلومات الفنية المرتكزة على اساس علمي وتجارب ثابتة ويجب ان تكون النتيجة التي تظهرها غير محل للشك

الشرعى وحكيم اول استتالية دمياط وحكيم اول
استتالية المنصورة لاداء المأمورية المينة بهذه
الاسباب

« وحيث انه من جميع ما سبق يمكن
الوصول الى نتيجة ترتاح اليها المحكمة للفصل
في الموضوع »

(طلب ابراهيم بك الطاهري الطالب به تصحيح
تاريخ قيد اسمه بدفتر المواليد باعتباره من مواليد ٢ يناير
سنة ١٨٨٤ بدلا من ١٨ يولييه سنة ١٨٨٥ . اصدر
الحكم حضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك محمد القاضي
وبحضور حضرة محمد افندي عبد الله السمدني وكيل النيابة)

نخلص

وبهذا المعنى ايضا احكام كثيرة صادرة
من محكمة باريس بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٤١
و ٣١ يولية سنة ١٨٩٠ . - راجع ايضا
دومولب جزء اول نبذة ٣١٣ - واوبري
ورو طبعة خامسة جزء اول صحيفة ٣٢٩ -
وبلانيول طبعة طاشرة جزء اول نبذة ٥١٨ -
وكايتتان طبعة رابعة جزء اول صحيفة ٤٠٧ -
وحكم تقض و ابرام باريس تاريخه ١٩ ديسمبر
سنة ١٨٧٧ .

وقد اطلعنا في العدد الاخير من مجلة
القانون المدني التي تصدر كل ثلاث شهور
برئاسة العلامة ايسمين وهو العدد الاول من
سنة ٢٥ على حكم اصدورته محكمة باريس بتاريخ
٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بهذا المعنى تماما حيث
اعلنت المحكمة في احدى حيثيات حكمها ما يأتي :
(انه وان كانت البيانات الواردة في اوراق المواليد

والوفيات تكون حجة بكل ما يرد فيها الى ان
يطمن فيها بالتزوير الا ان هذا لا يكون الا
بالنسبة الى الوقائع التي يثبت الموظف انه تحقق
منها بنفسه . اما بالنسبة الى البيانات الاخرى
فان اوراق المواليد والوفيات تكون حجة بما
يرد فيها الى ان يثبت صاحب الشأن ما يخالفها
مثل البيانات التي يملها عليه الشهود راجع
صحيفة ٩٨ و ٩٩ من المجلة المذكورة)

٤٤٧

محكمة السنبلالوين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٥

حكم غياي . سقوطه . ستة شهور . احتسابها . تقويم هجري .

القاعدة القانونية

قضت المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات على
أن الحكم الصادر في غيبة الخصم يبطل ويعد
كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة
اشهر من تاريخه . والستة اشهر المذكورة يجب
احتسابها بحسب التقويم الهجري لأن التقويم
الهجري هو التقويم الرسمي للدولة المصرية
باعتبارها دولة اسلامية

المحكمة :-

« حيث أنه فيما يختص بالموضوع فان وقائع
الدعوى تنحصر في أن المعارضة صدر لها حكم
غياي على المعارض خدم بتاريخ ٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ الموافق ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢
هجريه ولكنها لم تنفذه الا في ٥ يونيه سنة

١٩٢٤ الموافق ٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ هجرية
 فرفع المعارض ضد هذه الدعوى وطلبوا فيها
 الحكم ببطالان الحكم النيابي المشار اليه لانه
 لم ينفذ الا بعد مضي ستة اشهر طبقا للمادة ٣٤٤
 مرافعات وقد حكمت هذه المحكمة غيايا ببطالان
 الحكم المذكور اعتماداً على انه لم ينفذ الا بعد
 مضي ستة اشهر حسب التقويم الهجرى فعارضت
 المعارضة في هذا الحكم وبنيت معارضتها على انه
 وان كان الحكم النيابي الصادر لها بتاريخ ٥
 يونيه سنة ١٩٢٤ لم ينفذ الا بعد مضي ستة
 اشهر هجرية الا أنه نفذ قبل مضي ستة اشهر
 ميلادية

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن نقطة
 النزاع بين الطرفين واقعة في كيفية احتساب
 الستة أشهر التي نصت عليها المادة ٣٤٤ مرافعات
 هل تحسب بالتقويم الميلادى كما ذهبت الى ذلك
 المعارضة أو بالتقويم الهجرى كما جاء في الحكم
 المعارض فيه

« وحيث أن المادة ٣٤٤ مرافعات لم
 ينص فيها صراحة على أي تقويم تحسب بمقتضاه
 الستة اشهر المقررة فيها ولم ينص في قانون
 المرافعات في أي مادة اخرى على اتباع أي
 التقويمين في احتساب المواعيد المقررة فيه لذلك
 يتعين البحث فيما قصده الشارع وقت تقرير
 هذه المواعيد هل قصد ان يتبع في احتسابها
 التقويم الميلادى أو التقويم الهجرى

« وحيث أن المعارضة ارتكبت فيما ذهبت
 اليه في احتساب الستة اشهر بالتقويم الميلادى
 على حكم صادر من محكمة الاستئناف العليا
 بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٢٢ وقدمت صورته
 « وحيث أن هذا الحكم قضى باحتساب
 ميعاد الثلاث سنوات المقررة في المادة ٣١١
 مرافعات بطلب بطلان المرافعة بالتقويم
 الميلادى اعتماداً على أن مواعيد قانون المرافعات
 المصرى اخذت من مواعيد قانون المرافعات
 الفرنسى وما دام أنه لم ينص على اتباع التقويم
 الهجرى في احتسابها فوجب اعتبار أن الشارع
 قصد احتسابها بالتقويم الميلادى حسب القانون
 الفرنسى وقد ذهبت المعارضة الى انه قياساً على
 ما جاء بالحكم المتقدم ذكره يجب احتساب الميعاد
 المتنازع عليه في هذه القضية بالتقويم الميلادى
 « وحيث أن المحكمة لا تأخذ بهذا الرأي
 بل تأخذ بالرأى الذى بنى عليه الحكم المعارض
 فيه وهو احتساب ميعاد الستة اشهر التى نحن
 بصددھا بالتقويم الهجرى للأسباب الآتية :

أولاً - أن التقويم الهجرى هو التقويم
 الرسمى للدولة المصرية باعتبارها دولة اسلامية
 وقد جرى العمل على ذلك من قديم الزمان وانه
 وان كان التقويم الميلادى قد أصبح كثير
 لا انتشار الا ان ذلك لم يغير من القاعدة الاصلية
 ولا زالت القوانين والاورام العالية يبدأ فيها
 بذكر التاريخ الهجرى قبل التاريخ الميلادى
 مراعاة للقاعدة المتقدم ذكرها وعليه ما دام ان

القانون لم ينص على اتباع التقويم الميلادى فى المواعيد الواردة به فمن الواجب اتباع التقويم الهجرى مراعاة لهذه القاعدة

ثانياً - أنه وان كان قانون المرافعات المصرى لم ينص على أى تقويم يتبع فى احتساب المدد المقررة فيه الا أنه وجب ملاحظة أن القانون المدنى فى المادة ٢١١ نص على احتساب مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط بعض الحقوق بالتقويم الهجرى ولم ينص على ذلك فى باقى المواد الواردها مواعيد لسقوط الحقوق أو لاكتسابها ومع ذلك فقد فسرت المحاكم وشرح القانون المصرى أن هذا النص يجب مراعاته فى جميع الاحوال الاخرى (راجع تأييداً لذلك حكم محكمة الاستئناف العليا فى ٢٦ يناير سنة ١٩١٥ ومنشور بالشرائع عدد ٥ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٥ ص ١٥٦ - وكتاب القانون المدنى لفتحى باشا زغلول ص ١٠٤ - ودى هولتس جزء ٣ تعليقات على كلمة سقوط الحق بمضى المدة فقرة ٦٨ - وهلتون جزء أول ص ٢٠٣)

«وبما أن قانون المرافعات صدر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ أى بعد القانون المدنى الصادر فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ فلم يجد الشارع حاجة الى اعادة النص فى احتساب المدد المينة فيه بالتقويم الهجرى اعتماداً على ما سبق ذكره فى المادة ٢١١ من القانون المدنى خصوصاً وأن قانون المرافعات جاء متمماً للقانون المدنى ومنظماً لطرق

المرافعات أمام المحاكم الاهلية التى تقوم بتطبيقه ثالثاً - أن ما ذكرته محكمة الاستئناف فى حكمها المقدم من المعارضة من أن الشارع قصد بسكوته عن النص أن تحتسب مواعيد المرافعات بالتقويم الميلادى قياساً على القانون الفرنسى الذى أخذ منه القانون المصرى قول لا يخلو من الاعتراض لأن سكوت القانون المصرى عن النص جاء كما سبق ذكره من أن المشرع لم يجد ضرورة لاعادة النص على اتباع التقويم الهجرى اكتفاء بما ورد فى القانون المدنى بالمادة ٢١١... وفضلاً عن ذلك فإن هذا القول يرد عليه بأن قانون تحقيق الجنايات أخذ أيضاً من القانون الفرنسى ومع ذلك فقد نص فيه فى المادة ٢٧٦ على ضرورة اتباع التقويم الهجرى فى ميعاد سقوط الحكم فى الجنايات وتطبيقاً لنظرية عدم التكرار التى سبق الإشارة لها لم يجد المشرع ضرورة لاعادة النص على اتباع التقويم الهجرى فى باقى احوال السقوط التى ذكرها فى المواد التالية لذلك اكتفاء بالنص عليها فى هذه المادة

« وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أن التقويم الهجرى هو الواجب مراعاته فى احتساب مدة الستة اشهر المنصوص عليها فى المادة ٣٤٤ والنقطة هى محل النزاع فى هذه القضية وهذا رأى هو الذى ذهبت اليه محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٩١١ المنشور ملخصه فى تعليقات حدى بك السيد على قانون المرافعات ص ٧٠ بند ٣٤١

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتمين تأييده »

(قضية مصلحة الاملاك ضد يسن محمد الشرفاوى وآخرين نمرة ٩٨٢ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك ابراهيم القاضى)

٤٤٨

محكمة السويس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

مخالفات . مفسل عموى . مفسل في منزل خصوصى . لاعقاب

القاعدة القانونية

نص القانون على ضرورة الحصول على رخصة لادارة « مفسل عموى » ومجرد غسل ملابس الغير في منزل خاص ولو بالاجرة لا يكفي لاعتباره مفسلا عموميا. لان العمل بهذا رأى فيه انتهاك لحرمة المنازل الخصوصية وهي حرمة قررتها المادة الثامنة من دستور الدولة المصرية كما أن فيه اعتداء على الحرية الشخصية المكفولة بالمادة الرابعة منه ومن مقتضاه ايضا جعل الناس خاضعين وهم في ستر بيوتهم لمراقبة البوليس وتفتيشه. اما المفاسل العمومية التي اوجب القانون الحصول على رخصة لها فان الغرض منها انما تمكين رقابة الحكومة عليها من الوجهة الصحية فقط

المحكمة

« بما انه من المسلم به أن القانون ما وجد الا لتوفير اسباب الامن والنظام في المجتمع ومن ثم يتعين تفسيره بما يتماشى مع هذه

الروح ولا يتعارض مع الغرض من وجوده فكل تفسير له من مقتضاه سد ابواب الرزق الحلال والا كثار من العاطلين والمتشردين والحجر على الناس في استعمال منازلهم فيما جعلت له من تهيئة الطعام والغسيل ونحوها فهو تفسير لا يصح ان يعمل به ولا ان يقام له وزن او اعتبار

« وبما ان القانون نص على ضرورة الحصول على رخصة عن (المفسل العموى) الا انه لا يمكن عملا بما تقدم أن تعتبر كلمة « مفسل عموى » شاملة للمنازل لمجرد غسل ملابس الغير فيها لان في العمل بهذا رأى هدم لحرمة المنازل الحق المقرر بالمادة الثامنة من دستور الدولة المصرية وقضاء على الحرية الشخصية المكفولة بالمادة الرابعة منه اذ مقتضاه جعل الناس خاضعين وهم في ستر بيوتهم لمراقبة البوليس وتفتيشه على الاكل والشرب وغسيل الملابس ونحوها في شؤون الحياة المنزلية استمرار الامر الذي لا يسلم به العل ولا يمكن أن يقال انه داخل فيما قصده الشارع من كلمة « مفاسل عمومية » عند سنه لللائحة المحلات الخطرة والمضرة بالصحة الخ

« وبما أن ما ذهب اليه الاتهام من انه يكفي لاعتبار المنزل مفسلا عموميا أن يغسل فيه ملابس الغير بالاجرة هو قول من مقتضاه أن يحرم على الشخص أن يغسل في منزله ملابس ضيفه او مخدمه أو صديقه الامر الذي لا يمكن ان يسلم به العرف والذي لا يصح نسبته الى الشرع بحال من الاحوال لان

نص الشارع يجب حمله دائما على ما يوافق المعقول
وسن الحياة الشريفة

« وبما انه ظاهر من اشتراط القانون
المفصل عموميا ليس هو مجرد غسل ملابس
الغير فيه بل ان تكون هذه الملابس من
الكثرة بحيث تتخلف عنها الكثير من
القاذورات وان تتوفر الآلات والمعدات
الكثيرة وتكثر الايدي العاملة في التنظيف
مما فيه تعريض للصحة بحالة تحتاج الى الرقابة
المستديمة والتفتيش المتواتر الامر الذي لا
داعى له في مثل حالة المتهمه

« وبما انه فضلا عن ذلك قد ثبت من
الاوراق أن المتهمه من الفقر بحالة جعلتها تعمل
على كسب رزقها من غسل بعض ملابس الغير
في ستر طلبا للرزق وصيانة للعرض ودفعاً
للفاقة وتعففا عن المسألة وتوقيا لمزالق السوء
والاجرام وهذا كله من غير أن يجعل منزلها
مفتوحا يغشاه كل من اراد ومع الاحتفاظ
بحاله من الصفة الخاصة التي تتنافى مع اعتباره
عموميا ومن ثم فلا يعتبر غسلها فيه لملابس
الغير بالاجرة تحويلا له وجعله مفصلا عموميا
واذن فلا يكون هناك محل لانهاءها بما نسبتها
اليها النيابة ويتمين براءتها عملا بالمادة ١٤٧
جنايات»

(قضية النيابة العمومية ضد زينب بنت مصطفى
نمرة ٣٢ سنة ٩٢٥ مخالفات . اصدر الحكم حضرة صاحب
الغزة عباس بك فضلي وبحضور حضرة صاحب الغزة
محمد بك رشدي نائب النيابة)

٤٤٩

محكمة طهطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤

بيع . ابراء من الثمن . اشتراط عدم التصرف . وصية .
الرجوع فيها . اختصاص المحكمة .

القاعدة القانونية

١ - ان العقد الذي يشمل بيع ارض مع
الابراء من الثمن واشتراط عدم تصرف المشتري
وعدم انتفاعه بالقدر المبيع مادام البائع على قيد
الحياة لا يعد بيعا ولا هبة ولا عقد بيع سائر هبة
بل يعتبر وصية لانه تمليك مضاف الى ما بعد
الموت بلا مقابل .

٢ - يجوز للموصى الرجوع عن الوصية قبل
وفاته ويكون الرجوع صراحة أو دلالة ولو نص
في العقد على انه اسقط حقه في الرجوع .

٣ - ان رفع الدعوى من الموصى على
الموصى اليه بطلب تثبيت ملكيته للارض الموصى
بها يعد رجوعا ضمنا عن الوصية .

٤ - ان المحاكم الاهلية مختصة بتفسير ماهية
العقود وبيان نية المتماقدين عن الوصية وتخص
بالمنازعات الخاصة بالوصايا مادام موضوع
الدعوى لا يتناول جواز الوصية أو صحتها أو
أهلية الموصى أو غير ذلك .

المحكمة

« حيث ان المدعية طلبت تثبيت ملكيتها
الى ١٢ قيراط اقدان الموضحة بعريضة الدعوى
وارتكنت في اثبات دعواها على الكشف
الرسمى المقدم منها

حكم محكمة الاستئناف ٦ فبراير سنة ٩٣ حقوق
(٨ ص ٢٥)

« وحيث ان القول من المدعى عليهم ان
العقد المشار اليه هو عقد بيع تام لا يقوم
على اساس قانوني صحيح لان « البيع عقد
يلتزم به احد المتعاقدين بنقل ملكية شيء
للآخر في مقابل التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه
المتفق عليه بينهما » (مادة ٢٣٥ مدني)
فالالتزام بدفع الثمن ركن جوهري لعقد البيع
وبدونه يبطل العقد وظاهر من نص العقد
المشار اليه أن المدعية ابرأت المدعى عليه
الاول ومورث الثاني والثالثة من الثمن في
نفس مجلس العقد لذلك يكون البيع بلا ثمن
ولا يقع صحيحا - كذلك لا يمكن القول بان
هذا عقد بيع سائر لهبة لانه يشترط في هذه
الحالة ان يكون البيع السائر للهبة متوفراً فيه
جميع اركان البيع ومن ضمنها الالتزام بالثمن
وبعبارة اخرى ان يكون العقد مفرغاً ظاهراً
في قالب بيع حقيقي (انظر حكم محكمة الاستئناف
٤ مايو سنة ١٩٠٥ مجموعة رسمية ص ٦ ص ٢٣٨)
« وحيث انه من الجهة الاخرى لا يمكن
اعتبار العقد المذكور أنفاً هبة لان الهبة هي
تمليك العين الموهوبة في الحال بلا عوض (انظر
ابن حابدين جزء ٤ ص ٥٥٨ وشرح كتاب
الاحكام الشرعية للشيخ زيد بك جزء ٢ ص
٢٣٠) والعقد ينص على انه ليس للمدعى عليه
لاول ومورث الثاني والثالثة حق التصرف
او الانتفاع في حال حياة المدعية ومن البديهي
ان اهم دلائل الملكية لعين ما حق التصرف فيها

« وحيث ان المدعى عليهم تمسكوا بمقد
بيع مسجل بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣
صادر من المدعية الى المدعى عليه الاول والى
مورث المدعى عليهما الثاني والثالث وقد ذكر
في العقد المذكور - اولا - ان المدعية
 باعت الى ويصادوس وخلة دوس القدر المتنازع
عليه - ثانيا - انها ابرأتها من دفع الثمن -
ثالثا - ان لا يكون لها حق التصرف ولا
ولا حق الانتفاع بالربع ما دامت المدعية على
 قيد الحياة - رابعاً - تمهدت المدعية في
العقد ان لا تتصرف في القدر المذكور وأن
حقها قاصر على الانتفاع بالربع فقط - خامساً
- ليس لها حق الرجوع عن هذا التصرف
ولا المطالبة بالثمن

« وحيث ان المدعية تقول ان هذا العقد
هو هبة وهو باطل لانه لم يكن رسمياً وارتكبت
في ذلك على حكم محكمة الاستئناف العليا بجميع
دوائرها (مجموعة رسمية سنة ١٩٢٣ عدد ٤٢)
« وحيث انه يتعين الان البحث في
ماهية العقد المشار اليه وحقيقته القانونية
وهل هو عقد بيع أو هبة أو وصية

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه يجب
تفسير العقود على حسب الغرض الذي يظهر
ان المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي
للالفاظ المستعملة فيها (انظر مادة ١٣٨ مدني)
وأن المحاكم ليست مقيدة بالالفاظ التي يطلقها
المتعاقدون على العقود المحررة بينهم ولم تحتم
القوانين الحالية استعمال الفاظ خصيصة بكل
عقد كما كان الامر في القوانين الرومانية (انظر

والانتفاع بها واذا انتفى هذان الحقتان عن شخص اعتبر غير مالك لها

«وبما ان المدعية قد منعت المدعى عليه الاول ومورث المدعى عليهما الثانى والثالثة من هذين الحقتين فى حياتها فقد قصدت بذلك ان لا تنقل الملكية اليهما الا بعد وفاتها وحينئذ لا يكون التملك واقعاً فى الحال ولا يجوز اعتباره هبة بالمعنى القانونى

» وحيث انه ظهر مما سبق ان المدعية لم تقصد التملك الا بعد وفاتها وان ذلك كان بلا عوض فيكون العقد المشار اليه شاملاً لوصية متوفرة الاركان ولا عبرة بالفاظ البيع والابراء الواردة فيه (انظر تعريف الوصية فى المادة ٥٣٠ من كتاب الاحوال الشخصية لقدري باشا وشرح الشيخ زيد بك جزء ٢ ص ٢٧١ وابن عابدين جزء ٤ ص ٤٥١ والهامش جاء فيها ان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بلا مقابل)

«وحيث ان الفقهاء اجمعوا على ان للموصى حق الرجوع عن الوصية قبل وفاته (انظر ابن عابدين جزء ٤ ص ٤٥٨) وقد سارت المحاكم الاهلية على هذا المبدأ وقررت انه مادام الوصى حياً فالمال الموصى به لا يزال فى ملكيته ويملك الرجوع عن الوصية (انظر حكم محكمة الاستئناف ١٠ ابريل سنة ١٩٠٦ محكم ١٧ ص ٣٧٢٣ وحكم محكمة مصر ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٥٣٤) وقد يكون الرجوع عن الوصية صراحة او دلالة (انظر ابن عابدين جزء ٤ ص ٤٥٨) والرجوع دلالة

يكون بأى عمل يصدر من الموصى ينافى التملك الى الموصى اليه وفى هذه الحالة تعتبر الوصية قد رجعت عن وصيتها دلالة برفعها هذه الدعوى تطلب بها تثبيت ملكيتها فى القدر الموصى به

» وحيث ان الرجوع عن الوصية جاز بالرغم مما نص عليه العقد الموضح آنفاً من ان المدعية اشترطت عدم الرجوع او عدم التصرف. لان هذا العقد هو من عقود التبرعات ويجوز الرجوع فيها حتى ولو اسقط المتبرع حقه فى الرجوع لان الملكية لازالت باقية ولم تنتقل الى المتبرع اليه وعلى الاخص فى حالة الوصية قبل وفاة الموصى ويكون اسقاط الحق فى الرجوع لا غيا ولا يعمل به (انظر ابن عابدين جزء ٥ ص ٥٦٥) اذ جاء فيه « ان الواهب يجوز له الرجوع عن الهبة حتى ولو بعد القبض ولو مع اسقاط حقه فى الرجوع » وهذا الحكم ينطبق على الوصية من باب اولى اذ ان الوصية كالهبة بلا عوض ثم انه يجوز الرجوع فى الوصية على الاطلاق بعكس الرجوع فى الهبة فقد قيده الفقهاء بشروط عديدة والهبة تملك فى الحال مع ان الوصية غير نافذة الا بعد الموت . لذلك تكون المدعية محقة فى طلب تثبيت ملكيتها للقدر المبين بمريضة الدعوى

عن طلب الايقاف

» حيث ان المدعى عليهم طلبوا الايقاف حتى يرفع الامر الى محكمة الاحوال الشخصية للفصل فى الوصية

٤٥٠

محكمة سمالوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ مايو سنة ١٩٢٤

بيع . تسجيل . تكرار البيوع . تركة . دين

القاعدة القانونية

- ١ - اذا اشترى شخصان عقارا أحدهما من المورث بمقد لم يسجل والآخر من الوارث بمقد مسجل فالأفضلية للمقد الذي تسجل
 - ٢ - القول بأن لا تركة الا بعد وفاة الدين لا يقصد به بقاء التركة معلقة حتى يدفع ما عليها من الديون وانما يراد به أن يكون الوارث مسؤولا عن الدين بنسبة ما استولى عليه .
- المحكمة :-

« حيث ان المدعية ترتكن في اثبات دعواها على العقد المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ وثابت التاريخ في ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ المتضمن مبيع للرحومة الست نبيهه مظلوم اغا ٨ قيراط و ١١ فدان من ضمنها القدر المتنازع عليه الى القاصر المشمول بوصايتها . والمدعى عليه الاول يرتكن على عقد صادر اليه من محمد السيد مكاوي احد ورثة الست نبيهه المذكورة وهذا العقد مسجل في ٥ مارس سنة ١٩٢٣ »

« وحيث ان البحث يدور حول معرفة أى العقدين احق بالتفضيل »

« وحيث انه من المقرر قانونا ان الملكية لا تنتقل في العقار بالنسبة للغير الا بعد

« وحيث ان مدار البحث في هذه الدعوى ينحصر في تفسيرية المتعاقدين وماهية العقد من الوجهة القانونية المدنية وحكمه وما يترتب عليه وهذا يجب ان تفصل فيه المحاكم الاهلية وقد سارت المحاكم الاهلية على مبدأ الفصل في المنازعات الخاصة بالوصايا والرجوع فيها خصوصا وان هذه الدعوى لا تتناول شيئا من جواز الوصية او اهلية الموصى او صيغة الوصية لذلك لا محل لطلب الايقاف حتى تفصل محكمة الاحوال الشخصية في الموضوع (انظر المادة ٥٥ من القانون المدني) (انظر حكم محكمة مصر ١١ مايو سنة ١٨٩٩ حقوق ١٤ ص ٢٧١ و ٢٣ مايو سنة ١٩١٣ محاكم ١٥ ص ٣٣١١ والاحكام الاخرى المذكورة في تعليقات جلاد على المادة ٥٥ مدني ويستخلص منها ان المحاكم الاهلية تختص بالفصل في الوصايا والرجوع فيها) من ذلك يتعين رفض طلب الايقاف ثم انه لا محل للبحث في الاحكام الشرعية للوصايا على حسب ملة الطرفين لأن الشريعة الاسلامية هي شريعة البلاد العادية ولم يتمسك الطرفان بغيرها بل ان في مذكرتهما كان مدار البحث بينهما عن احكام الوصية في الشريعة الاسلامية دون غيرها »

عن المصارييف

« وحيث ان المحكمة ترى الزام المدعية بمصارييف هذه الدعوى لانها السبب الوحيد في هذه الخصومة فهي التي تبرعت اولاً ثم عدلت برفعها هذه الدعوى فايس من العدالة ان يلتزم المدعى عليه بالمصارييف »

(قضية الست امير بنت القمص جرجس ميخائيل ضد ويصا دوس وآخرين عمرة ١٤٧ سنة ١٩٢٤ . مصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكي خير الابو تيجي بك القاضي)

التسجيل فاذا اشترى اثنان عقارا كل منهما بعقد على حدة واهمل احدهما تسجيل عقده وعهد الاخر الى تسجيله فالعقد الذي تسجل يفضل على العقد الذي ظل من غير تسجيل « وحيث ان الشارع يرى من تقرير هذا المبدأ الى وجوب المحافظة على حقوق الغير وضمان المعاملات بسياج يقيها خطر العقود التي تتم في الخفاء وليس عليها مسحة العلانية » وحيث ان هذه البواعث تنطبق تمام الانطباق في حالة ما اذا كان احد المقدين وهو المسجل صادرا من الوارث والاخر مصدره المورث فانه يتعين على من تعاقد مع الوارث ان يتحقق من صفته ويتثبت من ملكيته هو ومن تلقى الملكية عنه ولا شك ان البحث يسفر عن طمأنينة تامة تدفعه الى اتمام الصفقة لان دفاقر التسجيل وهي المرجع الذي يلجأ اليه لاجراء مباحثه لا اثر فيها لتلك التصرفات الخفية

« وحيث ان العمل بغير ذلك ينجم عنه حتما احجام الناس عن شراء شيء موروث وشمل حركة المعاملات وهي اساس العمران اذ لا يجسر احد على الشراء خوفا من الغاء البيع فيضيع عليه ما دفعه من الثمن مع انه اتخذ كل ما في وسعه من وسائل الحيطة للمحافظة على حقوقه

« وحيث انه علاوة على ما تقدم فان الوارث يمثل شخصية المتوفى والقول بان لا تركة الا بعد وفاء الدين ليس معناه بقاء التركة معلقة لا مالك لها حتى تدفع ديون

المورث كلها وانما يراد به جعل الوارث الذي تؤول اليه متروكات المورث ملزما بدفع دينه بنسبة ما اخذه

« وحيث ان التوسع في تفسير هذه القاعدة الى حد حماية المشتري الذي لم يحتاط لنفسه بتسجيل عقده وحرمان الاخر من هذه الحماية وهو اجدر به من سواه يتنافر مع مبدأ قانوني اخر لا يقل عنه اهمية ويتلخص في ان القانون دائما يحمي من كان يقظا ولا يعنى بمن اهمل في حقوقه أو قصر فيها

« وحيث انه من المتفق عليه ايضا ان من تعاقد مع الوارث الظاهر كان عقده صحيحا ولا يجوز للوارث الحقيقي الذي لم يكن معروفا وقت التعاقد الطعن في هذا العقد فمن باب اولى اذا كان التعاقد اصلا مع الوارث الحقيقي وكانت تصرفات المورث مجهولة تمام الجهل وفي طي السكتان

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض

دعوى المدعية »

(قضية نجيه بنت محمد مكاوي ضد علي احمد وآخرين
نمرة ٧٨٧ سنة ٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة اسكندر
حنا دميان افندي القاضي)

٤٥١

محكمة المنيا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩٢٣

قسمة . قاصر . محكمة . اقتراع . مجلس حسي .
مجلس ملي .

الناعمة القانونية

اجاز القانون للشركاء في الملك اجراء القسمة

من حصول القسمة بلا غبن على القاصر لاحتمال تساهل الوصى أو إهماله

« وحيث ان القانون اجاز للشركاء في الملك اجراء القسمة باختيارهم اذا كانوا متفقين ولم اهلية التصرف اما اذا كانوا مختلفين أو بينهم قاصر فيتعين اتباع الطرق القضائية لاجراء القسمة وهى قسمة الاموال على حصص والاقتراع عليها امام القاضى (مادة ٤٥٥) والمدول عن هذا الطريق الى غيره يوجب بطلان القسمة راجع حكم محكمة مصر الابتدائية ٧ مايو سنة ١٩٠٤ الاستقلال ٣ ص ١١٥ تعليقات جلاد عن المادة ٤٥٢ مدنى اهلى

« وحيث لذلك يتعين نذب خبير لاجراء مشروع قسمة عن الاعيان المطلوب قسمتها من المبينة بعريضة الدعوى بواسطة تعيين حصص تتفق مع اصغر نصيب لاجراء الاقتراع عليها ولا عبرة بمحضر الصلح المقدم ولو اقره الوصى »

(قضية الست ائيمه كريمة كيرلس افندى باهور ضد وهبة افندى مكسيموس وآخرين نمرة ١٠١٥ - سنة ١٩١٩ . اصدر الحكم حضرة محمد افندى المشاوى القاضى)

٤٥٢

محكمة منفلوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نصب . التصرف في الملك مرتين . اركان الجريمة . مادة ٢٩٣ عقوبات .

القاهرة القانونية

تعاقب المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات من

باختيارهم اذا كانوا متفقين ولم اهلية التصرف . اما اذا كانوا مختلفين أو بينهم قاصر فيتعين اتباع الطرق القضائية لاجراء القسمة وهى قسمة الأموال على حصص والاقتراع عليها امام القاضى . والمدول عن هذا الطريق الى غيره يوجب بطلان القسمة . والوصى لا يملك القسمة عن عديم الاهلية ولو حصل على تصديق من المجلس الحسى أو من المجلس الملى .

المحكمة :-

« حيث ان المدعية عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها القاصر فريده رفعت هذه الدعوى بفوز وتجنيب نصيبها واخيراً قدمت محضر صلح عن قسمة تمت باتفاق الخصوم وطلبت التصديق عليه

« وحيث انه يتعين على المحكمة قبل التصديق على الصلح الذى يصبح بتصديقها فى قوة سند واجب التنفيذ ان تتأكد من صفة الخصوم الذين امضوا وعما اذا كانوا يملكون امضاء هذا الصلح

« وحيث انه من المسلم به ان القسمة ليست من الحقوق التى يملكها الاوصياء ولو حصلوا على تصديق من المجلس الحسى او الملى بذلك اذ القانون المدنى فى المواد ٤٥٢ وما بعدها اوجب ان تحصل القسمة تحت رقابة المحكمة الجزئية ولا تعتبر نافذة الا بعد تصديق المحكمة الكلية وفى التصديق على محضر الصلح المقدم تجاوز عن هذه الضمانات التى وضعها القانون لمصلحة القاصر للثبوت

توصل الى سلب مال الغير بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له وليس له حق التصرف فيه ويشترط لتوفر أركان هذه الجريمة أن يكون عقدا البيع ناقلا للملكية بحسب احكام القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ التي تنص على وجوب اشهار العقود بواسطة تسجيلها. ونص على أنه يترتب على عدم تسجيلها أن الحقوق لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة الى غيرهم. فاذا ثبت للمحكمة أن عقد البيع الاول غير ناقل للملك قانونا فلا يكون ثم وجه لتطبيق حكم المادة ٢٩٣ على من تصرف في ملكه مرتين .

المحكمة

« وحيث ان التهمة المنسوبة للمتهم تتلخص في انه تصرف بالبيع في ارض مرتين الاولى لعبد الموجود عيسى في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ والثانية للمجنى عليهما في ٨ يولييه سنة ١٩٢٤ وأنه بذلك قد باع للمجنى عليهما ارضا لا يملكها ولا له حق التصرف فيها لسبق بيعه اياها لعبد الموجود عيسى

« وحيث ان النص الخاص ببيع الشخص عقارا أو منقولا لا يملك حق التصرف فيه لم يكن موجودا في القانون المصري القديم وانما اضيف على المادة ٢٩٣ عقوبات عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين « لكي يستطيع القانون ان ينال بالعقاب اولئك الذين يسلبون اموال الناس بالتصرف لهم في اشياء لم تكن مملوكة لهم

قط - او سبق لهم التصرف فيها لا آخرين الى آخر ماورد بمحضر جلسة المجلس المذكور « وحيث ان هذا النوع من الجرائم كان معروفا في القانون الفرنسي القديم باسم خاص «Stellionat» باعتباره جريمة خاصة ولكنه اندثر واصبح لا وجود له في القانون الفرنسي الحديث - فيجب الرجوع في تفسير النص الوارد بالمادة ٢٩٣ عقوبات الى قواعد العدل العامة من جهة - والى قواعد الملكية والنصوص الخاصة بها في القانون المدني من جهة أخرى « وحيث انه عند الرجوع الى نصوص القانون المدني الخاصة بالملكية يتعين البحث في الانقلاب الذي حصل في هذه النصوص والتعديل للمهم الذي ادخل عليها بالقانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي انفى كثيرا من مواد القانون المدني وقرر قواعد جديدة للملكية « وحيث ان اهم ما يستوقف النظر في هذا القانون هو ما نص عنه صراحة في الفقرة الاخيرة من المادة الأولى من تقييد النصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية العقارية الاخرى بمجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين باحكام هذا القانون واهما ما ورد بالفقرتين الاولى والثانية من المادة الاولى من ان « العقود التي من شأنها انشاء حق ملكية او حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره يجب اشهارها بواسطة تسجيلها الخ... » ويترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم

« وحيث انه يستفاد من هذا النص الصريح ان الملكية لا تنتقل الا بعقد مسجل على الطريقة المبينة في المواد ٣ وما بعدها من القانون المذكور اذا كان العقد محررا بعد العمل به (اول يناير سنة ١٩٢٤) او بعقد ثابت التاريخ اذا كان محررا قبل ذلك (مادة ١٤ من القانون)

« وحيث انه لتوفر اركان جريمة النصب ببيع عقار مرتين يشترط ان يكون عقدا البيع حائزين للشروط القانونية الاساسية التي تجعل اثرهما يترتب عليهما أو بعبارة اقصر يجب ان يكون كلا العقدين ناقلين للملكية — واول ما يجب على الباحث في مثل هذه الجريمة النظر اليه هو العقد الاول — فان ظهر ان هذا العقد ناقل للملكية قانونا انتقل الى العقد الثاني وان ظهر ان العقد الاول غير ناقل للملكية قانونا لم يكن ثمة ضرورة للبحث في قيمة العقد الثاني

« وحيث ان البحث في قيمة العقدين المتواليين يؤدي حتما الى حصر كل مسألة في احد فروض اربعة — الاول ان يكون كلا العقدين ناقلين للملكية قانونا وفي هذه الحالة تتوفر جريمة النصب — على ان هذا الفرض قد انعدم في الواقع بالقانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لان اشهار العقد الاول بتسجيله حسب نصوص القانون يمنع من تحرير العقد الثاني او على الاقل من تسجيله — والفرض الثاني ان يكون كلا العقدين غير ناقل للملكية والثالث ان يكون العقد الاول ناقل للملكية

والثاني غير ناقل لها — والرابع ان يكون العقد الاول غير ناقل للملكية والثاني ناقل لها — وفي كل هذه الفروض الثلاثة الاخيرة لا تتوفر جريمة النصب لانه في الفرض الثاني لم تنتقل الملكية من البائع للمشتري لا بالعقد الاول ولا بالعقد الثاني — فلا يعتبر قانونا انه تصرف في شيء - وفي الفرض الثالث يكون البيع الثاني لا قيمة له ولا يعتبر البائع انه تصرف بالعقد الثاني فيما سبق له بيعه بالعقد الاول . وفي الفرض الرابع يكون العقد الاول لا قيمة له فيعتبر العقار المبيع باقيا في ملكية البائع حتى اذا ما باعه بالعقد الثاني كان مالكا لما باع

« وحيث ان هذه القواعد والحالات التي اوجدها القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لها نظائر حتى قبل صدور هذا القانون — تظهر في حالة صدور عقدين من بائع واحد عن عين واحدة ويكون ثانيهما اسبق في التسجيل من اولهما ففي هذه الحالة ايضا تكون اركان جريمة النصب غير متوفرة (انظر شرح قانون العقوبات لاحمد بك امين ص ٧٣٤ وما بعدها وحكم محكمة الجيرة الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٠ عدد ٣٩ وحكم محكمة اسبوط الكلية الصادر في ٥ اغسطس سنة ١٩٢٤ ولم ينشر بعد

« وحيث انه بالرجوع الى وقائع هذه القضية وبالاطلاع على اوراقها تبين ان عقد البيع الصادر من المتهم لعبد الموجود عيسى (وهو العقد الاول) والمؤرخ في ٢٩ ديسمبر

سنة ١٩١٧ عقد عرفي غير مسجل ولا ثابت التاريخ

« وحيث انه للفصل في التهمة الموجهة للمتهم يجب البحث في قيمة هذا العقد

« وحيث ان هذا العقد لا هو مسجل حسب نص المادة ١ من القانون نمرة ١٨ سنة

١٩٢٣ ولا هو ثابت التاريخ كما جاء بالمادة ١٤ منه حتى كان يترتب عليه اثره القانوني ولذا

يكون لا قيمة له ولا ينقل الملكية - وليس تمت محل للبحث في العقد الثاني لان ملكية

المتهم للارض باقية له ولم تنتقل بالعقد الاول وله ان يتصرف فيها كيف شاء سواء بالعقد

الثاني او بغير ذلك

« وحيث انه لذلك يكون عمل المتهم غير

منطبق على المادة ٢٩٣ عقوبات ولا عقاب عليه ويتعين براءته من التهمة عملا بالمادة

١٧٢ جنايات

« وحيث ان على عبد الموجود عيسى

اقام نفسه مدعيا بحق مدني وطلب ان يقضى له بخمسة جنيهاً على سبيل التعويض

« وحيث ان المتمسك بالعقد الاول كان

يجب عليه لاثبات حقه واعطاء عقده الصفة القانونية ان يسجل هذا العقد قبل اول يناير

سنة ١٩٢٤ - ولكنه لم يفعل ذلك فابطل عقده باهماله ويجب عدلا ان يتحمل هو نتيجة

هذا الالهمال. أما الالتزامات التي تترتب على العقد الغير المسجل فقد تقاها نفس المدعي

بالحق المدني بما قرره في الجلسة من انه واضع اليد فعلا على الارض

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى المدنية

في غير محلها ويتعين رفضها »

(مارضة محمد عويس مصطفى وعلى عبد الموجود

المدعي بالحق المدني في الحكم النيابي الصادر ضده القاضي بحجسه نمرة ٩١٦ جنح منة لوط سنة ١٩٢٤ - اصدر

الحكم حضرة محمد افندي عبدالعز يز كامل القاضي وبحضور حضرة عبد العظيم الهراس افندي وكيل النيابة)

قضايا المحاكم الشرعية

٤٥٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٤

وقف . ناظر . تمكين ناظر جديد . وقف شاغر .

القاعدة الشرعية

إذا كان للوقف ناظر ثم قدم شخص طلبا للمحكمة طلب فيه تعيينه ناظرا على الوقف المذكور بناء على أنه شاغر عن ناظر وصدر قرار بتعيينه من الناظر كان الناظر الأول هو الناظر الصحيح ولا يعتبر تعيين الثاني عزلا للناظر الأول. لأنهم نصوا على أنه لا يكون عزلا إلا إذا كان القاضي عالما بوجود الأول وكان يرى مصلحة في ذلك

المحكمة :

« حيث أنه لا نزاع بين المستأنفة والمستأنف عليه في أن كلا منهما عين ناظرا على الوقف من قبل القاضي وتعيين المستأنفة سابق على تعيين المستأنف عليه

« وحيث أن تعيين الثاني من قبل القاضي ليس تعيينا بالشرط كما زعمه وكيل المستأنف عليه وقد بني على اعتقاد المحكمة بخلو الوقف من ناظر وظهر أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا وإن الانتهاء الذي بني عليه لم يكن صحيحا

« وحيث أن تعيين الثاني والحالة هذه ليس عزلا للناظر الأول لأنهم نصوا على أنه

لا يكون عزلا إلا إذا كان القاضي عالما بوجود الأول وكان يرى مصلحة في ذلك وهذا لم يحصل فيكون تعيين الثاني غير صحيح والناظر هو الأول »

(استئناف الست نفوسة بنت أحمد المناخلي وحضر عنها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد سليمان العبد المحامي ضد رمضان محمد عثمان المكوجي وحضر عنه حضرة عبد المجيد أفندي سرور المحامي نمرة ٩٩ سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ أحمد العطار والشيخ محمد عبد الرحمن عبيد الحلاوي والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد الشناوي)

٤٥٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . ناظر . وكيل . إهمال الوكيل . مسؤولية الناظر . ضم ثقة .

القاعدة الشرعية

إذا كان للناظر وكيل وثبت على الوكيل الإهمال وتأجير أعيان الوقف بأقل من أجر المثل وتركه بعض أطيان الوقف بورا حتى تلفت ولما فطن الناظر إلى ذلك عزل الوكيل فلا يعتبر أن ما وقع من الوكيل موجبا لعزل الناظر بل يكفي في ذلك ضم ثقة إلى الناظر ليشترك معه في إدارة شؤون الوقف المحكمة :

« من حيث أن المستأنفة ناظرة من قبل الواقعة

لأن هذا العمل اذوم نقما واكثر فائدة للفقراء
والمحتاجين
الحكمة :

« من حيث ان حضرة صاحب المعالي
وزير الاوقاف طلب بصفته نائبا عن حضرة
صاحب الجلالة الملك ناظر اوقاف الحرمين اذن
بصرف مبلغ خمسة وسبعين الف جنيه فائضة
من اوقاف الحرمين في جهات البر التي ذكرها
بالطلب المبين بالوقائع وبين فضيلة مندوب
الاوقاف ان غلة اوقاف الحرمين مطردة الزيادة
والنماء في كل سنة عن سابقتها وأن الحرمين
واوقافهما ليست في حاجة الى هذا الفائض ولا
ينتظر ان تحتاج اليه في المستقبل

« ومن حيث ان المحكمة ترى مع هذا
ان الاصلح والانعق اتفاق هذا الفائض في
بناء مستشفى وملجأ ومدرسة للفقراء وان
يصرف على كل منها ما يجعله يؤدي الغرض
المقصود منه كما يصرف ايضا على المعاهد الدينية
الاسلامية لان هذا العمل اذوم نقما واكثر
فائدة للفقراء والمحتاجين ولا مانع شرعا من
ذلك كما يؤخذ من كتاب الوقف من المحيط
البرهاني والفتاوى الهندية والحنائية والحموي
على الاشباه . لهذا اذا حضرة صاحب المعالي
وزير الاوقاف بصفته نائبا عن حضرة صاحب
جلالة الملك في ادارة الاوقاف المذكورة
بصرف مبلغ الخمسة والسبعين الف جنيه
المذكورة الفائضة عن حاجة الحرمين الشريفين
في وجوه الخير الآتية وهي بناء مستشفى لمعالجة
ومداواة الفقراء وبناء ملجأ لتربية وتعليم

« ومن حيث ان ما ثبت عليها يكفي فيه
ضم ثقة اليها ليشارك معها في دائرة شؤون
الوقف لان ما ثبت عليها لم يكن من قبلها بل
من قبل وكيلها الذي عزلته »

(استئناف قطمة بت بكر الحبشي وحضر عنها
فضيلة الشيخ عبدالسلام مخمس المحامي ضد الشيخ موسى
الامين عمران المحامي المأذون بالخصومة في الحكم
الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ نمرة ١٣ سنة ٢٣
٢٤ . استئناف نمرة ٣١ سنة ٢٤-٢٥ . دائرة
حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي
والشيخ احمد المطار والشيخ محمد عبدالرحمن عيد المحلاوي
والشيخ موسى علي التواوي والشيخ سيد الشناوي)

٤٥٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

قرار تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣

وقف . ريع . عدم الحاجة اليه . صرفه في شؤون
مصلحتها عامة .

القاعدة الشرعية

اذا ثبت للقاضي الشرعي ان لوقف ما فائض
ريع ليس الوقف في حاجة اليه ولا ينتظر ان
يحتاج اليه في المستقبل وان غلة الوقف مطردة
الزيادة والنماء في كل سنة عن سابقتها جاز
صرف هذا الفائض في الوجة الاصلح والانعق
كأنفاقه في بناء مستشفى لمعالجة ومداواة الفقراء
وبناء ملجأ لتربية وتعليم يتلمى والاطفال
الفقراء وبناء مدرسة لتعليم الفقراء وان يصرف
على كل منها ما يجعله يؤدي الغرض المقصود
منه كما يصرف ايضا على المعاهد الدينية الاسلامية

«ومن حيث انه تبين من تقرير مهندس المحكمة المرقوم ان الشارع المزمع انشاؤه بتلك الجهة سيمر بالناحية الشرقية القبلية من هذه الارض ويحدث لها واجهة جديدة عليه بطول ١٥ مترا وان التحسين الذي سينال هذه المنطقة بسبب ذلك سيكون عظيما

«ومن حيث انه ليس من صالح الوقف والحالة هذه استبدال هذه الارض الآن لان قيمتها سترتفع في المستقبل القريب تبعا لتحسن صقعها»

(مادة التصرفات رقم ٤٧١ سنة ٢٢ - ٢٣ .
دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم
والشيخ عبد الرحمن حسن والشيخ محمد احمد عوض)

٤٥٧

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

قرار تاريخه ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

وقف . نظر . اختيار الثقة . المشروط له النظر
اولى . زوجة . لافائدة في ضمها الى زوجها .

الذاعرة الشرعية

١ - اذا قضى نهائيا بوجوب ضم ثقة الى ناظر وقف وجب اختيار الثقة من الاشخاص المشروط لهم في المستقبل النظر على الوقف ولا يجوز اختيار واحد من الموقوف عليهم لضمه في النظر لأن في ضم الاجنبي مع وجود من يستحق النظر فيه مخالفة لشرط الواقف بدون مبرر

٢ - اذا كانت زوجة الناظر ممن يستحقون النظر فلا يجوز ضمها الى زوجها بصفة ثقة . لانه لا فائدة من ضمها اليه في النظر لأن

اليتامى والاطفال الفقراء وبناء مدرسة لتعليم الفقراء والاتفاق عليها بما يجعها تؤدي الغرض المقصود منها مع الصرف ايضا على المعاهد الدينية الاسلامية ويزاد (والارامل المنقطعين من المسلمين بالسطر الثالث من الصحيفة ٧٢ قبل كلمة اينما وتلغى الكلمة المؤشر عليها بالسطر الثالث عشر منها وتبدل بكلمة (اعم)
(مادة التصرفات نمرة ٣٦ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ عبد الرحمن حسن والشيخ محمد احمد عوض)

٤٥٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

قرار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

طلب . استبدال حكر ارض موقوفة . رفضه .
مصلحة الوقف .

الذاعرة الشرعية

طلب طالب استبدال حكر ارض موقوفة بالنقد لشراء عين لجهة الوقف بمال البدل اتضح للمحكمة ان الارض المحكرة سينالها تحسين مهم بسبب شروع الحكومة في فتح شارع يمر منها فرفضت الاستبدال وقالت ان استبدال الحكر ليس في مصلحة الوقف الآن والافوق التربص حتى يتم فتح الشارع لان قيمة الارض سترتفع في المستقبل القريب تبعا لتحسن صقعها

المحكمة :

« من حيث ان وكيل ناظري الوقف المذكور طلب النظر فيما عرضه راغب الاستبدال عليه وتقرير ما فيه المصلحة لجهة الوقف

الرأى سيكون للزوج دونها. ولا يكون هناك ثمرة
لحكم الضم ولو اختارها كثير من المستحقين
المحكمة :

« من حيث انه حكم نهائيا بضم ثقة الى
حضرة مصطفى بك ماهر الناظر على الوقفين
المذكورين ليشاركاه في ادارة شؤونهما
« ومن حيث ان المستحقين اختلفوا فيمن
يضم على الوجه المبين في الوقائع

« ومن حيث ان الشيخين اللذين اختيرا
من حضرات علماء الحنفية بالجامع الازهر
ليسا من المشروط لهم النظر على وقف الست
فاطمة اتوزير لانها جعلت النظر من بعد من
سمتهم للارشاد فالارشاد من بنى اخيها
المرحوم مصطفى ماهر باشا وهما اسما ومنيره
واولادهما وذريتهما طبقه بعد طبقه وحينئذ
لا ترى المحكمة وجهها لضمهما في النظر على
هذا الوقف لان في ضمهما مخالفة للشرط
بدون مبرر

« ومن حيث ان الست فاطمة هانم حتى
زوجة للناظر المحكوم بضم ثقة اليه ولا فائدة
من ضمها اليه في النظر لان الرأى سيكون
له وحده ولا تكون هناك ثمرة لحكم الضم
فليس من المصلحة حينئذ ان تضم في النظر على
الوقفين المذكورين وان اختيرت من كثير من
المستحقين

« ومن حيث ان محمد افندي قواد

وابراهيم افندي قواد لم يختارهما احد من
المستحقين فضلا عن المطاعن التي وجهت اليهما
فلا ترى المحكمة ضم واحد منهما

« ومن حيث انه لم يظهر من المستندات
التي قدمت دليلا على ما طعن به على الدكتور
حسن قواد وانه متعامل بالربا بل تبين من
المستندات التي قدمت من وكيله انه شطب
الرهن المشار اليه في الوقائع في سنة ١٩٢٠ ثم
باع الاطيان المرهونة واشترى بدلها اكثر
منها ولم يقدم ما يدل على عدم امانته واعماله
وسوء تصرفه وحينئذ لا تعول المحكمة على
ما طعن به عليه

« ومن حيث انه اختير من فريق كبير
من المستحقين وهو من المشروط لهم النظر
فلا ترى المحكمة بعد ما ذكر مانعا من ضمه
الى الناظر المذكور ليشاركاه في ادارة شؤونهما
طبقا للحكم النهائي ولا ترى ما يدعو للتأجيل»
(مادة نمرة ٣٦٩ تصرفات في الاوقاف سنة ٢٣
- ٢٤ المضموم اليها المواد نمرة ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣
سنة ٢٣ - ٢٤ بشأن ضم ثقة . دائرة حضرات اصحاب
الفضيلة الشيخ على سرور والشيخ محمد احمد عوض والشيخ
محمد مأمون الشناوى)

فتاوى شرعية

من تاريخ عقد الايجار من الوكيل اولا؛ افيدوا
بالجواب ولكم الاجر والثواب

الجواب

المنصوص عليه شرعا ان المتولى على الوقف
اذا اجر اعيانه بانقص من اجر المثل نقصانا
فاحشا تكون الاجارة فاسدة ويكون المستأجر
ملزما باتمام اجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة
الماضية من وقت العقد ومن ذلك يعلم الجواب
عن هذه الحادثة والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراخه

٤٥٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٣٣١

وقف . غصب . دعوى . مستحق . تأجير . اذن
القاضي . تقادم . مدته . امير جائر . وقف شاغر .
ايقاف . مدة التقادم .

القاعدة الشرعية

- ١ - لو غصب الوقف غاصب فليس
للموقوف عليه مخاصمته بلا اذن القاضي
- ٢ - الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك
الاجارة ولا الدعوى حتى ولو غصب منه الوقف
غاصب الا اذا ولاه القاضي أو اذنه بالخصومة ولو

٤٥٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٤

وقف . اجارة . غبن فاحش . حكمه .

القاعدة الشرعية

اذا اجر المتولى على الوقف اعيانه بانقص
من اجر المثل نقصانا فاحشا تكون الاجارة
فاسدة ويلزم المستأجر باتمام اجر المثل ودفع
ما نقص منه في المدة الماضية من وقت العقد

السؤال

سأل احمد افندى سليم الواقف - في
واقف وكل شخصا اجنيا بعد وضع ثقته فيه
بان يؤجر له جميع الاطيان الموقوفة من قبله
والمملوكة له ايضا ويدير شئونها من تحصيل
الايجار وخلافه ثم اجر الوكيل الاطيان لمدة
ثلاث سنوات باجرة اقل من اجر المثل وبغبن
فاحش فهل للواقف الموكل ان يفسخ عقد
الايجار ويؤجر لمن يشاء ام تسرى ايجارة الوكيل
المدة التي اجرها باقل من اجر المثل وهل
المستأجر يلزم باتمام اجر المثل في المدة الماضية

بالطويلة ولم يطلع على تصرف الغاصب قبل ذلك
صفة المذكورة

الجواب

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من
لا نبي بعده وعلى آله وصحبه

في تنقيح الحامدية بعد كلام ما نصه . ولو
غصب الوقف أحد ليس لأحد من الموقوف
عليهم خصوصته بلا اذن القاضي جامع الفصولين
في الفصل الثالث عشر ومثله في العمارية في
الفصل العاشر والبزازية من آخر الفصل الخامس
من الوقف وفي الدر المختار الموقوف عليه الغلة أو
السكن لا يملك الاجازة ولا الدعوى لو غصب
منه الوقف الا بتوليته أو اذن قاض ولو الوقف
على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان
حقه في الغلة لا العين وفيها ايضاً ما نصه: قال في
جامع الفتاوى وقال المتأخرون من اهل الفتوى
لا تسمع الدعوى بعد ثلاث وثلاثين سنة الا
ان يكون المدعى غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً وليس له
ولي أو المدعى عليه اميراً جائراً يخاف منه كذا
في الفتاوى

وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى
ثلاثاً وثلاثين ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى
لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل
على عدم الحق ظاهراً وفيها ايضاً بعض كلام
ما نصه والحاصل من هذه النقول ان الدعوى

كان الوقف على رجل معين لان حقه في الغلة
لا في العين

٣ - لا تسمع الدعوى بعد ثلاث وثلاثين
سنة الا أن يكون المدعى غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً
وليس له ولي أو المدعى عليه اميراً جائراً يخاف منه
٤ - خلو الوقف من ناظر يمنع من جريان
حكم التقادم

٥ - يفتى في الوقف بكل ما هو انفع لجهته

السؤال

ما قولكم دام فضلكم في وقف توفي ناظره وبات
شاغراً عن ناظر مدة طويلة ثم وضع يده عليه
رجل اجنبي واستغله لنفسه مع مشاهدة المستحقين
لوضع يده مدة ٣٣ سنة ثم اقام القاضي نظراً
على ذلك الوقف فنازع الواضع اليد برفع يده
عن الوقف فامتنع عن تسليمه له متعللاً بأنه مضى
على وضع يده مدة ٣٣ سنة وذلك مانع من سماع
دعوى انتزاعه من يده فهل اذا لم يكن على الوقف
ناظر في المدة المذكورة تسمع دعوى الناظر مع
اطلاع المستحقين على وضع يد الغاصب واستغلاله
له أو ما الحكم؟ أفيدوا الجواب ولكم الاجر والثواب
أو بعبارة أخرى هل خلو الوقف من ناظر
يعد عذراً شرعياً لجهة الوقف في عدم المطالبة
بمحقوقه في المدة الماضية أو ما الحكم؟ افتونا ولكم
الثواب

ومع ما ذكر فان الناظر في هذا السؤال
الذي عينه القاضي حديثاً لم يمض على تنظره المدة

لأن اتفاق الشخص مع اصحاب شركة التأمين هو من قبيل شركة المضاربة وهي جائزة

السؤال

سأل جناب مدير شركة قومية متوال ليف الأمريكانية في رجل اتفق مع جماعة (قومية) على ان يعطيهم مبلغا معلوما في مدة معلومة على اقساط معينة للتجار فيما يبدو لهم فيه الخط والمصلحة وانه اذا مضت المدة المذكورة وكان حيا يأخذ هذا المبلغ منهم مع ما ربحه من التجارة في تلك المدة واذا مات في خلالها تأخذ ورثته أو من يطلق له حال حياته ولاية اخذ المبلغ المذكور مع الربح الذي ينتج مما دفعه فهل ذلك يوافق شرعا

الجواب

اتفاق هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ على وجه ما ذكر يكون من قبيل شركة المضاربة وهي جائزة ولا مانع للرجل من اخذ ماله مع ما انتجه من الربح بعد العمل فيه بالتجارة واذا مات الرجل في ابان المدة وكان الجماعة قد عملوا فيما دفعه وقاموا بما التزموا من دفع المبلغ لورثته أو لمن يكون له حق التصرف بدل المتوفى بعد موته جاز للورثة او من يكون له حق التصرف في المال ان يأخذ المبلغ جميعه مع ما ربحه المدفوع منه بالتجارة على الوجه المذكور

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان التارك بلا عذر من الاعذار المارة لان تركها هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المدعى ناظرا أو مطلقا على تصرف المدعى عليه الى ان مات المدعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة - اذا تقرر هذا فالذي ينبغي أن يقال لا مانع من سماع دعوى الناظر المذكور والحال ما ذكر لخلو الوقف المذكور من ناظر في تلك المدة الطويلة تصح منه الدعوى اذ المدار في جواز سماع الدعوى على عدم التمكن من اقامتها في تلك المدة بنحو الاعذار المذكورة وعدم تيسرها بوجه من الوجوه خصوصا وقد نص العلماء على أن الحق لا يسقط بتقادم الزمان وأنه يفتى في الوقف بكل ما هو انفع لجهته وهذا ما ظهر لي في جواب هذا السؤال والله اعلم

مفتى الديار المصرية
بكر الصديق

٤٦٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٩ صفر سنة ١٣٢٩

تأمين على الحياة . جواز . شركة مضاربة .

الفاخرة الشرعية

عمل شركات التأمين على الحياة عمل مباح

تطبيق

تراجع الفتوى المخالفة لهذا الرأي
ومندرجة في مجلة المحاماة في عدد ٥ ص ٤٦٦
نمرة ٣٩٤ سنة خامسة

٤٦١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ جماد الثاني سنة ١٣١٧

وقف . ناظر . ترميم امكنة الوقف . الصرف من
مال الناظر . اشهاد . حق الرجوع

القاعدة الشرعية

إذا صرف الناظر من ماله الخاص على بناء
امكنة الوقف ليرجع وشرط ذلك واشهد عليه
فله الرجوع بما اتفق في ريع الوقف ولو مات
يكون لورثته الرجوع به على الوقف

السؤال

سئل - في وقف به قطعة ارض براح
شرط الواقف بناءها منازل ودكاكين من ريع
الوقف وتبرع الواقف بمبلغ معين من ماله الخاص
يستعان به على بناء تلك القطعة وقبل ان يبني
بها شيء مات الواقف المذكور فالناظران المشترط
لها النظر من قبله بنيا بالقطعة المذكورة منازل
ودكاكين كما شرط الواقف وصرفا عليها من
مالها الخاص مبلغا معيناً زيادة عما صرفاه من
الريع والمبلغ المتبرع به من الواقف واشهدا

بالرجوع بما صرفاه ثم ماتا وآل الناظر من بعدهما
الى اخوتهما الثلاثة فهل لهذين الناظرين الرجوع
بما صرفاه وبموتهما يكون لورثتهما الرجوع
وليس للنظار الامتناع عن دفع المبلغ المذكور
لمستحققيه أو ما هو الحكم ؟

الجواب

الذي صرح به الفقهاء أن المتولى إذا اتفق
من ماله لنفسه ليرجع في مال الوقف فله ذلك
فإن شرط الرجوع يرجع والا فلا . وحيث أن
الناظرين صرفا من مالهما على بناء امكنة الوقف
ليرجعا وشرطا ذلك واشهدا عليه فلهما الرجوع بما
اتفقا في ريع الوقف ولو ماتا يكون لورثتهما
الرجوع به على الوقف فيكون لهم مطالبة الناظر
المذكورين بذلك في ريع هذا الوقف ما
اتفق الديار المصرية
محمد عبده

٤٦٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ جماد آخر سنة ١٣١٧

مدافن . حق البناء في وشارعها .

القاعدة الشرعية

١ - للسلطان أو نائبه التصرف في حق
الكافة يفعل ما فيه المصلحة لهم
٢ - ان الشوارع العامة الموجودة في
المقابر المعدة لدفن اموات المسلمين ومخصصة

بسبب ذلك البناء واستفهم هل يجوز شرعا اعتبار الشوارع المذكورة من المنافع العمومية ومنع التعدي عليها بالبناء فيها وهل يجوز أن توضع بها مواسير مياه للشرب وغيره لاقتضاء المصلحة العامة ذلك أم لا ؟

وحيث ان هذه الشوارع الموجودة بتلك المقبرة عامة للمرور فيها وقد ساكنها الناس فلا ريب تعد من المنافع العمومية ولا يسوغ لاحد البناء فيها متى اضر ذلك بالمارة والسلطان أو نائبه ان يمنع من البناء فيها ان كان ذلك مصلحة للمسلمين كما ان له ان يأذن بوضع المواسير المذكورة بها اذا اقتضت المصلحة ذلك لما صرحوا به للسلطان او نائبة التصرف في حق الكفاة يفعل ما فيه المصلحة لهم ؟

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

المرور الناس فيها تعد من المنافع العمومية ولا يسوغ لاحد البناء فيها متى اضر ذلك بالمارة

السؤال

سئل من نظارة الاشغال العمومية في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٩٩ تمرة ٣٦٢٤ مضمونها ان المقبرة المعدة لدفن اموات المسلمين يوجد بها شوارع عامة للمرور فيها وبعض الناس بنى على جزء من هذه الشوارع فضايق المرور العام . فهل يجوز شرعا اعتبار الشوارع المذكورة من المنافع العمومية ومنع التعدي عليها بالبناء فيها وهل يجوز وضع مواسير مياه بها لتوصيل المياه منها للشرب والرش بالمقبرة والجنهات المجاورة لها لكون المصلحة تقتضى ذلك أم لا ؟

الجواب

ذكر بهذه الافادة ان المقبرة المعدة لدفن اموات المسلمين بها شوارع عامة للمرور فيها وان بعض الناس بنى على جزء منها فحصل ضيق

قضا المحاكم المختلطة

ومرض المقر وورثة المقر له جاز لها ان تحكم
بإعلان اقرار المريض بدون حاجة الى احالة
الدعوى والخصوم على قاضى الاحوال الشخصية
لأن حكم الشرع صريح في المادة ٥٦٤ من كتاب
الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية التي
نصت بنص صريح على ان اقرار المريض لوارثه
باطل الا ان يصدق بقبلة الورثة سواء كان اقرارا
بعين أو دين عليه للوارث أو قبض دين له من
الوارث أو من كفيله

(استئناف شكرى صباغ ضد ورثة ليزا بشاره صباغ .
رئاسة جناب المستشار بافيرا)

٤٦٤

محكمة الاسكندرية المختلطة

قاضى الامور المستعجلة

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

قوة الاوراق العرفية . الافكار . جديته . سوء النية
في الافكار . تقدير القاضى

القاعدة القانونية

ان الاوراق العرفية تكون حجة بما ورد
فيها على الخصوم طالما لم يحصل انكار الامضاءات
والتوقيعات التي عليها . وعند الانكار يتعين على
من يتسك بها ان يثبت ان التوقيعات والامضاءات
صحيحة وطالما ينكر الخصم توقيعه أو امضاءه
عليها فتعتبر انها غير موجودة في ملف الدعوى

٤٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥

الخلاف على مسألة متعلقة بالاحوال الشخصية .
ايقاف نظر الدعوى . جدية المسألة الخلافية .
تقديرها . اقرار المريض لوارثه . الطعن فيه . حكمه .

القاعدة القانونية

١ - الخلاف على مسألة من مسائل
الاحوال الشخصية لا يترتب عليه حتما ايقاف
نظر الدعوى الموضوعية المطروحة امام المحاكم
المختلطة حتى يصدر قاضى الاحوال الشخصية
حكمه فيها بل للقاضى المدني ان يقدر درجة
جدية الخلاف ودرجة صعوبة حله فان كانت
المسألة الخلافية سهلة الحل وحكمها معروف أو
مستفاد بسهولة من كتب الاحوال الشخصية
جاز للقاضى المدني ان يبحثها ويحكم فيها ولا سيما
وان قاضى الاصل هو قاضى الفرع وان قاضى
الموضوع قد يضطر احيانا الى الفصل في مثل
هذه المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية اذا لم
يصدر قاضى الاحوال الشخصية لأى سبب من
الاسباب حكما في المسألة الخلافية في المواعيد
التي تحددها المحاكم لخصوم ليحصلوا على رأى
قاضى احوالهم الشخصية فيها

٢ - اذا طعن بعض ورثة في اقرار صدر
من مريض لوارثه وثبت للمحكمة صدور الاقرار

قانه يجب ان يؤول قصده بانه اراد ايقاف الارض والبناء معا بناء على قاعدة أنه يجب تأويل عقود الوقف بما فيه المصلحة لجهة الوقف على انه اذا كانت الارض موقوفة ومقررة للأحتكار وبني المحتكر فيها بناء باذن متولى الوقف جاز وقفه وقفا مستقلا

(استئناف جزء افندي رستم ضد وزارة الاوقاف . رئاسة جناب الرئيس بافيرا وعضوية مستر ماك بارت ومحمود بك الطوير ومحمد بهي الدين بركات بك)

٤٦٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٥

صورة الورقة . قيامها مقام الاصل . اعتراف الخصم بالأصل . خرس الخصم اوبكمه . قوة المحضر الرسمي . المرأة العثمانية . تزوجها بفرنساوى . تبعيتها له . استرداد رعويتها العثمانية .

القاعدة القانونية

١ — الصورة لا تقوم مقام الاصل . ولكن اذا ثبت وجود الاصل باعتراف الخصم أو بدليل رسمي آخر قامت الصورة مقام الاصل
٢ — كون الخصم اخرس أو ابكم لا يكتفى لابطال قوة المحضر الرسمي الذى يحرره الضابط القضائى المختص . لان المفروض أن هذا الضابط القضائى يكون قد اتبع حتما الاجراءات التى تجمل عمله عملا قانونيا

٣ — المرأة العثمانية التى تتزوج برجل فرنساوى تصير فرنساوية فتتبع زوجها فى الجنسية الا ان المادة السابعة من قانون ١٩ يناير سنة ١٨٦٩

على ان لقاضى الامور المستعجلة بلا شك الحق فى ان يتحرى الحق ويثبت مما اذا كان انكار الامضاء حاصل بسوء نية وبقصود تعطيل الدعوى وتمجيز خصمه عن الاثبات امام قاضى الامور المستعجلة ام لا . فاذا ثبت له ان هناك شبهة قوية تعزز الانكار وجب عليه ان يصرف النظر عن الاوراق المطعون فيها ويحكم فى الدعوى كأن هذه الاوراق لم تكن امامه .

(قضية ابراهيم حاسين ضد فكتور لوسكو وانطون موصلى . رئاسة جناب القاضى اوقالى)

٤٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٥

وقف . وقف البناء دون الارض .

القاعدة القانونية

اذا كان البناء قائما على ارض مملوكة لصاحبه فلا يجوز للمالك ان يقف البناء استقلالا بدون الارض لانتفاء التأييد (الذى هو شرط لصحة الوقف) بخروج الارض عن ملكه بعد موته لاحتمال طلب ورثته تقض البناء من الارض المملوكة لهم . على انه بحسب احكام الشريعة الاسلامية الغراء لا يقع مثل هذا البطلان لوقف الا اذا صرح الواقف فى كتاب الوقف بانه اخرج الارض عن الوقف . اما اذا سكنت الواقف ولم ينصب على خروج الارض من الوقف

النقابة بحيث اذا اخل بواجباته كان لمجلس النقابة أن يتدخل في الامر وعليه ان يخضع لقراراته وأن لا يحيد عن اصول وتعاليم واداب المحاماة

٤٦٨

قرار صادر من الجمعية العمومية

لمحكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٥

محام . مدير شركة مدنية او تجارية . الجمع بين الصناعتين . جوازه .

القاعدة القانونية

١ - يجوز للمحامى ان يكون مدير شركة مدنية او تجارية لانه يجوز الجمع بين الصناعتين . على ان لمجلس النقابة ان يقرر منع المحامى من الاشتغال بوظيفة مدير شركة اذا كان غرض الشركة أو كانت الطرق التى تستعملها الشركة لتحقيق اغراضها لا تتفق مع كرامة المحاماة . والقرار الذى يتخذه مجلس النقابة فى هذا الشأن يجوز استئنافه امام محكمة الاستئناف إما بناء على طلب النيابة العمومية أو بناء على طلب المحامى ذى الشأن

٢ - وان جاز للمحامى ان يكون مدير شركة الا انه لا يجوز له ان يكون مديراً مندوباً عن مجلس الادارة للعمل بالفعل باسم الشركة

تعليق

١ - رأى الجمعية العمومية جاء مطابقاً

الخاص بالجنسية العثمانية قد اجاز للمرأة العثمانية التى تتزوج بأجنبى أن تسترد وعويتها العثمانية اذا ابدت رغبتها فى ذلك فى بحر الثلاث سنوات التالية لوفاة زوجها . وحكم هذه المادة يسرى على شخصها فقط . فالوصية التى تصدر من المرأة العثمانية التى تتزوج برجل فرنساوى ولا تبدى رغبتها فى استرداد وعويتها فرنساوية يسرى عليها حكم القانون فرنساوى والمحكمة المختصة بالنظر فى الوصية الصادرة منها صحيحة وبطلاناً إنما هى المحكمة القنصلية فرنساوية .

(استئناف اماليا سكندر ضد جورج موسى . رئاسة جناب المستشار باقيرا)

٤٦٧

قرار صادر من الجمعية العمومية

لمحكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٥

محام . صاحب جريدة . مديرها المسئول . الجمع بين الصناعتين . جوازه .

القاعدة القانونية

لا يجوز للمحامى أن يكون محامياً وفى الوقت نفسه صاحب جريدة ومديرها المسئول أو أن يكون محامياً ومدير جريدة مسئول لان بين صناعة المحاماة وادارة الجرائد تناقضاً بسبب المسؤولية المترتبة على ادارة الجرائد من جهة ووجوب المحافظة على كرامة صناعة المحاماة من جهة اخرى . على أنه من الجائز أن يكون المحامى صاحب جريدة بشرط بقاءه خاضعاً لمراقبة مجلس

لرأى لجنة التشريع المشكلة في محكمة الاستئناف المختلطة لدرس المسائل القانونية والتشريعية ٢ - الا انه جاء مخالفاً لرأى لجنة قبول المحامين بمحكمة الاستئناف المختلطة لان لجنة قبول المحامين كانت قررت بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ باجماع اراء اعضائها وبطريقة قاطعة على انه لا يجوز ان يكون المحامي محامياً وفي الوقت نفسه مديراً لاحدى الشركات التجارية وان المحامي الذي يقبل ان يكون مديراً لشركة تجارية يجب عليه ان يتخلى في الحال عن صناعة المحاماة وان ينقل اسمه من جدول المحامين . وهذا القرار جاء مطابقاً لقرار سابق قديم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٨٩٧

٣ - وقد جاء رأى محكمة الاستئناف المختلطة مطابقاً للرأى الذى ساد في بلجيكا

٤٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٥

الارمن الكاثوليك . خضوعهم فيما يتعلق باحوالهم الشخصية لقضاء اللجان المالية . اعلاماتها الشرعية . طلب عدم اعتبارها . حكم محكمة اول درجة . حفظ الحق في بعض طلبات الخصوم . طرحها امام محكمة الاستئناف . هل تقبل ؟

القاعدة القانونية

١ - ان الارمن الكاثوليك خاضعون فيما يختص باحوالهم الشخصية الى قضاء اللجان المالية التى انشئت بموجب القانون النظامى لطائفة الارمن الكاثوليك بمصر الصادر عليه الامر العالى المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ . فالاشهادات

الشرعية التى تصدر من لجنة الاحوال الشخصية لطائفة الارمن الكاثوليك وفيها تثبت الوفاة وتخصص الوراثة تكون معتبرة نافذة ويصح لمدين التركة الاعتماد عليها لدفع ما عليه للورثة الميينة اسمائهم في الاعلام الشرعى ودفعه الدين يبرى ذمته حتى ولو ظهر فيما بعد وارث آخر

٢ - لا يجوز طلب عدم اعتبار الاعلام الشرعية التى تصدر من لجان الاحوال الشخصية لطائفة الارمن الكاثوليك لاثبات الوفاة وحصر الوراثة بناء على احتمال وجود ورثة آخرين غير داخلين في الاعلام المذكورة واحتمال عدم رضائهم باختصاص البطريكخانة في الحكم في مسائل المواريث اذ انه يترتب على قبول مثل هذه النظرية انتفاء اختصاص البطريكخانات في مسائل المواريث بطريقة مطلقة

٣ - اذا حكمت محكمة اول درجة بحكم قطعى في احد الطلبات ثم حفظت للخصوم الحق في الخصومة في طلبات اخرى وطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف فلا يجوز للخصوم ولا لمحكمة الاستئناف ان تنظر في الطلبات التى حفظ حق الخصومة فيها لأن مثل هذه الطلبات يجب ان تطرح امام محكمة اول درجة من جديد للفصل فيها لأن طلب الدعوى والحكم فيها وفقاً لحكم المادة ٤١٤ من قانون المرافعات المختلط (وقابلها المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات الاهلى) لا يكون الا في حالة ما اذا حكمت محكمة

بحسب ما يستصوبه يسرى على اتفاقات المحامين مع موكلهم فللقاضى اذن ان يخفض الاتعاب المتفق عليها او ان يزودها بحسب ما يراه فان وجد فيها غلوا خفضها وان وجدها زهيدة بالنسبة الى عمل المحامى رفعها

٣ - لتقدير اتعاب المحاماة المتفق عليها والحكم ان كان فيها غلوا او لا يجب على المحكمة ان تراعى عند التقدير القواعد المبينة في المادة ١٩٧ من لائحة المحاكم المختلطة العمومية في مسائل التقدير اي انها تراعى اهمية الدعوى وقيمة العمل والتعب اللذين اقتضاهما والزمن الذى قضاه المحامى فى العمل ومركز الخصوم وثروتهم .

(استئناف اسماعيل بك قدرى جمه ضد الانوكاتو...
رئاسة جناب القاضى هوريه)

٤٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤
محكمة الاستئناف . تعديل الطلبات امامها . قاعدة
نظامية . حكم المحكمة به من تلقاء نفسها .

القاعدة القانونية

١ - لا يقبل امام محكمة الاستئناف تعديل الطلب الاصلى فمن بنى دعواه امام محكمة اول درجة على مخالفة خصمه بشروط واحكام محضر صلح لا يجوز له ان يأتى امام محكمة الاستئناف ويطلب الحكم له بتعويضات بناء على صدور خطأ من خصمه نشأ عنه ضرره .
٢ - ان القاعدة التى تحرم ابداء طلبات جديدة لأول مرة امام محكمة الاستئناف هي

ثانى درجة بابطال حكم من الاحكام التمهيدية أو حكم صادر فى مسألة اختصاص المحكمة أو فى طلب الاحالة منها على محكمة اخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى اخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها . والحكم يحفظ حق الخصوم فى بعض الطلبات ليس من هذا القبيل .

(استئناف البنك الثمانى ضد ورثة بوسفيان .
رئاسة جناب مستر فوكس)

٤٧٠

محكمة مصر المختلطة بهيأة مستأنفة

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥
مؤخر اتعاب محام . جواز طلبها . تخفيضها .
زيادتها . سلطة القاضى .

القاعدة القانونية

١ - اعتاد بعض المحامين فى مصر على أن يتفقوا مع موكلهم على أن يدفعوا لهم مقدم اتعاب تدفع لهم عند مباشرتهم العمل ومؤخر اتعاب تدفع لهم عند صدور الحكم لمصلحة موكلهم وهذه العادة تخالف اصول وتعاليم صناعة المحاماة كما تخالف المبدأ المقرر فى المادة ١٩٦ من لائحة المحاكم المختلطة العمومية . بناء عليه يحق للمحامى ان يطالب بمؤخر اتعابه عن العمل الذى قام به حتى ولو خسر موكله القضية

٢ - ان حكم المادة ٦٢٨ من القانون المدنى التى تنص على ان الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضى وتقدير المقابل

قاعدة نظامية يجوز للمحكمة ان تحكم بها من تلقاء
نفسها عند ما تبين ان الطلبات المطروحة عليها
هي غير الطلبات التي سبق ابدائها امام محكمة
اول درجة .

(استئناف ميشيل سولومونيدس ضد ماري
اتانا سيو ، رئاسة جناب المستشار فوكس)

٤٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣

عدم حضور الخصم امام محكمة اول درجة . جواز
استئنافه . عدم سقوط حقه . استئناف
الضامن . فائدة المضمون .

القاعدة القانونية

١ - للخصم الذي لم يحضر امام محكمة
اول درجة ولم يد طلبات مطلقا ان يستأنف
الحكم لانه بعدم حضوره امام محكمة اول
درجة انما يستعمل الحق المخول له . وبالطعن في
الحكم بطريق الاستئناف انما يستعمل الحق
الذي شرعه له القانون فعدم حضوره امام محكمة
اول درجة أو حضوره وعدم ابدائه طلبات
ما لا يسقط حقه في الاستئناف

٢ - من المقرر علما وعملا ان استئناف
الضامن (كالبائع مثلا) يفيد المضمون فالمضمون
ولو كان مستأنفا عليه له الحق في ان ينضم الى
الضامن وهو المستأنف .

(استئناف شكر الله مرعبي ضد نخلة خليل وآخرين .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

تعليل

راجع بهذا المعنى الاحكام الصادرة من
محكمة الاستئناف المختلطة ومنشورة في صحيفة
٢٨ سنة ٢١ وفي صحيفة ٣٨٣ سنة ٢٢ وفي
صحيفة ٥٨ و ٢٣٠ سنة ٢٣

٤٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

عريضة الاستئناف . قصر القول بخطأ محكمة اول درجة .
خلوها من الاسباب . المادة (٤٠٦) مرافعات .

القاعدة القانونية

تعتبر باطلة خلوها من الاسباب عريضة
الاستئناف التي يقتصر فيها المستأنف على القول
بأن محكمة اول درجة اخطأت في تقدير الوقائع
وفي تقدير القانون كما سيشرح ذلك لدى المرافعة
الشفهية او التحريرية امام محكمة الاستئناف
وان قضاة محكمة اول درجة اخطأوا بالحكم
لخصمه بجميع طلباته . مثل هذا القول لا يكفي
لاعتبار صحيفة الاستئناف مسببة وقفا لحكم
المادة ٤٠٦ من قانون المرافعات التي اوجبت ان
يبين المستأنف اسباب استئنافه ليتمكن خصمه
من الالام بها استعدادا لمناقشتها امام محكمة
ثاني درجة .

(استئناف نيقولا مودوناس ضد راؤول كوهين .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

قضاء المحاكم الأجنبية

تعالى

من اركان جريمة التزوير وقوع الضرر أو احتمال وقوعه فالتزوير الذي لا يقع على ذات الورقة الاصلية فيفقد قيمتها القانونية لا يمكن ان يترتب عليه ضرر ما (راجع دالوز باب التزوير نبذه ١٤٨) وقد حكم قياसा على هذه القاعدة ان لا تزوير ولا استعمال تزوير في من استعمال صورة عقد غير تاريخ الاستحقاقات المدونة فيه لان الصورة من حيث هي لا قيمة لها قانونا لانها لا تؤثر وحدها وبذاتها في الحقوق وفي الدعاوى وجوداً وعدماً

٤٧٦

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
زواج . وعد . اثباته .

القاعدة القانونية

لا يجوز اثبات الوعد بالزواج الذي تبني عليه دعوى التعويض بشهادة الشهود وبالقرائن اذا زاد المبلغ المطالب به على الحد المقرر قانونا لجواز الاثبات بالبينة الا اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه سماع شهادة الشهود أو وجدت موانع للاستحصال على كتابة

٤٧٤

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
امناء نقل المسافرين . وصولهم سالمين . مسئولية
الامناء . اصابة . قوة قاهرة .

القاعدة القانونية

امناء النقل ملزمون في الاصل بنقل المسافرين من الجهة التي سافروا منها الى الجهة المسافرين اليها بحيث يصلوا سالمين فاذا حدثت اصابة لأحد المسافرين كان امين النقل مسؤولاً في الاصل الا اذا ثبت ان الاصابة حصلت بقوة قاهرة أو بحادثة لا علاقة له بها .

٤٧٥

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤

تزوير . استعماله . صورة فوتوغرافية من ورقة
مزورة . صلاحيتها قانوناً . حجة على الخصم عدمها .

القاعدة القانونية

لا تعد جريمة استعمال تزوير تقديم صورة فوتوغرافية من ورقة مزورة منسوب فيها اقرار شخص بأنه مدين لآخر بدين معلوم لأن الصورة الفوتوغرافية لا تصلح قانوناً لأن تكون حجة على الشخص المنسوب له الاقرار

تعالى :

ادعت المدعية في هذه القضية ان المدعى عليه خطبها من اهلها ثم اغواها ودخل بها قبل عقد الزواج ثم تركها فرفعت عليه هذه الدعوى تطالبة بتعويض . وبنت دعواها على سبق الوعد بالزواج ولكنهما لم تقدم دليلا كتابيا على سبق الخطبة وسبق الوعد بالزواج وقالت ان صفة الخاطب منعها من الاستحصال على كتابة لان الخطبة حصلت بتبادل الايجاب والقبول شفاهيا وان صفة الخاطب كانت من الموانع الادبية التي حالت دون الاستحصال على كتابة فرفضت المحكمة طلب الاحالة على التحقيق لاثبات الخطبة وسبق الوعد بالزواج بناء على عدم جواز اثبات هذه الوقائع بشهادة الشهود لان الدعوى دعوى كلية لا يجوز اقامة الدليل فيها بالبينة .

٤٧٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٥

ارض مملوكة لمؤجر . تعهد لمستأجر بتشيد عمارة عليها . عدم قيامه بتعهد . دعوى المستأجر . جواز تعديل طلبه امام محكمة الاستئناف . غلاء مواد البناء ووجود ازمة مالية . عدم صلاحيتها لاستحالة التنفيذ . تقدير القاضي للظروف . تخفيف التعويض

القاعدة القانونية

١ - اذا اجر شخص لآخر مكانا في عمارة تعهد بتشيدها على ارض مملوكة له ثم قصر في تشيد العمارة فرفع المستأجر دعوى على مالك الارض يطلب فيها الحكم بالزامه بان يبني البناء الذي تعهد ببنائه جاز للمستأجر ان يعدل

طلبه امام محكمة الاستئناف ويطلب فسخ الاجارة والزام المالك بالتعويضات فقط اذا ثبت ان مالك الارض باعها لآخر ولم يحمل المشتري في عقد البيع مسئولية اقامة العمارة على الارض المبعة

٢ - ان غلاء مواد البناء ووجود ازمة مالية في البلد وارتفاع اجور العمارة ليست من الحالات القهرية التي تجمل تنفيذ العقد مستحيلا فاذا بني المتعاقد تأخير في تنفيذ تعهداته على مثل هذه الاسباب وجب اعتباره مقصرا ووجب الحكم عليه بالتضمينات

على ان للقاضي ان يقدر هذه الظروف قدرها ويخفف التعويض بقدر درجة تأثير مثل هذه العوامل على من يقصر في الوفاء بتعهداته

٤٧٨

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه اول يولييه سنة ١٩٢٤

مقاول . مسؤوليته مع المهندس . متضامن او غير متضامن . تعويض

القاعدة القانونية

المقاول الذي تعهد في مقابل مبلغ ما بان يجرى اعمالا معينة حسب مقايضة متفق عليها من قبل ويخالف شروط واحكام عقده ويستبدل مواد البناء المتفق عليها باخرى بطريق الاتفاق والتواطؤ مع المهندس المعماري ويترتب على استعمال المواد الجديدة ضرر بالبناء يستوجب

اعادة عمله أو يستوجب اعمالا اخرى لازمة لصيانتة يكون مسئولاً هو والمهندس بطريق التضامن لاجراء هذه الاعمال الجديدة بمصاريف من طرفهما كما يكون مسئولاً علاوة على ذلك بدفع تعويضات للمالك نظير مخالفتها لاحكام وشروط عقد المقاولة

تعليق

المهندس والمقاول مسئولان ليس فقط عن عيوب البناء بل مسئوليتهم تتناول كل افعال او خطأ او غش يقع منهما يترتب عليه الاضرار بمقتضى البناء وبقوة صلاية اجزائه كما اذا استعملوا مواداً رديئة او من جنس اقل جودة من الجنس المتفق عليه في الشروط . ودرجة مسئولية المقاول والمهندس تختلف بالنسبة الى كل واحد منهما بنسبة الخطأ الذي وقع منه وللمحاكم الحق المطلق في توزيع المسئولية عليهما ان تمويضا او اعادة عمل . ويجوز للمحاكم ان تحكم عليهما متضامنين او غير متضامنين بحسب نوع الخطأ او الالهمال او الغش الذي وقع

٤٧٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٤

كبيالة . صاحبها . خصم قيمتها

القاعدة القانونية

اذا تقدمت كبيالة في بنك على ذمة خصمها

وكان صاحبها له حساب جار في البنك جاز للبنك خصمها وازدادة مبلغها على حساب عميله ولو كانت الكبيالة حصل عنها بروتستول عدم الدفع

تعليق

ويبقى مع ذلك لساحب الكبيالة جميع اوجه الدفع التي كانت له ضد حامل الكبيالة اذا كان له دفع او اوجه دفاع مقبولة لان خصمها بمعرفة البنك لا يضيع عليه طبعها حقوقه

٤٨٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣

نزل . فنادق . خانات . اصحابها . مسئولية . عدم التوسع فيها . مادة ١٩٥٢ مدني فرنساوي

القاعدة القانونية

ان القاعدة التي سنّها الشارع في المادة ١٩٥٢ والتي فيها مسئولية ضياع امتعة المسافرين على اصحاب النزل والفنادق والخانات بينت بيان حصر الاشخاص المسئولين فلا يجوز التوسع فيها وقد حصرت المادة المذكورة المسئولية في اصحاب النزل والفنادق فقط فلا يجوز ادخال الاشخاص الذين لم يدخلهم الشارع في مدلول نصه . بناء على ذلك اذا ضاع من احد المسافرين باحدى عربات النوم امتعة فلا يجوز له القاء المسئولية على شركة عربات النوم لانه لا يمكن التوسع في تطبيق نص المادة ١٩٥٢ وتعميم حكمها على شركات عربات

الاكل والنوم ولو انه يوجد بعض اوجه شبه بين عربات الاكل والنوم وبين الخانات والفنادق واللوكاندات .

تعليق

ان الشارع المصرى لم ينقل في قانوننا المختلط والقانون الاهلى حكم المادة « ١٩٥٢ » من القانون المدنى الفرنساوى . ليس فقط لم ينقل حكمها بل انه عدل فيها وادخل امناء النقل ضمن الاشخاص المسؤولين . ولم يكتف بالنص على امناء النقل بل اضاف عبارة تشمل الاشخاص الذين يشبهون امناء النقل حيث نص على صاحب الخان وامين النقل ثم قال (او نحوها) فهذا التعبير تناول اصحاب اللوكاندات واصحاب شركات النقل عموما فالسافر الذى يفقد مالا وهو فى احدى عربات النوم فى مصر يكون له الحق فى الرجوع على شركة عربات النوم .

على ان العلماء فى أوروبا اختلفوا فى امر تحميل مسؤولية شركة عربات النوم فقال بعضهم مثل بودرى بان مادام نص القانون الفرنساوى قد حصر المسؤولية فى اصحاب الفنادق واللوكاندات والخانات فلا يجب ان يتعداهم . وقال آخرون مثل جوستران فى كتابه عن مسؤولية امناء النقل صحيفة ٨٣١ و ٨٦٢ ان شركة عربات النوم لا يمكن وصفها بأنها من امناء النقل لان الناقل انما شركة السكة الحديد او مصلحة السكة الحديد وهى تعمل عمل اصحاب الخانات والفنادق واللوكاندات

فيجب ان يسرى عليها حكم المادة « ١٩٥٢ » من القانون المدنى

٢ - على ان اصحاب الراى الذين يشبهون شركة عربات النوم بأمناء نقل يقولون بأن مسؤوليتها لا تثبت الا اذا ثبت وقوع خطأ منها او من مستخدميها

وقد حكم بأن المواد التى تدون فى قوانين شركات النقل او مصالح السكة الحديد ومن مقتضاها اخلاء مسؤوليتها عند ضياع امتعة المسافرين التى لا تشحن ولا تصدر بمرفقها بل يأخذها المسافر معه فى القطار لا تؤخذ على اطلاقها بل ان المسؤولية يحكم بها اذا ثبت وقوع خطأ من الشركة او من المصلحة أو من العمال والمستخدمين التابعين لها . فتدوين مثل هذه المواد من شأنه اعفاء الشركات والمصالح من كل مسؤولية وانما يترتب عليه فقط نقل امر الاثبات وجعله على المدعى بعد ان كانت المسؤولية مفروضة فى الاصل على الشركة والمصلحة (راجع بهذا المعنى حكم محكمة السين بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٨ وحكم استئناف باريس بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٦) .

٤٨١

محكمة بوج فرنسا

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

حريق . مسؤولية المستأجر . حكم المادة (١٧٣٣) من القانون الفرنساوى .

القاعدة القانونية

يستفاد من حكم المادة ١٧٣٣ من القانون

المدنى ان الشارع اراد ان يجعل المستأجر مسئولاً في الأصل عن الحريق الذى يحدث في العين المؤجرة له فلا يجوز اخلاء المستأجر من المسؤولية الا بنفى المسؤولية التي حملها له الشارع في وجوب تسليم العين المؤجرة سالمة اللهم الا اذا اثبت بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ان سبب الحريق آفة سماوية أو قوة قاهرة أو عيب في البناء.

٤٨٢

محكمة لوبوى

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٥

مخدوم . استخدام فتاة . مراقبة . مسئولية مدنية .

القاهرة القانونية

يرتكب خطأ جسيماً يترتب عليه مسئولية مدنية المخدوم الذى يستخدم عنده إحدى الفتيات ويعين لها اودة للنوم فيها على مقربة من اود خدمه بدون أى مراقبة تحول دون الاعتداء على عرضها

٤٨٣

محكمة ليون

حكم تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٤

مشاجرة . اصابة . ادخال اهل المعتدين . جواز .

القاهرة القانونية

اذا قامت مشاجرة بين بعض الشبان اصيب

فيها احدهم باصابة خطيرة ترتب عليها بتر ساقه كان لوالده الحق في أن يدخل اهل المعتدين بصفة ضمان له في المسؤولية المدنية المترتبة على اصابة ابنه وبتر ساقه حتى ولو كان فاعل الاصابة غير معين بالذات ولا يجوز لاهل المعتدين التنصل من المسؤولية بدعوى أن المعتدى أو بعض المعتدين لا يزالون قاصرين عن درجة البلوغ وغير مقيمين في معاش واحد مع آبائهم وانهم قاطنون وخدم في بانسيونات لأن ولى الامر الذى يفرض في مراقبة وملاحظة الولد الداخلى في حضائه أو في ولايته يكون مسئولاً

٤٨٤

محكمة برسوير

حكم تاريخه اول يوليه سنة ١٩٢٤

جريمة النصب أو الشروع . وقوعها . النصع . بيع سندات . الاستمارة باوراق كاذبة أو مزورة .

القاهرة القانونية

لا يعتبر مرتكباً جريمة النصب أو الشروع في النصب الشخص الذى يؤكد للغير بان حالة البلد المالية سيئة وينصح ببيع سندات الحكومة ليشتري بدلها امهما من شركة له مصلحة فيها أو لينتفع بسمسرة صفقتى البيع والشراء . مثل هذه الاقوال تعتبر مجرد كذب وليس فيها شيء من الوسائل الاحتمالية التي شرط القانون وجودها للاستيلاء على مال الغير وهي الوسائل الاحتمالية التي اعتبرها الشارع ركناً من اركان

تعليق

الاصل ان تعهدات الصغير تكون صحيحة أو غير صحيحة تبعاً لما يترتب عليها من النفع أو الضرر فان ترتب على تعهده ضرر ما وقع تعهده باطلا قال العلامة بلانيول في كتابه الطبعة التاسعة جزء ٢ نبذة ١٠٨٣ بان الصغير في الحقيقة ليس عديم اهلية التعاقد بالمرّة والصحيح ان اهليته تدور مع النفع والضرر فهو لا يمكنه ان يعمل عملاً او يعقد عقدا يضره ودعوى البطلان التي شرعها له الشارع معلقة في الاصل على تحقق الضرر له فان تاد عمله او عقده عليه بنفع ما جاز وان ترتب عليه ضرر كان لوليّه او وصيه حق طلب بطلان عمله او تعهده فالصغير الذي يتعاقد على ان يكون له اجر على عمله سعيًا على معاشه انما يعقد عقداً صحيحاً (راجع بودري كتاب الاجارة نبذة ١٦٠٨ وراجع ايضاً حكم محكمة نقض واپرام باريس المؤرخ ١٣ فبراير سنة ١٩٠٦

هذا وبالنسبة الى الفقرة الثانية من القاعدة فان الاراء متفقة على صحة المبدأ (راجع كتاب بودري جزء ٢ نبذة ١٦٥٨ وكتاب اوبري ورو طبعة خامسة جزء خامس نبذة ٣٨٢ صحيفة ٣٩٧)

جريمة النصب أو جريمة الشروع في النصب . أما اذا ثبت ان المتهم استعان لخدع المجنى عليهم باوراق كاذبة أو باوراق مزورة فان العقاب يحل لتوفر اركان الجريمة .

تعليق

وهذا المعنى ايضاً حكمت محكمة جنح نيس بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٩٩ ومحكمة نقض واپرام باريس بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٠٥ ومحكمة جنح السين بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢ ونقض واپرام باريس بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٠١ ومحكمة جنح مرسيليا بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ ونقض واپرام باريس بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٢ .

٤٨٥

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

تعهد صغير ببقائه في الخدمة لمدة . بطلانه . مصادقة الوصي أو الولي . وجوبها . امضاء المتعهد عن المحجور . اشتراكه في التعهد . وجوبه .

الفقرة القانونية

١ - تعهد الصغير بان يبقى في خدمة شخص لمدة معينة يقع باطلا اذا لم يصادق وصيه أو وليه على تعهده هذا

٢ - الوصي أو الولي ليست له صفة في امضاء تعهد بالنيابة عن محجوره يلزمه بالاشتغال عند شخص آخر مدة مؤقتة اذ يجب ان يشترك الصغير في مثل هذه التعهدات ليكون التعهد نافذاً

فيها على ان الشكوى يجب ان تقدم الى البائع في
بحر الثمانية ايام التالية لاستلام البضاعة

٤٨٨

محكمة دوبلانك

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٤
الخبير . عمله . اوراق تسلمت اليه بدون
اطلاع الخصم . بطلان العمل .

القاهرة القانونية

بما ان الشارع اوجب في المادة ٣١٥ من
قانون المرافعات أن تحصل اعمال اهل الخبرة
بحضور الخصوم أو بعد اعلانهم بالحضور فالخبراء
الذين يبنون عملهم على معلومات وأوراق تسلمت
لهم بمعرفة احد الخصوم بدون ان يطلعوا الخصم
الآخر عليها و بدون ان يدعونه للحضور أمامهم
لاخذ اقواله ولمحوظاته على ما قدمه لهم خصمه
من الاوراق والمعلومات كان عملهم مخالفا للقانون
وفيه مساس بحقوق الدفاع يترتب عليه بطلان
اعمالهم وتقديرهم وفي حالة ما تحكم المحكمة بنذب
خبراء آخرين لاعادة المأمورية يتعين جعل
مصاريف واتعاب الخبراء الجدد على طرف الخبراء
السابقين الذين حكم بطلان اعمالهم

تعليق

١ - قل ان تجد قضية من القضايا التي
يعهد امر فحصها او تحقيقها بمعرفة خبراء
لا ترتفع فيها شكوى المتقاضين إما من ظلم
يرتكبه الخبير او من جهل باصول الصناعة التي

٤٨٦

محكمة اكس بفرنسا

حكم تاريخه ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤
اذى تلميذ . مسئولية الممتدى . ولى امره .

القاهرة القانونية

اذا أدى تلميذ تلميذا آخر باعتداء وقع
منه فجأة لم يتمكن المعلم أو أى شخص من
التولين ادارة المدرسة منعه ولا اتخاذ الحيطة
لوقوعه ولا توقع وقوعه فلا مسئولية الا على
الممتدى وعلى ولى امره ان كان له ولى أمر .

٤٨٧

محكمة يزانسون

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
بضاعة . ييبها . عيبها الخفى . التثبت منه بعد التسليم
والاستعمال . دفع البائع . رفضه .

القاهرة القانونية

اذا لم يستطع المشتري التثبت من العيب
الخفى الذى يصيب البضاعة المسلمة اليه الا بعد
استعمال البضاعة فلا يقبل من البائع دفع دعوى
العيب الخفى برفعها بعد ميعاد التسليم كأن كان
المبيع من القطن المغزول وظهر العيب فيه بعد
نسيجه

والحكم يكون كذلك ايضا حتى لو كانت
الفاتورة منصوص فيها صراحة بوجوب تقديم
الشكوى عقب استلام البضاعة مباشرة او نص

الحكم على الخبراء بالمصاريف والرسوم التي تقتضيها اعادة الاعمال التي كلفوا بها من قبل وظهر خطأوها او بطلانها وان تحكم عليهم برذ ما قبضوه من الاتعاب عندما يظهر خطأهم ولا تأخذ المحاكم بتقريرهم. وقد ذهبت بعض المحاكم الى ابعاد من هذا حكمت على الخبراء بتعويضات مدنية للخصوم في الاحوال التي ظهر فيها وقوع خطأ جسيم او اهمال فاحش او جهل واضح منهم في اثناء تأديتهم مأمورياتهم (راجع بهذا المعنى الاحكام الصادرة من محكمة استئناف رين بتاريخ ١٦ يولية سنة ١٩١٢ ونقض و ابرام فرنسا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحكم محكمة استئناف موبليه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٩٠ وتجدي في موسوعات دالوز تحت كلمة خبير وخبراء واهل خبرة بيانات كثيرة بهذا المعنى من نبذة ١٢٢ الى ٢٧٥

٤٨٩

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٦ مارس سنة ١٩٢٤

توكيل من اعضاء شركة . تفاذه . تعهدات بعض اعضاء شركة . توجيه الخصومة . ادخال باق الشركاء .

القاعدة القانونية

١ - التوكيل الصادر من اعضاء شركة

تألفت بالفعل لاشخاص تكون منهم مكتب ادارة هذه الجمعية واذن لم فيه بالخصومة امام القضاء هو توكيل صحيح

٢ - اذا تعهد بعض اعضاء شركة تألفت

بالفعل بتعهدات لا تقبل التجزئة والاقسام جاز

ينتسب اليها الخبير . و طالما شك المحامون وارباب القضايا من اعمال الخبراء ولكن الحكومة لم تصنع لشكاويهم وعندنا ان خير طريقة لمنع الشكوى ان تنشئ الحكومة قلما في كل محكمة كلية تعين فيها اختصاصيين من رجال الهندسة او الزراعة تقتديهم المحاكم في القضايا وتدفع لهم مرتباتهم من خزانة الحكومة على ان تحكم المحاكم على الخصم الذي يخسر دعواه بمقابل اتعاب الخبير وتكون الاتعاب حقا للخزانة نظير ما تنقده للخبير الذي ندبته المحكمة ويكون الخبراء موظفين عموميين خاضعين للقوانين التي تسمى على موظفي الحكومة . ونظن ان في هذا ضمان لارباب القضايا .

وقد دلنا الاختبار على ان كثيرا من القضايا تضيع فيها حقوق المتقاضين بسبب تباطؤ الخبراء في تنفيذ مأمورياتهم فاننا نعرف قضايا مضت عليها السنون ولم يعمل فيها الخبراء شيئا وان باشر احد هم عملا فيجهد في اطالة العمل والاكثر من الانتقالات وتحرير محاضر الاعمال على امل ان يكون تقدير اتعابه بنسبة طول الزمن وبنسبة عدد محاضر الاعمال ولكن يجب ان يكون العكس اي انه يجب ان يسخو القاضي في تقدير اتعاب الخبراء الذين ينفذون مأمورياتهم بسرعة وأن يضمن كل الضن في تقدير اتعاب من يطيل في زمن تنفيذ المأمورية ويكثر من الانتقالات والمحاضر بلا فائدة

٢ - وحيث لو سارت المحاكم المصرية على القاعدة التي جرت عليها المحاكم الفرنسية من

توجيه الخصومة عليهم شخصيا لتنفيذ التعهدات التي التزموا بها وجاز لهؤلاء ادخال باقى الشركاء فى الدعوى

٤٩٠

محكمة لبيع يبلجيكا

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤

عقار . املاك اميرية . دعوى وضع اليد .
التملك بمضى المدة . طرق عمومية .

القاعدة القانونية

١ - اذا كان العقار من الاملاك الاميرية ومخصصا لمنفعة عامة فلا يصح ان يكون محل دعوى من دعاوى وضع اليد لانه يشترط فى الاعيان التى يصح ان تكون محل دعوى وضع يد ان تكون قابلة للتملك بمضى المدة وهذه ليست حالة الاملاك الاميرية العامة

٢ - ان الحواري والازقة والدروب التى تتخلل ملك الاهالى وتنتهى بشارع عمومى أو سكة عمومية فى المدن أو فى ضواحيها تعتبر انها داخلية ضمن الطرق العمومية فلا يجوز لجيرانها تملكها بمضى المدة اللهم الا اذا اثبتوا انها خرجت من الاملاك العمومية من القدم واصبح تملكها بمضى المدة مباحا .

٤٩١

محكمة لبيع يبلجيكا

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

بيع ادوات ومهمات . شرط التجربة . حجزها
زمن . فائز . بين تجار . تقاضا .

القاعدة القانونية

١ - فى حالة بيع المهمات والادوات على

شرط التجربة لا يجوز للمشتري ان يستبد برأيه فيرفض الصنف استبدادا بل يجب اعتباره انه قابلا لها اذا حجز الاشياء المبيعة عنده زمنا ما بدون أى اعتراض

٢ - فى المواد التجارية وبين التجار بعضهم مع بعض يعتبر استلام الفاتورة بدون احتجاج وبدون تحفظ قبولا لما ورد فيها

٤٩٢

محكمة بروكسل يبلجيكا

حكم تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

حراسة . دعوى وضع يد . تقود مدفوعة لشخص .

القاعدة القانونية

التقود التى تدفع لشخص إما لحسابه الخاص او لحساب الغير تندمج بمجرد دفعها له ضمن امواله الخاصة ولا ينسب اعتبارها محلا لدعوى وضع يد او دعوى ملك . فاذا ادعاها شخص ملكا له كان له فقط مجرد حق شخصى على من دفعت له وبناء على هذا لا يجوز لمن يدعيها ان يطلب من المحكمة ان تعين حارسا لاستلامها عينا لان حقه فيها اقلب من حق عيني الى حق شخصى ثبت له فى ذمة المدين بها

٤٩٣

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

احوال شخصية . اجانب . حق التقاضي .
زوجة . اذن الزوج . اجراءات تحفظية . عادم
الاهلية . خصومه فيها تقع .

القاعدة القانونية

١ — الاصل ان تسرى احكام الاحوال الشخصية على اهلية الخصوم الا انه اذا كانت قوانين البلاد الموجود فيها الاجنبي تسن قواعد نظامية تقيد هذه الاهلية فيجب ان تخضع لها اهلية الخصوم . مثال ذلك ان القانون البلجيكي يوجب على المرأة المتزوجة ان تحصل على اذن من زوجها او من المحكمة ليكون لها حق التقاضي باسمها امام المحاكم . وهذا النص من النصوص النظامية التي يجب ان تخضع لها المرأة الاجنبية الموجودة في بلجيكا .

٢ — أن حجز مال المدين لدى الغير من الاجراءات التحفظية التي يمكن عملها بناء على طلب عادم الاهلية اذا كان عدم اهليته غير مبني على فقدان الارادة والاختيار . فالاجراءات التحفظية التي تجربها الزوجة بما في ذلك اجراءات الحجز تكون صحيحة ولكن عند ما تصل الدعوى الى المرافعة في الموضوع يتعين على المرأة المتزوجة ان تحصل من زوجها على اذن بالسير فيها . ويجوز للمحكمة ولومن تلقاء نفسها ان تضرب لها اجلا للحصول على هذا الاذن .

٤٩٤

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١٠ يونيو ١٩٢٤

مواد تجارية . محل انعقاد البيع .
اختصاص . المطالبة بالتعويضات .

القاعدة القانونية

في المواد التجارية يعتبر المحل الذي انعقد فيه البيع هو المحل الذي تولد فيه تعهد المشتري بدفع التعويضات في حالة رفضه استلام البضاعة بغير وجه حق

٤٩٥

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١٩ يولييه سنة ١٩٢٤

سمسة . تفويض . تنفيذه .

القاعدة القانونية

من اعطى تفويضا لسمسار بان يوجد له مشتريا للمالك له لا يحق له ان يحرم السمسار اتعابه وسمسارته بمجرد عدوله عن التفويض بعد ان ينفذ السمسار مأموريته ويوجد له المشتري بالفعل ويخطر قبل عدوله عن البيع .

٤٩٦

محكمة ارلون بلجيكا

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤

تعدد الديون . مدفوعات . استنزاهة . رضاء الدائن .

القاعدة القانونية

المدين بجملة ديون لا يملك وحده حق تخصيص

العقار الى مشتر آخر ولم يذكر في عقد البيع وجوب احترام التعهد المذكور

تعليق

وهذا بديهي لانه لو اعتبر مثل هذا التقييد في حق الملكية كانه حق ارتفاق عيني على العقار لا تنتقلت المسؤولية الى المشتري الجديد. اما والمحكمة قد اعتبرت مثل هذا التعهد تعهدا شخصيا محضا فتكون مسؤولية مخالفته واقعة على من تعهد به وحده دون سواه

٤٩٨

محكمة انفرس بلجيكا

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤

سيارة . حوادث . مسئولية . شوارع
كبرى . شوارع صغرى

القاعدة القانونية

عند تقدير المسؤولية الناتجة من حوادث الا تموليلات يجب ان يراعى دائما ان سائق السيارة التي تخرج من الشوارع الصغرى لتدخل في الشوارع الكبرى يجب عليه ان يتحقق من خلو الشوارع الكبرى من كل مانع فاذا قصر كانت المسؤولية واقعة عليه

الدين الواجب استئزال المدفوعات منه اذ ان رضا الدائن في هذا التخصيص واجب ايضا

تعليق

ان المادة « ١٧٢ » من القانون المدني الاهلى نصت على انه (تستئزل المدفوعات في حال تعدد الديون من الدين الذى عينه المدين وان لم يعين استئزلت من الدين الذى له زيادة منفعة في وفائه . وهذه المادة تقابل المادة ٢٣٥ من القانون المدني المختلط والمادتين ١٢٥٣ و ١٢٥٦ من القانون المدني الفرنساوى

٤٩٧

محكمة انفرس بلجيكا

حكم تاريخه ١٦ يونية سنة ١٩٢٢

ملكية . قيود حق الملكية . مسئولية
المالك . تعهد شخصى .

القاعدة القانونية

الشرط الذى يدون في عقد بيع عقار ومن مقتضاه يتعهد المشتري بان لا يستعمل العقار كفندق او قهوة او اى عمل تجارى اخر ينشأ عنه ضرر للجيران ليس معناه ترتيب حق ارتفاق عيني على العقار وانما يترتب على مثل هذا الشرط تعهد شخصى يتعهد به المشتري بأن لا يعمل العمل الممنوع صراحة في العقد بحيث اذا خالف تعهد هذا فانه يكون مسؤولا بالتضمينات. وهذه التضمينات يلزم بها المشتري وحده حتى ولو باع

لزعزعات

١٦

ومن الحكم الماثورة عن الكاتب الاجتماعى الكبير « تين » Taine قوله :

“Une mauvaise loi en amène une autre”

ومعناها . ان القوانين الظالمة يعقبها دائما قوانين اظلم منها . وهذا حقيقى . لأن الحكومة التى تستبجح اصدار قوانين مقيدة لحرية الكلام . أو لحرية الكتابة . أو لحرية العقيدة . أو لحرية الاجتماع مثلا لا تبالى بعد ذلك فى ان تسن قوانين أشد منها تقييدا لهذه الحريات . ولا تستغرب بعد ذلك اذا انتهى بها الامر الى اعدام كل حرية فى البلاد . فمن حسن سياسة التشريع عدم سن قوانين تنافى دستور البلاد . وتأبأها طابع الامة . ولا تقبلها تربيتها السياسية والاخلاقية

يقابل هذا وجوب طاعة ولى الأمر والخضوع للسلطة الشرعية التى تتولى حكم البلاد . وفى هذا قال لورد « روزبرى »

“L'obéissance à l'autorité légitime est une des lois de la vie.”

Lord Rosebery.

ومعناها . ان الخضوع للسلطة الشرعية التى تتولى حكم البلاد أصل من اصول هذه الحياة

وعلى ذكر القوانين وحسنها وقبحها وكونها تبين حالة الامة قال أحد الكتاب المجيدين كلمة كلها حكمة . قال :

“Un pays se juge par ses lois.”

ومعناها . نحكم على البلاد بقوانينها وشرائعها . فان كانت القوانين مشبعة بروح الحرية مثلا كانت البلاد بلاد حرية حقاً . وان كانت مشبعة بروح الاستبداد كانت البلاد بلاد ظلم واستبداد يقينا . فالقانون مرآة لحالة الامة .



ويخطئ من يظن بان الاخلاق تقوم بالقوانين . العكس هو الصحيح . الصحيح ان القوانين تتطبع بطابع اخلاق الامم . ان كانت الاخلاق راقية . كانت القوانين راقية . وان كانت الاخلاق منحطة كانت القوانين منحطة . فالواجب اذن على الحكومات الرشيدة ان تبدأ بتقويم الاخلاق بواسطة نشر العلوم وبث الفضائل بين الناس . تعنى بالرجل ناشئا ثم يافعا ثم شارخا ثم شابا ثم كهلا ثم شيخا . وبالمرأة كاعبا ثم ناهدا ثم عاتسا ثم شهلة كهلة ثم عجوزا مسنة . وتهذيب اخلاق الرجل والمرأة في جميع اطوار حياتهما يتهدب المجتمع الانساني وتهذب بهما له القوانين . وفي هذا قال حكيم :

“Ce ne sont pas les lois qui font les mœurs, mais les idées.”



ويقرب من هذا في المعنى قول « تورو » :

“Jamais la loi n'affranchira les hommes; ce sont les hommes qui ont le devoir d'affranchir la loi.”

Thoreau.

ومعناها القوانين لا تحرر الرجال ابدا . الرجال هم الذين عليهم واجب تحرير القوانين (من كل ظلم واستبداد طبعا) ما

عزيز غانكي

قوائم قانونية وشرعية

٥

من امثلة توارد الخواطر عند علماء الزمان وعلماء العرب :

القاعدة اللاتينية: *In contractibus tacite veniunt ea quae sunt moris et consuetudinis.*

القاعدة الشرعية: المعروف عرفا كالمشروط شرطا

القاعدة الفرنسية: *"Dans les contrats, viennent tacitement les clauses qui sont d'usage et de coutume."*

• •

القاعدة اللاتينية: *"Nam qui tacet non utique fatetur."*

القاعدة الشرعية: لا ينسب الى ساكت قول

القاعدة الفرنسية: *"Celui qui se tait n'avoue pas pour cela."*

• •

القاعدة اللاتينية: *"Bona non intelliguntur, nisi deducto aere alieno."*

القاعدة الشرعية: لا تركة الا بعد وفاء الدين

القاعدة الفرنسية: *"Il n'existe de biens que ce qui reste après la déduction des dettes."*

عزير خانكي

العدد السادس	فهرست	سنة الخامسة
صحيفة		
٤٩٥	عدم جواز الاحتجاج بالدفع في الاوراق المتداولة التي تنتقل فيها الملكية بالتحويل (لخصرة الاستاذ حامد بك فهمي المحامي)	
٤١٢	٥٠٧ محكمة النقض والابرار	نقض . اسباب تقدير العقوبة
٤١٣	٥٠٧ » » »	نقض . معارضة . معارض محبوس . عدم تمكنه من المرافعة . بطلان
٤١٤	٥٠٧ » » »	نقض . شهادة شاهد واحد . كفاية . مدعى مدنى . شهادته وحدها
٤١٥	٥٠٨ » » »	نقض . الحكم باكثر مما طلب
٤١٦	٥٠٨ » » »	نقض . جريمة التحريض على الفسق . وجوب بيان سن المجنى عليه . بطلان
٤١٧	٥٠٨ » » »	نقض . تبديد . استلام اشياء محجوز عليها . عجز عن تسليمها
٤١٨	٥٠٨ » » »	نقض . ذكر اسماء الشهود . لا ضرورة
٤١٩	٥٠٩ » » »	نقض . بيان تاريخ ارسال الاوراق الى قاضي الاحالة . لا بطلان . ميعاد تبليغ الاوراق لقاضي الاحالة
٤٢٠	٥٠٩ » » »	نقض . الغش في عبار الشئ المبيع . اوفى جنس البضاعة . اوفى مقدارها . طرق الغش . وجوب بيانها . بطلان
٤٢١	٥٠٩ المجلس الحسبي العالى	حجر . بله . عجز عن ادارة شؤون الشخص
٤٢٢	٥١٠ » » »	قاصر . وصى . بيع حاصلات شائعة . درجة مسؤولية الوصى . اتحاد المصلحة
٤٢٣	٥١٠ » » »	امرأة حبلى . التحقق من الحمل . قسمة الميراث . ادلة الاثبات

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٣٤	٥١٠	الناس . غش . تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة . الطمن في احد اسباب الحكم . تناقض . اسباب منطوقه
٤٣٥	٥١٤	بطلان مرافعة . قضايا موقوفة . قضايا مشطوبة مسؤولية . رى . استيلاء احد المتفعين على كل المياه . تعويض . تقديره . اختصاص المحاكم .
٤٣٦	٥١٤	استئناف . رفعه لمحكمة غير مختصة . تصحيحه وقف . ناظر . اجارة . مستأجر معسر . اهمال الناظر . مسؤوليته
٤٣٩	٥١٥	رهن . عدم تجرئة . معناها . دفع دين الغير . الرجوع به . نية التبرع
٤٣٠	٥١٦	استئناف . ميعاد . سنتين يوما كاملة . يوم الاعلان . احتسابه . نظام عام
٤٣١	٥١٦	استئناف . اعلان الحكم . جريان الميعاد . بالنسبة الى المعلن اليه دون المعلن
٤٣٢	٥١٩	شفعة . بيع اطيان الحكومة . لمن اصلحها . ثمن مخفض
٤٣٣	٥١٩	مستخدم . رفت . تعويض . مقداره
٤٣٤	٥٢٠	دفع فرعى . طلب التأجيل للاستعداد . لاسقوط تنفيذ . اختصاص . اسباب الاحكام . جزء من الحكم . قوة الشيء المحكوم فيه . تنفيذ الاحكام اعتماداً على الاسباب والمنطوق معا . اشكال في التنفيذ . تخلف رافع الاشكال طلب . استمرار التنفيذ في غيبته . ليس طلباً جديداً . تنفيذ كلى . تنفيذ جزئى .
٤٣٥	٥٢٠	بلاغ كاذب . اركان الجريمة . فسخ الوقائع الصحيحة . اعطائها صبغة جنائية
٤٣٦	٥٢٦	

غرفة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٣٧	٥٢٨	محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية استئناف. ميعاد. مدة. سبب قهرى . اضطرابات . تغيير محل الاقامة . عمد التضليل
٤٣٨	٥٢٩	» » » » اختصاص . بيع جبرى . حق لاجنبى
٤٣٩	٥٣١	» » » » تسجيل حكم مرمى المزاد . تسجيل الرهون . ارباب الديون المسجلة
٤٤٠	٥٣٣	» » » » فقد منفعة العضو . عاهة مستديمة . اذن . فقد شحمة الاذن . تعليق الحلى . تشويه الحلقة . تفويض منفعة العضو .
٤٤١	٥٣٤	» » » » اثبات الحالة . الحكم باعتماد تقرير الخبير . قاضى الموضوع . القاضى الجزئى . اختصاص كل واحد
٤٤٢	٥٣٥	محكمة عابدين الجزئية الاهلية وكالة . الجمع بين صفتى وكيل واصيل . تقديم حساب . شراء وكيل الدائرة محاصيل الدائرة لنفسه . اختلاس . الفرق
٤٤٣	٥٣٦	» » » » سكة حديد . تطاير الشرر . قاطرات . حريق . مسؤولية
٤٤٤	٥٣٧	» » » » قوة الشئ المحكوم فيه . احكام . جهات حكم غير عادية . خفراء . نظام عسكري . محاكمة عسكرية . تعويض مدنى .
٤٤٥	٥٣٩	» » » » برلمان . حصانة . مجلس الشيوخ . حل مجلس النواب . استمرار الحصانة لاعضاء مجلس الشيوخ
٤٤٦	٥٤٠	» » » » تصحيح سن . شهادة ميلاد . انكار الوقائع الواردة فيها . بيانات الموظف . ما هو حجة . ما ليس بحجة . اثبات ما يخالفها .
٤٤٧	٥٤٤	» » » » حكم غيابى . نقوطه . ستة شهور . احتسابها . تقويم هجرى

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٤٨	٥٤٦	محكمة السويس الجزئية الاهلية مخالفات . . غسل عمومي . . غسل في منزل خصوصي . لا عقاب
٤٤٩	٥٤٨	» طهطا » بيع . ابراء من الثمن . اشتراط عدم التصرف . وصية . الرجوع فيها . اختصاص المحكمة
٤٥٠	٥٥١	» سمالوط » بيع . تسجيل . تكرار البيوع . تركة . دين
٤٥١	٥٥٢	» المنيا » قسمة . قاصر . محكمة . اقتراع . مجلس حسي مجلس ملي .
٤٥٢	٥٥٣	» منفلوط » نصب . التصرف في الملك مرتين . اركان الجريمة . مادة ٢٩٣ عقوبات
٤٥٣	٥٥٦	المحكمة العليا الشرعية وقف . ناظر . تمكين ناظر جديد . وقف شاغر
٤٥٤	٥٥٧	» » » وقف . ناظر . وكيل . اهمال الوكيل . مسؤولية الناظر . ضم ثقة .
٤٥٥	٥٥٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقف . ريع . عدم الحاجة اليه . صرفه في شئون مصلحتها عامة .
٤٥٦	٥٥٩	» » » » طلب استبدال حكر ارض موقوفة . رفض . مصلحة الوقف
٤٥٧	٥٥٩	» » » » وقف . نظر . اختيار الثقة . المشروط له النظر اولى . زوجة . لا فائدة في ضمها مع زوجها
٤٥٨	٥٦١	فتوى شرعية وقف . اجارة . غبن فاحش . حكمة
٤٥٩	٥٦١	» » وقف . غصب . دعوى مستحق . تأجير . اذن القاضي . تقادم . مدته . امير جائر . وقف شاغر . ايقاف . مدة التقادم
٤٦٠	٥٦٣	» » تأمين على الحياة . جواز . شركة مضاربة
٤٦١	٥٦٤	» » وقف . ناظر . ترميم امكنة الوقف . الصرف من مال الناظر . اشهاد . حق الرجوع
٤٦٢	٥٦٤	» » مدافن . حق البناء في شوارعها

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٦٣	٥٦٦	الحلاف على مسألة متعلقة بالاحوال الشخصية . ايقاف نظر الدعوى . جدية المسألة الخلافية . تقديرها . اقرار المريض لوارثه . الطعن فيه . حكمه .
٤٦٤	٥٦٦	قوة الاوراق العرفية . الانكار . جديته . سوء النية في الانكار . تقدير القاضي .
٤٦٥	٥٦٧	وقف . وقف البناء دون الارض
٤٦٦	٥٦٧	صورة الورقة . قيامها مقام الاصل اعتراف الخصم بالاصل . خرس الخصم أو بكمه . قوة المحضر الرسمي . المرأة العثمانية . تزوجها بفرنساوى . تبعيتها له . استرداد رعويتها العثمانية .
٤٦٧	٥٦٨	محام . صاحب جريدة . مديرها المسئول . الجمع بين الصناعتين . جوازه
٤٦٨	٥٦٨	محام . مدير شركة مدنية أو تجارية . الجمع بين الصناعتين . جوازه
٤٦٩	٥٦٩	الارمن الكاثوليك . خضوعهم فيما يتعلق باحوالهم الشخصية لقضاء اللجان المالية . اعلاماتها الشرعية . طلب عدم اعتبارها . حكم محكمة اول درجة . حفظ الحق في بعض طلبات الخصوم . طرحها امام محكمة الاستئناف . هل تقبل ؟
٤٧٠	٥٧٠	مؤخر اتعاب محام . جواز طلبها . تخفيضها . زيادتها . سلطة القاضي .
٤٧١	٥٧٠	محكمة الاستئناف . تعديل الطلبات امامها . قاعدة نظامية . حكم المحكمة به من تلقاء نفسها

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٧٢	٥٧١	محكمة الاستئناف المختلطة عدم حضور الخصم امام محكمة اول درجة جواز استئنافه . عدم سقوط حقه . استئناف الضامن . فائدة المضمون
٤٧٣	٥٧١	» » » عريضة الاستئناف . القول بخطأ محكمة اول درجة . خلوها من الاسباب . المادة ٤٠٦ مرافعات
٤٧٤	٥٧٢	محكمة تقض وابرام باريس امناقل المسافرين . وصولهم سالمين . مسئولية الامناء . اصابة . قوة قاهرة .
٤٧٥	٥٧٢	» » » » تزوير . استعماله . صورة فوتوغرافية من ورقة مزورة . صلاحيتها قانونا . حجة على الخصم . عدمها .
٤٧٦	٥٧٢	» » » » زواج . وند . اثباته
٤٧٧	٥٧٣	محكمة استئناف باريس ارض مملوكة لمؤجر . تعهده لمستأجر بتشييد عمارة عليها . عدم قيامه بتعهده . دعوى المستأجر . جواز تعديل طلبه امام محكمة الاستئناف . غلاء مواد البناء ووجود ازمة مالية . عدم صلاحيتها لاستحالة التنفيذ . تقدير القاضى للظروف . تخفيض التعويض . مقاول . مسئوليته مع المهندس . متضامن أو غير متضامن . تعويض
٤٧٨	٥٧٣	» » »
٤٧٩	٥٧٤	» » » كبيالة . صاحبها . خصم قيمتها
٤٨٠	٥٧٤	» » » نزل . فنادق . خانات . اصحابها . مسؤولية . عدم التوسع فيها . مادة ١٩٥٢
٤٨١	٥٧٥	محكمة بروج حريق . مسؤولية المستأجر . حكم المادة ١٧٣٣ من القانون الفرنساوى
٤٨٢	٥٧٦	» لوبوى مخدوم . استخدام فتاة . مسؤولية مدنية

الحكم	نمرة	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٨٣	٥٧٦	محكمة ليون	مشاجرة . اصابة . ادخال اهل المعتدين . جوازه
٤٨٤	٥٧٦	» برسوير	جريمة . النصب أو الشروع . وقوعها . النصيح
٤٨٥	٥٧٧	» السين	بييع سندات . الاستعانة بأوراق كاذبة او مزورة تعهد صغير يبقائه في الخدمة لمدة . بطلانه . مصادقة الوصي أو الولي . وجوبها . امضاء التعهد عن المحجور . اشتراكه في التعهد . وجوبه
٤٨٦	٥٧٨	» اكس	اذى تلميذ . مسؤولية المعتدى وولى امره .
٤٨٧	٥٧٨	» يزانسون	بضاعة . بيعها . عيبها الخفي . التثبت منه بعد التسليم والاستعمال . دفع البائع . رفضه
٤٨٨	٥٧٨	» دوبلانك	الخبير . عمله . اوراق تسلمت اليه بدون اطلاع الخصم . بطلان العمل .
٤٨٩	٥٧٩	» ليج	توكيل من اعضاء شركة . نفاذه . تهديدات بعض اعضاء شركة . توجيه الخصومة
٤٩٠	٥٨٠	» »	عقار . املاك اميرية . دعوى وضع اليد . التملك بمغى المدة .
٤٩١	٥٨٠	» »	بيع ادوات ومهمات . شرط التجربة . حجزها زمنًا . قاتورة بين تجار . نفاذها .
٤٩٢	٥٨٠	» بروكسل	حراسة . دعوى وضع اليد . تقود مدفوعة لشخص .
٤٩٣	٥٨١	» »	احوال شخصية . اجانب . حق التقاضي . زوجة . اذن الزوج . اجراءات تحفظية . عادم الاهلية خصومة فيها تقع
٤٩٤	٥٨١	» »	مواد تجارية . محل انعقاد البيع . اختصاص . المطالبة بالتعويضات .
٤٩٥	٥٨١	» »	سمسة . تفويض . تنفيذ

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٩٦	٥٨١	تعدد الديون . مدفوعات . احتزائها . رضا الدائن
٤٩٧	٥٨٢	ملكية . قيود حق الملكية . مسؤولية المالك . تعهد شخصي
٤٩٨	٥٨٢	سيارة . حوادث . مسؤولية . شوارع كبرى . شوارع صغيرة
	٥٨٣	لذعات
	٥٨٥	قوائد قانونية وشرعية
رئيس تحرير: المجرة عزيز خانكي		

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحامي الأستاذ

"Le vrai gouvernement est celui auquel la lumière qui s'accroît ne fait pas mal, et auquel le peuple qui grandit ne fait pas peur."

Victor Hugo.

العدد الخامس

العدد السابع

عدد أبريل سنة ١٩٢٥

الإدارة بيدان سوارس نمرة ٣

طبعة الجريدة
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠



قيمة الاشتراك ٦٥
والطلبة ٤٥

بيان

صدرنا هذا العدد يبحث مفيد في «مسؤولية الحكومة عن اعمال الخفراء» لحضرة الاستاذ
الفاضل نصيف افندى زكى المحامى . وفى اثره نشرنا :

عدد	
٥	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٦	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٥	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٥١	فتكون المجلة واحداً وخمسين حكماً وقراراتاً وفتوى . شفعتها بخمس «لدعات»
	واربع فوائد قانونية وشرعية ما
	رئيس تحرير المجلة
	عزيز فهاىكى

السنه الخامسة

المحاضاة

العدد السابع

عدد ابريل

بحث قانونى

فى مسئولية الحكومة عن اعمال الخفراء - اى قانونه يجب تطبيقه . الخفوف بين دوائر

محكمة الاستئناف العالى . رأى محكمة النقضه الاخير

- | | |
|---|---|
| <p>لقد دفعت الحكومة الدعوى بما يأتى :</p> <p>١ - لم تقع الحادثة فى درك الخفير ولا فى اثناء تأدية وظيفته</p> <p>٢ - أن وضع الخفير المقذوف فى البندقية كان لسبب غير متعلق بأعمال الخفارة . بل كان وضع المقذوف مخالفاً للتعليمات الصريحة الصادرة اليه</p> <p>٣ - أن التشريع الخاص بمسؤولية الخفراء . مستمد من القانون الصادر فى سنة ١٨٨٤ وهذا لا يجعل الحكومة مسؤولة مطلقاً فى حالة خطأ الخفير</p> <p>٤ - ان القانون الصادر فى سنة ١٩٠٩ المعروف بلائحة الخفراء لم يمس المبادئ العامة</p> | <p>كثير الخلاف بين دوائر القضاء فى مسئولية الحكومة عن اعمال الخفراء . وقد طرحت أمام محكمة النقض والابرار المصرية الوقائع الآتية :</p> <p>استلم خفير سلاحه ليلاً من دار العمدة وذهب الى محل خفارته . ثم ترك دركه الى محل آخر بعيد عن دركه ليشرى وقد وضع مقذوفاً فى البندقية حينئذ . وعند عودته وقبل ان يصل الى دائرة خفارته لاحظ اشخاصاً يتكلمون فى الطريق . فناداهم وكانت بندقيته معمرة . وقد بدت من الخفير حركة عن رعونة وعدم تبصر كانت سبباً فى انطلاق العيار فأودت بحياة أحد الواقفين</p> <p>- فهل الخفير مسؤول جنائياً عن الوفاة ؟</p> <p>- وهل الحكومة مسؤولة مدنياً ؟</p> |
|---|---|

المبينة في القانون السابق وإنما وضع لبيان طريقة انتخاب الخفراء وطريقة محاكمتهم ولم يذكر في مواده إلغاء القانون السابق

٥ - أن الحكومة باعتبارها سلطة عامة لها حق الاشراف على ما يتعلق بالنظام العام ليست مسؤولة عن خطأ الخفراء

٦ - ان الحادثة على كل حال وقعت في غير درك الخفير وفضلاً عن هذا فقد خالف الخفير الأوامر الملقاة عليه - والقانون المدني ينص على أن مسؤولية السيد عن أعمال خدمته تترتب متى كانت اثناء تأدية وظائفهم

وقررت محكمة جنايات اسيوط رئاسة حضرة صاحب العزة عطيه بك حسنى بتاريخ ١١ اغسطس سنة ١٩٢٣ نمرة ٤٥٢ المبدأ الآتى:

الحكومة غير مسؤولة لأن الخفير طبقاً لتعليمات مكلف بالبقاء في دركه المعين في المدة المقررة له ليلاً . ومكلف بأن لا يبرح منه الا بأذن في أحوال معينة . وان لا يحمل بندقية معبيرة الا في ظروف خاصة . فاذا لم يتبع هذه التعليمات الصريحة وخرج عن حدودها وارتكب امراً ما في نقطة أخرى كان هو المسؤول وحده جنائياً ومدنياً وكان هذا نافياً لكل مسؤولية تقع على الحكومة لمخالفته أوامرها وعدم اتباعه لوائحها . لأن المسؤولية المدنية مقروضة فيها ليس فقط سوء اختيار السيد لحادمه بل خضوع الخادم لتنفيذ أوامر سيده فيما يتعلق بالطريقة التي يؤدي بها

أعمال وظيفته وبدون ذلك لا تكون هناك مسؤولية على الحكومة لأن ما ارتكبه المتهم كان خارجاً عن أعمال وظيفته

وقد ارتكبت المحكمة على ما جاء بكتاب بودرى لا كنترى جزء ٤ ص ٦١٧ بند ٩١٢

وقد دار البحث أمام محكمة النقض في تقرير المسؤولية المدنية على النقطتين التاليتين

أولاً - أى قانون يجب تطبيقه في مثل هذه الحوادث . هل القانون العام أو القانون الخاص فأن كان الثانى فأى قانون هو المعمول به ؟ هل هو قانون سنة ١٨٨٤ أو قانون سنة ١٩٠٩ ؟

ثانياً - هل الحكومة مسؤولة مدنياً في مثل هذه الحالة . وهل تطورت قواعد المسؤولية المدنية اليوم في القضاء بحيث يجب أن يوفق بين الاراء القديمة والحديثة

عن القانون الواجب التطبيق

ان قانون سنة ١٨٨٤ الذى يجعل أهل الخفير ومشايخ البلدة متضامنين في المسؤولية التي تترتب على أعمال الخفراء قد أصبح بلا جدال معطلاً في كل نصوصه *lettre, morte* سواء من جهة العمل أو من جهة الإلغاء الضمنى لصدور قانون ولوائح أخرى في موضوعه تتنافى بصراحة في معناها مع القواعد والاجراءات المرسومة فيه - فطريقة تعيين الخفراء وطريقة عزلهم ومحاكمتهم والاشراف على تعليمهم كل هذا يختلف بالمرّة في قانون الخفر الصادر في سنة ١٩٠٩ عن القانون القديم

بالسجن فضلاً عن كونه يعد ضامناً غارماً بمقتضى القانون وأن لم يقدم الضمان - أنظر المادة ٦٦ من القانون القديم

٣ - الحكومة بحسب القانون الحالى تتولى تعليم الخفراء طبقاً للنظام العسكرى ولها حق الاشراف المباشر طبقاً لهذا النظام

٤ - وتدفع لهم الحكومة المرتبات من خزائنها ولو لم تف الضريبة - أنظر المادة ١٥ الفصل الخامس والمادة ٢٨ وما يليها

٥ - للحكومة وحدها حق مجازاة الخفراء - الفصل السادس والمادة ٢١ من القانون وهى التى تعين لهم واجباتهم - المادة ٢٦ من القانون

ولما كان المعروف أن علاقة السيد بالخدام تتوفر متى كان السيد قد انتخب الخادم ومتى كان الخادم تابعاً له وله عليه سلطة الجزاء وليس أظهر فى تعيين هذه العلاقة بين الحكومة والخفراء من القانون نمرة ١٩

ولهذا يجب النظر الى مسؤولية الحكومة عن أعمال الخفراء على ضوء هذا المبدأ مبدأ مسؤولية السيد عن أعمال خادمه طبقاً للقانون الحديث لا طبقاً لقانون سنة ١٨٨٤

واذا تقرر هذا كانت المبادئ الآتية التى تقرر من كثير من المحاكم الابتدائية والاستئنافية مخالفة للقانون

١ - ذكرت محكمة الزقازيق الابتدائية فى حكمها الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٩١٢ هـ أن

وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية فى ١٨ ابريل سنة ١٩٢٢ الحكم المنشور فى المحاماة السنة الثالثة ص ٧٩ رئاسة حضرة صاحب العزة لبيب بك عطيه بهذا المبدأ

وقررت محكمة الاستئناف العليا فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٢ دائرة سعادة الوكيل أنه بصرف النظر عن البحث فيما اذا كان هذا القانون معطلاً أو غير معطل فإنه لا يجوز تطبيقه الا على الخفراء المعينين طبقاً لاحكامه أى المعينين من سنة ١٨٨٤ لغاية سنة ١٩٠٩ أما القانون نمرة ١٩ الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٠٩ فواضح فيه المبادئ الآتية :

١ - يعين الخفراء بنظام التطوع وتنتخب الحكومة الخفراء - انظر المواد من ١ - ٥ بخلاف القانون الصادر سنة ١٨٨٤ فإن مجلس القرية المكون من العمدة والمشايخ والمأذون ينتخب شيخ الخفراء والخفراء ويتحتم على من وقع عليه الاختيار القبول بطريق الاجبار والا يسجن - قابل المادة ١ - ٤ من القانون الجديد والمادة ٦٥ من القديم

٢ - لا يقدم الخفراء بحسب النظام الحالى ضماناً مالياً بل كل الضمان هو حسن الاختيار والتعليم والاشراف عليهم والجزاء بخلاف القانون الصادر فى سنة ١٨٨٤ فيلزم الخفير ووالده وأهله متضامنين بتقديم الضمان المالى عن الخفير ومن يتأخر من أهله وأقاربه عن تحرير الضمانة يجازى

العدد المقرر منه لكل بلدة ومرتباتهم وتوزيع رسوم الخفر على الأهالي والتصديق على ذلك من وزارة الداخلية »

٤ - وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف العليا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

٥ - وقضت محكمة الاستئناف العليا أيضاً في حكم آخر في سنة ١٩٢٢

« وحيث انه لا مسؤولية على الحكومة في مثل هذه الحالة ايضاً لانها انما تتدخل في مسائل الخفر لما لها من الولاية العامة والرقابة على شؤون الأمن العام »

كل هذه الاحكام تضع امامها نظريتين . الاولى ما في قانون سنة ١٨٨٤ من ان مجلس البلدة هو الذي يعين الخفراء وان مرتباتهم تدفعها الأهالي ولكن الرجوع الى الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون نمرة ١٩ سنة ١٩٠٩ ونصها صريح في أن « يعين خفراء البلاد بأمر المدير بناء على طلب المأمور على الاورنيك نمرة ١٦ حرف ا بمصادقة وزارة الداخلية والمادة الرابعة من أن المدير هو الذي يرفق الخفراء » - وكذلك الى آخر ما ذكرناه سابقاً

وكيف لا تقطع بعد هذا ان الحكومة هي صاحبة الامر والاشراف على الخفير ومتى كانت هي صاحبة الأمر وهو تابعها ترتبت على أثر هذا العلاقة القانونية

ولا يمكن اسناد ما يخالف هذا الرأي الى مبدأ قانوني واضح

الخفراء ليسوا في عداد موظفي الحكومة بالمعنى المراد في القانون المالي وباقي اللوائح المختصة بالموظفين لأن مجلس الخفراء المشكل من بعض سكان البلدة هو الذي يعينهم ويقرر اجورهم ويوزعها عليهم بحسب مقدرة السكان ويفصل في المنازعات المتعلقة بهم والحكومة انما تشرف على أعمال هذا المجلس من باب المساعدة فقط سعيًا وراء حفظ النظام واستتباب الأمن ومراعاة المصلحة العامة فلا مسؤولية عليها »

٢ - وذكرت محكمة جنابات طنطا في حكمها الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ ان الحكومة لا تكون ضامنة لتعويض الضرر الذي يحصل بسبب جناية ارتكبها احد الخفراء مادام أنها أخذت عند انتخابه كل الاحتياطات اللازمة لمعرفة انه حسن السير فبمعين رفض الدعوى

وليس اتخاذ الاحتياطات من شأنه سقوط المسؤولية ان كانت الجريمة وقعت في أثناء تأدية عمله أو بسبب عمله

٣ - وقد حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٠

« انه لا يمكن اعتبار الحكومة ولا مجلس المديرية مسؤولاً بمقتضى النصوص العامة للقانون المدني . لان الخفراء ليسوا في التبعية للحكومة أو المجلس كتابعية الخادم للمخدوم . لأن انتخابهم منوط بمجلس كل قرية ومرتباتهم تدفعها الأهالي ومجلس المديرية ليس له الا الاشراف على

Car l'on ne peut présumer que le commettant ait donné à ses préposés l'ordre de délinquer dans des actes étrangers aux fonctions auxquelles il les emploie; dès lors il n'y a aucune relation entre son propre fait et le dommage causé. D'ailleurs en dehors de ces fonctions il n'y a plus d'ordre à donner, ni de surveillance à exercer, il n'aurait à cet égard ni autorité, ni intérêt.

Mais dès l'instant où l'acte dommageable quel qu'il soit se rattache par un lien direct à l'objet de la fonction confiée au préposé et se produit dans l'exécution de cette fonction, le commettant en est responsable, Peu importe que cet acte constitue un abus de la fonction, que les ordres du maître aient pu être même méconnus. Cour de Cass 23 Mars 1909. D, 1908, — 351.

وقد أورد المسيو سورد أمثلة كثيرة على هذا

— ان مالكا أرسل أحد العمال ليقطع جذور الاشجار من قطعة ارض مملوكة اليه ومجاورة الى غابة . ولكن هذا العامل عوضاً عن أن يقطع الجذور اشعل فيها النار حتى يسهل استئصالها فاتصلت النار بالغابة المجاورة

— المالك مسؤول عن تعويض الضرر ولو انه لم يأذن العامل مطلقاً في ان يشعل النار في الجذور — والمالك ايضاً مسؤول عن الحريق الذي يشتعل في مواد ملتهبة نشأت عن سيجارة كان يشربها العامل الذي استأجره هذا المالك ليشغل بجوار هذه المواد الملهبة

— وكذلك مصلحة السكة الحديد مسؤولة عن الضرر الذي يلحق الغير عن جريمة تهريب البضاعة التي يرتكبها أحد مستخدمي المصلحة

وان مسؤولية الحكومة عن حفظ النظام واستتباب الأمن لا يخاها عن المسؤولية المدنية التي تترتب على خطأ موظفيها
اذا تقرر هذا يجب أن نرجع الى نظرية مسؤولية السيد عن اعمال خدمته ولدى تطبيقها في الخطأ والجرائم التي تقع من الخفراء

ان المادة ١٥٢ مدني نصت على ان السيد يلزم بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمه متى كان واقعاً منهم في حال تأدية وظيفتهم . والخلاف بين الشراح قد استقر في السنين الاخيرة على معنى الجملة « متى كان واقعاً في حال تأدية وظيفتهم »

وهنا يجب البحث في معنى « حال تأدية وظيفتهم » وهل المقصود بها ان يكون الخادم ملازماً للعمل ملتصقاً به حين ارتكاب الجريمة وكذلك بحث هل اذا أهمل الخادم الاوامر الصادرة اليه يترتب عليه مسؤولية السيد ايضاً ؟ فالواقعة محل الخلاف : ان الخفير ترك دركه ليشرب ثم انه أهمل في طريقه ووضع الظرف في البندقية وهو محرم عليه الا في الاحوال المينة في القانون وهذه ليست منها

لقد ذكر المسيو سورد في كتابه عن المسؤولية المدنية الجزء الثاني في الفقرتين ٩٠٠ ، ٩٠١ ما يأتي :

Par l'effet même du principe d'où elle part la responsabilité du commettant est limitée aux actes commis par le préposé dans l'exercice de ses fonctions.

لا تقع في الغالب الا اذا اهل الخادم اتباع التعليمات. والقول أن الخفير خالف التعليمات ليس كافياً لاخلاء الحكومة مادامت الجريمة ليست جريمة شخصية بين الخفير والمجنى عليه مباشرة وقد ذكر المسيو والتمن في كتابه عن المسؤولية

The Egyptian code says "En exerçant leurs fonctions" The French code says "dans les fonctions dans lesquelles ils sont employés"

It is universally agreed that the liability of the commettant is not limited to cases where the damage was caused by doing in a careless unskillfull manner an act which the préposé was employed to do.

The liability is much wider than this. It is not essential that the wrong act should be in the performance of his fonctions. It is enough that it was on the occasion of the performance of the work and was connected with it. Dalloz Supp. Resp. No. 761 Cass. 6 Août 1907 8 1908-1-281

The act causing the damage must be connected with the prepose and not entirely foreign to him. But an act which is done in the abuse of the authority is in this sense, done in the course of the employment. D. 1908-1351.

ان عاملاً في اثناء عمله بمخزن فيه اشياء يسهل التهايبها كان يشرب سيجارة فاحترقت. اعتبرت المحاكم الفرنسية صاحب العمل أو السيد مسؤولاً. وقالت ان جريمة الخادم مرتبطة ارتباطاً كافياً بالعمل المكلف به من السيد. اكثر من هذا:

— وقد قضت المحكمة ايضاً بالتعويضات على السيد في حادثة ارتكب فيها الخادم خطأ غير متعلق بالعمل الذي يعمل ولا علاقة للسيد به. بل كل ما في الامر وقعت الجريمة في الوقت الذي كان يعمل الخادم فيه عند سيده وذكرت المحكمة أنه ولو أن الخطأ الذي ارتكب لاعلاقة له بالعمل

n'avait eu pour objet, ni pour but les fonctions du serviteur; il suffit qu'il s'y rattache d'une manière quelconque par des circonstances de temps, de lieu, et de service.

وايضاً المسيو دي هلتز في كتابه تحت كلمة

Responsabilité الفقرة ١٢٢ الجزء الرابع

Comme tous les préposés, les domestiques n'engagent, par leurs actes, la responsabilité de leurs maîtres que lorsqu'ils agissent dans l'exercice de leurs fonctions.

Cette condition ne se rapporte pas seulement au temps pendant lequel ils sont en service, c'est à dire tant que dure leur engagement, mais encore au fait même qui doit être commis au moment où ils faisaient effectivement un acte de service.

Cependant l'acte dommageable même ne doit pas être un acte commandé par ce service, car il est probable que les maîtres ne veulent point que leurs domestiques fassent du mal à autrui, mais il faut cependant que l'acte se rattache à ce service d'une façon plus ou moins directe et étroite que les tribunaux ont à apprécier.

قد يقال ان مجرد خروج الخفير عن دركه عمل مخالف للتعليمات. وكذلك كونه عمر البندقية في غير الظروف المصرح بها. ولكن الجريمة

هذا الحكم في كتابه عن المسؤولية وجبذه قائلاً

But the act of the chauffeur in taking out the substitute for a holiday was sufficient connected with his functions.

وفي إنكلترا

An accident was caused by the act of an omnibus driver who pulled his horses sharply across the road in order to obstruct a rival omnibus. It was held that it was no defence that the company had given special orders to him and to all drivers not to race with or obstruct other omnibus case of Simpus and London Omnibus.

وقد قضت محكمة بني سويف الابتدائية بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢١ الحكم المنشور في المجموعة الرسمية ونصه « يستل السيد عن فعل خادمه وان لم يقع هذا الفعل أثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة وبين علاقة السيد بخادمه ارتباط يقوم »

• •

ان من الخطورة بمكان ان يقال ان العلاقة بين الخفير والحكومة ليست علاقة الخادم بالسيد - أن هذا القول فيه خطر كبير ويقلل ثقة الناس بأعمال الخفارة - وانه ليس من العدل ان موظفاً يخرج من داره فيطلق عليه خفيراً عياراً نارياً عن رعونة وعدم تبصر فيقضى عليه وعلى بيت برمته

• •

لقد قضت محكمة النقض أخيراً في حكمها

لقد حكمت محكمة النقض بحكم منشور

في دالوز D. 1909 5 75. والحكم

صادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩

— سائق عربة سرق اشياء كانت مع راكب

في العربة فاعتبر مالك العربة الذي يخدم هذا السائق مسؤولاً

والحكم الصادر في سنة ١٩١٧ ومنشور

في صحيفة ١٢٣ Revue Trimestrielle عن

مقاوول تعهد بنقل براميل مملوءة من النبيذ من

محل الشركة الى الجمر فقط . ولكن مدير

الشركة طلب الى رئيس العمال المباشر لهذا

العمل مكان المقاوول نقل احد البراميل الى

البدروم مقابل pourboire خصوصى له وقد

سقط البرميل على آخر فقتله وقضت المحكمة

بمسؤولية شركة النقل

parce que cet acte se rattache à l'objet de la fonction confiée au préposé.

واكثر من هذا قضت على دكتور تغيب

عن عيادته وترك فيها طبيباً آخر يباشر عمله

وترك له اتومبيله وسائقه وهذا الدكتور المساعد

خرج للرياضة بالاتومبيل يسوقه سائق الاتومبيل

الاصلى وداس رجلاً . وقد اعتبرت المحكمة

الطبيب الاصلى مسؤولاً باعتباره سيداً لهذا

السائق . ولو ان الطبيب دافع في الدعوى بان

السائق في هذا الوقت يعمل تحت امر الطبيب

المساعد لا تحت امره . وقد ذكر المسيو والتين

الصادر في فبراير سنة ١٩٢٥ على الخلاف في
المبادئ السالفة

وهذا هو الحكم :

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر برسيفال وكيل المحكمة والمستر
كرشو واحد عرفان باشا وعلى سالم بك
المستشارين ومحمود المرجوشي بك رئيس نيابة
الاستئناف

اصدرت الحكم الآتي :

في النقض والابرار المقدم من الست حنة
بنت خليل عن نفسها وبصقتها وصية على ولديها
القاصرين ضد محمد جاد الرب خفير نظامي سكنه
ابنوب ووزارة الداخلية الواردة بمجدول المحكمة
نمرة ٧٠٤ سنة ٤١ قضائية

المحكمة : -

بعد سماع اقوال النيابة العمومية والمرافعة
الشفهية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً
« حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً
« وحيث أنه ثابت ان الحادثة التي اصاب
فيها المجنى عليهما نشأت عن اهمال الخفير محمد
جاد الرب الذي اطلق العيار الناري من بندقيته
(الميري) ليلاً وكان في ذلك الوقت موجوداً في
درك خفير آخر اذ أنه كان ترك دركه وذهب
ليشرب بدلاً من بقلته في دركه لجراسته ولذا

قضت عليه محكمة الجنايات بالحبس سنة مع الشغل
وبدفع مبلغ ٢٣٠ جنياً تعويضاً للمدعين بالحق
المدني فالمسألة التي يتعين البحث فيها هي معرفة
ما اذا كانت وزارة الداخلية مسؤولة مدنياً
بصفة ضامنة

« وحيث ان الوزارة تدفع المسؤولية
مستندة الى أسباب وهي : أولاً أن المسؤول عن
أعمال الخفراء هو مجلس المديرية والأهالي
أنفسهم - وثانياً بفرض أن الخفراء يعتبرون من
مستخدمي الحكومة فان العلاقة بينها وبينهم
ليست هي العلاقة القانونية بين السيد والخدام .
وثالثاً لأن وقت الحادثة لم يكن الخفير يؤدي
أعمال وظيفته وقد خالف تعليمات وأوامر الحكومة
« وحيث فيما يختص بالوجه الأول فإن
الحكومة ترتكن على قانون سنة ١٨٨٤ ولكن
هذا القانون ليس نافذ المفعول الآن الا فيما
يتعلق بالخفراء الذين كانوا معينين في ذلك الوقت
وأما نظام الخفراء الحالي فإنه خاضع لأحكام
القانونين الصادرين في سنة ١٩٠٩ .

« وبما ان وزارة الداخلية هي التي تصادق على
تعيينهم وتدفع مرتباتهم ولها حق تأديبهم وتوقيع
الجزاءات عليهم فليس هناك شك في انها المسؤولة
عن اعمالهم لا مجلس المديرية ولا الاهالي

« وحيث عن الوجه الثاني فإن الحكومة لم
يمكنها اقامة الدليل على صحة ما تمسك به من
وجود فرق بين علاقتها مع الخفراء والعلاقة

العادية بين السيد والخادم وفي هذه الحالة يجب تطبيق القواعد العامة الخاصة بالمسؤولية عن أعمال الغير

« وحيث عن الوجه الثالث فإنه من الثابت أن الحادثة وقعت بسبب à l'occasion تأدية الحفير لأعمال وظيفته ومن المبادئ المقررة التي جرى عليها القضاء المصري وفي فرنسا وانكلترا أيضاً أن السيد مسئول عن عمل خادمه ولو لم يكن الغرض من هذا العمل شؤون وظيفته ولكن بشرط أن يكون فعله مرتبطاً مباشرة بالعمل الذي يقوم به . » راجع كتاب السيوردا عن المسؤولية جزء ثاني فقرة ٩٢٧ وحكم محكمة استئناف نانس ٥ ابريل سنة ١٨٧٣ دالوز ١٨٧٤ - ٢ - ٢٥٢

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن السيد لا تزول مسؤوليته ولو كان الخادم قد ارتكب الفعل المسند اليه رغماً من اوامر سيده

راجع سوردا الجزء السابق ذكره فقرة ٩٠١ حكم نقض وابرام فرنسا ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ - ١ - ٣١٥

« وحيث ان محكمة النقض والايرام ترى بناء على ما تقدم ان اوجه الدفاع التي تمسكت بها الحكومة واخذت بها محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه ليست على اساس قانوني ولذا يتعين قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه فيما يختص برفض طلب التعويض المرفوع ضد الوزارة والزام وزارة الداخلية بأن تدفع بالتضامن مع محمد جاد الرب المبلغ المحكوم به للمدعى بالحق المدني »

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض وتعديل الحكم المطعون فيه والزام وزارة الداخلية بأن تدفع بالتضامن مع محمد جاد الرب التعويض المحكوم به عليه للمدعين بالحق المدني مع المصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ « هذا ما عن لنا في هذا الموضوع .

نصيف زكي
الحاي

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

٤٩٩

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٥

إبداء المحكوم عليه رغبته لعامل السجن في عمل النقض .
تقديم الحامي أسباب النقض في الميعاد . عدم امضاء
المحكوم عليه النقض . قبوله شكلا . إهمال المحكمة ذكر
أسباب الجريمة وباعثها والعناصر المكونة لها . ضرورة
ذكر هذه البيانات .

القاعدة القانونية

١ - إذا أبدى المحكوم عليه لعامل السجن
رغبته في الطعن في الحكم الصادر عليه بالعقوبة
بطريق النقض والابرام وقدم محاميه بالفعل
تقريراً بأسباب النقض في الميعاد القانوني وجب
قبول النقض شكلا ولو لم يرض المحكوم عليه
طلب النقض بالفعل

٢ - إذا أهملت المحكمة ذكر شيء من
أسباب الجريمة وباعثها والعناصر المكونة لها
مع ضرورة ذكر هذه البيانات كان حكمها قابلا
للقض لأن الواقعة لم تبين فيه بيانا كافيا يمكن
محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون

المحكمة :

« حيث انه يتبين من التحقيقات التي
باشرتها النيابة ومن قرأت الدعوى وحالة المتهمين
ما يترجح معه انهما بعد الحكم عليهما من
محكمة جنابات مصر ودخولهما السجن للتنفيذ

قد ابديا رغبتهما لعامل السجن المختص بأن
يقبل منهما تقرير نقض عن الحكم المطعون
فيه وبعد ذلك قدم محاميهما تقريرا بالاسباب
في الميعاد القانوني وبناء على ذلك يكون النقض
حاز شكلا القانوني

« وحيث انه فيما يخص الموضوع فإنه
يظهر من الاطلاع على الحكم المطعون فيه
ان محكمة جنابات مصر رأت من التحقيقات
وشهادة الشهود اثباتا وثقيا ان المتهمين شرعا
في قتل حنفي حسن عمدا بان طعناه بالسكاكين
في رأسه وجنبه وكشفه ويده فاحداثا له الاصابات
المبينة بالكشف الطبي المتوقع عليه ولولا
اسعافه بالعلاج لمت جريمة القتل العمد

« وحيث انه يتبين من ذلك ان المحكمة
اقتضرت في بيانها على ذكر التهمة المقدم بها
المتهمان بنيران تتعرض لذكر شيء من اسباب
الجريمة وباعثها والعناصر المكونة لها مع ضرورة
ذكر هذه البيانات لتبين محكمة النقض من
حقيقة تطبيق المادة المعاقب بموجبها على الواقعة

« وحيث ان عدم ذكر هذه البيانات
والعناصر الضرورية يجعل الواقعة التي عوقب
من اجلها المتهمان غير مبينة بيانا كافيا ويصبح
الحكم المطعون فيه باطلا ويجب لذلك قبول

٥٠١

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٥

امر الحفظ المؤقت . هل يمكن اعتباره قطعياً . مادة ٤٢ تحقيق جنابات . امر حفظ من مأمور الضبطية القضائية المنتدب لأعمال النيابة المركزية . حق النيابة العمومية بإقامة الدعوى بدون احتياج لامر من النائب العمومي .

القاعدة القانونية

١ - الأمر الصادر بحفظ أوراق التحقيق حفظاً مؤقتاً لا يمكن اعتباره كأمر الحفظ قطعياً المنصوص عليه في المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات

٢ - امر الحفظ الصادر من احد مأموري الضبطية القضائية المنتدب من وزارة الحفانية للقيام بأعمال النيابة العمومية امام المحاكم المركزية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ بإنشاء محاكم المراكز لا يمنع النيابة العمومية من اقامة الدعوى العمومية بدون احتياج الى امر من النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة

(طعن جورج لطفى ضد النيابة العمومية نمرة ١٣٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٠٢

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٥

مدة المراقبة . تحديد في الحكم . متشردون . مشتبهم . خطأ الحكم . نقضه واصلاح الخطأ .

القاعدة القانونية

يجب ان تكون مدة المراقبة التي يحكم بها على الاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم محدودة في الحكم ومعينة . فاذا قضت المحكمة بوضع

النقض والغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها مجدداً (نقض ابراهيم ابراهيم الرخاوي وآخر ضد النيابة العمومية وحقق حسن مدع بحق مدني نمرة ٨٧٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة مستربرسيغال والمستر كرشو وابو بكر يحيى باشا وعلي سالم بك المستشارين وجندي عبد الملك بك رئيس نيابة الاستئناف)

٥٠٠

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٥

كيفية حصول التزوير . يانها . بيان الطريقة التي ارتكب بها التزوير . عدم البيان . بطلان جوهري . المادة ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات .

القاعدة القانونية

يجب ان يشتمل الحكم الصادر بالعقوبة على بيان كيفية حصول التزوير وبيان الطريقة التي ارتكب بها المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية حصول التزوير ولا الطريقة التي ارتكب بها من الطرق المبينة بالمادة « ١٧٩ » عقوبات التي احالت اليها المادة « ١٨٣ » المطبقة في هذه الدعوى

« وحيث ان طريقة ارتكاب التزوير هي من الاركان الاساسية المكونة للجريمة وعدم بيانها يترتب عليها بطلان جوهري بالحكم »

(طعن محمد عامر سالم وآخر ضد النيابة العمومية وزليخه بنت عيسوى ابراهيم وآخرين مدعين بحق مدني نمرة ١٥٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

الخادم . فإذا رأى الخادم سيده يتضارب مع شخص آخر فبادر الى مساعدته بأن ضرب المعتدى على سيده ضرباً لم يقصد به قتله ولكنه افضى الى موته كان السيد مسئولاً مدنياً عن نتيجة عمل خادمه

المحكمة :

« حيث ان الاوجه المقدمة من الطاعن الثانى مبنية على انه غير مسئول مدنياً عن التعويض المحكوم به بسبب وفاة المجنى عليه الناشئة عن ضرب المتهم الاول له

« وحيث ان المتهم الاول كان خادماً عند الطاعن الثانى فالمسألة الوحيدة التى يجب البحث فيها هى معرفة ما اذا كان المتهم الاول يودى عملاً من اعمال وظيفته فى الوقت الذى فيه ضرب المجنى عليه ضرباً افضى الى موته

« وحيث انه لا نزاع فى ان وقت الحادثة كان الخادم ذاهباً لشراء خبز تنفيذاً لامر سيده ولكن الطاعن الثانى يزعم بأنه لم يكلفه مطلقاً بالتدخل فى الشجار الذى حدث بينه وبين المجنى عليه ولذلك يجب اعتبار ما وقع من المتهم الاول عملاً خارجاً عن اعمال وظيفته

« وحيث ان المحكمة لا يمكنها الاخذ بهذه النظرية لان الخادم اذا رأى سيده يتضارب مع شخص آخر فمن الواجب عليه ان يبادر الى مساعدته ولو لم يؤمر بذلك صراحة ولكن بشرط ان لا يستعمل العنف والشدة الى درجة تتجاوز واجب الدفاع عن سيده

« وحيث انه ثابت فى هذه الدعوى ان المتهم الاول لم يضرب المجنى عليه الا بقبضة اليد فلا تعتبر المحكمة هذا العمل من اعمال

احد المتشردين أو المشتبه فيهم تحت المراقبة من دون تحديد مدة كان حكمها خطأ وكان لمحكمة النقض اصلاح هذا الخطأ بتحديد المدة المحكمة :

« حيث ان مبنى هذا الطعن خطأ محكمة الموضوع فى تطبيق القانون

« وحيث ان القانون نمره ٢٤ سنة ١٩٢٣ بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ بشأن الاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم نص صراحة فى المادة « ٢٧ » منه فضلاً عن الحكم بالحبس على الشخص المتشرد او المشتبه فيه بوضعه تحت المراقبة للمدة المذكورة . فمثل ذلك النص يستلزم حتماً أن تكون مدة المراقبة محددة ومعينة حتى يتسنى لوزير الداخلية الاعفاء منها كما نصت بذلك المادة « ٢٥ » من ذلك القانون فاذا ما قضت المحكمة بوضع احد المتشردين او المشتبه فيهم تحت المراقبة من دون تحديد مدة تكون قد اخطأت فى تطبيق ذلك القانون والمحكمة النقض اصلاح هذا الخطأ ويتمين فى هذه الحالة قبول الطعن »

(طعن النيابة العمومية ضد احمد محمد احمد نمره ١٧١٥ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٠٣

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥

مسئولية السيد ، اعمال ارتكبها الخادم فى مصلحة سيده .

القاعدة الذاتية

يعتبر السيد مسئولاً عن نتيجة الاعمال التى ارتكبها الخادم فى مصلحة سيده ولو كانت تلك النتيجة اشد خطورة مما كان يفرضه أو يريد

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون
الطعن على غير اساس ويجب رفضه »
(طعن سيد حسني وآخر ضد النيابة العمومية وكامل
الاشقر مدع بحق مدني نمرة ١٤٦ سنة ٤٢ قضائية .
دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

العنف الشديد ولذا يجب ان يكون السيد
مسئولا عن نتيجة الاعمال التي ارتكبها الخادم
في مصلحة سيده ولو كانت تلك النتيجة اشد
خطورة مما كان يفرضه او يريد المتهم الاول

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

هو المفهوم من عبارة (عند الاقتضاء) الواردة
في المادة ١٦٠ من تعليمات المالية

٣ - يجوز للحكومة ان ترفق الخدمة
الخارجين عن هيئة العمال في أي وقت بدون
ان يستحقوا مكافأة عند خروجهم من الخدمة
الا اذا كان رقبهم مبنياً على المرض أو العاهة
أو كبر السن
المحكمة :

« حيث ان المستأنف بنى دعواه هذه على
امرين : الاول انه طلب من وزارة المالية ان
تسلم له اعلانا بخلو طرفه فلم تمتثل مع انها ملزمة
باعطائه اعلانا بخلو طرفه مبين فيه اسباب رفته
واخلائه من العمل كنص المادة « ١٤٦ »
والمادة « ١٦٠ » من القانون المالي واعتبر ان
تعنت الوزارة في عدم تسليمه اعلانا بخلو طرفه
قد سبب له ضرراً عظيماً وهو ما جعله اساساً
لاستحقاق التعويض الذي يطالبها به - والثاني
انه يستحق مكافأة باعتبار مرتب شهر عن كل
سنة من سني خدمته الماضية البالغة ٣٢ سنة

٥٠٤

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٥

الحكومة . رقت المستخدم . رقتية . وزارة المالية .
اعلان خلو الطرف . احوال مخصوصة . خدمة خارجين
عن هيئة العمال . رقبهم . مكافأة . مرض . عاهة .
كبر السن .

القاعدة القانونية

١ - ان الحكومة عند رقتها المستخدم
ليست ملزمة قانوناً بان تعطيه رقتية . لأن
نظام الرقيات القديم قد النى واستمض عنه
بالنظام المقرر في المادة الاولى من دكرينو
٧ فبراير سنة ١٨٨٨ القاضي باعطاء الموظفين
عند فصلهم اعلاناً مبنياً فيه فقط الأمر القاضي
بفصلهم وتاريخ انتهاء خدمتهم :

٢ - وزارة المالية ليست ملزمة بتسليم
الموظف المرفوت اعلانا بخلو طرفه . لأن النص
على خلو الطرف ليس عاماً مطلقاً وانما هذا
الاعلان واجب في احوال مخصوصة كالتي
يكون فيها الموظف المفصول من ارباب العهد كما

عن الامر الاول

« حيث ان المستأنف علاوة على ما ذكره في عريضة دعواه الابتدائية بشأن هذا الامر قد ذكر في بيان اسباب الاستئناف ان دعواه مبنية على اساس قانوني صحيح وهو ان الوزارة لفاية هذه اللحظة لم تعلنه بالرفق ولم تعطه رقتية طبقا للمادة « ١٦٠ » من القانون المالي فهو لم يزل يعتبر نفسه تابعا لها ما دامت لم تتخذ بازائه اجراءات الرقت القانونية ومن جهة اخرى فان الاستغناء عن المستخدمين بهذا الشكل وبغير انذار أو تنبيه يعتبر استغناء في وقت غير لائق ملزم الحكومة بتعويضات » وحيث ان نظام الرقتيات القديم قد ألغى وقد استعفى عنه بالنظام المنصوص عنه في المادة الاولى من دكرية ٧ فبراير سنة ١٨٨٨ القاضي باعطاء الموظفين عند فصلهم اعلانا مبينا فيه فقط الامر القاضي بفصلهم وتاريخ انتهاء خدمتهم

« وحيث ان وزارة المالية تقول انه لتعذر اعلان المستأنف بالامر القاضي بفصله من الخدمة قد نشرت ذلك الامر بالجريدة الرسمية في حينه على انه لا ضرورة للبحث في حصول هذا النشر او في عدم حصوله ولا في قوة هذا النشر لانه سبق قضى نهائيا في القضية المدنية نمرة ٨٠٠ سنة ١٩٢٠ من محكمة مصر التي كانت مرفوعة من المستأنف ضد وزارة المالية باعتبار المستأنف عالما برقته من شهر فبراير سنة ١٩١٩ وباستحقاقه لمرتبه في جميع

المدة السابقة على هذا التاريخ ولا شك في ان هذا الحكم اقوى في اثبات اعلان المستأنف بفصله من الخدمة من الاعلان الاداري الذي يتمسك به فلا محل اذن للدعاء الى الآن بان وزارة المالية لم تعلنه بالرفق

« وحيث ان وزارة المالية ليست ملزمة بأعطاء المستأنف رقتية نظرا لالغاء هذا النظام كما سبق بيان ذلك

« وحيث ان وزارة المالية ليست ملزمة ايضا بتسليم المستأنف اعلانا بخلو طرفه لان النص على خلو الطرف ليس عاما مطلقا وانما هذا الاعلان واجب في احوال مخصوصة كالتي يكون فيها الموظف المفصول من ارباب العهد كما هو المفهوم من عبارة « عند الاقتضاء » الواردة في المادة « ١٦٠ » من تعليمات المالية » وبما ان المستأنف ليس من ارباب العهد فلا حق له في التمسك باعلان خلو طرفه

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الجديد الذي ذكره المستأنف في اسباب الاستئناف وهو ان رفته بغير انذار ولا تنبيه يعتبر رقت في وقت غير لائق فان المحكمة ترى من جهة أن وزارة المالية كانت معذورة في عدم تسليم المستأنف الانذار بالرفق بسبب ظروف الحرب التي لم تمكنها من ذلك حتى لجأت الى نشره في الجريدة الرسمية ومن جهة اخرى فان المحكمة ترى من الحكم للمستأنف في القضية المدنية نمرة ٨٠٠ سنة ١٩٢٠ السابق الاشارة اليها بمرتبه عن جميع المدة السابقة على فبراير سنة ١٩١٩ » مع انه في الواقع كان مفصولا عن

الخدمة « ما يكفي لمنع الضرر عنه ولا تمويض ما لم يثبت الضرر

عن الأمر الثاني

« حيث انه بنص المادة « ٣٢ » من قانون المعاشات الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ يجوز رفت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال في اى وقت بدون أن يستحقوا مكافأة عند خروجهم من الخدمة الا اذا كان رقبهم مبنيا على المرض او العاهة او كبر السن. فلا يستحق المستأنف المكافأة التي يطلبها لان فصله عن الخدمة لم يكن لسبب من الاسباب المذكورة
« وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده »

(استئناف عبد الفتاح افندى كامل وحضر عنه حضرة الاستاذ مصطفى حلمى افندى الحامى ضد وزارة المالية وحضر عنها حضرة الاستاذ توفيق بك حنين مندوبها نمرة ٦٨١ سنة ٤١ قضائية. دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك مصطفى وبحضور حضرتى صاحبي العزة شاكرا احمد بك ومحمد بك نور القاضى المتدب)

٥٥٥

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٥

بيع الوفاء . نواع . صوري . وحقيق . بقاء المين في حيازة البائع . اعتباره رهن تأمين . وقوعه باطلا بالنسبة لغير المتعاقدين . نفاذه بالنسبة للمتعاقدين

القاهرة القانونية

١ - قسم القانون البيع الوفاى على نوعين

بيع الوفاء الصورى وبيع الوفاء الحقيقى . فبيع الوفاء الصورى هو رهن تأمين لدين البائع ويعرف بيع الوفاء الصورى من بيع الوفاء الحقيقى

من ظروف وقرائن الصفقة فإذا بقيت المين المبيعة في حيازة البائع بصفة ايجار كان هذا قرينة على ان البيع الوفاى رهنا

٢ - من المسلم به قانونا ان رهن الحيازة يقع باطلا بالنسبة الى غير المتعاقدين اذا عادت المين المرهونة الى حيازة الراهن . ولكن مما لاشك فيه ان الرهن يعتبر مع ذلك صحيحا بين المتعاقدين فللدائن الحق في التمسك بحقه في حبس المين باعتبار العقد عقد رهن منطبقه عليه احكامه القانونية ومن ضمن احكامه حبس المين تحت يد الدائن لحين الوفاء بدينه

المحكمة : -

« حيث عن الموضوع فقد بنى الاستئناف على العقد المؤرخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٩ المسجل بتاريخ ٢٣ منه تحت نمرة ٢٤٩١٤ بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة

« وحيث انه وان كان العقد المذكور مقول فيه ان المستأنف عليهما باعا للمستأنف بيعا وفائيا ١٤ قيراط و ٣ فداين نظير مبلغ ٣١٠ جنيه قبضاها منه لمدة ثلاث سنوات وفى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ يردان هذا المبلغ للمشتري فان تأخرا تكون الاطيان ماسكا له الا ان المشتري لم يضع يده على ما اشتراه حيث يقول انه اجرها للبائعين بمبلغ يحصل منه على فائدة ٩ ٪ عن مبلغ الثمن بخلاف مبلغ ٤٥٣٠ قرش صاغ المحرر به سند على حدة » وحيث انه لما كان بيع الوفاء طريقا من طرق التأمين للاستدانة قسمه القانون على

وحقيقته رهن فتكون جميع الاوجه التي بنى عليها الاستئناف في غير محلها

« وحيث ان الطرفين متفقان على ان السند المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ بمبلغ ٤٥٣٠ قرش صاغ انما تحرر في نفس الزمان والمكان المحرر فيهما عقد الرهن وبخط نفس الكاتب للعقد مستحقاً دفعه على ثلاثة اقساط سنوية في اول أكتوبر سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ دفعت للدائن بمقتضى ايصال على ظهر السند فني كل ذلك من القرائن ما يكفي للحكم بان المبلغ متعلق بدين الرهن وما هو الا فوائده التي تزيد على مقدار الربح القانوني فكل تلك الزيادة غير مستحقة الاداء ويكون استئصال المحكمة الابتدائية لها من أصل مبلغ الدين جاء في محله .

« وحيث انه فيما يختص بحبس العين المرهونة تحت يد الدائن فن المسلم به قانوناً ان رهن الحيازة يقع باطلا بالنسبة لغير المتعاقدين اذا عاد المرهون الى حيازة راهنه ولكن مما لا شك فيه انه يعتبر صحيحاً بين المتعاقدين فللدائن الحق في التمسك بحقه في حبس العين باعتبار العقد عقد رهن منطبقه عليه احكامه القانونية ومن ضمن احكامه حبس العين تحت يد الدائن لحين الوفاء بدينه » وحيث ان المستأنف بصفته دائناً مرتبناً بمقتضى عقد عرفي اجري تسجيله لا يمكنه الزام مدينه بمصاريف التسجيل الذي اجراه محافظة على حقوقه

« وحيث مما تقدم وللاسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يتعين تأييد الحكم

نوعين في المادة ٣٣٨ من القانون المدني : بيع الوفاء الصوري وحقيقته رهنأ تأميناً لدين البائع وبيع الوفاء الحقيقي . وموضوع النزاع بين الطرفين هو هل العقد المتقدم ذكره من النوع الاول أو الثاني .

« وحيث ان القرائن الدالة على انه من النوع الاول كثيرة : منها دفع الثمن جميعه في الحال بقصد الافتراض لا البيع . ومنها مراعاة الطرفين احتساب فوائد الثمن باعتبار ٩٪ / بصفة ايجار والعين جعلت تأميناً للسداد . ومنها بقاء العين في حيازة البائع بصفة الايجار فترك العين تحت يد البائع وقبل الرهن والا لكان استلزام المشتري استلام المبيع لاستغلاله لمنفعته وذمته

« وحيث ان مثل هذه الظروف التي حرر فيها العقد للتقدم ذكره لا يمكن معها سوى الحكم بان المتعاقدين انما كان قصدهما الوحيد مجرد التأمين للاطيان على مبلغ الدين وهذا القصد ظاهر وواضح من تلك الظروف والاحوال بغير مراعاة للالفاظ المدونة بالعقد ويريد المستأنف الرجوع اليها والتمسك بها على خلاف القاعدة العامة القاضية بتفسير المشاركات بحسب الغرض الذي يظهر ان المتعاقدين قصدها هما كان المعنى اللغوي للألفاظ المستعملة فالمبرة للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني

« وحيث مما تقدم يرى ان بيع الوفاء المذكور في العقد غير حقيقي بل هو صوري

المستأنف فيما عدا حبس العين المرهونة تحت يد الدائن »

(استئناف الشيخ احمد على هاشم السطيجي وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي زكي زاده الحامي ضد ابراهيم محمد ناصر وآخرين ، نمرة ١٢٢٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك مصطفى وبحضور حضرتي صاحبي العزة شاكر احمد بك ومحمد بك نور القاضي المتدب)

٥٠٦

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٥

صحيفة المعارضة . اسباب . خلوها . بطلان . مادة ٣٦٧ و ٣٦٣ مرافعات .

القاعدة القانونية

يستنتج من نص المادتين ٣٦٧ و ٣٦٣ من قانون المرافعات على ان القانون سوى بين صحيفة الاستئناف وصحيفة المعارضة فأوجب ان تكون كل واحدة منهما مشتملة على اسباب الطعن بحيث اذا خلت من الاسباب كانت لاغية المحكمة:

« حيث أن المعارض ضدهم دفعوا فرعياً ببطلان ورقة المعارضة لعدم اشتغالها على اسباب طبقاً لنص المادتين ٣٦٧ و ٣٦٣ من قانون المرافعات

« وحيث أن المادة ٣٦٧ فقرة ثانية من القانون المذكور نصت على أن المعارضة ترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور امام المحكمة بالكيفية والاولى بالقرار فيما يتعلق باوراق طلب الاستئناف

« وحيث أن المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات تكلمت عن ورقة الاستئناف وحثمت ان هذه الورقة يجب ان تكون مشتملة على اسباب الاستئناف والا كان العمل لاغياً ويستنتج من نص هاتين المادتين ان ورقة المعارضة كورقة الاستئناف تكون لاغية اذا كانت خالية من الاسباب

« وحيث ان المعارضين دفعوا بأن سقوط الحق نص عليه في الفقرة الاولى للمادة ٣٦٧ من القانون المذكور ولم ينص عليه في الفقرة الثانية اى في حالة خلو العريضة من الاسباب « وحيث ان الدفع الفرعى ليس مبنياً على سقوط الحق بل بطلان ورقة المعارضة فقط وقد نصت المادة ٣٦٧ فقرة ثانية منه على الشروط الخاصة بورقة الاستئناف وهذه الشروط مذكورة بالمادة ٣٦٣ المذكورة وكذا يظهر جلياً ان قصد المشرع ان ورقة المعارضة كورقة الاستئناف تكون باطلة اذا خلت من الاسباب

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعى المقدم من المعارض ضدهم في محله ويتمين قبوله » (استئناف الشيخ سليمان صالح وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ ليلى افندي سيد الحامي ضد محمد اسماعيل وآخرين وحضر عنهم حضرة صاحب العزة الاستاذ وهيب بك دوس الحامي نمرة ١٢٢٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمد بك مصطفى ومحمد بك نور القاضي المتدب)

٥٠٧

حكم تاريخه ٦ ابريل سنة ١٩٢٥
ضمان التركة . موت المورث مجهلا . خلافة المسألة .
الرجوع للقانون العام . مادة ١٤ و ٥٢٥ مدني .

القاعدة القانونية

القول بعدم ضمان التركة في حالة موت المورث مجهلاً مسألة خلافية فقد قال بعض الفقهاء بالضمان وقال غيرهم بعدمه وما دام في المسألة خلاف فيجب الرجوع الى احكام القانون العام وهي توجب الضمان . راجع المادة ١٤ والمادة ٥٢٥ من القانون المدني . لأن في الولاية معنى الوكالة والوكيل ضامن وتركته ضامنة ولو مات مجهلا .

المحكمة :

« حيث انه ثابت من وردى دفع المال بصورة عقد البيع المقدمة من المستأنفين انه كان مكلفا على مورثتهما المرحومة امينه زوجة المرحوم حسنين حسن الحصافي ثمانية افدنة وكسور وان زوجها المذكور باع منها عن نفسه وبولايته على ولديه فاطمه وحسن سبعة افدنة لعيسى افندي فهمي بمبلغ ١٠٠٨ جنيهات مصرية اقر في العقد بأنه قبض جميعه

» ومن حيث ان المستأنف عليهم لا ينازعونه في صدور هذا العقد منه وانما يقولون انه مات مجهلا للثمن فلا تضمنه تركته ويقولون ايضا ان المستأنفين لا يستحقان جميع الثمن فان مورث الجميع يستحق جزءا آمنه بالميراث

عن زوجته المرحومة امينه وان المورث اتفق على ولديه المستأنفين اكثر مما يخصهما في الثمن » ومن حيث ان القول بعدم ضمان التركة في حالة موت المورث مجهلا مسألة خلافية فقد قال بعض الفقهاء بالضمان وقال غيرهم بعدمه (راجع الجزء الثاني من كتاب جامع الوصولين لمحمود بن اسرائيل الشهير بابن قاض مهابونه ص ٢١ من الطبعة الاميرية) فلا يصح ان يبنى عليها الحكم برفض الدعوى وينبغي الرجوع الى احكام القانون العام وهي توجب الضمان انظر مادة ١٤ ومادة ٥٢٥ من القانون المدني لان في الولاية معنى الوكالة

« ومن حيث انه بناء على ذلك تكون الدعوى صحيحة ويكون حكم محكمة اول درجة في غير محله ويتعين الغاؤه والزام المستأنف عليهم ان يقدموا الحساب المطلوب »

(استئناف الست فاطمة واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف الهامى ضد السيد محمد عبد الفتاح الحصافي وآخرين ووزارة المالية وحضر عن الاولين حضرة الاستاذ احمد بك مصطفى الهامى وحضر عن وزارة المالية حضرة الاستاذ توفيق بك حنين مندوب قسم قضاياها غمرة ٧٠٩ سنة ٣٩ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه باشا حسنى وبحضور حضرتى صاحبي الغزة عبد المنيز بك محمد ومراد بك وهبه)

٥٠٨

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٥
مخصصات اعضاء العائلة الخديوية . حق التوارث فيها . عدمه . حق صاحب العرش . تعديلها . قطعها .
القضاء الاهلي . القضاء المختلط

القاعدة القانونية

جرى القضاء الاهلي والقضاء المختلط على

ان مخصصات اعضاء العائلة الخديوية ليست حقاً لهم يجرى فيه التوارث . وعلى ان توزيع هذه المخصصات باكملها هو من حق صاحب العرش على مصر فله تعديل المخصصات كما له قطعها بصفة نهائية أو الى اجل

المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف وجد في محله بناء على الاسباب الواردة به والتي توافق عليها محكمة الاستئناف الا ما كان منها مخالفاً للاسباب الآتية :

« وحيث أن دعوى سمو المستأنفة مبنية على أن لها الحق في حصتها الآيلة لها بطريق الارث في المرتب السنوي البالغ قدره عشرون الف جنيه الذي خصصه جدها المغفور له الخديوى اسماعيل باشا لوالدها المغفور له الخديوى توفيق باشا بمقتضى الامر العالى الصادر بتاريخ ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٥ الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ من ضمن مبلغ المائتين وستين الف جنيه الذى قرر مجلس النظر بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨ بتخصيصه لمرتبات أعضاء عائلة الخديوى اسماعيل باشا

« وحيث انه وان كان لا يمكن التسليم بنظرية وزارة المالية التى تزعم بأن المخصصات المشار اليها أى مبلغ المائتين وستين الف جنيه كانت مجرد منحة بلامقابل لانه لا نزاع فى أن الخديوى توفيق باشا وباقي امراء العائلة الخديوية كانوا قد تنازلوا للحكومة عن اعيان عديدة واطيان

عظيمة المساحة الا انه من المحقق من جهة اخرى أن المبالغ المخصصة لكل فرد من اعضاء العائلة الخديوية لم تكن فى مقابل الاعيان التى تنازل عنها كل منهم

« وحيث انه يتضح من اعمال لجنة التحقيق العليا المشكلة بمقتضى الامرين العالين الصادرين فى ٢٧ يناير و ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ ان تلك اللجنة قد رأت ان الاطيان التى تنازل عنها الخديوى اسماعيل باشا واءضاء عائلته كان جزء عظيم منها على الاقل قد تملكوه بطريقة استعمال بعض المبالغ التى اقترضها الخديوى اسماعيل باشا لحساب الدولة وانه لهذا السبب يجب ان تكون تلك الاراضى ضمانا لاموال الدائنين الا أنه يجب مع ذلك فى مقابل هذا التنازل أن تتعهد الحكومة بأن تخصص لسمو الخديوى ولاءضاء عائلته مرتبات سنوية كافية لحفظ مقامهم وصيانة مركزهم السامى

« وحيث انه لا شك اذن وسمو المستأنفة لا تنازع فى ذلك ان مبلغ المائتين وستين الف جنيه قيمة المخصصات الاصلية كان فى الاصل تمهداً لمصلحة اعضاء الامرة الخديوية وان الخديوى كان له الحق فى تعيين المستحقين فى هذه المخصصات وتحديد حصة كل منهم

« وحيث ان محكمة الاستئناف لا يمكنها التسليم بما تدعيه سمو المستأنفة من ان التقسيم المشار اليه آنفاً والذى وضعه الخديوى اسماعيل باشا يعتبر حقاً مكتسباً لكل من الاشخاص المعينين فيه ولورثتهم من بعدهم

« وحيث ان الامر بعكس ذلك فان الحق في توزيع المخصصات وتعديل المبالغ المخصصة لكل فرد من اعضاء الاسرة قد حفظه لنفسه كل من اولياء النعم الذين خلفوا المغفور له الخديوى اسماعيل باشا وهم المرحوم الخديوى توفيق باشا وسمو الخديوى السابق عباس حلمى باشا والمغفور له السلطان حسين كامل وحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول وفي الواقع فان الخديوى توفيق باشا لما جلس على العرش قد اصدر امراً بعمل توزيع جديد وبمقتضاه خفضت المرتبات التى كان قد خصصها الخديوى اسماعيل باشا لكثير من امراء الاسرة الخديوية واضيفت الى قائمة المستحقين اسماء امراء آخرين من عائلة محمد على باشا ثم بعد ذلك قد امر كل من سمو الخديوى السابق عباس حلمى باشا والمغفور له السلطان حسين كامل بعمل تعديلات اخرى مماثلة لهذه فخصص عباس حلمى باشا مبلغ الفى جنيه لسمو المستأنفة من أصل مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه الذى كان مخصصاً له لما كان ولى العهد ثم فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٨ اضاف ايضاً ٥٠٠ جنيه الى مرتب سمو المستأنفة

« وحيث ان قرار مجلس النظائر الصادر بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٨٨٦ قد اقر صراحة حق ولى النعم في توزيع المخصصات والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الامرة المالكه نص في المادة السابعة منه على انه (يستمر للملك حقه المطلق في توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة لاجزاء الاسرة

المالكة وله تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو الى اجل وهذه المخصصات لا يجرى فيها التوارث) والمادة ١٥٣ من الدستور تقضى ايضاً بأن (تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الاسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ .)

« وحيث ان المبدأ القاضى « بأن مخصصات اعضاء العائلة الخديوية ليست حقاً لهم يجرى فيه التوارث وان توزيع هذه المخصصات بأكملها يبقى حقاً لصاحب العرش » قد قرره محكمة الاستئناف المختلطة (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٦ فى قضية مظلوم باشا بصفته ناظر المالية ضد جون دينفس ومن معه)

« وحيث انه فضلاً عن الاعتبارات السابقة بيانها بوجه عام فان الحقوق التى تطالب بها سمو المستأنفة بصفتهما وارثة للخديوى توفيق باشا مبنية على اساس اقل متانة مما يجوز ان تبني عليه طلبات من آلت اليهم حقوق بعض الامراء الآخرين من عائلة الخديوى اسماعيل باشا لانه ذكر بالامر العالى المشار اليه آنفا الصادر بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ ان المخصصات المنسوحة للمستحقين قد سجلت باسمهم » على حسب الوارد فى مستندات الافراغ الموقع عليها منهم « وفي الواقع فان كثيرين من الامراء قد اشتروا فى عقود التنازل الصادرة منهم أن المخصصات المقررة لهم تصرف لهم مدة حياتهم ثم تنتقل من بعدهم الى ورثتهم واحفادهم مع ان عقد التنازل

الموقع عليه من المغفور له الخديوى توفيق باشا لا يتضمن اى شرط ولا قيد مثل هذا « وحيث انه لا صحة لما تزعمه سمو المستأنفة من أن عبارة « مستندات الافراغ » الواردة بالامر العالى المشار اليه آنفا يقصد بها عقود الهبة الرسمية المحررة امام القاضى الشرعى لاعقود التنازل العرفية لانه اذا كان ماتدعيه سمو المستأنفة صحيحا فتصبح العبارة المذكورة لاعمى لها مطلقا اذ ان العقود الرسمية كانت مجرد هبة بسيطة بلا قيد ولا شرط

« وحيث انه من الواضح ان الامير توفيق باشا قد وقع على عقد التنازل عن علم منه بنتائجه ولم يضمنه اى شرط خاص بمصلحة ورثته لانه كان فى ذلك الوقت ولى العهد ولم ير موجبا لوضع شرط يصون به مصالحهم بنوع خاص « وحيث ان سمو المستأنفة لا يمكنها من

جهة اخرى ان تتمسك بالدليل الذى تستند عليه وهو ان الحكومة قررت فى سنة ١٨٨٨ اعطاء اطيان لبعض امراء العائلة الخديوية فى مقابل تنازلهم وورثتهم من بعدهم عن المخصصات المقررة لهم لان جميع الامراء الذين عملت معهم هذه التسوية كانوا من الذين وضعوا فى عقود التنازل الشرط المشار اليه آنفا « وحيث انه بناء على ما تقدم يجب تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف حضرة صاحبة السمو السلطاني الاميرة نعمت الله جمال الدين وحضر عنها حضرة الاستاذين احمد بك لطفى ومحمد محمود بك خليل الحاميان ضد وزارة المالية وحضر عنها حضرة الاستاذ توفيق بك حبيب مندوبها نمرة ١٠٢٦ سنة ٤١ قضاية . دائرة جناب مستر برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرة صاحبي العزة محمد بك مصطفى وعبد العظيم بك راشد المستشارين . اما حضرة صاحب العزة عطيه بك حنفى المستشار الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد امضى على مسودة الحكم)

قضية المحاكم الكيفية الجزئية

والمستردن على السواء لما هو مفروض من ان البيع قد يمس حقوق هؤلاء الآخرين التي رفعوا بشأنها دعوى الاسترداد وكان يجب على المتظلم ضده أن يعلنهم بصورة هذا الامر فأهماله ذلك أو تعمدته عدم اعلانهم به لا يمنع من ان يكون لهم الحق في ابداء هذا التظلم دائماً طبقاً لمنطوق المادة (١٣٢) مرافعات وعليه يكون هذا الدفع في غير محله ويتمين رفضه

عن الموضوع

« حيث ان الاشياء المحجوز عليها جميعها موبيليات ما عدا ثلاثة ارادب قمح ولا يوجد امتعجال الا بشأن هذا القمح الذي يقول عنه المتظلم ضده في طلبه بأنه عرضة للتلف » وحيث قد تبين من قضية الاستئناف رقم ٦٢٦ سنة ١٩٢٥ ان احمد افندى احمد الورداني وعبد الحميد افندى فهمي والست الحمد الله الشهيرة بفتنات حكم لهم ابتدائياً بأحقيتهم لمنقولات المحجوز عليها واستأنف المتظلم ضده حسين حمدي افندى هذا الحكم ومحدد لنظر الاستئناف جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ امام حضرة قاضي التحضير وبعد هذه الجلسة ستحال القضية حتماً للمرافعة فلا محل اذن لامر البيع الصادر بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٥ ولا وجه للاستعجال بشأن بيع القمح

٥٠٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥

طالب الاسترداد . حقة في التظلم . اعلانه بالامر الصادر ببيع المحجوز . وجوبه .

القاعدة التأنينية

لطالب الاسترداد عملاً باحكام المادة ١٣٢ مرافعات صفة في التظلم من الأمر الصادر من قاضي الامور الوقفية باجازة الدائن بأن يبيع المحصولات المحجوز عليها . لأن امر البيع يجب ان يصدر ضد المدين والمستردن على السواء لما هو مفروض من ان البيع قد يمس حقوق المستردن وكان يجب على المتظلم ضده أن يعلنه بصورة الامر فاهماله ذلك أو تعمدته عدم اعلانهم به لا يمنع من ان يكون لهم الحق في ابداء هذا التظلم دائماً عملاً بمنطوق المادة ١٣٢ مرافعات . المحكمة :

عن الدفع الابتدائي

« حيث أن ما جاء في دفاع حسين افندى حمدي بشأن شكل هذا التظلم من انه لا يجوز رفعه من احمد افندى احمد الورداني وزملائه لان الامر صدر ضد المدينين اعتماداً على المادة (١٣٠) مرافعات في غير محله لان امر البيع في الواقع يجب ان يصدر ضد المدين

ويمحسن ان تحصل معالجته بمستوصف الدكتور جالتى بملوان واظهر استعداده لمرافقته لذلك المستوصف فاستحضر المدعى المدنى ورقة بنكوت بمبلغ مائة جنيه وسلمها للمتهم الاول ليتولى الصرف عليه منها وقد صرف المتهم تلك الورقة من الحاج يوسف بحيرى ثم قام المدعى المدنى والمتهمان لملوان وقد ادخله المتهمان بمستوصف حلوان ومكثا معه هناك ثلاثة ايام ثم تمارضت المتهمة الثانية وعادت مع المتهم الاول للاسكندرية بعد ان دفع المتهم الاول للمدعى المدنى تسعة عشر جنيها ولما طالبه المدعى بيباق الورقة انكر المبلغ فبلغ بالحادثة

« وحيث يستنتج مما تقدم ان المدعى المدنى سلم المتهم الاول ورقة بنكوت بمائة جنيه ليتولى الصرف عليه منها بمعنى ان المدعى وكل المتهم فى استعمال الورقة فى امر معين لمنفعة المالك ثم بدد بعضها

« وحيث ان المحامين عن المتهم الاول دفعا بعدم جواز الاثبات بالبينة فى هذه الحالة لان المبلغ المقال بتسليمه للمتهم كوكيل يزيد عن الف قرش فلا بد من دليل كتابى « وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان يجوز الاثبات فى هذه الحالة بالبينة أم لا

« وحيث انه ثابت من اقوال نفس المتهم الاول انه صرف ورقة بنكوت بمائة جنيه من الحاج يوسف بحيرى ثم قرر بانه اخذها من زوجته المتهمة الثانية وقال بان زوجته اخذتها من جورجى جبره قبل صرفها من

اذ يمكن أن يستمر بدون تلف المدة الباقية للفصل فى الاستئناف »

(قضية التظلم المرفوعة من احمد افندى احمد الوردانى واخرين ضد حسين حدى افندى نمرة ١١٢٥ سنة ١٩٢٥. دائرة حضرة صاحب العزة اترى بك ابوالعز)

٥١٠

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥

خيانة الامانة . تناقض اقوال المتهم فى التحقيق . سوء نية . مبدأ ثبوت . زيادة النصاب . اجماع المحاكم الفرنسية . اجماع الشراح

الناعمة القانونية

اجمعت احكام المحاكم الفرنسية كما اجمع الشراح على انه فى حالة خيانة الامانة يصح اعتبار اقوال المتهم فى التحقيق كمبدأ ثبوت بالكتابة اذا كانت اقواله متناقضة ومتباينة بسوء نية فاذا زاد مبلغ الامانة على النصاب المقرر للاثبات بالبينة جاز سماع اقوال الشهود واتخاذها دليلا على وقوع الجريمة ارتكانا على توفر مبدأ ثبوت بالكتابة من قبل .

المحكمة : -

« حيث ان الحكم المستأنف فى محله بالنسبة لواقعة السرقة لذلك يتعين تأييده كما ان الواقعة لم تكن نصبا

« وحيث ان الواقعة تنحصر فى ان المتهم الاول تردد كثيراً على المدعى المدنى وافهمه بانه كان مريضاً بالشلل مثله ووصف له جملة وصفات تركيب العلق والحمام السخن — واخيراً افهمه بان طقس الاسكندرية رطب

المتهم الاول بانه صرف الورقة من الحاج يوسف البحيري . ومن سفره مع زوجته المتهمة الثانية مع المدعى لحوان ومن تناقض اقوالهما . وعدم اتفاق روايتهما مع ما قرره الخواجه جورجى الصايغ

« وحيث انه ثابت من اعتراف المتهمة الثانية انها اخذت مبلغ ٦٠ جنيها من زوجها من اصل المبلغ المختلس فتكون اشتركت مع المتهم الاول بالمساعدة والاتفاق على التبيد وعقابهما ينطبق على المواد ٢٩٦ و ٤٠١ و ٤١ عقوبات

« وحيث انه يجب التنويع في العقوبة بنسبة مسؤولية كل من المتهمين « وحيث ان المدعى المدنى محق في طلب التعويض وترى المحكمة القضاء بطلباته »

(قضية النيابة العمومية ومحمد خميس عاشور مدع بحق مدنى ضد محمد داود جوده وأخرى نمرة ٩٢٦ سنة ١٩٢٥ . دائرة حقيرة صاحب العزة خليل عفت ثابت بك وبحضور حضرتي صاحبي العزة احمد نغرت راغب بك وعبدالمز يز حامى بك القاضيين وعلى رفعت بركات افندى وكيل النيابة)

٥١١

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٥

التماس . قبوله . تناقض في منطوق الحكم . تناقض في اسباب الحكم . تأثيره .

القاعدة القانونية

ان التناقض الموجب لقبول الالتماس يجب أن يكون واقعاً في منطوق الحكم بحيث يتعذر تنفيذه . اما التناقض في الحثيات فلا تأثير له

البحيرى يومين اثنين فقط وقالت زوجته المتهمة الثانية بانها اخذت الورقة من الخواجة جبره قبل صرفها بسبعة ايام وهى بالذات التى سلمتها لزوجها وقال جورجى جبره بان المبلغ كان عنده كوديعة وسلمه الى المتهمة الثانية قبل الحادثة بشهرين تقريباً ثم انه لم يسلم المتهمة الثانية ورقة بمائة جنية وانما سلمها المبلغ جملة اوراق من فئات مختلفة من فئة العشرة جنيهات ومن فئة الخمسة ومن فئة الجنيه « وحيث انه مما تقدم يرى ان اقوال

المتهم الاول لا تكون اعترافاً صريحاً وانما احتوت على تناقض وتباين بسوء نية وقد اجتمعت الاحكام الفرنسية وكذا الشراح انه فى خيانة الامانة اذا زاد المبلغ عن عشرة جنيهات وكانت اقوال المتهم متناقضة ومتباينة بسوء نية جاز اعتبار تلك الاقوال فى التحقيق كمبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معها الاثبات بالبينة (تعليقات جرسون جزء ثانى نبذه ٦٤٩ ص ٨٩) - وقد اخذت محكمة النقض بهذا المبدأ (تقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية نمرة ٢١ ص ٤٨ عدد ٢٨) « وحيث انه بناء على ذلك يجوز الاثبات

بالبينة ومن ثم يتعين رفض الدفع « وحيث انه يؤخذ من التحقيقات ان المدعى المدنى سلم المتهم الاول ورقة بمائة جنية ليتولى الصرف عليه منها بالمستوصف ويرد الباقى . وقد تأيدت اقواله بما قرره الحاج يوسف البحيرى ومن اقوال المدعى المدنى وزوجته وباقي الشهود . ومن اعتراف

لأن الحثيات ليست هي الحكم وإنما الحكم هو المنطوق وهو ما يراد تنفيذه المحكمة :

« حيث أن الملتمس يبتى التماسه على وجود تناقض بين اسباب حكم محكمة اول درجة واسباب حكم محكمة ثاني درجة الرقيم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ في القضية نمرة ١٥٣ سنة ١٩٢٤ وهو الحكم الحاصل من اجله هذا التماس مع ان هذا الحكم جاء مؤيدا للحكم الاول وأخذاً بأسبابه

» وحيث انه لا يوجد في الحقيقة اى تناقض بين اسباب الحكمين المذكورين كما يذهب الى ذلك الملتمس لان جميع الاسباب الواردة بهما ترمى الى غرض واحد. فأما اسباب حكم محكمة اول درجة فتتقضى بالزام الملتمس برد ثمن ما باعه بناء على اعترافه بانذار صادر منه بانه لا يملك المبيع واما اسباب حكم محكمة ثاني درجة فترجع الى ان رد الثمن واجب ايضا لوجود نزاع جدى بين الملتمس وبين حميده بنت ابراهيم في الملك

وحيث مع ذلك فان التناقض الموجب لقبول التماس يجب ان يكون حاصلًا في منطوق الحكم بحيث لا يقيس معه تنفيذه . اما التناقض في الحثيات فلا تأثير له لان الحثيات ليست هي الحكم وإنما الحكم هو المنطوق وهو ما يراد تنفيذه

« وحيث ان منطوق الحكم جلي وواضح

خال من التناقض فلا يكون التماس جائزاً »
(قضية التماس المرفوعة من حضرة مصطفى بك جوهرى حسين وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندى السوق القاضى المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ حافظ افندى محمود المحامى ضد فاطمة بنت الشحات بدوى واخرىات نمرة ١١٦ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وبحضور حضرتي ابراهيم فوزى بك واحد خليل افندى القاضيين)

٥١٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥

مخاصمة القضاة . حكمتها . انطباقها على حالة وكلاء النائب العمومى . مادة (٥٠٥) مرافعات فرنساوى . (٦٥٤) مرافعات اهلى . سلطة المحكمة فى شطب المبارات الجارحة . جريمة الاهانة والاعتداء على الموظفين

الذاهرة القانونية

١ - ان المحكمة التى وضع الشارع من اجلها قواعد مخاصمة القضاة هى الحرص على كرامة القاضى وحمايته من طرق النكابة والتشهير التى قد يتعرض لها لو أن القانون اباح للافراد رفع الدعاوى عليه بالطريقة المادية . ولذلك احاط الشارع طريقة مخاصمة القضاة بسياج من الاجراءات والقيود بشكل يضمن التوفيق بين حماية حق الفرد فى التظلم من حكم أو عمل جائر وبين صيانة كرامة القاضى ومركزه السامى فى الهيئة الاجتماعية باعتبار انه مؤدب الظالم ومنصف المظلوم

٢ - ولو أن الشارع نص على أن هذه المخاصمة خاصة بالقضاة إلا أن حكمة تشريع المخاصمة تنطبق على حالة وكلاء النائب العمومى

الذين يمثلون شخص جلالة الملك في اقامة الدعوى العمومية كما يمثلها القاضي في الحكم بين الناس . ولا سيما وأن الشارع اضاف الى اختصاصهم اختصاص قاضي التحقيق وانحصر في ايديهم معظم ما كان لهذا القاضي من السلطة. فمن الواجب ان لا تكون اشخاصهم عرضة لمهاجمة الأفراد بطريق رفع دعاوى عادية عليهم بسبب الاعمال التي يقومون بها ويؤدونها وأن لا يكونوا تحت رحمة افراد الناس الذين كثيراً ما يكونون مدفوعين الى المخاصمة بعامل الهوى والشهوة وحب الانتقام .

٣- ولو ان الشارع قد قصر في المادة ٦٥٤ مرافعات احوال المخاصمة على السكوت عن الحق ووقوع تدليس أو غش من القاضي أو ارتكاب رشوة في اثناء نظر الدعوى . الا أن شراح القانون الفرنسيين عند تعليقهم على نص المادة ٥٠٥ مرافعات المقابلة تماماً للمادة ٦٥٤ اهلى أجمعوا على أن المخاصمة جائزة في جميع الاحوال التي فيها يكون القاضي في اثناء قيامه باعمال وظيفته قد اتى عملاً أحدث ضرراً بالغير مادياً كان أو ادياً متعمداً أحدث ذلك الضرر واستندوا في هذا التفسير على أن لفظة الغش "Dol" المستعملة في نص المادة يجب التوسع في تفسيرها بحيث تشمل كل عمل ضار وصادر بسوء نية وبقصد الاضرار . وتدخل ضمن ذلك الجرائم سواء كانت من نوع الجناية أو الجنحة

٤- يجوز للمحكمة اما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصمين أن تحكم بشطب الالفاظ الجارحة الواردة في عرائض الدعوى أو في مذكرة الخصوم اذا كان فيها مساس بكرامة المحكمة أو بكرامة أحد الخصوم أو فيها مخالفة للآداب أو الشرف

٥- ان شراح القانون عرفوا جريمة الاعتداء والاهانة على الموظفين بأنها عبارة عن أي قول أو إشارة يؤخذ من ظاهرها الاحتقار والاستخفاف بالموظف الموجهة اليه الالفاظ والاشارات وفيها مساس بشرف الموظف واعتباره كرفع الصوت أو عمل حركة بالرأس أو السكتف أو الضحك بقهقهة المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهمين الاولين « على افندي كيلاني وابو بكر كيلاني » واتهمتهما بانهما في يوم ٣١ مارس سنة ٩٢٤ بدعوى الحطة اهاناً بالقول والاشارة محمود بك على ناصر وكيل النيابة اثناء تأدية وظيفته بأن قال له « أنت لازم تثبت كل طلباتنا في المحضر والله لأجيب النائب العمومي ورئيس النيابة اية النيابة دي الى آخر ما هو مدون بالمحضر- وقد رفع المتهم الثاني دعوى جنحة مباشرة على المتهم الثالث محمود بك ناصر وكيل النيابة المذكور وطلب أن يحكم له قبله بتعويض قدره ٢٥ جنياً بعد تطبيق المادتين ٢٦٥ و ١٤٨

دون غيرهم الا انه يجب الرجوع لغرض الشارع من وضع هذا الباب لمعرفة ما اذا كان يمكن التوسع في تفسير المواد الواردة به وتطبيقها على حالة وكلاء النيابة اولا

«وحيث أن المحكمة التي وضعت من اجلها قواعد المحاماة هي الحرص على كرامة القاضي وحمايته من طرق النكايه والتشهير التي قد يتعرض لها لو أن القانون أباح للأفراد رفع الدعوى عليه بالطريقة العادية ولذلك فقد احاط الشارع طريقة محاماة القضاة بسياج من الاجراءات والقيود بشكل يضمن التوفيق بين حماية حق الفرد في التظلم من حكم أو عمل جائر وبين صيانة كرامة القاضي ومركزه السامي في الهيئة الاجتماعية باعتبار انه المؤدب والساعي لانصاف الغير

» وحيث ان هذه المحكمة نفسها تنطبق على حالة وكلاء النائب العمومي الذين يمثلون شخص جلالة الملك في اقامة الدعوى العمومية كما يمثلها القاضي في الحكم بين الناس فمن الواجب حتما أن لا تكون اشخاصهم عرضة للمهاجمة من الافراد بطريق رفع دعوى عادية بسبب أي عمل من الاعمال التي يقومون بها ويؤدونها بالصفة المتقدمة وان لا يكونوا تحت رحمة افراد الناس الذين كثيرا ما يكونون مدفوعين الى المحاماة بمامل الهوى والشهوة وحب الانتقام

« وحيث أن وكيل النائب العمومي ولو أن ليس له سلطة الحكم بين الناس في الدعاوى إلا

عقوبات ناسبا لوكيل النيابة المذكورة في الزمان والمكان المذكورين تعدى عليه بقوله له احرص اثناء التحقيق وقد طلبت النيابة امام محكمة أول درجة معاقبة المتهمين الاولين بالمادة ١١٧ عقوبات وبالنسبة للمتهم الثالث طلبت عدم قبول الدعوى بناء على أن وكلاء النيابة لا يصح مقاضاتهم الا من طريق المحاماة اسوة بالقضاة عملا بنص المادة ٦٥٤ مرافعات وما بعدها وطلبت ايضا استبعاد بعض العبارات الجارحة الواردة بعريضة اللجنة المباشرة سالفة الذكر وقد تنازل المتهم الثاني عن دعواه المدنية وحكمت محكمة أول درجة بالنسبة للمتهمين الاولين ببراءة الثاني منهما وحكمت على الأول بفراة عشرة جنيهات وبالنسبة للمتهم الثالث بعدم قبول الدفع الفرعي واثبت تنازل المدعي المدني دعواه وفي الموضوع ببراءته

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في الميعاد وطلبت تشديد العقوبة بالنسبة للمتهم الاول والغاء الحكم بالنسبة للثاني ومعاقبته بالمادة ١١٧ عقوبات وبالنسبة للثالث طلبت الغاء الحكم المستأنف والحكم بطلباتها التي طلبتها امام محكمة أول درجة

عن الرفع الفرعي الخاص بالمتهم الثالث

« من حيث ولوانه يفهم من ظاهر النصوص الواردة في باب محاماة القضاة مواد ٦٥٤ وما بعدها مرافعات انها قاصرة على القضاة

انه موظف قضائي يقوم بالفصل في امور كثيرة خاصة بمصالح افراد الامة فوظيفته لا تقل خطورة عن وظيفة القاضي فيما يختص بالمحافظة على الصالح العام ولذلك فقد اطلق على كليهما لفظ - (Magistrature) واطلق على رجال النيابة لفظ القضاء الواقف - (Magistrature debout) لتمييزه عن القضاء الجالس - (Magistrature assise)

« وحيث انه بالرغم من أن قانون العقوبات الفرنسي قد ادخل نصوصاً خاصة بمخاصمة رجال النيابة العمومية في احوال حددها في المواد (١١٢ و ١٦٤ الخ من قانون تحقيق الجنايات) الا أن الشراح الفرنسيين وكذلك احكام المحاكم الفرنسية اجمعوا حتى قبل ادخال هذه النصوص الجديدة - على ان وكلاء النيابة هم كالقضاة تماماً فيما يختص بالمخاصمة فلم يملأوا من الحقوق والامتيازات ولا يجوز اختصاصهم في اى حال من الاحوال بشأن اعمال صدرت اثناء قيامهم بوظائفهم الا بالطرق وفي الاحوال المبينة في باب مخاصمة القضاة وظاهر من الاطلاع على نصوص المواد الفرنسية ٥٠٥ الى ٥١٦ مرافعات انها لا تختلف في شيء عن مواد القانون المصرى - الواردة في باب مخاصمة القضاة

« وحيث انه مما يزيد خطورة وظيفة وكيل النائب العمومى في القانون المصرى ويجعلها احق بالأهتمام منها في القانون الفرنسى أن رجال النيابة

العمومية المصرية قد اضيف الى اختصاصهم في العمل اختصاص قاضى التحقيق - والمحصى في أيديهم اغلب ما كان لهذا القاضى من السلطة بمقتضى القانون (راجع في ذلك جارسونيه جزء أول بند ١٨٤ و ١٨٥ صحيفة ٣٠٤ وما بعدها وكاريه وشوفو جزء ٤ صحيفة ٣٨٨ بند ١٨٠٠ ودالوز جزء ٣٦ باب مخاصمة القضاة بند ٣١ صحيفة ٩٠٥ وكتاب التنفيذ لقمحه بك وعبد الفتاح بك السيد الخاص بالتنفيذ صحيفة ٦٢٠ وكتاب المسود دوهلس صحيفة ٨٢ بند ١٧٥ جزء أربعة وجرانمولان في شرح قانون تحقيق الجنايات بند ٥٠ صحيفة ٢٨ وكتاب قانون العقوبات للاستاذ احمد بك امين صحيفة ٥٤٥

وحيث انه متى قرر هذا المبدأ فانه يتعين البحث فيما اذا كانت وقائع هذه الدعوى من الاحوال التى اجاز القانون فيها المخاصمة أم لا « وحيث انه ولو أن نص المادة ٦٥٤ مرافعات قد قصر أحوال المخاصمة على السكوت عن الحق والتسديس والغش والرشوة ألا ان شراح القانون الفرنسى عند تعليقهم على نص المادة ٥٠٥ مرافعات المقابلة تماماً للمادة ٦٥٤ اهلى اجمعوا على أن المخاصمة جائزة في جميع الاحوال التى فيها يكون القاضى اثناء قيامه باعمال وظيفته قد اتى عملاً احدث ضرراً بالغير مادياً كانت أو ادبياً متعمداً احدث ذلك الضرر واستندوا في هذا التفسير على أن لفظة الغش (Dol) المستعملة في نص المادة يجب التوسع في

هو أن هذا الأخير سبه أثناء مباشرته أى مباشرة المتهم الثالث تحقيقا بصفته وكيل نيابة بناء على شكوى مقدمة ضده من احمد افدى هشام فدعوى المتهم الثانى بهذه الحالة غير مقبولة لانه لا يمكن أن يطالب وكيل النيابة المذكور بالتضمنات عن جريمة يقول انه ارتكبها أثناء تأدية وظيفته الا بطريق مخصوصة القضاء طبقاً للقواعد المتقدمة

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع الفرعى فى محله ويتعين قبوله والغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالمتهم الثالث وعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالى عدم قبول الدعوى الجنائية قبله لانه يشترط لتكون الدعوى العمومية مرفوعة قانوناً أن تكون الدعوى المدنية مقبولة قانوناً أيضاً

« وحيث انه عن طلب النيابة استبعاد بعض الالفاظ الجارحة الواردة بعريضة دعوى المتهم الثانى قانه وان لم يوجد نصوص فى القانون المصرى خاصة بهذا الموضوع ألا أنه يمكن أن يستنتج ضمناً من المواد ٨٥ و ١٥٤ و ١٥٥ و ٢١٤ مرافعات و ١٣٦ تحقيق جنايات أن للقاضى حق استبعاد ما يرد بالدفاع من الالفاظ الجارحة التى لاتكون لها علاقة بموضوع الدعوى لأن المادة ٨٥ مرافعات نصت على أن ضبط وربط الجلسة منوط بالرئيس ولاشك انه مما يساعد على ذلك امره بابعاد ما لا علاقة له بالموضوع والمواد ١٥٤ و ١٥٥ و ٢١٤ مرافعات و ١٣٦ تحقيق الجنايات

تفسيرها بحيث تشمل كل عمل ضار وصادر بسوء نية وبقصد الاضرار ويدخل ضمن ذلك الجرائم سواء كانت من نوع الجنائية أو الجنحة (راجع جارسونيه جزء أول بند ١٨٥ صحيفة ٣٠٦ وما بعدها وكاريه وشوفو جزء ٤ بند ١٨٠٤ و ١٨٠٥ صحيفة ٣٩١ و ٣٩٢ ودالوز جزء ٣٦ صحيفة ٨٩٦ وما بعدها بند ٨ و ٩ و ١٧ و ٢٣)

« وحيث انه قد يتطرق الى الذهن من الاطلاع على نص المادة ٦٥٤ مرافعات انهاجأت من باب الجواز لا الالتزام بمعنى انه قد ترك للأفراد - الخيار بين اتخاذ طريق الخاصة أو الالتجاء بطريق التقاضى العادية. الا انه بالرجوع الى الحكمة التى وضعت من اجلها هذه المادة ينتقى هذا الغرض حتماً اذ لا يعقل أن يهتم المشرع بوضع هذه النصوص لحماية القضاء والحرص على كرامة القائمين بامره ويترك فى الوقت نفسه باب التقاضى العادى مفتوحاً على مصراعيه بحيث يمكن أن يلج به كل من دفعته شهوته أو حفيظته الى طريقه اذ لو أن الامر كان كذلك لضاعى هية القضاء فى نظر المتقاضين ولأصبح الجالسون على منصته معرضين الى طرق التقاضى السكيدية والتى قد يترتب عليها أن يحاكم القاضى أمام قاض اصغر منه بل قد يكون من مرفوسيه وفى هذا ما يخالف قصد الشارع مخالفة ظاهرة

« وحيث أن ما نسبته المتهم الثانى للثالث

اليه الاشراف على ما يدون بالمحاضر الرسمية أن يكون اشرف نفسا وامتن خلقا »

« وحيث أن الشراح عرفوا العبارات المتعلقة بالدعوى انها هي التي تشمل وقائع وبراهين تؤيد هذه الدعوى دالوز جزء ٣٦ صحيفة ٦٧١ فقرة ١١٧٤

« وحيث أن المحكمة ترى أن العبارات الميينة بعريضة الدعوى سالفه الذكر لا تؤيد دعوى المتهم الثاني في شيء ما وانها خارجة عن حد الياقة ويتمين اذا الحكم باستبعادها

« وحيث انه فيما يختص بالتهمين الاول والثاني فقد تبين للمحكمة من مجموع التحقيقات وشهادة الشهود ومن أوراق القضية والتحقيقات الحاصلة أمام محكمة أول درجة أن المتهم الاول قال لوكيل النيابة اثناء قيامه بتحقيق شكوى تقدمت من آخر ضده وضد اخيه ما يأتي : (انا ما اسكتش وازاي تقول لاخويا انت على المصطبة ويمكن ابوك ما عندوش مصطبة زي دي) ثم خرج قاتلا له بتهكم (السلام عليكم) ثم نادى من شرقه النيابة صاٹھا هو والمتهم الثاني (انا لازم اشتكى للنائب العمومي ورئيس النيابة) وان المتهم الثاني قال لوكيل النيابة اثناء قيامه بالتحقيق ايضاً (اثبت كل طلبانا في المحضر - ما تثبتش ازاى امال أنا رايح اشتكى وغير ذلك مما ذكر بالمحضر كما ثبت أن كلا المتهمين المذكورين كانا يوجهان كلامهما الى وكيل النيابة بعنف وحدة

نصت على أن للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى اذا كانت خارجة عن حد الياقة وان على القاضي أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للآداب والشرف اذا لم يكن متعلقاً بالدعوى أو بوقائع أخرى تترتب عليها معرفة حقيقة الدعوى

« وحيث أن هذا المبدأ سارت عليه احكام المحاكم المختلطة رغم عدم النص فقضت بأن للقاضي أن يأمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن قلم الكتاب بحذف الكلمات والجل التي يرى انها ماسة بالكرامة راجع في ذلك المجلة المختلطة جزء ٤ صحيفة ٣٠ وجزء ٢٣ صحيفة ٦٣ وجزء ٣٠ صحيفة ١٧٩ و ٢١٩ - وراجع رأى الاستاذ عزيز بك خانكي في ذلك . - مجلة المحاماة عدد ثامن صحيفة ٣٦٩ - وكتاب التشريع السياسى للاستاذ عبد اللطيف بك محمد صحيفة ٤٩١ وما بعدها - وترى هذه المحكمة السير على هذا المبدأ للاسباب المذكورة

« وحيث انه متى تقرر ذلك يجب الرجوع الى عريضة الجنحة المباشرة وما جاء بها من العبارات التي طلبت النيابة استبعادها لمعرفة ما اذا كانت هذه العبارات متعلقة بالدعوى أو لا » وحيث انه بالاطلاع على هذه العريضة تبين أن من بين ما ذكر بها هذه العبارة « وكان يجدر به (المتهم الثالث) وهو المحقق الموكل

مصحوبا بإشارات وبصوت مرتفع من غير مسوغ وانهما كانا يخاطبانه كثيراً بلفظ انت « وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كانت الالفاظ والاشارات والاعمال الصادرة من المتهمين الاول والثاني تعتبر اعتداء واهانة واقعة تحت نص المادة ١١٧ عقوبات

« وحيث أن شراح القانون عرفوا الاعتداء والاهانة (Outrage) بأنه عبارة عن أى قول أو إشارة يؤخذ من ظاهرها الاحتقار والاستخفاف بالموظف الموجهة اليه الالفاظ والاشارات وفيها مساس بشرف الموظف واعتباره كرفع الصوت أو عمل حركة بالرأس أو الكتف أو الضحك بقهقهة فان البعض يرى ان ذلك اعتداء واهانة وقد اجمع شراح القانون الفرنسى على أن للقاضى مطلق السلطة فى تقدير قيمة الالفاظ أو العبارات والنظر فى كل حالة بحسب الظروف التى تحيط بها وبحسب عقلية المتهم وحالته النفسية وقت صدورها منه ودرجة ادراكه لمعناها لمعرفة ان كان يقصد الاهانة ام لا اذ انه قد تصدر من المتهم الفاظ سيئة الوقع تعتبر فى بعض الظروف جارحة ومهينة ودالة حتما على قصد الاهانة والتحقيق بينما تكون نفس هذه الالفاظ فى ظروف اخرى ما هى الا فلتات لسان تم عن عادة المتهم المتكونة من البيئة التى عاش فيها (يراجع دالوز باب الاهانة جزء ٣٦ بند ٦٧٥ وما بعدها و٧٨١ وما بعده)

« وحيث انه بالرجوع الى ظروف الحادثة وحالة المتهمين وقت حصولها يتضح جلياً ان المتهمين الاول والثاني كانا يقدران تماماً مركزهما ومركز المحقق ويدركان قيمة ما فى اقوالهما واشاراتهما من الأيلام والمساس بكرامة المحقق وانما كانا يصران عليها ويكررانها مع عدم وجود ما يبرر هذا المسلك منهما واذا يكون ما وقع منهما هو تعدد منطبق على المادة ١١٧ عقوبات ويتعين معاقبتهم بما لاتهم فى الزمان والمكان المذكورين آنفاً اهانة بالقول والاشارة المتهم الثالث اثناء تأدية وظيفته عند تحقيق بلاغ تقدم ضدهما من آخر وذلك بان قالاً هذه العبارة : والله لأجيب النائب العمومى ورئيس النيابة إيه النيابة دى وقال اولها أيضاً مخاطباً وكيل النيابة المذكور « يمكن ابوك ما عندوش مصطبة زى دى » وقول الثانى منهما لوكيل النيابة بأثبات طلباته فى محضر التحقيق والا يشتكبه وغير ذلك من الالفاظ الميينة تفصيلاً بأسباب هذا الحكم وكانت هذه الالفاظ مصحوبة بإشارات منها يقصد الاهانة والتحقير

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف فى محله بالنسبة للمتهم الاول فيما يتعلق بالثبوت وفى غير محله بالنسبة للمتهم الثانى ويتعين الغاؤه ومعاقبته بالمادة ١١٧ ع

« وحيث انه بالنسبة للمتهم الاول فيما يتعلق بالعقوبة فتبقى المحكمة نظراً لظروف الدعوى

تمنى هلاك صاحب التركة وضاراً من جهة أخرى
لاحتمال ارتكاب الآثام تعجيلاً لموته .

المحكمة : -

« حيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان
المدعى باع الى المدعى عليه الاول س ٤
ط ١٢ و ٨ فدادين من الاطيان المملوكة لوالد
المدعى وفي حياة هذا الاخير بمقتضى عقد
مؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩١٨ أى قبل وفاة
والد المدعى الحاصلة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١
بثلاث سنين الا شهرين

« وحيث ان المادة ٢٦٣ من القانون
المدنى نصت على بطلان بيع الحقوق في تركة
انسان على قيد الحياة ولو برضائه

« وحيث انه يلزم البحث فيما اذا كان
حكم هذه المادة يشمل حالة ما اذا كان البيع
واقعاً على جزء معين في التركة كما هي الحال
في هذه الدعوى ام لا

« وحيث يتعين للوصول الى هذه الغاية
الوقوف على ما قصده الشارع من هذا البطلان
« وحيث ان جميع شراح القانون اتفقوا
على ان سبب البطلان راجع الى اعتبار هذا
التصرف منافياً للآداب العامة من جهة لما
يحدثه في نفس المتعاقدين من تمنى هلاك صاحب
التركة وضاراً من جهة أخرى لاحتمال ارتكاب
الآثام تعجيلاً لحياته .

« وحيث انه ازاء هذا السبب لا يكون
هناك وجه للتفرقة بين ما اذا كان المبيع حقاً
في التركة او عيناً معينة فيها

« وحيث لا ترى المحكمة من ذلك ضرورة
للبحث في الطريقة التي توصل اليها المدعى عليه

والالفاظ الشديدة التي صدرت من هذا المتهم
بدون مسوغ لذلك كما تقدم مع ما استعمله المتهم
الثالث من الحزم وضبط عاطفته تشديد العقوبة
والحكم على المتهم بالحبس بدل الغرامة اما بالنسبة
للمتهم الثانى فترى المحكمة الاكتفاء بالغرامة
لعدم سابقة له ولأن التعدى الذى حصل منه
كان اقل جسامه من المتهم الاول »

(قضية النيابة العمومية ضد على افندى كيلانى
وأخر وحضرة محمود بك على ناصر وكيل نيابة دروط
قمرة ٢٦١٧ سنة ١٩٢٤ جنح مستأنفة . دائرة حضرة
صاحب العزة مصطفى رشدى بك ومحضور حضرتى ليلى
افندى . مشرق ومحمد البايلى افندى القاضيين وحضرة
عبد الله زغلول افندى عضو النيابة)

تعالى

راجع البحث المنشور بالمدد الثامن من السنة الثالثة
ص ٣٦٩ في « شطب العبارات الجارحة من الاوراق
القضائية » لحضرة رئيس التحرير

٥١٣

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥

بيع الحقوق في تركة انسان على قيد الحياة . بطلانه .
منافاته للآداب العامة . مادة (٢٦٣) مدنى

التاخرة القانونية

نصت المادة ٢٦٣ من القانون المدنى على
بطلان بيع الحقوق في تركة انسان على قيد
الحياة ولو برضائه . وحكم هذه المادة يشمل حالة
ما اذا كان البيع واقعاً على جزء معين في التركة
او كان المبيع حقاً في التركة . وسبب البطلان
راجع الى اعتبار هذا التصرف منافياً للآداب
للغامة من جهة لما يحدثه في نفس المتعاقدين من

المؤجرة كأن يكون وسيطاً في البيع أو تكون
مهنته اصلاح مثل تلك المنقولات
المحكمة :

« حيث أن المعارض ضدها الاولى لم
تنازع في ان الدين المحجوز من أجله اجرة
منزل استأجره زوجها المعارض ضده الثاني من
المعارض بيني سويف وأن الاشياء المحجوز
عليها كانت موجودة بذلك المنزل في المدة
المحكوم بأجرتها وانما تنازع في أن للمؤجر وهو
المعارض الحق في الحجز على تلك الاشياء وفاء
للأجرة بدعوى ان هذه الاشياء مملوكة لها وانه
مفروض أن المؤجر يعلم ذلك لانها من الجهاز
الذي جرى العرف على ان يكون ملكاً للزوجة
« وحيث أن وكيل المعارض ضدها استند في
المذكرة الاولى المقدمة منه على انه لم ينص في
الحكم الصادر للمعارض بالأجرة على تثبيت
الحجز التحفظي الذي أوقعه اولاً على الاشياء
المحجوز عليها وعلى أن غرض الشارع من المادة
٦٠١ من القانون المدني توزيع ثمن الاشياء الموجودة
بالمنازل المؤجر والمملوكة للمستأجر بين طبقات
دائتيه وفساد هاتين الحجبتين ظاهر لا حاجة لبيان
« وحيث أن ما يتعين بمحله في القضية هو
ما إذا كان حق امتياز المالك على المنقولات
الموجودة في العين المؤجرة يتناول جهاز زوجة
المستأجر المقيمة معه أو لا .

« وحيث أن جميع شراح القانون المدني
متفقون على أن للمؤجر حق الامتياز على جميع
المنقولات الموجودة في العقار المؤجر لتحصيل

بها الى الحصول على العقد لانه بحث غير منتج
ولا طائل من ورائه

« وحيث ان المدعى قصر طلباته على
ثبوت ملكيته في ثمانية افدنة فقط »

(قضية سامي سمعان جندى التوبجر ضد نسيم عبد
النور جندى التوبجر وآخرين غمرة ١٢٢ سنة ١٩٢٢
كلية دائرة حضرات سامان بهجت افندى وعبد الفتاح
مصطفى افندى وزكى يعقوب افندى)

٥١٤

محكمة السنطة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥

حق المؤجر . امتياز . ملكية المنقولات . وجودها
في العقار المؤجر .

القاعدة القانونية

ان جميع شراح القانون المدني متفقون على
ان للمؤجر حق الامتياز على جميع المنقولات
الموجودة في العقار المؤجر لتحصيل اجرته وقالوا
ان هذا الحق يرجع لسبب اعتباري وهو حياة
المؤجر لتلك المنقولات بواسطة حيازته للعقار
المؤجر ولذا لم يفرقوا بين حالة ما اذا كانت
هذه المنقولات مملوكة للمستأجر أو مودعة عنده
بطريق العارية أو الايجار ولم يستثنوا من ذلك
الاحالات معدودة وهي حالة السرقة والضياع
وحالة ما اذا كان المؤجر يعلم حقيقة أو حكماً أن
الاشياء الموجودة في العين المؤجرة ليست مملوكة
للمستأجر إما لان مالكها نهب عليه بذلك عند
البدء في تنفيذ عقد الاجارة وإما لان صناعة
المستأجر تستلزم وجود منقولات لغيره في العين

اجرتها وقالوا أن هذا الحق يرجع لسبب اعتباري وهو حيازة المؤجر لتلك المنقولات بواسطة حيازته للعقار المؤجر ولذا لم يفرقوا بين ما إذا كانت هذه المنقولات ملكا للمستأجر أو مودعة عنده بطريق العارية أو الايجار ولم يستثنوا من ذلك الا حالات معدودة وهي حالة السرقة والضياع وحالة ما إذا كان المؤجر يعلم أو يتعين انه يعلم أن الاشياء الموجودة في العين المؤجرة ليست مملوكة للمستأجر اما لان مالكها به عليه بذلك عند البدء في تنفيذ عقد الايجار واما لأن صناعة المستأجر تستلزم وجود منقولات مملوكة لغيره في العين المؤجرة كأن يكون وسيطا في البيع أو تكون مهنته اصلاح مثل تلك المنقولات (دوهلس بند ١١٧ وما بعدها من باب حق امتياز المؤجر ونبذة ٢٦١ من باب الحقوق العينية في اوبري ورو وحكم محكمة بنى سويف الجزئية الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٢١ نمرة ١٠٧ مجموعة رسمية السنة الثانية والعشرون .

« وحيث ان المعارض ضدها استندت على حكم صادر اخيراً من محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية منشور بالعدد الرابع من مجلة المحاماة للسنة الخامسة ص ٢٩٧ لتؤيد ما تذهب اليه من أنه ليس للمؤجر حق الامتياز على جهاز زوجة المستأجر الموجودة في العين المؤجرة .

« وحيث أن المحكمة لا ترى الاخذ بما ذهبت اليه محكمة المنصورة في ذلك الحكم لأنها ايدها لسببين الاول ، قياس جهاز الزوجة على الشيء الضائع أو المسروق أو المودع عند السمسار أو الصانع لغرض معين وترى المحكمة

أن هذا قياس مع الفارق لان المفروض ان في قبول الزوجة تهيئة المكن الذي استأجره زوجها بجهازها قبول ضمنى لحق امتياز المؤجر عليه وهذا القبول الضمنى لا يتأتى في الحالات الاولى . أما استتاج قبول الزوجة الضمنى لحق المؤجر من قبولها تهيئة المكن المستأجر لجهازها فمقبول جداً لأنها تعلم أو مفروض انها تعلم أن على زوجها ان يهيئ المكن المستأجر بمنقولات يوازي ثمنها اجرة مدة سنتين وانه اذا لم يكن لزوجها تلك المنقولات لا يتأتى انه يجد من يقبل أن يؤجر له منزلاً فهي بالطبيعة تفضل رهن جهازها على ذلك لما فيه من الضيق عليها وعلى زوجها واولادها ومن تعريض جهازها للتلف ، وأما السبب الثانى فهو ما جاء في المادة ١١٦ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية وظاهر من نص هذه المادة انها خاصة بالنزاع الذى يقع على الجهاز بين الزوجين وانها بعيدة عما يتعلق بحق امتياز المالك

« وحيث انه اذا نظر للمسألة من وجهة العدل المطلق فضلاً عن صراحة النص فإن الزوجة اولى بدفع اجرة المنزل الذى آواها وآوى زوجها وأولادها وجهازها من ضياع تلك الاجرة على المالك الذى قد لا يجمعه بزوجها أى صلة والذى لا ينتظر من ملكه فائدة سوى الاجرة وقد أخذ بهذا رأى الأستاذان قحه بك وعبد الفتاح السيد بك « نبذة ٤٦٤ من كتابهما في التنفيذ »

(قضية المعارضة المرفوعة من قاندرس افندى غبريال ضد الست فبيمه وآخرين نمرة ١١٣٩ سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة اسكندر بك رزق القاضى)

تعليق

(راجع بغير هذا المعنى الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٤ صحيفة ٣٣٧ نمرة ٢٩٧ والتعليق الذى ذيلناه به)

٥١٥

محكمة بندر طنطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

شفعة . احكام الشريعة . عدم النص . تصرفات المشتري . نفاذها .

الفقرة القانونية

١ — مالم ينص عليه الشارع المصرى من الاحكام فى باب الشفعة يجب الرجوع فيه الى احكام الشريعة الاسلامية الغراء التى هى الاصل فى تشريع الشفعة

٢ — الشفعة هى تملك العقار جبراً على المشتري وسببها اتصال ملك الشفيع بالعقار اتصال شركة او جوار ولا تثبت الا بالاخذ بالتراضى او بقضاء القاضى او بقضاء القاضى ولهذا حتم القانون على الشفيع أن يسجل اعلان رغبته ليكون حجة على الغير . وتصرفات المشتري قبل تاريخ التسجيل نافذة ويجب ان يستمر هذا الاتصال من تاريخ البيع الى تاريخ الاخذ بالتراضى او الى تاريخ قضاء القاضى فاذا تصرف الشفيع فى ملكه قبل القضاء له بالشفعة سقط حقه فيها .

المحكمة :

« حيث أن المدعى عليها دفعت الدعوى

اولاً بأن الشفيع قد باع العقار ملكه وهذا مسقط لحقه فى الشفعة وثانياً بأنه ثابت من صورته عقد البيع العرفى ان هذا البيع حصل فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢١ ولوانه لم يسجل الا فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فلاحق له فى الشفعة اطلاقاً لأنه لم يكن مالكا وقت طلب الشفعة » وحيث ان القانون المصرى قد أخذ الشفعة عن الشريعة الاسلامية فوجب الرجوع اليها كلما كان هناك نقص او ابهام فى التشريع » وحيث ان القانون لم يبين ما هى الشفعة ولا سببها فيتعين الاخذ بأحكام الشريعة فيهما » وحيث أن الشفعة هى تملك العقار جبراً على المشتري وسببها اتصال ملك الشفيع بالعقار اتصال شركة او جوار

« وحيث انه يترتب على أنها تملك العقار جبراً أنها لا تثبت الا بالاخذ بالتراضى او بقضاء القاضى ولو قبل الاخذ أى قبل التسليم ذلك لان حق المشتري فى ملكية العقار يثبت بالشراء فلا يزول ملكه عنه الا برضائه وتسليمه العقار للشفيع او بقضاء القاضى ولا تزول ملكية المشتري على العقار قبل ذلك ولذلك حتم القانون على الشفيع أن يسجل اعلان رغبته ليكون حجة على الغير وتصرفات المشتري قبل تاريخ التسجيل نافذة

« وحيث أنه يترتب على هذا وعلى ان سبب الشفعة اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع وجوب استمرار هذا الاتصال من تاريخ البيع الى تاريخ الاخذ بالتراضى او الى تاريخ قضاء القاضى

٥١٦

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥

المطل . الحق فيه . سقوطه . زوال العين المقرر لصالحها .

القاعدة القانونية

ينتهي حق المطل بزوال العين المقرر لصالحها هذا الحق فاذا انهدم المنزل او احترق زال حق المطل المقرر لصالحه على أن يعود بالتالى اذا تشيد المنزل من جديد الا اذا مضى خمس عشرة سنة على زواله ولم يجدد فان حق المطل يسقط بعدم الاستعمال (Non-usage) المحكمة :

« من حيث ان هذه المحكمة انتقلت لحل النزاع بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ تنفيذاً للحكم التمهيدى الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٥ » ومن حيث ان المعاينة دلت على ان منزل المدعى عليه بنى حديثاً وان المطلات فتحت كذلك وانها مفتوحة على منزل المدعى على خط مستقيم وعلى مسافة اقل من المسافة القانونية التى نصت عليها المادة ٣٩ من القانون المدنى غير ان المدعى عليه يزعم انه كان له منزل بمحل منزله الجديد وكان له فيه مطلقان على منزل المدعى فى مكان الشباكين الحاليين وانه تمتع بهذا المطل منذ اكثر من خمسة وعشرين سنة

« وحيث انه ثبت من صورة عقد البيع المقدمة من المدعى عليها الاولى ان المدعى باع العقار الذى يملكه الى الخصيمة الثالثة بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٢١ وسجل بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فيكون قد زال اتصال الملكية الذى هو اساس الشفعة فيسقط حقه فيها

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد البيع الصادر منه الى الخصيمة الثالثة تاريخه العرفى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢١ وهذا التاريخ حجة على المتعاقدين وان كان ليس حجة على الغير فيحق للمدعى عليها ان تدفع الدعوى لأن الشفع لم يكن مالكا اصلا وقت طلب الشفعة فلا حق له فيها

« وحيث ان الخصيمة الثالثة لو اعتبرت تاريخ عقد مشتراها العرفى وان لها الحق فى الشفعة فانها لم تظهر رغبها ولم ترفع الدعوى فى المواعيد المبينة فى القانون فلا يكون لها حق فى الشفعة ولو اعتبرنا تاريخ عقدها الثابت فانه لا يكون لها حق فى الشفعة أيضاً لان ملكها لم يتصل بالعقار المشفوع الا بعد البيع »

(قضية نصر افندى ندمت الله وحضر عنه حضرة الاستاذ منازى افندى البرقوق الحامى ضد نظله عبد الله وآخرين وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ ممدى افندى الديوانى الحامى نمرة ٧٩٩ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب الغزة محمود بك صادق القاضى)

٥١٧

محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

تزوير ، اركانه الثلاثة ، عقوبته .

القاعدة القانونية

جرى القضاء الفرنساوى والقضاء المصرى

على ان التزوير المستجمع لاركانه الثلاثة تغيير

الحقيقة والعمد وحصول الضرر او احتمال

حصوله معاقب عليه قانونا حتى ولو كان واقعاً

في ورقة باطلة بسبب عدم استيفائها الشكل القانونى

المحكمة :

« من حيث أنه ظاهر من الاطلاع على

العقدين المطعون فيهما بالتزوير انه حصل في

احدهما تغيير اسم الشهر بواسطة الازالة

(اللبس) وفي الثانى استبدال لفظ اكتوبر

بلفظ نوفمبر بشكل ظاهر بمجرد الاطلاع عليهما

مما لا يترك مجالاً للشك في أنهما مزوران أما

القول بأن التاريخ كتب خطأ ثم صلح ففيه

أمران الاول كيفية التصليح والثانى قول المتهمين

أن العقدين كتباً في اكتوبر مع أن جميع

الشهود شهدوا بأنهما كتباً قبل الوفاة

« وحيث انه بتلاوة العقدين المذكورين

يتبين أنهما صدرا من مورث المتهمين والمدعىات

بالحق المدنى في صورة بيع الا أنه بيع بلا ثمن

فهو هبة غير أن العقد عرفى والهبة لا تكون

الا بعقد رسمى فان اعتبر عقد عرفى فلا قيمة

له لأنه ليس بيعاً اذ لا بيع من غير ثمن وان

« ومن حيث انه فضلاً عن ان المدعى

عليه لم يقدم دليلاً على ملكيته لحق المثل فانه

باعترافه قد احترق منزله الأول وتهدم فهجره

ثم شيده ثانية بعد مضي خمس عشرة سنة من

حادث الحريق ومن المقرر قانوناً ان حق المثل

ينتهى اذا تهدم المنزل المقرر لصالحه هذا الحق

او احترق غير أنه يعود بالثانى اذا أعيد تشييد

المنزل وذلك لان زواله كان بمحادث قهرى لم

يكن لارادة صاحبه دخل في وقوعه وان عدم

وجود العين المقرر لمصلحتها حق الارتفاق مانع

مادى من استعمال هذا الحق الا انه اذا مضي

مدة خمس عشرة سنة على زوال هذا الحق ولم

يستعمل في أثائها انتهى كغيره من الحقوق

بعدم الاستعمال (Non-usage) وبذلك يكون

دفع المدعى بسقوط الحق في المثل بمضى خمسة

عشرة سنة في محله

(De Hults Vol IV Servitude No. 65)

« وحيث أنه متى تبين ذلك يكون حق

المثل الذى يدعيه المدعى عليه على فرض ثبوته

له قد انتهى ويتعين اذن الحكم للمدعى بسد

الشباكين المطالبين على منزله

« ومن حيث انه فيما يختص بالتعويض

فترى المحكمة تقديره بمبلغ ٣٠٠ قرش صاغ »

(قضية رمضان ابراهيم المراكبي وحضر معه حضرة

الاستاذ محمد افندى بدوى البيلى المحامى ضد السيد حسن

نور وحضر عنه حضرة الاستاذ صبحى افندى برسوم

الحامى نمرة ٧٦ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة

صاحب العزة احمد بك خليل القاضى)

اعتبر هبة فهو عقد باطل لأنه لم يستوف الاجراء
الذى استلزمه القانون

« وحيث أن العقود يعتبر فيها نية من
صدرت منه وظاهر من العقدين المشار اليهما أن
المورث عنى بهما ترتيب مآل أمواله بين ورثته
بأن وهب كلا منهما شطراً فيها فالعقدان عقدا
هبة باطلان لعدم توفر الرسمية

« وحيث أنه يتعين اذن البحث فيما اذا
كان ارتكاب تزوير في ورقة باطلة بسبب
نقص فيها يعاقب عليه ام لا

« وحيث ان التزوير هو تغيير للحقيقة في
أحد المحررات تغييراً يصيب ضرراً واقعاً او
محتماً

« وحيث أن منشأ الجدل في هذا البحث
هو القول بأن الورقة الباطلة لا أثر لها ثم التمسى
على هذا المبدأ والخروج منه بأنه اذا كانت
الورقة الباطلة لا أثر لها فالتزوير فيها لا يحدث
ضرراً ما فالنتيجة انه لا جريمة لانتقاض أحد
الاركان

« وحيث أنه بالرجوع الى آراء الشراح
في هذا البحث يرى أنهم تشيعوا شيعاً في النظر
الى الموضوع فقد اعتبر بعضهم وجهة النظر
سبب البطلان في العقود ورتب عليها النتيجة
التي يريد الوصول اليها واعتبر البعض الآخر
أن القول بوجود التزوير من عدمه مرجعه
وقائع الدعوى لا المبدأ القانوني وجاء الحديث
منهم وحل البحث تحليلاً علمياً مداره النية
الجنائية لدى المتهم . وقد أتى هذا البحث معللاً

لما اجمع عليه القضاء الفرنسى ولما اخذ به في
الغالب القضاء في مصر

« وحيث أن النظرية الاولى وعهدة
القائلين بها شوفو وهيلي هي التفرقة بين العقود
الباطلة بطلاناً جوهرياً والعقود التي وان جاءت
صحيحة في الاصل الا انها اصبحت بسبب من
أسباب البطلان لعدم استيفائها ما استلزمه القانون
فالتزوير في النواع الاول غير معاقب عليه لأن
العقد الباطل لا أثر له ومفروض أن العقد الذى
لا أثر له لا ضرر محتمل منه أما في العقود التي
يصيبها البطلان بسبب نقص طارىء فان كان
السبب في النقص يرجع لمشيئة المتهم وعمله فلا
جريمة كذلك اذ يفهم من ذلك ان المتهم عدل
عن اتمام جريمته وان كان النقص لسبب خارج
عن ارادته فالعقوبة واجبة وظاهر من هذا رأى
ان عماد المسؤولية مداره اعتبارات لا علاقة لها
بجريمة التزوير او انها اعتبارات لاحقة لوقت
ارتكاب الجريمة أما النية الجنائية للمتهم
وقت ارتكاب الجريمة فقد سدل الستار
عليها ولم ينلها شيء من الاعتبار وقد نحى
بلانشى (Blanche) هذا النحو ففرق بين
العقود التي تبطل بسبب لاحق ورأى فيها
وجوب توقيع العقوبة . والعقود التي تكون
ظاهرة البطلان والتي لا يمكن لاحد ان يرتب
عليها أى قيمة قانونية واعتبر التزوير فيها غير
معاقب عليه

أما النظرية الثانية التي أخذ بها جارو
(Jaraud) الى اعتبار كل حادثة على حدة فان
تبين مع بطلان الورقة المزورة أى احتمال لضرر

فيبقى نصيب المتهم من الجزاء أو البراءة معلق على مطلق الصدقة فان كان تزويره حصل في ورقة صحيحة جوزى على عمله وان كان عمله هذا تصادف أن حصل في ورقة اشترط القانون حصولها بشكل خاص ليعتبرها صحيحة ولم تستوف هذا الشرط فيقضى ببراءته مع ان عقليته المتهم في الحالين واحدة

« وحيث ان كل تزوير يحصل في ورقة باطلة يكون احتمال وقوع الضرر منها جائزاً فمجرد التقاضى بشأن الورقة للحصول على حكم يبطلانها وعدم اعتبارها يعتبر ضرراً واحتمال حصوله مكون للجريمة اللهم الا اذا كان النقص في الورقة حصل بفعل المتهم عمداً فيعتبر هذا عدولاً منه عن ارتكاب الجريمة أما اذا ظهرت حالة وجد فيها أن احتمال الضرر مقطوع دون أن يكون لذلك دخل للمتهم فالرأى الأصح أن يعتبر أن أثر الجريمة خاب بسبب خارج عن ارادة المتهم فوان كانت الجريمة لم تتم الا أنها تعتبر شروعاً تطبيقاً للمواد ٤٥ - ٤٦ عقوبات (راجع جرسون شرح قانون العقوبات فقرة ٢٢٥ وما بعدها)

« وحيث ان احتمال الضرر في هذه الحادثة واقع ويكفى بيانه أن المدعيات بالحق المدني طعن في تاريخ العقد باعتبار أنه تغير ولم يطعن في أن العقد باطل لأنه هبة بعقد عرفي فالعقد صحيح في نظرهم وهو صحيح في نظر كل من سئل في الدعوى باعتبار انه قسمة فالبطالان ولو انه من جهة القانون مبطل لأثره الا انه بطلان غير ظاهر الا لطبقة المشتغلين بالقانون

قد يصيب المجموع أو الفرد فالجريمة كائنة وان امتنع الاحتمال فلا جريمة والواقع أن هذه النظرية مآلها اعتبار كل تزوير يقع في ورقة باطلة معاقب عليه اذ انه يتعذر أن ينبغى احتمال حصول الضرر في أى حادثة تزوير فمجرد الاشتباه في الورقة المزورة مدعاة لحصول الضرر أو لاحتماله فغير مفروض أن كل شخص يلم بأطراف المسائل القانونية ليعلم منها اذا كان عقد ما باطل بحكم ما وضعه الشارع من القواعد أو انه صحيح لاشتماله على كل ما استلزم قانوناً ومن أنعم النظر في رأى بلانشى كذلك يجد أن مآله أيضاً اعتبار جميع حوادث التزوير في الأوراق الباطلة معاقب عليها لأنه يشترط لعدم جواز ايقاع العقوبة أن يكون العقد الباطل ظاهر البطلان لأقل الناس روية وفطنة وقل أن يوجد عقد هذا شأنه

والنظرية الثالثة وهي أحدثها وأكثرها انطباقاً على روح القانون وهي ما تأخذ به هذه المحكمة هي النظرية التي ارتكن عليها جرسون (Garcon) في مسئولية شرح قانون العقوبات الفرنسى فانه اعتبر حالة المتهم وقت ارتكاب جريمة التزوير فاذا كان الفاعل قد أتى كل ما من شأنه أن يكون أركان الجريمة في الظروف العادية فالجريمة واقعة لا محالة من الشخص الذي يحدث تغييراً بقصد ايقاع الضرر في محرر باطل بسبب خارج عن ارادته يرتكب جريمة التزوير بغض النظر عن أثر الجريمة الذي خاب بسبب خارج عن ارادته ولا يصح قانوناً أو بداهة أن يقضى ببراءة شخص ارتكب تزويراً كامل الأركان بسبب نقص لم يستوف لأمراً

« وحيث ان هذا الرأي هو ما أخذ به القضاء الفرنسي دائماً فقد قضت محكمة النقض والابرام الفرنسية بمحكمة الصادر في ١٢ يونيو ١٨٩٦ بأنه من المبادئ المقررة في المسائل الجنائية أن التزوير معاقب عليه دائماً حتى ولو كان واقعاً في ورقة باطلة بسبب الشكل وقضت محكمة منتر في ١٨ يناير سنة ١٨٢٠ بأن التزوير المتوفر الاركان مستحق مرتكبه للجزاء حتى اذا دفع في محضر حرره شخص غير الموظف العمومي المختص

« وحيث ان المحاكم المصرية قد أخذت كذلك بهذا الرأي فقضت محكمة النقض والابرام » بأن التزوير في عقد رسمي باطل بسبب من الاسباب معاقب عليه ثم حكمت محكمة الجنايات « بأنه على فرض أن الورقة باطلة يجب الحكم على المتهم بالعقوبة لانه لم يكن يعلم أن هذا البطلان ينتج عن عمله - راجع مجلة الحقوق سنة ٢٠ ص ٢١٣ سنة ٩٢٣ صحيفة ٣٢٢ وقد شمل قرار حضرة قاضي الاحالة بمصر بأنه وان كانت الورقة المزورة باطلة بطلاناً لا يمكن معه حصول ضرر من وجودها الا ان هذا البطلان لا يمنع محاكمة من زورها لأن الضرر كان محتمل الوقوع عند تزويرها (قرار قاضي الاحالة بمصر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ النيابة ضد خليل مسيحه) وقد جاء القضاء الحديث مؤيداً لهذا الرأي ايضاً اذ قضت محكمة النقض والابرام في سنة ١٩١١ بأنه اذا زور زيد عقداً عرفياً على فاطمة مضمونه قبولها

بالزواج به فهذا العقد وان يكن لا قيمة له لاثبات الزواج من الوجه الشرعي الا انه يعتبر بمحد نفسه من الاوراق التي يترتب عليها ضرر أدبي ومادي بالمجنى عليها » راجع القضاء المصري الاهلي لابراهيم جمال حكم ٥٩٧ وقد أخذ بهذا الرأي ايضاً الفقه المصري (راجع كتاب التزوير في الاوراق لاحد فتحي زغلول باشا ص ٨٤) « وحيث انه لم يقد أي دليل على اشتراك كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع في التزوير قوله انهم وقعوا على العقد الا أن مجرد التوقيع لا يعد دليلاً على الاشتراك الا اذا ثبت انهم كانوا وقت ذلك على علم بالتزوير الذي تم فيتعين الحكم لهم بالبراءة عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات

« وحيث انه قد ثبت أن المتهم الاول هو صاحب المصلحة في العقدين وفي تقديم تاريخيهما فلا يعقل ان يتم التزوير بدون أن يكون هو العامل الأهم فيه وقد قرر المتهم الثاني أن العقدين تحريراً بتاريخ شهر نوفمبر قبل الوفاة مؤيداً التاريخ المزور مع انه ثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا ان العقدين لم يحررا الا قبل الوفاة التي لم تحصل الا في أواخر نوفمبر - وقد اعترف المتهم الثالث ان التغيير الذي حصل كان بخطه فالتهمة ثابتة قبل المتهمين الثلاثة المذكورين وعقابهم على المواد ١٨٣-٤٠-٤١ عقوبات »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد محمد فتح الباب وآخرين نمرة ١٦ سايرة سنة ١٩٢٤ الفشن . اصدر المحكم حضرة مقصود قوسة بك القاضي وبحضور حضرة محمود مصطفى سيف النصر اقندي وكيل النيابة)

ونص على عقاب له في المادة ٥٠٨ من قانون
العقوبات البلجيكي

المحكمة :

عن الوصف القانوني

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية
باعتبار الحادثة مسروقة منطبقاً على المادة ٢٧٤/٥
عقوبات . وفي الجلسة طلبت أيضاً تطبيق المادة
٢٩٣ عقوبات واعتبار الحادثة نصباً او اعتبارها
اخفاء أشياء مسروقة طبقاً للمادة ٢٧٩ عقوبات
او معاملة المتهمين بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من
قانون العقوبات والمادة الاولى من دكرينو
الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨
وتركت الأمر لحيرة المحكمة

« وحيث عن تهمة السرقة فظاهر من
رواية المدعى بالحق المدني وشهوده ان الخفاء
سلموا السند الى المتهمين ولا بد لتوفر اركان
جريمة السرقة أن يأخذ السارقون الشيء المسروق
خلصة أي ان يكون هناك (soustraction fraudu-
leuse)
طبقاً لنص المادة ٢٦٨ عقوبات أما اذا تسلم
اليهم من آخر فيكون هذا التسليم مانعاً لتوفر
ركن الاخذ وبالتالي يذهب بالجريمة

ولا يعترض على هذا بأن ذلك التسليم
كان خطأ من الخفاء اذ قد توهموا ان المتهمين
يملكون السند فسلوهم اياه على هذا الاعتبار
لأن التسليم المبني على الخطأ لا يمنع نقل حيازة
الشيء المسلم

فالتسليم قد وقع صحيحاً ويترتب عليه ان
المتهمين قد تلقوا حيازة الشيء المدعى بسرقة

٥١٨

محكمة ابنوب الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٥

سند دين فائد . العتور عليه . تسليمه للمدين .
لاجريمة . المادة الاولى من دكرينو الاشياء الضائعة .
مادة (٢٧٩) عقوبات . مادة (٥٠٨) عقوبات
بلجيكي نصها .

القاعدة القانونية

« اذا عثر شخص على سند دين فائد ولم
يكن ذلك مصحوباً بقصد تملكه ثم سلمه الى
المدين بحسن نية فأخفاه الاخير وانكر استلامه
فان فعل المدين هذا لا يكون جريمة - اذ لا يمكن
اعتباره سرقة لوقوع تسليم الشيء الى المتهم .
وكذلك لا يعد نصباً لانه لم تصدر من المدين
افعال يمكن اعتبارها طرقاً احتيالية ولم يتخذ
صفة كاذبة - ولا محل لاعتبار ذلك الفعل
اخفاء لشيء مسروق لان السند لم يكن مسروقاً
قانوناً وبالتالي لا محل لافتراض العلم بالسرقة
الامر الذي تستلزمه المادة ٢٧٩ عقوبات -
كذلك لا يسوغ اعتباره اشتراكاً في جريمة
العتور على شيء فائد طبقاً للمواد « ١ » من دكرينو
١٨ مايو سنة ١٨٩٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قانون
العقوبات لان الفاعل الاصلى وهو الذي عثر
على السند لم يرتكب جريمة ما ولان طرق
الاشتراك الموضحة في المادة ٤٠ و ٤١ و ٣ لم تتوفر
والخلاصة انه قد فات الشارع الفرنسي
والشارع المصري النص على عقوبة لمثل هذا
الفعل . وقد تدارك القانون البلجيكي هذا النقص

مادياً ومعنوياً (corpus & animus) وبديهي ان قتل الحياة ينافي الأخذ خلسة فلا تقوم لجريمة السرقة قائمة (انظر فوستان هيلي جزء ٥ بند ١٨٨٧ وجارسون مادة ٣٧٩ بند ١١٧ وما بعده ودالوز ٧١ - ١ - ٣٥٣) كذلك لا محل للقول ان التسليم كان بخداع من المتهمين لأنه من المجمع عليه من شراح القانون وأحكام المحاكم الفرنسية والمصرية ان التسليم الذي ينشأ عن خداع صادر من جانب المسلم اليه ينقل الحياة قانوناً ويهدم ركن الأخذ خلسة وبالتالي يمنع تكوين جريمة السرقة (انظر دالوز وموسوعات ملحق نمرة ٨٤ والمجموعة الرسمية السنة الرابعة عشر حكم نمرة ٢٨ وجارسون مادة ٣٧٩ بند ١٤٤ والاحكام الواردة به

» وحيث أنه لا يسوغ اعتبار الحادثة نصباً اذ يستفاد من رواية المدعى المدنى والشهود ان المتهمين لم يأتوا عملاً من الاعمال التي تعد من قبيل الطرق الاحتيالية للحصول على سند الايجارة وان مجرد المطالبة منهم بتسليم السند لا يعد كذلك لأنها من قبيل الاقوال والادعاءات التي لم يعززها فعل صادر من المتهمين ولا يعتبر أيضاً اتخاذاً لصفة كاذبة لذلك لا ترى المحكمة محلاً لتطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات » وحيث عن تهمة اخفاء الاشياء المسروقة طبقاً للمادة ٢٧٩ عقوبات فهذه الجريمة تقتضى توفر ركنين أساسيين أحدهما أن يكون الشيء مسروقاً - ثانياً أن يكون الخفي علماً بسرقة . أما الحادثة التي نحن بصددنا فيؤخذ من رواية الخفراء أنهم عثروا على السند وكان ذلك مقروناً

بمحسن النية بدون نية تملكه لذلك لا يمكن القول أن الخفراء كانوا سارقين وبالتالي فإن السند الذي عثروا عليه ليس مسروقاً ومتى ثبت ذلك فلا وجود إذن للعلم بالسرقة ولا محل لافتراضه منطقياً وبناء عليه يتعذر تطبيق المادة ٢٧٩ راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بهذا المعنى في دالوز ٥٦ - ٢ - ١٥٠ جارسون مادة ٣٧٩ نمرة ٤٤٦ وانظر احمد بك أمين صحيفة ٦٣٥

» وحيث عن الاشتراك في جريمة العثور على الشيء الضائع تطبيقاً للمادة الاولى من الأمر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ والمادة ٤٠ فقد أشرنا آنفاً الى أن العثور المجرد من نية التملك لا يكون الجريمة المنصوص عنها في ذكر يتو الأشياء الضائعة وليس هو في حد ذاته فعلاً معاقباً عليه . يضاف الى ذلك ان للاشتراك ثلاثة أحوال نصت عليها المادة ٤٠ وهي اما الاتفاق أو التحريض أو أداء ما من شأنه تسهيل ارتكاب الجريمة ولم يثبت مطلقاً وجود رابطة اتفاق بين الخفراء الذين عثروا على السند والمتهمين ولا تحريض من جانب المتهمين اليهم كذلك قد تم الفعل المادى للعثور بمجرد التقاط السند من الطريق ثم بعد المسير مسافة طويلة تسلم الى المتهمين وهذه واقعة أخرى منفصلة تمام الانفصال زمنياً ومكاناً فلا يمكن القول أن التسليم كان متمماً لو مسهلاً لارتكاب جريمة العثور . بناء عليه ترى المحكمة ان لا محل لتطبيق المواد المشار اليها لسببين : اولهما ان لا اشتراك في فعل غير معاقب عليه ولا يعد جريمة وثانياً لأن الاشتراك المينة احواله في

مملوك للغير او من تلقى حيازته عرضاً ثم اخفاه
بسوء نية أو سلمه للغير وهذا نصه حرفياً

“Celui qui ayant trouvé une chose mobilière appartenant à autrui ou en ayant obtenu par hasard la possession, l'aura frauduleusement cédée ou livrée à des tiers”

« وحيث لذلك يتعين الحكم ببراءة المتهمين
من التهمة ورفض الدعوى المدنية »

(قضية النيابة العمومية واحد حسن عبد الرحيم
مدع بحق مدني ضداً لمدعيه العال عبد الماطي وآخرين
نمرة ١١٣١ سنة ١٩٢٤ جنح ابنوب ، اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة زكي خير الابوتيجي بك القاضي
وبحضور حضرة اسكندر افندي جرجس وكيل النيابة)

المادة ٤٠ عقوبات فقرة ١ و ٢ و ٣ لم يقع ويتبع
ذلك ان لا محل للبحث في المادة ٤٢ عقوبات
التي تستلزم اولاً قيام الاشتراك قانوناً

« وحيث انه مما تقدم يكون الفعل المنسوب
الى المتهمين غير معاقب عليه ويظهر انه قد فات
الشارع الفرنسي والمصري النص على عقاب
لمثل الفعل الذي نحن بصدده وقد تدارك قانون
العقوبات البلجيكي هذا النقص ونص في المادة
٥٠٨ منه بعقاب كل من عثر على شيء منقول

قضايا المحاكم الشرعية

هذا الحكم ان المحكمة قد حكمت برفض
الدعوى ورأت ان يرفع لمحكمة التصرفات
مذكرة لاذن من يلزم بمخاصمة الواقعة
لمحاسبته على البديل محافظة على مصالحة الوقف
« ومن حيث انه قد رفعت بذلك مذكرة
وترى المحكمة الاذن بمخاصمة الواقعة المذكورة
ولا مانع من اذن الشيخ عبد القادر عبده
المحامى الشرعى بمخاصمة الواقعة المذكورة او
من ينوب عنها بشأن محاسبته على مال البديل
واذناه ان يوكل عنه غيره في ذلك وان يعزله
متى شاء كلما دعت الحال اليه »

(مادة التصرفات نمرة ٤٨٩ سنة ٢٣ — ٢٤ .
اصدر القرار حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على
سرور والشيخ محمد احمد مروان بك والشيخ محمد مأمون
الشناوي)

٥١٩

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

وقف . شرط البديل والاستبدال . حفظ الوقف
لهما . تصرف اواقف بالموقوف . جوازه . اعتباره
استبدال بالنقد . محاسبته . سلطة القاضي . اذن الخصومة .

القاعدة الشرعية

للاواقف الذي حفظ لنفسه شرطى البديل
والاستبدال أن يتصرف في العين الموقوفة بالبيع
لان التصرف بالبيع هو استبدال بالنقد
على أن للقاضي الشرعى أن يأذن شخص
بمخاصمة الواقف الذي باع العين الموقوفة وقبض
التمن لمحاسبته على مال البديل

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على سجل

٥٢٠

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٥ يولييه سنة ١٩٢٤

تزع . نظره امام محكمة قضائية . عدم جواز
نظره ثانية امام محكمة التصرفات .

القاعدة الشرعية

١ - اذا نظرت المحكمة القضائية في مسألة ما فليس لمحكمة التصرفات أن تنظرها مرة اخرى
٢ - أن طلب الاحالة خاص بالدعاوى
لا بمواد التصرفات
المحكمة :

« حيث انه وان كانت المادة ٤٨ جعلت التصرف في الاوقاف من خصائص هيئة المحكمة التي تكون في دائرتها اعيان الوقف كلها او بعضها الا كبر قيمة او امام المحكمة التي يكون الناظر متوطنا بدائرتها الا ان المادة (٣١) نصت على انه متى نظر شيء مما ذكر بمادتي ٢٨ و ٢٩ لدى من له حق النظر فيه فليس لغيره نظره

« ومن حيث انه فضلا عما ذكر فانه ظاهر من المادة ١٠٢ ان طلب الاحالة خاص بالدعاوى لا بمواد التصرفات

« وحيث ان هذه المادة سبق نظرها امام محكمة المنصورة فليس لهذه المحكمة حق نظرها »

(مادة التصرفات نمرة ٣٠١ سنة ٢٣ - ٢٤ . اصدر القرار حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ فتح الله سليمان والشيخ علي عبد الوهاب والشيخ محمد الشرفاوي الحريري)

٥٢١

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

وقف . احداث وظيفة فيه لم يشترطها الواقف .
سلطة القاضي .

القاعدة الشرعية

للقاضي الشرعي أن يحدث وظيفة في الوقف لم يشترطها الواقف ولكن تقتضيها الضرورة .
فاذا كان للوقف مستشفى له طيبان ومست الحاجة الى احداث وظيفة طيب ثالث لاطراد الاقبال على المستشفى فتعذر على الطيبين الموجودين القيام باعمالها جاز للقاضي الشرعي أن يحدث وظيفة طيب ثالثة .

الوقائع :

تبين من أوراق هذه المادة أن المرحوم احمد باشا البدر اوى وقف اطيانا بحجة من محكمة الدقهلية محررة في ٥ فبراير سنة ١٩٠٧ وأن وزارة الاوقاف ناظرة على هذا الوقف بتقرير صادر من محكمة طنطا الشرعية في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ومن مصارف هذا الوقف مستشفى الواقف بسمنود ويوجد به طيبان وان الضرورة تقضي باحداث وظيفة طيب ثالث يخصص للعيادة الخارجية نظراً لان الاقبال على تلك العيادة في ازدياد مطرد ويتعذر على الطيبين القيام باعمالهما مع القسم الداخلي وطلبت الوزارة الاذن باحداث وظيفة طيب ثالث لهذا المستشفى

المحكمة :

« من حيث ان الواقف شرط في كتابه ان يرتب لهذا المستشفى طبيباً من اطباء المسلمين لمعالجة المرضى

» ومن حيث انه تبين من كتاب وزارة الاوقاف ان الضرورة تقضى باحداث وظيفة طبيب ثالث بالمستشفى نظراً لأن الاقبال على العيادة الخارجية في ازدياد مطرد يتعذر على الطبيبين القيام بأعمالها مع القسم الداخلي

« ومن حيث ان للقاضي الشرعي في هذه الحالة ان يحدث وظيفة في الوقف لم يشترطها الواقف »

(مادة التصرفات غمرة ٦١ سنة ٢٤—٢٥ . اصدر القرار حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على مرور والشيخ عبدالمقصود المغربي والشيخ محمد آون الشناوي)

٥٢٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٤

شرط الواقف . مخالفته . اذن القاضي . وجوبه .

القاعدة الشرعية :

لا يصح مخالفة شرط الواقف الا بأذن القاضي الشرعي . فاذا وقف الواقف عينا على أن تكون مسكناً للملجأ ابناء السبيل ينتفع به الملجأ في تربية الأيتام الذين لا مأوى لهم وشرط الواقف انه ليس للملجأ حق الانتفاع بغير سكني المذكورين ثم ظهر أن هذا المنزل لا يليق للسكني

لكثرة عدد اللاجئين اليه كان للقاضي الشرعي أن يأذن للناظر على الوقف بتأجير هذا المنزل وصرف ما يتحصل من ريعه على الملجأ المذكور .

الوقائع :

تبين من أوراق هذه المادة أن وزارة الأوقاف ناظرة على وقف محمد افندي سعيد البيومي بشرط الواقف في حجة التغير الصادرة من هذه المحكمة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وان اعيان هذا الوقف هي منزل بشارع اسعد بشبرا جعله الواقف سكناً للملجأ ابناء السبيل ينتفع به الملجأ في تربية الأيتام الذين لا مأوى لهم وشرط الواقف انه ليس للملجأ حق الانتفاع بغير سكني المذكورين الا بأذن القاضي الشرعي وأن الوزارة بعد ان وضعت يدها على هذا الوقف ظهر لها أن هذا المنزل لا يليق لسكني الملجأ لكثرة عدد اللاجئين اليه وقد قرر ذلك مدير الملجأ وطلبت الوزارة اصدار الاذن بتأجير هذا المنزل وصرف ما يتحصل من ريعه على الملجأ وقرر مندوب الوزارة أن الملجأ لا يجوز تجزئته وليس من المصلحة تفرقة اللاجئين اليه في السكني لأن ذلك يستدعي تضاعف النفقات

المحكمة :

« من حيث ان الواقف شرط انه ليس للملجأ حق الانتفاع بهذا المنزل بغير سكني المذكورين الا بأذن القاضي الشرعي » ومن حيث انه تبين من الاوراق ومن

كلام فضيلة مندوب الوزارة ان هذا المنزل لا يليق لسكنى الملجأ لكثرة اللاجئين وان الملجأ لا يجزأ وليس من المصلحة تفرقة الواردين اليه في السكنى لان ذلك يستدعى تضاعف النفقات

« ومن حيث ان المحكمة والحالة هذه لا ترى مانعاً من اذن الوزارة بما طلبت »

(مادة التصرفات فقرة ١٦٠ سنة ٢٤ - ٢٥ .
اصدر القرار حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على سرور
والشيخ عبدالمقصود المغربي والشيخ محمد مأمون الشناوي)

٥٢٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . صرف على مصرف . تعذر . ضم ماتذر
صرته لأصل غلة الوقف .

القاعدة الشرعية

اذا تعذر الصرف على مصرف ما وجب ضم ما تعذر صرفه لأصل غلة الوقف . فإذا تعذر الصرف على الجامعة الكلية بدار الخلافة بسبب عدم قيام الخلافة الاسلامية في بلاد الدولة العلية كان للقاضي الشرعى في مصر أن يأذن ناظر الوقف برد الربيع المشروط للجامعة الكلية لأصل غلة الوقف

الوقائع :

تضمن كتاب وزارة الأوقاف فقرة ١٨٣٣ سنة ١٩٢٥ أن الوزارة ناظرة على وقف سمو الاميرة فاطمه هانم اسماعيل الخيري المعين بالحجة الصادرة من هذه المحكمة بتاريخ ٣ يولي

سنة ١٩١٣ بمقتضى قرار ٣ يولي سنة ١٩٢٣ وأن سمو الاميرة جعلت فاضل ربيع الوقف (بعد ما شرطت صرفه لاشخاص ذكرت اسماءهم في كتاب الوقف) مقسوماً الى مائة سهم جعلت منها اربعين سهماً تصرف سنوياً لديوان الحرية والبحرية بدار الخلافة الاسلامية وعشرة اسهم تصرف سنوياً للجامعة الملكية بالاستانة العلية وأنه يؤخذ من انشاء الواقعة في صرف تلك الاسهم أنها شرطت في صرفها قيام الخلافة الاسلامية بالاستانة وأن الخلافة غير قائمة الآن وأن الصرف على الجامعة الملكية متعذر لعدم تحقق الشرط وأن الواقعة نصت على انه ان تعذر الصرف لجهة من الجهات المشروط الصرف عليها يرد ما هو موقوف عليها لأصل غلة الوقف وطلبت الوزارة لهذا الأذن برد ربيع العشرة الاسهم الموقوفة على الجامعة الملكية لأصل غلة الوقف واطلمت المحكمة على حجة هذا الوقف الصادرة من هذه المحكمة بتاريخ ٣ يولي سنة ١٩١٣ وتبين منها أن سمو الاميرة فاطمه هانم اسماعيل وقفت ما بها وشرطت أن ما فضل من الربيع بعد الذي عين صرفه يقسم الى مائة سهم فاربعون سهماً من ذلك ترسل سنوياً لديوان الحرية والبحرية بدار الخلافة الاسلامية والسلطنة العثمانية الخ وعشرة اسهم تصرف سنوياً للجامعة الكلية الموجودة بالاستانة العلية ومعروفة بها باسم (دار الفنون) في تعليم التلامذة أولاد

المسلمين الخ وشرطت أن كل من تم دراسته في المدارس العالية الأجنبية واستحصل على الشهادات النهائية في العلم الذي أرسل من أجله وجب عليه أن يعلم ذلك بالكلية التي بدار الخلافة التي أرسل منها مدة سبع سنين وشرطت أنه ان تعذر الصرف على جهة من الجهات المذكورة ضم ما تعذر صرفه لأصل غلة الوقف المحككة :

« من حيث ان وزارة الاوقاف طلبت الاذن برديع العشرة الاسهم الموقوفة على الجامعة المالكية لأصل غلة الوقف لما ذكرته » ومن حيث انه بالاطلاع على كتاب الوقف تبين ان الواقعة اشترطت صراحة في صرف ريع الاربعين سهما لديوان الحرية والبحرية قيام الخلافة الاسلامية بالاستانة العلية

« ومن حيث انه وان جاء بكتاب هذا

الوقف ان ريع عشرة الاسهم تصرف سنويا للجامعة الكلية الموجودة الآن بالاستانة العلية وتعليم التلامذة بها فإنه قد نصت الواقعة في بيان مصرف ريع العشرة الاسهم المذكورة ان كل من تم دراسته في المدارس العالية الاجنبية واستحصل على الشهادات النهائية في العلم الذي أرسل من أجله وجب عليه ان يعلم ذلك العلم بالكلية التي بدار الخلافة التي أرسل منها ومن حيث ان الخلافة الاسلامية غير قائمة الآن وبذلك يكون الصرف على الجامعة الكلية بدار الخلافة متمذرا لعدم تحقق الشرط » ومن حيث ان الواقعة نصت على انه ان تعذر الصرف على جهة من الجهات المذكورة ضم ما تمذر صرفه لأصل غلة الوقف والصرف هنا متمذر »

(مادة التعمرات فقرة ١٦٠ سنة ٢٤ - ٢٥ .
صدر القرار حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ علي سرور
والشيخ عبد المقصود المفري والشيخ محمد أمون الشناوي

فتاوى شرعية

٥٢٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥

وقف . ناظره . ولاية التأجير .

القاهرة الشرعية

ولاية التأجير لناظر الوقف . فلا يملكها
الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف
او مأذوناً ممن له ولاية الاجارة من ناظر او
قاض

السؤال

سأل عبد اللطيف افندي رضوان - في
ان الست زهره عيسوى وقتت أعياناً بمصر
بمقتضى حجة شرعية صادرة من محكمة مصر
الشرعية بتاريخين ثانيهما ١٧ محرم سنة ١٣٢٧
الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ وأنشأت وقفها
المذكور على نفسها تنتفع بذلك وبما شئت
منه سكناً واسكناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه
انتفاعات الوقف الشرعية مدة حياتها ثم من
بعدها يكون ذلك وفقاً على ما يبين فيه فالثلاثان
سته عشر قيراطاً من هذا الوقف تكون وفقاً
على أخيها شقيقها حسنين عيسوى والثلاث ثمانية

قراريط باقى هذا الوقف يكون وفقاً على اختها
لأبيها المرقوم هى الست حسنه الشهيرة بام
ابراهيم ينتفعان بذلك كانتفاع الواقعة المذكورة
مدة حياتهما الى آخر ما جاء بانشاء الواقعة
المذكورة وقد شرطت فيه شروطاً منها أن
يكون النظر على ذلك من تاريخه لنفس الواقعة
المذكورة مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر
على ذلك لأخيها شقيقها حسنين عيسوى المذكور
مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على ذلك
للارشد فالأرشد من أولاده وذريته طبقة بعد
طبقة بحسب ترتيب طبقاتهم الى حين اقراضهم
يكون النظر على ذلك للارشد من أولادها
وذريتها طبقة بعد طبقة الخ ثم ماتت الواقعة
وآل الوقف الى أخيها واختها المذكورين الثنتين
للأخ والثلاث للاخت كشرط الواقعة ثم مات
الأخ عن أولاده حنفى وفاطمة وسيدة وانتقل
نصيبه اليهم وانتقل النظر على هذا الوقف جميعه
لفاطمة بنت أخى الواقعة لأرشديتها فهل الست
حسنه اخت الواقعة لأبيها حق السكنى عملاً
بقول الواقعة ينتفعان بذلك كانتفاع الواقعة
المذكورة وهل لها أن تؤجر مع الناظر فيما بقى
زائداً عن سكناها أو ليس لها ذلك لأن التأجير
من وظيفة الناظر ولا يجوز لغيره من المستحقين
إلا اذا وكله الناظر بذلك أفيدوا

الجواب

نعم لست حسنة اخت الواقعة لأبيها حق السكنى فى المنازل الموقوفة بقدر حصتها عملاً بقول الواقعة (ينتفعان بذلك كانتفاع الواقعة المذكورة) بعد قولها أولاً (تنتفع بذلك وبما شئت منه سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه انتفاعات الوقف الشرعية مدة حياتها) ولا يجوز لها أن تؤجر شيئاً من أعيان الوقف لأن ولاية التأجير إنما هى لناظر الوقف فلا يملكها الموقوف عليه إلا إذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض كذا يؤخذ من الدر المختار ورد المختار وتنقيح الحامديه ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥٢٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥

وصية . موت الموصى له . بطلان الوصية .

القاعدة الشرعية

تبطل الوصية اذا مات الموصى له قبل موت الموصى

السؤال

سئل فى رجل أوصى فى حياته وهو بغاية الصحة

وجواز الاشهاد عليه شرعاً لأولاد ابنه المتوفى قبله ذكوراً وإناثاً يمثل نصيب أحد أولاده الذكور ثم مات بعض أولاد ابنه الموصى لهم فى حياة جدهم الموصى فهل تبطل الوصية فى نصيب من مات من أولاد ابنه فى حياة الموصى ويرجع ذلك لورثة الوصى أم كيف الحال ؟

الجواب

نعم تبطل الوصية فى نصيب من مات من أولاد ابن الموصى فى حياته قبل موت الموصى ويرجع ذلك الى ورثة الموصى وهذا كله على فرض بقاء الموصى مصراً على وصيته الى وقت موته ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥٢٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣١٧

قتل . اعدام . قرائن .

القاعدة الشرعية

ان القرائن على ثبوت ارتكاب شخص جريمة القتل لا تكفى فى الحكم عليه بعقوبة الاعدام لان اليقين لا يبلغها الى الحد الذى يسوغ الحكم بعقوبة لا يمكن تدارك الخطأ فيها لو ظهر بفساد ذلك بسبب من الاسباب ان القاتل غير المتهم

السؤال

سئل بأفادة من محكمة الاستئناف الاهلية بمصر مؤرخة ٢٩ محرم سنة ١٣١٧ - ٨ يونيه سنة ١٨٩٩ بند ٢٩١ مرسل معها سبع وخمسون ورقة مضمونها ان محكمة الاستئناف قررت في يوم ٧ يونيه سنة ١٨٩٩ ارسال اوراق قضية النيابة نمرة ٤٥١ المقيد بالجدول العمومي نمرة ٨٦٧ ضد محمد علي حميد المتهم بقتل عبد الوراث السيد عمداً مع سبق الاصرار الى فضيلتكم لاختار رأيكم فيها وحددت جلسة يوم الخميس ١٥ يونيه سنة ١٨٩٩ لصدور الحكم وبناء عليه نرجو بعد اعطاء الرأي فيها تعاد الاوراق بالافادة

الجواب

اطلعت على قضية تهمة محمد علي حميد بقتل عبد الوراث السيد عمداً مع سبق الاصرار والترصد فوجدنا عليه كثيراً من القرائن التي تدل على ارتكابه جريمة القتل لكنها مع كثرتها لا تكفي في الحكم عليه بعقوبة الاعدام لان اليقين لا يبلغ بها الى الحد الذي يسوغ الحكم بعقوبة لا يمكن تذكرك الخطأ فيها لو ظهر بعد ذلك بسبب ما من الاسباب خصوصاً ودلائل سبق الاصرار غير متوفرة لجواز ان يكون خاطر الجناية ورد بذهن القاتل عند امتناع المقتول عن اعطائه النقود التي طلبها منه ولا يسهل القطع بانه كان عازماً على قتله عند الامتناع والامر لولييه ما

مفتي الديار المصرية
محمد عبيد

٥٢٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٣١٧

دوطة . مهر . التزام والد الزوجة .

القاعدة الشرعية

مبالغ الدوطة في عرف المسيحيين هي كمبالغ المهور عند المسلمين فكما يلزم مبلغ المهر في ذمة والد الزوج اذا ازم نفسه به فكذلك يلزم مبلغ الدوطة في ذمة والد الزوجة متى ازم به نفسه . فمبالغ الدوطة تعتبر ديناً لازماً بذمة من ازم نفسه بها كسائر الديون التي تلزم الذمة ولا يجوز اعتبارها من قبيل الهبة التي لا تتم الا بالقبض

السؤال

سئل في رجل تعهد لابنته بمبلغ من النقود بصفة دوطة حسب العوائد المسيحية في الزواج يدفعه لها عند زواجها لتشتري به عقاراً لها على شرط انه اذا مات قبلها ينضم من نصيبها في تركته وقد تزوجت قبل أن تهتدي على العقار اللازم شراؤه فاتفق الطرفان على بقاء مبلغ الدوطة المذكور تحت يد الوالد الى وقت الطلب لشراء العقار وأخذ الوالد في تنمية هذه النقود ببعض الطرق المعروفة عندهم ودفع لبنته ما استحق لها من ثمرتها مدة ثم ماتت البنت عن زوجها وولدها منه قبل اداء هذا المبلغ من والدها فهل

ومات المستحق. كان للمستحق من الاجرة لغاية يوم وفاته بالنسبة. فان قبضه كان له وان لم يقبضه كان تركته يرثها ورثته

٢ - ان كانت اطيان الوقف مزروعة على ذمة الوقف بمعرفة ناظره فالمدار في استحقاق ريعها على ظهور غلتها وادراكها فمن مات من المستحقين زمن ظهورها وادراكها أو بعده كان مستحقاً وكان ما يستحقه تركته لورثته. أما الأطيان المؤجرة على اقساط فالمدار في استحقاق ريعها على حلول كل قسط منها. فان مات المستحق في الوقف قبل حلول القسط فلا استحقاق له في هذا القسط ويعود حينئذ لجهة الوقف. فان مات بعد حلول القسط كان مستحقاً في ذلك القسط وكان ما يستحقه تركته لورثته.

السؤال

سأل محمد بك توفيق بما صورته - أن المرحوم احمد بك توفيق راغب توفي في ٨ نوفمبر سنة ٩٢٤ عن ورثته الشرعيين وهم شقيقته وابناء اخيه الشقيق فقط وكان مستحقاً بمحصة معينة في أوقاف متعددة ولوفاته عقيلاً آل الاستحقاق بعد وفاته لمن يستحقون بعده فيها على حسب ما ذكر بكتب هذه الاوقاف ثم أن اعيان هذه الاوقاف بعضها املاك تؤجر شهرياً وبعضها اراضي زراعية منها ما هو منزع على ذمة الوقف ومنها ما هو مؤجر للغير من أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٤ على قسطين الأول في أول

للزوج والولد الوارثين للبنت أن يطالبا والدها بما يخصهما في المبلغ المذكور لأن تركته انتقلت لهما بالميراث عنها أو يجوز للوالد أن يدعى أن ابنته لم تملكه لعدم القبض قبل وفاتها

الجواب

حيث ان مبالغ الدوطة في عرف المسيحيين هي كمبالغ المهور عند المسلمين فكما يلزم مبلغ المهر في ذمة والد الزوج اذا ألزم نفسه به فكذلك يلزم مبلغ الدوطة في ذمة والد الزوجة متى ألزم به نفسه كما في حادثتنا فالمبلغ الذي ألزم به نفسه الوالد في واقعتنا يعتبر ديناً لازماً لذمته كسائر الديون التي تلزم الذمة ولا يعتبر من قبيل الهبة التي لا تتم الا بالقبض خصوصاً وقد شرع الوالد في استثمار المال باسم بنته وقد قبضت مبلغاً من ثمرته فلا ريب أن المبلغ يعتبر تركته لتلك البنت وزوجها وولدها حق المطالبة بنصيبهما منه وليس للوالد حق الامتناع في تأديته اليهما ما

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٥٢٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وقف . الاستحقاق . توزيعه لغاية الوفاة . عقار . اطيان . توزيع الابحار . الزراعة الذمة على . اقساط .

القاعدة الشرعية

١ - اذا كان الموقوف عقاراً يؤجر شهرياً

استحقاق له ويعود حينئذ للجهة التي بينها الواقف ومن مات زمن ظهورها وادراكها أو بعده كان مستحقاً وكان ما يستحقه تركته لورثته وأما الاطيان المؤجرة على اقساط فالمدار في استحقاق ريعها على حلول كل قسط منها فإن مات المستحق في الوقف قبل حلول القسط فلا استحقاق له في هذا القسط ويعود حينئذ للجهة الوقف على حسب ما بينه بكتاب وقفه وأن مات بعد حلول القسط كان مستحقاً في ذلك القسط وكان ما يستحقه تركته لورثته ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

تابع

(تراجع في هذا المعنى الفتوى المنشورة في مجلة المحاماة عدد ٨ ص ٣٥٤ نمرة ٢٨٠ س ٣- والفتوى المنشورة ايضا في مجلة المحاماة عدد ٤ ص ٣٦٩ . نمرة ٢٩٥ س ٤)

يونيه سنة ١٩٢٤ والثاني في أول اكتوبر سنة ١٩٢٤ وبعضها مؤجر ثلاث سنوات من ابتداء شهر يناير سنة ٩٢٣ لغاية ديسمبر سنة ٩٢٥ على ثلاث اقساط كل قسط منها يستحق في ٣١ ديسمبر من كل سنة وأن الأراضي المنزرعة على ذمة الوقف نضج زرعها في أول اكتوبر سنة ٩٢٤ أى قبل وفاته ما عدا القصب فإنه لم ينضج تماماً الا في اخر شهر ديسمبر سنة ٩٢٤ نرجو الافادة عما يكون تركته عنه من ذلك وما يكون للجهة الوقف . افيدوا

الجواب

متى كانت الأمور كما ذكر بالسؤال كان المرحوم احمد بك زاغب مستحقاً لتصيبه في اجرة العقار الذي يؤجر شهرياً ليوم وفاته فقط فان لم يقبضه كان تركته يرثها ورثته أما الاطيان المزروعة على ذمة الوقف بمعرفة ناظره فان المدار في استحقاق ريعها على ظهور غلتها وادراكها فلا

قضايا المحاكم المختلطة

٥٢٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٥

ملكية الرسائل الخصوصية . استعمال الرسالة .
افشاء السر . وجود خصومة معلقة . حق القضاة .
منع الافشاء . قصد النكايه . حق الوارث .

القاعدة القانونية

١ - ان مسألة ملكية الرسائل التي يتبادلها
شخصان وتكون لها صفة خاصة باعتبار انها
تتضمن أسراراً شخصية أو عائلية مسألة خلافية
في نظر علماء القانون وفي نظر القضاة . وللتوفيق
بين حق الشخص المرسل اليه الرسالة (الذي
أصبح مالكا لها بلا جدال من ساعة وصولها
ليده) وحق كاتب الرسالة (الذي لم يودع
رسالة السر الذي أراد أن يودعه فيها الا على
شرط ضمنى بأن يحافظ مراسله على هذا السر ولا
يفشيه) قال بعض العلماء ان مثل هذه الرسائل
لها ركنان ركن مادي وركن معنوي فالركن
المادي عبارة عن ورقة الرسالة باعتبارها شيئاً
مادياً والركن المعنوي عبارة عن السر الذي
أودعه الكاتب في رسالته على عهد ضمنى من
مراسله بأن لا يفشيه الا على شرط استحصاله
على رضاه منه صراحة أو دلالة

٢ - اتفق العلماء على ان هذا القيد في
حق ملكية الرسائل الخاصة يزول ولا يبقى له
سبب اذا كان بين الشخص المرسل اليه الرسالة
وبين كاتب الرسالة خصومة معلقة امام القضاء .
لان سرية الرسالة تنعدم بانعدام الشرط الضمنى
بالمحافظة على مضمون الرسالة . على ان للقضاة
الحق المطلق في منع أحد الخصمين من افشاء
مضمون الرسائل الخاصة اذا كان قصد الافشاء
حاصلاً بسوء نية وبقصد الاضرار بكاتب الرسالة
٣ - ان الوارث يطرد في شخص مورثه .
فما يكون للمورث من الحقوق على الرسائل
الخاصة ينتقل الى الوارث سواء كان من جهة
حق ملكية الرسالة او من جهة حق استعمالها
والانتفاع بها

(استئناف الست فيكتوريا دبانة ضد الست فاني بلوم
رئاسة جناب المستشار فوكس)

٥٣٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . استدانة . اذن القاضي . اشتراط شرط
بحمل جهة الوقف . التزام بدفع قيمة تكاليف بناء

القاعدة القانونية

انه بحسب القواعد الشرعية لا يملك ناظر
الوقف ولا وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة أن

الشرائط القانونية التي توصله الى اكتساب الملك من الوقف

بناء عليه لا يجوز للمستحكر الذي هو ذو يد مؤقتة على العين ان يملك ارض الوقف مهما طال وضع يده . وهذا المبدأ مقرر علماً ومأخوذ به عملاً في القضاء المختلط وفي القضاء الشرعي .

لتملك العين الموقوفة بمضى المدة او لا مكان الاحتجاج على جهة الوقف بسقوط حقها بسبب الترك ينبغي ان يثبت المستحكر بانه وضع يده على العين الموقوفة بصفة مالك المدة القانونية بدون انقطاع . وان يثبت ان صفة يده انقلبت من منتفع بسبب الحكر الى مالك متصرف في العين تصرف الملاك في املاكهم بلا منازع ولا معارض

(قضية وزارة الاوقاف ضد علي حسن الجريدي رئاسة جناب المسيو مولوس فوف . مندرج بالغازية صحيفة ٢٠ عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤)

٥٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ ابريل سنة ١٩٢٤ .
وقف . تقادم . صفة وضع اليد . مستحكر . مستأجر .

القاعدة القانونية

ان مدة التقادم المقررة في مسائل الاوقاف وقدرها ثلاث وثلاثين سنة يجوز لكل واضع يد على عين موقوفة ان يتمسك بها بصرف النظر عن ماهية وضع يده وعن سبب وضع يده . بناء عليه يجوز للمستأجر او المستحكر

تؤجر عقارات الوقف مدة تزيد على ثلاث سنوات ولا أن يستدين على حساب الوقف الا بأذن القاضي الشرعي فاذا ضمن ناظر الوقف عقد اجارة عهداً عليه بصفته ناظراً على الوقف يلزمه بأن يدفع الى المستأجر قيمة تكاليف المباني التي يقيمها المستأجر على ارض الوقف فان هذا التعهد لا يكون حجة على جهة الوقف

(استئناف تفليسة ايزدور لامبروزو ضد وزارة الاوقاف دائرة جناب المستشار هانسون) . مندرج بالغازية صحيفة ٢٠ عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤)

٥٣١

محكمة مصر المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣
وقف . تملك الاعيان الموقوفة . شروط . وضع يد . تركة .

القاعدة القانونية

لكي يسقط حق جهة الوقف في ملكية الاعيان الموقوفة يجب توفر شرطين وتحقق وجودهما معاً في آن واحد: الاول ترك جهة الوقف الانتفاع بالعين الموقوفة . والثاني انتفاع شخص آخر بالاعيان المتروكة وعلاوة على هذين الشرطين يجب ان تستمر يد الفاصب مدة ثلاث وثلاثين سنة وان تتوفر في وضع يده جميع الشرائط التي شرطها القانون لصحة تملك الاعيان بمضى المدة . ولاجل ان يكون الشخص الذي يحتاج الوقف بسقوط حقه ذا صفة في التمسك بمضى المدة يلزم ان يكون وضع يده مستوفياً لجميع

القاعدة الشرعية التي تحرم على ناظر الوقف بأن
يؤجر اعيان الوقف بإيجار اقل من ايجار المثل
(استئناف ميخائيل زرقوس ضد وقف على بك
جنيد رئاسة جناب المستشار هانسون . مندرج بالغازية
صحيفة ١٦ عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤)

٥٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣

وقف . حساب الناظر . محاسبة مع المستحقين .
مصادقة . حجة . احالة على قاضي الاحوال الشخصية .
مقى تجب .

القاعدة القانونية

١ - اذا تحاسب ناظر الوقف مع المستحقين
على ما قبضه من ايراد الوقف في سنة معلومة
وما صرفه في مصارفه الشرعية وما قبضه كل
واحد منهم من فاضل الغلة وصدق كل منهم
على ذلك يعمل بالمصادقة وليس للمستحقين
نقض المحاسبة بعدها بلا وجه شرعى

٢ - جرى قضاء المحاكم المختلطة على ان
الاحالة على قاضي الاحوال الشخصية لا تكون
واجبة حتما الا اذا وجدت المحكمة المختلطة أمام
مشكلة يتعذر عليها حلها من خوى الاوراق
والمستندات المقدمة لها

(استئناف وقف الحاج محمد المزوني ضد داود
عبد الله وآخرين . رئاسة جناب المستشار فوكس .
مندرج بالغازية صحيفة ١٦ عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤)

أن يدفع دعوى الوقف بمضى ثلاثة وثلاثين
سنة بدون ان يلزم باثبات تغيير صفة وضع
يده من مستحكر الى مالك وكل ما عليه أن
يثبته انما مضى ثلاث وثلاثين سنة على وضع
يده وترك جهة الوقف حقها في الانتفاع بالعين
المتنازع فيها . وذلك لان الامر العالى الصادر
بترتيب المحاكم الشرعية عند ما نص على سقوط
حق الوقف بسبب اهماله الانتفاع بالعين الموقوفة
مدة ٣٣ سنة لم يميز بين ذى اليد بصفة مالك
وذى اليد بصفة مستأجر وابعاح لكل واضع
يد مهما كان سبب وضع يده ان يدفع دعوى
الوقف بعدم جواز ممانعها لمضى ٣٣ سنة .
الاهم الا اذا اثبت الوقف انه استحال عليه ان
يخاصم ذا اليد أو اثبت وجود عذر شرعى
منعه من الخصومة قبل فوات مدة التقدم
(استئناف انجيلو حجار ضد وزارة الاوقاف رئاسة
جناب المستشار هانسون . مندرج بالغازية صحيفة ٢١
عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤)

تعليق

هذا الحكم يناقض الحكم السابق

٥٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو ١٩٢٣

وقف . تصرفات الناظر . ايجارا قل من ايجار المثل .

القاعدة القانونية

ان المحاكم المختلطة جرت دائما على تطبيق

قضايا المحاكم الأجنبية

تعليق

واقعة هذا الحكم تتلخص في ان عضوا من اعضاء المجمع العلمى الفرنساوى وصله جواب تهديد من آخر يتوعدده فيه بالايذاء بمناسبة حفلة سيقومها المجمع العلمى المذكور وفيها تقرر أن يخطب هذا العضو . فأرسل العضو رسالة التهديد الى حاكمدار بوليس باريس في اليوم المعين للخطابة بينما كان الرجل خارجا من منزله قاصدا المجمع العلمى واذا بثلاثة من رجال البوليس احاطوا به ودعوه بأن يعود الى منزله قابى . فالحوا عليه فصمم على الذهاب الى المجمع العلمى فاضطروا الى زجه في مركبة وقادوه الى الحكمدارية حيث حجزوه حتى الساعة الخامسة بعد الظهر ولما انتهت الحفلة اخلوا سبيله ونبه عليه الحكمدار بأنه اذا عاد الى مثل هذا التهديد فانه يقبض عليه مرة اخرى . فرفع الرجل دعوى على حاكمدار البوليس وعلى الشاكي امام المحكمة يطالبهما بتعويض . ومحكمة باريس الابدائية المدنية حكمت برفض دعواه ومحكمة الاستئناف ايدت الحكم . فطعن في الحكم الاستئنافى بطريق النقض المدنى ومحكمة النقض حكمت برفض

٥٣٥

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

املاك اميرية . تملكها . وضع اليد . رخص . امتيازات . جواز ابطالها .

القاعدة القانونية

الاملاك الاميرية لا يجوز تملكها بوضع اليد ولا يجوز التصرف فيها مطلقا . وملحقاتها لا يجوز ان تكون محل حق انتفاع او استغلال لاي شخص ما . فالرخص والامتيازات التى تعطى لشخص ما بقصد الانتفاع او الاستغلال تكون بطبيعتها رخصا مؤقتة يجوز ابطالها عند ما ترى ان للحكومة حقا ومصلحة لها في ذلك

٥٣٦

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حجز شخص بمعرفة البوليس . مشبه فيه . خطر . لا مسؤولية

لقاعدة القانونية

ان حاكمدار البوليس له الحق في ان يحجز الشخص الذى تقوم حوله شبهة تعمد ايذاء آخر حينما من الزمن حتى يزول كل خطر على الشخص المهدد في حياته او في شرفه

٢ - سبق ان اصدرت دائرة الجنايات

بمحكمة باريس حكماً آخر بهذا المعنى بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٨٩٤ قضت فيه بان ضابط البوليس له الحق بأن يمتنع عن افشاء اسماء الاشخاص الذين تلقى منهم المعلومات والبيانات التي شهد بها امام محكمة الجنايات بناء على ان هذه المعلومات والبيانات داخلة في سر صناعته خصوصاً وأنه تلقاها بعد ان تعهد بعدم اباحة اسماء من تلقاها منهم

٥٣٨

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

عقد اجارة ثابت التاريخ . واضع اليد بدونه . تأجير شفهي . حق مشترى العين برفع اليد بدعوى مستعجلة . خلو عقد البيع من الاشارة الى اى اجارة .

القاعدة القانونية

اذا لم يكن بيد المستأجر عقد اجارة ثابت التاريخ وكان واضع يده على العين بناء على سبق تأجيرها له شفاهاً وتجددت المدة جاز لمشتري العين بعقد رسمي ان يطلب اخلاء العين من ذى اليد بدون اخطار سابق ولو بدعوى مستعجلة اذا خلا عقد البيع من الاشارة الى اى اجارة سابقة .

٥٣٧

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤

قاضى التحقيق . مفتش البوليس . حقه في عدم بيان اسماء اشخاص امدوه بمعلومات . اسرار الصناعة . مادة ٨٠ تحقيق جنابات ومادة ٣٧٨ عقوبات فرنساوى

القاعدة القانونية

ليس لقاضى التحقيق ان يلزم مفتش البوليس بأن يبين له اسماء الاشخاص الذين امدوه بالمعلومات المثبتة للجريمة اذا كان تلقاها منهم على وعد منه بأن لا يبوح باسمائهم . مثل هذه المعلومات تعتبر انها من اسرار الصناعة التي لا يجوز الزام الشخص بأن يفشيها

تعليق

١ - ان الاشخاص الذين امدوا مفتش البوليس بالمعلومات كانوا يخشون من بطش المجرمين قبلوا رجال البوليس عنهم ولكنهم اخذوا عليهم عهداً بأن لا يبوحوا باسمائهم . ولما الح قاضى التحقيق على مفتش البوليس بأن يبوح له باسماء المرشدين امتنع وتمسك بسر صناعته . ولكن قاضى التحقيق اصر على معرفة اسمائهم . ولما امتنع مفتش البوليس حكم عليه القاضى بغرامة مائة فرانك فرفع عن هذا الحكم نقضاً ومحكمة النقض حكمت بالغائه مرتكبة على ان قاضى التحقيق اخطأ في تطبيق المادة ٨٠ من قانون تحقيق الجنابات الفرنسية وقالت ان القاضى خالف المبدأ المقرر في المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات

٥٣٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

دائن . حجز على ايجارات مستحقة لمدينه . سلطة
قاضي الامور المستعجلة . حارس قضائي . تعيينه .

القاعدة القانونية

اذا اوقع الدائن حجزاً على الايجارات
المستحقة لمدينه قبل المؤاجرين جاز لقاضي
الامور المستعجلة ان يعين حارساً قضائياً
ليتولى قبض الايجارات الحالة أو المستقبلة
ولو كان طلب تثبيت هذا الحجز قد تقدم
بالفعل لمحكمة الموضوع لتحكم فيه

٥٤٠

محكمة باريس

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣

فعل نشأ عنه ضرر . نص المادة ١٣٨٢ مدني
فرنساوي . تعميم اطلاقها . عدم التخصيص والتحديد
فيه . عدم نوعية الضرر . عدم ذكر الصلة بين
المجنى عليه وبين مدعى الضرر . اخت القتل .
دعواها بحق مدني .

القاعدة القانونية

ان الشارع نص في المادة ١٣٨٢ من القانون
المدني على ان كل فعل نشأ عنه ضرر للغير
يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر . وقد جاء
هذا النص عاماً بغير تخصيص . فلا النص حدد
ماهية الفعل ولا عين نوع الضرر ولا بين الصلة
التي تربط المجنى عليه بمن يدعى الضرر ويطلب
بالتعويض عنه . فالقول بأن التعويض حق
للاصول والفروع وللزوجة فقط وأنه ليس

لاخت القتل ان تدعى بحق مدني وتطالب
بتعويض الضرر الذي نالها بسبب قتل اخيها
هو قول يخالف صراح القانون . لان القانون
اطلق ولم يقيد . وعمم ولم يخص من له الحق
في المطالبة بالتعويض

تعليق

مسألة احقية الاخوة والاخوات في
المطالبة بتعويض الضرر الادبي الذي يلحق
بهم بسبب قتل اخيهم مسألة خلافية . فبعض
المحاكم حكمت بأن لهم هذا الحق وبعض المحاكم
حكمت بأن ليس لهم . والحكم الذي نشرناه
جاء قاطعاً وجه الخلاف

على أن محكمة نقض واپرام باريس سبق
ان حكمت في ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ بأن لأي
شخص كانت تجمع له بالقتل صلة محبة خالصة له
ان يطالب بتعويض الضرر الذي يلحق به
بسبب قتل الشخص الذي كانت له في نفسه
عاطفة محبة .

٥٤١

محكمة السين

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٣

جريدة . قسمها التجاري . اطراء بعض سندات تجارية .
عدم احتيال . وقوع خسائر . مسئولية . عدمها .
حرية الاعلانات مقابلها تقدير القراء .

القاعدة القانونية

الجريدة التي تطرى في قسمها التجاري
والمالي بعض السندات التجارية مظهرة مزاي

والنشرات الملققة والوسائل الاحتياطية التي
استعملت لاستدراجهم للشراء

٥٤٢

محكمة استئناف أكس

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣

محلات الدعارة . عدم جواز بيعها . مخالفة للآداب
والقانون . باقى ثمن الصفقة . عدم حق البائع بطلبه .
المشتري . حقه بطاب رد ما دفعه .

القاعدة القانونية

محلات الدعارة والنسق والفجور لا يجوز
قانوناً ان تكون محل بيع فن باع محلا من هذه
المحلات كان يبيعه باطلا بطلاناً جوهرياً لا بتناؤه
على سبب مخالف للآداب ومخالف للقانون فلا
يجوز للبائع ان يطالب المشتري بباقي ثمن
الصفقة . ويجوز بالعكس للمشتري ان يطالب
البائع بأن يرد له ما دفعه من الثمن لأن البطلان
يجعل البيع كأنه لم يكن ويعيد الطرفين الى
الحالة التي كانوا عليها من قبل التعاقد

تعليق

وبهذا المعنى حكمت ايضاً محكمة استئناف
اميانس بتاريخ اول ابريل سنة ١٩١٢ ومحكمة
ماكون بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩١١ ومحكمة
استئناف باريس بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩١٣

الاقبال عليها بدون ان تستعمل وسائل احتياطية
لاستدراج القراء الى شرائها لا تكون مسئولة
عن الخسارة التي تلحق المشتري اذا خابت
امالهم واصابتهم خسارة . لأن حرية الاعلانات
تقابلها حرية تقدير القراء لما ينشر ولما يكتب
ولما يذاع في الجرائد وفي المجلات . فلمهم ان
يزنوا كل اعلان بميزان العقل والامتحان
فياً أخذوا منه ما طاب لهم وينبذوا ما يظنون
خطأ وضلالاً فإذا اتبعوا نصيحة صاحب
الاعلان بلا تمحيص ولا تدقيق فلا يلومون
الا انفسهم ولا مسئولية مطلقاً على صاحب
الاعلان مادام لم يصدر منه أى شئ من
الوسائل الاحتياطية للتأثير بها على الجمهور

تعليق

حكمت محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٧
يونيه سنة ١٨٧٢ بأن اصدار سندات اوسهوم
لشركة مالية في ادارة احدى الجرائد لا يكفي
لتحميل صاحب الجريدة او المدير المسئول اى
مسؤولية اذا لم يستعينوا لترويج سندات او
سهوم الشركة بالنشرات الكاذبة او بالوسائل
الاحتياطية المقصود بها تفرير القراء

وحكم ايضاً بأن الجريدة المالية التي ترغب
قراءها في مشتري اوراق مالية ويترتب على
الشراء خسارة المشتري لا تكون مسئولة عن
تعويض الضرر الذي لحق المشتري الا اذا كانت
نشرات هذه الجريدة هي التي غررت بالمشتري
وغشتهم فاشتروا اعتماداً على البيانات الكاذبة

٥٤٣

محكمة اكس

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣
دائن . حق الحجز على منقولات شائعة . عدم
الحق في بيعها الا بعد قسمتها .

القاعدة القانونية

انه وان جاز للدائن ان يحجز على الاشياء
المنقولة المملوكة لمدينه على الشيوع مع الغير
الا انه لا يجوز له ان يشرع في بيعها الا بعد
قسمتها مع باقي الشركاء وفرض نصيب مدينه منها

٥٤٤

محكمة الهافر

حكم تاريخه ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤

مستخدمون . مرتبات شهرية . اعلان قبل الفصل
بشهر . استثناء . مستخدمون . مركز ممتاز .
تحملهم نتيجة من المسؤولية . الاخطار بثلاثة شهور
قبل الفصل .

القاعدة القانونية

المستخدمون الذين ينقدون مرتباتهم شهرا
بشهر لا يجوز فصلهم عن عملهم الا باخطارهم
قبل فصلهم بشهر من الزمان . ويستثنى منهم
المستخدمون الذين يشغلون مركزاً ممتازاً
بتحملهم شطراً من مسؤولية العمل . مثل هؤلاء
المستخدمين يعتبرون ك رؤساء المصالح الذين لا
يجوز رفقهم الا بعد اخطارهم بثلاثة شهور مقدماً

٥٤٥

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ٢ يونيه سنة ١٩٢٣
مصاريف ورسوم دفعها المحكوم عليه بعد التنبيه .
عدم اعتبار الدفع قبولاً للحكم .

القاعدة القانونية

اذا دفع المحكوم عليه مصاريف ورسوم
الدعوى على اثر اعلانه بالحكم مع التنبيه عليه
بالدفع وتهديده بالحجز على منقولاته ان لم
يدفع فلا يعتبر دفعه رضاء بالحكم وتنازلاً
منه عن حق الاستئناف .

٥٤٦

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ٨ مارس سنة ١٩٢٤
حضانة اطفال . تقدير نفقة للوالدة من محكمة
الاستئناف . حق الوالدة باعادة النظر محوياً أو اثباتاً .
وجوب طلبه امام محكمة الاستئناف دون غيرها .

القاعدة القانونية

اذا حكمت محكمة بعمل اجراءات معينة
خاصة بحضانة اطفال وقدرت نفقة شهرية تعطي
للوالدة كانت هي المختصة وحدها باعادة النظر
فيما حكمت به محوياً أو اثباتاً أو تعديلاً فأذا
كانت المحكمة التي حكمت هي المحكمة الاستئنافية
فلا يجوز رفع الامر الى المحكمة الابتدائية التي
لم تحكم بها

كان يشتغل بطريقة سرية مع شركة اخرى
تنافس الشركة التي هو مستخدم فيها وكان يوافقها
باخبار شركته ويعدها بمعلومات عن اعمالها
واسماء زبائنهم ومعاملتها .

٥٤٩

محكمة استئناف جاند

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢
دعوى كيدية . تعويض . عدم طلبه امام المحكمة
الابتدائية . طلبه امام محكمة الاستئناف . جوازه .

القاعدة القانونية

كل دعوى كيدية تحدث ضررا ماديا أو
ادبيا يترتب عليها الحق في طلب التعويض .
يجوز للمستأنف عليه ان يطلب من محكمة
الاستئناف ان تحكم له بالتعويض ولو لم يطلبه
امام محكمة اول درجة اذا ثبت امام محكمة
الاستئناف ان الاستئناف كيدى والدعوى
كيدية

٥٤٧

محكمة ترموند بيلجيكا

حكم تاريخه ١٩ يولييه سنة ١٩٢٤
مدير شركة مسئول . عدم تعيين مرتبه في عقد الشركة .
سلطة المحكمة . التقدير بنسبة الاعمال والفائدة .

القاعدة القانونية

اذا لم يعين في عقد الشركة مرتب مديرها
المسؤول جاز للمحاكم ان تقدر اتعابه بنسبة
العمل الذي عمله والفائدة التي طادت على الشركة
من عمله

٥٤٨

محكمة ترموند بيلجيكا

حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٣
مستخدم . وقته بغير تنبيه وبغير تعويض . جوازه .
ثبوت اشتغاله سراً مع شركة اخرى .

القاعدة القانونية

يجوز رفت المستخدم بغير تنبيه سابق
وبغير تعويض اذا ثبت انه في اثناء مدة عمله

لزعائن

١٧

ومن الحكم المأثورة عن الكاتب الاجتماعى الكبير « تين » Taine قوله^(١)

“Une mauvaise loi en amène une pire.”

ومعناها أن القوانين الظالمة يعقبها دائماً قوانين اظلم منها . وهذا حقيقى . لان الحكومة التى تستبيح اصدار قوانين مقيدة لحرية الكلام . أو لحرية الكتابة . أو لحرية العقيدة . أو لحرية الاجتماع مثلاً لا تبالى بعد ذلك فى أن تسن قوانين أشد منها تقييداً لهذه الحريات . ولا تستغرب بعد ذلك اذا انتهى بها الامر الى اعدام كل حرية فى البلد . فمن حسن سياسة التشريع عدم سن قوانين تنافى دستور البلاد . وتأبأها طباع الامة . ولا تقبلها تربيتها السياسية والاخلاقية

وعلى ذكر القوانين قال روسو :

“Ce ne sont ni les murs ni les hommes qui font la patrie ; ce sont les lois, les mœurs, les coutumes, le gouvernement, la constitution, la manière d'être qui résulte de tout cela.”

J. J. Rousseau.

ومعناها : لا تظن أن الوطن فى كل بلد عبارة عن دارها وديارها . انما الوطن هو ذلك المجموع الذى يتكون فى كل بلد من قوانينها ومن حكومتها ومن دستورها ومن اخلاق اهلها ومن عادات سكانها

وقال لاكوردير :

“Faire la loi et lui obéir volontairement, n'est-ce pas là la plus haute expression de la liberté.”

Lacordaire.

ومعناها : سن القوانين ثم الخضوع لها اختياراً فيه معنى من ابلغ معانى الحرية.

(١) وقع غلط فى نقل هذه الحكمة فى الممد السابق اذ ذكرت هكذا

“Une mauvaise loi en amène une autre.”

وحقيقتها هكذا : “Une mauvaise loi en amène une pire.”



ومن الحكم المأثورة عن باسكال الفيلسوف الفرنسي الشهير قوله :

“Les États périraient si on ne faisait ployer souvent les lois à la nécessité.”

Pascal.

ومعناها : تتلاشى الحكومات وتزول حتما إذا بقيت القوانين جامدة لا تليّن مع الضرورات .



وبهذا المعنى قال ميرابو خطيب الثورة الفرنسية المشهور :

“Il faut que les lois se rapportent au modèle de la raison et à la nature des choses.”

Mirabeau.

ومعناها بشيء من التصرف : لا يكفي أن تكون القوانين مطابقة للعقول فحسب . بل يجب أن تكون موافقة أيضاً لمقتضيات الزمان والمكان . لأن العقل لا يطابق دائماً طباع الأمة وأخلاقها . لهذا كان من المستحسن أن تتشبع القوانين بروح الأمة التي سنت من أجلها .
عزيزه هانكي

فوائـر شرعية وقانونية

٦

ومن امثلة توارـر الخواطر عـرر ققهاء العرب وعلماء الرومان

القاعدة اللاتينية : "Ut unius poena metus possit esse multorum."

الآية العربية : ولكم فى القصاص حياة

القاعدة الفرنسية : "Que le chatiment d'un seul puisse être une crainte salutaire pour les autres."

القاعدة اللاتينية : "Ubi lex non distinguit, nec nos distinguere debemus."

القاعدة العربية : لا محل للتخصيص عـرر الاطلاق

القاعدة الفرنسية : "Où la loi ne distingue pas, nous ne devons pas distinguer."

القاعدة اللاتينية : "Tot capita, tot sensus."

القاعدة العربية : والناس بعدد رؤوسهم اراء

القاعدة الفرنسية : "Autant de têtes, autant d'avis."

القاعدة اللاتينية : "Summum jus, summa injuria."

القاعدة العربية : - لاجبروت فى الحق (للزمنخشرى)

- الحق اذا بنى اشبه الباطل (شوقى)

القاعدة الفرنسية : "Une justice rigoureuse est une injustice."

عزير فنانكى

العدد السابع	قهرست	السنة الخامسة
صحيفة		
٥٩٥		بحث قانوني في مسئولية الحكومة عن اعمال الخفراء . اى قانون يجب تطبيقه . الخلاف بين دوائر محكمة الاستئناف العالى . رأى محكمة النقض . (لخصرة الاستاذ الفاضل نصيف افندى زكى المحامى)
٤٩٩	٦٠٤	محكمة النقض والابرار
٥٠٠	٦٠٥	» » »
٥٠١	٦٠٥	» » »
٥٠٢	٦٠٥	» » »
٥٠٣	٦٠٦	» » »
٥٠٤	٦٠٧	محكمة الاستئناف الاهلية

ابداء المحكوم عليه رغبته لعامل السجن في عمل النقض . تقديم المحامى اسباب النقض في الميعاد . عدم امضاء المحكوم عليه النقض . قبوله شكلاً . اهمال المحكمة ذكر اسباب الجريمة وباعثها والعناصر المكونة لها . ضرورة ذكر هذه البيانات .

كيفية حصول التزوير . بيان الطريقة التى ارتكب بها التزوير . عدم البيان . بطلان جوهرى . المادة ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات .

امر الحفظ المؤقت . هل يمكن اعتباره قطعياً . مادة ٤٢ تحقيق جنايات . امر حفظ من مأمور الضبطية القضائية المنتدب لاعمال النيابة المركزية . حق النيابة العمومية باقامة الدعوى بدون احتياج لامر من النائب العمومى .

مدة المراقبة . تحديد ها فى الحكم . متشردون . مشتبه فيهم . خطأ الحكم . نقض واصلاح الخطأ مسئولية السيد . اعمال ارتكبها الخادم فى مصلحة سيده .

الحكومة . رفت المستخدم . رقية . وزارة المالية . اعلان خلو الطرف . احوال مخصوصة . خدمة خارجين عن هيئة العمال . رقتهم . مكافأة . مرض . عاهة . كبر السن .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٠٥	٦٠٩	بيع الوفاء . نوعاه . صوري . وحقيقى . بقاء العين فى حيازة البائع . اعتباره رهن تأمين . وقوعه باطلا بالنسبة لغير المتعاقدين . نفاذه بالنسبة للمتعاقدين .
٥٠٦	٦١١	صحيفة المعارضة . اسباب . خلوها . بطلان . مادة ٣٦٧ و ٣٦٣ مرافعات .
٥٠٧	٦١٢	ضمان التركة . موت المورث مجهلا . خلافيه المسألة . الرجوع للقانون العام . مادة ١٤ و ٥٢٥ مدنى .
٥٠٨	٦١٢	مخصصات اعضاء العائلة الخديوية . حق التوارث فيها . عدمه . حق صاحب العرش . تعديلها . قطعها . القضاء الاهلى . القضاء المختلط
٥٠٩	٦١٦	طالب الاسترداد . حقه فى التظلم . اعلانه بالامر الصادر ببيع المحجوز . وجوبه
٥١٠	٦١٧	خيانة الامانة . تناقض اقوال المتهم فى التحقيق . سوء نية . مبدأ ثبوت . زيادة النصاب . اجماع المحاكم الفرنساوية . اجماع الشراح .
٥١١	٦١٨	التماس . قبوله . تناقض فى منطوق الحكم . تناقض فى اسباب الحكم . تأثيره .
٥١٢	٦١٩	مخاصمة القضاة . حكمتها . انطباقها على حالة وكلاء النائب العمومى . مادة ٥٠٥ مرافعات فرنساوى . ٦٥٤ مرافعات اهلى . سلطة المحكمة فى شطب العبارات الجارحة . جريمة الاهانة والاعتداء على الموظفين .
٥١٣	٦٢٦	بيع الحقوق فى تركة انسان على قيد الحياة . بطلانه . منافاته للآداب العامة . مادة ٢٦٣ مدنى

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٥١٤	٦٢٧	محكمة السنطة الجزئية الأهلية حق المؤجر . امتياز . ملكية المنقولات . وجودها في العقار المؤجر .
٥١٥	٦٢٩	» » بندرطنطا » شفعة . أحكام الشريعة . عدم النص . تصرفات المشتري . نفاذها .
٥١٦	٦٣٠	» » اجا » المطل . الحق فيه . سقوطه . زوال العين المقرر
٥١٧	٦٣١	» » الفشن » لصالحها . تزوير . اركانها الثلاثة . عقوبته .
٥١٨	٦٣٥	» » ابنوب » سند دين فاقد . العثور عليه . تسليمه للمدين . لا جرمية . المادة الاولى من دكريتو الاشياء الضائعة . مادة ٢٧٩ عقوبات . مادة ٥٠٨ عقوبات بلجيكي . نصها .
٥١٩	٦٣٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقف . شرط البدل والاستبدال . حفظ الواقف لها . تصرف الواقف بالموقوف . جوازه اعتباره استبدال بالنقد . محاسبته . سلطة القاضي . اذن الخصومة .
٥٢٠	٦٣٨	» » » » نزاع . نظره امام محكمة قضائية . عدم جواز نظره ثانية امام محكمة التصرفات .
٥٢١	٦٣٨	» » » » وقف . احداث وظيفة فيه لم يشترطها الواقف . سلطة القاضي .
٥٢٢	٦٣٩	» » » » شرط الواقف . مخالفته . اذن القاضي . وجوبه
٥٢٣	٦٤٠	» » » » وقف . صرف على مصرف . تعذره . ضم ما تعذر صرفه لأصل غلة الوقف .
٥٢٤	٦٤٢	فتوى شرعية وقف . ناظره . ولاية التأجير .
٥٢٥	٦٤٣	» » وصية . موت الموصي له . بطلان الوصية .
٥٢٦	٦٤٣	» » قتل . اعدام . قرائن
٥٢٧	٦٤٤	» » دوطة . مهر . التزام والد الزوجة .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٢٨	٦٤٥	فتوى شرعية وقف . الاستحقاق . توزيعه لغاية الوفاة . عقار . اطيان . توزيع الايجار . الزراعة على الذمة . اقساط .
٥٢٩	٦٤٧	محكمة الاستئناف المختلطة ملكية الرسائل الخصوصية . استعمال الرسالة . افشاء السر . وجود خصومة معلقة . حق القضاة . منع الافشاء . قصد النكابة . حق الوارث .
٥٣٠	٦٤٧	» » » وقف . استدانة . اذن القاضي . اشتراط شرط يحمل جهة الوقف . التزام بدفع قيمة تكاليف بناء
٥٣١	٦٤٨	» مصر » وقف . تملك الأعيان الموقوفة . شروط . وضع يد . تركة
٥٣٢	٦٤٨	» الاستئناف » وقف . تقادم . صفة وضع اليد . مستحكر . مستأجر
٥٣٣	٦٤٩	» » » وقف . تصرفات الناظر . ايجار اقل من ايجار المثل .
٥٣٤	٦٤٩	» » » وقف . حساب الناظر . محاسبة مع المستحقين . مصادقة . حجة . احالة على قاضي الأحوال الشخصية . متى تجب .
٥٣٥	٦٥٠	» نقض و ابرام باريس » املاك اميرية . تملكها . وضع اليد . رخص . امتيازات . جواز ابطالها
٥٣٦	٦٥٠	» » » حجز شخص بمعرفة البوليس . مشتبه فيه . خطر قاضي التحقيق . مقتش البوليس . حقه في عدم بيان اسماء اشخاص امدوه بمعلومات .
٥٣٧	٦٥١	» » » اسرار الصناعة . الحق بعدم افشاءها . مادة ٨٠ تحقيق جنابات ومادة ٣٧٨ عقوبات فرنساوى

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٣٨	٦٥١	محكمة نقض و ابرام باريس عقد اجارة ثابت التاريخ . واضع اليد بدونه . تأجير شفهي . حق مشترى العين برفع اليد بدعوى مستعجلة . خلو عقد البيع من الاشارة الى أى اجارة
٥٣٩	٦٥٢	محكمة استئناف باريس دائن . حجز على املاك مستحقة لمدينه . سلطة قاضى الامور المستعجلة . حارس قضائى . تعيينه
٥٤٠	٦٥٢	محكمة باريس فعل نشأ عنه ضرر . نص المادة ١٣٨٢ مدنى فرنساوى . تعميم اطلاقها . عدم التخصيص والتحديد فيه . عدم نوعية الضرر . عدم ذكر الصلة بين المجنى عليه وبين مدعى الضرر . اخذ القتل . دعواها بحق مدنى
٥٤١	٦٥٢	» السين جريدة . قسمها التجارى . اطراء بعض سندات تجارية . عدم احتيال . وقوع خسائر . مسئولية . عدمها . حرية الاعلانات مقابلها تقدير القراء محلات الدعارة . عدم جواز بيعها . مخالفة للآداب والقانون . باقى ثمن الصفقة . عدم حق البائع بطلبه . المشتري . حقه بطلب رد ما دفعه .
٥٤٢	٦٥٣	» استئناف اكس دائن . حق الحجز على منقولات شائعة . عدم الحق فى بيعها الا بعد قسمتها .
٥٤٣	٦٥٤	» اكس مستخدمون . مرتبات شهرية . اعلان قبل الفصل بشهر . استثناء . مستخدمون . مركز ممتاز . تحملهم شيئاً من المسؤولية . الاخطار بثلاثة شهور قبل الفصل .
٥٤٤	٦٥٤	» الهافر

نمرة المتكلم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٤٥	٦٥٤	محكمة استئناف بروكسل مصاريف ورسوم . دفعها المحكوم عليه بعد التنبيه . عدم اعتبار الدفع قبولاً للحكم .
٥٤٦	٦٥٤	حضانة اطفال . تقدير نفقة للوالدة من محكمة الاستئناف . حق الوالدة بأعادة النظر محوياً أو اثباتاً . وجوب طلبه أمام محكمة الاستئناف دون غيرها
٥٤٧	٦٥٥	مدير شركة مسئول . عدم تعيين مرتبه في عقد الشركة . سلطة المحكمة . التقدير بنسبة الاعمال والفائدة .
٥٤٨	٦٥٥	مستخدم . رفته بغير تنبيه وبغير تعويض . جوازه . ثبوت اشتغاله سريراً مع شركة اخرى .
٥٤٩	٦٥٥	دعوى كيدية . تعويض . عدم طلبه أمام المحكمة الابتدائية . طلبه أمام محكمة الاستئناف . جوازه
	٦٥٦	لذات
	٦٥٨	فوائد شرعية وقانونية

رئيس تحرير المجلة : عزيز غانكي

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

العدد الخامس

العدد الثامن

عدد مايو سنة ١٩٢٥

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

طبعة البصرة

بشارع الخليج الناصري نمرة ٦

تليفون نمرة ٥٦٢٠

م

قيمة الاشتراك ٦٥

م

والطلبة ٤٥

يابه

تجسد في صدر هذا العدد بحثاً لذيذاً لحضرة الاستاذ الفاضل احمد افندي منيب المحامي
موضوعه « متى تسقط الفوائد والأجرة والحكر ونحوها المحكوم بها » وفي اثر هذا البحث تجدد :

عدد	
٥	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٢	حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٦	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٥٣	فتكون الجملة ثلاثاً وخمسين حكماً وقراراتاً وفتوى . ثم يليها ست « لدعات »
	وثلاث فوائده قانونية وشرعية ما
	رئيس تحرير المجلة
	عزيز خانكي

السنّة الخامسة

المحاماة

العدد الثامن

عدد مايو

منى تسقط الفوائد والادبرة والحكر ونحوها المحكوم بها؟

و٢٢٧٤ مدني فرنسي) فانها تسقط بمضي ٣٦٠ يوما بشرط حلف اليمين - ما لم يوجد اتفاق كتابي صريح أو ضمنى أو انكار لذات الحق كما سيأتى في مقال آخر

(٢) ملكية الشيء المسروق أو الضائع يسقط الحق في المطالبة بها بمضي ٣ سنوات (٨٦ مدني أهلي و ١١٥ مدني مختلط و ٢٧٧٩ مدني فرنسي) - بدون حلف يمين

(٣) الكيالات والسندات التجارية وأوامر الدفع والتحويل (دون باقى الاعمال التجارية) تسقط بمضي ٥ سنوات من تاريخ استحقاقها أو البروتست أو آخر عمل - بشرط

القاعدة العامة في فرنسا (مادة ٢٢٦٢ مدني) ان كافة الحقوق والتعهدات والديون والدعاوى يسقط الحق في المطالبة بها بمضي ٣٠ سنة . وفي مصر بمرور ١٥ سنة هلالية (مادة ٢٠٨ مدني أهلي و ٢٧٢ مدني مختلط اخذا عن الشريعة الاسلامية الغراء - عدم جواز سماع الدغوى حسب اصطلاح الفقهاء) ما عدا المستثنيات التي منها :

(١) اتعاب المحامين والمهندسين والاطباء وثمان المبيعات لغير التجار واجور المعلمين ومؤدبي الأطفال ومرتبات المستخدمين... الخ ورسوم اقالام الكتاب والمحضرين (٢٠٩ و ٢١٠ مدني أهلي - ٢٧٣ و ٢٧٤ مدني مختلط و ٢٢٧٢ و ٢٢٧٣

ثانياً - هل يجوز للمدين مع اعترافه صراحة

أو ضمناً بعدم الدفع التمسك بسقوط الحق

بمضى خمس سنوات ؟

- نعم - لأن هذه المادة (٢١١ مدني أهلي) وما يقابلها في فرنسا (٢٢٧٧ مدني) قد جعلت لمنع وقوع المدين في الخراب بتراكم فوائد سنين كثيرة عليه - لا للسبب (مادة ٢٠٩ مدني أهلي) الخاص بسقوط اتعاب الطبيب بسنة (أو سنتين في فرنسا مادة ٢٧٢٢ مدني) وهو أن العادة عدم أخذ إيصال بذلك أو عدم المحافظة عليه :

- الاستئناف المختلط ٣ يناير سنة ١٨٩٥ (مجلة القضاء والتشريع المختلط جزء ٧ صحيفة ٧٣)
- محكمة بني سويف ٢ يونيو سنة ١٩١٤ (مجلة الحقوق جزء ٣١ صحيفة ٢١٢)

- الدكتور محمد بك كامل مرسي : الملكية والحقوق العينية صحيفة ٤١٧

ثالثاً - هل تسري هذه المادة (٢١١ أهلي)

على ريع الاغتصاب ؟

لا - لأن المادة جعلت (أولاً) لوقاية المدين حسن النية من الخراب (ثانياً) لأنها خاصة بأحوال يستحق فيها الايجار أو الفائدة أو الحكر أو المرتب الخ في اقساط سنوية أو أجزاء من سنة من جهة وكان يجوز للدائن المطالبة بها في أي وقت بعد الاستحقاق من جهة أخرى خلافاً لحالة المدين المقتصب - (وثالثاً) لأنها كلها مبنية على تعهدات أو اتفاقات خلافاً لحالة الريع حيث أساسها جنحة أو شبه جنحة :

حلف المدين المدين (١٩٤ تجاري أهلي و ٢٠١ تجاري مختلط و ١٨٩ تجاري فرنسي)

(٤) الفوائد والمربيات والاجور والاحكار الخ أي كل ما يستحق دفعه سنوياً أو لاقل من سنة يسقط بمضى ٥ سنوات بدون حلف يمين (مادة ٢١١ مدني أهلي و ٢٧٥ مدني مختلط و ٢٢٧٧ مدني فرنسي)

والبحث في هذا المقال يدور حول النقط الآتية :

أولاً - ماذا تشمل المادة ٢١١ مدني

أهلي ؟ - تشمل ما يأتي :

(١) جميع أنواع الفوائد سواء عن التأخير في الدفع - أو مقابل الانتفاع بالقرض الخ :
- الميسو دو هلس نبذة ١٨٦

- الدكتور محمد بك كامل مرسي كتاب الملكية والحقوق العينية صحيفة ٤١٧

- والتون جزء ٢ صحيفة ٥٢٥ و ٥٢٧
(٢) كافة اجور الاراضى والمنازل ونحوها
(٣) الحكر : الاستئناف الاهلي ٧ يناير

سنة ١٩٠٨ مجلة الحقوق سنة ١٨ صحيفة ٣٤٥

(٤) الاموال الاميرية بالنسبة للمالك لا الحكومة

(٥) المعاشات بأنواعها

(٦) النفقات

(٧) المكافآت التي تعطى للمستخدمين

العموميين أو للخصوصيين بصفة معاش دورى

(٨) كل ما يدفع سنوياً أو في دور اقل من سنة كاشتراكات المجلات والجرائد

وبعبارة أوضح متى تسقط الفوائد والاجور

ونحوها المحكوم بها ؟

جميع المحاكم والشرح متفقون قديماً وحديثاً على ان الحكم بأصل الحق أو الدين حتى لو كان مما يسقط الحق في المطالبة به بسنة (بمصر) أو بسنتين (في فرنسا) قبل الحكم - يجعل هذا الدين تابعاً للقاعدة العامة في السقوط أى المدة الطويلة (٣٠ سنة في فرنسا و ١٥ سنة بمصر) ولكن بما ان الفوائد والاجور والاحكار والنفقات والمربيات والاشتراكات ونحوها مما يتراكم بالسكوت عن المطالبة به وبذا يصبح المدين مهدداً بالخراب خلافاً لحالة الحكم عليه باتعاب طيب أو محام أو ما شاكل ذلك فإن أصل الدين لا ينمو - فقد أراد الشارع الفرنسى عند تحضيره المادة ٢٢٧٧ مدنى حماية المدين من الوقوع فى الدمار بسكوت الدائن لسبب ما عن المطالبة بفوائده أو بأيجارده أو نفقته الخ . سواء كان ذلك قبل رفع الدعوى - أو بعد رفعها والسكوت عن الاستمرار فيها مدة طويلة أو بعد الحكم بالفائدة ونحوها

غير أن المحاكم الفرنسية قد أخطأت فى أول الامر فى تفسير المادة (٢٢٧٧) مدنى بأن فرقت بين حالتى المطالبة قبل الحكم وبعده فقضت بأن المطالبة قبل الحكم تسقط بخمس سنوات وبعد الحكم تسقط بثلاثين سنة (أو ١٥ سنة بمصر) متمسكة بظاهر الفاظ المادة ٢٢٧٧

— الاستئناف المختلط ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧

(مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ٩ صحيفة ٢٥٧) ومجموعة احكام العشر سنين الاولى المختلطة حكم رقم ٣٣٩٤

— الاستئناف الاهلى ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ (المجموعة الرسمية الاهلية سنة ١٣ صحيفة ١٨٧) — الاستئناف الاهلى ١٦ يونية سنة ١٩١٤ (مجلة الشرائع سنة اولى صحيفة ٢٥٢)

— الاستئناف الاهلى ١٥ يونية سنة ١٩١٥ (مجلة الشرائع سنة ثانية صحيفة ٣٠٨) — الاستئناف الاهلى ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ (مجلة الشرائع سنة ثالثة صحيفة ٣٧٠)

— دالوز مدنى (مادة ٢٢٧٧ نبذة ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦)

ولكن الرحمة قد تغلبت على محكمة الاستئناف الاهلية فقضت مرة (وكأنها تقول الرحمة فوق العدل) بسقوط ريع الاغتصاب بمرور خمس سنوات مخالفة غرض القانون . — راجع الاستئناف الاهلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية ١٢ حكم رقم ٥٠ ومجموعة حضرة حمدى بك السيد الاولى صحيفة ١١٩ حكم رقم ٦٣٦

(رابعاً) هل تنطبق المادة ٢١١ المذكورة

على المطالبة قبل الحكم فقط أم على حالة صدور

الحكم بذلك ايضاً

(٤) لا شيء يمنع الدائن قانوناً من التنفيذ بالفوائد كلما أراد لأنه غير ملزم بالحجز وفاء لجميع مطلوبه وملحقاته في آن واحد

(٥) (ويرى شخصي الضيف) ان سقوط حق الدائن في المطالبة بفوائد المدة الزائدة على خمس سنوات لا يضره ضرراً بليغاً لأن له والحالة هذه الحق (أولاً) في أصل دينه (ثانياً) في فوائد خمس سنوات من آخر عمل يقطع المدة وعلى هذا الرأي :

— دالوز : التعليقات الجديدة على القانون المدني (طبعة ١٩٠٧) جزء ٤ صحيفة ١٩٦٥ نبذة ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨

— أوبري ورو طبعة ٤ جزء ٨ صحيفة ٤٣٤
— لوران - مدني - جزء ٣٢ صحيفة ٤٧١ نبذة ٤٤٨

— بلانيول جزء ٢ صحيفة ١٩٥ نبذة ٦٣٩
— فينيه Fenet محاضر تحضير القانون المدني الفرنسي جزء ١٥ صحيفة ٢٩٨ و ٢٩٩

— المسيو دوهلس المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية سابقاً جزء ٣ صحيفة ٣٧٤
— الدكتور محمد بك كامل مرسى الملكية والحقوق العينية صحيفة ٤١٧

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٣ أي جزء ٣٥ صحيفة ٣٢٤) بما يأتي :

(المقالة للمادة ٢١١ أهلي و ٢٧٥ مختلط) زاعمة ان الحكم بمبلغ وفوائده يدمج الحقين في بعضهما ويجعلهما كتلة واحدة يسرى عليها السقوط العام بالمدة الطويلة (٣٠ سنة هنالك و ١٥ سنة هنا)

واخيراً قد ادركت المحاكم والشرح في فرنسا هذا الخطأ فعدلت عن التفرقة بين الحالتين كما يقول العلامة بودري لاكتنري في كتابه شرح القانون المدني المطول جزء ٢٥ (الخاص بسقوط الحقوق De la prescription) صحيفة

٥١٦ نبذة ٧٨٥ " A peu près abandonnée en doctrine et en jurisprudence " الآتية :

(١) لأن المحكمة من تقصير مدة السقوط في المطالبة بالفوائد هي نسل المدين من الخراب يتراكم فوائد عشرات من السنين عليه - وهذا موجود في حالة المطالبة بالحق ذاته او الحكم به فعلاً فيجب طبعاً وعقلاً ان تكون النتيجة واحدة " Deux situations identiques se sauraient être régies d'une manière différente "

(٢) لأن روح القانون وغرض الشارع واضح وعلى الأخض من مراجعة محاضر تحضير القانون المدني الفرنسي من انه لا يريد التفرقة بين الحالتين لأن المدين مهدد بالخراب في كليهما - والدائن مهمل من جهة أخرى في الصورتين.

(٣) أن الحكم بمبلغ وفوائده هو في الواقع حكم بأصل الدين (يسقط بالمدة الطويلة) وحكم بجزءه تبعي وهو الفوائد (تسقط بخمس سنوات)

"La décision de justice qui condamne au paiement d'un capital et des intérêts sans capitaliser les intérêts leur laisse leurs caractères d'arriérages payables périodiquement ou par termes en les rendant ainsi sujets à la prescription quinquennale..."

أى أن الحكم بمبلغ وفوائده (بدون تجميد الفوائد) لا يسلب هذه الفوائد صفة « المتأخرات والملحقات الواجب دفعها دورياً أو على أقساط - وبالتالي لا يمنع من سقوطها بمضى خمس سنوات »

وقد حكمت محكمة الاستئناف الأهلية

بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٥ (فى الاستئناف ثمرة ٤٢٣ سنة ٤٢ قضائية) المرفوع منى شخصياً ضد حضرة الدكتور حسين افندى همت بصفاته (بالدائرة المدنية رئاسة سعادة محمد بك مصطفى وبعضوية حضرتى صاحبى العزه شاكر بك احمد المستشار ومحمد بك نور القاضى المنتدب - بسقوط الحق فى الفوائد المحكوم بها بمرور خمس سنوات عليها من آخر عمل ما

المحمد منيب

الخامس بالحكم المختلطة والاستئناف الاهلى والشرعى

الامكام

قضايا محكمة النقض والامكام

بالمواد ١٨١ ، ٤٠ ، ٤١ عقوبات ثم غيرت محكمة الجنايات المواد وطبقت المادتين ١٧٩ ، ١٨٠ عقوبات فلا وجه للنقض . لان المحكمة أخذت بجميع العناصر والنتائج الموجودة فى الاوراق ومجرد تطابق المادتين المذكورتين غير مؤد الى عمل جديد فوجيء به المتهم من قبل محكمة الجنايات .

المحكمة :-

« حيث انه فى يوم المرافعة فى هذه الجناية اصرت النيابة على طلب تطبيق مواد قرار قاضى الاحالة وجرت التحقيقات والمرافعة

٥٥٠

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥

نقض . تغيير المواد . عناصر التهمة . هى . لا نقض .

القاعدة القانونية

اذا لم يتناول التغيير فى تطبيق مواد القانون أى تعديل فى عناصر التهمة التى بحثت بالتحقيقات الاولى وأمام قاضى الاحالة وأمام المحكمة فلا يطلان ولا نقض فاذا اتهمت النيابة شخصاً وطلبت معاقبته امام قاضى الاحالة وامام المحكمة

بالجلسة ثم صدر الحكم المطعون فيه باعتبار المتهمين فاعلين في التهمة الاولى وطبقت في حقهما محكمة الجنايات مادتي ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات

« وحيث ان هذا التغيير في تطبيق مواد القانون لم يتناول اى تغيير او تعديل من عناصر التهمة التى بحثت بالتحقيقات الاولى وامام قاضى الاحالة وامام المحكمة التى اخذت بجميع العناصر والنتائج التى يعلمها حق العلم المتهمان وابديا فيها كل ما لدهما من اوجه الدفاع ولذلك يكون مجرد تطبيق المادتين المذكورتين غير مؤد الى عمل جديد فوجىء به المتهمان من قبل محكمة الجنايات على انه يرى من عبارة الحكم وما سبقه من الاجراءات ان هذه الواقعة لم تكن الا اشتراكا فى التزوير مع كاتبى الجلسة حسنى النية وواجب فى الوقائع تطبيق المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ٤٠ و ٤١ عقوبات على التهمة الاولى المسندة الى المتهمين باعتبارهما شريكين بالمساعدة مع كاتبى محكمة طنطا حسنى النية كما جاء بقرار قاضى الاحالة وطلبات النيابة امام محكمة جنايات طنطا

وحيث انه بناء على ذلك يكون مجرد هذا الخطأ فى التطبيق غير ماس بجوهر الحكم ولا يؤثر عليه بشئ بعد ان وفى بحث التهمة بحثاً مستفيضاً »

(طعن محمد على الوكيل وآخر ضد النيابة العمومية وسليمان ربيع فياض مدعى بحق مدنى نمرة ١١٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والوزارة جناب مستر برسيغال وجناب المستر كرشو واحد عرفان باشا وعلى سالم بك المستشارين وجندى بك عبد الملك وكيل نيابة الاستئناف)

٥٥١

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥
تقضى . عقوبات اصلية . عقوبة تبعية . اشد العقوبات
الاصلية . الحكم بالعقوبة التبعية .

امانة القانونية

اذا حكم على شخص فى تهمة اختلاس ورشوة طبقاً للمادتين ٩٩ و ٩٣ من قانون العقوبات وبالنظر لارتباط التهمتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة قضت المحكمة بالعقوبة المقررة لاشد التهمتين وهى المنصوص عليها فى المادة ٩٣ . فى هذه الحالة يجب ايضاً الحكم بالعقوبة التبعية المنصوص عليها فى المواد الاخرى المنطبقة على الواقعة . وبما ان المادة ٩٩ تقضى بوجوب الحكم على المتهم برد المبالغ المتحصلة بدون وجه حق وبدفع غرامة مساوية لها فيجب الحكم على المحكوم عليه بهذه العقوبة التبعية ولو أنها غير منصوص عليها فى المادة التى طبقها المحكمة وهى المادة ٩٣ . فاذا أهملت المحكمة الحكم بهذه العقوبة التبعية كان لمحكمة التقض والابرار ان تحكم بها علاوة على العقوبة الاصلية .
المحكمة :

« حيث ان محكمة الجنايات حكمت على المتهم فى تهمة الاختلاس والرشوة طبقاً للمادتين ٩٩ و ٩٣ من قانون العقوبات ولكنها رأت ان التهمتين مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقضت عليه بالعقوبة المقررة لاشدهما وهى المنصوص عليها فى المادة (٩٣)

« وحيث ان محكمة النقض والابرار

قضت باحكام عديدة ان في مثل هذه الحالة يجب ايضاً الحكم بالعقوبة التبعية المنصوص عليها في المواد الاخرى المنطبقة على الواقعة .

« وحيث ان العقوبة التبعية التي يقتضيها الحكم بها هي غرامة مساوية للمبالغ المتحصلة بدون حق وقدرها ١٠٠ مليم ١٨ جنيه ولذا يتعين الزام المتهم بها خلاف العقوبة الاصلية المحكوم عليه بها . »

(طعن النيابة العمومية ضد نجيب جرجس نمرة ٩٠٨ سنة ٤١ قضائية . دائرة حاضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٢

حكم تاريخه ٥ يناير ١٩٢٥

نقض . سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . فرق بين الجرمين . لكل جريمة اركانها .

القاعدة القانونية

ان جريمة السرقة هي غير جريمة اخفاء الاشياء المسروقة فلكل منهما شرائط وأركان فاذا لم يبين في الحكم ان كان المتهم سارقاً او مخفياً للاشياء المسروقة كان الحكم ناقصاً ويتعين نقضه .

(نقض هدية مبروك ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٢٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة حاضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٣

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥

نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير . بيان مصاحبة المتهم . بيان الضرر .

القاعدة القانونية

في جرائم التزوير يلزم ان تبين المحكمة في حكمها كيفية حصول التزوير والفائدة التي كان المتهم يؤمل فيها من ارتكابه التزوير . ويلزم ان تبين المحكمة في حكمها ايضاً ان كان تأخير التاريخ أو تقديمه مسقط للدين أم لا وما هو الضرر الذي لحق المدعى بالحق المدني من ذلك فإن لم يشتمل الحكم على بيان كل هذه الاركان كان ناقصاً ويتعين نقضه .

(طعن عبد اللطيف محمد ضد النيابة العمومية ومحمد محمود على الروي مدع بحق مدني نمرة ١٢٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حاضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٤

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥

نقض . التوقيع على مسودة الحكم من رئيس الجلسة . كلف .

القاعدة القانونية

اذا ثبت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه بطريق النقض قد توقع على مسودته من رئيس الدائرة التي سمعت المرافعة وتداولت في القضية كان هذا كافياً لصحة الحكم .

(طعن احمد علي وآخر ضد مصطفى عبد النعم نمرة ١٣٠ سنة ٤٢ قضائية دائرة حاضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٥٥٥

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥
قانون تخفيض الاجارات ، قراراتها ، لا تحوز قوة
الشيء المحكوم فيه . هيئة قضائية استثنائية . فقدان
ولاية القضاء فيما هو خارج عن اختصاصها .

القاعدة القانونية

ان القانونين ١٤ سنة ٢١ ونمرة ١٦
سنة ٢٢ الذين صدرا بتشكيل لجان للنظر في
عقود اجارة الاطيان الزراعية المبرمة في سنة
١٩٢٠ وتعديل ايجارها عند وجود المسوغ
القانوني هما قانونان استثنائيان خارجان على
القانون العام في مسائل مخصوصة . فالهيئة المنوط
بها تطبيق القانونين المذكورين لا يكون لها الا
ولاية قضائية استثنائية خاصة مؤقتة . مثل هاته
الهيئات اذا ما اصدرت قرارات في مواد خارجة
عن حدودها المرسومة لها في القانون الذي انشاها
ومنه تستمد وجودها لا يمكن ان تحوز قراراتها
هذه قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا . لأن مثل
هذه القرارات لا تكون باطلة فقط بل يجب
اعتبارها معدومة ولا وجود لها قانونا بناء على
انها صادرة من هيئة ليست لها ولاية القضاء
التي فيما قضت به .

الحكمة : (بدواثرها المجتمعة)

« حيث انه للحكم في موضوع هذه
الدعوى يتعين اولا وقبل كل شيء البحث فيما

اذا كانت القرارات الصادرة من لجان الاجارات
المشكلة بقانوني نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ ونمرة ١٦
لسنة ١٩٢٢ جائزة في حد ذاتها ومهما كانت قوة
الشيء المحكوم فيه نهائيا ام انه يجوز البحث
من جديد في هذه القرارات اذا تعدت هذه
اللجان في قراراتها سائفة الذكر الحدود
الموضوعة لها في قانون انشاها

« وحيث ان للفصل في هذه النقطة يجب
التمييز والتفرقة بين القضاء العادي العام والقضاء
الاستثنائي الخاص

« وحيث انه مما لا نزاع فيه ان القانونين
المتقدم ذكرهما يرميان كلاهما الى ان اتفاق
المتعاقدين على تأجير اطيان زراعية بعقود
ايرمت في سنة ١٩٢٠ غير نافذة بالنسبة للمستأجر
فيما يختص بقيمة الايجار المتفق عليها في العقد
اذا قدم المستأجر طلبا للجنة التي انشاها القانون
المذكور بشروط مبينة فيه وفي ذلك كما يرى
استثناء وللقاعدة العامة التي تقرر حرية الاخذ
والعطاء ويكون اذن هذان القانونان استثنائيين
خارجين على القانون العام في رسالة مخصوصة
ولذلك لا يكون للهيئة المنوط بها تطبيق
القانونين المذكورين الا ولاية قضائية استثنائية
خاصة مؤقتة

« وحيث انه من المبادئ الثابتة ان مثل
هاته الهيئات المعين اختصاصها بنوع خاص
وفي احوال مبينة بالتدقيق اذا ما اصدرت

قرارات في مواد خارجة عن حدودها المرسومة لها لا يمكن أن تحوز قراراتها هذه قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ومثل هذه القرارات لا تكون مجرد احكام باطلة بل انها تعتبر معدومة ولا وجود لها قانونا لانها صادرة لا من جهة غير مختصة فقط اى :

(faute de compétence) ولكن من جهة لاسلطة ولا ولاية قضائية لها البتة فيما قضت به اى : (faute de juridiction) ومما لا ريب فيه ان اللجان المتقدم ذكرها لا صفة لها الا بقانون المنشأ الذي عين لها حدود قضائها فاذا ما قضت خارجة على ذلك القانون كان ذلك تعديا منها لا على اختصاص هيئة اخرى من نفس ونوع قضائها وانما هو في الواقع تعدد وخروج على نفس القانون الذي انشأها وتكون قراراتها في هذه الحالة فاقدة صفة القاضي وصفة الحكم

« وحيث ان القول بان اللجان السالف ذكرها جاءت مكملة للقضاء الاهل العام وان كلا القضاءين من نوع واحد قول يدحضه الواقع ويتبين ذلك اذا لوخط ان من اهم مأمورية القضاء العادى العام انما هو احترام وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين المتعاقدين والتي يجب اعتبارها قانون الطرفين اذا هي لم تمس بالنظام العام أو الاداب بخلاف المهمة التي ناط قانونا نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ ونمرة ١٦ لسنة ١٩٢٢ تلك اللجان بها فهي كما سبق تبين ذلك مهمة شاذة استثنائية خارجة عن ذلك المبدأ العام المقرر لحرية الاخذ والعطاء وواضح جليا بان

هذين القضاءين يتعارضان تعارضا بينا ولا يمكن اذن ان يكون ثانيهما مكلا لاولها « وحيث ان القول ايضا بان ما نص عليه القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ في المادة الثامنة منه من ان قرارات اللجنة تكون نهائية وغير قابلة للطعن يستفاد منه عدم جواز التعرض لتلك القرارات بأى وجه من الوجوه وفي اية حال من الاحوال انما هو قول يرفضه العقل وترده البدهة اذ لو افترض من جهة ان اللجنة خرجت على قانون المنشأ وتجاوزت فملا حدود سلطتها ووجب من جهة اخرى تطبيق النص المتقدم ذكره بحرفيته اى حتى في هذه الحالة الاخيرة لكانت النتيجة من الخطورة وجسامة الضرر ما لا يحتاج الى تدليل ومما لا شك فيه ان الذي افترضه الشارع واعتقده عند وضع ذلك النص ان تكون اللجان سارت طبعا في العاريق الذي رسم لها ولم تتجاوز القيود والحدود التي تعينت لها بالتدقيق والواقع ان وجود مثل هذا النص مما يزيد بعكس ذلك في صحة وضرورة النظرية الاولى السالف ايضاحها متانة وثبوتها

« وبما انه لا توجد هيئة قضائية اخرى من من نوع وصنف اللجان المذكورة يصح الالتجاء اليها للطعن في مثل هذه القرارات اى التي تكون اللجان تعدت فيها سلطتها ووجب حتما اعتبار هذه القرارات معدومة وكأنها لم تكن وجاز حينئذ لصاحب الشأن ان يقاضى خصمه امام القضاء العادى العام للوصول الى ما يراه حقا له

وحيث انه يتلخص مما تقدم جميعه ان قرارات اللجان السالف ذكرها لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا في حالة تعديلها على سلطة الشارع الذي انشاها وتعتبر معدومة بانعدام صفة القاضي وصفة الحكم

« وحيث انه لذلك يرى ان ما قضى به الحكم المستأنف من هذه الوجهة في محله ويجب فقط تعديل الحكم المذكور بالنسبة للمبلغ المحكوم به الذي اقرت نفس وكيل المستأنف ضدها بأن صحته الف جنيه مصرى فقط لا ١١٤٢ جنيه الذى قضت به خطأ محكمة اول درجة »

(استئناف الشيخ محمد حسن سليمان وورثة المرحوم محمد رمضان وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى حسن الحامى ضد الست عندايب هانم خاتون وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة الحامى نمرة ١٢٨٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المعالي والسعادة والعزة احمد طلعت باشا وابو بكر يحيى باشا وعطية حسنى باشا ومتولى عنيهم بك ومستر رافرقى ومحمد مصطفى بك ومحمد مظهر بك وشاكر احمد بك ومبراد ومبه بك ولبب عطية بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك وزكى يرزى بك ومصطفى محمد بك)

٥٥٦

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥

قانون تخفيض الاجارات . قرارات اللجان . لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه عند تجاوز حدودها . اجارة اطيان موقوفة . خاضعة للجان . الاتفاق مع الناظر رأساً .

القاعدة القانونية

١ - أن القانون نمرة ١٤ سنة ٢١ ونمرة ١٦ سنة ٢٢ الذين صدرا بتشكيل لجان للنظر في عقود اجارة الاطيان الزراعية المبرمة في سنة

١٩٢٠ وتعديل ايجارها عند وجود المسوغ القانونى هما قانونان استثنائيان خارجان عن القانون العام فى مسائل مخصوصة . فالهيئة المنوط بها تطبيق القانونين المذكورين لا تكون لها الا ولاية قضائية استثنائية خاصة مؤقتة . مثل هاته الهيئات اذا ما اصدرت قرارات فى مواد خارجة عن حدودها المرسومة لها فى القانون الذى انشاها ومنه تستمد وجودها لا يمكن ان تحوز قراراتها هذه قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً لأن مثل هذه القرارات لا تكون باطلة فقط بل يجب اعتبارها معدومة ولا وجود لها قانوناً بناء على انها صادرة من هيئة ليست لها ولاية القضاء البتة فيما قضت به .

٢ - ان عقود الاجارة الصادرة من نظار الأوقاف خاضعة لسلطة اللجان المشكلة بموجب القانون نمرة ١٤ سنة ٢١ ويجب على المستأجر الذى يتظلم من فداحة الايجار ان يرفع تظلمه الى اللجنة لتتظر فيه . والناظر لا يملك وحده تخفيض الايجار بالاتفاق رأساً مع المستأجر (راجع تعليمات وزارة الحفانية التى جاءت مفسرة للمادة ١٢ من قانون نمرة ١٤ سنة ٢١

٣ - اذا رأت اللجنة المشكلة حسب القانون نمرة ١٤ سنة ٢١ ان الاتفاق المعقود بين ناظر الوقف والمستأجر لا يصلح ان يقوم مقام قرار صادر منها لتخذه اساماً بتعديل فيه الايجار عن سنة لاحقة ولم تعول عليه كان قرارها نهائياً غير

قابل للمعارضة أو الاستئناف حسب نص المادة الثامنة من القانون نمرة ١٤ سنة ٢١

المحكمة : (بدوائرها المجتمعة)

« وحيث انه للحكم في موضوع هذه الدعوى يتعين اولاً وقبل كل شيء البحث فيما اذا كانت القرارات الصادرة من لجان الاجارات المشكلة بقانوني نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ ونمرة ١٦ لسنة ١٩٢٢ حائزة في حد ذاتها ومهما كانت قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ام انه يجوز البحث من جديد في هذه القرارات اذا تعدت هذه اللجان في قراراتها سאלقة الذكر الحدود الموضوع لها في قانون انشائها

« وحيث انه للفصل في هذه النقطة يجب التمييز والتفرقة بين القضاء العادى العام والقضاء الاستثنائى الخاص

« وحيث انه مما لا نزاع فيه ان القانونين المتقدم ذكرهما يرميان كلاهما الى ان اتفاق المتعاقدين على تأجير اطيان زراعية بمقود ابرمت في سنة ١٩٢٠ غير نافذة بالنسبة للمستأجر فيما يختص بقيمة الايجار المتفق عليها في العقد اذا قدم المستأجر طلباً للجنة التى انشأها القانون المذكور بشروط مبينة فيه وفي ذلك كما يرى استثناء للقاعدة العامة التى تقرر حرية الاخذ والعطاء ويكون اذن هذان القانونان استثنائيين خارجين على القانون العام فى مسألة مخصوصة ولذلك لا يكون للهيئة المنوط بها تطبيق القانونين المذكورين الا ولاية قضائية استثنائية خاصة مؤقتة

« وحيث انه من المبادئ الثابتة ان مثل هاته الهيئات المعين اختصاصها بنوع خاص وفي احوال مبينة بالتدقيق اذا ما اصدرت قرارات فى مواد خارجة عن حدودها المرسومة لها لا يمكن ان تحوز قراراتها هذه قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ومثل هذه القرارات لا تكون مجرد احكام باطلة بل انها تعتبر معدومة ولا وجود لها قانوناً لانها صادرة لا من جهة غير مختصة فقط أى (faute de compétence) ولكن من جهة لا سلطة ولا ولاية قضائية لها البتة فيما قضت به أى (faute de juridiction) ومما لا ريب فيه ان اللجان المتقدم ذكرها لا صفة لها الا بقانون انشائها الذى عين لها حدود قضائها فاذا ما قضت خارجة على ذلك القانون كان ذلك تعدياً منها لا على اختصاص هيئة اخرى من نفس ونوع قضائها وانما هو فى الواقع تمدد وخروج على نفس القانون الذى اوجدها وتكون قراراتها فى هذه الحالة فاقدة صفة القاضى وصفة الحكم

« وحيث ان القول بان اللجان السالف ذكرها جاءت مكلة للقضاء الاهلى العام وان كلا القضاءين من نوع واحد قول يدحضه الواقع ويتبين ذلك اذا لوحظ ان من اهم مأمورية القضاء العادى العام انما هو احترام وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين المتعاقدين والتى يجب اعتبارها قانون الطرفين اذا هى لم تمس بالنظام العام او الاداب بخلاف المهمة التى تاط قانوناً نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ ونمرة ١٦ لسنة ١٩٢٢ تلك اللجان بها فهمى كما سبق تبيان ذلك مهمة

خصمه امام القضاء العادى العام للوصول الى ما يراه حقاً له

« وحيث انه يتلخص مما تقدم جميعه ان قرارات اللجان السالف ذكرها لا تحوز قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً فى حالة تعديلها على سلطة الشارع الذى انشأها وتعتبر معدومة ولا وجود لها بانعدام صفة القاضى وصفة الحكم » وحيث أنه فيما يختص بالدعوى الحالية فإنه ثابت أن الإيجار الذى قررت اللجنة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ تخفيضه الى ٤ جنيه و ٥٠٠ مليم الفدان الواحد عن سنة ١٩٢٢ ناشئ عن عقد ابرم بين طرفى الخصوم فى سنة ١٩٢٠

« وحيث انه وان كان صحيحاً أنه تحرر بين طرفى الخصوم بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢١ اتفاق مقتضاه تنازل وتسامح المؤجر عن خمسين فى المائة من أصل الإيجار السابق ذكره لمدة ثلاث سنوات من أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ الا أنه ثابت من جهة أخرى أن هذا الاتفاق باعتبار كونه صادراً من ناظر وقف لم يتصدق عليه لا من الجهة المختصة شرعاً ولا من نفس لجنة الاجارات التى اجاز لها القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ فى المادة الثانية عشرة منه اجراء هذا التصديق بدلا من الجهة الاصلية على عقود الصلح التى تحصل بين اشخاص لا يملكون الصلح الا بأذن خاص وبما لا نزاع فيه أن نظار الوقف من ضمن هؤلاء الاشخاص (راجع تعليمات وزارة الحفانية الخاصة بهذه المادة)

شاذة استثنائية خارجة عن ذلك المبدأ العام المقرر لحرية الاخذ والمطاء وواضح جلياً بان هذين القضاءين يتعارضان تعارضاً بيناً ولا يمكن اذن ان يكون ثانيهما مكلاً لأولهما

« وحيث ان القول ايضاً بان ما نص عليه القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ فى المادة الثامنة منه من ان قرارات اللجنة تكون نهائية وغير قابلة للطعن يستفاد منه عدم جواز التعرض لتلك القرارات باى وجه من الوجوه وفى اى حال من الاحوال انما هو قول يرفضه العقل وترده البدهاه اذ لو افترض من جهة ان اللجنة خرجت على قانون انشائها وتجاوزت فعلا حدود سلطتها ووجب من جهة اخرى تطبيق النص المتقدم ذكره بحرفيته اى حتى فى هذه الحالة الاخيرة لكانت النتيجة من الخطورة وجسامة الضرر ما لا يحتاج الى تدليل وبما لا شك فيه ان الذى افترضه الشارع واعتقده عند وضع ذلك النص ان تكون اللجان سارت طبيعاً فى الطريق الذى رسم لها ولم تتجاوز القيود والحدود التى تعينت لها بالتدقيق والواقع أن وجود مثل هذا النص مما يزيد بعكس ذلك فى صحة وضرورة النظرية الاولى السالف ايضاحها متانة وثبوتها » وبما انه لا توجد هيئة قضائية اخرى من نوع وصنف اللجان المذكورة يصح الالتجاء اليها للطعن فى مثل هذه القرارات اى التى تكون اللجان تعدت فيها سلطتها ووجب حتماً اعتبار هذه القرارات معدومة وكنها لم تكن وجاز حينئذ لصاحب الشأن ان يقاضى

ولقد خول هذا الحق للجان الاجارات تسهيلا للعمل وسرعة انجازه

« وحيث انه ظاهر من مجموع وقائع وظروف هذه الدعوى أنه بعد أن قام الطرفان في أول سنة من سني الایجار وهي سنة ١٩٢١ بتنفيذ الاتفاق السالف ذكره وهو على هذه الحالة ای بدون التصديق عليه بادر المستأجرون في السنة التالية أي في سنة ١٩٢٢ الى الالتجاء الى لجنة الاجارات طالبين تخفيض قيمة الایجار عن هذه السنة الاخيرة مستنديين في طلبهم هذا الى ماخوله لهم القانون الخاص بذلك صارفين النظر عن ذلك الاتفاق السابق الذي اصبح وقتئذ باطلا في نظرهم ولا قيمة له

« وحيث أنه ازاء اتفاق كهذا خال من الضمانات التي ارادها له الشارع وبمجرد من الاجراءات الواجب توفرها فيه ولو من الوجهة الشكلية لصحة انعقاده رأت اللجنة ان مثل هذا الاتفاق لا يصلح ان يقوم مقام قرار صادر منها فلم تعول عليه ولم تشر اليه بكلمة واحدة واذا تبين لها من جهة اخرى ان الایجار المطلوب منها تخفيض قيمته ناشيء فعلا عن عقد ابرم بين طرفي الخصوم في سنة ١٩٢٠ اصدرت قرارها المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ سالف الذكر

« وحيث ان ما قدرته وقضت به اللجنة على هذه الصورة وفي مثل هذه الظروف داخل بلاشك في دائرة ما لها من سلطة التقدير والاختصاص وبمقتضى نص المادة الثامنة من القانون غمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ يكون قرارها

نهائياً غير قابل للمعارضة او الاستئناف وهو بهذه الصفة حائز لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً وواجب حتما احترامه

« وحيث انه مما توضح جميعه يتعين تعديل تنبيه نزع الملكية المعلن الى المستأقنين في اول مارس سنة ١٩٢٣ طبقاً للقرار سالف الذكر وجعل المبلغ المطلوب ١٤٢ جنيه و ٩٩١ مليم خصوصاً وان تقدير هذا المبلغ في حد ذاته « ومن حيث صحته لم تحصل بشأنه اقل معارضة من جانب المستأنف ضده »

(استئناف الشيخ محمد عبد العزيز وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ فؤاد افندي حمدي الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ عبد المقصود افندي متولى الحامي ضد جلالة الشريف حسين على ملك الحجاز بصفته ناظراً على وقف المرحوم جده وحضر عنه حضرة الاستاذ الياس افندي دبانه المحامي غمرة ١٥٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طامت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٧

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٠

وقف . مواشى وآلات زراعية . لا تدخل في الوقف .

القاعدة القانونية

أن المواشى والآلات الزراعية الموجودة بأرض موقوفة لا تعتبر وفقاً الا اذا نص صراحة بذلك في حجة الوقف .

المحكمة : —

« حيث أن المادة ٤٩ من قانون العدل والانصاف تقضى بأن المواشى والآلات الزراعية

بلا عناية جريمة معاقبا عليها حتى لو سلم بأنه
تسبب عنه الموت

المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية اتهمت
المذكورة بأنها في ليلة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤
الموافق ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٤٣ يركز
بليس بمديرية الشرقية قتلت عمداً طفلها الحديث
الولادة بأن عرضته لتقلبات الطقس ولم تغذه ولم
تربط الحبل السرى حتى تسبب عن ذلك نزف
أدى الى ضعفه مدة يومين ونشأ عن ذلك موته
مع سبق الإصرار وطلبت الى حضرة قاضى
الاحالة ان يحيل المتهمه على محكمة الجنايات
لمحاكمها بالمادة ١٩٤ من قانون العقوبات

« وحيث ان حضرته أصدر امرأ في ٢
ديسمبر سنة ١٩٢٤ وبه احالة المتهمه على هذه
المحكمة لمحاكمها بالمادة عينها

« وحيث ان أهم دليل قامت عليه الدعوى
هو ما قرره الطبيب الكشاف فى تقريره بأن
الطفل الذى وضعته المتهمه توفى لتعرضه لتقلبات
الطقس وعدم اعطائه عذاء وقد يجوز انه عاش يومين
« وحيث أن المتهمه قالت فى بدء استجوابها
أنها وهبت نفسها لشريكها فى الزراعة فضل الله
يوسف وحملت منه وكتمت الأمر خشية العار
ولما مضت مدة الحمل وحل أوان الوضع قد
وضعت حملها وحدها فى منزلها ولم يكن معها فيه
غير أولادها الصغار وبعد الوضع تركت الجنين

الموجودة بأرض موقوفة لا تعتبر وفقاً الا اذا
نص صراحة بذلك بحجة الوقف

« وحيث أن حجة الوقف خالية من ذلك
« وحيث أن المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ من القانون
المذكور لا تنطبقان على هذه الحالة بل خاصتان
بالبناء والفرس والا كانتا مخالفتين للمادة ٤٩
الصريحة وعلى ذلك يكون الحكم الابتدائى فى
محله فى عدم اعتبار الاشياء محل النزاع غير
موقوفة وتدخل فى ميراث موث الخصوم »

(استئناف الست زكية هانم كريمة المرحوم الدكتور
محمد شكرى باشا بصفته الشخصية وبصفته ناطرة على
وقف المرحوم والدها وحضر عنها حضرة الاستاذ عزيز
بك خانكي الحامى ضد اليوزباشى احمد مختار واخرين
وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد افندى همدى محبوب
الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ محمد افندى زكى على
الحامى نمرة ٧٢٦ سنة ٣٦ قضائية دائرة حضرة صاحب
السمادة محمد محرز باشا وبحضور جنابى مسيو سودان
ومستر كلايكوت)

٥٥٨

محكمة جنايات الزقازيق

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٥

قتل . ترك المولود بلا عناية . لا جريمة .

القاعدة القانونية

اذا وضعت امرأة ثم تركت مولودها زمنا
فوات بدون أن يقع منها أى عمل ايجابي يؤخذ
منه انها تعمدت القتل ولكن أدى مجرد الترك
الى الموت بالفعل فلا يعتبر تركها المولود

لتستريح من التعب وبعد ساعتين وجدته مات
وبقي في المنزل يومين ثم أخذته ودفنته في
الخارج حتى لا يعلم أحد أمرها

« وحيث أنه بناء على عدم قطع الطبيب
الكشاف للمدة التي يكون قد عاشها الجنين
وعلى عدم الدليل على أنه عاش أكثر مما قاله
المتهمه يتبين فجرد التهمة عن الدليل الذي
يصح أن يؤخذ به للاقتناع بأصرارها وتعمدتها
قتل ولدها بعد أن صبرت عليه حتى تم حمله
ووضعه طبيعياً يستبعد معه أنها تعمدت بعد
ذلك قتله

« وحيث أن مجرد تركها الطفل طلباً
للراحة عقب الوضع وهي متعبة لا يعد اعتداء
منها على قتله ما دام لم يثبت وقوع أى عمل
إيجابي من جانبها أريد به القتل وأدى إليه بالفعل
فلا يعتبر هذا الترك في ذاته جريمة معاقباً عليها
حتى لو سلم بأنه تسبب عنه الموت وقد أجمع
على ذلك علماء القانون الفرنسي راجع تعليقات
جارسون على المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات
الفرنسي ص ٦٧٢ فقرات من ١٤ - ٣٤ وجارو
ص ١٤٢ نبذة ١٨٤٩ جزء خامس طبعه سنة
١٩٢٤ وتجب بعد ذلك براءة المتهمه عملاً بالمادة
٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات »

(قضية النيابة العمومية ضد سيدة بنت محمد سقيط
وحضر عنها حضرة الاستاذ حامد بك فهمي الحامي نورة
٢١ سنة ١٩٢٥ احالة . دائرة حضرات اصحاب
العزة على بك سالم ومصطفى بك حامى وعلى بك عزت
المستشارين ومحمود رشيد افندى وكيل النيابة)

تعليق

قد بحثت المحكمة في هذا الحكم في نظرية
جريمة الارتكاب بالترك وهي نظرية عنى الفقهاء
الالمان خاصة يبحثها ومناقشتها فلاحظ
المتقدمون منهم ان الترك عدم والعدم لا يمكن
أن يكون سبباً للنتيجة ايجابية فمنعوا المسؤولية
والعقاب . وسلم متأخروهم بأن الترك نفسه
يصلح لان يكون سبباً للجريمة لانه لا يمتاز
عن الفعل في كونه صورة من صور الارادة
العاقلة العاملة . فان من يترك حادثاً يحدث على
عينه وهو قادر على منعه يكون مريداً له وعلة
فيه على نوع ما . ولكنهم لم يأخذوا بنتيجة
هذا القول فلم يعتبروا الشخص مسئولاً عن
كل امتناع او ترك يترتب عليه جريمة بل
اشترطوا أن يكون الشخص مكلفاً بالعمل
وأن يقع امتناعه وتركه مخالفة لواجب قانوني
او اتفاق . فيرون معاقبة الام التي تمتنع عمداً
عن تغذية ابنها الى أن يموت جوعاً ومن
يجلس شخصاً بغير حق ويمنعه الطعام حتى
يموت ولا يرون معاقبة من يرى غريقاً مشرفاً
على الهلاك أو انساناً تحيط به النار فلا يتقدم
بتضحية او يبذل معونة أو نجدة . لان القانون
لم يوجب على الناس المعونة والنجدة والمروءة
ويرى جارسون مع اعترافه بصحة بعض
هذه المبادئ من الوجهة النظرية وبضرورة
المعاقبة على الترك في بعض الصور أنه لا بد
للعقاب من تشريع خاص وأن في تأويل نصوص
قانون العقوبات الفرنسي الحالية تأويل يتدرج

تحت هذه الاحوال خروجاً من القاضى عن حدود سلطته . ويظهر أن الشارع الفرنسى قد جاء مؤيداً لرأيه فمدل في سنة ٩٨ نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات بما جعل المكلف بحضانة الولد الذى لا يبلغ عمره خمس عشرة سنة مسئولاً عن موته للترتب على الامتناع عن العناية به أو ترك تغذيته . وقد دل هذا التشريع على ان الامر في معاقبة الممتنع عن واجب العناية بالطفل وترك تغذيته كان يحتاج الى تشريع جديد . ويقول جارسون ان هذا التشريع لا يمكن تطبيقه على المكلف بعناية المعتوه على ترك تغذيته حتى يموت جوعاً ولا يمكن الرجوع الى المادة ٢٩٥ لانها لم تصلح من قبل لمعاقبة المكلف بعناية الطفل على ترك العناية به او ترك تغذيته .

حامد فهمى
المحامى

٥٥٩

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٥

موظف . هيئات نظامية . هيئة ادرية . اهانة . مادة ١٥٩ . مادة ١٦٠ عقوبات . حسن نية .

القاعدة القانونية

١ - أن المادة ١٥٩ من قانون العقوبات تعاقب من اهان موظفاً عمومياً بسبب امور تتعلق بوظيفته . والمادة ١٦٠ تجازى من وقع منه اهانة في حق إحدى الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية . فالظن الموجه لهيئة مجلس

الوزراء ولاشخاص الوزراء خاضع لحكم واحد اذ أن شروط تطبيق المادتين واحدة لأنه من المسلم به أن الطعن في هيئة انما هو طعن موجه الى افرادها (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ٦ مايو سنة ٩١١ ومنشور في المجموعة الرسمية بسنتها الثانية عشرة تحت رقم ١٠٤) .

٢ - أن تعارض المادتين ١٥٩ و ١٦٠ مع المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ عقوبات كان محل نظر الباحثين من الفقهاء والقضاة . وقد استقر الرأي أخيراً على أن وجه العذر الذى نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات على أنه يبرز الطعن في الموظف العمومى يشمل أيضاً من يأتى بطعن يتناوله حكم المادتين ١٥٩ و ١٦٠ عقوبات

٣ - وقد ابتدع الطاعن السيامى في مصر لغة في النقد قد تكون في حد ذاتها طائشة ولكن الناس قد افوها في شؤونهم السياسية فحف وخزها وتكونت لها في الخواطر معان ارفق بالكرامة من المعانى التى وضعت لها فاذا ثبت أن الطاعن التى وجهها شخص الوزراء كانت من قبيل المطاعن التى اعتادت الاحزاب السياسية توجيهها لخصومها على رجاء الفوز عليها أو لعقيدة سياسية غلت في النفوس فانحرف بها التقدير السليم وكان الطاعن حسن النية جانحاً الى المصلحة العامة فلا عقاب

المحكمة :

« بما ان المتهم دفع التهمة المسندة اليه بأنه

لم يقصد بالنشرتين اللتين أذاعهما ورفعت بشأنهما هذه الدعوى إلا المصلحة العامة وخدمة بلاده وكان في ذلك حسن النية مخلص القلب لا ينبغي أن ينال من أحد ولا أن ينشفي في إنسان.

« وبما أن المادة ١٦٠ من قانون العقوبات التي طلبت النيابة تطبيقها مع المادتين ١٤٨ و ١٦٧ من ذلك القانون وإن صح القول بأنه كان للنيابة أن تستعيز عنها بالمادة ١٥٩ عقوبات لأن عبارات النشرتين موضوع الدعوى إنما هي موجهة لأشخاص الوزراء بصفتهم موظفين عامين أكثر من أنها موجهة لهيئة مجلس الوزراء إلا أن المحكمة لا ترى في هذه الدعوى نتيجة لهذه التفرقة إذ أن شروط تطبيق المادتين في نظرها واحدة فإنه من المسلم به أن الطعن في هيئة إنما هو طعن موجه إلى أفرادها (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١١ و منشور في المجموعة الرسمية بمعناها الثانية عشرة تحت رقم ١٠٤)

« وبما أن تعارض تينك المادتين مع المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ عقوبات كان محل نظر الباحثين من الفقهاء وموضع قضاء بعض المحاكم وقد استقر الرأي أخيراً على أن وجه العذر الذي نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات على أنه يبرر الطعن في موظف عام يقوم أيضاً لمن يأتي بطعن يتناوله حكم المادتين ١٥٩ و ١٦٠

عقوبات ذلك أن تاريخ تعديل المادة ٢٦٥ عقوبات وسياق المشرع في إيراد نصوص العقاب على ما يندش ناموس الناس قد دل على أنه إنما أراد أن يضع قيوداً واحدة لما يعتبر من المظالم قذفاً أو سباً أو افتراء أو إهانة وينبج في ذلك جميعها اثبات حسن النية وصحة الطعن وقصره على عمل الوظيفة (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ في القضية رقم ١٧٤٤ سنة ٤١ قضائية)

« وبما أنه متى تقرر ذلك تعين النظر فيما إذا كان المتهم قد تحققت له هذه الشروط أو لم تحقق كما تعين بحث ماهية هذه العبارات التي يرى الاتهام أخذها بها على أنها إهانة

« وبما أن الحساس الحار الذي يبدو في أسلوب النشرتين لا يمكن إلا أن يكون وليد تأثير الشباب في الشؤون الوطنية لا سيما لمن كان على حال مثل المتهم تعلم في أوربا حيث اتسعت حرية النقد إلى حد لا عهد لغير أهله به . على أنه في مصر نفسها قد ابتدع التطاحن السياسي أخيراً لغة في النقد قد تكون طائشة في حدها ولكن الناس قد القوها في شؤونهم السياسية فحقت وخزها وتكونت لها في الخواطر معان أرفق بالكرامة من المعاني التي وضعت لها

« وبما أن المظالم التي وجهها المتهم للوزراء وجاءت في تهمة النيابة ليست سوى ما اعتادت الأحزاب توجيهه لخصومها على رجاء الفوز عليها

بين وجه اليهم الطمن ومن بعده عن مصر
وقت تحريره التشريتين ومن الاعتبارات الأخرى
التي تقدم ذكرها

« وبما أنه يستخلص من ذلك جميعاً أن
لا جريمة فيما أسند للمتهم ويجب القضاء ببراءته
تطبيقاً للمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات »

(قصة النيابة العمومية ضد يحيى أحمد الدرديري
وحضر عنه حضرة الأستاذ اسماعيل افندي كامل المحامي
مرة ٩ سنة ١٩٢٤ سيرة الفيوم . دائرة حقيرات
اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد لبيب عطيه بك
المستشار ومحمود درويش بك وكيل محكمة طنطا الاهلية
المتدب للاستئناف ويوسف يعقوب افندي وكيل النيابة)

أو لعقيدة سياسية غلت في النفوس فأنحرف بها
التقدير السليم

« وبما أن المتهم إنما أرسل التشريتين أبان
حركة الانتخابات وقد استعرض فيهما وجوه
تقدمه لأعمال لا نزاع في أن الوزارة قامت بها .
وهو يراها بعيدة عن الصواب لما قدمه من
الاسباب . فعلة المطاعين لاشك قائمة مهما قيل
في صواب نفس المطاعين أو في خروجها الى
ما هو غير لائق بالسداد

« وبما أن حسن نية المتهم وجنوحه الى
المصلحة العامة يبدو جلياً من أنه لا خصومة له

قضايا المحاكم الكلية الجزئية

وزارة الاوقاف بدون اطلاعهم على دفاتر الوقف
وعلى مستنداته وبدون فحصها لا يسقط حقهم
في طلب تعيين خبير لفحص دفاتر الوقف
ومستنداته ليتبينوا صحة الحساب أو خلله

المحكمة :

عن طلب التسليم والتفقد

« حيث انه ثابت من حجتي وقف
المرحوم على بك الناقدوري انه اشترط لنفسه
النظر على الاعيان الموقوفة مدة حياته وقد
عين النظار الذين يتولون النظر من بعده
بالاسماء

« وحيث انه ثابت من الاطلاع على

٥٦٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ ابريل سنة ١٩٢٥

وقف . نظر . ناظر معين بالاسم أو بالصفة .
المحصار النظري . قرار تمكين . لا لزوم له .
حساب المستحقين . مصادقة . جواز اعادة فحصه .

القاهرة الثانوية

١ - إذا أصبح شخص ناظراً على وقف
بحكم شرط الواقف بأب عينه بالاسم أو
انحصرت فيه صفة النظارة بوفاة من يراحمونه في
النظر كان ناظراً بالفعل ولا حاجة الى استصدار
تقرير من المحكمة الشرعية بتمكينه من النظر

٢ - مصادقة المستحقين على حسابات

شهادات الوفاة ان الاشخاص الذين عينهم
الواقف نظارا قبل المدعى الاول قد توفوا
جميعاً وبذلك اصبح بحكم شرط الواقف ناظرا
على الوقفين المذكورين

« وحيث أن تعيين وزارة الاوقاف ناظرة
على هذين الوقفين كان بسبب تنازل الناظر
السابق عن النظر لخلاف بينه وبين المستحقين
وبوفاته زالت صفة الوزارة ولا ترى المحكمة
محلا لالتجاء المدعى الاول الى المحكمة الشرعية
لتعيينه لانه معين بالاسم ولم يطعن احد من
المستحقين فيه بأي مطعن

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بتسليم
المدعى الاعيان الموقوفة

« وحيث أن المحكمة لا ترى ضرورة
لتقدير نفقة بما ان المدعى الاول يستلم الاطيان

عن دعوى الحساب

« حيث ان المدعين طلبوا تعيين خبير
لمعاينة الاطيان الموقوفة وتقدير ايجارها حسب
المثل مع التصريح اليه بالاطلاع على دفاتر
الوزارة الى آخر ما طلبوا وردت وزارة
الاوقاف على هذا الطلب بأن المستحقين
صادقوا على الحساب لغاية سنة ١٩٢٢

« وحيث انه لم يثبت ان المستحقين قد
اطلعوا فعلا على مفردات الحساب وعلى سندات
قبل التصديق عليه ومجرد التصديق عليه
لا يدل على خصه

« وحيث ان المحكمة لذلك ترى ضرورة
تدب خبير للاطلاع على الحساب المقدم من

وزارة الاوقاف وتصفيته والتصريح له بالاطلاع
على كشوف الحساب ودفاترها ومراجعتها
والانتقال الى الاطيان ومعاينتها ان رأى
ضرورة لذلك وذلك عن المدة المطلوب عنها
الحساب

« وحيث ان المحكمة ترى الحكم بالنفاذ
المعجل بالنسبة الى التسليم لان صفة المدعى
الاول ثابتة من كتاب الوقف »

(قضية ابراهيم على بك الناقورى وآخرين وحضر
عندهم حضرة الاستاذ عبد الحميد بك على الناقورى الحامى
ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة احمد افندى
حامى نمرة ٣٨٩ سنة ١٩٢٥ كلى دائرة حضرة صاحب
العمة عبد الباقي بك زكى القشيري وكيل المحكمة وبحضور
حضرى حسن رفعت بك ونجيب جوهره بك القاضيين)

٥٦١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٤

تزوير . غرامة . متى . بحكم بها . حالات . تنازل
المدعى عن دعوى التزوير .

القاهرة القانونية

ان الغرامة التى فرض الشارع الحكم بها
على من يدعى التزوير فى ورقة بغير وجه حق
انما يحكم بها فى حالتين فقط وهى حالة ما اذا
سقط حق مدعى التزوير فى دعواه وحالة ما اذا
عجز عن اثبات التزوير . أما اذا تنازل مدعى
التزوير عن دعوى التزوير من تلقاء نفسه قبل
أن يصدر رأي حكم فى الدعوى فلا وجه للحكم
عليه بالغرامة

المحكمة :-

« حيث أنه بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ حضر احمد افندى حسنى بصفته وكيلًا عن مصطفى افندى حمى وقرر بالظعن بالتزوير فى المناقضة المحررة بقلم كتاب محكمة مصر فى ٥ يولييه سنة ١٩٢١ من اسعد بك عبد الشهيد بعملها بعد الميعاد القانونى وجعل تاريخ حصولها يوم ٥ يولييه سنة ١٩٢١ ثم بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ٩٢٢ اعلن اسعد بك عبد الشهيد بأدلة التزوير وفى ٦ فبراير سنة ١٩٢٤ قال انه تنازل عن دعوى التزوير

« وحيث أن المادة ٢٩١ نصت على وجوب الغرامة فى حالتين فقط الاولى اذا سقط حقه فى الدعوى والثانية اذا عجز عن اثبات التزوير » وحيث ان مدعى التزوير لم يسقط حقه بالتزوير لانه اقام الدعوى فى الميعاد ولم يصدر فى الدعوى اى حكم بقبول ادلة التزوير او رفضها حتى كان يمكن القول بان التنازل حصل للعجز عن الاثبات فيتمتع بقبول التنازل المذكور بلا غرامة »

(طن احمد افندى حسنى ضد اسعد بك عبد الشهيد)
نمرة ٣ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرات اصحاب العزة
على بك عبد الرازق وكامل وصنى بك ومحمد فتحى بك)

٥٦٢

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥

بيع . من اب لاولاده . وصية . احتفاظ الاب
بمحق المنفعة مدة حياته . ضعة . وجود عوض .

القانونية

من باع لاولاده اطيانا وذكر فى عقد البيع

انه قبض الثمن على خلاف الواقع ثم استصدر منهم ورقة ضد وفيها تعهد المشترون بأن يوردوا للبائع مقادير معلومة من الحبوب ويدفعوا له مبالغ معينة لحين وفاته كان العقد صحيحاً ولا يمكن اعتباره انه وصية يجوز الرجوع فيها لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت ويجب أن تحصل بنية التبرع والموصى يظل مالكاً للعين لغاية وفاته أما اذا انصرفت نية المتعاقدين الى نقل ملكية رقبة العين الى المشتري من وقت البيع وثبت وجود عوض للعقد كان العقد عقد بيع لا عقد وصية .

المحكمة :-

« حيث ان دعوى المدعى تتلخص فى انه باع لاولاده ومنهم المدعى ٢٣ ط و ٧ فدين مبينة بصحيفة الدعوى بثلاث عقود مسجلة ولم يقبض الثمن وتحرر بينهم جميعاً ورقة ضد يوم تحرير العقود الثلاثة ونظراً لصورية العقود يطلب الحكم بثبوت ملكيته للقدر المبيع » وحيث يؤخذ من ورقة الضد المؤرخة

فى ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ان المدعى لم يقبض ثمن المبيع وانما تعهد المدعى عليه واخوته بأن يوردوا للمدعى مقادير من الحبوب ويدفعوا له تسعة جنيهات لحين الوفاة وانه انما ذكر فى العقود انه استلم الاثمان المبينة بها لامكان تسجيلها ونقل التكليف

« وحيث ان العقود التى محررت من المدعى لاولاده ومنهم المدعى عليه لا تعتبر من قبيل الوصية التى يجوز للمدعى الرجوع فيها لان

٥٦٣

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٥

مادة ٤١٢ . طلب توقيع الحجز . محل إقامة
المدين . مواد تجارية . محل الاتفاق . محل تسليم
البضاعة . محل الدفع . محل تجارى .

القاعدة القانونية

١ - ولو أن المادة ٤١٢ مرافعات نصت
على ان طلب الاذن بتوقيع الحجز يقدم تبعاً
لقيمة الدين الى القاضى الجزئى أو قاضى الامور
الوقية الكائن بدائرته محل المدين إلا أنه لا يلزم
أن يفهم من ذلك أن محكمة إقامة المدين هي
وحدها دون سواها التى لقاضيتها حق الاذن
بتوقيع الحجز . لانه وان كانت القاعدة العامة
ان الدعوى ترفع أمام المحكمة الكائن فى دائرتها
محل إقامة المدين إلا أن هذه القاعدة مقيدة
باستثناءات منصوص عليها فى المادتين ٣٤ و ٣٥
من قانون المرافعات

٢ - ومن هذه الاستثناءات ان الشارع
أباح بالفقرة السابعة من المادة ٣٤ رفع الدعوى
فى المواد التجارية أمام المحكمة التابع لها المحل
الذى حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو
أو المحكمة الكائن بدائرته المحل المقتضى دفع
القيمة فيه . فاذا كانت الدعوى تجارية جاز
طلب الحجز من القاضى الكائن بدائرته محل
إقامة المدين عملاً بالقاعدة العامة أو القاضى
التابع لدائرته المحل الذى حصل الاتفاق وتسليم

الوصية هي تملك لما بعد الموت بطريق التبرع -

وان الموصى يظل مالكا للمعين لغاية الوفاة

« وحيث يؤخذ من الاطلاع على العقود

وورقة الضد ان نية المتعاقدين هي التملك

من وقت صدور البيع وقد ذكر فى ورقة

الضد عوض وهو ان يقوم المدعى عليه

واخوته بتوريد حبوب وبدفع مبلغ سنوياً

لوالدهم اما الوصية فانها تبرع لا بعوض

« وحيث ان المحاكم قضت فى دعاوى من

هذا القبيل باعتبار ان التصرف صحيح وهو

من قبيل البيع التام وقد اصبحت هذا المبدأ

ثابتاً (انظر الحكمين الصادرين فى ٢٣ فبراير

سنة ١٩١١ و ٢٩ مارس سنة ١٩١٦ المنشورين

بالمجموعة الرسمية السنة الثانية عشرة ص ١٥٣

والشرائع س ٣ ص ٤٩٠ - وانظر استئناف

١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٣

عدد ٨٠ - استئناف ١٢ مايو سنة ١٩٠٦

المجموعة الرسمية س ٧ عدد ١١٣ واستئناف ٣١

يناير سنة ١٩١٨ س ١٩ نمرة ٥١ واستئناف

طنطا ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية

س ١١ عدد ٤٥ والزقايق ١٩ ديسمبر سنة

١٩٠٩ المجموعة س ١١ عدد ٤٧)

« وحيث مما تقدم يرى ان الدعوى على

غير اساس ويتعين رفضها »

(قضية دويدار الزناتى ضد احمد الزناتى وآخرين

نمرة ٦٢٨ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب

الغزة خليل بك عفت القاضى وبحضور حضرتى صاحبي

الغزة احمد بك تعرت وعبد السلام بك علما القاضيين)

البضاعة فيه أو القاضى الكائن بدائره المحل
المقتضى دفع القيمة فيه عملاً بالاستثناء. ويجب في
حالة ما إذا كان المقصود من الدعوى إلزام
المدين بما يدعيه الحاجز ان تكون المحكمة
المختصة بالموضوع مختصة أيضاً بالنظر في صحة
الحجز

٣ - إذا قام المتعهد بالاستصناع بتوريد
المواد الأولية التى اشتراها فيكون عمله عملاً
تجارياً لانه اشترى ليبيع ويعتبر العمل تجارياً
أيضاً اذا كان المتعهد يستلم المواد من المتعهد له
ويحولها أو يغيرها الى شكل آخر لان المتعهد
يتجر دائماً بعمله وعمل أرباب الصنائع الذين
لديه وباستعمال الآلات والادوات المختلفة التى له
المحكمة :-

« حيث انه تبين للمحكمة من الاوراق
ان احمد ابراهيم سليمان المستأنف ادعى ان
المستأنف عليه وآخر أعطياه عمل مقاوله سبع
قطع نجارة واقامة سور من خشب على قطع
أرض فضاء بالمنصورة وقال ان بذمتها له مبلغ
٤٤٣٧ قرش صاغ وطلب من محكمة المنصورة
الجزئية صدور الامر بالحجز تحت يد وزارة
الاشغال على ما يوازى هذا المبلغ أو على
ما يستحقه المحجوز عليهما وصدر الامر بتاريخ
١٩ مايو سنة ١٩٢٤ بالحجز على ما للمحجوز
عليهما من النقود لدى وزارة الاشغال فنظم على
افندي عيد الماويل « المستأنف عليه الاول »

وتمسك بعدم اختصاص قاضى محكمة المنصورة
بتوقيع الحجز لان القاضى المختص به هو القاضى
الذى توجد في دائرته محل إقامته وهى « طنطا »
وقد أجابته محكمة المنصورة الى ذلك وحكت
في ٧ اغسطس سنة ١٩٢٤ بعدم اختصاصها
باصدار الامر الحاصل من أجله التظلم والغاء
ما ترتب عليه من الاجراءات والزام المتظلم ضده
بالمصاريف فاستأنف احمد ابراهيم سليمان هذا
الحكم فى الميعاد القانونى

« وحيث ان المادة ٤١٢ مرافعات نصت
على أن طلب الاذن بتوقيع الحجز عند لزومه
يقدم تبعاً لقيمة الدين الى القاضى الجزئى أو قاضى
الامور الوقتية الكائن بدائرتها محل المدين

« وحيث أنه لا يلزم ان يفهم من ذلك أن
محكمة إقامة المدين هى وحدها دون سواها التى
لقاضيتها حق الاذن بتوقيع الحجز لانه وان كانت
القاعدة العامة هى ان الدعوى ترفع امام المحكمة
الكائن فى دائرتها إقامة المدين الا أن هذه
القاعدة مقيدة باستثناءات منصوص عليها
بالمادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المرافعات ومن
هذه الاستثناءات ان الشارع أباح بالفقرة السابعة
من المادة ٣٤ رفع الدعوى فى المواد التجارية
أمام المحكمة التابع لها المحل الذى حصل الاتفاق
وتسليم البضاعة فيه او المحكمة الكائن بدائرتها
المحل المقتضى دفع القيمة فيه فاذا كانت الدعوى
تجارية جاز طلب الحجز من القاضى الكائن

المختلفة التي له فيمكن القول انه اشترى خدم
أرباب الصنایع الذين لديه لبيعها واشترى
الآلات لتأجير استعمالها
أما اذا كان الشخص المكلف بتحويل
وتغيير المواد الأولية الى شكل آخر لم يأخذ
ذلك بمثابة مقالة بل أخذه بقصد اكتساب
معيشتة يوماً بيوم فيعتبر هذا الشخص صانعاً فقط
ولا يكون تاجراً

« وحيث ان المستأنف لم يتفق مع
المستأنف عليه على أجرة يومية بل انه تكفل
كما يؤخذ من العقد بعمل ابواب وشبابيك
وأسوار وتسليمها تامة بشروط مخصوصة فليست
العملية التي كلف بها قاصرة على مجهوده الصناعي
ولكن الجزء الاكبر يتناول مشتري الاخشاب
على حسابه لبيعها ومشتري الحديد على حسابه
ليعه وكذلك مشتري الزجاج على حسابه لبيع
بمد صنعه فلو أن اسعار الحديد او الخشب او
الزجاج صعدت على أثر اتمام العقد فانه يكون
معرضاً للخسارة وان هبطت الاسعار يكون
الربح من نصيبه فالعمل تجارى ولا شك

« وحيث انه مما ذكر يكون الحكم
المستأنف القاضي بعدم اختصاص محكمة المنصورة
الجزئية في غير محله »

(قضية احمد ابراهيم سليمان وحضر عنه حضرة الاستاذ
عمود افندي فهمي الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ محمود
حسين هيكل افندي الحامي ضد علي افندي عيد وحضر
عنه حضرة الاستاذ محمود افندي شاكر عبد اللطيف
الحامي نائباً عن حضرة الاستاذ حافظ افندي نبيه الحامي
ثم حضرة صاحب المال وزير الاشغال وحضر عنه مندوب
الحكومة نمرة ٣٧٠ سنة ١٩٢٤ استئناف دائرة حضرة
على بك عبد الرازق وبحضور حضرتي صاحبي العزة
ابراهيم فوزي بك واحمد خليل افندي القاضيين)

بدائرتة محل إقامة المدين عملاً بالقاعدة العامة أو
القاضي التابع لدائرتة المحل الذي حصل الاتفاق
وتسليم البضاعة فيه أو القاضي الكائن بدائرتة
المحل المتقضى دفع القيمة فيه عملاً بالاستثناء بل
يجب في حالة ما اذا كان المقصود من الدعوى
إلزام المدين بما يدعيه الحاجز ان تكون المحكمة
المختصة بالموضوع مختصة أيضاً بالنظر في
صحة الحجز

« وحيث أنه لا نزاع في أن محكمة المنصورة
الجزئية هي المحكمة الكائن في دائرتها المحل الذي
حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه

« وحيث أنه متى ثبت ان موضوع النزاع
تجاري فيكون حضرة قاضي محكمة المنصورة
الجزئية مختص بإصدار أمر الحجز

« وحيث ان المادة الثانية فقرة ثالثة من
القانون التجاري نصت على أنه يعتبر بحسب
القانون عملاً تجارياً كل مقالة أو عمل متعلق
بالمصنوعات وقد قرر العلامة « كيون كان »
في مختصره على شرح القانون التجاري صحيفة
٢٧ نبذة ٢٧ انه اذا أقام المتعهد بالاستصناع
بتوريد المواد الأولية التي اشتراها فيكون العمل
تجارياً لانه اشترى لبيع بل انه يكون العمل تجارياً
أيضاً اذا كان المتعهد يستلم المواد الأولية من
المتعهد ويحولها أو يغيرها الى شكل آخر وذلك
لان المتعهد يتجر دائماً بعمله وعمل ارباب
الصنایع الذين لديه وباستعمال الآلات والادوات

انهما في يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٤ بتاحية
ملوى شرعا في سرقة تراب من كنيسة الشارع
مشتري صديق فؤاد فهمي

« وحيث انه من اركان جريمة السرقة
أن يكون الشيء المسروق مملوكا للغير وبناء على
ذلك فالاشياء المتروكة أو المهملات التي كانت
مملوكة في الاصل ثم تخلى عنها صاحبها
(res derelictae) كالملابس والامتعة البالية التي
يرميها صاحبها في الطريق العام وفضلات الطعام
وقاذورات المنازل وغير ذلك يباح لكل انسان
تملكها بوضع اليد فلا يعد من عثر عليها في
الطريق وأخذها سارقا لها لانها لم تكن مملوكة
لاحد وقت أخذها ولا يغير من هذه القاعدة
شراء احد الافراد من المجلس البلدى مثل هذه
الاشياء المذكورة التي قد تكون في شوارع
المدينة حتى ولو صدرت لوائح تمنع غيره من أخذ
شيء منها ويمكن اعتبار الشخص الذي أخذ
مثل هذه الاشياء انه خالف هذه اللوائح فقط
ويعاقب بالعقوبة المقررة في هذه اللائحة ولا
يعد سارقا لان المجلس البلدى والمشتري
لا يملكان مثل هذه الاشياء بمجرد وجودها
بالطريق العام وانما بعد وضع اليد عليها فعلا .
راجع في ذلك جرسون جزء اول صحيفة ١٠٥٧
بند ٤١٠ - ٤١١ وشرح قانون العقوبات
للاستاذ احمد بك امين صحيفة ٦٢٨ و٦٢٧

« وحيث انه بناء على ذلك فلا جريمة في

٥٦٤

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٥

سرقة . اشياء متروكة أو مهملات . كناسة الشوارع .
مقى تكون مملوكة . تعرف المجلس البلدى فيها
بالباع . مخالفة . وضع اليد عليها واستحوازاها .

القاعدة القانونية

١ - من اركان جريمة السرقة أن يكون
الشيء المسروق مملوكا للغير . فالاشياء المتروكة
أو المهملات التي كانت مملوكة لشخص ما في الاصل
ثم تخلى عنها كالملابس والامتعة البالية التي
يرميها صاحبها في الطريق العام وفضلات الطعام
وقاذورات المنازل وغير ذلك يباح لكل انسان
تملكها بوضع اليد . فمن عثر عليها في الطريق
وأخذها لا يعد سارقا لانها لم تكن مملوكة لاحد
وقت أخذها . ولا يغير من هذه القاعدة شراء
أحد الافراد من المجلس البلدى مثل هذه
الاشياء التي قد تكون في شوارع المدينة حتى
لو صدرت لوائح تمنع الغير من أخذ شيء منها

٢ - يمكن اعتبار الشخص الذي يستولى
على كناسة الشوارع بدون رضا المجلس البلدى
انه قد خالف اللائحة ولا يعد سارقا لان المجلس
البلدى والمشتري منه لا يملكان مثل هذه
الاشياء بمجرد وجودها بالطريق العام وانما بعد
وضع اليد عليها فعلا

المحكمة :

« حيث ان التهمة المنسوبة للمتهمين هي

صادر له من مورث المدعين تاريخه ٤ يونيو سنة ١٩٢٤

« وحيث ان هذا العقد غير مسجل فهو ليس ناقلاً للملكية طبقاً للمادة (١٤) من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المدعى عليه رفع دعوى فرعية طلب فيها الحكم على المدعين برد مبلغ الـ ٢٢٥ جنيه الذى يخصهم فى مبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة الثمن الذى دفعه لمورثهم

« وحيث ان هذا الطلب مقبول لان القانون نمرة ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣ نص على ان عدم تسجيل العقد يترتب عليه عدم نقل الملكية حتى بين المتعاقدين أما التعهدات الشخصية فتبقى نافذة

« وحيث ان المدعى عليه طلب أيضاً الحكم بحبس العين تحت يده حتى يقبض مبلغ ٢٢٥ جنيه فيجب البحث فيما اذا كان حبس العين جائزاً فى هذه الحالة وان له أصل فى القانون

« وحيث ان القانون لم ينص فى باب البيع الا على حق البائع فى حبس العين المبيعة حتى يستوفى الثمن « مادة ٢٧٩ مدنى »

« وحيث انه لا يصح القول بأن المشتري لا يكون له الحق فى حبس العين حتى يقبض ما دفعه من الثمن فى حالة فسخ البيع لانه لا موجب لتمييز البائع على المشتري ولأن المشتري

هذه الدعوى مع فرض ان المتهمين أخذوا من كراسة الشارع التى كانت به لانه لغاية اخذها لم يكن المجلس المشتري وضع يده عليها فعلاً حتى يصير مالكاً لها واذا يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتمين الغاؤه وبراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات ولو انهما لم يرفعا استئنافاً عن هذا الحكم لانهما يستفيدان من استئناف النيابة »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد ابراهيم محمد وآخر نمرة ١٧١٢ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مصطفى بك وشدى وبحضور حضرة ليلى مشرق افندى ومحمد البابلي افندى القاضيين)

٥٦٥

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ ابريل سنة ١٩٢٥

بيع . حق حبس العين . حق المشتري فى الحبس .

القاعدة القانونية

كما ان للبائع حق حبس العين المبيعة حتى يستوفى الثمن فكذلك المشتري له حق حبس العين حتى يرد البائع ما قبضه من الثمن فى حالة فسخ البيع . لانه لا موجب لتمييز البائع عن المشتري . ولأن المشتري لم يدفع الثمن للبائع الا فى مقابل أن يسلم البائع اليه العين فيجب عدلاً فى حالة فسخ البيع أن لا يستلم البائع العين الا اذا رد ما قبضه ثمناً لها .

المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه يتمك بمقتضى

لم يدفع الثمن للبائع الا في مقابل ان يسلم البائع اليه العين فيجب عدلا في حالة فسخ البيع أن لا يستلم البائع العين الا اذا رد ما قبضه ثمنًا لها « وحيث ان فسخ البيع لم يكن مسببًا عن غش من المشتري بل ان القانون هو الذى قضى بعدم نفاذ البيع اذا لم يسجل العقد فلا غش اذن من قبل المشتري

« وحيث ان حق المشتري فى حبس العين ان لم ينص عليه القانون فى هذه الحالة فقد نص على حالة مماثلة لها فى المادة ٣٤٤ مدنى فى باب البيع الوفاى اذ ان البائع فى بيع الوفاء لا يستلم العين المبيعة الا اذا رد للمشتري ما دفعه من الثمن وما صرفه من المصاريف المبينة فى المادة المذكورة ولا موجب لحرمان المشتري فى البيع من حق الحبس الذى أجازته القانون للمشتري فى بيع الوفاء - وعلى هذا رأى العلامة بلاينول جزء ٢ صحيفة ٧٧٥

« وحيث ان المحاكم حكمت بأنه لا يشترط للحكم بحق الحبس وجود نص فى القانون فقد أباحت للوكيل ذلك الحق ولم تشترط أيضا وجود عقد بين المتخاصمين فأجازته لواقع اليد الذى حكم عليه بتسليم العقار الذى تحت يده لمن اشتروه (بلاينول جزء ٢ صحيفة ٧٧٧ نوته ٢٥٢٨)

« وحيث انه يجب بناء على ذلك الحكم فى الدعوى الاصلية للمدعين بطلباتهم ما عدا

طلب التسليم والحكم للمدعى عليه بطلباته فى دعواه الفرعية والزام المدعين بمصاريف الدعوتين » (قضية عبد العزيز محمد سيد احمد وآخرين وحضر عنهم عباس افندى حلمى الحامى ضد الشيخ محمد محمود الرملى بصفته وصيا على عبد الحليم محمد محمود سيد احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندى طاهر الحامى نمرة ٣٦٤ كلى سنة ١٩٢٤ دائرة حضرة صاحب العزة عثمان بك يوسف وبمحضر حضرتى صاحبي العزة الياس بك حنين وحافظ بك محمد القاضيين)

٥٦٦

محكمة الوايلي الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . جقوق المؤجر . امتياز على المفروشات والاثاثات مطلقا . استثنائات .

القاهرة القانونية

للمؤجر ان يقتضى أيجار العين المؤجرة من ثمن جميع المفروشات الموجودة بالمحلات المستأجرة .
واساس هذا الامتياز انما رهن ضمنى له على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة . وحقه هذا يتسلط على كل منقول موجود بالمسكن ايا كان مالكة ومهما كان سبب وجوده وديعة كان او عاربه او اجارة . اللهم الا اذا كانت صناعة المستأجر تدل من غير شك على ان المنقولات الموجودة عنده هى ملك الغير كأن كان مديراً لفندق او غسالا أو مكوجيا او غير ذلك .

المحكمة :

« حيث ان المدعية تدعى ان المنقولات المحجوز عليها هى ملكها

مدعى ملكية المنقول الموجود بالحل المؤجر قبل
بأيجاده بذلك الحل وسكوته عن اخبار المؤجر
أن يكون ذلك المنقول ضامنا للإيجار اللهم الا
إذا كانت صناعة المستأجر تدل من غير شك
على ان المنقولات التي عنده ملك للغير كمدير
الفندق أو المكوجي أو الفسار

«وحيث انه لذلك تكون دعوى الاسترداد
على غير اساس ويتعين رفضها»

(قضية الست لندا بنت بلاتز وحضر عنها حضرة فيتن-
افندي سنيينو الحامي ضد علي بيومي الشمسي وآخرين
وحضر عن الاول حضرة محمود افندي حسين الحامي
نمرة ٨٤٠ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب
الدرجة كامل بك وصفي ابو الذهب)

٥٦٧

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

شفعة - عقد بيع غير مسجل - تأثير القانون الجديد

القاهرة القانونية

الشفعة تجرى في البيع ولو بعقد غير
مسجل. وليس القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي
جعل التسجيل شرطاً أساسياً لنقل الملكية مانع
من استعمال حق الشفعة. ويستفاد ذلك مما يأتي:

اولاً - ان البيع ينعقد صحيحاً وأما
التسجيل فان أثره ينحصر في تقييد نقل الملكية
ثانياً - ان الشفع لا يتلقى حق الملكية

« وحيث ان المؤجر تمسك بحق الامتياز
المبين بالمادة ٦٠١ من القانون المدني قائلاً ان كل
ما في السكن ضامن للاجرة

« وحيث ان الفقرة السادسة من المادة
٦٠١ تقضى بأن الاجرة تدفع من ثمن جميع
المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المستأجرة
« وحيث ان اساس هذا الامتياز المحول
للمؤجر رهن ضمنى للمنقولات التي لولاها لما قبل
التأجير وحقه هذا يتسلط على كل منقول موجود
بالمسكن ايا كان ماله ومهما كان سبب
وجوده وديعة كان أو عارية أو اجارة بناء على
حقه العيني الذي يسمح له بالتمسك بقاعدة ان
الحيازة سند الملكية ما دام حسن النية

« وحيث ان المدعية لم تثبت أن المدعى
عليه كان عالماً وقت التأجير ان المنقولات المدة
لوضعها بالحل المؤجر انما هي ملكها لا ملك زوجها
ولا يمكن افتراض علمه بالقول ان العرف يقضى
عند اكثر الشرقيين بأن الفراش ملك الزوجة
وذلك لانه ليس في وسع المؤجر أن يتحرى
جنسية المستأجر وزوجته وأن يعرف عوائدها
وعلى اى شرع تزوجا أو ان يتحرى عن علاقة
المستأجر بمن يعيش معهم ولو قيل بإمكان ذلك
لتعطلت المعاملات وضيق على المستأجرين
فيكفى ان يفهم المؤجر انه اجر بيته لسكن عائلة
ويكون اثاث البيت ضامنا للاجرة ولو كان
ملكاً للزوجة وهنا يصح قول بوتيه Pothier ان

من المشتري حتى ينتظر تسجيل العقد ولكنه يحل بالأخذ بالشفعة محل المشتري ويعتبر البيع كأنه صادر إليه من البائع دون المشتري

ثالثاً - ان الشفعة جائزة بالاجماع في البيع تحت شرط الخيار اذا كان الخيار للمشتري. والبيع بعقد غير مسجل يمكن تشبيهه بالبيع تحت شرط الخيار للمشتري لان نقل الملكية موقوف على التسجيل وهو في يد المشتري ان شاء سجل العقد وان شاء امتنع عن التسجيل

رابعاً - ان عدم التسجيل في الشفعة لا ينشأ عنه ضرر لان تسجيل الحكم يقوم مقام تسجيل العقد.

المحكمة :

« حيث أن المدعى عليه الاول دفع بعدم قبول الدعوى لأن البيع الصادر اليه لم يسجل ولا يمكن أن ينقل الملكية بمجرد الايجاب والقبول طبقاً لقانون التسجيل الجديد ولذلك لا يجوز استعمال حق الشفعة لأن عقد البيع غير المسجل لا ينتج بين المتعاقدين غير تعهدات شخصية

« وحيث أنه وان كان هذا الدفع يظهر وجهياً في بادىء الرأي الا أن له نتائج خطيرة لا يمكن ان يجيزها القانون لما تنطوى عليه من احتمال تعطيل حق موجود وهو حق الشفعة فانه هو الا ان يحجم المشتري ارادته عن تسجيل

العقد حتى يتمتع على الشفع ان يستعمل حقه ويظل تحت رحمة المشتري فان سجل جازت الشفعة والا فلا. ولا ريب ان المشرع لم يقصد قط أن يضع سلاحاً قانونياً في يد المشتري حتى يعطل به حقاً في القانون للشفيع

« وحيث أنه فضلاً عما ذكر فان قانون التسجيل لم يتعرض لنصوص الشفعة بتعديل او تغيير ولذلك فان الاخذ بنظرية المدعى عليه الاول ينشأ عنه حتماً تناقض واضطراب. اذ في الوقت الذي يحتم فيه على الشفع ان يبدى رغبته في الاخذ بالشفعة ويرفع الدعوى في المواعيد القانونية ترى المشتري يوقف جميع هذه الاجراءات بامتناعه عن التسجيل بل أن الشفع اذا تأخر خمسة عشر يوماً عن المطالبة بالشفعة بعد العلم بالبيع يسقط حقه وأما المشتري فقد يتأخر الى ما شاء الله وهو يدافع الشفع عن حقه بدون أن يكون عليه حرج بحال من الاحوال

« وحيث أنه ليس من السهل الخروج من التناقض المذكور آنفاً بجعل ميعاد ابداء الرغبة في الاخذ بالشفعة يبتدىء من تاريخ التسجيل لأن ذلك يهدم نصوصاً قائمة ويؤدي أيضاً الى نتائج متعارضة اذ أن الشفعة لا تثبت قانوناً بالتسجيل بل بالبيع البات الصحيح. والبيع بعقد صحيحاً يقطع النظر عن التسجيل الذي ينحصر أثره في تقييد نقل الملكية وأما القول

باعتبار تاريخ التسجيل مبدأ للطلب في الشفعة فانه يترتب عليه أن يسقط حق الشفع الذي لا يبادر الى الطلب في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التسجيل مع أن قانون الشفعة نفسه ينص على أن الحق لا يسقط الا اذا سكنت الشفع عن الطلب ستة اشهر بعد يوم التسجيل ولا يخفى ما في ذلك من التناقض من والتعارض « وحيث أنه من الامور المسلم بها قانوناً أن الشفعة لا تصح الا في البيع الذي يزول به ملك البائع عن المبيع غير أن هناك تفصيلات في نصوص الشريعة الاسلامية يمكن معها التوفيق بين قانون الشفعة وقانون التسجيل الجديد . وذلك لأن المادة التي نصت على أن تجري الشفعة فقط في حالة زوال ملك البائع عن المبيع قد تكلمت أيضاً عن البيع بشرط الخيار فأجازت باجماع آراء الفقهاء الشفعة في البيع اذا كان الخيار للمشتري وحكمة ذلك ان البائع في هذه الحالة لا يملك طلب الفسخ وانما يكون الأمر موكولاً الى ارادة المشتري وحينئذ تصح الشفعة » انظر المادة ١٠٢٦ من مجلة الاحكام العدلية مع التعليقات الواردة عليها بكتاب مرآة المجلة جزء ٢ صحيفة ٤٢ »

« وحيث أنه بالرغم مما هنالك من الفروق فليس ثمة ما يمنع تحقيقاً للعدل وتقديراً من تعطيل حق موجود ان يقاس البيع غير المسجل في حالة الشفعة بالبيع بشرط الخيار للمشتري اذ

أن انتقال الملكية هو في الواقع في يد المشتري الذي ان شاء سجل وان شاء امتنع للنكاي بالشفيع . وأما البائع فلا عمل له ولا مصلحة في التسجيل الا في أحوال مخصوصة لحفظ الامتياز وغيره . وليس من الحق ولا من العدل أن يكون خيار المشتري في التسجيل منشأ ضرر للشفيع

« وحيث أنه وأن كان المشتري لا يملك بقوة العقد بل بالتسجيل الا أن ذلك لا يؤثر على الشفعة لأن الشفع لا يستمد في الواقع حقه من المشتري مباشرة . بل هو يحل محله بمقتضى المادة ١٣ من قانون الشفعة في جميع حقوقه وتعهداته . وبهذه الصفة يعتبر البيع كأنه صادر للشفيع دون المشتري ويثبت حق الشفع قبل البائع في العقار المشفوع بمجرد الشفعة لا بسبب آخر واذا استحق العقار المشفوع للغير فان الشفع لا يرجع الا على البائع » انظر شرح القانون المدني تأليف فتحي باشا زغلول صفحة ٩٦ »

« وحيث أنه لا ضرر في النهاية من عدم تسجيل عقد البيع لأن حكم الشفعة تسجله المحكمة من تلقاء نفسها طبقاً للقانون . ومن المعلوم أن تسجيل الحكم يقوم مقام تسجيل العقد وقد جرى العمل على ذلك في المحاكم المختلطة فاذا كان المشتري لم يسجل عقده وصدر حكم بالشفعة كلف طالب الشفعة أن يدفع رسوماً على التسجيل علاوة على رسوم الدعوى النسيية .

وأما اذا كان العقد مسجلاً فلا تؤخذ رسوم جديدة على التسجيل

« وحيث أنه ينتج مما تقدم أن الشفعة تجرى بقطع النظر عن التسجيل ولذلك يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية جنيئة السيد ضد محمد الشبراوي ابو الوفا وآخر نمرة ٢٥٧ سنة ٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب المزة يوسف بك رفعت الفاضلى)

٥٦٨

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٥

تخارج . خضوعه لقانون التسجيل . ضمان التخارج . حبس مبلغ التخارج .

القاعدة القانونية

١ — متى كان في أعيان التركة عقاراً وجب ان يكون عقد التخارج خاضعاً لقانون التسجيل الجديد الصادر في سنة ١٩٢٣ وقاض بأن العقود الناقلة للملكية يجب أن تكون مسجلة ومصدقاً على الامضاءات فيها بحيث اذا لم تكن كذلك فلا يكون لها من الاثر سوى الالتزام الشخصى بين المتعاقدين

٢ — عقد التخارج ينطوى بطبيعته على بيع الوارث لنصيبه في التركة جزافاً . وبهذا الوصف لا يضمن البائع للمشتري سوى وجود التركة من غير بيان لشمولاتها . فلا يضمن المتخارج اذن استحقاق بعض الاعيان للغير الا اذا نص في عقد التخارج على الاعيان المتخارج عليها بالذات ونصيب المتخارج فيها

٣ — ليس للمشتري ان يحبس باقى مبلغ التخارج تحت يده استناداً الى حصول تعرض له في بعض الاعيان المباعة طبقاً للمادة ٣٣١ مدنى لان مبنى حق الحبس مسؤولية البائع وضمان استحقاق المبيع او جزء منه وفي التخارج لا يوجد شيء من ذلك .

الحكمة : —

« من حيث ان المدعيتين تستندان في دعواهما على عقد تخارج بينهما وبين المدعى عليها مؤرخ في ٤ يونيه سنة ١٩٢٣

« ومن حيث ان عقد التخارج من العقود الناقلة للملكية لانه بيع نصيب الوارث في التركة بالمبلغ المتخارج عليه

« ومن حيث انه متى كان في اعيان التركة عقار وجب ان يكون عقد التخارج خاضعاً لقانون التسجيل الجديد الصادر في سنة ١٩٢٣ والقاضى بان العقود الناقلة للملكية يجب ان تكون مسجلة ومصدقاً على الامضاءات فيها واذا لم يكن ذلك فليس لها من اثر سوى الالتزام الشخصى بين المتعاقدين

« ومن حيث ان عقد التخارج المقدم وان لم يكن مسجلاً ولا مصدقاً على الامضاءات فيه فانه ثبت من الشهادة المقدمة في القضية انه ثابت التاريخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فهو ناقل للملكية طبقاً للمادة ٤٤ من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣

« ومن حيث ان وكيل المدعى عليها دفع بان من تدعى الست خضره موسى الاتربى

المدعى عليها على المادة ٣٣١ من القانون المدني التي تجيز للمشتري أن يجبس الثمن تحت يده اذا حصل تعرض في المبيع حتى يزول التعرض فهذه حالة لا تنطبق على التخارج لأن مبنى حق الحبس مسؤولية البائع وضمان استحقاق المبيع او جزء منه وقد بينا ان المدعيتين لا تضمنان التعرض المدعى بمحصوله للمدعى عليها « ومن حيث انه لذلك يتعين الحكم بالبلغ المطلوب »

(قضية الست نفيسة واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ صبحى افندى برسوم المحامى ضد الست رتيبة عبد الرحمن وحضر عنها حضرة الاستاذ فهمى افندى كرامة المحامى نمرة ١٧٢ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد بك خليل القاضى)

٥٦٩

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥

بيع . شريك على الشيوع . بيع حصة مفروزة . دعوى ابطال البيع . دعوى قسمة . على من ترفع . بناء وغراس في ملك الغير . حكمه .

القاعدة القانونية

١ - جرى القضاء المصرى والقضاء

الفرنساوى على ان الشريك على الشيوع اذا باع نصيبه مفروزاً كان يبعه معلقاً على شرط توقينى . فاذا وقعت العين المبيعة في نصيب البائع نفذ البيع وجرى حكمه من تاريخ التعاقد اما اذا لم يتحقق الشرط بأن وقعت العين المبيعة في نصيب شريك غير البائع فلا ينقض البيع

٢ - لا يجوز لمن اشترى حصة مفروزة

تنازع المدعى عليها في جزء من العقار المتخارج عليه وهو الخاص بالبناء وقدره ط ٥ ونصف وتعرضت فعلاً للمدعى عليها ومنعتها من الانتفاع فرفعت المدعى عليها دعوى امام محكمة المنصورة الكلية قبل المدعيتين والمتعرضة وقد طلب حضرة ايقاف الفصل في هذه القضية حتى يفصل في الدعوة المرفوعة « ومن حيث انه على فرض صحة ما يدعيه

وكيل المدعى عليها من ان هناك تعرضاً حصل لموكلته في جزء من الاعيان المتخارج عليها وهى الخاصة بالمباني فان عقد التخارج بطبيعته هو بيع الوارث نصيبه في التركة جزافاً (Contrat aléatoire) وبذلك لا يضمن البائع للمشتري غير وجود التركة من غير بيان لمشمولاتها فلا يضمن استحقاق بعض الاعيان لاغير الا اذا نص في عقد التخارج على الاعيان المتخارج عليها بالذات ونصيب المتخارج فيها (انظر فتحى زغلول ص ٢٦٣)

« ومن حيث انه بالرجوع لعقد التخارج الآنف الذكر يتبين انه لم ينص بالذات على العقارات ومقدار نصيب المدعيتين فيها في كل عين على حدة وكل ما جاء فيها ان المدعيتين يتخارجان عما يرثانه عن مورثهما في الاطيان والعقارات والمنقولات المتروكة وهذا لا يفيد سوى أن التخارج حصل جزافاً ومتى تبين ذلك كانت المدعيتان غير مسؤولتين عن ضمان التعرض او الاستحقاق لجزء من الاعيان المتخارج عليها وبذلك يكون طلب الايقاف في غير محله ويتعين رفضه اما استناد وكيل

عليها مع المدعين وقت حصول البيع وان المدعين
اختصوا بها بالحكم الصادر في دعوى القسمة
المضمومة غرة ٦٦٦ سنة ١٩٢٠ اجا بتاريخ
١٤ مارس سنة ١٩٢٣

« ومن حيث انه يتعين البحث في حكم
البيع الصادر من المدعى عليه الثاني للمدعى عليه
الاول في عين مشاعة بينه وبين المدعين وقت
البيع اذا وقع هذا البيع على العين بأكملها كما
في حالتنا هذه

« ومن حيث ان شراح القانون اختلفوا
في حكم هذا البيع سواء بالنسبة للمتعاقدين أو
بالنسبة لباقي الشركاء وأراءهم تتلخص في ثلاثة
نظريات بالنسبة لحكم البيع بين المتعاقدين
فبعضهم ذهب الى ان هذا البيع باطل ويجوز
للمشتري أن يطلب البطلان ولو قبل حصول
القسمة والبعض يرى انه يصح تجزئة الصفقة
المبيعة على التحديد وقالوا بأن البيع يكون صحيحاً
فيما يختص بحصة البائع وباطلا فيما زاد عن حصته
وقد رتبوا على ذلك أن المشتري يصبح مالكا
للحصة التي يملكها البائع بالشيوع وبناء على هذا
الرأي يكون المشتري من ضمن الملاك على
الشيوع ويجب ادخاله في دعوى القسمة أما الرأي
الثالث فهو يقضي بأن البيع على التحديد هو
بيع تحت شرط توقيفي (Sons Condition
suspensive) وهذا
الشرط المعلق عليه حصول البيع هو ان تقع
العين المباعة في نصيب البائع فاذا تحقق الشرط

من شريك على الشيوع ولا لغيره رفع دعوى
ابطال البيع قبل حصول القسمة

٣ - الشريك على الشيوع الذي يبيع
حصة مفروزة يبقى معتبراً مالكا ويجب توجيه
دعوى القسمة عليه لان المشتري منه ملكيته
موقوفة على نتيجة القسمة فدعوى القسمة التي
توجه على المشتري من البائع له تكون غير
صحيحة

٤ - من اقام على ملك غيره بناء أو
غراساً كان المالك مخيراً بين الزامه بازالة ما بنى
أو غرس أو دفع قيمة مستحق القلع الا اذا
ثبت انه حسن النية في هذه الحالة لا يلزم مالك
البناء بازالته
المحكمة :

« من حيث أن المدعى عليه الاول يستند
في دعواه على عقد بيع صادر له من المدعى عليه
الثاني ببيع الثلاثة والخمسين ذراعاً المينة الحدود
والمعالم بمريضة الدعوى وهذا العقد عرفي مؤرخ
في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٠ وثابت التاريخ في
١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠

« ومن حيث أن هذا العقد وان لم يكن
مسجلاً غير انه ثابت التاريخ قبل اول يناير
سنة ١٩٢٤ فهو ناقل للملكية بين المتعاقدين
طبقاً للمادة ١٤ من القانون غرة ١٨ سنة ١٩٢٣
« ومن حيث انه لا نزاع في أن المدعى
عليه الثاني كان يملك على الشيوع القطعة المتنازع

ووقعت العين في نصيب البائع وقع البيع وأنتج أثره من تاريخ التعاقد اما اذا لم يتحقق الشرط بأن وقعت العين المبيعة في نصيب أحد الشركاء غير البائع لم يقع البيع وقد رتبوا على هذه النظرية نتائج منها انه لا يجوز للمشتري ولا لغيره رفع دعوى بإبطال البيع قبل حصول القسمة وقد أخذ بهذا الرأي العلامة بودرى وجرت عليه بعض أحكام المحاكم الفرنسية وسار القضاء المصري عليه (انظر بودرى المطول تبع فقرة ١٢١ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ عدد ٩١ مجموعة رسمية ص ١١)

«وحيث ان شراح القانون المصري اخذوا بهذه النظرية فمن ذلك ما قاله المسيو دهلتس في الجزء الثالث تحت كلمة (partage) في البند ٣٥ من ان بيع العين المملوكة بالشيوع على التحديد لا يعطى المشتري الحق في رفع دعوى القسمة لأن ملكيته معلقة على شرط موقف فلم يصبح مالكا بعد (De Hults III. partage 35)

«ومن حيث ان هذه المحكمة ترى الاخذ بهذا الرأي الأخير الذي سار عليه القضاء المصري الذي تراه اقرب من غيره الى الصواب ومتى تبين ذلك فيتمين البحث في تطبيق هذه النظرية على دعوانا هذه فالمدعى عليه الأول اشترى القطعة المتنازع عليها من المدعى عليه الثاني في وقت كانت القطعة المذكورة مملوكة له على

الشيوع مع آخرين فيكون البيع الصادر من هذا الأخير معاق على شرط توقيني هو وقوع هذه العين في نصيبه في القسمة ولما كان هذا الشرط لم يتحقق لأن العين وقعت فعلا بمقتضى حكم القسمة في نصيب المدعين فالمدعى عليه الأول لم يصبح مالكا في اي وقت من الأوقات والعين المتنازع فيها تعتبر مملوكة للمدعين من تاريخ وفاة مورثهم طبقاً للقاعدة المعروفة التي تقضى بان حكم القسمة مقرر للحقوق لا منشىء عليها « ومن حيث ان ما يدعيه وكيل المدعى عليه الأول من أن القسمة وقعت باطلاً لأن المشتري وهو المدعى عليه الأول لم يكن طرفاً في القضية باعتباره مالكا هو قول لا يلتفت اليه بعد اذ بينا أن المشتري ملكيته معلقة على شرط توقيني وهو وقوع العين في نصيب البائع بحسب القسمة وأن هذا الشرط لم يتحقق وانه في الفترة بين تاريخ البيع وحكم القسمة لم يصبح مالكا بعد اذ المالك بحسب النظرية السابقة المذكور هو البائع وهو المدعى عليه الثاني ومتى تبين ذلك كانت اجراءات القسمة صحيحة لانه ليس للمدعى عليه الأول أن يدخل في دعوى القسمة دون البائع وهو المدعى عليه الثاني اذ يرفع الدعوى على المشتري دون البائع وهو المالك الحقيقي مبطل للقسمة فكما انه لا يجوز للمشتري أن يرفع دعوى القسمة كذلك لا يجوز أن ترفع عليه هذه الدعوى دون البائع ومما لاتزاع فيه أن المدعى عليه الثاني كان من ضمن المدعى عليهم في دعوى القسمة المضمومة

المدعون محقون في طلب ازالة هذا البناء ويتعين اجابتهم لطلبهم (انظر دهلتس جزء أول كلمة

Accession ٧٨

(قضية سيد محمد عثمان وآخرين وحفر عنهم حفرة الاستاذ صبحي افندي برسوم المحامي ضد محمد محمد عبد المال وآخرين وحفر عنهم حفرة الاستاذ محمد افندي فهمي المحامي نمرة ٢٦٨ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حفرة صاحب النزة احمد بك خليل القاضي)

٥٧٠

محكمة أجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥

بيع . صورية . ورقة ضد . استرداد العين المبيعة . رهن .

القاعدة القانونية

١- اذا ثبت ان الثمن المبين في عقد بيع مناسب

لقيمة الاطيان المبيعة وان المشتري استلم الاطيان المبيعة له للانتفاع بها من تاريخ العقد ولتصرف فيها تصرف المالك في املاكهم فتكون قرائن الصورية معدومة

٢- ان ورقة الضد لا تنهض بذاتها دليلا

على صورية عقد البيع . فاذا نص في ورقة على أن البائع له حق استرداد العين المبيعة جاز . والشارع المصري أجاز هذا أيضاً بنص صريح في المادة ٤٢٥ من القانون المدني المختلط فيجوز اذن الاتفاق على حق الاسترداد في ورقة مستقلة عن عقد البيع سواء حررت في تاريخ عقد البيع أو بعده . فاذا استعمل صاحب هذا الحق حقه تنفيذاً لشرط اعتبر مالكا من تاريخ

» ومن حيث انه تبين من ذلك أن اجراءات القسمة وقعت صحيحة فيتعين الحكم للمدعين بملكيتهم لعين النزاع التي وقعت في نصيبهم بحسب حكم القسمة السالف الذكر

» ومن حيث أن المدعين طلبوا ازالة المباني القائمة على العين فواجب البحث فيما اذا كان من حقهم أن يطلبوا ذلك

» ومن حيث أن المادة ٦٥ من القانون المدني نصت على أن من اقام على ملك غيره بناء أو غراسا كان المالك مخيراً في الزامه بازالة ما بنى أو غرس أو دفع قيمته مستحقاً للهدم الا اذا ثبت انه حسن النية ففي هذه الحالة لا يلزم مالك البناء بازالته

» ومن حيث انه ثابت من عقد مشتري المدعى عليه الاول المؤرخ في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٠ الثابت التاريخ في ١٨ ديسمبر من السنة عينها أن المدعى عليه المذكور كان يعلم وقت التعاقد أن العين المباعة له مملوكة للمدعى عليه الثاني مع آخرين بدليل ما جاء في عقد البيع من أن العين المباعة من ضمن ما يملكه المدعى عليه الثاني بالميراث عن والده واخيه المرحوم محمد عثمان وهما مورثا المدعين وما يستفاد من مذكرة وكيله من انه كان عالماً بأن العين المباعة له مملوكة للمدعى الثاني بالشيوع مع آخرين

» ومن حيث انه متى ثبت ذلك يكون المدعى عليه الاول سىء النية وقت البناء ويكون

الاتفاق على شرط الاسترداد ولا يصح اعتبار ورقة الضد التي تتضمن شرط الاسترداد دليلاً بذاتها على ضرورة عقد البيع البات وإثباتاً على أنه يخفى اتفاقاً على رهن ما دامت لم تتم دلائل أخرى تؤيد هذا القول .

الحكمة :

« من حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أن المدعين وقعا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٩ على عقد بيع ١٢ س و ٧ ط المينة الحدود والمعلم بعريضة دعواهما للمدعى عليه في نظير مبلغ ٥٠٠٠ قرش ومسجل هذا العقد بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢١ ومنصوص فيه على أن البائعين سلما الاطيان المبيعة من تاريخ العقد للمشتري لينتفع بها وليتصرف فيها تصرف المالك في ملكه وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ رفع المدعيان هذه الدعوى يطلبان تثبيت ملكيتهما الى ١٢ س و ٧ ط السابق بيعهما منهما للمدعى عليه ومحو التسجيلات المتوقعة عليها والزام المدعى عليه بتسليمها ودفع مبلغ ٧٥٠ قرها بزعم أنه باقى الربيع الى غير ذلك من الطلبات المبينة بصحيفة دعواهما مستندين على ورقة ضد موقع عليها من المدعى عليه وورقة ٢٨ فبراير سنة ١٩١٩ أى فى ذات تاريخ عقد البيع العرفى وتعهد بموجبها المدعى عليه برد الاطيان المبيعة له بموجب العقد السابق اذا دفع له المدعيان فى مدة سنتين الثمن الذى دفعه فى مشتري الاطيان

» وحيث ان مراعاة وكيل المدعين

تتلخص فى ان عقد البيع السالف ذكره حقيقته عقد رهن فى صورة عقد بيع بدليل وجود ورقة الضد السابق ذكرها فلا تكون الملكية قد انتقلت للمدعى عليه ويكون للمدعين الحق فى محاسبته عن ريع الاطيان التى كانت فى حيازته مدة انتفاعه بها

» وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بإسناد وكيله بأن عقد البيع السالف ذكره بات انتقلت بموجبه الملكية اليه وان ورقة الضد المقدمة من المدعين انما تتضمن شرط الاسترداد المبيع

» وبما ان المدعين لم ينفذا الشرط وهو رد ثمن الاطيان فى الاجل المحدد وهو سنتان فلا يكون لهما حق استرداد المبيع

» وحيث انه للفصل فى هذه الدعوى يتعين البحث فيما اذا كان عقد البيع السالف ذكره عقداً صورياً يخفى اتفاقاً على رهن

» وحيث انه بالاطلاع على عقد البيع السالف ذكره تبين ان الثمن المبين فيه مناسب لقيمة الاطيان المبيعة وان المشتري استلم الاطيان المبيعة له للانتفاع بها من تاريخ العقد وليتصرف فيها تصرف المالك فى ملكه فتكون قرائن الصورية منعدمة اما ورقة الضد بذاتها فلا تدل على ضرورة عقد البيع وانما تتضمن شرط استرداد فى ورقة مستقلة عن عقد البيع وقد افترض الشارع هذه الحالة فى القانون المدنى المختلط فافرد لها نصاً خاصاً (بالمادة ٤٢٥ مدنى مختلط) التى تتضمن انه فى حالة ما اذا كان حق الاسترداد غير مشروط فى العقد

فيعتبر من اكتسب هذا الحق مالكا من يوم الاتفاق على هذا الشرط

« وحيث انه يستنتج من المادة السالف ذكرها جواز الاتفاق على حق الاسترداد في ورقة مستقلة عن عقد البيع سواء في تاريخ عقد البيع او بعده (راجع دى هلتر - البيع بند ٢٩١) فاذا استعمل صاحب هذا الحق حقه تنفيذا للشرط اعتبر مالكا من تاريخ الاتفاق على شرط الاسترداد فلا يصح اعتبار ورقة الضد التي تتضمن شرط الاسترداد دليلا بذاتها على صورية عقد البيع البات واثباتا على انه يخفى اتفاقا على رهن ما دامت لم تقم دلائل اخرى تؤيد هذا الزعم

« وحيث ان المدعين لم يردا الثمن في الاجل المعين في شرط الاسترداد وهو سنتان فلا يكون لهما حق في استرداد الاطيان المباعة منهما وتكون دعواهما على غير اساس ويتعين رفضها »

(قضية مرسى ابراهيم يوسف وآخر وحضر عنهما حضرة الأستاذ ابراهيم افندي السيد المحامي ضد محمود عبده مطر وحضر عنه حضرة الأستاذ بدوى افندي البيلي نائبا عن حضرة الأستاذ محمد افندي على البنا المحامي للمرة ٤٣٤ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد حلمى بك القاضى)

٥٧١

محكمة مغاغة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٤

قانون الخمسة افدنة . سكن . ملحقاته . تعدد المساكن بتعدد الازواج . زمن نشوء الدين .

القاهرة القانونية

١ - ان الشارع المصرى اراد فى القانون

المعروف بقانون الخمسة أفدنة حماية مساكن الزراع الصغار وملحقاتها . وهذه الحماية تشمل السكن الذى يشغله الفلاح فعلا لسكنه الخاص هو ومن يعولهم من أهله وذويه . فلو كان له زوجان وأسكن كلا منهما فى بيت فالقانون يعنى البيتين . أما لو سكن فى مسكن وأجر الآخر فحماية القانون تشمل المسكن الذى يسكنه فعلا دون الآخر

٢ - يرجع الى زمن نشوء الدين لمعرفة انطباق أو عدم انطباق قانون الخمسة أفدنة لأنه يستفاد من نصوص قانون الخمسة أفدنة أن الشارع قرره أنه لا يصح التمسك بالحظر الوارد فيه اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة

المحكمة :-

« حيث ان المدعى طلب الحكم له بنزع ملكية المدعى عليه من المنزلين المبيينين بصحيفة الدعوى ومن برج حمام ونخيل بين عدده

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى فرعياً بعدم جواز نزع ملكيته محتمياً بقانون عدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة التى لا تتجاوز خمسة افدنة اذ ورد فى المادة الاولى منه حماية مساكن الزراع الصغار وذكر ان الابراج ملحقة بالزراع فلا يجوز الحجز عليها كنص القانون

« وحيث ان المدعى قبل هذا الدفع بمخصوص

كان له زوجان واسكن كلا منهما في بيت
مثلاً لقانون يحميها كلاهما وعلى العكس من
ذلك لو اجر الزارع ما يملكه من سكن لاخرين
وسكن هو في بيت لا يملكه فلا حماية

« وحيث ان المحكمة ترى قبل الحكم في

الدعوى استيضاح هذه النقطة لمعرفة ما اذا
كان المدعى عليه سكن هذين المنزلين او
احدهما مع بيان زمن سكناه لهما او لاحدهما
لأن العبرة في ذلك ما كان واقعاً وقت نشوء
الدين كما يستفاد من مقارنة الفقرة الثانية من
المادة الاولى من القانون اذ قرر الشارع انه
لا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين
يملك وقت نشوء الدين اكثر من خمسة افدنه»

(قضية محمد ابراهيم ايوب ضد حنا بنيامين الراهب
نمرة ٦٣١ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب
المرزة مقصود قوسه بك القاضي)

المنزل البالغة مساحته ٣٠٠ متر دون المنزل
البالغة مساحته ٦٠٠ متر باعتبار انه ترك
للمدعى عليه مسكناً وانه يسكن في المنزل
الصغير والمدعى عليه قرر انه يسكن في
المنزل الكبير

« وحيث ان القانون عمم النص وقرر انه
يدخل في نص القانون مساكن الزراع وملحقاتها
فيجب البحث فيما عناه الشارع من هذا النص
اذ قد يملك شخص مزرعة لا تزيد عن خمسة
افدنه الا انه قد يملك لذلك ثلاثة منازل يسكن
احدها وينتفع ببيع المنازل الاخرى وقد
يطلق عليها دائماً انها مساكن له

« وحيث ان المحكمة ترى ان النص اريد
به السكن الذي يشغله فعلاً الزارع الصغير لسكنه
الخاص هو ومن يعولهم من اهله وذوية فلو

قضايا المحاكم الشرعية

المحاكم الشرعية فالاستدلال بصورة ورقة عرفية
وقع عليها الواقف وسجلها بالبطر كخانة التابع لها
لا يفيد

(استئناف جرجس بك مليكة وحضر عنه حضرة علي
افندي سعد المحامي ضد رزق الله افندي جرجس بشاى
وأخر نمرة ٨ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ دائرة حضرات
اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد
المطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الجلاوى والشيخ
موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى)

٥٧٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

وقف . اثباته . صحته . حصوله بورقة عرفية
امام البطر كخانة .

القاهرة الشرعية

دعوى الوقف أو الاقرار به لا تسمع عند
الانكار الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه
على يد حاكم شرعى وكان مقيداً بدقته احدى

الاستحقاق لتساويهما وعدم وجود ما يدل

على ان من غرض الواقف التفرقة بينهما

« وحيث ان مفهوم الموافقة الذي هو

من مشمولات دلالة النص حجة يعمل بها »

(استئناف عبد اللطيف بك راسخ وحضر عنه

حضرة صاحب العزة والفضيلة الشيخ عبد النبي بك

محمود الحامى الشرعى ضد احمد بك عبد البر تمرة

١٨٨ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة

الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٥٧٤

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٥

رد القاضى . ابداء رأى . اشتراك فى اصدار

قرار وهو عضو فى هيئة التصرفات . لا رد .

القاعدة الشرعية

ان الوجه الخامس من المادة ٢٤٩ من

لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى نصت على

جواز رد القاضى اذا أبدى لاحد الخصوم رأيه

فى القضية لا ينطبق على حالة ما اذا كان القاضى

المطلوب رده سبق اشتراك فى اصدار قرارات

بصفته عضواً فى هيئة تصرفات المحكمة . لأن

اشتراكه هذا لم يكن ابداء رأى لاحد الخصوم .

اذ أن ابداء رأى لاحد الخصوم يقتضى غالباً

وجود علاقة قوية بينه وبين الخصم الذى أبدى

له رأيه . أما الاشتراك فى اصدار قرار يصدر من

هيئة التصرفات فهو عمل قضائى وفصل فى

خصومة

المحكمة

« من حيث ان الوجه الخامس من المادة

٥٧٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

وقف . مفهوم الموافقة . موت المستحق قبل

دخوله فى الوقف . قيام ولده مقامه . حالة ولد من

يموت بعد الاستحقاق .

القاعدة الشرعية :

ان مفهوم الموافقة الذى هو من مشمولات

دلالة النص حجة يعمل بها . فاذا نص الواقف

على ان من مات من اولاده وذريته قبل دخوله

فى الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده مقامه

فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان

يستحقه أصله لو كان حياً باقياً ولم ينص الواقف

على حالة ولد من يموت بعد استحقاقه للنصيب

الأصلى فالحكم انه يشمل بمفهومه ويكون حكمه

حكم من يموت والده قبل الاستحقاق

لتساويهما وعدم وجود ما يدل على أن من

غرض الواقف التفرقة بينهما

المحكمة :

« حيث ان الواقف نص فى وقفه على ان

من مات من اولاد الواقف وذريته قبل دخوله

فى هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه قام مقامه

فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان

يستحقه أصله لو كان حياً باقياً

« وحيث ان هذا النص وان لم يشمل بمنطوقه

حكم ولد من يموت بعد استحقاقه للنصيب

الأصلى الا انه يشمل بمفهومه ويدل على ان

حكمه يكون كحكم من يموت والده قبل

وهي حالة ما اذا أنفق الربيع في تعمير اعيان الوقف المطلوب تحويل ربيع الوقف الآخر اليه . فاذا كان أحد الوقفين مدينًا وليس به ربيع لتسديد دينه فلا يجوز تحويل ربيع الوقف الآخر وتخصيصه بدفع دين الوقف المدين حتى ولو كانت الاعيان مهددة بنزع ملكيتها جبراً المحكمة :

« من حيث ان هذين الوقفين قد اتحدت جهتهما واختلف واقفهما

« ومن حيث ان الفقهاء قد نصوا على انه ان اختلف الواقف واتحدت الجهة فلا يجوز مخالفة شرط الواقف في صرف الفاضل في مصالح الوقف الآخر وقول ابن طابدين (لكن نقل في البحر بعد هذا عن الولوالجية مسجد له اوقاف مختلفة لا بأس للقيم ان يخلط غلتهما كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارتها من غلته حانوت اخر لان الكل للمسجد ولو كان مختلفا لان المعنى يجمعها) خاص بجواز الصرف للعمارة كما جاء بصحيفة ٨٠ من الجزء الثاني من تقرير الرافعي مانصه (قوله لكن نقل في البحر بعد هذا عن الولوالجية مسجد له اوقاف مختلفة الخ) غاية ما تفيدته عبارته جواز الصرف للعمارة واما صرف غلة احد الوقفين لمصرف الآخر فمكوت عنه فيكون العمل حينئذ بما يفيد كلام المصنف وهو انه لا يجوز مخالفة شرط الواقف في صرف الفاضل في مصالح الوقف الآخر

« ٢٤٩ » من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ الذي استند اليه طالب الرد وهو (اذا ابدى القاضى لاحد الخصوم رأيه في القضية) لا ينطبق على هذه الحادثة لان ما صدر من حضرة صاحب الفضيلة المطلوب رده لم يكن ابداء رأى لاحد الخصوم يقتضى غالباً وجود علاقة قوية بينه وبين الخصم الذي ابدى له رأيه وانما هو عمل قضائي وفصل في خصومة « ومن حيث ان طلب الرد قدم في الميعاد « ومن حيث انه يتعين في هذه الحالة رفض طلب الرد المذكور »

(قضية حضرة صاحبة السمو الاميرة اميته الهاشي وحضر عنها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عز العرب بك الهاشي ضد حضرة صاحب الفضيلة الشيخ سرور على رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية بطلب رد فضيلته عن نظر القضية الكلية نمرة ٢٢١ سنة ٢٣ — ٢٤ المرفوعة من سموها على حضرة صاحب السعادة مدير الاوقاف الملكية بصفته نائباً عن حضرة صاحب الجلالة الملك . قضية نمرة ٥٦ سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمود مصطفى خلفا جى القاضي المنتدب لرئاسة هذه الجلسة وبحضور حضرتى الشيخ محمد مأمون الشناوي والشيخ محمد فتوح حلاوة)

٥٧٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٤

وقف . اختلاف الواقف . اتحاد الجهة . صرف فاضل ربيع وقف . في مصالح وقف آخر . تعمير الوقف . سداد الدين .

القاعدة الشرعية

ان اختلف الواقف واتحدت الجهة فلا يجوز مخالفة شرط الواقف في صرف فاضل ربيع وقف في مصالح الوقف الآخر الا في حالة واحدة

إذا كان في المخالفة مصلحة لجهة الوقف فاذا كان للوقف سبيل تخرب وليس له ريع جاز للقاضي أن يأذن لناظر الوقف في تغيير معاملة وجعله دكاناً يؤجر بالمجار شهري

(مادة التصرفات عمرة ١٣٦ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ دائرة حضرات اصحاب الفصيلة الشيخ سرور علي والشيخ عبد المقصود المغربي والشيخ محمد مأمون الشناوي)

ومن حيث انه حينئذ يجب رفض هذا الطلب
(مادة التصرفات عمرة ٣ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ دائرة حضرات اصحاب الفصيلة الشيخ سرور علي والشيخ عبد المقصود المغربي والشيخ محمد مأمون الشناوي)

٥٧٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . مخالفة شرط الواقف . مصلحة . سبيل
متخرب . جواز جعله دكاناً .

القاعدة الشرعية

ان للقاضي الشرعي مخالفة شروط الواقف

فتاوى شرعية

السؤال

سأل سائل في رجل تزوج بسيدة ودخل بها وعاشرهما معاشرة الأزواج ورزق منها بولد واحد وقد مرضت الزوجة المذكورة بمنزل والدها وتوفيت به وبعد الوفاة طلب والدها من زوجها مبالغ يدعي صرفها على الزوجة المذكورة في العلاج وقت المرض وفي عمل ماتم لها فمافي المصاريف التي يلزم بها الزوج مما يدعي والد المتوفاة اتفاقه على بنته في علاجها وفي عمل الماتم لها مع العلم بان المتوفاة تركت جهازاً ومؤخر صداقها . افيدوا

الجواب

المقصود من عليه شرعاً انه لا يجب على الزوج

٥٧٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٥

زوج . وأحياته . مرض زوجته . ثمن دواء . اجرة طيب . كفن الزوجة .

القاعدة الشرعية

١- في الزوج غير ملزم شرعاً بثمن الدواء الذي لزم لزوجته المريضة وغير ملزم ايضاً باجرة الطيب الذي عالجها

٢- اما كفن الزوجة وتجهيزها من حين وفاتها الى حين دفنها فعلى الزوج من ماله الخاص ولو كانت زوجته غنية .

ثمن الدواء للمرض ولا أجرة الطبيب إذا مرضت زوجته كما يؤخذ ذلك مما نقله في رد المحتار على الدر المختار عن الجوهرة بصحيفة ١٠٠٣ جزء ثان طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ وان كفن المرأة وتجهيزها وهو فعل ما تحتاج إليه المرأة من حين وفاتها الى حين دفنها بغير تبذير ولا تقتير واجب على الزوج شرعا من ماله ولو كانت غنية على قول أبي يوسف المفتي به وذلك يكون بالكفن الوسط من حيث العدد ومن حيث القيمة . فأما التوسط فيه من حيث العدد فهو بالنسبة للمرأة خمسة أثواب : ازار وقميص ولفافة وخمار وخرقة يربط بها ثدياها . وأما التوسط فيه من حيث القيمة بالنسبة لها فبأن يكون من نوع الثياب التي كانت تلبسها لزيارة أبويها وما عدا ذلك فليس ب لازم على الزوج شرعا ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥٧٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤

وقف . ناظر محاسبة الناظر القديم . تصديق القاضي .
دفاتر حساب .

الذاعرة الشرعية

لناظر الحديث محاسبة الناظر الذي قبله
على ما وصل إليه من ريع الوقف وقبض كل

ما يتضح قبله مستحقا لغيره اللهم الا اذا كان بيد الناظر القديم دفاتر محاسبة ممضاة بامضاء القاضي ومصدق منه على الحساب المسطر بها فانه في هذه الحالة لا يكاف الناظر القديم بالمحاسبة ثانياً .

السؤال

سأل محمد افندي خيرى بما صورته - هل لناظر الوقف الجديد محاسبة الناظر القديم على كل ما للوقف وما عليه من ايراد ومنصرف مدة ادارته ووضع يده وتكليفه بأن يقدم للناظر الجديد كل ما هو في حيازته من أموال ومستندات الوقف او ان محاسبة الناظر القديم خاصة بالمستحقين دون الناظر الجديد ام لا . نرجو افتائنا على ما تقدم ولكم الاجر والثواب .

الجواب

لناظر الحديث محاسبة الناظر الذي قبله على ما وصل اليه من ريع الوقف وقبض كل ما يتضح قبله مستحقا لغيره كما صرح به في الفتاوى المهدية بصحيفة ٦٦٨ جزء ٢ وينفذ ان هذا اذا لم يكن بيد الناظر القديم دفاتر محاسبة ممضاة بامضاء القاضي ومصدق منه على الحساب المسطر بها فانه في هذه الحالة لا يكاف الناظر القديم بالمحاسبة ثانياً كما جاء ذلك بصحيفة ٢٠٤ من الجزء الاول من تنقيح الحامدية طبعة اميرية سنة ١٣٠٠ هجرية ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

تتفع بذلك وبما شئت منه بالسكن والاسكان
والفله والاستغلال بسائر وجوه الانتفاعات
الشرعية ثم من بعدها على زوجها فلان ثم من
بعده على أولاد بنتها التي ماتت في حياتها وجعلت
الواقعة لنفسها الشروط العشرة دون غيرها
وجعلت النظر لها على ذلك مدة حياتها ثم من
بعدها على زوجها ثم من بعده على زوج ابنتها
المتوفاة المذكورة ثم ان الواقعة المذكورة
استبدلت ثلث العقارات الموقوفة بنقود أخذتها
وصرفتها في شؤون نفسها ثم ثبت عليها دين
لرجل قد أقام عليها قضية يطلب فيها بيع ثلثي
العقار الموقوف في دينه فهل لا يكون له بيع
العقار حيث كان وقتاً صحيحاً ؟

الجواب

أما الوقف فلا يجوز بيعه في الدين بحال
من الاحوال فليس للدائن ان يبيع شيئاً من
العقارات الموقوفة المذكورة ولا لحاكم ان يحكم
بذلك وكل تصرف يقع في العين الموقوفة فهو
باطل ما عدا ان كان بالشرط وهو الاستبدال
المذكور. ولا يتعلق حق الدائن الا بالريع فقط
وحيث ان من الانتفاع الذي شرطته الواقعة
لنفسها حق السكنى فليس للدائن ايضاً ان
يخرجها من السكن بنفسها بل يكون حقه فيما عدا
السكنى الضرورية. فقد نصوا على أنه يجب ان
يترك للمدين أشياء منها سكنه ثم ما بقي بعد
ذلك يؤخذ منه ما يقوم بأودها بقدر الضرورة

٥٧٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٣١٧

وقف يعمه . في دين . التنفيذ على الريع . حق
السكنى . مديونية الواقف . للغير ولجهة الوقف . تصرف
الواقف في ثمن البذل . خيانة . عزل .

القاعدة الشرعية

- ١ - الوقف لا يجوز بيعه في الدين بحال
من الاحوال . ولا يتعلق حق الدائن الا بالريع فقط
- ٢ - اذا شرط الواقف لنفسه حق السكنى
في العين الموقوفة فليس للدائن أن يخرجها منها
بل يكون حقه فيما عدا السكنى الضرورية
- ٣ - اذا كان للواقف دائن وكان الواقف
مدينًا لجهة الوقف بثمن ما استبدله من الوقف
بالنقد فلا يجوز لدائن الواقف أن يختص بما في يد
مدينه من المال بل يجب قسمة هذا المال على
نسبة مبلغ الدينين
- ٤ - اذا تصرف الواقف في أعيان الوقف
بيع بعضها وصرف ثمنه على نفسه ولم يستبدل
العقار المستبدل بعقار آخر فقد خان واستحق
العزل . اذ قد نص الفقهاء على أن الخائن والعاجز
عن حفظ الوقف يستحق العزل وينزع الوقف
من تحت يده وجوباً

السؤال

سئل في امرأة مسيحية تملك عقارات ملكاً
صحيحاً شرعياً ووقفتها على نفسها أيام حياتها

تربة الواقفين وعلى الصرف على المستحقين .
والعمارة مقدمة على كل شيء ولو لم يذكر
الواقف ذلك لأنها شرط اقتضائي لبقاء الموقوف
منتفعاً به على الدوام والاستمرار . اذ لا يكون
كذلك الا بالعمارة فتكون مقدمة على ما عداها

السؤال

سأل عطية محمد خليل بما صورته :

في يوم الاربعاء ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٣ هجرية بمحكمة الزقازيق الشرعية وقف كل من
المرحوم الشيخ ابراهيم محمد شعبان واخيه محمد
شعبان كلاهما من بندر الزقازيق قطعة أرض بما
عليها من المباني كائنة بيندر الزقازيق معين
حدودها ومعالمها بكتاب الوقف المقيد بدفتر
المحكمة في ٢ يونه سنة ١٨٨٦ ثمة ٨٧ على
انفسيهما وعلى اولادهما من بعدهما طبقة بعد
طبقة وجيلاً بعد جيل وشرطاً في وقفهما هذا
شروطاً منها أن يخرج قيراط واحد من ٢٤
قيراط من ريع الوقف المذكور يصرف على
تربة الواقفين المذكورين أو احدهما في شراء
خبز وقرص وخوص وريحان وأجرة نقل ماء
عذب وصدقة برفق الخبز والقرص ويوضع
الخوص والريحان على تربة المشهدين المذكورين
وأولادهما وتسبيل الماء العذب على الواردين
المرورين على التربة التي يدفنون فيها ايما كانت
ومتولى صرف القيراط المذكور على هذا الوجه
المشروح هو ناظر الوقف المذكور ومنها أن
الناظر على ذلك والمتولى عليه يبدأ من ريع
الوقف المذكور باصلاحه وعمارته ولو استغرق

وهو ما يحفظ الحياة فقط فيترك لها النفق منه
على نفسها فقد نصوا على ان الدائن انما يأخذ
ما فضل عن نفقة المدين ونفقة عياله حال الاستيفاء
(حامدية في باب الحبس) وما بقي بعد ذلك
يقسم بين الدائن المذكور وبين الوقف حتى
يستوفي الوقف دينه فان الواقعة مدينة له بثلث العقار
الذي استبدلته وصرفته في شؤون نفسها ويحفظ
نصيب الوقف من الربح الى أن يتم ويستبدل
به عقار آخر فقد نصوا على أنه لا يجوز للدائن
ان يختص بما في يد المدين من المال متى كان
هناك دائن آخر والوقف دائن في هذه الحالة
لا محالة وتكون القسمة على نسبة مبلغ الدينين
أما النافذة التي تصرفت ذلك التصرف في
أعيان الوقف يبيع بعضها وصرف ثمنه على نفسها
ولم تستبدل عقاراً آخر بذلك الثمن فقد خانت
في تصرفها هذا واستحققت العزل ويجب نزع
الوقف من يدها وتولية ناظر آخر عليه من قبل
القاضي فقد نصوا على أن الخائن والعاجز عن
حفظ الوقف يستحق العزل وينزع الوقف من
تحت يده وجوباً

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٥٨٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥

وقف، عمارة، تربة الواقف، استحقاق المستحقين،
العمارة من البداءات.

القاهرة الشرعية

عمارة الموقوف مقدمة على الصرف على

٥٨١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٤

وقف ، الولاية لاثنتين ، رد أحدهما .
سلطة القاضي .

القاعدة الشرعية

لوجعل الواقف الولاية لرجلين وقبل أحدهما
ورد الآخر يضم القاضي الى من قبل رجلا
آخر يقوم مقام من رد ويجوز للقاضي أن يفوض
الى من قبل امر الوقف بفرده

السؤال

سئل في واقف نص في وقفته بما نصه
بالحرف الواحد وانه جعل النظر على وقفه هذا
له مدة حياته ثم من بعد وفاته يكون النظر
لابنه عبد الرحمن وابن ابنه المدعو موسى اسماعيل
ثم للارشاد فالارشاد من ذريتهما المذكور ثم من
ذرية ذريتهما المذكور ايضاً دون الاناث
وهكذا نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة
العليا تحجب الطبقة السفلى بحجب كل اصل
فرعه واذا انقرضت الذرية ولم يبق من ذرية
الواقف أحد ولا من ذرية ذريته حسب الترتيب
السابق ينتقل النظر لديوان عموم الاوقاف وانتقل
النظر لابنه عبد الرحمن وابن ابنه موسى اسماعيل
بالاشتراك بينهما حسب نص الواقف والآن
مات عبد الرحمن الشريك في النظر وترك ابنه
فهل لابنه هذا أن يحل محل أبيه عبد الرحمن

ذلك جميع الربع فأت لم يكن احتياج اصلاً
للمارة فعليه أن يصرف للمستحقين على الدوام
في الحالة المذكورة ثلاثة ارباع الربع بعد اخراج
القيراط المتقدم ذكره ويبقى الربع الرابع يشتري
بما يتحصل منه عقاراً يكون تابعاً للوقف المذكور
وحكمه حكمه وشرطه كشرطه في جميع ما ذكر
فهل تقدم المارة والترميم على القيراط الذي جعله
الواقفان يصرف على تربتهما أو تربة أحدهما
في شراء خبز وقرص وريحان الى اخره كما يؤخذ
ذلك من قول الواقفين ولو استغرق ذلك جميع
الربع بمعنى أن القيراط المذكور يؤخذ من الباقي
بعد المارة والترميم وما بقي بعد ذلك يقسم على
أربعة اجزاء ثلاثة منها للمستحقين والربع الرابع
يحجز لشراء عقار أم كيف الحال افيدوا ؟

الجواب

نعم عمارة الموقوف مقدمة على الصرف
على تربة الواقفين أو أحدهما حسب شرطه
وعلى الصرف على المستحقين عملاً بقول الواقفين
(ومنها أن الناظر على ذلك والمتولى عليه يبدأ
من ريع الوقف المذكور باصلاحه وعمارته ولو
استغرق ذلك جميع الربع) اهـ . وعلى الجملة
فالعمارة مقدمة على كل شيء ولو لم يذكر الواقفان
ذلك لانهما شرط اقتضائي لبقاء الموقوف منتفعاً
به على الدوام والاستمرار اذ لا يكون كذلك
الا بالعمارة فتكون مقدمة على ما عداها والله اعلم

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

الناظرين أن يتفرد بالتصرف في إدارة شؤون الوقف الا اذا اقامه القاضى كما يؤخذ ذلك مما ذكره في الاسعاف ونصه (ولو جعل ولايته الى رجلين قبل احدهما ورد الآخر يقيم القاضى الى من قبل رجلا آخر ليقوم مقامه وأن كان الذى قبل موضعاً لذلك ففوض القاضى اليه أمر الوقف بتفردة جاز) اهـ . لان موت أحد الناظرين كرده اذ لا فرق بينهما فيما يظهر والله اعلم

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

ويكون شريكا في النظر مع موسى اسماعيل أو يتوحد النظر ويختص به موسى المذكور دون ابن عبد الرحمن الذى كان شريكا في النظر لعدم نص الواقف على الاشتراك في النظر بين عبد الرحمن ابنه وموسى ابن ابنه افيدوا ؟

الجواب

لوفاة عبد الرحمن ابن الواقف أحد الناظرين على الوقف المذكور يكون للقاضى الشرعى المختص اقامة غيره مقامه وليس للحي من

قضايا المحاكم المختلطة

أن حقه نشأ من تاريخ البيع الصادر من المالك الأصلي الى المشتري الذى صدرت منه الهبة بعد ذلك

٢ - الشريك الذى له حصة شائعة وذكره الشارع المصرى في المادة السابقة من قانون الشفعة في حالة تعدد الشفعاء هو الشريك على الشيوع في ذات العقار المشفوع فيه . فالجار الذى له حصة شائعة في جدار فاصل بين ملكه والملك المشفوع فيه لا يمكن اعتباره شريكاً على الشيوع لأن ملكيته ليست منصبة على ذات العقار المشفوع وإنما منحصرة في جدار فاصل بين الملكين فقط

٣ - اذا وجد شفيعان في عقار بسبب الجوار وجب تفضيل الشفع الذى له على العين المشفوع فيها حقوق ارتفاق اكبر وللعين المشفوع فيها على ملكه حقوق ارتفاق أوسع

٥٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣

شفعة . هبة . اشتراط صدورهما من المالك . لا من المشتري لاسقاط الشفعة . شريك شائع . حده . ارتفاق . تفصيل .

القاعدة القانونية

١ - ان الشارع المصرى بنصه في المادة الخامسة من قانون الشفعة على أنه (لايصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له . . .) أراد منع الشفعة في عقود الهبة التى يتلقاها الموهوب له من المالك الاصلى . أما عقود الهبة الصادرة من المشتري الى الغير فلا يسرى عليها هذا النص . فالموهوب له الذى يتلقى حقه من المشتري لا يحق له التمسك بنص المادة الخامسة من قانون الشفعة ضد الشفع الذى يطلب أخذ العين الموهوبة بالشفعة باعتبار

المحكمة :-

« حيث أنه يؤخذ من نصوص المادة الخامسة من قانون الشفعة الصادر في سنة ١٩٠٠ ان الشارع لم يلاحظ عند وضعه المادة الخامسة الأ حالة الموهوب له الذي يتلقى حقوقه من المالك الاصلى للعين المشفوع فيها دون الموهوب له الذي يتلقى حقوقه من المشتري الذي آلت اليه الملكية من المالك الاصلى وحققت في صفقته شفعة الشفع

» وحيث ان القول بغير ذلك يؤدي الى النتيجة الغير المعقولة الآتية وهي أنه يكفي ان يهب المشتري الأول أو المشتري الثاني أو المشتري الثالث العين التي اشتراها لمن يشاء لتعجز الشفع عن استعمال حقه في الشفعة . هذا الحق الذي نشأ وينشأ بعد كل بيع

« واذا كان الشارع قد منع الشفعة في حالة الهبة الحاصلة رأساً من المالك الاصلى الى الموهوب له فذلك لانه راعى ان الهبة الصادرة من المالك الاصلى تحصل عادة لمصلحة لشخص تربطه بالواهب صلة قربي . فبيته منصرفه الى عمل الخير باعتبار ان شخصيته مطردة في شخصيته . ولم يخطر ببال الشارع مطلقاً ان يجعل الهبة عقبة في سبيل الشفعة فتكون أداة مضاربة بدل ان تكون سبب التقرب الى الله سبحانه وتعالى ببر ذوى القربي »

(استئناف ابرامينو زاجدون ضد محمد علي حافظ صدر الحكم برئاسة جناب المستشار هانسون)

٥٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

بدواؤها المحكمة

حكم تاريخه ٢٣ مايو ١٩٢٥

اختصاص . تنفيذ حكم مرسى مراد مختلط . دعوى وضع يد . خصوم وطنيون .

القاعدة القانونية

اذا صدر حكم مرسى مراد من المحاكم المختلطة ونفذه أحد المحضرين بالمحكمة المختلطة ثم رفعت دعاوى وضع يد (بطلب اعادة يد من نزعت منه العين التي حصل التنفيذ عليها أو بطلب منع تعرض من نفذ الحكم ضده) كانت دعاوى وضع اليد بجميع انواعها من اختصاص المحاكم المختلطة ولو كان جميع الخصوم من رعايا الحكومة المحلية . لان الاحكام التي تصدر في دعاوى وضع اليد تؤثر في التنفيذ الذي أجراه المحضر المختلط صحة وبطلانا . وقد يترتب عليها انتزاع يد من نفذ الحكم من العين التي استلها بموجب الحكم الصادر من المحكمة المختلطة . وليس من المقبول عقلاً أن تختص هيئة قضائية غير هيئة المحكمة المختلطة بإبطال الاجراءات التنفيذية الحاصلة طبقاً لحكم صادر من المحاكم المختلطة . ويتأكد وجوب الحكم باختصاص المحاكم المختلطة لما يلاحظ بان الحكم الذي سيصدر من المحكمة التي ستنظر دعوى وضع اليد سيؤثر في عملية توزيع ثمن العين التي رسا مزادها على المشتري . لان المشتري اذا صادف متعرضاً منه

الحاصلة للمشتري . ولكن الشارع المصرى لم ينقل هذا النص فى القانونين الأهلى والمختلط . فذهب البعض الى أن تعمد الشارع المصرى عدم نقل هذه المادة فى القانونين الأهلى والمختلط قرينة على انه لا يريد الاخذ بهذا المبدأ وأنه يريد ترك التقادم يبتدىء من يوم البيع وهو يوم تعاقد البائع والمشتري . وبهذا المعنى حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ (راجع مجموعة الأحكام المختلطة سنة ٣٦ صحيفة ٣٩٠)

٢ - الآن محكمة الاستئناف المختلطة سبق

أن قضت ضمنا بغير هذا المعنى بمحكىن أحدهما تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ومندرج فى المجموعة سنة ٢٢ صحيفة ٢٢٣ وحكم آخر تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ ومندرج بالمجموعة سنة ٢١ صحيفة ٣٤٢ وقد مالت محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها الجمعية فى حكمها الاخير الصادر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ الى قضائها الأول بناء على أن التقادم مبنى فى الأصل على ائمال صاحب الحق فى المطالبة بحقه وهنا طالما أن التعرض لم يحصل فلا يمكن أن يلام المشتري (وهو صاحب حق الضمان) على عدم رفع دعوى الضمان وانما يبدأ حقه فى الرجوع على البائع بالثمن والتضمينات من تاريخ حصول التعرض له وانتزاع العين المبيعة كلها أو بعضها

وهذا يطابق ايضا فى القاعده العامة المعروفة وهى ان التقادم لا يجرى حكمه على دعوى او حق قبل وجوده

Actioni non nata non prescribitur

من التنفيذ سيرجع على طالب البيع وسيمنعه من توزيع الثمن الذى أودعه بتجزئة المحكمة ثمنا للعين التى رسا مزادها عليه . وما دامت دعاوى وضع اليد ستؤثر فى احكام مرمى المزاد وفى عمليه توزيع ثمن العين المبيعة وفى حقوق الديانة الذين نزعوا ملكية العين فيجب حتما أن تختص المحاكم المختلطة بنظر ما يتفرع وما يتولد من المنازعات التى تؤثر فى احكامها وفى اجراءاتها لارتباطها من الاصل بمصالح اجنبية .

(استئناف احمد بك نيازى ضد صالح لوم السعدى
رئاسة جناب المنيو كامباس رئيس المحكمة)

٥٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

بدوائرها الجمعية

بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥

تقدم . دعوى ضمان البائع . ١٥ سنة . من يوم التعرض او الاستحقاق .

القاعدة القانونية

تسقط دعوى ضمان البائع فى حالة استحقاق الغير للبيع كله أو بعضه بمضى خمس عشرة سنة تبتدىء من يوم التعرض الحاصل للمشتري لامن يوم البيع

تعليق

١ - أن القانون الفرنساوى نص بنص صريح فى المادة ٢٢٥٧ من القانون المدنى أن دعوى ضمان المبيع تبتدىء من يوم المنازعة

كلهم أو بعضهم متمين لأحدى الدول الأجنبية. وبهذا المعنى حكمت أيضاً محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٠١ (راجع مجموعة الأحكام المختلطة سنة ١٣ صحيفة ٣٦٧)

٢ - لا عبرة بجنسية الموصى له ولا بالملة التابع لها في تحديد اختصاص السلطة المختصة بنظر أمر الوصايا صحة وبطلاناً. فإن كان الموصى تابعاً لبطرركانة الروم الكاثوليك وكان الموصى له روسياً أو إسرائيلياً غير خاضع لسلطة بطرركانة الروم الكاثوليك كانت بطرركانة الروم الكاثوليك مع ذلك مختصة بالنظر والحكم في الوصية المنسوبة إلى أحد أفراد طائفتها بصرف النظر عن جنسية وملة الموصى له .

(استئناف ورتة الفريد طويل ضد فاني بلوم . رئاسة جناب المستشار فوكس)

٥٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٣
تقدم . سبب صحيح . حقوق ارتفاق .
ظاهرة . متقطعة .

القاعدة القانونية

١ - أن السبب الصحيح الذي يضح التمسك به للتملك بمضى المدة هو السبب الذي إذا صدر من المالك الحقيقي نقل الملكية أو الحق العيني إلى المشتري

٢ - حقوق الارتفاق التي يجوز تملكها بمضى المدة هي حقوق الارتفاق الظاهرة المستمرة .
حق المرور ولو أنه ظاهر بالفعل إلا أنه متقطع

وهنا حق المشتري في الضمان لا يوجد إلا من بعد التعرض له فكيف يحسب على المشتري الزمن الذي مضى من تاريخ البيع وحصول التعرض وفي هذه الفترة لا يمكن أن ينسب له إهمال ما دام لم يحصل له تعرض

فقدم نقل الشارع المصري لحكم المادة ٢٢٥٧ من القانون المدني الفرنسي ليس معناه إذن أن الشارع المصري أراد الحيدة عن تطبيق القواعد القانونية العامة .

(استئناف إبراهيم عيد الشبيد ضد النجلاو استاماتيو
رئاسة جناب المنيو كامباس رئيس المحكمة)

٥٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥
بطرركانات . وصايا . ملة المتوفى . ملة الموصى له .
جنسية المتوفى . جنسية وورثته .

القاعدة القانونية

١ - أن منشور الباب العالي المؤرخ ٢٨ جمادى آخر سنة ١٣٠٨ والوامر والأحكام التي فسرتة كلها مجمعة على أن اختصاص البطرركانات في مواد الوصايا يتعين بالملة التابع لها المتوفى وورثته من بعده بدون البحث فيما إذا كانوا من رعايا الحكومة المحلية أو متمين لدولة أجنبية . فإذا كان المتوفى وورثته من بعده تابعين لبطرركانة الروم الكاثوليك كانت البطرركانة المذكورة مختصة بالنظر والحكم في صحة الوصية المنسوبة إلى المتوفى ولو كان الورثة

في الاصل على عقد بالكتابة ثم غير صاحب
حق الارتفاق ارتفاقه وسكت الجار مدة خمس
عشرة سنة سقط حقه في الاعتراض على تغيير
حق الارتفاق موضعاً وسعة

٤- اذا كان السند المثبت لحق ارتفاق
المرور غامضاً أو ناقصاً يبان سعة حق الارتفاق
وكيفية استعماله جاز الاستعانة بطبيعة الارض
وبالعرف الجاري في الجهة وبنية الجارين ثم
الاستئناس بالفاظ السند لمعرفة الحقيقة
(استئناف ماريه تومسك ضد ورثة السلطان حسين
رئاسة جناب المستشار فوكس)

غير مستمر فلا يجوز تملكه بمضى المدة . ويجب
تملكه الارتكان على عقد . لأن المرور في
أرض الغير قد يكون نتيجة تسامح الجار . ولا ثبات
قبوله بترتيب حق ارتفاق مرور لجاره يلزم اقامة
الدليل القاطع على رضائه بذلك لنفي فكرة
التسامح . ولا يكون هذا الاثبات الا بالكتابة
٣- اذا كان لجار حق ارتفاق مرور في
أرض الجار من طريق معين فلا يجوز له تغيير
معالم حق ارتفاق المرور واستبداله بطريق آخر
الا برضاء المالك واذا كان حق الارتفاق مبنياً

قضاء المحاكم الأجنبية

٥٨٨

محكمة نقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤

تقدم . تملك . تغيير سبب وضع اليد . شروطه .
خصومة . طلبات ضد المالك .

القاعدة القانونية

اذا غير واضع اليد سبب وضع يده جاز
له تملك العقار بمضى المدة ويجب أن يكون تغيير
سبب وضع اليد منافياً لحق المالك الاصلى ويجب
أن يكون تغيير وضع اليد موجهاً الى المالك نفسه
ليكون تحذيراً له ونذيراً فالطلبات التي يطلبها
ذو اليد في خصومة قائمة لا يمكن أن تعتبر تغييراً
لصفة اليد الا اذا كان مالك العقار خصماً في
الدعوى وتكون الطلبات وجهت اليه أو الى
وكيله في الخصومة

٥٨٧

محكمة نقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤

وكالة . ضمان الوكيل .

القاعدة القانونية

أن الوكيل ضامن في الاصل صحة التوكيل
الذي تعاقد بتوجيه وانما اذا مكن المتعاقد معه
من الاحاطة بماهية توكيله وبمحدود توكيله احاطة
كافية فلا ضمان عليه

وحدها ولا يجوز ان يعلن فيه الى الخصم اوراق
اخرى متعلقة ببنازعات جديدة لاعلاقة لها
بالخصومة المطروحة أمام محكمة الاستئناف

٥٩١

محكمة السين

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٤
حجز . بلا سند . بلا سبب . اختصاص قاضي
المواد المستعجلة .

القاعدة القانونية

إذا أوقع دائن حجزاً على ثمن محل تجارى
بدون سند وبدون سبب جاز لقاضي الامور
المستعجلة أن يأمر المدين بالثمن بان يدفعه الى
صاحبه ولا سيما اذا كان الشخص الذى أوقع
الحجز لم يرفع دعوى الموضوع .

٥٩٢

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣
خبراء . قذف . مأمور بخدمة ميرية . موظف عمومي .

القاعدة القانونية

ان الخبراء ولو أنهم مكلفون أحياناً بمساعدة
القضاء بواسطة تنفيذ مأموريات قضائية
القصود منها اظهار الحقيقة الا أنه ليسوا
مكلفين لا بطريقة مؤقتة ولا بطريقة مستديمة
بأداء شطر من السلطة القضائية أو السلطة
الادارية العامة وبناء على ذلك لا يمكن اعتبارهم
مأمورين بخدمة عمومية فالقذف الحاصل من

٥٨٩

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
ذكر ثمن اقل من الحقيقة . هرب من دفع رسوم
المحكمة . ارتباط جريمة بجريمة . اختصاص محكمة
واحدة بنظر الجريمتين .

القاعدة القانونية

١ - يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة
الثامنة من قانون ١٨ ابريل سنة ١٩١٨ من
ذكر في عقد بيع ثمن اقل من الثمن الحقيقي متعمداً
الهرب من دفع الرسوم المقررة للخزينة . ويعتبر
شريكاً له بالمساعدة والمعاونة من يتوسط في
دفع فرق الثمن الذى يذكر في العقد الى البائع
٢ - اذا كان الشريك في الجريمة نائب
قاض وتجب محاكمته بسبب وظيفته امام محكمة
الاستئناف وجب أن يحاكم معه الفاعل امام
محكمة الاستئناف ايضاً بالنظر للارتباط المتين
بين الفعل الاصل والاشتراك

٥٩٠

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤
محل مختار خاص . خصومة جديدة . عدم جواز
اعلانها في المحل المختار الخاص .

القاعدة القانونية

إذا اختار الخصم محلاً مختاراً عند أحد
الوكلاء المقبولين أمام محكمة الاستئناف على ذمة
الاجراءات المزمع حصولها أمام محكمة الاستئناف
كان هذا المحل المختار خاصاً بهذه الاجراءات

أحد الخصمين على الخبير المعين في الخصومة القائمة لا يعتبر قذفاً في موظف عمومي

تعليق

يلاحظ ان المادة ٩٠ من قانون العقوبات الاهلي تنص على وجوب اعتبار الخبراء والمحكمين كالموظفين العموميين

الرأي الراجح في اوربا هو ان الفرد لا يجوز اعتباره موظفاً عمومياً الا اذا كان له شيء من السلطة القومية الادارية أو القضائية والخبراء ليسوا من هذا القبيل لانهم رجال فن وصناعة يستعين بهم القضاء لتوفير أو لحل بعض المشكلات الفنية فلم أن يدينوا رأيهم وليس على القضاء الاخذ برأيهم فعملهم عمل فني صرف لا يرتبط به الخصوم كما لا يرتبط به القضاء لهم ان يأخذوا به كما لم أن ينبذوه وليس في هذا شيء من معنى السلطة الادارية أو القضائية حتى يصح اعتبارهم موظفين عموميين

٥٩٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢١ مارس سنة ١٩٢٣

مقاول . مهندس . ضمان . جهل بأصول الصناعة .

القاعدة القانونية:

مقاول البناء ليس آلة في يد المهندس المعماري يسيره كيف يشاء ويأمره بما يشاء . نعم انه غير مسؤول عن الرسم الذي يصنعه المهندس وعن الاقتراحات التي يقترحها المهندس الا أنه

يكون مسؤولاً عند تنفيذ الرسومات في كل ما يدخل في حدود اختصاصه مثل مراعاة اصول وقواعد البناء حتى ولو تلقى تعليمات من المهندس تخالفها فاذا كان الحائظ الذي يفصل عقارين قديماً وغير متين فأشار المهندس الانتفاع به والبناء فوقه ونفذ المقاول رأي المهندس وهو يعلم ان الحائظ غير متين ولا يتحمل البناء فوقه كان مسؤولاً بطريق التضامن مع المهندس لأن هذا الخطأ الجسيم لا يمكن ان يغيب على مقاول البناء مهما كانت درجة جهله بأصول المقاولات

تعليق

ان المقاول ليس تابعاً للمهندس بل هو مستقل عنه فيما يدخل في حدود صناعته ويجب عليه أن ينبه المالك الى كل خطأ جسيم يشير به المهندس فاذا أمره المالك بأن يتبع تعليمات المهندس وكان يعتقد ان في اتباعها خطراً او مخالفة لاصول البناء وجب عليه أن يمتنع والا كان مسؤولاً

وقد حكمت محكمة استئناف باريس بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩١٢ بأن المقاول ليس آلة صماء في يد المهندس واذا كان المهندس يمتاز بعلمه فان المقاول يمتاز بخبرته ودرايته وعند اختلافهما في الرأي يجوز للمقاول ان يرفع الامر الى قاضي الامور المستعجلة ليعين خبيراً يرجح بينهما وبهذه الوسيلة ينفي عنه كل مسؤولية

هذا انهما يقبلان حكمه بدون الطعن فيه بطريق الاستئناف ولكن ليس معناه التنازل عن حق الطعن في الامر الصادر من رئيس المحكمة بشمول حكم المحكم بالصيغة التنفيذية لاثبات أنه مخالف لقانون او مخالف لحق الدفاع

تعليق

١ - قد يستفاد قبول المحكم من انتقاله الى محل الاعيان المتنازع فيها ومعاينته إياها (راجع حكم استئناف جرينوبل بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٥٥ وحكم ٧ فبراير سنة ١٨٩٩ - راجع ايضاً جارسونيه جزء ٨ نبذة ٣٠٦٧ فقرة ٣)

٢ - من المقرر قانوناً ان المرجح ملزم بأن يتداول ويتشاور مع المحكمين الآخرين او على الاقل ملزم بأن يدعوها للمشاورة والمداولة فاذا لم يفعل ذلك كان عملاً باطلاً (راجع حكم تقض وابرام باريس بتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٨٨٣ وحكم جرينوبل ٧ فبراير سنة ١٨٩٩ وراجع كتاب كاريه جزء ٩٠ نبذة ٣٣٤٨ وكتاب رودير جزء ٢ صحيفة ٥١٧ وكتاب جلاسون جزء ٢ صحيفة ٦١٥)

وحكم بأن المرجح غير ملزم بأن يسمح للمحكمين معا بل له ان يسمعهما على انفراد (راجع حكم استئناف باريس بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤) وحكم بأن المرجح اذا دعا المحكمين فحضر احدهما وامتنع الآخر عن الحضور فانضم المرجح الى رأى المحكم الذى قبل دعوته وحضر (راجع حكم استئناف باريس تاريخه ٢ يناير سنة ١٨٣٤) وحكم بأنه اذا حضر الخصمان المتنازعان

٥٩٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢٤

تحكيم . حكم مرجح . تفويض بالصلح . اجراءات . صحة . بطلان . مداولة . الطعن في حكم المحكمين . نظم . رئيس المحكمة .

القاعدة القانونية

١ - انه بحسب حكم المادة ١٠١٨ من قانون المرافعات الفرنسية يجب على المحكم المرجح ان يصدر حكمه في بحر شهر من تاريخ قبوله التحكيم . وقبوله التحكيم يستفاد إما صراحة أو دلالة لا فرق في ذلك بين ان يكون قبوله التحكيم حاصلًا بصفة رسمية او بصفة غير رسمية فاذا ثبت قبوله التحكيم بخطاب صادر منه الى أحد الطرفين أو الى أحد المحكمين كفى لاثبات قبوله التحكيم ووجب ان يصدر حكمه في بحر الثلاثين يوماً التالية لقبوله

٢ - يجب على المحكم الذى اختاره الطرفان بصفة مرجح ولو كان مفوضاً له في الصلح بأن يتداول مع المحكمين الآخرين او على الاقل بأن يدعوها للتشاور معه ليعرف رأى كل منهما ويرجح الصحيح منهما فاذا استبد بالعمل وحده ولم يتشاور معهما او لم يدعوها للتشاور معه كان عمله باطلاً لان التفويض في الصلح ولو أنه يعنى المحكم من اتباع اصول واجراآت قانون المرافعات الا أنه لا يعنى المحكم من عمل الاجراآت الموصلة الى معرفة الحقيقة وتكوين عقيدته

٣ - اذا اعطى الخصوم المرجح الحق في أن يحكم حكماً نهائياً في النزاع القائم بينهما فعنى

أمام المحكمين والمرجع وابدئ كل منهما دفاعه
فصدر الحكم صح التحكيم وصح الحكم ولولم
يسبق تشاور بين المحكمين او المرجع على اوجه
الحلف بينهما

٣ - ان التظلم من الامر الصادر من رئيس
المحكمة بشمول قرار المحكمين بالصيغة التنفيذية
جائز ولو أن الخصمين المتنازعين فوضا للمحكمين
في الصلح بينهما واعفياهم من كل الاجراءات
المقررة في قانون المرافعات وتنازلا عن حق
الطعن بطريق النقض في قرار المحكمين (راجع
حكم النقض المؤرخ ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩ وحكم
محكمة استئناف باريس في ٣١ يوليه سنة ١٨٣٥)

٥٩٦

محكمة جنح السين

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

نصب . بيانات كاذبة . ثمن فاحش .

القاعدة القانونية

يرتكب جريمة النصب والاحتيال التاجر
الذي يسمى لبيع محله التجارى بثمن فاحش
فيحرر بيانا كاذبا عن ارباعات وهمية لمحله
التجارى وينشر بيانه هذا على صفحات الجرائد
ويروجه بين الناس بواسطة سماسرة فيستدرج
بهذه الوسائل الاحتيالية المشتري لدفع ثمن غير
مناسب مع قيمة المحل

تعليق

سبق أن محكمة نقض وابرام باريس

الدائرة الجنائية قضت بتاريخ ١٤ فبراير سنة
١٩٠٨ بهذا المعنى حيث حكمت بأن التاجر

٥٩٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥

بنك . شيك . معارضة . مسؤولية .

القاعدة القانونية

البنك الذي يدفع قيمة شيك مسحوب
عليه للشخص حامل الشيك بالرغم من سبق
تقديم معارضة له من صاحب الشيك طلب فيها
عدم دفع الشيك لحامله لا بالطريقة والاجراءات
القانونية المعتادة وانما بحسب صيغة اتفق عليها
من قبل وقبلها البنك يكون ضامنا رد المبلغ الى
صاحب الشيك .

تعليق

مبدأ هذا الحكم مبدأ صحيح جرى عليه
العمل وأخذت به المحاكم في اوربا وهو يطابق

٥٩٨

مجلس نقابة محامى محكمة استئناف بروكسل

قرار تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥

محاماة . حرية المحامى فى قبول او رفض الدفاع
عن المتهمين .

القاعدة القانونية

ليس لأحد حق الرقابة على المحامى فى قبول أو رفض الدفاع عن متهم ما . إذ أن المحامى حر فى قبول أو رفض الدفاع عن المتهم الذى يطلب منه المساعدة وليس لأحد إجباره على أن يدافع عن متهم لا ترضى ذمته أن يدافع عنه . الأمر موكل الى ذمته والى حريته والى استقلاله لأنه أقدر من أى شخص كان على أن يقدر الواجب الذى تملبه عليه صناعته واقدر من كل شخص على تقدير درجة حرية الضمير واستقلال الفكر اللذين يحتاج اليهما للدفاع عن المتهم . وهذا المبدأ كما انه مقرر لمصلحة المحاماة فهو مقرر لمصلحة المتهمين ايضاً لأن فيه ضماناً لهم على أن المحامى مستقل يؤدي وظيفته بكل حرية بعيداً عن كل ضغط وعن كل تأثير

٥٩٩

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢

نقابات . شخصية . خصومة . طالب تمويضات .
لها ولاعضائها .

القاعدة القانونية

النقابات التى تتألف للدفاع عن مصالح

الذى يحرر بيانات كاذبة عن ارباحات عمله وينشر فى الجرائد بيانه هذا ويسلم الى المشتري نسخة من بيانه وفيه تفصيل كاذب عن اعمال وهمية فانه يرتكب جريمة النصب لأن فى عمله هذا ايهام الناس بوجود مشروع كاذب واحداث أمل بمحصول ربح وهمى وهى أهم العناصر التى تتكون منها جريمة النصب . أما اذا كان كذب التاجر حصل شفاهاً فقط بدون استعمال الوسائل الاحتيالية المذكورة من قبل فلا تتم جميع اركان جريمة النصب

٥٩٧

محكمة نقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٣٥ مايو سنة ١٩٢٥

نقض . دفاع عن النفس . وجوب ذكر الوقائع .
بيان النسبة بين الفعلين .

القاعدة القانونية

لمحكمة النقض والابرام ان تتحقق مما اذا كانت جميع وقائع الدعوى التى ذكرها الحكم المطعون فيه تكفى او لا تكفى لتكوين شرائط الدفاع عن النفس الذى يبرر عمل المتهم . فإذا لم تبين محكمة النقض والابرام من الوقائع المذكورة فى الحكم درجة النسبة بين الفعل الذى اتاه الشخص دفاعاً عن نفسه والجريمة التى كان مهدداً بها كان حكم المحكمة ناقصاً ويتعين نقضه

أعضائها تلك الخصومة بطلب تعويض الضرر الذي نالها أو نال أعضائها من تصرف الغير الذي أتى اموراً زعزعت ثقة الجمهور بالصناعة أو المهنة التي تمثلها النقابة وينتمى إليها أعضاؤها . وكل ما للنقابة أن تدعى به انما تعويض الضرر الادبي الذي نالها بسبب اعتداء الغير عليها

٦٠٠

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٣
طلاق . محل اقامة الزوج . المصمة في يد الزوج وحده . نظام عام . امرأة بلجيكية . زوج صيني . اختصاص الحاكم البلجيكية .

القاعدة القانونية

١ - يجوز للزوجة ان ترفع دعوى الطلاق على زوجها امام المحكمة المقيم في دائرتها زوجها حال رفع الدعوى اذا كان ليس له محل اقامة ثابت
٢ - ان حكم الشريعة الصينية التي لا تعطى حق الطلاق الا للزوج فقط هو حكم يخالف النظام العام
٣ - فالمرأة البلجيكية التي تتزوج برجل صيني لها حق طلب تطليقها من زوجها امام المحكمة البلجيكية وفي هذه الحالة يجب على الحاكم البلجيكية ان تطبق القانون البلجيكي

٦٠١

محكمة لياج

حكم تاريخه ٥ يناير ١٩٢٤
دفع عن المال . فراخ . اتلاف زراعة . قتلها .
القاعدة القانونية

الدفاع عن المال كالدفاع عن النفس وحق الدفاع عن المال يجوز استعماله في حالة اعتداء الحيوانات على ملك المالك فالمستأجر او ذو اليد له حق قتل الفراخ والحيوانات الداجنة التي تدخل في غيطه وتلف زراعته

٦٠٢

محكمة جاند

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢
عقود . تفسيرها . نية المتعاقدين . الفاظ المقدم
القاعدة القانونية

مهما كانت الفاظ العقود والمشارطات واضحة فان نية المتعاقدين مقدمة على صراح الفاظ العقود والمشارطات . فاذا تبينت المحكمة ان غرض المتعاقدين يخالف ما هو منصوص عليه في العقد ولوصراحة وجب الاخذ بنية المتعاقدين دون الاخذ بحرفية الفاظ العقد

لزعائن

١٨

قال الفياسوف الفرنساوي الشهير جوستاف لوبون :

“Une des erreurs démocratiques les plus répandues est de croire que les lois peuvent établir des coutumes. En réalité, les coutumes engendrent finalement des lois, mais les lois ne créent que rarement des coutumes.”

Gustave le Bon.

ومعناها : من الخطأ الفاشي بين الناس ظنهم ان القوانين تغير عادات الامم .
العكس هو الصحيح . عادات الامم هي التي تنتهي دائماً بأن تصير قانوناً في البلد .
القانون هو في الغالب ابن العادة . وقل ان تجد عادة وليدة قانون

* *

وبمثل هذا المعنى قول الفيكونت ايزارن :

“Les lois ne modifient les mœurs que très lentement, les mœurs neutralisent les lois tout de suite.”

Vicomte d'Yzarn.

ومعناها : القوانين لا تغير اخلاق الامم الا ببطء وبدرجة غير محسوسة . أما
أخلاق الامم فانها اذا صاومت القوانين صدمتها حالاً

* *

لهذا كان من حسن سياسة الامم أن تسن القوانين الملائمة لطباع الامم
واخلاقها وعاداتها ليسهل عليها احترامها . ومن أطاع أحكام القوانين مختاراً بغير
غضاضة عاش حراً في حركاته وسكناته : وفي هذا قال شيشرون :

“ Nous sommes tous esclaves des lois, afin de pouvoir vivre libres.”

Cicéron.



ولبعض العلماء والمفكرين صيغ بديعة في تعريف « القانون » من حيث هو :
قال مونتسكيو

“ La loi, en général, est la raison humaine en tant qu'elle gouverne tous les peuples de la terre.”

Montesquieu.

ومعناها : يمكن ان يقال بوجه عام ان القانون هو العقل البشري من حيث
هو يسوس أمم الارض طرّاً



وأبلغ من هذا حداً للقانون قول العلامة ليفيك :

“ La loi, c'est la patrie elle-même ordonnant à chacun de respecter la vie, les biens, la liberté, la conscience, la croyance de chacun et de tous, au nom de la justice.”

Ch. Lévêque.

ومعناها : ما القانون الا الوطن نفسه منادياً كل واحد منا باسم العدل والحق
بان يراعى حرمة حياة ومال وحرية وضمير وعقيدة الناس جميعا جماعات وافرادا .



ولله در رجال الثورة الفرنسية الذين دونوا في دستور سنة ١٧٩١ وجوب
جعل سلطة القانون فوق كل سلطة فقالوا:

“ Il n'y a pas en France d'autorité supérieure à celle de la loi.”

عزيز فغانكي

قوائم شرعية وقانونية

٧

ومن امثلة توارد الخواطر عند فقهاء العرب وعلماء الرومان القواعد الآتية :

القاعدة اللاتينية : "Cessante causâ, cessat effectus."

القاعدة العربية : إذا زالت العلة زال المعلول

القاعدة الفرنسية : "La cause disparaissant, l'effet cesse."

القاعدة اللاتينية : "Nemo censetur ignorare legem."

القاعدة العربية : الجهل ليس بعذر في دار الاسلام

القاعدة الفرنسية : "Nul n'est censé ignorer la loi."

القاعدة اللاتينية : "Cessante ratione legis, cessat ejus dispositio"

القاعدة العربية : ما جاز لعذر بطل بزواله

القاعدة الفرنسية : "Le motif de la loi venant à manquer, sa prescription manque."

عزيز زمانكي

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة
صفحة	نمرة الحكم	
٦٦٥		متى تسقط القوائد والاجرة والحكر ونحوها المحكوم بها ؟ (لفضرة الاستاذ احمد افندى منيب المحامى)
٦٦٩	٥٥٠	محكمة التقض والابرام تقض . تغير المواد . عناصر التهمة . هي . هي . لا تقض
٦٧٠	٥٥١	» » » تقض . عقوبات اصلية . عقوبة تبعية . أشد العقوبات الاصلية . الحكم بالعقوبة التبعية .
٦٧١	٥٥٢	» » » تقض . سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . فرق بين الجريمتين . لكل جريمة اركانها .
٦٧١	٥٥٣	» » » تقض . تزوير . بيان كيفية التزوير . بيان مصلحة المتهم . بيان الضرر .
٦٧١	٥٥٤	» » » تقض . التوقيع على مسودة الحكم من رئيس الجلسة . كاف .
٦٧٢	٥٥٥	محكمة الاستئناف الاهلية بدواثرها المجتمعة قانون تخفيض الاجارات . قراراتها . لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه . هيئة قضائية استثنائية . فقدان ولاية القضاء فيما هو خارج عن اختصاصها
٦٧٤	٥٥٦	محكمة الاستئناف الاهلية بدواثرها المجتمعة قانون تخفيض الاجارات . قرارات اللجان . لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه عند تجاوز حدودها . اجارة اطيان موقوفة . خاضعة للجان . الاتفاق مع الناظر رأساً
٦٧٧	٥٥٧	» » » وقف . مواشى والآت زراعية . لا تدخل فى الوقف .
٦٧٨	٥٥٨	محكمة جنايات الزقازيق قتل . ترك المولود بلا عناية . لا جريمة .
٦٨٠	٥٥٩	» » » موظف . هيئة نظامية . هيئة ادارية . اهانة . مادة ١٥٩ . مادة ١٦٠ عقوبات . حسن نية .

نمرة الحكم	صحيحة	تابع فهرست الاحكام
٥٦٠	٦٨٢	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٥٦١	٦٨٣	» » » »
٥٦٢	٦٨٤	» الاسكندرية »
٥٦٣	٦٨٥	» المنصورة »
٥٦٤	٦٨٨	» اسيوط »
٥٦٥	٦٨٩	» الزقازيق »
٥٦٦	٦٩٠	» الوايلي الجزئية »
٥٦٧	٦٩١	» المنصورة »
٥٦٨	٦٩٤	» اجا »
٥٦٩	٦٩٥	» » » »
٥٧٠	٦٩٨	» » » »
		وقف . نظر . ناظر معين بالرسم أو بالصقة . انحصار النظر فيه . قرار تمكين . لالزوم له . حساب المستحقين . مصادقة . جواز اعادة فحصه . تزوير . غرامة . متى يحكم بها . حالات . تنازل المدعى عن دعوى التزوير . بيع . من أب لاولاده . وصية . احتفاظ الاب بحق المنفعة مدة حياته . صحته . وجود عوض مادة ٤١٢ . طلب توقيع الحجز . محل اقامة المدين . مواد تجارية . محل الاتفاق . محل تسليم البضاعة . محل الدفع . عمل تجارى . سرقة . اشياء متروكة أو مملوكة . كناسة الشوارع . متى تكون مملوكة . تصرف المجلس البلدى فيها بالبيع . مخالفة . وضع اليد عليها واستحوازاها بيع . حق حبس العين . حق المشتري في الحبس . اجارة . حقوق المؤجر . امتياز على المفروشات والاثاثات مطلقا . استثناءات . شفعة . عقديع غير مسجل . تأثير القانون الجديد . تاريخ . خضوعه لقانون التسجيل . ضمان المتخارج . حبس مبلغ التخارج . بيع . شريك على الشيوع . بيع حصة مفروزة دعوى ابطال البيع . دعوى قسمة . على من ترفع . بناء وغراس في ملك الغير . حكمه . بيع . صورية . ورقة ضد . استرداد العين المبيعة . رهن

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٥٧١	٧٠٠	قانون الخمسة افدنة . سكن . ملحقاته . تعدد المساكن بتعدد الازواج . زمن نشوء الدين .
٥٧٢	٧٠١	وقف . اثباته . صحته . حصوله بورقة عرفية امام البطر كخانة .
٥٧٣	٧٠٢	وقف . مفهوم الموافقة . موت المستحق قبل دخوله في الوقف . قيام ولده مقامه . حالة ولد من يموت بعد الاستحقاق .
٥٧٤	٧٠٢	رد القاضي . ابداء رأى . اشتراك في اصدار قرار وهو عضو في هيئة التصرفات . لا رد
٥٧٥	٧٠٣	وقف . اختلاف الواقف . اتحاد الجهة . صرف فاضل ريع وقف . في مصالح وقف آخر .
٥٧٦	٧٠٤	تعمير الوقف . سداد الدين
٥٧٧	٧٠٤	وقف . مخالفة شريك الواقف . مصلحة . سبيل متخرب . جواز جعله دكانا .
٥٧٨	٧٠٤	زوج . واجباته . مرض زوجته . ثمن دواء . اجرة طيب . كفن الزوجة .
٥٧٩	٧٠٥	وقف . ناظر . محاسبة الناظر القديم . تصديق القاضي . دفاتر حساب .
٥٨٠	٧٠٦	وقف . بيعه . في دين . التنفيذ على الريع . حق السكنى . مديونية الواقف . للغير ولجهة الوقف . تصرف الواقف في ثمن البذل .
٥٨١	٧٠٧	خيانة . عزل .
		وقف . عمارة . تربة الواقف . استحقاق المستحقين . العمارة من البداءات
		وقف . الولاية لاثنين . رد أحدهما . سلطة القاضي

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٨٢	٧٠٩	شفعة . هبة . اشتراط صدورها من المالك . لا من المشتري لاسقاط الشفعة . شريك شائع . حده . ارتفاق . تفضيل اختصاص . تنفيذ حكم مرسى مزاد مختلط . دعوى وضع يد . خصوم وطنيون .
٥٨٣	٧١٠	تقادم . دعوى ضمان البائع . ١٥ سنة . من يوم التعرض أو الاستحقاق .
٥٨٤	٧١١	بطركخانات . وصاية . ملة المتوفى . ملة الموصى له . جنسية المتوفى . جنسية ورثته .
٥٨٥	٧٠٢	تقادم . سبب صحيح . حقوق ارتفاق . ظاهرة . متقطعة .
٥٨٦	٧١٢	وكالة . ضمان الوكيل .
٥٨٧	٧١٣	تقضى وايرام باريس
٥٨٨	٧١٣	تقادم . تملك . تغيير سبب وضع اليد . شروطه . خصومة . طلبات ضد المالك .
٥٨٩	٧١٤	ذكر نمن اقل من الحقيقة . هرب من دفع رسوم الحكمة . ارتباط جريمة بجريمة . اختصاص محكمة واحدة بنظر الجريمتين .
٥٩٠	٧١٤	محل مختار خاص . خصومة جديدة . عدم جواز اعلانها في المحل المختار الخاص
٥٩١	٧١٤	حجز . بلاسند . بلاسبب . اختصاص قاضي المواد المستعجلة .
٥٩٢	٧١٤	خبراء . قذف . مأمور بخدمة ميرية . موظف عمومي .
٥٩٣	٧١٥	مقاول . مهندس . ضمان . جهل باصول الصناعة تحكيم . حكم مرجح . تفويض بالصلح .
٥٩٤	٧١٦	اجراءات . صحة . بطلان . مداولة . الطعن في حكم المحكمين . تظلم . رئيس المحكمة
٥٩٥	٧١٧	بنك . شيك . معارضة . مسئولية
٥٩٦	٧١٧	نصب . بيانات كاذبة . ثمن قاحش
		جنگ السن

الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥٩٧	٧١٨	محكمة تقض وإبرام بلجيكا تقض . دفاع عن النفس . وجوب ذكر الوقائع . بيان النسبة بين الفعلين
٥٩٨	٧١٨	مجلس نقابة محامي محكمة استئناف بروكسل محاماة . حرية المحامي في قبول أو رفض الدفاع عن المتهمين
٥٩٩	٧١٨	محكمة بروكسل نقابات . شخصية . خصومة . طلب تعويضات لها ولأعضائها
٦٠٠	٧١٩	» » طلاق . محل إقامة الزوج . العصمة في يد الزوج وحده . نظام عام . امرأة بلجيكية . زوج صيني . اختصاص المحاكم البلجيكية .
٦٠١	٧١٩	محكمة لياج دفاع عن المال . قراخ . اتلاف زراعة . قتلها
٦٠٢	٧١٩	» جاند عقود . تفسيرها . نية المتعاقدين . الفاظ العقد .
	٧٢٠	لدعات
	٧٢٢	فوائد شرعية وقانونية
رئيس تحرير المجلة : عزيز فنانكي		

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحاماة

السنة الخامسة

"Pour la liberté comme pour
le Nil, la fécondation, c'est la
submersion."

Victor Hugo.

العدد التاسع

عدد يونيو سنة ١٩٢٥

الإدارة ميدان سوارس نمرة ٣

المطبعة
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٥
والطلبة ٤٥

يابه

نشرنا في صدر هذا العدد بحثاً لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي المحامي في « تأثير قانون التسجيل الجديد في قضايا الشفعة » ثم نشرنا

عدد	
٧	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٣	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
٥	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٢	حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٤	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٦	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٥	احكام صادرة من المحاكم البلجيكية
٥٢	فتكون المجلة اثنين وخمسين حكماً وقراراتاً وفتوى . اعقبناها بصورة المنشور نمرة
١٥	سنة ١٩٢٥ الذي ارسلته ادارة المحاكم الشرعية بوزارة الحماينة الى عموم المحاكم الشرعية
	أما « اللذعات » و « الفوائد القانونية والشرعية » فقد ارجأنا نشر بقيتها الى عدد اكتوبر
	لاضطرارنا الى السفر خارج القطر
	رئيس تحرير المجلة
	عزيز هانكي

السنة الخامسة

المحاماة

العدد التاسع

عدد يونيو

تأثير قانون التسجيل الجدير على قضايا الشفعة

الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين ولان حق الشفعة لا يترتب قانونا الا على عقد بيع صحيح ناقل للملكية مستوف للشرائط القانونية (راجع هذا الحكم بالصحائف ٣٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من السنة المذكورة

شوقني هذا الحكم الى دراسة المسألة فانهيت من دراستها على غير ما ذهبت اليه محكمة مصر

والظاهر ان هذه المحكمة رأت الشريعة الاسلامية الغراء تشترط في البيع الذي ثبت فيه الشفعة ان يكون صحيحا نافذا او فاسدا انقطع فيه حق الفسخ خاليا من خيار شرط للبائع فاشتراطتها هي ايضا فكانت النتيجة ما رأيت من مذهبها

من المسائل التي ابتدأ المشتغلون بالقانون يبحثها والمحاكم بالنظر فيها ما ترتب على صدور القانون غمرة ١٨ سنة ٢٣ من التأثير على حق الشفعة وقضايا الشفعة

وقد قرأت بمجلة المحاماة بالعدد الرابع من سنتها الخامسة حكما أصدرته محكمة مصر الابتدائية في ٣ من نوفمبر سنة ٢٤ ذهبت فيه الى أن البيع الحاصل بعقد عرفي غير مسجل وغير ثابت التاريخ لا يصلح أن يكون أساسا لطلب الشفعة لأن المادة الاولى من القانون غمرة ١٨ سنة ٢٣ رقم ٢٦. يونيو سنة ١٩٢٣ صريحة في ضرورة تسجيل العقود الناقلة للملكية ولأنه جاء في الفقرة الثالثة أنه لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى

ولذلك كان واجباً على قبل بحث المسألة أن الفت القارىء الى أن الشريعة الاسلامية قد أوجبت هذه الشروط تفريعاً على ما قرره للبيع من الاصول والاحكام المخالفة لنظائرها في القانون

فالبيع في الشريعة الاسلامية هو تعليق البائع في الحال مالا للمشتري بما لا يكون ثمناً للمبيع وهي تشترط أن يكون المبيع موجوداً وأن يكون مالا متقوماً مقدور التسليم ولا يتميز أضافته الى وقت مستقبل ولا تعليقه بشرط أو حادثة مستقبلية وتمنع مشتري المنقول من التصرف فيه قبل قبضه لتوهم الغرر بعجزه عن التسليم بحبس البائع اياه وتميز لمشتري العقار الذي لا يخشى هلاكه التصرف فيه قبل قبضه بناء على أن الغرر بهلاكه ممتنع وأن الغرر بظهور الاستحقاق فيه لا يمكن الاحتراز عنه وتميز تأجيل الثمن ولا يتميز تأجيل المبيع لما يدخله من بيع الدين بالدين ومن الغرر بعدم التسليم - ولم تجز البيع بشرط الخيار للبائع في الثلاثة الايام المقدرة اجلاً للخيار الا على اعتبار دخول الشرط على حكم ثبوت الملك لا على نفس البيع لان البيع عندهم على ما قالوا هو من قبيل الاثباتات التي لا تحتل الخطر المؤدى للتماروفى جعل البيع متعلقاً بالشرط خطر تام كان مقتضى القياس أن لا يجوز الا أن الشارع قد اجازة ضرورة دفع الغبن فيقدر بقدر الضرورة وهي تندفع بجعل الشرط دا خلا

على حكم ثبوت الملك دون سببه الذي هو نفس البيع (راجع ص ٥٩٧ من المجلد الثاني من كتاب كشف الامرار على أصول الامام البزدوى)

ومن حق قهائنا . وهذه احكام البيع عندهم أن يشترطوا لثبوت الشفعة أن يكون المبيع عقاراً مملوكاً وأن يكون يبعه صحيحاً أو فاسداً انقطع فيه حق الفسخ خالياً عن خيار شرط للبائع حتى اذا سلم المشتري بالشفعة ورضى بها أو قضى القاضى بها تملك الشفيع العقار حالاً لأنهم لما لم يميزوا إلا بيع الموجود المملوك ولم يسمحوا باضافته الى الزمن المستقبل ولا تعليق وجوده أو فسخه على الشرط (الا شرط الخيار) وخافوا الغرر اليسير في احتمال الفسخ في كثير من انواع البيوع أوجبوا شروطهم المتقدم ذكرها في البيع الذي يثبت فيه الشفعة تمشياً مع هذه الاحكام

وانتم علمون بأن احكام البيع في القانون المدني تخالف هذه الاحكام فالقانون المدني يميز المواعدة بالبيع والشراء وأضافة البيع الى الزمن المستقبل وتعليقه على الشرط الموقوف والفاسخ وتصرف المشتري قبل قبض المبيع بكافة انواع التصرفات ولا يخاف الغرر الكثير فضلاً عن اليسير ويحل كثيراً من البيوع التي حرمتها الشريعة الإسلامية للغرر أو للجهالة أو للربا ويميز الاجل في المبيع والثمن على السواء .

ينبغي اذن أن ندرس المسألة على نور القانون المدني وأقوال فقهاءه لأن حلها يجب أن يتمشى على احكامه التي خالف فيها الشريعة الاسلامية مخالفة ظاهرة

ما هي مفروض المشتري بعقد بيع غير مسجل
- كان عقد البيع من حقوق التراضي التي تتم بالايجاب والقبول ولم تكن الكتابة شرطاً من شروط صحته وإنما كانت اداة لاثباته وفق قواعد الاثبات العامة وقد بقي كذلك من عقود التراضي حتى بعد أن صدر القانون المدني وأوجب تسجيله حتى يمكن الاحتجاج به على الغير لأن هذا الوجوب وارد على حكم انتقال الملكية في حق الغير لا على نفس انعقاد البيع وقد بقي كذلك من عقود التراضي بعد أن صدر القانون نمرة ١٨ سنة ٢٣ الذي جعل التسجيل شرطاً أساسياً في حق المتعاقدين وغيرهم ولم يصبح مطلقاً من العقود الشكلية التي أوجب القانون لانعقادها أو لصحتها أفرانها في شكل كتابي خاص كالهبة أو الرهن العقاري يدلكم على ذلك الفقرة الأخيرة في المادة الأولى من القانون المذكور ونصها

« أنه لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين » وما جاء في المذكرة الإيضاحية من أن الغرض من إيجاد التسجيل جعله شرطاً أساسياً لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة للمتعاقدین

ولغير المتعاقدين على السواء فأصبح العقد الذي يتعهد الشخص بموجبه بنقل الملكية كالبيع والهبة لا ينشأ عنه الا حق شخص أو دين لمصلحة من اكتسب هذا الحق يجوز له بموجبه أن يلزم من صدر منه التصرف بتنفيذ ما تعهد به أي أن ينقل له الملكية فعلاً ولا يتم هذا النقل الا بالاجراءات القانونية اللازمة لاشهار هذا التصرف الى أن قال اما من صدر منه التصرف فليس عليه أن يتمتع عن أي عمل يعرقل هذا التسجيل فاذا حال من صدر منه التصرف دون قيام الطرف الآخر بهذا الاجراء اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لرفع دعوى شخصية عليه فبا أنتم ترون أن اشتراط التسجيل لم يرد على انعقاد البيع فيكون شرط انعقاده أو صحته كاشتراط الرسمية في الرهن العقاري وإنما ورد على حكم انتقال الملكية فجعله مترافقاً الى ما بعد التسجيل بعد أن كان يقع فوراً بمجرد التراضي وعلى هذا يترتب قانوناً على العقد الصحيح غير المسجل (١) أنه يلزم البائع بنقل الملكية بعمل الاجراءات القانونية اللازمة لذلك (٢) ويلزمه بتسليم المبيع للمشتري وبضمانة عدم المنازعة فيه (٣) ويلزم المشتري بدفع الثمن

وهذه الحقوق والدعاوى الشخصية التي خولها القانون للمشتري للمطالبة بها هي حقوق مالية يجوز له التصرف فيها بالتنازل عنها بمتنفي القواعد المدونة في باب بيع الديون والمزاعم ويجوز أن يحل القانون فيها شخصاً آخر محله

ولا تفهم أن الدعوى الشخصية التي يملكها المشتري على البائع في مطالبته بنقل الملكية تنتهي حتماً بالحكم على البائع بتعويض مالي بناءً على أن هذا الالتزام هو الزام بعمل شيء لأن القاضي ملزم أصلاً بالحكم بالوفاء عيناً مادام حكمه بذلك لا يمس حرية المدين الشخصية وإذا امتنع البائع عن تحرير العقد الذي تم بالتراضي أو التوقيع عليه جاز للمحكمة أن تحكم بأجباره بالحكم عليه بتهديد مالي وأن تقضى بثبوت حصول البيع وبأقامة الحكم في ذلك مقام العقد فيستطيع المشتري تسجيله ولنا مبتدعين في ذلك فهو ما ذكره بودري في مؤلفه في باب البيع فقرة ٦٥ و ٦٦ عند كلامه على الوعد بالبيع وتماه بقبول الموعد له وامتناع الواعد عن تحرير عقد البيع فقد قال أن الواعد ملزم بتعهد شخصي بامضاء البيع ويجوز للموعد اجباره على الوفاء به بمد أن أصبحت المواعدة بيعاً وشراءً

وللقاضي أن يحكم بأثبات حصول البيع واعتبار حكمه بمثابة عقد البيع نفسه (وهو رأي بلانيول جزء ٢ فقرة ١٤٠٦ ورأي جرانغولان في كتابه العقود فقرة ٢٢٨) (ورأي دوهلس تحت كلمة بيع فقرة ١١٤ وحلمى عيسى فقرة ٢٠٦) ولم نر لفقهاء آخر رأياً يخالف هذا الرأي

لنبحث الآن فيما هو حق الشفيع وما هو

الآخذ بالشفعة فنقول أن فقهاء الشريعة الإسلامية صرحوا بأن الذي يثبت للشفيع بمجرد البيع هو مجرد الرأي والمشيشة بين أن يأخذ أو يترك ولذلك لا يورث عندهم كاتورث الاملاك والحقوق اللازمة (١)

والشفيع ليس يملك شيئاً على المشتري لا بطلب التقرير والمواثبة . ولا بطلب الخصومة ولذلك إذا سلم الشفعة على مال فالتسليم جائز ويرد المال على صاحبه لأن تسليم الشفعة ترك التصرف منه للمالك في ملكه وهو لا يستحق المال الا بمقابلة ملك له ولا ملك له (راجع المبسوط صحيفة ١١٦ و ١١٨ جزء ١٤)

والآخذ بالشفعة على المختار عندهم هو فسخ في حق اضافة العقد الى المشتري مع بقاء أصله ليقوم الشفيع مقام المشتري كأن البائع باعه وخاطبه بالايجاب وإذا اثبتوا للشفيع خيار الرؤية والعيب فلأن العقد قد اضيف اليه وهو يقتضي السلامة فيكون له حق الرد بهما (البحر الرائق جزء ٨ ص ١٣١) وإذا اوجبوا على الشفيع ان يأخذ من المشتري بثلث حال اذا كان الثمن مؤجلاً فلأن الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشتراطه في حق المشتري لا يكون

(١) الشفعة عند الحنفية من الخيارات التي لا تورث ولا تباع لان الاصل عندهم هو ان يورث المال دون الحقوق الا ما قام دليله من الحاق الحقوق بالاموال وهي تورث عند المالكية والشافعية لان الاصل عندهم ان تورث الحقوق والاموال الا ما قام دليله على مفارقة الحق في هذا المعنى للمال (١٧٦ من الجزء الثاني من بداية المجتهد لابن رشد في بيع الخيار)

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ مجلة (البلتان) سنة ١٩
ص ٤٢ وحكمها في ٦ يولية سنة ١٩٠٧ سنة ١٩
ص ٢٩٨ وحكمها في ١٧ ابريل سنة ١٧ سنة
٢٩ ص ٣٧٢

وما دام لا يكون الشفيع عند طلب الشفعة
وعند قيام دعوى الشفعة حق عيني في العقار
المشفوع وما دامت دعوى الشفعة ليست الا
دعوى المطالبة باحلال الشفيع محل المشتري
في حقوقه وواجباته وجب ان تصح دعوى
الشفعة في عقار بيع بمقد عرفي غير مسجل سواء
اكان منجزاً أم معلقاً وجوده او فسخه على
شرط (راجع دوهلس تحت كلمة شفعة فقرة
١٧، ١٥) فيخلف الشفيع المشتري في جميع حقوقه
وواجباته عند التراضي أو عند حكم القاضي

ويكون للشفيع مطالبة البائع بالقيام
بالاجراءات اللازمة لاشهار التصرف واجباره
على الوفاء بها والمحكمة ان تحكم عند امتناعه
باثبات حصول البيع واعتبار حكمها بمثابة عقد
على ما اسلفناه

— هذا وما يؤنسك في الاعتقاد بصحة

ما أوردناه أن فقهاء القانون الفرنسي عند شرحهم
للمادة ٨٤١ من القانون المدني التي تقرر أحكام
الاسترداد الوراثي (المقابلة للمادة ٤٦٢)
اعتبروا دعوى الاسترداد دعوى حلول تفسخ
أضافة العقد للمشتري ليعتبر الشفيع متلقياً المبيع
من البائع مباشرة (راجع بودري فقرة ١٦٧٠
الجزء الثالث في الموارث

اشترطا في حق الشفيع لتفاوت الناس فيه (١٣٥
البحر الرائق جزء ٨)

ومن تقرعاتهم « مريض باع دارا بالنق
درهم وقيمتها ثلاثة آلاف درهم ولا مال له غيرها
ثم مات وأبنته شفيع الدار فلا شفعة للابن فيها
لأنه لو باعها من ابيه بهذا الثمن لم يجز لانه أما
ان يأخذها كما أخذها المشتري فيكون ذلك
وصية من المريض لوارثه ولا وصية لوارث أو
يأخذها بثلاثة آلاف وذلك لا يستقيم لما فيه
من اثبات ثمن في حق الشفيع ليس بثابت في
حق المشتري (راجع المبسوط في شفعة المريض
ص ١٥٠ جزء ١٤) وهذا المعنى واضح في المادة
الثالثة عشر من قانون الشفعة التي نصها « محل
الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة
ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري
إذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع
من هذا التأجيل الا برضاء البائع وإذا ظهر بعد
الاخذ بالشفعة ان العقار المشفوع مستحق للغير
فليس للشفيع أن يرجع الا على البائع »

والمحاكم المختلطة تصرح في كثير من
احكامها بأن ليس للشفيع أثناء قيام دعوى
الشفعة حق في العقار المشفوع (jus in re) وان
دعوى الشفعة ليست الا دعوى المطالبة باحلال
الشفيع محل المشتري في الصفقة (jus ad rem)
وانه لا يملك العقار المشفوع الا بالتراضي أو بحكم
القاضي (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في

المدونة في باب البيع وجميع المبادئ المقررة في
قته القوانين تسمح بأن يستنتج ان القانون نمرة
١٨ سنة ١٩٢٣ لا يوجب اشتراط كون البيع
صحيحاً ناقلاً للملكية خالياً من خيار شرط
للبيع كما اشترطت الشريعة الاسلامية ومحكمة
مصر في حكمها السابق المذكور

حامد فهمي
المحامي

وفرعوا على ذلك فقالوا بأنه ليس من الضروري
أن يكون عقد البيع صحيحاً وجوزوا الاسترداد
في البيع الباطل وفي البيع المعلق على شرط توقيفي
أو فاسخ على أن يبقى حكم الشفعة خاضعاً لحكم
عقد البيع نفسه (راجع بودري نوتة ١٦١٢
و ١٦١٤ من الكتاب عينه)

ولذلك قالوا أنه لا محل لتسجيل حكم
الاسترداد لأنه فسخ والقانون لا يوجب تسجيل
الفسوخ

ومن هذا ترون أن جميع القواعد القانونية

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

يكفي لذلك ان يثبت في المحضر ان الشاهد
حلف اذ المفروض انه حلف اليمين القانونية
بالصيغة التي نص عليها القانون .

(نقض عميره عمران عميره ضد النيابة العمومية
وعبد المال حسين ابو الملا مدع بحق مدني نمرة
١٧٢٥ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة العالي احمد
طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور جناب المستربرسيغال
وكيل المحكمة وجناب المستر كرشو وصاحبي السمادة
والعزة احمد عرفان باشا وعلى سالم بك المستشارين
وجندي بك عبد الملك وكيل النيابة)

٦٠٣

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥
نقض . جريمة القتل . عمد القتل . يئانه . صيغة
اليمين . شاهد .

القاهرة القانونية

١ - اذا ذكر الحكم المطعون فيه ان
المتهم تعمد القتل كان هذا كافياً لبيان نية القتل
وتكون الواقعة مبينة يائناً كافياً في الحكم

٢ - ليس من الضروري ذكر صيغة
اليمين التي حلفها الشاهد في محضر الجلسة بل

٦٠٤

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٥
نقض . ذكر فترة المادة المطبقة . عدم اختلاف العقوبة .

القاهرة القانونية

عدم ذكر فترة المادة التي طبقها محكمة الموضوع لا يترتب عليه نقض الحكم طالما ان العقوبة التي وقعتها المحكمة على الطاعن لا تتجاوز المبدأ الذي تشترطه الفقرة التي حصل تطبيقها

(طعن محمود السيد الوكيل ضد النيابة العمومية ومصطفى البسطويسى الوكيل مدع بحق مدنى فقرة ٤٢ سنة ١٩٢٤ دائرة حضرة صاحب العالى اهد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٠٥

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض ، عاهة مستديمة . فقد جزء من مقدم عظم الجدارى .

القاهرة القانونية

يعتبر عاهة مستديمة فقد جزء من مقدم عظم الجدارى الايسر وقد جرى قضاء محكمة النقض والابرار على ذلك فى احكام عديدة الوقائع :

النيابة العمومية اتهمت المتهم المذكور بأنه فى ليلة ١٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ بأراضى أوسيم مركز امبابة بمديرية الجيزة تجارى مع آخر على

ضرب ابراهيم سيد احمد عبد الغنى فأحدثا به الاصابات الميئة فى الكشف الطبى ونشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من مقدم عظم الجدارى الايسر اثر عملية التربة وذلك يعرض المصاب لتوبات صرعية والتهابات سحائية وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالة المتهم على محكمة جنايات مصر لمحاكمته بالمادة ١/٢٠٤ عقوبات . وحضرة قاضى الاحالة قرر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ احالة المتهم على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة المذكورة .

ومحكمة جنايات مصر بعد سماعها الدعوى حكمت فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٤ عملا بالمادة المذكورة و ١٧ عقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مدة ستة اشهر

وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٤ قرر المحكوم عليه بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم المحامى عنه تقريراً باسباب طعنه المحكمة :

« ومن حيث ان الوجه الاول على غير اساس لان اصابة المجنى عليه الميئة بالحكم المطعون فيه وهى فقد جزء من مقدم عظم الجدارى الايسر قد اعتبرتها محكمة النقض والابرار بأحكام عديدة عاهة مستديمة

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثانى المبني على ان الطاعن كان فى حالة الدفاع عن المال

في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٢ تعاقب بالرفت من الوظيفة وبالحبس معاً ومن ثم يكون الحكم بالرفت عقوبة الزامية . فالحكم الذي يقضى بادانة شيخ بلد اهل عمداً في تأدية واجباته المفروضة عليه باسقاط اسم شخص من كشوف القرعة بدون حق لتخليصه من الخدمة العسكرية يجب أن يقضى بالحبس وبالرفت معاً فاذا قضى بالحبس فقط فقد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين على محكمة النقض أن تحكم برفت المتهم من وظيفته علاوة على العقوبة المحكوم عليه بها

(طعن النيابة العمومية ضد سعيد السيد ابراهيم
نمرة ٢٤٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٠٨

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
نقض . وقاع انثى كرها . اركان الجريمة .

القاعدة القانونية

يكفى لتكوين جريمة وقاع انثى بغير رضاها
أن يكون المتهم قد استعمل الاكراه مادياً كان
أو معنوياً وبطريقة كافية للتغلب على مقاومة
المجنى عليها .

المحكمة : —

« حيث انه لا صحة لما يزعمه الطالب من
انه لتكوين جريمة وقاع انثى بغير رضاها يجب
أن يكون الاكراه مستمراً في اثناء الفعل بل

فأن محكمة الجنايات قد ردت عليه ورفضته بناء
على اسباب كافية »

(طعن محمود على بطيح ضد النيابة العمومية نمرة
٢٤٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٠٦

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
نقض . حكم عدم اختصاص . حكم نهائى .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر من محكمة استئناف الجنج
بعدم اختصاصها بنظر الدعوي لا يقبل الطعن
فيه بطريق النقض لانه حكم غير نهائى
المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه لم يكن
نهائياً حتى يصح الطعن فيه بطريق النقض
والأبرام ولذلك يكون هذا الطعن غير مقبول
شكلاً »

(طعن النيابة العمومية نمرة ٢٣٩ سنة ٤٢ قضائية
ضد صالح محمد على . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٠٧

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
قرعة . رقت . حبس . الرقت عقوبة الزامية .

القاعدة القانونية

ان المادة ١٢١ من قانون القرعة الصادر

٢ - من المبادئ المقررة التي جرى عليها القضاء المصري والفرنساوي والانجليزي ان السيد مسئول عن عمل خادمه ولو لم يكن الغرض من هذا العمل شؤون وظيفته ولكن بشرط أن يكون فعله مرتبطاً مباشرة بالعمل الذي يقوم به

٣ - السيد لا تزول مسؤوليته ولو كان الخادم قد ارتكب الفعل المسند اليه رغماً من أوامر سيده .

المحكمة :

« حيث انه ثابت ان الحادثة التي اصاب فيها المجنى عليهما نشأت عن افعال الخفير محمد جاد الرب الذي اطلق العيار الناري من بندقيته « الميري » ليلاً وكان في ذلك الوقت موجوداً في درك خفير آخر اذ أنه ترك دركه وذهب ليشرب بدلاً من بقاءه في دركه لحراسته ولذا قضت عليه محكمة الجنايات بالحبس سنة مع الشغل وبدفع مبلغ ٢٣٠ جنيه تمويض للمدعين بالحق المدني فالمسألة التي يتعين البحث فيها هي معرفة ما اذا كانت وزارة الداخلية مسئولة مدنياً بصفة ضامنة

« وحيث أن الوزارة تدفع المسؤولية مستندة الى اسباب ثلاثة وهي اولاً ان المسئول عن اعمال الخفراء هو مجلس المديرية والاهالي انفسهم وثانياً بفرض ان الخفراء يعتبرون من مستخدمي الحكومة فإن العلاقة بينها وبينهم ليست هي العلاقة القانونية بين السيد والخادم وثالثاً لان وقت الحادثة لم يكن الخفير يؤدي

يكفي أن يكون المتهم قد استعمل الاكراه سواء كان مادياً أو معنوياً وبطريقة كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها . فاذا فقدت الاثني قواها واصبحت لا تستطيع المقاومة فالاركان القانونية المكونة للجريمة تكون متوفرة وهذا ما قد اثبتته صراحة محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه .

« وحيث ان الاوجه الاخرى التي يتمسك بها الطاعن عن هذه النقطة متعلقة بالموضوع . » وحيث انه فيما يختص بالموضوع فإن هذه المحكمة ترى ان الضرر الذي لحق بالمجنى عليها كان نتيجة مباشرة للجريمة . ولذا يكون الحكم بالتعويض في محله .

(طعن محمد السيد ابو طالب ضد النيابة العمومية وغيبه محمد مرزوق واخرى مدعين بحق مدني سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٠٩

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

خفر . مسؤولية الحكومة . مسؤولية مجلس المديرية . خادم . مخدوم . مسؤوليته .

القاعدة القانونية

١ - ان نظام الخفراء الحالي خاضع لاحكام القانونين الصادرين في سنة ١٩٠٩ وبما أن وزارة الداخلية هي التي تصادق على تعيينهم وتدفع مرتباتهم ولها حق تأديبهم وتوقيع الجزاءات عليهم فهي المسؤولة عن أعمالهم دون مجلس المديرية ودون الاهالي

اعمال وظيفته وقد خالف تعليمات وأوامر الحكومة

« وحيث فيما يختص بالوجه الاول فإن الحكومة ترتكن على قانون سنة ١٨٨٤ ولكن هذا القانون ليس نافذ المفعول الان الا فيما يتعلق بالخبراء الذين كانوا معينين في ذلك الوقت وأما نظام الخبراء الحالي فإنه خاضع لاحكام القانونين الصادرين في سنة ١٩٠٩ وبما ان وزارة الداخلية هي التي تصادق على تعيينهم وتدفع مرتباتهم ولها حق تأديهم وتوقيع الجزاءات عليهم فليس هناك شك في انها هي المسؤولة عن اعمالهم لا مجلس المديرية ولا الاهالي

« وحيث عن الوجه الثاني فان الحكومة لم يمكنها اقامة الدليل على صحة ما تتمسك به من وجود فرق بين علاقتها مع الخبراء والعلاقة العادية بين السيد والخادم وفي هذه الحالة يجب تطبيق القواعد العامة الخاصة بالمسؤولية عن اعمال الغير

وحيث عن الوجه الثالث فإنه من الثابت ان الحادثة وقعت بسبب *a l'occasion* تأدية الخفير لاعمال وظيفته ومن المبادئ المقررة التي جرى عليها القضاء المصري وفي فرنسا وانجلترا ايضا ان السيد مسئول عن عمل خادمه ولو لم يكن الغرض من هذا العمل شئون وظيفته ولكن بشرط ان يكون فعله مرتبطا مباشرة بالعمل الذي يقوم به (راجع كتاب المسيو سوردان عن المسؤولية جزء ثاني فقرة

٩٢٧ وحكم محكمة استئناف نانس ٥ ابريل سنة ١٨٧٣ ودالوز ١٨٧٤ - ٢ - ٢٥٢

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان السيد لا تزول مسؤوليته ولو كان الخادم قد ارتكب الفعل المسند اليه رغما من اوامر سيده (راجع سوردان الجزء السابق ذكره فقرة ٩٠١ حكم نقض وابرام فرنسا ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ - ١ - ٣٥١)

« وحيث ان محكمة النقض والابرام ترى بناء على ما تقدم ان أوجه الدفاع التي تمسكت بها الحكومة واخذت بها محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه ليست على اساس قانوني ولذا يتعين قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه فيما يختص برفض طلب التعويض المرفوع ضد الوزارة والزام وزارة الداخلية بأن تدفع بالتضامن مع محمد جاد الرب المبلغ المحكوم به للمدعين بالحق المدني »

(نقض الست حسنه بنت خليل عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين ريزف وصمويل مدعية بحق مدني ضد محمد جاد الرب ووزارة الداخلية في قضية النيابة المفيدة بجدل المحكمة عمرة ٧٠٤ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

تعلق

يراجع بحث حضرة الاستاذ نصيف افندي زكي الحامي المنشور في مجلة المحاماة بالمعدد السابع صحيفة ٥٩٥ من السنة الخامسة

قضاء المجلس الحسيني العالي

الابتدائي تجاوز اختصاصه فوجب اذن الغاء
القرار المطعون فيه »

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست فاطمة محمد
الشناوي نمرة ٥٤ سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرة
صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب
السعادة والمزة والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين
بك والشيخ سيد الشناوي ومحمد حمدي الفكي بك)

٦١١

حكم تاريخه ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥

حسيني . حجر . مضي زمن طويل على التصرفات .

الذاعرة القانونية .

اذا كانت التصرفات المنسوبة للشخص
المطلوب الحجر عليه قد مضي عليها زمن بعيد
ولم يثبت بوجه قطعي ان تلك التصرفات كانت
لغير ضرورة فلا موجب للحجر

المجلس : -

« حيث انه قد مضي على التصرفات
المنسوبة للمستأنف زمن بعيد ولم يثبت بوجه
قطعي ان تلك التصرفات كانت لغير ضرورة
سيما وان وظيفته تقتضي الظهور واذن يكون
القرار المستأنف في غير محله ويتمين الغاؤه »

(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم الشيخ
عبد القادر الرخاوي ضد محمد عبد القادر افندي نمرة
٤٧ سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرة صاحب المعالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦١٠

حكم تاريخه ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥

مجلس حسيني . نفقة . ولي شرعي .

القاعرة الذاتية

ليس للمجلس الحسيني أن يقرر نفقة للقاصر مع
وجود ولي شرعي عملاً بالمادة ١٦ من لأئحة
تنفيذ الامر العالي الصادر بترتيب المجالس
الحسبية التي تقضي بعدم وجود موجب لتدخل
المجلس الحسيني اذا كان للقاصر أو عديم الاهلية
ولي شرعي بحسب حكم المادة ٤٣٤ من الاحوال
الشخصية

المجلس :-

« حيث انه لا توجد تركة امام المجلس
الحسيني الابتدائي حتى انه يقرر نفقة للقاصر
مع وجود ولي شرعي عملاً بالمادة ١٦ من
لأئحة تنفيذ الامر العالي بترتيب المجالس
الحسبية التي تقضي بعدم وجود موجب لتدخل
المجلس الحسيني اذا كان للقاصر أو عديم الاهلية
ولي شرعي بحسب احكام المادة ٤٣٤ من
الاحوال الشخصية وان يكون المجلس الحسيني

٦١٢

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٥

حسي . حجر . العملة . تميزها .

القاعدة القانونية

كون الشخص لا يعرف العملة جيداً
ليس دليلاً وحده على الغفلة ولا يكون سبباً
للحجر ولا سيما اذا ثبت للمجلس أنه يحسن
التصرف في ملكه .

المجلس :-

« حيث انه تبين من الاوراق ما يدل على
ان المستأنفة تصرفت في ال ١٥ ط الموروثة
لها وما كانت تأخذ منها ريعاً لوضع يد احد

اقاربها عليها لانها بعيدة عن البلد القاطنة هي
وزوجها بها على ان تشتري عينا بدلها بالناحية
المقيمة فيها كي يتيسر لها الانتفاع بها .

« وحيث ان هذا التصرف لا غبار عليه
وان ما ارتكن عليه المجلس الابتدائي من انها
لا تعرف العملة جيداً لا يكون سبباً للحجر
فلذا يكون القرار المستأنف غير وجيه ويتعين
اذن الغاؤه ورفع الحجر عن الست خضره
بنت خليفه »

(استئناف الست خضره بنت خليفه ضد الست

تقيسه بنت فرج سالم نمرة ٥٣ سنة ٢٤ - ٢٥ .
دائرة حقيرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٦١٣

حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٥

صحيفة الدعوى . اعلانها . محل الإقامة . بطلان .
فوائد . تقادم .

القاعدة القانونية

١ - بطلان صحيفة الاعلان لعدم ذكر
محل الإقامة لا يكون الا في اعلانات الافتتاح
بحيث اذا اهل محل الإقامة في اعلان تنبيه
نزع الملكية اكتفاء بالمحل المختار لا يكون ذلك
موجباً للبطلان لسبق علم المعلن اليه بمحل

الإقامة في اعلانات المنازعات السابقة على نزع
الملكية .

٢ - يسقط الحق في المطالبة بالفوائد

بعضى خمس سنوات مهما كان نوع الدين السارية
الفوائد المذكورة عنه بحسب نص المادة ٢١١
مدنى أهلى (٢٧٥ مدنى مختلط) خلافاً للمادة
٢٢٧٧ مدنى فرنسى التى لم تنص الا على سقوط
فوائد المبالغ المستعارة فقط وقد حذف الشارع
المصرى لفظة المستعارة حتى يكون السقوط
شاملاً لكافة الانواع .

المحكمة :

« عن الدفع ببطالان ورقة التنييه بنزع ملكية العقار المؤرخة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٣ »
 « حيث أن المستأنف يقول في صحيفة استئنافه أنه كان يجب على المستأنف عليه بيان محله في ورقة التنييه بنزع الملكية المؤرخة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٣ طبقاً للمواد ٣٥٢٢ و ٣٥٢٣ مرافعات وأنه يترتب على عدم ذكره ذلك بطلانها قانوناً اذ لا قيمة لذكر المحل المختار مع عدم بيان المحل الاصلى

« وحيث أن قول المستأنف هذا انما ينطبق على أوراق الاعلانات التي ترفع بها الدعاوى او يكلف فيها الخصوم بعضهم البعض بالحضور لأن المعلن اليه وقت افتتاح الخصومة يلزمه أن يعرف من هو الطالب الأمر الذي ما كان المستأنف في حاجة اليه عند شروع خصمه في اجراءات التنفيذ وما كان يجمل خصمه حيث عارض في التنييه العقارى المعلن اليه للحصول على مبالغ محكوم بها لمورث المستأنف عليه بموجب محضر صلح مصدق عليه من محكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وبموجب حكم من محكمة السيده في ٢٢ ابريل سنة ٩١١ واستمر الطرفان في منازعات وقضايا لغاية الآن حيث انتهت باعادة التنييه العقارى بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٣ فعارض فيه المدين ورفضت المعارضة فاستأنف الحكم برفض

المعارضة ففي مثل هذه الحالة لا يمكن للمستأنف أن يجمل من هو الطالب الذى مكث معه في خصومات مدتها تنوف على الستة عشر عاماً لدى المحاكم فالفرق ظاهر بين الحالتين حالة افتتاح الدعوى لغاية صدور الحكم وحالة اجراءات التنفيذ

« وحيث أنه في حالة اجراءات التنفيذ يكفى أن يذكر في ورقة التنييه والانذار بنزع الملكية أن الطالب (المستأنف عليه) متخذ له محلاً مختاراً (مكتب حضرة المحامى احمد بك الديوانى بشارع محمد على بمصر) وأنه اتخذ محلاً مختاراً بالاسكندرية (مكتب حضرة نابليون افندى بمينو المحامى) بدلا من ذكر البيانات المختصة بمحل الاقامة يكون اختيار المحلين المذكورين مفيداً للمستأنف او المعارض الفائدة المطلوبة الا وهى اعلان خصومه له في أحد من المحلين المختارين بالاوراق التي كان يلزم اعلانها بمحل اقامته لا سيما وان الغرض المقصود من اختيار محل بالاسكندرية في هذه القضية انما هو تسهيلات لاجراءات التنفيذ بتلك الجهة التابعة لها الجهة الكائنة بها الاطيان المراد نزع ملكيتها ويكون من السهل على المدين عرض الدين على ذاته واستيفاء باقى الاجراءات في أحد المحلين المختارين (راجع نبذة ٦٥٥ من الجزء الرابع جارسونيه في حيز العقار وصحائف ٦٩ و ٧٠ و ٧١)

« وحيث مما تقدم يكون الدفع ببطالان

صحيفة التنبيه بنزع ملكية العقارات المذكورة فيه جاء في غير محله .

« وحيث أن طلب أبطال صحيفة اعلان الحكم المستأنف جاء كذلك في غير محله لأنه وإن كانت من الواجب أن يحتوي الاصل والصورة على بيانات واحدة إلا أن السهو والخطأ الحاصل في الصورة إنما يستوجب البطلان إذا لم يمكن تداركه بواسطة الاصل أى انه اذا كان النقص الحاصل مفهوماً زال البطلان .

عن الموضوع

« وحيث عن الموضوع فإن أهم ما يتظلم منه المستأنف إنما هو احتساب الفوائد باعتبار تسعة المائة من أول فبراير سنة ١٩٠٨ الى آخر يولييه سنة ١٩٢٣ على مبلغ ١٩٨ جنيه ويقول أن الاخصام اهلوا تنفيذ محضر الصلح فلا يكون هو ملزماً الا بفوائد الخمس سنوات الاخيرة (مادة ٢١١ مدنى)

« وحيث انه بمقتضى نص المادة المذكورة يسقط الحق في المطالبة بالفوائد بمضى خمس سنوات وكانت احكام المحاكم الفرنسية في مبدأ الامر تجعل الفوائد في هذه المادة قاصرة على حالة السلفة أو القرض فقط لكنها بعد ذلك جعلتها شاملة للفوائد المحكوم بها وهذا الرأى الاخير هو الواجب الاخذ به لأن المادة ٢٢٧٧ مدنى فرنسي نصت على فوائد المبالغ المستعارة

فالمشرع المصرى حذف هذه العبارة الاخيرة في المادة ٢١١ مدنى اهلى والمادة ٢٧٠ مدنى مختلط المقابلتين للمادة ٢٢٧٧ مدنى فرنسي رغبة من المشرع المصرى فى تعميم النص بحيث أصبح شاملاً بنصه على كلمة (فوائد) فقط لجميع أنواع الفوائد سواء فى ذلك الفوائد المتفق عليها والفوائد القانونية او المحكوم بها من المحاكم وفوائد جميع المبالغ التى حل أجلها ولم تدفع وأراد بذلك المشرع المصرى عدم خراب ثروة المدين بسبب تراكم الفوائد عليه حتى يصبح فى غير طاقته القيام بعبثها الثقيل ويعجز عن دفعها (راجع دالوز تعليقات على المادة ٢٢٧٧ مدنى فقرات ثمة ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ من النبعة ثمة ٦ ضمن التعليقات على المادة المذكورة) وراجع كتاب موسيو دو هلس صحيفة ٣٧٤ جزء ثالث) « وحيث قد قضت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ بما يؤيد هذا المبدأ حيث قررت بأن الحكم الصادر بالزام شخص بمبلغ وفوائده بدون تصفيته ولا اضافتها على رأس المال تجعلها باقية على صفتها وهى كونها دورية فتبقى حينئذ خاضعة لاحكام القانون فيما يختص بالسقوط بمضى الخمس سنوات (راجع الحكم المذكور بمجموعة احكام المحاكم المختلطة المذكورة عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ صحيفة ٣٢٤)

« وحيث بناء على ذلك يكون احتساب الفوائد عن المبلغ المذكور عن مدة الخمس

سنوات السابقة عليها حيث يكون قد مضى عليها أكثر من الخمس سنوات المحترقة الفوائد من أجلها

« وحيث أن المستأنف عليه يدعى أن حقه في الفوائد لمدة ١٥ سنة لم تسقط لأن المدة قد انقطعت بإجراءات التنفيذ ولكن قاته أن صدرت أحكام بين الطرفين بإبطال إجراءات التنفيذ وليس لدى المحكمة إجراءات صحيحة إلا من تاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ التنبية بنزع الملكية المعارض فيه)

« وحيث أن المبلغ الواجب احتساب الفوائد من أجله هو ١٩٠ جنيه ففي هذا المبلغ تكون الفوائد باعتبار المائة تسعة سنوياً مبلغ ١٧ جنيه و ١٠٠ ملجم فتكون مجموع فوائد الخمس سنوات المذكورة هو مبلغ ٨٥ جنيه و ٥٠٠ ملجم أى بعد استبعاد الثمانية جنيهات التى صار ضمها بمحض الصلح بصفة فوائد للمبلغ المذكور وهى لمدة أقل من سنة والمادة ١٢٦ مدنى تحرم احتساب فوائد على متجمد الفوائد المستحقة لمدة أقل من سنة

« وحيث أن المستأنف عليه قد تنازل لدى المحكمة الابتدائية عن بعض المبالغ الواردة بعريضة التنبية وهى ٣ جنيه و ٤٣٠ ملجم و ٦٠٠ ملجم و ١ جنيه و ٥٠٢ ملجم و ٣ جنيه و ٢٩٢ ملجم ومجموعها ٩ جنيه و ٢٩٢ ملجم

« وحيث أن رسم محضر إيقاف التنفيذ

الذى حرره المحضر بدمهور حيث لا يوجد فيها لأجل إقامة ولا مكتب للمستأنف كما أثبتته التحريات المبينة على هامش المحضر لا يلزم به المستأنف لأن طالب التنفيذ هو المسؤول وعليه لا يمكن التنفيذ بمبلغ ٤٦٠ ملجم قيمة رسم المحضر المذكور

« وحيث أن المبالغ المطلوب المقاصة فيها لم يقبل المستأنف منها سوى جنيهاً واحداً اتعاب المحاماة محكوم بها عليه فى ٨ فبراير سنة ١٩٢١ ومبلغ جنيه واحد غرامة بالتحضير محكوم بها فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فيتعين خصم المبلغ المذكور دون باقى طلبات المستأنف « وحيث أن المستأنف عليه قرر بالجلسة بعدم قبوله خصم المبالغ المودعة بالخزانة أو المحجوز عليها إلا إذا تسلمها بيده وهو قول فى محله وطالما أنه لم يقبضها فلا يمكن خصمها

« وحيث أن المبالغ الأخرى منها لا ينازع فيها المستأنف وباقيها لا حق للمستأنف فى المنازعة فيها كما أنه لاحق له فى طلباته الأخرى وعلى الأخص فيما يتعلق بمصاريف دعوى بطلان الإجراءات فإن المستأنف عليه ينازع فيها وما على المستأنف إلا أن يتحصل على أمر تقدير للتنفيذ بها « وحيث مما تقدم جميعه يلزم تعديل صحيفة التنبية بنزع الملكية وجعلها قاصرة على المبالغ الآتية فقط وهى ١٩٨ جنيهاً و ٦ جنيهات و ٤٦٠ ملجم و ٤٠٠ ملجم و جنيه واحد و ٣٨٥ ملجم و ٦٠٠ ملجم

٦١٤

حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٥

ربيع . تقادم . شريك . مدة تقادم .

القاعدة القانونية

يسقط حق الشريك ضد شريكه واضع
اليدين في مطالبته ببيع العقار المشترك عن مدة
ازيد من خمس سنوات هلالية سابقة على رفع
الدعوى بالتطبيق على المادة ٢١١ مدني اهلي
المحكمة :

« حيث أن ربيع الحصة المطالب بها مقابل
ايجار لها من المستأنف هو عن المدة من أول
نوفمبر سنة ١٩١٣ لغاية آخر ابريل سنة ١٩٢٣
تاريخ رفع الدعوى مع ما استجد بعد ذلك
« وحيث أن المدة المطالب بها السابقة على
رفع الدعوى هي تسعة سنين ونصف ومن المقرر
قانوناً أن الايجار وكل ما يستجد دفعه سنوياً أو
بمواعيد أقل من سنة يسقط الحق في المطالبة به
بمضي خمس سنوات هلالية طبقاً لنص المادة
٢١١ مدني

« وحيث أنه تبين من وقائع الدعوى أن
وضع يد المستأنف على نصيب المستأنف عليه
في المنزل موضوع النزاع إنما كان بصفته وارثاً
وشريكاً في العقار على المشاع لعدم القسمة
ويعتبر أن وضع يده فيما زاد عن استحقاقه وهو
من نصيب الشريك الآخر على سبيل الاتابة

مليم و ٢ جنيه و ٥٥ ملياً و ٨٥ جنيه و ٥٠٠ مليم
و ١٩ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وجنيه واحد و ٦٠٠ مليم
وجنيه واحد مجموعها و ٣١٦ جنيهاً . ثلاثمائة وستة
عشر جنيهاً وخمسمائة مليم يخص منها مبلغ الاثنين
جنيه المتقدم ذكرها فيكون الباقي مبلغ ٣١٤ جنيه
و ٥٠٠ مليم

« وحيث بخصوص آخر وجه من أوجه
الاستئناف المختص بجواز أو عدم جواز نزع
ملكية كل الاطيان الواردة في صحيفة التنبيه بنزع
الملكية فقد جاءت المادة ٥٥٧ من قانون المرافعات
بنصها الصريح بأن المحكمة التي يطلب منها
الحكم بنزع الملكية هي التي يجوز لها أن تأمر ولو
من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات
المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كافياً
لوفاء جميع دين طالب البيع الى آخر نص تلك
المادة

« وحيث ان دعوى نزع الملكية لم ترفع من
المستأنف عليه لغاية الآن فتكون طلبات المستأنف
المختصة بذلك تقدمت قبل أوانها وللمحكمة غير
المحكمة المختصة بالحكم في دعوى نزع الملكية «
(استئناف احمد افندي منيب الحامى وحضر بنفسه
بالجلسة ضد الدكتور حسين افندي همت عن نفسه وبصفته
قيماً شرعياً على محمد افندي همت ووكيلاً عن الست زينب
والست عائشة كريمى المرحوم مصطفى افندي همت
وآخرين وحضر معه بالجلسة حضرة الاستاذ توتنجى افندي
الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ احمد بك الديوان الحامى
عمره ٤٢ سنة ٤٢ قضاية دائرة حضرات اصحاب
الغزة محمد بك مصطفى وشاكر بك احمد ومحمد
بك نور القاضي المنتدب)

عن مدة خمس سنوات فقط السابقة على رفع الدعوى وسقوط الحق في المطالبة بالريع عن المدة الزائدة عن ذلك مع الزام المستأنف بدفع ما استجد من اول مايو سنة ١٩٢٣ بحساب الشهر الواحد ٧٣٠ مليم ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف

«وحيث انه لم يوجد طعن مقبول في اعمال الخبير فلا يلتفت اذن الى دفاع المستأنف من هذا القبيل»

(استئناف محمد افندي محمود الحلواني وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم افندي محمد الحامى ضد محمد افندي سامى عن نفسه وبصقته ولياً شرعياً على ولديه القاصرين وحضر عنه حضرة الاستاذ على افندي عبد الحميد الحامى نمرة ١٤٢٠ سنة ٤٠ قضائية دائرة حضرة صاحب المزة محمد بك مصطفى والهيئة السابقة)

نعم

المحكمة في هذا الحكم وضعت حيثية تتناقض مع هذا المبدأ لانها قالت ان الشريك الواضح اليد انما يضع يده بطريق الانابة مع ان يد النائب أو الوكيل لا تستنتج سقوط حق الاصيل بآية صورة !!!

٦١٥

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

تنبيه نزع الملكية . تسجيل . اثاره . حراسة .

الناصرة القانونية

١ - من نتائج تسجيل تنبيه نزع الملكية

جعل الثمار ملحقة بالعقار

ومكلف بأن يحاسبه عن ريع هذا النصيب شهرياً فينطبق على الحق في المطالبة به القواعد المقررة لسقوطه بمضى الخمس سنوات عملاً بالمادة سالفة الذكر

« وحيث أنه بناء على ما تقدم ليس للمستأنف عليه حق في المطالبة الا بالريع عن خمس سنوات فقط سابقة على رفع الدعوى مع ما استجد بعد ذلك

» وحيث انه ثابت من تقرير الخبير والتحقيقات التي اجراها ان المستأنف هو الذى كان شاغلاً وما زال شاغلاً لنصيب المستحق للمستأنف عليه طرفه وهو متفنع به فلزم بأداء الريع عنه في مدة الخمس سنوات المذكورة

« وحيث انه ثابت من تقرير الخبير ان صافي الريع المستحق للمستأنف عليه طرف المستأنف عن المدة جميعها من اول نوفمبر سنة ١٩١٣ لغاية ابريل سنة ١٩٢٣ هو مبلغ ١٠٥ مليم ١٢٣ جنيه بحسب التفصيل المذكور فيه بمراعاة تغيير الايجار في كل زمان وترى المحكمة لتقدير ريع الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى استبعاد مبلغ ٦٢٠ مليم و٥٥ جنيه وهو ما يوازي ايجار اربعة سنوات ونصف على حساب ايجار الشهر ٣٠ مليم و١ جنيه كما هو مذكور في تقرير الخبير عن المدة الاولى فيكون الباقي وهو ٤٨٥ مليم ٦٧ جنيه تقدره المحكمة عن الريع المستحق للمستأنف عليه طرف المستأنف

٦١٦

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

حساب الدين . تقدير الربح . عمل الموازنة بينه وبين
الفائدة عن مدة قضي في حسابها بحكم نهائي . عقود
اجارة ثابتة التاريخ . رهن . يد المرتين . يد امانة .

القاعدة القانونية

١ - اذا قضي في حساب الدين بحكم

نهائي عن مدة مضت فلا يجوز الرجوع لعمل
حساب الدين وتقدير ربح الارض المرهونة
وعمل الموازنة بينه وبين الفائدة عن المدة التي
قضي في حسابها

٢ - ان يد المرتين يد امانة فاذا تمسك

بعقود اجارة ثابتة التاريخ ولم يطعن عليها بطعن
جدي تعينت المحاسبة من واقع الاجرة المسماة فيها

الحكمة :-

« من حيث انه من ضمن الاسباب التي
بني المستأنفون استئنافهم عايتها ان محكمة اول
درجة كلقت الخبير بعمل حساب الدين من
تاريخ عقد الرهن وتقدير الربح وعمل الموازنة
بينه وبين فائدة مبلغ الدين مع ان المدة التي
مضت من تاريخ عقد الرهن لغاية سنة ١٩١٣
قد قضي في حسابها بحكم نهائي ولا بد للمستأنفين
يد امانة وقد قدموا عقود اجارة ثابتة التاريخ
ويتعين محاسبته من واقع الاجرة المسماة فيها
« ومن حيث ان هذين الوجهين من
من وجوه الدفع صحيحان لانه ثابت من الحكم
الصادر من محكمة اسقوط بتاريخ ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤ في القضية التي كانت مرفوعة من

٢ - لا يجوز للدين المشروع في نزاع
ملكية عقاره وفاء للديون المطلوبة منه ان
يتصرف في ثمرات العقار اضراً بدائتيه .
والدائنين محافظة على حقوقهم ان يطلبوا تعيين
حارس قضائي لقبض ثمره الاعيان وتوزيعها
مع ثمن العقار على الديانة .

الحكمة :

« حيث ان من نتائج تسجيل تنبيه نزاع
الملكية جعل الثمار ملحقمة بالعقار فلا يجوز
للدين المشروع في نزاع ملكية عقاره وبيعه
وفاء للديون المطلوبة منه ان يتصرف في ثمرات
العقار اضراً بالدائن ولهم في هذه الحالة
محافظة على حقوقهم ان يطلبوا تعيين حارس
قضائي

« وحيث انه لا يلتفت لما دفع به المستأنف
من أن ثمن الاطيان يزيد بكثير عن الديون
المطلوبة اذ يحتمل كثيراً عدم وجود مزايدين
فتنقص قيمة الاطيان لدرجة كبيرة مما يخشى
معه على حقوق الدائنين من الضياع

« وحيث لما ذكر وللاسباب التي بني عليها
الحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في
محله و يتعين تأييده »

(استئناف ابو هشيمة بك الفايض الباسل ومحمد بك
الباسل وحضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ خليل بك
ابراهيم المحامي ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ
احمد افندي حلمي مندوبها بمرقة ٣٧٠ سنة ١٢٢٠ قضائية
دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة عطية باشا حسي
وعبد العزيز بك محمد ومراد بك وهبة)

٦١٧

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

قوة الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية . مذاهب
العلماء والمحاكم . احوال . تزوير . رد وبطلان الورقة .
سلطة المحكمة .

القاعدة الشرعية

١ - ان القاضي المدني لا يتقيد بالحكم
الجنائي الذي يقضى بالبراءة لوجود الشك في
صححة الواقعة أو لأن المتهم غير مذنب أو
لا عقاب عليه

٢ - للمحكمة ان تقضى برد وبطلان أى
ورقة يظهر لها بطلانها ولو لم تقدم اليها دعوى
تزوير بشأنها متى تقدم لها ادلة ومستندات
تؤيد عدم صححة الورقة ولو كان قد صدر حكم
جنائي بالبراءة مع تهمة التزوير تطبيقاً للمادة
٢٩٢ مرافعات

المحكمة :-

« من حيث انه قبل البت في الموضوع
يتعين البحث اولا وقبل كل شيء فيما اذا
كانت الدعوى الحالية مقبولة قانوناً ام لا
وهذا البحث نفسه متعلق ببحث آخر وهو
هل من اثر لحكم محكمة جنح المنشية الصادر
في ٣٠ اغسطس سنة ١٩١٩ على الدعوى
المذكورة وبعبارة اخرى ما هي قوة الحكم
الجنائي امام المحاكم المدنية

« ومن حيث انه فيما يحسن لفت النظر
اليه في هذا الصدد ان القانون الفرنسي

ابراهيم السيد سليمان وسليمان افندي السيد
سليمان والشيخ احمد السيد سليمان والشيخ
محمود سليمان على بعض المستأقنين المطلوب بها
محاسبتهم عن ريع الارض المرهونة ان المحكمة
رفضت دعواهم لما تبين لها من ان المدة المطلوب
منها الحساب ونهايتها يولية سنة ١٩١٤ حصل
ورثة المدين فيها من الاطيان المرهونة على ريع
يقبل عن فائدة الدين بكثير فيكون هذا الحكم
قد فصل في الحساب لغاية يولية سنة ١٩١٤
« ومن حيث انه ثابت من عقد الصلح
المبرم بين بعض المستأقنين وبين وريثة المرحوم
السيد بك عثمان والشيخ محمود وآخرين انهم
محاسبوا على ريع الاطيان المرهونة لغاية آخر
يولية سنة ١٩١١ فتكون هذه المحاسبة ملزمة
لورثة الشيخ محمود سليمان عن المدة لغاية تاريخ
حصولها

« ومن حيث انه ما دام ان المستأقنين
قدموا عقود اجارة اكثرها ثابت التاريخ
والواجب اعتبارها في حساب الربح ما لم يطعن
عليها طعناً جدياً

« ومن حيث انه لذلك جمعية يتعين تعديل
مأمورية الخبير على مقتضى ما ذكر آنفاً من
حيث التاريخين الواجب جعلهما بداية المحاسبة
« ومن حيث اعتبار الاجرة المسماة في
عقود الاجارة المقدمة الثابتة التاريخ وغيرهما
ما لم يطعن فيه طعناً جدياً »

(استئناف الست حنيفة سيد احمد ومن معها وحضر
عندهم حضرة الاستاذ لطيف حاية افندي الحامي نائباً
عن حضرة صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة
الحامي ضد الشيخ عبد الموجود حنق وآخرين وحضر
عندهم حضرة صاحب العزة الاستاذ احمد بك الديواني
الحامي ثمة ٤٥٥ سنة ٣٨ قضائية . دائرة حضرة
صاحب السعادة عطيه حسني باشا وعضوية حضرة صاحب
العزة عبد العزيز محمد بك وسميراد وهبه بك)

حكم البراءة مبنياً على ان الواقعة غير ثابتة وانها مشكوك في صحتها أو ان المتهم غير مذنب او لاعتقابه عليه قانوناً فالقاضي المدني لا يتقيد في هذه الحالة بالحكم الجنائي وله ان يحكم كما يشاء غير مرتبط بحكم البراءة

« ومن حيث انه متى تبين ذلك وجب التنبيه الى ان المادتين ٣ و ٤٦٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي لم ينقل المشرع المصري شيئاً من نصوصهما وثابت مما تقدم بيانه ان هاتين المادتين هما دون غيرها اللتان اوصلتنا في الواقع اصحاب القسم الثاني في فرنسا الى ترتيب بعض النتائج على ما نصت عليه فجعلوا للحكم الجنائي امام المحاكم المدنية من الاثر ما قد توضحت قيمته وحدوده آنفاً

« ومن حيث انه وأن كان القانون المصري خالياً بالفعل مما نصت بشأنه هاتان المادتان الا ان هذه المحكمة ترى ان ما ذهب اليه انصار الرأي الثاني في فرنسا وما اجمعوا عليه في الاحوال الثلاث السالف ذكرها فيه من العدل وقوة المعقول ما يصح التعويل عليه رغماً من خلو القانون المصري من النصوص السابق ذكرها

« ومن حيث انه بالاطلاع على حكم محكمة جنح المنشية الصادر بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩١٩ يتضح جلياً بأن المحكمة بعد أن اوردت في حكمها هذا من الحثيات ما يستفاد منه تزوير عقد البيع المدعى بتزويره لم تستمر ولم تثبت على هذا الاعتقاد فذكرت في حكمها حثيات اخرى وانتهت بالقول بأن من كل

المستمد منه القانون المصري ليس فيه نص صريح في اثر الحكم الجنائي على القاضي المدني وان هناك فقط مادتين في قانون تحقيق الجنايات تنص احدهما وهي المادة « ٣ » على ان الجنائي يوقف المدني وتقضى ثانيتهما وهي المادة « ٤٦٣ » بأن المحكمة الجنائية عند الحكم بالتزوير يجب عليها ان تحكم كذلك باعدام الورقة المزورة

« ومن حيث انه وان كانت اراء العلماء في فرنسا تضاربت واختلفت كثيراً في هذا الموضوع الا انه يمكن تقسيم هذه الراء الى قسمين كليين . فاصحاب القسم الاول يقولون بأن لا اثر مطلقاً للحكم الجنائي امام المحاكم المدنية ويقررون صراحة بأن الحكم الجنائي ليس بمحاذر لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً امام القضاء المدني وان هذا الاخير ليس بمقيد تقضى به المحاكم الجنائية بأي وجه من الوجوه — واما اصحاب القسم الثاني فانهم رأوا ان في وضع المادتين المتقدم ذكرهما ما يفيد ضمناً ان للحكم الجنائي اثرأ امام المحاكم المدنية وبعد ان بحثوا في قوة هذا الاثر وحدوده اجمعوا على ان القاضي المدني يكون مقيداً بالحكم الجنائي في حالتين الاولى اذا قضى الحكم الجنائي بالعتقاب بناء على ان الجريمة ثابتة — والحالة الثانية اذا قضى الحكم الجنائي بالبراءة بناء على ان الجريمة لا اساس لها وان المتهم لم يرتكبها وليس هو القاعل لها وبعبارة اخرى اذا نفي الحكم الجنائي صراحة وقوع الجريمة من المتهم وعلى انه اذا كان

ما تقدم تكون دعوى التزوير مشكوكا في صحتها وحكمت بناء على ذلك براءة المتهمين اى صالح مصطفى عثمان وتقيدة بنت مصطفى وهما المستأنفان الحاليان

« ومن حيث انه مما ذكر يرى بكل وضوح وجلاء ان حكم البراءة السابق ذكره لم يقض بالبراءة بناء على ان جريمة التزوير لا اساس لها وان المتهمين لم يرتكباها وليس الفاعلين لها أو بعبارة اخرى لم ينف الحكم المذكور وقوع تلك الجريمة من المتهمين ولم يقل مطلقا بصحة العقد المدعى تزويره ولكن هذا الحكم بنى فقط على ان دعوى التزوير مشكوك في صحتها

« وحيث انه لذلك يرى انه مهما كان الرأى الذى يراد اتباعه من الاراء السابق ايضاها لتعين القول فى الدعوى الحالية بأن لا اثر البتة لحكم البراءة السابق ذكره على هذه الدعوى وهى اذا مقبولة قانونا ويجب البحث والفصل فى موضوعها

« ومن حيث ان ما أوردته واستندت اليه محكمة اول درجة فى حكمها المستأنف اليوم

من الادلة على عدم صحة العقود المقدمة من تقيدة بنت مصطفى وصالح مصطفى المستأنفين الحاليين انما هى ادلة تؤيدها اوراق ومستندات الدعوى وفيها من المتانة والاقناع ما يجعل هذه المحكمة ان تعتمد عليها ايضا وتأخذ بها ومما لا ريب فيه على كل حال أن نص المادة « ٢٩٢ » من قانون المرافعات اجاز للمحكمة ان تقضى برد وبطلان أى ورقة يظهر لها بطلانها ولو لم تقدم اليها دعوى تزوير بشأنها طبقا للاجراءات التى تقتضيها مادة الطعن بالتزوير

« ومن حيث انه مما تقدم جمعية يرى ان الحكم المستأنف فى محله ويتمين حينئذ تأييده بجميع اجزائه »

(استئناف تقيده بنت مصطفى وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ احمد افندى صبرى بدر الهامى نائبا عن حضرة صاحب العزة الاستاذ مصطفى بك الخادم الهامى ضد احمد افندى توفيق عمران وآخر وحضر عن الاول حضرة صاحب العزة الاستاذ احمد نجيب براده بك الهامى نمرة ١٤٦٤ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وعضوية حضرتى صاحبي العزة على جلال بك وزكى برزى بك)

قضايا المحاكم الكلية والحزبية

المحكمة :-

« حيث أن القاضي الابتدائي قد قرر بحق أن النادي السعدي ليس بشركة مدنية لأن هذه الشركات تنشأ بقصد الربح وفي قانون النادي من النصوص ما يبعده عن هذا الغرض اذ نص فيه على أن القصد من تكوينه تسهيل اجتماع أعضاء الحزب الوفدي وأنه لا يحق لجمعية حصصه ان يطالبوا بأرباح عنها في أي وقت ما

» وحيث أن تكوين النادي السعدي على هذه الصفة يجعله في عداد الجمعيات التي لا تسعى وراء الربح

« وحيث أنه لم يرد في القوانين المصرية ذكر لمثل هذه الجمعيات وقد اباح الدستور في المادة الحادية والعشرين للمصريين حق تكوينها الا انه لم يصدر للآن القانون الذي يبين كيفية استعمال هذا الحق

» وحيث لذلك والى أن يصدر القانون المشار اليه يجب الاعتراف لتلك الجمعيات بالشخصية المعنوية التي لا غنى لها عنها للقيام بأعمالها الضرورية لكيانها مادامت قد تكونت لغرض مباح وبنظام يجعل لها ذاتية مستقلة عن ذاتية الاعضاء المكونين لها

« وحيث ان الحكومة المصرية ممثلة في شخص دولة وزير ماليتها اذ ذاك قد تعاقدت مع المستأنف بصفته واشترطت في البند السادس

٦١٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩٣٥

نادى سعدي . جمعية . شخصية معنوية .
حق الخصومة .

القاهرة الشرعية

١ - النادي السعدي ليس شركة مدنية لأن هذه الشركات تنشأ بقصد الربح . وفي قانون النادي السعدي من النصوص ما يبعده عن هذا الغرض اذ نص فيه على ان القصد من تكوينه تسهيل اجتماع اعضاء الحزب الوفدي وأنه لا يحق لجمعية حصصه ان يطالبوا بأرباح عنها في أي وقت ما

٢ - ان تكوين النادي السعدي على هذه الصفة يجعله في عداد الجمعيات التي لا تسعى وراء الربح وبما انه لم يرد في القوانين المصرية ذكر لمثل هذه الجمعيات وقد اباح الدستور في المادة الحادية والعشرين للمصريين حق تكوينها ولم يصدر حتى الآن القانون الذي يبين كيفية استعمال هذا الحق فيجب اذن الاعتراف لتلك الجمعيات بالشخصية المعنوية التي لا غنى لها عنها للقيام بأعمالها الضرورية لكيانها ما دامت قد تكونت لغرض مباح وبنظام يجعل لها ذاتية مستقلة عن ذاتية الاعضاء المكونين لها .

عن عقد الايجار المؤرخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤ مسؤوليته الشخصية الى أن يصادق مجلس ادارة النادي السعدي على هذه الايجارة « وحيث ان ورود هذا النص كاف ليفهم منه ان الحكومة قد اعتبرت في هذا التعاقد للنادي شخصية معنوية باعتبارها ممثلاً بمجلس ادارته ويكون لها الحق اذا ارادت مقاضاته ان ترفع الدعوى في مواجهة مجلس ادارته وبحق التبادل يجوز للنادي ان يقاضىها ممثلاً بمجلس ادارته ايضاً

« وحيث ان المستأنف قد رفع دعواه بالصفة التي تعاقد بها مع المستأنف عليها « وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه واعادة القضية لمحكمة اول درجة للفصل فيها »

(استئناف محمد فتح الله بركات باشا وزير الداخلية السابق بصفته وكيلًا للنادي السعدي وامينا لصندوقه وحضر عنه حضرة صاحب السعادة الاستاذ مصطفى باشا النحاس المحامي ضد وزارة المالية وحضر عنها حضرة صاحب العزة الاستاذ محمود بك حسيب عمرة ٦٠٠ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة صاحب العزة اترى بك ابو العز رئيس المحكمة وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمد نصيار بك وحسن رفعت بك القاضيين)

٦١٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥

حكر . اختصاص . اصل الوقف . اعيان موقوفة اعيان مملوكة .

القاعدة القانونية

١ - تختص المحاكم الاهلية بالنظر والحكم في عقود التحكيم الصادرة من نظار الاوقاف

صحة وبطلانها . لان المحاكم الاهلية ممنوعة فقط من النظر في المسائل المتعلقة بأصل الوقف . وعقد التحكيم ليس منها . لان التحكيم لا يصدر الا بعد انشاء الوقف وتامه أما أصل الوقف فيتعلق بكيانه وجوداً وعدماً . وعقد التحكيم يقصده استغلال الاعيان الموقوفة فهو عقد ينصب على المنفعة بينما عقد الوقف يقصده حبس العين عن تملكها لاحد فهو عقد ينصب على الرقبة فالتحكيم اذن عقد من العقود المدنية العادية التي تختص المحاكم الاهلية بنظرها

٢ - كما يجوز ان يترتب الحكر على اعيان موقوفة كذلك يجوز أن يترتب على اعيان مملوكة المحكمة : -

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى بطلان عقد التحكيم الذي صدر من ناظر الوقف مستنداً في ذلك على أسباب تناقض في الوجهين الاثنين وهما أولاً - ان المحاكم الشرعية مختصة بمقتضى نص المادتين ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيبها بالنظر في اقامة نظار الاوقاف وعزلهم وضم ناظر الى ناظر آخر وغير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف ولا بد أن يسبق الفصل في عزل الناظر البحث في خيائه أو أمانته وتقدير تصرفاته من حيث المحافظة على معالم الوقف او الاضرار بها والتحكيم من العقود الهامة والتي تؤثر على الوقف بسبب ما تخوله للمحتكر من حق الاستقرار والبقاء

أصل الوقف من وظائف المحاكم الأهلية ينبيء
حتماً بأن تلك المحاكم تختص بالنظر في جميع
القضايا المتعلقة بالأوقاف إلا ما من منها أصله
الوقف (راجع كتاب المرافعات المدنية والتجارية
لعبد الحميد أبو هيف بك بند ١٣٥)

« وحيث أنه قام النزاع بين المحاكم الأهلية
والمحاكم الشرعية في تفسير معنى عبارة « أصل
الوقف » وتحديد نطاقها فكانت المحاكم الأهلية
تستنبط تفسير تلك العبارة مما جاء بكتب الفقهاء
لا سيما علماء الحنفية الذين يفرقون بين أصل
الوقف وشرائطه ويعرفون أصل الوقف بأن
الاركان التي بنى عليها انشاء الوقف وتكوينه أي
ما تعلق بصحة الوقف وتوقف عليه من شروط
صحته - بينما كانت المحاكم الشرعية تتوسع في
تفسير معنى تلك العبارة وتخطيء المحاكم الأهلية
فيما ذهبت إليه معتبرة أن أصل الوقف هو عقده
الذي صدر من الواقف بجميع أجزائه وشمولاته
سواء في ذلك ما توقف عليه انشاء الوقف من
شروط صحته أو الشرائط التي جرت عادة الواقفين
بالنص عليها في عقودهم (راجع حكم محكمة مصر
الشرعية الكبرى في ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٠
المنشور في مجلة الأحكام الشرعية السنة الأولى
صحيفة ٥٥)

« وحيث أن النزاع بين المحاكم الأهلية
والمحاكم الشرعية في الاختصاص في مسائل
الأوقاف كانت قائماً بنوع خاص على مسألة

ولذلك تكون المحاكم الشرعية مختصة بالنظر فيها
إذا كان الناظر قد تعدى حدود وكالته بأجراء
تصرف له تأثير عميق وجدي على أعيان الوقف
من جهة قيمتها وغلتها : ثانياً - أنه وإن كانت
النصوص الخاصة بالاختصاص في لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية لم يرد لها نص صريح بشأن انشاء
المحكمة إلا أن القضاء باختصاصها بالنظر في صحة
ذلك العقد أو بطلانه مترتب على ارتباط الحكم
بالمعين الموقوفة لأن عقد التحكير ليس من عقود
الايجار لماله من صفة الاستقرار والبقاء ولذا
يكون انشاؤه داخل في ترتيب الوقف وتنفيذ
شروط الوقفية ويجب قانوناً وشرعاً ترك الفصل
في صحة تلك العقود إلى القاضي الشرعي الذي
يختص وخصه بالفصل في ترتيب الوقف وفي كل
ما يرتبط بذلك الترتيب ارتباطاً مباشراً

« وحيث أنه يتعين مناقشة كل من هذين
الوجهين وبختمهما على حدة

أولاً - عن الوجه الأول

« حيث أن الشارع جعل الاختصاص في
النظر في مسائل الأوقاف مشتركاً بين المحاكم
الشرعية والمحاكم الأهلية ولذلك يتعين تحديد
نطاق وظيفة كل منهما فيها

« وحيث أن المشرع نص في المادة ١٦
من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه ليس
لتلك المحاكم أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل
الأوقاف ومن المسلم به أن استثناء القضاء في

الاستحقاق في الوقف والنظر عليه حيث كان كل منهما يدعى الاختصاص في هاتين المسئلتين قد أيد المشرع في سنتي ١٩١٠ و سنة ١٩٢٠ وجهة نظر المحاكم الشرعية بنصوص أوردها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٠ الذي عدل بعض مواد تلك اللائحة حيث نص على اختصاص المحاكم الشرعية في دعاوى الوقف والاستحقاق فيه والنظر عليه وفي طلبه ضم ناظر الى آخر واذن احد الناظرين بالانفراد في النظارة أو طلب عزل الناظر أو غير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف (راجع المواد ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية)

« وحيث ان نظرية المحاكم الشرعية بشؤون اختصاصها في مسائل الاوقاف لما جاء في حكم المحكمة الشرعية العليا الذي سبقت الاشارة اليه تسليم باختصاص المحاكم الاهلية فيما خلا عقد الوقف من الامور التي تنفرع عنه عند تمامه والفراغ منه كغصب بعض اعيانه أو اجرته أو حسابه من ناظره ومستحقته المسلمة صفاتهم وغير ذلك مما لا يكون منشؤه نفس عقد الوقف لأن تلك الامور كغيرها من المسائل المدنية لا نزاع في اختصاص المحاكم الاهلية فيها

وحيث ان نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي صدرت في سنة ٩١٠ لم تلغ صراحة ولا ضمناً نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم

الاهلية بل جاءت مؤدية لنظرية المحاكم الشرعية في التوسع في تفسير اصل الوقف وفهمه بالمعنى الذي سبق بيانه عند الاشارة الى حكم المحكمة الشرعية العليا ولا يمكن الاحتجاج بعبارة « وغير ذلك من شؤون الوقف » التي اتت في نهاية المادة ٢٧ وتأويلها بأنها تعطى للمحاكم الشرعية اختصاصاً أوسع من الاختصاص الذي تعطيه لها المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لان التناقض الظاهر بين هاتين المادتين مدفوع بإمكان التوفيق بينهما والتشريع تكمل اجزاؤه بعضها بعضاً ولذلك يجب عند تفسير بعض نصوصه ان لا تغيب عن ذهن المفسر باقي النصوص الاخرى « وحيث ان عبارة « وغير ذلك من

شؤون الوقف » اتت في نهاية المادة ٢٣ من لائحة المحاكم الشرعية التي بين فيها المشرع ان المحاكم الشرعية تختص اختصاصاً محلياً Ratione loci بالنظر في دعاوى الوقف التي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية فبعد ان عدد دعاوى معينة من دعاوى الوقف اعقب تعدادها بعبارة « وغير ذلك من شؤون الوقف » في موضع التعميم بعد التخصيص ويجب تحديد هذا التعميم بالقيد المستفاد من المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لاعتباره ملغياً لما ضمنا لان الالفاء الضمنية لا يكون الا في حالة تناقض النص الجديد مع النص القديم تناقضاً صريحاً لا يمكن رفعه (راجع بلانيول بند ٢٢٨) « وحيث ان تدليل محكمة أول درجة على

الشرعية أن تبحث في تصرفات الناظر لالكي تحكم فيها ولكن لكي تحكم بناء عليها وتستنتج منها أهلية أو عدم أهلية متولى إدارة الوقف للنظارة عليه

« وحيث انه مما تقدم يكون الوجه الذي بنت عليه محكمة أول درجة حكمها لا أساس له

ثانياً - عن الوجه الثاني

« حيث أن الوجه الثاني الذي استندت عليه محكمة أول درجة في حكمها المستأنف هو أنه وأن كانت النصوص الخاصة بالاختصاص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لم يرد بها نص صريح بشأن انشاء الحكم الا أن القضاء باختصاصها بالنظر في صحة ذلك العقد أو بطلانه مترتب على ارتباط الحكم بالعين الموقوفة لان عقد الحكم ليس من عقود الايجار لما له من صفة الاستقرار والبقاء ولذا يكون انشاؤه داخل في ترتيب الوقف

« وحيث أن هذا التدليل لا يؤدي الى النتيجة التي اخذت بها محكمة أول درجة لانه اذا كان الحكم مرتبطاً بالعين الموقوفة فهو غير مرتبط بأصل الوقف أو بعقده لأن عقد التحكيم لا يصدر الا بعد انشاء الوقف وتامه فهو غير داخل في ترتيب الوقف ولا أساس له بعقده لأن عقد التحكيم يقصد به استغلال الاعيان الموقوفة فهو عقد ينصب على المنفعة بينما عقد

ان المحاكم الشرعية مختصة بالنظر في صحة أو بطلان عقد الحكم بأنها مختصة بالنظر في اقامة النظار وعزلهم ولذا تكون مختصة بالتبعية في بحث تصرفاتهم حتى تبين خيانتهم او امانتهم تدليل لم يصادف موضعه لانه لو كان صحيحاً لترتب عليه القول باختصاص المحاكم الشرعية ليس فقط في اصل الوقف وعقده وانما في جميع الامور اللاحقة لانشائه واتمامه سواء كانت مختصة بأدارته او استئجار اعيانه أو توزيع غلته على مستحقيه أو محاسبة ناظره على ريعه وهذا يخالف للنصوص التي سبق شرحها ولم ينكر احد على المحاكم المدنية من أهلية ومختلطة اختصاصها بهذه الامور وسلمت المحاكم الشرعية نفسها باختصاص المحاكم المدنية العادية فيها (راجع حكم المحكمة الشرعية العليا الذي سبقت الاشارة اليه والاحكام المشار اليها في كتاب عزيز بك خانكي قضاء المحاكم في مسائل الاوقاف الباب الثالث عشر في اختصاص المحاكم الاهلية

« وحيث أنه فضلاً عن هذا فان القول بأن من يكون مختصاً بالفصل في دعوى عزل الناظر للخيانة يكون مختصاً بالتبعية بالنظر في صحة أو عدم صحة تصرفاته هو استنتاج قطعي مبني على مقدمات لا نتيجة لها ولا تؤدي بحالة لأن ما يستدعيه الفصل في طلب عزل الناظر هو محض تصرفاته وتقديرها من حيث الامانة أو الخيانة لا القضاء في صحتها أو بطلانها فللمحاكم

الوقف يقصد به اخراج العين عن التملك فهو عقد ينصب على الرقة

« وحيث أن عقد التحكير هو عقد ليس بينه وبين الوقف أى تلازم لانه من العقود المدنية العادية وكما يجوز أن يترتب الحكر على اعيان موقوفة يجوز أن يترتب على اعيان مملوكة (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٠٩ والمنشور في مجلة التشريع والقضاء المختلط الجزء الحادى والعشرين صحيفة ٢٤٩ وحكم ٢٥ ابريل سنة ٩٠٠ في مجموعة الاحكام المختلطة السنة الثانية عشر صحيفة ٢١٥ في قضية اسحاق سيريل ضد ديامانتوبولو)

« وحيث انه لا يمكن التمشى مع محكمة اول درجة فيما ذهبت اليه من أن الحكر ليس ايجار لأن عقد التحكير اذا حلل تحليلاً قانونياً لتبين انه في جوهره عقد ايجار متكيف بكيفيات ومقيد بشروط مخصوصة ولا يمكن أن يكون طول المدة أو قصرها مغيراً في طبيعة حق التحكير ويجوز أن يكون الحكر مؤقتاً باجل قصير كما يجوز أن يكون الايجار مؤقتاً بامد بعيد

« وحيث أن قول محكمة اول درجة بأن الحكر يؤثر تأثيراً عميقاً وجدياً على اعيان الوقف ولذا يكون النظر في صحته أو بطلانه من اختصاص المحاكم الشرعية هو قول غير سديد لأن المحاكم الشرعية نفسها تسلم باختصاص

المحاكم الاهلية بالنظر في القضايا الخاصة باغتصاب اعيان الوقف بعد تمام عقده (راجع حكم المحكمة الشرعية العليا الذى سبقت الاشارة اليه) ولا يمكن أن يكون تأثير الحكر على اعيان الوقف اعمق وابلغ من تأثير اغتصاب تلك الاعيان

« وحيث أن الحكم المستأنف فضلاً عن مخالفته لقضاء المحاكم الاهلية المطرد باختصاصها بالنظر في عقود التحكير فانه يؤدي الى تنازع سلبى في الاختصاص بين المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية التى تحدد اختصاصها بالنظر في مسائل الاوقاف بنفسها وتقصره على عقد الوقف ذاته وتسلم باختصاص المحاكم الاهلية بالنظر في اعمال ادارة الوقف واستقلاله والحكر طريقة من طرق الاستقلال كما تقدم

« وحيث انه بهذه الاعتبارات يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه » (استئناف وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف اخذ بك عصمت شركس وحفر عنها حفرة الاستاذ محمد افندى عمر الدمر داش ضد محمد افندى احمد بصفته الشخصية وبصفته وصياً على قصر المرحوم عبيد الدائم افندى حلمى وحفر عنه حفرة صاحب العزة الاستاذ خليل ابراهيم بك الحامى نمرة ٥٦٦ سنة ١٩٢٤ . دائرة حفرة صاحب العزة محمود بك جعفر رئيس المحكمة وبحضور حضرتى صاحبى العزة محمد نصار بك وسابا حبشى بك القاضين)

نعم

قول محكمة اول درجة بأن « عقد التحكير ليس من عقود الاجارة لما له من صفة الاستقرار والبقاء » يخالف صراح نص المادة ٢٣١ من قانون المدل والانصاف التى اقتضت بأن « الاحتكار هو عقد اجارة . . . »

سنة ١٩٢٤ تبين ان هذا الصلح عمل بين الشركة وبين دائئها خاصة فهو لا يسرى على الدائئين الشخصيين لكل مفلس

« وحيث ان فهمى بك غانم قد اعمل عمل صلح مع دائئيه الشخصيين فهو ملزم وحده بكامل الديون المطلوبة منه شخصياً ولا حق له في ان يتمسك ضد دائئيه الا في حالة ما اذا اختار احدهم التنفيذ على بعض الاموال الضامنة لتنفيذ عقد صلح الشركة فانه في هذه الحالة يكون للمفلس الحق في ان يتمسك ضده بشروط الكونكرداتو وعليه يجب ان يقبل بشروطها (راجع في هذا الموضوع ليون كان وريشو وتالر وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩١٥)

« وحيث انه لانتزاع في ان محمد سالم دائئ شخصي للمستأنف

« وحيث بالاطلاع على محضر الاشكال المؤرخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ تبين ان المحضر حافظ افندى المهدى انتقل لمحل الشركة الكائن بسوق العقادين لينفذ الحكم بواسطة الحجز على المحل التجارى المذكور فرفع له المستأنف هذا الاشكال

« وحيث ان اختيار المستأنف عليه التنفيذ على المحل التجارى مع علمه بالافلاس وحصول الصلح يجعله خاضعاً لشروط الكونكرداتو وهي ان يقبض ٦٥ في المائة من ماله مقسطة على ٢٥ شهراً والا اذا اراد ان يحصل على دينه كاملاً فلا ينفذ الا على اموال مدينة الشخصية

٦٢٠

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

افلاس . شركة تضامن . صلح تضامن .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر ان افلاس شركة التضامن يترتب عليه افلاس كل شريك فيها بدون حاجة الى نص صريح في حكم الافلاس . فاذا عمل صلح (كونكرداتو) بين الشركة ودائئها يمكن لكل شريك ان يعمل صلحاً خاصاً مع دائئيه الشخصيين

٢ - اذا اختار احد الدائئين الخصوصيين للشريك في شركة التضامن التنفيذ على بعض الاموال الضامنة لتنفيذ عقد صلح الشركة فانه في هذه الحالة يكون للمفلس الحق في ان يتمسك ضده بشروط الكونكرداتو وعليه ان يقبل شروطها .

المحكمة

« حيث اصبح من المقرر ان افلاس شركة التضامن ينتج عنه افلاس كل شريك فيها بدون الحاجة الى نص صريح في حكم الافلاس فاذا عمل صلح كونكرداتو بين الشركة ودائئها يمكن لكل شريك ان يعمل ايضاً صلحاً خاصاً مع دائئيه الشخصيين

« وحيث بالاطلاع على صورة عقد الصلح المصدق عليه من المحكمة المختلطة في ٣٠ ابريل

« وحيث مما تقدم يكون رفع الاشكال في محله ويتعين قبوله »

(قضية قهني بك غانم ضد محمد افندي سالم نمرة ٤٩ سنة ١٩٢٥ دائرة حقيرة صاحب العزة اتربي بك ابو العز رئيس المحكمة وبحضور حضرتي صاحبي العزة تكللا بك ميخائيل ومحمود افندي فؤاد القاضيين)

٦٢١

محكمة المنصوهر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٢٥

اثبات . دفاتر التجار . مبدأ ثبوت بالكتابة . طلب عن اجزاء . اثبات . موانع ادبية .

القاعدة القانونية

١ - ان دفاتر التجار لا تصلح لأن تكون حجة بين التاجر والزبون ولا تعتبر من مقدمات الاثبات بالكتابة . ولا تصلح لأن تكون حجة بين تاجر ومثله طبقاً للمادة ١٧ تجاري الا اذا كانت مستوفاة للشروط القانونية المنصوص عليها في المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣

٢ - اذا كان الطلب مكوناً من عدة اجزاء كل جزء منها اقل من الف قرش ولكن مجموعه يزيد على هذه القيمة ولم يكن هناك دليل كتابي به فلا يجوز اثباته بشهادة الشهود لانه كان يجب على الدائن عند ما يلح ان القيمة ستزيد على نصاب الشهادة ان يسارع باخذ سند كتابي بها وهذا مبدأ مقرر في المادة ١٣٤٥ مدني فرنساوي التي لا يوجد محل لعدم الأخذ بها في مصر

٣ - اذا اعتاد مورد الاشياء المنزلية على

ان يورد للمنزل طلباته من غير اخذ سند فانه يجوز له اذا بلغت قيمة الاشياء الموردة اكثر من الف قرش ان يثبت ذلك بشهادة الشهود لان هناك استحالة ادبية لاخذ سند كتابي على رب البيت في كل مرة يحصل فيها التوريد حتي ولو بلغت قيمته اكثر من نصاب الشهادة .

المحكمة :-

« حيث ان المستأنفة تمسكت بسقوط الحق لمضي ٣٦٠ يوماً

« وحيث انها تنكر الدين .

« وحيث ان سقوط الحق بمضي الثلاثمائة وستين يوماً مؤسس على افتراض الوفاء وهذا الافتراض لا يمكن تصوره مع انكار المستأنفة للمديونية قطعياً

« وحيث ان محكمة اول درجة احات الدعوى الى التحقيق لاثبات الدين بالبينة مع ان قيمته تزيد عن الف قرش دون ان توضح الاسباب

« وحيث ان وكيل المستأنف عليه قال ان السبب في ذلك يرجع الى دفاتر موكله من جهة والى الشروع في الوفاء من جهة اخرى « وحيث ان دفتر المستأنف عليه خال من توقيع المستأنفة

« وحيث ان دفاتر التجار لا تصلح لان تكون حجة بين التاجر والزبون ولا تعتبر من مقدمات الاثبات بالكتابة . ولا تصلح لان تكون حجة بين تاجر ومثله طبقاً للمادة ١٧ تجاري الا اذا كانت مستوفاة للشروط

القانونية المنصوص عنها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣

« وحيث انه بالرجوع الى التحقيقات التي حصلت امام محكمة اول درجة اتضح ان شهادة الشهود ليست قاطعة في المديونية بالمبلغ المطلوب

« وحيث انه لذلك طلب المستأنف عليه تخفيف المستأنفة اليمين الحاسمة للنزاع بالصيغة الآتية :

« اقسم بالله العظيم اني لم استجر من المستأنف عليه احمد سيد احمد موسى بضائع في سنة ١٩٢٠ بنفسى ولا بواسطة من ينوب عني وليس في ذمتي المبلغ المقضى به وقدره ٢٨٠٠ قرش ولا اقل من ذلك .

« وحيث ان اليمين المذكورة متعلقة بالدعوى وجائزة القبول »

(قضية الست عز كريمة محمد بك عبد الرحمن وحضر عنها حضرة الاستاذ ميخائيل افندي فرج الهامى ضد الشيخ احمد سيد احمد موسى التاجر وحضر عنه حضرة الاستاذ اندراوس افندي رزق الهامى نمرة ٢٩٦ سنة ١٩٢٤ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق رئيس المحكمة وبحضور حضرتي زكي حنا افندي ومحمد ابراهيم حسين افندي القاضيين)

٦٢٢

محكمة مخالقات الاسكندرية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٥

مخالقات . تعويضات . اختصاص قاضي المخالقات .

القاعدة القانونية

ليس للقاضي في مواد المخالقات أن يحكم

في التعويضات اذا كانت قيمتها تزيد على النصاب

الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا فاذا

« وحيث ان المستأنفة ليست تاجرة كما ان دفاتر المستأنف عليه ليست مستوفاة للشروط القانونية

« وحيث ان الشروع في الوفاء المدعى به متنازع فيه وليس عليه دليل قانوني وهو منسوب صدوره من شخص آخر غير المستأنفة لم يتقدم دليل يصح التعويل عليه في ان له اي صفة فيها

« وحيث ان الطلب اذا كان مكونا من عدة اجزاء كل جزء منها اقل من الف قرش ولكن مجموعه يزيد عن هذه القيمة ولم يكن هناك دليل كتابي به لايحوز اثباته بالشهود لانه كان يجب على الدائن عند ما يلزم ان القيمة ستزيد عن نصاب الشهادة ان يسارع بأخذ سند كتابي بها وهذا المبدأ مقرر بالمادة « ١٣٤٥ » مدني فرنسي التي لا يوجد محل لعدم الاخذ بها

« وحيث مع ذلك فان علماء القانون قالوا انه اذا اعتاد مورد الاشياء المنزلية على ان يورد للمنزل طلباته من غير اخذ سند فانه يجوز له اذا بلغت قيمة التوريد اكثر من الف قرش ان يثبت ذلك بشهادة الشهود لان هناك استعمالا اديية لأخذ سند كتابي على رب البيت في كل مرة يحصل فيها التوريد حتى ولو بلغت قيمته اكثر من نصاب الشهادة وقد اصدرت المحاكم المختلطة احكاما في هذا المعنى

« وحيث انه اذا كانت محكمة اول درجة

احالت الدعوى على التحقيق لهذا السبب

الاخير فتكون قد اصاب كل الاصابة

المخالفات ان تقضى في المخالفات بالتعويضات لغاية مائة جنيه وفي القانون الجديد تحدد هذا النصاب بما لا يزيد عما يحكم به القاضى الجزئى نهائياً والحكمة هو ان المحاكم المدنية هي المختصة اصلاً بالنظر في الدعاوى المدنية واختصاص القاضى الجنائى هو هنا استثنائى ومن جهة اخرى فان الاحكام التى تصدر في المخالفات لا يجوز استثنائها الا في حالات استثنائية قليلة لذلك رؤى تحديد قيمة التعويض في المخالفات وجعله بحيث لا يزيد عن النصاب الذى لا يجوز للقاضى الجزئى ان يحكم فيه نهائياً لانه بحسب القانون القديم كان من الجائز ان يكون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية غير قابل للاستئناف في حين انه يجوز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرتبطة بها فللارتباط بين الدعوتين رؤى تحديد قيمة التعويض ثم ان هذا لا يمنع من ناله ضرر تنج عن مخالفة ان يتقاضى مع المتسبب امام المحاكم المدنية المختصة اصلاً في المنازعات المدنية بدون قيد ولا شرط يضاف لما تقدم ان دعاوى المخالفات يجب ان يفصل فيها على وجه السرعة . اما الدعاوى المدنية بمبالغ تزيد عن نصاب القاضى الجزئى النهائى قد يترتب عليه تعطيل في الفصل في المخالفة نظراً لما تستلزمه الدعاوى المدنية من الطولة في الاجراءات

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية لانها تزيد عما يحكم به القاضى الجزئى نهائياً

اتهم شخص بمحاربة كحول غير خالص الرسوم الجزرية ورفعت عليه الدعوى العمومية فحضر مندوب قلم قضايا الحكومة وطلب الحكم لمصلحة ادارة الانتاج بقيمة الرسوم المستحقة على الكحول المضبوطة وكان طلبه يزيد على نصاب محكمة المخالفات وجب على المحكمة ان تحكم بعدم الاختصاص عملاً بنص المادة « ١٥٠ » جنابات المحكمة :

« حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات وضبط الكحول واعترافه الصريح لذلك يتعين الحكم طبقاً لنص المواد المذكورة آنفاً

« وحيث انه قد طلبت الحكومة الزام المتهم بأن يدفع لها مبالغ ٣٠ جنيه و ٢٦٠ مليم رسوماً عن السبرتو المضبوط

« وحيث ان هذه الرسوم ما هي الا تعويض . لذلك تطلبه الحكومة بنسبة الكميات المضبوطة وفي الواقع هي مقابل رسوم الجمارك التى تحصل على البضائع الواردة من الخارج لتناسب قيمتها مع قيمة الجمارك « وحيث ان النيابة طلبت الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة للدعوى المدنية طبقاً لنص المادة ١٥٠ جنابات

« وحيث انه قد نص في المادة ١٥٠ جنابات انه ليس لقاضى المخالفات ان يقضى في التعويضات اذا زادت عن نصاب القاضى الجزئى الذى يحكم فيه نهائياً اى ٢٠٠٠ قرش « وحيث انه قبل سنة ١٩٠٤ كان لمحكمة

(انظر جرائمولين تحقيق الجنايات جزء ثانى ص ٣٨٤ وتعليقات الوزارة على المادة ١٥٠ جنابات)

(قضية المخالفة نمرة ٢٩٢ منشيء سنة ١٩٢٤ ضد موسى يمش . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة خليل عفت نايت بك القاضى وبمحذور حضرة عبد الرحمن افندى حسن وكيل النيابة)

٦٢٣

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

ماكية . استمهاها . ضرر الجار . ضمان .

القاعدة القانونية

ليس للمالك ان يستعمل ملكه استعمالا يضر بحق الجار والا كان مسئولاً وانما يشترط لهذه المسئولية ان يعتمد المالك حصول هذا الضرر او يهمل فى استعمال حقه فيترتب على ذلك ضرر للجار . . . وأن يتجاوز الضرر المضار العادية التى يستلزمها الجوار

وهذه المسئولية عبارة عن الزام هذا المالك بتعويض بما اصاب الجار من الضرر بسبب هذا الاستعمال والمحاكم مع هذا ان تحكم بازالة الشئ الذى يخشى منه حصول ضرر فى المستقبل غير ان ذلك لا يكون الا عند الضرورة القصوى وبشرط ان يكون الضرر محققاً وبحيث لا يمكن منعه بغير هذه الوسيلة وبناء على ذلك فليس للمالك الذى يكون فى ملكه نخيل للغير وحصل له ضرر من وجود هذا النخيل فى ملكه بسبب

تردد صاحبه عليه ودخوله فى ملكه » لتفقدته مراراً مهما بلغ الضرر بل كل ماله فى مثل هذه الحالة ان يطلب تعويضاً اذا شاء المالك استعمال حقه كما ان ليس لهذا المالك ان يطلب ازالة بعض هذا النخيل لمجرد احتمال سقوطه او تمكن اللصوص بواسطته من الدخول لمنزله وهذا طبقاً للمبدأ المذكور فاذا طلب ذلك كانت دعواه مرفوضة

المحكمة :

« وحيث ان المستأنف طلب الحكم ضد المستأنف عليهما بازالة اربع نخلات لهما منها ثلاثة داخل منزله والرابعة خارجة وقال أن هذه النخلات تضر بصالحه لأن بعضها آيل للسقوط ويخشى على منزله منها كما انه يخشى ايضاً من تمكن اللصوص من الوصول الى منزله بواسطة هذه النخلات ويتضرر من دخول اصحابها فى منزله لتفقدته فى اوقات غير مناسبة وصعودهم عليها عراة الجسم وقد بنى المستأنف دعواه على نظرية سوء استعمال الحق . وطلب المستأنف عليهما تأييد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى وقالاً فى دفاعهما انه لا محل لتطبيق هذه النظرية فى مثل هذه الدعوى لانها خاصة بطريقة الاستعمال فقط ولا يمكن أن يترتب عليها زوال الملك كطلب المستأنف

« وحيث أن محكمة أول درجة ندمت

خبيراً لاثبات حالة هذه النخلات ويان ما اذا كانت مخلة وآيلة للسقوط ويخشى منها على منزل

عليه القانون لحق المرور والشفعة واحداث المناور والمطلات والاشتراك مع الجار في الحائط وغير ذلك والثاني لم ينص عليه القانون صراحة ولكن المحاكم قررت بناء على القواعد العامة لحماية حقوق الجوار وهو محل البحث في هذه القضية « وحيث أن الشراح واحكام المحاكم فرنسية كانت أو مصرية متفقة على انه ليس للمالك أن يستعمل ملكه استعمالاً يضر بصالح الجار وان اختلفوا في نطاق هذه النظرية واشتروا المسؤولية المالك حصول الضرر للجار فعلا وتعتمد حصوله من المالك أو حصول اهمال منه ترتب عليه هذا الضرر وقالوا أن المالك في هذه الحالة يتعسف في استعمال حقه أو انه يسيء استعماله فلم يحتط فيه بحيث ترتب عليه حصول الضرر للغير وقد بنت المحاكم الفرنسية هذه النظرية على المادة - ١٣٨٢ فرنسي التي تقابل المادة ١٥١ مدني مصري والمادة ٢١٢ مختلط التي يقتضاها كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعليه بتعويض الضرر. اما المحاكم المصرية فبنت ذلك على ما قررت المحاكم الفرنسية وعلى قواعد العدل والانصاف وعلى المادة ٢٨/٢ مدني اهلي و ٦/٢ مختلط التي يقتضاها ليس للمالك الحائط أن يهدمه لمجرد ارادته اذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المستر ملكه بمحاطة ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوي وقد توسعت المحاكم الفرنسية في مدى هذه النظرية - فقضت بمسؤولية المالك

المستأنف والامن العام أولاً وقد قدم هذا - الخبر تقريره وتبين منه انه رمز للاربع نخلات المذكورة بحروف A.B.C.D. وقال عن النخلتين A.B. أن ضررها ادبي محض وينحصر في صمود اصحابها عليهما عراة الاجسام كما هي عادة الفلاحين وعن النخلة المرموز لها بحرف C انه يخشى من سقوطها اذا هبت ريح شديدة وعن النخلة الرابعة المرموز لها بحرف D. انه يمكن للصوص أن يتوصلوا بواسطتها لمنزل المستأنف « وحيث انه قبل البحث في هذا التقرير يتعين البحث أولاً في نظرية سوء استعمال الحق وفي حق الجوار وما نصت عليه القوانين وقضت به المحاكم فرنسية كانت أو مصرية ورأى الشراح في ذلك

« وحيث أن الاصل أن حق الملكية حق مطلق Droit Absolu فالمالك أن يتصرف في ملكه كيفما شاء فله أن يستعمله الاستعمال الذي يريده حتى لو كان الشيء لم يعد لمثل ذلك الاستعمال أو يغير في شكله أو يهدمه أو يتلفه أو يتركه من غير أن ينقل ملكيته لاحد أو ينشئ فيه مباني أو يفرس فيه اشجاراً أو يحفر اباراً أو سواقي... الى اخره الا ان هناك قيوداً لهذا الحق نصت عليها القوانين واللوائح وبعض هذه القيود تقرر للصالح العام مثل نزع الملكية والتنظيم وليست محل بحثنا والبعض الاخر تقرر للصالح الخاص وهي قسمان القسم الاول ما نص

إذا ترتب على استعماله للملك ضرر للجار وزاد هذا الضرر عن المضار العادية التي يستلزمها الجوار ولو لم يحصل خطأ منه وبناء على ما تقدم قضت هذه المحاكم بمسئولية المالك الذي يقيم فوق سطح منزله مدخنة لا موجب لها ولا تعطى لهيئة المنزل الخارجية أى رونق بل بالعكس كان وضعها بقصد ضرر الجار وحجب النور عنه وقالت أن المالك في هذه الحالة لا يستعمل حقاً وإنما ينفذ قصداً سيئاً والمالك الذي يتصاعد في ملكه دخان أو غازات أو نحوها مضرة بالجار في حين أنه كان في مكانه منها والمالك الذي يتصاعد من ملكه اصوات أو دخان كثيف وإن اتخذ كل الاحتياطات والمالك الذي يحدث حفرة على حدود ملكه تماماً بحيث أدى ذلك إلى سقوط المباني المجاورة والمالك الذي يوجد في ملكه مواد تنبعث منها رائحة كريهة مضرة بالصحة وقد اشترطوا لمسئولية المالك في جميع هذه الاحوال أن يكون الضرر جسيماً بحيث يتجاوز المضار العادية التي يستلزمها الجوار كما تقدم ولهذا قضت هذه المحاكم بعدم مسئولية المالك الذي يقيم على ملكه مباني بها بلغ ارتفاعها ولو حجبت عن جاره الضوء لأن هذا من المضار العادية التي يجب على الجار أن يتحملها وقال الشراح أيضاً بعدم مسئولية المالك قبل جاره إلا إذا قام المالك بعمل إيجابي لجاره ترتب عليه حصول الضرر كالأحوال السابقة أما إذا كان عمله سلبياً أى إذا سكت عن إجراء عمل في ملكه فلا مسئولية عليه قبل جاره إذا حصل له ضرر من جراء ذلك كمالك الأرض الذي تكون أرضه معرضة للسقوط بفعل المياه مثلاً فاهمل في تقويتها فوقعت وحملتها المياه وترتب على ذلك سقوط المنازل المجاورة فلا مسئولية عليه قبل جاره ولا يمكن الزامه بالقيام بأعمال لمنع سقوط هذه المنازل .

« وحيث إن مسئولية المالك في الأحوال السابقة هي عبارة عن الزامه بتعويض عن الضرر الذي أصاب الجار من هذا الاستعمال الذي أوجب مسئوليته وعن الضرر المستقبل إذا استمرت الحالة كما هي عليها والمحاكم مع ذلك في هذه الحالة أى في حالة التخوف من وقوع ضرر مستقبل أن تأمر بأجراء أعمال تمنع هذا الضرر أو بإزالة الشيء الذي يخشى من وجوده ضرر في المستقبل إذا لم يمكن منع هذا الضرر بغير هذه الوسيلة » وحيث أنه متى تقررت هذه القواعد يجب الرجوع إلى وقائع الدعوى الحالية وطلبات المستأنف وتقرير الخبير وتطبيقها على هذه القواعد لمعرفة احقية أو عدم احقية المستأنف في دعواه » وحيث أنه بالنسبة للنخلتين الرموز لهما بحرف A. B. فلا يمكن الحكم بإزالتهما لمجرد حصول الضرر من دخول أصحابها في أوقات غير ملائمة لتفقدتها وصعودهم عليها عراة الجسم

المستأنف في محله ويتعين تأييده (راجع في جميع ما تقدم شرح القانون المدني لبودري وشوفو « في الاموال » صحيفة ١٥٩ وما بعدها وموساعات دالوز جزء ٣٨ صحيفة ١٩٧ بند ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و صحيفة ٢٢٣ بند ١٦٠ وما بعده وصحيفة ٢٢٧ بند ١٦٩ وكتاب الملكية والحقوق العينية للاستاذ محمد كامل بك مرسي صحيفة ١٢٣ وما بعدها واحكام المحاكم المختلطة المنوه عنها على هامش هذا الكتاب في الصحيفة ١٣١ «

(استئناف نور الدين علي رضوان ضد محمد عبد السميع عبد الوهاب وآخر نمرة ٦١٠ سنة ١٩٢٤ . دائرة حفرة صاحب العزة مصطفى بك رشدي وبحضور حضرتي لييب مئرقى افندي ومحمد البابلي افندي القاضيين)

٦٢٤

محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

تسجيل . محضر الحجز العقاري . تنبيه نزع ملكية . نتائج القانونية . بدء زمن الحجز على المدين .

القاعدة القانونية

١ - أن القانون المختلط رتب على تسجيل محضر الحجز العقاري الحاق ايراد العقار المقصود نزع ملكيته من يد المدين وثمراته برقبة العقار ليوزع الايراد وثمرات العقار كما يوزع ثمن العقار . وأما قانون المرافعات الاهلي فقد رتب هذه النتيجة على تسجيل تنبيه نزع الملكية

٢ - انه بحسب حكم قانون المرافعات

كما يقول المستأنف والخير وكل ما يمكن للمستأنف ان يطلب تعويضاً عن ما يصيبه من الضرر اذا صح ان المستأنف عليهما اساء استعمال حقهما وهو ما لم يطلبه امام هذه المحكمة وبالنسبة للنخلة المرموز لها بحرف D فليس للمستأنف ان يطلب ازالتها ايضاً لمجرد احتمال دخول اللصوص لمنزله بواسطتها وهو وشأنه في اتخاذ ما يلزم لمنع هذا الضرر كعمل سور مرتفع في ملكه كما قرر الخير ولا يمكن الزام صاحب النخيل بشيء من ذلك طبقاً للقواعد المتقدمة اما بالنسبة للنخلة الرابعة المرموز لها بحرف G. فيما لا شك فيه انه ان صح تحقق سقوط هذه النخلة وتركها صاحبها على هذه الحالة تهدد حياة المارين واصحاب المنازل المجاورة فانه يسيء استعمال حقه وتكون المحكمة في حل من الحكم بازالتها طبقاً للقاعدة السالفة الا ان الخير قرر في تقريره باحتمال سقوط هذه النخلة وعلق ذلك على هبوب ريج شديدة ولا يمكن للمحكمة في مثل هذه الحالة الاحتمالية الحكم للمستأنف بازالتها لأن الازالة فيها حرمان للمالك من ملكه وهو امر لا يصح التوسع فيه احتراماً للملكية الا في حالة تحقق الضرر بحيث لا تتلجج المحكمة للحكم به الا عند الضرورة القصوى وعند عدم امكان تجنب الضرر الفعلي بأي وسيلة اخرى كما سبق بيانه

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم

الاهلى يبدأ الحجر على المدين من التصرف في عقاره من يوم تسجيل تنبيه نزع الملكية المحسكة :

« من حيث أن المدعين رفعوا هذه الدعوى وطلبوا فيها الحكم بأحقيتهم الى ٣٠ مترا شائعة في المنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والغاء اجراءات نزع الملكية التي اتخذها المدعى عليه الاول بالنسبة لهذا القدر في مواجهة المدعى عليهما الاخيرين وقد ركنوا في اثبات دعواهم على عقد بيع صادر من جميع المدعين ومن المدعى عليهما كذلك الاخيرين تاريخه العرفي اول ديسمبر سنة ١٩٢٢ وثابت التاريخ في ٩ يناير سنة ١٩٢٣ وقد صدر هذا البيع الى من يدعى حسن آدم زوج احدى المدعيات الذي باع من جديدا اشتراه منهم الى احدى المدعيات كما أن هذا المشتري حصل على حكم بتثبيت ملكيته الى القدر الذي اشتراه في مواجهة الورثة بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ومعلن في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

« وحيث أن المدعى عليه الاول طلب رفض الدعوى وبين انه حصل على حكم لمصلحته ضد مدينه المدعى عليهما الاخيرين وأعلنه لهما بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ وانه باشر اجراءات تنفيذ هذا الحكم بطريق نزع الملكية ضد مدينه عن القدر الآيل لهما من المنزل موضوع النزاع بطريق الميراث عن والدهما حسن على

وهو ٤٤ مترا شائعة وأنه سجل تنبيه نزع الملكية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ وحصل على حكم نزع الملكية وسجله في ١٨ يناير سنة ١٩٢٣ وأن تصرف مدينه المدعى عليهما الاخيرين بالبيع مع باقى الورثة في جزء مما آل اليهما الى زوج احدى اخواتهما انما جاء بطريق التواطؤ اضرارا بمصلحته

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على الاوراق التي شملها ملف الدعوى ان المدعى عليه الاول سجل تنبيه نزع الملكية في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ وان عقد البيع الصادر من المدعى عليهما وباقى الورثة ثابت التاريخ في ٩ يناير سنة ١٩٢٣ أى بعد تسجيل التنبيه وان تسجيل حكم نزع الملكية حصل في ١٨ يناير سنة ١٩٢٣ أى بعد التاريخ الثابت للبيع

« وحيث انه يتعين البحث اذن في الوقت الذي يحجر على المدين من التصرف في عقاره ابان اجراءات نزع الملكية فهل هذا الحجر يبدأ يوم تسجيل التنبيه بنزع الملكية أو يوم تسجيل حكم نزع الملكية أو اكثر من ذلك ليوم ايقاع البيع أمام قاضى البيوع

« وحيث ان الشارع المصرى قد سلك طريقين مختلفين في التنفيذ على العقار أمام القضاءين المختلط والاهلى بمعنى انه جعل العمدة في المختلط على الحجر العقارى بعد تسجيل نزع الملكية أما في الاهلى فجعل نزع الملكية نتيجة حكم قضائى يصدر في دعوى يتخذ فيها اجراءات

« وحيث أن الاخذ بهذا الرأي فيه ابعاد
لاعتبارين غاية في الخطورة الأمر الاول ما بيناه
من أن الشارع الاهلى عنى أشد العناية في الحرص
على مصلحة الدائن محافظة له من أول الأمر بمجرد
تسجيل التنبية على الثمر مخافة ما تقتضيه طولة
الاجراءات الخاصة بدعوى نزع الملكية من
ضياع حقه فلا معنى ان يبالغ الحرص الى هذا
الحد وفي الوقت نفسه يفسر تركه للنص على
الحجر في التصرف في نفس العقار على أنه أراد أن
يترك الحرية للمدين أن يتصرف في عقاره للغير مع
انه محجور عليه أن يتصرف في الثمرة وغير معقول
أن يملك أنسان التصرف في الرقبة وهى الاصل
على أن يكون غير قادر على التصرف في المنفعة
وهى الفرع والقاعدة أن الفرع يتبع الاصل واذا
قيل ان الثمرة تتبع العين في حالة انتقال الملكية
من المدين الى المشتري الجديد فيكون النص
هذرا لا معنى له واذا بقيت الثمرة ينتفع بها الدائنون
فما فائدة المشتري من الرقبة دون الثمرة؟ - الامر
الثانى أن القانون المختلط جاء فى الاصل خاليا
من النص وبقي خاليا منه حتى حان وضع القانون
الاهلى ولم يضاف اليه الا بعد ذلك بثلاث
سنوات أى بذكر يتو ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فلا
يمكن أن يقال ان الشارع المصرى بصمته عن
ترتيب الحجر على تنبيه نزع الملكية فى حين
ورود النص فى المختلط اراد عدم ترتيب الحجر
لان الشارع الاهلى فى سنة ١٨٨٣ - وهو يأخذ

ما خالفها من الدعاوى على ان تبدأ اجراءات
نزع الملكية دائما بالتنبيه بالدفع وتسجيل التنبية
« وحيث أن القانون المختلط رتب على
تسجيل الحجر العقارى الحاق الثمر بالعين (المادة
٦١٩ مرافعات مختلط) أما القانون الاهلى فقد
رتب هذه النتيجة على تسجيل تنبيه نزع الملكية
(المادة ٤٥٥ مرافعات أهلى) مع أن مكان
تسجيل تنبيه نزع الملكية فى الاجراءين أمام
المختلط والاهلى هو فى مقدمة الاجراءات جميعها
أى أن القانون الاهلى جاء أحرص على مصلحة
الدائن فرهن الحاق الثمار بالعين على أول اجراء
يتخذ فى الدعوى وهو تسجيل التنبية ولكن
القانون المختلط تهاون فى هذه المصلحة وأرجأها
الى ما بعد تسجيل التنبية حتى يحصل الحجر
العقارى ويسجل هذا الحجر والمدين فى هذه
الاثناء التى قد تطول أن ينتفع بالثمار دون
الدائنين له ولا رية فى أن هذا التصرف ايماء
صریح من الشارع الاهلى انه فى جانب الدائن
حريص على أن لا يصيبه من طول الاجراءات
ضياع شىء من حقوقه قبل مدينه
« وحيث أن القانون الاهلى لم ينص على
الزمن الذى يحجر فيه على المدين أن يتصرف
فى عقاره وقد جاء هذا الصمت مع النص الصريح
فى القانون المختلط على أن الحجر يحصل بعد
تسجيل تنبيه نزع الملكية (المادة ٦٠٧ مرافعات
مختلط) مدعاة الى المظنه بأن القانون الاهلى لم
يرتب الحجر على تسجيل التنبية

أدم البائع من جديد الى المدعين مترتب على البيع المذكور ولم يكن المدعى عليه الاول خصماً في الدعوى فلا يمكن أن يتمسك بهذا الحكم قبله فيتعين اذن رفض الدعوى والزام رافعيها بالمصاريف «

(قضية محمد واخريتين ضد جرحس افندى مخاول منقريوس وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عزيز افندى غبور المحامي عمرة ٢٠٤ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مقصود بك قوسه القاضي)

تعالى

خلا قانون المرافعات الاهلي من نص يحرم على المدين التصرف في رقة العقار كما فعل القانون المختلط في المادة ٦٠٨ حيث اعلن بان المدين لا يحق له ابتداء من يوم تسجيل تنبيه نزع الملكية ان يتصرف في العقارات المبينة في تنبيه نزع الملكية والا وقع تصرفه باطلا بدون احتياج الى استصدار حكم بطلان تصرفه . ولو ان القانون الاهلي خلا من مثل هذا النص الا ان القضاء الاهلي جرى على تطبيق هذا المبدأ وقد احسنت محكمة النقش في قولها بياناً لحكمة عدم وجود نص في القانون الاهلي (ان القانون المختلط جاء في الاصل خالياً من النص وبقي خالياً منه حتى حان وضع القانون الاهلي ولم يصف اليه الا بعد ذلك بثلاث سنوات اي بدكريتو • ديسمبر سنة ١٨٨٦ فلا يمكن ان يقال ان الشارع المصري بسكوته عن ترتيب الحجر على تسجيل تنبيه نزع الملكية في حين ورود النص في المختلط اراد عدم ترتيب الحجر

عن القانون المختلط وجد الاخير خلوا من هذا النص وورود النص بعدئذ في القانون المختلط لم يكن الا من قبيل زيادة الايضاح ولم ير الشارع الاهلي اضافة نص مثله بعد ذلك لان البداهة تقضي بالرأى السابق خاصة وأن روح التشريع الاهلي كما قدمنا على ما هي عليه من الحرص على مصلحة الدائن بخلاف القانون المختلط الذي راعى المدين ومع ذلك فقد قضى كما تقدم بالحجر على المدين في التصرف مذ تسجيل التنبيه

« وحيث انه يظهر مما تقدم أن القانون الاهلي صريح في ان الحجر على المدين في التصرف في عقاره يبدأ من يوم تسجيل التنبيه أما تسجيل حكم نزع الملكية فلم يجز الا لتوطيد اثر تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي يسقط بعد ١٦٠ يوماً والحكمة في تجديد هذا الزمن هو اعتبار وقت وسط قيده الشارع الدائن للامراع في نظر دعوى نزع الملكية حتى لا تبقى العين المنزوعة ملكيتها زمناً طويلاً معلقة المصير مقيدة المنفعة منعاً للتواني ورفعاً للفن كما تقضي به العدالة

« وحيث أنه يتضح اذن أن تصرف المدعى عليهما الاخرين في عقارهما للغير بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية كان تصرفاً غير مشروع ولا يفيد المدعى عليه الاول ولا يؤثر على اجراءات دعوى نزع الملكية

« وحيث أن الحكم الصادر لمصلحة حسن

لان الشارع الاهل في سنة ١٨٣٣ وهو يأخذ من القانون المختلط وجد هذا الاخير خلوا من هذا النص . وورد النص بعدئذ في القانون المختلط لم يكن الا من قبيل زيادة الايضاح ولم ير الشارع الاهل اضافة نص مثله بعد ذلك لان البداهة تقضى بالرأى السابق خاصة وان روح التشريع الاهل كما قدمنا على ما هي عليه من الحرص على مصلحة الدائن بخلاف القانون المختلط الذي راع المدين ومع ذلك فقد قضى كما قلنا بالحجر على المدين في التصرف من تاريخ تسجيل التنبيه)

٦٢٥

محكمة الوايلي الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . ملك شائع . حق الشريك .

القاعدة القانونية

ليس للشريك أن يؤجر الملك الشائع حتى بمقدار نصيبه الا برضاء شريكه وللشريك الذي لم يؤجر الاجارة أن يطلب الغاءها . يد أن هذه الاجارة لها حكمها بين المتعاقدين وتظل نافذة حتى يطلب الشريك الالغاء (استشهد الحكم بتعليقات دالوز على المادة ١٧١٣ مدني فرنسي) المحكمة :

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان المنزل موضوع الدعوى واحد من منازل خمسة مقامة على قطعة ارض يبلغ ذرعها ١٤٠٠

متر مربع وان المالك الاصلى هو والد الست ماري وان الورثة الاخرين ومنهم همها خليل كورجى طلب من المحكمة المختلطة بيع تلك الاعيان بيعاً اختيارياً بالمزاد العلني فبيعت ورسا مزادها على ماري بحكم مرمى مزاد تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قررت رسمياً بأنها اشترت لحسابها ولحساب فرج الله كيلون مناصفة على الشيوع . وحصل أن اثناء تلك الاجراءات اقامت المحكمة حارساً لادارة الاعيان فرفع دعوى على خليل دوماني المدعى عليه بطالبه بايجار باعتبار أربعة جنيهات حكمت المحكمة ابتداءً في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ باعتبار الايجار ثلاثة جنيهات فأستأنف الطرفان وقضت محكمة الاستئناف في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٤ باعتبار الاجرة أربعة جنيهات وحكمت بالزامه بالايجار على هذا الاعتبار لآخر ديسمبر سنة ١٩٢٤ ثم أن المدعى عليه حصل على عقد اجارة من ماري باعتبار ان الاجرة الشهرية جنيهان من اول يناير سنة ١٩٢٤ وهو موضوع هذا النزاع

« وحيث ان النزاع ينحصر في نقطتين الاولى : هل الست ماري اجرت المنزل للمدعى عليه بمقد صحيح ثانياً : هل لها الحق في التأجير وهل اجارتها تسرى على المدعين الاخرين

النقطة الاولى

« حيث ان المدعى عليه يتمسك بورقتين

المنزل كله مع ان لها شريكا هو فرج الله لفهمنا
معنى تساهلها مع المدعى عليه . ومن ثم تكون
اجارتها صحيحة لا عيب فيها

النقطة الثانية

« حيث انه ثابت من حكم مرمى المزار
الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ان الست
مارى قررت في ١٠ منه بقلم كتاب المحكمة
المختلطة انها اشترت المنازل الخمسة لحسابها
ولحساب فرج الله كيلون مناصفة على الشيوع
» وحيث ان المادة (٥٨٧) من قانون
المرافعات تقضى بان الملكية تنقل بحكم رسو
المزار الذى يعتبر حجة للمشتري بملكية المبيع
وسنداً بالثمن . وبناء على ذلك يكون الخواجة
فرج الله مالكا بحق النصف على الشيوع من
يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وله الحق فى الثمن
» وحيث انه يتمين البحث فيما اذا كان
للشريك وهو الست مارى ان تؤثر للمدعى
عليه المنزل الشائع بينها وبين فرج الله كيلون
» وحيث انه من المقرر قانوناً ان ليس
للشريك ان يؤثر الشئ الشائع حتى بمقدار
نصيبه الا برضاء شريكه وللشريك الذي لم يجر
الاجارة ان يطلب الغاءها بيد ان هذه الاجارة
لها حكمها بين المتعاقدين وتظل نافذة حتى
يطلب الشريك الالغاء وهذا هو الرأى الراجح
بين شراح القانون (راجع تعليقات دالوز
على المادة (١٧١٣) من القانون المدنى
الفرنسى نمرة ١٠٦ صفحة ٣١٢ واسماء الشراح
الذين استشهد بهم)

عليهما توقيع الست مارى اولاهما مؤرخة فى
٣١ يناير سنة ١٩٢٤ وثابتة التاريخ رسمياً فى
اليوم نفسه تعترف فيها بانها قبضت جنيهين
اجرة شهر يناير سنة ١٩٢٤ « تقاذاً للايجار
الشفوى » — والثانية مؤرخة فى ٢٥ مايو
سنة ١٩٢٤ وثابتة التاريخ فى ٢٧ منه تفيد
استلام مارى ٨٠٠ قرش اجرة شهور فبراير
الى مايو سنة ١٩٢٤ بشهادة خليل كورجى
ويوسف كورجى

« وحيث ان هاتين الورقتين لاسما الاولى
تفيدان ان الست مارى اجرت للمدعى عليه
المنزل باجرة شهرية قدرها جنيهان لمدة غير
محدودة

» وحيث ان المدعين يطعنون ببطلان تينك
الورقتين بحجة ان مارى وقعت عليهما بطريق
الغش الحاصل من المدعى عليه . وذلك لانه لا يعقل
ان ترضى الست مارى بجنيهين مع انه محكوم
من المحكمة المختلطة بأن الاجرة اربعة جنيهات
» وحيث ان مارى تعترف بامضاءها وقررت
فى محضر تحقيق النيابة المقدمة صورته انها
قبضت من المدعى عليه جنيهين وانه اخبرها
بأن الوصل بذلك المبلغ كذلك قرر يوسف
كورجى ان المدعى عليه دفع ثمانية جنيهات
خليل كورجى عم الست بحضورها . وتقول
مارى انها كانت غضبي من زوجها المدعى
الثانى وانها كانت مقيمة حينئذ عند عمها .
فاذا اضيف الى هذه الظروف ان حكم المحكمة
المختلطة الاستثنائى يجعل الاجرة اربعة جنيهات
لم يكن صدر وان مارى كانت مجازفة بتأجيرها

« وحيث ان طلب الاخلاء في محله بناء على ان للشريك الحق في ابطال عقد لم يجزه الا ان المحكمة تمهل المدعى عليه شهرا من تاريخ الحكم ليتمكن من ايجاد مسكن آخر » وحيث ان التنفيذ المؤقت واجب طبقاً للمادة (٣٩٢) مرافعات »

(قضية الخواجات فرج الله وعبد الله كيلون وحضر عنهما حضرة الاستاذ زكي افندي خوام المحامي ضد الخواجه خليل دوماني نمرة ٢٢١١ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب المزة كاملي وصفي ابو الذهب بك القاضي)

٦٢٦

محكمة العطارين الجزئية الاهلية

حكم تاريخه اول فبراير ١٩٢٥

محضر الجلسة . قوة اثبات . يمين . حكم يخالف اليمين . التماس . الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم .

القاعدة القانونية

١ - اذا ذكر الحكم ضمن الوقائع امراً ثم ذكر محضر الجلسة امراً آخر يغايره كان محضر الجلسة هو الواجب الاعتماد عليه لأنه مخصص قانوناً لتدوين ما يحدث بالجلسة وهو اقرب الى الصواب من ذاكرة القاضي

٢ - اذا وجه خصم لخصمه اليمين الحاسمة على أن العين المتنازع فيها ملكه فحلفها فقضت المحكمة برفض دعواه وبنت اسباب حكمها على اعتبار أن الحالف هو الذي طلب اليمين وأن الذي طلب اليمين هو الحالف كان حكمها قابلاً للتماس اعادة النظر فيه لأن المحكمة تكون قد

« وحيث انه طبقاً لهذا المبدأ تكون الاجارة الصادرة من الست ماري للمدعى عليه نافذة لغاية سبتمبر سنة ١٩٢٤ لأن المدعين لم يعلنوا المدعى عليه بهذه الدعوى الا في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ويكون مجموع الاجرة من يناير سنة ١٩٢٤ لغاية سبتمبر (١٨٠٠ قرش) سدد منها الف قرش بوصلين و ٢٢٥ قرشا عوائد املاك فيكون الباقي لغاية سبتمبر مبلغ ٥٧٥ قرشا

« وحيث ان المدعى عليه يطلب احتساب مبلغ يدعى انه دفعه عربوناً لاصلاحات لازمة للمنزل . والمحكمة لا تجيبه الى هذا الطلب لانه لم يثبت ان المؤجرة صرحته بذلك والقانون لا يلزم المالك باجراء ترميمات (المادة ٣٧٠ من القانون المدني)

« وحيث ان الخواجه فرج الله احد المدعين طلب بعريضة دعواه ومذكرته حساب الاجرة بواقع ٤٠٠ قرش شهرياً اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث ان طلب جعل الاجره (٤٠٠ قرش) وجيه لانه تقرر بحكم المحكمة المختلطة حسب قانون اجور المساكن وانما يكون ذلك من اول اكتوبر سنة ١٩٢٤ كما سبق بيانه . وفرج الله وشأنه مع الست ماري عن المدة السابقة . وعلى ذلك تكون الاجرة التي يلزم بها المدعى عليه من اول اكتوبر سنة ١٩٢٤ لغاية مايو سنة ١٩٢٥ (٣٢٠٠ قرش ويكون مجموع المطلوب منه ٣٧٧٥ قرشا لغاية مايو سنة ١٩٢٥

ونعنها « التكليف باليمين يؤخذ منه ان طالبا ترك حقه فيما عداها من جميع اوجه الثبوت » وقال ان هذا الترك لا يتعدى حدود الادلة . ومفعوله لا يؤثر على طلباته في موضوع الدعوى . فان قضى له بها فلا سبيل الى انهاء الحكم ولو كان مبدئياً على خطأ . لان الخطأ ليس من اسباب الالتماس

« وحيث ان الامر ليس كذلك . لان توجيه اليمين لا يؤخذ منه فقط ان طالبا ترك حقه فيما عداها من اوجه الثبوت . بل يدل على انه « اراد ان يعلق عليها مصير الدعوى » كما قالت المادة ١٣٥٧ من القانون المدني الفرنسي وهذه الارادة مستفادة من عرض اليمين نفسها . لان عرضها يتضمن ان طالبا ارتضى ذمة خصمه . فعرض عليه بها مشروع صلح لحسم النزاع بينهما . وهذا الصلح اساسه الحلف . فان قبلها الخصم تم بينهما تعاقد لا انفصام له . وهذا التعاقد ليس ملزماً للطرفين فقط . بل يرتبط ايضا به القاضي الذي تم هذا الصلح على يديه . ويحتم عليه بالتالي ان يصدر حكماً مطابقاً لنتيجة هذا التعاقد . وألا تقض بعماله اتفاق الطرفين . واتي من عنده بما لم يطلبه احد من الخصمين . وبسبب هذا اللزوم جرت المحاكم المختلطة متى قضت بتوجيه اليمين على ان تفصل مقدماً في موضوع الدعوى وفي مصارينها بحكم مزدوج شامل لحالة الحلف وحالة النكول . وذلك لان القضية خرجت من سلطة القاضي

« وحيث يستخلص مما تقدم ان المحكمة اذا

حكمت بشئ . لم يطلبه الاخصام . لأن توجيه اليمين معناه صلح يعقده القاضي بين الخصمين على أن تكون نتيجة الدعوى معلقة على نتيجة اليمين ليصدر القاضي حكماً مطابقاً لنتيجة التعاقد فاذا أصدر حكماً يناقض نتيجة التعاقد كان حكمه مخالفاً لاتفاق الطرفين ويكون قد قضى من عنده بشئ . لم يطلبه أحد الخصمين فيتعين تقضه بناء على الفقرة الخامسة من المادة ٣٧٢ مرافعات

المحكمة :

« من حيث ان الثابت في محضر جاسة القضية المذكورة ان الملتزمة طلبت احالة الدعوى الى التحقيق لتثبت بالبينه ملكيتها للاشياء المحجوزة . فوجهها الملتزم ضد اليمين الحاسمة على انها ملكها خلفتها غير ان المحكمة قضت بعد ذلك برفض دعواها وبنت اسباب حكمها على ان الملتزمة هي التي وجهت له اليمين خلفها خلافاً لما هو مذكور بمحضر الجلسة

« وحيث انه ازام هذا التناقض بين الحكم والمحضر ينبغي الاعتماد على ما اشتمله المحضر لانه خصص لتدوين ما يحدث بالجلسة . وهو اقرب الى الصواب من ذاكرة القاضي . على ان الطرفين مسلمان بصحة ما اثبته المحضر .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب البحث في النتيجة القانونية المترتبة على هذه الحقيقة فهل بعد هذه اليمين يكون ذلك الحكم صحيحاً

« وحيث ان وكيل الملتزم ضد ارتكن في دفعه على المادة ٣٢٥ من القانون المدني

استنادا الى ان العين التي اصابته المدعى تنقص في المساحة عن القدر المتفق عليه لان في طلب تثبيت الملكية الغاء للقسمه فيما يختص بالجزء المطلوب تثبيت ملكيته

٣ - دعوى الضمان في القسمه الناشئة

عن نقص في المساحة هي دعوى تسقط بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ عقد القسمه خلافا لما جاء في المادة ٢٩٦ مدني من ان دعوى تنقيص الثمن لعجز في مقدار المبيع او زيادته لزيادة فيه يسقط بمضى سنة واحدة من تاريخ العقد وذلك لأن عقد القسمه معاوضة والقاعدة العامة أن الحقوق لا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة ونص المادة ٢٩٦ جاء استثناء لهذه القاعدة ولا يصح القياس عليه

الحكمة :

« من حيث ان المدعى يستند في دعواه

على عقد قسمه بينه وبين ورثة المرحوم سعيد على وهذا العقد مسجل في ٢٥ سبتمبر سنة ٩١٢ وموضح فيه ما خص كل وارث على التحديد وقد تقدمت صورته بالاوراق وعلى عقد اتفاق عرفي ليس له تاريخ وغير مسجل اتفق فيه فريق المدعى مع فريق المدعى عليه على مساحة الاطيان التي حصلت كلا منهم بحسب عقد القسمه الآنف الذكر وان كل من يظهر عنده زيادة من كل من الطرفين بواقع ما يخص الطرف الاول ١٥ ونصف قيراط وما يخص الطرف الثاني

اصدرت حكما مخالفا لليمين التي حلفت - سواء عن اعتقاد بعدم صحتها او عن خطأ كما حصل في هذه الدعوى . تكون قد حكمت « بشيء لم يطلبه الاخصام » وهو امر موجب لقبول الالتماس بناء على الفقرة الخامسة من المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات »

(قضية الست حنيفة ابراهيم المصري وحضر عنها حضرة الاستاذ دميان افندي تادرس المحامي ضد محمد ابراهيم المصري وآخر وحضر عن الاول حضرة صاحب العزة الاستاذ سعيد بك طلحات المحامي نمرة ٨٣٠ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك عزيز القاضي)

٦٢٧

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٨ ابريل سنة ١٩٢٥

قسمه . شريك . ضمان . تعرض . نقص في المساحة . ضرر . سقوط الضمان . مضي مدة .

القاهرة القانونية

١ - كل شريك من الشركاء يضمن ملكية العين التي اصابته شريكه بحسب عقد القسمه وهذا الضمان يكون سواء حصل التعرض من الغير أو نقص نصيبه في مساحته عن المساحة المينة في العقد

٢ - يترتب على الضمان تعويض الضرر الناشئ للشريك من التعرض او الاستحقاق أو النقص في المساحة ولا يترتب عليه بحال الغاء القسمه فلا يجوز رفع دعوى تثبيت ملكية المدعى لجزء من عين اصابته شريكه بحسب عقد القسمه

٨ ونصف قيراط واتفق على ان من يظهر عنده زيادة في المساحة يسلمها للطرف الآخر واذا امتنع عن التسليم كان ملزما بدفع قيمة ما يظهر من الزيادة باعتبار قيمة الفدان الواحد مائتين وخمسين جنيها

« ومن حيث انه يتعين البحث في تأثير العقد الثاني على عقد القسمة

« ومن حيث انه فضلا عن ان هذا التعاقد لم يكن مصدقا على الامضاءات فيه ولا مسجلا ولا ثابت التاريخ قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ فلا ينقل حقا من الحقوق العينية طبقا للقانون ١٨ سنة ١٩٢٣ فانه لم يكن متضمنا اكثر من اتفاق الطرفين على تقرير حق الضمان على الطرف الذي يظهر عنده زيادة في المساحة قبل الطرف الذي يظهر عنده العجز وذلك ظاهر من ان هذا التعاقد الزم الطرف الذي يظهر عنده الزيادة بأن يدفع قيمة العجز للطرف الآخر « ومن حيث انه يتعين من ذلك ان هذا الاتفاق ليس الا تعهدا شخصيا وواجب البحث في قيمته من الوجهة القانونية وما اذا كان النقص الذي يدعيه المدعى في اطيانه يخوله رفع هذه الدعوى

« ومن حيث انه وان لم يوجد نص صريح في القانون على ان المتقاسمين يضمنون بعضهم البعض فانه مما لا نزاع ان عقد القسمة هو عقد معاوضة يتعهد فيه كل فريق بنقل ملكيته على

الشيوع في قطعة معينة الى الفريق الآخر في نظير تعهد هذا الاخير بنقل ملكيته على المشاع في عين اخرى وبذلك يكون كل شريك من الشركاء على الشيوع ضامن للملكية العين التي تقع في نصيب شريكه اذ المعاوضة فيها معنى البيع فاذا وقع لأحد الشركاء في العين التي اصابته بحسب القسمة تعرض او استحققت تلك العين للغير كان الشريك الآخر ضامنا للتعرض والاستحقاق بشرط ان يكون التعرض من الغير ناشئا عن حق يدعيه قبل حصول القسمة كما ان كل شريك يضمن لباقي الشركاء مقدار مساحة المقدار الذي خصهم بحسب عقد القسمة ودعوى الضمان هذه خاضعة للقواعد العامة من حيث سقوطها بمضي المدة الطويلة وهي خمس عشرة سنة سواء كانت هذه الدعوى بناء على تعرض او استحقاق او لنقص في مقدار المساحة وذلك خلافا لما نصت عليه المادة ٢٩٦ مدني التي تقضي بأن دعوى تكميل الثمن لزيادة المبيع ودعوى التقيص لعجزه يجب ان ترفع في ظرف سنة من تاريخ عقد البيع او ان عقد القسمة معاوضة وحكم المادة المذكورة خاص بالبيع وهو حكم جاء استثناء للقاعدة العامة التي تقضي بأن الحقوق لا تسقط الا بمضي خمس عشرة سنة ومتى كان هذا النص استثنائيا وجب الا يقاس عليه فيكون دفع المدعى عليه بسقوط الحق في رفع هذه الدعوى في غير محله

٦٢٨

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٥

استعمال الحق . استعمال . مباح . ضرر . ضمان .

القاعدة القانونية

من استعمل حقه استعمالا مباحا لا يلزم
بتعويض الضرر الذي يصيب الغير من جراء
استعمال هذا الحق. فمن زرع ارضه ارزا وترتب
على بقاء المياه فيها ان نشعت في ارض الجار
وانلفت زراعته فليس بمسؤول عن تعويض
الضرر الناشئ. للجار عن ذلك ما دام انه قد
استعمل حقه استعمالا مباحا ولم يقصد من استعماله
مجرد الحاق الضرر بالغير .

المحكمة :

« من حيث انه من القواعد المتفق عليها أن
من يستعمل حقه استعمالا مباحا لا يلزم بتعويض
الضرر الذي يحصل للغير بسبب استعمال هذا
الحق فليس كل فعل اضر بالغير يلزم فاعليه
بالتعويض اذ الفعل الموجب للمسئولية هو الخطأ
الذي يقع مخالفا لواجب من الواجبات التي فرضها
القانون بشرط أن يترتب على هذا الخطأ ضرر
بالغير

« ومن حيث ان الواجبات التي فرضها
القانون هي اما ايجابية او سلبية فالاولى ما قضي

« ومن حيث انه لا يترتب على الضمان
الفناء القسمة وانما يترتب عليه التعويض لمن
اصابه ضرر بسبب التعرض او النقص في المساحة
ولو استحققت جميع العين التي اصابته احد
الشركاء بحسب عقد القسمة وما على الشريك
المتضرر الا ان يرفع دعوى بطلب تعويض
الضرر على جميع الشركاء الذين يشتركون في
هذا الضمان كل بحسب حصته في القسمة (انظر
فتحي زغلول القانون المدني ص ٣٣٤
(De Hults Partage 44-50)

« ومن حيث انه فضلا عن دعوى المطالبة
بضمان نقص المساحة يجب ان لا يطلب فيها
تثبيت ملكية رافعا لجزء من الاعيان التي
خصت باقى الشركاء لأن ذلك يكون بمثابة الفناء
القسمة في هذا الجزء ودعوى الضمان لنقص في
المساحة لا يترتب عليها الا مطالبة باقى الشركاء
بالتعويض حسب الضرر الناشئ عن العجز فان
عقد الاتفاق الذي يتمسك به المدعى جاء فيه
صراحة على انه اذا ظهرت زيادة مساحة عند
فريق المدعى عليهم عما ينصهم شرعا فانهم
ملزمون بتسليمها وان امتنعوا الزموا بدفع قيمة
الزيادة بحسب قيمة الفدان ٢٥٠ جنيتها فيكون
اذن دعوى طلب تثبيت الملكية للثمانية قراريط
المقول بأنها عجز في اطيان المدعى في غير محالها
ويتعين اذن رفضها بالتالي رفض طلب الربيع عنها»

(قضية حسين افندي سعيد وحضر عنه حضرة
الاستاذ فهمي افندي سعد المحامي ضد عباس افندي
سعد وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمود افندي
فهمي المحامي وزينب بنت سعيد علي وحضر عنها حضرة
الاستاذ فهمي افندي القدواي المحامي نمرة ١٢٩ سنة
١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة اهديك
خليل القاضي)

القانون فيها بالقيام بأمر معين والثانية ما قضى فيها بالامتناع عن امر معين

« ومن حيث أن استعمال بعض الافراد لحقوقهم بطريقة ضارة بالغير قد وجه نظر علماء القانون للبحث عن نظرية يستندون عليها في حماية مصالح من يصبحون ضحية هذا الضرر »
« ومن حيث أن شرح القانون وقضاء المحاكم متفقون على ان من يستعمل حقه لا يلزم بتعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب استعمال الحق الا اذا لم يكن له غرض من استعمال حقه سوى الحاق الضرر بالغير ولم يكن له فائدة ظاهرة من الطريقة التي اختار بها ان يستعمله (Planiol. II. 870—72)

« ومن حيث انه يتعين بعد هذا البيان البحث فيما اذا كان المدعى قد اساء استعمال حقه او تجاوزه بمخالفته واجبا فرضه عليه القانون

« ومن حيث ان الثابت في هذه القضية ان المدعى عليه زرع ارضه ارزا وان زراعة الارز في حاجة لوجود المياه فيها مدة قيام المحصول

« ومن حيث ان المدعى يقول انه قد ترتب

على بقاء المياه في ارض المدعى عليهما ان رشحت بارض المدعى فالتفت زراعته وتمذر عليه الحصول على محصول منها

« ومن حيث ان القانون اباح زراعة الارز ولم يقيد بها بأي قيد من القيود اما ما قرره المدعى من ان المتبع بين الزراع ان يترك زارع الارز قطعة من ارضه بينه وبين الجار حتى اذا رشحت المياه تحصل في ارضه فعلى فرض صحة قيام هذه العادة فان القانون لم يفرض على زراع الارز ترك مسافة ومثل هذا التسامح ان وقع لا يربط المدعى عليهما وقد كان الواجب على المدعى ان يحتاط لعدم نشوع المياه بأن يفتح مصرفا صغيرا او يترك مسافة صغيرة بينه وبين المدعى عليهما اذ هو المكلف ان يقي زراعته من التلف »
« ومن حيث انه تبين من هذا ان المدعى عليهما لم يفعلا اكثر من انهما استعمالا حقهما استعمالا مباحا اذ لم يقصد من استعماله مجرد الحاق الضرر بالمدعى عليه وبذلك تكون دعوى التعويض على غير اساس ويتعين رفضها »

(قضية شحاته محمد كليب ضد عبد الهادي السيد رمضان وآخر قمره ٧٤٦ سنة ١٩٢٤ لمصدر الحكم حضرة صاحب الدقة احمد بك خليل القاضي)

قضايا المحاكم الشرعية

بناؤها ولم يبق الا الدائرة المشتركة بين الوقف
واخرين التي شرط الواقف بناءه عند رضا
الشركاء بالبناء

« ومن حيث أن الواقف انشأ وقفه على
نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم على الصفة
المبينة بكتاب الوقف

« ومن حيث أنه لم يبين مصرف يرجع
اليه نصف الغلة الذي شرط حفظه بعد اتمام
بناء ما شرط بناءه منه

« ومن حيث أنه يبعد جداً أن يكون
غرض الواقف حفظ نصف الربيع المذكور على
الدوام لأن في ذلك تعطيلاً ابدياً للنصف
المذكور ومن البعيد ايضاً أنه يكون أراد
حفظه لتدارك الطوارئ التي قد تطرأ على
الوقف

« ومن حيث أنه يظهر من هناك أن
الواقف ما أراد حفظ النصف إلا لبناء ما شرط
بناؤه على أن تكون غلة الوقف بعد ذلك جميعها
راجعة الى الموقوف عليهم حسب شرط الواقف
« ومن حيث أنه يتعين أن يحفظ من
المتجمد الآن المقدار الذي يكفي لبناء ما يخص
الوقف في عمارة الدائرة المشتركة لينفق في
المارة عند رضا الشركاء بها »

استضاف على افتدى ابو العيين وحضر عنه فضيلة
الاستاذ الشيخ احمد بكري الحامي الشرعي ضد حضرة
صاحب العالي وزير الاوقاف نمرة ٤ سنة ٢٤-٢٥ .
دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي
وبحضور حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ احمد المطار
والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي والشيخ موسى
على النواوي والشيخ سيد الشناوي)

٦٢٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم صادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٥

وقف . تخصيص جزء من الربيع للممارات . وجوب
صرفه على المستحقين بعد انتهاء البناء . غرض الواقف .

القاعدة الشرعية

- ١ - تخصيص الواقف نصف ريع وقفه
ليحفظ منه تحت يد الناظر مبلغ للممارات التي
نص عليها لا يقصد منه استمرار حرمان المستحقين
من الانتفاع بذلك النصف على الدوام
- ٢ - متى انتهى البناء الذي شرط الواقف
القيام به من ريع هذا النصف وجب صرف
ريع هذا النصف في مصاريف الوقف عدا ما
اوجب الشارع حفظه تطبيقاً للقواعد العامة
- ٣ - غرض الواقف يصلح تخصيصاً ومفسراً
لكلامه

المحكمة : -

« من حيث أن الواقف نص على أن يحفظ
النصف من غلة الوقف تحت يد ناظره بعد
اخراج ما شرطه الواقف المذكور على الوجه
الموضح بكتاب الوقف ويبقى من النصف
المذكور ممارات بينها في كتابه
« ومن حيث أن جميع الأماكن التي شرط
الواقف بناءها من النصف المذكور قد تم

٦٣٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم صادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٥
وقف . اوقاف خيرية . وجوب تقديم حسابها الى
وزارة الاوقاف . عزل . امر من المحكمة . تقديم
الحساب . منع العزل .

القاعدة الشرعية

١ - يجب على نظار الاوقاف الخيرية تقديم
الحساب الى وزارة الاوقاف
٢ - عدم القيام بذلك ليس من اسباب
العزل من النظر الا اذا صدر امر بذلك من
المحاكم

٣ - تقديم الحساب الى وزارة الاوقاف
بعد رفع دعوى العزل المبنية على مجرد التأخير
في الحساب يمنع من الحكم بالعزل
المحكمة :

« حيث أن المحكمة وان كانت ترى انه
يجب على نظار الاوقاف الخيرية تقديم الحساب
الى وزارة الاوقاف عملاً بالامر العالي الصادر
في هذه الشأن الا انها ترى ان عدم اطاعة
هذه الاوامر لا يصلح سبباً للعزل الا بعد
صدور اوامر المحاكم بذلك

« وحيث انه تبين ان هذا الناظر قدم
الحساب الى وزارة الاوقاف قبل صدور الحكم
المستأنف »

استئناف احمد افندي زكي وحضر عنه فضيلة الشيخ
محمد عمر الانجباري المحامي الشرعي ضد حضرة صاحب
المالي وزير الاوقاف نمرة ٥٨ سنة ٢٤ - ٢٥ . دائرة
حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي
والهيئة السابقة)

٦٣١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥
وقف . ناظر . امتناع الناظر عن دفع الربيع .
خيانة . عزل . امر المحكمة . ادانة .

القاعدة الشرعية

١ - امتناع ناظر الوقف عن دفع الربيع
الذي يخص وزارة الاوقاف لاتفاقه على المسجد
المشمول بنظرها لا يعد خيانة توجب العزل او
الضم اذا ثبت ان الناظر كان قائماً بالاتفاق على
المسجد حسب شرط الواقف

٢ - اذا امر الناظر بأن يدفع لوزارة
الاوقاف الربيع المخصص للمسجد المشمول بنظرها
وبأن يقدم لها حساباً عن المدة الماضية
وامتنع كان امتناعه موجبا لادانته
المحكمة :

« حيث ان امتناع المدعى عليه عن دفع
الربيع الى وزارة الاوقاف ليس خيانة توجب
العزل او الضم اذا كان قائماً بالاتفاق حسب
الشرط الا اذا كانت المصلحة تقضى بتوحيد
الصرف

« وحيث انه وان كانت المحكمة ترى انه
ينبغي في هذه الحادثة تسليم الربيع الى الوزارة
التي هي ناظرة على المسجد وقائمة بالاتفاق عليه
حتى تصرف الربيع في مصرفه بطريقة تحقق
المصلحة الا انها لا ترى ان امتناعه قبل ان
يؤمر به موجب لادانته .

تأجير اطيان الوقف لمدة ثلاث سنوات ولو شرط
الواقف في كتاب وقفه ان لا تؤجر اعيان الوقف
اكثر من سنة ما دام يكون في مخالفة شرط
الواقف مصلحة محققة لجهة الواقف «

(مادة التصرفات نمرة ٥٦٩ سنة ٢٣ - ٢٤ .
رئاسة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ سرور على وعضوية
فضيلتي الشيخ محمد مأمون الشناوي والشيخ عبد المقصود
المغربي)

« وحيث ان المحكمة ترى ان تأمره بتسليم
الريع وتقديم الحساب لان ذلك من مصلحة
المسجد وترى الموافقة على رفض دعوى العزل
والغاء قرار الضم ايضاً »

(استئناف حضرة صاحب المالى وزير الاوقاف
المأذون بالخصوصة ضد يوسف افندى ابراهيم بصفته
ناظراً على وقف الحاج سيد احمد نجله الحبرى نمرة ٧١
سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ
محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٦٣٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

وقف . مخالفة شرط الواقف . مصلحة . تأجير
اطيان الوقف لمدة ٣ سنوات

القاعدة الشرعية

يجوز للقاضى الشرعى ان يأذن للناظر فى

فتاوى شرعية

٣ - اذا سكن بعض المشروط لهم حق
السكنى ولم يسكن البعض الآخر فليس لمن لم
يسكن مطالبة الساكنين باجرته فى نظير حصتهم
مادام ان ذلك لم يكن مانع من قبلهم

السؤال

سأل حسن افندى محمد فرغلى - فى ان
للمرحومين الحاج على فرغلى واخوته الاشقاء
محمد فرغلى وعطرشان وتقيسه اولاد المرحوم
الحاج احمد فرغلى كانوا يمتلكون دائرة
باسكندرية ما هو لكل واحد من الحاج على

٦٣٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥

وقف . اباحة السكنى . منع التأجير . غصب . الجار .

القاعدة الشرعية

١ - اشتراط الواقف اباحة السكنى لذريته
مانع من جواز تأجيرها

٢ - واذا اجرها الناظر كان غاصبا باجارته

فرغلي ومحمد فرغلي ثمانية قراريط وما هو لسل كل واحدة من عطرشان وتقيسه اربعة قراريط في الدائرة المذكورة وبتاريخ ٢٦ القعدة سنة ١٢٩٨ وقعوها بمقتضى كتاب الوقف الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية نمرة ٢١٩ متتابعة و ١٣٢ صحيفة ومسجل عدد ٨ وانشأ كل منهم وقف حصته المذكورة لنفسه مدة حياته يفتنع بذلك سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ثم من بعد كل منهم يكون وفقاً على اولاده ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم كذلك من اولاد الظهور دون اولاد البطون الى آخر انشاء كتاب الوقف وشرطوا في وقفهم هذا شروطاً منها ان كلا منهم شرط لذريته المستحقين لوقفه ولو كان ناظراً عليه السكنى بالدائرة المذكورة بدون اجرة ثم توفى الواقفون الاربعة المذكورون وانحصر الوقف الآن في اولاد الحاج على فرغلي واولاد محمد فرغلي الواقفين فهل مع شرط الواقفين السكنى لذريتهم في الدائرة المذكورة يجوز للناظر استغلالها وتأجيرها للغير سواء كان المستأجر من المستحقين أو من الاجانب ام لا يجوز لأن الموقوف للسكنى لا يجوز استغلاله وهل للناظر منع المستحقين أو بعضهم من السكنى في تلك الدائرة بدون اجرة أو ليس له ذلك لان الواقف

جعلها للسكنى بدون اجرة وهل الغير الساكنين بالدائرة مطالبة الساكنين بها بأجرة نظير حصتهم في حالة ان الساكنين لم يمنعوا غير الساكنين من السكنى بل هم امتنعوا من السكنى فيها برضاهم واختيارهم ام كيف

الجواب

من حيث ان الواقفين المذكورين شرط كل منهم لذريته المستحقين لوقفه ولو كان ناظراً عليه السكنى بالدائرة المذكورة بدون اجرة كما جاء بكتاب الوقف فتكون موقوفة عليهم للسكنى بدون اجرة ما بقي منهم احد وحينئذ لا يجوز للناظر على هذا الوقف تأجيرها لاحد مطلقاً لما نصوا عليه من ان من له السكنى لا حق له في الاستغلال لان شرط الواقف كنص الشارع واذا اجرها الناظر كان غاصباً باجارتها ولا يجب على الساكنين بالدائرة المذكورة اجرة لغير الساكنين بها نظير حصتهم حيث لم يمنعوا عن السكنى بها هذا ما تقتضيه النصوص الفقهية كما يؤخذ ذلك من تنقيح الحامدية بصحيفتي ١٨٠ و ١٨١ من الجزء الاول طبعه اميرية سنة ١٣٠٠ هجرية ومن الفتاوى المهدية بصحيفتي ٤٩٠ و ٥٢٥ من الجزء الثاني ومن كتاب الاسعاف في فصل في الوقف على الصلحاء من فقراء قرابته أو الاقرب فالاقرب أو الاحوج فالاحوج منهم ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

الجواب

لا تتوقف صحة عقد النكاح في نظر
الشريعة الاسلامية على صدوره امام قاض او
مأذون او رئيس ديني او دنيوي وانما المدار
فيها على اهلية المتعاقدين لاجراء ذلك العقد
بطريق الاصلالة أو الولاية أو الوكالة واستيفاء
ما اشترط لصحة ذلك العقد مع انتفاء المانع
منه حسبما دون فيها وما نراه اليوم من قيد
العقود في دفاتر المأذونين فانما هو احتياط
وضعتة الحكومة للرجوع اليه وقت الحاجة
والتجاعد والله اعلم

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٦٣٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ محرم سنة ١٣١٨

اعدام . شروط الحكم بالاعدام .

القاعدة الشرعية

- ١ - الاعدام عقوبة لا يمكن تلافى الخطأ فيها
- ٢ - ان توفر القرائن على ثبوت التهمة
مما يوجب غلبه الظن بصحتها فلا يمكن ان يحكم
بعقوبة الاعدام
- ٣ - لا يسوغ الحكم بالاعدام عند عدم
توفر اليقين الكامل لصحة التهمة

٦٣٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٢٤

نكاح . عقد رسمي . امام قاض . او مأذون او
رئيس ديني . او دنيوي .

القاعدة الشرعية

لا تتوقف صحة عقد النكاح في نظر الشريعة
الاسلامية الغراء على صدوره امام قاض أو
مأذون او رئيس ديني او دنيوي وانما المدار على
اهلية المتعاقدين مع انتفاء الموانع الشرعية

السؤال

سأل الشيخ خيرت راضى - هل اذا
طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً بدون قسيمة
رسمية ثم تزوجها بمقد عرفى مستوف شروطه
الشرعية وطاشرها فهل تكون تلك المعاشرة
شرعية وهل يلزم لاعتبار العقد شرطاً وجواز
معاشرة الزوجين لبعضهما ان يكون بهذا
الزواج وثيقة رسمية وان يكون على يد موثق
رسمى اولا يشترط ذلك شرطاً والغرض
المطلوب انما هو مجرد الرغبة في الوقوف على
الحكم الشرعى في ذاته لا لتقديمه امام المحاكم
المصرية مطلقاً مع ملاحظة ان الزوجين مطلقان
بالتان راشدان ليس بينهما مانع شرعى من
الزواج . نرجو الافادة

السؤال

سئل بأفادة من محكمة استئناف مصر مؤرخه ٢ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٤ مضمونها ان المادة ٢٠٧ من قانون تحقيق الجنايات قضت بوجوب استفتاء فضيلتكم قبل الحكم بالقتل في المواد الجنائية وتقرر بجلسة اليوم ارسال قضية النيابة العمومية نمرة ٥٤٤ سنة ٩٠٠ ضد جمعه ابراهيم المتهم بقتل على ابن طاهر حسنين عمداً مع سبق الاصرار هاهي القضية مرسله لا بداء رأى فضيلتكم واعادتها للمحكمة في ظرف ثمانية ايام بالاكثر كنص المادة من القانون

الجواب

اطلعت على اوراق القضية نمرة ٥٤٤ سنة ١٩٠٠ المتعلقة بتهمة جمعه ابراهيم بقتل على بن طاهر حسنين فرأيت ان القرائن على التهمة مما توجب غلبة الظن بصحتها وان المتهم ارتكب جريمة القتل ولكنها لا توجب اليقين الكامل الذى يصح معه الحكم بعقوبة لا يمكن تلافي الخطأ فيها ولهذا لا اري ان يحكم على المتهم الا بعقوبة تقديرية يبقى معها اللتهم حياً وذلك متى صحت المرافعة واستوفت الدعوى جميع شرائطها المشروعة ؟

مفتى الديار المصرية
محمد عبده قراغه

٦٣٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ القعدة سنة ١٣١٧

وقف . دين . ريع الوقف . شرط الواقف .
اذن المستحقين . مسئولية الناظر .

القاعدة الشرعية

١ - ليس للناظر سداد الدين من ريع الوقف الا بشرط من الواقف او اذن المستحقين
٢ - سداد الناظر الدين الذى على المتوفى من ريع الوقف موجب للرجوع على الناظر بما صرفه ولكل من المستحقين مطالبته بمقدار نصيبه في ذلك

السؤال

سئل فى وقف انتقل ريعه بموت واقفته لمستحقه بشرط الواقعة المذكورة لهم ذلك وعلى الوقف ناظرة بشرط الواقعة ايضاً فادعت الناظرة ان على الواقعة ديوناً سددها من ريع الوقف فهل اذا لم يكن فى الوقف شرط بذلك لا يكون للناظرة ان تسدد الديون التى على الواقعة بدون اذن المستحقين ويكون لكل منهم ان يرجع على الناظرة بما يخصه فى ريع الوقف الذى سددت به الديون المذكورة او ما الحكم افيدوا بالجواب ؟

الجواب

نعم دين الواقعة المذكورة في ذمتها خاصة ولا يسدد الا من تركتها واما ربيع الوقف فهو لمستحقه على حسب الشرط فاذا لم تشرط الواقعة سداد دينها من ذلك الربيع لم يجز ان يصرف منه شيء لغير المستحقين فليس لناظر الوقف ان تسدد منه الدين اللازم لخدمة الواقعة بغير اذن المستحقين فان سددت منه كانت للمستحقين الرجوع عليها بما صرفته بغير حق ولكل منهم نصيبه فيها والله اعلم

فتى الديار المصرية
محمد عبده

٦٣٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣ الحجة سنة ١٣١٧

وقف . حكر . بيع الانقاص . حق القرار .

القاعدة الشرعية

١- للمستحكر حق بيع ما بناه على الارض المحكورة المأذون له فيها بالانشاء والعمارة ليكون ملكا له

٢- يملك مستأجر الارض الموقوفة المأذون له فيها بالانشاء والعمارة حق القرار ولن يحل محله ذلك الحق ايضا

٣- يجب على المشتري من المستأجر اجر

مثل الارض المستأجرة بدون التفات الى القيمة المقدرة في عقد الايجار الاول

السؤال

سئل عبد المجيد افندي فهمي وكيل بوسته الازهر في مكان باسفله اربعة حوانيت اخرجته من وقعه بالتواجر والاذن بالانشاء والعمارة ناظر الوقف المذكور الى شخص بان اجر ذلك له مشاهرة بمائة قرشا شهريا وقبض منه الناظر ١٠٢٥٠ قرش معجلا ليصرفها في مصالح الوقف على ان يقتطع من ذلك كل شهر ٩٨ قرشا لحين استيفاء وان يقوم بباقي الاجرة في آخر كل شهر ٢ قرشين صاغ على العادة في ذلك وبعد اذن الناظر له بالانشاء والعمارة والبناء والتجديد والتعلي ليكون ملكا له وخلوا وانتفاعا ويكون له حق القرار بني وعمر وانشاء وجدد بالمكان المذكور وصيره صالحا للسكنى وتمحرت له بذلك حجة انشاء من محكمة مصر في رمضان سنة ٢٦٥ ذكر بها ان عليه القيام بدفع ٢ قرشين صاغ باقى الاجرة في آخر كل شهر وفي سنة ١٢٨٢ حصل بيع ١٨ قيراط من ورثة المنشئ المذكور لشخص بحجة من محكمة مصر تقرر عليه فيها القيام بدفع اجر مثل الارض والبناء الحاملين للبناء المستجد ومن عهد قريب اشترى هذا السائل ٢٣ قيراط و ١٨ سهم من ورثة المشتري المذكور وغيره الصادر لهم حجة ايلولة من

على الطريقة المعروفة في الاحكار والاجرة في
الاحكار ينظر فيها الى احوال الزمان والمكان
وقد تزيد وتنقص ثم ايد ذلك ان القاضى في
عقد الشراء الاول وفى حجة الايلولة قرر ان
يدفع من آل اليهم البناء المستجد ويتبعه حق
القرار والمشتري اجر المثل ولم يلتفت الى
ما قدر اولا فى عقد الايجار السابق وعلى هذا
لا يلتفت الى الاجرة التى حددت فى عقد
الايجار وانما ينظر الى ما جاء فى العقد والحجة
المذكورين المحررين بعد ذلك ولا يكلف
صاحب القرار الا بأجر المثل سواء زاد عنها
أو نقص ؟

مفتى الديار المصرية
محمد عبيد

محكمة مصر الشرعية فى سنة ١٣٠٨ تقرر فيها
على الورثة القيام بدفع اجر المثل كذلك
وحيث ان حكر المثل لا يزيد الا آن عن
٢٤ قرشا فى السنة لكون جهة المكان صارت
غير صقع وواجهة الحوانيت تخربت ولا يمكن
عمارتها الا اذا ضاع معظمها بالدخوع على خط
التنظيم فهل لا يكون المشتري الاخير ملزما
الا بدفع حكر المثل كما فرض القاضى على
المشتري الاول وعلى الورثة بمحجة الايلولة
بدفع حكر المثل
الجواب

حالة الايجار المذكور فى السؤال هى حالة
الحكر بعينها لدلالة الاذن بالانشاء والعمارة

قضايا المحاكم المختلطة

الضرر الادبى والضرر المادى اللذين لحقا به .
(استئناف جان مامو ضد محمود شعبان سلامه .
رئاسة جناب المستشار هانسون منشور بصحيفة ١١٣
من الغازيتة عدد ابريل سنة ١٩٢٥)

٦٣٩

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
احكام . قوة الشيء المحكوم فيه . استرداد
شيء محكوم به .

القاعدة القانونية

أن الدعوى التى يرفعها المحكوم عليه على

٦٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٥
انكار امضاء . مسئولية . ضرر ادبى . ضرر مادى

القاعدة القانونية

من انكر امضاءه أو توقيعه على ورقة ما
بغير مقتضى يجب أن يتحمل جميع النتائج التى
تترتب على انكاره هذا . ومن ضمن هذه
النتائج وجوب تعويض خصمه تعويضاً تاماً عن

أن المحكمين المفوض اليهم بالصلح لم يكن عددهم وتراً بل كانا اثنين فقط هو بطلان جوهرى لا يسقط بقبول المتعاقدين ولا يسقط باتفاق المحكمين رأياً ولا يسقط بترك اختيار المحكم المرجح لأى المحكمين الممينين بالاسم فى مشاركة التحكيم .

٣ - لا يجوز للمحكمة المرفوع اليها طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين أن تبحث فى اوجه الدفاع فى الموضوع مثل الدفع بسقوط الدين المتنازع فيه بمضى المدة وهو الدين الذى حكم المحكمون بالزام المدين بدفعه

٤ - الخصم الذى يصدر حكم المحكمين لمصلحته اذا نفذ قبل صدور حكم المحكمة يبطلان الحكم الصادر من المحكمين لا يحق الزامه بالتعويضات والتضمينات بناء على أن تنفيذه تنفيذاً كيدى مادامت الاجراءات التنفيذية قد شرع فيها قبل صدور الحكم بابطال حكم المحكمين .

(استئناف اسادوريان ضد الست البرقا ثابت . رئاسة جناب المستشار فوكس . منشور بصحيفة ١٠٩ من الغاريتة عدد ابريل سنة ١٩٢٥)

٦٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اثبات . ورقة . تمسك الخصم بها . كل لا يتجزأ

القاهرة القانونية

اذا قدم خصم ورقة فى الدعوى فائخذها

المحكوم له بطلب استرداد جزء من المبالغ التى دفعها له تنفيذاً للحكم النهائى الصادر ضده لا يجوز سماعها لسبق الفصل فيها نهائياً طالما أن سبب الدعويين واحد وان الدعوى الجديدة مبنية فقط على مستندات جديدة لم تكن فى حوزة المحكوم عليه من قبل

(قضية طه و ابراهيم يوى ضد بنك كوكس . اصدر الحكم جناب المستر بيندوتشى منشور بصحيفة ١١٢ من الغاريتة عدد ابريل سنة ١٩٢٥)

٦٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٤

تحكم . تنازل المحكمين عن حق طلب بطلان الحكم . عدم جواز . عدد المحكمين . وتر .

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز للمتعاقدین أن يشترطوا فى عقد التحكيم التنازل عن حق طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين طبقاً للمادة « ٨١٦ » من قانون المرافعات المختلط . لأن حق طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة المذكورة انما شرع محافظة على النظام العام . لأن النظام العام يقتضى اتباع المحكمين للشروط والقيود التى وضعها الشارع فى هذه المادة . وهىأة المحكمين هىأة قضائية يجب أن لا تخرج عن الحدود التى رسمها الشارع فى المادة « ٨١٦ »

٢ - أن بطلان حكم المحكمين المبنى على

٦٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ يونية سنة ١٩٢٣

قوة الشيء المحكوم فيه . تغيير السبب . تنازل
عن الدين . استعمال الدائن حقوق مدينه . رضاه
المدين . شروط .

القاعدة القانونية

١ - لجواز الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم

فيه يلزم ان يكون سبب الدعويين واحدا .
فاذا رفع شخص اجنبي دعوى على وطني يطالبه
ببلغ ما اعتمداً على ان هذا الدين آكل اليه بطريق
التنازل من رب الدين فحكمت المحكمة بعدم قبول
دعواه جازله ان يحدد دعواه من جديد بوصف
كونه دائناً لرب الدين الاصلى وانه يستعمل في
الدعوى الجديدة اسم مدينه للمطالبة بالدين

٢ - ان رضاه المدين الوطني الذي اوجب
الشارع في المادة « ٤٣٦ » من القانون المدني
المختلط الحصول عليه لصحة التنازل عن الديون
المدنية الناشئة بين وطنيين ليس لازماً عندما
يستعمل الدائن الاجنبي حقوق مدينه طبقاً للمادة
« ٢٠٢ » مدني للمطالبة بالديون المطلوبة له من
مدينه الوطني

٣ - يشترط لجواز رفع الدائن دعاوى
باسم مدينه عملاً بالمادة « ٢٠٢ » من القانون
المدني المختلط ان يهمل المدين المطالبة بحقوقه وان
يكون ثمة مصلحة للدائن في رفع الدعوى على مدين
مدينه درماً لخطر اهمال المدين . اما اذا تنازل

خصمه سنداً لاثبات دعواه قبله وجب ان
يتمشى على الورقة حكم الاقرار بمعنى انه لا يجوز
للخصم أن يتمسك بما دون فيها لمصلحته وان
يتبذ الجزء الذي في غير مصلحته بل يجب اعتبار
الورقة كلاً لا يتجزأ حتى يقيم الخصم الدليل على
أن الجزء الذي ليس في مصلحته غير صحيح اصلاً .
(استئناف روزا ناصيف ضد روز ديمتر اكي .
رئاسة جناب المستشار فوكس . منشور بصحيفة ١١٧
من الغازيتة عدد ابريل سنة ١٩٢٥)

٦٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

سبق الحكم في الدعوى . شك . تأويله لمصلحة
الخصم الذي يتمسك ضده بالدفع .

القاعدة القانونية

في حالة دفع الدعوى بعدم جواز سماعها
لسبق الحكم فيها اذا قام لدى القاضى شك في
امر معرفة ان كانت الدعوى الجديدة متحدة
مع الدعوى القديمة في الموضوع وفي السبب وفي
الخصوم وفي صفة الخصوم وجب تأويل الشك
لمصلحة الخصم الموجه ضده الدفع بعدم جواز
سماع الدعوى

(استئناف عبد الله اقتدى حسن ضد جان عبيد .
رئاسة جناب المستشار هانسون منشور بصحيفة ١١٢
من الغازيتة عدد ابريل سنة ١٩٢٥)

يرب الدين بعيد استحقاق دينه بايام قلائل
لدائنه عن الدين ورفع هذا الدائن الدعوى
على مدين مدينه ثم انضم مدينه اليه في الدعوى
كان رفع الدعوى باسم الدائن حيلة مقصود بها
الهرب من الحصول على رضا المدين الاصلى
بالحوالة وبالتنازل عن الدين
(استئناف محمد مصطفى صالح ضد قسطندى لونييس
رئاسة جنابه المستشار فوكس منشور بصحيفة ١١٢ من
الغاربية عدد ابريل سنة ١٩٢٥)

تعالى

المادة « ٢٠٢ » مختلط تقابل المادة

قضاء المحاكم الاجنبية

في المواد الجنائية. والنيابة تطلب معاقبة المجرمين
باسم المصلحة العامة فكل ما تجريه النيابة فانما
لمصلحة الهيئة الاجتماعية برمتها. والضرر الادبي
الذي يلحق الحكومة هو والضرر الاجتماعي
الذي يصيب الهيئة الاجتماعية واحد. والعقوبة
البدنية او العقوبة المالية التي تحكم بها المحاكم على
المتهم فيها تعويض الضررين فلا معنى اذن لادعاء
الحكومة بحق مدنى لتعويض الضرر الادبي
الذي تدعيه.

٦٤٤

محكمة نقض و ابرام فرنسا

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٥

حكومة . ضرر ادبي . الادعاء بحق مدنى .

القاعدة القانونية

ليس للحكومة ان تدعى امام المحاكم الجنائية
بحق مدنى لتعويض الضرر الادبي الذى اصابها
من وقوع الجريمة التى ارتكبها المتهم. وكل ما لها
ان تدعيه انما تعويض الضرر المالى اذا كانت
هناك ضرر مادى اصابها

تعالى

ما دامت النيابة تمثل الحكومة امام القضاء

والاقتراء والقذف الذي يحصل امام هيئة المحكمين او امام لجنة خبراء في اثناء تأدية مأموريتهم.

٦٤٦

محكمة قضا و ابرام فرنسا

حكم تاريخه ١١ يولييه سنة ١٩٢٢

سكة حديد . مسؤولية . تطاير الشرر .

القاعدة القانونية

ان شركات السكك الحديدية مسئولة عن الحرائق التي تحدث في المزارع المجاورة للسكك الحديدية بسبب تطاير الشرر والفحومات الملتهبة من مداخل قاطراتها . وتؤكد مسئوليتها ايضا اذا لم يثبت ان القاطرات كانت مجهزة تجهيزا كافيا بالعدد المانعة لتطاير مقذوفات الفحم الملتهبة من بطن القاطرة

٦٤٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٣

اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . فكرة شخص . كتابته . خالية من التوقيع .

القاعدة القانونية

اذا قام نزاع بين أب وابنه فادعى الابن انه يداين والده بمبلغ ما وارثكن على اجندا مكتوبة بخطيد والده ولكن ليس عليها امضاءه معين فيها المبلغ المطلوب منه لابنه جاز اعتبار

٦٤٥

محكمة قضا و ابرام باريس

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٤

قذف . سب . افتراء . ائفاء من العقوبة . مرافعة . امام هيئة خبراء .

القاعدة القانونية

ان الاعفاء من المحاكمة الجنائية الذي شرعه الشارع في حالة افتراء احد الخصوم على الآخر في اثناء المدافعة عن حقوقه سواء اشتمل على قذف او سب علني او سب غير علني لا يكون الا في حالة ما يقع هذا في اثناء المدافعة امام المحاكم . اما اذا وقع السب او القذف او الافتراء في اثناء تنفيذ مأمورية اهل خبرة فان الاعفاء المذكور لا يكون له وجه قانوني

تعليق

ان المحاكم الفرنسية توسعت في تطبيق مادة اعفاء جرائم الافتراء والقذف والسب التي تحصل في اثناء المدافعة . من ذلك انها بسطت هذه الحماية على المرافعات الشفاهية والمذكرات التحريرية التي تحصل امام المحاكم بوجه عام حتى لو صدرت امام هيئات قضائية غير مختصة بنظر اصل الدعوى كما اذا صدرت امام القاضي المنتدب في مسائل قفلية او امام قاضي الامور المستعجلة او امام قاضي المصالحات يكفي ان يصدر الافتراء او السب او القذف امام هيئة قضائية ليحق الاعفاء . الا انهم استثنوا من هذا الاعفاء السب

هذه الاجندا بمثابة مبدأ ثبوت بالكتابة يميز
للأبن بأن يثبت بكافة الطرق القانونية دائيته
لوالده

تعليق

ولو أن الاجندا ليس عليها توقيع كاتبها الا
أن المحاكم جرت على اعتبارها مبدأ ثبوت
بالكتابة لجواز اثبات المدون فيها بشهادة الشهود
وبالقرائن وبكافة طرق الاثبات القانونية (يراجع
بهذا المعنى حكم تقض وابرام باريس بتاريخ ٢٩
يوليه سنة ١٨٧٢ - دالوز سنة ١٨٧٤ جزء
أول صحيفة ٣٠ - وحكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة
١٩١٢ - دالوز سنة ١٩١٤ جزء أول صحيفة ٢٤٨)
وحكم بأن المفكرة التي يكتبها شخص بخط
يده تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ولو لم يكن عليها
توقيع منه (راجع حكم تقض وابرام باريس
تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ - وراجع ايضاً
كتاب كولن وكايتان جزء ٢ صحيفة ٢٢٧)

وكذلك اعتبرت مبدأ ثبوت بالكتابة
النوتات المكتوبة على اوراق بسيطة بغير امضاء
(حكم محكمة استئناف باريس تاريخه ٦ مارس
سنة ١٨٥٤ وحكم ٣٠ يوليه سنة ١٨٥٥ -
وحكم استئناف باريس ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٦
وراجع ايضاً كتاب اوبري جزء ٨ فقرة ٧٦٤
وكتاب لامبير جزء ٦ تعليقا على المادة ١٣٤٧

٦٤٨

محكمة نيس بفرنسا

حكم تاريخه ٧ يوليه سنة ١٩٢٤

مسؤولية - تعويض الضرر - اصابة بسبب الاشياء
التي تحت ملاحظة انسان - شرائط المسؤولية

القاعدة القانونية

نصت المادة ١٣٨٤ من القانون المدني
الفرنساوي على ان الانسان مسئول عن تعويض
الضرر الذي يصيب الغير من الاشياء الموجودة
تحت رعايته وملاحظته اللهم الا اذا ثبت انه لم
يكن في مقدوره منع وقوع الحادثة التي بنى عليها
دعوى التعويض فاذا حدثت الحادثة التي ترتبت
عليها اصابة الغير فجأة وعجز التحقيق عن بيان
سبب الاصابة كان المالك غير مسؤول لانه لم
يثبت وقوع اي خطأ منه

تعليق

١ - ان الرأي الراجح في القضاء
الفرنساوي هو ان مالك الشيء لا يكون
مسؤولاً عن الضرر الذي يصيب الغير الا اذا
اثبت مدعى الضرر خطأ المالك وبهذا المعنى
ايضاً احكام المحاكم البلجيكية

٢ - ان القانون المصري نص في المواد
١٥١ و١٥٢ و١٥٣ على مسؤولية فاعل الضرر
ومسؤولية الانسان بتعويض ضرر الغير الناشئ
عن اعمال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة
والاقتباه منهم او عن عدم ملاحظته ايهم ثم

صحيحاً مستوفى جميع الشرائط القانونية اللازمة
لصحة الاحكام

٦٥٠

محكمة استئناف بروكسل

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥

محاماة . شرف المحاماة . الكذب . واخذة الهامى .

القاعدة القانونية

يرتكب جريمة ادية مخلة بشرف المحاماة
المحامى الذى يدعى كذباً انه موكل من قبل
خصم في قضية ما ويتوصل بهذا الادعاء الكاذب
الى الاطلاع على دوسيه قضيه ثم يتخذ من
المعلومات التى استمدتها من الدوسيه ادلة يستعين
بها لمحاربة الخصم المذكور .

٦٥١

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤

خادم . فسخ عقده . عدم دفع المرتب . وكالة .
تجاوز حدود الوكالة .

القاعدة القانونية

١ - العامل له الحق قانوناً في فسخ عقد
استخدامه اذا لم يدفع له المخدم مرتبه في اليوم
المحدد عرفاً او عقداً

٢ - لا يرتبط الموكل بالتعهدات التى التزم
بها وكيله باسمه اذا كانت هذه التعهدات تتجاوز
حدود التوكيل

نص على مسئولية السيد بتعويض الضرر
الناشئ للغير عن افعال خدمته . ونص على
ملزومية مالك الحيوان أو مستخدمه بتعويض
الضرر الناشئ عن الحيوان المذكور . ولكنه
لم يبين من المسؤول عن الحوادث والاصابات
التي تنشأ عن الجمادات سواء كان المالك أو من
هى في عهده مثل ما فعل الشارع الفرنساوى .
فالاصابات الناشئة عن الاتومبيلات مثلاً
يعتبر الشارع الفرنساوى ان المالك أو الحائز
لها مسؤول في الاصل الا اذا ثبت حصول
الاصابة بالقضاء والقدر أو بسبب قهرى أو
بخطأ المصاب . اما القانون المصرى فلم ينص
على مسئولية صاحب مثل هذه الجمادات
ولكن بالرغم من عدم وجود نص في القوانين
المصرية فان رأى الراجح يعتبر مالك الشئ
أو الشخص الموجودة الاشياء في عهده أو
تحت ملاحظته مسؤولاً في الاصل حتى يثبت
حصول الاصابة بحادث قهرى أو بالقضاء
والقدر أو بخطأ المصاب .

٦٤٩

محكمة تقض وابرام بروكسل

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قوة الشئ المحكوم فيه . شروط .

القاعدة القانونية

لجواز الاحتجاج بقوة الشئ المحكوم فيه
يلزم ان يكون الحكم التهنائى الذى يحتج به حكماً

تحرم امين النقل من مطالبة المتعهد له بأجرة النقل كلها او بعضها اذا كان الزمن الذي يجب ان يحصل فيه النقل قد لوحظ عند التعاقد ففات المتعهد له الانتفاع بالنقل الانتفاع الذي كانت يرجوه .

٦٥٣

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٢ اغسطس سنة ١٩٢٤
مسؤولية . ضياع امته . صاحب الفهرة .

القاعدة القانونية

القهرى الذى يسمح عادة لمستخدميه بأن تودع عندهم امته زبائنه يضمن مستخدميه عند تحقق مسؤوليتهم بسبب ضياع الامته المذكورة .

٦٥٢

محكمة جاند بلجيكا

حكم تاريخه ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٤

نقل . مسؤولية امين النقل . تأخير . تعويضات .
سلطة القاضى . تنقيص اجرة النقل .

القاعدة القانونية

١ - للقاضى الحرية التامة فى تقدير الزمن الذى يجب ان يتم فيه النقل بالاتوميل تنفيذاً لمعد حاصل بين شخصين .

٢ - ان الحوادث التى تقع قضاء وقدرًا وتمنع تنفيذ تعهدات امته النقل فى الميعاد المضروب فى العقد تسوغ للقاضى اعفاء المتعهد من دفع التعويضات للمتعهد له . ومن نتائجها ايضا انها

قوانين وقارات ومنشورات

الحقانية فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ أن لجنة الابحاث الخاصة بانشاء السجلات العقارية لما خصت النتائج المتعلقة بتطبيق القانونين رقم ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣ قد أوصلها بالبحث الى الوقوف على انه بالرغم مما يتعرض له اصحاب الشأن من العواقب الخطيرة لعدم تسجيل عقودهم فانها لم تنزل ترى عدداً عظيماً منها غير مسجل اذ يكتفى بعضهم بالتصديق على الامضاءات الموقع بها على تلك العقود تاركين أمر تسجيلها الذى لا مفر منه ويلجأ البعض الآخر الى اثبات تواريخ

وزارة الحقانية

ادارة المحاكم الشرعية

منشور نمرة ١٥ سنة ١٩٢٥

صاحب الفضيلة رئيس محكمة ... الابتدائية

الشرعية

يؤخذ من الكتاب رقم ١٣٠ - ٧ - ١

المصادر من رئاسة مجلس الوزراء الى وزارة

عقودهم وربما كان ذلك ظنا منهم بأن اثبات التاريخ هذا يقوم مقام التسجيل

وكما لاحظت اللجنة لا يخفى أن القانونين المشار إليهما أدخلتا على التشريع المتعلق بنقل ملكية العقارات والحقوق العينية مبدأ جديداً يقتضاه أن العقود لا يترتب عليها الفرض المقصود منها حتى بين المتعاقدين ما لم تكن مسجلة بمعنى أنه إذا باع الآن أحدهم عقاراً مثلاً فالمشتري لا يصبح مالكاً له إلا إذا سجل عقد البيع وما لم يسجله فلا يتسنى له التمسك بتملك ذلك العقار حتى ولا بمضى مدة الخمس السنوات المكسبة للملكية المنصوص عليها بالمادتين ١٠٢ من القانون المدني المختلط و٧٦ من القانون المدني الأهل نظراً لأن هذا التملك يجب أن يكون مبنيًا على سبب صحيح وذلك السبب هو العقد الناقل للملكية ولما كانت العقود المنوّه عنها في هاتين المادتين لا تعتبر ناقلته للملكية ولو كانت صادرة من مالك شرعي إلا إذا سجلت فلا تعتبر في نظر القانون سبباً صحيحاً

وبما أن المتعاقدين كما لاحظت اللجنة أيضاً لا يقدرون في الحقيقة ما يصيبهم من الأضرار الجمة في اتباعهم هذه الطريقة التي يتبعونها الآن إذ أنها وإن كان لها مزية وقتية هي مزية توفير الرسوم النسبية إلا أنها قد تعرضهم مستقبلاً لرفع يدهم عن الأعيان التي يكونون تملكوها - فمن أجل ذلك نأمل من فضيلتكم أن تصدروا

الأوامر اللازمة لكتابة المحاكم الشرعية التابعة لرئاستكم المكلفين بالتصديق على الأمضاءات الموقع بها على العقود للفت نظر المتعاقدين إلى أن التصديق على الأمضاءات ليس إلا إجراء من الإجراءات الأولية اللازمة لتسجيل العقود ولكنه لا يقوم مقامه وفي صالح المتعاقدين أنفسهم أن يقوموا بغير إهمال بإجراء التسجيل حتى يتم نفاذ عقودهم بانتقال الملكية والحقوق العينية قانوناً

وللثبوت من قيام الكتابة بتفهم المتعاقدين بذلك يجب عليهم أن يؤثروا على ما يقدم إليهم من العقود بما يأتي « لا يعتبر هذا العقد ناقلاً للملكية أو منشئاً لأي حق من الحقوق العينية حتى بين المتعاقدين أن لم يسجل »

ونرجوا من فضيلتكم نشر هذه التعليمات وتوزيعها على كتبة المحكمة الكلية والجزئيات التابعة لها للعمل بمقتضاها مع التنبيه عليهم بتنفيذها بتدقيق ما

تحريراً في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥

وزير الحفانية

عبد العزيز فهمي

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة
غرفة الحكم	صحيفة	٧٢٩
	تأثير قانون التسجيل الجديد على قضايا الشفعة (لخصرة الاستاذ حامد بك فهمي المحامي)	
٦٠٣	٧٣٤	نقض . جريمة القتل . عمد القتل . يانه . صيغة التمين . شاهد .
٦٠٤	٧٣٥	نقض . ذكر فقرة المادة المطبقة . عدم اختلاف المقوبة .
٦٠٥	٧٣٥	نقض . عاهة مستديمة . فقد جزء من مقدم عظم الجدارى .
٦٠٦	٧٣٦	نقض . حكم عدم اختصاص . حكم نهائى .
٦٠٧	٧٣٦	قرعة . رقت . حبس . الرقت عقوبة الزامية .
٦٠٨	٧٣٦	نقض . وقاع اثنى كرها . اركان الجريمة .
٦٠٩	٧٣٧	خفر . مسئولية الحكومة . مسئولية مجلس المديرية . خادم . مخدوم . مسئولية .
٦١٠	٧٣٩	مجلس حسبي . نفقة . ولى شرعى .
٦١١	٨٣٩	حسبي . حجر . مضى زمن طويل على التصرفات
٦١٢	٧٤٠	حسبي . حجر . العملة . تميزها .
٦١٣	٧٤٠	صحيفة الدعوى . اعلانها . محل الاقامة . بطلان . فوائد . تقادم
٦١٤	٧٤٤	ريع . تقادم . شريك . مدة تقادم .
٦١٥	٧٤٥	تنبيه نزع الملكية . تسجيل . آثاره . حراسة حساب الدين . تقدير الريع . عمل الموازنة بينه وبين الفائدة عن مدة قضى فى حسابها
٦١٦	٧٤٦	بمحكم نهائى . عقود اجارة ثابتة التاريخ . رهن . يد المرتهن . يد امانة .

تابع فهرست الاحكام	نمرة الحكم	صحيفة
قوة الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية . مذاهب العلماء والمحاكم . احوال . تزوير . رد وبطلان الورقة . سلطة المحكمة .	٦١٧	٧٤٧
نادى سعدى . جمعية . شخصية معنوية . حق الخصومة .	٦١٨	٧٥٠
حكر . اختصاص . أصل الوقف . أعيان موقوفة . اعيان مملوكة .	٦١٩	٧٥١
افلاس . شركة تضامن . صلح تضامن .	٦٢٠	٧٥٦
اثبات دفاتر . التجار . مبدأ ثبوت بالكتابة . طلب عن اجزاء . اثبات . موانع ادبية .	٦٢١	٧٥٧
مخالفات . تعويضات اختصاص قاضي المخالفات ملكية . استعمالها . ضرر الجار . ضمان	٦٢٢	٧٥٨
تسجيل محضر الحجز العقاري . تنبيه نزاع الملكية . نتائج القانونية . بدء زمن الحجر على المدين	٦٢٣	٧٦٠
اجارة . ملك شائع . حق الشريك محضر الجلسة . قوة اثبات . يمين . حكم يخالف اليمين . التماس . الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم .	٦٢٤	٧٦٣
قسمة . شريك . ضمان . تعرض . نقص في المساحة . ضرر . سقوط الضمان . مضي المدة	٦٢٥	٧٦٧
استعمال الحق . استعمال مباح . ضرر . ضمان . وقف . تخصيص جزء من الربيع للعمارات . وجوب صرفه على المستحقين بعد انتهاء البناء . غرض الواقف	٦٢٦	٧٦٩
وقف . اوقاف خيرية . وجوب تقديم حسابها الى وزارة الاوقاف . عزل . امر من المحكمة . تقديم الحساب . منع العزل .	٦٢٧	٧٧١
	٦٢٨	٧٨٣
	٦٢٩	٧٧٥
	٦٣٠	٧٧٦

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٦٣١	٧٧٦	المحكمة العليا الشرعية
٦٣٢	٧٧٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٦٣٣	٧٧٧	فتوى شرعية
٦٣٤	٧٧٩	» »
٦٣٥	٧٧٩	» »
٦٣٦	٧٨٠	» »
٦٣٧	٧٨١	» »
٦٣٨	٧٨٢	محكمة الاستئناف المختلطة
٦٣٩	٧٨٢	محكمة اسكندرية المختلطة
٦٤٠	٧٨٣	محكمة الاستئناف
٦٤١	٧٨٣	» » »
٦٤٢	٧٨٤	» » »
٦٤٣	٧٨٤	» » »
٦٤٤	٧٨٥	محكمة تقض وابرام فرنسا
		وقف . ناظر . امتناع الناظر عن دفع الريع . خيانة . عزل . امر المحكمة . ادائه . وقف . مخالفة شرط الواقف . مصلحة . تأجير اطيان الوقف لمدة ٣ سنوات . وقف . اباحة السكنى . منع التأجير . غصب اليجار . نكاح . عقد رسمي . امام قاض . أو مأذون أو رئيس ديني . أو دينوي . اعدام . شروط الحكم بالاعدام . وقف . دين . ريع الوقف . شرط الواقف . اذن المستحقين . مسئولية الناظر . وقف . حكر . بيع الانتفاض . حق القرار انكار امضاء . مسئولية . ضرر ادبي . ضرر مادي . احكام . قوة الشيء المحكوم فيه . استرداد شيء محكوم به . تحكيم . تنازل المحتكين عن حق طلب بطلان الحكم . عدم جواز . عدد المحكمين . وتر اثبات . ورقة . تمسك الخصم بها . كل لا يجزأ سبق الحكم في الدعوى . شك . تأويله لمصلحة الخصم الذي يتمسك ضده بالدفع . قوة الشيء المحكوم فيه . تغيير السبب . تنازل عن الدين . استعمال الدائن حقوق مدينه . رضاء المدين . شروطه حكومة . ضرر ادبي . الادعاء بحق مدني .

المحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٦٤٥	٧٨٦	» تقض وابرام باريس قذف . سب . اقتراء . اعفاء من العقوبة . مرافعة امام هيئة خبراء .
٦٤٦	٧٨٦	» » » سكة حديد . مسؤولية . تطاير الشرر
٦٤٧	٧٨٦	محكمة استئناف باريس اثبات . مبدأ ثبوت بالسكتية . مفكرة شخص . كتابه . خالية من التوقيع .
٦٤٨	٧٨٧	محكمة نيس بفرنسا مسؤولية . تعويض الضرر . اصابه بسبب الاشياء التي تحت ملاحظة انسان . شرائط المسؤولية .
٦٤٩	٧٨٨	محكمة تقض وابرام بروكسل قوة الشيء المحكوم فيه . شروط
٦٥٠	٧٨٨	محكمة استئناف بروكسل محاماة . شرف المحاماة . الكذب . مؤاخذه المحامي
٦٥١	٧٨٨	» بروكسل بيلجيكا خادم . فسخ عقده . عدم دفع المرتب . وكالة . تجاوز حدود الوكالة
٦٥٢	٧٨٩	» جاند » نقل . مسؤولية امين النقل . تأخير . تعويضات . سلطة القاضي . تنقيص اجرة النقل
٦٥٣	٧٨٩	» بروكسل » مسؤولية . ضياع ائمة . صاحب القهوة .
٧٨٩		المنشور للمرة ١٥ سنة ١٩٢٥ الصادر من ادارة الحاكم الشرعية بوزارة الحفانية الى عموم الحاكم الشرعية

رئيس التحرير : عزيز خانكي

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

السنة الخامسة

"La chose jugée c'est la loi;
la justice c'est le droit."

Victor Hugo.

العدد العاشر

عدد يوليو سنة ١٩٢٥

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٥
وللطلبة ٤٥

الطبعة الاولى

هذا العدد هو خاتمة السنة الخامسة لمجلة المحاماة . وقد بلغ مجموع الاحكام التي نشرتها مجلة المحاماة في هذه السنة ٦٩٤ حكماً وقراراتاً وفتوى . منها ٨٩ حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار و ٣٩ حكماً من المجلس الحسبي العالي و ٨٠ حكماً من محكمة الاستئناف الاهلية و ١٣٧ حكماً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية و ٥٣ حكماً من المحاكم الشرعية و ٤٩ فتوى شرعية اصدرها حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية و ٧٥ حكماً صادراً من المحاكم المختلطة و ١٠٠ حكم من المحاكم الفرنسية و ٧٦ حكماً من المحاكم البلجيكية . هذا عدا ١٤ مقالة في مسائل قانونية شتى . اما اللدعات فقد بلغت ٤٦ والفوائد القانونية والشرعية ٢٤

الطبعة الثانية

وقد صدرنا هذا العدد يبحث في « تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلطة والمحاكم الاخرى » لحضرة صاحب العزة الدكتور عبد الحميد ابو هيف بك . وفي اثره نشرنا :

عدد	
٥	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	احكام من محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	احكام من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	احكام من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	احكام من المحاكم الفرنسية
٥	احكام من المحاكم البلجيكية
٤٥	فتكون المجلة خمساً واربعين حكماً وقراراتاً وفتوى . وفي عقبها نشرنا رسالة في

« الشفعة وقانون التسجيل » لحضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد المحامي . وبهذا العدد انتهت ثلاث سنوات من تاريخ تفضل مجلس النقابة باسناد رئاسة تحرير هذه المجلة الينا

رئيس تحرير المجلة

عزيز فنانكي

تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلطة والمحاكم الأخرى

النظريات والملاحظات العامة

- ١ - المحاكم المختلطة هي أم المحاكم الموجودة في مصر وأوسعها سلطة ونفوذاً :
- أولاً - من حيث عدد الأشخاص الذين يخضعون لاختصاصها وذلك لكونه يشمل الأجانب كما يشمل الأهالي
- ثانياً - من حيث المواد الداخلة في اختصاصها وذلك لأنها إذا استثنينا المواد المحصورة الخارجة عن اختصاصها فإن جميع أنواع القضايا مهما اختلف موضوعها وتشعب أصلها داخل ضمن اختصاص هذه المحاكم^(١)
- ومحل التساؤل الآن هو متى ينقطع اختصاص المحاكم المختلطة ويثبت الاختصاص لغيرها ؟ ومتى ينقطع اختصاص المحاكم الأخرى ويثبت الاختصاص للمحاكم المختلطة ؟
- رأينا أن اختصاص هذه المحاكم كثيراً ما يتوقف على وجود عنصر معين - وجود أجنبي مثلاً أو وجود حق لأجنبي على عقار - كما أن اختصاصها قد ينقطع إذا ما زال هذا العنصر من القضية ، وقد تتغير جنسية أحد الطرفين في أثناء نظر القضية وقد يتنازل أحد الطرفين عن صفة كانت له وقت رفع الدعوى أو تزول

(١) راجع ص م ٣٠ يناير سنة ١٩٠٨ مج ت م ٢٠ ص ٨٠ الذي قرر أن اختصاص المحاكم المختلطة في القضايا المختلطة يمتد الى جميع المواد التي لم تنزع من اختصاصها بنص صريح لتمطي الى محاكم أخرى ، وعلى الخصوص في الأحوال التي تكون فيها مسألة الاختصاص امراً مشكوكاً فيه ، وذلك لكونها المحاكم العادية في المواد المدنية والتجارية - زد على ذلك انه حتى في المسائل التي نص على عدم اختصاصها بها كالأحوال الشخصية قد تجدد وجهها للحكم فيها

عنه تلك الصفة كما انه قد يحصل على صفة جديدة في أثناء سير الدعوى وقد ينبني على ذلك زوال الاختصاص أو ثبوته وقد يحدث ان الاختلاف في تفسير النصوص القانونية قد يجعل القضية الواحدة من اختصاص محكمتين مختلفتين أو قد يرفعها من اختصاص المحكمتين على السواء	أو الشخصية وانه يجوز للخصوم ان يتمسكوا بعدم الاختصاص في هذه الاحوال في أية حالة كانت عليها القضية (١) أما اذا صدر الحكم النهائي منها ولم تبحث مسألة الاختصاص فلا محل بعد ذلك للتمسك بطلان الحكم بسبب عدم الاختصاص (٢)
٢ - لا بد من تقرير حقيقة أولية هامة هي ان المحاكم المختلطة قررت دائماً ان القوانين المنظمة لشؤون وظائف المحاكم تعتبر متعلقة بالنظام العام فيجب مراعاتها بالدقة ولذلك قضت بعدم صحة الاتفاق على رفع القضايا أمامها اذا كانت من اختصاص المحاكم الاهلية أو القنصلية	ومع ذلك فلا ريب ان هناك أحوالاً كثيرة يحيط بها الشك وانه يترتب على ذلك انها تقابل بحلول تختلف بحسب ما اذا كانت الجهة القضائية التي تنظرها هي المحاكم المختلطة أو محاكم أخرى تجلس للحكم في مصر، وتتضاعف الصعوبات في هذا الموضوع بسبب طموح كل

(١) س م ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ مج ت م ٨ ص ١٨١ و س م ٧ مارس سنة ١٨٩٥ مج ت م ٧ ص ١٨١ و س م ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ مج ت م ١١ ص ١٠٢ و س م ٨ مارس سنة ١٩٠٠ مج ت م ١٢ ص ١٥٢ و س م ٢٦ مارس سنة ١٩٠٣ مج ت م ١٥ ص ٢١٧ الذي قرر ايضاً أن تدخل اجنبي في الخصومة فيما بعد ليكمل للمحاكم المختلطة اختصاصاً في القضية لا يغير المركز متى انضج الغرض و س م ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ مج ت م ٢٧ ص ١٤ و س م ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧ مج ت م ٢٩ ص ٢٦٠ والجازيت ٧ ص ٨٨ نمرة ٢٦٣ الذي استند الى عدة احكام سابقة وقرر مبادئ عديدة نذكرها هنا لاهيتها بصفتها من القواعد المهمة المتبعة عملاً امام المحاكم المختلطة وهي :

١ - أن وظائف المحاكم المختلطة في مصر في الدعاوى الشخصية أو المتعلقة بمنقول تنوقف على جنسية الخصوم، والدفع الفرعى الناشئ عنها يتعلق بالنظام العام .

٢ - المحاكم المختلطة لا تختص الا في حالة اختلاف الجنسية ويجب عليها الحكم بعدم الوظيفة اذا كان النزاع بين خصوم من جنسية واحدة وذلك برغم أى اتفاق آخر يخالف الامتيازات الاجنبية ويخالف تنازل الدول جزئياً عن اختصاص محاكمها القنصلية .

٣ - أن قواعد الاختصاص المروفة بالنسبة للاجانب في البلاد الاوروبية لا تنطبق في البلاد التي يتمتع فيها الاجانب بالامتيازات الاجنبية مثل مصر ، وأن المعاهدات لا تسمح الا بتنازل جزئي عن اختصاص القناصل وأن المحاكم المختلطة عملاً بمصرية وسلطتها على الاهالي مقبولة اكثر من سلطاتها على الاجانب وانها ليست مكملة للنظام القنصلي

٤ - أن المحاكم المختلطة أجازت المقاضاة باسم من حصل له تنازل صوري بقصد ادخال عنصر اجنبي في الخصومة (بند ٤٣٧) ولكنها لا تميز نظر القضية كما هي بدون عنصر مختلط فيها

٥ - انه لا يصح قبول العنصر المختلط من بعد رفع الدعوى ولجود تصحيح الاختصاص .

(٢) راجع كتاب المرافعات بند ٥٣٨ . و س م ١٦ مايو سنة ١٨٩٤ مج ت م ٦ ص ٢٩٤ و راجع

بندى ٤٣٩ و ٤٩٣ فيما يلي

ولا ينتظر مثل ذلك منها وهي على حالتها الراهنة وعلى الخصوص لا ينتظر ذلك من المحاكم المختلطة التي وقفت دائماً موقفاً جافاً تمثلت فيه الاتانية وحب الذات تجاه المحاكم الأخرى فوضعت سلسلة قواعد هدمت بها كيان اختصاص غيرها من المحاكم في مسائل شتى ووسعت بها اختصاص نفسها على حساب المحاكم الأخرى، حيث لم تقتصر على الاقتيات على اختصاص المحاكم الأهلية بل تعدته إلى المحاكم القنصلية وإلى محاكم الأحوال الشخصية . ولم تكف بالحكم باستبقاء اختصاصها عند زوال أحد العناصر التي كانت الموضع الوحيد لاختصاصها — كما لو زال العنصر الأجنبي أو العنصر الوطني — بل إنها قررت كذلك أنه إذا ظهر في أية قضية مرفوعة أمام محكمة أخرى أى عنصر من العناصر التي كانت تجعل الاختصاص من شأن المحاكم المختلطة لو وجد هذا العنصر من قبل رفع الدعوى فإن

محكمة إلى السعى في توسيع اختصاصاتها على حساب المحاكم الأخرى ولأن الشارع المصري لم يضع — أو ما كان يستطيع أن يضع — قواعد عامة لحل المنازعات التي تحصل بسبب تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلفة في مصر اللهم إلا في أحوال قليلة جداً وفي مسائل تفصيلية قليلة الأهمية (١)

وسبب قعود الشارع المصري هو بلا شك ضعف سلطة الحكومة المحلية وتقديسها لحقوق الأجانب تقديساً يفوق الوصف وتهاونها في المحافظة على سيادتها الأهلية في بلادها وقد كانت مرغمة على ذلك لحد ما أثناء الاحتلال البريطاني والحماية البريطانية الظاهرة ولكن هذه الحال يجب أن تبدل الآن حتى تتفق مع شعور الأمة المصرية بالاستقلال

وتزداد الحالة خطورة بسبب عدم وجود أدنى أثر للتضامن أو للتعاون أو للتفاهم بين المحاكم المختلفة التي تتنازع الحكم في هذا القطر (٢)

(١) راجع فيها كتاب المرافعات بند ٣٨١ ، وبخصوص محاولة الحكومة المصرية الاتفاق مع الدول بشأن حل مسائل تنازع الاختصاص وعدم نجاحها في ذلك راجع تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠١ ص ٤٨

(٢) راجع مثلاً ما حكمت به محكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ مارس سنة ١٨٩١ مع ت م ٣ ص ٢٥٣ حيث قررت أن المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية محاكم مختلفة لكل منها نظام وترتيب خاص ولذلك فلا محل للتمسك أمام أحدها بأن القضية منظورة أمام الأخرى أو أن أمراً مقضياً فيه نهائياً من أحدها بناء على إجراءات اتخذت أمامها أو أحكام صدرت منها يصح التمسك به ويجب قبوله أمام الأخرى ، ونحوه حكم المنصورة المدنية في ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ جازيت ١٢ ص ١١ نمرة ٢٥ ثلثاً ، الذي قرر بناء على ذلك عدم الإيقاف مع وجود قضية في المحاكم الأهلية بخصوص صفة أحد الخصوم — وقارن ذلك بما تحكم به محاكم النوع الواحد بالنسبة لفروعها المتعددة مثال ذلك أن المحاكم المختلطة تقضى بأن رفع الدعوى أمام محكمة مدنية بدلاً من رفعها أمام محكمة تجارية أو بالعكس ، يقطع التقادم ويجعل الفوائد تجري من يومه (س م ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ جازيت ١٤ ص ١٠٢ نمرة ١٥٥) وهو تضامن نحمد عليه المحاكم التي تقرره رغم عدم وجود نص عليه وكان يجب أن يكون التضامن تاماً بين جميع محاكم القطر ، وقارنه بما حكمت به محكمة التجارة بإسكندرية في ٩ يناير سنة ١٩٢٢ جازيت ١٢ ص ١٥٢ نمرة ٢٦٦ بالنسبة لقضية مرفوعة أمام محكمة فرنسية !!!

اختصاص المحكمة الاخرى يزول بمجرد ظهور
العنصر المختلط فيها وتصبح القضية من اختصاص
المحاكم المختلطة دون غيرها وبهذه الوسيلة
تنزع هذه المحاكم القضايا التي رفعت
بطريقة صحيحة أمام المحاكم الاخرى المختصة
فتحررها حق النظر فيما هو من اختصاصها وذلك
بمجرد حدوث عنصر جديد

وأخيراً فإن المحاكم المختلطة كثيراً ما تستهين
بالاحكام التي تصدرها المحاكم الاخرى فلا تقيم
لها وزناً ولا تعتبرها حجة فاصلة فيما قضت فيه
وكان داخلاً في اختصاصها متى أريد التمسك
بتلك الاحكام ضد أجنبي^(١) أو اذا كانت تلك
الاحكام جنائية وأريد التمسك بما جاء فيها أمام
المحاكم المختلطة في الدعوى المدنية الناشئة عن
العمل الذي حكم فيه جنائياً من لدن المحاكم
الاهلية أو القنصلية^(٢)

٣- هنا يصح التساؤل عما سلكته المحاكم
الاخرى من السبل لتقاء تعسف المحاكم المختلطة
وافتياتها على حقوق غيرها . الجواب ان المحاكم
الاخرى كثيراً ما كانت تخالف المحاكم المختلطة
في نظرياتهما وتحكم بما قد تحفظ به كرامتها ومنها
من كان يحكم أحكاماً شديدة جداً ضد تصرفات

المحاكم المختلطة^(٣) ولكن المحاكم الاهلية كانت
دائماً أقل تحمساً من غيرها في المحافظة على
كرامتها أمام المحاكم المختلطة غير أنها ما كانت
تستطيع ان تعلى كلمة السيادة الاقليمية المصرية
في جو سياسي تحتق في الحركة الوطنية اختناقاً
باحتلال أجنبي يعمل عملاً متواصلاً للقضاء على
كل سيادة وطنية وعلى ازالة كل سيادة اقليمية
للحكومة المحلية ، والسبب المباشر لانتصار المحاكم
المختلطة في كل ما قالت به من النظريات هو ان
لهذه المحاكم الكلمة الاخيرة دائماً في كل
خلاف يحصل بينها وبين غيرها من المحاكم
فنظامها نظام دولي لدرجة عظيمة وهو مستقل
بنفسه عن الحكومة الى حد كبير جداً ولذلك
تمكنت من امسكات من يقاوم نظرياتهما حتى
الحكومة المحلية نفسها خذلتها وأخضعتها المحاكم
المختلطة محافظة على الحقوق التي تدعيها للاجانب
في مصر

وضعت المحاكم المختلطة قواعد في الاختصاص
بالنسبة للاجانب وصلت فيها الى حد حمايتهم
رغم ارادتهم واتفاقاتهم الصريحة حيث قررت
انه من مبادئ النظام العام التي لا يمكن التجاوز
عنها انه لا يجوز لاجنبي مهما كانت الظروف

(١) راجع س م ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٤ مع ت م ٦ ص ١٧٢ الذي قضى بأن الاحكام الاهلية لا تكون
حجة على الاجانب لانها صادرة من محاكم غير مختصة بالنسبة اليهم ونحوه س م ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ مع ت م
٥ ص ٢٤٧

(٢) راجع س م ١٢ ابريل سنة ١٨٩٣ مع ت م ٥ ص ١٨٦ الذي قضى بأن المحاكم المختلطة ليست
مقيدة بما حكمت به المحاكم الاهلية او أي محاكم اخرى تحكم في مصر ولكن يصح لها الاسترشاد بها لتستدير
قبل تكوين رأيها

(٣) مثال ذلك حكم القنصلية البريطانية في قضية الكابلي

الثانية - نظرية زوال اختصاص المحاكم
الآخري اذا استجد عنصر مختلط
الثالثة - نظرية الصالح المختلط
الرابعة - نظرية التفرع أو التبعية
الخامسة - نظرية عدم الايقاف في مسائل
الاحوال الشخصية

٥ - النظرية الاولى : استبقاء اختصاص
المحاكم المختلطة بالرغم من زوال أحد أركانه :
تطبق المحاكم المختلطة هذه النظرية في حالتين
حالة خروج خصم من القضية وحالة تغيير جنسية
خصم أثناء سير القضية وتلحق بهما حالة ثالثة
هي ظهور عدم الاختصاص بعد الحكم

٦ - الحالة الاولى : حكمت المحاكم
المختلطة دائماً بأن القضية المرفوعة اليها بطريقة
صحيحة وهي تملك الاختصاص تستمر خاضعة
لاختصاصها حتى لو خرج منها الاجنبي أو
الوطني الذي كان سبباً في الاختصاص ولم يبق
فيها غير خصمين من الوطنيين أو خصمين من

ان يخضع لاختصاص المحاكم الاهلية ولو رضى
بذلك صراحة وخولت نفسها حق الفاء الاحكام
الاهلية وجعلها غير ذات أثر مطلقاً متى مست
أية مصلحة لأجنبي سواء في ذلك أتلقى الحق
عن الوطني الذي كان خصماً لوطني آخر في قضية
أمام المحاكم الاهلية أم كان هو الذي رفع الدعوى
بارادته واختياره أمام المحاكم الاهلية على خصمه
الوطني ، أو قبل الخصومة أمام هذه المحاكم
صرحة أو ضمناً (١)

وبذلك قد رفعت المحاكم المختلطة شأن
الاجنبي في مصر الى مقام أرفع مما هو مقرر
للملوك المتوجين أو السفراء والمعتمدين أمام محاكم
العالم المتمدين (٢)

٤ - هذا وسنستعرض فيما يلي ما قرره
المحاكم المختلطة من النظريات بشأن اختصاصها
واختصاص غيرها من المحاكم فيما يصح ان يكون
محلاً للنزاع وهذه النظريات يمكن حصرها
في خمس :

الاولى - نظرية استبقاء اختصاص
المحاكم المختلطة بالرغم من زوال أحد أركانه

(١) راجع : تلاس م ١٦ مايو ١٨٩٤ ميج ت م ٦ ص ٢٩٤ الذي قرر ان المحاكم الاهلية التي لا يجوز
للأجانب أن يتقاضوا امامها بحال من الاحوال ليس لها بالنسبة للأجانب ادنى اختصاص بل انها محرومة بشكل مطلق
من أن يكون لها أى حق ولو احتمالاً في الحكم ضد أى اجنبي بأى شكل من الاشكال . وينبنى على ذلك بالضرورة
أن الاحكام التي تصدر من هذه المحاكم بسبب الخطأ أو السكوت من جانب الخصوم أو حتى بمقتضى ارادتهم
واختيارهم تكون مطبوعة بطابع البطلان المطلق ولا يمكن ان تحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . وهذا
عكس المحاكم المختلطة بالنسبة للاهالي فانها ليست ممنوعة من الحكم بالنسبة اليهم بشكل مطلق . راجع بقية الحكم
(٢) راجع في الموضوع في القانون الدولي الخاص بند ٢٤٦ مكرراً وراجع ايضاً الموضوع نفسه

الاجانب متحدى الجنسية ^(١) أو كانت القضية أمام الاستئناف ولم يكن الاجنبي أو الوطني المذكور طرفاً في الاستئناف ^(٢) وحجة هذه المحاكم في استبقاء اختصاصها تمسكها بالعدالة فانه ليس من العدل بعد ان ترفع الدعوى طبقاً لقواعد الاختصاص ويمر عليها زمن ما أمام المحاكم المختلطة وتصرف المصاريف لذلك ،	ان تنزع القضية منها ويكلف الخصوم رفعها من جديد أمام المحاكم الأخرى ^(٣) ولما كان هذا المبدأ خطراً على اختصاص المحاكم الأخرى وكان تطبيقه بصفة مطلقة قد يبيح رفع أية قضية أمام المحاكم المختلطة متى وجد فيها عنصر أجنبي ولو في الظاهر سواء كان وجوده فيها ضرورياً أو مفيداً أو مقصوداً به
--	---

(١) س م ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ مع ت م ٨ ص ٢٥٣ الذي قرر بأن القضية المرفوعة بشكل صحيح أمام المحاكم المختلطة يجب أن تنتهي امامها ، و س م ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مع ت م ٧ ص ٣٢٨ الذي قرر استبقاء الاختصاص حتى لو خرج المنصر الاجنبي بتغير سير الاجراءات ونحوه س م ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مع ت م ١٥ ص ٦٩ و س م ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ مع ت م ٣٠ ص ١٧٣ ، وقرر س م ١٨ مارس سنة ١٨٩٧ مع ت م ٩ ص ٢١٨ أن استبقاء الاختصاص بالنسبة للخصمين الباقيين ذوي الجنسية الواحدة يحمي احد الخصمين من سقوط حقوقه ضد الطرف الآخر في الاجراءات التي اتخذها امام المحاكم المختلطة بعكس ما اذا اضطر الى رفع دعوى جديدة امام محكمة اخرى فانه يكون معرضاً لسقوط حقه بمضي المدة أو بفوات الميعاد . وقضى س م ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ مع ت م ٤ ص ٦٩ بأن التغير الذي يترى شخصية الخصوم في الدعوى لا يؤثر على الاختصاص فاذا حكم برفض دعوى احد الخصوم ضد الخصم الذي كان السبب في الاختصاص فلا يترتب على ذلك قانوناً حرمان المحاكم المختلطة من الحكم بالنسبة للخصم الآخر وذلك لان الدعوى قد رفضت اليها بشكل صحيح وهي مختصة فلا تأثير لما يحدث بعد ذلك ونحوه س م ١٨ يونيو سنة ١٩٠٨ مع ت م ٢٠ ص ٢٩٢ و س م ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ مع ت م ٢٥ ص ٤٠٣ و س م ٢٤ ابريل سنة ١٩١٣ مع ت م ٢٥ ص ٣٤٤ الذي اتى حكم أول درجة واستبقى الاختصاص للمحاكم المختلطة . كذلك حكم بأن زوال حق الاختصاص الذي كان لاجنبي على العقار وكان سبباً في اختصاص المحاكم المختلطة لا يؤثر على بقاء اجراءات نزاع الملكية امام المختلط متى كانت قد ابتدأت امامه صحيحة (س م ٢٣ فبراير ١٩١١ مع ت م ٢٣ ص ١٩٤) وحكم باستمرار دعوى القسمة المرفوعة من وطني على شريكه الاجنبي ولو باع الاجنبي حصته الناشئة الى وطني (س م ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٣ محاماة ٤ ص ٢٨٨ نمرة ٢٢٨) واخيراً س م اول مايو سنة ١٩٢٣ جازيت ٢٤ ص ١٨١ نمرة ٢٩١ وشرحه س م اول ابريل سنة ١٩٢٤ جازيت ٢٤ ص ١٨١ نمرة ٢٩٢ بشأن استبقاء الاختصاص

(٢) س م ٣ يناير سنة ١٩٠١ مع ت م ١٣ ص ٣٠ الذي قرر انه اذا لم يستأقف الاجنبي الذي كان سبباً في الاختصاص ولم يكن من خصوم في الاستئناف غير طرفين من جنسية واحدة فيجب استمرار الاختصاص الى ان يحكم نهائياً وكذلك س م ٤ ابريل سنة ١٩١٧ مع ت م ٢٩ ص ٣٤٤ الذي قرر بأن غياب الاجنبي المدعى في أول درجة ، لا يجعل محكمة الاستئناف غير مختصة بالحكم في الاستئناف الحاصل بين طرفين من جنسية واحدة

(٣) راجع س م اول ابريل سنة ١٩٢٤ جازيت ١٤ ص ١٨١ نمرة ٢٩٢ وقد اتى حكم محكمة أول درجة الذي قضى بدم الاختصاص لزوال المنصر الاجنبي ونحوه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣ جازيت ١٤ ص ١٧٠ نمرة ٢٧٣ وكانت الدعوى بقسمة عقار كان فيه أحد الشركاء اجنياً ولكنه باع لوطني قبل رفع الدعوى ولم يكن المدعى يعلم ذلك فقررت المحكمة في الاستئناف استبقاء الاختصاص وقالت ان الحالة مختلف لو كان يعلم وكذلك س م ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣ جازيت ١٤ ص ١٨١ نمرة ٢٩٠ وشرحه الحكم نمرة ٢٩١ الا انه

موضوعها فان طلبات الدخول المقدمة من أي شخص ثالث تسقط جميعها تبعاً لسقوط الدعوى الأصلية طبقاً لقواعد التدخل المعروفة ولا يجوز النظر فيها أمام المحاكم المختلطة متى كانت كل الخصوم من الوطنيين أو من أجنب متحدثي الجنسية ^(٢)	مجرد جلب الخصوم الآخرين أمام المحاكم المختلطة ، فقد اشترطت المحاكم المذكورة ، لاستبقاء اختصاصها في حالة زوال العنصر الاجنبي ان يكون ثبت صلة ظاهرة أو ارتباط واضح بين الخصوم يسوغ وجودهم جميعاً في قضية واحدة فاذا اختصم وطني أجنبياً ووطنياً آخر أمام المحاكم المختلطة وطلب من كل منهما طلباً مستقلاً لم يكن بينهما رابطة اتصال فان رفض الدعوى ضد الاجنبي لا يبقى في الميدان غير الوطنيين وبذلك لا تكون المحاكم المختلطة مختصة بالفصل بينهما ^(١) كذلك اذا رفع الدعوى أجنبي وتنازل عنها قبل الدخول في
وأخيراً اذا كان وجود الاجنبي في الدعوى مقصوداً به مجرد جعل القضية من اختصاص المحاكم المختلطة مع أنها يجب ان لا تكون من اختصاصها اذا نظرنا الى المصالح الحقيقية لكل الخصوم وخرج الاجنبي فان المحاكم المختلطة لا تختص بنظرها ^(٣) مثال ذلك اذا حول الدين	

يستثنى حالة اختفاء المصالح المختلط قبل مناقشة الدعوى أي قبل بدء المرافعة في الموضوع وراجع التعليق على الحكم نمرة ٢٩٢ السابق ذكره وفيه بيان فائدة استبقاء الاختصاص ، وتوجد الآن نزعة للحكم بعدم الاختصاص من آثارها ما ذهب اليه حكم محكمة مصر المدنية رقم ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ جازيت ١٤ ص ١٨٠ نمرة ٢٨٩ الذي خالف عمداً المبدأ المتبع وقضى مع بعض الاحكام الاخرى القليلة ، بأن زوال العنصر الاجنبي يجب أن يخرج القضية عن اختصاص المحاكم المختلطة مهما كان سبب الزوال سواء كان بتنازل الاجنبي أو اخراجه من الدعوى أو بسبب عدم صفته وعدم وجود مصلحة له فيها كما هي الحال في القضية التي صدر فيها هذا الحكم فان الاجنبي الذي حول اليه سند تجاري لقبضه ، رفع الدعوى أمام المختلط ثم دخل المحول الوطني في الدعوى فظهر ان الاجنبي لم يكن الا وكيلاً بالقبض فقط ، وبظهور الاصيل في القضية حكمت المحكمة بعدم اختصاصها وقررت ان هذا المبدأ يضمن احترام قواعد الاختصاص بين المحاكم الاهلية والمختلطة ومع ذلك فلا يمكن الآن الركون الى هذا الرأي من الوجهة العملية لان الغالب هو القضاء بعكسه كما اعترف المحكم نفسه بذلك

(١) س م ٣١ مارس سنة ١٨٩٢ مج ت م ٤ ص ١٨٨ بعكس ما اذا كانت الدعويان قائمتين امام المحكمة وطلب منها ان تحكم بفصلهما وكان بينهما ارتباط فلا محل للتنحي عن نظر الدعوى الحاصلة بين الاهالي لان ذلك يعتبر بمثابة سكوت عن الحق لا يصح اجازته مطلقاً . س م ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مج ت م ٢٢ ص ٣٩

(٢) س م ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ مج ت م ٢٧ ص ٧٢ وراجع كتاب المرافعات بند ١٠٣٢

(٣) قارن س م ٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ مج ت م ٢٧ ص ٧ الذي قرر بأن اختصاص شخص في الدعوى لمجرد جعل المحاكم المختلطة مختصة وصدور الحكم باخراجه منها يجعل هذه المحاكم غير مختصة بنظر طلب التعويض المقدم من شخص ضد آخر من جنسيته وشرحه س م ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ جازيت ١٣ ص ٤٣ نمرة ٧٧ الا ان الاجنبي هنا خرج من الدعوى من تلقاء نفسه وقد النى الاستئناف حكم أول درجة ونبه الى انه كان يجب الحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفس المحكمة — ونحوها س م ٢ يونيه سنة ١٩٠٤ مج ت م ١٦ ص ٣١١ الذي قرر بأنه اذا تبين من ظروف القضية أن ليس للعنصر المختلط ادنى مصلحة ولا ارتباط قانوني بالخصوم الآخرين

يعتد بجنسيته في الاختصاص الوكيل الذي لم يحول
إليه إلا جزء من الحقوق والذي يطالب منضماً
إلى موكله ومن حولت إليهم حقوقه (٤) الثالث
ألا يترتب على التسخير جعل مركز المدعى أسوأ
مما كان عليه من حيث الوقائع أو من حيث
القانون وذلك يحصل إذا كان للمدعى عليه
مصلحة ظاهرة في استمرار الدعوى أمام المحاكم
الاهلية مثلاً لأنه حصل تحقيق أماتها بشأن
وضع اليد على عقار متنازع فيه وحكم له من
جانبها فيكون من مصلحته أن تحكم هذه المحاكم
نفسها فيما يتعلق بالنزاع على الملكية وخصوصاً
إذا اتصل بالموضوع مسائل تتعلق بنظام الوراثة
بين الاهالي وقيمة الاعلامات الشرعية الصادرة
بشأنه فإن المحاكم الاهلية تكون في مركز أحسن

لشخص مجرد حرمان الخصم من محكمته الطبيعية
المرفوعة أمامها الدعوى وجلبه أمام المحاكم المختلطة
بمحجة ايجاد صالح مختلط وهي فإن الحوالة لا تنتج
أثرها من حيث الاختصاص وتصبح المحكمة
المختلطة غير مختصة بعد ظهور الحقيقة (١)

ومع ذلك لا بد أن نلاحظ هنا أن المحاكم
المختلطة تقرر بنتائج التسخير أي تعيين المسخر
Constitution d'un prête-nom وتعتبره عاملاً
من حيث تحديد الاختصاص بدلاً ممن مسخره (٢)
ولكنها تشترط لذلك ثلاثة شروط : الأول
أن يكون هناك تصرف قد حصل لمصلحته يخول
له المطالبة بصفته المالك الوحيد الحقيقي للحقوق
التي يريد التمتع بها (٣) الثاني يجب ألا يظهر
أصحاب الحق الاصيلون في الدعوى لا بصفتهم
أصحاب الحقوق كلها أو بعضها فلا يعتبر مسخرأ

الذين هم من جنسية اجنبية فإن الدعوى لا تكون من اختصاص المحاكم المختلطة وس م ٢١ مارس سنة ١٩١٢
مج ت م ٢٤ ص ٢١١ الذي قضى بعدم الاختصاص متى كان سببه وجود دائن اجنبي ليس له مصلحة ولم يختصم
إلا لبجمل المحاكم المختلطة مختصة بين اثنين من الوطنيين وكذلك اسكندرية الجزئية في ١٩ يناير سنة ١٩٢٤
جازت ١٤ ص ١٨٢ نمرة ٢٩٣

(١) س م ٦ يونيو سنة ١٩١٢ مج ت م ٢٤ ص ٣٩٧ - راجع في تأثير الحوالة على الاختصاص
(٢) س م ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ مج ت م ٢٦ ص ٦٤ وس م ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٠ مج ت م
٢٣ ص ٢٧ وس م ٨ يناير سنة ١٩٢٤ جازت ١٤ ص ١٨٢ نمرة ٢٩٦ الذي يقرر أن التسخير ليس فيه
ما يستبر غير مشروع وأنه يصح لوطنى أن يستعمله وسيلة لرفع دعواه على وطنى آخر أمام المحاكم المختلطة الا في الحالة
التي يصبح فيها مركز المدعى أسوأ مما كان ويحوى س م ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ جازت ١٤ ص ١٨٢ نمرة ٢٩٥
وس م ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ جازت ١٤ ص ١٨٣ نمرة ٢٩٧ الذي قرر مشروعية التسخير ولو حصلت الحوالة
لمجرد جعل المحاكم المختلطة مختصة بدلاً من المحاكم القنصلية غير أنه يجب على القاضي المختلط في هذه الحالة أن ينظر
في أى القانونين يطبق : القانون المختلط أم القانون الشخصى الخاص بجنسية المتقاضين الاصيلين

(٣) قارن س م ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧ مج ت م ٢٩ ص ٢٦٠ وقارن حكم محكمة مصر المختلطة في
١٠ يناير سنة ١٩٢٤ جازت ١٤ ص ١٨٠ نمرة ٢٨٩ الذي قضى بأنه إذا تبين أن المحول إليه السند لم يكن
إلا مجرد وكيل في القبض وتدخل في الدعوى الدائن الاصيل وكان هو والموقوفون على السند جميعاً من الاهالي ولم
يكن بذلك صالح لاجنبي في الدعوى ، لأن التوكيل قد انتهى بظهور الموكل واقراءه بالحقيقة ، فالمحكمة تحكم
بعدم اختصاصها بالرغم من أن القضية كانت من اختصاصها في أول الامر . وراجع نقد هذا الحكم في الجازيت
نفسها وقولها أنه يخالف للقواعد الثابتة في استبقاء الاختصاص

(٤) س م ٦ يونيو سنة ١٩١٢ مج ت م ٢٤ ص ٣٩٧

من مركز المحاكم المختلطة للفصل في النزاع الى النهاية (١)	في بدء القضية لا ينزع الاختصاص من تلك المحاكم وهو مبدأ عادل ومقرر في جميع قوانين العالم ويرتكز على قاعدة احترام الحقوق المكتسبة (٢)
٧ - الحالة الثانية: حكمت المحاكم المختلطة دائماً بأن تغيير جنسية أحد الخصوم أثناء الدعوى المرفوعة أمامها ليس له تأثير مطلقاً في الاختصاص متى كانت مختصة بها وقت رفعها كما ان حلول ورثة مختلفين في الجنسية عن مورثهم محله لا يؤثر في الاختصاص (٣)	٨ - الحالة الثالثة: ظهور عدم الاختصاص بعد الحكم: حكمت المحاكم المختلطة أيضاً بأنه اذا نظرت الدعوى أمامها ولم يدفع أحد من الخصوم بعدم الاختصاص لعدم وجود عنصر مختلط فان الحكم لا يكون معرضاً للإلغاء لهذا السبب بل يبقى صحيحاً ولازمًا (٤)
مبدأ عام: وقد قررت المحاكم المختلطة هذا المبدأ بصفة عامة بالنسبة للمحاكم الأخرى حيث قضت بأن تغيير الجنسية الطارىء أثناء القضايا المرفوعة أمام محاكم أخرى وهي تلك الاختصاص	عبد الحميد إبراهيم هيف ناظر مدرسة الحقوق سابقاً

- (١) س م ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ جازيت ١٤ ص ١٨٢ نمرة ٢٩٥ وشرحه ٨ يناير سنة ١٩٢٤ جازيت ١٤ ص ١٨٢ نمرة ٢٩٦
- (٢) س م ١٦ أبريل سنة ١٨٩٠ مج ت م ٢ ص ٣٠٩ و س م ١٢ فبراير سنة ١٩٠٣ مج ت م ١٥ ص ١٤٣ و س م ١٧ يناير سنة ١٩١٨ مج ت م ٣٠ ص ١٦٣ وكذلك س م ٢٩ أبريل ١٨٩١ مج ت م ٣ ص ٢٥٥ و س م ٧ نوفمبر سنة ١٩٠١ مج ت م ١٤ ص ٦ و س م ٦ مايو سنة ١٩٠٣ مج ت م ١٥ ص ٢٩١ فيما يتعلق بوفاة أحد الخصوم وحلول ورثة من جنسية أخرى أو تبعية أخرى محله و س م ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ مج ت م ٢٣ ص ٨٨ فيما يتعلق بزوال الحماية الأجنبية عن أحد الخصوم
- (٣) س م ٢٧ مايو سنة ١٩٢١ جازيت ١٢ ص ٥ نمرة ١ وقد ايد حكم اول درجة وكانت القضية مرفوعة امام المحاكم الاهلية وطراً التغيير على جنسية المدعى الذي كان عثمانياً واصبح يونانياً بحكم الاتفاق الذي حصل سنة ١٩١٨ بين الحكومتين المصرية واليونانية فقضت المحكمة المختلطة بصحة حكم المزارد الصادر من المحكمة الاهلية عقب رفع دعوى القسمة وبعد أن اعترف الاتفاق المذكور بجنسيته اليونانية ولكن ذلك لم يحصل الا بعد رفع دعوى القسمة وان حصل قبل صدور الحكم، لذلك تبقى المحاكم الاهلية مختصة ويكون حكمها صحيحاً
- (٤) راجع س م ١٦ مايو ١٨٩٤ مج ت م ٦ ص ٢٩٤ الوارد الجزء الاول من ملخصه في حاشية ٢ بند ٤٣٤ حيث يقول مسترسلاً وليست الحالة كذلك بالنسبة للمحاكم المختلطة فانها ليست موصدة الابواب في وجه الاهالي بل يدخل في تشكيلها قضاء من الاهالي وهي تقضى باسم الحكومة المصرية وتنفويز منها وهي وأن كانت غير مختصة مبدئياً بقضايا الاهالي فيما بينهم الا أن عدم اختصاص هذا امامهم الاشخاص فقط *ratione personae* وهو نسبي جداً ويزول في احوال عديدة نص عليها القانون وشملها بحكم خاص وعلى هذه الحال تعتبر الاحكام التي تصدرها بين الاهالي، رغم عدم اختصاصها بها، قابلة لان تحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً خصوصاً، كما في القضية التي انتهت بهذا الحكم، اذا قبل الشخص اعتباره اجنبياً واتخذ لنفسه صفة الاجنبي اثناء الدعوى ثم جاء بعد الحكم بزمان طويل يدعى انه وطني بقصد الحصول على الغاء الحكم النهائي الصادر ضده. لذلك يصبح تنفيذ الحكم المختلط الصادر في هذه الظروف بواسطة السلطة القضائية التي اصدرته باعتباره احد احكامها ولو كان صادراً بين خصوم كلهم من الاهالي مادام انه اصبح نهائياً فانه يكون غير قابل للطعن فيه بأي طريق حتى ولو كان ذلك لعدم الاختصاص

الاحكام

قضايا محكمة النقض والادارة

٦٥٤

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥
قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه . الطعن فيه من
المدعى المدنى فقط . اختصاص محكمة الجنايات .
الدعوى العمومية

القاعدة القانونية

إذا قرر قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة
الدعوى قبل التهم وقبلت النيابة قراره ولم
تطعن فيه واقتصر الطعن فيه من قبل المدعى
بالحق المدنى بطريق المعارضة أمام اودة المشورة .
وقبلت اودة المشورة المعارضة وألغت الأمر
المعارض فيه من المدعى بالحق المدنى وأحالت
المتهمين على محكمة الجنايات فليس لمحكمة
الجنايات ان تنظر الدعوى العمومية وتحكم فيها
بل يجب ان يقتصر بحثها على الدعوى
المدنية فقط . فاذا تجاوزت حقها هذا وقضت
بالادانة وبالعقوبة كان حكمها قابلاً للنقض ويتعين
نقضه والحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية
وببراءة المتهمين منها

المحكمة :

« حيث انه فيما يختص بالوجه الاول فانه
ثبت من الاطلاع على مفردات القضية انها لما

قدمت لقاضى الاحالة ضد المتهمين وثالث معهما
قرر حضرة في ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ ان
لا وجه لاقامة الدعوى قبل رافعى النقض
لعدم ثبوت التهمة عليهما

« وحيث ان النيابة قبلت هذا القرار ولم
تقدم عنه اي طعن واقتصر الطعن فيه من قبل
المدعى بالحق المدنى بطريق المعارضة امام
اودة المشورة بمحكمة الاسكندرية وهى قررت
في ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ قبول المعارضة شكلاً
وفي الموضوع الغاء الأمر المعارض فيه من المدعى
بالحق المدنى وأحالت المتهمين على محكمة الجنايات
« وحيث ان المعارضة من المدعى بالحق
المدنى وقرار اودة المشورة بالغاء أمر الاحالة
لا يتعديان حقوق المدعى بالحق المدنى ولا
يؤثران بشيء على الدعوى العمومية التى انتهت
فيما يخص المتهمين بقرار قاضى الاحالة الصادر
بان لا وجه لاقامة الدعوى قبالهما وقد اذعنت
النيابة اليه وأصبح نهائياً ومكسباً المتهمين
حقوقاً لا يسع المدعى بالحق المدنى نزعها بمجرد
المعارضة منه لان هذه لا تتعدى ماله من
الحقوق المدنية وليس في وسعه تقديم الدعوى
العمومية لمحكمة الجنايات بعد البت فيها بصفة
نهائية من قاضى الاحالة

٦٥٥

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض محكمة الموضوع سلطتها فيما يختص بطلب التأجيل.

الفاخرة القانونية

ان محكمة الموضوع لها الحق في اجابة طلب التأجيل أو رفضه وهي التي تقدر ما اذا كان طلب التأجيل جدياً أو المقصود منه المطاولة . فطلب النقض المبني على ان محكمة الموضوع رفضت التأجيل لسبب ما اضراراً بحق الدفاع يتعين رفضه

« المحكمة : —

« من حيث ان الطعن بني على ان المحكمة لم تمكن المدعين بالحق المدني من الدفاع .

« وحيث بالاطلاع على الاوراق اتضح ان المدعين لم يحضروا امام محكمة اول درجة فقضى برفض دعواهم فاستأثقوا امام ثاني درجة وفي الجلسة طلبوا التأجيل فرفضت المحكمة ذلك

« وحيث ان محكمة الموضوع لها الحق في اجابة طلب التأجيل او رفضه وهي التي تقدر ما اذا كان طلب التأجيل جدياً او المقصود منه المطاولة خصوصاً اذا لوحظ ان الدعوى رفعت مباشرة من المدعين بالحق المدني وقد طلبوا من محكمة اول درجة بتاريخ اكتوبر سنة ١٩٢٣ التأجيل لاحضار الاوراق التي يدعون انها تثبت مدعاهم وقد تأجلت الدعوى جملة مرار

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة صادراً على خلاف القانون ويجب نقضه والحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية وبراءة المتهمين عملاً بالفقرة الاولى من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات

« وحيث انه بعد ذلك يبقى البحث في الطلبات المدنية

« وحيث ان رافعي النقض يستندان على انهما كانا في حالة دفاع عن المال لسبب قطع المدعى بالحق المدني اشجاراً متنازعا في ملكيتها

« وحيث انه يستخلص من الحكم المطعون فيه ومن التحقيقات التي باشرت المحكمة ان كلا الطرفين مخطئان فيما وقع منهما من التعدي غير ان اعتداء المتهمين كان شديداً مما يحمل المحكمة على ان ترى صواب ما حكم به عليهما من التمويض مقابل ما اصاب المدعى بالحق المدني من اضرار ضربهما ولذلك يجب رفض النقض المقدم منهما فيما يختص بالدعوى المدنية»

(طعن السيد علي شاهين وآخر ضد النيابة العمومية ودرويش سيد احمد محمود مدع بحق مدني نمرة ٢٤٢ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حقرة صاحب المسالي احمد طلعت باشا وبحضور حقرات اصحاب السعادة والوزة جناب المستر برسيغال وجناب المستر كرشو واحمد عرفان باشا وعلى سالم بك المستشارين ومحمود الرجوشي بك رئيس نيابة الاستئناف)

واخيراً الى ٤ مارس سنة ١٩٢٤ التي فيها صدر الحكم برفض دعوائهم فيستنتج من ذلك انهم عندما طلبوا امام محكمة ثاني درجة في يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ التأجيل لاحضار تلك الاوراق انهم كانوا غير جادين في طلبهم وان المقصود به مجرد المطاولة

« وحيث مما سلف ذكره يكون الطعن واجب الرفض »

(طعن محمد عزوز محمد وآخرين ضد فرغلي على عبد الجليل وآخر والنيابة العمومية نمرة ٢٥٦ سنة ٤٢ قضائية - دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٥٦

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض . الحكم الغيابي . الطعن فيه بطريق النقض :

القاعدة القانونية

الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة يقبل المعارضة ولا يقبل الطعن فيه بطريق النقض والابرام . لأن الطعن في الاحكام بطريق النقض لا يكون الا في الاحكام الانتهائية المحكمة :-

« حيث ان الطعن في الاحكام لا يكون الا عن الاحكام الانتهائية »

« وحيث ان الحكم المرفوع عنه الطعن لم يكن كذلك وانما هو حكم غيابي صادر من محكمة ثاني درجة قابل للمعارضة وعلى ذلك يكون النقض غير مقبول شكلاً »

(طعن مصطفى مصطفى المرشدي ضد النيابة العمومية وعمر عمر مدع بحق مدني نمرة ٢٤٨ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٥٧

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

نقض . تأجيل النطق بالحكم عدة اسابيع . تأثيره في صحة الحكم .

القاعدة القانونية

تأجيل النطق بالحكم عدة اسابيع لا يبطل الحكم وسبق ان قضت محكمة النقض والابرام مراراً بأن مثل هذا التأجيل معتبر انه حاصل في مصلحة المتهمين

المحكمة :-

« من حيث ان اهم الاسباب التي بني الطاعن عليها طعنه ان محكمة الموضوع اجلت النطق بالحكم اربعة اسابيع »

« وحيث ان هذا الوجه غير مبطل للحكم خصوصاً وان محكمة النقض سبق قضت بان هذا التأخير انما هو معتبر في صالح الطاعنين » وحيث ان باقي الاسباب خاصة بالموضوع ولذا يكون الطعن واجب الرفض موضوعاً » (طعن السيد بركات وآخر ضد النيابة العمومية نمرة ٢٥٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٥٨

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

اختصاص . سلطة المحكمة الغير مختصة في تقدير الادلة والموضوع .

القاعدة القانونية

متى كانت الدعوى خارجة عن اختصاص سلطة قضائية ما فليس لهذه السلطة التعرض

معتادى الاجرام الصادر في ١١ يولي
سنة ١٩٠٨

« وحيث انه بناء على ذلك تصبح التهمة
من خصائص محكمة الجنايات ولها وحدها
الحكم فيها وتقدير ادلتها من جهة الثبوت
من عدمه

« وحيث انه بعد ذلك يصبح غير متفق
مع القانون ما ذهب اليه الحكم المستأنف من
ان لمحكمة الجناح تقدير الادلة واذا ما رأيتها غير
صالحة قضت بالبراءة والا حكمت بعدم
الاختصاص اذ متى كانت الدعوى خارجة عن
اختصاص اية سلطة قضائية فليس لها مطلقاً
التعرض لادلتها بل يجب عليها حرصاً على
النظام العام ان تقضى فيها بعدم الاختصاص
واذن يكون النقض المقدم من النيابة
واجب القبول ويتمين نقض الحكم المطعون
فيه لانه صادر من سلطة غير مختصة وحالة
القضية الى النيابة لتقديمها لقاضي الاحالة
باعتبارها جنائية منطبقة على المواد ٢٧٤ و ٢٧٨
و ٤٨ و ٥٠ عقوبات والمادة الاولى من الامر
العالي الصادر في ١١ يولي سنة ١٩٠٨ بشأن
المجرمين المعتادى الاجرام »

(طعن النيابة العمومية ضد دمرداش سليمان وآخرين
نمرة ٢٤١ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب العالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

لادلة الدعوى بل يجب عليها حرصاً على النظام
العام ان تقضى فيها بعدم الاختصاص . فاذا
تقدمت جريمة لمحكمة الجناح فرأت أنها جنائية
فليس لها ان تحكم فيها بالبراءة بناء على ان
الأدلة القائمة ضد المتهمين لا تكفى للحكم
بأدانتهم وبمعاقتهم بل يجب عليها ان تحكم
بعدم الاختصاص وتترك لمحكمة الجنايات حق
تقدير الأدلة من جهة الثبوت أو عدمه

المحكمة :-

« حيث ان النيابة اقتضرت على طلب
الفاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لمحمد فرحات
جابر لان التهمة الموجهة اليه تعد لسوابقه
جنائية منطبقة على المادتين ٥٠ عقوبات والاولى
من قانون معتادى الاجرام

« وحيث انه ثابت من اوراق الدعوى
سبق الحكم على محمد فرحات جابر بثلاث
عقوبات مقيدة لاحقية في سرقات الاخيرة منها
بالحبس سنة مع الشغل في ١٤ يوليوسنة ٩٢٠
« وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم هي
انه هو وثلاثة آخرون في ليلة ٣٠ يونيو سنة
١٩٢٤ يكوم اللوفى من اعمال مركز سالوط
بمديرية المنيا شرعوا في سرقة بقرة من منزل
احمد سليمان عويمر بواسطة تسور احد
جدران المنزل

« وحيث انه بناء على هذه التهمة وسوابق
المتهم المتقدمة الذكر يعد ما اسند اليه جنائية
يجوز معاملته عنها بالمادة الاولى من قانون

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٦٥٩

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٥

حكم مرسى المزاد ، استئناف . عدم استيفائه الشروط المقررة . معارضة . عدم قبول الاستئناف .

القاعدة القانونية

١ - لا يقبل الاستئناف المرفوع عن حكم مرسى المزاد (البيع) عملاً بنص المادة (٥٨٦) مرافعات الا اذا كان مبنياً على عدم استيفائه الشروط المقررة قانوناً وهذه الشروط هي المتعلقة بشكل الحكم كأن يقع البيع من غير استيفاء اجراءات المزايدة بالجلسة أو كأن يصدر الحكم غير مستوف الشروط القانونية لصحة الاحكام على العموم

٢ - الاجراءات الباطلة السابقة على الجلسة التي يصدر فيها حكم البيع يكون الفصل في أمرها من شأن القاضى المعين للبيع ولا تقبل المعارضة في حكمه ولا الاستئناف

المحكمة :-

« حيث ان المستأنف يقول في صحيفة استئنافه ان وزارة الاوقاف نزع ملكيته من ١٥ قراريط و ٦ افدة واشهرت بيعها بالمزاد العلنى امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية فرسا مزادها عليها بتاريخ اول سبتمبر سنة ١٩٢٤ ويدعى ان اجراءات البيع غير مستوفاة قانوناً حيث لم يعلن بيوم البيع المحدد ثلاثة من الدائنين المسجلة ديونهم وبعضهم اعلنوا ورقة تنبيه للمدين على حدته

وحكم له بنزع ملكية فدان من الاطيان المذكورة السابق مرسى مزادها على الوزارة بمقتضى المادة « ٥٦٢ » مدنى من قانون المرافعات تكون الاجراءات التى حصلت قبل البيع باطلة ويكون حكم مرسى المزاد باطلاً كذلك

« وحيث ان القانون فى المادة « ٥٨٦ » مرافعات قضى بعدم قبول المعارضة ولا جواز الاستئناف فى حكم مرسى المزاد الا فى حالة عدم استيفائه الشروط المقررة

« وحيث ان الشروط التى يجب ان يستوفها حكم مرسى المزاد انما هى المختصة بشكل الحكم فلا يجوز ان يبنى استئناف حكم مرسى المزاد على بطلان الاجراءات السابقة على البيع بل مبناه الوحيد وجود عيب من العيوب التى تخل بشكل الحكم بذاته كأن يقع البيع من غير استيفاء اجراءات المزايدة بالجلسة بالكيفية التى امر بها القانون فى المواد ٥٦٩ و ٥٧٠ من قانون المرافعات أو كان الحكم بمرسى المزاد غير مستوف الشروط القانونية لصحة الاحكام على العموم واحكام مرسى المزاد على الخصوص اما الاجراءات السابقة على جلسة الحكم المذكور فلها شأن آخر فى القانون

« وحيث انه فيما يتعلق ببطلان الاجراءات نص قانون المرافعات فى المادة « ٦٠٢ » منه بان قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع

٦٦٠

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٥
بيع . ع . م تسجيل المشتري الاول . علم المشتري
الثاني . توفر سوء النية .

القاعدة القانونية

تقضى المادة (٢٧٠) من القانون المدني
الاھلى بأن لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير
المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه الا بتسجيل عقد
البيع متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح
وكانوا حسنى النية

٢ - علم المشتري الثانى بصدور عقد بيع
سابق (لم يسجل) من البائع اليه لا يجعله سبب
النية متى لم يكن متواطئاً معه على الاضرار
بمحقق الغير

المحكمة : -

« حيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر في
تقدير قيمة العقدين الصادرين من الشيخ ابراهيم
الشرقاوى الى المستأنف التابى التاريخ احدهما
في ٢٦ اكتوبر سنة ٩٢٢ والثانى في ٣ فبراير
سنة ٩٢٣ الذين لم يسجلا وفى الفصل فى
التفاضل بينهما وبين العقد الصادر منه الى الست
مبروكه ابراهيم الشرقاوى المسجل فى ٥ من
فبراير سنة ٩٢٣

« وحيث ان المادة ٢٧٠ من القانون المدني
الاھلى قضت بان لا تنتقل ملكية العقار
بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه
الا بتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبنية

في دطاوى بطلان الاجراءات الخاصة بعد
تعيين يوم البيع (كما في هذه الحالة) هو الذى
يحكم فيها ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها
ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت
اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور
بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر
الذى تسبب في البطلان وعند استئناف
الحكم المذكور جاز حينئذ رفع الاستئناف
عن ذلك الحكم .

« وحيث ان المحاكم المختلطة اعتمدت
تلك المادة وحكمت بتاريخ ١٣ مايو سنة
١٩٠٨ (راجع الجزء العشرين صحيفة نمرة ٢١٦
من مجموعة احكامها) بانه يجب التمسك باوجه
بطلان الاجراءات التى حصلت بعد تحديد يوم
البيع قبل توقيع البيع وفى جلسة البيع فلا
يجوز للمدين التمسك ببطلان الاجراءات كأن
يدعى التزوير فى محضر المحضر الذى باشر تعليق
ولصق الاعلانات على باب منزل المدين
ودوارة العمدة متى كان اظهره للتزوير أو
تقريره بالتزوير لم يحصل الا بواسطة رفعه
استئنافاً عن حكم مرسى المازاد بدون اخلال
بمحقوقه ضد المحضر أو ادارة الخزانة اذا
اراد المطالبة بتعويض ما عن ضرر يدعيه
« وحيث مما تقدم يكون الاستئناف

غير مقبول شكلاً »

(استئناف عبد القوي حميد وحضر عنه حضرة
الاستاذ فيليب افندى تاجر نائباً عن حضرة الاستاذ
جورجى افندى زكى الخايم ضد وزارة الاوقاف
العمومية وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد الحميد افندى
حدى مندوبها نمرة ١٥٧ سنة ٤١ قضاية - دائرة
حضرة صاحب العزة محمد بك مصطفى وعضوية حضرة
صاحب العزة شاكر احمد بك ومحمد بك نور القاضى المنتدب)

على سبب صحيح محفوظه قانوناً وكانوا يعلمون ما يضر بها أي أن يكون الغير حسن النية « وحيث أنه قد حصلت مناقشة من الوجهة القانونية فيما إذا كان المشتري الثاني الذي سجل أولاً يعتبر متى النية لمجرد علمه بالبيع الأول الذي لم يسجل أصلاً أو الذي سجل بعد تاريخ تسجيله .

« وحيث أن القضاء جرى على أنه إذا كان المشتري الثاني يعلم بالبيع الأول فمجرد العلم بغير تواطؤ لا يمنعه من التمسك بعدم التسجيل أما إذا كان مع علمه هذا قد اشترى بطريق التواطؤ مع البائع للاضرار بحقوق المشتري الأول الذي أحمل التسجيل فلا يكون محققاً في التمسك بعدم تسجيل البيع الأول (راجع كتاب شرح البيع للاستاذ محمد حلمي عيسى ص ٣٧٢ و ٣٧٣)

« وحيث أن الست مبروكة المستأنف عليها الأولى قد تكون عالمة وقت شرائها بالبيع الأول الصادر للمستأنف من إبراهيم الشرقاوي البائع لها إلا أنه لم يقد دليل على تواطؤها مع البائع المذكور اضراراً بحقوق المستأنف فإن الظاهر من تتبع تصرفات المستأنف مع البائع أن المستأنف كان يسعى في الحصول منه على منعم لأن العقد الأول الذي تحرر بينهما الثابت التاريخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صريح في أن المستأنف لم يدفع شيئاً وإنما اتفق مع البائع على ثمن قدره ستمائة جنيه مصري وحرر له سنداً بمبلغ مائتي جنيه مصري ذكر فيه أنه يدفعه عند صدور الحكم لصالح البائع في قضية

الوارث وأما الباقي وقدره اربعمائة جنيه مصري فيصرف منه المستأنف على الدعوى الشرعية دون أن يكون للبائع حق الرجوع عليه بشيء منه ويلاحظ أن المستأنف مع هذا تخلص من السند المذكور بعد تحرير العقد الثاني بدعوى إنه الغاء . أما العقد الثاني الثابت التاريخ في ٣ من فبراير سنة ١٩٢٣ (والذي ترى هذه المحكمة صحة صدوره من إبراهيم الشرقاوي لورود ذكره في العقد المقدم منه الصادر إليه من المستأنف بالتنازل عن بعض الحصص بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٢٣) فترى المحكمة أنه على الراجح تحرر في وقت واحد مع العقد الصادر من المستأنف بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٢٣ يبيع بعض الحصص إلى إبراهيم الشرقاوي وأنه من المشكوك فيه جداً أن مبلغ الالف جنيه الذي ذكر فيه كتمن قد دفع (إذ لا معنى لأن يدفع المستأنف ثمناً جديداً هو اضعاف الثمن المتفق عليه في العقد الأول الذي ارتبط به البائع بدون موجب) وأن هذا العقد تحرر لغرض إيضاح الأعيان التي لم يسبق إيضاحها في العقد الأول أو لغرض آخر لا يرغب المستأنف في ذكره وأن عقد أول فبراير سنة ١٩٢٣ كان الوسيلة في حصول المستأنف على العقد الثاني فالمستأنف إذن لم يكن معرضاً بضرر حقيقي من جراء تعاقد الست مبروكة مع البائع في حين أنه يتضح من عقد التخارج المحرر بين إبراهيم الشرقاوي وبين الست مبروكة أنها إنما كانت ترغب في فض النزاع الحاصل بينها وبينه على الارث بنية حسنة بعد أن وضعت يدها على

لأنه ليس مسئولاً عن حالة الحرب التي نشأ عنها وقف صرف المرتبات الى ذويها ولأن الحرب العالمية أثرت في الحالة الاقتصادية في جميع الاقطار تأثيراً شديداً فأوجبت على جميع الحكومات وعلى جميع اصحاب الاعمال ان

تزيد مرتبات عمالهم ليتمكنوا من سد رمقهم

(الاستئنافات المرفوعة من وعلى وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندي حلمي ضد محمد افندي سليمان وآخرين وحضر عنهم حضرات خليل بك ابراهيم واسكندر افندي ابراهيم وعباس افندي شريف الهامين نمرة ٧٥٣ ونمرة ٩٥٥ ونمرة ٩٧٧ سنة ٣٩ قضائية ونمرة ٢٢٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه حسني باشا وعضوية حضرة عبد العزيز بك محمد ومراد وهبه بك المستشارين)

٦٦٢

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٥

التسجيلات على المبيع . تهديدها لا يشتري . حبس الثمن

القاهرة القانونية

وجود تسجيلات على العين المبيعة يكفي

وحده لجعل ملكية المشتري مهددة وبناء عليه

يجوز له ان يطلب حبس الثمن عنده حتى يزول

هذا السبب

(استئناف الحاج عبد الله محمد سليم شوربجي وحضر عنه حضرة الاستاذ لطيف افندي حماية الهامى ثانياً عن حضرة جورج افندي وكيل الهامى ضد السيد محمود عبد الله وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي عوض الهامى دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه حسني باشا وصاحي العزة عبد العزيز بك محمد ومراد وهبه بك المستشارين)

التركة مدة طويلة بحسن نية باعتقاد انها مملوكة لها ولم تكن تقصد التواطؤ مع البائع لها للاضرار بالمستأنف الذي كانت تعتقد انه سلك الطريق الذي سلكه للحصول على كسب ولما صبتها العداء انتقاماً منها على اخراجه من الاستحقاق في وقفها فهي في الواقع كانت في مركز الساعي في منع اذى المستأنف عليها لافي مركز الساعي لا يصلح الاذى اليه

« وحيث انه مما تقدم تكون المستأنف

عليها الاولى مع فرض علمها بالبيع الصادر

للمستأنف حسنة النية في الشراء غير عالمة بما

يضر بحقوقها التي حفظتها قانوناً بالتسجيل في

حين ان المستأنف اعمل حفظ حقوقه فتكون

الافضلية لمعقدها ويتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف سيد الله افندي حسن عبده وحضر عنه

حضرة الاستاذ زكي افندي عربي الهامى ضد مبروكة

ثابت ابراهيم الشرقاوي وحضر عنها حضرة الاستاذ

مرسي افندي محمود الهامى نمرة ٥٨٢ سنة ٤٢ قضائية

دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وعضوية

حضرتي صاحبي العزة شاكر احمد بك ومحمد بك نور القاضي المتدب)

٦٦١

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥

حرب . تأثيرها . موظف مصري مقيم في الاستانة . حقه في المرتب . علاوة الحرب . التعويض

القاهرة القانونية

المستخدم المصري الذي فاجأته الحرب

وهو في الاستانة يؤدي عملاً من اعمال الدائرة

المتنى اليها يحق له ان يطالب الدائرة المستخدم

فيها بتمجيد مرتبه وعلاوة حرب وبتعويض

٢- من المقرر شرعاً ان يد ناظر الوقف
تعتبر يد أمانة ما لم تثبت خيانتة فالمستحق له
ان يطالب الناظر بأن يحاسبه على ما قبضه
بالفعل وليس له ان يطلب تعيين خبير لمعاينة
الاطيان الموقوفة

(استئناف على بك نجاتي وحضر عنه حفرة الاستاذ
حاتم افندي العسكري المحامي ضد الست زينب هانم امها عيل
وآخري وحضر عنهما بالجلسة حفرة الاستاذ محمد افندي
حسن المحامي نائباً عن حفرة الاستاذ مرسي افندي بدر
المحامي . نمرة ٩٤٢ سنة ٤١ قضائية . دائرة حفرة
صاحب السعادة حافظ لطفى باشا وحضرتي صاحبي العزة
عبد العزيز محمد بك ومراد وهبه بك)

٦٦٣

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٥
وقف . الاجرة المقسطة . الناظر . محاسبة
المستحق له .

القاهرة القانونية

١- من المقرر شرعاً انه اذا كانت العين
الموقوفة داراً أو أرضاً وكانت مؤجرة بأجرة
مقسطة على اقساط معلومة يعتبر في استحقاق
الاجرة حلول كل قسط منها وانه اذا مات أحد
الموقوف عليهم بعد ظهور الغلة فنصيبه يكون
لورثته عملاً بأحكام المادة « ٣٦٦ و ٣٨٢ » من
كتاب قانون العدل والانصاف

قضايا المحاكم الكلية والحزبية

تأخير المتهم عن الحضور في الجلسة مقرونًا بنية
الهرب من تنفيذ الحكم ومقرونًا بالهرب فعلاً
المحكمة : -

« حيث ان المتهم لا يعتبر انه أخل بشرط
الكفالة إلا اذا كان تأخيره عن الحضور في
الجلسة مقرونًا بنية الهرب من تنفيذ الحكم
ومقرونًا بالهرب فعلاً وقد جاء بأخر الفقرة الثانية
نبذة ٧٤٧ من تعليمات النائب العمومي للنيابات
بأنه اذا كان تأخير المتهم عن الحضور في
الجلسة بقصد محاولة الفرار من التنفيذ بأن طلب

٦٦٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤
كفالة المتهم . مصادرتها . اشتراط نية الهرب .

القاهرة القانونية

لا تجوز مصادرة الكفالة التي يدفعها
المتهم عقب الحكم عليه لمجرد عدم حضوره
في الجلسة بل يشترط لجواز المصادرة ان يكون

ان يكون البيع تاماً صحيحاً فإذا ثبت ان البيع الذي بنى عليه طلب الشفعة بيع صوري فلا شفعة ٢ - انه لتطبيق المادة ٤٦٢ من القانون المدني التي تميز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم ان يستردوا لأنفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير يجب ان يكون هذا الغير اجنبياً عن الشركاء في الملك فإذا كان المشتري واحداً منهم فلا وجه لتطبيق هذه المادة المحكمة : -

« حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى وطالبوا فيها الحكم بأحقتهما لأخذ الحصص المبيعة من المدعى عليه الثاني الى الأول بطريق الشفعة واحتياطياً أحقيتهما لأخذ هذه الحصص عينها المبيعة ثانية من المدعى الأول الى المدعى عليه الثاني بطريق الشفعة أيضاً في مقابل الثمن وقدره ٣٠٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم ومن باب الاحتياط الكلى أحقيتهما في استرداد هذه الحصص عملاً بالمادة ٤٦٢ مدني

« وحيث ان المدعى عليهما رفعوا هذه الدعوى بأن البيع الذي صدر من المدعى عليه الثاني الى المدعى عليه الأول هو عقد صوري قصد به تهريب الحصص المبيعة خشية التنفيذ عليها بنزع ملكية المدعى عليه الثاني منها لمديونته الى زوجته في دين نفقة مقضى لها به

« وحيث انه اذا ثبت ان البيع الذي ترتب عليه حق للمدعين في طلب الشفعة هو بيع صوري سقط حق الشفعة لأنه من المقرر

من محل اقامته ولم يوجد فيكون أخلاً بشرط الكفالة ومعنى هذا ان الكفالة لا تصدر بمجرد عدم حضور المتهم في الجلسة بل يجب ان يثبت ان المتهم جعل عدم الحضور وسيلة للهرب حتى لا يمكن تنفيذ الحكم عليه

« وحيث انه ثابت ان المستأنف عليهما وزملائهم واطلبوا على حضور الجلسات التي تداولتها القضية اكثر من خمس مرات ولم يتخلف واحد منهم وانما تخلف الجميع في آخر جلسة لاعتقادهم ان الجلسة تأخرت الى يوم ٢٧ لا الى يوم ٢٦ - ويؤخذ من ظروف القضية ما يدل على صحة دفاعهم

« وحيث لذلك يكون التخلف حاصلًا بناء على عذر مقبول ولا يترتب عليه سقوط الحق في الكفالة ويتعين تأييد الحكم المستأنف »

استئناف وزارة الحفانية ضد حسين احمد الشافعي وآخر نمرة ٢٣٠ سنة ١٩٢٤ استئناف . دائرة - حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وبحضور حضرتي صاحبي العزة حسن رفعت بك و ابراهيم القدرى بك (القاضيين)

٦٦٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه أول فبراير سنة ١٩٢٣

شفعة . بيع صوري . حق الاسترداد . شروطه . المشتري أحد الشركاء

القاهرة القانونية

١ - من المقرر قانوناً ان حق الشفعين يثبت بمجرد حصول البيع ولكن بشرط

قانوناً ان حق الشفيع يثبت بمجرد حصول البيع متى كان البيع تاماً صحيحاً.

« وحيث انه واضح من مراجعة أقوال الخصوم والمستندات المقدمة منهم ان التصرف الذي حصل بالبيع من المدعى عليه الثاني الى المدعى عليه الاول كان صورياً للأدلة العديدة الموجودة في الدعوى ومنها :

أولاً - ان الثمن الوارد في العقد هو دون القيمة وان العقد تم على أثر صدور الحكم بالشفقة على المدعى عليه الثاني لصالح زوجته .

ثانياً - ان المشتري وهو المدعى عليه الاول تنازل عن البيع الى المدعى عليه الثاني ولم يكن قد مضى على مشتراه سوى خمسة شهور

ثالثاً - ان هذا التنازل تم في ٨ يناير سنة ١٩٢١ أى قبل ان يباشر المدعيان أى عمل من اجراءات الشفعة إذ ان محضر العرض الأول مؤرخ في ١٢ يناير سنة ١٩٢١ أى بعد ان تنازل المدعى عليه الاول عن الصفقة بأربعة أيام ولا يطمعن على التاريخ الوارد في ورقة التنازل لأنها سجلت في ١٤ يناير سنة ١٩٢١ وهذا يستلزم حتماً ان تكون قد تحررت قبل ذلك ببضعة أيام

رابعاً - ان ما جاء بعقد البيع من تعهد المشتري بسداد دين الشفقة لا يؤيد صحة البيع كما ذهب الى ذلك المدعين لأن البائع وهو المدعى عليه الثاني كان مضطراً دفع متجمد

الشفقة المحكوم بها لغاية تاريخ البيع فراراً من التنفيذ عليه بالحبس وأما البيع فقد قصد به التهريب مما يستجد من الشفقة

خامساً - ان المشتري وهو المدعى عليه الاول قرر بأنه تحررت ورقة ضد عقد البيع الصادر اليه مثبتة الصورية وهذه الورقة أودعت طرف عبد الفتاح شلبي وهو أرشد العائلة وقد اعترف بذلك عند تحرير ورقة رد البيع إذ ذكر بأن هناك كميالة مأخوذة عليه لصالح محمد افندي عبد الفتاح شلبي بمبلغ الستين جنيهاً الذي كان تعهد بسداده للزوجة وما ذلك إلا لأن الثمن الوارد في العقد الأصلي ثمن صوري وإلا لما كان هناك محل لأخذ كميالة وذكر مثل هذه العبارة في ورقة رد البيع

سادساً - ان البائع وهو أخ المدعين استمر مقياً في الحصة المبيعة من المنزل الوارد بعقد البيع مع المدعى عليه الاول وباقي اخوته بعد حصول البيع حتى انه عند ما أراد المدعيان رفع دعوى الشفعة عرضا الثمن وأعلنا المدعى عليه الثاني لنفس المنزل المبيعة حصة فيه وهو المنزل نمرة ٢٢ بدرب الحصر قسم الخليفة ووارد بهريضة افتاح الدعوى وبمحضر العرض من ان المدعى الاول يقيم بنفس هذا المنزل

« وحيث مما تقدم جميعه يتضح جلياً ان عقد البيع الذي جعل أساساً لطلب الشفقة انما عقد صوري وحق الشفقة ما وجد إلا لمنع

الضرر الذي ينشأ من وجود شريك أو جار لا يستحب الإقامة بجواره أو الاشتراك معه وفي هذه الحالة لا ضرر لأن نفس الشريك الأصلي وهو أخ المدعين قد استمر في الشركة معهم لأن العقد الصادر منه إلى مصطفى عرفه عقد صوري لم يتنقذ وحصل العدول عنه بتحرير ورقة التنازل التي أقر بموجبها مصطفى عرفه بصورية عقده ورقة البيع إلى الشريك الأصلي فلا محل حينئذ للمدعين في طلب الأخذ بالشفعة من المدعى عليه الثاني وهو أخوها وشريك معها بطريق الأثر كما أن لا حق في طلب الاسترداد المبني على المادة ٤٦٢ لأن أحمد كامل شلبي ليس بأجنبي عن المدعين

« وحيث أن ما دفع به المدعى عليه الثاني من أنه تصرف بإيقاف الحصص المطلوب أخذها بالشفعة ما كان يؤثر على حق المدعين لأن الإيقاف حصل بعد طلب الشفعة ولكن تصرفه بالإيقاف من شأنه أن يثبت صحة دفاعه من صورية عقد البيع الحاصل منه إلى مصطفى عرفه لأنه لو كان البيع بيعاً صحيحاً لما تنازل المشتري عن الصفقة في مثل هذه المدة القصيرة حتى أن المدعين اعتبروا أن هذا التنازل صوري حصل بقصد التهرب من الشفعة ولكن تصرف المالك الأصلي بإيقاف الحصص الواردة بعقد البيع وله دلالة قاطعة على أن مصطفى عرفه الصفقة إلى مالكا الأصلي وهو على أثر هذا أوقفها على

نفسه وعلى ذريته من بعده فدفاعه بصورية العقد الأول دفاع صحيح أيده هذا التصرف الحاصل بالإيقاف

« وحيث أنه يتعين في هذه الحالة رفض دعوى المدعين والزامهما بالمصاريف »

(قضية أمين أفندي شلبي وأخرى ضد الشيخ مصطفى عرفه موسى وآخر نمرة ٧٩٠ سنة ١٩٢١ كل . دائرة حضرة صاحب العزة اسكندر بك غازر وبحضور جناب المستر بارن وحضرة صاحب العزة أحمد بك لطيف)

٦٦٦

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥

الأوامر على العرائض . التظلم أمام الأمر . التظلم أمام المحكمة . استئناف حكم المحكمة .

القاعدة القانونية

يجوز الجمع بين طريق التظلم في الأوامر التي تصدر بناء على العرائض التي تقدم لقاضي الأمور الوقفية فإذا صدر أمر بالحجز على حاصلات . ثم تظلم المحكوم عليه أمام نفس الأمر فأصدر الأمر أمراً برفض التظلم جاز للمحكوم عليه أن يتظلم مرة أخرى أمام هيئة المحكمة فإذا سمي تظلمه هذا استئنافاً جاز مع ذلك نظره أمام المحكمة الكلية باعتبار أنه وصف التظلم بأنه استئناف جاء من باب السهو أو من باب المجاز المحكمة : -

« حيث أن المدعى عليهم دفعوا بعدم

قبول الاستئناف شكلاً للأسباب المذكورة
بمحضر الجلسة وبالمذكورة

« وحيث أن الأمر الواقع هو أن كلا من
المدعى عليهم استصدروا بتاريخ ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩٢٤ أمراً من حضرة رئيس المحكمة
بالحجز على الحاصلات الموجودة بالأطيان
المدينة بالكشوفة المستخرجة من إدارة عموم
الأموال المقررة وقد تنفذ هذا الأمر بتوقيع
الحجز على الحاصلات - فتظلم المدعيان أمام
حضرة رئيس المحكمة من هذا الأمر فأصدر
حضرت بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ أمراً
برفض التظلم وإلزام الطالبين بالمصاريف ومائة
قرش مقابل اتماع محاماة فرغم المدعيان تظلماً
من هذا الأمر الأخير

« وحيث أن الاستئناف إنما يرفع عن
حكم صادر في دعوى - لأن الأوامر ليس
لها قوة قضاء القاضي ثم إن الأوامر تصدر
بناءً على طلب بدون مبالغ طرفي الخصوم
وبدون مرافعة والطعن فيها يكون بطريق
التظلم - أما الأحكام فتحصل في مواجهة
الخصوم في نقط متنازع عليها بين الخصوم
ثم يفصل القاضي في هذا النزاع والطعن في
الأحكام يكون بالطرق المنصوص عنها بالقانون
وهي المعارضة والاستئناف والالتماس ثم إن
طرق الطعن في الأوامر أو ما يسمونه بالتظلم
غير مقيد بمواعيد أما طرق الطعن في الأحكام
فهي مقيدة بمواعيد

« وحيث أنه وإن كان صدر الأمر أولاً
بالحجز ثم حصل التظلم فيه أمام الأمر الذي

قرر رفض التظلم إلا أنه يجوز الجمع بين طريق
التظلم بمعنى أنه يجوز التظلم أولاً أمام القاضي
الأمر ثم بعد ذلك يجوز التظلم أمام المحكمة
الابتدائية ذلك لأنها هي صاحبة الاختصاص
الأصلي

« وحيث أنه وإن وصف المدعيان التظلم
بأنه استئناف فإنه إما من باب السهو وإما من
باب المجاز اللفظي فضلاً عما تقدم فإن وكيل
المتظلمين قرر أمام حضرة قاضي التحضير أن
الموضوع تظلم ولا عبرة باللفظ وطلب التأجيل
لتصحيح الطلبات ودفع الوكيل عن الخصوم
بعدم قبول الاستئناف شكلاً فأحيلت الدعوى
إلى المرافعة

« وحيث مما تقدم يرى أن الدفع في غير
محلّه وإن الدعوى إنما هي تظلم »

(قضية الشيخ محمد دسوقي وآخرين ضد الشيخ
محمد اسماعيل زايد وآخرين نمرة ٩٧ سنة ١٩٢٥
دائرة حضرة صاحب العزة خليل عفت ثابت بك
وبحضور حضرتي صاحبي العزة أحمد بك نصرمت
وعبد السلام بك علما)

٦٦٧

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٥

العقود التجارية . شروطها . معاملات تجارية .
الاثبات بالينة . جوازها في المسائل التجارية

القاعدة القانونية

١ - من المبادئ المقررة قانوناً أن العقود

والتعهدات الحاصلة بين التجار لا تعتبر تجارية
إلا إذا كان تحريرها مترتباً على معاملات تجارية

« وحيث ان المحكمة ترى فضلاً عما تقدم من ظروف الدعوى ومن ان المستأنف عليه سبق رفع دعوى ضد المستأنف حكم له فيها بالزام هذا الاخير بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٢ بان يدفع له ستين جنيهاً والمصاريف المناسبة. ومن ان المستأنف لم يبلغ عن حادثة خيانة الامة المزعومة الا بعد الحكم ضده في الدعوى المشار اليها ولم يتمسك في اثناء نظرها بالمقاصة ولم يدع في دفاعه ان له في ذمة المستأنف عليه شيئاً يصح خصم قيمته من المطلوب منه - ترى المحكمة من ذلك ان العلاقة بين الطرفين سبق صويت وكان التعامل فيها بالكتابة ان لا محل للتصريح للمستأنف بالاثبات بالبينة وان الدعوى على غير اساس فيتعين تأييد الحكم المستأنف »

(قضية الشيخ عبد العظيم - من وحضر معه حضرة الاستاذ محمود افندي موسى الحامى ضد عبد العظيم الماوي وحضر معه حضرة الاستاذ ابراهيم افندي السيد الحامى نمرة ١٠٤ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وعضوية حضرتي ابراهيم فوزي بك واحد خليل افندي)

٦٦٨

محكمة الوايلي الجزئية الاهلية

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٥

مرض الموت . تمريضه . حكمه . في اليوم الحقيقية . في اليوم المستقرة .

القاهرة القانونية

١ - عرف الفقهاء مرض الموت بأنه المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصلحة خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض

ولم تكن مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد

٢ - الاثبات بالبينة في المواد التجارية جوازي وللقاضي ان يصرح به أو لا المحكمة : -

« حيث ان المستأنف قال بأنه اشترى من آخرين ثمانية ضرائب ارز الا سدس فأودعها طرف المستأنف عليه على سبيل الامة ولما طلب منه استلامها وماطله بدعوى ان بينهما حساباً ثم انكر بعدئذ

« وحيث ان المستأنف يطلب الحكم له بمبلغ ٧٠٥٠ قرش ثمن الارز المذكور وطلب ان يثبت دعواه بالبينة قولاً بان المسألة تجارية

« وحيث انه بصرف النظر عن اعتراف المستأنف المتكرر بصحيفة الاستئناف وباعلان الدعوى بان المستأنف عليه فلاح فانه من المبادئ المقررة قانوناً ان العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار لا تعتبر تجارية الا اذا كان تحريرها مترتباً على معاملات تجارية ولم تكن مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد

« وحيث ان الامة المزعومة لم تترتب على أى معاملة تجارية وهى عمل مدنى محض فيكون طلب الاثبات بالبينة في غير محله

« وحيث مع ذلك فان الاثبات بالبينة في المواد التجارية جوازي وللقاضي ان يصرح به أو لا

٢ - حكم بيع المريض لأجنبي وارد في المادة ٢٥٦ من القانون المدني وهو صريح في انه اذا كان المبيع زائداً على ثلث مال البائع وقت البيع جاز للورثة طلب فسخ البيع . والمشتري بالخيار أما ان يقبل الفسخ وأما ان يدفع للورثة ما نقص من ثلثي مال المورث وقت البيع

٣ - يدل ظاهر هذا النقص على ان واضع القانون أراد البيع مطلقاً سواء كان حقيقياً أو سائراً لانه لأن اللفظ عام والعبارة مطابقة والكلام عليه وضع في باب البيع لا في باب الهبة المحكمة : -

« حيث انه ثابت من شهادة شعبان على ان نجيب حسن طاصم البائع للمدعية كان مريضاً بالصدر وانه انقطع عن عمله عنده ثلاثين يوماً توفي في نهايتها وعمره عشرون سنة » وحيث ان الفقهاء عرفوا مرض الموت بانه المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض

« وحيث انه لذلك يكون مرض نجيب حسن طاصم البالغة مدته ثلاثين يوماً على الاقل هو مرض الموت

« وحيث ان تاريخ عقد المدعية ٢٨ مايو سنة ١٩٢٣ وتاريخ وفاة البائع ١٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فيكون البيع حصل في مرض موت البائع

« وحيث ان المدعية غير وارثة للبائع »
« وحيث ان حكم بيع المريض لأجنبي

وارد في المادة (٢٥٦) من القانون المدني وهو صريح في انه اذا كان المبيع زائداً على ثلث مال البائع وقت البيع جاز للورثة طلب فسخ البيع والمشتري بالخيار اما ان يقبل الفسخ وأما ان يدفع للورثة ما نقص من ثلثي مال المورث وقت البيع

« وحيث ان ظاهر النص يدل على ان واضع القانون أراد البيع مطلقاً سواء كان حقيقياً أو سائراً لانه لأن اللفظ عام والعبارة مطلقة والكلام عليه وضع في باب البيع لا في باب الهبة

(أنظر كتاب البيع لحلمى عيسى باشا ص ٣٠٦ بند (٣٥٨)

« وحيث ان هذا الحكم ولو انه يختلف عن الشريعة الاسلامية التي تعتبر ان القدر المحابي به في الثمن هو الذي يأخذ حكم الوصية الا ان قواعد التفسير تقضى بترجيح الرأي الاول لان عدول القانون اللاحق عن قيد بشروط في سابقة ترك لهذا الشرط واطلاق للحكم (راجع شرح فتحي زغلول باشا للقانون المدني نمرة ٢٢٨ والهامش) وهذا أيضاً ما قال به المسيو دوهلتس في شرح القانون المدني جزء رابع ص ٤٤١ فقرة ٣٤

« وحيث لو طبقنا هذا الرأي على وقائع هذه الدعوى لوجدنا انه اعدل واصح لانه ما كان للمدعية ان تجهل حالة البائع لها وهي حالته » وحيث ان البائع لم يترك شيئاً ولم يكن

يملك وقت البيع الا حصته التي باعها »
« وحيث ان الثمن المقدر للحصصة المبيعة

يعد في حكم الخطي . اذا وقعت منه حادثة وهو مرتكب هذه المخالفة

٢ - يشترط لتطبيق المادة « ٢٠٨ » من قانون العقوبات وجود صلة بين الخطأ الذي ارتكبه المتهم والاصابة التي حدثت وقد اجمع الشراح واتفقت المحاكم رأياً على ان هذه الصلة يجب ان تكون مباشرة بمعنى ان يكون بين الخطأ والاصابة علاقة السبب بالنتيجة . فاذا ثبت ان اصابة المصاب لم تنشأ من العيار الذي اطلقه المتهم بل حصلت الاصابة بسبب وقوع المجنى عليه على الارض بسبب انزعاجه من دوى العيار الذي اطلقه فلا جريمة

المحكمة :-

« حيث ان المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات نصت على احوال للحوادث التي تقع من غير قصد ولا تعمد وهي الرعاية وعدم الاحتياط والاهمال وعدم الانتباه وعدم مراعاة الواجبات . ومن المتفق عليه انه في الاحوال الاربعة الاولى يجب ان يثبت وقوع خطأ من المتهم يدخل تحت واحدة منها . أما في الحالة الخامسة فلا داعي لهذا البحث لان الشخص بمجرد مخالفته لائحة من الواجبات يعد في حكم الخطي . اذا وقعت منه حادثة وهو مرتكب هذه المخالفة

« وحيث ان المتهم اعتذر في الجلسة بقوله انه لم ينظر المجنى عليها . مستنداً الى محضر المعاينة الذي اثبت انه لم يكن في استطاعته

في العقد وهو ثمانون جنيهاً مناسب لثمن المنزل المتروك عن المورث الاصل حسن حسن افندي عاصم المقدر في محضر حصر التركة بمبلغ ١٨٠ جنيهاً

« وحيث انه لذلك تكون المدعية بالخيار ان شاءت فسمحت البيع وان شاءت ابقته على ان تدفع لورثة البائع ثلثي قيمة حصته البالغ قدرها ٥٣ جنيهاً »

(قضية الست هانم حسن مبير وحضر عنها حضرة الاستاذ شفيق افندي منصور الحامي ضد الست غز بنت اسماعيل الشهيرة بزكية زوجة المرحوم حسن افندي عاصم وآخر عن نفسه وبصفته وصياً على اولاد المرحوم حسن افندي عاصم وهما نجيه وزينب القاصرين نمرة ١٦٨٠ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب الدقة كابل بك وصفي ابو الذهب القاضي)

٦٦٩

محكمة ايتاي البارود الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

المادة ٢٠٨ عقوبات . الاحوال التي نصت عليها . شروطها . الصلة بين الخطأ والاصابة .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات نصت على خمسة احوال للحوادث التي تقع من غير قصد ولا تعمد : وهي الرعاية وعدم الاحتياط والاهمال وعدم الانتباه وعدم مراعاة الواجبات . ففي الاربعة الاحوال الاولى يجب ان يثبت وقوع خطأ من المتهم يدخل تحت واحدة منها أما في الحالة الخامسة فلا داعي لهذا البحث لأن الشخص بمجرد مخالفته لائحة من الواجبات

ان يبصرها لوجود حائط تداريها عن نظره وارتنك في دفاعه على هذا المحضر لينفي عن نفسه الخطأ

« وبما انه تطبيقاً للقاعدة المتقدمة يستوى الحال ان كان المتهم رأى الطفلة أو لم يكن في وسعه ان يراها . لان مسؤوليته قائمة على مخالفته أمر لائحة من اللوائح . فعدم استطاعته رؤية المجنى عليها لا يخفيه من الخطأ الذي وقع فيه بارتكابه هذه المخالفة . وعليه يكون الركن الاول من اركان المادة المذكورة متوفراً » وحيث ان لهذه المادة ركناً ثانياً وهو

وجود صلة بين الخطأ الذي ارتكبه المتهم والاصابة التي حدثت . وقد اجمع الشراح واتفقت المحاكم رأياً على ان هذه الصلة يجب ان تكون مباشرة بمعنى ان يكون بين الاثنين (الخطأ والاصابة) علاقة السبب بالنتيجة

« ولما كانت اصابة المجنى عليها غير ناشئة من العيار لان المقذوف لم يمسه . بل حصلت اصابتها من وقوعها على الارض - بسبب انزطاجها - من دوى العيار - الذي اطلقه المتهم

« وحيث يتبين من هذا الوصف ان العلاقة السببية بين فعل المتهم واصابة المجنى عليها ليست مباشرة

« وبما ان مسؤولية المتهم واقعة عند حد النتيجة المباشرة لعمله . ولا تتمتعها الى ما سواها من النتائج الاخرى . وعليه يكون الركن الثاني من المادة ٢٠٨ عقوبات غير

متوفر . ومتى كان الامر كذلك فلا جريمة في الحادثة وتعين بالتالى الحكم بالبراءة »
(قضية النيابة العمومية ضد عبد الجليل محمود المغربي نمرة ١٢٤٩ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة كامل بك عزيز القاضي وبحضور حضرة محمد الملاحظ افندي وكيل النيابة)

٦٧٠

محكمة دمياط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

المادة ١٥٩ . قذف . من يقوم بخدمة عامة . خبراء . حائتهم .

القاعدة القانونية

ان المادة « ٣١ » من قانون المطبوعات الفرنساوى ادخلت الشهود والخبراء صراحة في عداد من ارادت حمايتهم بسبب تأديتهم خدمة عامة اذا ما وقع القذف في حقهم بسبب شهادتهم . والمادة « ١٥٩ » من قانون العقوبات الاهلى قابل المادة « ٣١ » من قانون المطبوعات الفرنساوى وليس بين النصين تنافر فالتعدى الواقع على الخبراء والشهود بسبب تأديتهم مأموريتهم يقع تحت حكم المادة « ١٥٩ » من قانون العقوبات الاهلى

الحكمة : -

« حيث ان الوقائع التي اسندها المدعى بالحق ثابتة ضد المتهم الاول من شهادة الشهود بالجلسة واثم التزق الذي شوهد بالباطو

« وحيث ان التعدى وقع على المجنى عليه بسبب شهادته في قضية أخرى كانت منظورة بالحكمة

« وحيث ان المادة ٣١ من قانون المطبوعات الفرنسي أدخلت الشهود والخبراء صراحة في عداد من أرادت حمايتهم بسبب تأديتهم خدمة عامة اذا ما وقع القذف في حقهم بسبب شهادتهم

« وحيث ان هذه المادة تقابل المادة ١٥٩ عقوبات

« وحيث ان هذه المادة ليس في نصها ما يتناقى مع هذا الاعتبار وقد اعتبرت المحاكم الخبراء ضمن من يدخلون فيها (المجموعة الرسمية السنة التاسعة حكم رقم ٢٣) « وحيث ان هذا يعزز ما أشرنا اليه لان القانون الفرنسي كما سبق جمع بين الخبراء والشهود

« وحيث انه يمكن تقرير مثل ذلك ايضاً بالنسبة للمادة ١١٧ عقوبات لانها لا تختلف عن المادة ١٥٩ الا من جهة طرق التعدي وعدم تطلبها العلانية التي تشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ عقوبات « وحيث انه لذلك يكون ما وقع من المتهم منطبقاً على المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٥٩ و ٢٦٥ عقوبات

« وحيث ان المحكمة ترى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لانها جميعها يربطها غرض واحد « وحيث ان حصول التعدي على المدعى المدني اثناء ذهابه لتأدية شهادة أمام المحكمة والاستهانة بذلك مع خطر مثل هذا التداخل على حرية الافراد وتحقيق العدالة مما يدعو للتشديد

« وحيث ان التهمة لم تثبت ضد الثاني والثالث ويتعين برأئتهما عملاً بنص المادة ١٧٢ جنائيات

« وحيث ان المحكمة تقدر التعويض بمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ »

(قضية النيابة العمومية ومحمد احمد الصميدى مدع بحق مدني ضد صالح ابراهيم دندوشه وآخرين قمرة ١٩ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك محمد الناضي وبحضور حضرة صاحب العزة مرقس بك بطرس نائب النيابة)

٦٧١

محكمة الامم اعلى الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥

تشرّد . بيوت الماهرات . شروط العمل فيها .

القاعدة القانونية

انه محافظة على مصلحة الامن العام بمنع تحول بيوت الماهرات الى مجتمع اللصوص والسفاكين اشترط الامر العالى الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ ضرورة التبليغ عن كل من يشتغل في بيوت الماهرات من الخدم وغيرهم وعلى ضرورة حصول ربة البيت على الترخيص بوجودهم عندها فالشخص الذى يدعى بان صناعته طباشخ في بيت من بيوت الماهرات لا يقبل قوله ما دام لم يثبت ان اسمه مقيد في دائرة البوليس بهذه الصفة وغير حاصل على رخصة تحول له ذلك ويجب معامته طبقاً لاحكام قانون التشرّد

المحكمة : —

« بما انه جرت عادة بعض من لا خلاق لهم ممن يعيشون طالة على النساء المومسات ولا يحترقون حرفة شريفة ان يتعايلوا على الافلات من احكام قانون التشرّد بادعاء تعاطى الخدمة في بيوت الماهرات ولن يعدموا ان يجدوا منهم من تشهد كذباً بما يؤيد صدق هذا الادعاء اتقاء شرورهم وضماناً لحياتهم لمن » وبما ان الامر الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ نص على ضرورة التبليغ عن كل من يشتغل في بيوت الماهرات من الخدم وغيرهم وعلى ضرورة حصول ربة البيت على الترخيص بوجودهم عندها (راجع المادة ٨ منه) وقصد الشارع من ذلك المحافظة على الامن بمنع تحول هذه المنازل الى مجتمعات اللصوص والسفاكين ونحوهم واذن فلا محل للاخذ بدفاع أى شخص من انه يتعاطى الخدمة في هذه المنازل مادام ليس مقيداً في دائرة البوليس بهذه الصفة وغير حاصل على رخصة تحول له ذلك لان هذا الادعاء هو الستر الذى يستتر تحته القوادون هرباً من احكام القانون

« وبما انه مع افتراض صحة ما دفع به المتهم من انه يتعاطى الطباخة عند احدى المومسات وبصرف النظر عما يستلزمه القانون في شأن ذلك فان التحاقه على قوله بخدمتها حصل بعد اتخاذ الاجراءات القانونية ضده لعدم تعاطيه صناعة

» وبما ان هذا الالتحاق لا يتنى انه من تلك الجشالة التي يطاردها قانون التشرّد لعدم

تعاطيها حرفة شريفة واتخاذها حرفة قيادة النساء العموميات

« وبما ان هذا تأيد بعدم وجود رخصة مع المتهم تبين له تعاطى الخدمة والطباخة ومن شهادة الشاهد على سيد احمد ومن اعتراف المتهم بعقب اخراج البوليس له من البلد لعدم احترافه حرفة شريفة

وبما انه لما تقدم تكون تهمة التشرّد ثابتة على المتهم وعقابه ينطبق على المادتين ٦١ و٦٢ من القانون نمرة ٢٤ الصادر سنة ١٩٢٣ »

(قضية النيابة العمومية ضد توفيق محمد حسن نمرة ١٤٤٠ عرب سنة ١٩٢٥ برئاسة حضرة صاحب العزة عباس بك فضلى وبحضور محمود على ناصر افندى وكيل النيابة)

٦٧٢

محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٥

تسجيل . تمدد العقود . الاكتفاء بالتسجيل الاخير .
مشتريان . افضلية التسجيل السابق . علم المشتري
الثاني . اثره في تسجيله السابق .

القاعدة القانونية

١ - في حالة تمدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالية يكتفى بتسجيل العقد الأخير منها

٢ - اذا سجل عقداً بيع صدر من شخص واحد في يوم واحد فالعبرة في تفضيل احدهما على الآخر بالنمرة التي سجل كل من العقدين بها

٣ - ومع ذلك فمضى تبين ان المشتري في احد العقدين يعلم وقت صدور العقد له ان العين المبيعة له يعمت لآخر فلا يفيد تسجيل عقده

المحكمة : —

« من حيث ان المدعى قد اشترى العين موضوع النزاع من وريثة ستيتها ام احمد المسلماني بمقد عرفي مؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ تحت غمرة ٤٢١٨٠ »

« ومن حيث ان ستيتها ام احمد المسلماني مورثة البائعين للمدعى ثابت ملكيتها للعين المبيعة من عقد البيع العرفي الصادر لها من والدتها فرح ام صقر والمؤرخ بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ٩٠٥ والثابت التاريخ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ »

« ومن حيث ان المدعى عليه الثاني مستند على عقد بيع صادر له من والدته فرح ام صقر مؤرخ في ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٣ ومسجل في ٣١ ديسمبر سنة ٩٢٣ تحت غمرة ٥٧٠٩٢ »

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان العقد الصادر لمصلحة المدعى الثاني هو الواجب الاحترام »

« ومن حيث ان المادة غمرة ٦١٩ من القانون المدني نصت على انه في حالة تمدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالية يكتفى بتسجيل العقد الاخير منها وبذلك يكون امامنا عقدين مسجلين وهما العقد الذي يتمسك به المدعى الصادر له من وريثة ستيتها ام احمد المسلماني والعقد الذي يتمسك به المدعى عليه الثاني وهو العقد الصادر له من والدته فرح ام صقر » ومن حيث ان هذين العقدين مسجلان في يوم واحد وهو يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٢٣ غير

ان العقد الصادر للمدعى كان تسجيله قبل العقد الذي يتمسك به المدعى عليه الثاني لان الاول منهما تسجل تحت غمرة ٤٢١٨٠ والثانيهما تسجل تحت غمرة ٥٧٠٩٢ فيكون عقد المدعى مقدماً « ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فان المدعى عليه الثاني هو ابن فرح ام صقر التي باعت العين موضوع النزاع لمورثة البائعين للمدعى وهي بنتها ستيتها ام احمد المسلماني بمقد واحد يتضمن ايضاً بيعها لابنها المدعى عليه الثاني ٧ قيراط و ١٨ سهم وهو العقد المؤرخ في ١٩٠٥ والثابت التاريخ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ »

« ومن حيث انه مع هذه الظروف يكون المدعى عليه الثاني طاماً بالتصرف السابق في العين المتنازع عليها لاخته ستيتها ام احمد المسلماني ومن القواعد المقررة انه متى كان المشتري طاماً بالبيع السابق فلا يفيد تسجيل عقده ويكون البيع الاول محترماً ولو لم يكن العقد مسجلاً » ومن حيث لذلك تكون دعوى المدعى في محلها ويتعين الحكم له بتثبيت ملكيته للقيراط والعمدة عشر مهنماً »

(قضية محمد علي علام وحضر معه حضرة الاستاذ محمد افندي فهمي المحامي ضد محمد السيد ابو احمد وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ مصطفى افندي منصور المحامي وعن الثاني حضرة الاستاذ صبحي افندي برسوم المحامي غمرة ١٥٥ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب الغزة احمد بك خليل القاضي)

٦٧٣

محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥

معارضة . اثرها . الحكم المشمول بالنفاذ . الحكم الغير مشمول بالنفاذ . الاجراءات التحفظية .

القاهرة القانونية

يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ إلا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكوراً في الحكم وفي نص القانون . فاذا شملت المحكمة الحكم الغيابي بالنفاذ رغم المعارضة وجب تنفيذه رغم قيام المعارضة ولكنه اذا لم ينص في الحكم ان الحكم مشمول بالنفاذ رغم المعارضة ترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ ولكن جاز اجراء الوسائل التحفظية

المحكمة : -

« من حيث ان الاشكال حصل وفق القانون

« وحيث ان المستشكل رفع هذا الاشكال وبين فيه انه حكم ضده غيابياً حكماً عارض فيه في الميعاد وقضى قبل الفصل في الموضوع بنذب خبير ولكن المستشكل ضده استمر رغم صدور الحكم في المعارضة بما تقدم في التنفيذ ولذا طلب باشكله ايقاف التنفيذ

« وحيث ان المستشكل ضده طلب رفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ باعتبار ان الحكم مشمول بالنفاذ وللاسباب الواردة في المذكرة

« وحيث ان البحث يشمل وجهاً وحيداً

للاعتبار وهو ما اذا كانت الاحكام الغيابية واجبة التنفيذ حتى في حالة حصول المعارضة أو ان المقصود من شمال الحكم النفاذ في الاحكام الغيابية هو تنفيذها رغم مواعيد المعارضة ورغم الاستئناف

« وحيث ان حكم المعارضة بوجه عام ان لم ينص على « النفاذ رغم المعارضة » هو انها تعيد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل الحكم فيها الا انه يجب التفضيل في ذلك فليس يترتب على مجرد عمل المعارضة الفناء الحكم المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن بل يبقى الحكم قائماً حتى يفصل في موضوع الدعوى فان قضى بالقائه ترتبت وقتئذ نتائج هذا الالفاء وفي الاثناء يحق لمن حكم له غيابياً ان يتخذ الاجراءات التحفظية كما ان اوراق التنفيذ التي يقوم بها تبقى حافظة لاثرها « وحيث ان اعادة الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل الحكم فيها غيابياً معناه ان عمل المعارضة بالصفة التي نص عليها قانوناً تستوجب اثرأ مباشراً وهو ايقاف تنفيذ الحكم المعارض فيه وجعل تنفيذه مرهوناً بنتيجة ما تقضى به المحكمة من جديد وقد تجددت الدعوى امامها

« وحيث انه بمراجعة اوراق الدعوى المحكوم فيها تبين ان المعارضة عملت بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ٩٢٤ وحكم فيها بنذب خبير وتوجيه اليمين بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ٩٢٤ وقد نفذ المستشكل ضده بالحجز في مال المستشكل في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٢٤ أي بعد صدور الحكم التمهيدى

الا ان التنفيذ بالبيع غير جائز حتى يحكم في الدعوى وينظر اذن لمصلحة من من الطرفين الحكم (راجع كتاب لوزينابك شرح المرافعات جزء اول ص ٣٨٢ وما بعدها)»

(قضية الاشكال المرفوعة من الشيخ يوسف محمد عجيز وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي زغلول الحامي ضد اسماعيل السيد وقلم محمدي محكمة الفشن .
نمرة ١٥٤ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مقعود بك قوسه القاضي)

« وحيث ان الحكم التمهيدى لم يفصل فى موضوع الدعوى المعارض فيها فقد يلغى الحكم وقد يؤيد بعد تنفيذ الحكم التمهيدى فتوقيع الحجز عمل تحفظى صحيح مترتب على الحكم المعارض فيه الذى لم يلغى مجرد المعارضة الا ان اثر المعارضة وفق ما تقدم هو ايقاف التنفيذ فلو ان الحجز وهو عمل تحفظى صحيح

قضايا المحاكم الشرعية

« وحيث ان الخصوم اتفقوا أمام المحكمة الابتدائية على تفسير الشرط وصدر بناء على ذلك التفهم الماعون فيه

« وحيث ان ما قدم من أوراق حساب الوقف أمام هذه المحكمة لا يمنع من السير فى تفسير الشرط طبقاً للوجه الشرعى

« وحيث ان ما قالته المحكمة الابتدائية من ان العبرة لما فى المضبطة لا لما فى السجل صحيح وتوافق المحكمة عليه

« وحيث ان الشرط الذى اشتملت عليه المضبطة يقضى بأن لا ينتقل نصيب من يموت من أفراد الطبقة الاولى الى ذريته لأن الواقف رتب بين الطبقة الثانية والطبقة الاولى ترتيباً جلياً ولم ينص على انتقال النصيب وهذا يقضى

٦٧٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وقف . المضبطة . الترتيب بين الطبقات . انهما .

الناصرة الشرعية

١ - العبرة لما فى المضبطة لا لما فى السجل عند وجود اختلاف بينهما

٢ - اذا رتب الواقف بين الطبقة الاولى والثانية ولم ينص على انتقال النصيب لأفراد الطبقة الثانية عند وجود الطبقة الاولى فلا ينتقل نصيب من يموت من أفراد الطبقة الاولى لذريته

٣ - لا استحقاق لاهل الطبقة الثانية فى مثل هذه الحالة إلا بعد اقراض الطبقة الاولى المحكمة :

« حيث ان كلا الطعنين قدم ممن يتعدى اليه الحكم

بأن الطبقة الثانية لا تستحق إلا بعد اقراض
الطبقة الاولى »

(استئناف سيد مصطفى المضمون اليه الاستئناف نمرة
١٦٩ سنة ٢٣ — ٢٤ المرفوع من الست شقيقه هاتم
كريمة المرحوم مصطفى افندي الحكيم عند عبد الجيد
افندي طه وآخرين نمرة ١٣٨ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة
محضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى
والشيخ احمد المطار فائها والشيخ محمد عبد الرحمن عيد
الحلاوى والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى
اعضاءها)

٦٧٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
وقف . اعيان سبق ييها . ابدال . شروطه .

القاعدة الشرعية

- ١ - لا يصح وقف الواقف لما يكون قد
باعه من املاكه قبل الوقف
- ٢ - ما لم يكن المدعى عليه واضعاً يده على
ما يدعى عليه غصبه من اعيان الوقف يمنع
المدعى من دعواه
- ٣ - لا تسمع دعوى ابدال الواقف عيناً
من اعيان وقفه بمقتضى عقد عرفى بما له من
شرط الابدال فى الوقف إلا اذا صدر بذلك
اشهاد مسجل بدفاتر المحكمة الشرعية وما لم يكن
هذا الاشهاد موجوداً لا قبل دعوى الابدال
المحكمة :-

« حيث ان بسيونى بك الخطيب ادعى
دعواه المذكورة على المدعى عليهم المذكورين

بصفته احد ناظرى وقف المرحوم احمد باشا
المنشاوى وماذوناً له بالافراد بالخصوصية فيها
وطلب الحكم عليهم لجهة الوقف المذكورة برد
قطع الارض الميئنة بها وأمرهم برفع أيديهم عنها
وتسليمها له ليحوزها لجهة الوقف المرقوم واقتصر
اخيراً على طلب الحكم بحجرياتهما فى الوقف
واجاب بعض المدعى عليهم عن الدعوى بما اجاب
به واجاب المقام وكلا عن باقيهم باجابته على
الوجه المبطور

« وحيث انه تبين من محاضر جلسات
هذه القضية ومحاضر جلسات القضية الابتدائية
ان كلا من الشيخ راضى عبده ومحمد على منتصر
وعلى محمد الكفراوى وعبد الحى خطاب والسيد
السيد ابو حسين بعض المدعى عليهم والشيخ زكى
حسن وسليمان ريشه وسيد احمد شاهين وعلى
السقا وابراهيم عيسى مورق باقيهم الذين حلوا
محامهم لوقاتهم اعترف بوضع يده على القطعة الارض
المدعى وضع يده عليها ودفع كل منهم الدعوى بانه
اشترى ما هو واضع يده عليه من المرحوم احمد
باشا المنشاوى المذكور بمقتضى عقد بيع محرر منه
له موقع عليه بامضائه وبين اولهم ان المقد المحرر له
تاريخه ١٥ مارس سنة ٩٠٤ وثنائهم بتاريخ ٧
يونيه سنة ٩٠٤ والثالث تاريخه ١٤ مايو سنة
٩٠٤ والرابع تاريخه ٧ يوليو سنة ٩٠٤ والخامس
تاريخه ٤ اغسطس سنة ٩٠٤ والسادس بعقد
مسجل بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ٩٠٣ والسابع

بمقد تاريخه ٣ سبتمبر سنة ٩٠٤ والثامن والتاسع
والعاشر بمقد تاريخه ٤ اغسطس سنة ٩٠٤
وقد انكر المدعى توقيع المرحوم احمد باشا
المنشاوى على تلك العقود ولم يطعن عليها بطعن
قانونى وقد قرر الخبير الذى ندبته المحكمة
الابتدائية ان الامضاء على العقود المذكورة هو
امضاء احمد باشا المنشاوى

« وحيث ان الوقف المذكور صدر من
المرحوم احمد باشا المنشاوى بتاريخ ٢٢ اكتوبر
سنة ٩٠٣ كما هو ثابت بكتاب وقفه المرقوم
« وحيث انه ثابت من تقرير الخبراء الذين
ندبتهم هذه المحكمة ان القطع الارض المينة
بالدعوى هى من ضمن الاعيان الموقوفة من
الواقف المذكور بمقتضى كتاب وقفه

« وحيث ان البيع الذى صدر من المرحوم
احمد باشا المنشاوى للشيخ زكى حسن بمقتضى
العقد المسجل فى ١٤ اكتوبر سنة ٩٠٣ المذكور
قد صدر منه قبل صدور الوقف المذكور كما هو
ظاهر من تاريخى تسجيل العقد والوقف المذكورين
فلا يكون وقفه لقطعة الارض التى باعها بمقتضى
هذا العقد صحيحاً نافذاً وحيث يمنع المدعى من
دعواه على ورثته المذكورين بذلك

« وحيث انه ظهر من تقرير الخبراء
المذكور ان قطعة الارض المدعى وضع يده على
محمد الكفراوى عليها ليست تحت يده لحصول
تبادل منه فيها واذا يمنع المدعى من دعواه عليه
بها ايضاً

« وحيث ان ما دفع به من باقى المدعى
عليهم من ان البيع الذى صدر من الواقف فى
قطع الارض المدعى بها عليهم المذكورة انما
صدر منه بما له فى وقفه المذكور من شرط الابدال
ولو بالدرهم غير مقبول لأن ذلك انما يصح
لو كانت العقود المذكورة مسجلة بدفاتر المحاكم
الشرعية

« وحيث ان البيع الذى صدر من المرحوم
احمد باشا المنشاوى المذكور فى باقى قطع الارض
بمقتضى عقود البيع الصادرة فى ١٥ مارس و٧ يونيه
و٧ يوليه و٤ اغسطس و٣ سبتمبر سنة ٩٠٤
المرقومة غير صحيح لصدوره من بعد صدور
وقفه المذكور كما هو ظاهر من تاريخ الوقف
وتواريخ العقود المرقومة وحيث يجب الحكم
للمدعى بما طلب بالنسبة للمدعى عليهم «

(القضية نمرة ٢ جدول ١٩٠٩ فى الدفع الصادر
فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وفى ٢٠ منه من محكمة
مديرية الغربية الشرعية فى القضية نمرة ٣١ سنة ١٩٠٦
دائرة حقيرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى
المرافى والهيئة السابقة)

٦٧٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢ يونيه سنة ١٩٢٥

وقف . التمييز بلفظ كل . نصيب المتوفى عقيم . اشتراط
عودته لا قرب الطبقات .

القاهرة الشرعية

١ - تعبير الواقف بلفظ كل يجعل وقفه

بثابة اوقاف متعددة بقدر ما اضيف اليه لفظ كل

٢ - اشتراط الواقف عود نصيب المتوفى عقيماً من الموقوف عليهم لا قرب الطبقات له عند عدم وجود اخوة له ولا اخوات مشاركين له في الدرجة والاستحقاق معمول به

٣ - اذا توفي أحد الموقوف عليهم عقيماً وليس له اخوة ولا اخوات وله من يشاركه في طبقته من أهل حصته ومن أهل غيرها فإن نصيبه يرجع الى من في طبقته لا فرق في ذلك بين أهل حصته وأهل الحصة الأخرى ولا بين المحجوب بأصله والمستحق بالفعل

المحكمة :-

« من حيث ان الخصوم قصرُوا موضع النزاع وطلبوا بيان ما يقتضيه شرط الواقف فيمن يؤول اليه نصيب عليّة المتوفاة عقيماً وليس لها اخوة ولا اخوات هل ينتقل الى جميع من في طبقته لا فرق في ذلك بين المحجوب بأصله والمستحق بالفعل ولا فرق في ذلك ايضاً بين من هو من فرعها أي من فرع أحمد ابن الواقف أو فرع غيرها وهو فرع إسماعيل بن الواقف حسبما تقول الوزارة لا ينتقل الى من في طبقته من فرعها فقط ولا يتناول إلا المستحق بالفعل حسبما يقول المدعى عليه

« ومن حيث ان الواقف ذكر في كتاب وقفه ان من مات وترك ولداً أو ولداً أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده ولده وإن اسفل فإن لم يكن له ولد ولا

ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم

« ومن حيث ان هذا الشرط يقتضي بأن نصيب عليّة التي ماتت عقيماً لا عن اخوة ولا اخوات يرجع الى من في طبقته من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم لا فرق في ذلك بين المحجوب بأصله والمستحق بالفعل ولا فرق ايضاً بين من هو من فرع أحمد ابن الواقف أو فرع إسماعيل بن الواقف كما هو صريح شرط الواقف المذكور

« ومن حيث ان الخصوم طلبوا ايضاً تفسير هذا الشرط واكتفوا به »

(قضية محمود محمود حمدي ضد حفرة صاحب المالى وزير الاوقاف تمرة ١٥٤ كلى سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة حفرات اصحاب الفضيلة الشيخ سرور على والشيخ محمد مأمون الشناوى والشيخ محمد أحمد فرج)

٦٧٧

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١١ يولييه سنة ١٩٢٥

ارث . قتل الوارث مورثه . حرمان الوارث من الميراث . حكم محكمة الجنايات . قوته امام المحكمة الشرعية . الكشوفات الطبية . قوتها في الاستدلال .

القاعدة الشرعية

١ - قتل الوارث مورثه موجب لحرمانه

من الميراث

ان الوفاة حصل بسبب آخر بدون ان يبين السبب لا يلتفت اليه مع هذا الاجال ومع ما هو ثابت في الحكم المذكور

« ومن حيث ان الاعلام الشرعى المقدم من وكيل المدعى عليه لافادته ان بعض ورثة المتوفى المذكور اعترفوا بوراثة المدعى عليه للمتوفى لا يضر بشئ في موضوع هذه القضية لأن هذا الاقرار فضلا عن عدم حصوله من المدعى لا يغير حكم الشرع في حرمان القاتل من الارث في المقتول »

(قضية يوسف افندى وحيد الامام ضد حسن افندى رشدى وحضر عنه حضرة السيد مصطفى المكي الحامى نمرة ٨٤ كلى سنة ٢٤ - ٢٥ دائرة حضرات اصحاب القضاة الشيخ محمد مروان بك والشيخ على عبد الوهاب والشيخ محمد خفاجى)

٦٧٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٥

وقف . من توفى قبل الاستحقاق . اولاده . حقه في الغلة . تصادق المستحق . اثره فيمن تلقى الاستحقاق عنه .

القاعدة الشرعية

١ - ليس لأولاد من توفى قبل الاستحقاق شئ من غلة الوقف عند عدم نص الواقف على استحقاق فرع من يموت قبل دخوله حتى تنقضى طبقة اصله

٢ - تصادق المستحقين أو بعضهم على استحقاق آخر معهم حجة على المتصادقين دون من يتلقى الاستحقاق منهم

٢ - حكم محكمة الجنايات بثبوت القتل العمد مع سبق الاصرار باطلاق الرصاص واصابة المورث مع عدم وجود ما يبرر ارتكاب المورث لتلك الجريمة يصح الأخذ به

٣ - الكشوفات الطبية التى تدل على ان الاصابة كانت خطرة وان الوفاة تسببت عنها مما يصح الاستناد اليه المحكمة : -

« من حيث ان المدعى ادعى دعواه المذكورة « ومن حيث ان المدعى عليه اعترف بوفاة والده وانحصار ارثه فيمن ذكرهم المدعى وفيه هو ايضا

« ومن حيث انه تبين من حكم محكمة الجنايات المذكورة ان قتل المدعى عليه لوالده ثابت باعتراف المدعى عليه وبالبينة وان القتل حصل عمداً مع سبق الاصرار باطلاق الرصاص على ابيه مرتين واصابته وان لم يحصل من المقتول ما يبرر ارتكاب ولده هذه الجريمة وانه ثابت ايضا من الكشوف الطبية التى اجريت على المتوفى ان هذه الاصابة كانت خطرة وتسبب عنها وفاة المتوفى المذكور

« ومن حيث ان المنصوص عليه شرعاً ان مثل هذا القتل موجب حرمان القاتل من الارث في تركة المقتول وعليه يكون المدعى عليه غير وارث في ابيه محروماً من تركته « ومن حيث ان قول وكيل المدعى عليه

٣ - كل من توفي من المتصادقين بطل
تصادقه بالنسبة له دون الموجودين منهم على
قيد الحياة
المحكمة : -

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
المودعة بالملف والمداولة فيها قانوناً تقرر ما يأتي :
« من حيث انه ظهر من الاطلاع على
كتاب الوقف ان الواقف المذكور انشأ وقفه
على نفسه أيام حياته وجعله من بعده وفقاً على
زورجته فاطمة خاتون بنت الحاج عبد الوهاب
الابارثم من بعدها على من سيحدثه الله تعالى
لها والواقف من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية
بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على
اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل
وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل
اصل فرعه دون فرع غيره يستغل به الواحد
منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما
عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً
أو ولداً أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من
ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن
له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل
نصيبه من ذلك لاختوته واخواته المشاركون له
في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا
اخوات فلا قرب الطبقات من أهل هذا الوقف
الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم على النص
والترتيب المشروحين فاذا اقرضوا كان ذلك

وقفاً مصروفاً ريمة لعتقاء كل من عتق الواقف
وزوجته المذكورين ذكوراً واناثاً أيضاً وسوداً
وحبوشاً بالسوية بينهم على النص والترتيب
المشروحين الى حين اقرضهم فاذا اقرضوا
كان ذلك وفقاً على الاقرب فالاقرب من عتقاء
واقارب الواقف المذكور ثم للاقرب فالاقرب
من اقارب زوجة الواقف المذكورة على النص
والترتيب أعلاه

« ومن حيث ان الطرفين اتفقا على ان
الموجود من أهل هذا الوقف المستحقين فيه
اربعة وهم طلبة المدعى وحسن ومصطفى ولدى
محمد رمضان ومحمد عبد الهادي بن هاتم بنت محمد
رمضان التي توفيت في حياة والديها وعلى صدور
الوقف المذكور بالدعوى وانشائه وشروطه المدونة
بكتاب وترتيب الوفيات الميمنة بالدعوى وعلى
من توفي عقباً وعن عقب وعلى انحصار الوقف نظراً
واستحقاقاً في محمد رمضان أى رمضان بن
عبد الجواد الجندى بن رجب بصفته ابن بن عم
الواقف كما اتفقا على وفاة محمد رمضان المذكور
وانحصار فاضل ريع الوقف في اولاده الثلاث
وهو مصطفى وحسن وعائشه لكل منهم الثلث
وعلى ابن هؤلاء الثلاثة ادخلوا معهم في
الاستحقاق والديهم ورده بنت ابراهيم ومحمد
عبد الوهاب ابن اختهم هاتم التي توفيت في
حياة والدهم وجعلوا فاضل ريع الوقف اخماساً
بينهم ثم توفيت بعد ذلك والديهم ورده بنت
ابراهيم المذكورة فرجع نصيبها وهو خمس الريع
على اولادها الثلاثة وصار كل منهم يستحق من

فاضل الربيع خمساً وثلاث خمس وبقى نصيب محمد عبد الوهاب خمساً كما كان ثم توفيت عائشة بنت محمد رمضان والدة المدعى عن ولدها طلبه محمد احمد المدعى

«وحيث انهما بعد اتفاقهما على ما ذكر طلبا بيان نصيب كل من طلبه المدعى ومصطفى وحسن ولدي محمد رمضان وما يستحقه محمد بن عبد الوهاب ابن هانم التي توفيت قبل والديها محمد رمضان وورده اذا كان محمد عبد الوهاب المذكور يستحق شيئاً » وحيث ان الواقف جعل نصيب من يموت من أولاده وأولاد أولاده عن ولد لولده ولم يجعل لولد من يموت قبل دخوله في الوقف واستحقاقه بشيء من ريعه شيئاً فيمقتضي شرط الواقف لا يكون لمحمد عبد الوهاب ولد هانم بنت محمد رمضان التي توفيت قبل دخولها في الوقف واستحقاقها فيه شيء من غلة الوقف حتى تنقرض طبقة والدته هانم

«ومن حيث انهما قالا ان عائشة ومصطفى وحسن أولاد محمد رمضان هم الذين انحصر فيهم الاستحقاق في ريع الوقف ادخلوا معهم محمد عبد الوهاب بن هانم فجعلوا له خمس الربيع » ومن حيث انه على فرض حصول هذا الادخال فهو اعتراف من أولئك الثلاثة باستحقاق محمد عبد الوهاب المذكور للخمس وهو حجة عليهم دون من يتلقى الاستحقاق عنهم

«ومن حيث ان عائشة احدى الثلاثة توفيت وكانت تستحق في حياتها خمس وثلاث خمس ريع

الوقف بعد وفاة والدتها ورده وايلولة الخمس الذي كان لورده الى أولادها الثلاثة الذين منهم عائشة » ومن حيث ان بوقاة عائشة المذكورة بطل اقرارها باستحقاق محمد عبد الوهاب لخمس ريع الوقف لأن اقرارها لا يكون حجة على ولدها المدعى وبوقاتها آل نصيبها الذي كانت تأخذه من ريع الوقف في حياتها وهو خمس وثلاث خمس ريع الوقف الى ولدها المدعى كما آل اليه الجزء الذي كانت اعترفت باستحقاق محمد عبد الوهاب له من نصيبها وقدر ذلك ثلاث خمس ريع الوقف لأن اقرارها باستحقاق محمد عبد الوهاب قد بطل بوقاتها وبعبارة اوضح نقول بوقاة عائشة وهي احدى ثلاثة كان انحصر فيهم فاضل ريع الوقف يكون نصيبها وهو الثلث في فاضل الربيع لولدها المدعى

«ومن حيث ان مصطفى وحسن ولدي محمد رمضان اللذين اعترفا وعائشة باستحقاق محمد عبد الوهاب ولد هانم لخمس الربيع موجودان على قيد الحياة وماملان باقرارهما فيكون لمحمد عبد الوهاب ثلثا خمس فاضل ريع الوقف وهو الذي كان له باعتراف مصطفى وحسن المذكورين ويعود ثلث الخمس باقى نصيب محمد عبد الوهاب الى طلبه المدعى ولد عائشة لأن اقرارها قد بطل بوقاتها »

(قضية طلبه محمد احمد وحضر عنه حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الصديق الحامى (ضد) مصطفى محمد رمضان واخر وحضر من الاخير فضيلة الاستاذ الشيخ محمد جاد الحق الحامى نمرة ٤٢ كلى سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد الباقي المنزلي والشيخ احمد الجداوى والشيخ احمد على عبد الوهاب)

فتاوى شرعية

على ما ترونه فضيلتكم من الوجه الشرعي في وراثته أولاد معتق المعتق بصفة عامة وهل مثل هؤلاء الورثة يعتبرون من عصبة المعتق ومن أي نوع من العصبة المذكورين فقد اقتضى تحريره بذلك للمعلومية وبأمل التكرم بالتنبيه بالافادة عما ذكر للزومه لنا

الجواب

علم ما جاء بخطاب عزتكم رقم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نمرة ٣١٢٠ وما جاء بصورة الاعلام الشرعي المرافق له الخاص بتحقيق وفاة المرحومة الست جشم افندي هانم معتوقة المرحوم اسماعيل باشا خديوي مصر الأسبق ووراثته حضرات انجال المغفور له اسماعيل باشا لها وما جاء بصورة عتق المرحومة الست دلفروز بنت عبد الله التي هي معتوقة الست جشم هانم معتوقة المرحوم اسماعيل باشا المشار اليه توفيت بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وان هذه المتوفاة ينحصر إرثها في حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك احمد فؤاد وفي حضرة صاحب السمو الأمير ابراهيم حلمي وترغب مصلحة الاملاك بخطابها المذكور معرفة الوجه الشرعي في وراثته أولاد معتق المعتق بصفة عامة ومعرفة كون مثل هؤلاء الورثة يعتبرون من عصبة المعتق ومن أي نوع من العصبة

٦٧٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٥

عتق . اولاد معتق المعتق . حقهم في ميراث العتيق الثالث .

القاعدة الشرعية

إذا اعتق رجل عبداً ثم العبد المعتق اعتق آخر ثم الآخر اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الاول فانه يرثه

السؤال

سئل بخطاب من مدير عام مصلحة الاملاك توفيت الست دلفروز بنت عبد الله عن الحكومة ومقال بانها معتوقة الست جشم آفت افندي حرم ومعتوقة ساكن الجنان المغفور له اسماعيل باشا وان هذه المتوفاة ينحصر إرثها في جلالة مولانا الملك وفي حضرة سمو الأمير ابراهيم حلمي وقد تقدمت من الخاصة الملكية ورقة تؤيد عتق هذه المتوفاة من الست جشم المحكي عنها وكذلك اعلام شرعي بتحقيق وفاة هذه الأخيرة وبوراثته حضرات انجال المغفور له اسماعيل باشا لها وحيث ترغب المصلحة الوقوف

المذكورين والذي تقتضيه النصوص الفقهية انه اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث من اصحاب الفروض والعصبة النسبية فان ميراثها ينحصر في صاحب الجلالة الملك فؤاد وحضرة صاحب السمو الأمير ابراهيم حلمى بالسوية بينهما لانهما عصبة المغفور له والدهما الذى هو معتق المعتقة قال في تنقيح الحامدية بصحيفة ٣١٩ جزء ثان طبعة أميرية سنة ١٣٠٠ هجرية ما نصه « وأما اذا اعتق رجل عبداً ثم العبد المعتق اعتق آخر ثم الآخر اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الأول فانه يرثه » اهـ والاوراق عائدة طيه كما وردت وزيادة في البيان تقول ان المستحقين للتركة اصناف يقدم بعضها على بعض فيقدم صاحب الفرض ثم العصبة من النسب ثم العصبة السببية وهو مولى العتاقة وهى عصبوبة سببها نعمة العتق ثم عصبته بأنفسهم وحادثتنا من هذا القبيل لأن الوارث فيها عصبة معتق المعتق ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٦٨٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٧

وقف . شرط الاستحقاق للاعزب . صحة الشرط .
مخالفته . اثرها في المستحق . في اولاده .

القاعدة الشرعية

١ - تعليق الواقف استحقاق عتقائه في وقته بخلوهم من الأزواج معبول به

٢ - تزوج العتيق بأجنبي عند النص من الواقف على تعليق استحقاقها بكونها عزباً مسقط لحقها في الوقف

٣ - فاذا تزوجت بأجنبي ثم توفيت فلا حق لأولادها فيما كان مرتباً لها

السؤال

سئل في رجل وقف وقفاً وبين ما يصرف من ريعه لكل جارية من الجوارى عتقاه في كل شهر ما دامت عزباً فان تزوجت بأحد من عتقائه الواقف اليض يصرف لها نصف ذلك وان عادت عاد لها المبلغ الأصلي ثم قال في موضع آخر ان المرتب للعتق المذكورين في كل شهر يصرف لهم ما داموا غير مستحقين في هذا الوقف من جهة أخرى وبعد كل منهم يصرف لأولاده الى آخر ما نص عليه وقد كانت إحدى الجوارى تأخذ كل شهر ما هو مشروط لها ثم تزوجت بأجنبي غير معتق وكانت تأخذ ذلك أيضاً من ناظر الوقف ثم توفيت عن أولادها وليس لهم استحقاق آخر في الوقف وقد امتنع الآن الناظر عن دفع هذا المرتب بناء على أنها لم تزوج حال حياتها بمعتق فهل لأولادها الحق في قبض ما كان يصرف لها شهرياً حسب شرط الواقعة ولا حق للناظر في امتناعه؟ أفيدوا

الجواب

لا حق لأولاد المتوفاة المذكورة التي تزوجت بأجنبي فيما كانت تأخذ منه أهم لأنها

بتزوجها بالاجنبى سقط حقها فى الوقف وما أخذته من الناظر وهى متزوجة بأجنبى كانت تأخذه بغير حق ويستحق الناظر العزل لحياته بمذلفته شرط الواقف ان تعتمد ما

مفتى الديار المصرية
محمد عبده

٦٨١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٠ القعدة سنة ١٣١٧

وقف - تعميره من مال الاستبدال .

القاعدة الشرعية

١ - تعمير الوقف من مال الاستبدال

جائز باذن القاضى

٢ - لاتنافى بين تلك القاعدة وبين تصريح

الفقهاء بأن مال البذل فى حكم العين الموقوفة

٣ - صرف مال البذل فى تعمير الأعيان

المتخربة استبقاء لعين الوقف وطريق لحفظها

من الضياع ومنع الأيدي من التطاول الى تملكها

السؤال

سئل فى امرأة اغتصبت جزءاً من مدفن

به ضريح ولى داخل زاوية وادخلته بمنزلها

المجاور للمدفن المذكور فحصل النزاع فى ذلك

من شخص حسبه لله تعالى ثم قرره الحاكم

الشرعى ناظرًا على الزاوية والمسجد سنة ١٢٦٧

ونازع المرأة المذكورة مدة مديدة نحو السبعة والثلاثين سنة ما بين الضبطية والحفاظة والاشغال والاقواق والمحكمة الشرعية بدون مراعاة شرعية فبعد ذلك دفعت المرأة المذكورة ثلاثين جنيهاً مصرياً عوضاً عن الجزء المنسوب فحسباً للنزاع أخذ منها هذا المبلغ ووضع بخزينة الاوقاف فى سنة ١٣٠٤ ومكث بالاوقاف نحو الاربع عشر سنة وفى تلك المسافة تخربت الزاوية والمسجد وهدم سقفها وشحنت بالآتربة لداعى أنها فقيرة وليس لها ريع تعمير منه والآن صرف المبلغ المذكور للناظر ليشتري به بدلاً فوجد الناظر ان الاحق به عمارة الزاوية المذكورة واقامة شعائرها لانه لو بنى به مكاناً أو اشترى به بدلاً لم يتحصل منه ريع سوى خمسة عشر قرشاً شهرياً ولو مكث مدة عشرين سنة وزيادة لم يتجمد ما يبنى به عمارة الزاوية ولو ان الناظر اوقف لها دكاناً من ماله تارة تسكن بخمسة عشر قرشاً وتارة لم تسكن ولو تركت الزاوية كما هى الآن لعدمت بالكلية فهل والحالة هذه يسوغ للناظر المذكور ان يعمر الزاوية المذكورة بذلك المبلغ ولو زاد الصرف منه يدفعه من عنده تبرعاً أفيدوا ؟

الجواب

قد صرح الفقهاء بأنه يجوز تعمير الوقف من

مال الاستبدال (حامدية غمرة ١٠٥ وعدوا مال

الاستبدال مالا للوقف لا يحتاج معه الى التداين

باذن القاضى وهذا بعد تصريحهم بأن مال

٦٨٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٧ جاد الثاني سنة ١٣١٧

وقف . اقساط . زراعة الواقف قبل موته . دار
اليتيم . ما يتبع الاطيان الموقوفة

القاعدة الشرعية

١ - اذا كان بعض الاطيان الموقوفة مؤجراً
على اقساط ومات الواقف المؤجر قبل حلول
قسط منها فيكون هذا القسط لجهة الوقف يستحقه
الموقوف عليهم ويتبعه قسط مال الاطيان فيدفع
من آل اليهم الاستحقاق . ومتى كان زرع الارض
الموقوفة والمملوكة يبذر الواقف المالك من ماله
لنفسه كان الزرع بعد موته تركته عنه لورثته
وللموقوف عليهم أخذ أجر مثل الارض الموقوفة
المنزعة من حين موت الزارع الذي هو الواقف
لحين صلاح الزرع وحصاده

٢ - دار اليتيم كالوقف في وجوب الأجرة
على الشريك

٣ - اذا نص الواقف في كتاب وقفه انه
وقف الاطيان وجميع ما بها من المباني والاشجار
والسواقي والواوير والمهمات وآلات الزراعة
وما هو تابع للاطيان ومنسوب لها دخل في الوقف
الماشية والادوات ونحوها مما تحتاج اليه الزراعة

السؤال

مثل في عمال يشتغلون دواماً باطيان زيد

البذل في حكم العين الموقوفة وتوهم بعضهم ان
بين التصريحين تناقضاً مع انه لا تناقض بينهما في
الحقيقة لأن معنى كونه بمنزلة العين الموقوفة
انه لا يصرف مصرف الربيع فلا تملك رقبته
لأحد كما لا تملك رقبته رقة العين أما صرفه على
عمارة الوقف فهو استبقاء للعين الموقوفة وطريق
لحفظها من الضياع وفي حفظها منع الأيدي من
التطاول الى تملكها إذ لو ضاعت واندرت
لسهل الاستيلاء عليها والتصرف فيها بما يخرجها
عن الوقفية كما هو معروف وفي واقعنا كان مبلغ
الثلاثين جنيهاً مستفاداً من مقتصب لا بدعوى
ولا بحكم ولكن اودع المبلغ في ديوان الاوقاف
حفظاً له فهذا شبيهة بالبذل وان لم يكن استبدالاً
بالفعل ولما كانت الزاوية المذكورة قد خربت
ولو صرف المبلغ في بناء مكان أو شرائه لما جاء
من الغلة إلا بالشيء القليل الذي لا يفي بعمارتها
ولا يكفي لاقامة الشعائر فيها كما ذكر في السؤال
ويخشى من ضياع ما يحصل منه الغلة لقلة العناية
بأمره فيكون قد ضاع المبلغ وبقيت الزاوية
متخربة فلذا يجوز الصرف بعمارتها باذن القاضي
خصوصاً اذا كان الناظر لصرفه ما تحتاج العمارة
اليه زيادة عن المبلغ من ماله على الوجه المذكور
ولا مانع شرعاً

مفتي الديار المصرية
محمد عبده

وبعض تلك الاطيان موقوف وقفاً اهلياً وخيراً
 والبعض الآخر غير موقوف ثم بعض هؤلاء
 العمال أخذ من قبل زيد اطياناً بالايجار اقساطاً
 والبعض الآخر أخذ اطياناً بالمال من عموم هذه
 الاطيان أعني الموقوفة والغير الموقوفة المستدعية
 اشغالهم فيها ولهم عند زيد مالك وواقف عموم
 هذه الاطيان دين نظير اتعابهم في اشغال الزراعة
 وعليهم دين له ايضاً وذلك لضرورة الأخذ
 والمطابقين مالك وواقف الاطيان والعمال
 المزارعين بهائم توفي زيد المذكور عن ورثته
 منهم البالغ والقاصر وترك هذه الاطيان مشغولة
 بزرع يعنون عن نوع منه في عرف الزراع بشتوى
 ونوع منه بصيفي فالنوع الشتوى كان وقت
 الوفاة بعضه على وشك النضج وهو الشعير والقول
 والحلبة والكتان والبرسيم وبعضه الآخر وهو
 القمح يستغرق بدو صلاحه ثلاثين يوماً بعد
 الوفاة والنوع الصيفي بأكمله وهو القطن كان قد
 مضى على القاء بذره في الارض خمسون يوماً
 في عهد زيد حتى ستر الارض وكساها ويستغرق
 نضج أربعة اشهر بعد الوفاة علاوة على المدة
 التي قبل الوفاة ثم ومن اصول الزراعة المصطلح
 عليها ان يكون على صاحب الاطيان ثلثا المال
 وعلى المستأجر ثلثا الايجار ومن الواجب صناعة
 اعمال محاسبة مع هؤلاء العمال والمزارعين على
 مال الاطيان والايجار فهل تسوغ محاسبتهم في
 هذا الحين كما كان متبعاً في حياة زيد على ثلثي

المال والايجار ويصير خصم ذلك من الدين الذي
 لهم على المتوفى عقب وفاته وبين الدين الذي
 عليهم للمتوفى ايضاً أو تؤجل المحاسبة على كل
 ما ذكر لحين بدء صلاح جميع الزرع وحصده
 وخلو الارض منه في انتهاء المدة المذكورة وهل
 ما يظهر للمتوفى من الدين في ذمة العمال بعد
 ذلك يتبع الوقف الاهلي والخيري ويسرى عليه
 حكم الوقف أم لا ويصير ديناً خاصاً للمورث
 يقسم بين ورثته على الفريضة الشرعية كتركة
 تركها لهم ثم ما يظهر من الدين في ذمة المتوفى
 للعمال يلزم الوقف أو جهة الورثة وثمرات الزرع
 الشتوى والصيفي بعد النضج تجعل تركة لورثة
 المتوفى ويبدأ فيها بسداد الدين ثم يحتسب على
 الورثة لمستحق الوقف الاهلي والخيري مقدار
 اجرة الارض الحاملة للزرع من حين الوفاة لحين
 جز الزرع والحصول على ثمراته وخلو الارض
 منه أم الزرع القائم بأرض الوقف يتبعها مطلقاً
 ويكون حقاً لمستحق الوقف وتقدر عليهم قيمة
 نفقة هذا الزرع للورثة من وقت أخذ الارض
 في التأهب للزراعة والقاء البذور فيها حتى بلوغه
 الدرجة الآتفة الذكر أم كيف الحال ثم ان المتوفى
 المورث عنه ترك لورثته عقاراً صالحاً للسكنى
 والايجار والبيع وفي ورثته البالغ والقاصر ثم ان
 أحد الورثة البالغ سكن في محل قائم بنفسه من
 ضمن ذلك العقار وباقي المحلات خالي من السكن
 من حين وفاة المورث الى الآن وقد أراد الوصي

المختار على القاصر من الورثة تقدير اجرة على هذا
المحل لكونه هو المشغول بالسكنى دون سواء
فعارضه الوارث الساكن المذكور ولم يقبل تقدير
هذه الاجرة وطلب تقدير اجرة على باقي المحلات
الحالية من السكن واحتساب ما يخصه فيها مع
ما يخصه في المحل سكنه على باقي الورثة وخصم
اجرة المحل سكنه من أصل ذلك فهل يجاب
لذلك أم لا حيث لم يحصل تراضى من
الوصى ولا من وكيل الورثة على ذلك ثم ان
هذا الواقف وقف ارضاً في جهات متفرقة على
عدة مرار قال في جهة ما نصه : وقفت هذه
الارض وما يتبعها من المباني والدوائر والسواقي
والاشجار والنخيل وغير ذلك الكائن والمفروس
بتلك الارض وفي جهته قال ما نصه : وقفت
الاطيان وجميع ما بها من المباني والاشجار
والسواقي والواوير والمهمات وآلات الزراعة
وما هو تابع للاطيان ومنسوب لها وفي جهته قال
ما نصه : وقفت هذه الارض وجميع ما بها من
السواقي والمباني والاشجار وتابع لها وفي منافعها
وحقوقها وداخل في حدودها ومن الضروري
ان المزروعات بها بقر وجاموس وخيول وبغال
وحمير وجمال واغنام ومهمات وادوات لانها
لا تستقيم بدون ذلك فترجو ان توضحوا لنا
ما ينطبق من نصوص الواقف على هذه الاصناف
وما لا ينطبق ولكم الثواب

الجواب

اذا كان بعض الاطيان الموقوفة المذكورة

منفى الديار المصرية

محمد عبده

٦٨٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٣١٧

هبة . متى تم . الموهوب مميّزا . مشاعاً قابلاً
للقسمة . مشاعاً يحتمل القسمة

القاعدة الشرعية

من المقرر شرعاً ان الموهوب اذا كان غير مشاع وكان مميّزاً صحّت الهبة فيه وتمت قبضه .
أما اذا كان مشاعاً قابلاً للقسمة فانه لا تصح الهبة فيه ولا تم قبضه واذا كان المنزل لا يحتمل القسمة فتكون الهبة صحيحة

السؤال

سئل من نظارة الحفانية بتاريخ ٩ رجب سنة ١٣١٧ نمرة ١١ بشأن ما ورد لها من المالية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٤ والخمسة وعشرين ورقة المرسلة لها مع ما ورد من المالية بخصوص مسألة ايهاب ٣٠٠ متروكسور من احمد حسن لعقاه الذي ظهر من التحريات الادارية ان العتقاء المذكورين لم يضعوا يدهم

على الموهوب لهم إلا بعد وفاة الواهب وطلبت النظارة الاطلاع على أوراق الايهاب وباقي الاوراق والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لافادة المالية كطلبها

الجواب

من المقرر ان الموهوب اذا كان غير مشاع وكان مميّزاً صحّت الهبة فيه وتمت قبضه أما اذا كان مشاعاً قابلاً للقسمة فانه لا تصح الهبة فيه ولا تم قبضه وبالاطلاع على أوراق الايهاب ظهر ان الموهوب من المنزل المعين بها امتاز عنها الواهب فان كان المنزل يحتمل القسمة فالهبة الواقعة فيها غير صحيحة شرعاً ولا عبرة قبض الموهوب له مطلقاً سواء كان ذلك في حال حياة الواهب أو بعده أما اذا كان المنزل لا يحتملها فتكون هبة تلك الامتار صحيحة فلو كان المنزل المذكور لا ينتفع به بعد القسمة وثبت بالطرق الشرعية قبض ما وهب منه في حياة الواهب صحّت الهبة وتمت ما

مفتي الديار المصرية
محمد عبيد

قضا المحاكم المختلطة

٦٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٥

الناظر الجديد . ادخاله لأول مرة امام الاستئناف .
الشخصية المعنوية . عدم اعتبارها في الوقف . التزام
الناظر الجديد بأعمال الناظر القديم . ما يلزم به
شخصياً الناظر القديم .

القاعدة القانونية

١ - اذا توفى ناظر الوقف أو عزل بعد
صدور الحكم الابتدائي صح ادخال الناظر
الجديد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأن
الناظر غير مختصم بصفته الشخصية بل مختصم
ليمثل أمام الاستئناف جهة الوقف التي كانت
مختصة من قبل أمام محكمة أول درجة . والناظر
الجديد انما يحل محل الناظر القديم في الخصومة
وفي تمثيل جهة الوقف

٢ - انه حسب القوانين المصرية لا يمكن
اعتبار الشخص الأدبي له شخصية معنوية إلا
بقانون . ولا يوجد قانون لا في مصر ولا في أي
بلد من البلاد الاسلامية يعتبران لجهة الوقف
شخصية معنوية (راجع كتاب القانون المدني
للمرحوم فتحي باشا زغلول صحيفة ١٤٠) والفقهاء
جميعاً لم يعتبروا لجهة الوقف شخصية معنوية بل
شبهوا جهة الوقف بالقاصر وعهدوا ادارته الى
وصي سموه ناظر وقف وقالوا بالاجماع أيضاً بأن
خطأ الناظر لا يترتب عليه مسئولية جهة الوقف

(راجع تنقيح الحامدية وكتاب قدرى باشا
المواد ٢٣٨ و ٢٣٩ و ١٨٠)

٣ - ان الناظر الجديد يلتزم بتنفيذ تعهدات
الناظر القديم اذا كانت تعهداته داخلة ضمن
حدود التصرفات الجائز له عملها شرعاً . فاذا
جاوزت تعهدات الناظر القديم الحد المسموح
به شرعاً فلا ضمان على الناظر الجديد ولا على
جهة الوقف . لخطأ الناظر لا يترتب عليه مسئولية
ما على جهة الوقف . وكل تصرف يقع من الناظر
في غير حدود ولايته يجعله مسؤولاً شخصياً عنه .
فاذا أوقع دائن حجزاً تحت يد ناظر الوقف على
استحقاق أحد المستحقين فأهمل الناظر الأخذ
بهذا الحجز وصرف استحقاق المستحق له ضمن
شخصياً من ماله ولا ضمان على جهة الوقف

٤ - ناظر الوقف الذي يتسلم حجزاً تحت
يده على استحقاق أحد المستحقين ولا يبلغه
للساظر الخلف يضمن شخصياً الضرر الذي
يلحق الحاجز

نعاين

(١) ان القضاء الاهلي والقضاء المختلط
جريا على اعتبار ان للوقف شخصية ادبية
مستقلة . ومذهب الفقهاء من الاهلي والمختلط
مطابق لمذهب الفقهاء . الا ترى ان الناظر على
الوقف له ان يستدين على الوقف بشرط الواقف

أو بأذن القاضي . فاذا استدان لزم الدين جهة الوقف . والمرصد هو دين على الوقف (مادة ٤٦١ من قانون العدل والانصاف) . فكيف يتصور ثبوت الدين في ذمة الوقف بدون ان يكون للوقف شخصية معنوية قائمة بذاتها . وما نقوله في احوال الاستدانة والدائنية والمديونية نقوله ايضاً في الخصومة والدعوى . يقول الشرعيون ان الوقف يخاصم ويخاصم ويكون مدعياً ومدعى عليه . لا في المنفعة فقط بل وفي رقة العين الموقوفة . والذي يمثله هو الناظر . فنيابة الناظر تقتضى ان يكون هناك شخصاً ينوب عنه ويمثله في الخصومة والا لا يكون للنيابة معنى ولا للتمثيل في الخصومة محل . ويقول الشرعيون ان الناظر كالوصى فيما له من الحقوق وما عليه من الواجبات . والوصى يمثل شخصاً هو الصغير . والناظر يمثل شخصاً مثله هو جهة الوقف والمادة ٨ من القانون المدني المختلط اعتبرت الوقف شخصاً معنوياً تجوز مقاضاته امام المحاكم المختلطة في المنازعات الخاصة بوضع اليد واحالت المنازعات الحاصلة باصله الى المحاكم الشرعية

والفصل الثامن من قانون العدل والانصاف بحث في جواز مماع الدعوى وعدم مماعها من الوقف وعليه بعد المدة الطويلة وصرحت المادة ٦٢٨ لجهة الوقف بان تتمسك يعضى المدعى حيث نصت (على ان لا تسمع دعوى الوقف على الوقف ولا دعوى الواقف على المالك ولا دعوى المالك على الواقف اذا تركت ثلاث وثلاثين سنة بلا مانع شرعى) يستفاد من كل هذا ان الوقف شخصية معنوية قائمة بذاتها

وقضاء محكمة الاستئناف الاهلية ومحكمة الاستئناف المختلطة جرياً على اعتبار ان الوقف شخصية ادبية . والاحكام الصادرة بهذا المعنى كثيرة . نخص بالذكر منها الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣ المنشور بمجلة الحقوق سنة ٩ صحيفة ١٢١ حيث اعلنت المحكمة ان الوقف هو شخص ادبي له شخصية قائمة بذاتها ومستقلة عن شخصية الناظر والحكم الآخر الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية ايضاً القاضي بان (الوقف هو شخص ادبي ترسم صورته في ذات المتولى عليه بصفة شرعية راجع صحيفة ٢٦٣ كتاب القضاء المصرى الاهلى) ثم الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٠١ القاضي بان (الوقف هو شخص ادبي له وجود شرعى يسمح له بان يتعامل ويتعاطى مع الناس بذاته مباشرة بدون واسطة المستحقين) راجع نبذة ٢٤٥٠ صحيفة ٨٥٣ من كتاب القضاء المصرى الاهلى (استئناف مصطفى افندى ماهر ضد ابراهيم داود . رئاسة جناب المستشار فوكس)

٦٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٥

شفعة . ضرورة ملاصقة الارض المشفوع بها للدين من الارض المشفوعة .

القاعدة القانونية

ان الفقرة الأخيرة من المادة الاولى من قانون الشفعة نصت على جواز طلب الشفعة

الاعمال الموكول أمر مباشرتها الى مقاول يضمن تعويض الضرر الناشئ من خطأ المقاول أو من اهماله (راجع موسوعات دالوز تحت كلمة مسئولية مدنية نبذة ٨٠٦ و ٨٠٧)

(استئناف و رتبة عبد المطلب البرنة ضد شركة المكابس باسكندرية ، رئاسة جناب المستشار فوكس)

تعليق

مبدأ هذا الحكم مبدأ يهم العمال والمستخدمين وهو مبدأ كله عدل ورحمة ووقائع القضية التي صدر فيها هذا الحكم تلخص في ان عاملاً في شركة مكابس الاقطان كان مكلفاً بتنظيف صندوق من الصناديق المعدة لكبس الاقطان فحدث انه وهو داخل الصندوق نزلت عليه الآلة الكابسة فسحقته سحقاً . فرفع ورثته دعوى على شركة المكابس يطالبونها بالتعويض . فشركة المكابس دفعت الدعوى بأنها غير مسئولة لان هذا العامل استخدمه المقاول الذي عهدت اليه الشركة بعملية تنظيف الصناديق وان القتل طامل عند المقاول وليس هو من عمالها فقالت المحكمة بأن شركة المكابس مسئولة لان العامل يعمل في مكابسها ولو ان عملية التنظيف داخلية في مقولة المقاول وعلاوة على هذا فان شركة المكابس بما لها من حق رقابة وملاحظة عملية المقاول فهي تضمن الاصابات التي تحدث للعمال المشتغلين في مكابسها ولو انهم من غير مأجوريها . وهذا المبدأ هو من المبادئ التي يقول بها

(اذا كانت ارض الجار ملاصقة للارض المشفوعة من جهتين) فيؤخذ من هذا وجوب مجاورة الارض المشفوع بها للارض المشفوع فيها من جهتين . فاذا كان طالب الشفعة يملك قطعتي ارض كل واحدة تجاوز الارض المشفوع فيها من حد فلا شفعة

(استئناف حسين حسين الفول ضد ديمتري برويا . رئاسة جناب المستشار باقيرا)

تعليق

قالت المحكمة في اسباب حكمها بان قانون الشفعة لم ينص على حالة ما اذا كان الشفعيع يجاور الارض المشفوع فيها بملكين مختلفين وبما ان الشفعة في الاصل من الحقوق غير المستحبة فيجب ان يضيق القاضي دائرة تطبيقها ومادام القانون يحتم ان تكون الارض المشفوع بها تجاور الارض المشفوع فيها من حدين فلا يمكن الحكم بالشفعة لشخص يملك قطعتي ارض كل واحدة منهما تجاور الارض المشفوع فيها من حد واحد

٦٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٥
المالك . المقاول . الضرر الناتج من خطأ .
مسئولية المالك عنه

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة علماً ومأخوذ بها عملاً ان المالك الذي تكون له ادارة وملاحظة تنفيذ

الاشتراك في اوربا ويسعون لتعميمها
رأفة بالعمال

على اننا نلاحظ على المحكمة انها حكمت
بتعويض ضئيل اذ حكمت للورثة بمبلغ مائة جنيه
فقط وهو تقدير غير متناسب مع قيمة حياة
الرجل . نذكر ان مغنية امريكية حدثت لها
اصابة بخطأ احد الامريكيين فانكسر سن من
اسنانها ففقدت رخامة الصوت الذي اشتهرت به
وقل اقبال الناس على استماع غنائها فرفعت
دعوى التعويض والمحاكم الامريكية حكمت لها
باربعين الف جنيه تعويض . فأين تقدير قيمة
الحياة هنا من تقدير قيمة السن هنالك . وكثيراً
ما رأينا كما كنا الاهلية تقضى بتعويضات ضئيلة
جداً عند وقوع جرائم القتل أو الجرائم الاخرى
التي تنشأ طاهات مستديمة أو جروح بالغة وقد
طالبنا حكماً صادراً من احدى المحاكم الكلية
قضت فيه بخمسين جنيهاً تعويضاً عن قتل غفير
قتل في أثناء تأدية وظيفته . الاسعة في التعويض
ورأفة بالعمال المساكين

٦٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤

النفقات . عدم جواز الحجز عليها

القاعدة القانونية

النفقات التي تحكم بها المحاكم المدنية لأحد
الخصمين بصفة مؤقتة ريثما يفصل في أصل
الخصومة القائمة لا يجوز الحجز عليها عملاً بأحكام

المادة ٤٩٨ مرافعات لأن الشارع نص على عدم
جواز توقيع الحجز على النفقات المقررة والمرتبة
بصفة مؤقتة بوجه عام فيدخل في حكم هذه
المادة اذن جميع النفقات سواء حكمت بها المحاكم
الشرعية أو المحاكم المدنية في أثناء نظر الخصومة
الأصلية

(استئناف انطون كارامالس ضد امينه هاتم محمد
رئاسة جناب المستشار فوكس)

تعليق

النص الفرنسي للمادة ٤٩٨ مرافعات
مختلط التي تقابلها المادة ٤٣٦ مرافعات اهلى قاطع
في الدلالة على صحة هذا الرأي لان الشارع نص
على عدم جواز الحجز على النفقات المقررة وقد
سماها pensions وعلى النفقات المرتبة مؤقتاً وقد
سماها Provisions pour aliments والنفقات
المرتبة مؤقتاً هي التي يعينها الحكم هنا
وبهذا المعنى ايضاً حكم المادتين ٥٨١
و ٥٨٢ من قانون المرافعات الفرنسي —
راجع دالوز تعليقات على قانون المرافعات
نبذة ٥٥٠ و ٥٥١ و فقرة ١٢ و ١٨

٦٨٨

محكمة المنصورة الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

دعوى الاسترداد . اذا طلب المسترد الشطب وعارض
خصمه . وجوب الفصل في الدعوى

القاعدة القانونية

الأصل ان دعوى الاسترداد توقف التنفيذ

ويجتم القانون نظرها بوجه السرعة فاذا جاء طالب الاسترداد في الجلسة وطلب شطب دعواه وعارض خصمه في الشطب وجب على المحكمة ان لا تقبل منه الشطب بل يجب عليه اما ان يترافع

وأما ان يتنازل عن دعوى الاسترداد ليسير الدائنون في اجراءات التنفيذ التي أوقعتها دعوى الاسترداد

(رئاسة حناب الميسو فان فيك)

قضاء المحاكم الأجنبية

عن مؤلفه لا آخر قد طبقت هذه المحكمة المبادئ المعمول بها في فرنسا من القدم (راجع حكم محكمة النقض المؤرخ في ٢٢ فبراير سنة ١٨٤٧) (راجع دالوز سنة ١٨٤٧ جزء اول ص ٨٣) وقد حكمت محكمة باريس بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٨٦٤ بأن للمؤلف الذي يبيع روايته الى شخص ليطبعمها وينشرها في صورة كتاب لا يجوز له ان يبيعها لصاحب جريدة لينشرها في ذيل جريدته لان في هذا مزاحمة غير مشروعة للمشتري الاول

٦٩٠

محكمة انسي بفرنسا

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

المهندس المماري الاجني . مسئوليته . اذا لم يبين المدرسة التي تخرج منها . والحكومة التي اعتمدته .

القاعدة القانونية

المهندس المماري الاجني الذي يصف نفسه في جميع الاوراق والاعلانات والظروف والجوابات بأنه مهندس معماري معتمد وحامل للشهادات بدون ان يبين المدرسة التي تخرج

٦٨٩

محكمة باريس

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٥

حق الملكية . اذا باع المؤلف حقه في التأليف دفعتين . مسئولية المؤلف امام المشتري الثاني .

القاعدة القانونية

للمؤلف على تأليفه حق الملكية بطريقة مطلقة لا يشاركه فيه مشارك . فاذا باع حقه في التأليف لا آخر وجب ان ينتقل حقه الى المشتري كما كان له أي بطريقة مطلقة لا يشاركه فيه مشارك ويسرى على هذا البيع جميع الاحكام الخاصة بباب البيع على وجه العموم . فاذا ظهر ان المؤلف سبق باع مؤلفه لشخص آخر كان مسئولاً لأن المشتري الجديد لم يتلق من المؤلف الحق في طبع الكتاب ويبيعه وحده دون سواء بل زاحمه مشتر آخر قل بهذه المزاحمة انتفاعه بالمؤلف وحق للمشتري الثاني ان يطالب فسخ الصفقة والحكم على البائع بالتعويض

تعليق

بتطبيق احكام البيع في حالة تنازل المؤلف

الرهن أو عن حق الأولوية الذي له بسبب ترتيب تسجيل رهنه كان تنازله باطلا

تعليل

هذه المسألة مسألة فيها نظر . لان الرهن شيء والنفقة شيء آخر ومبدأ عدم جواز التنازل عن الحقوق لا يجوز الاجتهاد فيه . وما دام القانون لم ينص على عدم جواز التنازل عن الرهن أو عن مرتبة الرهن فلا يجوز الحكم به « راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة كاي بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٨٦٢ . مجموعة سيريه ١٨٦٣ جزء ٢ ص ١٠٣ »

٦٩٢

محكمة المأجر بفرنسا

حكم تاريخه ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣
مستأجر - ضرورة استعماله لشيء المؤجر فيما هو معد له
القاعدة القانونية

أوجب القانون على المستأجر ان يستعمل الشيء الذي استأجره فيما هو معد له ولا يجوز له ان يحدث فيه تغييراً بدون اذن المالك ولا يجوز للمستأجر ان يستعمل الشيء الذي استأجره في أمر غير ما هو مشروط في سند العقد . فإذا استأجر المستأجر قهوة وذكر المحل المستأجر بهذا الوصف في العقد فلا يجوز له ان يجعله مطعماً وان يجعل المطعم هو العمل الرئيسي للمحل وان يجعل القهوة عمل ثانوي ملحق بالمطعم . وكذلك اذا

منها والحكومة التي أعطت له لقب مهندس معتمد يرتكب أمراً مخالفاً للقانون لأن في اخفاء اسم المدرسة التي تخرج منها واسم الحكومة التي اعطته الشهادة ايها الجمهور بأنه خريج إحدى المدارس الفرنسية وان الشهادة التي يحملها صادرة من الحكومة الفرنسية فيستغل جهل الكافة بحقيقة أمره ويضر بسائر المهندسين المماريين الفرنسيين أو الحاملين لشهادات فرنسوية معتمدة من الحكومة الفرنسية من طريق المزاحمة الغير المشروعة . بناء عليه يحق للمحاكم بناء على طلب نقابة المهندسين المماريين الفرنسيين أو بناء على طلب جماعة منهم ان تحكم بمنعه من استعمال هذا اللقب بغير بيان الحقيقة وان تحكم عليه بالتعويض

٦٩١

محكمة بو

حكم تاريخه ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤
نفقة . الرهن المأخوذ ضماناً للنفقة . عدم جواز التنازل عنه .
القاعدة القانونية

الرهن المأخوذ ضماناً لسداد نفقة يتطبع بطبيعة النفقة وما دامت النفقة لا يجوز الحجز عليها ولا التنازل عنها فكذلك الرهن المأخوذ ضماناً لسداد النفقة لا يجوز التنازل عنه لأن في التنازل عن الرهن ضياع النفقة والفرع يتبع في هذه الحالة الاصل فاذا تنازل صاحب النفقة عن

استأجر المستأجر محلاً ليجهله مسكنًا له فقسمه وجعله اوداً مفروشة يؤجرها من باطنه الى من يشاء من النساء والرجال كان عمله مخالفاً لحكم القانون ويجب ابطاله

٦٩٣

محكمة السين بفرنسا

حكم تاريخه ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
الزوجة المطلقة . استعمالها اسم زوجها في الاعلانات
التي تنشرها . حق زوجها في طلب منعها . حقه
في طاب التعويض .

القاهرة القانونية

لا يحق للزوجة المطلقة ان تتسمى باسم زوجها الذي طلقها . وهذه قاعدة عامة مطلقة . فالزوجة المطلقة التي تمثل ادواراً على مسرح التمثيل أو في دور السينما توغراف لا يحق لها ان تضم الى اسمها الأصلي اسم عائلة زوجها الذي طلقها لتستمد من اسم زوجها شهرة واقبالاً من الناس فاذا فعلت جاز لمطلقها ان يطلب من المحاكم منعها من استعمال اسمه واسم عائلته في الاعلانات التي توزع على الجمهور أو تلصق على جدران المراسح ومحال الملاهي كما يجوز له ان يطلب الحكم عليها بالتعويض

٦٩٤

محكمة تقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤
نقض . اذا ارسل بملف الى قلم الكتاب .
عدم قبوله شكلاً

القاهرة القانونية

طلب النقض الذي يرسله المحكوم عليه

ملف الى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم هو طلب غير مقبول شكلاً لأن طلب النقض يجب ان يرفع بالطريقة وبالكيفية المقررة في القانون

٦٩٥

محكمة تقض وابرام بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
استئناف . اذا لم يذكر تاريخ الحكم المستأنف
بمريضة الاستئناف . اثره في صحة الاستئناف .

القاهرة القانونية

ان ذكر تاريخ الحكم المستأنف في عريضة الاستئناف ليس شرطاً لصحة الاستئناف إذ يكفي ان يعرف المستأنف عليه من البيانات الموضحة في عريضة الاستئناف موضع الدعوى والحكم الذي صدر فيها واستأنفه خصمه

٦٩٦

محكمة لياج

حكم تاريخه ١٣ يونيو سنة ١٩٢٤
طبيب . مسئولية عن الوفاة . الخطأ في تشخيص المرض .

القاهرة القانونية

ان مجرد الخطأ في تشخيص المرض بدون ان يقع اهمال أو رعونة من الطبيب لا يترتب عليه مسئولية الطبيب في حالة وفاة المريض

ولا عبء بالملف الذي يقوم بين البائع والمشتري فيما بعد بالنسبة الى باقى شروط البيع الثانوية .
لانه بعدم النص على شروط البيع الثانوية فى العقد الابتدائى يحمل قصد المتعاقدين على انهما ارادا اتباع احكام القانون او قواعد العرف التى جرى عليها العمل

أما اذا ثبت للقاضى ان شرطاً من الشروط الثانوية دار البحث فيه بين المتعاقدين قبل امضاء العقد الابتدائى ولم يتم الاتفاق فيه ارجأ المتعاقدان البت فيه الى حين كتابة العقد النهائى وبقي الخلاف مستحكماً بين الطرفين فلا يتم البيع إلا اذا تم الاتفاق على هذا الشرط

٦٩٧

محكمة لبيع

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣
التجار . اتفاقهم على البيع باثمان عالية .
بطلان الاتفاق .

لقاهرة القانونية

اتفاق بعض التجار على تسمير بعض السلع لبيعها باثمان عالية غير متناسبة مع قيمتها الحقيقية هو اتفاق باطل لانه حاصل اضراراً بمصلحة الكفاة طمعاً فى الحصول على ارباح غير مشروعة

٦٩٨

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٤
بيع . الاتفاق على الثمن والمبيع . عدم الاتفاق على شرط من الشروط .

القاهرة القانونية

اذا تعين المبيع وتحدد الثمن تم البيع

البحث في قانون الشفعة وقانون التسجيل

بحث

في قانون الشفعة وقانون التسجيل

بالشفعة على انتقال الملكية للمشتري بتسجيله عقده لأن الشفعة إنما تترتب على البيع وتوجد بوجوده لا على نتيجة التي هي انتقال الملكية ولا عن الاثنين مجتمعين كما ستراه بعد. ولو فرقت بينهما طبقاً لأحكام القانون والمبادئ المتفق عليها من علماء الدنيا وتعرفت من طريق الشرع والقانون أن حق الشفعة يوجد من حيث يوجد البيع لا من حيث يوجد التسجيل الذي هو من عمل المشتري وحده لما وقعت فيما وقعت فيه من الخطأ

(ب) كان انتقال الملكية يحصل بالنسبة للمتعاقدين بمجرد العقد والنسبة للغير بالتسجيل فجاء قانون التسجيل مسوياً بين الجميع في الحكم حيث نص على عدم انتقال الملكية حتى بالنسبة للمتعاقدين إلا بالتسجيل. وهذا النص لا يفهم منه البتة أن الشارع أراد أن يزيد على أركان البيع المعروفة ركناً آخر جديداً لا يتم ولا يقع بدونه وهو التسجيل حتى كان يصح القول بعدم وجود حق الشفعة لعدم وجود البيع بفقدانه ركناً من أركانه. بل الذي يفهم منه هو أن الشارع أراد تعليق انتقال الملكية للمشتري على قيامه هو بتسجيل عقده أي أنه أراد تعليق نتيجة البيع على التسجيل حثاً للمشتري على التسجيل حتى تتمتع المنازعات التي كانت تنشأ

على أثر صدور القانون الخاص بالتسجيل قضى بعض المحاكم بعدم قبول دعاوى الشفعة التي لم يسجل المشترون فيها عقودهم مع الزام رافعيها بالمصاريف وحفظ الحق لهم في العودة إلى الطلب في ظرف خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يسجل فيه المشتري عقده. وهذا بحجة أن القانون المذكور نص على عدم انتقال الملكية حتى بالنسبة للمتعاقدين إلا بالتسجيل وهذا رأى خطأ معطل لحق الشفعة الذي أقره الشرع والقانون معاً ومخالف للمبادئ والنصوص القانونية الصريحة. ويظهر هذا للقارىء بأجلى وضوح من البيانات الآتية :

(١) أن البيع شيء وانتقال الملكية للمشتري شيء آخر. فالبيع هو اتفاق ارادتي البائع والمشتري أحدهما على البيع والآخر على الشراء مع توافقهما على المبيع وثمنه. وأما انتقال الملكية للمشتري فهو نتيجة للبيع الذي يتم بتوفر أركانه المذكورة أي أنه ليس منه ولا ركناً فيه بل ولا شرط صحة. وهذا متفق عليه من العلماء أجمع فضلاً عن النص عليه صريحاً في المادتين (٢٣٦) و(٢٦٦) مدني حيث بينت الأولى أركان البيع ونصت الثانية على أن انتقال الملكية للمشتري إنما هو نتيجة للبيع. ومن هذا يظهر خطأ المحاكم المذكورة مجسماً فيما ذهبت إليه من تعليق الحكم

من عدم التسجيل أو نقل . ويؤيد هذا من القانون المذكور انه لم يحدد موعداً للتسجيل بل ترك المشتري حراً في اختيار الوقت الذي يسجل فيه عقده . ومعنى هذا ان البيع تام وحصل من قبل التسجيل وإلا لما أباح له التسجيل في الوقت الذي يختاره أو لحتم حصول التسجيل في مجلس العقد . على ان جواز التسجيل للمشتري في أى وقت شاء معناه ان التسجيل ليس ركناً في البيع وان انتقال الملكية بالتسجيل شئ غير البيع . وإذا تكون المحاكم المذكورة مخطئة في رأيها لأن الشفعة مترتبة كما تقدم على البيع لا على انتقال الملكية

(ح) ان تعليق حق الشفع على تسجيل المشتري خطأ لأنه في حالة القضاء له بالشفعة يعتبر متلقياً للمعين المشفوعة عن البائع لا عن المشتري وكل ما له من الضمانات القانونية يثبت له قانوناً على البائع دون المشتري ويكون حكمه بمثابة عقد بيع مبتدأ صادر له من البائع ومتى سجل هذا الحكم انتقلت الملكية اليه سواء كان المشتري سجل عقده أو لم يسجله

(د) ان في الأخذ برأى المحاكم المذكور تعطيلاً للشفعة لأن التسجيل موكول بشيئة المشتري . وهذا قد لا يسجل عقده حتى تمضي المواعيد المقررة لسقوط حق الشفعة وقد لا يسجل بالمرّة لثقتة بالبائع واكتفاء بوضع يده حتى تمضي الخمس سنين المنصوص عليها في المادة (٧٦) مدني فتنتقل له الملكية من هذا الطريق بدلا من طريق التسجيل وفي كلتا الحالتين يكون حق الشفعة قد قضى نحوه

(هـ) وفي احكام المحاكم المذكورة مخالفة ظاهرة لقانون الشفعة وقضاء عليها حيث حفظت الحق للشفيع في العودة الى الطلب في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التسجيل اذا حصل . ومفهوم ذلك انه لا شفعة اذا لم يحصل التسجيل . وهذا خطأ لأن قانون التسجيل لم يشر الى تعديل قانون الشفعة أو تقييده بقيد التسجيل . كما انه لم يشر الى تعديله من جهة جعل الخمسة عشر يوماً المقررة لأبداء الرغبة وعرض الثمن مبتدأة من تاريخ التسجيل بدلا من ان تكون مبتدأة من تاريخ العلم بالبيع كما قضت المادة (١٩) وفي مقدور المشتري في حالة رفع الدعوى الجديدة بعد التسجيل ان يدفع بسقوط حق الشفع في الشفعة لمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع ولا يحولن بينه وبين هذا الدفع حفظ الحق للشفيع في الحكم السابق من رفع دعوى جديدة لأن عبارة حفظ الحق ليست من الأحكام في شئ ولا يتقيد بها القضاء في الدعوى الجديدة . ومن الخطأ في هذه الأحكام أيضاً أنها ألزمت رافعيها بالمصاريف مع أنها مرتكزة على عدم حصول التسجيل الذي هو من عمل المشتري وكان يجب لهذا السبب إلزامه بجميع المصاريف حتى غير الرسمية .

هذا ما عنى لي في هذا الموضوع اعرضه على حضرات المشتغلين بالقانون ليدوا رأيهم فيه فيتبين وجه الصواب والله ولى التوفيق

عبد الوهاب محمد

المحامي

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة
صحيفة ٧٩٦	تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلطة والمحاكم الأخرى: النظريات والملاحظات العامة (لحضرة صاحب العزة عبد الحميد بك أبو هيف ناظر مدرسة الحقوق سابقاً)	
نمرة الحكم	صحيفة	الأحكام
٦٥٤	٨٠٤	قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه . الطعن فيه من المدعى المدني فقط . اختصاص محكمة الجنايات . الدعوى العمومية
٦٥٥	٨٠٥	تقض . محكمة الموضوع . سلطاتها فيما يخص بطلب التأجيل
٦٥٦	٨٠٦	تقض . الحكم الغيابي . الطعن فيه بطريق النقض
٦٥٧	٨٠٦	تقض . تأجيل النطق بالحكم عدة أسابيع . تأثيره في صحة الحكم
٦٥٨	٨٠٦	اختصاص . سلطة المحكمة الغير مختصة في تقدير الأدلة والموضوع
٦٥٩	٨٠٨	حكم مرسى المزداد . استئنافه . عدم استيفائه الشروط المقررة . معارضة . عدم قبول الاستئناف
٦٦٠	٨٠٩	بيع . عدم تسجيل المشتري الأول . علم المشتري الثاني . توفر سوء النية
٦٦١	٨١١	حرب . تأثيرها . موظف مصري مقيم في الاستانة . حقه في المرتب . علاوة الحرب . التعويض
٦٦٢	٨١١	التسجيلات على المبيع . تهديدها للمشتري . حبس الثمن
٦٦٣	٨١٢	وقف . الأجرة المقسطة . الناظر . محاسبة المستحق له

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٦٦٤	٨١٢	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٦٦٥	٨١٣	كفالة المتهم . مصادرتها . اشتراط نية الهرب شفعة . بيع صوري . حق الاسترداد . شروطه . المشتري أحد الشركاء .
٦٦٦	٨١٥	الأسكندرية »
٦٦٧	٨١٦	المنصورة »
٦٦٨	٨١٧	الوايلي الجزئية »
٦٦٩	٨١٩	محكمة ايتاى البارود الجزئية الاهلية
٦٧٠	٨٢٠	محكمة دمياط الجزئية الاهلية
٦٧١	٨٢١	محكمة الاسماعيلية الجزئية الاهلية
٦٧٢	٨٢٢	اجا »
٦٧٣	٨٢٤	الفشن الجزئية »
٦٧٤	٨٢٥	المحكمة العليا الشرعية
٦٧٥	٨٢٦	» » »
٦٧٦	٨٢٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
		المادة ٢٠٨ عقوبات . الاحوال التى نصت عليها . شروطها . الصلة بين الخطأ والاصابة المادة ١٥٩ . قذف . من يقوم بخدمة عامة . خبراء . حمايتهم تشرد . بيوت العاهرات . شروط العمل فيها تسجيل . تعدد العقود . الاكتفاء بالتسجيل الآخر . مشتريان . افضلية التسجيل السابق . علم المشتري الثانى . أثره فى تسجيله السابق معارضة . أثرها . الحكم المشمول بالنفاذ . الحكم الغير مشمول بالنفاذ . الاجراءات التحفظية وقف . المضبطة . الترتيب بين الطبقات . أثرها وقف . اعيان سبق بيعها . ابدال . شروطه وقف . التعبير بلفظ كل . نصيب المتوفى عقيم . اشتراط عودته لاقرب الطبقات

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٦٧٧	٨٢٨	ارث . قتل الوارث مورثه . حرمان الوارث من الميراث . حكم محكمة الجنايات . قوته أمام المحكمة الشرعية . الكشوفات الطيبة . قوتها في الاستدلال
٦٧٨	٨٢٩	وقف . من توفي قبل الاستحقاق . أولاده . حقهم في الغلة . تصادق المستحق . أثره فيمن تلقى الاستحقاق عنه
٦٧٩	٨٣٢	عتق . أولاد معتق المعتق . حقهم في ميراث العتيق الثالث
٦٨٠	٨٣٣	وقف . شرط الاستحقاق للاعزب . صحة الشرط . مخالفته . أثرها في المستحق . في أولاده
٦٨١	٨٣٤	وقف . تعديره من مال الاستبدال
٦٨٢	٨٣٥	وقف . أقساط . زراعة الواقف قبل موته . دار اليتيم . ما يتبع الاطيان الموقوفة
٦٨٣	٨٣٨	هبة . متى تم . الموهوب مميزاً . مشاعاً قابلاً للقسمة . مشاعاً يحتمل القسمة
٦٨٤	٨٣٩	الناظر الجديد . ادخاله لأول مرة أمام الاستئناف . الشخصية المعنوية . عدم اعتبارها في الوقف . التزام الناظر الجديد بأعمال الناظر القديم . ما يلزم به شخصياً الناظر القديم
٦٨٥	٨٤٠	شفعة . ضرورة ملاصقة الارض المشفوع بها لحدين من الارض المشفوعة
٦٨٦	٨٤١	المالك . الما قول . الضرر الناتج من خطأ النفقات . عدم جواز الحجز عليها
٦٨٨	٨٤٢	دعوى الاسترداد . اذا طلب المسترد الشطب وعارض خصمه . وجوب الفصل في الدعوى
		محكمة مصر الابتدائية الشرعية
		فتوى شرعية
		محكمة الاستئناف المختلطة
		محكمة المنصورة الجزئية المختلطة

تأريخ فهرست الاحكام	تاريخ المحكم	تاريخ المحكم
حق الملكية . اذا باع المؤلف حقه في التأليف	محكمة باريس	٨٤٣ ٦٨٩
دفعتين . مسئولية المؤلف أمام المشتري الثاني	محكمة انسى بفرنسا	٨٤٣ ٦٩٠
المهندس للمعماري الاجنبي . مسئوليته . اذا لم	» »	٨٤٤ ٦٩١
يبين المدرسة التي تخرج منها . والحكومة	» الهاقر	٨٤٤ ٦٩٢
التي اعتمدته	» السين	٨٤٥ ٦٩٣
نفقة . الرهن المأخوذ ضماناً للنفقة . عدم جواز	محكمة قرض وابرام باجيككا	٨٤٥ ٦٩٤
التنازل عنه	» » » بروكسل	٨٤٥ ٦٩٥
مستأجر . ضرورة استعماله للشيء المؤجر فيما	محكمة ليج	٨٤٥ ٦٩٦
هو معد له	» »	٨٤٦ ٦٩٧
الزوجة المطلقة . استعمالها اسم زوجها في الاعلانات	محكمة بروكسل	٨٤٦ ٦٩٨
التي تنشرها . حق زوجها في طلب منعها . حقه		
في طلب التعويض		
قرض . اذا ارسل بملف الى قلم الكتاب .		
عدم قبوله شكلاً		
استئناف . اذا لم يذكر تاريخ الحكم المستأنف		
مريضة الاستئناف . أثره في صحة الاستئناف		
طبيب . مسئوليته عن الوفاة . الخطأ في		
تشخيص المرض		
التجار . اتفاقهم على البيع بأثمان عالية . بطلان		
الاتفاق		
بيع . الاتفاق على الثمن والمبيع . عدم الاتفاق		
على شرط من الشروط		

فهرست الابحاث القانونية

فهرست الابحاث القانونية	مجله
المجلة	٨٤٧

مجلس التحرير : عزيز فاشكي

